

الجزء السابع

من كتاب الأم تأليف الامام أبي عبد الله محمد بن ادریس
الشافعی رحمه الله فی فروع الفقه بروایة
الربیع بن سائمان المرادی عنه
تعمدهما الله بالرحمة والرضوان
وأسکنهما فسیح
الجنان آمین

﴿ وبهامشه كتاب اختلاف الحديث له برواية الربيع أيضا ﴾

﴿ طبع هذا الكتاب ﴾

على نفقة حضرة العالم الفاضل الحبيب النسيب صاحب العزة السيد
أحمد بك الحسيني بلغه الله مناه ووفقه لما يحبه ويرضاه

﴿ تنبيه ﴾

لا يجوز لاحد أن يطبع كتاب الأم من هذه النسخة وكل من طبعها يكون مكلفا
بإبراز أصل قديم يثبت أنه طبع منه والا يكون مسئولا عن التعويض قانونا
أحمد الحسيني

﴿ الطبعة الاولى ﴾

بالمطبعة الكبرى الأميرية بيولاقي مصر المحمية
سنة ١٣٢٥ هجرية

بسم الله الرحمن الرحيم

أخبرنا أبو محمد الحسن
ابن علي بن محمد بن
الحسن الجوهري قراءة
عليه وهو يسمع وأنا
أسمع فأقربه قال أخبرنا
أبو عمر محمد بن العباس
ابن محمد بن زكريا بن
حيويه قراءة عليه وأنا
أسمع قال حدثنا أبو
بكر أحمد بن عبد الله
ابن سيف السجستاني
حدثنا الربيع بن
سليمان قال قال محمد
ابن ادريس المطلبي
الشافعي رضي الله عنه
الحمد لله بما هو أهله
وكما ينبغي له وأشهد
أن لا إله إلا الله وحده
لا شريك له وأن محمدا
عبده ورسوله (أما بعد)
فإن الله جل ثناؤه وضع
رسوله موضع الإبانة لما
افترض على خلقه في
كتابه ثم على لسان نبيه
صلى الله عليه وإن لم
يكن ما افترض على
لسانه نصافي كتاب الله
فأبان في كتابه أن رسول
الله صلى الله عليه
يهدى إلى صراط مستقيم

بسم الله الرحمن الرحيم

(باب ما لا يقضى فيه باليمين مع الشاهد وما يقضى)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ادعى الرجل على الرجل المال فأتى بامرأتين تشهدان له على حقه
لم يحلف مع امرأتين فإن قال قائل ما الحجة فيه فالحجة فيه أن النساء إذا كن لا يجزن عند الحاكم إلا مع
الرجال إلا فيما لا يرام الرجال فهاتان امرأتان ليس معهما رجل يشهد فإن قال قائل معهما رجل يحلف
فالحالف غير شاهد فإن قال فقد يعطى يمينه قيل يعطى بها بالسنة ليس أنه شاهد والرجل لا يشهد لنفسه
ولو شهد لنفسه لم يحلف (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن قال امرأتان تقومان مقام رجل قيل إذا
كانتا مع رجل ولزمه عندي أن يقول لو شهد أربع نسوة لرجل بحق أخذه كما يأخذ به شاهدين وشاهد
وامرأتين ولا أحسب أحدا يقول بهذا القول قال ولو أن امرأة رجل أقامت شاهدا أنه طلقها لم تحلف
مع شاهدها وقيل أتى بشاهد آخر والأحلفناه ما لم نقل ولو أقام رجل شاهد على أنه نكح امرأة بولي
ورضاها وشهود ومهر لم يكن له أن يحلف مع شاهده وذلك أن الرجل لم يملك رقبة المرأة كما يملك الأموال بالبيع
وغيره من وجوه الملك إنما أبيع له منها بالنكاح شيء كان محرما عليه قبله ولأن المرأة لا تملك من نفسها ما كان
الزوج يملك منها فتقوم في نفسها مقام الزوج فيها في كل أمره أو في بعضه والزواج نفسه لم يكن يملكها ملك
المال فهم ما خارجان من معنى من حكمه رسول الله صلى الله عليه وسلم باليمين مع الشاهد عندي والله تعالى أعلم
لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما حكم بها المملوك ما حكم له به لم كما يكون له فيه بيعه وهبته أو سلطان
رق أو ملك بوجه من الوجوه مما قدمه ملكه عليه غيره ومما يملك هو على غيره وليس هكذا الزوج والمرأة إنما
سلطانها عليها سلطان إباحة شيء كان محرما قبل النكاح ولو أقام عبد شاهد على أن سيده أعتقه أو كاتبه

لم يحلف مع شاهده وذلك أن العبد لا يملك من نفسه ما كان سيده ماله لأن سيده كان له يبعده وهبته وليس ذلك للعبد في نفسه ولا يثبت شيء من الرق للعبد على نفسه انما يثبت المالك لانسان على غيره فأما على نفسه فلا فإذا كان الحق للشهود له في نفسه مثل العبد يعتق والمرأة تطلق والحد يثبت أو يبطل فهذا كله لا يجوز فيه عين مع الشاهد من قبل أن اليمين مع الشاهد فيما يملك به الحالف مع شاهده شيئاً كان بيد غيره مما قد يملك بوجه من الوجوه والذي قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذلك مال والمال غير المقضى له وغير المقضى عليه بل هو ملك أحدهما ينتقل إلى الآخر فالعبد الذي يطلب أن يقضى له باليمين على عتقه كان انما يقضى له بنفسه وهو لا يملكها ونفسه ليست كغيره فكان هذا خارجاً من معنى ما حكم به رسول الله صلى الله عليه وسلم. لم عندى والله تعالى أعلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أتى رجل بشاهد يشهد أن رجلاً أشهده أن له على فلان حقاً لم يقبل إلا بشاهد آخر فإن قال أحلف لقد شهد لي لم يحلف لأن حلفه على أنه شهد له ليس أن يحلف على مال يأخذه انما يحلف على أن يثبت شهادة شاهده وليس اليمين على هذا باليمين على المال يملك ولو أقام رجل شاهداً أن فلاناً أوصى إليه أو أن فلاناً وكله لم يحلف مع شاهده وذلك أنه لا يملك بالوصية ولا بالوكالة شيئاً ومثل ذلك لو أقام بينة أن فلاناً أودعه داره أو أرضه لم يحلف مع شاهده ولو أقام شاهداً أن فلاناً دفعه بالزنا لم يحلف مع شاهده وذلك أنه لا يملك بالحد شيئاً على المحدث شيئاً يملكه المشهود له على المشهود عليه ولو أقام بينة على أنه جرحه جراحة عمد أو قتل إناله لم يحلف مع شاهده وذلك أن الشهادة ليست بمال بعينه وأنه لا يجب بها المال دون التحير في المال أو القصاص فإذا كان القصاص هو الذي يثبت بها القصاص ليس بشيء يملكه أحد على أحد فإن قال قائل فالمال يملكه قيل أجل ولكن ليس يملكه إلا بأن يملك القصاص معه لا أن المال إذا حلف كان له دون القصاص ولا القصاص دون المال فلما كان انما لا يثبت له أحدهما بعينه وكان المال لا يملك دون القصاص لم يجز أن يكون اليمين مع الشاهد في القصاص وهو لا يملك ولو أقام عليه شاهداً أنه سرق له متاعاً من حرز يسوى أكثر مما تقطع فيه اليد كان مخالفاً لأن يقيم عليه الشاهد فيما يجب به القصاص فيحلف مع شاهده ويغرم السارق ما ذهب له به ولا يقطع فإن قيل ما فرق بين هذا والقصاص قيل له في السرقة شيئان أحدهما شيء يجب لله عز وجل وهو انقطع والآخرة شيء يجب للآدميين وهو الغرم فكل واحد منهما حكمه غير حكم صاحبه فإن قال قائل ما دل على هذا قيل قد يسقط القطع عنه ولا يسقط الغرم ويسقط الغرم ولا يسقط القطع فإن قال وأين قيل يسرق من غير حرز فلا يقطع ويغرم ويختلس وينتهب (١) فيكون بهذا سارقاً فلا يقطع ويغرم ويكون له شبهة في السرقة فلا يقطع ويغرم ويسرق الرجل من امرأته والمرأة من زوجها من منزلهما الذي يسكنانه فلا يقطع واحد منهما ويغرم فإن قال وأين يسقط الغرم عنه ويقطع قيل يسرق السرقة فيهما المسروق أو يبرئه من ضمانها فلا يكون عليه غرم ويقطع فلا يسقط القطع عنه ان سقط عنه غرم ما سرق وفي هذا بيان أن حكم الغرم غير حكم القطع وأن على السارق حكمين قد يزيل أحدهما ويثبت الآخر وليس هكذا حكم الجراح التي لا يجب فيها أبداً مال الا ومعه قصاص أو تخيير بين القود والعقل فأيهما اختار سقط الآخر وان اختار القود ثم عفا لم يكن له عقل وان اختار العقل ثم أبرأه منه لم يكن له قصاص فهذان حكمان كل واحد منهما مبدل من صاحبه فلا يشبهان الحكمين اللذين لا يكون أحدهما مبدلاً من صاحبه ولا يبطل أحدهما ان بطل صاحبه ويشبه الشهادة على السرقة أن يأتي رجل بشاهد على أنه قال امرأته طالق ان كنت غصبت فلاناً هذا العبد ويشهد أنه غصبه فيحلف صاحب العبد مع شاهده ويأخذ العبد ولا تطلق المرأة بشهادة واحد أنه حنث حتى يكون معه آخر وذلك أن الشاهد مع اليمين انما جاز على الغصب دون الطلاق والطلاق ليس

(١) قوله فيكون سارقاً كذا في النسخ ولعله فلا يكون تأمل

صراط الله ففرض على العباد طاعته وأمرهم بأخذ ما آتاهم والانتفاء عما نهاهم عنه وكان فرضه على كل من عاين رسوله ومن بعده إلى يوم القيامة واحداً في أن على كل طاعته ولم يكن أحد غاب عن رؤية رسول الله يعلم أمر رسول الله إلا بالخبر عنه وأوجب الله جل ثناؤه على عباده حدوداً وبينهم حقوقاً فدل على أن يؤخذ منهم ولهم بشهادات والشهادات أخبار ودل في كتابه على لسان نبيه أن الشهود في الزنا أربعة وأمر في الدين بشاهدين أو شاهد وامرأتين وفي الوصايا بشاهدين وكانت حقوق سواها بين الناس لم يذكر في القرآن عدد الشهود فيها منها القتل وغيره أخذ عدد الشهود فيها من سنة أو إجماع وأخذ أن يقتل في غير الزنا ويقطع وتؤخذ الحقوق من جميع الجهات بشاهدين بقول الأكثر من أهل العلم ولم يجعلوه

فما على الزنا وأخذ
أن تؤخذ الأموال
بشاهد وامرأتين
لذكر الله إياهما في الدين
وهو مال واخترنا أن
يؤخذ المال بيمين وشاهد
بسنة رسول الله صلى
الله عليه وسلم واخترنا أن
يجب الحق في القسامة
بدلائل قد وصفناها
وإن لم يكن مع الدلائل
شاهد بالخبر عن رسول
الله فكان ما فرض الله
من الخبر عن رسول الله
مؤدى خبرا كما تؤدى
الشهادات خبرا وشروط
في الشهود ذوى عدل
ومن رضى وكان
الواجب أن لا يقبل
خبر أحد على شيء يكون
له حكم حتى يكون عدلا
في نفسه ورضافي خبره
وكان بنا إذا افترض
الله علينا قبول أهل
العدل أنه انما كلفنا
العدل عندنا على ما يظهر
لنا لا نالنا نعلم مغيب غيرنا
فلما تعبدنا الله بقبول
الشهود على العدالة
عندنا ودلت السنة على
انفاذ الحكم بشهاداتهم
وشهاداتهم أخبار
دل على أن قبول
قوالهم وعددهم تعبد

بالغصب انما هي عين يحلف بها وحكم الايمان غير حكم الاموال وكذلك حكم الطلاق غير حكم الاموال
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو كانت الجراحة عمدا لا قود فيها بحال مثل أن يقتل الحر المسلم عبدا مسلما
أو يقتل ذميا أو مستأمنًا أو يقتل ابن نفسه أو تكون جراحة لا قود فيها مثل الجائفة والمأمومة وما لا قصاص
فيه فهذا كله لا قود فيه قبلت فيه عين المدعي مع شاهده ففرض له به كله ما كان عمدا منه ففي مال الحاني
وما كان خطأ فعلى العاقلة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو شهد شاهدان رجلان رجلان بيمينهم فأصاب
بعض جسده ثم خرج منه فأصاب آخر فقتله أو جرحه فالرمية الاولى عمد والمصاب الثاني خطأ فإن كانت
الرمية الاولى لا قصاص فيها فالشهادة جائزة ويحلفان مع شاهدهما ويقضى في كل واحد منهما بالارش الاولى
في مال الراعي والثانية على عاقلة وان كانت الرمية الاولى يجب فيها القصاص في نفس كانت لأولياء الدم
القسامة ويستحقون الدية ثم القول في الرمية الثانية قولان أحدهما أن اليمين لا تكون مع الشاهد في هذا
وذلك أن صاحب الخطأ لا يثبت له شيء الا بنبوة لصاحب العمد فلما كانت هذه الجنابة واحدة فيها عمد فيه
قصاص لم يجز في القصاص الا شاهدان لانه لم يملك فيه شيئا والقول الثاني أن الشاهد يبطل لصاحب العمد
الا أن يقدم معه أولياؤه ويثبت لصاحب الخطأ باليمين مع شاهده وهذا أصح القولين عندى والله تعالى أعلم
وبه نأخذ وهي في مثل معنى المسئلة من اليمين بالطلاق على الغصب والشهادة عليها وعلى الغصب ولو أقام
رجل على جارية وابنها شاهدان أنهما حلف مع شاهده وأخذ الجارية وابنها ولو أقام البينة على أنها له
وابنه وله وللمن حلف أيضا وقضى له بالجارية وكانت وابنه له وكانت أم ولد له بإقراره وشهادة شاهده ويمينه
قال ولو أقام شاهدان أن أباه تصدق بهذه الدار عليه صدقة محرمة موقوفة حلف مع شاهده وكانت الدار
صدقة عليه كاشهد شاهده ولو أقام البينة على أن أباه تصدق بهذه الدار عليه صدقة محرمة موقوفة وعلى
أخوين له موقوفة فاذا انقضوا فعلى أولادهم أو على المساكين حلفوا وثبتت حقوقهم فن حلف ثبت حقه
له فإن قال قائل ما بال الرجل إذا أقام شاهدا أن أباه وقف عليه دارا وعلى أخوين له ثم على أولادهم بعدهم
أحلفته وأثبت حقه من الصدقة المحرمة فإن حلف أخواه ثبت حقهما وإن لم يحلفا لم يثبت حقهما بثبوت
حقه قيل له لأننا انما أخرجنا الدار من ملك من شهد عليه الشاهد يمين من شهد له فاذا شهد الشاهد لثلاثة
لم يكن لواحد منهم أن يأخذ يمين صاحبه شيئا لأن حقه غير حق صاحبه وإن كان من شيء واحد فحق كل
واحد منهم غير حق صاحبه فاذا حلفوا معا فأنخرجت الدار من ملك صاحبها إلى ملك من حلف فكانت بكلها
لمن حلف حياته فقدم مضى الحكم فيها لهم ومن جاء بعدهم ممن وقفت عليه اذ ماتوا يقوم مقام الوارث لهم فيها
ألا ترى أن رجلا لو أقام شاهدا على رجل بدار حلف ففرض له بها فان مات كانت لوارثه بعده ولا يمين على
الوارث لان الحكم قدم مضى فيها يمين الذى أقام الشاهد له وانما هي ورثة عن الذى حلف مع شاهده وإن
حلف أخواه فهي عليه مامعة ثم على من بعدهم وإن أبى أخواه أن يحلفا فصبه منها وهو الثلث صدقة كما
شهد شاهده ثم نصيبه بعد منها على من تصدق به أبوه عليه بعده وبعد أخويه فإن قال الذين تصدق عليهم
بعد الاثنين نحن نحلف على ما أبى أن يحلف عليه الاثنان فلم أن يحلفوا من قبل أنهم ما يكون حين كانوا
إذا حلفوا بعدهم موت أبهم الذى جعل لهم ملكه اذ مات (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وانما قلنا بملك
المتصدق عليهم باليمين لأن السنة والآثار تدل على أن هذا ملك صحيح إذا أخرج المتصدق من ملكه أرضه صدقة
على أقوام بعينهم ثم على من بعدهم (١) فلكه المتصدق عليهم ما لملكه المتصدق كما ملكهموه فهذا ملك صحيح
(قال الشافعي) رحمه الله واذا قضينا بأن ملك المتصدق يتحول إلى ملك المتصدق عليهم كما ملكهم فهذا تحويل
ملك مال إلى مالك ينتفع به انتفاع المال ببيع ما صار في أيديهم من غلته ويوهب ويورث وإن كان مسكنا أسكنوا
فيه من أحبوا أو أكرهه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو شهد شاهدان فلا تصدق بهذه الدار على فلان
(١) لعله فلك المتصدق عليهم ما ملكهم المتصدق كما ملكهموه أى على ما ملكهموه طبقة بعد أخرى تأمل

وفلان وفلان بينهم وبين من حدث للتصدق من ولد صدقة موقوفة محرمة فقال أحد القوم أنا أحلف وأبي
 الآخران قلنا فإذا حلفت جعلنا لك ثلث هذه الصدقة ثم كلما حدث معك ولد واحد وقفنا له الثلث الآخر الذي
 ليس في يدك ثم إن حدث آخر وقفنا له الثلث الآخر الذي ليس في يدك ولا يوقف للحادث قبله فإن حدث
 آخر نقصناك وكلما حدث ولد بعد الولدين اللذين يوقف لهما الثلثان حتى تستكمل الدار انتقصت من حقل
 وانتقص كل من كان معك من حقوقهم لأنه كذلك تصدق عليك فن حلف من الكبار كان على حقه ومن
 بلغ خلف كان على حقه ومن أبي بطل حقه وتوقف غلة من لم يبلغ حتى يبلغوا فيحلفوا فتكون لهم أو يأبوا
 فيرد نصيبهم منها على المتصدق عليهم معهم وإن تصدق على ثلاثة ثم على من بعدهم خلف واحد كان له
 الثلث وبطل الثلثان فصار ميراثا للورثة فإن قيل كيف تكون دار شهد عليها أنها كلها موقوفة محرمة
 بعضها ميراث وبعضها موقوف (١) فإنها لو وقفت على عشرة كان لكل واحد منهم العشر فن حلف أخذ
 حقه ومن أبي لم يكن له فيها حق وما لم يكن لاحد وقف كان ميراثا على الأصل فإن قيل ما يشبه ذلك قيل
 عشرة شهد شاهد أن ميتا وصى لهم بدار خلف واحد فله عشرها فإن أبي التسعة رجع ما بقي من الدار ميراثا
 (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو تصدق بها على ثلاثة خلف واحد وأبي اثنان كان نصيب ما ميراثا وكان
 الثلث صدقة على واحد فإن قال هي صدقة على الثلاثة ثم على أبنائهم من بعدهم خلف واحد جعلنا لثلاثها
 له وأبي الاثنان جعلنا نصيب ما منهم ميراثا وهو الثلثان ثم حدث لهما ولدان وما نوقف لهما نصيب ما حتى يبلغا
 فيحلفا أو يموتا فيحلف وارثهما فإن أبي وارثهما ردم ما بقي ميراثا للورثة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإنما
 يوقف للمولود من يوم يولد إذا مات أبوه أو من جعلت له الصدقة بعده فإن ولد قبل أن يموت أبوه أو من جعلت له
 الصدقة بعده لم يوقف حقه إلا بعد موتها لأنه إنما يكون له الحق بموتها فأما ما كان من غلة قبل أن يولد
 أو يموت من قبله فليس للمولود منها شيء لأنه إنما شرط له أن يكون له الحق يوم يولد بعد موت من قبله (قال
 الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن شاهد اشهد أن فلانا تصدق على فلان وولده وولد له ماتنا لهما فيهما سواء
 خلف رجل مع شاهده كان له منها بقدر عدد من معه وذلك أن يكون معه فيها عشرة فيكون له عشرها فكما
 حدث ولدي دخل معه في الصدقة نقص من حقه ووقف حق المولود حتى يحلف فيستحق أو يدع اليمين
 فيبطل حقه ويرد كراء ما وقف من حقه على الذين انتقصوا حقوقهم من أجله سواء بينهم كنه وقف لاثنين
 حدثنا سدس الدار وأكرى بمائة درهم إلى أن يبلغا فلم يحلفا فأبطلنا حقوقهما ورددنا المائة على العشرة لكل
 واحد منهم عشرة فإن مات من العشرة واحد قبل بلوغ الموقوف عليها الصدقة في نصف عمر اللذين وقف
 لهما فإن بلغا فأبى اليمين فرد نصيب ما على من معهما رد عليه فأعطى ورثته ما استحق مما رد عليه وذلك خمسة
 وترد الخمسة على التسعة الباقيين وعلى هذا الحساب يعطى كل من مات قبل بلوغ الصبيين اللذين بطل ما وقف
 لهما فإن شهد الشاهد أنه تصدق بها عليه وعلى بني أبي معروفين يحصون فالأمر فيها على ما وصفت تكون له
 حصة بقدر عدد هم قتلوا أو كثروا وإن شهد أنه تصدق بها عليه وعلى بني أبي لا يحصون أبدا أو على مساكين
 وفقراء فقد قيل في الوصية يوصى بها للفلان ولقوم يحصون هو كحدهم وقيل فإن أوصى بها له ولبنى أبي
 لا يحصون أو مساكين لا يحصون فله النصف ولهم النصف (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا أمر تخفف
 فيه المونة ويسهل فيه الجواب في مسئلتنا هذه لو كان يصح قياسا أو خبرا أعطيناها النصف وجعلنا النصف
 على من تصدق به عليه معه من لا يحصى ولكن لا أرى القياس فيها إذا كانت الصدقة إذا تصدق بها عليه
 وعلى الفقراء وهم لا يحصون جائزة (٢) إلا أن يقال له إن شئت فاحلف فكن أسوة الفقراء فإن حلف أعطيناها
 ذلك وأحلف من معه في الصدقة ثم حاص من قسمنا عليه فإذا زاد الفقراء بعد ذلك أو نقصوا حاصهم كواحد
 (١) قوله فإنها هو الجواب ولعله محرف عن قلنا لو وقفت الخ (٢) قوله إلا أن يقال متعلق بالقياس أي
 لأرى المعقول فيها إلا أن يقال الخ فتنبه

لأنه لا يكون منهم
 عددا لا وفي الناس أكثر
 منه وكان (١) في قبولهم
 على اختلافهم مقبولا
 من وجوه مما وصفت
 من كتاب أو سنة أو قول
 عوام أهل العلم لأن
 ما ثبت وشهد به عندنا
 من قطعنا الحكم بشهادته
 احاطة عندنا على الغيب
 ولكنه صدق على
 الظاهر بصدق الخبر
 عندنا وإن أمكن فيه
 الغلط ففيه ما دل على
 الفرض علينا من قبول
 الخبر عن رسول الله
 ولا يؤخذ عدد من يقبل
 خبره عنه صلى الله عليه
 وسلم إلا باحد الدلائل
 التي قبلنا بها عدد من
 الشهود فرأينا الدلالة
 عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم بقبول خبر
 الواحد عنه فلزمنا والله
 أعلم أن نقبل خبره إذا
 كان من أهل الصدق
 كالزمن قبول عدد من
 وصفت عدده في الشهادة
 بل قبول خبر الواحد
 عنه أقوى سببا بالدلالة
 عنه ثم ما لم أعلم فيه خلافا
 من أحد من ماضي
 أهل العلم بعد رسول الله

(١) لعل لفظ في زائدة اهـ

منهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد قيل إذا كان شرط السكنى سكن كل فقير في أقل ما يكفيه إن كان المتصدق قال يسكن كل واحد منهم بلا أن يدخل عليه من يضيق عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأصح من هذا القول والله تعالى أعلم وبه أقول أن السكنى مثل الغلة فإذا ضاق السكن اصطلاحاً أو كرواً ولم يؤثر واحد منهم بالسكن على صاحبه وكلهم فيه شرع وإذا كانت غلة أو شئ فيها بين الفقراء وإن قل ذلك فلا يعطى واحد منهم أقل مما يعطى الآخر وقد قيل إذا لم يسم فقراء قبيلة فهو على فقراء قرابته قياساً على الصدقات التي يعطاها جيران المال المأخوذ منه الصدقة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبه أقول إذا كان قرابته جيران صدقته فإن جازت فيها الأثرة لبعض الجيران دون بعض كانت لذوى قرابة المتصدق فإن لم يجد جيران الصدقة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أقام رجل شاهداً على رجل وحلف أنه غصبه أم ولد وولدها فيخرجان من يده فتكون أم ولد للشهود له الخالف ويكون الابن ابنه ويخرج من رق الذي هي في يده (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكذلك لو أقام شاهداً على رجل في يده عبد يترقه أنه كان عبداً له فأعتقه ثم غصبه إياه بعد العتق حلف وكان هذا مولاه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فعلى هذا الباب كله وقياسه وليس يدخل في هذا العبد يقيم شاهداً على سيده أنه أعتقه لأن العبد هو الذي فيه الخصومة كما وصفت في الباب الأول واليمين مع الشاهد في الدين الذي يتنازع فيه المشهود له والمشهود عليه لا واحد منهما والنسب والولاء شيئان يصير أصحابهما ممانعة في غير نفسه وإن كانت لا تملك فهي منفعة للخصم في غير نفسه والمملوك لا ينتفع بشئ غير نفسه

(الخلاف في اليمين مع الشاهد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى في الخلفاء في اليمين مع الشاهد مع ثبوتها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعض الناس خلافاً أسرف فيه على نفسه فقال لو حكمتم بما لا نزاهة حقاً من رأيكم لم نردوه وان حكمتم باليمين مع الشاهد ردناها فقلت لبعضهم رددت الذي يلزمك أن تقول به ولا يحل لأحد من أهل العلم عندنا خلافه لأنه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأجزت آراءنا التي لو رددتها كانت أخف عليك في المأثم قال إنها خلاف كتاب الله ونحن نردها بأشياء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد جهدت أن أتقصي ما كلفني به في رد اليمين مع الشاهد فكان مما كلفني به بعض من ردها أن قال لم تروها إلا من حديث مرسل قلنا ثم نثبتها بحديث مرسل وانما ثبتنا بها حديث ابن عباس وهو ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي لا يرد أحد من أهل العلم مثله لو لم يكن فيها غيره مع أن معه غيره ممن يشده (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال منهم قائل فكيف قلتم يقضى بها في الأموال دون غيرها فجعلتموها تامة في شئ ناقصة في غيره فقلت له لما قال عمرو بن دينار وهو حله أقضى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأموال كان هذا موصولاً في خبره عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال جعفر في الحديث في الدين والدين مال وقاله من أقيمت من حلتها والحكام بها قلنا إذا قيل قضي بها في الأموال دل ذلك والله تعالى أعلم على أنه لا يقضى بها في غير ما قضي بها فيه لأن الشاهدين أصل في الحقوق فهما ثابتان واليمين مع الشاهد أصل فيما يحكم بها فيه وفيما كان في معناه فإن كان شئ يخرج من معناه كان على الأصل الأول وهو الشاهدان قال فالعبد قلت له فإذا أقام رجل شاهداً على عبد أنه له حلف مع شاهد واستحق العبد قال فإن أقام شاهداً أن سيده أعتقه قلت فلا يعتق قال فما الفرق بين العبد يقيم رجل عليه شاهداً ويحلف ويأخذه وبين العبد يقيم شاهداً أن سيده أعتقه قلت الفرق البين قال وما هو قلت رأيت أن قضي رسول الله صلى الله عليه وسلم باليمين مع الشاهد في الأموال أما في هذا بيان أن المال المقضى به للقيم شاهد الخالف هو ما ليس بالمقضى له ولا بالمقضى عليه وانما هو مال أخرجه من يدي المقضى عليه إلى يدي المقضى له به فلكه إياه كما كان المقضى عليه له مال كما قال بلي

فتابعهم إلى اليوم خبراً نصاً عنهم ودلالة معقولة عنهم من قبول عدد الشهود في بعض ما قبلناه فيه وقد كتبت في كتاب جاع العلم الدليل على ما وصفت مما كتبت (١) في رد كثير منه في كتابي هذا وقد رددت منه جلا تدل من لم يحفظ كتاب جاع العلم على ما رواها إن شاء الله فإن قال قائل أف يكون الأخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم واحداً أو أكثر قيل الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خبران خبر عام عن عامة عن النبي صلى الله عليه وسلم يحمل ما فرض على العباد أن يأتوا به بألسنتهم وأفعالهم ويؤتوا به من أنفسهم وأموالهم وهذا ما لا يسع جهله وما كان على أهل العلم والعوام أن يستووا فيه لأن كلاً كلفه كعدد الصلاة وصوم رمضان وتحريم الفواحش وأن لله عليهم حق في أموالهم وخبر خاصة في خاص (١) أي في إعادة تأمل

الاحكام لم يكلفه العامة
لم يأت أ كسره كجاء
الاول وكلف علم ذلك
من فيه الكفاية للخاصة
به دون العامة وهـ ذا
مثل ما يكون منهم في
الصلاة سهو (١) يجب به
سجود السهو وما يكون
منهم فيما لا يجب به
سجود سهو وما يفسد
الحج وما لا يفسده وما
يجب به البدنة ولا تجب
مما يفعل مما ليس فيه
نص كتاب وهو الذي
على العلماء فيه عندنا
والله أعلم بقول خبر
الصادق على صدقه
ولا يسعهم رده كما
لا يسعهم رد العدد من
الشهود الذين قبلوا
شهادتهم وهو حق
صدق عندهم على
الظاهر كما يقال فيما
شهد به الشهود فن
أدخل في شيء من قبول
خبر الواحد شيئاً دخل
عليه في قبول عدد
الشهود الذين ليسوا
بنص في كتاب ولا سنة
مثل الشهود على القتل
وغيره ان شاء الله فان

قلت وهكذا العبد الذي سألت عنه أخرجه من يدي ما لك المقضي عليه الى مالك مقضى له قال نعم قلت
أفليس تجدم معنى العبد اذا أقام شاهداً أن سيده أعنته غير معنى المال الذي يتنازع فيه المشهود له والمشهود
عليه لانه انما يتنازع في نفسه قال انه يخالفه في هذا الموضع قلت ويخالفه أنه لا يخرج من يدي ما لك الى
ملك نفسه فيكون ملك من نفسه ما كان سيده يملكه كما كان المقضي عليه ملك المال ثم أخرج من يده
فلكه المقضي له قال أجل قلت فكيف أفضي بالبين مع الشاهد في شيء معناه غير معنى ما فضي به رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال فانك تعتقه بالشاهدين قلت أجل وأقتل بالشاهدين لانهم احكم مطلق والبين مع
الشاهد حكم خاص (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقلت له رأيتك عبت أن تكون الشهادة تامة في بعض
الاشياء دون بعض أفرأيت الشاهدين ألبسا تامين في كل شيء ناقصين في الزنا قال بلى قلت أفرأيت
الشاهد والامرأتين ألبسا تامين في الاموال ناقصين في الحدود وغيرها قال بلى قلت أفرأيت شهادة النساء
في الاستهلال والرضاع وعيوب النساء أليست تامة حتى يلحق بها النسب وفيه عظيم من الاموال وأن يكون
لمن شهدت له امرأة هنك أن فلانة ولدته والمشهود عليه ينكر أن يلحق به نسبة فيعفو دمه ويرى بناته ويرث
ماله قال بلى قلت أفرأيت أهل الذمة أليست تتم شهادتهم عندك فيما بينهم على كل شيء ولو شهدوا على
مسلم بفلس لم يجوز قال بلى قلت ولو شهدت لرجل امرأة وحدها على أحد بفلس لم يجوز قال بلى قلت
فأسمعك فيما عدا شهود الزمان المسلمين قد جعلت الشهادات كلها تامة في شيء ناقصة في غيره وعبت ذلك علينا
وانما قلنا بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فوضعنا حيث وضعها رسول الله صلى الله عليه وسلم ووضعنا
حكم الله عز وجل حيث وضعه قال فقال فاذا حلفتم الرجل مع شاهده فكيف زعمتم أن رجلا لو كان غائبا
عن بلد فشهد له رجل بحق له على رجل من وصية أو وصى له بهاميت أو شهد لانه بحق وهو يوم شهد الشاهد
صغير وغائب أو شهد له بحق (١) وليه عبده أو وكيل حلف وهو لا يعلم شهد شاهده بحق أم لا وهو ان حلف
حلف على ما لا يعلم (قال الشافعي) رحمه الله فقلت له لا ينبغي لرجل أن يحلف على ما لا يعلم ولكن العلم
يكون من وجوه قال وما هي قلت أن يرى الرجل بعينه أو يسمع باذنه من الذي عليه الحق أو يبلغه فيما غاب
عنه الخبر بصدقه فيسعه البين على كل واحد من هذا قال أما الرؤية وما سمع من الذي عليه الحق فأعرفه
وأما ما جاء به الخبر الذي يصدق فقد يمكن فيه الكذب فكيف يكون هذا علما أحلفه عليه قال فقلت
له الشهادة على علمه أولى أن لا يشهد بها حتى يسمعها من المشهود عليه أو يراها أو البين قال كل لا ينبغي
الا هكذا وان الشهادة لأولاهما أن لا يشهد بها الا على ما رأى أو سمع قلت لأن الله عز وجل حكى عن قوم
أنهم قالوا وما شهدنا الا بما علمنا وقال الامن شهد بالحق وهم يعلمون قال نعم قلت له أفشهد الرجل على أن
فلان ابن فلان وهو غريب لم ير أباه قط قال نعم قلت فانما سمعته ينتسب هذا النسب ولم يسمع من يدفعه عنه
ولامن شهد له بأن ما قال كما قال قال نعم قلت ويشهد أن هذه الدار دار فلان وأن هذا الثوب ثوبه وقد
يمكن أن يكون غصب هذه الدار أو أعيرها أو يمكن ذلك في الثوب قال وان أمكن اذا لم يرد افعاله في الدار
والثوب وكان الأغلب عليه أن ما شهد به كما شهد وسعته الشهادة وان أمكن فيه أن يكون ليس على ما شهد به
ولكن يشهد على الأغلب قلت أفرأيت لو اشترى رجل من رجل عبداً ولد بالمشرق أو بالمغرب والمشتري ابن
مائة سنة أو أكثر والمشتري ابن خمس عشرة سنة ثم باعه فأبقى عند المشتري فكيف تحلف البائع قال أحلفه
لقد باع العبد برياً من الاباق قال فقلت يحلف البائع فقال لك هذا مغربي أو مشرقى وقد يمكن أن يكون
أبق قبل أن يولد جدى قال وان يسئل قلت وكيف تمكن المسئلة قال كما أمكنتك قلت وكيف يجوز
هذا قال لان الايمان يدخلها هذا قال أو رأيت لو كان العبد ولد عنده أما كان يمكن فيه أن يأتى ولا يدرى
به قلت بلى قال فهذا لا تختلف الناس في أنهم يحلفون على البتة قد باع برياً من الاباق ولكن يسعه أن

قال قائل فأين الدلالة على قبول خبر الواحد عن رسول الله قيل له ان شاء الله كان الناس مستقبلين بيت المقدس ثم حوّلهم الله الى البيت الحرام فأتى أهل قباء أتوهم في الصلاة فأخبرهم أن الله أنزل على رسوله كتاباً وأن النبلة حوّلت الى البيت الحرام فاستداروا الى الكعبة وهم في الصلاة وأن أباطلحة وجاعة كانوا يشربون فضيخ بسر ولم يحرم يومئذ من الاشرية شئ فأتاهم أت فأخبرهم أن الخمر قد حرمت فأمروا أناساً فكسروا جرار شرابهم ذلك ولا شك أنهم لا يحدّثون في مثل هذا الاذكروه لرسول الله صلى الله عليه وسلم ان شاء الله ويشبه أن لو كان قبول خبر من أخبرهم وهو صادق عندهم مما لا يجوز لهم قبوله أن يقول لهم رسول الله قد كنتم على قبلة ولم يكن لكم أن تحوّلوا عنها اذ كنت حاضراً معكم حتى أعلمكم أو يعلمكم جماعة أو عدد

يخلف على البت وانما ذلك على علمه قلت فهل طعنت في الخالف على الحق بصيرته بوجه من الوجوه وصية أميراث أو شئ يليه عبداً أو وكيله غائب عنه بشئ الا لزمك أكثر منه في الشهادات والأيمان قال ما يجد الناس من هذا بدا وما زال الناس يحيزون ما وصفت لك قلت فإذا أجازوا الشئ فلم يحيزوا مثله وأولى أن يكون علياً يسمع عليه الشهادة واليمين منه قال هذا يلزمنا قال فان مما رددناه اليه مع الشاهد أن الزهري أنكرها قلت لقد قضى بها الزهري حين ولي فلو كان أنكرها ثم عرفها وكنت أنا مقتديت به فيها كان ينبغي أن يكون أثبت لها عندك أن يقضى بها بعد أنكارها وتعلم أنه أنكرها غير عارف بها وقضى بها مستفيداً عنها ولو أقام على أنكارها ما كان في هذا ما يشبهه على عالم قال وكيف قلت أرويت أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنكر على معقل بن يسار حديث بروع بنت واشق أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل لها المهر والميراث ورد حديثه وقال بخلافه قال نعم قلت وقال بخلاف حديث بروع بنت واشق مع علي زيد بن ثابت وابن عباس وابن عمر قال نعم قلت ورويت عن عمر بن الخطاب أن عمار بن ياسر روى أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر الجنب أن يتيمم فانكر ذلك عليه وأقام عمر على أن لا يتيمم الجنب وأقام على ذلك مع عمر ابن مسعود وتأولوا قول الله عز وجل وان كنتم جنبا فاطهروا قال نعم قلت ورويت وروينا أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة وليس معه من الناس الا بلال وأسامة وعثمان فأغلقها عليه وكلهم سميع بصير حريص على حفظ فعله والاقتداء به فخرج أسامة فقال أراد النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة فيها فجعل كلما استقبل منها ناحية استدبر الأخرى وكره أن يستدبر من البيت شأفاً فكبر في نواحيها وخرج ولم يصل فكان ابن عباس يفتي أن لا يصلي في البيت وغيره من أصحابنا بحديث أسامة وقال بلال صلى فأتى تقول أنت قال يصلي في البيت وقول من قال كان أحق من قول من قال لم يكن لأن الذي قال كان شاهد والذي قال لم يكن ليس بشاهد قلت وجعلت حديث بروع بنت واشق سنة ولم تبطلها بردي على رضي الله تعالى عنه وخلاف ابن عباس وابن عمر وزيد وثبت حديث بروع قال نعم قلت وجعلت تيمم الجنب سنة ولم تبطلها بردي وخلاف ابن مسعود والتيمم وتأولوا قول الله عز وجل وان كنتم جنبا فاطهروا والظهور بالماء وقول الله عز ذكره ولا جنبا الا عابري سبيل حتى تغسلوا قال نعم قلت له وكذلك تقول لو دخلت أنا وأنت على فقيه أو قاض فخرجت فقلت حدثنا كذا وقضى بكذا وقلت أنت ما حدثنا ولا قضى بشئ كان القول قولي لاني شاهد وأنت مضيع أو غافل قال نعم قلت فالزهري لم يدرك رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أكثر أصحابه فلما أقام على أنكار اليمين مع الشاهد أي حجة تكون فيه اذا كان من أنكر الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم من أصحابه لا يبطل قول من روى الحديث كان الزهري اذا لم يدرك رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى بأن لا يوهن به حديث من حدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم واذا كان بعض السنن قد يعزب عن عامة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يجدوها عند الخصال بن سفيان وحل بن مالك مع قلة صحبتهما وبعد دارهما وعمر يطلبها من الانصار والمهاجرين فلا يجدوها فان كانا لهما عندنا وعندك أن من حدث أولى ممن أنكر الحديث فكيف احتججت بأن الزهري أنكر اليمين مع الشاهد فقال لي لقد علمت ما في هذا حجة قلت فلم احتججت به قال احتج به أصحابنا وان عطاء أنكرها قلت والزنجي أخبرنا عن ابن جريح عن عطاء أنه قال لا رجعة لابشاهدين الا أن يكون عذراً فيأتي بشاهد ويخلف مع شاهده (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فعطاء يفتي باليمين مع الشاهد فيما لا يقول به أحد من أصحابنا ولو أنكرها عطاء هل كانت الحجة فيه إلا كهى في الزهري وأضعف منها فمين أنكر ما لم يسمع من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم (١) قال لا قلت لو ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بها أكان لأحد خلافها وردّها بالتأويل قال لا فذكرت له بعض ما روينا فيها وقلت له أثبت مثل هذا قال نعم ولكني لم أكن سمعته قلت أنذهب عليك من العلم شئ قال نعم (١) كذا بالنسخ ولعله قال نعم أو سقط من هنا شئ تأمل

قلت فاعمل هذا مما قد ذهب عليك واذا سمعته فصر اليه فكذلك يجب عليك قال فانه قد بلغنا ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد (١) ان خزيمة بن ثابت شهد لصاحب الحق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فسالته من اخبره فاذا هو يأتي بخبر ضعيف لا يثبت مثله عندنا ولا عند غيره فقلت له ارايت لو كان خبرك هذا قويا وكان خزيمة قد شهد لصاحب الحق فأخافه النبي صلى الله عليه وسلم ألم تكن خالفت خبرك الذي به احتججت قال وأين خالفته قلت أبعدو خزيمة أن يكون يقوم مقام شاهد فهو كما قلنا قال لا ولكنه من بين الناس يقوم مقام شاهدين قلت فان جاء طالب حق بشاهدين أتخلفه معهما قال لا ولكن أعطيه حقه بغير عيب قلت له فهذه اذا سئلت رسول الله صلى الله عليه وسلم أخرى خالفها لانه ان كان قضى بشهادة خزيمة وهو يقوم مقام شاهدين فقد أحلف مع شاهدين وان كان قضى بشهادة خزيمة وهو كشاهدين فيماروينا عنه فقد قضى قضيتين خالفتهما معا قال ففعل النبي صلى الله عليه وسلم انما قضى باليمين أنه علم أن حق الطالب حق فقلت له أفيجوز في جميع ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قضى فيه بقضية اما باقرار من المدعى عليه أو بينة المدعى أن يقال لعله انما قضى به أنه علم أن ما أقر به المقر أو ما قامت به البينة حق فلا يجوز لأحد بعده أن يقضى بينة ولا باقرار لان أحد بعده لا يعلم صدق البينة ولا المقر لان هذا لا يعلم الا من جهة الوحي والوحي قد انقطع بعد النبي صلى الله عليه وسلم قال لا قلت وما قضى به على ما قضى به ولا يبطل بلعل قال نعم قلت فلم أردت ابطال اليمين مع الشاهد بلعل وقلت له وأكلمك على لعل أفرأيت لو جاء رجل يدعى على رجل ألفا فقلت أنها عليه ثابتة هل تعدو من أن تكون ممن يقضى بعلمه فتأخذها له منه ولا تكلفه شاهدا ولا عينا أو ممن لا يأخذ بعلمه فلا تعطيه اياها الا بشاهدين سواك قال ما أعدو هذا قلت له فلو كان النبي صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد من قبل أنه علم أن ما دعى المدعى حق كنت خالفته قال ففعل المطلوب رضى بيمين الطالب قلت وقد عدت الى لعل وقلت أرايت لو جاء خصمان فرضى المطلوب بيمين الطالب أكنت تكلفه شاهدا وتخلفه قال لا قلت ولو حلف مع شاهده والمطلوب رضى بيمينه لم تعطه شيئا قال لا أعطيه بيمينه مع شاهده شيئا ولكن ان أقر بحقه أعطيته قلت أنت تعطيه اذا أقر ولا تخلف الطالب قال نعم قلت فهذه سنة أخرى ان كانت كما قلت خالفها قال فأتقول أنت في أحكام رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت على المسلمين أن يحكموا بها كما حكم وكذلك ألزمهم الله قال فاعل النبي صلى الله عليه وسلم كان يحكم من جهة الوحي قلت فما حكمه من جهة الوحي فقد بينه وذلك مثل ما أحل للناس وحرم وما حكم به بين الناس بالبينة فعلى الظاهر حكمه به قال فأيديل على ذلك قلت أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال انما أنا بشار وانكم تختصمون الى قلع بل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضى له على نحو ما أسمع منه فن قضيت له بشئ من حق أخيه فلا يأخذه وانما أقطع له قطعة من النار (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قلت له فقد أعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس أنه انما يقضى بينهم بما يظهر له وأن الله ولى ما غاب عنه وايسر به المسلمون فيحكموا على ما يظهر لهم لان أحد بعده من ولاة المسلمين لا يعرف صدق الشاهد أبدا انما يحكم على الظاهر وقد يمكن في الشهود الكذب والغلط ولو كان القضاء لا يكون الا من جهة الوحي لم يكن أحد يقضى بعد النبي صلى الله عليه وسلم لان أحد لا يعرف الباطن بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اذا حلفت الحر مع شاهده فكيف أحلفت المملوك والكافر الذي لا شهادة له قلت أرايت الحر العدل اذا شهد لنفسه أن تجوز شهادته قال لا قلت ولو جازت شهادته أحلف على شهادته قال لا قلت فكيف توهمت أن اجعلناه شاهدا لنفسه قال لأنكم أعطيتموه بيمينه فقامت مقام شاهد فقلت له أعطيتناه بما قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي وان أعطى بها كما يعطى بشاهد فليس معناها معنى الشهادة قال

(١) أي من أجل أن خزيمة الخ فهو خصومة له تأمل

يسمهم لهم ويخبرهم
أن الحجة تقوم
عليهم عملها لا بأقل منها
ان كانت لا تثبت عنده
بواحد والفساد لا يجوز
عند رسول الله صلى الله
عليه وسلم ولا عند عالم
وهرافة حلال فساد فلو
لم تكن الحجة أيضا تقوم
عليهم يخبر من أخبرهم
بتحريم لأشبه أن يقول
قد كان لكم حلالا ولم
يكن لكم إفساده حتى
أعلمكم أن الله جل وعز
حرمه أو أتاكم عدد
يخبره وأمر رسول الله
صلى الله عليه وسلم أم
سلة أن تعلم امرأة أن
تعلم زوجها ان قبلها
وهو صائم لا يحرم عليه
ولولم ير الحجة تقوم عليه
بخبرها اذا صدقها لم
بأمرها ان شاء الله به
وأمر رسول الله أنيس
الأسلمى أن يغدو على
امرأة رجل فان اعترفت
رجلها فاعترفت فرجها
وفي ذلك اذنة نفسها
باعترافها عند أنيس
وهو واحد وأمر عمرو
ابن أمية أن يقتل
أبا سفيان وقد سن عليه
إن علمه أسلم لم يحل له قتله
وقد يحدث الاسلام

وهل تجدي على ما تقول دلالة قلت نعم ان شاء الله تعالى قلت له أرايت ان ادعى عليه حق بفناء شاهدين يشهدان له بالبراءة مما ادعى عليه أيبرأ قال نعم قلت فان حلف ولا بينة عليه أيبرأ قال نعم قلت أفنقوم عيونه ببراءته مما ادعى عليه مقام شاهدين قال نعم في هذا الموضع قلت أفمينه شاهدان قال لا وهما ان اجتماعا في معنى فقد يفترقان في غيره لانه لو حلف فأبرأته ثم جاء طالب الحق بشاهدين أبطلت عيونه وأخذت لصاحب الحق حقه بشهادته قلنا فهكذا قلنا في اليمين وان أعطينا بها كما أعطينا بشاهد فلست كالشاهد في كل أمرها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقلت له أرايت لو قال لك قائل قال النبي صلى الله عليه وسلم اليمين على المدعى عليه في زمان أهله أهل عدل واسلام والناس اليوم ليسوا كذلك ولا أحلف من ادعى عليه من مشرك ولا مسلم غير عدل قال ليس ذلك له وإذا قال النبي صلى الله عليه وسلم شيئا فهو عام قلنا وكذلك اليمين مع الشاهد لما قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم لطالب الحق كان الحر العدل وغيره سواء فيها والعبد والكافر كما يكونون سواء فيما يقع عليهم من الأيمان فيكون خير الناس لو كان يعرف اذا ادعى عليه يحلف فيبرأ والكافر أيضا كذلك فكذلك يحلفان ويأخذان وقلت له أرايت أهل محلة وجديين أظهرهم قبيل فأقام وليه شاهدين أنهم قتلوه خطأ قال فالدية عليهم قلت فلو لم يقيم شاهدين أتحلفهم وتعطيهم الدية قال نعم كما تعطهم اذا أتى بشاهدين قلت فأيمانهم بالبراءة من دمه اذا لم يكن له شاهدان كشاهدين لو شهدا عليهم بقتله فقال لا فقلت له ولم وقد أعطيت بها كما أعطيت بالشاهدين قال انما أعطيت بالاثم قلت ولا يلزمك ههنا حجة قال لا قلنا فمن أعطينا بالسنة التي هي أولى من الأثر فكيف ذعرت أن الحجة زمتنا قلت له فأيمان أهل المحلة وهم مشركون كأيمانهم لو كانوا مسلمين قال نعم قلت ولو ادعى رجل على رجل حقا فنكل عن اليمين أنعطى المدعى حقه قال نعم قلت أفنكوله كشاهدين لو شهدا عليه قال لا قلت فقد أعطيت به بنكوله كما تعطى منه بشاهدين قال فان النبي صلى الله عليه وسلم قال اليمين على المدعى واليمين على المدعى عليه قلنا هذان روى عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم ورواه عمرو بن شعيب عن النبي صلى الله عليه وسلم وثبتته وثبتناه برواية ابن عباس خاصة وروى ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قضى باليمين مع الشاهد وروى ذلك عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم وروى ذلك أبو هريرة وسعد بن عباد وابن المسيب وعمر بن عبد العزيز عن النبي صلى الله عليه وسلم فرددته وهو أكثر وأثبت وثبتنا وثبت معنا الذي هو دونه وقلت له أرايت ان حكم الله عز وجل في الزنا بأربعة شهود وجاءت بذلك السنة وقال الله عز وجل شهيد من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان أما صار أهل العلم الى اجازة أربعة في الزنا واثنين في غير الزنا ولم يقولوا ان واحدا منهم نسخ الآخر ولا خالفه وأمضوا كل واحد منهم ما على ما جاء فيه قال بلى قلت فاذا أجاز أهل العلم شهادة النساء وحدهن في عيوب النساء وغيرها من أمر النساء بلا كتاب مضي فيه ولا سنة أيجوز أن يقال اذا حذر الله الشهادات فجعل أقلها شاهدا وامرأتين فلا تجوز شهادة النساء لارجل معهن ومن أجازها خالف القرآن والسنة اذا كان أقل ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم شاهد وعين قال لا يجوز اذا لم يحظر القرآن لا يجوز أقل من شاهد وامرأتين نصا ولم تحظر ذلك السنة والمسلمون أعلم بمعنى القرآن والسنة قلت والسنة عن النبي صلى الله عليه وسلم ألزم أموا قالت الفقهاء عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال بل السنة قلت فلم رددت السنة في اليمين مع الشاهد وتأولت القرآن ولم ترد أثرا بأقل من شاهد وعين فتأولت عليه القرآن قال ولو ثبتت السنة لم أردّها وكانت السنة دليلا على القرآن قلت فان عارضك أحد بعث ما عارضت به فقال لا يثبت عن علي رضي الله تعالى عنه أنه أجاز شهادة القابلة ولا عن عمر أنه حكم بالقسامة قال اذا رآه الثقات فليس له هذا قلت فمن روى اليمين مع الشاهد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو وثق وأعرف ممن روى عن عمرو وعلى

قبيل أن يأتيه عمرو بن أمية وأمرا نيسا أو عبد الله بن أنيس « شك الربيع » أن يقتل خالد بن سفيان الهذلي فقتله ومن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لو أسلم أن لا يقتله وكل هؤلاء من معاني ولاته وهم واحد واحد فنصروا الحكم بأخبارهم وبعث رسول الله بجماله واحدا واحدا ورسله واحدا واحدا واتبعوا بعث عماله ليخبروا الناس بما أخبرهم به رسول الله من شرائع دينهم ويأخذوا منهم ما أوجب الله عليهم ويعطوهم ما لهم ويقيموا عليهم الحدود وينفذوا فيهم الاحكام ولم يبعث منهم واحدا الا مشهورا بالصديق عند من بعثه اليه ولو لم تقم الحجة عليهم بهم اذا كانوا في كل ناحية وجههم اليها أهل صدق عندهم ما بعثهم نساء الله وبعث أبابكر اعلى الج فكان عماله ثم بعث بأول سورة في مجمع وأبو

ما رويت أفتر القوي وتأخذ بأضعف منه وقتله لا بعدد الحكم بالشاهدين أن يكون محرماً أن يجوز
أقل منه فأنت تحبزه أو لا يكون محرماً ذلك فأنت تعطى بقولك أنه محرم أن يجوز أقل منه وقد بينا بعض
ذلك في واضعه وسكتنا عن كثير لعله أن يكون أكثر مما بينا كتناف بآياتنا عمال منين وإن الجدة لتقوم بأقل
مما بينا والله تعالى أعلم

(المدعى والمدعى عليه) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال فأتقول في البيعة على المدعى
واليين على المدعى عليه أهي عامة قلت لا ولكنها خاصة على بعض الأشياء دون بعض قال فأنى أقول إنها عامة
قلت حتى يبطل بها جميع ما حلفتنا عليه قال فان قلت ذلك قلت إذا تركت عامة ما في يدك قال وأين قلت
في البيعة التي أمرت أن لا تعطى بأقل منها قال بشاهدين أو شاهد واحد أو اثنين قلت فأتقول في مولى
وجدة قتيلا في محلة فلم أقم بيعة على أحد منهم بعينه أنه قتله قال نحلف منهم نجسين رجلا نجسين ميمنا ثم
نقض بالدية عليهم وعلى عواقلهم في ثلاث سنين قلت فقالوا لك زعمت أن كتاب الله يحرم أن يعطى بأقل من
شاهدين أو شاهد واحد أو اثنين وزعمت أن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم تحرم أن يعطى مدع إلا بالبيعة
وهي شاهدان عدلان أو شاهد واحد أو اثنين وزعمت أن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم تدل على أن اليمين
براءة لمن حلف فكيف أعلمت بلا شاهد وأحلفتنا ولم تبرئنا فحلفت في حجة قولك الكتاب والسنة قال لم
أخالفهما وهذا عن عمر بن الخطاب قلت أرايت لو كان ثابتاً عن عمر لكان هذا الحكم مخالفاً للكتاب والسنة
وما قال عمر من أن البيعة على المدعى واليمين على المدعى عليه قال لا لأن عمر أعلم بالكتاب والسنة ومعنى ما قال
قلت أفذلك هذا الحكم خاصة على أن دعواه أن الكتاب يحرم أن يعطى أحد بأقل من شاهدين وأن السنة
تحرم أن يحول حكم عن أن يعطى فيه بأقل من شاهدين أو يحلف فيه أحد ثم لا يبرأ ليس بعامة على جميع
الأشياء كما قلت قال نعم ليس بعامة ولكني إنما أخرجت هذا من حجة الكتاب والسنة بالخبر عن عمر قلت
أفرايتنا قلنا باليمين مع الشاهد بآرائنا أو بالخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك ألزم لنا ولك من الخبر عن
غير رسول الله صلى الله عليه وسلم وقلت أرايت أن قال لك أهل المحلة إنما قال النبي صلى الله عليه وسلم
البيعة على المدعى فلم لا تكلف هذا بيعة وقال اليمين على المدعى عليه وقال ذلك عمر أهدى علينا قال كأنكم
قلنا وكانكم طعن أو يقين هذا ولي القتل لا يزعم أن اقتلناه وقد عكن أن يكون غيرنا قتله وطرحه علينا
فكيف أحلفتنا ولسنا مدعى علينا قال فأجعلكم كالمدعى عليهم قلنا فقالوا ولم تجعلنا وولي الدم لا يدعى
علينا وإذا جعلتنا أفبعضنا مدعى عليه أو كلنا فقال بل كلكم فقلنا فقالوا فأحلفنا كلنا ففعل فينا من
يقر فسقط الغرامة عنا وتزمت قال فلا أحلفكم كلكم إذا جاوزتم نجسين قلنا فقالوا لو ادعى علينا درهمها
أحلفنا كلنا قال نعم قلنا فقالوا فأت تظلم ولي القتل إذا لم تحلف كلنا وكلنا مدعى علينا وتظلمنا إذا
أحلفنا ولسنا مدعى علينا ونخص بالظلم خيارنا ولا تقتصر على يمين واحدة على إنسان لو كان اثنين أحلفت
كل واحد ما نجسة وعشرين ميمناً أو واحداً أحلفته نجسين ميمناً وانما الأيمان على كل من حلف من كان
فيما سوى هذا عندك وإن عظم يمين واحدة وتحلفنا وتغرمتنا فكيف جاز هذا لك قال رويت هذا عن عمر
ابن الخطاب رضي الله تعالى عنه قلت فقالوا لك فإذا رويت أنت الشيء عن عمر ألا تهم الخبرين عنه وتتركه
بان ظاهر الكتاب بخالفه والسنة وما جاء عنه قال لا يجوز لي أن أزعم أن الكتاب ولا السنة ولا قوله بخالفه
ولكني أقول الكتاب على خاص والسنة وقوله كذلك قلت فان قيل أنه غلط من رواه عن عمر لأن عمر
لا يخالف ظاهر الكتاب والسنة وقوله هو نفسه البيعة على المدعى واليمين على المدعى عليه قال لا يجوز أن اتهم
من أثق به ولكني أقول إن الكتاب والسنة وقول عمر على خاص وهذا كما جاء فيما جاء فيه وأستعمل الأخبار إذا
وجدت إلى استعمالها سبيلاً ولا أبطل بعضها ببعض قلت فلم إذا قلنا باليمين مع الشاهد زعمت أن الكتاب

واحد وكلاهما
بعشه بغير الذي بعث به
صاحبه ولو لم تكن الجدة
ثقوم عليهم بعشه كل
واحد منهما إذا كان
مشهورين عند عوامهم
بالصدق وكان من
جهلهم من عوامهم
يحدث من يثق به من أصحاب
يعرف صدقهما ما بعث
منهما واحدا فقد بعث
عليهما عظيمهم نقض به
واعطاء مدد ونيل إلى قول
ونهى عن أمور وأمر
بأخرى وما كان لأحد
من المسلمين بلفه على أن
لهم مدة أربعة أشهر
أن يعرض لهم في مدتهم
ولا مأمور بشئ وإ
منهى عنه برسالة على
أن يقول له أنت واحد
ولا تقوم على الجدة بأن
رسول الله بعثك إلى
بنقض شئ جعله لي ولا
بأحداث شئ لم يكن
لي ولا لغيري ولا ينبغي
عن أمر لم أعلم رسول الله
صلى الله عليه وسلم نهى
عنه ولا بأحداث أحد
أعلم رسول الله أنه
وما يجوز ههنا التبع
في شئ قطع عليه وس
برسالة إليهم إذا كان
أيادهم والله تعالى بنه

عنه بان يقول لم اسمعه
من رسول الله أو يلقه
إلى جدد أو لا أقبل فيه
خبرك وأنت واحد
ولا كان لأحد وجه
إليه رسول الله عاملاً
يعرفه أو لا يعرفه من
بصدقه صدقه أن يقول
له العامل عليك أن
تعطى كذا وكذا أو
نفعل بك كذا فيقول
لا أقبل هذا منك لأني
واحد حتى ألقى رسول
الله فخصبني أن على
ما قلت أنه على فأفعله
عن أمر رسول الله لأن
خبرك (١) وقد يمكن أن
يغلط أو يجعل بينة
عامة بشرط في عددهم
واجتماعهم على الخبر
عن رسول الله وشهادتهم
معاً ومتفرقين ثم لا يذكر
أحد من خبر العامة
عدداً أبداً الا وفي العامة
عدداً أكثر منه ولا من
اجتماعهم حين يخبرون
وتفرقهم تنبيهاً الا يمكن
في زمان النبي صلى الله
عليه وسلم أو بعض
لته حين كثرا أهل
الام فلا يكون
لاخبار غاية
لها ثم
أحد من
لها

والسنة عام ثم قلت الآن خاص ولم تجز لنا ما أجرت لنفسك وقلت له أرايت ان قال لك هذا الحديث ثابت
عن عمر قال نعم هو ثابت فقلت فقال لك فقلت به على ما قضى به عمر ولم تلتفت الى شيء ان خالفه في أصل
الجملة وقلت عمر فيه قال نعم وهو ثابت فقلت له فقال لك خالفت الحديث عن عمر فيه قال وأين قلت أخبرنا
سفيان بن عيينة عن منصور عن الشعبي أن عمر رضي الله تعالى عنه كتب في قتيل وجدي بن خيران ووداعة
أن يقاس ما بين القرينين فإلى أيهما كان أقرب أخرج اليه من انفسون رجلا حتى يوافوه بمكة فادخلهم الحجر
فاحلفهم ثم قضى عليهم بالدية فقالوا ما وقت أموالنا إيماناً ولا إيماناً موالنا فقال عمر كذلك الأمر وقال
غير سفيان عن عاصم الاحول عن الشعبي قال قال عمر حقتكم بأيمانكم دماءكم ولا يطل دم مسلم قال وهكذا
الحديث قلنا أفلا حاكم اليوم أن يرفع قوماً من مسيرة اثنين وعشرين ليلة وعندهم حاكم يجوز حكمه قال لا
ولامن مسيرة ثلاث قلنا فقد رفعهم عمر من مسيرة اثنين وعشرين ليلة وعندهم حكام تجوز أحكامهم هم
أقرب اليهم من مكة قلنا أفلا حاكم أن يكتب الى الحاكم يخرج جنسين رجلاً أو انما ذلك الى ولي الدم يختار بينهما
جنسين رجلاً قال بل الى ولي الدم قلنا فمرا نكتب الى الحاكم برفع جنسين فرفعهم زحمت ولم يجعل رفعهم
الى ولي الدم ولم يأمره بتخيرهم فرفعهم الحاكم باختيار الولي قلنا ولما كان يحلفهم في الحجر قال لا ويحلفهم
حيث يحكم قلنا فمرا لا يحكم في الحجر وقد أحلفهم فيه قلنا ولما كان لم يحلفوا أن يقتلهم قال لا قلنا فمرا
يخبر أنهم انما حقتوا دماءهم بأيمانهم وهذا يدل على أنه يقتلهم ولم يحلفوا فهذه أحكام أربعة تخالف فيها
عمر لا تخالف لعمر فيها من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أحد علمته خالفه فيها وتقبل عنه حكمي يخالف
بعض حكم النبي صلى الله عليه وسلم في القسامة لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجعل على يهودية وقد
وجد عبد الله بن سهل بينهم افتأخذ ببعض ما روي عن عمر وله عن النبي صلى الله عليه وسلم يخالف وتترك
ما روي عنه مما لا يخالفه عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن غيره من أصحابه أربعة أحكام فأى تجهل
أين من قولك هذا قال أفتأبى هو عندك قلت لا انما رواه الشعبي عن الحرث الأعور والحرث الأعور
مجهول ونحن نروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالاسناد الثابت أنه بدأ المدعين فلما لم يحلفوا قال
أفتبرئكم يهود بنخمين عينا فاذا قال أفتبرئكم لا يكون عليهم غرامة ولما يقبل الانصار يرون إيمانهم وداء النبي
صلى الله عليه وسلم ولم يجعل على اليهود والقتيل بن أظهرهم شيئاً ويروي عن عمر أنه بدأ المدعى عليهم ثم
ردوا الايمان على المدعين وهذا جميعا يخالفان ما رويتم عنه وقلت له اذ زعمت أن الكتاب يدل على أن
لا يقبل أقل من شاهد وامرأتين وأن السنة تدل على أن لا يعطى أحد الا بينة فما تقول في رجل قال لامرأته
ما ولدت هذا الولد مني واما استعرت به ليلحق بي نسبه قال ان جاءت بامرأة واحدة تشهد بأنها ولدت له الحقته
به الا أن يلاعنها قلت وكذلك عيوب النساء والولاد تخبر فيه شهادة امرأة واحدة قال نعم قلت فعن روي
هذا القول قال عن علي رضي الله تعالى عنه بعضه قلت أميد لك هذا على أن ما زعمت من أن القرآن يدل
على أن لا يقبل أقل من شاهد وامرأتين والسنة ليس كما ادعيت قال نعم وقد أعطيتك هذا قبل هذا في
القسامة ولكن في هذا علة أخرى قلت وما هي قال ان الله عز وجل اعماض حدوده على ما يحل فلوان
شاهدين عمداً أن ينظر الى فرج امرأة تلد لبشهادتها بذلك كأنها بذلك فاسقين لا تقبل شهادتهما قلت فهل
في القرآن استثناء الا لا يراه الرجال قال لا قلت فقد خالفت في أصل قولك القرآن قلت أفرأيت شهود
الزنا اذا كانوا يديعون النظر ويرصدون المرأة والرجل يرتبان حتى يشبوا ذلك يدخل منه دخول المروء في
المسكحة فيرون الفرج والدبر والفخذين وغير ذلك من بدنهما (١) الى ما لا يحل لهم نظره أم الى ما يحرم عليهم
قال الى ما يحرم عليهم قلت فكيف أجرت شهادتهم قال أجازها عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه

(١) لعل الأوضح إلى ما يحل لهم نظره أم الى الخ تأمل كتبه معصمه

قلت فان كان عمر بن الخطاب يصح أن يحد من نظر إلى ما يحرم عليه لأنه انما نظر ليس بهد ولا يقسق فكيف
زعمت أنك ترد شهادة من نظر إلى ما يحرم عليه ليهسد وفسقته قال ما أردتها قلت قد زعمت ذلك أولا فانظر
وان كانت امرأة مسلمة صالحة عند فاسق فقلت هو ينكر ولدي فيقلدني ولدي عارا وأنت تزعم أن الكتاب
والسنة لا يحيران أقل من شاهدوا امرأتين فأجلس شاهدين أو شاهدا وامرأتين من خلف الباب والنساء
معها فاذا خرج رأس ولدي كشفتني لير وانحر وجهه مني فيلحق بأبيه فهذا نظر تثبت به شهادة على ولود وهو
من حقوق الناس وأنت تشدد في حقوق الناس وليس هذا بنظر يثبته الشاهدان بل هو نظر يقدرانه ونظر
شهود الزنا يجمع أمرين أنه أطول من نظرهما إلى ولادتي وأعم لعامة البدن وأنه نظر لذة يحرك الشهوة
ويدعو إليها فخر هؤلاء كما أجزت شهادة شهود الزنا وأردت شهادة شهود الزنا فافهم أولى أن يردوا إذا كان ذلك يجوز
لقولك أن من نظر إلى ما يحرم عليه فهو بذلك فاسق ترد شهادته إذا كان حده الله عز وجل وأنت تدرك أحد الله
بالشبهات وتأمر بالستر على المسلمين قال لا أرد هؤلاء لو شهدوا ولا أكل هذا قلت فقد خالفت ما قلت
أولا من أن الله عز وجل حرم أن يجوز أقل من شاهدين أو شاهدا وامرأتين ومما ادعيت في السنة وما
احتججت به من أن هذا محرم على الناس أن يشهدوا فيه وقلت رأيت استهلال المولود (١) لم تقبل عليه
شهادة امرأة والرجال يرونه قال قبلتها على ما قلت أولا قلت أفلا تدع ذلك عما ادعيت في الكتاب والسنة
قال لا يخالف الكتاب قلت فالكتاب والسنة بهذا والقتيل يوجد في المحلة خاص قال نعم قلت لا تحتاج
بأنه عام مرة ونقول أخرى هو خاص وقلت رأيت الرجل والمرأة يتداعيان متاع البيت لم تحكم فيه بأن
تجعله للذي له البيت والمرأة لأنها ألزم للبيت وتجعل الزوج مدعيا والمرأة وتكلف أيهما جعلت مدعيا للينة
أو تجعله في أيديهما فتقسمه بينهما وهذا نقول نحن فنقسمه بينهما وأنت تخالف هذا فتعطيها على غير بينة
ولا معنى لكينونة الشيء في أيديهما فتجعل متاع الرجال للرجال ومتاع النساء للنساء وما يصلح لهما معا بينهما وقد
ملك الرجل متاع النساء والمرأة متاع الرجال ورأيت الرجلين يتداعيان الجدار معاً لم تجعله بينهما وكذلك
نقول نحن ولم جعلته لمن يليه معاقدا القمط وأنصاف اللين فتقول هذا كالدلالة على أن من يليه معاقدا القمط
وأنصاف اللين مالك للجدار وقد بنى الرجل الجدار بناء مختلفا وقد يكونان اقتسما المنزل فلم يعتدل القسم الا
بأن يجعل هذا الجدار لمن ليس اليه معاقدا القمط وأنصاف اللين ويكون أحدهما اشتراه هكذا ورأيت
الرجل يتكاري من رجل يتنا في مختلفان في رفاف البيت والرفاف بناء فلم تجعل البناء لصاحب البيت وكذلك
نقول زعمت أنت أن الرفاف ان كانت ثابتة في الجدار فهي لصاحب البيت وان كانت ملتصقة فهي للساكن
وقد بنى صاحب البيت رفافا ملتصقة وبني الساكن رفافا فيصغر لهما في الجدار فتصير فيه ثابتة وأعطيت في
هذا كله بلا بينة واستعملت فيه أضعف الدلالة ولم تعتمد فيه على أثر ثابت ولا إجماع من الناس ثم لم تنسب
نفسك إلى خلاف كتاب الله ولا سنة ولا قياس وان كان قول الله عز وجل فيه واستشهدوا شهيدين من
رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل واحد وان محرم أن يعطى أحد بأقل من هذا فقد أعطيت بأقل من هذا
وخالفته بلا عذر وخالف ما ادعيت من أن السنة دلت على أن لا يعطى أحد إلا بينة فيه وفي غيره مما هذا
كاف منه ومبين عليك ترك قولك فيه قال فانه بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما جاءكم عني
فأعرضوه على القرآن فان وافقه فأنقلته وان خالفه فلم أقله فقلت له فهذا غير معروف عندنا عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم والمعروف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عندنا خلاف هذا وليس يعرف ما أرادنا خاصا
وعاما وفرضا وأدبانا وناسخا ومنسوخا إلا بسنته صلى الله عليه وسلم فيما أمر الله عز وجل به فيكون الكتاب
يحكم الفرض والسنة تبينه قال وما دل على ذلك قلت قول الله عز وجل وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم

(١) قوله لم تقبل هي لام التعليل وما الاستفهامية فتنبه

الناس أجوز منسقين
قال هذا رسول الله بين
طهرانيه لأنه قد يدرك
لقاه رسول الله ويدرك
ذلك له أبوه وولده وأخوته
وقرأته ومن يصدق
في نفسه ويفضل
صدقه بالنظر له فلن
الكاذب قد يصدق نظرا
له وإذا لم يجز هذا لأحد
يدرك لقاه رسول الله
ويدرك خبره من يصدق
من أهله والعامة عنه
كان لمن جاء بعد رسول
الله عن لا يلقاه في الدنيا
أولى أن لا يجوز
ومن زعم أن الحجة
لا تثبت بخبر الخبر
الصادق عند من أخبره
فما يقول في معاذ ذنبه
رسول الله إلى أهل اليمن
واليا ومخاربا من خالفه
ودعا قوما لم يلقوا النبي
عليه السلام إلى أخذ
الصدقة منهم وغيرها
فامتنعوا فقاتلهم
وقاتلهم معه من أسلم
منهم بأمر رسول الله
ولم يكن عندهم قاتل
معه أو أكثرهم الا طلق
معاذ عندهم بأن النبي
صلى الله عليه وسلم
أمره بقتالهم إذا كانوا
مطيعين لله تعالى ونصيره

عنه فأتتهوا فقدموا إليه عز وجل أن الرسول قد يسر وفرض الله على الناس طاعته (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة قال حدثني سالم أبو النضر عن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لألفين أحدكم متكئا على أريكته يأتيه الأمر من أمري مما نهيت عنه أو أمرت به فيقول ما ندرى ما وجدناه في كتاب الله اتبعناه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقلت له لو كان هذا الحديث الذي احتججت به ثابتاً كنت قد تركته فيما وصفتنا وفيما سنصف بعض ما يحضرنه من شاء الله تعالى وقال لي بعض من يخالفنا في اليمين مع الشاهد قال الله عز وجل ذوى عدل منكم وقال شهيد من رجالكم فكيف أجزتم أقل من هذا فقلت له لما لم يكن في التنزيل أن لا يجوز أقل من شاهدين وكان التنزيل محتماً أن يكون الشاهدان تامين في غير الزناو يؤخذ بهما الحق لطالبه ولا عين عليه ثم وجدت رسول الله صلى الله عليه وسلم يجيز اليمين مع الشاهد لصاحب الحق ويأخذ حقه ووجدت المسلمين يجيزون شهادة أقل من شاهدين ويعطون بهادلت السنة وعمل المسلمين على أن قول الله عز وجل شهيد من رجالكم ليس محرم أن يجوز أقل منه وأنه تعالى أعلم ونحن نسأل فان قلت بمثل قولنا ذلك أن ترجع إلى اليمين مع الشاهد وإن خالفته لمك أن تترك عامة قولا وإن تبين لك أن ما قلت من هذا ونجستنا على غير ما قلت وأنت أولى بما نجستنا من الخطأ في القرآن منا قال فصل فقلت حدثني كل حكم في شهيد من رجالكم قال أن يجوز فيؤخذ به الحق بغير يمين من الطالب قلت وماذا قال وفيه تحريم أن يؤخذ الحق بأقل منه قلت وما الشاهدان من رجالنا قال حران مسلمان عدلان قلت له فالأثنان ذوى عدل كما وصفت يجوزان ومحرم أن يجوز إلا ما زعمت ووصفت أنهم شرطوا في الكتاب قال نعم قلت فلم أجزت شهادة أهل الذمة فيما بينهم والآيتان بينتان أنهما في المؤمنين وإنما قلت (١) في الأحرار المؤمنين خاصة بتأول ونحن بالآيتين لا نجيز شهادة أهل الذمة فيما بينهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فرجع بعضهم إلى قولنا فقال لا يجوز شهادة أهل الذمة وقال القرآن يدل على ما قلتم وأقام أكثرهم على إجازتها فقلت له لو لم يكن عليكم حجة فيما ادعيت في الآيتين إلا إجازة شهادة أهل الذمة كنتم محجوجين ليس لكم أن تتأولوا على أحد ما قلتم لأنكم ما ائتمتموه وكنتم أولى بخلاف ظاهر ما تأولتم من غيركم قال فانما أجزنا شهادة أهل الذمة بآية أخرى قلنا وما هي قال قول الله عز وجل حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم أو آخران من غيركم فقلت له أنا نسخة هذه الآية عندك لشهيد من رجالكم أو نسخة بها قال ليست بنسخة ولا منسوخة ولكن كل فيما نزل فيه قلت فقولا إذا لا يجوز إلا الأحرار المسلمون ليس كما قلت قال فانت تقول بهذا قلت لست أقول به بل سمعت من أَرْضِي يقول فيه غير ما قلت قال فانت تقول هي في المشركين فقلت فقل هي في جماعة المشركين أهل الأوثان وغيرهم لأن كلهم مشرك وأجز شهادة بعضهم لبعض قال لا قلت فن قال هي في أهل الكتاب خاصة أرايت أن قال قائل أجز شهادة أهل الأوثان دون أهل الكتاب لأن أهل الأوثان لم يبدلوا كتاباً انما وجدوا أبائهم على ضلال فتبعوهم وأهل الكتاب قد بدلوا كتاب الله عز وجل وكتبوا الكتاب بأيديهم وقالوا هذا من عند الله فلما بان لنا أن أهل الكتاب عمدوا بالكذب على الله لم تكن شهادتهم جائزة فأخبرنا الله عز وجل أنهم كذبة وإذا كنا نبطل الشهادة بالكذب على الآدميين كانوا هم أولى فإذا تقول له ما أعلمه إلا أحسن مذهبا وأقوى حجة منك قلت له أفجز شهادة أهل الذمة على وصية مسلم اليوم كما زعمت أنها في القرآن قال لا قلت ولم قال هي منسوخة قلت بماذا قال بقوله ذوى عدل منكم قلت وما نسخ لم يعمل به وعمل بالذي نسخ قال نعم قلت فقد زعمت بلسانك أنك خالفت القرآن إذ زعمت أن الله شرط أن لا يجوز إلا المسلم وأجزت كافرا وإذا نسخت فيما زعمت أنها نزلت فيه أفثبتت في غير ما نزلت فيه قال لا قلت فما الحجة في إجازة شهادة أهل الذمة قال إن شريحا

(١) لعلة وإنما قلت في الأحرار المؤمنين بين المؤمنين خاصة الخ تأمل

معاذ وتصديقه عن النبي صلى الله عليه وسلم وكانت الحجة قائمة على من رد على معاذ ما جاء به معاذ حتى قتله معاذ وهو محجوج ومعاذ الله مطيع وما يقول فبين كان رسول الله يبعثه في جيوشه وسراياه إلى معث فيدعوهم إلى الإسلام أو إعطاء الجزية فان أبوا قاتلهم أكان أمير الجيش والسرية والجيش والسرية مطيعين لله فبين قاتلوا ومن امتنع ممن دعوه محجوجا وقد كانت سراياه تكون عشرة نفر أو أقل أو أكثر أم لا فان زعم أن من جاءه معاذ وأمره سراياه محجوجا بخبرهم فقد زعم أن الحجة تقوم بخبر الواحد وان زعم أن لم تقم عليهم حجة فقد أعظم القول وان قال لم يكن هذا أسكر خبر العامة عن وصف وصار إلى طرح خبر الخاصة والعامة وما يقول في امرئ يباديه من الله عليه بالاسلام ثم تضي إلى باديته فإما أخوه وأبوه وهما صادقان عنده

أجازها فقلت له أنت تزعم أنها منسوخة بقول الله عز وجل ذوى عدل منكم أو شهدين من رجالكم يعني المؤمنين ثم تخالف هذا قال فان شريحا أعلم مني قلت فلا تقل هي منسوخة اذا قال فهل يخالف شريحا غيره قلت نعم سعيد بن المسيب وابن خزم وغيرهما وفي كتاب الله المجلة التي هي أقوى من هذا وقلت له تخالف أنت شريحا فيما ليس فيه كتاب ولا له فيه تخالف مثله قال الى لأفعل قلت له وكيف تحتج به على الكتاب وعلى ماله فيه تخالف وأنت تدع قوله لرأى نفسك فقال أخرت شهادتهم للرفق بهم لئلا تبطل حقوقهم ان لم تجز شهادتهم بينهم فقلت له نحن لم نبطل حقوقهم فيما بينهم لهم أحكام لم يزلوا يتراضون بهم لاندخل في أمرهم فان أرادوا دخولنا في أحكامهم لم ندخل الا بما أمرنا الله تعالى به من اجازة شهادة من أمرنا من المسلمين وقلت له أرايت اذا اعتلت بالرفق بهم لئلا تبطل حقوقهم فالرفق بالمسلمين أوجب أو الرفق بهم قال بل الرفق بالمسلمين قلت له ما تقول في عبيد عدول مأمونين كانوا بوضع في صناعة أو على حفظ مال فشهد بعضهم لبعض في دم وأموال قال لا تجوز شهادتهم قلت فما تقول في أهل البحر والاعراب الاحرار المسلمين لا يخالطهم غيرهم اذ لم نجد من يعدلهم من أهل العدل فشهد بعضهم لبعض في دم وأموال قال لا تجوز شهادتهم قلت فاذا لم تجزها بطلت حقوقهم بينهم قال وان بطلت فأنالنا بطلها وانما أمرت بأخذ الحق بالعدول الاحرار فاذا كانوا عدولا غير احرار فقد نقصوا أحد الشرطين أو كانوا احرارا لا يعرف عدلهم فقد نقصوا أحد الشرطين قلت والشرط الثالث مؤمنين قال نعم قلت فقد نقص أهل الكتاب أعظم الشروط الايمان وأجزت شهادتهم ونقص العبد والاحرار أقل الشروط وفردت شهادتهم وفيهم شرطان ولم اذا اعتلت بالرفق بهم لم ترفق بالمسلمين فتجيز شهادة بعضهم على بعض فالعبد العدول لو عتق أحدهم اليوم جازت شهادته وأهل الذمة لو أسلموا لم تقبل شهادتهم حتى نختبر اسلامهم بعد مدة تطول والمسلمون أولى بأن ترفق بهم ونحتاج لهم في أن لا نبطل حقوقهم من المشركين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فما زاد على أن قال هكذا قال أصحابنا وقلت له أرايت قول الله تبارك وتعالى اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم الى الكعبين أليس بين في كتاب الله عز وجل بأن فرض غسل القدمين أو مسحهما قال بلى قلت لم مسحت على الخفين ومن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس الى اليوم من ترك المسح على الخفين ويعنف من مسح قال ليس في رد من رده حجة واذا ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء لم يضره من خالفه وقلت ونعمل به وهو مختلف فيه كما نعمل به لو كان متفقا عليه ولا نعرضه على القرآن قال لا بل سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم تدل على معنى ما أراد الله عز وجل قلنا فلم لا تقول بهذا في البين مع الشاهد وغيره مما تخالف فيه الحديث وتريد ابطال الحديث الثابت بالتأويل وبأن تقول الحديث يخالف ظاهر القرآن وقلت له قال الله عز وجل والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما وقال الله عز وجل الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وقال بعض الخوارج بمثل معنى قولك في البين مع الشاهد يقطع كل من لزمه اسم سرقة قلت سرقة أو كثرت ويجلد كل من لزمه اسم الزنا لم لو كان أوحرا محصنا وغير محصن وزعمت أن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه جلد الزاني ورجله فلم يرغب عن هذا قال جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يدل على أن لا يقطع الا من سرق من حرز ومن بلغت سرقة شيئا موقتا دون غيره ورجله ما عزأ ولم يجلد ورسول الله صلى الله عليه وسلم أعلم بمعنى ما أراد الله عز وجل كره قلت له وهل جاء هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم الاجدith كحديث البين مع الشاهد فاستطاع دفع ذلك وذكر له أمر الموارث كلها وما ورث الله الولد والوالدة والاخوة والاخوات والزوجة والزوج فقلت له فلم قلت اذا كان الاب كافرا أو أملا أو قاتلا عمدا أو خطأ لم يرث واحد من هؤلاء قال جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم قلت فهل روى عن معاذ بن جبل ومعاوية وسعيد بن المسيب ومحمد بن علي بن

فأخبرنا أن النبي صلى الله عليه وسلم حرم شيئا أو أحله فحرمه أو أحله أو يكون مطيعا له بقبول خبرهما فان قال نعم فقد ثبت خبر الواحد وان قال لا خرج بمالم أعلم فيه تخالفا فاني لم أحفظ عن أحد لقيته ولم أعلمه حكى لي عن لم ألق من أهل العلم أن لا يثبت الا ما وصفت من أمر أبي بكر وعلي وغيرهما من عمال النبي صلى الله عليه وسلم على الانفراد ولا يجوز أن يبعث النبي صلى الله عليه وسلم الابعاء تقوم به المجلة لمن يبعث اليه وعلى من بعث اليه النبي ولم أعلم يخالف من أهل العلم في أن لم يكن لأحد وصل اليه عامل رسول الله صلى الله عليه وسلمه ممن سمينا أو لم نسم من عماله ورسله أن ينعنه شيئا أعلمه أنه يجب عليه ولأن يردحكما حكمه به عليه ولأن يعصيه فيما أمر به مما لم يعلم لرسول الله فيه سنة تخالفه لأن رسول الله لا يبعث الا بما تقوم به المجلة وكل من يبعث رسول الله واحد ثم لم أعلم لناس

منذ قبض الله رسوله
اختلفوا في أن خليفته
ووالي مصر لهم وقاضي
المصر واحد وليس
من هؤلاء واحد
عدل يقضي فيقول
شهد عدي فلان وفلان
وهما عدلان على فلان
أنه قتل فلانا أو أنه
ارتد عن الاسلام أو أنه
قذف فلانا أو أنه أتى
فاحشة مما يجوز فيه
شاهدان الا جاز أن يقام
عليه ما وصفه هؤلاء ولا
حاكم يعرف بعدل
يكتب بأنه قضي لفلان
على فلان بكذا من المال
وبالدار التي في موضع
كذا ولا لأحد بأنه ابن
فلان ووارثه ولا شيء من
حقوق الناس الا أنفذه
الحاكم المكتوب اليه
وكل حاكم جاء بعده ولا
يكتب به الى حاكم يبلد
من بلدان أهل الاسلام
لاحد ولا على أحد الا
أنفذه وليس فيه عند
أحد أنفذه علم الا يقول
الحاكم الذي قضى به
ولا عند الحاكم المكتوب
اليه أن أحدًا شهد عند
القاضي الذي ذكر أنه
شهد عنده لا يخبر ذلك
القاضي والقاضي

حسين أنهم قالوا يرث المسلم الكافر وقال بعضهم كما تحمل لنا نساؤهم ولا يرث الكافر المسلم كما لا تحمل لهم نساؤنا
فلم لم تقل به قال ليس في أحد مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة وحديث النبي صلى الله عليه وسلم يقطع هذا
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قلنا وان قال لك قائل هؤلاء أعلم بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم
ولعله أراد بعض الكافرين دون بعض قال مخرج القول من النبي صلى الله عليه وسلم عام فهو على العموم
ولا نزعم أن وجه التفسير قول النبي صلى الله عليه وسلم قول غيره ثم قول من لم يحتمل ذلك الحديث المفسر
وقد يكون لم يسمعه قلنا هذا كما قلت الآن فكيف زعمت أن المرتد يرثه ورثته من المسلمين قال بقول علي
رضي الله تعالى عنه قلنا فقد قلنا ان احتج عليك بقول معاذ وغيره فقلت ليس فيه حجة فان لم يكن فليست
في حديثك بقول علي رضي الله تعالى عنه حجة وان كانت فيه حجة فقدنا القتها مع أن هذا غير ثابت عن علي عند
أهل العلم منكم وقلت له حديث اليمين مع الشاهد أثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من حديث لا يرث
المسلم الكافر فثبت ورددت قضاء النبي صلى الله عليه وسلم باليمين وهو أصح منه وقلت له في الحديث عن النبي
صلى الله عليه وسلم لا يرث قاتل من قتل حديث يرويه عمرو بن شعيب مرسلا وعمرو بن شعيب يروى مسندا
عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال يرث قاتل الخطأ من المال ولا يرث من الدية ولا يرث قاتل العمد من مال
ولادية وتردد حديثه وتضعفه ثم تحتج من حديثه بأضعف مما احتججت به وقلت له قد قال الله عز ذكره
فان كان له اخوة فلا ثمه السادس وكان ابن عباس لا يحجبها عن الثلث الا بثلاثة اخوة وهذا الظاهر وجبها
بأخوين وخالف ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ومعه ظاهر القرآن قال قاله عثمان رضي الله تعالى عنه
وقال توارث عليه الناس قلنا فان قيل لك فارتك ما توارثوا عليه الى ظاهر القرآن قال فقال عثمان أعلم
بالقرآن منا وقلنا ابن عباس أيضا أعلم منا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى ولكم نصف
ما ترك أزواجكم ان لم يكن لهن ولد فان كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن من بعد وصية يوصين بها وأدين
ولهن الربع مما تركن ان لم يكن لكم ولد فان كان لكم ولد فلهن الثلث مما تركن من بعد وصية يوصون بها وأدين
فقلت لبعض من يخالفنا في اليمين مع الشاهد انما ذكر الله عز وجل الموارث بعد الوصية والدين فلم تختلف
الناس في أن الموارث لا تكون حتى يقضى جميع الدين وان أتى ذلك على المال كله أفرأيت ان قال لنا ولك
قائل الوصية مذكورة مع الدين فكيف زعمت أن الميراث يكون قبل أن ينفذ شيء من جميع الوصية واقتصرت
بها على الثلث هل الحجة عليه الا أن يقال الوصية وان كانت مذكورة بغير توقيت فان اسم الوصية يقع على
القليل والكثير فلما احتملت الآية أن يكون يراد بها خاص وان كان مخرجها عاما استدللنا على ما أريد بالوصية
بالخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم المبين عن الله عز وجل معنى ما أراد الله عز وجل قال ماله جواب
الا هذا قلت فان قال لنا قائل ما الخبر الذي دل على هذا قال قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لسعد
الثلث والثلث كثير قلنا فان قال لك هذه مشورة ليست بحكم ولا أمر ان لا يتعدى الثلث وقد قال غير واحد
الخمس أحب الي في الوصية من غير أن يقول لا تعدوا الخمس ما الحجة عليه قال حديث عمران بن حصين أن
رجلا أعتق ستة مملوكين له عند الموت فأقرع رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهم فأعتق اثنين وأرق أربعة قلنا
فقال لك فذلك هذا على أن العتق وصية وأن الوصية مرجوعة الى الثلث قال نعم أبين الدلالة قلنا فقال لك
أثبت هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم حتى ذلك على أن الوصية في القرآن على خاص قال نعم قلنا فقال لك
نوهيه بان مخرج الوصية كخرج الدين وقد قلت في الدين عام قال لا والسنة تدل على معنى الكتاب
قلت فأى حجة على أحد أدين من أن تكون تزعم أن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم الدالة على معنى كتاب
الله أن أقرع بين مملوكي أعتقهم ستة فأعتق اثنين وأرق أربعة ثم خالفت ما زعمت أن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم مبينة فرق بين الوصية والدين ومخرج الكلام فيهما واحد فرمعت أن هؤلاء الرقيق كاهم يعتقون

ويسعى كل واحد منهم في حجة أسداس قيمته قال اني انما قلته بان النبي صلى الله عليه وسلم قضى في عبد
أعتق أن يعتق ثلثه ويسعى في ثلثي قيمته قلنا هذا حديث غير ثابت ولو كان ثابتاً لم يكن فيه حجة قال ومن
أين قلت أرايت المعتق ستة أليس معتق ماله ومال غيره فأنفذ ماله ورد مال غيره قال بلى قلت فكانت
الستة يتجزؤون والحق فيما يتجزأ اذا اشتراك فيه قسم فاعطى كل من له حق نصيبه قال نعم قلت فاذا كان
فيما لا يتجزأ لم يقسم مثل العبد الواحد والسيف قال نعم قلت والعبيد يتجزؤون فمأخوذهم رسول الله صلى الله
عليه وسلم أقرد الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى خبر لا يخالفه في كل حال أم تمضي كل واحد منهما
كجاء قال بلى أمضي كل واحد منهما كما جاء قلت فلم لم تفعل في حديث عمران بن حصين حين رددته على
ما يخالفه لان ما يتجزأ يخالف في الحكم ما لا يتجزأ ولو جاز أن يكونا مختلفين فطرح أحدهما لا آخر طرح
الضعيف للقوى وحديث الاسنعاء ضعيف ولو جاز أن يكون حديث عمران بن حصين في القرعة منسوخاً
أو غير ثابت لم يكن لنا ولك في الاقتصار بالوصايا على الثلث حجة ولا على قوم خالفوه في معنى آخر من هذا الحديث
قال وما قالوا قلنا قالوا قال الله عز وجل ان امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وقال في جميع
الموارث مثل هذا المعنى فانما ملك الله الاحياء ما كان ملك غيرهم بالميراث بعد موت غيرهم فأما ما كان
ملك المال حيا فهو ملك ماله وسواء كان مريضاً أو صحيحاً لانه لا يتحول مال من أن يكون له مال وهذا مال
لا غيره فاذا أعتق جميع ما يملك أو وهب جميع ما يملك عتق بنات أو هبة بنات جاز العتق والهبة وان مات لانه
في الحال التي أعتق فيها وهب مالك قال ليس له من ذلك الا الثلث قلنا فقال لك ما ذلك على هذا قال حديث
النبي صلى الله عليه وسلم في رجل أعتق سنة مملوكين لا مال له غيرهم فأفرع النبي صلى الله عليه وسلم بينهم
فأعتق اثنين وأرق أربعة قلنا فان قال لك ان كان الحديث معارضاً بخلافه فلا يجوز أن يكون حكم الحديث
عندك الا أن يكون ضعيفاً بالعارض له وما كان ضعيفاً عندك من الحديث فهو متروك لان الشاهد اذا
ضعف في الشهادة لم يحكم بشهادته التي ضعف فيها وكان معناه معنى من لم يشهد والحديث عندك في ذلك
المعنى أو يكون منسوخاً بالنسخ كماله يمكن قال ما هو بضعيف ولا منسوخ قلنا فان قال لك فكيف
جاز لك تركه في نفس ما حكم به فيه ولا يجوز لك تركه كله قال ما تركته كله قلنا فقال هو لفظ واحد وحكم
واحد وتركك بعضه كتركك كله مع أنك تركت جميع ظاهر معانيه وأخذت بمعنى واحد بدلالة أورأت
لوجاز لك أن تبعضه فتأخذ منه بشئ وتترك شيئاً وأخذ رجل بالقرعة التي تركت وترك أن يرد ما صنع المريض
في ماله الى الثلث بالحجة التي وصفت أما كان هذا أولى أن يكون ذهب الى شبهة من القرآن والقياس منك
قال وأين القياس قلت أنت تقول ما أفسر به لأجنبي في ماله ولو أحاط بحاله جاز وما أتلّف من ماله باعتق
أو غيره ثم صح لم يرد لانه أتلّفه وهو مالك ولو أتلّفه وهو غير مالك لم يجز له به وقل له أرايت حين نهى النبي
صلى الله عليه وسلم عن بيع ما ليس عندك وأذن بالسلف الى أجل مسمى أليس هو بيع ما ليس عندك قال
بلى قلت فان قال قائل فهذان مختلفان عندك قال فاذا اختلفا في الجملة ووجدت لكل واحد منهما مخرجاً
ثبتهما جميعاً وكان ذلك عندك أولى بي من أن أطرح أحدهما بالآخر فيكون لغيري أن يطرح الذي ثبت
ويثبت الذي طرحته فقلت نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع ما ليس عندك على بيع العين لا على ملكها
وبيع العين بلا ضمان قال نعم قلت والساف وان كان ليس عندك أليس ببيع مضمون عليك فأنفذت
كل واحد منهما ولم تطرحه بالآخر قال نعم قلت فلزمك هذا في حديث عمران بن حصين أو لا يكون مثل
هذا حجة لك قلت أرايت ان قال قائل قال الله تبارك وتعالى حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم
وعماتكم ونالاتكم وبنات الأخ وبنات الأخت وأمهاتكم اللائي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة وأمهات
نسائكم وربائبكم اللائي في جواركم من نسائكم اللائي دخلتم بهن ثم قال كذب الله عليكم وأحل لكم ما وراء

واحد فقد أجاز واخبره
في جميع أحكام الناس
فكذلك الخليفة والوالي
العدل وفيما وصفت
من أنهم لم يختلفوا في
هذا دليل على أن الحجة
في الحكم الذي لم يكلفه
العباد كلهم تقوم بخبر
الواحد مع أني لم أعلم
أحد أحكى عنه من
أصحاب رسول الله
والتابعين الا ما يدل على
قبول خبر الواحد وكان
عمر بن الخطاب في لزومه
رسول الله حاضراً
ومسافراً وصحبه له
ومكانه من الاسلام وأنه
لم يراي المهاجرين بركة
والمهاجرين والانصار
بالمدينة ولم يراي له عامة
منهم في سفره وأنه مقدم
عندهم في العلم والرأي
وكثرة الاستشارة لهم
وأنهم يبدونه بما علوا
فيقبله من كل من جاء
به وأنه يعلم أن قوله حكم
ينفذ على الناس في
الدماء والاموال والفروج
يحكم بين أظهرهم أن
في الابهام خمس عشرة
من الابل وفي المسحاة
والوسطى عشر وعشرا
وفي النسي تلي الخنصر
تسع وفي الخنصر ستا
قضى على ذلك كثير

ذلكم فقال قدسى الله من حرم ثم أحل ما وراءهن فلا زعم أن ما سوى هؤلاء حرام فلا بأس أن يجمع الرجل بين المرأة وعمتها وبينها وبين خالتها لأن كل واحدة منهما تحصل على الانفراد ولا أجسد في الكتاب تحريم الجمع بينهما قال ليس ذلك له والجمع بينهما حرام لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عنه قلنا فان قال لك اقتبست نهى النبي صلى الله عليه وسلم بخبر أبي هريرة رضي الله تعالى عنه وحده عن الجمع بينهما وفي ظاهر الكتاب عندك اباحتها ولا توهمه بظاهر الكتاب قال فإن الناس قد أجعوا عليه قلنا فإذا كان الناس أجعوا على خبر الواحد بتصديق المخبر عنه ولا يحتجون عليه بمثل ما يحتجون به ويتبعون فيه أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم جاء خبر آخر أقوى منه فكيف جاز لك أن تخالفه وكيف جاز لك أن تثبت ما اختلفوا فيه مما وصفت بالخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم مرة وتعييب علينا أن ثبتنا ما هو أقوى منه وقلت لبعض من يقول هذا القول قد قال الله عز وجل كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيرا الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف فان قال لك قائل تجوز الوصية لو ارث قال روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قلنا فالحديث لا تجوز الوصية لو ارث أثبت أم حديث اليمين مع الشاهد قال بل حديث اليمين مع الشاهد ولكن الناس لا يختلفون في أن الوصية لو ارث منسوخة قلنا ليس بخبر قال بلى قلت فإذا كان الناس يجتمعون على قبول الخبر ثم جاء خبر عن النبي صلى الله عليه وسلم أقوى منه لم جاز لأحد خلافه قلنا رأيت أن قال لك قائل لا تجوز الوصية إلا لذي قرابة فقد قاله طاوس قال العتق وصية قد أجازها النبي صلى الله عليه وسلم في حديث عمران للمالك ولا قرابة لهم قلنا أفتحتج بحديث عمران مرة وتتركه أخرى وقلت له نصير بك إلى ما ليس فيه سنة لرسول الله صلى الله عليه وسلم حتى نوجدك تخرج من جميع ما احتججت به وتخالف فيه ظاهر الكتاب عندك قال وأين قلت قال الله عز وجل وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم وقال الله عز وجل ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فإلكنم عليهن من عدة تعتدونها فلم زعمت أنه إذا أغلق بابا وأرغى سترا وهما يتصادقان أنه لم يمسها فلها الصداق كاملا وعليها العدة وقد أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريح عن ليث بن أبي سليم عن طاوس عن ابن عباس قال ليس لها الأنصف المهر ولا عدة عليها وشريح يقول ذلك وهو ظاهر الكتاب قال قاله عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنهما قلنا وخالفهما فيه ابن عباس وشريح ومعهما عندك ظاهر الكتاب قال هما أعلم بالكتاب منا قلنا وابن عباس وشريح عالمان بالكتاب ومعهما عدد من المفتين فكيف قلت بخلاف ظاهر الكتاب في موضع قد نجد المفتين فيه يوافقون ظاهر الكتاب واحتجبت في ذلك برجلين من أصحاب النبي عليه السلام وقد يخالفهما غيرهما وأنت تزعم أنك ما تخالف ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وتركت الحجة برسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الذي ألزمتنا الله طاعته والذي جاء عنه من اليمين مع الشاهد ليس يخالف حكم الكتاب قال ومن أين قلنا قال الله عز وجل وأشهدوا شهودين من رجالكم وأشهدوا ذوى عدل منكم فكان هذا محتملا أن يكون دلالة من الله عز وجل على ما تتم به الشهادة حتى لا يكون على المدعى عين لا تحرم عما أن يجوز أقل منه ولم يكن في التنزيل تحريم أن يجوز أقل منه وإذا وجدنا المسلمين قد يجيزون أقل منه فلا يكون أن يحرم الله أن يجوز أقل منه فيجيزه المسلمون قال ولا ننكر أن تكون السنة تبين معنى القرآن قلنا فلم عبت علينا السنة في اليمين مع الشاهد وقلت بما هو أضعف منها قال والأثر أيضا يفسر القرآن قلنا والأثر أيضا أضعف من السنة قال نعم قلت وكل هذا حجة عليك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال لي منهم قائل إذا نصب الله حكما في كتابه فلا يجوز أن يكون سكت عنه وقد بقي فيه شيء ولا يجوز لأحد أن يحدث فيه ما ليس في القرآن قال فقلت قد نصب الله عز وجل الوضوء فأحدثت فيه المسح على الخفين وليس في القرآن ونصب ما حرم من النساء وأحل ما وراءهن فقلت لا تنكح المرأة على عمتها ولا خالتها وسمى الموارث فقلت

من حكى عنه في زمانه والناس عليه حتى وجد كتاب عند آل عمرو بن خزم كتبه رسول الله لعمر بن خزم فيه وفي كل أصبع مما هنالك عشر من الأبل فصار الناس اليه وتركوا ما قضى به عمر مما وصفت وسؤوا بين الخنصر التي قضى فيها عمر بست والابهام التي قضى فيها بخمس عشرة وكذلك يحب عليهم ولوعده عمر كما علموه لقبه وترك ما حكم به أن شاء الله كما فعل في غيره مما علم فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم غير ما كان هو يقول فترك قوله بخبر صادق عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذلك يجب عليه (قال الشافعي) ولا أحسبه قال بما قال من ذلك وقبل ذلك من قبله من المقضى له والمقضى عليه وغيرهم إلا أنه وإياهم قد علموا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في اليد خمسين من الأبل وكانت اليد خمسة أطراف فاجتهد فيها على قدر منافعها وجالها

فيه لا يرث قاتل ولا مملوك ولا كافر وان كانوا اولاداً والد او حبيبت الأم من الثلث بالأخوين وجعل الله المطلقه قبل أن تمس نصف المهر ولم يجعل عليها عتة ثم قلت ان خلاصها وان لم يمس فلها المهر وعليها العتة فهذا كاه عندك خلاف ظاهر القرآن واليمين مع الشاهد لا يخالف من ظاهر القرآن شيئاً لا نأخذكم بشاهدين ولا يمين فاذا كان شاهد حكماً بشاهد ويمين وليس هذا بخلاف لظاهر القرآن وقلت له فكيف حكم الله تعالى بين المتلاعنين قال أن يلتعن الزوج ثم تلتعن المرأة قلت ليس في القرآن غير ذلك قال نعم قلت فلم نفيت الولد قال بالسنة قلت فلم قلت لا تتناكحان ما كانا على اللعان قال بالأثر قلت فلم جلده اذا كذب نفسه وألحقت به الولد قال بقول بعض التابعين قلت فلم قلت اذا أبت أن تلتعن حبست قال بقول بعض لفقهاء قلت فتسمعك في أحكام منصوصة في القرآن قد أحدثت فيها أشياء ليست منصوصة في القرآن وقلت لبعض من يقول هذا القول قد قال الله عز وجل لنبيه صلى الله عليه وسلم قل لا أجد فيها أوحى الى محرماً على طاعم يطعمه الا أن يكون ميتة الآية وقال في غير آية مثل هذا المعنى فلم زعمت أن كل ذى ناب من السباع حرام وليس هو مما سمي الله منصوصاً محرماً قال قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت له ابن شهاب رواه وهو يضعفه ويقول لم أسمع به حتى جئت الشام قال وان كان لم يسمعه حتى جاء الشام فقد أحاله على ثقة من أهل الشام قلنا ولا توهمه بتوهمين من رواه وخلافه ظاهر الكتاب عندك وابن عباس رضى الله تعالى عنهما مع علمه بكتاب الله عز وجل وعائشة أم المؤمنين مع علمها به وبرسول الله صلى الله عليه وسلم وعبيد بن عمير مع سنه وعلمه يبيحون كل ذى ناب من السباع قال ليس في إباحتهم كل ذى ناب من السباع ولا في إباحة أمثالهم حجة اذ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحرمه وقد تخفى عليهم السنة بعلمها من هو أبعد داراً وأقل للنبي صلى الله عليه وسلم صحبة وبه علماً منهم ولا يكون ردهم حجة حين يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم خلافه قلنا و تراهم يخفى ذلك عليهم ويسمعهم رجل من أهل الشام قال نعم قد خفى على عمر والمهاجرين والانصار ما حفظ الضعالة ابن سفيان وهو من أهل البادية وجعل بن مالك وهو من أهل البادية قلنا فتعزيم كل ذى ناب من السباع مختلف فيه قال وان اختلف فيه اذا ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم من طريق صحيح فرسول الله صلى الله عليه وسلم أعلم بمعنى ما أراد الله وليس في أحد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة ولا في خلاف مخالف ما واهن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا واليمين مع الشاهد أثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من تحريم كل ذى ناب من السباع وليس خلاف ظاهر الكتاب وليس لها مخالف واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فكيف ثبت الذى هو أضعف اسناداً وأقوى مخالفاً وأعلم مع خلافه ظاهر الكتاب عندك ورددت ما لا يخالف ظاهر الكتاب ولا يخالفه أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وقلت له أسمعك استدلال بقول عمرو بن عبد الله رضى الله تعالى عنهما ولهما مخالف في التي يغلق عليها الباب ويرى الستر وقول عثمان أن حجبت الأم عن الثلث بالأخوين وقد خالفهم ابن عباس في ذلك وغيره أرايت ان أوجدتك قول عمر وعبد الرحمن وابن عمر يوافق كتاب الله ثم تركت قولهم قال وأين قلت قال الله جل وعز لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم الآية فلم قلت بجزية من قتله خطأ وظاهر القرآن يدل على أنه انما يجزى من قتله عمداً قال بحديث عن عمر وعبد الرحمن في رجلين أو طائفيين قلت قد يوطأ أنه عامدين فاذا كان هذا عندك هكذا فقد حكم عمر وعبد الرحمن على قاتلي صيد بجزاء واحد وحكم ابن عمر على قتله صيد بجزاء واحد وقال الله عز وجل مثل ما نل من النعم والمثل واحد لا أمثال وكيف زعمت أن عشرة لو قتلوا صيداً جزوه بعشرة أمثال قال شبهته بالكفارات في القتل على النفر الذين يكون على كل واحد منهم رقبة قلنا ومن قال لك يكون على كل واحد منهم رقبة ولو قيل لك ذلك أفتردع ظاهر الكتاب وقول عمر وعبد الرحمن وابن عمر بأن تقبس ثم تخطئ أيضاً القياس أرايت الكفارات أموقنات قال نعم قلت بجزاء الصيد موقت قال لا لا بقيمته قلنا بجزاء الصيد

ففضل بعضها على بعض ولو لم يكن عن رسول الله أن في كل اصبع عشرة صرنا الى ما قال عمر أو ما أشبهه وعلمنا أن المختصر لا تشبه الا بهام في الحال ولا المنفعة وفي هذا دليل على ما قلت من أن الخبر عن رسول الله يستغنى بنفسه ولا يحتاج الى غيره ولا يزيد غير ما ان وافقه قوة ولا يوهنه ان خالفه غيره وأن بالناس كلهم الحاجة اليه والخبر عنه فانه متبوع لا تابع وأن حكم بعض أصحاب رسول الله ان كان يخالفه فعلى الناس أن يصيروا الى الخبر عن رسول الله وأن يتركوا ما يخالفه ودليل على أن يصيروا الى الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأن يتركوا ما يخالفه ودليل على أنه يعزب على المتقدم الصحة الواسع العلم الشيء يعلمه غيره وكان عمر بن الخطاب يقضى أن الدية للعاقلة ولا يورث المرأة من دية زوجها حتى أخبره الضعالة بن سفيان أن رسول الله كتب اليه أن يورث امرأة أشيم

إذا كان قيمته بديهة المقتول أشبه أم بالكفارات فثأته عندك لو قتلوا رجلا لم يكن عليهم إلا دية واحدة فلو لم يكن فيه إلا القياس كان بالدية أشبه وقيل له حكم عمر له في اليربوع بجفرة وفي الأرنب بعناق فلم زعمت والله تعالى يقول في جزاء الصيد هديا بالغ الكعبة أن هذا لا يكون هديا وقلت لا يجوز ضحية وجزاء الصيد ليس من الضحايا بسبيل جزاء الصيد قد يكون بدنة والضحية عندك شاة وقيل له قال الله عز وجل جزاء مثل ما قتل من النعم وحكم عمر وعبد الرحمن وعثمان وابن عباس وابن عمر وغيرهم رضوان الله تعالى عليهم أجمعين في بلدان مختلفة وأزمان شتى بالمثل من النعم حكم ما حكمهم في النعمة ببدنة والنعامة لا تسوى بدنة وفي جوار الوحش ببقرة وهو لا يسوى ببقرة وفي الضبع بكبش وهو لا يسوى بكبشا وفي الغزال بعنزة وقد يكون أكثر ثمنها منها أضعافا ومثلها ودونها وفي الأرنب بعناق وفي اليربوع بجفرة وهما لا يسويان عناقا ولا جفرة أبدا فهذا يدل على أنهم انما نظر والى أقرب ما يقتل من الصيد شيئا بالبدن لا بالقيمة ولو حكموا بالقيمة لاختلفت أحكامهم لاختلاف أسعار ما يقتل في الأزمان والبلدان ثم قلت في القيمة قولا مختلفا فقلت بجزاء الأسد ولا يعدي به شاة فلم تنظر الى بدنة لأنه أعظم من الشاة ولا قيمته ان كانت قيمته أكثر من شاة وهذا مكتوب في الحج بحججه قال لي أراكَ تنكر على قولي في اليمين مع الشاهد في خلاف القرآن قلت نعم ليست بخلافه القرآن عربي فيكون عام الظاهر وهو يراد به الخاص قال ذلك مثل ماذا قلت مثل قول الله عز وجل والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما الزانية والزانية فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة فلما كان اسم السرقة يلزم سراقا لا يقطعون مثل من سرق من غير حرز ومن سرق أقل من ربع دينار وكانت الثيب تزني فترجم ولا تجلد والعبد يرنى فيجلد نجسين بالسنة كانت في هذا دلالة على أنه انما أراد بهذا بعض الزناة دون بعض وبعض السراق دون بعض وليس هذا خلافا لكتاب الله عز وجل فكذلك كل كلام احتمل معاني فوجدنا سنة تدل على أحد معانيه دون غيره من معانيه استدلالنا بها وكل سنة موافقة للقرآن لا مخالفة وقولك خلاف القرآن في ما جاءت فيه سنة تدل على أن القرآن على خاص دون عام جهل قال فانا نزع من أن النهي عن نكاح المرأة على عمتها وخالاتها مخالف للقرآن فقلت قد أخطأت من موضعين قال وما هما قلت لو جاز أن تكون سنة تخالف القرآن فتثبت كانت اليمين مع الشاهد تثبت بها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإذا لم تكن سنة وكان القرآن محتملا فوجدنا قول أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وإجماع أهل العلم يدل على بعض المعاني دون بعض قلنا هم أعلم بكتاب الله عز وجل وقولهم غير مخالف إن شاء الله تعالى كتاب الله وما لم يكن فيه سنة ولا قول أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وإجماع يدل منه على ما وصفت من بعض المعاني دون بعض فهو على ظهوره وعمومه لا يخص منه شيء دون شيء وما اختلف فيه بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أخذنا منه بأشبهه بظاهر التنزيل وقولك فيما فيه سنة هو خلاف القرآن جهل بين عند أهل العلم وأنت تخالف قولك فيه قال وأين قلنا فيما بينا وفيما سنين إن شاء الله تعالى قلت قال الله عز وجل الطلاق مرتان فامسك بمعروف أو تسريح بإحسان وقال المطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء الى قوله أصلا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فظاهر هاتين الآيتين يدل على أن كل مطلق فله الرجعة على امرأته ما لم تنقض العدة لأن الآيتين في كل مطلق عامة لا خاصة على بعض المطلقين دون بعض وكذلك قلنا كل طلاق ابتداء الزوج فهو علك فيه الرجعة في العدة فان قال لامرأته أنت طالق ملك الرجعة في العدة وان قال لها أنت خلية أو برة أو بائن ولم يرد طلاقا فليس بطلاق وان أراد الطلاق وأراد به واحدة فهو طلاق في الرجعة وكذلك ان قال أنت طالق البتة لم ينو الا واحدة فهي واحدة وملك الرجعة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قلت لبعض من يخالفنا ليس هكذا نقول في الرجل يقول لامرأته أنت طالق قال بلى قلت ونقول في الخلية والبرية والبتة والبائة ليست بالطلاق الا أن يريد طلاقا قال نعم قلت

الضبابي من دية زوجها فرجع اليه عمر قال وسأل عمر بن الخطاب من عنده علم عن النبي صلى الله عليه وسلم في الجنين فأخبره رجل بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى فيه بغرة فقال عمر بن الخطاب ان كدنا أن نقضى في مثل هذا رأينا أو قال لو لم نسمع هذا القضاء فيه بغير هذا وفي كل هذا دليل على أنه يقبل خبر الواحد اذا كان صادقا عنده من أخبره ولو جاز لأحد رد هذا بحال جاز لعمر بن الخطاب أن يقول للضحالة أنت رجل من أهل نجد ولجل بن مالك أنت رجل من أهل تهامة لم تريا رسول الله ولم تصباه الا قليلا ولم أزل معه ومن معي من المهاجرين والانصار فكيف عذب هذا عن جاعتنا وعلته أنت وأنت واحد يمكن فيك أن تغلط وتسي بل رأى الحق اتباعه والرجوع عن رأيه في ترك توريت المرأة من دية زوجها وقضى في الجنين بما أعلم من خبره أنه لو لم يسمع عن النبي فيه شيئا

واذا قال طالق لزمه الطلاق وان لم يرد به طلاقا قال نعم قلت فهذا أشد من قوله أنت خلية أو برية لان هذا قد يكون غير طلاق عندك ولا يكون طلاقا الا بآراءه الطلاق فاذا أراد الطلاق كان طلاقا قال نعم قلت فلم زعمت أنه ان أراد به هذا طلاقا لم يكن عليك الرجعة وهذا أضعف عندك من الطلاق لانه قياس على طلاق فالطلاق القوي عليك الرجعة فيه عندك والضعيف لا عليك فيه الرجعة قال فقدر وينابعض قولنا هذا عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وجعلنا ما بقي قياسا عليه قلت فحقن قدر وينابعض قولنا هذا عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وجعلنا ما بقي قياسا عليه قلت فحقن قدر وينابعض قولنا هذا عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ومعنا طاهر القرآن فكيف تركته وقلت له قال الله عز وجل للذين يقولون من نسائهم تربص أربعة أشهر الى قوله سمع عليم قلنا قطا هر كتاب الله تعالى يدل على معنيين أحدهما أن له أربعة أشهر ومن كانت له أربعة أشهر أجلا فلا سبيل عليه فيها حتى تنقضي كالأجالتى أربعة أشهر لم يكن لك أخذ حقل منى حتى تنقضي الأربعة الأشهر فدل على أن عليه اذا مضت الأربعة الأشهر واحدا من الحكيم إما أن يني أو إما أن يطلق فقلنا بهذا ولا يلزمه طلاق بعضى أربعة أشهر حتى يحدث فيه طلاقا فرعتم أنه اذا مضت الأربعة الأشهر فهي تطليقة بآئنه فلم قلتم هذا وزعمتم أنه لا فيئة له الا في الأربعة الأشهر (١) فانقصتموه مما جعل الله له من الأربعة الأشهر قدر الفية ولم زعمتم أن الفية له فيما بين أن يولى الى أن تنقضي الأربعة الأشهر وليس عليه عزية الطلاق الا في الأربعة الأشهر وقد ذكرهما الله عز وجل معا لفصل بينهما ولم زعمتم أن الفية لا تكون الا بشئ يحده من جماع أو في بلسان ان لم يقدر على الجماع وأن عزية الطلاق هي مضى الأربعة الأشهر لاشئ يحده هو بلسان ولا فعل أرايت الا بلاء طلاق هو قال لا قلت أفرأيت كلاما فط لبس بطلاق جاءت عليه مدة فجعلته طلاقا قال فلم قلت أنت يكون طلاقا قلت ما قلت يكون طلاقا انما قلت ان كتاب الله عز وجل يدل أنه اذا آلى فضت الأربعة الأشهر على أن عليه اما أن ينيء واما أن يطلق وكلاهما شئ يحده بعد مضى الأربعة الأشهر قال فلم قلت ان فاء في الأربعة الأشهر فهو فائى قلت أرايت لو كان على دين الى أجل فجعلته قبل محله ألم أكن محسنا ويكون قاضيا على قال بلى قلت فكذلك الرجل ينيء في الأربعة الأشهر فهو محجل ماله فيه مهمل قال فلسنا نحاجل في هذا ولكننا اتبعنا فيه قول عبد الله بن عباس وعبد الله بن مسعود قلنا أما ابن عباس فانك تخالفه في الإيلاء قال ومن أين قلت أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي يحيى الأعرج عن ابن عباس أنه قال المولى الذي يحلف أن لا يقرب امرأته أبدا وأنت تقول المولى من حلف على أربعة أشهر فصاعدا فأما ما رويت منه عن ابن مسعود فرسل وحديث على بن زيد لا بسند غير علمه ولو كان هذا تابعا عنه فكنت انما بقوله اعتلت لكان بضعة عشر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى أن يؤخذ بقولهم من واحد أو اثنين قال فن أن لكم بضعة عشر قلنا أخبرنا سفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد عن سلم بن يسار قال أدر كبت بضعة عشر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كلهم يوقف المولى (قال الشافعي) رجه الله تعالى وأقل بضعة عشر أن يكونوا ثلاثة عشر وهو يقول من الانصار وعثمان بن عفان وعلى وعائشة وابن عمر وزيد بن ثابت وغيرهم كلهم يقول يوقف المولى فان كنت ذهبت الى الكثرة فن قال يوقف أكثر وظاهر القرآن معهم وقد قال عز وجل والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا الى قوله ستين مسكينا وقلنا لا يجزيه الا رقة مؤمنة ولا يجزيه الا أن يطعم ستين مسكينا ولا طعام قبل أن يتأسا فقال يجزيه رقة غير مؤمنة فقلت له أذهبت في هذا القول الى خبر عن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم

(١) كذا في النسخ ولعله فنقصتموه أو فلم نقصتموه تأمل وحرر كتبه مصححه

قضى فيه بغيره كنه يرى ان كان الحنين حيا ففيه مائة من الابل وان كان ميتا فلا شئ فيه ولكن الله تعبد به والخلاق بما شاء على لسان نبيه فلم يكن له ولا لأحد انخال لم ولا كيف ولا شئ من الرأى على الخبر عن رسول الله ولا رده على من يعرفه بالصديق نفسه وان كان واحدا وقبل عمر بن الخطاب خبر عبد الرحمن بن عوف في أخذ الجزية من المحوس ولم يقل لو كانوا أهل كتاب كان لنا أن كل ذبايحهم ونسكح نسائهم وان لم يكونوا أهل كتاب لم يكن لنا أن نأخذ الجزية منهم وقبل خبر عبد الرحمن ابن عوف في الطاعون ورجع بالناس عن خبره وذلك أنه يعرف صدق عبد الرحمن ولا يجوز له عنده ولا عندنا خلاف خبر الصادق عن رسول الله فان قال قائل فقد طلب عمر بن الخطاب من مخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم مخبرا آخر غيره معه عن النبي

قال لا ولكن اذا سكت الله عن ذكر المؤمنة في العتق فقال رقبة ولم يقل مؤمنة كما قال في القتل دل ذلك على أنه لو أراد المؤمنة ذكرها قلت له أو ماتت كفى اذا ذكر الله عز وجل الكفارة في العتق في موضع فقال رقبة مؤمنة ثم ذكر كفارة مثلها فقال رقبة بأن تعلم أن الكفارة لا تكون الا مؤمنة فقال هل تجد شيئا يدل على هذا قلت نعم قال وأين هو قلت قول الله عز وجل وأشهدوا ذوي عدل منكم وقوله حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم فشرط العدل في هاتين الآيتين وقال واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم فان لولا ما وعليه بأربعة شهداء وقال واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم فان شهدوا فأما مسكوهن في البيوت لم يذكروهن عدا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قلت له أرايت لو قال لك قائل أخزني البيع والقذف وشهود الزنا غير العدل كما قلت في العتق لأنني لم أجده في التنزيل شرط العدل كما وجدته في غير هذه الاحكام قال ليس ذلك قد يكفي بقول الله عز وجل ذوي عدل منكم فإذا ذكر الشهود فلا يقبلون الا ذوي عدل وان سكت عن ذكر العدل فاجتمعوا في أنهم ما شهدوا يدل على أن لا يقبل فيها الا العدل قلت هذا كما قلت فلم تقبل به هذا فتقول اذا ذكر الله رقبة في الكفارة فقال مؤمنة ثم ذكر رقبة أخرى في الكفارة فهي مؤمنة لانها مجتمعة في أنهما كفارتان فان لم يكن لنا عليهما بهذا حجة فليست على أحد لو خالفه فقال الشهود في البيع والقذف والزنا يقبلون غير عدول (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وانما أرى يفرض الله عز وجل على المسلمين في أموالهم مدفوعة الى مسلمين فكيف يخرج رجل من ماله فرضا عليه فيه عتق به ذميا وقلنا له زعمت أن رجلا لو كفر بالطعام فأطعم مسكينا عشرين ومائة مد في أقل من ستين يوما لم يجزه وان أطعمه اياه في ستين يوما أجزاء ما يملك فرض الله عز ذكره بالطعام ستين مسكينا على أن كل واحد منهم غير الآخر وانما أوجب الله تعالى لستين متفرقين فكيف قلت يجزيه أن يطعمه مسكينا يفرقه عليه في ستين يوما ولم يجز له أن يطعم تسعة ونحسين في يوم طعام ستين أرايت رجلا وجبت عليه ستون درهما لستين رجلا أيجزيه أن يؤدى الستين الى واحد أو الى تسعة ونحسين قال لا والفرض عليه أن يؤدى الى كل واحد منهم حقه قلنا فسد أوجب الله عز وجل لستين مسكينا طعاما فرضت أنه أن أعطاه واحدا منهم أجزاء عنه أرايت لو قال لك قائل قد قال الله عز وجل وأشهدوا ذوي عدل منكم أتقول انه أراد أن يشهد الطالب بحقه فشرط عدد من يشهد له والشهادة وانما أراد الشهادة قال أراد عدد الشهود وشهادة ذوي عدل منكم اثنان قلت ولو شهد له بحقه واحد اليوم ثم شهد له غدا أيجزيه من شاهدين قال لا لان هذا واحد وهذه شهادة واحدة قلنا فالمسكين اذا ردت عليه الطعام لم يخرج من أن يكون واحدا لستين قلنا فقد سمي ستين مسكينا فجعلت طعاما لهم لو واحد وقلت اذا جاء بالطعام أجزاء وسعى شاهدين بفاء شاهد منهم امرتين فقلت لا يجزئ فافرق بينهما فارجع بعضهم الى ما قلنا في هذا وفي أن لا تجزئ الكفارة الا مؤمنة قال الله عز وجل والذين يرمون أزواجهن ولم يكن لهن شهداء الا أنفسهن الى قوله أن غضب الله عليها ان كان من الصادقين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فبين والله أعلم في كتاب الله عز وجل أن كل زوج يلاعن زوجته لان الله عز وجل ذكر الزوجين مطلقين لم يخص أحدا من الأزواج دون غيره ولم تدل سنة ولا أثر ولا إجماع من أهل العلم على أن ما أريد بهذه الآية بعض الأزواج دون بعض (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ان التلعن الزوج ولم تلعن المرأة حدث اذا أبت أن تلعن لقول الله عز وجل ويدأ عنها العذاب أن تشهد فقد أخبر والله أعلم أن العذاب كان عليها الا أن تدأ باللعان وهذا ظاهر حكم الله جل وعز قال نفالقنا في هذا بعض الناس فقال لا يلاعن الا حران مسلمان ليس منهما محدودي قذف فقلت له وكيف خالفت ظاهر القرآن قال روي ناعن عمرو بن شعيب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أربعة لالعان بينهم فقلت له ان كانت رواية عمرو بن شعيب مما ثبت فقد روي لنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم المين مع

صلى الله عليه وسلم قبل له ان يقول عمر بن الخطاب واحد على الانفراد يدل على أنه لا يجوز عليه أن يطلب مع غيره غيرا غيره الاستظهار لا أن الحجة تقوم عنده بواحد مرة ولا تقوم أخرى وقد يستظهر الحاكم فيسأل الرجل قد شهد له عنده الشاهدان العدلان زيادة شهود فان لم يفعل قبل الشاهدين وان فعل كان أحب اليه أو أن يكون عمر جهل المخبر وهو ان شاء الله لا يقبل خبر من جهله وكذلك نحن لا نقبل خبر من جهلناه وكذلك لا نقبل خبر من لم نعرفه بالصدق وعمل الخير وأخبرت الفريضة بنت مالك عثمان بن عفان أن النبي عليه السلام أمرها أن تمكث في بيتها وهي متوفى عنها حتى يبلغ الكتاب أجله فاتبعه وقضى به وكان ابن عمر يخبر الأراض بالثلث والرابع لا يرى بذلك بأسا فأخبره رافع أن النبي نهى عنها فترك ذلك بخبر رافع وكان زيد

الشاهد والقسامة وعدداً أحكام غير قليلة فقلنا بها وخالفنا وزعمت أن لا تثبت روايته فكيف تحتاج مرة بروايته على ظاهر القرآن وتدعها الضعفة مرة أما أن يكون ضعيفاً كما قلت فلا ينبغي أن تحتاج به في شيء وأما أن يكون قوياً فاتباع ما رواه مما قلناه وخالفته وقلت له أنت أيضاً قد خالف ما رويت عن عمرو بن شعيب قال وأين قلت إن كان ظاهر القرآن عاماً على الأزواج ثم ذكر عمرو أربعاً للعان بينهم فكان يلزمك أن تخرج الأربع من اللعان ثم تقول يلاعن غير الأربع لانه لا يلاعن أربعاً للعان بينهم يدل على أن اللعان بين غير الأربع فليس في حديث عمرو ولا يلاعن المحدود في القذف قال أجل ولكن قلنا قلناه من قبل أن اللعان شهادة لأن الله عز وجل سماه شهادة فقلت له انما معناها معنى اليمين ولكن لسان العرب واسع قال وما يدل على ذلك قلت أرايت لو كانت شهادة أتجاوز شهادة المرء لنفسه قال لا (١) قلت أفتكون شهادته أربع مرات إلا كشهادته مرة واحدة قال لا قلت أفيفلف الشاهد قال لا قلت فهذا كله في اللعان قلت أفرأيت لو قامت مقام الشهادة للاتحاد المرأة قال بلى قلت أرايت لو كانت شهادة أتجاوز شهادة النساء في حد قال لا قلت ولو جازت كانت شهادتها نصف شهادة قال نعم قلت فالتعنت ثمان مرات قال نعم قلت أفتبين لك أنها ليست بشهادة قال ما هي بشهادة قلت ولم قلت هي شهادة على معنى الشهادات مرة وأيتها أخرى فإذا قلت هي شهادة فلم لا تلاعن بين الذميين وشهادتهما عندك جائزة كان هذا يلزمك وكيف لا عنت بين الفاسقين الذين لا شهادة لهما قال لأنهم إذا تابا قبلت شهادتهما فقلت له ولو قالوا قد تابنا أتقبل شهادتهما دون اختبارهما في مدة تطول قال لا قلت أفرأيت العبد من المسلمين العدلين الأيمنين إذا أبيت اللعان بينهما لأنهما في حال عبودية لا تجوز شهادتهما ولو عنتا من ساعتها أتجاوز شهادتهما قال نعم قلت أهما أقرب إلى جواز الشهادة لأنك لا تختبرهما بكفيلك منهما الخبرة لهما في العبودية أم الفاسقان اللذان لا يجيز شهادتهما حتى تختبرهما قال بل هما قلت فلم أبيت اللعان بينهما وأما من العدل إذا تحوّل حالهما ولا عنت بين الفاسقين الذين هما أبعد من العدل ولم أبيت اللعان بين الذميين وأنت تجيز شهادتهما في الحال التي يقذف فيها الزوج وقلت له أرايت أعميين (٢) يخقين خلقاً كذلك يقذف الزوج المرأة وفي الأعميين ثلثان أحدهما لا يريان الزنا والآخرى أنك لا تجيز شهادتهما بحال أبداً ولا يتحوّلان عندك أن تجوز شهادتهما واحدة منهما أبداً كيف لا عنت بينهما وفيهما ما وصفت من القاذف الذي لا تجوز شهادته أبداً وفيهما أكثر من ذلك أن الرجل القاذف لا يرى زنا امرأته قال فظاهر القرآن أنهم أزواجان قلنا هذه الحجة عليك والذي أبيت قبوله من أن اللعان بين كل زوجين وقال الله عز وجل في قذف المحصنات فأجلدوهن ثمانين جلدة ولا تتهبوا لهن شهادة أبداً وأولئك هم الفاسقون إلا الذين تابوا وقلنا إذا تاب القاذف قبلت شهادته وذلك بين في كتاب الله عز وجل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة قال سمعت الزهري يقول زعم أهل العراق أن شهادة القاذف لا تجوز لأشهاد أخبرني سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قال لا يبي بكره تب تقبل شهادتك أو أن تب قبلت شهادتك قال وسمعت سفيان يحدث به هكذا مراراً ثم سمعته يقول شككت فيه قال سفيان أشهد لأخبرني ثم سمى رجلاً فذهب على تحفظ اسمه فسألت فقال لي عمر بن قيس هو سعيد بن المسيب وكان سفيان لا يشك أنه ابن المسيب (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وغيره يرويه عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن عمر قال سفيان أخبرني الزهري فلما قلت سألت فقال لي عمر بن قيس وحضر المجلس معي هو سعيد بن المسيب قلت لسفيان أشككت حين أخبرك أنه سعيد قال لا هو كما قال غير أنه قد كان دخلني الشك

(١) كذا في النسخ وعبارته في اللعان هكذا «قلت ولو شهد أليس شهادته مرة في أمر واحد كشهادته أربعاً قال بلى» وهي أوضح تأمل (٢) الخيق بالتحريك العور بالتحساف العين وقد تقدمت هذه اللفظة في اللعان غير منقوطة وهذا توضيحها فتنبه كتبه معججه

ابن ثابت سمع النبي يقول لا يصدرن أحد من الحاج حتى يطوف بالبيت يعني طواف الوداع بعسد طواف الزيادة فآلفه ابن عباس وقال تصدر الحائض دون غيرها فأنكر ذلك زيد علي ابن عباس فقال ابن عباس سل أم سلمة فسألتها فأخبرت أن النبي صلى الله عليه وسلم أرخص للحائض في أن تصدر ولا تطوف فرجع إلى ابن عباس فقال وجدت الأمر كما قلت وأخبر أبو الدرداء معاوية أن النبي عليه السلام نهى عن بيع باعه معاوية فقال معاوية ما أرى بهذا بأساً فقال أبو الدرداء من يعذرنى من معاوية أخبره عن رسول الله ويخبرني عن رأيي لا أسأكنك بأرض فخرج أبو الدرداء من ولاية معاوية ولم يره يسعه مساكنته أذلم يقبل منه خبره عن النبي ولولم تكن الحجة تقوم عليه عند أبي الدرداء بخبره ما كان رأي أن مساكنته عليه ضيقة ولم أعلم أحداً من التابعين أخبر عنه إلا

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأخبرني من أتى به من أهل المدينة عن ابن شهاب عن ابن المسيب أن عمر لما جلد الثلاثة استتابهم فرجع اثنان فقبل شهادتهما وأبى أبو بكر أن يرجع فرد شهادته (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأخبرنا السمعيل بن عتبة عن ابن أبي نجيح في القاذف إذا تاب قال تقبل شهادته قال وكلنا نقوله عطاء وطاوس ومجاهد وقال بعض الناس لا تجوز شهادة المخدود في القذف أبدا قلت أفرأيت القاذف إذا لم يتحدث حديثا تاما لم تجوز شهادته إذا تاب قال نعم قلت له ولا أعلمك إلا أدخل عليك خلاف القرآن من موضعين أحدهما أن الله عز وجل أمر بجلده وأن لا تقبل شهادته فرغمت أنه أن لم يجلد قبلت شهادته قال فانه عندي إنما ترد شهادته إذا جلد قلت أفقتصد ذلك في ظاهر القرآن أم في خبر ثابت قال أما في خبر فلا وأما في ظاهر القرآن فإن الله عز وجل يقول فاجلدوهم عشرين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا قلت أقبالقذف قال الله عز وجل ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا أم بالجلد قال بالجلد عندى قلت وكيف كان ذلك عندك والجلد إنما وجب بالقذف وكذلك ينبغي أن تقول في رد الشهادة أ رأيت لو عارضك معارض بمثل جحشك فقال إن الله عز وجل قال في القاتل خطا فحضر رربة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله فحضر رربة لله والدية لأهل المقتول ولا يجب الذي لا دمين وهو الدية حتى يؤدي الذي لله عز وجل كما قلت لا يجب أن ترد الشهادة وردتها عن الآدميين حتى يؤخذ الحد الذي لله عز وجل ما تقول له قال أقول ليس هذا كما قلت وإذا أوجب الله عز وجل على آدمي شيئين فكان أحدهما لا دمين أخذه منه وكان لا آخر لله جل وعز فينبغي أن يؤخذ منه أو يؤديه فإن لم يؤخذ منه ولم يؤديه لم يسقط ذلك عنه حتى الآدميين الذي أوجب الله عز وجل عليه قلت له فلم زعمت أن القاذف إذا لم يجلد الحد وجلد بعضه فلم يتم بعضه أن شهادته مقبولة وقد أوجب الله تبارك وتعالى في ذلك الحد ورد الشهادة فما علمته رد حرقا إلا أن قال هكذا قال أصحابنا فقلت له هذا الذي عبت على غيرك أن يقبل من أصحابه وأن يسبقوه إلى العلم وكانوا عنده ثقة مأمونين فقلت لا تقبل إلا ما جاء فيه كتاب أو سنة أو أثر أو أمر أجمع عليه الناس ثم قلت فيما أرى خلاف ظاهر الكتاب وقلت له إذا قال الله عز وجل إلا الذين تابوا فكيف جازلك أو لأحد أن تكلف من العلم شيئا أن يقول لا أقبل شهادة القاذف وإن تاب ومن قولك وقول أهل العلم لو قال رجل لرجل والله لا أكلمك أبدا ولا أعطيك درهما ولا آتي منزلا ولا أعطي عبدى فلانا ولا أطلق امرأتى فلانة إن شاء الله إن الاستثناء واقع على جميع الكلام أوله وآخره فكيف زعمت أن الاستثناء لا يقع على القاذف إلا على أن يطرح عنه اسم الفسق فقط فقال قاله شريح فقلنا فعمرو أولى أن يقبل قوله من شريح وأهل دار السنة وحرم الله أولى أن يكونوا أعلم بكتاب الله وبلسان العرب لانه بلسانهم نزل القرآن قال فقول أبي بكر استشهد واغيري فإن المسلمين فسقوني فقلت له قلما رأيتك تحتاج بشئ إلا وهو عليك قال وما ذلك قلت احتججت بقول أبي بكر استشهد واغيري فإن المسلمين فسقوني فإن زعمت أن أبا بكر تآب فقد ذكر أن المسابن لم يزلوا عنه الاسم وأنت تزعم أن في كتاب الله عز وجل أن يزال عنه إذا تاب اسم الفسق ولا تجوز شهادته وقول أبي بكر أن كان قاله أنهم لم يزلوا عنه الاسم بدل على أنهم ألزموه الاسم مع تركهم قبول شهادته قال فهكذا احتج أصحابنا قلت أفقتصد ما في الدرك والسن والفضل من صاحبك أن محتج بما إذا كشف كان عليك وبما طاهر القرآن خلافه قال لا قلت فصاحبك أولى أن يرد هذا عليه وقلت له أمة قبل شهادة من تاب من كفر ومن تاب من قتل ومن تاب من نحر ومن زنا قال نعم قلت والقاذف شر أم هؤلاء قال بل أكثر هؤلاء أعظم ذنبا منه قلت فسلم قبلت من التائب من الأعظم وأبيت القبول من التائب مما هو أصغر منه قلت وقلنا لا يحل نكاح إماء أهل الكتاب بحال وقال جماعة منا ولا يحل نكاح أمة مسلمة لمن يجحد طولاً لحره ولا وإن لم يجحد طولاً لحره حتى يخاف العنت فتحصل حينئذ فقال بمض الناس يحل نكاح إماء أهل الكتاب ونكاح الأمة المسلمة لمن لم يجحد طولاً

قبل خبر واحد وأفتى به واتهم باليسه فإن المسيب يقبل خبر أبي هريرة وحده وأبي سعيد وحده عن النبي صلى الله عليه وسلم ويجعله سنة وعروة يصنع ذلك في عائشة ثم يصنع ذلك في يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب وفي حديث يحيى بن عبد الرحمن عن أبيه عن عمر وعبد الرحمن ابن عبد القاري عن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ويثبت كل ذلك سنة وصنع ذلك القاسم وسالم وجميع التابعين بالمدينة وعطاء وطاوس ومجاهد بكة فقبولوا الخبر عن جابر وحده عن النبي عليه السلام وعن ابن عباس وحده عن النبي وثبتوه سنة وصنع ذلك الشعبي فقبل خبر عروة ابن مضر عن النبي وثبته سنة وكذلك قبل خبر غيره وصنع ذلك إبراهيم النخعي فقبل خبر علقمة عن عبد الله عن النبي وثبته سنة وكذلك خبر غيره وصنع ذلك الحسن وابن سيرين فممن لقبوا أعلم

أحدا منهم الا وقد روى
هذا عنه فيما لو ذكرت
بعضه لطال * حدثنا
الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أنا
سفيان عن عمرو بن
دينار عن سالم بن
عبد الله بن عمر أن
ابن الخطاب نهى عن
الطيب قبل زيارة
البيت وبعد الجرة قال
سالم فقالت عائشة
طابت رسول الله بيدي
لأحرامه قبل أن
يحرم ولعله قبل أن
يطوف بالبيت وسنة
رسول الله أحق
قال الشافعي فترك
سالم قول جده عمر في
امامة وقبل خبر عائشة
وحدها وأعلم من حديثه
أن خبرها وحدها سنة
وأن سنة رسول الله
أحق وذلك الذي يجب
عليه وصنع ذلك الذين
بعد التابعين المتقدمين
مثل ابن شهاب ويحيى
ابن سعيد وعمرو بن
دينار وغيرهم والذين
لقيناهم كلهم ثبت خبر
واحد عن واحد عن
النبي صلى الله عليه وسلم
ويجعله سنة جدم من
تبعها وعاب من خالفها
فحكيت عامة معاني

لحرة وان لم يخف العنت (١) في الأمة فقلت له قال الله عز وجل ولا تتكفوا المشركات حتى يؤمنن فحرم
المشركات جملة وقال الله عز وجل اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن الله أعلم بايمانهن فان علمتموهن
مؤمنات فلا ترجعهن الى الكفار لانهن حل لهن ولا هم يحلون لهن ثم قال والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب
فاحل صنف واحد من المشركات بشرطين أحدهما أن تكون المنكوحه من أهل الكتاب والثاني أن
تكون حرة لانه لم يختلف المسلمون في أن قول الله عز وجل والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم هن
الحرائر وقال الله عز وجل ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فما ملكت أيمانكم
فقرأ الربيع الى قوله لمن خشى العنت منكم فدل قول الله عز وجل ومن لم يستطع منكم طولا أنه انما
أباح نكاح الاماء من المؤمنين على معنيين أحدهما أن لا يجد طولا والاخر أن يخاف العنت وفي هذا
مادل على أنه لم يبيح نكاح أمة غير مؤمنة فقلت لبعض من يقول هذا القول قد قلنا ما حكيت بمعنى كتاب الله
وظاهره فهل قال ما قلت أنت من اباحة نكاح اماء أهل الكتاب أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه
وسلم أو أجمع له عليه المسلمون فتقلدهم وتقول هم أعلم بمعنى ما قالوا وان احتملته الآيات قال لا فلنا فلم
خالفت فيه ظاهر الكتاب قال اذا أحل الله عز وجل الحرائر من أهل الكتاب لم يحرم الاماء قلنا ولم لا تحرم
الاماء منهم بجملة تحريم المشركات وبأنه خص الاماء المؤمنات لمن لم يجد طولا ويخاف العنت قال لما حرم الله
المشركات جملة ثم ذكر منهن محصنات أهل الكتاب كان كالدال على أنه قد أباح ما حرم فقلت له أرايت
لو عارضك جاهل بمثل ما قلت فقال قال الله جل وعز حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير قرأ الربيع
الى قوله وما ذبح على النصب وقال في الآية الاخرى لا ما اضطررت اليه فلما أباح في حال الضرورة ما حرم
جملة أي يكون في اباحة ذلك في غير حال الضرورة فيكون التحريم فيفسد منسوخا والاباحة قائمة قال لا قلنا
وتقول له التحريم بحاله والاباحة على الشرط فتى لم يكن الشرط فلا تحل قال نعم قلنا فهذا مثل الذي قلنا
في إمامة أهل الكتاب وقلت له قال الله عز وجل فمن حرم وأمهات نسائكم وربائبكم اللاتي في حجوركم من
نسائكم اللاتي دخلتم بهن فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم أفرايت لو قال قائل انما حرم الله بنت
المرأة بالدخول وكذلك الاثم وقد قاله غير واحد قال ليس ذلك قلنا ولم لأن الله حرم الاثم مبهمه والشرط
في الربيبة فأحرم ما حرم الله وأحل ما أحل الله خاصة ولا أجعل ما أبيع وحده محللا لغيره قال نعم قلنا فهكذا
قلنا في اماء أهل الكتاب والاماء المؤمنات وقلنا افترض الله عز وجل الوضوء فسن رسول الله صلى الله عليه
وسلم المسح على الخفين أي يكون لنا اذا دلت السنة على أن المسح يجزئ من الوضوء أن نسمح على البرقع والغفازين
والعمامة قال لا قلنا ولم أتم الجملة على ما فرض الله تبارك وتعالى ونخص ما خصت السنة قال نعم فلما فهذا
كله حجة عليك وقلنا أرايت حين حرم الله تعالى المشركات جملة ثم استثنى نكاح الحرائر من أهل الكتاب
فقلت يحل نكاح الاماء منهن لانه ناسخ للتحريم جملة واباحته حرائرهن تدل على اباحة امائهن فان قال لك
قائل نعم وحرائر واماء المشركات غير أهل الكتاب قال ليس ذلك قلنا ولم قال لأن المستثنيات بشرط أنهن
من أهل الكتاب قلنا ولا يكن من غيرهن قال نعم قلنا وهو بشرط أنهن حرائر فكيف جاز أن يكن اماء
والأمة غير الحرة كما الكتابية غير المشركة التي ليست بكتابية وهذا كله حجة عليه أيضا في اماء المؤمنين يلزمه
فيه أن لا يحل نكاحهن الا بشرط الله عز وجل فان الله تبارك وتعالى انما أباحه بأن لا يجد طولا ويخاف
العنت والله تعالى أعلم وقال الله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم الآية وقال كتاب الله عليكم وأحل لكم ما وراء
ذلكم وقال الله عز وجل ولا تتكفوا ما نكح آبائكم من النساء وقال الله عز وجل الرجال قوامون على
النساء بما فضل الله بعضهم على بعض فقلنا بهذا لا يات ان التحريم في غير النسب والرضاع وما خصته سنة
بهذه الآيات انما هو بالنكاح ولا يحرم الحلال الحرام وكذلك قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما فلوان

(١) كذا في التسخ ولعله من زيادة النساخ تأمل

ما كتبت في صدر كتابي
 هذا العدد من المتقدمين
 في العلم بالكتاب والسنة
 واختلاف الناس
 والقياس والمعقول فما
 خالف منهم واحد واحدا
 وقالوا هذا مذهب أهل
 العلم من أصحاب رسول
 الله والتابعين وتابعي
 التابعين ومذهبنافق
 فارق هذا المذهب كان
 عندنا مزارق سبيل
 أصحاب رسول الله وأهل
 العلم بعدهم إلى اليوم
 وكان من أهل الجهالة
 وقالوا معا لا نرى الاجماع
 أهل العلم في البلدان على
 تجهيل من خالف هذا
 السبيل وجاوزوا أو
 أكثرهم فممن يخالف
 هذا السبيل إلى مالا
 أبالي أن لا أحكيه وقلت
 لعدد ممن وصفت من
 أهل العلم فإن من هذه
 الطبقة الذين خالفوا
 أصل مذهبنا ومذهبكم
 من قال (١) ان خلافا
 (١) قوله ان خلافا لما
 زعمتم إلى قوله فأتاؤنا الخ
 كذا في النسخ ولعل
 مراده ان خلافا لما
 زعمتم من القرآن أن
 علينا فيه حجة والقرآن
 والسنة كلام عربي
 فأتاؤنا الخ تأمل

رجلا ناله أم امرأته عاصيا لله عز وجل لا تحرم عليه امرأته وقال بعض الناس اذا قبل أم امرأته أو نظر
 إلى فرجها بشهوة حرمت عليه امرأته وحرمت هي عليه لانها أم امرأته ولو أن امرأته قبلت ابنه بشهوة
 حرمت على زوجها فقلنا له ظاهر القرآن يدل على أن التحريم انما هو بالنكاح فهل عندك سنة بأن الحرام
 يحرم الحلال قال لا قلت فانت تذكري شيئا ضعيفا لا يقوم بمثله حجة لوقاله من رويته عنه في شيء ليس فيه قرآن
 وقال هذا موجود فان ما حرمه الحلال والحرام له أشد تحريما فلنا رأيت لو عارضك معارض بمثل حجتك
 فقال ان الله عز وجل يقول في التي طلقها زوجها الثالثة من الطلاق فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح
 زوجا غيره فان نكحت والنكاح العقد حلت لزوجها الذي طلقها قال ليس ذلك له لان السنة تدل على
 أن لا تحل حتى يجامعها الزوج الذي ينكحها قلنا فقال لك فان السكاح يكون وهي لا تحل وظاهر القرآن
 يحلها فان كانت السنة تدل على أن جماع الزوج يحلها الزوج الذي فارقتها فالمعنى انما هو في أن يجامعها
 غير زوجها الذي فارقتها فاذا جامعها رجل برزنا حلت وكذلك ان جامعها بنكاح فاسد يلحق به الولد حلت
 قال لا وليس واحد من هذين زوجا قلنا فان قال لك قائل أوليس قد كان التزويج موجودا وهي لا تحل
 فانما حلت بالجماع فلا يضره من أين كان الجماع قال لا حتى يجتمع الشرطان معا فيكون جماع نكاح
 صحيح قلنا ولا يحلها الجماع الحرام قياسا على الجماع الحلال قال لا قلت وان كانت أمة فطلقها زوجها فأصابها
 سيدها قال لا قلنا فهذا جماع حلال قال وان كان حلالا فليس بزواج لا يحل لزوجه الأول حتى يجتمع
 أن يكون زوجها ويجامعها الزوج قلنا فاعلم ان الله بالحلال فقال وأمهات نسائكم وقال ولا تنكحوا
 ما نكح آبائكم من النساء فمن أين زعمت أن حكم الحلال حكم الحرام وأبى ذلك في المرأة يفارقها زوجها
 والأمة يفارقها زوجها فيصيرها سيدها وقلت له قد قال الله عز وجل الطلاق مرتان فامسك بمعروف
 أو تسريح بإحسان وقال فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره فان قال لك قائل فلما كان
 حكم الزوجة اذا طلقت ثلاثا حرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره فلما كان حكم الحلال حكم الحرام فامسك بمعروف
 بفجور أو فتكون حرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره لان الكلام بالطلاق اذا حرم الحلال كان الحرام أشد
 تحريما قال ليس ذلك قلنا وليس حكم الحلال حكم الحرام قال لا قلنا فلم زعمت أنه حكمه فيما وصفت
 قال فان صاحبنا قال أول ذلك قياسا قلنا فأين القياس قال الكلام محرم في الصلاة فاذا تكلم حرمت الصلاة
 قلنا وهذا أيضا فاذا تكلم في الصلاة حرمت عليه تلك الصلاة أن يعود فيها وأحرمت صلاة غيرها بكلامه فيها
 قال لا ولكنه أفسدها وعليه أن يستأنفها قلنا فلو قاس هذا القياس غير صاحبك أي شيء كنت تقول له
 لعلك كنت تقول له ما يحل لك تكلم في الفقه هذا رجل قيل له استأنف الصلاة لانها لا تجزى عندك اذا تكلمت
 فيها وذلك رجل جامع امرأة فقلت له حرمت عليك أخرى غيرها أبدا فكان يلزمك أن تزعم أن صلاة غيرها
 حرام لمسه أن يصلها أبدا وهذا لا يقول به أحد من المسلمين وان قلته فأيهما تحرم عليه أرزعم أنها حرام عليه
 أن يصلها أبدا كما زعمت أن امرأته اذا نظرت إلى فرج أمها حرمت عليه أبدا قال لا أقول هذا ولا تشبه الصلاة
 المرأة تان محرمان لوشبهتهما بالصلاة فقلته يعود في كل واحدة من الأمرتين فينكحها بنكاح حلال
 وقلت له لا تعد في واحدة من الصلاتين قلنا فلو زعمت قسمته وهو أبعد الأمور منه قال شيء كان قاسه
 صاحبنا قلنا أفعمدت قياسه قال لا ما صنع شيئا وقال فان صاحبنا قال فلما حلال فاذا خالطه الحرام نجسه
 قلنا وهذا أيضا مثل الذي زعمت أنك لما تبين لك علمت أن صاحبك لم يصنع فيه شيئا قال فكيف قلت أن نجد
 الحرام في الماء مختلطا فالللال منه لا يميز أبدا قال نعم قلت أفتمجد بدن التي رزى بها مختلطا ببدن ابنتها لا يميز
 منه قال لا قلت وتجد الماء لا يحل أبدا اذا خالطه الحرام لأحد من الناس قال نعم قلت فتمجد الرجل اذا
 رزى بامرأة حرم عليه أن ينكحها أو هي حلال له وحرام عليه أمها وابنتها قال بل هي حلال له قلت فهما

حلال لغيره قال نعم قلت أفترأه أساعلى الماء قال لا قلت أفأتين لك أن خطأك في هذا ليس يسيرا
إذا كان يعصى الله عز وجل في امرأه فرني بها فإذا نكحها حلت له بالنكاح وإن أراد نكاح ابنتها لم يحل له
فتصل له التي زني بها وعصى الله تعالى فيها ولو طلقها ثلاثا لم يكن ذلك طلاقا لأن الطلاق لا يقع الا على الأزواج
ويحرم عليه ابنتها التي لم يعص الله تعالى في امرها وانما حرمت عليه بنت امرأته وهذه عندك ليست
بامرأته قال فإنه يقال ملعون من نظر الى فرج امرأه وابنتها قلت وما أدري لعل من زني بامرأة ولم يفرج
ابنتها ملعون وقد أوعده الله عز وجل على الزنا النار ولعله ملعون من أتى شيئا مما يحرم عليه فقيل له ملعون
من نظر الى فرج أختين قال لا قلت فكيف زعمت أنه ان زني بأخت امرأته حرمت عليه امرأته فرجع
بعضهم الى قولنا وعاب قول أصحابه في هذا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وجعل الله عز وجل الرجال
قوامين على النساء والطلاق اليهم فرموا هم أن المرأة إذا شاعت كان الطلاق اليها فإذا كرهت المرأة زوجها
قبلت ابنه وقالت قبلته بشهوة فحرمت عليه ففعلوا الامر اليها وقلنا نحن وهم وجيع الناس لا يختلفون
في ذلك علمته من طلق غير امرأته أو ألى منها أو تظاهر منها لم يلزمها من ذلك شيء ولم يلزمه طهار ولا إيلاء قال
فقلنا إذا اختلعت المرأة من زوجها ثم طلقها في عدتها لم يلزمها الطلاق لأنها ليست له بامرأة وهذا يدل على
أصل ما ذهبنا اليه لا يخالفه فقال بعض الناس إذا اختلعت منه فلا رجعة له عليها وإن طلقها بعد الخلع في
العدة لزمها الطلاق وإن طلقها بعد انقضاء العدة لم يلزمها الطلاق فقلت له قد قال الله عز وجل للذين يؤلون
من نسائهم تربص أربعة أشهر الى آخرايتين وقال الله عز وجل والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون
لما قالوا افتحروا رقبة من قبل أن يمسسا وقلنا قال الله تبارك وتعالى ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن
لهن ولد فإن كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن من بعد وصية يوصين بها أو دين ولهن الربع مما تركن إن
لم يكن لكم ولد وفرض الله عز وجل العدة على الزوجة في الوفاة فقال يترصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا
فما تقول في المختلعة إن ألى منها في العدة بعد الخلع أو تظاهر هل يلزمه الإيلاء أو الطهار قال لا قلت فإن
مات هل ترثه أو ماتت هل يرثها في العدة قال لا قلت ولم وهي تعتمد منه قال لا وإن اعتدت فهي غير زوجة
وانما يلزم هذا في الأزواج وقال الله عز وجل والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهود إلا أنفسهم الآية
وإذا رمى المختلعة في العدة إيلاءها قال لا قلت أقبل القرآن تين أنها ليست بزوجة قال نعم قلت فكيف
زعمت أن الطلاق لا يلزم الأزوجة وهذه بكتاب الله تعالى عندنا وعندك غير زوجة ثم زعمت أن الطلاق
يلزمها وأنت تقول إن آيات من كتاب الله عز وجل تدل على أنها ليست بزوجة قال روينا قولنا هذا
بحديث شامي قلنا أفيمكن مثله مما ثبت قال لا قلنا فلا تحتج به قال فقال ذلك إبراهيم النخعي وعامر
الشعبي قلنا فهما إذا قالوا إن لم يخالفهما غيرهما حجة قال لا قلنا فهل يحتج بهما على قولنا وهو يوافق
ظاهر القرآن ولعلمهما كانا يريان له عليها الرجعة فيلزمانه الإيلاء والطهار ويجعلان بينهما الميراث قال فهل
قال أحد بقولك قلنا الكتاب كاف من ذلك وقد أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس
وابن الزبير أنهما قال لا يلحق المختلعة الطلاق في العدة لأنه لا يعلق قلت له لولم يكن في هذا الا قول ابن
عباس وابن الزبير كليهما كان لك خلافه في أصل قولنا وقولك إلا بأن يقول بعض أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم - خلافه قال لا قلت فالقرآن مع قولهما وقد خالفتهما وخالف في قولك عدد آي من كتاب الله
عز وجل قال فأين قلت أن زعمت أن حكم الله في الأزواج أن يكون بينهم الإيلاء والطهار واللعان وأن
يكون لهن الميراث ومنهن الميراث وأن المختلعة ليست بزوجة يلزمها واحد من هذا فما يلزمك إذا قلت يلزمها
الطلاق والطلاق لا يلزم الأزوجة أنك خالفت حكم الله في الزمانها الطلاق أو في ترك الزمانها الإيلاء والطهار
واللعان والميراث لها والميراث منها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فارد شيئا إلا أن قال قال بهذا أصحابنا

لمازعم في القرآن
والحديث يأمر بأن
لنا فيه حجة على أن
القرآن عربي
والأحاديث بكلام
عربي فأن أول كلا
على ما يحتمل اللسان
ولا أخرج مما يحتمله
اللسان وأذا تأولته على
ما يحتمله اللسان فليست
أخالفه فقلت القرآن
عربي كما وصفت
والاحكام فيسه على
ظاهرها وعمومها ليس
لأحد أن يحيل منها
ظاهرا الى باطن ولا عاما
الى خاص الا بدلالة من
كتاب الله فان لم تكن
فسنة رسول الله تدل
على انه خاص دون عام
أو باطن دون ظاهر أو
اجماع من عامة العلماء
الذين لا يجهلون كلهم
كتابا ولا سنة وهكذا السنة
ولو جاز في الحديث أن
يحال شيء منه عن ظاهره
الى معنى باطن يحتمله
كان أكثر الحديث
يحتمل عددا من المعاني
ولا يكون لأحد ذهب
الى معنى منها حجة
على أحد ذهب الى
معنى غيره ولكن الحق
فيها واحد لأنها على
ظاهرها وعمومها

فقلت له (١) أتجعل قول الرجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم مرة حجة وليس يدل على موافقة قوله من القرآن شيء وتجعله أخرى حجة وأنت تقول ظاهر القرآن يخالفه كما قلت اذا أرخى ستره ووجب المهر وظاهر القرآن أنه اذا طلقها قبل أن يمسه فلها نصف المهر واغلاق الباب وارخاه الستريس بالمسيح ثم تتركه قول ابن عباس وابن الزبير ومعهما جنس آيات من كتاب الله تعالى كلها تدل على أن المصلحة في العدة ليست برؤية ومعهما القياس والمعقول عند أهل العلم وتتركه قول عمر في الصيدان ففسي في الضبع بكبش وفي الغزال بعز وفي اليربوع بحفرة وفي الارنب بعناق وقول عمر وعبد الرحمن حين حكما على رجلين أو طئا طيبا بشاة والقرآن يدل على قولهما بقول الله عز وجل فخرأ مثل ما قبل من النعم فرعمت أنه يجزى بدراهم ويقولان في الطي بشاة واحدة والله يقول مثل وأنت تقول جزا آن وقال الله عز وجل وللطلقات متاع بالمعروف حق على المتقين وقال لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن فقرأ الى المحسنين فقال عامة من لقيت من أصحابنا المتعة هي التي لم يدخل بها قاط ولم يفرض لها مهر فطلقت وللاطلقة المدخول بها المفروض لها بأن الآية عامة على المطلقات لم يخص منهن واحدة دون أخرى بدلالة من كتاب الله عز وجل ولا أثر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه قال لكل مطلقة متعة الا التي فرض لها صداق ولم يدخل بها فحسبها نصف المهر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأحسب ابن عمر استدلال بالآية التي تتبع التي لم يدخل بها ولم يفرض لها لأن الله تعالى يقول بعدها وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم الآية فرأى القرآن كالدلالة على أنها مخرجة من جميع المطلقات ولعله رأى أنه انما أراد أن تكون المطلقة تأخذ بما استمتع به منها زوجها عند طلاقها شيئا فلما كانت المدخول بها تأخذ شيئا وغير المدخول بها اذا لم يفرض لها كانت التي لم يدخل بها وقد فرض لها تأخذ بحكم الله تبارك وتعالى نصف المهر وهو أكثر من المتعة ولم يستمتع بها فرأى حكمها مخالفا حكم المطلقات بالقرآن وخالف حالها حالهن فذكر ما وصفت من هذا البعض من مخالفتنا وقلنا أنه أنت تستدل بقول الواحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على معنى الكتاب اذا احتمله والكتاب محتمل ما قال ابن عمر وفيه كالدليل على قوله فكيف خالفته ثم لم ترعهم بالآية أن المطلقات سواء في المتعة وقال الله عز وجل وللطلقات متاع بالمعروف لم يخص مطلقة دون مطلقة قال استدلتنا بقول الله عز وجل حق على المتقين أنها غير واجبة وذلك أن كل واجب فهو على المتقين وغيرهم ولا يخص به المتقون (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قلنا فقد زعمت أن المتعة متعتان متعة يجبر عليها السلطان وهي متعة المرأة لم يفرض لها الزوج ولم يدخل بها فطلقها وانما قال الله عز وجل فيها حق على المحسنين فكيف زعمت أن ما كان حقاً على المحسنين حق على غيرهم في هذه الآية وكل واحدة من الآيتين خاصة فكيف زعمت أن احدهما عامة والأخرى خاصة فان كان هذا حقاً على المتقين لم يكن حقاً على غيرهم هل معك بهذا دلالة كتاب أو سنة أو أثر أو إجماع ففاعلمته رداً كثيراً وصفت في أن قال هكذا قال أصحابنا رجمهم الله تعالى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد قال الله عز وجل لنبيه صلى الله عليه وسلم في المشركين فان جاؤك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم الآية وقال الله عز وجل وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله اليك وأهواءهم يحتمل سبيلهم في أحكامهم ويحتمل ما يهتدون وأهواءهم كان فقد نهى عنه وأمر أن يحكم بينهم بما أنزل الله على نبيه صلى الله عليه وسلم فقلنا اذا حكم الحاكم بين أهل الكتاب حكم بينهم بحكم الله عز وجل وحكم الله حكم الاسلام وأعلمهم قبل أن يحكم أنه يحكم بينهم حكمه بين المسلمين وأنه لا يجوز بينهم الشهادة المسلمين لقول الله تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم وقوله واستشهدوا شهيدين من رجالكم فقال بعض

(١) أي المحتج بقول الصحابي وان خالف ظاهر القرآن كما قلت اذا أرخى ستره قول ابن عباس الخ تأمل

الابدالة عن رسول الله أو قول عامة أهل العلم بأنها على خاص دون عام وباطن دون ظاهر اذا كانت اذا صرفت اليه عن ظاهرها محتملة للدخول في معناه (قال) وسمعت عبد الله بن مسعود يقول في رجلين أو طئا طيبا عن عدد من متقدي أهل البلدان في الفقه معنى هذا القول لا يخالفه وقال في بعض أهل العلم في هذا الأصل انما اختلفوا في الرجال الذين يشبهون حديثهم ولا يشبهونه في التأويل فقلت له هل بعد وحديث كل رجل منهم حدث عنه لا يخالفه غيره أن يثبت من جهة صدقه وحفظه كما يثبت عندك عدل الشاهد بعدله الابدالة على ما شهد عليه الاعدل نفسه أو لا يثبت قال لا يعدو هذا قلت فاذا ثبت حديثه مرة لم يجز أن نطرحه أخرى بحال أبداً الا بما يدل على نسخه أو غلط فيه لانه لا يعدو في طرحه فيما يشبه في مثله أن يخطئ في الطرح أو التثبت قال لا يجوز غير

هذا أبدا وهذا العدل
قلت وهكذا كل من فوّه
ممن في الحديث لانيك
تحتاج في كل واحد
منهم الى صدق وحفظ
قال أجل فقلت وهكذا
تصنع في الشهود ولا
تقبل شهادة رجل في شيء
وتردها في مثله قال أجل
وقلت له لو صرت الى غير
هذا قال لك من خالفك
مذهبه من أهل الكلام
اذا جازك رد حديث
واحد وسى رجلا ورجالا
فوقه بلا حجة في رده
جاز لي رد جميع حديثه
لان الحجة بصدقه أو
تهمته بلا دلالة في واحد
الحجة في جميع حديثه
ما لم يختلف حاله في
حديثه واختلافها أن
يحدث مرة ما لا يخالف
له فيه ومرة ما له فيه
مخالف فاذا كان هذا
هكذا اختلف حاله في
حديثه بخلاف غيره
له ممن هو في مثل حاله
في حديثه كما تقبل شهادة
الشهود ويقضى بما
شهدوا به على الكمال
فاذا خالفهم غيرهم حال
الحكم بخلاف غيرهم
لهم عنه اذا كانوا شهدوا
غير مخالفين لهم في
الشهادة فقال من قلت

الناس تجوز شهادتهم بينهم فقلنا ولم والله عز وجل يقول شهيد من رجالكم وذوى عدل منكم وأنت
لا تخالفنا في أنهم من الأحرار المسلمين العدول لا من غيرهم فكيف أجرت غير من أمر الله تعالى به قال يقول
الله عز وجل اثنان ذوا عدل منكم أو آخران من غيركم فقلت له فقد قيل من غير قبيلتكم والتنزيل والله
تعالى أعلم يدل على ذلك لقول الله عز وجل تحبسونهما من بعد الصلاة والصلاة الموقوفة للمسلمين ويقول الله
تبارك وتعالى فيقسمان بالله ان ارتبتم لا نشتري به ثمنا ولو كان ذا قربى واما القرابة بين المسلمين الذين كانوا
مع النبي صلى الله عليه وسلم من العرب أو بينهم وبين أهل الاوثان لا بينهم وبين أهل الذمة وقول الله تبارك
وتعالى ولا تكلم شهادة الله انا اذالمنا الآمين فانما بتأثم من كتمان الشهادة للمسلمين المسلمون لأهل الذمة
قال فانا نقول هي على غير أهل دينكم قلت له فأنتم ترك ما تأولت قال وأين قلت أفتحيز شهادة غير أهل
ديننا من المشركين غير أهل الكتاب قال لا قلت ولم وهم غير أهل ديننا هل تجد في هذه الآية أو في خبر يلزم
مثله أن شهادة أهل الكتاب جائزة وشهادة غيرهم غير جائزة أو رأيت لو قال لك فائل أراك قد خصصت
بعض المشركين دون بعض فأجيز شهادة غير أهل الكتاب لأنهم ضلوا عما وجدوا عليه آبائهم ولم يبدلوا كتابا
كان في أيديهم وأرد شهادة أهل الذمة لان الله عز وجل أخبرنا أنهم يبدلوا كتابه قال ليس ذلك له وفيهم قوم
لا يكذبون قلنا وفي أهل الاوثان قوم لا يكذبون قال فالتناس مجتمعون على أن لا يجيزوا شهادة أهل الاوثان
قلنا الذين يحتاج باجماعهم معك من أصحابنا لم يردوا شهادة أهل الاوثان الا من قول الله عز وجل ذوى عدل
منكم والآية معها وبذلك ردوا شهادة أهل الذمة فان كانوا أخطوا فلا يحتاج باجماع المخطئين معك وان كانوا
أصابوا فاتبعهم فقد اتبعوا القرآن فلم يجيزوا شهادة من خالف دين الاسلام قال فان شريحا أجاز شهادة
أهل الذمة فقلت له وخالف شريحا غيره من أهل دار السنة والهجرة والنصرة فأبوا اجازة شهادتهم ابن
المسيب وأبو بكر بن خزم وغيرهما وأنت تخالف شريحا فيما ليس فيه كتاب برأيك قال انى لأفعل قلت ولم
قال لانه لا يلزمني قوله قلت فاذا لم يلزمك قوله فيما ليس فيه كتاب فقله فيما فيه خلاف الكتاب أولى أن
لا يلزمك قال فاذا لم أجز شهادتهم أضرت بهم قلت أنت لم تضربهم لهم حكام ولم يزالوا يسألون ذلك منهم
ولا تمنعهم من حكامهم واذا حكمنا لم نحكم الا بحكم الله من اجازة شهادة المسلمين وقلت له أرايت عبيدا
أهل فضل ومروءة وأمانة يشهد بعضهم لبعض قال لا تجوز شهادتهم قلت لا يخطئهم غيرهم في أرض
رجل أو ضيعته فهم قتل وطلاق وحقوق وغيرها ومتى ردت شهادتهم بطلت دماءهم وحقوقهم قال فانا لم
أبطلها وانما أمرت باجازة شهادة الأحرار العدول المسلمين قلت وهكذا أعراب كثير في موضع لا يعرف
عدلهم وهكذا أهل سجن لا يعرف عدلهم ولا يخلط هؤلاء ولا هؤلاء أحد يعدل أبطل الدماء والأموال التي
بينهم وهم أحرار مسلمون لا يخطئهم غيرهم قال نعم لأنهم ليسوا ممن شرط الله قلنا ولا أهل الذمة ممن شرط
الله بل هم أبعد ممن شرط الله من عبيد عدول أو عتقوا اجازت شهادتهم من غدو لو أسلم دحى لم تجز شهادته
حتى تختبر اسلامه وقل له اذا احتججت باثنان ذوا عدل منكم أو آخران من غيركم أفتحيزها على وصية المسلم
حيث ذكرها الله عز وجل قال لا لأنها منسوخة قلنا أفتنسخ فيما نزلت فيه وثبت في غيره لو قال هذا غيرك
كنت شبيها أن تخرج من جوابه الى شتمه قال ما قلنا فيها الا أن أصحابنا قالوه وأردنا الرقيق بهم قلنا الرقيق
بالعبيد المسلمين العدول والأحرار من الأعراب وأهل السجن كان أولى بك والزم لك من الرقيق بأهل الذمة فلم
ترفق بهم لان شرط الله في الشهود غيرهم وغير أهل الذمة فكيف جاوزت شرط الله تعالى في أهل الذمة للرق
بهم ولم تجاوز في المسلمين للرق بهم وقلت أيضا على هذا المعنى اذا اتحاكوا الينا وفدزني منهم يبرجناء
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
رجم يهوديين زنبا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فرجع بعضهم الى هذا القول وقال أرجهما اذا زنبا لان

ذلك حكم الاسلام واقام بعضهم على أن لا يبرجها ما اذ نيا وقالوا جميعا في الجملة تحكم عليهم بحكم الاسلام
فقلت لبعضهم رأيت اذا أربوا فيما بينهم والرباعندهم حلال قال أرتد بالانه حرام عندنا قلت ولا تلتفت الى
ما عندهم من احلاله قال لا قلت رأيت ان اشترى محوسى منهم بين يديك غنما بألف ثم وفدها كلها البيعه
فباع بعضها موقودا بربح وبقى بعضها فترها عليه مسلم أو محوسى فقال هـ ذامالى وهذه ذكاته عندي وحلال
في ديني وقد نقدت ثمنه بين يديك وبعث بعضه بربح والباقي كنت بائعه بربح ثم حرقة هذا قال فليس لك عليه
شيء قلت فان قال لك ولم قال لانه حرام قلت فان قال لك حرام عندك أو عندى قال أقول له عندى
قلت فقال هو حلال عندى قال وان كان حلالا عندك فهو حرام عندى على وما كان حراما على فهو حرام
عليك قلت فان قال فأنت تقرنى على أن آكله أو أبعه وأنافى دار الاسلام وتأخذ منى عليه الجزية قال فان
أقررتك عليه فأقرارك عليه ليس هو الذى يوجب لك على أن أصيرك شريكاً بأن أحكم لك به قلت فأتقول
ان قتل له خنزيراً أو أهرأق له نجراً قال يضمن ثمنه قلت ولم قال لانه مال له قلت أحرام عليك أم غير حرام
قال بل حرام قلت أفقتضى له بقيمة الحرام ما فرق بينه وبين الربا وعن الميتة الميتة كانت أولى أن يقتضى له
بتمثالها لان فيها أهابا قد يسلمها فيدفعها فحق له وليس في الخنزير عندك ما يحل (قال الشافعى) رحمه الله
تعالى قلت له ما تقول في مسلم أودى مسلخ جلوده ميتة ليدفعها فخرق تلك الجلود عليه قبل الدباغ مسلم أودى
قال لا ضمان عليه قلت ولم وقد تدبغ فتصير تسوى مالا كثيراً ويحل بيعها قال لانها حرقت (١) في وقت فلما
اتلفت في الوقت الذى ليست فيه حلالاً لم أضمنها قلت والخنزير شرأ وهذه قال بل الخنزير قلت فظلم المسلم
والمعاهد أعظم أم ظلم المعاهد وحده قال بل ظلم المسلم والمعاهد معا قلت فلا أسمعك الا ظلمت المسلم والمعاهد
أو أحدهما حين لم تقض للمسلم بثنى الا هب وقد تصير حلالاً وهى الساعة له مال لو غصبه اياها انسان لم يحل له
وكان عليك ردها اليه وظلمت المعاهد حين لم تضمن ثمن أهبة وثنى ميتة أو ظلمت حين أعطيت ثمن الحرام من
النجس والخنزير (قال الشافعى) رحمه الله تعالى ولهذا كتاب طويل هذا مختصر منه وفيما كتبنا بيان ما
لم نكتب ان شاء الله تعالى (قال الشافعى) رحمه الله تعالى وقد قال الله تبارك وتعالى انما الصدقات للفقراء
والمساكين قرأ الربع الآية فقلنا بما قال الله عز وجل اذا وجد الفقراء والمساكين والرقاب والغارم
وابن السبيل أعطوا منها كلهم ولم يكن للامام أن يعطى صنفاً منهم ويحرمها صنفاً بحدهم لان حق كل واحد
منهم ثابت في كتاب الله عز وجل فقال بعض الناس ان كانوا موجودين فله أن يعطيهما صنفاً واحداً وينع من
بقى معه فقبل له عن أخذت هذا فذكر بعض من ينسب الى العلم لا أحفظه قال فقال ان وضعها
في صنف واحد (٢) وهو بجد الأصناف أجزاء قلنا فلو كان قول هذا الذى حكيت عنه هذا مما يلزم لم يكن
لك فيه حجة لانه لم يقل فان وضعها والأصناف موجودون أحرأ وانما قال الناس اذا لم يوجد صنف منها ردة
حصته على من معه لانه مال من مال الله عز وجل لا نجد أحداً أحق به ممن ذكره الله في كتابه معه فأما
والأصناف موجودة فنفع بعضهم ماله لا يجوز ولو جاز هذا جاز أن يأخذه كله فيصرفه الى غيرهم مع أن لا نعلم
أحد قال هذا القول قط يلزم قوله ولو لم يكن في هذا كتاب الله وكيف تحتج على كتاب الله بغير سنة ولا أمر
مجتمع عليه ولا أمرين (قال الشافعى) رحمه الله تعالى وقد تركنا من الحجة على من خالف اليمين مع الشاهد
أكثر مما كتبنا كتفاء بعض ما كتبنا ونسأل الله تعالى التوفيق والعصمة وقد بينا ان شاء الله تعالى أنهم
لم يحتجوا في ابطال الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قضى باليمين مع الشاهد بشئ زعموا أنه يخالف
ظاهر القرآن الا وقد بينا أنهم خالفوا القرآن بلا حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم فيكونوا قالوا يقول
(١) لعله في وقت لا يحل فيه تأمل (٢) قوله وهو بجد الأصناف كذا في النسخة هنا وعبارته في كتاب
قسم الصدقات قال ان جعلت في صنف واحد أجزأ ورد الا امام عليه بما هنا فتنبه كنبه معجبه

له هذا من أهل العلم
هذا هكذا وقلت
لبعضهم ولو جاز لك غير
ما وصفت جاز لغيرك
عليك أن يقول أجعل
نفسى بالخيار فأرد من
حديثه ما قبلت وأقبل
من حديثه ما رددت
بلا اختلاف لحاله في
حديثه وأسلك في ردها
طريقك فيكون لى ردها
كلها لأنك قد رددت
منها ما شئت فشئت أنا
ردها كلها وطلب العلم
من غير الحديث ثم أعتل
فيها بمعنى عتلك ثم لعله
أن يكون ألحن بحجته
منك قال ما يجوز هذا
لأحد من الناس وما
القول فيه الا أن يقبل
حديثهم كما وصفت
أولا ما لم يكن له مخالف
أو يخالف حالهم فيه
وقلت له والحجة على من
تأول بلا دلالة كتاباً أو
سنة على غير ظاهرهما
وعومهما وان احتملا
الحجة لك على من خالف
مذهبك في تأويل
القرآن والحديث فقال
ما سمعنا منهم أحداً
تأول شيئاً الا على ما يحتمله
احتمالا حائزاً في لسان
العرب وان كان ظاهره

رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد امرنا الله تعالى أن نأخذ ما آتانا وننتهي عما نهانا ولم يجعل لاحد بعده ذلك وبيننا أنهم تركوا ظاهر القرآن ومعه قول بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بظاهر القرآن في غير موضع أيضا فأى جهل أبين من أن يكون قوم يحتجون بشئ يلزمهم أكثر منه لا يرونه حجة لغيرهم عليهم والله تعالى الموفق

(باب اليمين مع الشاهد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى من ادعى مالا فاقام عليه شاهدا أو ادعى عليه مال فكانت عليه بين نظر في قيمة المال فان كان عشرين دينارا فصاعدا وكان الحكم بمكة أحلف بين المقام والبيت على ما يدعى ويدعى عليه وان كان بالمدينة حلف على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان كان عليه بين لا يحلف بين المقام والبيت فقال بعض أصحابنا اذا كان هذا كذا حلف في الحجر فان كانت عليه بين في الحجر أحلف عن عين المقام ويكون أقرب الى البيت من المقام وان كان ما يحلف عليه أقل من عشرين دينارا أحلف في المسجد الحرام ومسجد النبي صلى الله عليه وسلم وهكذا اذا كان ما يحلف عليه من أرض جناية أو غيرها من الأموال كلها ولو قال قائل يحبر على اليمين بين البيت والمقام وان حث كما يحبر على اليمين لو لم يمتد عليه بين أن لا يحلف كان مذهبا ومن كان ببلد غير مكة والمدينة أحلف على عشرين دينارا أو على العظيم من الدم والجراح بعد العصر في مسجد ذلك البلد وينبئ عليه ان الذين يشرون بعهد الله وأيمانهم ثمنًا قليلا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويحلف على الطلاق والحدود كلها وجراح العمد صغرت أم كبرت بين المقام والبيت وعلى جراح الخطأ التي هي أموال اذ بلغ أرشها عشرين دينارا فان لم يبلغ لم يحلف بين المقام والبيت وكذلك العبد يدعى العتق ان بلغت قيمته عشرين دينارا حلف سيده والالم يحلف قال وهذا قول حكاه المصنفين ومقتبهم ومن جنتهم فيه اجاعهم أن مسلم بن خالد والقداح أخبرا عن ابن جريح عن عكرمة بن خالد أن عبد الرحمن بن عوف رأى قوما يحلفون بين المقام والبيت فقال أعلى دم قالوا لا قال أفعل عظيم من الأمر فقالوا لا قال لقد خشيت أن يتهاون الناس بهذا المقام (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فذهبوا الى أن الأعظم من الأموال ما وصفت من عشرين دينارا فصاعدا وقال مالك يحلف على المنبر على ربع دينار (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأخبرنا عبد الله بن المؤمل عن ابن أبي ملبكة قال كتبت الى ابن عباس من الطائف في حاريتين ضربت احدهما الأخرى ولا شاهد علم ما فكتب الى أن احبسهما بعد العصر ثم اقرأ علم ما ان الذين يشرون بعهد الله وأيمانهم ثمنًا قليلا ففعلت فاعترفت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأخبرنا مطرف بن مازن باسناد لا أعرفه أن ابن الزبير أمر بأن يحلف على المصحف (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ورأيت مطرفا بصنعا يحلف على المصحف قال ويحلف الذمبون في بيعتهم وحيث يعظمون وعلى التوراة والإنجيل وما عظموا من كتبهم قال ومن أحلف على حذاء أو جراح عمد قل أرشها أو كثر أو زوج لا عن فهذا أعظم من عشرين دينارا فيحلف عليه كما وصفتنا بين المقام والبيت وعلى المنبر وفي المساجد وبعد العصر وما توثق به الايمان (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أخطأ الحاكم في رجل عليه بين بين المقام والبيت فأحلفه ولم يحلفه بين المقام والبيت فالقول في ذلك واحد من قولين أحدهما أنه اذا كان من ليس بمكة ولا المدينة ممن عنده ما كم لا يجلب الى المدينة ولا مكة فيحلف ببلده فحلفه في حرم الله وفي حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم لم أعظم من حلفه في غيره ولا ما دعيه اليمين والآخرة اذا كان من حقه أن يحلف بين المقام والبيت أو على المنبر والناس اليمين بين البيت والمقام وعلى المنبر أهيب فتعاد اليمين عليه حتى يؤخذ منه ما عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجلب أحدا من بلده ما كم يجوز حكمة

على غير ما تأوله عليه لسبعة لسان العرب وبذلك صار من صار منهم الى استئصال ما كرهنا نحن وأنت استئلاله وجهل ما كرهنا لهم جهله قال أجل وقلت له قد رويتنا ورويت أن رسول الله أمر امرأة أن تحج عن أبيها ورجلا أن يحج عن أبيه فقلنا نحن وأنت به وقلنا نحن وأنت معالا يصوم أحد عن أحد ولا يصلي أحد عن أحد فذهب بعض أصحابنا الى أن ابن عمر قال لا يحج أحد عن أحد أفرايت ان احتج له أحد من خالفنا فيه فقال الجعيل عمل على البدن كالصلاة والصوم فلا يجوز أن يعمل المرء الا عن نفسه وتأول قول الله عز وجل وأن لبس الانسان الاماسي وتأول فن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل ذرة شرا يره وقال السبيعي العمل والمجوج عنه غير عامل فهل الحجة عليه الا أن الذي روي هذا الحديث عن رسول

الله عن يثبث أهل
الحديث حديثه وان
الله فرض طاعة رسوله
وأن ليس لاحد خلافه
ولا التأول معه لانه
المنزل عليه الكتاب
المبين عن الله معناه وأن
الله جل ثناؤه يعطي
خلقه بفضله ما ليس
لهم وأن ليس في أحد
من أصحاب النبي لوقال
بخلافه حجة وأن عليه
أن لو علم هذا عن رسول
الله اتباعه قال هذه
الجملة عليه قلت وروينا
ورويت أن رسول الله
قال من أعمر عمرى له
ولعقبه فهي للذي
يعطاها فأخذنا نحن
وأنتبه وخالفنا بعض
أهل ناحيتنا أفرأيت
ان احتج له أحد فقال
قد روى عن النبي
صلى الله عليه وسلم أنه
قال المسلمون على
شروطهم فلا يؤخذ مال
رجل الا بما شرط أهل
الجملة عليه الا أن قول
النبي صلى الله عليه وسلم
ان كان قاله المسلمون
على شروطهم جملة فلا
يرد بالجملة نص خبر
عن رسول الله فلا ترد
الجملة نس خبر يخرج
من الجملة ويستدل على
أن الجملة على غير ما أراد

في العظم من الامور الى مكة والى المدينة والى موضع الخليفة ويحكم عليه ما كمل ببلده باليمين ببلده فان كان
الحاكم عليه يقهرها كمل ببلده بجند أو عز فسأل الطالب الخليفة رفعه اليه رأيت رفعه ان لم يكن حاكم يقوى
عليه غيره فان كان يقوى عليه ما كمل غيره وهو أقرب اليه من الخليفة رأيت أن يرفع الى الذي هو أقرب اليه
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى والمسلمون بالاعون رجالهم ونسأؤهم ومما ليكمهم وأحرارهم سواء في الأيمان
يحلفون كما وصفنا والمشركون من أهل الذمة والمستأمنون في الأيمان كما وصفنا يحلف كل واحد منهم بما
يعظم من الكتب وحيث يعظم من المواضع بما يعرف المسلمون مما يعظم المستحلف منهم مثل قوله بالله الذي
أنزل التوراة على موسى وبالله الذي أنزل الانجيل على عيسى وما أشبه هذا مما يعرفه المسلمون. وان كانوا
يعظمون شيئا يحجه المسلمون اما يحجلون لسانهم فيه واما يشكون في معناه لم يحلفوه به ولا يحلفونهم أبدا
الا بما يعرفون (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويحلف الرجل في حق نفسه على البت وفيما عليه نفسه على
البت وذلك مثل أن يكون له أصل الحق على الرجل فيدعي الرجل منه البراءة فيحلف بالله ان هذا الحق ويسميه
لثابت عليه ما اقتضاه ولا شأنا منه ولا اقتضاه ولا شأنا منه مقتض بأمره ولا حال به ولا بشئ منه على أحد ولا
أبرأ فلانا المشهود عليه منه ولا من شئ منه بوجه من الوجوه وأنه عليه لثابت الى يوم حلفت هذه اليمين فان
كان الحق لا به عليه فورث أباه أحلف على البت في نفسه كما وصفت وعلى علمه في أبيه ما علم أباه اقتضاه ولا شأنا
منه ولا أبرأ منه ولا من شئ منه بوجه من الوجوه ثم أخذه فان كان شهد له عليه شاهد قال في اليمين ان
ما شهد له به فلان بن فلان على فلان بن فلان لحق ثابت عليه على ما شهد به ثم ينسق اليمين كما وصفت لك ويتحفظ
الذي يحلفه فيقول له قل والله الذي لا اله الا هو وان وجبت اليمين لرجل يأخذ بها أو على أحد يبرأ بها فسواء
في الموضع الذي يحلف فيه وان بدأ الذي له اليمين أو الذي هي عليه حلف عند الحاك كمن أوفى موضع اليمين على
ما ادعى وادعى عليه لم يكن للحاكم أن يقبل عينه ولكن اذا خرج له الحكم باليمين أو عليه أحلفه فان قال
قائل ما الحاجة في ذلك فالجدة فيه أن محمد بن علي بن شافع أخبرنا عن عبد الله بن علي بن السائب عن نافع بن عجير
ابن عبد يزد أن ركانة بن عبد يزد يطلق امرأته البتة ثم أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اني طلق
امرأتي البتة والله ما أردت الا واحدة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم والله ما أردت الا واحدة فقال ركانة
والله ما أردت الا واحدة فردها اليه قال فقد حلف ركانة قبل خروج الحكم فلم يدع النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم أن أحلفه بمثل ما حلف به فكان في ذلك دلالة على أن اليمين انما تكون بعد خروج الحكم فاذا كانت
بعد خروج الحكم تعد ثمانية على صاحبها واذا حلف رسول الله صلى الله عليه وسلم ركانة في الطلاق فهذا يدل
على أن اليمين في الطلاق كما هي في غيره واذا كانت اليمين على الأثر أو له أحلف وكذلك ان كانت على من
بلسانه خبل ويفهم بعض كلامه ولا يفهم بعض فان كانت على آخرس فكان يفهم بالاشارة ويفهم عنه بها
أشير اليه وأحلف له وعليه فان كان لا يفهم ولا يفهم عنه أو كان معتوها أو مخبولا فكانت اليمين له وقفت له حقه
حتى يفيق فيحلف أو يموت فيحلف وارثه وان كانت عليه قيل لمذعها انتظر حتى يفيق ويحلف فان قال بل
أحلف وأخذ حتى قيل له ليس ذلك لك انما يكون ذلك لك اذا رد اليمين وهو لم يردا وان أحلف الوالي
رجلا فلما فرغ من عينه استثنى فقال ان شاء الله أعاد عليه اليمين أبدا حتى لا يستثنى قال والحجة فيما وصفت
من أن يستحلف الناس فيما بين البيت والمقام وعلى منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعد العصر قول الله
عز وجل تجبسونهم من بعد الصلاة فيقسمان بالله وقال المفسرون هي صلاة العصر وقول الله عز وجل
في المتسلاعين في شهادة أحدهم أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين والخامسة أن لعنة الله عليه ان كان من
الكاذبين فاستدل للنابكاب الله عز وجل على تأكيده اليمين على الخالف في الوقت الذي تعظم فيه اليمين بعد
الصلاة وعلى الخالف في اللعان بتكرار اليمين وقوله أن لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين وسنة رسول الله

رسول الله مما يخالف
جلتها وأن في الحديث
الذي روى عن النبي
المسلمون على شروطهم
أن قال النبي الاشرطا
أحصل حراما أو حرم
حلالا وهذا من تلك
الشروط وقد شرط أهل
بريرة على عائشة أن تعتق
بريرة ولهم ولا بريرة
بفعل النبي الولاء لمن
أعتق قال فهذه الحجة
عليه وكفى بهذه حجة
وقلت فإن احتج بأن
القاسم بن محمد قال في
العمري ما أدركت الناس
الاعلى شروطهم قال
هذا مذهب ضعيف
ولا حجة في أحد خالف
ما نبهته عن رسول الله
بحال وذكرته بعض
ماروينا وروا من
الحديث وخالفه بعض
أهل ناحيتنا واحتججت
عليه بمعان شبيهة بما
وصفت واحتج بنحو
ما ذكرت فقلت له
فما قلت فيمن قال
هذا من أهل ناحيتنا
قال قلت له خالف السنن
فبماذا كرنا وكان أقل
عندنا ما خالف فيها من
الذين أصل دينهم طرح
الحديث ولم يدخل
أهل الرد للعديث في

صلى الله عليه وسلم في الدم بخمسين يمينا لفظه وبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم باليمين على المنبر وفعل
أصحابه وأهل العلم ببلدنا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك (١) عن هاشم بن عتبة بن أبي وقاص
عن عبد الله بن نسطاس عن جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من حلف على منبري هذا يمين
آمنة تبوأ مقعده من النار (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأخبرنا عن النخعي بن عثمان الخزامي عن نوفل بن
مساحق العامري عن المهاجرين أبي أمية قال كتب إلى أبو بكر الصديق أن ابعت إلى نفيس بن مكشوح
في وثاق فأحلفه نجسين يمينا عند منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قتل (٢) زادوى (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى أخبرنا مالك عن داود بن الحصين أنه سماعا عن أبي غطفان بن طريف المزني قال اختصم زيد بن ثابت
وابن مطيع إلى مروان بن الحكم في دار ففضى باليمين على زيد بن ثابت على المنبر فقال زيد أحلف له مكاني فقال
مروان لا والله الا عند قاطع الحقوق ففعل زيد يحلف أن حقه لحق ويأبى أن يحلف على المنبر ففعل مروان
يجب من ذلك قال مالك كره زيد صبر اليمين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبلغني أن عمر بن الخطاب
رضي الله عنه حلف على المنبر في خصومة كانت بينه وبين رجل وأن عثمان ردت عليه اليمين على المنبر فأتقاهما
وافسد منها وقال أخاف أن يوافق قدر بلا فيقال يمينه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واليمين على المنبر مما
لا اختلاف فيه عندنا في قديم ولا حديث علمته

(الخلاف في اليمين على المنبر)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فعاب علينا اليمين على المنبر بعض الناس فقال وكيف تختلف الأيمان فيصالح
من بالمدينة على المنبر ومن بمكة بين البيت والمقام فكيف يصنع من ليس بمكة ولا المدينة أيجلب البهائم
يحلف على غير منبر ولا قرب بيت الله قال فقلت لبعض من يقول هذا القول كيف أحلفت الملاءن أربعة
أيمان وخامسة وهو قاذف لا مرأته وأحلفت القاذف لغير امرأته يمينا واحدة وكيف أحلفت في الدم نجسين
وأحلفت في الحقوق غيره وغير الأيمان يمينا واحدة وكيف أحلفت الرجل على فعله ولم تحلفه على غير فعله
ثم أحلفته في القسامة على فعله وما علم فعل غيره قال اتبعنا في بعض هذا كتابا وفي بعضه أثر وفي بعضه قول
الفقهاء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت له ونحن اتبعنا الكتاب وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
والآثار عن أصحابه واجتماع أهل العلم ببلدنا فكيف عبت علينا اتباع ما هو أكرم من احلافنا في القسامة
ما قتلت ولا علمت قال فان صاحبنا قال انما أخذ أهل المدينة اليمين على المنبر عن مروان وخالفوا زيدا
فذكرت له ما كتبت في كتابي من قول الله عز وجل وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وما روى عن أبي بكر
وعمر وعثمان رضي الله تعالى عنهم فقال لم يذكروا صاحبنا هذا وقال ان زيدا أنكر اليمين على المنبر فقلت له
فصاحبك ان كان علم سنة فسكت عنها فلم ينصف وان كان لم يعلمها فقد عجل قبل أن يعلم فقلت له زيد من
أكرم أهل المدينة على مروان وأحرامهم أن يقول له ما أراد ويرجع مروان إلى قوله (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى أخبرنا مالك أن زيد ادخل على مروان فقال أيجل ببع الربا فقال مروان أعوذ بالله قال فالتبس
يتابعون الصكوك قبل يقبضونها فبعث مروان حرسا يرتدونها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فلولا يعرف
زيد أن اليمين عليه لقال لمروان ما هذا على وكيف تشهر يميني على المنبر ولكن عند مروان لزيد أن لا يفتني
عليه ما لبس عليه لو عزم على أن يرضيه لقال زيد لبس هذا على قال فلم حلف زيد ان حقه لحق فلنا أوما
يحلف الرجل من غير أن يستحلف فاذا شهرت يمينه كره أن تصبر يمينه وتشهر قال بلى قلنا ولولا يمكن على

(١) قوله عن هاشم بن عتبة الذي في الخلاصة هاشم بن هاشم بن عتبة ووقع في الموطأ المطبوع هشام بن
هشام بن عتبة وهو تحريف فتنه (٢) كذا في نسخة وفي أخرى زادوني ولم نعر عليه فخر كتبه مصححه

صاحبك حجة الاما احتج به من حديث زيد كانت عليه حجة فكيف وهي بالسنة والخبر عن أبي بكر وعمر
وعثمان رضي الله تعالى عنهم أثبت قال فكيف يحلف من بالأمصارع على العظيم من الامر قلنا بعد العصر
كما قال الله عز وجل تحبسونهما من بعد الصلاة وكأمر ابن عباس ابن أبي مليكة بالطائف أن يحبس الحارثية
بعد العصر ثم يقرأ عليهم ان الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمنا قليلا ففعل فاعترفت (قال الشافعي)
رجه الله تعالى أخبرنا بذلك ابن مؤمل عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس

(باب رد اليمين)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن ابن أبي ليلى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سهل عن سهل
ابن أبي حنيفة أنه أخبره رجال من كبراء قومه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لحوبيصة ومحيصة
وعبد الرحمن تحلفون وتستحقون دم صاحبكم قالوا لا قال فتحلف يهود (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
وأخبرنا عبد الوهاب الثقفي وابن عيينة عن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار عن سهل بن أبي حنيفة أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم بدأ الانصار بين فلان لم يحلفوا ردا لأيمان علي يهود (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأخبرنا
مالك عن يحيى بن سعيد عن بشير بن يسار عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
وأخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سليمان بن يسار أن رجلا من بني ليث بن سعد أجرى فرسا فوطئ اصبع رجل
من جهينة فنزى فيها فقات فقال عمر الذين ادعى عليهم تحلفون نجسين يمينا مامات منها فأبوا وتخرجوا من
الأيمان فقال للآخرين احلفوا أتم فأبوا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقد رأى رسول الله صلى الله عليه
وسلم اليمين على الانصار بين يستحقون بها فلما لم يحلفوا حوّلها على اليهود يبرؤن بها ورأى عمر على اليمينين
يبرؤن بها فلما أبوا حوّلها على الجهنيين يستحقون بها فكل هذا تحويل يمين من موضع قدر ثبت فيه الى الموضع
الذي يخالفه فهذا وما أدر كذا عليه أهل العلم قبلنا فلنا في رد اليمين وقد قال الله عز وجل تحبسونهما من بعد
الصلاة فيقسمان بالله وقال الله عز وجل فان عثر على أنهم استحقوا عتقا فآخرا ان يقومان مقامهما من
الذين استحق عليهم الأوليان فيقسمان بالله فهذا وما أدر كذا عليه أهل العلم ببلدنا يحكونه عن مفتهم وحكامهم
قديمنا وحديثنا قلنا رد اليمين فاذا كانت الدعوى دما فالسنة فيها أن يبدأ المدعون اذا كان ما تجب به
القسامة وهذا مكتوب في كتاب العقول فان حلفوا استحقوا وان أبوا الأيمان قيل يحلف لكم المدعى عليهم
فان حلفوا برئوا ولا يحلفون ويغرمون والقسامة في العمد والخطا سواء يبدأ فيها المدعون وان كانت الدعوى غير
دم وكانت الدعوى مالا أحلف المدعى عليه فان حلف برئ وان نكل عن اليمين قيل للمدعى ليس النكول باقرار
فتأخذ منه حقل كما تأخذ بالافرار ولا بينة فتأخذها حقل بغير يمين فاحلف وخذ حقل فان أثبت أن تحلف
سألتك عن إياك فان ذكرت أنك تأتي بينة أو تدكر معاملة يملك وبينه تركاك فتي جئت بشئ تسحق
به أعطيناك وان لم تأت به حلفت فان قلت لا أو خردك لشيء غير أني لا أحلف أبطلت يمينك فان طلبتها بعد
لم نعطك بها شيئا وان حلف المدعى عليه فبرئ أو لم يحلف فنكل المدعى فأبطلنا يمينه ثم جاء بشاهدين أخذنا له
بحقه والينة العادلة أحق من اليمين الفاجرة وقد قيل ان بعض أصحابنا لا يأخذ له بالشهود اذا حلف المدعى
عليه ويقول قدمضي الحكم باطل الحق عنه فلا آخذه بعد أن بطل ولو أباي المدعى اليمين فأبطلت أن
أعطيه يمينه ثم جاء بشاهد فقال أحلف معه لم أر أن يحلف لأنني قد حكمت أن لا يحلف في هذا الحق ولو
ادعى عليه حقا فقلت لا ادعى عليه احلف فأبى ورد اليمين على المدعى فقلت للمدعى احلف فقال المدعى عليه بل
أنا أحلف لم أجعل ذلك له لأنني قد أبطلت أن يحلف وحوات اليمين على المدعى فان حلف استحق وان لم يحلف
أبطلت حقه بلا يمين من المدعى عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولزاد على رجلان شيئا في أيديهما

معنى الادخل فيما
خالف منه في مثله بل
هم أحسن حجة فيما
خالفوه منه وتوجهه
منه فقلت له فاذا كانت
لنا ولك بهذه الحجة على
من سلك هذه السبيل
فهى عليك اذا سلكت
في غير هذه الأحاديث
طريقه فاذا حدثت
باتباع حديث لرسول
الله فتمسك على رد آخر
مثله ولا يجوز أن أجده
بموافقة الحديث وخلافه
لأنك لا تخلو من الخطا
في أحدهما قال أجل
وقلت له قدر وى أصحابنا
أن النبي قال من وجد
عين ماله عنده عدم
فهو أحق به وقالوا قلنا
به وخالفته وروى
أصحابنا أن النبي قضى
باليمن مع الشاهد
وقلنا وقالوا به وخالفته
وذكرت له أحاديث
خالفها أخذ بها أصحابنا
وذكرت من الحجة عليه
في تركها شبيها بما
ذكرت له عن بعض
أصحابنا فيما أخذنا
نحن وهو به من الحديث
وخالفوه وان كنت أعلم
أنه ألحن بحجته ممن
أخذ من أصحابنا من

وكان كل واحد منهما يدعى كله أحلفت كل واحد منهما صاحبه فان حلفا معا فالشيء بينهما نصفان كما كان في أيديهما فان حلف أحدهما وأبى الآخر أن يحلف قيل للحالف انما أحلفناك على النصف الذي في يده فلما حلفت جعلناه لك وقطعنا دعوى المدعى عليك وأنت تدعى نصف في يده فأبى أن يحلف فأحلف أنه لك كما ادعت فان حلف فهو له وان أبى فهو الذي في يديه ولو كانت دار في يدي رجل فادعى آخر أنها داره يملكها بوجه من وجوه الملك وسأل عمن الذي الدار في يديه أو سأل أن تكون اليمين بالله ما اشتريتها وما وهبت لي فان أبى ذلك الذي الدار في يديه أحلفناه بالله كما يحلف مال هذا المدعى بيمينه باسمه في هذه الدار حتى يملك ولا غيره بوجه من الوجوه من قبل أنه قد اشتريتها ثم تخرج من يديه ويتصدق بها عليه فتخرج أيضا من يديه وتوجب له ولا يقبضها وإذا أحلفناه كما وصفت فقد احتفظنا به وعليه في اليمين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وحلفنا في رد اليمين بعض الناس وقال من أين أخذتموها فكيف له ما كتبت من السنة والأثر عن عمر وغيره مما كتبت وقلت له كيف لم تصر إلى القول بهام مع ثبوت الحجج عليك فيها قال فاني انما ارددتها لان النبي صلى الله عليه وسلم قال اليمين على من ادعى واليمين على من أنكر وقاله عمر فقلت له وهذا على ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى عن عمر وهو على خاص فيما بيننا في كتاب الدعوى واليمينات فان كانت بينة أعطى بها المدعى وإذا لم تكن أحلف المدعى عليه وليس فيما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في اليمين على المدعى عليه أنه ان لم يحلف أخذ منه الحق قال فاني أقول هذا عام ولا أعطى مدعي اليمين ولا أبرئ مدعي عليه (١) من عمن فاذا لم يحلف لزمه ما ادعى عليه وإذا حلف برئ فقلت له أرايت مولى لي وجدته قتيلا في محلة فحضرتك أنا وأهل المحلة فقالوا لك أيدعي هذا بينة فقلت لا بينة لي فقلت فاحلفوا واغرموا فقالوا لك قال النبي صلى الله عليه وسلم اليمين على المدعى عليه وهذا لا يدعي علينا قال كأنكم مدعي عليكم قلنا وقالوا فإذا حكمت بكأن وكان مما لا يجوز عندك هي فيما كان فيه ليس كان أفعلينا كلنا أو على بعضنا قال بل على كلكم قلت فقالوا فأحلف كلنا والافأنت تظلمه إذا اقتضرت بالإيمان على الحسين وهو يدعي على مائة وأكثر وهو عندك لو ادعى درهم على مائة أحلفتهم كلهم وظلمتنا إذا أحلفتنا فلم تبرئنا واليمين عندك موضع براءة وإذا أعطيت به بلا بينة فخرجت من جميع ما احتججت به عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن عمر رضي الله عنه قال هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن عمر خاصة قلت فان كان عن عمر خاصة فلا ينطه بالخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن عمر ونضى الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن عمر في غير ما جاء فيه نص خبر عن عمر قال نعم فلنا ولا يختلفان عندك قال لا قلنا وبذلك خصوصه حكما يخرج من جملة قوله أن جملة قوله ليست على كل شيء قال نعم وقلت له فالذي احتججت به عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن عمر في نقل الإيمان عن مواضعها التي ابتدئت فيها أثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم من قوله اليمين على المدعى واليمين على المدعى عليه والذي احتججت به عن عمر أثبت عنه من قولك في القسامة عنه فكيف جعلت الرواية الضعيفة عن عمر حجة على ما زعمت من عموم السنة التي تخالفه ومن عموم قوله الذي يخالفه وعبت على أن قلت بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في رد اليمين واستدلت بها على أن قول النبي صلى الله عليه وسلم اليمين على المدعى واليمين على المدعى عليه خاص فأضيت سنته برد اليمين على ما جاءت فيه وسنته في اليمين على المدعى واليمين على المدعى عليه ولم يكن في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم واليمين على المدعى عليه بيان أن النكول كالأقرار إذا لم يكن مع النكول شيء يصدقه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهو يخالف اليمين على المدعى واليمين على المدعى عليه بكثير قد كتبنا ذلك في اليمين مع الشاهد وكتاب الدعوى واليمينات واكتفينا بالذي حكينا في هذا الكتاب وقلت له فكيف تزعم أن النكول يقوم مقام الأقرار فان ادعت حقا على رجل كثيرا وقلت فقأ عين غلامه أو قطع يده أو رجمه فلم يحلف قضيت عليه بالحق والجراح كما هان فان ادعت أنه قتله قلت القياس إذا لم يحلف (١) كذا في النسخ وقوله بعده في فيما كان فيه ليس كان أي هذه القصة ليست مما المنظمة فيه كالمسألة تأمل

الحديث بما خالفه قال حديث التفسير وحديث اليمين مع الشاهد أضعف من حديث العمري وحديث أن يصح أحد عن غيره قلت أماهما مما ثبت نحن وأنت مثله قال بلى قلت فالجدة بهما لازمة ولو كان غيرهما أقوى منهما كما تكون الجدة لازمة لنا بشهادة رجلين من خير الناس وشهادة رجلين حين نرجا من أن يكونا مجرورين وكما تكون الجدة لنا بأن نقضى بشهادة مائة عدول عاية وشهادة اثنين عدلين وكلاهما دون جميع الغاية في العدل وان كانت النفس على الاعديل وعلى الأكثر أطيب فالجدة بالاعل إذا كان علينا قبوله ثابتة وقلت له قد شهد عليك أصحابنا الجازيون وعلى من ذهب مذهبك في رد هذين الحديثين وفيما رددت مما أخذوا به من الحديث أنكم تركتم السنن وابتدعتم خلافها ولعلهم قالوا فيكم ما أحب الكف عمن ذكره لأقراطه وشهدت على

أن يقتل ولكن استحسن فأحبسه حتى يقر فيقتل أو يحلف فيسبرأ وقال صاحبك بل أجعل عليه الدية ولا أحبسه وأحلتها جميعا في العمد وهو عندكم لادية فيه فقال أحدكم هو حكم الخطأ وقال الآخر أحبسه وخالفتما أصل قولكم أن النكول يقوم مقام الاقرار فكيف زعمتم أنكم أن لا عنت بين زوجين فالتعن الزوج وأبست المرأة تلتعن حبستموها ولم تحذوها والقرآن يدل على إيجاب الحد عليها لأن الله عز وجل يقول ويدراً عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله فين والله تعالى أعلم أن العذاب لازم لها إذا التعن الزوج إلا أن تشهد ونحن نقول تمحيد أن تلتعن وخالفتم أصل مذهبكم فيه فقال فكيف لم تجعلوا النكول يحق الحق للمدعى على المدعى عليه وجعلتم بين المدعى بحقه عليه فقلت له حكم الله فيمن ربح امرأته زنأ أن يأنى بأربعة شهداء أو يحذف فعل شهود الزنا أربعة وحكم بين الزوجين أن يلتعن الزوج ثم يبرأ من الحد ويلزم المرأة الحد إلا بأن تحلف فإن حلفت برئت وإن نكحت لزمتها ما نكحت عنه وليس بنكولها فقط لزمتها ولكن بنكولها مع عيئنه فلما اجتمع النكول وبين الزوج لزمتها الحد وجدنا السنة والخبر برد اليين فقلنا إذا لم يحلف من عليه مبتدأ اليين رددناها على الذي يخالفه فإن حلف فاجتمع أن نكل من ادعى عليه وحلف هو أخذ حقه وإن لم يحلف لم يأخذ حقه لأن النكول ليس باقرار ولم نجد السنة ولا الأثر بالنكول فقط اقرار أو وجدنا حكم القرآن كما وصفت من أن يقام الحد على المرأة إذا نكحت وحلف الزوج إذا نكحت فقط اتباعا وقياسا بل وجدتها لا يختلف الناس في أن لا حد عليها إلا بينة تقوم أو اعتراف وأن لو عرضت عليها اليين فلم تلتعن لم تحذف بترك اليين وإذا حلف الزوج قبلها ثم لم تحلف فاجتمعت بين الزوج المدافع عن نفسه الحد والولد الذي هو خصم يلزمه دون الاجنبي ونكولها عما لزمتها التلعان وهو عيئنه حدثت بالدلالة لقول الله عز وجل ويدراً عنها العذاب

(في حكم الحاكم)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن زينب بنت أبي سلمة عن أم سلمة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما أنا بشر وانكم تختصمون الي ولعل بعضهم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضى له على نحو ما أسمع منه فن قضيت له بشئ من حق أخيه فلا يأخذ منه فأعما أقطع له قطعة من النار (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فهذا قول وفي هذا البيان الذي لا اشكال معه بحمد الله تعالى ونعمته على عالم فنقول ولي السرائر الله عز وجل فالخلال والحرام على ما يعلمه الله تبارك وتعالى والحكم على ظاهر الامر وافق ذلك السرائر أو خالفها فلو أن رجلا زور بينة على آخر فشهدوا أن له عليه مائة دينار ففضى بها القاضي لم يحل للقضى له أن يأخذها إذا علمها باطلا ولا يحل حكم القاضي علم المقضى له والمقضى عليه ولا يجعل الخلال على واحد منهما حراما ولا الحرام لواحد منهما حلالا فلو كان حكم أبا ديزيل علم المقضى له وعليه حتى يكون ما علمه أحدهما محرما عليه فأباحه القاضي أو علمه حلالا فحرمه عليه القاضي بالظاهر عنده مائلا بحكم القاضي عن علم الخصمين كان حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى الأحكام أن يكون هكذا فقد أعلمهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه يحكم بينهم بالظاهر وأن حكمه لا يحل لهم ما حرم الله تعالى عليهم فأصل هذا ما وصفت لك من أن تنظر ما حل لك فان حكم لك به أخذه وما حرم عليك فحكم لك به لم تأخذه ولو طلق رجل امرأته ثلاثا ثم جدد فأحلفه الحاكم ثم قضى له بحبسها لم يحل له إصابتها ولا لها أن تدعه يصيبها وعليها أن تمتنع منه بأكثر ما تقدر عليه ويسعها إذا أرادها ضربه وإن أتى الضرب على نفسه ولو شهد شاهدا زور على رجل أنه طلق امرأته ثلاثا ففرق القاضي بينهما لم يحل لها أن تنكح أبدا إذا علمت أن ما شهد به باطل ولم يحل له أن ينكح أختها ولا أربعا سواها وكان له أن يصدمها حيث قدر عليها إلا أناس كرمه

من خالفك منهم فيما أخذت به من حديث حج الرجل عن غيره والعمرى بالبدعة وخلاف السنة وورثهم ضعف العقول فاجتمع قولك وتولهم على أن عابول بما خالف من الحديث وعيئهم بما خالفوا منه وعامة ما خالفوا وخالفوا حديث رجل واحد أو اثنين ولا يجوز عليك ولا عليهم أن عاب كل واحد منكم صاحبه بما خالفه من حديث الانفراد إلا أن يكون العائب لغيره بخلاف حديث الانفراد مصيبا فيكون شاهدا على نفسه بالخطأ في تركه ما ثبت مثله من حديث الانفراد أو مخطئا بعينه ترك حديث الانفراد فيكون مخطئا في أخذه في بعض الحالات بحديث الانفراد وعيب من خالفه وقلت له وهكذا قال البصريون فيما أخذوا به من الحديث دونكم ودون غيركم والسكوفيون سواكم فيما أخذوا به من الحديث دونكم ودون غيركم فتسبوا من خالف

أن يفعل خوفاً أن يعدزانيا فيجد ولم يكن لها أن تمتنع منه وكان لكل واحد منهما أن مات صاحبه قبله أن يرثه ولم يكن لورثته أن يدفعوه عن حقه في ميراثه إذا علموا أن الشهود كاذبون وإن كان الزوج الميت فعلى المرأة العدة منه والبيوع مجامعة ما وصفنا من الطلاق في الأصل وقد تختلف هي وهي في التصريف فيحتمل أن يكون معناهما لا يفترقان للاجتماع في الأصل ويحتمل أن يفرق بينهما حيث يفترقان ونسأل الله تعالى التوفيق بقدرته ولو باع رجل من رجل جارية فحده البيع خلف كان ينبغي للقاضي أن يقول للمشتري بعد البين أن كنت اشتريت منه فأشهد أنك قد فسخت البيع ويقول البائع أشهد أنك قد قبلت الفسخ ليحل البائع فرجها بانفساخ البيع فإن لم يفعل ففيها أقاويل أحدها لا يحل فرجها للبائع لأنها في ملك المشتري وهذا قياس الطلاق ولو ذهب ذاهب إلى أن يحده البيع وحلفه بحلها للبائع ويقطع عنهما ملك المشتري وأن يقول هذارد بيع ان شاء البائع حلت له بأن يقبل الرد كان مذهباً ولو ذهب مذهباً آخر ثالثاً وقال وجدت السنة إذا أفلس بثمنها كان البائع أحق بهما من الغرماء فلما كانت البيوع تلك بأخذ العوض فبطل العوض عن صاحب الجارية رجعت إليه بالملك الأول كان مذهباً أيضاً والله تعالى أعلم وهكذا القول في البيوع كلها ينبغي بالاحتياط للقاضي أن أحلف المدعى عليه الشراء أن يقول له أشهد أنه ان كان بينك وبينه بيع فقد فسخته ويقول البائع أقبل الفسخ حتى يعود ملكه إليه بحاله الأولى وإن لم يفعل الحاكيم فينبغي للبائع أن يقبل فسخ البيع حتى يفسخ في قول من رأى الجحد والشراء ففسخ البيع وقول من لم يره وكذلك لو ادعت امرأة على رجل أنه نكحها بشهود وغايباً وماتوا فحده وحلف كان ينبغي للقاضي أن يبطل دعواها ويقول له أشهد أنك ان كنت نكحتنا فهي طالق ان كان لم يدخل بها وان كان دخل بها أعطاه شيئاً قليلاً على أن يطلقها واحدة ولا يملك رجعتها وإن ترك ذلك القاضي ولم يقبل ذلك المدعى عليه الشكاح والمرأة والرجل يعلمان أن دعواها حق فلا تحل لغيره ولا يحل له نكاح أختها حتى يحدث لها طلاقاً قال وهما زوجان غيراً ناكراً له إصابتها خوفاً من أن يعدزانيا يقام عليه الحد ولها هي منعه نفسها لتركه إعطاءها الصداق والنفقة فإن سلم ذلك اليها ومنعته نفسها حتى يقر لها بالنكاح خوف الحبل وأن تعدزانية كان لها ان شاء الله تعالى لأن حالها في ذلك مخالفة حاله هو إذا ستر على أن يؤخذ في الحال التي يصيها فيها لم يخف وهي تخاف الحبل أن تعد باصابتها أو باصابة غير مزانية متحد وحالها مخالفة حال الذي يقول لم أطلق وقد شهد عليه بزور والقول في البعير يباع فيجحد البيع والدار فيجحد المشتري البيع ويحلف كالقول في الجارية وأحب إلينا أن يقول له افسخ البيع والبائع أقبل الفسخ فإن لم يفعل فللبائع في ذلك القول يقبل الفسخ فإن لم يفعل ولم يعمل بالوجه الآخر من أنه كالمفلس فله إحارة الدار حتى يستوفي ثمنها ثم عليه تسليمها إليه أو إلى وارثه وكذلك يصنع بالبعير وإن وجد ثمن الدار والبعير من مال المشتري كان له أخذه وعليه تسليم ما باعه إليه إذا أخذ ثمنه فعلى هذا الباب كله وقياسه في النكاح والبيع وغير ذلك ولو شهد شاهدان على رجل أنه طلق امرأته ثلاثاً وكان الرجل يعلم أنهما كاذبان وفرق القاضي بينهما وسعه أن يصيها إذا قدر وان كانت تعلم أنهما كاذبان لم يسعها الامتناع منه وتستبر بجهدا لثلاث تعدزانية وإن كانت تشك ولا تدري أصداقاً أم كذاباً لم يسعها ترك الزوج الذي شهدا عليه أن يصيها وأحببت لها الوقوف عن الشكاح وإن صدقتهما جاز لها أن تنكح والله وليهما العالم بصدقهما وكذبهما ولو اختصم رجلان في شيء فحكم القاضي لأحدهما فكان يعلم أن القاضي أخطأ لم يسعه أخذ ما حكم به له بعد علمه بخطئه وإن كان ممن يشك ذلك عليه أحببت أن يقف حتى يسأل فإن رآه أصاب أخذه وإن كان الأمر مشكلاً في قضائه فالورع أن يقف لأن تركه وهوله خير من أخذه وليس له والمقضي عليه بما للقضي له ان علم أن القاضي أخطأ عليه وسعه حبسه وإن أشكل عليه أحببت له أن لا يحبسه ولا يسعه حبسه حتى يعلم أن القاضي أخطأ عليه فعلى هذا الباب كله وقياسه

حديثاً أخذوا به عن رسول الله إلى الجهل إذا جهله وقالوا كان عليه أن يتعلمه وإلى البسطة إذا عرفه فتركه وهكذا كل أهل بلد فهاهنا لم فوجدت أقاويل من حفظت عنه من أهل الفقه كلها مجتمعة على عيب من خالف الحديث المنقرد فلم يكن في تبين الحديث المنقرد حجة إلا ما وصفت من هذا كان تبيينه من أقوى حجة في طريق الخاصة لتتابع أهل العلم من أهل البلدان عليها وقلت له سمعت من أهل الكلام من يسرف ويحتج في عيب من خالفه منكم بأن يأخذ من خالفه منكم بحديث وذلك كما قال فقال هذا كما وصفت والحجة بهذا نائفة لكل من صحح الأخذ بالحديث ولم يخالفه على من أخذ ببعض وترك بعضاً ولكن من أصحابنا من ذهب إلى شيء من التأويل فالحجة عليه قلت فسند كرم من التأويل

وهذا مثل أن يشهد رجلان أن فلانا توفي وأوصى له بألف ويحصد الوارث فان صدقهما وسعه أخذها وان كذبهما لم يسعه أخذها وان شك أحبت له الوقوف وفي مثل هذا أن يشهد رجلان أن فلانا قذفه فان صدقهما وسعه أن يحده وان كذبهما لم يسعه أن يحده وان شك أحبت له أن يقف وحاله فيما غاب عنه من كل ما شهد به هكذا ولو أقر له رجل بحق لا يعرفه ثم قال من رحت فان صدقه بأنه مزاح لم يحل له أخذه وان كذبه وكان صادقا بالقرار الاول عنده وسعه أخذا ما أقر له به وان شك أحبت له الوقوف فيه

﴿ الخلاف في قضاء القاضي ﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فالتابع بعض الناس في قضاء القاضي فقال قضاؤه يحل الامور عما هي عليه فلو أن رجلين عمدا أن يشهدا على رجل أنه طلق امرأته وهما يعلمان أنها ما شهدت به ورفرت القاضي بينهما وسع أحدهما فيما بينه وبين الله أن ينكحها (قال الشافعي) ويدخل عليه أن لو شهد رجلان بزور أن فلانا قتل ابنه وهو يعلم أن ابنه لم يقتل أو لم يكن له ابن فحكم له القاضي بالقول أن يقتله ولو شهد على امرأة أن تزوجها بولي ودفع اليها المهر وأشهد على النكاح أن يصيبها ولو ولدت له جارية فحدها فأحلفه القاضي وقضى بانيته جارية له جازله أن يصيبها ولو شهد على مال رجل ودمه بسايطل أن يأخذ ماله ويقتله وقد بلغنا أنه سئل عن أشنع من هذا وأكره فقال فيه بما ذكرنا أنه يلزمه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ثم حكى لنا عنه أنه يقول في موضع آخر خلاف هذا القول يقول لو علمت امرأة أن زوجها طلقها فحدها وحلف وقضى القاضي بأن تفر عنده لم يسعها أن يصيبها وكان لها إذا أراد أصابتها قتله وهذا القول بعيد من القول الاول والقول الاول خلاف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وما يعرفه أهل العلم من المسلمين قال خالفه صاحبه في الزوجة يشهد الرجلان بزور أن زوجها طلقها ففرق الحاكم بينهما فقال لا يحل لأحد الشاهدين أن ينكحها ولا يحل القضاء ما حرم الله قال ثم عاد فقال ولا يحل للزوج أن يصيبها ففعل أنكره ذلك لثلاثا يقام عليه الحد فمن نكرهه أم لغير ذلك قال لذلك ولغيره قلنا أي غير قال قد حكم القاضي فهو يحل لغيره تزويجها وإذا حل لغيره تزويجها حرم عليه هو أصابتها ففعل له أو لبعض من يقول قوله رأيت قوله يحل لغيره تزويجها يعني من جهل أن حكم القاضي إنما كان بشهادة زور ف رأى أن حكمه بحق يحل له نكاحها فهو لا يحرم هذا عليه على الظاهر ويحرم عليه أن علم بطلان ما علم الزوج وكذلك لا يحرم عليه في الظاهر لو نكح امرأة في عدتها وقد قالت له ليست على عدة أم يعني أنه لو علم ما علم الزوج والمرأة أن الشاهدين شهدا بباطل حل له أن ينكحها فهذا الذي عبت على صاحب خلاف السنة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا أحفظ عنه في هذا جوابا بأكثرمما وصفت

﴿ الحكمين أهل الكتاب ﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى الذي أحفظ من قول أصحابنا وفيما سألهم لا يتطرون فيما بين أهل الكتاب ولا يكشفونهم عن شيء من أحكامهم فيما بينهم وأنهم لا يلزمون أنفسهم الحكم بينهم إلا أن يتدارواهم والمسلمون فإن فعلوا فلا يجوز أن يحكم المسلم ولا عليه إلا مسلم فهذا الموضع الذي يلزمون أنفسهم النظر بينهم فيه فإذا نظروا بينهم وبين مسلم حكموا بحكم المسلمين لا خلاف في شيء منه بحال وكذلك لو تدارواهم ومستأمن لا يرضى حكمهم وأهل مله وملة أخرى لا ترضى حكمهم وان تداعوا إلى حكمنا حاشا المتنازعين معامترين فالحاكم بالخيار أن شاء حكم وان شاء لم يحكم وأحب لنا أن لا يحكم فان أراد الحكم بينهم قال لهم قل أن ينظر فيه إني إنما أحكم بينكم بحكمي بين المسلمين ولا أجيز بينكم الشهادة العدول المسلمين وأحرم بينكم ما يحرم في الاسلام من الربا ونحو الخمر والخنزير وإذا حكمت في الجنايات حكمت بها على عواقلكم وإذا كانت جناية

أن شاء الله ما يدل على أن الحجة فيه وما سأل فيه سأل طر يفتاح لف الحق عندنا كان أشبه أن يشبهه ٣ على كل من يسمعه منك من أصحابك لانكم فتم ولكم علم بما هب الناس وبيان العقول وكلته وغيره ممن سلك طريقه فيما تأولوا ورأيتهم غلطوا فيه وغلطوا بوجه شتى أمثل مما حضري منها مثالا يدل على ما رواها ان شاء الله ونسأل الله العصمة والتوفيق (قال الشافعي) أبان الله جل ثناؤه خلقه أنه أنزل كتابه بلسان نبيه وهو لسان قومه العرب فخطبهم بلسانهم على ما يعرفون من معاني كلامهم وكانوا يعرفون من معاني كلامهم أنهم يلفظون بالشئ عاما يريدون به العام وعاما يريدون به الخاص ثم دلهم على ما أراد من ذلك في كتابه وعلى لسان نبيه وأبان لهم أن ما قبلوا عن نبيه فعنه حل ثناؤه قبلوا بما فرض من طاعة رسوله في غير موضع من كتابه منها من يطع الرسول فقد أطاع الله وقوله فلا وربك

لا يؤمنون حتى يحكموا
 فيما شجر بينهم ثم
 لا يجدوا في أنفسهم
 حرجا مما قضيت ويسلو
 تسليما قال وقد
 اختصرت من تمثيل
 ما يدل الكتاب على أنه
 نزل من الأحكام عاما
 أريد به العام وكتبت في
 كتاب غير هذا وهو الظاهر
 من علم القرآن وكتبت
 معه غيره مما أنزل عاما
 يراد به الخاص وكتبت
 في هذا الكتاب مما نزل
 عام الظاهر ما دل الكتاب
 على أن الله أراد به الخاص
 لآية الحجة على من تأول
 ما رأينا مخالف فيه
 طريق من رضىنا مذهبه
 من أهل العلم بالكتاب
 والسنة من ذلك قال الله
 جل ثناؤه فاذا انسلخ
 الأشهر الحرم فاقتلوا
 المشركين حيث
 وجدتموهم الآية وقال
 وقتلواهم حتى لا تكون
 فتنة ويكون الدين كله
 لله فكان ظاهر مخرج
 هذا عاما على كل مشرك
 فأنزل الله قاتلوا الذين
 لا يؤمنون بالله ولا
 باليوم الآخر ولا يحرمون
 ما حرم الله ورسوله ولا
 يدنون من الحرام من
 الذين أتوا الكتاب حتى

تكون على العاقلة لم يحكم بها إلا برضا العاقلة فان رضوا بهذا حكم به ان شاء وان لم يرضوا لم يحكم فان رضى بعضهم وامتنع بعض من الرضا لم يحكم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال لي قائل ما الحجة في أن لا يحكم بينهم الحاكم حتى يجتمعوا على الرضا ثم يكون بالخيار ان شاء حكم وان شاء لم يحكم فقلت له قول الله عز وجل لنبيه فان جأؤك فأحكم بينهم أو أعرض عنهم الآية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان جأؤك وجأؤك كأنها على المتنازعين لا على بعضهم دون بعض وجعل له الخيار فقال فأحكم بينهم أو أعرض عنهم قال فاننا نزع أن الخيار منسوخ لقول الله عز وجل وأن أحكم بينهم بما أنزل الله قلت له فأقر الآية ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن يفتوك عن بعض ما أنزل الله اليك فان تولوا فاعلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فسمعت من أَرْضِي عليه يقول وأن أحكم بينهم ان حكمت على معنى قوله فأحكم بينهم أو أعرض عنهم فتلك مفسرة وهذه جملة وفي قوله فان تولوا دلالة على أنهم ان تولوا لم يكن عليه الحكم بينهم ولو كان قوله وأن أحكم بينهم الزامناهم للحكم بينهم ألزمهم الحكم متولين لانهم انما تولوا بعد الايمان فاما ما لم يأثروا فلا يقال لهم تولوا وهم المسلمون اذا لم يأثروا يتعاضدوا على أن لا يحكم بينهم الا أنه يتفقد من المسلمين ما أقاموا عليه مما يحرم عليهم في غير عليهم وان كان أهل الذمة دخلوا بقول الله عز وجل وأن أحكم بينهم في معنى المسلمين انبغي للوالي أن يتفقد منهم ما أقاموا عليه مما يحرم عليهم وان تولوا عنه زوجه على حرام ردهما حتى يفرق بينهما كما يرد زوجين من المسلمين لو توليا عنه وهما على حرام حتى يفرق بينهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والدلالة على ما قال أصحابنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقام بالمدينة وبها يهود وبخبر وفيلك ووادي القرى وباليمن كانوا وكذلك في زمان أبي بكر وصدر من خلافة عمر حتى أجلاهم وكانوا بالشام والعراق واليمن ولاية عمر بن الخطاب وعثمان وعلى رضى الله تعالى عنهم ولم يسمع لرسول الله صلى الله عليه وسلم فيهم بحكم الاربعة يهوديين موادعين تراضيا بحكمه بينهم ولا لأبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا على وهم بشر يتظالمون ويتدارؤون ويختلقون ويحدثون فلوزم الحكم بينهم لزوم الحكم بين المسلمين تفقد منهم ما تفقد من المسلمين ولوزم الحكم بينهم اذا جاء الطالب لكان الطالب اذا كان له في حكم المسلمين ما ليس له في حكم حكامهم بلحاظ المطالب اذا جازا الفرج عند المسلمين ولحاظوا في بعض الحالات مجتمعين ان شاء الله تعالى ولو حكم فيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أو واحد من أئمة الهدى بعده لحفظ بعض ذلك ان لم يحفظ كله فالدلالة على أن لم يحكموا بما وصفت بينة ان شاء الله تعالى وقلت له لو كان الأمر كما تقول فكانت إحدى الآيتين ناسخة للأخرى ولم تكن دلالة من خبر ولا في الآية جاز أن يكون قول الله عز وجل فأحكم بينهم أو أعرض عنهم ناسخا لقوله وأن أحكم بينهم وكانت عليه دلالة بما وصفنا في التنزيل قال فما جئت في أن لا تجز بينهم الا شهادة المسلمين قلت قول الله عز وجل وان حكمت فأحكم بينهم بالقسط والنقض حكم الله الذي أنزل على نبيه وقول الله عز وجل وأن أحكم بينهم بما أنزل الله والذي أنزل الله حكم الاسلام فحكم الاسلام لا يجوز الا بشهادة العدول المسلمين وقد قال الله وأشهدوا ذوي عدل منكم وقال تعالى حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم فلم يختلف المسلمون أن شرط الله في الشهود المسلمين الا حرا اعدول اذا كانت المعاني في الخصومات التي تنازع فيها الأديميون معينة وكان فيما تداعوا الدماء والأموال وغير ذلك لم ينبغ أن يباح ذلك الا بمن شرط الله من البينة وشرط الله المسلمين (١) أو بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أو إجماع المسلمين ولم يستن رسول الله صلى الله عليه وسلم علماء ولا أحدا من أصحابه ولم يجمع المسلمون على اجازة شهادتهم بينهم وقلت له أرأيت الكذاب من المسلمين أتجيز شهادته عليهم قال لا ولا أجيز عليهم من المسلمين الا شهادة العدول التي يجوز على المسلمين فقلت له فقد أخبرنا الله تبارك وتعالى أنهم بدلو كتاب الله وكتبوا الكتب بأيديهم وقالوا هذان عند الله ليشتروا به ثمننا قليلا فويل لهم مما كتبت أيديهم

(١) أى أو الابسة الخ أى انه لا يباح الدم وغيره الا بشهادة من شرط الله الخ أو بسنة رسول الله الخ تأمل

وويل لهم عما يكسبون قال فالكذاب من المسلمين على الآدميين أخف في الكذب ذنباً من العاقد الكاذب على الله تعالى بلا شبهة تأويل وأدنى المسلمين خيراً من المشركين فكيف ترد عنهم شهادة من هو خير منهم بكذب وتقبلهم وهم شر بكذب أعظم منه والله أعلم

(الشهادات)

« أخبرنا الربيع بن سليمان » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال قال الله تبارك وتعالى لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء فاذلم يأتوا بالشهداء فأولئك عند الله هم الكاذبون وقال واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم وقال الله عز وجل والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة أخبرنا مالك عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة أن سعداً قال يا رسول الله أ رأيت أن وجدت مع امرأتى رجلاً ماله حتى آتى بأربعة شهداء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فالكتاب والسنة يدلان على أنه لا يجوز في الزنا أقل من أربعة والكتاب يدل على أنه لا يجوز شهادة غير عدل قال والاجماع يدل على أنه لا تجوز الشهادة عدل حر بالغ عاقل لما يشهد عليه قال وسواء أرى زناً كان زنا حراً أو عبداً أو مشركين لأن كله زنا ولو شهد أربعة على امرأتها بالزنا وعلى رجل أو عليها معاً لم ينفع لهما كم أن يقبل الشهادة لأن اسم الزنا يقع على ما دون الجماع حتى يصف الشهود والأربعة الزنا فإذا قالوا رأينا ذلك منه يدخل في ذلك منه دخول المروءة في المكحلة فأثبتوا حتى تغيب الحشفة فقد وجب الحد ما كان الحد رجماً أو جلداً وإن قالوا رأينا فرجه على فرجها ولم تثبت أنه دخل فيه فلا حد ويعزر فإن شهدوا على أن ذلك دخل في دبرها فقد وجب الحد كوجوبه في القبل فإن شهدوا بذلك على امرأة فأنكرت وقالت أنا عذراء أو ارتقاء أريها النساء فإن شهد أربعة حرائر عدول على أنها عذراء أو ارتقاء فلا حد عليها لأنها لم يزن بها إذا كانت هكذا الزنا الذي يوجب الحد ولا حد عليهم من قبل أنأوا قبلنا شهادة النساء فيما يرين على ما يجزن عليه فأنالنا نحدهم بشهادة النساء وقد يكون الزنا فيما دون هذا فإن ذهب ذاهب إلى أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال إذا أرخت الستور فقد وجب الصداق (١) فقد قال عمر ذلك فيما بلغنا وقال ما ذنبهن إن جاء العجز من قبلكم فأخبر أن الصداق يجب بالميسر وإن لم يكن أرخت سترا ويجب بارءاء الستر وإن لم يكن ميسر وذهب إلى أنها إذا خلت بينه وبين نفسها فقد وجب لها الصداق وجعل ذلك كالقبض في البيوع الذي يجب به الثمن وهو لو أغلق عليها باباً وأرخت ستراً وأقام معها حتى تلي ثيابها وتلبث سنة ولم يقر بالاصابة ولم يشهد عليه بها لم يكن عليه حد عند أحد والحد ليس من الصداق بسبيل الصداق يجب بالعقدة فلو عقد رجل على امرأة عقدة نكاح ثم ماتت أو ماتت كان لها الصداق كاملاً وإن لم يرها وليس معنى الصداق من معنى الحد وبسبيل قال وإذا شهد أربعة على محصن أنه زنى بذمة حد المسلم ودفعت الذمة إلى أهل دينها في قول من لا يحكم عليهم إلا أن يرضوا فأما من قال نحكم عليهم رضوا أو لم يرضوا فحدوا حد ما كان كانت بكرافئة ونفي عام وإن كانت ثيباً فالرجم قال وإذا شهد أربعة على رجل أنه وطئ هذه المرأة فقال هي امرأتى وقالت ذلك أو قال هي جاريةي فالقول قولهما ولا يكشفاً في ذلك ولا يخلفان فيه إلا أن يحضرها من يعلم غير ما قالوا وتثبت عليه الشهادة أو يقران بعد بخلاف ما ادعى فلا يجوز إلا ما وصفت من قبل أن الرجل قد ينكح المرأة بلاد غربة وينتقل بها إلى غيرها وينكحها بالشاهدين والثلاثة فيغيبون ويعنون ويشترى الجارية بغير بينة وبينة فيغيبون فتكون الناس أماناً على هذا لا يحدون وهم يزعمون أنهم أتوا ما أحل الله تعالى لهم ونحن لا نعلمهم كاذبين ولا يجوز أن نقول بحمد كل من وجدناه يجامع (١) لعل هذا هو جواب قوله إن ذهب و غرض الامام إيهاء الفرق بين الصداق والحد فلا يقاس أحدهما بالآخر فتأمل كتبه مصححه

يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون قدل أمر الله جل ثناؤه بقتال المشركين من أهل الكتاب حتى يعطوا الجزية على أنه إنما أراد بالآيتين اللتين أمر فيهما بقتال المشركين حيث وجدوا حتى يقيموا الصلاة وأن يقاتلوا حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله من خالف أهل الكتاب من المشركين وكذلك دلت سنة رسول الله على قتال أهل الأوثان حتى يسلموا وقاتل أهل الكتاب حتى يعطوا الجزية فهذا من العام الذي دل الله على أنه إنما أراد به الخاص لأن واحدة من الآيتين ناسخة للآخرى لأن لأعمالهما معا وجهاً بأن كان كل أهل الشرك صنفين صنف أهل الكتاب وصنف غير أهل الكتاب ولهذا في القرآن نظائر وفي السنن مثل هذا قال والناسخ من القرآن الأمر ينزله الله من بعد الأمر يخالفه كما حول

القبلة قال فلنؤمئلك
قبلة ترضاها وقال
سيقول السفهاء من
الناس ما ولاهم عن
قبلتهم التي كانوا عليها
وأشبه له كثيرة في غير
موضع قال ولا ينسخ
كتاب الله الا كتابه لقول
الله ما ننسخ من آية
أو ننسها نأت بخير منها
أو مثلها أو نؤله وإذا
بدلنا آية مكان آية والله
أعلم بما ينزل قالوا انما
أنت مفتر فأبان أن نسخ
القرآن لا يكون الا
بقرآن مثله وأبان الله
جل ثناؤه أنه فرض على
رسوله اتباع أمره فقال
اتبع ما أوحى إليك من
ربك وشهد له باتباعه
فقال جل ثناؤه وانك
لتهدي الى صراط
مستقيم صراط الله
فأعلم الله خلقه أنه
يهديهم الى صراطه قال
فقد قام سنة رسول الله
مع كتاب الله جل ثناؤه
مقام البيان عن الله عدد
فرضه كيان ما أراد بما
أنزل عاما ألعام أراد به
أو الخاص وما أنزل
فرضا وأدبا وأباحة
وارشاد الآن شيأ من
سنة رسول الله يخالف

الا أن يقيم بينة على نكاح أو شراء وقد يأخذ الفاسق الفاسقة فيقول هذه امرأتى وهذه جاريتى فان كنت
أدرا عن الفاسق بأن يقول جيرانه رأينا يدعى أنها زوجته وتقر بذلك ولا يعلون أصل نكاح درأت عن
الصالح الفاضل يقول هذه جاريتى لانه قد يشتريها بغير بينة ويقول هذه امرأتى على أحد هذه الوجوه ثم
كان أولى أن يقبل قوله من الفاسق وكل لا يحد إذا ادعى ما وصفت والناس لا يحدون الا باقرارهم أو بينة
تشهد عليهم بالفعل وأن الفعل محرم فأما بغير ذلك فلا يحد قال وهكذا لو وجدت حاملا فادعت تزويجا
أو اكرها لم تحدد فان ذهب ذاهب في الحامل خاصة الى أن يقول قال عمر بن الخطاب بالرجم في كتاب الله عز
وجل حق على من زنا إذا قامت البينة أو كان الحبل أو الاعتراف فان مذهب عمر فيه بالبيان عنه بالخبر أنه
يرجم بالحبل إذا كان مع الحبل اقرار بالزنا أو غير ادعاء نكاح أو شبهة يدربها الحد

(باب اجازة شهادة المحدود)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وتقبل شهادة المحدودين في القذف وفي جميع المعاصي اذا تابوا فأما من أتى
محرم ما حد فيه فلا تقبل شهادته الا بعدة أشهر يختبر فيها بالانتقال من الحال السيئة الى الحال الحسنة والعفاف
عن الذنب الذي أتى وأما من قذف محصنة على موضع الشتم وغيره من غير مواضع الشهادات فلا تقبل
شهادته حتى يختبر هذه المدة في الانتقال الى أحسن الحال والكف عن القذف وأما من حد في أنه شهد
على رجل بالزنا فلم تتم الشهادة فان كان عدلا يوم شهد فساعة يقول قد ثبت وكذب نفسه تقبل شهادته
مكانه لا نأوان حدناه حد القاذف فلم يكن في معاني القذفة الا ترى أنهم اذا كانوا أربعة لم نحدهم ولو كانوا
أربعة شاتميين حددناهم والحجة في قبول شهادة القاذف أن الله عز وجل أمر بضربه وأمر أن لا تقبل
شهادته وسماء فاسقا ثم استثنى له الا أن يتوب والاستثناء في سياق الكلام على أول الكلام وآخره في جميع
ما يذهب اليه أهل الفقه الا أن يفرق بين ذلك خبر وليس عند من زعم أنه لا تقبل شهادته وأن الشبهة انما
هي على طرح اسم الفسق عنه خبر إلا عن شريح وهم يخالفون شريح الرأي أنفسهم وقد كلني بعضهم
فكان من حجته أن قال ان بابكرة قال لرجل أراد أن يستشهد به استشهد غيري فان المسلمين فسقوني فقلت
له لو لم تكن عليك حجة الا هذه كنت قد أحسنت الاحتجاج على نفسك قال وكيف قلت أرايت بابكرة
هل تاب من تلك الشهادة التي حذرها قال فان قلت نعم قلت فلم يطرح المسلمون عنه اسم الفسق فأى شيء
استثنى له بالتوبة قال فان قلنا لم يتب قلت فمن لا يحد في أن من لم يتب لم تقبل شهادته قال فأتوبته
اذا كان حسن الحال قلت اكذابه لنفسه كما قال صاحبكم الشعبي قال فهل في هذا خبر قلت ما محتاج
مع القرآن الى خبر ولا مع القياس اذا كنت تقبل شهادة الزاني والقاتل والمحدود في الخمر اذا تاب وشهادة
الزنديق اذا تاب والمشرک اذا أسلم وفاطع الطريق والمقطوع اليد والرجل اذا تاب لا تقبل شهادة شاهد بالزنا فلم
تتم به الشهادة فجعل قاذفا قال فهل عندك أثر قلت نعم أخبرنا سفيان أنه سمع الزهري يقول زعم أهل
العراق أن شهادة القاذف لا تجوز وأشهد لأخبرني ثم سمي الذي أخبره أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى
عنه قال لا يبي بكرة تب تقبل شهادته أو ان تب قبلت شهادته قال سفيان فذهب على حفظي الذي سماه
الزهري فسألت من حضرني فقال لي عمر بن قيس هو سعيد بن المسيب قال الشافعي رحمه الله تعالى فقلت
لسفيان فهو سعيد قال نعم الا أني شككت فيه فلما أخبرني لم أشك ولم أثبت به عن الزهري حفظا (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى وبلغني عن ابن عباس أنه كان يحجز شهادة القاذف اذا تاب وسئل الشعبي عن
القاذف فقال أيقبل الله توبته ولا تقبلون شهادته . أخبرنا ابن علية عن ابن أبي نجيح في القاذف اذا تاب
قبلت شهادته وقال كلنا يقوله عطاء وطاوس ومجاهد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والقاذف قبل أن
يحد مثله حين لا تقبل شهادته حتى يتوب كما وصفت بل هو قبل أن يحد شر حالاً منه حين يحد لان

الحدود كفارات الذنوب فهو بعدما يكفر عنه الذنب خير منه قبل أن يكفر عنه فلا أرد شهادته في خير حاله وأجيزها في شر حاله وانما رددتها باعلانه ما لا يحل له فلا أقبلها حتى يتنقل عنها وهذا القاذف فأما الشاهد بالزنا عند الحاكم فلا يحده الحاكم بحجابه أو شبهة فإذا كان عدلا يوم شهدتم كذب نفسه قبلت شهادته مكانه لأنه ليس في معاني القذفة

(باب شهادة الاعمى)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا رأى الرجل فأثبت وهو بصير ثم شهد وهو أعمى قبلت شهادته لأن الشهادة انما وقعت وهو بصير إلا أنه بين وهو أعمى عن شيء وهو بصير ولا علة في رد شهادته فإذا شهد وهو أعمى على شيء قال أبنته كما أثبت كل شيء بالصوت أو بالحس فلا تجوز شهادته لأن الصوت يشبه الصوت والحس يشبه الحس فان قال قائل فالأعمى يلاعن امرأته فأجل انما حصد الله في القذف غير الأزواج اذ لم يأتوا بأربعة شهداء فإذا جأؤا بهم خرجوا من الحد وحد الأزواج إلا بأن يخرجوا بالالتعان ففرق بين الأزواج والأجنبيين في هذا المعنى وجع بينهم في أن يحذوا ما اذ لم يأت هؤلاء بيينة وهؤلاء بالالتعان أو بينة وسواء قال الزوج رأيت امرأتى تزني أو لم يقله كما سواء أن يقول الأجنبيون رأيناها تزني أو هي زانية لافرق بين ذلك فأما اصابه الاعمى أهله وجاريتته فذلك أمر لا يشبه الشهادات لأن الاعمى وان لم يعرف امرأته معرفة البصير فقد يعرفها معرفة يكتب في بها وتعرفه هي معرفة البصير وقد يصيب البصير امرأته في الظلمة على معنى معرفة منخبرها ومحبستها ولا يجوز له أن يشهد على أحد في الظلمة على معرفة المجسمة والمنخبر وقد يوجد من شهادة الاعمى بدل أن أكثر الناس غير عمى فإذا أبطلنا شهادته في نفسه فحقن لم ندخل عليه ضررا وليس على أحد ضرر غيره وعليه ضرر ورثة نفسه فهو مضطر إلى الجماع الذي يحل لانه لا يجد أكثر من هذا ولا يبصر أبدا وليس بمضطر إلى الشهادة ولا غيره مضطر إلى شهادته وهو يحل له في ضرورته لنفسه ما لا يحل لغيره في ضرورته ألا ترى أنه يجوز له في ضرورته الميتة ولو صحبه من لا ضرر ورثة كضرورته لم تحل له الميتة ألا ترى أنه يجوز له اجتهاده في نفسه ولا يجوز له اجتهاده في غيره من أهل زمانه فأما عائشة ومن روى عنها الحديث فالحديث انما قبل على صدق المخبر وعلى الأغلب على القلب وليس من الشهادات بسبيل ألا ترى أننا قبل في الحديث حديثي فلان عن فلان بن فلان ولا نقبل في الشهادة حديثي فلان عن فلان حتى يقول أشهد لسمعت فلانا ونقبل حديث المرأة حتى نحل بها ونحرم وحدها ولا نقبل شهادتها وحدها على شيء ونقبل حديث العبد الصادق ولا نقبل شهادته ونرد حديث العدل اذ لم يضبط الحديث ونقبل شهادته فيما يعرف فالحديث غير الشهادة

(شهادة الوالد للولد والولد للوالد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى عليه لا تجوز شهادة الوالد للولد ولا للابن بنيه ولا للابن بئانه وان تسفلوا ولا لأبائه وان بعدوا لانه من آبائه وانما شهد بشيء هو منه وان بنيه منه فكانت شهادته لبعضه وهذا مما لا أعرف فيه خلافا ويجوز به شهادته لكل من ليس منه من أخ وذي رحم وزوجة لاني لأجد في الزوجة ولا في الاخ علة أرد بها شهادته خبرا ولا قياسا ولا معقولا وانى لو رددت شهادته لزوجه لانه قد يرثها وترثه في حال رددت شهادته لمولاه من أسفل اذ لم يكن له ولد لانه قد يرثه في حال ورددت شهادته لعصبته وان كان بينه وبينهم مائة أب ولست أجدهم على مال امرأته ولا تملك ماله فيكون يجر إلى نفسه بشهادته ولا يدفع عنها وهكذا أجده في أخيه ولو رددت شهادته لأخيه بالقرابة رددتها لابن عمه لانه ابن جده الأدنى ورددتها لابن جده الذي يليه ورددتها لابن الجد الذي فوق ذلك حتى أردناها على مائة أب وأكثر قال ولو شهد أخوان لأخ بحق

كتاب الله في حال لأن الله جل ثناؤه قد أعلم خلقه أن رسوله يهدي إلى صراط مستقيم صراط الله ولا أن شيئا من سنن رسول الله ناسخ لكتاب الله لانه قد أعلم خلقه أنه انما ينسخ القرآن بقرآن مثله والسنة تبع للقرآن وقد اختصرت من ابانة السنة عن كتاب الله بعض ما حضرني مما يدل على ما في مثل معناه ان شاء الله قال الله جل ثناؤه ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا فدل رسول الله على عدد الصلاة ومواقفها والعمل بها وفيها ودل على أنها على العامة الاحرار والمماليك من الرجال والنساء الا الحيض فأبان منها المعاني التي وصفت وأنما مرفوعة عن الحيض وقال الله جل ثناؤه اذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الآية وكان ظاهر مخرج الآية على أن على كل قائم إلى الصلاة الوضوء فدل رسول الله على أن فرض الوضوء على القائمين إلى

الصلاة في حال دون حال
لأنه صلى صلاتين
وصلوات بوضوء واحد
وقد قام إلى كل واحدة
منهن وذهب أهل العلم
بالقرآن إلى أنها على
القائمين من النوم ودل
رسول الله على أشياء
توجب الوضوء على من
قام إلى الصلاة وذكر
الله غسل القدمين
فسح رسول الله على
الحفسين فدل على أن
الغسل على القدمين
على بعض المتوضئين
دون بعض وقال الله
جل ثناؤه لنبيه خذ من
أموالهم صدقة تطهرهم
وتركهم بها وقال وأقيموا
الصلاة وآتوا الزكاة
فكان ظاهر مخرج
الآية بالزكاة عاميRAD
به الخاص بدلالة سنة
رسول الله على أن من
أموالهم ما ليس فيه
زكاة وأن منها ما فيه
الزكاة ما لا يجب فيه
الزكاة حتى يبلغ وزنا
أو كيلاً أو عدداً فإذا بلغه
كانت فيه الزكاة ثم دل
على أن من الزكاة شيئاً
يؤخذ بعدد وشياً يؤخذ
بكيل وشياً يؤخذ بوزن
وأن منها ما زكاته نجس

أو شهد عليه أحد بحق فترجأه قبلت شهادتهما ولو ترددت في إحدى الحالين لرددتها في الأخرى قال وكذلك لو شهدوا له وهو عاقل أنه أعتق وكذلك لو حرقوا شاهدين شهدا عليه بحد قبلتهم لأن أصل الشهادة أن تكون مقبولة أو مردودة فإذا كانت مقبولة لا تخفى قبلت في كل شيء فإن قال قائل فقد يجزؤون إلى أنفسهم الميراث إذا صار حراً قبل له أفرأيت أن كان له ولد أحراراً ورأيت أن كان ابن عم بعيد النسب قد يرثونه أن مات ولادله أو رأيت أن كان رجل من أهل العشيرة مترأى النسب أترد شهادتهم له في الحد يدفعونه بجرح من شهدوا على جرحه ممن شهد عليه أو بعثقه فإن قال نعم قيل أفرأيت أن كانوا حلفاء فكانوا يعبرون بما أصاب حليفهم أو كانوا أصهاراً فكانوا يعبرون بما أصاب صهرهم وإن بعد صهره وكان من عشيرة صهرهم الأدنى أو رأيت أن كانوا أهل صناعة واحدة يعاونون معا ويمدحون معاً من علم أو غيره فإن رد شهادتهم لم يخل الناس من أن يكون هذا فهم وإن أجازها في هذا فقد أجازها وفيها العلة التي أبطلها بها قال ولا تجوز شهادة أحد غير الأحرار المسلمين البالغين العدول

(شهادة الغلام والعبد والكافر)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد الغلام قبل أن يبلغ والعبد قبل أن يعتق والكافر قبل أن يسلم لرجل بشهادة فليس للقاضي أن يجيزها ولا عليه أن يسمعها أو يسمعها منه تكف فإذا بلغ الصبي وعق العبد وأسلم الكافر وكانوا عدولاً فشهدوا بها قبلت شهادتهم لأنهم نزلوا في العبد والصبي بعتلة مخط في أعمالهما ولا كذبهما ولا بحال سيئة في أنفسهما ولا انتقلا عنها وهما بحالهما قبلناهما إنما رددناهما لأنهما ليسا من شرط الشهود الذين أمرنا بإجازة شهادتهم ألا ترى أن شهادتهما وسكاتهما في حالهما تلك سواء وأنا لأنسأل عن عدلها ولو عرفنا عدلها كان مثل جرحهما في أن لا تقبل شهادتهما في أن هذا لم يبلغ وأن هذا مما لو وفي الكافر وإن كان مأموناً على شهادة الزور في أنه ليس من الشرط الذي أمرنا بقبوله فإذا صاروا إلى الشرط الذي أمرنا بقبوله قبلناهم معاً وكانوا كمن لم يشهد إلا في تلك الحال فأما الحر المسلم البالغ ترد شهادته في الشيء ثم تحسن حاله فيشهد بها فلا نقبلها لأننا قد حكمنا بإبطالها لأنه كان عندنا حين شهد في معافي الشهود الذين يقطع بشهادتهم حتى اختبرنا أنه مجروح فيها بعمل شيء أو كذب فاختبر فرددنا شهادته فلا نجيزها وليس هكذا العبد ولا الصبي ولا الكافر أولئك كانوا عدولاً أو غير عدول ففهم علة أنهم ليسوا من الشرط وهذا من الشرط إلا بأن يختبر عمله أو قوله والله تعالى الموفق

(شهادة النساء)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا تجوز شهادة النساء إلا في موضعين في مال يجب للرجل على الرجل فلا يجوز من شهادتهن شيء وإن كثرن إلا ومعهن رجل شاهد ولا يجوز منهن أقل من اثنتين مع الرجل فصاعداً ولا نجيز اثنتين ويحلف معهما لأن شرط الله عز وجل الذي أجازهما فيه مع شاهد يشهد بمثل شهادتهما غيره قال الله عز وجل فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان فأما رجل يحلف لنفسه فيأخذ فلا يجوز وهذا مكتوب في كتاب الإيمن مع الشاهد والموضع الثاني حيث لا يرى الرجل من عورات النساء فانهن يجزن فيه منفردات ولا يجوز منهن أقل من أربع إذا انفردن قياساً على حكم الله تبارك وتعالى فيهن لأنه جعل اثنتين تقومان مع رجل مقام رجل وجعل الشهادة شاهدين أو شاهداً وامرأتين فإن انفردن فقام شاهدين أربع وهكذا كان عطاء يقول أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن عطاء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجوز في شيء من الحدود ولا في شيء من الوكالات ولا الوصية ولا ما عدا ما وصفت من المال وما لا يطلع عليه الرجال من النساء أقل من

شاهدين ولا يجوز في العتق والولاء ويحلف المدعى عليه في الطلاق والحدود والعتاق وكل شيء بغير شاهد وبشاهد فان نكل رددت اليمين على المدعى وأخذت له بحقه وان لم يحلف المدعى لم آخذ له شيئاً ولا أفرق بين حكم هذا وبين حكم الأموال

(شهادة القاضي) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا كان القاضي عدلاً فأفر رجل بين يديه بشيء كان الاقرار عنده أثبت من أن يشهد عنده كل من يشهد لانه قد يمكن أن يشهدوا عنده بزور والاقرار عنده ليس فيه شك وأما القضاة اليوم فلا أحب أن أتكلم بهذا كراهية أن أجعل لهم سبيلاً إلى أن يجوزوا على الناس والله تعالى الموفق

(رؤية الهلال) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يلزم الامام الناس أن يصوموا بالابتهادة عدلين فأكثر وكذلك لا يفطرون وأحب إلى لو صاموا بشهادة العدل لانهم لا مؤنة عليهم في الصيام ان كان من رمضان أذوه وان لم يكن رجوت أن يؤثر رايه ولا أحب لهم هذا في الفطر لان الصوم عمل بر والفطر ترك عمل أخبرنا الدراوردي عن محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان عن أمه فاطمة بنت الحسين رضي الله تعالى عنه أن شاهداً شهد عند علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه على رؤية هلال شهر رمضان فصام أحسبه قال وأمر الناس بالصيام وقال أصوم يوماً من شعبان أحب إلى من أن أفطر يوماً من رمضان أحسبه «شك الشافعي» قال الربيع رجع الشافعي بعد فقال لا يصام بالابتهادة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ان كان على رضي الله تعالى عنه أمر الناس بالصوم فعلى معنى المشورة لا على معنى الالزام والله تعالى أعلم

(شهادة الصبيان) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا يجوز شهادة الصبيان في حال من الأحوال لانهم ليسوا بمن نرضى من الشهداء وانما أمرنا الله عز وجل أن نقبل شهادة من نرضى ومن قبلنا شهادة قبلنا حين يشهد بها في الموقف الذي يشهد بها فيه وبعده وفي كل حال ولا أعرف مكان من تقبل شهادة قبل أن يعلم ويجرب ويفارق موقفه اذا علم أن عقل الشاهد هكذا فنأجاز لنا أن نقبل شهادة من لا يدري بالله تبارك وتعالى اسمه عليه في الشهادة وليس عليه فرض فان قال قائل فان ابن الزبير قبلها قيل فابن عباس ردها والقرآن يدل على أنهم ليسوا بمن نرضى أخبرنا سفيان عن عمرو بن أبي مليكة عن ابن عباس

(الشهادة على الشهادة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى تجوز الشهادة على الشهادة ولا يجوز أن يشهد على شهادة الرجل ولا المرأة حيث تجوز لالرجل ولا يجوز أن يشهد على واحد منهما نساء مع رجل وان كان ذلك في مال لانهم لا يشهدون على أصل المال انما يشهدون على تثبيت شهادة رجل أو امرأة واذا كان أصل مذهبننا أن لا نجيز شهادة النساء الا في مال أو فيما لا يراه الرجال لم نجيز لنا أن نجيز شهادتهن على شهادة رجل ولا امرأة

(الشهادة على الجراح) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا أقام رجل شاهداً على جرح خطأ أو عمداً مما لا قصاص فيه بحال حلف مع شاهده عينا واحدة وكان له الأرض وان كان عمداً فيه قصاص بحال لم يحلف ولم يقبل فيه الا شاهدان ولو أخبرنا اليمين مع الشاهد في القصاص أخبرنا في القتل وأخبرنا في الحدود ووضعناها موضع الذي لم نوضع فيه وسواء كان ذلك في عبد قتلته حر أو نصراني قتلته حر مسلم أو جرح قال وشهادة النساء فيما كان خطأ من الجراح وفيما كان عمداً لا قصاص فيه بحال جائزة مع رجل ولا يجوز اذا انفردن ولا يعين لطالب الحق معهن وحدهن (١) فان ذهب داهب إلى أن يقول ان القسامة تجب بشاهد في النفس فيقتل ولي الدم فالقسامة نجب عنده بدعوى المقتول أو القوت من البينة ولا يجوز له إلا أن يزعم أن الجرح الذي فيه القود مثل النفس فيعصى فيه بالقسامة ويجعلها نجسين عينا ولا يفرق بيندوين النسامة

(١) قوله فان ذهب الخ كذا في النسخ وتأمله

وعشر ورابع عشر وشئ بعدد وقال الله ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً الآية فدل رسول الله صلى الله عليه وسلم على موافقة الحج وما يدخل به فيه وما يخرج به منه وما يعمل فيه بين الدخول والخروج وقال الله جل ثناؤه والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما وقال الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وكان ظاهر مخرج هذا عاما فدل رسول الله على أن الله جل ثناؤه أراد بهذا بعض السارقين بقوله تقطع اليد في ربع دينار فصاعدا ورجم الحرين الزانيين الثيبين ولم يجلد هما فدلنا السنة على أن القطع على بعض السراق دون بعض والجلد على بعض الزناة دون بعض فقديكون سارقاً من غير حرز فلا يقطع وسارقاً لا تبلغ سرقته ربع دينار فلا يقطع ويكون زانياً نيباً فلا يجلد مائة فوجب على كل عالم أن لا يشك أن سنة رسول الله اذا قامت

هذا المقام مع كتاب الله
في أن الله أحكم فرضه
بكتابه وبين كيف
ما فرض على لسان
نبيه وأبان على لسان
نبيه صلى الله عليه وسلم
ما أراد به العام والخاص
كانت كذلك سنته في
كل موضع لا تختلف
وأن قول من قال تعرض
السنة على القرآن فان
وافقت ظاهره والا
استعملنا ظاهر القرآن
وتركا الحديث جهل
لما وصفت فأبان الله لنا
أن سنن رسوله فرض
علينا بأن نقتضي اليها
لأن لنا معها من الامر
شيئا لا التسليم لها واتباعها
ولا أنها تعرض على
قياس ولا على شيء غيرها
وأن كل ما سواها من
قول الأدميين تبع لها
قال فذكرت ما قلت
من هذا لعدد من أهل
العلم بالقرآن والسنن
والآثار واختلاف الناس
والقياس والمعقول
فكلهم قال هذا مذهبا
ومذهب جميع من
رضينا من لقينا وحكي
لنا عنه من أهل العلم
فقلت لأحسن من
خبرت منهم عندي
بحجة وأكثرهم علما

في النفس بحال أو يزعم أن القسامة لا تكون الا في النفس فأصل حكم الله تعالى في الشهادة شاهدان أو شاهد
واحد أو ثلث في المال وأصل حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم عندنا أنه حكم باليمين مع الشاهد في الأموال
والقصاص ليس بحال قال فلا ينبغي الا أن لا يجاز على القصاص الا شاهدان الا أن يقول قائل في الجراح ان
فيها قسامة مثل النفس فاذا أبي من يقول هذا أن يقبل شاهد او امرأتين ثم يقتص كان ينبغي أن يكون لان
يقبل عينا وشاهدا أشدأياه

(شهادة الوارث)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإذا شهد وارث وهو عدل لرجل أن أباه أو وصي له بالثلث وجاء آخر بشاهدين
يشهدان له أن أباه أو وصي له بالثلث فهو مثل الرجلين يقيم أحدهما شاهدين على الدار بأبناؤه ويقوم الآخر
شاهدا أنهما لا اختلاف بينهما فمن رأى أن يستوي بين شاهد ويمين في هذا وبين شاهدين أحلف هذا مع
شاهده وجعل الثلث بينهما نصفين ومن لم يرك ذلك لان الشهادة لم تتم حتى يكون المشهود له مستغنيا عن أن
يحلف بجعل الثلث لصاحب الشاهدين وأبطل شهادة الوارث اذا كان وحده ولو كان معه وارث آخر
تجوز شهادته أو اجنبى كان الثلث بينهما نصفين في القولين معا قال ولو أن الوارث شهد أن أباه رجع عن
وصيته للمشهود له وصيره الى هذا الآخر حلف مع شاهده وكان الثلث له وهذا يخالف المسئلة الأولى لأنهما
في المسئلة الأولى مختلفان وهذا ثبت ما ثبتا وبثبت أن أباه رجع فيه قال ولو مات رجل وترك بنين
عددا فاقسموا أو لم يقسموا ثم شهد أحد الورثة لرجل أن أباه أو وصي له بالثلث فان كان عدلا حلف مع
شاهده وأخذ الثلث من أيديهم جميعا وان كان غير عدل أخذ ثلث ما في يديه ولم يأخذ من الآخرين شيئا
وأحلفوا له وهكذا لو كان الشاهد امرأتين من الورثة أو عشرة من الورثة لرجل معهن أخذ ثلث ما في
أيديهن ولم تجز شهادتهن على غيرهن ممن لم يقر ولم يحلف المشهود له مع شهادتهن قال ولو كان الميت
ترك ألفا نقدا أو ألفا دينارا على أحد الوارثين فشهد الذي عليه الدين لرجل أنه أو وصي له بالثلث فان كان عدلا
أعطاه ثلث الألف التي عليه لانها من ميراث الميت وأعطى الآخر ثلث الألف التي أخذها حلف (١) وان
كان مفلسا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أقر الوارث بدين على أبيه ثم أقر عليه بدين بعده فسواء
القرار الأول والقرار الآخر لان الوارث لا يعد وأن يكون اقراره على أبيه يلزمه فيما صار في يديه من ميراث
أبيه كما يلزمه ما أقر به في مال نفسه وهو لو أقر اليوم لرجل عليه بدين وغدا لا خرمه ذلك كله ويتحصان
في ماله أو يكون اقراره سافطا لانه لم يقر على نفسه فلا يلزمه واحد منهما وهذا مما لا يقوله أحد علمته بل هما
لازمان معا ولو كان معه وارث وكان عدلا حلف مع شاهدهما ولو لم يكن عدلا كانت كالمسئلة الأولى
ويلزمه ذلك فيما في يديه دون ما في يدي غيره قال وإذا مات رجل وترك وارثا أو ورثة فأقر أحد الورثة في
عبد تركه الميت أنه لرجل بعينه ثم عاد بعد فقال بل هو لهذا الآخر فهو للأول وليس للآخر فيه شيء ولا غرم
على الوارث قال وكذلك لو وصل الكلام فقال هو لهذا بل هو لهذا كان للأول منهما وذلك أنه حينئذ
كالمقر في مال غيره فلا يصدق على ابطال اقراره قطعه لا خرم بأن يخرج به الى آخر وليس في معنى الشاهد
الذي شهد بما لا يعلل لرجل ثم يرجع قبل الحكم فيشهد به لا خرم قال وإذا مات الميت وترك ابنين فشهد
أحدهما للرجل بدين فان كان ممن تجوز شهادته أخذ الدين من رأس المال مما في يدي الوارثين جميعا اذا
حلف المشهود له وان كان ممن لا تجوز شهادته أخذ من يدي الشاهدين من دينه بقدر ما كان يأخذ منه
لو جازت شهادته لان موجودا في شهادته أنه انما له في يدي المقر حق وفي يدي الجاحد حق فأعطيته من المقر

(١) أي وان كان الآخر مفلسا لان عين مال الميت عنده وقد استحق الموصي له منها ثلثها تأمل

ولم أعطه من الجاهدين شيئا وليس هذا كما هلك من مال الميت ذلك كما لم يترك الأتري أنه لو ترك ألفين فهلكت أحدهما وثبت عليه دين ألف أخذت الألف وكذلك لو ثبت لرجل وصية بالثلث أخذت الألف وكانت الهالكه كما لم يترك ولو قسم الورثة ماله اتبع أهل الدين وأهل الوصية كل وارث بما صار في يديه حتى يأخذوا من يديه بقدر ما صار لهم ولو أفلسوا فأعطى أهل الدين دينهم من يدي من لم يفلس رجوع به على من أنلس وهذا الشاهد لا يرجع أبدا على أخيه بشيئا هو أقرب به قال ولو ترك الميت رجلا وارثا واحدا فأقر لرجل أن له هذا العبد بعينه ثم أقرب به بعد لهذا فهو لا أول ولا يضمن إلا خريشا وسواء دفع العبد إلى المقر له الأول أو لم يدفعه لافرق بينهما ولو زعمت أنه إذا دفعه إلى الأول ثم أقرب به لا يضمن إلا خريشة العبد لانه قد استهلكه بدفعه إلى الأول قلت كذلك لو لم يدفعه (١) من قبل أني إذا أجزت أقراره الأول ثم أردت أن أخرج ذلك من يدي الأول إلى الآخر بأقرار كنت أقررت في مال غيري فلا كون ضامنا لذلك وسواء كان الوارث إذا كان منفردا بالميراث عن تجوز شهادته أو لا تجوز في هذا الباب من قبل أن لا أقبل شهادته في شيء قد أقرب لرجل وخرج من ملكه إليه قال وهكذا لو أقر أن أباه أوصى لرجل بثلث ماله ثم قال بل أوصى به لهذا لم أقبل قوله من قبل أني قد ألزمته أن أخرج من يديه ثلث مال أبيه إليه فإذا أراد إخراجها إلى غيره جعلته خصما للذي استحقه أولا بأقراره فلا أقبل شهادته فيما هو فيه خصمه له قال ولو أقسم الورثة ثم لقي الميت دين أو وصية بشهادة وارث أو غير وارث فذلك كله سواء ويقال للورثة ان تطوعتم أن تؤدوا على هذا دينه وتثبتون على القسم فذلك وإن أبيت بعنا لهذا في أحضر ما ترك الميت ونقضنا القسم بفسخكم ولم نبع على كل واحد منهم بقدر الدين ولا بقدر الوصية ألا ترى أنه لو ترك دارا وأرضاً ورقية ثيابا ودرهما وترك ديننا أعطينا صاحب الدين من الدراهم الحاضرة ولم نجبسه على غائب يباع ولم نبع له مال الميت كله وبعنا له من مال الميت بقدر دينه أو وصيته

الشهادة على الشهادة وكتاب القاضي

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وتجوز الشهادة على الشهادة وكتاب القاضي في كل حق لا دمين من مال أو حد أو قصاص وفي كل حد لله تبارك وتعالى قولان أحدهما أنها تجوز والآخر لا تجوز من قبل درء الحدود بالشبهات فمن قال تجوز فشهد شاهدان على رجل بالزنا أو أربعة على شهادة آخرين بالزنا لم تقبل الشهادة حتى يصفوا زنا واحدا وفي وقت واحد ويثبت الشاهدان على رؤية الزنا وتغيب الفرع في الفرع وتثبت الشهادة على الشاهد من مثل ذلك ثم يقيم عليه الحد قال وهكذا كل شهادة زنا لا يقبلها الحاكم فيجدها حتى يشهدوا بها على زنا واحد فان شهدوا فأبهموا ولم يصفوا أنهم رأوا رؤية واحدة ثم مات أحدهم أو ماتوا أو غاب أحدهم أو غابوا لم يحدده ولم يحددهم من قبل أنهم لم يثبتوا عليه ما يوجب عليه الحد قال وهكذا لو شهد ثمانية على أربعة في هذا القول أقيم عليه الحد قال وإذا سمع الرجلان الرجل يقول أشهد أن فلانا على فلان ألف درهم ولم يقل لهما ما شهدا فليس عليهما أن يقوما بهذه الشهادة فان قاما بها فليس للقاضي أن يحكم بها لانه لم يسترعهما الشهادة فيكونانما شهدا بحق ثابت عنده وقد يجوز أن يقول أشهد أن فلانا عليه ألف درهم وعدهما باها أو من وجه لا يجب لانه غير مأخوذ بها فإذا كان مؤديها إلى القاضي أو يسترعى من يؤديها إلى القاضي لم يكن ليفعل الاوهى عنده واجبة وأحب للقاضي أن لا يقبل هذا منه وان كان على الصحة حتى يسأله من أين هي له عليه فان قال بأقراره منه أو يبيع حضرته أو سلف أجاز له فان قال هذا ولم يسأله القاضي كان موضع غبا ورأيت جازما من قبل انه انما شهد بها على الصحة قال وان شهد شاهد على شهادة غيره فعليه أن يؤديها وليس للقاضي أن يقبلها حتى يكون معه غيره قال وإذا سمع الرجل الرجل يقول لرجل

(١) هذا تعليل لنفي الضمان فتنه

فيما علمت أرايت اذا زعمنا نحن وأنت أن الحق عندنا في أمر فهل يجوز خلافه قال لا قلت وجبتنا جحدك على من ردنا لأحاديث واستعمل ظاهرا القرآن فقطع السارق في كل شيء لان اسم السرقة يلزمه وأبطل الرجم لان الله يقول الزانية والرائي فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وعلى من استعمل بعض الحديث مع هؤلاء وقال لا يمسح على الخفين لان الله قد قد القدمين بغسل أو مسح وعلى آخرين من أهل الفقه أحلوا كل ذي روح لم ينزل تحريره في القرآن لقول الله قل لا أجد فيما أوحى إلى محرم ما على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دما مسفوحا أو لحم خنزير وقالوا قال بما قلنا من أعجاب رسول الله من هو أعلم به من أبي ثعلبة فخرنا كل ذي ناب من السباع بخبر من ثقة عن أبي ثعلبة عن النبي قال نعم هذه جحدنا وكفى بها حجة ولا حجة في أحد مع رسول الله

بمال وصف ذلك من غصب أو بيع أو لم يصف ولم يشهد المقر فلا زمه أن يؤديها وعلى القاضي أن يقبله وذلك أن إقراره على نفسه أصدق الأمور عليه قال وإذا سمع الرجل الرجل يقول أشهد أن فلان على فلان حقال يلزم فلانا لأنه لم يقربه وإقرار غيره عليه لا يلزمه ولا يلزمه شيء من ذلك إلا أن يكون شاهدا عليه والشهادة عليه أن يقوم بها عند الحاكم أو يستريحها شاهدا فأما أن ينطق بها وهي عنده كالزناح فيسمع منه ولا يستريحها فهذا بين أن ما أقرب به على غيره ولا يلزم غيره إقراره ولم يكن شاهدا به فيلزم غيره شهادته قال وإذا شهد الشاهدان على رجل أنه قد سرق مالا لرجل فوصفا المال ولم يصفاه من حيث سرقه أو وصفاه من حيث سرقه ولم يصفاه الميال فلا قطع عليه لأنه قد يكون سارقا لا قطع عليه وذلك أن يختلس أو يسرق من غير حرز أو يسرق أقل من ربع دينار فإن مات الشاهدان أو غابا لم يقطع وإذا ماتا خلى بعد أن يحلف فاذا غابا حبس حتى يحضرا ويكتب إلى قاضي البلد الذي هما فيه فيقفهما ثم يقبل ذلك من قبل كتاب القاضي في السرقة ومن لم يقبل كتاب القاضي في السرقة لم يكتب وإن كانا وصفا السرقة ولم يصفاه الحرز أو غيرها السارق ولم يقطع قال وإذا شهد شهود الزنا على الزنا لم يقيم الحد حتى يصفوا الزنا كما وصفت فإن فعلوا أقيم الحد وإن لم يفعلوا ختى غابوا (١) أو ماتوا أو غاب أحدهم حبس حتى يصفه فإن مات أحدهم خلى سبيله ولا يقيم الحد عليه أبد حتى يجتمع أربعة يصفون زنا واحد أو يوجب بئله الحد أو يحلفه ويخليه ويكون فيما يسأل الإمام الشهود عليه أرى بامرأة لأنهم قد يصدقون الزنا وقع على بهيمة ولم يعلمهم أن يعدوا الاستمناز فلا نأخذ به أبد حتى يشهدوا الشهادة ويبينوها له فيما يجب في مثله الزنا قال وإذا شهد ثلاثة على رجل بالزنا فأنبتوه فقال الرابع رأيته نال منها ولا أدري أغاب ذلك منه في ذلك منها فذهب أكثر المقتنين أن يحكم الثلاثة ولا يحكم الرابع ولو كان الرابع قال أشهد أنه زان (٢) ثم قال هذا القول انبغى أن يحكم في قولهم لأنه قاذف لم يثبت الزنا الذي في مثله الحد ولم يحكموا وهكذا لو شهد أربعة فقالوا رأينا على هذه المرأة فلم يثبتوا لم يحكموا ولو قالوا زني بهذه المرأة ثم لم يثبتوا حدوا بالقذف لأنهم قد قذفوا لم يخرجوا بالشهادة قال وإذا شهد الشهود على السارق بالسرقة لم يكن للإمام أن يلقنه الحجة وذلك أنه لو جحد قطع ولكن لو ادعت عليه السرقة ولم تقم عليه بينة فكان من أهل الجهالة بالحد إما بأن يكون مسلما بحضرة سرقته جاء من بلاد حرب وإما أن يكون كافيا ببادية أهل جفاء لم أربأ بأب أن يعرض له بأن يقول لعله لم يسرق فأما أن يقول له اجحد فلا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد الشاهدان على سرقة فاختلغا في الشهادة فقال أحدهما سرق من هذه الدار كبش فلان وقال الآخر بل سرقه من هذه الدار أو شهد بالروية معا وقال لا معسرقه من هذا البيت وقال أحدهما بكرة وقال الآخر عشيبة أو قال أحدهما سرق الكبش وهو أبيض وقال الآخر سرقه وهو أسود أو قال أحدهما كان الذي سرق أقرن وقال الآخر أجم غير أقرن أو قال أحدهما كان كبشا وقال الآخر كان نجة فهذا اختلاف لا يقطع به حتى يجتمعا على شيء واحد يجب في مثله القطع ويقال للمسروق منه كل واحد من هذين يكذب صاحبه فادع شهادة أيهما شئت وحلف مع شاهدك فإن قال أحدهما سرق كبشا ووصفه بكرة وقال الآخر سرق كبشا ووصفه عشيبة فلم يدع المسروق إلا كبشا حلف على أي الكبشين شاء وأخذه أو ثمنه أن فات وإن ادعى كبشين حلف مع شهادة كل واحد منهما وأخذ كبشين إذا لم يكونا وصفا أن السرقة واحدة واختلغا في صفتهما فهذه سرقتان يحلف مع كل واحد منهما ويأخذه قال وكذلك لو شهد عليه شاهد أنه شرب خمر اليوم وشاهد آخر أنه شرب خمر أمس لم يحكم من قبل أن أمس غير اليوم وكذلك لو شهد عليه شاهدان أنه زنى بفلانة في بيت كذا وشهد آخر أن أنه زنى بها في بيت غيره فلا حد على المشهود عليه ومن حد الشهود إذا لم يتوا أربعة حددهم وإذا شهد شاهد على رجل أنه قذف رجلا اليوم وشهد آخر عليه أنه قذفه أمس فلا يحكم من قبل أنه

(١) قوله أو ماتوا أو غاب أحدهم مقدم من تأخير والا فلما أتوا قبل الوصف خلى سبيل المشهود عليه (٢) لعله ثم قالوا تأمل

ليس ثم اثنان يشهدان على فذف واحد وهكذا لو شهدا عليه بالطلاق فقال أحدهما قال لامرأته أمس أنت طالق وقال الآخر قال لها اليوم أنت طالق فلا طلاق من قبل أن طلاق أمس غير طلاق اليوم وشهادتهما على ابتداء القول الذي يقع به الآن الحدا والطلاق أو العتق كشهادتهما على الفعل وليس هذا كما يشهدان عليه بأنه أقرب بشئ مضى منه قال ويحلف في كل شئ من هذا إذا أبطلت عنه الشهادة استخلفته ولم يكن عليه شئ قال وهكذا لو قال أشهد أنه قال لامرأته أنت طالق ان دخلت الدار فدخلتها وقال الآخر أشهد أنه قال لامرأته أنت طالق ان ركبت الدابة فركبتها لم تطلق امرأته لان كل واحد منهما يشهد عليه بطلاق غير طلاق الآخر قال وإذا سرق السارق السرقة فشهد عليه أربعة فشهد اثنان أنه ثوب كذا وقيمته كذا وشهد الآخر أن أنه ذلك الثوب بعينه وقيمته كذا فكانت إحدى الشهادات يجب فيها القطع والأخرى لا يجب بها القطع فلا قطع عليه من قبل أن اندرأ الحدود بالنسبة وهذا أقوى ما يدرك به الحدوث أخذه بالأقل من القيمتين في الغرم لصاحب السرقة وليس هذا كالذي يشهد عليه رجلان رجل بالف والآخر بالفين من قبل أنه قد يكون لذلك ألف من وجهه وألفان من وجهه وهذا لا يكون إلا لأن ذلك الثوب الذي اجتمعوا عليه وليس شهود الزيادة بأولى من شهود النقص وأحلفه مع الشاهد الواحد على القيمة إذا ادعى شهادة الذين شهدا على أكثر القيمتين قال ومن شهد على رجل بغير الزنا فلم تتم الشهادة فلا حد على الشاهد ولا بأس أن يفرق القاضي بين الشهود إذا خشي عنتهم أو جهلهم بما يشهدون عليه ثم يوقفهم على ما شهدوا عليه وعلى الساعة التي يشهدون فيها وعلى الفعل والقول كيف كان وعلى من حضر ذلك معهم وعلى ما يستدل به على صحة شهادتهم وشهادة من شهد معهم قال وهكذا إذا اتهمهم بالتحامل أو الخيف على المشهود عليه والتحامل لمن يشهدون له أو الخيف له فإن صححو الشهادة قبلها وإن اختلفوا فيها اختلافاً يفسد الشهادة فأنها قال وإذا أثبت الشهود الشهادة على أي حذما كان ثم غابوا أو ما نوا قبل أن يعدلوا ثم عدلوا أقيم عليه الحد وهكذا لو كانوا عدولاً ثم غابوا قبل أن يقيم الحد أقيم وهكذا لو خرسوا أو عموا قال وإذا كان الشهود عدولاً أو عدولاً عند الحاكم أطرد المشهود عليه جرحتهم وقبلها منه على من كان من الناس لا فرق بين الناس في ذلك لأننا نرشد شهادة أفضل الناس بالعداوة والجر إلى نفسه والدفع عنها ولا نقبل الجرح من الخارج إلا بتفسير ما يجرح به الخارج الجرح وروح فإن الناس قد يجرحون بالاختلاف والأهواء ويكفر بعضهم بعضاً ويضل بعضهم بعضاً ويجرحون بالتأويل فلا يقبل الجرح إلا بنص ما يرى هو مثله يجرح كان الخارج فقهياً أو غير فقيه لما وصفت من التأويل قال وإذا شهد شهود على رجل بحذما كان أو حق ما كان فقال المشهود عليه هم عبيد أو لم يقله فحق على الحاكم أن لا يقبل شهادة أحد منهم حتى يثبت عنده بخبرته منه بهم أو بينة تقوم عنده أنهم أحرار بالغون مسلمون عدول فإذا ثبت هذا عنده أخبر المشهود عليه ثم أطرده جرحتهم فإن جاءها قبلها منه وإن لم يأت بها أنفذ عليه ما شهدوا به (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وليس من الناس أحد نعلمه إلا أن يكون قليلاً يمحض الطاعة والمروءة حتى لا يخطئ بشئ من المعصية ولا ترك مروءة ولا يمحض المعصية ويترك المروءة حتى لا يخطئ بشئ من الطاعة والمروءة فإذا كان الأغلب على الرجل الأظهر من أمره الطاعة والمروءة قبلت شهادته وإذا كان الأغلب الأظهر من أمره المعصية وخلاف المروءة رددت شهادته وكل من كان مقيماً على معصية فها حذواً وخذ فلا نجبر شهادته وكل من كان منكشف الكذب مظهره غير مستتر به لم تجز شهادته وكذلك كل من جرح بشهادة زور وإن كان غير كذاب في الشهادات ومن كان أنما يظن به الكذب وله مخرج منه لم يلزمه اسم كذاب وكل من تأول فأتى شيئاً مستحلاً كان فيه حذاً أو لم يكن لم يرد شهادته بذلك ألا ترى أن ممن حل عنه الدين ونصب علماء في البلدان من قد يستحل المتعة فيفتي بان ينكح الرجل المرأة أياً ما بدراهم مسماة وذلك عندنا وعند غيرنا من أهل الفقه محرم وأن منهم من يستحل الديار

وعائشة وأبو هريرة وهم أعلم بالحديث وألزم للنبي صلى الله عليه وسلم وأقرب منه وأحفظ عنه وإن بعضهم ذهب إلى أن المسح منسوخ بالقرآن وأنه إنما كان قبل نزول سورة المائدة وإن لم يزل في الناس إلى اليوم من يقول بقولهم قال لا أقبل من هذا شيئاً وأيس في أحد رديخا عن رسول الله بلا خبر عنه حجة قلت له وإنما كانت الحجة في الرد لو أوردوا أن رسول الله مسح ثم قال بعد مسحه لا تمسحوا قال نعم قلت ولا يقبل أن يقال لهم إذا قال قائلهم لم يمسخ النبي بعد المائدة فأما قاله بعلم أن المسح منسوخ قال ولا قلت وكذلك لا يجوز أن يقبل قول من قال إن النبي لم يمسخ بعد المائدة إذا لم يرد ذلك عن النبي قلت له ويجوز أن ينسخ القرآن السنة إلا أحدث رسول الله سنة تنسخها قال أما هذا فأحب أن تبينه لي قلت أ رأيت لو جاز أن يكون رسول الله سن فليزمناسنة ثم نسخ الله

ب عشرة دنابر يدا بيد وذلك عندنا وعند غيرنا من أهل الفقه محرم وأن منهم من قد تأول فاستحل سفك
 السماء ولا نعلم شيئا أعظم من سفك الدماء بعد الشرك ومنهم من تأول فشرب كل مسكر غير الخمر وعاب على من
 حرمه وغيره يحرمه ومنهم من أحل اتيان النساء في أدبارهن وغيره يحرمه ومنهم من أحل ببوعا محرمة عند
 غيره فاذا كان هؤلاء مع ما وصفت وما أشبهه أهل ثقة في دينهم وقناعة عند من عرفهم وقد ترك عليهم ما تأولوا
 فاخطوا فيه ولم يجرحوا بعظيم الخطا اذا كان منهم على وجه الاستحلال كان جميع أهل الأهواء في هذه المنزلة
 فاذا كانوا هكذا فالأغلب بالشرط نرج وان كرهنا هاله وبالحمام وان كرهنا هاله أخف حالا من هؤلاء بما لا يحصى
 ولا يقدر فأما ان قاهر رجل بالحمام أو بالشرط نرج ردنا بذلك شهادته وكذلك لو قاهر بغيره فقاهر على أن
 يعادى أنسانا أو يسابقه أو يناضله وذلك أن لا نعلم أحدا من الناس استحل القمار ولا تأوله ولكنه لو جعل فيها
 سبقاتها ولا كالسبق في الرمي وفي الخيل قبل له قد أخطأ خطأ فاحشا ولا ترد شهادته بذلك حتى يقيم عليه
 بعدما بين له وذلك أنه لا غفلة في هذا على أحد وأن العامة مجتمعة على أن هذا محرم قال وبائع الخمر مردود
 الشهادة (١) لانه لا فرق بين أحد من المسلمين في أن يبيعها محرم فاما من عصر عنها فباعه عصير فهو في الحال التي
 باعه فيها حلال كالعنب يشتره كيايا كل العنب وأحب الى الله أن يحسن التوفى فلا يبيعه ممن يراه يتخذ
 نجرا فان فعل لم أفسخ البيع من قبل أنه باعه حلالا ونية صاحبه في أحداث المحرم فيه لا تحرم الحلال ولا ترد
 شهادته بذلك من قبل أنه قد يعقد باو يتخذ خلا فاذا كانت الحال التي باعه فيها حلالا لا يحل فيها بيعه وكان
 قد يتخذ حلالا وحراما فليس الحرام بأولى به من الحلال بل الحلال أولى به من الحرام وبكل مسلم قال واذا
 شهد الشهود بشئ فلم يحكم به لحاكم حتى يحدث للشهود حال ترد بها شهادتهم لم يحكم عليه ولا يحكم عليه
 حتى يكونوا عدولا يوم يحكم عليه ولكنه لو حكم بشهادتهم وهم عدول ثم تغيرت حالهم بعد الحكم لم يرد الحكم
 لأنه انما ينظر الى عدلهم يوم يقطع الحكم بهم قال واذا شهد الشهود على رجل فادعى جرحهم أجل
 في جرحهم بالمصر الذي هو به وما يقار به فان جاء بها والآن فذعه عليه الحكم ثم ان جرحهم بعد لم يرد عنه
 الحكم وان جاء ببعض ما يجرحهم مثل أن يأتي بشاهد واستأجل في آخر رأيت أن يضرب له أجلا يوسع
 عليه فيه حتى يجرحهم أو يعوزه ذلك فيحكم عليه قال واذا شهد الرجل بشهادة ثم رجع الى الحاكم فشد
 فيها أو قال قد بان لي أني قد غلطت فيها لم يكن للحاكم أن ينفذها ولا يناله بعقوبة لان الخطأ موضوع عن بني آدم
 فيما هو أعظم من هذا وقال له لقد كنت أحب أن تثبت في الشهادة قبل أن تثبت عليها فان قال قد غلطت
 على المشهود عليه الاول وهو هذا الاخر طرحتا عن الاول ولم أجرها على الآخر لانه قد أطلعني على أنه قد شهد
 فغلط ولكن لو لم يرجع حتى يمضي الحكم بها ثم يرجع بعد يمضي الحكم لم يرد الحكم وقد مضى وأغرمهم ما ان
 كاشاهدين على قطع دية يد المقتوع في أموالهما حالة لانهما قد أخطأ عليه وان قال لا عدنا أن نشهد عليه
 ليقطع وقد علمنا أنه سيقطع اذا شهدنا عليه جعلنا المقتوع الخبار ان شاء أن يقطع يدهم ما فصا صا وان شاء أن
 يأخذ منهم مادية يده . أخبرنا سفيان عن مطرف عن الشعبي عن علي رضي الله تعالى عنه قال واذا كان
 الرجوع شاهد واحد بعد يمضي الحكم والقول فيه كالقول في الاول يضمن نصف دية يده وان عمد قطعت
 يده هو فاما اذا أقرب بعد شهادة الزور في شئ ليس فيه فصاص فاني أعاقبهم ما دون الحد ولا تجوز شهادتهم على
 شئ بعد حتى يختبرا ويجعل هذا احادنا منما يحتاج الى اختبارهما بعده اذا بينا أنهما أخطأ على من شهدا
 عليه فاما لو شهدا ثم قال لا تنفذ شهادتنا فانما قد شكك فيهما لم ينفذها وكان له أن ينفذ شهادتهما في غيرها
 لان قولهما قد شككنا ليس هو قولهما أخطأنا قال واذا شهد الشهود لرجل بحق في قصاص أو قذف
 أو مال أو غيره فأكذب الشهود المشهود له لم يكن له بعد كذا بهم مرة أن يأخذ بشئ من ذلك الذي شهدوا
 له به وهو أولى بحق نفسه وأحرى أن يبطل الحكم به اذا كذب الشهود وانما له شهدوا وهو على نفسه اصدق
 (١) لعله لا خلاف أو نحو ذلك تأمل كتبه مصححه

أن الأولى منسوخة والا
دخل هذا كله وكان
فيه تعطيل الأحاديث
قلت وكذلك لا يجوز
أن يقبل قول من قال
إن النبي لم يمسخ على
الحقين بعد المائة إذا لم
ير ذلك خبرا عن النبي
لأنه إنما قاله على علمه
وقد يعلم غيره أنه مسخ
بعدها ولا يرد عليه قول
غيره لم يمسخ بعدها
اذ لم يروه عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم
لأن هذا الوجه جاز أن
يقال لا يقبل أبدا أن
رسول الله قال شيئا مثل
هذا إلا أن يقال قال
رسول الله ويجعل
القول قول صاحبه دون
قول النبي ولا نجعل في
قوله حجة وإن وافق
ظاهر القرآن اذ لم يعزه
إلى النبي بخبر يخالفه
قال نعم قلت إن هذا لو
جاز أن يقال إن
النبي إنما قال تقطع يد
السارق في ربع دينار
فصاعدا ورجم الثيبين
ثم نزل السارق والسارقة
فاقطعوا أيديهما ونزل
الزانية والزاني فاجلدوا
كل واحد منهما مائة
جلدة فتنسخ روجه بالجلد
ودلالة أن لا يقطع الا

ولو لم يكذب الشهود ولكنهم رجعوا وقد شهدوا له بقذف أو غيره لم يقض له بشئ منه (قال الشافعي) رجه
الله تعالى الرجوع عن الشهادات ضربان فإذا شهد الشاهدان أو الشهود على رجل بشئ يتلف من بدنه
أو ينال مثل قطع أو جلد أو قصاص في قتل أو جرح وفعل ذلك به ثم رجعوا فقالوا عمدنا أن ينال ذلك منه
بشهادتنا فهي كالجناية عليه ما كان فيه من ذلك قصاص خير بين أن يقتص أو يأخذ العقل وما لم يكن فيه
من ذلك قصاص أخذ فيه العقل وعزروا دون الحد ولو قالوا عمدنا الباطل ولم نعلم أن هذا يجب عليه عزروا
وأخذ منهم العقل وكان هذا عدا يشبه الخطأ فيما يقتص منه وما لا يقتص منه ولو قالوا أخطأنا أو شككنا
لم يكن في شئ من هذا عقوبة ولا قصاص وكان عليهم فيه الأرش (قال الشافعي) رجه الله تعالى ولو شهدوا
على رجل أنه طلق امرأته ثلاثا ففرق بينهما الحالك ثم رجعوا أغرمهم الحالك صدق مثلها إن كان دخل بها
وإن لم يكن دخل بها غرمهم نصف صدق مثلها لأنهم حرموها عليه ولم يكن لها قيمة إلا مهر مثلها ولا ألف
إلى ما أعطاهما قبل أو كثرانما التفت إلى ما أتلفوا عليه فأجعل له قيمته (قال) وإذا كانوا انما شهدوا على الرجل
بمال عاك فأخرجوه من يديه بشهادتهم إلى غيره عاقبتهم على عمد شهادة الزور ولم أعاقبهم على الخطأ ولم أغرمهم
من قبل أني لو قبلت قولهم الآخر وكانوا شهدوا على دار قاعة أخرجتها فرددتها إليهم لم يجز أن أغرمهم شيئا
فإنما بعينه قد أخرجته من ماله مالكة وقد قال بعض البصريين إنه ينقض الحكم في هذا كله فتردد الدار
إلى الذي أخرجها من يديه أولا (١) وإنما منعنا من هذا أننا جعلنا عدلا بالاول فأمنينا به الحكم ولم يرجع
قبل مضيه إنا انما نقضناه جعلنا الدار حرق غير موضع عدالة فنجيز شهادته على الرجوع ولم يكن أن تلف شيئا لا يوجد
إنما أخرج من يدي رجل شيئا فكان الحكم أن ذلك حق في الظاهر فلما رجع كان كمنسدى شهادة لا يجوز
شهادته وهو لم يأخذ شيئا نفسه فأنزعه من يديه ولم يفت شيئا لا ينتفع به من أوقاته وإنما شهد بشئ انتفع به
غيره فلم أغرمه ما أقرب يدي غيره قال وإذا شهد الرجل أو الاثنان على رجل أنه أعتق عبده أو أن هذا العبد
حر الأصل فرددت شهادتهما ثم ملكاهما أو أحدهما عتق عليهما أو على المالك له منهما لأنه أمر بأنه حر لا يحل
لأحدهما ملكه ولا أقبل منه أن يقول شهدت أو لا ببال قال وهكذا لو قال لعبد لأبيه قد أعتقه أبي في وصية
وهو يخرج من الثلث ثم قال كذبت لم يكن له أن يملك منه شيئا لأنه قد أقر له بالحرية قال وإذا شهد الرجلان
على رجل بشهادة فأجازها القاضي ثم علم بعد أنهما عبدا أو مشركا أو أحدهما نكح غيره رد الحكم ثم يقضي
بين وشاهدان كان أحدهما عدلا وكان مما يجوز فيه اليمين مع الشاهد (قال الشافعي) رجه الله تعالى
وهكذا لو علم أنهما يوم شهدا كانا غير عديلين من جرح بين في أديانهم أو في أديانهم لا أجد بينهما وبين العبد
فرقا في أنه ليس لواحد منهما شهادة في هذه الحال إذا كانوا بشئ ثابت في أنفسهم من فسق أو عبودية
أو كفر لا يحل ابتداء القضاء بشهادتهم فقضى بها كان القضاء نفسه خطأ بنا عند كل أحد ينبغي أن
يرده القاضي على نفسه ويرده على غيره بل القاضي بشهادة الفاسق أي من خطأ من القاضي بشهادة العبد
وذلك أن الله عز وجل قال وأشهدوا ذوي عدل منكم وقال من ترضون من الشهداء وليس الفاسق
واحدا من هذين فمن قضى بشهادته فقد خالف حكم الله عز وجل وعليه رد فضائه ورد شهادة العبد
إنما هو تأويل ليس بين واتباع بعض أهل العلم ولو كانوا شهدا على رجل بقصاص أو قطع فأنفذه القاضي
ثم بان له لم يكن عليهم ما شئ لأنهما صادقان في الظاهر وكان على القاضي أن لا يقبل شهادتهما فهذا خطأ من
القاضي تحمله عاقلة فيكون للقاضي عليه بالقصاص أو القطع أرش يده إذا كان جاء ذلك بخطأ وإن أقر أنه جاء
ذلك عدا وهو يعلم أنه ليس ذلك له فعليه القصاص فبإفائه قصاص وهو غير محمود قال وإذا مات الرجل وترك
أبنا وارثا لا وارث له غيره فأقرأ أن هذه الألف الدرهم لهذا الرجل وهي ثلث مال أبيه أو أكثر فعننا إليه

(١) قوله وإنما منعنا إلى قوله بيدي غيره كذا في النسخ وتأمل

(باب الحدود)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى الحد حان حد الله تبارك وتعالى لما أراد من تنكيل من غشيه عنه وما أراد من تطهيره به أو غير ذلك مما هو أعلم به وليس للأدمين في هذا حق وحداً ووجه الله تعالى على من أتاه (١) من الأدمين فذلك اليهم ولهما في كتاب الله تبارك وتعالى اسمه أصل فاما أصل حد الله تبارك وتعالى في كتابه فقوله عز وجل انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله الى قوله رحيم فأخبر الله تبارك اسمه بما عليهم من الحد الا أن يتوبوا من قبل أن يقدر عليهم ثم ذكر حد الزنا والسرقة ولم يذكره فيما استنتى فاحتمل ذلك أن لا يكون الاستثناء الا حيث جعل في المحارب خاصة واحتمل أن يكون كل حد لله عز وجل فتاب صاحبه قبل أن يقدر عليه سقط عنه كما احتمل حين قال النبي صلى الله عليه وسلم في حد الزنا في ما عز الأثر كتموه أن يكون كذلك عند أهل العلم السارق اذا اعترف بالسرقة والشارب اذا اعترف بالشرب ثم رجع عنه قبل أن يقام عليه الحد سقط عنه ومن قال هذا قال هذا في كل حد لله عز وجل فتاب صاحبه قبل أن يقدر عليه سقط عنه حد الله تبارك وتعالى في الدنيا وأخذ بمحقوق الأدمين واحتج بالمرتد عن الاسلام ثم رجع الى الاسلام فيسقط عنه القتل في ظل القطع عن السارق ويلزمه المال لانه قد اعترف بشيئين أحدهما الله عز وجل والآخرة للأدمين فأخذناه بما للأدمين وأسقطناه عنه ما لله عز وجل ومن ذهب الى أن الاستثناء في المحارب ليس الا حيث هو جعل الحد على من أتى حد الله متى قدر عليه وان تقادم فأما حد ود الأدمين من القذف وغيره فتقام أبدأ لا تسقط « قال الربيع » قول الشافعي رحمه الله تعالى الاستثناء في التوبة للمحارب وحده الذي أطن أنه يذهب اليه « قال الربيع » والوجه عندي في أن الاستثناء لا يكون الا في المحارب خاصة حديث ما عز حين أتى النبي صلى الله عليه وسلم فأقر بالزنا فأمر النبي صلى الله عليه وسلم برجه ولا نسل أن ما عز لم يأت النبي صلى الله عليه وسلم في خبره الا تاب الى الله عز وجل قبل أن يأتيه فلما أقام عليه الحد دل ذلك على أن الاستثناء في المحارب خاصة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا شهد الشاهدان على السرقة وشهدا أن هذا سارق لهذا كذا وكذا قطع السارق اذا ادعى المسروق المتاع لانه قد قام عليه شاهدان بأنه سارق متاع غيره ولو لم يزد على أن قال هذا سارق من بيت هذا كان مثله هذا سواء اذا ادعى أنه له قطع السارق لأنني أجعل له ما في يديه وما في بيته مما في يديه قال ولو ادعى في الحالين معاً أن المتاع متاعه غلبه عليه هذا أو باعه إياه أو وهبه له وأذن له في أخذه لم أقطع له لاني أجعله خصماً له ألا ترى أنه لو نكل عن المين أحلفت المشهود عليه بالسرقة ودفعته اليه ولو أقام عليه بيته دفعته اليه ولو أقام عليه بيته في المسئلة الأولى فأقام المسروق بيته أنه متاعه جعلت المتاع الذي للمناع في يديه وأبطلت الحد عن السارق لانه قد جاء بيته أنه له فلا أقطع فيه ما قد أقام البيته أنه له وان لم أقض به له وأنا أدرك الحد أقل من هذا ولو أقر المسروق منه بعد ما قامت البيته على السارق أنه نقب بيته وأخرج متاعه أنه أذن له أن ينقب بيته ويأخذه وأنه متاع له لم أقطع به وكذلك لو شهد له شهوداً فكذب الشهود اذا سقط أن أضنه المناع بأمر رب المناع لم أقطع في شيء أنا أقضي به له ولا أخرج من يديه والشهادة على اللواط وتيان البهائم أربعة لا يقبل فيها أقل منهم لان كلا جماع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن شهد على رجل بحد أو قصاص أو غيره فلم تجز شهادته بمعنى من المعاني اما بأن لم يكن معه غيره واما بأن لم يكن عدلاً فلا حد عليه ولا عقوبة الا لشهود الزنا الذين يقذفون بالزنا فاذا لم يتوافقوا لأثر عن عمر وقول أكبر المفتين أن يحدوا والفرق بين الشهادة في الحدود وبين المشاهدة التي يعزر فيها من ادعى الشهادة أو يحد أن يكون الشاهدان كما يتكلم بها عند الامام الذي يقيم الحدود أو عند شهود يشهدهم على شهادته أو عند مدفت يسأله ما تلزمه الشهادة لو حكاها لالا على معنى الشتم ولكن على معنى الاشهاد عليها فاما اذا قالها على معنى الشتم ثم أراد أن يشهد بها لم يقبل منه وأقيم عليه فيها الحدان كان حداً

(١) أي لاجل الأدمين فهو من حقوقهم تأمل

من سرق من حرز ما يبلغ ربع دينار قال نعم وقلت له ولا يجوز اذا ذكر الحديث عن النبي عليه السلام أبو سعيد أو ابن عمر أو رجل من أصحاب النبي فقضى رجل من أصحاب النبي المتقدي العجة بخلاف ما روى أحد هؤلاء عن النبي الا أن يؤخذ بقول النبي صلى الله عليه وسلم (١) قال بخبر صادق عنه وعلى بأن الرجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال بخبر صادق عنه لعنه من التابعين وخبر صاحب النبي أولى بأن يثبت من خبر تابعي أو أن يستوي في أن يثبتا فاذا استويا علم بأن النبي قال أو أن رجلاً من أصحابه قال ولا يسمع مسلماً أن يشك في أن الفرض اتباع قول النبي وطرح كل ما خالفه كما صنع الناس بقول عمر في تفضيل بعض الاصابع على بعض وكما صنع عمر بقول نفسه اذ كان لا يورث المرأة من دية زوجها شيئاً حتى وجد ووجدوا خلافه عن النبي قال نعم هذا هكذا ولا يسمع

(١) يتأمل هذا المقام

مسلم أن يشك في هذا قلت ولا يقال لا يعزب عن عمر العلم بعلمه من ليست له صحة ولا عن الأكثر من أصحاب النبي قال لا تأخذوا بحدناه عزب قلت له أعطيت عندنا بجملة هذا القول النصفة ولزمتك الحجة مع جماعة أهل العلم ومنفردا بما علمت من هذا وعلمت بموضع الحجة وأن كثيرا قد غلط من هذا الوجه بالجملة بكثير مما يلزمه من العلم فيه قال أجل قلت فقد وجدت لك أقاويل توافق هذا فمستدتها وأقاويل تخالف هذا فلا يجوز أن أحمله على خلاف ما جرت عليه ولا يجوز لك إلا أن تنتقل عما أفت عليه من خلاف ما زعمت الحق فيه قال ذلك الواجب على قهول تعلم شيئا أفت عليه من خلاف هذا قلت نعم حديث الرسول الله تركته بأضعف من حجة من احتجبت له في رد المسح على الخفين وغيره قال فاذكر من ذلك شيئا قلت له قلنا إن رسول الله قضى بالبين مع الشاهد

أو التعزير إن كان تعزيرا قال ولا يجوز كتاب القاضي إلى القاضي حتى يشهد عليه شاهدان بالكتاب بعد ما يقرأه القاضي عليهم ما يعرفونه وكذبه اليه كالصكوك للناس على الناس لا أقبلها مختومة وإن شهد الشهود أن ما فيها حق وكذلك أن شهد الشاهدان أن هذا كتاب القاضي دفعه اليها وقال اشهدوا أن هذا كتابي إلى فلان لم أقبله حتى يقرأ عليهم وهو يسمعه ويقربه ثم لا بالي كان عليه خاتم أو لم يكن فأقبله قال وقد حضرت قاضيا أنه كتاب من قاض وشهود عدد عدول فقال الشهود نشهد أن هذا كتاب القاضي فلان دفعه اليها وقال اشهدوا أن هذا كتابي إلى فلان فقبله وفتحته فأنكر المكتوب عليه ما فيه وجاء بكتاب من يدعي الفقه فوقف القاضي عنه وكتب اليه بنسخته ما فكتب اليه يخبره أن أحدهما صحيح وأن الآخر وضع في مكان كتاب صحيح فدفعه وهو يرى أنه أياه وذكر المشهود عليه أن ذلك من قبل بعض كتابه أو أعوانه وإذا أمكن هنا هكذا لم ينبغ أن يكون مقبولا حتى يشهد الشهود على ما فيه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يقبل إلا كتاب قاض عدل وإذا كتب الكتاب وأشهد عليه ثم مات أو عزل أنبى للكتوب اليه أن يقبله قال وكذلك لو مات القاضي المكتوب اليه أنبى للقاضي الوالي بعلمه أن يقبله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أصل ما ذهب اليه أنا لا يجوز شهادة خصم على خصمه لأن الخصومة موضع عداوة سبها إذا كان الخصم يطلبه بشتم قال ولو أن رجلا قذف رجلا أو جماعة فشهدوا عليه بزنا أو بحد غيرهم أجز شهادة المقذوف لأنه خصمه له في طلب القذف وحددت المشهود عليه بالقذف بشهادة غير من قذفه ولو كانوا شهدوا عليه قبل القذف ثم نفذهم كانت الشهادة ما كانت أنفذتها لأنها كانت قبل أن يكونوا له خصماء ولكنهم لو زادوا عليه فيها بعد القذف لم أقبل الزيادة لأنها كانت بعد أن كانوا له خصماء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قذف رجل رجلا وكان المقذوف عبدا فأقام شاهدين أن سيده أعنته قبل قذف هذا ساعة أو أكثر حتى قاذفه وكذلك لو جنى عليه أو جنى هو كانت جنايته والجناية عليه جناية حر قال وكذلك لو أصاب هو حدا كان حده حد حر وطلاقه طلاق حر لا في أنما أنظر إلى العتق يوم يكون الكلام ولا أنظر إلى اليوم يقع به الحكم ولو جحد سيده العتق سنة أعنته يوم أعنته السيد وحكت له بأحكام الحر يومئذ وردته على السيد بإجارة مثله بما استخدمه وهكذا نقول في الطلاق إذا جحد الزوج وقامت به بينة الطلاق من يوم قامت البينة لا من يوم وقع الحكم وهكذا نقول في القرعة وقيم العبيد قيمتهم يوم يقع العتق وهكذا نقول فيمن عتق من الثلث قيمتهم يوم مات المعتق لانه يومئذ وقع العتق ولا ألف في وقوع الحكم فأما أن يتحكم متحكم فيزعم مرة أنه أعنا يتنظر إلى يوم تكون البينة لا يوم يقع الحكم ومرة إلى يوم يقع الحكم فلو شاء قائل أن يقول له بخلاف قوله (١) فيجعل ما جعل يوم كانت البينة أو كان العتق لم يكن عليه حجة ولا يجوز فيه إلا ما قلناه من أن يكون الحكم من يوم وقع العتق ويوم قامت البينة قال وإذا أقام شاهد على رجل أنه غصبه جارية وشاهد أنه أقر أنه غصبه أياها فهذه شهادة مختلفة ويحلف مع أحد شاهديه وبأخذها قال وكذلك لو شهد أحدهما أنها له وشهد الآخر أنه أقر أنه غصبه أياها قال وإذا شهد شاهدان على رجل أنه غصب رجلا جارية وفدرطها وولدت له أولاد فله الجارية وما نقص منها ومهرها وأولاده رقيق فإن أقر أنه غصبها وطئها أحد ولا يلحق به الولد وإن زعم أنها له وأن الشهود وشهدوا عليه بباطل فلا حد عليه ويلحق به الولد ويقومون وليس في شهادة الشهود عليه في الجارية أنه غصبها (٢) مسألة في الحد عليه لانهم لم يشهدوا عليه بزنا أعنا شهدوا عليه بغصب وإذا شهد الشهود على (١) قوله فيجعل ما جعل يوم كانت البينة الخ كذا في الأصل ولعل فيه سقطا والأصل فيجعل ما جعل يوم كانت البينة أو كان العتق يوم كان الحكم ويجعل ما جعل يوم كان الحكم يوم كانت البينة أو كان العتق تأمل (٢) لعله مسكة تأمل كتبه معججه

فرددتها وما رأيت - لـ
 جعلت تحتل على شيء
 بجمعها على من قال بها
 وسلكت سبيل من رد
 خبر المنفرد عن رسول
 الله بتأول القرآن
 ونسبت من قال بها إلى
 خلاف القرآن وليس
 فيها من خلاف القرآن
 شيء ولا في شيء ثبت
 عن النبي وإنما ثبت
 الشهادة على غيرك
 بالخطا فيما وصفت من
 رد المسح وكل ذي ناب
 من السباع يمثل ما رددت
 به اليمين مع الشاهد بل
 تحتك فيها أضعف
 فقال بعض من حضره
 قد علمنا أن لا حجة له فيما
 احتج به من القرآن ورد
 اليمين مع الشاهد إلا
 أن لا يكون له حجة على من
 ترك المسح على الخفين
 وأحل أكل كل ذي
 ناب من السباع وفتح
 كل من لزمه اسم سرقة
 وعطل الرجم أن كان
 من حدث بها ممن
 ثبت أهل الحديث
 حديثه أو حديث
 مثله بصحة أسنده واتصالة
 وقال هو وهم ولكنها
 رويت فيما علمنا من
 حديث متقطع ونحن
 لا تثبته فقلت له

رجل أنه غصبه جارية لا يعرفون قيمتها وقد هلك الجارية لم يقض عليه بقيمة سفة حتى يثبتوا على قيمتها
 ويقال لهم اشهدوا أن أثبت على أن قيمتها دينار أو أكثر فلا تأثموا إذا شهدتم بما أحطتم به علما ووقفتم عما
 لا تحيطون به علما فان ما تؤولم يثبتوا قبل الغاصب قل ما شئت في قيمتها مما يحتمل أن يكون ثمن شر ما يكون
 من الجوارى وأقله ثمننا واحلف عليه وليس عليك أكثر منه فان قال لا قيل للغصوب ادع واحلف فان فعل
 فهو له وان لم يفعل فلا شيء له قال ولو شهدوا أنه أخذ من يده جارية ولم يقولوا هي له قضينا عليه بردها اليه
 وكذلك كل ما أخذ من يديه قضى عليه برده عليه لانه أولى بما في يديه من غيره قال ولو شهد شاهدان على
 رجل يغصب بعينه وقام عليه الغرماء حيا وميتا فالسعة التي شهدوا بها بعينها للغصوب له ما كان عبدا أو ثوبا
 أو دنانير أو دراهم قال واذا أقام رجل شاهدين على دابة أنها له زادوا ولا يعلمونه باع ولا وهب أو لا قضيت
 له بها لانهم لم يشهدوا أنها له الا وهو لم يبيع ولم يهب ولم يخرج من ملكه ولكنه ان دفعه المشهود عليه عنها
 أحلفته له انما في ملكه ما خرجت منه بوجه من الوجوه قال واذا أقام رجل شاهدين أن هذا الميت مولى له
 أعتقه ولا وارث له غيره قضى له بغيره وليس على أحد قضى له بینه تقوم له أن يؤخذ منه كفيل انما الكفيل
 في شيء ذهب اليه بعض الحكم يسأله المقتضى له فيستطوع به احتياط الشيء ان كان وان لم يأت بكفيل قضى له
 به قال (١) ولو أقام رجل بعد هذا بینه على أنه مولاه أعتقه هو وكانت البيعة شاهدين وأكثر فسواء اذا
 كانا شاهدين تجوز شهادتهما ما ومن هو أكثر منهما وأعدل لاني أحكم بشهادة هذين كما أحكم بشهادة
 الجماعة التي هي أعدل وأكثر وهذا مكتوب في غير هذا الموضع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا شهد
 شاهدان أن رجلا أعتق عبدا له في مرضه الذي مات فيه عتق بنات وهو يخرج من الثلث فهو حر كان
 الشاهدان وارثين أو غير وارثين اذا كانا عدلين قال ولو جاء أجنبيان فشهدا لآخر أنه أعتقه عتق بنات
 سئلا عن الوقت الذي أعتقه فيه والشاهدان الآخران عن الوقت الذي أعتق العبد فيه فأى العتقين كان أولا
 قدم وأبطل الآخر وان كانا سواء وكانوا لا يعرفون أى ذلك كان أولا أقرع بينهما وان كان أحدهما عتق
 بنات والآخر عتق وصية كان البنات أولى فان كانا جميعا عتق وصية أو عتق تدبير فكله سواء يقرع بينهما
 (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا شهد شاهدان أجنبيان لعبدا أنه أعتقه وهو الثلث في وصية وشهد شاهدان
 وارثان لعبد غيره أنه أعتقه في وصية وهو الثلث فسواء الأجنبيان والوارثان لان الوارثين اذا شهدا على
 ما يستوفى الثلث فليس ههنا في الثلث موضع في أن يوفرا على أنفسهما فيعتق من كل واحد منهم نصفه
 « قال الربيع » قول الشافعي في غير هذا الموضع أن العبد اذا استويا في الدعوى والشهادة ولم يدر أيهما
 عتق أولا فاستوفى به الثلث أنه يقرع بينهما فأيهما خرج سهمه أعتقناه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
 ولو أنهما شهدا أنه رجع عن عتق الاول وأعتق الآخر أجزت شهادتهما اذا كان الثلث وانما أجزت شهادتهما
 فيما جازا الى أنفسهما التوفير فأما اذا لم يجزا الى أنفسهما فلا قال ولو شهد أجنبيان لرجل أنه أوصى له
 بالثلث أو بعبد هو الثلث وشهدا الوارثان أنه رجع عن الوصية لهذا المشهود له وأوصى به الغير وهو غير وارث
 أو أعتق هذا العبد أجزت شهادتهما لانهما مخرجان الثلث من أيديهما فاذا لم يخرجاه لشيء يعود عليهما منه
 ما يملك ملك الأموال لم أجزت شهادتهما فأما الولاء فلا يملك ملك الأموال وقد لا يصير في أيديهما من الولاء
 شيء ولو كان بطلها بانها مقدير ثان المولى يوما ان مات ولا وارث له غيرهما بطلنا لذوى أرحامهما وعصيتهما
 ولكنها لا تبطل في شيء من هذا والشهادة في الوصية مثلها في العتق تجوز شهادة الوارثين فيها كما تجوز شهادة
 الأجنبيين فان شهدا لأجنبيان لرجل أنه أوصى له بالثلث وشهدا الوارثان لرجل أنه أوصى له بالثلث كان
 (١) ولو أقام رجل بعد هذا بینه الخ أى لا يحكم له بها ولو كانت أكثر من الأولى وأعدل لانه أحكم الخ فتدبر

بينهما سواء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإذا شهد أجنبيان لعبد أنه أعتقه في وصية وشهد وارثان لعبد أنه أعتقه في وصية ورجع عن العتق الآخر وكلاهما الثلث فشهادة الوارثين جائزة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد أجنبيان بأن الميت أوصى لرجل بعبد بعينه وهو الثلث وشهد وارثان أنه أوصى بذلك العبد بعينه لآخر ورجع في وصيته الأولى فشهادتهما جائزة والوصية لمن شهد له وكذلك لو شهدا بعبد آخر غيرهما فبقيته مثل قيمته جازت شهادتهما ولو كانت أقل من قيمته رددت شهادتهما من قبل أنهما يترانا إلى أنفسهما ففضل ما بين قيمة من شهد أنه أوصى به وقيمة من شهد أنه رجع عن الوصية به فلا أرده من شهادتهما إلا ما رده عليهما الفضل ولو كانت له مع هذا وصايا بغير هذين نسمة مرق الثلث أجرت شهادتهما من قبل أن الثلث خارج لا محالة فلا يسأرون أن على أنفسهما من فضل ما بين قيمتهما شيئا لأن ذلك الشيء لغيرهما من الموصي لهما به (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد أجنبيان لعبد أن ولده أعتقه من الثلث في وصيته رثه وارثان لعبد آخر أنه رجع في عتق هذا المشهود له وأعتق هذا الآخر وهو سدس مال الميت أبطلت شهادتهما عن الأول لأنهما يجبران إلى أنفسهما ففضل قيمة ما بينهما وأعتقت الأول بغير قرعة وأبطلت حدهما من هذا الآخر لأنهما يشهدان أنه حر من الثلث ولو لم يردا على أن يقولوا نشهد على أنه أعتق هذا أجرت شهادتهما وأقرعت بينهما حتى استوفى الثلث وإذا شهد أجنبيان لرجل حي أن ميتا أوصى له بثلث ماله وشهد وارثان أن أباهما أعتق هذا العبد من عبيده عتق بآبائهما في مرضه فعتق البتة بآبائهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وتجوز شهادة الوارثين وليس في هذا شيء ترد به شهادة واحد منهما إذا كانوا عدولا ولو كان العتق عتق وصية فن بدأ العتق على الوصية بدأ هذا العبد ثم إن فضل منه شيء أعطى صاحب المال وإن لم يفضل منه شيء فلا شيء له ومن جعل الوصايا والعقود سواء أعتق من العبد بقدر ما يصيبه وأعطى الموصي له بالثلث بقدر ما يصيبه وشهادة الورثة وشهادة غيرهم فيما أوصى به الميت إذا كانوا عدولا سواء عمل الميت به وإلى أنفسهم بشهادتهم أو يرفعوا عنها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد شاهدان لرجل أن الميت أوصى له بالثلث وشهد شاهدان من الورثة لآخر غيره أن الميت أوصى له بالثلث فشهادتهما سواء ويتقسان الثلث نصفين في قول أكثر المفتين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو شهد وارث لواحد أنه أوصى له بالثلث وشهد أجنبيان لآخر أنه أوصى له بالثلث كان حكم الشاهد بن أن المشهود له يأخذ بهما بهر تين والشاهد أنه لا يأخذ إلا بيمين وكأنا حكمين مختلفين والقياس يحتمل أن يعطى صاحب الشاهدين من قبل أنه أوصى سببا من صاحب الشاهد واليمين وذلك أنه يعطى بلا يمين وقد يحتمل أن يقال إذا أعطيت بشاهد يمين كما أعطى بشاهدين فأجعل الشاهد واليمين يقوم مقام الشاهدين فيما يعطى بشاهد يمين فأما أرבע شهود وشاهدان وأكثر من أربعة وشاهدان وأعدل فسواء من قبل أن يعطى بهما عطاء واحد بلا يمين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد أجنبيان لرجل أن ميتا أوصى له بالثلث وشهد وارثان لآخر أنه رجع في الوصية بالثلث لفلان وجعله لفلان فشهادتهما جائزة والثلث للآخر وأصل هذا أن شهادة الوارثين إذا كانوا عدلين مثل شهادة الأجنبيين فيما لا يجبران إلى أنفسهما ولا يدفعان به عنها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد شاهدان أن الميت أوصى لرجل بالثلث وشهد وارثان أنه أنزعه منه وأوصى به لآخر وشهد أجنبيان أن أنزعه من الذي شهد له الوارثان وأوصى به لآخر غيرهما جعلت الأول المنتزع منه لاني له بشهادة الوارثين أنه رجع في الوصية للأول ثم أنزعه أيضا من الذي شهد له الوارثان بشهادة الأجنبيين أنها أنزعه من الذي أوصى له به وأوصى به لآخر ثم هكذا كلما ثبتت الشهادة لواحد فشهد آخر أنه أنزعه منه وأعطاه آخر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد شاهدان لرجل أن ميتا أوصى له بالثلث وشهد شاهدان أنه أوصى به لآخر وشهد شاهدان أن الميت رجع عن أحدهما ولا يدري من هو فشهادتهما باطلة وهو بينهما صفان

فقد كانت لك كفاية تصدق بها وتنصف وتكون لك الحجة في ردها لو قلت أنها رويت من حديث منقطع لانا وإياك وأهل الحديث لا ثبت حديثا منقطعا بنفسه بحال فكيف خبرت بانها خلاف القرآن فزعمت أنك تردها إن حكم بها حكم وأنت لا ترد حكمها كما برأيه وإن رأيت أنه أنت جورا قال فدع هذا فقلت نعم بعد علمي بذلك أغفلت أو عمدت أنك تشنع على غيرك بما تعلم أن ليست لك عليه فيه حجة وهذا طريق غفلة أو ظلم قال فهل ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم لم بأسناد متصل فأنا عرفنا فها حديثا منقطعا وحديثا يروى عن سهيل بن أبي صالح متصلا فيذكره سهيل ويرويه رجل ليس بالحافظ فيحتمل له مثل هذا قلت ما أخذنا باليمين مع الشاهد من واحد من هذين ولكن عندنا فيها حديث متصل عن النبي صلى الله عليه وسلم قال فإذا ذكره قلت أخبرنا

عبد الله بن الحرث عن
سيف بن سليمان عن
قيس بن سعد عن عمرو
ابن دينار عن ابن عباس
أن النبي قضى باليمين مع
الشاهد وأخبرنا إبراهيم
ابن محمد عن ربيعة بن
عثمان عن معاذ بن عبد
الرحمن عن ابن عباس عن
النبي مثله قال ما سمعته
قبل ذلك الآن قلت
أنثبت نحن وأنت مثله
قال نعم قلت فلزمك أن
ترجع إليه قال فأردّها
من وجه آخر وهو أن
النبي صلى الله عليه وسلم
قال البيعة على من ادعى
واليمن على المدعى عليه
وقد كتبت هذا في
الاحاديث الجبل
والمفسرة وكتبته فيه بما
علم من حضر بأنه لم
يحتج فيه بشئ وقد
وصفت في كتابي هذا
المواضع التي غلط
فيها بعض من عجل
بالكلام في العلم قبل
خبرته وأسأل الله التوفيق
والحديث عن رسول الله
كلام عربي ما كان منه
عام المخرج عن رسول الله
كما وصفت في القرآن
ينخرج عاما وهو يراد به
العام وينخرج عاماردهو
يراد به الخاص والحديث

قال وإذا شهد شاهدان أن فلانا قال ان قتلنا فغلامي فلان حر وشهد رجلان على قتله وأخران على أنه
قدمات موتا بغير قتل ففي قياس من زعم أنه يقتل به قاتله يثبت العتق للعبد ويقتل القاتل وهذا قياس يقول
به أكثر المفتين ومن قال لا أجعل الذين أثبتوا القتل أولى من الذين طرحوا القتل عن القاتل ولا آخذ
القاتل بقتله لأن ههنا من يبرئه من قتله وأجعل البيعتين تهاترا لا يعتق العبد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
وإذا قال رجل ان مات في سفرى هذا أو في مرضى هذا أو ستنى هذه أو بلد كذا وكذا فحضرني الموت في وقت
من الأوقات أو في بلد من البلدان فغلامي فلان حر فلم يمت في ذلك الوقت ولا في ذلك البلد ومات بعد قبل أن
يحدث وصية ولا رجعة في هذا العتق فلا يعتق هذا العبد لأنه أعتقه على شرط فلم يكن الشرط فلا يعتق (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد رجلان أن رجلا قال ان مات في رمضان ففلان حر وان مات في شوال
ففلان غيره حر فشهد شاهدان أنه مات في رمضان وأخران أنه مات في شوال (١) فينبغي في قياس من زعم
أنه تثبت الشهادة للأول وتبطل للآخر لأنه إذا ثبت الموت أو لم يمت ثانيا وفي قول من قال أجعلها تهاترا
فنبطل الشهادتين معا ولا يثبت الحق لواحد منهما معا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ادعى عبدان
فقال أحدهما قال مالكي ان مات من مرضى هذا فأنت حر وقال الآخر قال ان برأت من مرضى هذا فأنت
حر فادعى الاول أنه مات من مرضه والثاني أنه مات بعد برئه فالشهادة متضادة شهادة الورثة وغيرهم
سواء كانوا عدولا فان شهدوا الواحد بعد عتق ورق الآخر قال وان شهد الورثة لواحد وشهد
الاجنبى لواحد فالقياس على ما وصف أول الأنا الذي شهد له الوارث يعتق نصيب من شهد له بالعتق منهم
على كل حال لأنه يقرأ أن لا رقه عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد شاهدان لعبد أن سيده قال
ان مات من مرضى هذا فأنت حر فقال العبد مات من مرضه ذلك وقال الوارث لم يمت منه فالقول قول الوارث مع
يمينه الآن يأتي العبد بيعة أنه مات من ذلك المرض

﴿ الإيمان والنذور والكفارات في الإيمان ﴾

« أخبرنا الربيع » قال سئل الشافعي فقبل ان نقول ان الكفارات من أمرين وهما قولك والله لأفعلن
كذا وكذا فتكون مخبرا في فعل ذلك ان كان جائزا ففعله وفي أن تكفر وتدعه وان كان مما لا يجوز ففعله فانه
يؤمر بالكفارة وينهى عن البر وان فعل (٢) ما يجوز له من ذلك بر ولم تكن عليه كفارة والاني واولك والله لأفعلن
كذا وكذا فتكون مخبرا في فعل ذلك وعليك الكفارة ان كان مما يجوز لك ففعله ومخير في الإقامة على ترك
ذلك ولا كفارة عليك إلا أن يكون ما حلف عليه طاعة لله عز وجل فتؤمر بفعله ويكفر عن يمينه ونقول ان
قوله بالله وتالله وأشهد بالله وأقسم بالله وأعزم بالله أو قال وعزة الله أو وقدره الله أو وكبرياء الله ان عليه في ذلك
كله كفارة مثل ما عليه في قوله والله ونقول انه ان قال أشهد ولم يقل بالله أو أقسم ولم يقل بالله أو أعزم
ولم يقل بالله أو قال الله انه ان لم يكن أراد به يميناً في ذلك كما انه لا حنث عليه وان أراد به يميناً فمثل قوله والله
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن حلف بالله أو باسم من أسماء الله فحنث فعليه الكفارة ومن حلف بشئ
غير الله جل وعز مثل أن يقول الرجل والكعبة وأبي وكذا وكذا ما كان حنث فلا كفارة عليه ومثل ذلك
قوله لعمري لا كفارة عليه وكل يمين بغير الله فهي مكروهة منهى عنها من قبل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم ومن كان حالفا فليحلف بالله أو لايسكت أخبرنا ابن عيينة قال حدثنا
الزهري قال حدثنا سالم عن أبيه قال سمع النبي صلى الله عليه وسلم عر يحلف بأبيه فقال ألا ان الله ينهاكم

(١) كذا في النسخ ولا يخلو من سقط والمراد ظاهره تأمل (٢) لعله ما لا يجوز تأمل كتبه مصححه

عن رسول الله على
عمومه وظهوره حتى
تأتى دلالة عن النبي
صلى الله عليه وسلم
بأنه أراد به خاصا دون
عام ويكون الحديث
العام المخرج محتملا
معنى الخصوص بقول
عزم أهل العلم فيه أو
من جعل الحديث سماعا
عن النبي صلى الله عليه
وسلم بمعنى يدل على
أن رسول الله أراد به
خاصا - ون عام ولا يجعل
الحديث العام المخرج
عن رسول الله خاصا
بغير دلالة ممن لم يحمله
ويسمعه لأنه يمكن فهم
جمله أن لا يكونوا علموه
ولا بقول خاصة لأنه
يمكن فهم جهله ولا يمكن
فهم علمه وسمعه ولا في
العامه جهل ماسمع وجاء
عن رسول الله وكذلك
لا يحتمل الحديث زيادة
ليست فيه دلالة بها
عليه وكلما احتمل حديثان
أن يستعلا معا استعلا
معا ولم يعطل واحد
منهما إلا آخر كما وصفت
في أمر الله بقتال
المشركين حتى يؤمنوا
وما أمر به من قتال
أهل الكتاب من المشركين
حتى يعطوا الجزية

أن تحلفوا بآبائكم قال عمر رضي الله تعالى عنه والله ما حلفت بها بعد ذلك (١) ذكر أولا آثرا (قال الشافعي)
رحم الله تعالى فكل من حلف بغير الله كرهت له وخشيت أن تكون يمينه معصية وأكره الأيمان بالله على
كل حال إلا فيما كان الله طاعة مثل البيعة على الجهاد وما أشبه ذلك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن
حلف على يمين فرأى خيرا من أفعاله وأخار له أن يأتي الذي هو خير وليكفر عن يمينه لقول النبي صلى الله
عليه وسلم من حلف على يمين فرأى غير ما خيرا من أفعاله فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه ومن حلف عامدا
للكذب فقال والله لقد كان كذا وكذا ولم يكن أو والله ما كان كذا وقد كان كذا وقد أثم وأساء حيث
عمد الحلف بالله باطلا فإن قال وما الحجة في أن يكفر وقد عمد الباطل قيل أقر بها قول النبي صلى الله عليه
وسلم فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه فقد أمره أن يعمد الحنث وقول الله عز وجل ولا يأتل أولوا الفضل
منكم والسعة أن يؤتوا أولى القربى نزلت في رجل حلف أن لا ينفع رجلا فأمره الله عز وجل أن ينفعه
وقول الله عز وجل وإنهم ليقولون منكرا من القول وزورا ثم جعل في الكفارة ومن حلف وهو يرى
أنه صادق ثم وجد كذبا فعليه الكفارة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقول الرجل أقسم فليس بيمين
فإن قال أقسم بالله فإن كان يعني حلفت قديما عينا بالله فليست بيمين حادثة وإنما هو خبر عن يمين ماضية
وان أراد بها عينا فهي يمين وإن قال أقسم بالله فإن أراد بها إيقاع يمين فهي يمين وإن أراد بها موعدا أنه
سيقسم بالله فليست بيمين وإنما ذلك كقوله سأحلف أو سوف أحلف وإن قال لعمر الله فإن أراد اليمين فهي
يمين وإن لم يرد اليمين فليست بيمين لأنها تحتل غير اليمين لأن قوله لعمري إنما هو لحق فإن قال وحق الله وعظمته
الله وجلال الله وقدره الله يريد بهذا كله اليمين أو لانيته له فهي يمين وإن لم يرد بها اليمين فليست بيمين لأنه
يحتمل وحق الله واجب على كل مسلم وقدره الله ماضية عليه لأنه يمين وإنما يكون يميناً بأن لا ينوي شيئا
أو بأن ينوي عينا وإذا قال بالله أو بالله في يمين فهو كما وصفت أن نوى عينا أو لم تكن له نية وإن قال (٢) والله
لا أفعلن كذا وكذا لم يكن يميناً إلا بأن ينوي عينا لأن هذا ابتداء كلام لا يمين إلا بأن ينويه وإذا قال أشهد بالله
فإن نوى اليمين فهي يمين وإن لم ينو عينا فليست بيمين لأن قوله أشهد بالله يحتمل أشهد بأمر الله وإذا قال
أشهد لم يكن يميناً وإن نوى عينا فلا شيء عليه ولو قال أعزم بالله ولا نية له فليست بيمين لأن قوله أعزم بالله إنما
هي أعزم بقدرته الله أو أعزم بعون الله على كذا وكذا واستعمله لصاحبه لا يمينه هو مثل قول الرجل
أسألك بالله أو أقسم عليك بالله أو أعزم عليك بالله فإن أراد المستحلف بهذا عينا فهو يمين وإن لم يرد به عينا فلا
شيء عليه فإن أراد بقوله أعزم بالله أو أقسم بالله أو أسألك بالله عينا فهي يمين وكذلك أن تكلم بها وإن لم ينو
فلا شيء عليه وإذا قال على عهد الله وميثاقه وكفأته ثم حنث فليس بيمين إلا أن ينوي بها عينا وكذلك ليست
بيمين لو تكلم بها لا ينوي عينا فليس بيمين بشيء من قبل أن الله عليه عهدا أن يؤدي فرائضه وكذلك الله عليه
ميثاق بذلك وأمانة بذلك وكذلك الذمة والكفالة

(الاستثناء في اليمين)

(قيل للشافعي) رحمه الله تعالى فإنا نقول في الذي يقول والله لا أفعلن كذا وكذا إن شاء الله أنه إن كان أراد بذلك
الثنا فلا يمين عليه ولا كفارة أن فعل وإن لم يرد بذلك الثنا وإنما قال ذلك لقول الله عز وجل ولا تقوان لشيئ
إني فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله أو قال ذلك سهوا أو استهتارا فإنه لا ثنيا وعليه الكفارة أن حنث وهو قول

(١) أي متكلما بها عن نفسه ولا مخبرا بها عن غيري كما يؤخذ من لسان العرب فانظره (٢) كذا في النسخ
بالواو والظاهر اسقاطها أو يقرأ بالرفع كما يشير إليه قوله ابتداء كلام تأمل كتبه مصححه

وفي الحديث ناسخ
ومنسوخ كما وصفت
في القبلية المنسوخة
باستقبال المسجد الحرام
فإذا لم يحتمل الحديثان
الاختلاف كما اختلفت
القبلية نحو بيت المقدس
والبيت الحرام كان
أحدهما ناسخا والآخر
منسوخا ولا يستدل
على النسخ والمنسوخ
الا بخبر عن رسول الله
أو بقول أو بوقت يدل
على أن أحدهما بعد
الآخر فيعلم أن الآخر
هو الناسخ أو بقول من
سمع الحديث أو العامة
كما وصفت أو بوجه
آخر لا يبين فيه النسخ
والمنسوخ وقد كتبت
في كتابي وما ينسب إلى
الاختلاف من
الاحاديث ناسخ ومنسوخ
فيصار إلى النسخ دون
المنسوخ ومنها ما يكون
اختلاف في الفعل من
جهة أن الأمرين مباحان
كاختلاف القيام
والقعود وكلاهما مباح
ومنها ما يختلف ومنها
ما لا يخلو من أن يكون
أحد الحديثين أشبه
بمعنى كتاب الله أو أشبه
بمعنى سنن النبي صلى الله
عليه وسلم مما سوى

مالك رحمه الله تعالى وأنه ان حلف فلما فرغ من عيئه نسق الثياب أو تدارك اليمين بالاستثناء بعد انقضاء
عيئه ولم يصل الاستثناء باليمين فإنه ان كان نسقا بها تباعا فذلك له استثناء وان كان بين ذلك صمات فلا استثناء
له (قال الشافعي) رحمه الله تعالى من قال والله أو حلف بيمين ما كانت بطلاق أو عتار أو غيره أو أوجب على
نفسه شيئا ثم قال ان شاء الله موصولا بكلامه فقد استثنى ولم يقع عليه شيء من اليمين ان حنث والوصل أن يكون
كلامه نسقا وان كان بينه سكتة كسكتة الرجل بين الكلام التذكرا والي أو النفس أو انقطاع الصوت
ثم وصل الاستثناء فهو موصول وانما القطع أن يحلف ثم يأخذ في كلام ليس من اليمين من أمر أو نهى أو غيره
أو يسكت السكات الذي يبين أنه يكون قطعاً فإذا قطع ثم استثنى لم يكن له الاستثناء فان حلف فقال والله
لأفعلن كذا وكذا الآن يشاء فلان فإنه يفعل ذلك الشيء حتى يشاء فلان فان مات أو خرس أو غاب لم يفعل
وان قال لا أفعل كذا وكذا الآن يشاء فلان فليس له أن يفعل ذلك الشيء إلا أن يشاء فلان وان مات فلان
أو خرس لم يكن له أن يفعل ذلك الشيء حتى يعلم أن فلانا شاء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وان حلف فقال
والله (١) لأفعلن كذا وكذا الآن يشاء فلان لم يحنث ان شاء فلان وان مات فلان أو خرس أو غاب عنا معنى
فلان حتى يمضي وقت عيئه حنث لانه انما يخبر به من الحنث مشيئة فلان ولو كانت المسئلة بحالها فقال
والله لا أفلي كذا وكذا الآن يشاء فلان لم يفعل حتى يشاء فلان وان غاب عنا معنى فلان فلم نعرف شاء أو لم يشأ
لم يفعل فان فعله لم أحنثه من قبل أنه يمكن أن يكون فلان شاء

(لغو اليمين)

قيل للشافعي رحمه الله تعالى فإنا نقول ان اليمين التي لا كفارة فيها وان حنث فيها صاحبها انها عین واحدة
الآن لها وجهين وجه يعذر فيه صاحبه ويرجى له أن لا يكون عليه فيها ثم لانه لم يعقد فيها على اثم ولا كذب
وهو أن يحلف بالله على الأمر لقد كان ولم يكن فإذا كان ذلك جهده ومبلغ عليه فذلك اللغو الذي وضع الله
تعالى فيه المؤنة عن العباد وقال لا يؤخذ كم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤخذ كم بما عقدتم الأيمان
والوجه الثاني انه ان حلف عامد للكذب استخفاً باليمين بالله كاذباً فهذا الوجه الثاني الذي ليست فيه كفارة
لان الذي يعرض من ذلك أعظم من أن يكون فيه كفارة وأنه لما قال له تقرب إلى الله بما استطعت من خير
أخبر ناسفان قال حدثنا عمر وبن دينار وابن جريج عن عطاء قال ذهب أبو عبيد بن عمير إلى عائشة وهي
معتكفة في شيرفسا لناها عن قول الله عز وجل لا يؤخذ كم الله باللغو في أيمانكم قالت هو لا والله وبلى والله
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولغو اليمين كما قالت عائشة رضي الله تعالى عنها والله تعالى أعلم قول الرجل
لا والله وبلى والله وذلك اذا كان على اللجاج والغضب والجملة لا يعقد على ما حلف عليه وعقد اليمين أن يثبتها
على الشيء بعينه أن لا يفعل الشيء فيفعله أو ليفعله فلا يفعله أو لقد كان وما كان فهذا اثم وعليه الكفارة
لما وصفت من أن الله عز وجل فجعل الكفارات في عمد المأثم فقال تعالى وحرم عليكم صيد البر ما دمتم
حرماً وقال ولا تقتلوا الصيد وأنتم حرم إلى بالغ الكعبة ومثل قوله في الطهار وانهم ليقولون منكرا من القول
وزورا ثم أمر فيه بالكفارة ومثل ما وصفت من سنة النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من حلف على عين فرأى
غيرها خيراً منها فليأت الذي هو خير وليكفر عن عيئه

(الكفارة قبل الحنث وبعده)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فمن حلف بالله على شيء فأراد أن يحنث فأحب إلى أن يكفر حتى يحنث وان
(١) لعل فيه سقطا وعبارة المختصر لأفعلن كذا وكذا لوقت الآن يشاء الخ وقال المزني في آخر الكلام قال
يختلف في جامع الايمان تأمل كتبه معصمه

كفر قبل الحنث بالطعام رجوت أن يجزى عنه وإن كفر بصوم قبل الحنث لم يجز عنه وذلك أننا نرغم أن الله تبارك وتعالى حقا على العباد في أنفسهم وأموالهم فالحق الذي في أموالهم إذا قدموه قبل محله أجزأهم وأصل ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم تسلف من العباس صدقة عام قبل أن يدخل وأن المسكين قد قدمه وأصدقه الفطر قبل أن يكون الفطر فعملنا الحقوق التي في الأموال قياسا على هذا فأما الأعمال التي على الأبدان فلا تجزى إلا بعد موافقتها كالصلاة التي لا تجزى إلا بعد الوقت والصوم لا يجزى إلا في الوقت أو قضاء بعد الوقت والحج الذي لا يجزى إلا بعد ولا الصغير من حجة الاسلام لانهما يحتاجان أن يجزى عليهما

(من حلف بطلاق امرأته أن تزوج عليها)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن قال لامرأته أنت طالق أن تزوجت عليك فطلقها تطليقة. فذلك الرجعة ثم تزوج عليها في العدة طلقت بالحنث والطلاق الذي أوقع وإذا قال الرجل لامرأته أنت طالق ثلاثا إن لم تزوج عليك فسمى وقتا فإن جاء ذلك الوقت وهي زوجته ولم يتزوج عليها فهي طالق ثلاثا ولأنه طلقها واحدة أو اثنتين ثم جاء ذلك الوقت وهي في عذتها وفعط عليها التطليقة الثالثة وإن لم يوقت وكانت المسئلة بحالها فقال أنت طالق ثلاثا إن لم تزوج عليك فهذا على الأبد لا يحنث حتى يموت أو تموت قبل أن يتزوج عليها وما تزوج عليها من امرأة تشبهها ولا تشبهها خرج بهما من الحنث دخل بها أو لم يدخل ولا يخرج من الحنث إلا تزوج صحيح يثبت فامتزوج فاسد فليس بنكاح يخرج من الحنث وإن ماتت لم يرثها وإن مات هو ورثته في قول من يورث المبتوتة إذا وقع الطلاق في المرض (قال الشافعي) رحمه الله تعالى بعد لا ترث المبتوتة وهو قول ابن الزبير « قال الربيع » صار الشافعي إلى قول ابن الزبير وذلك أنهم أجعلوا أن الله عز وجل أنما ورث الزوجات من الأزواج وأنه إن آلى من المبتوتة فلا يكون عليه إيلاء وإن طاهر فلا يظهر عليه وإن قذفه لم يكن له أن يلاعن ولم يرأ من الحنث وإن ماتت لم يرثها فلما زعموا أنها خارجة في هذه الأشياء من معاني الأزواج وأنما ورث الله تعالى الزوجات لم نورثها والله تعالى الموفق

(الاطعام في الكفارات في البلدان كلها)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويجزى في كفارة البين مذهب النبي صلى الله عليه وسلم من حنطة ولا يجزى أن يكون دقيقا ولا سويقا وإن كان أهل بلد يقدون الذرة أو الرز أو التمر أو الزبيب أجزأهم من كل جنس واحد من هذا مذهب النبي صلى الله عليه وسلم وإنما فلنا يجزى هذا أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بعرق تمر فدفعه إلى رجل وأمره أن يطعمه ستين مسكينا والعرق فيما يقدر خمسة عشر صاعا وذلك ستون مدا فلكل مسكين مد فإن قال قائل فقد قال سعيد بن المسيب أتى النبي صلى الله عليه وسلم بعرق فيه خمسة عشر صاعا وعشرون صاعا قيل فأكثرت ما قال ابن المسيب دور ربع أو ثلث وإنما هذا شأنه ابن المسيب والعرق كما وصفت كان يقدر على خمسة عشر صاعا والكفارات بالمدينة وبجند ومصر والقبر وإن والبلدان كلها سواء ما فرض الله عز وجل على العباد فرضين في شيء واحد قط ولا يجزى في ذلك الإمكيلة الطعام وما أرى أن يجزى بهم دراهم وإن كان أكثر من قيمة الطعام وما يقضات أهل البلدان من شيء أجزأهم منه مد ويجزى أهل البادية مذكأقط وإن لم يكن لأهل بلد قوت من طعام سوى اللحم أذوا مذكأقطات أقرب البلدان إليهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويعطى الكفارات والزكاة كل من لا تلزمه نفقة من قرابته وهم من عدا الوالد والولد والزوجة إذا كانوا أهل حاجة فهم أحق بهما من غيرهم وإن كان ينفق عليهم متطوعا أعطاهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وليس له إذا كفر بالطعام أن يطعم أقل من عشرة وإن أطعم تسعة وكسا واحدا كان عليه أن يطعم عاشرا أو يكسو تسعة لانه إنما جعل له أن يطعم عشرة أو يكسوهم وهو لا يجزى

الحديثين المختلفين أو أشبهه بالقياس فأى الأحاديث المختلفة كان هذا فهو أولا هما عندنا أن يصار إليه ومنها ما عده بعض من ينظر في العلم مختلفا بأن الفعل فيه اختلاف أو لم يختلف الفعل فيه الاختلاف حكمه أو اختلاف الفعل فيه بأنه مباح فيشبه أن يعمل به بأنه القائل به ومنها ما جاء جلة وآخر مفسرا وإذا جعلت الجملة على أنها عامة عليه رويت بخلاف المفسر وليس هذا اختلافا إنما هذانما وصفت من سعة لسان العرب وأنها تنطق بالشئ منه عاماتريده الخاص وهذا يستعملان معا وقد أوضحت من كل صنف من هذا ما يدل على ما في مثل معناه إن شاء الله وجماع هذا أن لا يقبل إلا حديث ثابت كما لا يقبل من الشهود إلا من عرف عدله فإذا كان الحديث مجهولا أو مرغوبا عن جملة كان كالم يأت لانه ليس بثابت

(باب الاختلاف من جهة المباح)

حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وضأ وجهه ويديه ومسح برأسه مرة مرة * أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه عن جرير بن عبد الله عن عثمان بن عفان أن النبي صلى الله عليه وسلم توضأ ثلاثاً ثلاثاً * أخبرنا

الشافعي قال أخبرنا مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه أنه سمع رجلاً يسأل عبد الله ابن زيد هل تستطيع أن ترى كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ فحدثنا ثم ذكر أنه غسل وجهه ثلاثاً ويديه مرتين مرتين ومسح رأسه وغسل رجليه (قال الشافعي) ولا يقال شيء من هذه الأحاديث مختلف مطلقاً ولكن الفعل فيها يختلف من وجهه أنه مباح لا اختلاف الحلال والحرام

أن يكسو تسعة ويطعم واحداً لأنه حينئذ لا أطعم عشرة ولا كساهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن رجلاً كانت عليه ثلاثة أيمان مختلفة فخنث فيها فاعتق وأطعم وكساه بنوى الكفارة ولا ينوي عن أيها العتق ولا عن أيها الاطعام ولا عن أيها الكسوة أجزأه بنية الكفارة وأيها شاء أن يكون عتقاً أو اطعاماً أو كسوة كان وما لم يشأ ذنبيه الاولى تجزئه فان أعتق وكسا وأطعم ولم يستكمل الاطعام أكمله ونواه عن أي الكفارات شاء ولو كانت المسئلة بحالها فكسا وأعتق وأطعم ولم ينو الكفارة ثم أراد أن ينوي كفارة لم تكن كفارة لا تجزئه حتى يقدم النية قبل الكفارة أو تكون معها أو ماما كان عمله قبل النية فهو تطوع لا يجزئه من الكفارة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أمر الرجل الرجل أن يكفر عنه من مال المأموراً واستأذن الرجل الرجل أن يكفر عنه من ماله فأذن له أخزأت عنه الكفارة وهذه هبة مقبوضة لان دفعه اياها الى المسكينين بأمره قبض وكياله لهبة وهبها له وكذلك ان قال أعتق عني فهي هبة فاعتاقه عنه قبضه ما وهب له وولاه للعتق عنه لانه قد ملكه قبل العتق وكان العتق مثل القبض كما لو اشتراه فلم يقبضه حتى أعتقه كان العتق مثل القبض ولو أن رجلاً تطوع فكفر عن رجل باطعام أو كسوة أو عتق ولم يتقدم في ذلك أمر من الخلف لم يجز عنه وكان العتق عن نفسه لانه هو المعتق لما يملك ما لم يهب لغيره فيقبله وكذلك الرجل يعتق عن أبيه بعد الموت فالولاء له اذ لم يكن ذلك بوصية منهما ولا شيء من أموالهما ولو أن رجلاً صام عن رجل بأمره لم يجزه الصوم عنه وذلك أنه لا يعمل أحد عن أحد عمل الا بدان لأن الابدان تعبدت بعمل فلا يجزى عنها أن يعمل غيرها ليس الجوع والعرة بالخبر الذي جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم وبأن فيهما نفقة وأن الله فرضهما على من وجد اليهما السبيل والسبيل بالمال

(من لا يطعم من الكفارات)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا يجزئ أن يطعم في كفارات الايمان الاحرام مسلماً محتاجاً فان أطعم منه ذمياً محتاجاً أو رام مسلماً غير محتاج أو عبد رجل محتاج لم يجزه ذلك وكان حكمه حكم من لم يفعل شيئاً وعليه أن يعيد وهكذا لو أطعم غنياً وهو لا يعلم ثم علم غناه كان عليه أن يعيد وهكذا لو أطعم من تزرعه نفقته ثم علم أعاد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن كان له مسكن لا يستغنى عنه هو وأهله وخادم أعطى من كفارة اليمين والصدقة والزكاة ولو كان له مسكن يفضل عن حاجته وحاجة أهله الفضل الذي يكون بمثله غنياً لم يعط

(ما يجزى من الكسوة في الكفارات) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأقل ما يكفي من الكسوة كل ما وقع عليه اسم كسوة من عمامة أو سراويل أو أزار أو مقنعة وغير ذلك للرجل والمرأة لان ذلك كله يقع عليه اسم كسوة ولو أن رجلاً أراد أن يستدل بما تجوز فيه الصلاة من الكسوة على كسوة المسكين جاز لغيره أن يستدل بما يكفيه في الشتاء أو في الصيف أو في السفر من الكسوة ولكن لا يجوز الاستدلال عليه بشيء من هذا اذا أطلقه الله فهو مطلق ولا بأس أن يكسوا رجلاً ونساء وكذلك يكسوا الصبيان وان كسا غنياً وهو لا يعلم رأيت عليه أن يعيد الكسوة

(العتق في الكفارات) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أعتق في كفارة اليمين أو في شيء وجب عليه العتق لم يجزه الا رقبته مؤمنة ويعتق فيها الاسود والاحمر والسوداء والجراء وأقل ما يقع به اسم الايمان على العبيد أن يصف الايمان اذا أمر بصفته ثم يكون به مؤمناً ويجزى فيه الصغير اذا كان أبواه أو أحدهما مؤمناً لان حكمهم حكم الايمان ويجزى في الكفارات ولد الزنا وكذلك كل ذي نقص بعيب لا يضر بالعمل ضرراً ينامثل العرج الخفيف والعمور وشلل الخنصر والعيوب التي لا تضر بالعمل ضرراً ينامثل ويجزى

فيه العرج الخفيف ولا يجزى المقعد ولا الأعشى ولا أشل الرجل يابسها ولا الديدن يابسهما ويجزى الأصم
والخصى المحبوب وغير المحبوب ويجزى الميض الذي ليس به مرض زمانة مثل الفالج والسل وما أشبهه (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت الجارية حاملا من زوجها ثم اشتراها أو غيرها أعتقها في كسارة أجزأت
عنه وإنما لا تجزى في قول من لا يبيع أم الولد إذا ولدت بعد شرائه أياها أو وضعها لسته أشهر فصاعدا لأنها
تكون بذلك أم ولد فأما ما كان قبل ذلك فلا تكون به أم ولد قال ومن كانت عليه رقبة واجبة فأراد أن
يشترى رقبة نعتق عليه إذا ملكها بغير عتق فلا تجزى عنه وما كان يجوز له أن يملكه بحال أجزأ عنه
ولا يعتق عليه إلا آباءه وإن بعدوا والبنون وإن سفلوا والدون كلهم أو مولودون وسوا ذلك من قبل البنات
والبنين لأن كلهم ولد ووالد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن اشترى رقبة بشرط عتقها لم تجز عنه من رقبة
واجبة عليه قال ويجزى المدبر في الرقاب الواجبة ولا يجزى عنه المكاتب حتى يهجر فيعود رقيقا فيعتقه
بعد الهجر ويجزى المعتق الوثن وهو في أضعف من حال المدبر ومن اشترى عبدا فأعتقه وهو ممن لا يجزى
في الرقاب الواجبة فالعتق ماض ويعود لرقبة تامة فإن كان الذي باعه دلس له بعيب عاده عليه فأخذ منه قيمة
ما بينه وبينها ومعيان من الثمن وإن كان معيبا يجزى مثله في الرقاب الواجبة أجزأ عنه وعاده على
صاحبه الذي باعه بقيمة ما بين العيب والجمعة ولم يكن عليه أن يتصدق بقيمة العيب إذا أخذ من البائع
وهو مال من ماله

(الصيام في كهارات الأيمان) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى كل من وجب عليه صوم ليس بمشروط في كتاب الله عز وجل أن يكون متتابعاً بجزءه أن يكون متفرقاً قياساً على قول الله عز وجل في قضاء رمضان فعدة من أيام أخر والعدة أن يأتي بعد صوم الأولاء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان الصوم متتابعاً ففطر فيه الصائم والصائغة من عذر وغير عذر - تأمل الصيام الإلحاض : إنها لا تستأنف

(من لا يجزيه الصيام في كفارة اليمين) (قال الشافعي) رجا الله تعالى والذي يجب عليه من الكفارة الاطعام أو الكسوة أو العتق من كان غنيا فليس له أن يأخذ من الصدقة شيئا فأما من كان له أن يأخذ من الصدقة فله أن يصوم وليس عليه أن يتصدق ولا يعتق وإن فعل أجزأ عنه وإن كان غنيا وكان ماله غائبا عنه لم يكن له أن يكفر بصوم حتى يحضره له أو يذهب المال الا باطعام أو كسوة أو عتق

« من حنث معسرا ثم أيسر أو حنث موسرا ثم أعسر » (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حنث الرجل موسرا ثم أعسر لم يكن له أن يصوم ولا أرى الصوم يحجز عنه وأمرته احتياطاً أن يصوم فإذا أيسر كفر وإنما أنظر في هذا إلى الوقت الذي يحنث فيه ولو أنه حنث معسرا ثم لم يصم حتى أيسر أجببت له أن يكفر ولا يصوم من قبل أنه لم يكفر حتى أيسر وإن صام ولم يكفر أخر عنه لأن الكفر بين حنث الصيام « قال الربيع » والشافعي قول آخر أنه انما ينتظر إلى الكسرة يوم يكفر وإذا كان معسرا كان له أن يصوم وإن كان موسرا كان عليه أن يعتق قال ولا يصام في كفارة البين ولا في شيء وجب عليه من الصوم بإيجاب يوم من رمضان ولا يوم لا يصلح صومه متطوعا مثل يوم الفطر والأضحية وأيام التشريق ويصام ما سواها من الأيام

(من أكل أو شرب ساهياً في صيام الكفارة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويستدصوم التطوع وصوم رمضان وصوم الكفارة والنذر ما أفسد الصوم ولا خلاف بين ذلك فمن أكل فيها أو شرب ناسياً فلا قضاء عليه ومن أكل أو شرب عامداً أفسد الصوم عليه لا يختلف إلا في وجوب الكفارة على من جامع في رمضان وسقوطها عن جامع في صوم غيره تطوعاً أو واجباً فإذا كان الصوم متتابعاً فطريقه الصائم من عذر وغير عذر والصائغة استأنف الصام إلا الحائض فإنها لا تستأنف

والامر والنهي ولكن
يقال أقل ما يجزى
من الوضوء مرة وأكمل
ما يكون من الوضوء
ثلاث * أخبرنا الشافعي
أخبرنا عبد الله بن نافع
عن داود بن قيس عن
زيد بن أسلم عن عطاء
ابن يسار عن أسامة بن
زيد عن بلال أن رسول
الله توضأ ومسح على
الحفين (قال الشافعي)
ولا يقال لمسح رسول الله
على الحفين خلاف
غسل رجله على المصلي
انما يقال الغسل كمال
والمسح رخصة وكال
وأهمها شافعي

(باب القرا- في الصلاة)

أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا سفيان عن
مسعر عن الوليد بن
سريع عن عمرو بن
حريث قال سمعت النبي
يقرأ في الصبح والليل إذا
عسعس قال الشافعي
يعني يقرأ في الصبح
إذا الشمس كورت -
أخبرنا سفيان عن زياد
ابن علاقة عن عمه قال
سمعت النبي عليه
السلام في الصبح يقرأ
والنخل باسقات قال
الشافعي يعني يقاف

* أخبرنا مسلم وعبد المجيد
عن ابن جريح قال أخبرنا
محمد بن عباد بن جعفر
قال أخبرنا أبو سلمة بن
سفيان وعبد الله بن عمرو
العائذي عن عبد الله
ابن السائب قال صلى
لنا رسول الله صلى الله
عليه وسلم الصبح بمكة
فاستفتح بسورة المومنين
حتى إذا جاء ذكر موسى
وهرون أود كر عيسى
أخذت النبي سحلة
خفف فرجع قال
وعبد الله بن السائب
حاضر ذلك قال الشافعي
وليس تعد شيئاً من هذا
اختلافاً لأنه قد صلى
الصلوات عمره فيصغف
الرجل قراءة يوماً
والرجل قراءته يوماً
وقد أباح الله في القرآن
بقراءة ما تيسر منه
وسن رسول الله صلى
الله عليه وسلم أن يقرأ
بأم القرآن وما تيسر
فدل على أن اللازم في
كل ركعة قراءة أم
القرآن وفي الركعتين
الاوليين ما تيسر معها

(باب في الشهد)

حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي أخبرنا
الثقة عن الليث بن سعد

(الوصية بكفارة الأيمان وبالزكاة ومن تصدق بكفارة ثم اشتراها) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن لم يحق للسالكين في زكاة مال أولزمه حج أولزمته كفارة يمين فذلك كله من رأس المال يحاصر به ديون الناس ويخرج عنه في ذلك أقل ما يكفي في مثله من رأس المال لا يطعمه فان حل ثلثه العتق أعتق عنه من الثلث وإن لم يملكه أطعم عنه من رأس المال وإذا أعتق عنه من الثلث لم يطعم عنه من رأس المال (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كفر الرجل بالطعام أو بالكسوة ثم اشترى ذلك فدفعه إلى أهله ثم اشترى منهم ما يبيع جائز ولو تنزه عن ذلك كان أحب إلى

(كفارة عمن العبد) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حنث العبد فلا يجزيه إلا الصوم لأنه لا عتق شيء وإن كان نصفه عبد ونصفه حراً وإن في يديه مال لنفسه لم يجزه الصيام وكان عليه أن يكفر مما في يديه من المال مما يصيبه فإن لم يكن في يديه مال لنفسه صام (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حنث العبد ثم عتق وكفر كفارة حراً جزأت عنه لأنه حينئذ مالك ولو صام أجزأ عنه لأنه يوم حنث كان حكمه حكم الصيام

(١) (من نذر أن يعشي إلى بيت الله عز وجل)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن نذر تبرراً أن يعشي إلى بيت الله الحرام لزمه أن يعشي إن قدر على المشي وإن لم يقدر ركب وأهراق دم احتياطاً لأنه لم يأت بما نذر كما نذر والقياس أن لا يكون عليه دم من قبل أنه إذا لم يطبق شيئاً سقط عنه كمن لا يطبق القيام في الصلاة فيسقط عنه ويصلي قاعداً ولا يطبق القعود فيصلي مضطجاً وإنما فرغنا من الحج والعمرة والصلاة أن الناس أصلحوا أمر الحج بالصيام والصدقة والنسك ولم يصلحوا أمر الصلاة إلا بالصلاة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يعشي أحداً إلى بيت الله إلا حاجاً أو معتمراً لا بدله منه قال الربيع وللشافعي رحمه الله تعالى قول آخر أنه إذا حلف أن يعشي إلى بيت الله الحرام حنث فكفارة يمين تجزيه من ذلك إن أراد بذلك اليمين « قال الربيع » سمعت الشافعي أفتى بذلك رجلاً فقال هذا قولنا يا أبا عبد الله فقال هذا قول من هو خير مني قال من هو قال عطاء بن أبي رباح (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومن حلف بالمشي إلى بيت الله ففعلها قولان أحدهما معقول معنى قول عطاء أن كل من حلف بشيء من النسك صوم أو حج أو عمرة فكفارته كفارة يمين إذا حنث ولا يكون عليه حج ولا عمرة ولا صوم ومذهبه أن أعمال البر لله لا تكون إلا بفرض يؤديه من فرض الله عليه أو تبرراً يريد الله به فأما على غلق الأيمان فلا يكون تبرراً وإنما يعمل التبرر لغير الغلق وقد قال غير عطاء عليه المشي كما يكون عليه إذا نذر متبرراً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والتبرر أن يقول لله على أن شئاً فلا أنا أو قدم فلان من سفره أو قضى عني ديناً أو كان كذا أن أحج له نذراً فهو التبرر فأما إذا قال إن لم أفعل حقاً فعلى المشي إلى بيت الله فهذا من معاني الأيمان لا من معاني النذور وأصل معقول قول عطاء في معاني النذور من هذا أنه يذهب إلى أن من نذر نذراً في معصية الله لم يكن عليه قضاء ولا كفارة فهذا يوافق السنة وذلك أن يقول لله على أن شئاً أو شئاً فلا أنا أن أحج أو أن أفعل كذا من الأمر الذي لا يحل له أن يفعله فن قال هذا فلا شئ عليه فيه وفي السائبة وإنما أبطل الله عز وجل السذرة في البجيرة والسائبة لأنها معصية ولم يذكروا ذلك كفارة وكان فيه لالة على أن من نذر معصية لله عز وجل أن لا يفعله ولا كفارة عليه وبذلك جاءت السنة * « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن طلحة بن عبد الملك الأيلي عن القاسم بن محمد عن عائشة رضي الله

(١) قد تقدم في نسخة البلقيني جل من هذا الباب في أوخر الجزء الثاني في أبواب عقدها هو على حسب المناسبات مع ترك بعض منه ولكنه تمامه في الأصول بهذا الموضوع فأثبتناه تبعاً لها

تعالى عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه
 * أخبرنا سليمان عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين قال كانت بنو عقيل حلفاء
 لثقيف في الجاهلية وكانت ثقيف قد أسرت رجلين من المسلمين ثم إن المسلمين أسروا رجلا من بني عقيل ومعه
 ناقته وكانت ناقته قد سبقت الحاج في الجاهلية كذا وكذا مرة وكانت الناقة إذا سبقت الحاج في الجاهلية
 لم تمنع من كلال ترتع فيه ولم تمنع من حوض تشرع فيه قال فأتى به النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا محمد فم
 أخذتني وأخذت سابقه الحاج فقال النبي صلى الله عليه وسلم بجزيرة حلفائك ثقيف قال وحبس حيث
 يمر به النبي صلى الله عليه وسلم فتر به النبي صلى الله عليه وسلم لم بعد ذلك فقال يا محمد اني مسلم فقال النبي صلى الله
 عليه وسلم لو قلتها وأنت تملك أمرنا كنت قد أفطمت كل الفلاح قال ثم مر به النبي صلى الله عليه وسلم مرة
 أخرى فقال يا محمد اني جائع فأطعمني وطمأن فأسقني فقال النبي صلى الله عليه وسلم تلك حاجتك ثم إن النبي
 صلى الله عليه وسلم بداه فقادي به الرجلين اللذين أسرت ثقيف وأمسك الناقة ثم إنه أغار على المدينة عدو
 فأخذوا سرح النبي صلى الله عليه وسلم فوجدوا الناقة فيها قال وقد كانت عندهم امرأة من المسلمين قد
 أسروها وكانوا يريدون النعم عشاء فاعت المرأة ذات ليلة إلى النعم ففعلت لا تجي إلى بعير إلا رغا حتى انتهت
 إليها فلم ترغ فاستوت عليها ففجعت فلما قدمت المدينة قال الناس العصابة العصابة فقالت المرأة اني نذرت
 ان الله أنجاني عليها أن أنحرها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بئسما جزيتها لو أوفاء لنذري في معصية الله
 ولا فيما لا يملك ابن آدم ، أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين
 (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأخذ النبي صلى الله عليه وسلم ناقته ولم يأمرها أن تخر مثلها أو تخرها ولا
 تكفر قال وكذلك نقول ان من نذر تبرأ أن ينكر مال غيره فهذا نذر فيما لا يملك فالنذر ساقط عنه وبذلك
 نقول قياسا على من نذر ما لا يطيق أن يعمل بحال سقط النذر عنه لأنه لا يملك أن يعمل فهو كالأعلاك مما سواه
 (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا نذر الرجل أن يحج ماشيا مشى حتى يحل له النساء ثم ركب بعد ذلك كمال
 حج هذا وإذا نذر أن يعتمر ماشيا مشى حتى يطوف بالبيت ويسعى بين الصفا والمروة ويحلق أو يقصر وذلك
 كمال عمرة هذا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا نذر أن يحج ماشيا مشى ففاته الحج فطاف بالبيت وسعى
 بين الصفا والمروة ماشيا حل وعليه حج قابل ماشيا كما يكون عليه حج قابل إذا فاته هذا الحج ألا ترى أن حكمه
 لو كان منطوعا بالحج أو نذر الله أو كانت عليه حجة الاسلام أو عمرته أن لا يجزئ هذا الحج من حج ولا عمرة فإذا كان
 حكمه (١) أن يسقط ولا يجزئ من حج ولا عمرة فكيف لا يسقط المشي الذي انما هو هيئة في الحج والعمرة (قال
 الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا نذر الرجل أن يحج أو نذر أن يعتمر ولم يحج ولم يعتمر فإن كان نذر ذلك ماشيا فلا
 عيشي لانها جميعا حجة الاسلام وعمرته فإن مشى فأنما مشى حجة الاسلام وعمرته وعليه أن يحج ويعتمر ماشيا
 من قبل أن أول ما يعمل الرجل من حج وعمره إذا لم يعتمر ويحج فأنما هو حجة الاسلام وان لم ينو حجة الاسلام
 ونوى به نذرا أو جماعا غيره أو تطوعا فهو كله حجة الاسلام وعمرته وعليه أن يعود لنذره فيوفيه كما نذر ماشيا
 أو غير ماش « قال الربيع » هذا إذا كان المشي لا يضر عن عيشي فإذا كان مضرا به فترك ولا شيء عليه
 على مثل ما أمر النبي صلى الله عليه وسلم أبا إسرائيل أن يتم صومه ويتجنى عن الشمس فأمره بالذي فيه البر
 ولا يضر به ونهاه عن تعذيب نفسه لأنه لا حاجة لله في تعذيبه وكذلك الذي عشى إذا كان المشي تعذيبا له
 يضر به تركه ولا شيء عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن رجلا قال أشفي الله فلان فنه على أن
 أمشي لم يكن عليه مشي حتى يكون نوى شيا يكون مثله برا فإن لم ينو شيا ثلاثي عليه لأنه ليس في المشي إلى
 غير مواضع البر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو نذر فقال على المشي إلى أفر بنية أرا نراق أو غيرها
 من البلدان لم يكن عليه شيء لأنه ليس لله طاعة في المشي إلى شيء من البلدان وأنما يكون المشي إلى الموضع

(١) أي أن يبطل ويلغو وقوله لا يسقط المشي أي لا يلغو فيجب إعادته ماشيا تأمل

عن أبي الزبير عن سعيد
 وطاوس عن ابن عباس
 قال كان النبي صلى الله
 عليه وسلم يعلمنا التشهد
 كما يعلمنا السورة من
 القرآن فكان يقول
 التحيات المباركات
 الصلوات الطيبات لله
 سلام عليك أيها النبي
 ورحمة الله وبركاته سلام
 علينا وعلى عباد الله
 الصالحين أشهد أن
 لا إله إلا الله وأن محمدا
 رسول الله « قال
 الربيع » هذا حدثنا
 به يحيى بن حسان
 قال الشافعي وقدرى
 أي بن نابل بإسناده
 عن جابر عن النبي عليه
 السلام تشهدا يخالف
 هذا في بعض حروفه
 وروى البصريون عن
 أبي موسى عن النبي
 عليه السلام حديثا
 يخالفهما في بعض
 حروفهما وروى
 الكوفيون عن ابن
 مسعود في التشهد
 حديثا يخالفها كلها
 في بعض حروفها فهي
 مشبهة متقاربة واحتمل
 أن تكون كلها ثابتة
 وأن يكون رسول الله
 يعلم الجماعة والمفردين
 التشهد فحفظ أحدهم

على لفظ ويحفظ
 الآخر على لفظ يخالفه
 لا يختلفان في معنى انه
 اعتبار يديه تعظيم الله
 جمل ثنائه وذكره
 والتشهد والصلاة على
 النبي فيقر النبي كلا على
 ما حفظ وان زاد بعضهم
 كلمة على بعض أو لفظها
 بغير لفظه لانه ذكر وقد
 اختلف بعض أصحاب
 النبي في بعض لفظ
 القرآن عند رسول الله
 ولم يختلفوا في معناه
 فأقرهم وقال هكذا
 أنزل ان هذا القرآن
 أنزل على سبعة أحرف
 فأقرؤا ما تنسرونه
 هاسوى القرآن من
 الذكروا لى أن يتسع
 هذا فيه اذالم يختلف
 المعنى قال وليس لأحد
 أن يهدأ أن يكف عن
 قراءة حرف من القرآن
 الا بنسيان وهذا في
 التشهد وفي جميع
 الذكرا خف وانما قلنا
 بالتشهد الذي روى
 عن ابن عباس لانه أتمها
 وأن فيه زيادة على
 بعضها المباركات

(باب في الوتر)

حدثنا الربيع قال قال
 الشافعي وقد سمعت أن

الذي يرتجي فيه البر وذلك المسجد الحرام وأحب إلى أن نذراً أن يعشى إلى مسجد المدينة أن يعشى إلى مسجد
 بيت المقدس أن يعشى لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تشد الرحال الا إلى ثلاثة مساجد المسجد الحرام
 ومسجدى هذا ومسجد بيت المقدس ولا بين لى أن أوجب المشى إلى مسجد النبي صلى الله عليه وسلم
 ومسجد بيت المقدس كما بين لى أن أوجب المشى إلى بيت الله الحرام وذلك أن البر باتيان بيت الله تعالى فرض
 والبر باتيان هذين نافلة وإذا نذر أن يعشى إلى بيت الله ولا نية له فلا خيار أن يعشى إلى بيت الله الحرام ولا يجب
 ذلك عليه الا بأن ينويه لان المساجد بيوت الله وهو اذا نذر أن يعشى إلى مسجد مصر لم يكن عليه أن يعشى إليه
 ولو نذر بر أمرناه بالوفاء به ولم يجبر عليه وليس هذا كما يؤخذ لادميين من الآدميين هذا عمل فيما بينه وبين
 الله عز وجل لا يلزمه الا بما يجابه على نفسه بعينه وإذا نذر الرجل أن ينحر بمكة لم يجزه الا أن ينحر بمكة وذلك
 أن النحر بمكة بر وان نذر أن ينحر بغيرها ليتصدق لم يجزه أن ينحر الا حيث نذر أن يتصدق وانما أوجبته وليس
 في النحر في غيرها بر لانه نذر أن يتصدق على مساكين ذلك البلد فاذا نذر أن يتصدق على مساكين ببلد فعليه
 أن يتصدق عليهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال الرجل غلامي حر إلا أن يبدولى في ساعتى هذه
 أو في يومى هذا أو شاء أو يشاء فلان أن لا يكون حراً أو امرأته طالق إلا أن شاء أن لا تكون طالق في يومى
 هذا أو يشاء فلان فشاء أو شاء الذى استثنى مشيئته لم يكن العبد حراً ولا المرأة طالقاً (قال الشافعي) رحمه الله
 تعالى وإذا قال الرجل أنا أهدي هذه الناقة نذراً أو أمشى نذراً فعليه أن يهديها وعليه أن يعشى إلا أن يكون
 أراد أنى سأحدث نذراً أو أنى سأهديها فلا يلزمه ذلك وهو كما قاله لغيره يجب فإذا نذر الرجل أن يأتي موضعاً
 من الحرم ما شياً أو راكباً فعليه أن يأتي الحرم حاكماً ومعتماً ولو نذر أن يأتي عرفة أو مراً أو موضعاً قريباً من
 الحرم ليس بالحرم لم يكن عليه شئ إلا أن هذا نذر في غير طاعة وإذا نذر الرجل حجاً ولم يسم وقتاً فعليه حج يحرم به
 في أشهر الحج متى شاء وان قال على نذري أن شاء فلان فليس عليه شئ ولو شاء فلان انما النذر ما أراد الله عز
 وجل به ليس على معاني الغلق ولا مشيئة غير الناذر وإذا نذر أن يهدي شيئاً من النعم لم يجزه الا أن يهديه وإذا
 نذر أن يهدي متاعاً لم يجزه الا أن يهديه أو يتصدق به على مساكين الحرم فان كانت نيته في هذه أن
 يعلقه ستر على البيت أو يجعله في طيب البيت جعله حيث نوى ولو نذر أن يهدي ما لا يحمل مثل الأرضين
 والدور باع ذلك فأهدى ثمنه وبلى الذى نذر الصدقة بذلك وتعلقه على البيت وتطيبه به أو يوكل به ثقة
 بلى ذلك له وإذا نذر أن يهدي بدنة لم يجزه فيها الا شئ من الابل أو ثنية وسواء في ذلك الذكروا لى والخصى
 وأكثرها ثمن أحب إلى وإذا لم يجد بدنة أهدي بقرة نية فصاعداً وإذا لم يجد بقرة أهدي سبعاً من الغنم
 ثنية فصاعداً ان كن معزى أو جذعاً فصاعداً ان كن ضأناً وان كانت نيته على بدنة من الابل دون البقر فلا
 يجزيه أن يهدي مكانها من البقر والغنم الا بقيمتها وإذا نذر الرجل هدياً ولم يسم الهدى ولم ينوشاً فأحب
 إلى أن يهدي شاة وما أهدي من مذحطة أو ما فوقه أجزاء لان كل هذا هدى وإذا نذر أن يهدي هدياً ونوى
 به همة جيداً رضيعاً أهده انما معنى الهدى هدية وكل هذا يقع عليه اسم هدى (قال الشافعي) رحمه الله
 تعالى وإذا نذر أن يهدي شاة عوراء أو عمية أو عرجاء أو مالا يجوز أخيه أهده ولو أهدي تاماً كان أحب
 إلى أن كل هذا هدى ألا ترى إلى قول الله عز وجل ومن قتله منكم متعمداً فمما مثل ما قتل من النعم يحكم به
 ذوا عدل منكم هدياً فقد يقتل الصيد وهو صغير وأعرج وأعمى وانما يجزيه بمثله ألا ترى أنه يقتل الجراد
 والعصفور وهما من الصيد فيجزي الجراد بتمرة والعصفور بقيمة ولعله قبضة وقد سمي الله تعالى هذا كله
 هدياً وإذا قال الرجل شاتى هذه هدى إلى الحرم أو بقعة من الحرم أهدي وإذا نذر الرجل بدنة لم تجزه الا
 بمكة فإذا سمي موضعاً من الأرض ينحرها فيه أجزاء وإذا نذر الرجل عند صوم صامه ان شاء متفرقاً وان
 شاء متتابعاً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا نذر صيام أشهر فاصام منها بالاهلة صامه عند ما بين

الهلالين ان كان تسعة وعشرين وثلاثين فان صامه بالعدد صام عن كل شهر ثلاثين يوما واذا نذر صيام سنة بعينها صامها كلها الا رمضان فانه يصومه رمضان ويوم الفطر ويوم النحر وأيام التشريق ولا قضاء عليه كماله قصد فنذر ان يصوم هذه الايام لم يكن عليه نذر ولا قضاء فان نذر سنة بغير عينها قضى هذه الايام كلها حتى يوفي صوم سنة كاملة واذا قال الله على أن أحج عاى هذا حال بينه وبينه عدو أو سلطان حبس فلا قضاء عليه وان حال بينه وبينه مرض أو خطأ عددا ونسيان أو توان فضاء اذ امتأه يسهل بالجمع فيه صر بعد وفلا يكون عليه قضاء كان من نذر حجاب بعينه مثله وما زعمت أنه اذا أحصر فعليه القضاء أمرته أن يقضيه ان نذره فأحصر وهكذا ان نذر ان يصوم سنة بعينها فرض قضاها الا الايام التي ليس له أن يصومها فان قال قائل فلم تأمر المحصر اذا أحصر بالهدى ولا تأمر به هذا قل أمره بالخروج من الاحرام وهذا لم يحرم فأمر بالهدى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أكل الصائم أو شرب في رمضان أو نذر أو صوم كفارة أو واجب بوجه من الوجوه أو تطوع ناسيا فصومه تام ولا قضاء عليه واذا سحر بعد الفجر وهو لا يعلم أو أفطر قبل الليل وهو لا يعلم فليس بصائم في ذلك اليوم وعليه بدله فان كان صومه متتابع فعليه أن يستأنفه واذا قال الله على أن أصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان فقدم ليل فليس عليه صوم صبيحة ذلك اليوم لانه قدم في الليل ولم يقدم في النهار وأحب إلى لوصامه ولو قدم الرجل نهارا وقد أفطر الذي نذر الصوم فعليه فضاء ذلك اليوم وهكذا لو قدم بعد الفجر وهو صائم ذلك اليوم متطوعا أو لم يأكل فعليه أن يقضيه لانه نذر والنذر لا يجزيه الا أن ينوي صيامه قبل الفجر وهذا احتياط وقد يحتمل القياس أن لا يكون عليه قضاءؤه من قبل أنه لا يصلح له أن يكون فيه صائم عن نذره وانما قلنا بالاحتياط أن جازا أن يصام وليس هو كيوم الفطر وانما كان عليه صومه بعد مقدم فلان فقلنا عليه قضاءؤه وهذا أصح في القياس من الأول ولو أصبح فيه صائم من نذر غير هذا أو قضا رمضان أحببت أن يعود لصومه لنذره وقضاؤه ويعود لصومه لمقدم فلان ولو أن فلانا قدم يوم الفطر أو يوم النحر أو التشريق لم يكن عليه صوم ذلك اليوم ولا عليه قضاءؤه لانه ليس في صوم ذلك اليوم طاعة ولا يقضى ما لا طاعة فيه ولو قال الله على أن أصوم اليوم الذي يقدم فيه فلان أبدا فقدم يوم الاثنين كان عليه قضاء اليوم الذي قدم فيه فلان وصوم الاثنين كما استقبله وان تركه فيما يستقبل قضاء الا أن يكون يوم الاثنين يوم فطر أو أخفى أو أيام التشريق فلا يصومه ولا يقضيه وكذلك ان كان في رمضان لم يقضه وصامه من رمضان كالأول ان رجلا نذر ان يصوم رمضان صام رمضان بالنسبة ويصمه بالنذر ولم يقضه وكذلك لو نذر ان يصوم يوم الفطر أو الاضحية أو أيام التشريق ولو كانت المسئلة بحالها وقدم فلان يوم الاثنين وقد وجب عليه صوم شهرين متتابعين صامهما وقضى كل اثنين فمما لا يشبه هذا شهر رمضان لان هذا شيء أدخله على نفسه بعدما أوجب عليه صوم يوم الاثنين وشهر رمضان شيء أوجبه الله تعالى لشيء دخله على نفسه ولو كانت المسئلة بحالها وكانت الدار امرأة فكما الرجل رتقضى كل ما امر عليها من حيضتها واذا قالت المرأة لله على أن أصوم كلما حضت أو أيام حيضتي فليس عليها صوم ولا قضاء لانها لا تكون صائمة وهي حائض واذا نذر الرجل صوما أو صلاة ولم ينو عددا فأقل ما يلزمه من الصلاة ركعتان ومن الصوم يوم لان هذا أقل ما يكون من الصلاة والصوم الا الوتر « قال الربيع » وفيه قول آخر يجزيه ركعة واحدة وذلك أنه يرى عن عمر أنه تنفل بركعة وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أوتر بركعة بعد عشر ركعات وأن عثمان أوتر بركعة قال الربيع فلما كانت ركعة صلاة ونذر أن يصلي صلاة ولم ينو عددا فصلى ركعة كانت ركعة صلاة بما ذكرنا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا قال الله على عتق رقبة فأى رقبة أعتق أجزاء

النبي صلى الله عليه وسلم أوتر أول الليل وآخره في حديث ثبت مثله وحديث دونه وذلك مما وصفت من المباح له أن يوتر في الليل كله ونحن نبيح في المكتوبة أن يصلي في أول الوقت وآخره وهذا في الوتر أوسع منه ، حدثنا الربيع أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان قال أخبرنا أبو يعفور عن مسلم عن مسروق عن عائشة قالت من كل الليل قد أوتر رسول الله فأنتهى وتره الى السحر

(باب مجود القرآن)

حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا محمد بن اسمعيل عن ابن أبي ذئب عن الحرث بن عبد الرحمن عن محمد بن عبد الرحمن عن ثوبان عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ بالجم فسجد وسجد الناس معه الارجلين قال أراد الشهر ما أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا محمد بن اسمعيل عن ابن أبي ذئب عن يزيد

(فيمين حلف على سكنى دار لا يسكنها)

(سئل الشافعي) رحمه الله تعالى فقيل له فإنا نقول فيمين حلف أن لا يسكن هذه الدار وهو فيها ساكن أنه يؤمر بالخروج من ساعة حلف ولا يرى عليه خنثا في أقل من يوم وليلة إلا أن يكون له نية في تعجيل الخروج قبل يوم وليلة فإنه حائث إذا أقام يوما وليلة أو يقول نويت أن لا أجعل حتى أجد منزلا فيكون ذلك له (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف الرجل أن لا يسكن الدار وهو فيها ساكن أخذ في الخروج ج مكانه فإن تخلف ساعة وهو يمكنه الخروج منها خنثا ولكنه يخرج منها يبسده متحولا ولا يضره أن يتردد على حل متاعه منها وإخراج أهله لأن ذلك ليس بسكن قال فإنا نقول في الرجل يحلف أن لا يسكن الرجل وهما في دار واحدة ليس لهما مقاصير كل بيت يدخله ساكنه أو كانت لهما مقاصير يسكن كل مقصورة منها ساكنها وكان الخالف مع المحلوف عليه في بيت منها أو في مقصورة من مقاصيرها وفي حجرة المقصورة دون البيت وصاحبه المحلوف عليه في البيت أنه يخرج مكانه حين حلف أنه لا يسكنه في البيت إلى أي بيوت الدار شاء وليس له أن يسكنه في المقصورة التي كانت فيها اليمين وإن كان معه في البيت وليس له مقصورة أو له مقصورة أو كان في مقصورة دون البيت والآخر في البيت دون المقصورة أنه إن أقام في البيت أو في المقصورة يوما وليلة كان حائثا وإن أقام أقل من ذلك لغير المساكنة لم يكن عليه خنثا إذا خرج إلى أي بيوت الدار ومقاصيرها شاء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف أن لا يسكن الرجل وهو ساكن معه فهي كالمسئلة قبلها يخرج منها مكانه أو يخرج الرجل مكانه فإن أقاما جميعا ساعة بعدما أمكنه أن يتحول عنه خنثا وإن كانا في بيتين بفعل بينهما حائرا وكل واحد من الحجرتين باب فليست هذه مساكنة وإن كانا في دار واحدة والمساكنة أن يكونا في بيت أو بيتين حجرتهما ومدخلهما واحد فأما إذا افترق البيتان والحجرتان فليست مساكنة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإنما جوابنا في هذه الأيمان كلها إذا حلف لانية له إنما خرجت اليمين منه بلانية فأما إذا كانت اليمين بنية فاليمين على ما نوى قال فإنا نقول إذا نقل أهله وعياله وترك متاعه فإنا نستحب له أن ينقل بجميع متاعه وأن لا يخلف شيئا من متاعه وإن خلف شيئا منه أو خلفه كله فلا خنث عليه فإن خلف أهله وولده فهو حائث لأنه ساكن بعد والمساكنة التي حلف عليها هي المساكنة منه ومن عياله لمن حلف أن لا يسكنه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والنقطة والمساكنة على البدن دون الأهل والمال والولد والمتاع فإذا حلف رجل لينتقل فانتقل ببدنه وترك أهله وولده وماله فقد بر وان قال قائل ما ألحجة فيل رأيت إذا سافر ببدنه أيقصر الصلاة ويكون من أهل السفر أو رأيت إذا انقطع إلى مكة ببدنه أي يكون من حاضري المسجد الحرام الذين انتمتعوا لم يكن عليهم دم فإذا قال نعم قيل فأنما النقطة والحكم على البدن لا على مال ولا على ولد ولا على متاع قال فإنا نقول فيمين حلف أن لا يلبس هذا الثوب وهو لا يلبسه فتركه عليه بعد اليمين أن نراه حائثا لأنه قد لبسه بعد يمينه وكذلك نقول فيه أن حلف لا يركب هذه الدابة وهو عليها فإن نزل مكانه والا كان حائثا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا حلف أن لا يلبس الثوب وهو لا يلبسه فقتل المستلثين الأولين أن لم ينزعه من ساعته إذا أمكنه نزعه خنثا وكذلك أن حلف أن لا يركب دابة وهو راكبها فإن نزل مكانه والاحتث وهكذا كل شيء من هذا الصنف قيل فإنا نقول فيمين حلف أن لا يسكن بيتا ولا نبه له وهو من أهل الحضارة فسكن بيتا من بيوت الشعر فإنه إن كان ليمينه معنى يستدل عليه بالأمر الذي له حلف مثل أن يكون سبع يقوم أنهدم عليهم بيت ففهم تراه فلا شيء عليه في سكنه في بيت شعر وإن لم يكن له نية حين حلف وإن كان إنما وجه يمينه أنه قيل له إن الشمس محتجة وإن السكنى في السطوح والخروج من البيوت معصية ويسر خلف أن لا يسكن بيتا فإنا نراه حائثا إن سكن بيت شعر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإن حلف الرجل أن لا يسكن بيتا وهو من أهل البادية أو أهل القرية ولا نية له فأى

ابن عبد الله بن قسيط
عن عطاء بن يسار عن
زيد بن ثابت أنه قرأ
عند رسول الله بالنجم
فلم يسجد فيها (قال
الشافعي) وفي هذين
الحديثين دليل على أن
سجود القرآن ليس بحتم
ولكنه يحب أن لا يترك
لأن النبي عليه السلام
سجد في النجم وترك *
حدثنا الربيع بن سليمان
قال الشافعي وفي النجم
سجدة ولا أحب أن يدع
شيئا من سجود القرآن
وإن تركه كرهته له
وليس عليه قضاء لأنه
ليس بفرض فإن قال
قائل ما الدليل على أنه
ليس بفرض قيل
السجود صلاة وقد قال
الله تعالى إن الصلاة
كانت على المؤمنين كتابا
موقوتا فكان الموقوت
يحتمل موقوتا بالعدد
وموقوتا بالوقت فأبان
رسول الله أن الله جل
ثناؤه فرض خمس
صلوات فقال رجل
يا رسول الله هل على
غيرها قال لا إلا أن تطوع
فلما كان سجود القرآن
خارجا من الصلوات
المكتوبات كان سنة
اختيار وأحب اليان

لا يدعه ومن تركه ترك
فضلا لا فرضا وانما
سجد رسول الله صلى الله
عليه وسلم في النجم لان
فيها سجودا في حديث
أبي هريرة وفي سجود
النبي صلى الله عليه في
النجم دليل على ما وصفت
لأن الناس سجدوا معه
الارجلين والرجلان
لا يدعان ان شاء الله
الفرض ولو تركاه أمرهما
رسول الله بأعادته (قال
الشافعي) وأما حديث
زيد أنه قرأ عند النبي
صلى الله عليه وسلم
النجم فلم يسجد فهو
والله أعلم أن زيدا لم
يسجد وهو القاري فلم
يسجد النبي صلى الله
عليه وسلم ولم يكن عليه
فرضا فأمره النبي به
« حدثنا الربيع »
أخبرنا الشافعي
أخبرنا إبراهيم بن محمد
عن زيد بن أسلم عن
عطاء بن يسار أن رجلا
قرأ عند النبي السجدة
فسجد فسجد النبي ثم
قرأ آخر عند السجدة
فلم يسجد فلم يسجد النبي
فقال يا رسول الله قرأ
فلان عندك السجدة
فسجدت وقرأت عندك
السجدة فلم تسجد فقال

بيت شعرا وأدم أوخية أو ما وقع عليه اسم بيت أو حجارة أو مدرسكن حنث قال فأنانقول فيمن حلف أن
لا يسكن دار فلان فسكن دارا بينه وبين رجل آخر أنه يحنث وكذلك ان كانت الدار كلها فسكن منها
بيتا حنث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف الرجل أن لا يسكن دارا فلان ولم ينو دارا بعينها فسكن
دارا له فيها شركا أكثرها كان له أو أقلها لم يحنث ولا يحنث حتى تكون الدار كلها خاصة (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى وإذا حلف أن لا يأكل طعاما اشتراه فلان فاشترى فلان وآخرمعه طعاما ولا نية له لم يحنث
ولا أقول بقولكم انكم تقولون فيمن حلف أن لا يأكل من طعام اشتراه فلان فأكل من طعام اشتراه فلان
وآخرمعه انكم تحنثون ان أكل منه قبل أن يقتسماه وزعما وزعم أنهما ان اقتسماه فأكل الحالف مما صار
للذي لم يحلف عليه لم يكن عليه حنث والقول فيها على ما أجبتك في صدر المسئلة قال فأنانقول من حلف
أن لا يسكن دار فلان فباعها فلان انه ان كان عقد يمينه على الدار لانها داره لا يحنث ان سكنها وهي لغیره
وان كان انما عقد يمينه على الدار وجعل تسميته صاحبها صفة من صفاتها مثل قوله هذه الدار المزقة فذهب
تزويعها فأمره حائثا أن سكنها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف أن لا يسكن دار فلان هذه بعينها
وباعها فلان فان كانت نيته على الدار حنث بأى وجه سكنها وان ملكها هو وان كانت نيته ما كانت لفلان
لم يحنث اذا خرجت من ملكه وان لم يكن له نية حنث اذا قال دار فلان هذه

(فيمن حلف أن لا يدخل هذه الدار وهذا البيت فغير عن حاله)

(قيل للشافعي) رحمه الله تعالى فأنانقول لو أن رجلا حلف أن لا يدخل هذه الدار فهدمت حتى صارت
طريقا أو خربة يذهب الناس فيها ذاهبين وجائين انه ان كان في يمينه سبب يستدل به على شيء من نيته وما أراد
في يمينه حل على ما استدل به وان لم يكن لذلك سبب يستدل به على شيء من نيته فأن لا نرى عليه حنثا في دخولها
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف الرجل أن لا يدخل هذه الدار فهدمت حتى صارت طريقا ثم
دخلها لم يحنث لانها ليست بدار قال فأنانقول فيمن قال والله لأدخل من باب هذه الدار فقول بابها فدخل
من بابها هذا المحدث انه حانث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف الرجل أن لا يدخل من باب هذه الدار
ولانية له فقول بابها الى موضع آخر فدخل منه لم يحنث وان كانت له نية فتوى من باب هذه الدار في هذا الموضع
لم يحنث قال الشافعي رحمه الله تعالى ولو نوى أن لا يدخل الدار حنث قال فأنانقول فيمن حلف أن
لا يلبس هذا الثوب وهو قميص فقطعه قباء أو سراويل أو جبة انما حائثا الآن تكون له نية يستدل بها على
أنه لا حنث عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا حلف الرجل أن لا يلبس ثوبا وهو رداء فطعمه قيصا
أو تزر به أو ارتدى به أو قطعه فلانس أو تباين أو حلف أن لا يلبس سراويل فاتزر بها أو قيصا فارتدى به
فهذا كله ليس وهو يحنث في هذا كله اذا لم تكن له نية فان كانت له نية لم يحنث الا على نيته ان حلف أن
لا يلبس القميص كما تلبس القمص فارتدى به لم يحنث وكذلك ان حلف أن لا يلبس الرداء كما تلبس الأردية
فلبسه قيصا لم يحنث وإذا حلف الرجل أن لا يلبس ثوبا امرأته وقد كانت منت بالثوب عليه أو ثوب رجل
من علبه فأصل ما أبى عليه أن لا أنظر الى سبب يمينه أبدا وانما أنظر الى مخرج اليمين ثم أحنث صاحبها
أو أبرمه على مخرجها وذلك أن الأسباب متقدمة والأيمان محدثة بعدها فقد يحدث على مثالها وعلى خلاف
مثالها فلما كان هكذا لم أحنثه على سبب يمينه وأحنثه على مخرج يمينه أرايت لو أن رجلا قال لرجل قد
نحلتك داري أو قد وهبتك مالي خلف ليضرب به أما يحنث ان لم يضربه وليس خلفه ليضرب به يشبه سبب ما
قال له فإذا حلف أن لا يلبس هذا الثوب لثوب امرأته فوهبته له أو باعته واشترى بثمنه ثوبا أو اتفخ به لم يحنث
ولا يحنث أبدا الا بلبسه قال فأنانقول فيمن حلف أن لا يدخل دار فلان فرقى على ظهره يمينه انه يحنث لانه
دخلها من ظهرها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا حلف الرجل أن لا يدخل دار فلان فرقى فوقها فلم

التي عليه السلام كنت
اماماً فلو سجدت سجدت
معك قال الشافعي اني
لا حسب زيد بن ثابت
لانه يحكى انه قرأ عند
النبي النجم فلم يسجد
وانما روى الحديثين
معاً عطاء بن يسار قال
وأحب أن يسد الذي
يقرا السجدة فيسجد
ويسجد واعمه فان قال
قائل فلعل أحدهما
الحديثين نسخ الآخر
قيل فلا يدعى أحد أن
السجود في النجم منسوخ
الاجاز لغيره أن يدعى
أن ترك السجود منسوخ
والسجود ناسخ ثم يكون
أولى لأن السنة السجود
لقول الله فاسجدوا لله
واعبدوا ولا يقال لواحد
من هذين ناسخ ولا منسوخ
ولكن يقال اختلاف
من جهة المباح

باب القصر والتمام
في السفر في الخوف
وغير الخوف

حدثنا الربيع قال قال
الشافعي قال الله جل
ثناؤه واذا ضربتم في
الارض فليس عليكم
جناح أن تقصروا من
الصلاة الآية قال
الشافعي وكان بينا

يدخلها وانما دخوله أن يدخل بيتاً منها أو عرصتها قال فاننا نقول فيمن حلف أن لا يدخل بيت فلان فدخل
بيت فلان المحلوف عليه وانما فلان ساكن في ذلك البيت بكراهه يحث لانه يتيه مادام ساكن فيه (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى واذا حلف الرجل أن لا يدخل بيت فلان وفلان في بيت بكراهه لم يحث لانه ليس
بيت فلان الا أن يكون أراد مسكن فلان ولو حلف أن لا يدخل مسكن فلان فدخل عليه مسكناً بكراهه
حنت الا أن يكون نوى مسكناً عليه قال فاننا نقول فيمن حلف أن لا يدخل دار فلان فاحتمله انسان
فأدخله قهراً فانه ان كان غلبه على ذلك ولم يتراخ فلا حنت عليه ان كان حين قدر على الخروج جئ من ساعته
فأما ان أقام ولو شاء أن يخرج فخرج فان هذا حانت « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله
تعالى قال اذا حلف أن لا يدخل دار فلان فحمل فأدخلها لم يحث الا أن يكون هو أمرهم أن يدخلوه تراخي
أو لم يتراخ قال فاننا نقول فيمن حلف بالطلاق أن لا يدخل دار فلان فقال انما حلفت أن لا أدخلها ونويت
شهرها ان انزى عليه أنه ان كانت عليه في يمينه يئنه فانه لا يصدق بئنه وان دخلها حنت وان كان لا يئنه عليه في
يمينه قبل ذلك منه مع يمينه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا حلف الرجل بطلاق امرأته أن لا يدخل
دار فلان فقال نويت شهرها أو يوماً فهو كذلك فيما بينه وبين الله عز وجل وعليه اليمين فاما في الحكم فقي دخلها
فهى طالق قال فاننا نقول فيمن قال والله لا أدخل على فلان بيتاً فدخل عليه فلان ذلك بيتاً انما حانتا ان
أقام معه في البيت حين دخل عليه وذلك أنه ليس يراد باليمين في مثل هذا الدخول ولكن يراد به المجالسة الا أن
تكون نيته يوم حلف أن لا يدخل عليه وانه ان كان هو في البيت أولاً ثم دخل عليه الآخر فلا حنت عليه واذا
كان هذا هكذا نية يوم حلف فانما لا ترى عليه حنتاً اذا كان المحلوف عليه هو الداخل عليه بعد دخوله
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا حلف الرجل أن لا يدخل على رجل بيتاً فدخل عليه الآخر فدخل عليه فقام
معه لم يحث لانه لم يدخل عليه قال فاننا نقول فيمن حلف أن لا يدخل على فلان بيتاً فدخل على جاره بيته
فاذا فلان المحلوف عليه في بيت جاره انه يحث لانه داخل عليه وسواء كان البيت له أو لغيره وانه ان دخل عليه
مسجداً لم يحث الا أن يكون نوى المسجد في يمينه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا حلف الرجل أن
لا يدخل على رجل بيتاً فدخل على رجل غيره بيتاً فوجد ذلك المحلوف عليه في ذلك البيت لم يحث من قبل أنه
ليس على ذلك دخل « قال الربيع » وللشافعي قول آخر انه يحث اذا دخل عليه لانه قد دخل عليه
بيتاً كما حلف وان كان قد قصد بالدخول على غيره (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وان علم أنه في البيت
فدخل عليه حنت في قول من يحث على غير النية ولا يرفع الخطأ فاما اذا حلف أن لا يدخل عليه بيتاً فدخل
عليه المسجد لم يحث بحال

(من حلف على أمرين أن يفعلهما أو لا يفعلهما ففعل أحدهما)

قال فاننا نقول فيمن حلف أن لا يكسوا امرأته هذين الثوبين فكساها أحدهما حانت الا أن يكون نوى
في يمينه أن لا يكسوها اياهما جميعاً حاجته الى أحدهما أو لأنها لا حاجة لها فجميعاً فقال أنت طالق ان
فعلت فتكون له نيته (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا حلف الرجل أن لا يكسوا امرأته هذين الثوبين
أو هذه الاثواب الثلاثة فكساها أحد الثوبين أو أحد الثلاثة أو كساها من الثلاثة اثنين وترك واحد لم يحث
وكذلك لو حلف أن لا يأكل هذين القرصين فأكلهما الا قليلاً لم يحث الا أن يأتي على الشبثين الذين حلف
عليهما الا أن يكون نوى أن لا يكسوها من هذه الاثواب شيئاً أو لا يأكل من هذا الطعام شيئاً فيحنت واذا
قال والله لا أشرب ماء هذه الاداة ولا ماء هذا النهر ولا ماء هذا البحر كله فكل هذا سواء ولا يحث الا أن يشرب
ماء الاداة كله ولا سبيل الى أن يشرب ماء النهر كله ولا ماء البحر كله ولكنه لو قال لا أشرب من ماء هذه الاداة

ولا من ماء هذا النهر ولا من ماء هذا البحر فشرب منه شيأ حث إلا أن تكون له نية فيحنت على قدر نيته
 وإذا قال والله لا أكلت خبزاً وزيتاً فأكل خبزاً وزيتاً لم يحث وكذلك كل شيء أكله مع الخبز سوى الزيت وكل
 شيء أكل به الزيت سوى الخبز فإنه ليس يحث وكذلك لو قال لا آكل زيتاً ولم أكل كذلك كل ما أكل مع اللحم
 سوى الزيت قال فإنا نقول لمن قال لأمته أو امرأته أنت طالق أو أنت حر أن دخلت هاتين الدارين
 فدخلت أحدهما ولم تدخل الأخرى أنه حاث وإن قال إن لم تدخلها فأنت طالق أو أنت حر فإنا لا نخرج
 من عيمته إلا بدخولهما جميعاً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال لامرأته أنت طالق إن دخلت هاتين
 الدارين أو لأمته أنت حر أن دخلت هاتين الدارين لم يحث في واحدة منهما إلا بان تدخلها معاً وكذلك كل
 عين حلف عليها من هذا الوجه قال فإنا نقول فيمن قال لعبد له أنت حر إن شئت ما أنشأ جميعاً الحرية
 فهما حران وإن شأ جميعاً الرق فهما رقيقان وإن شاء أحدهما الحرية وشاء الآخر الرق فالذي شاء الحرية منهما
 حر ولا حرية بمشيئة هذا الذي لم يشأ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال الرجل لعبد له أنت حر إن
 شئت ما لم يعتق إلا بان يشأ معا ولم يعتق إلا بان يشأ أحدهما دون الآخر وكذلك إن قال أنت حر إن شاء
 فلان وفلان لم يعتق إلا بان يشأ فلان وفلان ولم يعتق إلا بان يشأ أحدهما دون الآخر ولو كان قال لهما أيكما
 شاء العتق فهو حر فأيهما شاء فهو حر شاء الآخر أو لم يشأ قال فإنا نقول في رجل قال والله لن قضيتي حتى
 في يوم كذا وكذا لا أفعل بك كذا وكذا فقضاه بعض حقه أنه لا يلزمه اليمين حتى يقضيه حقه كله لأنه أراد به
 الاستقصاء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو كان لرجل على رجل حق فحلف لن قضيتي حتى في يوم
 كذا وكذا لأهين لك عبداً من يومك فقضاه حقه كله إلا درهماً أو فلساً في ذلك اليوم كله لم يحث ولا يحث
 إلا بان يقضيه حقه كله قبل أن يمر اليوم الذي قضاه فيه آخر حقه ولا يهب له عبداً

(من حلف على غريم له أن لا يفارقه حتى يستوفي حقه)

« أخبرنا الربيع » قال قيل للشافعي فإنا نقول فإن حلف أن لا يفارق غريمه حتى يستوفي حقه ففر
 منه أو أفلس أنه حاث إلا أن تكون له نية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف الرجل أن لا يفارق
 غريمه حتى يأخذ حقه منه ففر منه غريمه لم يحث لأنه لم يفارقه هو ولو كان قال لا أفترق أنا وهو حث في قول
 من لا يطرح الخطأ والغلبة عن الناس ولا يحث في قول من طرح الخطأ والغلبة عن الناس فأما إن حلف
 لا يفارقه حتى يأخذ منه حقه فأفلس فيحث في قول من لا يطرح الخطأ والغلبة عن الناس والخطأ والغلبة عن الناس في قول
 من طرح الخطأ والغلبة عنهم قال فإنا نقول فيمن حلف لغريم له أن لا يفارقه حتى يستوفي منه حقه
 فأحاله على غريمه آخر أنه إن كان فارقه بعد الجملة فإنه حاث لأنه حلف أن لا يفارقه حتى يستوفي ففارقه
 ولم يستوف لم أحاله ثم استوفاه بعد « قال الربيع » الذي يأخذ به الشافعي إنه إن لم يفرط فيه حتى فر منه
 فهو مكره فلا شيء عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا حلف الرجل أن لا يفارق الرجل حتى يستوفي
 منه حقه فأحاله بعد على رجل غيره فأبرأه ثم فارقه حث وإن كان حلف أن لا يفارقه وله عليه حق لم يحث
 لأنه وإن لم يستوف أولاً بالجملة فقد برئ بالحوالة قال فإنا نقول فيمن حلف على غريم له أن لا يفارقه حتى
 يستوفي حقه منه فاستوفاه فلما افترقا أصاب بعضها نحاساً أو رصاصاً ونقصا بينا نقصانه أنه حاث لأنه فارقه
 ولم يستوف وأنه أن أخذ بحقه عرضاً فإن كان يسوى ما أخذه به وهو قيمته لو أراد أن يبيع به بعه ولم يحث
 (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف أن لا يفارقه حتى يستوفي منه حقه فأخذ منه حقه فيما يرى ثم
 وجد دنانيره زجاجاً ونحاساً حث في قول من لم يطرح عن الناس الخطأ في الإيمان ولا يحث في قول من
 يطرح عن الناس ما لم يمدوا عليه في الإيمان لأن هذا لم يمد أن يأخذ إلا وفاء حقه وهو قول عطاء أنه
 يطرح عن الناس الخطأ والنسيان ورءاء عطاء فإذا حلف أن لا يفارقه حتى يستوفي حقه فأخذ بحقه عرضاً

في كتاب الله أن
 القصر في السفر في
 الخوف وغير الخوف
 معارضة من الله لأن
 الله فرض أن تقصروا
 كما كان بينا في كتاب الله
 أن قوله لا جناح عليكم
 إن طلقتم النساء ما لم
 تمسوهن رخصة لأن
 حتماً من الله أن
 يطلقوهن من قبل أن
 يمسهن وكما كان
 بينا في كتاب الله ليس
 عليكم جناح أن تأكلوا
 من بيوتكم أو بيوت
 آبائكم إلى جميعاً وأشتاتا
 رخصة لأن الله تعالى
 حثهم عليهم أن يأكلوا
 من بيوتهم ولا من
 بيوت آبائهم ولا جميعاً
 ولا أشتاتا وإذا كان
 القصر في الخوف
 والسفر رخصة من الله
 كان كذلك القصر في
 السفر بلا خوف فمن
 قصر في الخوف والسفر
 قصر بكتاب الله ثم بسنة
 رسول الله ومن قصر
 في سفر بلا خوف قصر
 بنص السنة وإن
 رسول الله أخبر أن
 الله تصدق بها على
 عباده فإن قال قائل
 فأين الدلالة على
 ما وصفت قبل أخبرنا

مسلم وعبد المجيد بن
عبد العزيز عن ابن
جرير قال أخبرني ابن
أبي عمار عن عبد الله
ابن باباه عن يعلى بن أمية
قال قلت لعمر بن الخطاب
إنما قال الله أن تقصروا
من الصلاة أن خفتم
أن يفتنكم الذين كفروا
فقد أمان الناس فقال
عمر عجت مما عجبت منه
فسألت رسول الله فقال
صدقة تصدق الله بها
عليكم فاقبلوا صدقته
فدل رسول الله على
أن القصر في السفر
بلا خوف صدقة
من الله والصدقة
رخصة لا حتم من الله
أن يقصروا ودلت على
أن يقصر في السفر بلا
خوف إن شاء المسافر
وإن عأشنة قالت كل
ذلك قد فعل رسول الله
صلى الله عليه وسلم أتم
في السفر وقصر
«حدثنا الربيع»
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا عبد الوهاب
ابن عبد المجيد عن أيوب
السختياني عن محمد
ابن سيرين عن ابن عباس
قال سافر رسول الله من
مكة إلى المدينة آمناً
لا يخاف إلا الله فصلى
ركعتين «حدثنا الربيع

فإن كان العرض الذي أخذ قيمته ماله عليه من الدنانير لم يحنث وإن كان قيمته أقل مما عليه من الدنانير حنث
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال الرجل لغريمه والله لأفارقك حتى آخذ حقّي فإن كانت نيته حتى
لا يبقى عليك من حقّي شيء فأخذ منه عرضاً يسوي أو لا يسوي برئ ولم يحنث لأنه قد أخذ شيئاً ورضيه من حقه
وبرئ الغريم من حقه وكذلك إن كانت نيته حتى أستوفي ما أَرْضِي به من جميع حقي وكذلك إن قال
رجل لرجل والله لأقضينك حقك فوهب صاحب الحق حقه للمخالف أو تصدق به عليه أو دفع به إليه سلعة
لم يحنث إن كانت نيته حين حلف أن لا يبقى عليّ شيء من حقك لأنه دفع إليه شيئاً ورضيه فقد استوفي فإن لم تكن
له نية فلا يبرأ أبداً إلا بأن يأخذ حقه ما كان إن كانت دنانير فدنانير أو دراهم فدراهم لأن ذلك حقه ولو أخذ
فيه أضعاف ثمنه لم يبرأ لأن ذلك غير حقه وحد الفراق أن يتفرقاً من مقامهما الذي كانا فيه ومجالسهما

﴿من حلف أن لا يتكفل بمال فتكفل بنفس رجل﴾

(قيل للشافعي) رحمه الله تعالى فإنا نقول فيمن حلف أن لا يتكفل بمال أبداً فتكفل بنفس رجل أنه إن
استثنى في حالته أن لا مال عليه فلا حنث عليه وإن لم يستثن ذلك فعليه المال وهو حانث (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى ومن حلف أن لا يتكفل بمال أبداً فتكفل بنفس رجل لم يحنث لأن النفس غير المال
قال فإنا نقول فيمن حلف أن لا يتكفل لرجل بكفالة أبداً فتكفل لو كفل له بكفالة عن رجل ولم يعلم أنه
وكيل الذي حلف عليه فإنه إذا لم يكن علم بذلك ولم يكن ذلك الرجل من وكالاته وحشمه ولم يعلم أنه من سببه
فلا حنث عليه وإن كان ممن علم ذلك منه فإنه حانث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف أن لا يتكفل
لرجل بكفالة يكون له عليه فيها سبيل لنفسه فإن نوى هذا فتكفل لو كفل له في مال للمخوف حنث وإن كان
كفل في غير مال المخوف لم يحنث وكذلك إن كفل لوالده أو زوجته أو ابنه لم يحنث

﴿من حلف في أمر أن لا يفعله غداً ففعله اليوم﴾ (قيل للشافعي) رحمه الله تعالى فإنا
نقول في رجل قال لرجل والله لأقضينك حقك غداً فقضاء اليوم أنه لا حنث عليه لأنه لم يرد بيمينته الغداً إنما أراد
وجه القضاء فإذا خرج الغد عنه وليس عليه فقد بر وهو قول مالك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال
لرجل والله لأقضينك حقك غداً فجعل له حقه اليوم فإن لم تكن له نية حنث من قبل أن قضاء غداً غير قضاءه
اليوم كما يقول والله لأكفرنك غداً فكلمه اليوم لم يبر وإن كانت نيته حين عقد اليمين أن لا يخرج غد حتى
أفضيل حقه فقضاء اليوم بر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال والله لا كلن هذا الرغيف اليوم فأكل
بعضه اليوم وبعضه غداً أنه حانث لأنه لم يأكله كله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والبساط محال وإنما
يقال السبب بساط اليمين عند أصحاب مالك كأنه حلف أن لا يلبس من غزل امرأته فباعته الغزل واشترت
طعاماً فأكله فهو عندهم حانث لأن بساط اليمين عندهم أن لا ينتفع بشيء من غزلها فإذا أكل منه فقد انتفع
به وهو عند الشافعي محال «قال الربيع» قد حرق الشافعي البساط وحرقه بالنار (قال الشافعي) رحمه
الله تعالى إذا حلف الرجل فقال والله لا كلن هذا الطعام غداً أو لا لبس هذه الثياب غداً أو لا ركب هذه الدواب
غداً فانت الدواب وسرق الطعام والثياب قبل الغد فن ذهب إلى طرح الإكراه عن الناس طرح هذا قياساً
على الإكراه فإن قيل فما يشبهه من الإكراه قيل لما وضع الله عز وجل عن الناس أعظم ما قال أحد الكفرة به
أنهم إذا أكرهوا عليه ففعل قولهم الكفر مغفور لهم مرفوعاً عنهم في الدنيا والآخرة وذلك قول الله عز وجل
من كفر بالله من بعد إيمانه إلا من أكره الآية وكان المعنى الذي عقلنا أن قول المكره كما لم يقل في الحكم
وعقلنا أن الإكراه هو أن يغلب بغير فعل منه فإذا تلف ما حلف ليفعلن فيه شيئاً فقد غلب بغير فعل منه وهذا
في أكثر من معنى الإكراه ومن أكره المكره يمينه ولم يرفعها عنه كان حانثاً في هذا كله (قال الشافعي)

رجه الله تعالى وكذلك لو حلف ليعطينه حقه غدا فبات من الغد بعلمه أو بغير علمه لم يحنث. (قال الشافعي) رجحه الله تعالى وكذلك الأيمان بالطلاق والعتاق والأيمان كلهما مثل اليمين بالله (قال الشافعي) رجحه الله تعالى أصل ما أذهب إليه أن عين المكروه غير ثابتة عليه لما احتججت به من الكتاب والسنة (قال الشافعي) رجحه الله تعالى وإذا حلف ليقضين رجلا حقه إلى أجل يسميه إلا أن يشاء أن يؤخره فبات صاحب الحق أنه لا حنث عليه ولا يمين عليه لو رثه الميت من قبل أن الحنث لم يكن حتى مات المحلوف ليقضينه وكذلك لو حلف ليقضينه حقه إلى أجل سماه إلا أن يشاء فلان فبات الذي جعل المشيئة إليه قال فإنا نقول فيمن حلف ليقضين فلانا ماله رأس الشهر أو عند رأس الشهر أو إذا استهل الشهر أو إلى استهلال الهلال إن له ليلة يهل الهلال ويومها حتى تغرب الشمس وكذلك الذي يقول إلى رمضان له ليلة الهلال ويومه وكذلك إذا قال إلى رمضان أو إلى هلال شهر كذا وكذا فله حتى يهل هلال ذلك الشهر فان قال له إلى أن يهل الهلال فله ليلة الهلال ويومه (قال الشافعي) رجحه الله تعالى وإذا حلف ليقضينه حقه إلى رأس الشهر أو عند رأس الشهر أو إلى استهلال الهلال أو عند استهلال الهلال وجب عليه أن يقضيه حين يهل الهلال فان حلف ليقضينه ليلة يهل الهلال فخرجت الليلة التي يهل فيها الهلال حنث كما يحنث لو حلف ليقضينه حقه يوم الاثنين فغابت الشمس يوم الاثنين حنث وليس حكم الليلة حكم اليوم ولا حكم اليوم حكم الليلة (قال الشافعي) رجحه الله تعالى وإذا قال والله لأقضينك حقل إلى رمضان فلم يقضه حقه حتى يهل هلال رمضان حنث وذلك أنه حنث بالهلال كما تقول في ذكر حق فلان على فلان كذا وكذا إلى هلال كذا وكذا فإذا هلال الهلال فقد حل الحق قال فإنا نقول فيمن قال والله لأقضينك حقل إلى حين أو إلى زمان أو إلى دهر إن ذلك كله سواء وإن ذلك سنة سنة (قال الشافعي) رجحه الله تعالى وإذا قال والله لأقضينك حقل إلى حين فليس في الحين وقت معلوم يبره ولا يحنث وذلك أن الحين يكون مدة الدنيا كلها وما هو أقل منها إلى يوم القيامة والفتيان قال هذا أن يقال له إنما حلفت على ما لا تعلم ولا تعلم فنصيرك إلى علمنا والورع لك أن تقضيه قبل انقضاء يوم لان الحين يقع عليه من حين حلفت ولا تحنث أبدا لأنه ليس للحين غاية وكذلك الزمان وكذلك الدهر وكذا كل كلمة منفردة ليس لها ظاهر يدل عليها وكذلك الأحقاب

(من حلف على شيء أن لا يفعله فأمر غيره ففعله)

(قيل للشافعي) رجحه الله تعالى فإنا نقول فيمن حلف أن لا يشتري عبدا فأمر غيره فاشترى له عبدا أنه حانث لأنه هو المشتري إذا أمر من يشتريه إلا أن يكون له في ذلك نية أو يكون يمينه على أمر قد عرف وجهها أنه إنما أراد أن لا يشتريه هو لأنه قد غبن غير مرة في اشتراؤه فإذا كان كذلك فليس يحانث وإذا كان إنما كره شراء العبد أصلا فأمره حانثا وإن أمر غيره وكذلك لو حلف أن لا يبيع سلعة فأمر غيره فباعها أنه يحنث إلا أن تكون له نية (قال الشافعي) رجحه الله تعالى إذا حلف أن لا يشتري عبدا فأمر غيره فاشترى له عبدا لم يحنث إلا أن يكون نوى أن لا يشتريه ولا يشتريه لأنه لم يكن ولي عقدة شرائه والذي ولي عقدة شرائه غيره وعليه العهدة ألا ترى أن الذي ولي عقدة شرائه لو زاد في ثمنه على ما يباع به مثله ما لا يتعاب الناس فيه أو يرى من عيب لزمه البيع وكان لا أمر أن لا يأخذ لشراء غيره غير شرائه (قال الشافعي) رجحه الله تعالى وإذا حلف الرجل أن لا يطلق امرأته فجعل أمرها بيد ما فطلقت نفسها لم يحنث إلا أن يكون جعل إليها طلاقها وكذلك لو جعل أمرها إلى غيره فطلقها (قال الشافعي) رجحه الله تعالى وإذا حلف ليضربن عبده فأمر غيره فضربه لم يبر إلا أن يكون نوى ليضربن بأمره وهكذا لو حلف أن لا يضربه فأمر غيره فضربه لم يحنث إلا أن يكون نوى أن لا يأمر غيره بضربه « قال الربيع » للشافعي في مثل هذا أقول في موضع آخر فإذا حلف ليضربن عبده فان كان ممن يلى الأشياء بيده فلا يبر حتى يضرب بيده فان كان مثل الوالي أو ممن لا يلى الأشياء بيده فلا تغلب

حدثنا الشافعي أخبرنا إبراهيم عن أبي يحيى عن طلحة بن عمرو عن عطاء عن عائشة قالت كل ذلك قد فعل رسول الله أتم في السفر وقصر

(باب الخلاف في ذلك)

أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رضي الله عنه قال لي بعض الناس من أتم في السفر فسدت صلاته لأن أصل فرض الصلاة في السفر ركعتان إلا أن يجلس قدر التشهد في منى فيكون ذلك كالقطع للصلاة أو يدركه مقبلا يأتى به في صلاته قبل أن يسلم منها فتم قال يقال له ما قلت للمسافر أن يتم ولا يصحح عليه قولك أن يقصر قال فكيف قلت أ رأيت لو كان المسافر إذا صلى أربعاً كانت اثنتان منها نافلة أ كان له أن يصلي خلف مقبلا لقد كان يلزمك في قولك أن لا يصلي خلف مقبلا أبداً الا فسدت صلاته من وجهين أحدهما أنه خلط عندك نافلة بغيرية والآخر أنك تقول إذا اختلفت نية الامام والمأموم

فسدت صلاة المأموم
ونيسة الامام والمأموم
مختلفة ههنا في أكبر
الاشياء وذلك عسدد
الصلاة قال اني أقول
اذا دخل خلف المقيم
حال فرضه قلت بانه
يصير مقبما أو هو
مسافر قال بل هو
مسافر قلت فمن
أين يحول فرضه قال
قلنا اجماع من الناس
أن المسافر اذا صلى
خلف مقيم أتم قلت
وكان ينبغي أن لو لم تعلم
في أن للمسافر أن يتم ان
شاء كتابا ولا سنة أن
يدلك هذا على أن له أن
يتم وقلته قلت فيه
قولا بحال قال وما هو قلت
أرأيت المصلي المقيم
اذا جلس في مشى من
صلاته قدر التشهد
أيقطع ذلك صلاته قال
لا ولا يقطعها الا
السلام أو الكلام أو
العمل الذي يفسد
الصلاة قلت فلم زعمت
أن المسافر اذا جلس
في مشى قسدد
التشهد وهو ينوي حين
دخل في الصلاة في كل
حال أن يصلي أربعاً
فصلي أربعاً تمت صلاته
الأن الأولتين الفرض

أنه انما يأمر فاذا أمر فضررب فقد بر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا حلف الرجل لا يبيع لرجل شيئاً
فدفع المحلوف عليه سلعة الى رجل فدفع ذلك الرجل السلعة الى الخالف فباعها لم يحنث لانه لم يبيعها للذي حلف
أن لا يبيعها له الا أن يكون نوى أن لا يبيع سلعة يملكها فلان فيحنث فلو حلف أن لا يبيع لرجل سلعة
فدفعها الى غيره ليبيعها فدفع ذلك الغير الى الذي حلف أن لا يبيع له السلعة لم يحنث الخالف من قبل ان يبيع
الثالث غير جائز لانه اذا وكل رجلاً ببيع له فليس له أن يوكل بالبيع غيره ولو كان حين وكله أجاز له أن يوكل
من رآه فدفعها اليه فباعها وان كان نوى أن لا يبيع لي بأمرى لم يحنث وان كان نوى أن لا يبيعها بحال حنث
لانه قد باعها

(من قال لامرأته أنت طالق ان خرجت الاباذنى)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا قال الرجل لامرأته أنت طالق ان خرجت الاباذنى ثم قال لها قبل أن
تسأله الاذن أو بعد ما سألتها يا ه قد أذنت لك فخرجت لم يحنث ولو كانت المسئلة بحالها فأذن لها ولم تعلم وأشهد
على ذلك لم يحنث لانها قد خرجت باذنه فان لم تعلم فأحب الى في الورع أن لو حنث نفسه من قبل أنها عاصية
عند نفسها حين خرجت بغير اذنه وان كان قد أذن لها فان قال قائل كيف لم تحنث وهي عاصية ولا تجعله
بارا الا أن يكون نحر وجهها بعلمها باذنه قيل أرأيت رجلاً غصب رجلاً حقاً أو كان له عليه دين فخله الرجل
والغاصب المحلل لا يعلم أما يبرأ من ذلك أرأيت أنه لو مات وعليه دين فخله الرجل بعد الموت أما يبرأ قال
فاننا نقول فيمن قال لامرأته ان خرجت الى موضع الاباذنى فأنت طالق ثم قال لها ان خرجي حيث شئت فخرجت
ولم يعلم فانه سواء قال لها في يمينه ان خرجت الى موضع الاباذنى أو لم يقل لها الى موضع فهو سواء ولا حنث عليه
لانه اذا قال ان خرجت ولم يقل الى موضع فانما هو الى موضع وان لم يقله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى مثل
ذلك كله أقول لا حنث عليه قال فاننا نقول فيمن حلف أن لا يأذن لامرأته أن تخرج الا في عيادة مريض
فأذن لها في عيادة مريض ثم عرضت لها حاجة غير العيادة وهي عند المريض فذهبت فيها فانه اذا أذن لها الى
عيادة مريض فخرجت الى غير ذلك لم يحنث لانها ذهبت الى غير المريض بغير اذنه فلا حنث (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى مثل ذلك أقول انه لا حنث عليه قال فاننا (١) نقول فيمن حلف أن لا يأذن لامرأته بالخروج
الا لعيادة مريض فخرجت من غير أن يأذن لها الى حمام أو غير ذلك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا قال
الرجل لامرأته أنت طالق ان خرجت الاباذنى أو ان خرجت الى مكان أو الى موضع الاباذنى واليمين على مرة
فان أذن لها مرة فخرجت ثم عادت فخرجت لم يحنث لانه قد بر مرة فلا يحنث ثانية وكذلك ان قال لها أنت
طالق ان خرجت الا ان أذن لك فأذن لها فخرجت ثم عادت فخرجت لم يحنث ولكنه لو قال لها أنت طالق كلما
خرجت الاباذنى أو طالق في كل وقت خرجت الاباذنى كان هذا على كل خرجة فأى خرجة خرجت بغير اذنه
فهو حانث ولو قال لها أنت طالق متى خرجت كان هذا على مرة واحدة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا
حلف الرجل أن لا يدخل دار فلان الا أن يأذن له فبان الذي حلف على اذنه فدخلها حنث ولو لم يمت والمسئلة
بحالها فأذن له ثم رجع عن الاذن فدخل بعد رجوعه لم يحنث لانه قد أذن له مرة قال فاننا نقول فيمن
حلف بعق غلامه ليضرب به يمينه ولا يحال بينه وبين بيعه لانه على حنث حتى يضربه (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى يبيعه ان شاء ولا يحال بينه وبين بيعه لانه على بر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى من حنث بعق وله
مكاتبون وأمهات أولاد ومدررون وأساقص من عبيد يحنث فهم كلهم الا في المكاتب فلا يحنث فيه الا بأن
ينويه في مما يملكه لان الظاهر من الحكم أن مكاتبه خارج عن ملكه بمعنى داخل فيه بمعنى فهو يحال بينه وبين

(١) لعله نقوله بالضير أو سقط من الكلام مقول القول تأمل كتبه مصححه

أخذ ماله واستخدمه وأرش الخناية عليه فلا يكون عليه زكاة المال المكاتب ولا يكون عليه زكاة الفطر فيه وليس هكذا أم وأده ولا مدبره كل أولئك داخل في ملكه له أخذ أموالهم وله أخذ أرش الخناية عليهم وتكون عليه الزكاة في أموالهم لأنه ماله فان ذهب ذاهب إلى أن يقول المكاتب عبد ما بقي عليه من كتابته درهم فأنما يعني عبد في حال دون حال لأنه لو كان عبدا بكل حال كان مسلطا على بيعه وأخذ ماله وما وصفت من أنه يحال بينه وبينه منه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف الرجل بعق غلامه ليضرب به غدا فباعه اليوم فلما مضى غدا اشتراه فلا يحنت لان الحنت اذا وقع مرة لم يعد ثانية وهذا قد وقع حنته مرة فهو لا يعتق عليه ولا يعود عليه الحنت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف الرجل أن لا يأكل الرأس وكل رأس الحيتان أو رأس الجراد أو رأس الطير أو رأس شئ يخالف رأس البقر والغنم أو الابل لم يحنت من قبل أن الذي يعرف الناس اذا خوطبوا بأكل الرأس أنها الرأس التي تعمل متيرة من الأجساد يكون لها سوق كما يكون للحم سوق فان كانت بلادها صيد ويكثر كما يكثر لحم الانعام ويميز لجهنم رؤسها فتعمل كما تعمل رؤس الانعام فيكون لها سوق على حدة وللحمها سوق على حدة فحلف حنت بها وهكذا ان كان ذلك يصنع بالحيتان والجواب في هذا اذا لم يكن للحالف نية فاذا كان له نية حنت وبر على نيته والورع أن يحنت بأى رأس ما كان والبيض كما وصفت هو بيض الدجاج والاوز والنعام فاما بيض الحيتان فلا يحنت به الا نية لان البيض الذي يعرف هو الذي يرايل بأضه فيكون مأكولا وبأضه حيا فاما بيض الحيتان فلا يكون هكذا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا حلف الرجل أن لا يأكل لحم الحيتان بالجم والابل والبقر والغنم والوحوش والطير كله لانه كله لحم ليس له اسم دون اللحم ولا يحنت في الحكم بلحم الحيتان لان اسمه غير اسمه فالأغلب عليه الحوت وان كان يدخل في اللحم ويحنت في الورع به (قال الشافعي) رضي الله عنه واذا حلف أن لا يشرب سويقا فأكله أو لا يأكل خبزا فانه فشر به لم يحنت لانه لم يفعل الذي حلف أن لا يفعله والبن مثله وكذلك ان حلف أن لا يأكله فشر به أو لا يشربه فأكله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا حلف أن لا يأكل سمنا فأكل السمين بالخبز أو بالعصيدة أو بالسويق حنت لان السمين هكذا لا يؤكل انما يؤكل بغيره ولا يكون مأكولا لا بغيره الا أن يكون جامدا فيقدر على أن يأكله جامدا منفردا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا حلف أن لا يأكل هذه التمرة فوفعت في التمر فأكل التمر كله حنت لانه قد أكلها وان بقي من التمر كله واحدة أو هلك من التمر كله واحدة لم يحنت الا أن يكون يستيقن أنها فيما أكل وهذا في الحكم والورع أن لا يأكل منه شيئا الا حنت نفسه ان أكله وان حلف أن لا يأكل هذا الدقيق ولا هذه الخنطة فأكله حنطة أو دقيقا حنت واذا خبز الدقيق أو عصده فأكله أو طحن الخنطة أو خبزها أو قلاها فجعلها سويقا لم يحنت لان هذا لم يأكل دقيقا ولا حنطة انما أكل شيئا قد حال عنهما بصنعة حتى لا يقع عليه اسم واحد منهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا حلف أن لا يأكل لحما فأكل لحمًا أو لا يأكل لحمًا فأكل لحمًا لم يحنت في واحد منهما لان كل واحد منهما غير صاحبه وكذلك ان حلف أن لا يأكل رطبًا فأكل تمرًا أو لا يأكل بسرًا فأكل رطبًا أو لا يأكل بلحفاً فأكل طلعًا أو لا يأكل بلحفاً فأكل رطبًا أو لا يأكل رطبًا أو لا يأكل بسرًا أو لا يأكل بلحفاً فأكل طلعًا لان كل واحد من هذا غير صاحبه وان كان أصله واحدا وهكذا ان قال لا آكل زبدًا فأكل لبنًا أو قال لا آكل خلافاً فأكل مرقا فيه خل فلا حنت عليه لان الخل مستهلك فيه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا حلف أن لا يشرب شيئا فانه قد دخل بطنه لم يحنت بالذوق لان الذوق غير الشرب (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا حلف أن لا يكلم فلانا فسلم على قوم وهو فيهم لم يحنت الا بأن ينويه فبين سلم عليهم « قال الربيع » وله قول آخر فيما أعلم أنه يحنت الا أن يعزله بقلبه في أن لا يسلم عليه خاصة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا امر عليه فسلم عليه وهو عامد للسلام عليه وهو لا يعرفه ففيها قولان فاما قول عطاء فلا يحنته فانه يذهب إلى

والآخرتين نافلة وقد وصلهما قال كان له أن يسلم منهما قلت وقولك كان له يصيره في حكم من سلم منهما ولا يكون في حكمه الا بالسلام فما علمته زاد على أن قال فانا أضيق عليه ان قلت تفسد قلت فقد ضيقت ان سها فلم يجلس في منى وصلى أربع ركعات أن صلاته تفسد لانه يخلط نافلة بغيرضة فاعلمت وأفقت قولاً ماضيا ولا قياسا صححا وما زدت على أن اخترعت قولاً أحدثه محال قال فدع هذا ولكن لم تقبل أنت ان فرض ركعتان قلت أقول له أن يصلي ركعتين بالرخصة لأن حتما عليه أن يصلي ركعتين في السفر كما قلت في المسح على الخفين له أن يغسل رجله وله أن يمسح على خفيه قال فكيف قالت عائشة قلت أخبرنا سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت أول ما فرضت الصلاة ركعتين ركعتين فزيد في صلاة الحضر وأقرت صلاة السفر قال الزهري

قلت فاشأن عائشة
كانت تتم الصلاة قال
انها تأولت ما تأول
عثمان قال الشافعي
فقال فأتقول في قول
عائشة قلت أقول ان
معناه عندي على غير
ما أردت بالدلالة عنها
قال وما معناه قلت ان
مسألة المسافر أقرت
على ركعتين ان شاء
قال وما دل على أن هذا
معناه عندها قلت انها
أتمت في السفر قال فما
قول عروة أنها تأولت
ما تأول عثمان قلت
لأدري أتأولت أن لها
أن تتم وتقصّر فاختارت
التمام وكذلك روت
عن النبي وما روت عن
النبي وقالت بمنزلة أولى
بها من قول عروة انها
ذهبت اليه لو كان
عروة ذهب الى غير هذا
وما أعرف ما ذهب اليه
قال فلعله حكاه عنها
قلت فما علمته حكاه عنها
وان كان حكاه فقد
يقال تأول عثمان أن
لا يقصر الا خائف وما
نقف على ما تأول
عثمان خبر اصحها قال
فلعلها تأولت أنها أم
المؤمنين قلت لم تزل
للمؤمنين أما وهي تقصر

أن الله جل وعز وضع عن الأمة الخطأ والنسيان وفي قول غيري بحث فإذا حلف أن لا يكلم رجلاً فأرسل
اليه رسولا أو كتب اليه كتابا أو راع أن يحنث ولا يبين لي أن يحنث لأن الرسول والكتاب غير الكلام
وان كان يكون كلاما في حال ومن حنثه ذهب الى أن الله عز وجل قال وما كان لبشر أن يكلمه الله الا وحيا
أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا فيوحى باذنه ما يشاء الآية وقال ان الله عز وجل يقول في المنافقين قل
لا تعتذروا لن تومن لكم قد نبأنا الله من أخباركم وانما نبأهم بأخبارهم بالوحي الذي ينزل به جبريل على النبي
صلى الله عليه وسلم ويخبرهم النبي صلى الله عليه وسلم بوحى الله ومن قال لا يحنث قال ان كلام الآدميين
لا يشبه كلام الله تعالى كلام الآدميين بالمواجهة ألا ترى لو هجر رجل رجلا كانت الهجرة محرمة عليه فوق
ثلاث فكتب اليه أو أرسل اليه وهو يقدر على كلامه لم يخرج منه هجرته التي يأتى بها (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى وإذا حلف الرجل لقاض أن لا يرى كذا وكذا الأرفعه اليه فأت ذلك القاضى فرأى ذلك الشيء
بعد موته لم يحنث لانه ليس ثم أحد يرفعه اليه ولو رآه قبل موته فلم يرفعه اليه حتى مات حنث ولو أن قاضيا
بعده لم يرفعه اليه لم يبر لانه لم يرفعه الى القاضى الذى أحلفه ليرفعه اليه وكذلك اذا عزل ذلك القاضى لم يكن
عليه أن يرفعه الى القاضى الذى خلف بعده لانه غير المحلوف عليه ولو عزل ذلك القاضى فان كانت نيته
ليرفعه اليه ان كان قاضيا فرأى ذلك الشيء وهو غير قاض لم يكن عليه أن يرفعه اليه ولو لم تكن له نية خشيت
أن يحنث ان لم يرفعه اليه وان رآه فحلف ليرفعه ساعة أم مكنه رفعه فأت لم يحنث ولا يحنث الابان مكنه رفعه
فيفتر حتى يموت وان علمه جميعا فعليه أن يخبره وان كان ذلك مجلسا واحدا وإذا حلف الرجل ماله مال وله
عرض أو دين أوهما حنث لأن هذا مال إلا أن يكون نوى شيئا فلا يحنث الا على نيته (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى وإذا حلف الرجل ليضرب بن عبده مائة سوط بجمعها فضربه بها فان كان يحيط العلم أنه اذا ضربه بها
ماسته كلها فقد بر وان كان يحيط العلم أنها لا تماسه كلها لم يبر وان كان العلم مغيبا قد تماسه ولا تماسه
فضربه بها ضربه لم يحنث في الحكم ويحنث في الورع فان قال قائل فما الخطة في هذا قيل معقول أنه اذا
ماسته أنه ضاربه بها بمجموعة أو غير مجموعة وقد قال الله عز وجل وخذ بيدك ضغثا فاضرب به ولا تحنث وضرب
رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا نضوا في الزنا بانكالك النخل وهذا شيء مجموع غير أنه اذا ضربه بها ماسته
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف الرجل ليضرب بن عبده مائة ولم يقل ضرب بأشدي فأى ضرب ضربه
إياه خفيفا أو شديد لم يحنث لانه ضاربه في هذا كله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا حلف الرجل لئن
فعل عبده كذا ليضربنه ففعل ذلك العبد وضربه السيد ثم عاد ففعله لم يحنث ولا يكون الحنث الامرة واحدة
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف الرجل لا يهب لرجل هبة فتصدق عليه بصدقة فهي هبة وهو حاث
وكذلك لو نحل له النحل هبة وكذلك ان أعمره لانها هبة فاما ان أسكنه فلا يحنث انما السكنى عارية لم يملكه
اياها وله متى شاء أن يرجع فيها وكذلك ان حبس عليه لم يحنث لانه لم يملكه ما حبس عليه (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى وإذا حلف الرجل أن لا يركب دابة فلان فركب دابة عبده حنث وان حلف أن لا يركب
دابة العبد فركب دابة العبد لم يحنث لانها ليست للعبد ألا ترى أنه انما اسمها مضاف اليه كما يضاف اسمها
الى سائسها وان كان حرا أو يضاف الغلمان الى المعلم وهم أحرار فيقال غلمان فلان وتضاف الدار الى القيم
عليها وان كانت لغيره « قال الربيع » قلت أنا ويضاف اللجام الى الدابة والسرج الى الدابة فيقال للجمام
الجمار وسرج الجمار وليس يملك الدابة اللجام ولا السرج (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا حلف العبد
بالله حنث أو أذن له سيده فخرج فأصاب شيئا مما عليه فيه فدية أو تطاهر أو آلى فحنث فلا يجزيه في هذا كله
أن يتصدق ولو أذن له سيده من قبل أنه لا يكون مال الكمال وأن لمالكه أن يخرج من يديه وهو مخالف للحر

يوهبه الشئ فيصدق به لان الحر عليه قبل أن يتصدق به وعليه الصيام في هذا كله (١) فان كان هذا شئ منه باذن مولاه فليس له أن يمنع منه وان كان منه بغير اذن مولاه فان كان الصوم يضرب بعمل المولى كان له أن يمنع فان صام بغير اذن مولاه في الحال التي له أن يمنع فيها أجزاءه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يحنت الناس في الحكم على الظاهر من أيمانهم وكذلك أمرنا الله تعالى أن نحكم عليهم بما ظهر وكذلك أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذلك أحكام الله وأحكام رسوله في الدنيا فأما السرائر فلا يعلمها الا الله فهو يدين بها ويجزي ولا يعلمها دونه ملك مقرب ولا نبي مرسل ألا ترى أن حكم الله تعالى في المنافقين أنه يعلمهم مشركين فأوجب عليهم في الآخرة جهنم فقال عز وجل إن المنافقين في الدرك الأسفل من النار وحكم لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بأحكام الاسلام بما أظهر وامنه فلم يسفل لهم دما ولم يأخذ لهم مالا ولم يمنعهم أن يناكحوا المسلمين وينكحوههم ورسول الله صلى الله عليه وسلم يعرفهم بأيمانهم يأتيه الوحي ويب مع ذلك منهم ويبلغه عنهم فيظهرون التوبة والوحي يأتيه بأنهم كاذبون بالتوبة ومثل ذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في جميع الناس أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله وكذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحدود فأقام على رجل حدًا ثم قام خطيبًا فقال أيها الناس قد أن لكم أن تنهوا عن محارم الله فمن أصاب منكم من هذه القاذورات شيئاً فليست بستر بستر الله فانه من بيدلنا صفتة نقيم عليه كتاب الله وروى عنه أنه قال تولى الله منكم السرائر ودرأ عنكم بالبينات وحفظ عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال انما أنا بشر وانكم تختصمون الي ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضي له على نحو ما أسمع منه فمن قضيت له بشئ من حق أخيه فلا يأخذه فانما أقطع له قطعة من النار ولا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بين العجلائي وامرأته وهذا رجل بل بعينه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أبصروها فان جاءت به كذا فهو للذي يتهمه وان جاءت بكذا فلا أراه الا قد كذب عليها فأت به على النعت المذكور وقد روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال ان امرأه لبين لولا ما حكم الله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو كان لأحد من الخلق أن يحكم على خلاف الظاهر ما كان ذلك لأحد الا رسول الله صلى الله عليه وسلم بما يأتيه به الوحي وبما جعل الله تعالى في نفسه مما لم يجعل في غيره من التوفيق فاذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يتول أن يقضي الا على الظاهر والباطن يأتيه وهو يعرف من الدلائل بتوفيق الله اياه ما لا يعرف غيره فغيره أولى أن لا يحكم الا على الظاهر وانما جوابنا في هذه الأمان كلها انما حلف الرجل لآبته له فأما اذا كانت المين بنية فأمين على ما نوى قيل للربيع كل ما كان في هذا الكتاب فاننا نقول فهو قول مالك قال نعم والله أعلم

(باب الاشهاد عند الدفع الى البيتائى)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل وابتلوا البيتائى حتى اذا بلغوا التنكاح فان آمنتم منهم فادفعوا اليهم أموالهم ولا تأكلوها سرا فادعوا أن يكبروا ومن كان غنيا فليستعفف ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف فاذا دفعتم اليهم أموالهم فأشهدوا عليهم الآية (قال الشافعي) ففي هذه الآية معنيان أحدهما الأمر بالشهاد وهو (٢) في مثل معنى الآية قبله والله تعالى أعلم من أن يكون الأمر بالشهاد دلالة لاحتمال وفي قول الله عز وجل وكفى بالله حسيبا كالدليل على الارخاص في ترك الشهاد لان الله عز وجل

- (١) لعله فان كان هذا أوشى منه أى ان كان ماوجب فيه الذبذبة والحنث أوشى الخ تأمل
(٢) قوله وهو في مثل معنى الآية قبله هي قوله تعالى وأشهدوا اذ تبايعتم ويد كان قبل هذا الباب باب الشهادة في البيوع فنقله السراج البلقيني الى كتاب البيوع في الجزء الثالث فارجع اليه كتبه

ثم أتممت بعد ومالهافي
أنها أم المؤمنين قبل
القصر وبعده سواء
وقد قصرت بعد رسول
الله وأتمت قال أما إن
ليست لي عليك مسألة
بأن أصل ما أذهب اليه
وتذهب اليه أن ليس في
أحد مع رسول الله
حجة وانك تذهب الى أن
فرض القصر أن
القصر رخصة لا حتم
وكذلك روايتك في
السنة قلت ما خفي على
ذلك ولكنني أحببت
أن تكون على علم
من أنى لم أرك سلكت
طريقا في صلاة السفر
الا أخطأت في ذلك
الطريق فتكون أوهن
لجميع قولا قال فقد
عاب ابن مسعود على
عثمان اتما به عني
قلت وقام فصلى بأصحابه
في منزله فأتهم فقبل له
عبت على عثمان الاتمام
وأتممت قال الخلاف
شر قال نعم قلت
وهذا مما وصفت من
احتجاجك بما عليك
قال وما في هذا مما على
قلت أترى أن ابن مسعود
كان يتم وهو يرى الاتمام
ليس له قال ما يجوز أن
يكون ابن مسعود أتم

يقول وكفى بالله حسيبا أي أن لم تشهدوا والله تعالى أعلم والمعنى الثاني أن يكون ولي اليتيم المأمور بالدفع إليه ماله والشهادة عليه يبرأ بالشهاد عليه أن بحمد اليتيم ولا يبرأ بغيره أو يكون مأمورا بالشهاد عليه على الدلالة وقد يبرأ بغير شهادة إذا صدقه اليتيم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والآية محتملة للمعنيين معا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وليس في واحدة من هاتين الآيتين تسمية شهود وتسمية الشهود في غيرهما وتلك التسمية تدل على ما يجوز فهم ما في غيرهما وتدل معهما السنة ثم لا أعلم أهل العلم اختلافوا فيه وفي ذكر الله عز وجل الشهادات دلالة على أن الشهادات حكا وحكمها والله تعالى أعلم أن يقطع بها بين المتنازعين بدلالة كتاب الله تعالى ثم سنقر رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم إجماع سنذكره في موضعه قال الله عز وجل واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربع منكم فان شهدوا الآية فسمي الله في الشهادة في الفاحشة والفاحشة ههنا والله تعالى أعلم الزنا وفي الزنا أربعة شهود ولا تتم الشهادة في الزنا إلا بأربعة شهداء لا امرأة فيهم لأن الظاهر من الشهداء الرجال خاصة دون النساء ودلت السنة على أنه لا يجوز في الزنا أقل من أربعة شهداء وعلى مثل ما دل عليه القرآن في الظاهر من أنهم رجال محضون فان قال قائل الفاحشة تحتل الزنا وغيره فإدلى على أنها في هذا الموضع الزنا دون غيره قيل كتاب الله ثم سنة نبيه صلى الله عليه وسلم ثم ما لا أعلم عالما خالف فيه في قول الله عز وجل في اللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم يمكن حتى يجعل الله لهن سبيلا ثم نزلت الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قبح جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام والثيب بالثيب جلد مائة والرجم ودل الله ورسوله صلى الله عليه وسلم أن هذا الحد انما هو على الزناة دون غيرهم لم أعلم في ذلك مخالفا من أهل العلم فان قال قائل ما دل على أن لا يقطع الحكم في الزنا بأقل من أربعة شهداء قيل له الآيتان من كتاب الله عز وجل يدلان على ذلك قال الله عز وجل في القذف لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء فادم يأتوا بالشهداء فأولئك عند الله هم الكاذبون يقول لولا جاءوا على من قذفوا بالزنا بأربعة شهداء بما قالوا وقول الله عز وجل والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ودل على ذلك مع الاكتفاء بالنزول السنة ثم الاثر ثم الاجماع « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن سعدا قال يا رسول الله أ رأيت لو وجدت مع امرأتى رجلا أمهله حتى آتى بأربعة شهداء قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب أن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه سئل عن رجل وجد مع امرأته رجلا فقتله أو قتلها فقال إن لم يأت بأربعة شهداء فليعط برمته وشهد ثلاثة على رجل عند عمر بالزنا ولم يثبت الرابع فخذ الثلاثة ولم أعلم الناس اختلافوا في أن لا يقيم الحد في الزنا بأقل من أربعة شهداء

(باب ما جاء في قول الله عز وجل واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم حتى ما يفعل بهن من الحبس والأذى)

قال الله جل ثناؤه واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربع منكم فان شهدوا فأما مسكوهن في البيوت فيه دلالة على أمور منها أن الله عز وجل سماهن من نساء المؤمنين لأن المؤمنين المخاطبون بالفرائض يجمع هذا أن لم يقطع العصمة بين أزواجهن وبينهن في الزنا وفي هذه الآية دلالة على أن قول الله عز اسمه الزاني لا ينكح الزانية أو مشركة والزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك كما قال ابن المسيب إن شاء الله تعالى منسوخة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن يحيى بن سعيد قال قال ابن المسيب نسختها وأنكحوا الأبايحى منكم فهن من أبايحى المسلمين وقال الله عز وجل فأما مسكوهن في البيوت يشبه عندي والله تعالى أعلم أن يكون إذا لم تقطع العصمة بالزنا فالمرأة بأحكام لا سلام ثابتة عليها وإن زنت

ويدل اذا لم تقطع العصمة بينها وبين زوجها بالزنا بأس أن ينكح امرأة وان زنت إن ذلك لو كان يحرم نكاحها قطعت العصمة بين المرأة تزني عند زوجها وبينه وأمر الله عز وجل في اللاتي يأتين الفاحشة من النساء بأن يجلسن في البيوت حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلا منسوخ بقول الله عز وجل الزانية والزاني في كتاب الله ثم على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم فان قال قائل فأين ما وصفت من ذلك قيل ان شاء الله تعالى أرايت اذا أمر الله في اللاتي يأتين الفاحشة أن يجلسن في البيوت حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلا أليس بينا أن هذا أول ما أمر به في الزانية فان قال هذا وان كان هكذا عندى فقد يحتمل أن يكون عندى حد الزنا في القرآن قبل هذا ثم خفف وجعل هذا مكانه إلا أن يدل عليه غير هذا قيل له ان شاء الله تعالى « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد الوهاب عن يونس عن الحسن عن عبادة بن الصامت في هذه الآية حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلا قال كانوا يمسكونهن حتى نزلت آية الحدود فقال النبي صلى الله عليه وسلم خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة والتيب بالتيب جلد مائة والرجم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فلا أدري أسقط من كتابي حطان الرقائشي أم لا فان الحسن حدثه عن حطان الرقائشي عن عبادة بن الصامت وقد حدثني غير واحد من أهل العلم عن الثقة عن الحسن عن حطان الرقائشي عن عبادة بن الصامت عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا حديث يقطع الشك ويبين أن حد الزانيتين كان الحبس أو الحبس والأذى فكان الأذى بعد الحبس أو قبله وأن أول ما حد الله به الزانيتين من العقوبة في أبدانهم ما بعد هذا عند قول النبي صلى الله عليه وسلم قد جعل الله لهن سبيلا السكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام والحد على الزانيتين التيين منسوخ بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم رجم ما عزم بن مالك ولم يجلده ورجم المرأة التي بعث اليها أنيسا ولم يجلدها وكانا تيين (١) فان قال قائل ما دل على أن هذا منسوخ قيل له أرايت اذا كان أول ما حد الله به الزانيتين الحبس أو الحبس والأذى ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر جلد مائة والتغريب والتيب بالتيب الجلد والرجم أليس في هذا دلالة على أن أول ما حد الله به من العقوبة في أبدانهم الحبس والأذى فان قال بلى قيل فاذا كان هذا أولا فلا نجد ثانيا أبدا إلا بعد الأول فاذا حدثان بعد الأول خفف من حد الأول شيء فذلك دلالة على ما خفف الأول منسوخ عن الزاني

(باب الشهادة في الطلاق)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل فاذا بلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف وأشهدوا ذوي عدل منكم (قال الشافعي) فأمر الله عز وجل في الطلاق والرجعة بالشهادة وسمى فها عدد الشهادة فأنتهى إلى شاهدين فدل ذلك على أن كمال الشهادة على الطلاق والرجعة شاهدان فاذا كان ذلك كمالها لم يجز فيها شهادة أقل من شاهدين لان ما كان دون الكمال مما يؤخذ به الحق لبعض الناس من بعض فهو غير ما أمر بالأخذ به ولا يجوز أن يؤخذ به غير ما أمرنا بالأخذ به وكذلك يدل على ما دل عليه ما قبله من نفي أن يجوز فيه إلا ذلك رجال لان النساء معهم لان شاهدين لا يحتمل بحال أن يكونا الرجلين فاحتمل أمر الله عز وجل بالشهادتين في الطلاق والرجعة ما احتمل أمره بالشهادتين في البيع ودل ما وصفت من أني لم ألق مخالفا حفظت عنه من أهل العلم أن حراما أن يطلق بغير بينة على أنه والله تعالى أعلم دلالة اختيار لا فرض يعصى به من تركه ويكون عليه أداؤه ان فات في موضعه واحتملت الشهادة على الرجعة من هذا ما احتمل الطلاق ويشبه أن تكون في مثل معناه لانها اذا تصادقا على الرجعة في العدة تثبت الرجعة (١) قوله فان قال قائل الخ الباب كذا في غير نسخة ولا تحلوا العبارة من سقط أو تحريف وحرر

عنه وقد اجترأت على قوله أولا وهو خلاف الكتاب والسنة وخلافهما أصيق عليك من خلاف من امتنعت من أن تعطي خلافة قال فتقول ما ذا قلت ما وصفت من أنهم مصيئون بالاعتماد بأصل الفرض ومصيون بالقصر بقبول الرخصة كما أقول في كل رخصة وأن لا موضع لعيب الاعتماد إلا أن يتم رجل يرغب عن قبول الرخصة

(باب الفطر والصوم في السفر)

حدثنا الربيع قال قال الشافعي قال الله جل ثناؤه في فرض الصوم شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر فكان بينا في الآية أنه فرض عليهم عدة بفعل لهم أن يفطروا فيها مرضى ومسافرين ويحصوا حتى يكملوا العسدة وأخبر أنه

وان أنكرت المرأة فالقول قولها كما اذا تصادق على الطلاق يثبت وان أنكر الرجل فالقول قوله والاختيار في هذا وفي غيره مما أمر فيه بالشهادة والذي ليس في النفس منه شيء الا شهادة

(باب الشهادة في الدين)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل اذا تدانتم بيندين الى أجل مسمى فاكتبوه الآية والتي بعدها وقال في سياقها واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء أن تضل أحداهما مقتد كرا أحدهما الأخرى الآية فقد كرا الله عز وجل شهود الزنا وذ كرا شهود الطلاق والرجعة وذ كرا شهود الوصية فلم يذ كرا معهم امرأه فوجدنا شهود الزنا يشهدون على حد لا مال وشهود الطلاق والرجعة يشهدون على تحريم بعد تحليل وتثبيت تحليل لا مال في واحد منهما وذ كرا شهود الوصية ولا مال للشهود له أنه وصى ثم لم أعلم أحدا من أهل العلم خالف في أن لا يجوز في الزنا الا الرجال وعلت أكثرهم قال ولا في الطلاق ولا الرجعة اذا تناكرا الزوجان وقالوا ذلك في الوصية وكان ما حكيت من أقاويلهم دلالة على موافقة ظاهر كتاب الله عز وجل وكان أولى الأمور أن يصار اليه ويقاس عليه وذ كرا الله شهود الدين فذ كرا فيهم النساء وكان الدين أخذ مال من المشهود عليه والأمر على ما فرق الله بينه من الأحكام في الشهادات أن يتطر كل ما شهد به على أحد فكان لا يؤخذ منه بالشهادة نفسهما مال وكان انما يلزم بها حق غير مال أو شهد به لرجل وكان لا يستحق به مالا لنفسه انما يستحق به غير مال مثل الوصية والوكالة والقصاص والحد وما أشبهه فلا يجوز فيه الا شهادة الرجال لا يجوز فيه امرأه ويتطر كل ما شهد به مما أخذه المشهود له من المشهود عليه مالا فتجوز فيه شهادة النساء مع الرجال لانه في معنى الموضع الذي أجازهن الله فيه فيجوز قياسا لا يختلف هذا القول فلا يجوز غيره والله تعالى أعلم ومن خالف هذا الأصل تركه عندي ما ينبغي أن يلزمه من معنى القرآن ولا أعلم لاحدا خالفه حجة فيه بقياس ولا خبر لازم وفي قول الله عز وجل فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء أن تضل أحداهما مقتد كرا أحدهما الاخرى دلالة على أن لا تجوز شهادة النساء حيث نجيزهن الا مع رجل ولا يجوز منهن الا امرأتان فصاعدا لان الله عز وجل لم يسم منهن أقل من اثنتين ولم يأمر بهن الله الا مع رجل

(باب الخلاف في هذا)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وان خالفنا أحد فقال ان شهدت امرأتان لرجل حلف معهما فقد خالفه عدد أحفظ عنهم ذلك من أهل المدينة وغيرهم وهذا اجاز النساء بغير رجل ويلزمه في أصل مذهبه أن يجيز أربعاً فيعطى بهن حقا على مذهبه فيكون خلاف ما وصفت من دلالة الكتاب فان قال اني انما أجزت شهادتهما أنهما مع عين رجل فينبغي أن لا يخلف امرأه أن أقامت شاهدا والذي يستحق به الرجل هو الذي تستحق به المرأة الحق لا فرق بينهما وهكذا ينبغي أن لا يخلف مشرك ولا عبدا ولا حرة غير عدل مع أنه خلاف ما وصفت من دلالة الكتاب والله تعالى أعلم وهذا قول لا يجوز لا حد أن يغلط اليه فان قال اني أعطى باليمين كما أعطى بشاهد فذلك بالخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم الذي لزمنا أن نقول بما حكم به لا أنهما من جهة الشهادات ولو كانت من جهة الشهادات ما أحلفنا الرجل وهو شاهد ولا أجزنا شهادته لنفسه ولو جاز هذا ما جاز لغير عدل ولا جاز أن تخلف امرأه ولا عبدا ولا كافرا ولا غير عدل فان قال قائل فما هي قيل عين أعطى باليمين كما أعطى بشاهد عليه وسلم فأعطينا بها كما كانت عينا في المتلاعنين والنبي صلى الله عليه وسلم سنة في المذمعي عليه فأحلفنا في ذلك المرأة والرجل والحر العدل وغير العدل والعبد والكافر لا أنهما من الشهادات بسبيل

(٣) لعلة لا أنها لا يجوزيهما تأمل

(باب اليمين مع الشاهد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد حكيت مما ذكر الله عز وجل في كتابه من الشهادات وكان الكتاب كالدليل على أنها يحكم بها على ما فرض الله بغير بين على من كانت له تلك الشهادات وكانت على ذلك دلالة السنة ثم الآثار وما لا أعلم بين أحد لقيته فحفظت عنه من أهل العلم في ذلك مخالفا قال وذكر الله عز وجل في الزنا أربعة وذكر في الطلاق والرجعة والوصية اثنين ثم كان القتل والجراح من الحقوق التي لم يذكر فيها عدد الشهود الذين يقطع بهم فاحتمل أن تقاس على شهود الزنا وأن تقاس على شهود الطلاق وما سمي معه فلما احتمل المعنيين معاً لم أعلم مخالفاً لقيته من أهل العلم الا واحد في أنه يجوز فيما سوى الزنا شاهدان فكان الذي عليه أكثر من لقيته من أهل العلم أولى أن يقال به مما انفرد به واحد لا أعرف له متقدماً انا احتمل القياس خلاف قوله وان احتمل القياس قوله وكذلك شهادة الشهود على النحر وغير ذلك وكذلك الشهادة على القذف فان قال قائل فان الله عز وجل يقول في القذف لولا جاءوا عليه بأربعة شهداء الآية وقال والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة قيل له هذا كما قال الله عز وجل لان الله حكم في الزنا بأربعة فاذا قذف رجل رجلاً بالزنا لم يخرج منه الحد الا أن يقيم عليه بينة بأنه زان ولا يكون عليه بينة تقطع أقل من أربعة وما لم يتوا بأربعة فهو قاذف بخلاف ما أريد بالأربعة أن يثبت عليه الزنا فيخرج من ذلك القاذف ويحد المشهود عليه المقذوف وحكمهم معاً حكم شهود الزنا لانهم شهادات على الزنا لا على القذف فاذا قام على رجل شاهدان بأنه قذف رجلاً حد لانه لم يذكر عدد شهود القذف فكان قياساً على الطلاق وغيره مما وصفت ولا يخرج من أن يحد له الا بأربعة شهداء يثبتون الزنا على المقذوف فيحد ويكون هذا صادقا في الظاهر والله تعالى الموفق

(اليمين مع الشاهد)

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي فأكثر ما جعل الله عز وجل من الشهود في الزنا أربعة وفي الدين رجلان أو رجل وامرأتان فكان تفريق الله عز وجل بين الشهادات على ما حكم الله عز وجل من أنها مفترقة واحتمل اذا كان أول ما ذكر الله من الشهادات شاهدين أو شاهداً وامرأتين أن يكون أراد ما تتم به الشهادة بمعنى لا يكون على المشهود له بين اذا أتى بكامل الشهادة فيعطي بالشهادة دون عينه لا أن الله عز وجل حتم أن لا يعطي أحداً بأقل من شاهدين أو شاهداً وامرأتين لانه لم يحرم أن يجوز أقل من ذلك نصافي كتاب الله عز وجل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبهذا نقول لان عليه دلالة السنة ثم الآثار وبعض الاجماع والقياس فقلنا يقضي باليمين مع الشاهد فسألنا سائل ما رويت منها قلنا أخبرنا عبد الله بن الحرث عن سيف بن سليمان عن قيس بن سعد عن عمرو بن دينار عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد قال عمرو في الأموال « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابراهيم بن محمد عن ربيعة بن عثمان عن معاذ بن عبد الرحمن عن ابن عباس ورجل آخر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم سماء لا أحفظ اسمها أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم بن خالد عن جعفر بن محمد قال سمعت الحكم بن عتيبة يسأل أبي أفضى رسول الله صلى الله عليه وسلم باليمين مع الشاهد قال نعم وقضى بها على رضى الله تعالى عنه بين أظهرهم قال مسلم وقال جعفر في حديثه في الدين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فحكمنا باليمين مع الشاهد في الأموال دون ما سواها وما حكمنا فيه باليمين مع الشاهد أخبرنا فيه شهادة النساء مع الرجال وما لم نحكم فيه باليمين مع الشاهد لم نخرج فيه شهادة النساء مع الرجال استدلالاً بمعنى كتاب الله عز وجل الذي وصفت في شهادتهم قبل هذا

يجزئهما أن يصوما في تينك الحالين شهر رمضان لان الفطر في السفر لو كان غير رخصة لمن أراد الفطر فيه لم يصم رسول الله صلى الله عليه وسلم * حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله ابن عتبة عن ابن عباس أن رسول الله خرج عام الفتح في رمضان فصام حتى بلغ الكديد ثم أفطر فأفطر الناس معه وكانوا يأخذون بالأحدث فالأحدث من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد العزيز ابن محمد عن عمار بن عذرة عن محمد بن عبد الرحمن أن عبد الله ابن سعد بن معاذ قال قال جابر بن عبد الله كما مع رسول الله زمان غزوة تبوك ورسول الله يسير بعد أن أفضى اذا هو بجماعة في ظل شجرة فقال من هذه الجماعة قالوا رجل صائم أجهد الصوم أو كلة نحو هذه فقال

رسول الله ليس من البر
أن تصوموا في السفر
* أخبرنا سفيان عن
الزهرى عن صفوان بن
عبد الله عن أم الدرداء
عن كعب بن عاصم
الاشعري أن رسول
الله قال للصائم في
السفر ليس من البر
أن تصوموا في السفر
* أخبرنا مالك عن سبي
مولي أبي بكر عن أبي بكر
بن عبد الرحمن عن بعض
أصحاب رسول الله أن
النبي أمر الناس في
سفره عام الفتح بالفطر
قال تقووا العدو وصام
النبي قال أبو بكر قال
الذي حدثني لقد رأيت
النبي صلى الله عليه وسلم
العرج يصب فوق رأسه
الماء من العطش أو من
الحرقيل يا رسول الله
إن طائفة من الناس
قد صاموا حين صمت
لما كان رسول الله
الكديد دعا بفسح
شرب فأفطر الناس
* أخبرنا عبد العزيز
بن محمد عن جعفر
بن محمد عن أبيه عن
بابر بن عبد الله أن
رسول الله صلى الله
عليه وسلم خرج إلى مكة

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى خالفنا بعض الناس في اليمين مع الشاهد خلافاً أسرف فيه على نفسه فقال أردت حكم من حكم بها لأنها خلاف القرآن فقلت لا على من لقيت من خالفنا فيها علماً أمر الله بشاهدين أو شاهد وامرأتين فقال نعم فقلت ففيه أن حتماً من الله عز وجل أن لا يجوز أقل من شاهدين أو شاهد وامرأتين فقال فإن قلته قلت له فقله فقال فقد قلته فقلت وتجد من الشاهدان اللذان أمر الله عز وجل بهما فقال حران مسلمان بالغان عدلان قلت ومن حكم بدون ما قلت خالف حكم الله قال نعم قلت له إن كان كما زعمت فقد خالف حكم الله عز وجل قال وأين قلت إذا جرت شهادة أهل الذمة وهم غير الذين شرط الله جل وعز أن تجوز شهادتهم وأجرت شهادة القابلة وحدها على الولادة وهذا وجهان أعطيت بهما من جهة الشهادة ثم أعطيت بغير شهادة في القسامة وغيرها قال فتقول ماذا قلت أقول إن القضاء باليمين مع الشاهد ليس بخلاف حكم الله عز وجل بل بحكم الله حكمت باليمين مع الشاهد ففرض الله طاعة رسوله فاتبعته رسوله فعن الله فبليت كما قبلت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم على المعنى الذي وصفت من أن اتباع أمره فرض ولهذا كتاب طويل هذا مختصر منه قد قالوا فيه وقلنا وأكثرنا قال أتوجدني لها نظير في القرآن قلت نعم أمر الله عز وجل في الوضوء بغسل القدمين أو مسحهما فسخنا ومسحت على الخفين بالسنة وقول الله عز وجل قل لا أجد فيما أوحى إلي محرماً غير منأ نحن وأنت كل ذي ناب من السباع بالسنة وقول الله عز وجل كتاب الله عليكم وأحل لكم ما وراء ذلكم فخر منأ نحن وأنت أن يجمع بين المرأة وعمتها وبين المرأة وخالتها بالسنة قال الله عز وجل والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما وقال الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ودلت السنة على أنه اعما يقطع بعض السراق دون بعض ويجلد مائة بعض الزناة دون بعض فقلنا نحن وأنت به وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم المبين عن الله عز وجل معنى ما أرادنا خاصة وأما فكذلك اليمين مع الشاهد تلزمك من حيث لزمتك هذا فإن كنت مصيباً باتباع ما وصفنا من السنة مع القرآن لم تسلم من أن تكون مخطئاً بترك اليمين مع الشاهد وإن كنت مصيباً بترك اليمين مع الشاهد لم تسلم من أن يكون عليك ترك المسح على الخفين وترك تحريم كل ذي ناب من السباع وقطع كل سارق فقد خالف في هذا كله بعض أهل العلم ووافضنا في اليمين مع الشاهد عوام من أصحابنا ومنهم من خالف أحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم هي أثبت من اليمين مع الشاهد وإن كانت اليمين ثابتة لعله أضعف من كل علة اعتل بها من رد اليمين مع الشاهد فإن كانت لنا وله بهذا حجة على من خالفنا كانت عليه فيما خالف من الأحاديث

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى الولاد وعيوب النساء مما لم أعلم بخالف القبيته في أن شهادة النساء فيه جائزة لأرجل معينين وهذا حجة على من زعم أن في القرآن دلالة على أن لا يجوز أقل من شاهدين أو شاهد واحد وأمرأتين لأنه لا يجوز على جماعة أهل العلم أن يخالفوا الله حكماً ولا يجملوه ففيه دلالة على أن أمر الله بشاهدين أو شاهد وامرأتين حكم لا عين على من جاء به مع الشاهد والحكم باليمين مع الشاهد حكم بالسنة لا يخالف للشاهدين لأنه غيرهما ثم اختلفوا في شهادة النساء « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريح عن عطاء أنه قال لا يجوز في شهادة النساء لأرجل معينين في أمر النساء أقل من أربع عدول (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبهذا تأخذ فإن قال قائل فكيف أخذت به قلت لما ذكر الله عز وجل شهادة النساء بفعل امرأتين يقومان مقام رجل في الموضع الذي أجازهما الله تعالى فيه وكان أقل

ما انتهى اليه من عدد الرجال رجلين في الشهادات التي تثبت بها الحقوق ولا يخلف معها المشهود له شاهدين أو شاهداً أو امرأتين لم يجز والله تعالى أعلم إذا أجاز المسلمون شهادة النساء في موضع أن يجوز منهن الأربع عدول لأن ذلك معنى حكم الله عز وجل

(الخلاف في إجازة أقل من أربع من النساء)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال بعض الناس تجوز شهادة امرأة وحدها كما يجوز في الخبر شهادة واحد عدل وليس من قبل الشهادات أجزتها وإن كان من قبل الشهادات أجزتها لم أجز إلا ما ذكر من أربع أو شاهد وامرأتين فقبل لبعض من يقول هذا القول وأين الخبر من الشهادة قال وأين يقتربان قلت تقبل في الخبر كما قلت امرأة واحدة ورجلاً واحداً وتقول فيه أخبرنا فلان عن فلان أفتقبل هذا في الشهادات فقال لا قلت والخبر هو ما استوى فيه الخبر والخبر والعامة من حلال وحرام قال نعم قلت والشهادة ما كان الشاهد منها خلياً والعامة وانما تلزم المشهود عليه قال نعم قلت أفتري هذا يشبه هذا قال أما في هذا فلا قلت أفرأيت لو قال لك قائل إذا قبلت في الخبر فلان عن فلان فأقبل في أن تخبرك امرأة عن امرأة أن امرأة رجل ولدت هذا الولد قال ولا أقبل هذا حتى أقف التي شهدت أو يشهد عليها من تجوز شهادته بأمر قاطع قلت وأنزلت من منزلة الخبر قال أما في هذا فلا قلت في أي شيء أنزلت من منزلة الخبر هل عدوت بهذا أن قلت هو بمنزلة الخبر ولم تقسه في شيء غير الأصل الذي قلت فأسمعك إذا تضع الأصول لنفسك قال فمن أحبابك من قال لا يجوز أقل من شهادة امرأتين قلت له هل رأيتني أذكر لك قولاً لا تقول به قال لا قلت فكيف ذكرت لي ما لا أقول به قال فإلى أي شيء ذهب (١) من ذهب إلى ما ذهبنا إليه من أنه خبر لا شهادة ولا إلى ما ذهبنا إليه من أن تقول به على معنى كتاب الله وما أعرف له متقدماً يلزم قوله فقلت له أن تقتل عن قولك الذي يلزمك فيه عندي أن تقتل عنه أولى بك من ذكر قول غيرك فهذا أمر لم تكلفه نحن ولا أنت ولولا عرضك بترفع قولك وتخطئة من خالفك كنا شبيهاً أن ندع حكاية قولك قال فان شهد على شيء من ذلك رجلان أو رجل وامرأتان قلت أجزير الشهادة وتكون أوثق عندي من شهادة النساء للرجل معهن قال وكيف لم تعدنهم بالشهادة فساقوا ولا تجيز شهادتهم قلت الشهادة غير الضيق قال فإدلتني على ما وصفت قلت قال الله عز وجل واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لسعد حين قال له أمهله حتى آتي بأربعة شهداء قال نعم والشهود على الزنا نظر وامن المرأة إلى محرم ومن الرجل إلى محرم فلو كان النظر لغير إقامة شهادة كان حراماً فلما كان لإقامة شهادة لم يجز أن يأمر الله عز وجل ثم رسول الله صلى الله عليه وسلم الإجماع لا يحرم فكل من نظر ليثبت شهادته لله أو للناس فليس يجرح ومن نظر لتلذذ وغير شهادة عامداً كان جرحاً لا أن يعفو الله عنه

(باب شرط الذين تقبل شهادتهم)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل اثنان ذوا عدل منكم وقال عز وجل واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكان الذي يعرف من خوطب بهذا أنه أريد به الأحرار المرضييون المسلمون من قبل أن رجالنا ومن نرضاه أهل ديننا لا المشركون لقطع الله الولاية بيننا وبينهم بالدين ورجالنا أحرارنا والذين نرضى أحرارنا (١) لعل من صحرفة عن ما النافية أي ما ذهب إلى ما ذهبنا إليه فيجوز الواحدة وإلى ما ذهبنا إليه فلا يجوز أقل من أربع تأمل كتبه مصححه

عام الفتح في رمضان فصام حتى بلغ كراع الغيم فصام الناس معه فقبل له يارسول الله ان الناس قد شق عليهم الصيام فدعا بقدر من ماء بعد العصر فشرب والناس يتظرون فأفطر بعض الناس وصام بعضهم فبلغه أن ناساً صاموا فقال أولئك العصاة وفي حديث الثقة غير الدراوردي عن جعفر عن أبيه عن جابر نخرج رسول الله عام الفتح في رمضان إلى مكة فصام وأمر الناس أن يفطروا وقال تقووا بعددكم على عدوكم فقبل له ان الناس أبوا أن يفطروا حين صمت فدعا بقدر من ماء فشربه ثم ساق الحديث أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الثقة عن أحمد بن أنس بن مالك قال سافرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنا الصائم ومنا المفطر فلم يعب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن حمزة بن عمرو الأسدي قال يارسول الله

لأنما ليكن الذين يغلبهم من يملكهم على كثير من أمورهم وأنا لا نرضى أهل الفسق منا وأن الرضا إنما يقع على العدل منا ولا يقع الأعلى البالغين لأنه إنما خوطب بالفرائض البالغون دون من لم يبلغ فإذا كانت الشهادة ليقطع بها لم يجز أن يتوهم أحداً أنه يقطع عن لم يبلغ أكثر الفرائض فإذا لم يلزمه أكثر الفرائض في نفسه لم يلزم غيره فربما بشهادته ولم أعلم مخالفاً لقيته في أنه أريد بها الأحرار العدول في كل شهادة على مسلم غير أن من أجابنا من ذهب إلى أن يجيز شهادة الصبيان في الجراح ما لم يتفرقوا فإذا تفرقوا لم تجز شهادتهم عنده وقول الله تبارك وتعالى من رجالكم يدل على أن لا تجوز شهادة الصبيان والله أعلم في شيء فان قال قائل أجازها ابن الزبير قيل فان ابن عباس ردها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما في شهادة الصبيان لا تجوز وزاد ابن جريح عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس لأن الله عز وجل قال من ترضون من الشهداء قال ومعنى الكتاب مع ابن عباس والله تعالى أعلم فان قال أردت أن تكون دلالة فيل وكيف تكون الدلالة بقول صبيان منفردين إذا تفرقوا لم يقبلوا إنما تكون الدلالة بقول البالغين الذين يقبلون بكل حال فأشبه ما وصفت أن يكون دليلاً على أن حكم الله فيمن تجوز شهادته هو من وصفت ممن يشبه أن تكون الآية دلت على صفته ولا تجوز شهادة مملوك في شيء وان قل ولا شهادة غير عدل

(باب شهادة القاذف)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً وأولئك هم الفاسقون إلا الذين تابوا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأمر الله عز وجل أن يضرب القاذف ثمانين ولا تقبل له شهادة أبداً وسماه فاسقاً لأن يتوب فقلنا يلزم أن يضرب ثمانين وأن لا تقبل له شهادة وأن يكون عندنا في حال من سمي بالفسق إلا أن يتوب فإذا تاب قبلت شهادته وخرج من أن يكون في حال من سمي بالفسق قال وتوبته كذابه نفسه فان قال قائل فكيف تكون التوبة إلا كذاب قيل له إنما كان في حد المذنبين بأن نطق بالقذف وترك الذنب هو أن يقول القذف باطل وتكون التوبة بذلك وكذلك يكون الذنب في الردة بالقول بها والتوبة الرجوع عنها بالقول فيها بالإيمان الذي ترك فان قال قائل فهل من دليل على هذا فضعنا وصفت كفاية وفي ذلك دليل عن عمر بن عبد الله بن موفقه فان كان القاذف يوم مذف ممن تجوز شهادته فخذ قيل له مكانه ان ثبت قبلت شهادته وإذا كذب نفسه قبلت شهادته وان لم يفعل لم تقبل حتى يفعل لأن الذنب الذي ردت به شهادته هو القذف فإذا كذب نفسه فقد تاب وان قذف وهو ممن لا تجوز شهادته ثم تاب لم تقبل شهادته من قبل أن ردها كان من وجهين أحدهما سوء حاله قبل أن يقذف والآخر القذف فإذا خرج من أحد الوجهين لم يخرج من الوجه الآخر ولكن يكون خارجاً من أن يكون فيه علة رد الشهادة بالقذف فإذا كذب نفسه وثبت عليه علة رد الشهادة بسوء الحال حتى تختبر حاله فإذا ظهر منه الحسن قبلت شهادته وهكذا لو حذم مملوك حسن الحال ثم عتق لم تقبل شهادته إلا بكذابه نفسه في القذف وهكذا لو حذم في حسن الحال فأسلم لم تقبل شهادته إلا بكذابه نفسه في القذف فقال لي قائل أفندك في هذا حديثنا فقلت إن الآية لم تكن فيهما من الحديث وإن فيه لحديثنا «أخبرنا الربيع» قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عيينة قال سمعت الزهري يقول زعم أهل العراق أن شهادة القاذف لا تجوز فأشهد لا أخبرني ثم سمي الذي أخبره أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال لأبي بكره تب تقبل شهادتك أو ان ثبت قبلت شهادتك قال سفيان شككت بعدما سمعت الزهري يسمي الرجل فسألت فقال لي عمر بن قيس هو سعيد بن المسيب فقيل لسفيان شككت في خبره فقال لا هو سعيدان شاء الله تعالى (قال الشافعي) وبلغني عن ابن عباس مثل هذا المعنى «أخبرنا الربيع» قال أخبرنا الشافعي قال

حدثنا اسمعيل بن ابراهيم عن ابن أبي نجيح أنه قال في القاذف اذا تاب قبلت شهادته وقال كلنا نقوله فقلت من قال عطاء وطاوس ومجاهد

(باب الخلاف في اجازة شهادة القاذف)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى خالفنا بعض الناس في القاذف فقال اذا ضرب الحد ثم تاب لم تجز شهادته ابدا وان لم يضرب الحد أو ضربه ولم يوف به جازت شهادته فذكرته ما ذكرته من معنى القرآن والآثار فقال فان اذهبنا الى قول الله عز وجل ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا وأولئك هم الفاسقون الا الذين تابوا فقلنا نطرح عنهم اسم الفسق ولا نقبل لهم شهادة فقلت لقائل هذا أو تجادل أحكام عندك فيما يستثنى على ما رصفت فيكون مذهبنا في اللفظ أم الأحكام عندك في الاستثناء على غير ما وصفت فقال أوضح هذا لي قلت أرأيت رجلا لو قال والله لا أكلمك أبدا ولا أدخل لك بيتا ولا آكل لك طعاما ولا أخرج معك سفرا وانك لغير جيد عندي ولا أكسوك ثوبا ان شاء الله تعالى أي يكون الاستثناء واقعا على ما بعد قوله أبدا أو على ما بعد غير جيد عندي أو على الكلام كله قال بل على الكلام كله قلت فكيف لم توقع الاستثناء في الآية على الكلام كله وأوقعته في هذا الذي هو أكثر في اليمين على الكلام كله « أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي قال محمد بن الحسن ان أبابكرة قال لرجل أراد ان يشهده استشهد غيري فان المسلمين فسقوني قلت فالرجل الذي وصفت امتنع من أن يتوب من القذف وأقام عليه وهكذا كل من امتنع أن يتوب من القذف ولو لم يكن لنا في هذا حجة الا ما رويت كان حجة عليك قال وكيف قلت ان كان الرجل عندك ممن تاب من القذف بالرجوع عنه فقد أخبر عن المسلمين أنهم فسقوه وأنت تزعم أنه اذا تاب سقط عنه اسم الفسق وفيما قال دلالة على أن المسلمين لا يلزمونه اسم الفسق الا وشهادته غير جائزة قلت ولا يجوزون شهادته الا وقد أسقطوا عنه اسم الفسق لانهم لا يفرقون بين اسقاط اسم الفسق عنه بالتوبة واجازة شهادته بسقوط الاسم عنه كما تفرق بينه واذا كنت تقبل شهادة القاتل والزاني والمستتاب من الردة اذا تاب فكيف خصصت بها القاذف وهو أيسر ذنبا من غيره قال تأولت فيه القرآن قلت تأولك خطأ على لسانك قال قاله شريح قلت أفجعل شريحا حجة على كتاب الله وقول عمر بن الخطاب وابن عباس ومن سميت وغيرهم والا أكثر من أهل المدينة ومكة وكيف زعمت ان لم يطهر بالحد قبلت شهادته واذا طهر بالحد لم تقبل شهادته اذا كان تابيا في الحالين والله تعالى أعلم

(باب التحفظ في الشهادة)

قال الله عز وجل ولا تقف ما ليس لك به علم ان السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولا وقال الله عز وجل لا من شهد بالحق وهم يعلمون « أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي وحكي أن اخوة يوسف وصفوا أن شهادتهم كما ينبغي لهم فحكي أن كبيرهم قال ارجعوا الى أبيكم فقولوا يا أبا ناس ان ابنك سرق وما شهدنا الا بما علمنا وما كنا للغيب حافظين قال ولا بسع شاهد أن يشهد الابعاءم والعلم من ثلاثة وجوه منها ما عاينه الشاهد فيشهد بالمعاينة ومنها ما سمعه فيشهد ما أثبت سمعاً من المشهود عليه ومنها ما نظا هرت به الاخبار مما لا يمكن في أكثره العيان وتثبت معرفته في القلوب فيشهد عليه بهذا الوجه وما شهد به رجل على رجل أنه فعله أو أقر به لم يجز الا أن يجمع أمرين أحدهما أن يكون يثبت به معاينة والاخر أن يكون يثبت به سمعاً مع اثبات بصريين يكون الفعل وبهذا قلت لا تجوز شهادة الا على الا أن يكون أثبت شيأ معاينة أو معاينة وسمعاً ثم عي فحجوز شهادته لان الشهادة انما تكون يوم يكون الفعل الذي يراه الشاهد أو القول الذي أثبت به سمعاً وهو يعرف وجهه

مسافرين فهم اذا قصروا
مسافرين بما ذكرت
من السنة أولى أن
يكون القصر رخصة
لا حتماً أن يقصروا
لأن قول الله فليس عليكم
جناح أن تقصروا من
الصلاة ان خفتم أن
يفتنكم الذين كفروا
رخصة بينة وظاهر
الآية في الصوم أن الفطر
في المرض والسفر عزم
لقول الله ومن كان
مريضاً أو على سفر
فعذته من أيام أخر كيف
لم تذهب الى أن الفطر
عزم وأنه لا يجزى شهر
رمضان من صام مريضاً
أو مسافراً مع الحديث
عن النبي صلى الله عليه
وسلم ليس من البر الصيام
في السفر ومع أن الآخر
من أمر رسول الله ترك
الصوم وأن عمر أمر
رجلا صام في السفر أن
يقضي الصيام قال
فحكيت له قلت في قول
الله فمن شهد منكم الشهر
فليصمه ومن كان
مريضاً أو على سفر
فعذته من أيام أخر انها
آية واحدة وأن ليس
من أهل العلم بالقرآن
أحد يخالف في أن
الآية الواحدة كلام

واحد وأن الكلام الواحد لا ينزل الاجتماع وان زلت الآيتان في السورة مفترقتين لأن معنى الآية معنى قطع الكلام قال أجل قلت فإذا صام رسول الله في شهر رمضان وفرض شهر رمضان انما أنزل في الآية أليس قد علمنا أن الآية بفطر المريض والمسافر رخصة قال بلى فقلت له ولم يبق شيء يعرض في نفسك إلا الأحاديث قال نعم ولكن الآخر من أمر رسول الله أليس الفطر قال فقلت له الحديث بين أن رسول الله لم يفطر لمعنى نسخ الصوم ولا اختيار الفطر على الصوم ألا ترى أنه يأمر الناس بالفطر ويقول تقووا وعدوكم ويصوم ثم يخبر بأنهم أو أن بعضهم أبي أن يفطر إذا صام فأفطر ليفطر من تخلف عن الفطر لصومه بفطره كما صنع عام الحديبية فإنه أمر الناس أن ينكروا ويحللوا فأبوا فانطلق فحصر وحلق ففعلوا قال فاقوله ليس من البر الصيام في السفر

صاحبه فإذا كان ذلك قبل يعي ثم شهد عليه حافظه بعد العي جاز وإذا كان القول والفعل وهو أعمى لم يجز من قبل أن الصوت يشبه الصوت وإذا كان هذا هكذا كان الكتاب أحرى أن لا يحل لأحد أن يشهد عليه والشهادة في ملك الرجل الدار أو الثوب على تظاهر الاخبار بأنه مالك الدار وعلى أن لا يرى منازعاه في الدار والثوب فيثبت ذلك في القلب فيسمع الشهادة عليه وعلى النسب إذا سمعه يتنسب زماناً أو سمع غيره ينسبه إلى نسبه ولم يسمع دافعا ولم ير دلاله يرتاب بها وكذلك يشهد على عين المرأة ونسبها إذا تظاهرت له أخبار من يصدق بأنها فلانة ويراهم مرة بعد مرة وهذا كله شهادة يعلم كما وصفت وكذلك يحلف الرجل على ما يعلم بأحد هذه الوجوه فيما أخذه مع شاهد وفي رد اليمين وغير ذلك والله تعالى الموفق

(باب الخلاف في شهادة الأعمى)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى يخالفنا بعض الناس في شهادة الأعمى فقال لا تجوز حتى يكون بصيرا يوم شهد ويوم رأى وسمع أو رأى وإن لم يسمع إذا شهد على رؤية فسألناهم فهل من حجة كتاب أو سنة أو أثر يلزم فلم يذكرنا من ذلك شيئا وكنت حجتهم فيه أن قالوا انا احتجنا إلى أن يكون يرى يوم شهد كما احتجنا إلى أن يكون يرى يوم عاين الفعل أو سمع القول من المشهود عليه ولم تكن واحدة من الخالين أو لى به من الأخرى فقلت له أرايت الشهادة أليست بيوم يكون القول أو الفعل وإن يقيم بها بعد ذلك بدهر قال بلى قلت فإذا كان القول والفعل وهو بصير سمع مثبت ثم شهد به بعد عاقلا أعمى لم تجز شهادته قال فأقول بغير الأول لا يجوز إلا بمرتين قلت أفيجوز أن يشهد على فعل رجل حتى يبعث الرجل فيقوم بالشهادة وهو لا يرى الرجل ويقوم بالشهادة على آخر وهو غائب لا يراه قال نعم قلت فما علمك تثبت لنفسك حجة إلا خالفها ولو كنت لا تجيزها إذا أثبتها بصيرا وشهد بها أعمى لانه لا يعاين المشهود عليه لان ذلك حق عندك لزمك أن لا تجيزها بصيرا على ميت ولا غائب لانه لا يعاين واحد منهما أما الميت فلا يعاينه في الدنيا وأما الغائب بلد فأنت تجيزها وهو لا يراه قال فإن رجعت في الغائب فقلت لا أجيزها عليه فقلت أفترجع في الميت وهو أشد عليك من الغائب قال لا قال فإن من أحجبتك من يجيز شهادة الأعمى بكل حال إذا أثبت كما ثبت أهل له فقلت ان كان هذا صوابا فهو أبعدك من الصواب قال فلم تقل به قلت ليس فيه أثر يلزم فأتبعه ومعنا القرآن والمعقول بما وصفت من أن الشهادة فيما لا يكون إلا بعيان أو عيان وإثبات سمع ولا يجوز أن تجوز شهادة من لا يثبت بعيان لان الصوت يشبه الصوت قال ويخالفونك في الكتاب قلت وذلك أبعد من أن تجوز الشهادة عليه وقولهم فيه متناهض ويرغمون أنه لا يحل لي لو عرفت كتابي ولم أذكر الشهادة أن أشهد إلا وأنا إذا كرير يزعمون أني ان عرفت كتاب ميت حل لي أن أشهد عليه وكتابي كان أولى أن أشهد عليه من كتاب غيري ولو جاز أن أفرق بين ما جاز أن أشهد على كتابي ولا أشهد على كتاب غيري ولا يجوز واحد منهما لما وصفت من معنى كتاب الله عز وجل قال فانا نحتج عليك في أنك تعطى بالقسمامة وتحلف الرجل مع شاهده على ما غاب بأنهم قد يحلفون على ما لا يعلمون قلت يحلفون على ما يعلمون من أحد الوجوه الثلاثة التي وصفت لك قلت فإن قال لا يكون إلا من المعاينة والسمع فقلت له أتترك هذا القول إذا شئت قال فإذا كرك ذلك قلت أرايت الشهادة على النسب والملك أتقبلهما من الوجوه التي قبلناها منها قال نعم قلت وقد يمكن أن ينتسب الرجل إلى غير نسبه لم ير أباه بقرته ويمكن أن تكون الدار في يدي الرجل وهو لا يملكها قد غصبها وأغارها ياها غائب ويمكن ذلك في الثوب والعبد قال فقد أجمع الناس على إجازة هذا فلنا وان كانوا أجمعوا فقصه دلالة لك على أن القول كما قلنا دون ما قلت أو رأيت عبد ابن حسين ومائة سنة ابتاعه ابن نجس عشرة سنة ثم باعه وأبقى عند المشتري فخاصمه فيه فقال أحلفه لقد باعه يا بني يا ابن الأباقي فقلت وقال لك هذا ولد بالمشرق وأنا بالمغرب ولا تمكثني المسئلة عنه لانه ليس ها هنا أحد من أهل بلده أتق به قال

يخلف على البت وانما يرجع في ذلك الى علمه قلت ويسعد ذلك ويسع القاضي قال نعم قلت أرايت قوما قتل أبوههم فأمكنهم أن يعترفوا القاتل أو يعاينوه أو يخبرهم من عاينه ممن مات أو غاب ممن يصدق عندهم ولا تجوز شهادتهم عندي أليسوا أولى أن يقسموا من صاحب العبد الذي وصفها أن يخلف والله تعالى أعلم

(باب ما يجب على المرء من القيام بشهادته)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهادة بالقسط ولا تجر منكم شئاً من قوم على أن لا تعدلوا اعدوا هو أقرب للتقوى وقال يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهادة لله إلى آخر الآية وقال وإذا قلتم فاعدوا ولو كان ذا قربى وقال والذين هم بشهاداتهم قانعون وقال عز وجل ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فإنه آثم قلبه والله بما تعملون عليم وقال وأقيموا الشهادة لله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والذي أحفظ عن كل من سمعت منه من أهل العلم في هذه الآيات أنه في الشاهد وقد لزمت الشهادة وأن فرضا عليه أن يقوم بها على والديه وولده والقريب والبعيد والبعيد والغيب القريب والبعيد ولا يكتم عن أحد ولا يحابي بها ولا يمنعها أحداً قال ثم تنفرع الشهادات فيجتمعون ويختلفون فيما يلزم منها وما لا يلزم ولهذا كتاب غير هذا

(باب ما على من دعي يشهد بشهادة قبل أن يسئله) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله عز وجل إذا تدانيتهم دين إلى أجل مسمى فكتبوه وليكتب بينكم كاتب بالعدل ولا يأب الشهداء إذا ما دعوا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في قول الله عز وجل ولا يأب أن يكتب كما علمه الله دلالة على أن عليه فيما علمه الله من الكتاب حقاً في منفعة المسلمين ويحتمل ذلك الحق أن يكون كلما دعي لحق كتبه لا بد ويحتمل أن يكون عليه وعلى من هو في مثل حاله أن يقوم به من يمكنه حتى لا تكون الحقوق معطلة لا يوجد لها في الابتداء من يقوم بكفائتها والشهادة علمها فيكون فرضاً لازماً على الكفاية فإذا قام بها من يمكنه أخرج من يتخلف من المأثم والفضل للكافي على المتخلف فإذا لم يقم به كان حرج جميع من دعي إليه فتخلف بلا عذر كما كان الجهاد والصلاة على الجنائز ورد السلام فرضاً على الكفاية لا يخرج المتخلف إذا كان فمين يقوم بذلك كفاية فلما احتمل هذين المعنيين معا وكان في سياق الآية ولا يأب الشهداء إذا ما دعوا كان فيها كالدليل على أنه نهى الشهداء المدعون كلهم أن يأبوا قال ولا ينار كاتب ولا شهيد فأشبهه أن يكون يخرج من ترك ذلك ضراراً وفرض القيام بها في الابتداء على الكفاية وهذا يشهد والله تعالى أعلم ما وصفت من الجهاد والجنائز ورد السلام وقد حفظت عن بعض أهل العلم قرياً من هذا المعنى ولم أحفظ خلافة عن أحد أذكره منهم

(الدعوى والبيئات) « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال البيئد على المدعي

(باب في الأقضية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى يا داود إنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله ان الذين يضلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب وقال لنبيه صلى الله عليه وسلم في أهل الكتاب فإن جاؤك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم إلى وان حكمت فاحكم بينهم بالقسط ان الله يحب المقسطين وقال وأن أحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله اليك وقال وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل (قال الشافعي)

قلت قد أتى به جابر مفسراً فذكر أن رجلاً أجهد الصوم فلما علم النبي به قال ليس من البر الصيام في السفر فاحتمل ليس من البر أن يبلغ هذا رجل بنفسه في فريضة صوم ولا نافلة وقد أرخص الله له وهو صحيح أن يفطر فليس من البر أن يبلغ هذا بنفسه ويحتمل ليس من البر المفروض الذي من خلفه أثم قال فكعب بن عاصم لم يقل هذا قلت كعب روى حرفاً واحداً وجار ساق الحديث وفي صوم النبي دلالة على ما وصفت وكذلك في أمر حرة بن عمرو ان شاء صام وان شاء أفطرو في قول أنس سافرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ففنا الصائم ومنا المفطر فلم يعب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم قال فقد روى سعيد أن النبي قال خياركم الذين إذا سافروا أفطروا وقصروا والصلاة قلت وهذا مثل ما وصفت خياركم الذين يقبلون الرخصة لا يدعونها رغبة عنها لا أن قبول

رحمه الله فأعلم الله نبيه صلى الله عليه وسلم أن فرضا عليه وعلى من قبله والناس إذا حكموا أن يحكموا بالعدل والعدل اتباع حكمه المنزل قال الله عز وجل لنبيه صلى الله عليه وسلم حين أمره بالحكم بين أهل الكتاب وأن أحكم بينهم بما أنزل الله ووضع الله نبيه صلى الله عليه وسلم من دينه وأهل دينه موضع الإبانة عن كتاب الله عز وجل معنى ما أراد الله وفرض طاعته فقال من يطع الرسول فقد أطاع الله وقال فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموا فيما شجر بينهم الآية وقال وليحذر الذين يخالفون عن أمره الآية فعلم أن الحق كتاب الله ثم سنة نبيه صلى الله عليه وسلم فليس لمفت ولا لحاكم أن يفتي ولا يحكم حتى يكون عالما بما هو ولا أن يخالفهما ولا واحد منهما بحال فإذا خالفهما فهو عاص لله عز وجل وحكمه مردود فإذا لم يوجد منصوصين فالاجتهاد بأن يطلب كما يطلب الاجتهاد بأن يتوجه إلى البيت وليس لأحد أن يقول مستحسننا على غير الاجتهاد كما ليس لأحد إذا غاب البيت عنه أن يصلي حيث أحب ولكنه يجتهد في التوجه إلى البيت وهذا موضوع بكامله في كتاب جامع علم الكتاب ثم السنة

(باب في اجتهاد الحاكم)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى وداود وسليمان إذ يحكمان في الحث إذ نفشت فيه غم القوم وكنا لحكمهم شاهدين ففهمنا هاسلين وكلا آتينا حكمنا وعلمنا قال الحسن بن أبي الحسن لولا هذه الآية لرأيت أن الأحكام قد هلكوا ولكن الله جدد هذا الصواب وأثنى على هذا اجتهاده «أخبرنا الربيع» قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الدراوردي عن يزيد بن الهاد عن محمد بن إبراهيم عن بشر بن سعيد عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو بن العاص أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران وإذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر قال يزيد فحدثت بهذا الحديث أبوابا كبر بن خرم فقال هكذا حدثني أبو سلمة عن أبي هريرة ومن أمر أن يجتهد على مغيب فأنما كاف الاجتهاد ويسعه فيه الاختلاف فيكون فرضا على المجتهد أن يجتهد برأي نفسه لا برأي غيره وبين أنه ليس لأحد أن يقلد أحدا من أهل زمانه كما لا يكون لأحد له علم بالتوجه إلى القبلة يرى أنها في موضع أن يقلد غيره أن رأى أنها في غير ذلك الموضع وإذا كافوا الاجتهاد فبين أن الاستحسان بغير قياس لا يجوز (١) كلف لأحد قال والقياس قياسان أحدهما يكون في مثل معنى الأصل فذلك الذي لا يحل لأحد خلافه ثم قياس أن يشبه الشيء بالشيء من الأصل والشيء من الأصل غير فبشبه هذا الأصل ويشبه غيره بالأصل غيره (قال الشافعي) وموضع الصواب فيه عندنا والله تعالى أعلم أن يتظر فأيهما كان أولى بشبهه صيره إليه أن يشبه أحدهما في خصلتين والآخر في خصلة واحدة هو أشبه في خصلتين ومن اجتهد من الحكماء ثم رأى أن اجتهاده خطأ أو قد خالف كتابا أو سنة أو إجماعا أو شيئا في مثل معنى هذا رده ولا يسعه غير ذلك وإن كان مما يحتمل ما ذهب إليه ويحتمل غيره لم يرد من ذلك أن على من اجتهد على مغيب فاستيقن الخطأ كان عليه الرجوع ولو صلى على جبل من جبال مكة ليلافتناخي البيت ثم أبصر فرأى البيت في غير الجهة التي صلى إليها أعاد وإن كان بموضع لا يراه لم يعد من قبل أنه رجع في المرة الأولى من مغيب إلى يقين وهو في هذه المرة يرجع من مغيب إلى مغيب وهذا موضوع في كتاب جامع العلم من الكتاب والسنة وكتاب القضاء والحق في الناس كلهم واحد ولا يحل أن يترك الناس يحكمون بحكم بلدانهم إذا كانوا يختلفون فيما فيه كتاب أو سنة أو شيء في مثل معناها حتى يكون حكمهم واحدا أنما يفرقون في الاجتهاد إذا احتمل كل واحد منهم الاجتهاد وأن يكون له وجه

(١) قوله لا يجوز كلف لأحد كذا في النسخ وتأمل

الرخصة تحتهم بأنهم به من تركه قال فأمروا عمر رجلا صام في السفر أن يعيد قلت لا أعرفه عنه وإن عرفت فالحجة ثابتة بما وصفت لك وأصل ما ذهب إليه أن ما ثبت عن رسول الله فالحجة لازمة للخلق به وعلى الخلق اتباعه وقلت له من أمر المسافر أن يقضى الصوم فذهب والله أعلم أنه رأى الآية حتما بفطر المسافر والمريض ومن رآها حتما قال المسافر منهي عن الصوم فإذا صامه كان صيامه منهيا عنه فيعيد كالأصام يوم العيد من وجب عليه كفارة وغيرها أعادها فقد بنا دالة السنة أن الآية رخصة لا حتم قال فاقول ابن عباس يؤخذ بالآخر فالآخر من أمر رسول الله فقلت روى أنه صام وأفطر فقال ابن عباس أو من روى عن ابن عباس هذا رأيه وجاء غيره في الحديث بما لم يأت به من أن فطره كان لامتناع من أمره بالفطر من الفطر حتى أفطر وجاء

(باب التثبت في الحكم وغيره)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا الآية وقال إذا ضربتم في سبيل الله فتبينوا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأمر الله من عصى أمره على أحد من عباده أن يكون مستنينا قبل أن يعضيه ثم أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحكم خاصة أن لا يحكم الحاكم وهو غضبان لأن الغضبان مخوف على أمرين أحدهما قلة التثبت والآخر أن الغضب قد يتغير معه العقل ويتقدم به صاحبه على ما لم يكن يتقدم عليه لو لم يكن غضب « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عيينة عن عبد الملك بن عمير عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحكم الحاكم أولاً يقضي القاضي بين اثنين وهو غضبان (قال الشافعي) ومعقول في قول النبي صلى الله عليه وسلم هذا أنه أراد أن يكون القاضي حين يحكم في حال لا تغير خلقه ولا عقله والحاكم أعلم بنفسه فأى حال أتت عليه تغير خلقه أو عقله انبغى له أن لا يقضي حتى تذهب وأى حال صيرت إليه سكون الطبيعة واجتماع العقل انبغى له أن تعاها فليكون حاكماً عندها وقد روى عن الشعبي وكان قاضياً أنه رأى أنه يأكل خبزاً بين فقيل له فقال آخذ حكى كنهه يريد أن الطعام يسكن حرا الطبيعة وأن الجوع يحرك حرها وتتوق النفس إلى الماء أكل فيشتغل عن الحكم وإذا كان (١) مريضاً شقيحاً أو تعباً شقيحاً فكل هذا في حال الغضب في بعض أمره أو أشد يتوقى الحكم ويتوقاه على الملالة فإن العقل يكل مع الملالة وجماعه ما وصفت

(باب المشاورة) (قال الشافعي) قال الله تبارك وتعالى وشاورهم في الأمر « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عيينة عن الزهري قال قال أبو هريرة ما رأيت أحداً أكثر مشاورة لأصحابه من رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال الله عز وجل وأمرهم شورى بينهم (قال الشافعي) قال الحسن إن كان النبي صلى الله عليه وسلم لم يغنيا عن مشاورتهم ولكنه أراد أن يستنبط الحكم بعينه إذا نزل بالحاكم الأمر في محتمل وجوهاً أو مشكل انبغى له أن يشاور ولا ينبغي له أن يشاور جاهلاً لأنه لا معنى لمشاورته ولا عالم غير أمين فإنه ربما أضل من يشاوره ولكنه يشاور من جمع العلم والأمانة وفي المشاورة رضا الخصم والحمد لله عليه

(باب أخذ الولي بالولي) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال الله تبارك وتعالى أم لم ينبأ بما في صحف موسى وإبراهيم الذي وفى أن لا تزر وازرة وزر أخرى (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن عبد الملك بن أبي بكرة عن أبيان بن لقيط عن أبي رزمة قال دخلت مع أبي علي النبي صلى الله عليه وسلم فقال له النبي صلى الله عليه وسلم من هذا قال ابني يارسول الله أشهد به فقال له النبي صلى الله عليه وسلم أما أنه لا يجني عليك ولا يجني عليك عليه « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عمرو بن أوس قال كان الرجل يؤخذ بدين غير حتى جاء إبراهيم فقال الله عز وجل وإبراهيم الذي وفى أن لا تزر وازرة وزر أخرى (قال الشافعي) رحمه الله والذي سمعت والله أعلم في قول الله تعالى أن لا تزر وازرة وزر أخرى أن لا يؤخذ أحد بدين غير وذلك في بدنه دون ماله وإن قتل أو كان حذالم يقتل به غيره ولم يؤخذ ولم يحد بدينه فيما بينه وبين الله تعالى لأن الله جل وعزاً جعل جزاء العباد على أعمال أنفسهم وعاقبهم عليها وكذلك أموالهم لا يجني أحد على أحد في ماله إلا حيث خص رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن جنابة الخطأ من الحر على الآدميين على عاقبته فأما ما سواها فمأولهم ممنوعة من أن تؤخذ بجنابة غيرهم وعليهم في أموالهم حقوق سوى هذا من ضيافة وزكاة وغير ذلك وليس من وجه الجنابة

(١) قوله مريضاً شقيحاً الشقيح الناقه من المرض اه كتيبه صححه

غيره بما وصفت في حزة ابن عمرو وهذاهما وصفت أن الرجل يسمع الشيء فيتناوله ولا يسمع غيره ولا يمتنع من علم الأمرين أن يقول بهما معا

(باب قتل الأسارى والمفاداة بهم والمن عليهم)

حدثنا الربيع أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد الوهاب الثقفي عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين قال أسرا أصحاب رسول الله رجلاً من بني عقيل وكانت ثقيف قد أسرت رجلين من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ففداه النبي بالرجلين الذين أسرتهم ما ثقيف قال وقد روى عن محمد بن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد المقبري لا يحضرني ذكر من فوقه في الأسناد أن خيلاً للنبي صلى الله عليه وسلم أسرت ثمانية ابن أثال الحنفي فأتى به مشركاً فربطه النبي صلى الله عليه وسلم إلى سارية من سواري المسجد الثلاث من عليه

(باب ما يجب فيه اليمين) (قال الشافعي) كل من ادعى على امرئ شيئاً ما كان من مال وقصاص وطلاق وعتق وغيره أحلف المدعى عليه فان حلف برئ وان نكل عن اليمين ردت اليمين على المدعى فان حلف استحق وان لم يحلف لم يستحق ما ادعى ولا يقوم النكول مقام اقرار في شيء حتى يكون مع النكول يمين المدعى فان قال قائل فكيف أحلفت في الحدود والطلاق والنسب والأموال وجهلت الأيمان كلها تجب على المدعى عليه وتجعلها كلها ترد على المدعى قيل له ان شاء الله تعالى قلت استدلالاً بكتاب الله ثم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقدرى عن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه فان قال وأين الدلالة من الكتاب قيل له ان شاء الله قال الذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم عشرين جلدة فخذ الراعي بالزنا ثمانين وقال في الزوج والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهود الا أنفسهم الى قوله ان غضب الله عليها ان كان من الصادقين فحكم الله عز وجل على القاذف غير الزوج بالحد ولم يجعل له مخرجاً منه الا بان يأتي بأربعة شهداء واخرج الزوج من الحد بان يحلف أربعة أيمان ويلتعن بخامسة ويسقط عنه الحد ويلزمها ان لم تخرج بأربعة أيمان والتعانها وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ينفي الولد (١) والتعانه وسن بينهما الفرقه ودرأ الله تعالى عنها الحد بالأيمان مع التعانه وكانت أحكام الزوجين اذا خالفت أحكام الأجنبية في شيء فهي مجامعة له في غيره وذلك ان اليمين فيه قد جعت درء الحد عن الرجل والمرأة وفرقة ونفي ولد فكان الحد والطلاق والنفي معاداً خلافاً ولا يحق الحد على المرأة حين يقذفها الا بين الزوج وتنكح عن اليمين الا ترى ان الزوج لو لم يلتعن حد بالقذف وترك الخروج باليمين منه ولم يكن على المرأة حد ولم تلتعن اولا رى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للانصار يمين تحلفون وتستحقون دم صاحبكم فلما لم يحلفوا رد الأيمان على اليهود ليسبروا بها فلما لم يقبلها الانصار يمين تركوا حقهم اولا ترى ان عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه بدأ بالأيمان على المدعى عليهم فلما لم يحلفوا ردتها على المدعين والله اعلم

(هذا كتاب ما اختلف فيه أبو حنيفة وابن أبي ليلى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى)

(قال) اذا أسلم الرجل الى الخياط ثوباً فخطاه فباء فقال رب الثوب امرتك بقميص وقال الخياط امرتني بقباء فان أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول القول قول رب الثوب ويضمن الخياط قيمة الثوب وبه يأخذ «يعنى أبا يوسف» وكان ابن أبي ليلى يقول القول قول الخياط في ذلك * ولو أن الثوب ضاع من عند الخياط ولم يختلف رب الثوب والخياط في عمله فان أبا حنيفة قال لا ضمان عليه ولا على القصار والصباغ وما أشبه ذلك من العمال الا فيما جنت أيديهم وبلغنا عن علي بن أبي طالب رضى الله تعالى عنه أنه قال لا ضمان عليهم وكان ابن أبي ليلى يقول هم ضامنون لما هلك عندهم وان لم تجن أيديهم فيه قال أبو يوسف هم ضامنون الا ان يجيء شيء غالب (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا ضاع الثوب عند الخياط أو الغسال أو الصباغ أو أجزأ امرئ ببيعته أو حمال استؤجر على تبليغه وصاحبه معه أو تبليغه وليس صاحبه معه من غرق أو حرق أو سرق ولم يجن فيه واحد من الأجزاء شيئاً أو غير ذلك من وجوه الضيعة فسواء ذلك كله فلا يجوز فيه الا واحد من قولين أحدهما أن من أخذ أجزأ على شيء ضمنه ومن قال هذا فاسه على العارية تضمن وقال انما ضمن العارية لمنفعة فيها للمستعير فهو ضامن لها حتى يؤديها بالسلامة وهي كالسلف وقد يدخل على قائل هذا أن يقال له ان العارية مأذون لك في الانتفاع بها بلا عوض أخذه منك المعير وهي كالسلف وهذا كله غير مأذون لك في الانتفاع به وانما نفعك في شيء عمله فيه فلا يشبه هذا العارية وقد وجدتك تعطى الدابة بكراً فتنتفع منها بعوض يؤخذ منك فلا تضمن ان عطيت في يدك وقد ذهب الى تضمن القصار شريح فضمن قصاراً احترق بيته فقال تضمنني وقد احترق بيتي فقال شريح أرايت لو احترق بيتي كنت تترك له أجزأك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا عنه ابن عيينة بهذا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجوز اذا ضمن الصانع الا هذا وأن يضمن

(١) لعله بالتعانه تأمل كتبه مصححه

وهو مشرك فأسلم بعد (قال الشافعي) وأخبرني عدد من أهل العلم من قريش وغيرهم من أهل المغازي أن رسول الله أسر النضر بن الحارث العبدري يوم بدر وقتله بالبادية أو بين البادية والأثيل صبرا * حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وأخبرني عدد من أهل العلم أن رسول الله أسر عقبة بن أبي معيط يوم بدر وقتله صبرا وأن رسول الله أسر سهيل بن عمرو وأبا وداعة السهمي وغيرهما ففاداهما بأربعة آلاف أربعة آف وفادى بعضهم بأقل وأن رسول الله أسر أبا عزة الجحى يوم بدر فقتله ثم أسره يوم أحد فقتله صبرا (قال الشافعي) فكان فيما وصفت من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يدل على أن للإمام اذا أسر رجلاً من المشركين أن يقتل أو أن يمن عليه بلا شيء أو أن يصادى بمال يأخذه منهم أو أن يفادى بأن يطلق منهم على أن يطلق له بعض أسرى المسلمين لأن بعض

كل من أخذ على شيء أجزأ ولا يخلو ما أخذ عليه الأجر من أن يكون مضمونا والمضمون ضامن بكل حال والقول الآخر أن لا يكون مضمونا فلا يضمن بحال كما لا تضمن الوديعة بحال وقدير روى من وجه لا يثبت أهل الحديث مثله أن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه ضمن الغسل والصباغ وقال لا يصلح الناس الا ذلك أخبرنا بذلك ابراهيم بن أبي يحيى عن جعفر بن محمد عن أبيه أن عليا رضي الله تعالى عنه قال ذلك وروى عن عمر تميم بعض الصناع من وجه أضعف من هذا ولم نعلم واحدا منهم ما يثبت وقدر روى عن علي بن أبي طالب أنه كان لا يضمن أحدا من الأجر من وجه لا يثبت مثله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ونابت عن عطاء بن أبي رباح أنه قال لا ضمان على صانع ولا على أجير فأما ما جئت أيدى الأجر والصناع فلا مسألة فيه وهم ضامنون كما يضمن المستودع ما جئت يده والحناية لا تبطل عن أحد وكذلك لو تعدوا ضمنوا « قال الربيع » الذي يذهب اليه الشافعي فيما رأيت أنه لا ضمان على الصناع الا ما جئت أيديهم ولم يكن يبرح بذلك خوفا من الصناع

(باب الغصب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اغتصب الرجل الجارية فباعها وأعتقها المشتري فإن أباحني فترضى الله تعالى عنه كان يقول البيع والعق فيها باطل لا يجوز لانه باع ما لا يملك وأعتق ما لا يملك وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول عتقه جائز وعلى الغاصب القيمة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اغتصب الرجل الجارية فاعتقها أو باعها ممن أعتقها أو اشتراها فاسد فاعتقها أو باعها ممن أعتقها فالبيع باطل وإذا بطل البيع لم يجز عتق المتاع لانه غير مالك وهي مملوكة للمالك الاول البائع بيعا فاسدا ولو تناسخها ثلاثون مستريفا كثر وأعتقها أيهم شاء اذا لم يعتقها البائع الاول فالبيع كاه باطل ويترا دون لأنه اذا كان بيع المالك الاول الصحيح المالك فاسد فباعها الذي لا يملكها فلا يجوز بيعه فبالحال ولا بيع من باع بالمالك عنه والبيع اذا كان فاسدا لم يملك به ومن أعتق ما لا يملك لم يجز عتقه وإذا اشترى الرجل الجارية فوطئها طلع المشتري على عيب كان بهادلسه البائع له فان أباحني فترضى الله تعالى عنه كان يقول ليس له أن يردّها بعد الوطء وكذلك بلغنا عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ولكنه يقول يرجع عليه بفضل ما بين الصحة والعيب من الثمن وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول يردّها ويرد معها مهرها ولها والمهر في قوله يأخذ العشر من قيمتها ونصف العشر فيجعل المهر نصف ذلك ولو أن المشتري لم يطأ الجارية ولكنه حدث بها عيب عنده لم يكن له أن يردّها في قول أبي حنيفة ولكنه يرجع بفضل ما بين العيب والصحة وبه يأخذ صاحبه وكان ابن أبي ليلى يقول يردّها ويرد ما نقصها العيب الذي حدث عنده (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اشترى الرجل الجارية ثيبا فأصابها ثم ظهر منها عيب كان له ردها لان الوطء لا ينقصها شيئا وانما ردها بمثل الحال التي أخذها بها وإذا قضى وسول الله صلى الله عليه وسلم بالخراج بالضمنان ورأينا الخدمة كذلك كان الوطء أقل ضررا عليهما من خدمة أو خراج لو أدته بالضمنان وان كانت بكرا فأصابها فيما دون الفرج ولم يفتنضها فكذلك وان اقتضها لم يكن له ردها من قبل أنه قد نقصها بذهاب العذرة فلا يجوز له أن يردّها ناقصة كما لم يكن يجوز عليه أن يأخذها ناقصة ويرجع بما نقصها العيب الذي دلّس له من أصل الثمن الذي أعطى فيها الا أن يشاء البائع أن يأخذها ناقصة فيكون ذلك له الا أن يشاء المشتري أن يجبسها مبيعة ولا يرجع بشيء من العيب ولا نعلم ثبت عن عمر ولا علي ولا خلافا لهما أنه قال خلاف هذا القول وإذا اشترى الجارية فوطئها فاستحقها رجل فقضى له بها القاضي فان أباحني فترضى الله تعالى عنه كان يقول على الواطئ مهر مثلها على مثل ما يتزوج به الرجل مثلها يحكم به ذوو العدل ويرجع بالثمن على الذي باعه ولا يرجع بالمهر وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول على الواطئ المهر على ما ذكرت لك من قوله ويرجع

هذا ناسخ لبعض ولا مخالف له الا من جهة اباحت ولا يقال شيء من الاحكام مختلف مطلقا الا ما قاله كما حلال وما كره حرام فأما ما كان واسعا فيقال هو مباح وكل من صنع فيه شيئا وان خالف فعل صاحبه فهو فاعل ما يجوز له كما يكون التام مخالفا للقاعد والمأني مخالفا للقائم وكل ذلك مباح لأن حتما على المأني أن يقسوم ولا على القائم أن يقعد

(باب الماء من الماء)

حدثنا الربيع أخبرنا الشافعي قال أخبرنا غير واحد من ثقات أهل العلم عن هشام بن عروة عن أبيه عن أبي أيوب عن أبي ابن كعب قال قلت يا رسول الله اذا جامع أحدا فأكسل فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ليغسل مامس المرأة منه وليتوضأ ثم ليصل (قال الشافعي) وهذا من أثبت اسناد الماء من الماء أخبرنا ماث عن يحيى بن سعيد

عن سعيد بن المسيب أن
أبا موسى الأشعري أتى
عائشة أم المؤمنين فقال
لقد شق عليّ اختلاف
أصحاب محمد في أمر ياني
لأعظم أن أستقبلك
به فقالت ما هو ما كنت
سألا عنه أملك فسلمني
عنه فقال لها الرجل
يصيب أهله ثم يكسل
ولا ينزل فقالت اذا
جاوزا الختان الختان فقد
وجب الغسل فقال أبو
موسى لا أسأل عن هذا
أحد بعدك أبدا
حدثنا الربيع أخبرنا
الشافعي قال أخبرني
ابراهيم بن محمد عن
محمد بن يحيى بن زيد
ابن ثابت عن خارجة
ابن زيد عن أبيه
عن أبي بن كعب أنه
كان يقول ليس علي من
لم ينزل غسل ثم نزع عن
ذلك أي قبل أن يموت
(قال الشافعي) وانما بدأت
بحديث أبي في قوله
الماء من الماء وزوجه
أن فيه دلالة على أنه
سمع الماء من الماء
عن النبي ولم يسمع
خلافه فقال به ثم لا
أحسبه تركه إلا لأنه
ثبت له أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم

على البائع بالثمن والمهر لانه قد غره منها فأدخل عليه بعضهم فقال وكيف يرجع عليه في قول ابن أبي ليلى بما
أحدث وهو الذي وطئ رأيت لو باعه ثوبا فخرقه أو أهلكه فاستحقه رجل وضمنه بالقيمة أليس انما يرجع على
البائع بالثمن وانما كانت القيمة أكثر منه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اشترى الرجل الحارية فوطئها
ثم استحقها رجل أخذها ومهر مثلها من الواطئ ولا وقت لمهر مثلها الا ما ينكح به مثلها ويرجع المشتري على
البائع بثمن الحارية الذي قبض منه ولا يرجع بالمهر الذي أخذ به رجل الحارية منه لانه كشيء استهلكه هو فان
قال قائل من أين قلت هذا قيل له لما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في المرأة تزوج بغير إذن ولها أن
نكاحها باطل وأن لها أن أصيب المهر كانت الاصابة بشبهة توجب المهر ولا يكون للصبي الرجوع على
من غره لانه هو الآخذ للاصابة ولو كان يرجع به على من غره لم يكن للمرأة عليه مهر لانها قد تكون غارة له
فلا يجب لها ما يرجع به عليها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اشترى الرجل الحارية فدلس له فيها
بعبب علمه البائع أو لم يعلمه فسواء في الحكم والبائع آثم في التدليس ان كان عالما فان حدث بها عند المشتري
عيب ثم اطلع على العيب الذي دلس له لم يكن له ردّها وان كان العيب الذي حدث بها عنده أقل عيوب الرقيق
وإذا كان مشترى فإمكانه أن يردها بأقل العيوب لان البيع لا يلزمه في معيب إلا أن يشاء فكذلك عليه
للبيع مثل ما كان له على البائع ولا يكون له أن يرد على البائع بعد العيب الذي حدث في ملكه كما لم يكن
للبيع أن يلزمه البيع وفيه عيب كان في ملكه وهذا معنى سنه رسول الله صلى الله عليه وسلم في أنه قضى أن
يرد العبد بالعيب ولا يشترى اذا حدث العيب عنده أن يرجع بما نقصها العيب الذي دلس له البائع ورجوعه
به كما أصف لك أن تقوم الحارية سالمة من العيب فيقال قيمتها ثمة ثم تقوم وبها العيب فيقال قيمتها تسعون
وقيمتها يوم قبضها المشتري من البائع لانه يومئذ تم البيع ثم يقال له ارجع بعشر عنما على البائع كأنما كان
قل أو كثر فان اشتراها بمائتين رجع بعشرين وان كان اشتراها بخمسين رجع بخمسة إلا أن يشاء البائع
أن يأخذها معيبة بلا شيء يأخذ من المشتري فيقال للمشتري سلها ان شئت وان شئت فأمسكها ولا ترجع بشيء
* وإذا اشترى الرجلان جارية فوجداهما عيبا فرفض أحدهما بالعيب ولم يرض الآخر فان أباح خيفة رضى الله
تعالى عنه كان يقول ليس لواحد منهما أن يرد حتى يحته بما على الرديعما وكان ابن أبي ليلى يقول لأحدهما
أن يرد حصته وان رضى الآخر بالعيب وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اشترى الرجلان
الحارية صفقة واحدة من رجل فوجداهما عيبا فأراد أحدهما الرد والآخر التمسك فللذي أراد الرد الرد وللذي
أراد التمسك التمسك لأن وجودا في بيع الاثنين أنه باع كل واحد منهما النصف فالنصف لكل واحد
كالكل لو باعه كمالو باع لأحدهما نصفها وللآخر نصفها ثم وجداهما عيبا كان لكل واحد منهما رد
النصف والرجوع بالثمن الذي أخذ منه وكان لكل واحد منهما أن يمسك وان رد صاحبه * وإذا اشترى
الرجل أرضا فيها نخل وفيه ثمر ولم يشترط شيئا فان أباح خيفة رضى الله تعالى كان يقول الثمر للبائع إلا أن يشترط
ذلك المشتري وكذلك بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول من اشترى نخلا له ثمره برقمه
للبيع إلا أن يشترط ذلك المشتري ومن اشترى عبدا وله مال فإله البائع إلا أن يشترط ذلك المشتري وبه يأخذ
وكان ابن أبي ليلى يقول الثمرة للمشتري وان لم يشترط لان ثمره النخل من النخل (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى وإذا اشترى الرجل من الرجل النخل قد أبرت فثمرتها للبائع إلا أن يشترط ذلك المبتاع وان كانت
لم توبر فثمرتها للمشتري لان ثمرها غير منكشف الا في وقت الابار والبارحين يبدوا الانكشاف وما لم يبد
الانكشاف في الثمر فهو كالجنين في بطن أمه يملكه من ملك أمه وإذا بدأ منه الانكشاف كان كالجنين قد زایل
أمه وهذا كله في معنى السنة فان اشترى عبدا أو ثينا أو ثمرأى ثمرأى كان بعد ما يطلع صغيرا كان أو كبيرا
فالثمره للبائع وذلك لانها منكشفة لا حائل دونها في معنى النخل المؤبر وهكذا اذا باع عبدا له مال فإله البائع
الا أن يشترط المبتاع وهذا كله مثل السنة نصا وشبهه بعناها لا يخالفه

(باب الاختلاف في العيب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اشترى الرجل من الرجل الدابة أو الثوب أو غير ذلك فوجد المشتري به عيبا وقال بعته وهذا العيب به فأنكر ذلك البائع فعلى المشتري البينة فإن لم تكن له بينة فعلى البائع البين بالله لقد باعه وما هذا العيب به فإن قال البائع أنا أردت البين عليه فإن أباحني فله رضي الله تعالى عنه كان يقول لا أرد البين عليه ولا يحولها عن الموضع الذي وضعها رسول الله صلى الله عليه وسلم وبها يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول مثل قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى إلا أنه إذا اتهم المدعي رد البين عليه فيقال أحلف وردّها أن أبي ليلى يقول مثل قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اشترى الرجل الدابة أو الثوب أو أي بيع ما كان فوجد المشتري به عيبا فاختلاف المشتري والبائع فقال البائع حدث عندك وقال المشتري بل عندك فإن كان عيبا يحدث مثله بحال فالقول قول البائع مع يمينه على البت بالله لقد باعه وما هذا العيب به إلا أن يأتي المشتري على دعواه بينة فتكون البينة أولى من البين وإن نكل البائع ردنا البين على المشتري اتهمناه أو لم نتهمه فإن حلف ردنا عليه السلعة بالعيب وإن نكل عن البين لم نردّها عليه ولم نعطه بنكول صاحبه فقط إنما نعطيه بالنكول إذا كان مع النكول يمينه فإن قال قائل ما دل على ما ذكرت قيل قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم للأَنْصَارِيِّينَ بِالْأَيْمَانِ يَسْتَحِقُّونَ بِهَادِمِ صَاحِبِهِمْ فَذَكَرُوا وَرَدَّ الْإِيمَانَ عَلَى يَهُودِ بَيْرُوثَ بْنِ هَاشِمٍ رَأَى عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ الْإِيمَانَ عَلَى الْمَدْعَى عَلَيْهِمُ الدِّمُ يَبْرُوثُ بْنُ هَاشِمٍ كَلَّوْا فَرَدَّهَا عَلَى الْمَدْعِينَ وَلَمْ يُعْطِهِمْ بِالنَّكُولِ شَيْءًا حَتَّى رَدَّ الْإِيمَانَ وَسُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ النَّصَّ الْمَفْسُورَةَ تَدُلُّ عَلَى سُنَّتِهِ الْحَالَةَ وَكَذَلِكَ قَوْلُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ وَقَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْبَيْنَةُ عَلَى الْمَدْعَى وَالْيَمِينُ عَلَى الْمَدْعَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَوْلُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ ذَلِكَ جَلَّةَ دَلِيلُهَا نَصَّ حَكَمَ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا الَّذِي قَالَ لَا يُعَدُّو بِالْيَمِينِ الْمَدْعَى عَلَيْهِمْ يَخَالِفُ هَذَا فَيَكْثُرُ وَيَحْمِلُ الْحَدِيثُ مَا لَيْسَ فِيهِ وَقَدْ وَضَعْنَا هَذَا فِي كِتَابِ الْأَقْضِيَةِ وَالْيَمِينُ بَيْنَ الْمُتَبَايِعِينَ عَلَى الْبَتِّ فِيمَا تَبَايَعَا فِيهِ ۖ وَإِذَا بَاعَ الرَّجُلُ بِيَعَا فَبَرِئَ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ فَإِنْ أَبَاحْنِي فَرَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ كَانَ يَقُولُ الْبَرَاءَةَ مِنْ كُلِّ ذَلِكَ جَائِزَةً وَلَا يَسْتَطِيعُ الْمَشْتَرِي أَنْ يَرُدَّ بِعَيْبٍ كَانَتْ مَا كَانَ الْآتَرِي أَنْهُ لَوْ أَبْرَأَهُ مِنَ الشَّجَاحِ بَرِئَ مِنْ كُلِّ شَجَاحٍ وَلَوْ أَبْرَأَهُ مِنَ الْقُرْحِ بَرِئَ مِنْ كُلِّ قُرْحَةٍ وَبِهَذَا يَأْخُذُ وَكَانَ ابْنُ أَبِي لَيْسَى يَقُولُ لَا يَبْرَأُ مِنْ ذَلِكَ حَتَّى يَسْمِيَ الْعَيْبُ كُلَّهَا بِأَسْمَائِهَا وَلَمْ يَزَلْ كَرَّ أَنْ يَضَعُ يَدَهُ عَلَيْهَا (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه وإذا باع الرجل العبد أو شيئا من الحيوان بالبراءة من العيوب والذي ذهب إليه والله تعالى أعلم قضاء عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه أنه برئ من كل عيب لم يعلمه ولم يبرأ من عيب علمه ولم يسمه البائع ويقفه عليه وإنما ذهبنا إلى هذا تقليدا وإن فيه معنى من المعاني يفارق فيه الحيوان ما سواه وذلك أن ما كانت فيه الحياة فكان يتغذى بالحاجة والنسقم وتحول طباعته قلبا يبرأ من عيب يخفى أو يظهر فإذا خفى على البائع أبرئه ببرئه منه فإذا لم يخف عليه فصدق اسم العيوب على ما نقصه بقل ويكثر ويصغر ويكبر وتقع التسمية على ذلك فلا يبرئه منه إلا أن يقفه عليه وإن أصح في القياس لولا التقليد وما وصفنا من تفرق الحيوان غيره لأن لا يبرأ من عيب كان به لم يره صاحبه ولو كن التقليد وما وصفنا أولى بما وصفناه * وإذا اشترى الرجل دابة أو حدا ما أو دارا أو ثوبا أو غير ذلك فدعى فيه رجل دعوى ولم يكن للمدعى على دعواه بينة فأراد أن يستحلف المشتري الذي في يديه ذلك المتاع على دعواه فإن أباحني فله رضي الله تعالى عنه كان يقول البين عليه البينة بالله مالها في حق وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول عليه أن يحلف بالله ما يعلم أن لهذا فيه حقا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إلى البين عليه بالبت مالها في حق ويسعه ذلك إذا لم يكن يعلم لهذا فيه حقا وهكذا عامة الأيمان والشهادات وإذا اشترى المشتري بيعا على أن البائع بالخيار نهر أو على أن المشتري بالخيار شهر فإن أباحني فله رضي الله تعالى عنه كان يقول البيع فاسد ولا يكون الخيار فوق ثلاثة أيام

قال بعده ما نسخه
* أخبرنا الثقة عن
يونس عن الزهري
عن سهل بن سعد
الساعدي قال بعضهم
عن أبي بن كعب
ووقفه بعضهم على
سهل بن سعد قال كان
الماء من الماء في أول
الاسلام ثم ترك ذلك
بعد وأمروا بالغسل
إذا مس الختان الختان
* أخبرنا سفيان عن
علي بن زيد بن جدعان
عن سعيد بن المسيب
أن أبا موسى سأل عائشة
عن التقاء الختانين
فقالت عائشة قال النبي
صلى الله عليه وسلم
إذا التقى الختانان أو
مس الختانان الختان
فقد وجب الغسل
* أخبرنا السمعيل بن
إبراهيم قال حدثنا علي
ابن زيد بن جدعان
عن سعيد بن المسيب
عن عائشة قالت قال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم إذا قعد بين الشعب
الأربع ثم ألقى الختان
بالختان فقد وجب
الغسل * أخبرنا الثقة
عن الأوزاعي عن
عبد الرحمن بن القاسم
عن أبيه أو عن يحيى بن

بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول من اشترى شاة محفلة فهو بخير النظرين ثلاثة أيام
 إن شاء ردها وردها أصاعاً من تمر أو صاعاً من شعير بفعل الخيار كاه على قول رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وكان ابن أبي ليلى يقول الخيار جائز شهراً كان أو سنة وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اشترى
 الرجل العبد أو أي سلعة ما اشترى على أن البائع بالخيار أو المشتري أوهما معاً إلى مدة يصفانها فإن كانت
 المدة ثلاثاً أو أقل فالبيع جائز وإن كانت أكثر من ذلك بطرفة عين فأكثر فالبيع منتقض فإن قال قائل
 وكيف جاز الخيار ثلاثاً ولم يجز أكثر من ثلاث قيل لولا الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما جاز أن يكون
 الخيار بعد تفرق المتبايعين ساعة لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما جعل لهما الخيار إلى أن يتفرقا وذلك
 أن رجلاً لا يجوز أن يدفع ماله إلى البائع ويدفع البائع جاريته للمشتري فلا يكون للبائع الانتفاع بثمن سلعة
 ولا للمشتري أن ينتفع بجاريته ولو زعمنا أن لهما أن ينتفعا زعمنا أن عليهما أن يردا فإذا كان
 من أصل مذهبن أن لا يجوز أن يبيع الجارية على أن لا يبيعها صاحبها لاني إذا شرطت عليه هذا فقد نقصته
 من الملك شيئاً ولا يصلح أن أملكه بعوض آخذته منه إلا ما ملكه عليه تام فقد نقصته بشرط الخيار كل الملك
 حتى حظرته عليه وأصل البيع على الخيار لولا الخبر كان ينبغي أن يكون فاسداً لا يفسد البيع بأقل منه
 مما ذكرنا فلما شرط رسول الله صلى الله عليه وسلم في المصراة خيار ثلاث بعد البيع وروى عنه عليه
 الصلاة والسلام أنه جعل (١) الحبان بن منقذ خيار ثلاث فيما ابتاع اتيننا إلى ما أمر به رسول الله صلى الله عليه
 وسلم من الخيار ولم يجاوز ما ذم مجاوز رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك أن أمره به يشبه أن يكون كالخذ
 لغايته من قبل أن المصراة قد تعرف تصريتها بعد أول حلبة في يوم وليلة وفي يومين حتى لا يشك فيها فلو كان
 الخيار إنما هو يعلم استبانة عيب التصرية أشبه أن يقال له الخيار حتى يعلم أنها مصراة طال ذلك أو قصر كما
 يكون له الخيار في العيب إذا علمه بلا وقت طال ذلك أو قصر ولو كان خيار حبان إنما كان لاستشارة غيره
 أمكنه أن يستشير في مقامه وبعده ساعة وأمكن فيه أن يدع الاستشارة دهرًا فكان الخبر يدل على أن
 خيار ثلاث أقصى غاية الخيار فلم يجز لنا أن نجاوزه ومن جاوزه كان عندنا مشترياً طبعاً فاسداً * (قال) وإذا
 اشترى الرجل يباع على أن البائع بالخيار يوماً وقبضه المشتري فهلك عنده فإن أباحنيقة رضي الله تعالى عنه
 كان يقول المشتري ضامن بالقيمة لأنه أخذه على بيع وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هو أمين في ذلك
 لاشئ عليه فيه ولو أن الخيار كان للمشتري فهلك عنده فهو عليه بثمنه الذي اشتراه به في قولهما (قال الشافعي)
 رحمه الله تعالى وإذا باع الرجل العبد بالخيار ثلاثاً أو أقل وقبضه فمات العبد في يد المشتري فهو ضامن
 لقيمته وإنما منعنا أن نضمنه ثمنه أن البيع لم يتم فيه ومنعنا أن نطرح الضمان عنه أنه لم يأخذه إلا على بيع
 يأخذ من المشتري به عوضاً فلا يجعل البيع المضموناً ولا وجه لأن يكون أميناً فيه إنما يكون الرجل أميناً
 فيما لا يملك ولا ينتفع به منفعة عاجلة ولا آجلة وإنما يسكه لمنفعة ربه بالمنفعة نفسه (قال الشافعي) رحمه الله
 تعالى وسواء في ذلك كان الخيار البائع أو المشتري لأن البيع لم يتم فيه حتى مات * وإذا اشترى الرجل الجارية
 فباع نصفها ولم يبع النصف الآخر ثم وجد بها عيباً قد كان البائع دلسه له فإن أباحنيقة رضي الله تعالى عنه
 كان يقول لا يستطيع أن يرد ما بقي منها ولا يرجع بما نقصها العيب ويقول رد الجارية كلها كما أخذتها
 والافلاح له وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يقول يرد ما في يده منها على البائع بقدر ثمنها
 وكذلك قولهما في الثياب وفي كل بيع (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه وإذا اشترى الرجل من الرجل
 الجارية أو الثوب أو السلعة فباع نصفها من رجل ثم ظهر منها على عيب دلسه البائع لم يكن له أن يرد النصف
 بحصته من الثمن على البائع ولا يرجع عليه بشئ من نقص العيب من أصل الثمن ويقال له ردها كما هي
 أو أحبس وإنما يكون له أن يرجع بنقص العيب إذا ماتت الجارية أو أعتقت فصارت لا ترد بحال أو وجدت

(١) هو بفتح الحاء المهملة وشد الباء الموحدة وتقدم في الجزء الثالث حبان بن سعد وهو خطأ فتنه

سعيد عن القاسم عن
 عائشة قالت إذا التقى
 الختانان فقد وجب
 الغسل فعمله أنا
 ورسول الله فأغتسلنا
 وحديث الماء من الماء
 ثابت الإسناد وهو
 عندنا منسوخ بما
 حكيت فيجب الغسل
 من الماء ويجب إذا
 غيب الرجل ذكره في
 فرج المرأة حتى يورى
 حشفته

باب الخلاف في أن
 الغسل لا يجب إلا
 بخروج الماء

حدثنا الربيع قال قال
 الشافعي خالفنا بعض
 أصحاب الحديث من
 أهل ناحيتنا وغيرهم
 فقالوا لا يجب على الرجل
 إذا بلغ من أمره ما شاء
 الغسل حتى يأتي منه
 الماء الدقيق واحتج فيه
 بحديث أبي بن كعب
 وغيره مما وافقه وقال
 أما قول عائشة فعلته
 أنا ورسول الله فأغتسلنا
 فقد يكون تطوعاً منهما
 بالغسل ولم تقل إن النبي
 عليه السلام قال عليه
 الغسل (قال الشافعي)
 فقلت له الأغلب أن
 عائشة لا تقول إذا مس

بها عنده عيب فصار ليس له أن يردّها عليه بحال فأما إذا باعها أو باع بعضها فقد يمكن أن يردّها إذا أمكن أن يردّها فيلزم ذلك البائع لم يكن له أن يردّها ويرجع بنقص العيب كما لا يكون له أن يسكها بيده ويرجع بنقص العيب (١) * (قال) وإذا اشترى الرجل عبدا واشترط فيه شرط أن يبيعه من فلان أو يهبه لفلان أو على أن يعتقه فإن أباحنيّة رجه الله تعالى كان يقول البيع في هذا فاسد وبه يأخذ وقد بلغنا عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه نحو من ذلك وكان ابن أبي ليلى يقول البيع جائز والشرط باطل (قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا باع الرجل الرجل العبد على أن لا يبيعه من فلان أو على أن لا يستخدمه أو على أن ينفق عليه كذا أو على أن يخرج رجه فالبيع فيه كاه فاسد لأن هذا كله غير تمام ملك ولا يجوز الشرط في هذا إلا في موضع واحد وهو العتق اتباعا للسنة ولفرق العتق لما سواه فنقول إن اشتراه منه على أن يعتقه فاعتقه فالبيع جائز فإن قال رجل ما فرق بين العتق وغيره قيل قد يكون لي نصف العبد فأهبه وأبيعه وأصنع فيه ما شئت غير العتق فلا يلزم في ضمان نصيب شريك فيه ولا يخرج نصيب شريك من يده لأن كلاً مالاً لما ملك فإن أعتقه وأنا موسر عتق على نصيب شريك الذي لا مالاً ولم أعتق وضمنت قيمته وخرج من يدي شريكاً بغير أمره وأعتق الجمل فتلده لأقل من ستة أشهر فيقع عليه العتق ولو بعته لم يحز البيع مع خلافه لغيره في هذا وفي أم الولد والمكاتب وما سواهما * (قال) وإذا كان لرجل على رجل مال من بيع حلّ المال فأخره عنه إلى أجل آخر فإن أباحنيّة رضى الله تعالى عنه كان يقول تأخير جائز وهو إلى الأجل الآخر الذي أخره عنه وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول له أن يرجع في ذلك الآن يكون ذلك على وجه الصلح منهما (قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا كان للرجل على الرجل مال حال من سلف أو من بيع أو أي وجه كان فأنظره صاحب المال بالمال إلى مدة من المدد كان له أن يرجع في النظر متى شاء وذلك أنها ليست بأخراج شيء من ملكه إلى الذي عليه الدين ولا شيئاً أخذ منه به عوضاً فتلزمه إياه بالعوض الذي يأخذه منه أو يفسده ويردّ العوض ولا فرق بين السلف وبين البيع إلا أن يتفاخفا البيع والمبيع قائم فيجعله يباع غيره بنظره أو يتداعيان فيه دعوى فيصيرانه بيعاً مستأنفاً إلى أجل فيلزمهما البيع الذي أحدثاه . ولو أن رجلاً كان له على رجل مال فتغيب عنه المطلوب حتى حط عنه بعض ذلك المال على أن يعطيه بعضه ثم ظهر له بعد فإن أباحنيّة رضى الله تعالى عنه كان يقول ما حط عنه من ذلك المال فهو جائز وكان ابن أبي ليلى يقول له أن يرجع فيما حط عنه لأنه تغيب عنه وبه يأخذ ولو أن الطالب قال إن ظهر لي فله مما عليه كذا وكذا لم يكن قوله هذا يوجب عليه شيئاً في قولهم جميعاً (قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا تغيب الرجل عليه الدين من الرجل حط عنه وهو متغيب شيئاً وأخذ منه البقية ثم قال إنما حطت عنه للتغيب فليس له أن يرجع فيما حط عنه ولا يكون هذا من معاني الإكراه التي نظر بها عن الإكراه موضوع عن العبد فيما بينه وبين الله وفي الحكم وليس هذا إكراهاً قد كان يظهر له بعد التغيب ويعدى عليه في التغيب وينظر أنه غاب عنه ولم يغيب ولو قال الطالب إن ظهر لي فله وضع كذا فظهر له لم يكن له وضع

(١) في بعض النسخ هنا زيادة هذا نصها

« قال الربيع » إذا بعثك عبد على أن لا تبعه أو شيئاً سواه أو شرطت عليك فيه شرط ليس يلزمك في عبده إلا أن تشاء فالبيع فيه باطل من قبل أني إذا ملكتك عليك العوض منه فلا أن عليك كما كنت أنا مالكة فإذا بعثك على أن لا تبعه فقد نقصت كما كنت أملكه لأنه كان لي أن أبيع وأصنع به ما شئت وإذا نقصت كما كنت أنا مالكة فيه فلم عليك ملكاً تاماً كما كنت أنا مالكة لا العتق وحده بحديث بريرة فإن هذا خاص مستخرج من العام ألا ترى أني لو وهبت لك نصف عبد لم يكن عليّ لك أن أهب لك النصف الآخر وإذا أعتقت نصف عبد لي قوم على عتق الباقي إذا كنت موسراً فالعتق خلاف غيره من جميع الأشياء اهـ

الختان الختان أو جاوز الختان الختان فقد وجب الغسل وتقول فعلته أنا ورسول الله فاعتسلنا الأخبراً عن رسول الله بوجوب الغسل منه قال فيحتمل أن تكون لما رأت النبي صلى الله عليه وسلم اغتسل اغتسلت وراثة واجبا ولم تسمع من النبي صلى الله عليه وسلم إيجابه فقلت نعم قال فليس هذا أخبراً عن النبي صلى الله عليه وسلم فقلت الأغلب أنه خبر عنه قال وأما حديث علي بن زيد فليس مما يثبت أهل الحديث وهو لا تقوم به الحجة فقلت له فإن أبي بن كعب قد رجع عن قوله الماء من الماء بعد قوله به عمراً من عمره وهو يشبه أن لا يكون رجع إلا بخبر يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن هذا لأقوى فيه من غيره وما هو بالبين وقلت له ما أعلم عندنا من جهة الحديث شيئاً أكبر من هذا قال فمن جهة غير الحديث فقلت نعم قال الله جل ثناؤه لا تقربوا الصلاة وأنتم

سكاري الى قوله حتى
تغتسلوا فكان الذي
يعرفه من خوطب
بالجنابة من العرب أنها
الجماع دون الانزال ولم
تختلف العامة أن الزنا
الذي يجب به الحد
الجماع دون الانزال
وأن من غابت حشفته
في فرج امرأة وجب
عليه الحد وكان الذي
يشبه أن الحد لا يجب
الأعلى من أجنب من
حرام وقلت له قد يحتمل
أن يقال حديث أبي
إذا جامع أحدنا فأكسل
أن ينزل أن يقول إذا
صار إلى الجماع ولم يغيب
حشفته فأكسل فلا
يكون حديث الغسل
إذا التقي الختانان مخالفا
له قال أفنقول بهذا
فقلت ان الأغلب أنه
إذا بلغ أن يلتقي الختانان
ولم ينزل وكذلك والله
أعلم الأغلب من قول
عائشة فعلته أنا والنبي
صلى الله عليه وسلم
فاغتسلنا على
إيجاب الغسل لأنها
توجب الغسل إذا التقي
الختانان قال فماذا التقاء
الختانين قلت إذا صار
الختان حذو الختان
وان لم يتساسا قال

لأنه عطية مخاطرة ، وإذا باع الرجل الرجل بيعا إلى العطاء فإن أباحنيقة رجه الله تعالى كان يقول في ذلك
البيع فأسد وكان ابن أبي ليلى يقول البيع جائز والمال الـ وكذلك قولهما في كل مبيع إلى أجل لا يعرف
فإن استهلكه المشتري فعليه القيمة في قول أبي حنيفة وإن حدث به عيب رده وردما نقصه العيب وإن
كان قائما بعينه فقال المشتري لا أريد لأجل وأنا أنقذ لك المال جاز ذلك له في هذا كله في قول أبي حنيفة وبه
يأخذ (قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا باع الرجل الرجل بيعا إلى العطاء فالبيع فأسد من قبل أن الله عز
وجل أذن بالدين إلى أجل مسمى والمسمى الوقت بالأهلة التي سمي الله عز وجل فإنه يقول يسألونك عن
الأهلة قل هي موافقت للناس والجمع والأهلة معرفة المواقيت وما كان في معناها من الأيام المعلومات فإنه
يقول في أيام معلومات والسنين فإنه يقول حولين كاملين وكل هذا الذي لا يتقدم ولا يتأخر والعطاء لم يكن
قط فيما علت ولا نرى أن يكون أبدا لا يتقدم ويتأخر ولو اجتهد الامام غاية جهده لم يخله التقدم والتأخر
« أخبرنا الربيع » أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن عبد الكريم عن عكرمة عن ابن عباس
قال لا تباعوا إلى العطاء ولا إلى الأندر ولا إلى العصور (قال الشافعي) وهذا كله كما قال لأن هذا يتقدم ويتأخر
وكل بيع إلى أجل غير معلوم فالبيع فيه فأسد (قال الشافعي) رجه الله تعالى فإن هلكت السلعة التي
ابتعت إلى أجل غير معلوم في يدي المشتري رد القيمة وإن نقصت في يديه بعيب ردها وما نقصها العيب
فإن قال المشتري أنا رضى السلعة بثمن حال وأبطل الشرط بالأجل لم يكن ذلك له إذا انعقد البيع فأسد لم يكن
لا حدهما أن يصلحه دون الآخر ويقال لمن قال قول أبي حنيفة أرايت إذا زعمت أن البيع فأسد فقي صلح
فإن قال صلح باطل هذا شرطه قيل له فلهذا أن يكون بأثما مشريا أو بأثما مشرا ورب السلعة بائع
فإن قال بل رب السلعة بائع قيل له فهل أحترب السلعة ببيع غير البيع الأول فإن قال لا قيل فقولك
متناقض تزعم أن يباع فأسد حكمه كما لم يصرفه بيع يصير بيعا من غير أن يبيعه ماله

(باب بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها)

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي وإذا اشتري الرجل ثمارا قبل أن يبلغ من أصناف الغلة كلها فإن
أباحنيقة رجه الله تعالى قال إذا لم يشترط ترك ذلك الثمر إلى أن يبلغ فإن البيع جائز لا ترى أنه لو اشتري قصبلا
يقضه على دوابه قبل أن يبلغ كان ذلك جائزا قال ولو اشتري شيئا من الطلع حين يخرج فقطعه كان جائزا وإذا
اشترى ولم يشترط تركه فعليه أن يقطعه فإذا استأذن صاحبه في تركه فأذن له في ذلك فلا بأس بذلك وبه يأخذ
وكان ابن أبي ليلى يقول لا خير في بيع شيء من ذلك حتى يباع ولا بأس إذا اشتري شيئا من ذلك قد بلغ أن يشترط
على البائع تركه إلى أجل وكان أبو حنيفة رضى الله تعالى عنه يقول لا خير في هذا الشرط (قال الشافعي)
رجه الله تعالى وإذا اشتري الرجل أصنافا من الثمار قبل أن يبدو صلاحها فالبيع فأسد لأن النبي صلى الله عليه
وسلم نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها ولو اشتراه ولم يسم قطعه ولا تركه قبل أن يبدو صلاحه كان
البيع فيه فأسدا لأنه إنما يشتري ثم يترك إلى أن يبلغ إبابه ولا يحل بيعه منفردا حتى يبدو صلاحه إلا أن
يشتري منه شيئا يراه بعينه على أن يقطع مكانه فلا يكون به بأس كما لا يكون به بأس إذا كان موضوعا بالأرض
فليس هذا من المعنى الذي نهى النبي صلى الله عليه وسلم عنه إنما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الثمرة
أن تباع حتى يبدو صلاحها وقال أرايت أن منع الله الثمرة فبم يأخذ أحدكم مال أخيه وقد نهى النبي صلى الله
عليه وسلم عن بيع الثمرة حتى تنجو من العاهة وانما يمنع من الثمرة ما يترك إلى مدة يكون المنع دونها وكذلك
انما تأتي العاهة على ما يترك إلى مدة تكون العاهة دونها فاما ما يقطع مكانه فهو كالموضوع بالأرض ، وإذا
اشتري الرجل أرضا فيها نخل فيها حل فلم يذكر النخل ولا الحل فإن أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان يقول

فقال له هذا التقاء قلت نعم أرايت اذا قيل التقى الفارسان أليس انما يعنى اذا توافقا فصار أحدهما وجاء الآخر أو اختلفت دوابهما فصار أحدهما صاحبه ويقال اذا جاو زبدن أحدهما بدن صاحبه قد خلف الفارس الفارس قال بلى قلت ويقال اذا تماسا التقيا لانه أقرب اللقاء وبعض اللقاء أقرب من بعض قال ان الناس يقولونه قلت وهذا كله صحيح جائز في لسان العرب فانما يراد بهما أن تغيب الحشفة في الفرج حتى يصبر الختان الذي خلف الحشفة حذو ختان المرأة وانما يجهل هذا من جهل لسان العرب

(باب التيمم)

حدثنا الربيع قال قال الشافعي رضي الله عنه نزلت آية التيمم في غزوة بني المصطلق انحل عقد لعائشة فأقام الناس على التماسه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وليسوا على

النخل للمشتري تبعا للارض والثمره للبائع الا أن يشترط المشتري بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال من اشترى نخلا مؤبرا فثمرته للبائع الا أن يستثنيه المشتري وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول الثمرة للمشتري (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه وإذا اشترى الرجل أرضا فيها نخل وفي النخل ثمرة فالثمره للبائع اذا كان قد أبر وان لم يؤثر فهو للمشتري والارض بالنخل للمشتري (قال) وإذا اشترى الرجل مائة ذراع مكسرة من دار غير مقسومة أو عشرة أجرة من أرض غير مقسومة فإن أباحنيقة رضي الله تعالى عنه كان يقول في ذلك كله البيع باطل ولا يجوز لانه لا يعلم ما اشترى كم هو من الدار وكم هو من الارض وأين موضعه من الدار والارض وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يقول هو جائز في البيع وبه يأخذ وان كانت الدار لا تكون مائة ذراع فالمشتري بالخيار ان شاء ردها وان شاء رجع بما نقصت الدار على البائع في قول ابن أبي ليلى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اشترى الرجل من الدار ثلثا أو ربعا أو عشرة أسهم من مائة سهم من جميعها فالبيع جائز وهو شريك فيها بقدر ما اشترى (قال الشافعي) وهكذا لو اشترى نصف عبد أو نصف ثوب أو نصف خشبة ولو اشترى مائة ذراع من دار محدودة ولم يسم أذرع الدار فالبيع باطل من قبل أن المائة قد تكون نصفاً أو ثلثاً أو ربعاً أو أقل فيكون قد اشترى شيئا غير محدود ولا محسوب معروف كم قدره من الدار فنجيزه ولو سمي ذرع جميع الدار ثم اشترى منها مائة ذراع كان جائزا من قبل أن هذه كلها سهم معلوم من جميعها وهذا مثل شرائه سهمين من أسهمها ولو قال اشترى منك مائة ذراع أخذها من أي الدار شئت كان البيع فاسداً وان كانت الآجام محظورة وقد حظر فيها سملك فاشترى رجل فان أباحنيقة رضي الله تعالى عنه كان يقول لا يجوز ذلك بلغنا عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه أنه قال لا تشتر والسملك في الماء فانه غرر وكذلك بلغنا عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وابراهيم النخعي وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول في هذا شراؤه جائز لا بأس به وكذلك بلغنا عن عمر بن عبد العزيز (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان السملك في بئر (أ) أو ما جل أو أجنة محظورة وكان البائع والمشتري يريانه فباعه ماله كاه أو شيئا منه يراه بعينه وهو لا يؤخذ حتى يصاد فالبيع فيه باطل من قبل أنه ليس ببيع صفة مضمونة ولا بيع عين مقدور عليها حين تباع فيدفع وقد يمكن أن يموت فينتن قبل يقبض فيكون على مشتريه في موته المخاطرة في قبضه ولكنه لو كان في عين ماء لا يمتنع فيه ويؤخذ بالسملك كان جائز بيعه كما يجوز اذا أخرج فوضع على الارض . وإذا حبس الرجل في الدين وفلسه القاضي فباع في السجن واشترى وأعتق أو تصدق بصدقة أو وهب هبة فان أباحنيقة رضي الله تعالى عنه كان يقول هذا كله جائز ولا يباع شيء من ماله في الدين وليس بعد التفليس شيء ألا ترى أن الرجل قد يفلس اليوم ويصيب غدا مالا وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجوز بيعه ولا شراؤه ولا اعتقه ولا هبته ولا صدقته بعد التفليس فيبيع ماله ويقضيه الغرماء وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى مثل قول ابن أبي ليلى ما خلا العتاقة في الحجر وليس من قبيل التفليس ولا ينجيز شيئا سوى العتاقة من ذلك أبدا حتى يقضى دينه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويجوز بيع الرجل وجميع ما أحدث في ماله كان ذا دين أو غير ذي دين وذا وفاء أو غير ذي وفاء حتى يستعدي عاياه في الدين فإذا استعدي عليه فثبت عليه شيء أو أقر منه بشيء انبغى للقاضي أن يحجر عليه مكانه ويقول قد حجرت عليه حتى أقضى دينه وفلسته ثم يحصى ماله ويأمره بأن يجتهد في التسوم ويأمر من يتسوم به ثم ينفذ القاضي فيه البيع بأغلى ما يقدر عليه فيقضى دينه فإذا لم يبق عليه دين أحضره فأطلق الحجر عنه وعاد إلى أن يجوز له في ماله كل ما صنع إلى أن يستعدي عليه في دين غيره وما استهلك من ماله في الحالة التي حجر فيها عليه ببيع أو هبة أو صدقة أو غير ذلك فهو مردود . وإذا أعطى الرجل الرجل متاعا يبيعه ولم يسم بالنقد ولا بالنسيئة فباعه بالنسيئة وإن أباحنيقة رضي الله تعالى عنه كان يقول هو جائز وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول البيع جائز والمأمور ضامن لقيمة المتاع حتى يدفعه لرب المتاع

(١) الما جل كل ماء في أصل جبل أو واد والأجنة الشجر الملتف فتنبه كنبه معجده

فإذا خرج الثمن من عند المشتري وفيه فضل عن القيمة فإنه يرد ذلك الفضل على رب المتاع وإن كان أقل من القيمة لم يضمن غير القيمة الماضية ولم يرجع البائع على رب المتاع بشئ والله تعالى أعلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا دفع الرجل إلى الرجل سلعة فقال بعها ولم يقبل بنقد ولا بنسيئة ولا بما رأيت من نقد أو نسيئة فالبيع على النقد فإن باعها بنسيئة كان له نقض البيع بعد أن يحلف بالله ما وكل أن يبيع إلا بنقد فإن فاتت فالبائع ضامن لقيمتها وإن شاء أن يضمن المشتري ضمنه فإن ضمن البائع لم يرجع البائع على المشتري وإن ضمن المشتري رجع المشتري على البائع بالفضل مما أخذ رب السلعة عما ابتاعها به لأنه لم يؤخذ منه إلا ما لزمه من قيمة السلعة التي ألتفها إذا كان البيع فبهالم يتم * (قال) وإذا اختلف البيعان فقال البائع بعثك وأنا بالخيار وقال المشتري بعثني ولم يكن لك خيار فإن أباحني فله رضي الله عنه كان يقول القول قول البائع مع عينه وكان ابن أبي ليلى يقول القول قول المشتري وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا بايع الرجلان عبدا وتفرقا بعد البيع ثم اختلفا فقال البائع بعثك على أني بالخيار ثلاثا وقال المشتري بعثني ولم تشترط خيارا تحالفا وكان المشتري بالخيار في فسخ البيع أو يكون البائع الخيار وهذا والله تعالى أعلم كاختلافهما في الثمن نحن ننقض البيع باختلافهما في الثمن وننقضه بادعاء هذا أن يكون له الخيار وأنه لم يقر بالبيع إلا بخيار وكذلك لو ادعى المشتري الخيار كان القول فيه هكذا * (قال) وإذا باع الرجل جارية بجمارية وقبض كل واحد منهما ثم وجد أحدهما بالجارية التي قبض عينا فإن أباحني فله رضي الله تعالى عنه كان يقول يردّها أو يأخذ جاريته لأن البيع قد انتقض وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول يردّها أو يأخذ قيمتها صحيحة وكذلك قولهما في جميع الرقيق والحيوان والعروض (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا بايع الرجل الرجل جارية بجمارية وتقبضاهما ثم وجد أحدهما بالجارية التي قبض عينا يردّها أو يأخذ الجارية التي باع بها وانتقض البيع بينهما وهكذا جميع الحيوان والعروض وهكذا إن كانت مع أحدهما دراهم أو عرض من العروض وإن ماتت الجارية في يدي أحد الرجلين فوجد الآخر عينا بالجارية الحية يردّها أو يأخذ قيمة الجارية الميتة لأنها هي الثمن الذي دفع كما يردّها أو يأخذ الثمن الذي دفع * وإذا اشتري الرجل ببيع غيره بأمره فوجد به عينا فإن أباحني فله رضي الله تعالى عنه كان يقول يخاصم المشتري ولا نبالي أحضر الأمر أم لا ولا نكلف المشتري أن يحضر الأمر ولا نرى على المشتري عينا إن قال البائع الأمر قد رضي بالعب وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يستطيع المشتري أن يرد السلعة التي بها العيب حتى يحضر الأمر فيحلف ما رضي بالعيب ولو كان غائبا بغير ذلك البلد * وكذلك الرجل معه مال مضاربة أتى بلادا يتجر فيها بذلك المال فإن أباحني فله رضي الله عنه كان يقول ما اشتري من ذلك فوجد به عينا فله أن يردّه ولا يستحلف على رضا الأمر بالعيب وكان ابن أبي ليلى يقول لا يستطيع المشتري المضارب أن يرد شيئا من ذلك حتى يحضر رب المال فيحلف بالله ما رضي بالعيب وإن لم ير المتاع وإن كان غائبا أرايت رجلا أمر رجلا ببيع له متاعا أو سلعة فوجد المشتري به عينا يخاصم البائع في ذلك أو نكلفه أن يحضر الأمر رب المتاع ألا ترى أن خصمه في هذا البائع ولا نكلفه أن يحضر الأمر ولا خصومة بينه وبينه فكذلك إذا أمره فاشتري له فهو مثل أمره بالبيع أرايت لو اشتري متاعا ولم يره كان للمشتري الخيار إذا رآه أم لا يكون له خيار حتى يحضر الأمر أرايت لو اشتري عبدا فوجدته أعشى قبل أن يقبضه فقال لأحاجة لي فيه أما كان له أن يردّه بهذا حتى يحضر الأمر بلى له أن يردّه ولا يحضر الأمر (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه وإذا وكل الرجل الرجل أن يشتري سلعة بعينها أو موصوفة أو دفع إليه مالا فإضا فاشتري به تجارة فوجد بها عينا كان له أن يرد ذلك دون رب المال لأنه المشتري وليس عليه أن يحلف بالله ما رضي رب المال وذلك أنه يقوم مقام المالك فيما اشتري لرب المال ألا ترى أن رب المال لو قال لا أرضى بما اشتري لم يكن له خيار فيما ابتاع ولزمه البيع ولو اشتري

ماء وليس معهم ماء فأنزل الله آية التيمم أخبرنا بذلك عن عبد الله بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت كذا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض أسفاره فأنقطع عقدي فأقام رسول الله صلى الله عليه وسلم على التماسه وليس معهم ماء فزلت آية التيمم * أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبيه عن عمار ابن ياسر قال فتمننا مع رسول الله إلى المناكب قال الشافعي ولا أعلم بنص خبر كيف تيمم النبي صلى الله عليه وسلم حين زلت آية التيمم * أخبرنا الثقة عن معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن أبيه عن عمار بن ياسر قال كذا مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فزلت آية التيمم فتمننا مع النبي صلى الله عليه وسلم إلى المناكب (قال الشافعي) فلو كان لا يجوز

أن يكون تبهم عمار إلى
 المناكب الأبا من النبي
 عليه السلام مع التنزيل
 كان منسوخاً لأن عماراً
 أخبر أن هذا أول
 تبهم كان حين نزلت آية
 التيمم فكل تبهم كان
 للنبي صلى الله عليه وسلم
 بعده مخالفة فهو ناسخ
 له * أخبرنا الربيع أخبرنا
 الشافعي أخبرنا إبراهيم
 ابن محمد عن أبي الخوير
 عبد الرحمن بن معاوية
 عن الأعرج عن ابن
 الصمة قال مررت بالنبي
 صلى الله عليه وسلم وهو
 يبول فمسح بجدار ثم
 عيم وجهه وذراعيه (قال
 الشافعي) وابن الصمة
 وبنو الصمة معروفون
 بدريون وأحديون
 وأهل غناء في الإسلام
 ومكان منه والأعرج
 وأبو الخوير ثقة ولو
 كان حديث ابن الصمة
 مخالفاً لحديث عمار
 ابن ياسر غيرين أنه
 نسخه كان حديث ابن
 الصمة أولاهما أن
 يؤخذ به لأن الله جل
 ثناؤه أمر في الوضوء
 بغسل الوجه واليدين
 إلى المرفقين ومسح
 الرأس والرجلين ثم ذكر
 التيمم فعفاً جلي ثناؤه

شياً فإني فيه لم ينتقض البيع وكانت التباعة رب المال على الوكيل لأعلى المشتري منه وكذلك تكون
 التباعة للمشتري على البائع دون رب المال فإن ادعى البائع على المشتري رضاً رب المال حلف على علمه لأعلى
 البت * وإذا باع الرجل ثوباً بمرا بحة على شيء مسمى فباع المشتري الثوب ثم وجد البائع قد خافه في المراجعة
 وزاد عليه في المراجعة فإن أباحني فرفض الله تعالى عنه كان يقول البيع جائز لأنه قد باع الثوب ولو كان
 عنده الثوب كان له أن يردده وأخذنا من قدامنا شاء ولا يحطه شيئاً وكان ابن أبي ليلى يقول تحط عنه تلك الخيانة
 وحصلها من الربح وبه يأخذ (قال الشافعي) وإذا ابتاع الرجل من الرجل ثوباً بمرا بحة فباعه ثم وجد البائع
 الأول الذي باعه بمرا بحة قد خافه في الثمن فقد قبل تحط عنه الخيانة بحصتها من الربح ويرجع عليه به ولو كان
 الثوب قائماً لم يكن له أن يردده وإنما منعنا من إفساد البيع وأن يردده إذا كان قائماً ويجعله بالقيمة إذا كان
 قائماً أن البيع لم ينعقد على محرم عليهم ما وإنما انعقد على محرم على الخائن منهما فإن قال قائل ما يشبه هذا
 مما يجوز فيه البيع بحال والبائع فيه غار قيل يدلس الرجل للرجل العيب فيكون التدليس محرماً عليه وما
 أخذ من ثمنه محرماً كما كان ما أخذ من الخيانة محرماً ولا يكون البيع فاسداً فيه ولا يكون للبائع الخيار في رده
 وقيل للمشتري الخيار في أخذه بالثمن الذي سمي له أو فسخ البيع لأنه لم ينعقد إلا بثن مسمى فإذا وجد غيره فلم
 يرض به المشتري ففسد البيع لأنه يرد إلى ثمن مجهول عند المشتري لم يرض به البائع * وإذا اشترى الرجل للرجل
 سلعة فظهر فيها عيب قبل أن ينقد الثمن فإن أباحني فرفض الله تعالى عنه كان يقول له أن يردّها إن أقام البيعة
 على العيب وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يقول لا أقبل شهوداً على العيب حتى ينقد الثمن (قال
 الشافعي) وإذا اشترى الرجل السلعة وقبضها ونقد ثمنها ولم ينقد حتى ظهر منها على عيب يقرب به البائع أو يرى
 أو يشهد عليه فله الرد قبل النقد كماله الرد بعد النقد * وإذا باع الرجل على ابنه وهو كبير داراً أو متاعاً من
 غير حاجة ولا عذر فإن أباحني فرفضه الله تعالى كان يقول لا يجوز ذلك على ابنه وبه يأخذ وكان ابن أبي
 ليلى يقول يبعه عليه جائز (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان الرجل يبي مال نفسه فباع أبوه عليه
 شيئاً من ماله بأكثر مما يسوي أضعافاً أو بغير ما يسوي في غير حاجة أو حاجة نزلت بأبيه فالباع باطل وهو
 كالأجنبي في البيع عليه ولا حق له في ماله إلا أن يحتاج فيمنفق عليه بالمعروف وكذلك ما استهلك من ماله
 * وإذا باع الرجل متاعاً للرجل والرجل حاضر ساكت فإن أباحني فرفضه الله تعالى عنه كان يقول لا يجوز
 ذلك عليه وإيس سكوته إقراراً بالبيع وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول سكوته إقراراً بالبيع (قال الشافعي)
 رحمه الله تعالى وإذا باع الرجل ثوباً للرجل أو خادماً والرجل المبيع ثوبه أو خادماً حاضر البيع لم يוכל البائع
 ولم ينه عن البيع ولم يسلمه فله الرجوع ولا يكون صمته رضا بالبيع إنما يكون الصمت رضا بالسكر وأما
 الرجل فلا * (قال) وإذا باع الرجل نصيباً من داره ولم يسم ثلثاً أو ربعاً ونحو ذلك أو كذا وكذا سهمها فإن
 أباحني فرفضه الله تعالى كان يقول لا يجوز البيع على هذا الوجه وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى له الخيار
 إذا علم أن شاء أخذوا ن شاء تركه وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يقول إذا كانت الدارين اثنين أو ثلاثة
 أجزت بيع النصيب وإن لم يسم وإن كانت أسهما كثيرة لم يجر حتى يسمي (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
 وإذا كانت الدارين بين ثلاثة فقال أحدهم لرجل بعث نصيباً من هذه الدار ولم يقل نصيباً فالباع باطل من قبل
 أن النصيب منها قد يكون سهماً من ألف سهم وأقل ويكون أكثر الدار فلا يجوز حتى يكون معلوماً عند البائع
 والمشتري ولو قال بعث نصيباً لم يجر حتى يتصافا قاً بأنهما قد عرفا نصيبه قبل عقد البيع * وإذا ختم الرجل
 على شراء فإن أباحني فرفضه الله تعالى عنه كان يقول ليس ذلك تسليم للبيع حتى يقول سلت وبه يأخذ
 وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يقول ذلك تسليم للبيع (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه وإذا أتى الرجل
 بكتاب فيه شراء باسمه وختم عليه ولم يتكلم ولم يشهد ولم يكتف بالخطم ليس بإقرار إنما يكون الإقرار بالكلام

عن الرأس والرجلين
وأمر بأن نيم الوجه
واليسدين وكان اسم
اليسدين يقع على الكفين
والذراعين وعلى الذراعين
والرفقين فلم يكن معنى
أولى أن يؤخذ به مما
فرض الله في الوضوء
من غسل الذراعين
والرفقين لان التيمم
بدل من الوضوء والبدل
انما يؤتى به على ما يؤتى
به في المبدل عنه (قال
الشافعي) وروى عن
عمار أن النبي صلى
الله عليه وسلم أمره أن
ييم وجهه وكفيه قال
فلا يجوز على عمار اذا
كان ذكر تيمم مع النبي
عند نزول الآية الى
المنالك ان كان عن
أمر النبي الا أنه منسوخ
عنده اذ روى أن النبي
صلى الله عليه وسلم أمر
بالتيمم على الوجه والكفين
أو يكون لم يرو عنه الا
تيمما واحدا فاختلفت
روايته عنه فتكون
رواية ابن الصمة التي لم
تختلف أثبت فاذا لم
تختلف فأولى أن يؤخذ
بها لأنها وفق الكتاب
الله من الروايتين اللتين
رويتا مختلفتين أو يكون
انما سمع آية التيمم عند

* واذا بيع الرقيق والمتاع في عسكر الخوارج وهو متاع من متاع المسلمين أو رقيق من رقيقهم قد غلبوهم عليه
فان أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان يقول لا يجوز ويرد على أهله وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هو جائز
وان كان المتاع قائما بعينه والرقيق قائما بعينه وقتل الخوارج قبل أن يبيعوه رد على أهله في قولهم جميعا
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا ظهر الخوارج على قوم فأخذوا أموالهم مستحلين فباعوها ثم ظهر الامام
على من هي في يديه أخرجها من يديه وفسخ البيع ورد به بالثمن على من اشترى منه * واذا باع الرجل المسلم
الدابة من النصراني فادعاه نصراني آخر وأقام عليها بينة من النصارى فان أباحنيقة رضى الله تعالى عنه
كان يقول لا تجوز شهادتهم من قبل أنه يرجع بذلك على المسلم وكان ابن أبي ليلى يقول شهادتهم جائزة على
النصراني ولا يرجع على المسلم بشئ وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا تجوز شهادة أحد خالف
الاسلام ولا تجوز الشهادة حتى يجمع الشاهدان أن يكونا حرين مسلمين بالغين عدلين غير ظنينين فيما يشهدان
فيه بين المشركين ولا المسلمين ولا لأحد ولا على أحد * واذا باع الرجل بيعا من بعض ورثته وهو مريض
فان أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان يقول لا يجوز بيعه ذلك اذا مات من مرضه وكان ابن أبي ليلى يقول بيعه
جائز بالقيمة وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا باع الرجل المريض بيعا من بعض ورثته بثل
قيمته أو بما يتغابن الناس به ثم مات فالبيع جائز والبيع لاهبة ولا وصية فيرد * واذا استهلك الرجل مالا لولده
وولده كبير والرجل غني فان أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان يقول هو دين على الأب وبه يأخذ وكان
ابن أبي ليلى يقول لا يكون له دين على أبيه وما استهلك أبوه من شئ لابنه فلا ضمان عليه فيه (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى واذا استهلك الرجل لابنه مالا ما كان من غير حاجة من الأب يرجع عليه الابن كما يرجع على
الأجنبي ولو اعتق له عبد لم يجز عتقه والعتق غير استهلاك فلا يجوز بحال عتق غير المالك * واذا اشترى
رجل جارية بعبد وزاد معها مائة درهم ثم وجد بالعبد عيبا وقدمت الجارية عند المشتري فان أباحنيقة
رضى الله تعالى عنه كان يقول يرد العبد ويأخذ منه مائة درهم وقيمة الجارية صحيحة فان كانت الجارية هي
التي وجد بها العيب وقدمت العبد رد الجارية وقسم قيمة العبد على المائة الدرهم وعلى قيمة الجارية فيكون له
ما أصاب المائة الدرهم ويرد (١) ما أصاب العبد من قيمة الجارية وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول في هذا ان
وجد بالعبد عيبا رده وأخذ قيمته صحيحا وكذلك الدراهم التي هي في يديه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
واذا اشترى الرجل جارية بعبد وزاد مع الجارية مائة درهم فتقاضيها ثم ماتت الجارية فوجد بالعبد عيبا
فله رد العبد وقبض المائة الدرهم التي دفع وقيمة الجارية التي دفع وانما جعلنا قيمتها على القابض من قبل أنها
لو كانت قائمة ردناها بعينها لانها من العبد هي والمائة الدرهم وكذلك ان مات العبد وجد بالجارية العيب
ردها والمائة الدرهم وأخذ قيمته لانه لو كان قائما لأخذه فاذا فات قيمته تقوم مقامه وكل من ابتاع بيعا
فأصاب عيبا رده ورجع بما أعطى في ثمنه * واذا اشترى الرجل ثوبين من رجل وقبضهما فهلك واحد
وجد بالثوب الآخر عيبا فأردده فاختلغا في قيمة الهالك فان أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان يقول القول قول
البائع مع عيبه وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول القول قول المشتري (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
واذا اشترى الرجل ثوبين صفقة واحدة فهلك أحدهما في يده ووجد بالآخر عيبا فاختلغا في ثمن الثوب فقال
البائع قيمته عشرة وقال المشتري قيمته خمسة فالقول قول البائع من قبل أن الثمن كله قد لزم المشتري والمشتري
ان أراد رد الثوب رده بأكثر الثمن أو أراد الرجوع بالعيب يرجع به بأكثر الثمن فلا نعطيه بقوله الزيادة « قال
الربيع » وفيه قول آخر للشافعي أن القول قول المشتري من قبل أنه المأخوذ منه الثمن وهو أصح القولين

(١) لعله ما أصاب الجارية من قيمة العبد تأمل كتبه متحججه

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اشترى ثوبين أو شيتين في صفقة واحدة فهلك أحدهما أو وجد بالآخر عيبا فليس إلى الرد سبيل ويرجع بقيمة العيب لأنه اشتراهما صفقة واحدة فليس له أن ينقضها

(باب المضاربة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أعطى الرجل الرجل ثوبا يبيعه على أن ما كان فيه من ربح فينبهما نصفان أو أعطاه دارا يبيها ويؤجرها على أن أجزتها بينهما نصفان فإن أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول في ذلك كله فاسد وللذي باع أجزم مثله على رب الثوب ولباني الدار أجزم مثله على رب الدار وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هو جائز والأجر والربح بينهما نصفان وكان ابن أبي ليلى يجعل هذا بمنزلة الأرض للزراعة والتخل للمعاملة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا دفع الرجل إلى الرجل ثوبا أو سلعة يبيعها بكذا فإذا دفعها بينهما نصفان أو بقعة بينهما على أن يكرها والكر بينهما نصفان فهذا فاسد فإن أدرك قبل البيع والبناء نقض وإن لم يدرك حتى يكون البيع والبناء كان للبائع والباني أجزم مثله وكان ثمن الثوب كله لرب الثوب والدار لرب الدار وإذا كان مع الرجل مال مضاربة فأدانه ولم يأمره بذلك رب المال ولم ينهه يعني بقوله فأدانه اشترى به وباع بنسيئة ولم يقرضه ولو أقرضه ضمن فإن أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول لا ضمان على المضارب وما أدان من ذلك فهو جائز وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول المضارب ضامن إلا أن يأتي بالبينة أن رب المال أذن له في النسيئة ولو أقرضه قرضا ضمن في قوله ما جعلا لالقرض ليس من المضاربة أبو حنيفة عن حميد بن عبد الله بن عبيد الانصاري عن أبيه عن جده أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه أعطى مال يقيم مضاربة فكان يعمل به في العراق ولا يدرى كيف قاطعه على الربح أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن عبد الله بن علي عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن أبيه أن عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه أعطى مالا بمقاربة يعني مضاربة أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم أن عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه أعطى زيد بن خليفة مالا بمقاربة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا دفع الرجل إلى الرجل مالا مضاربة ولم يأمره ولم ينهه عن الدين فأدان في بيع أو شراء أو سلف فسواء ذلك كله هو ضامن إلا أن يقر له رب المال أو تقوم عليه بينة أنه أذن له في ذلك

(باب السلم)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان لرجل على رجل طعام أسلم إليه فيه فأخذ بعض طعامه وبعض رأس ماله فإن أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول هو جائز بلغنا عن عبد الله بن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه قال ذلك المعروف الحسن الجليل وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول إذا أخذ بعض رأس ماله فقد فسد السلم ويأخذ رأس ماله كله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أسلف الرجل الرجل مائة دينار في مكيلة طعام موصوف إلى أجل معلوم قبل الأجل فراضيا أن يتفاسخا البيع كله كان جائزا وإذا كان هذا جائزا جاز أن يتفاسخا نصف البيع ويثبتا نصفه وقد سئل عن هذا ابن عباس فلم يرب به بأسا وقال هذا المعروف الحسن الجليل وقول ابن عباس القياس وخالفه فيه غيره (قال) وإذا أسلم الرجل في اللحم فإن أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول لا خير فيه لأنه غير معروف وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا بأس به ثم رجع أبو يوسف رحمه الله تعالى إلى قول ابن أبي ليلى وقال إذا بين مواضع اللحم فقال أخاذ وجنوب ونحو هذا فهو جائز (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أسلف الرجل الرجل في لحم بوزن وصفة وموضع ومن سن معلوم وسمى ذلك الشيء فالسلف جائز

حضور الصلاة فقيموا واحتاطوا فأتوا على غاية ما يقع عليه اسم البذلان ذلك لا يضرهم كما لا يضرهم لو فعلوه في الوضوء فإصابوا إلى مسئلة النبي أخبرهم أنه يجزيهم من التيمم أقل مما فعلوا وهذا أولى المعاني عندي برواية ابن شهاب من حديث عمار بن موصف من الدلائل قال وإنما منعنا أن نأخذ برواية عمار في أن نيسم الوجه والكفين ثبوت الخبر عن رسول الله أنه مسح وجهه وذراعيه وأن هذا التيمم أشبه بالقرآن وأشبه بالقياس بان البذل من الشيء إنما يكون مثله

(باب صلاة الامام)

جالسا ومن خلفه قياما

حدثنا الربيع قال قال الشافعي إذا لم يقدر الامام على القيام فصل بالناس جالسا صلى الناس وراءه إذا قدروا على القيام قياما كما يصلي هو قائما ويصلي من خلفه إذا لم يقدروا على القيام جالسا فيصلي كل فرضه وقدرى عن

(باب الشفعة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا تزوجت امرأة على شقة من دار فان ابا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لاشفعة في ذلك لأحد وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول للشفيع الشفعة بالقيمة وتأخذ المرأة قيمة ذلك منه وقال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه كيف يكون ذلك وليس هذا شراذم يكون فيه شفعة انما هذا نكاح أرايت لو طلقها قبل أن يدخل بها كم للشفيع منها وبه يأخذ بالقيمة أو بالمهر وكذلك اذا اختلعت بشقص من دار في قولهما جميعا (قال الشافعي) واذا تزوج الرجل المرأة بنصيب من دار غير مقسومة فأراد شريك المتزوج الشفعة أخذها بقيمة مهر مثلها ولو طلقها قبل أن يدخل بها كانت الشفعة تامة وكان الزوج الرجوع بنصف ثمن الشفعة وكذلك لو اختلعت بشقص من دار ولا يجوز أن يتزوجها بشقص إلا أن يكون معلوما محسوبا في تزوجها بما قد علمت من الصداق فان تزوجها على شقص غير محسوب ولا معلوم كان لها صداق مثلها ولم يكن فيه شفعة لانه مهر مجهول فيثبت النكاح وينسخ المهر ويرد الى ربه ويكون لها صداق مثلها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا اشترى الرجل دارا وبني فيها بناء ثم جاء الشفيع يطلبها بالشفعة فان ابا حنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول يأخذ الشفيع الدار ويأخذ صاحب البناء النقض وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يجعل الدار والبناء للشفيع ويجعل عليه قيمة البناء وثن الدار الذي اشتراه به صاحب البناء والا فلا شفعة له (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه واذا اشترى الرجل نصيبا من دار ثم قام فيه وبني ثم طلبه الشفيع بالشفعة قيل له ان شئت فأذا الثمن الذي اشتراه به وقيمة البناء اليوم وان شئت فدع الشفعة لا يكون له الا هذا لأنه بنى غير متعدي فلا يكون عليه هدم ما بنى * واذا اشترى الرجل أرضا أو دارا فان ابا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لصاحب الشفعة الشفعة حين علم فان طلب الشفعة والا فلا شفعة له وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هو بالخيار ثلاثة أيام بعد علمه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا بيع شقص من الدار والشفيع حاضر عالم فطلب مكانه فله الشفعة وان أخر الطلب فذكر عذرا من مرض أو امتناع من وصول الى السلطان أو حبس سلطان أو ما أشبهه من العذر كان على شفيعه ولا وقت في ذلك إلا أن يمكنه وعليه البين ما ترك ذلك رضي بالتسليم للشفعة ولا تر كالحقه فيه فان كان غائبا فالقول فيه كهو في معنى الحاضر اذا أمكنه الخروج أو التوكيل ولم يكن له حابس فان ترك ذلك انقطعت شفيعته * واذا أخذ الرجل الدار بالشفعة من المشتري ونفقه الثمن فان ابا حنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول العهدة على المشتري الذي أخذ المال وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول العهدة على البائع لان الشفعة وقعت يوم اشترى المشتري للشفيع (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه فاذا أخذ الرجل الشقص بالشفعة من المشتري فعهدته على المشتري الذي أخذ منه وعهدة المشتري على بائعه انما تكون العهدة على من قبض المال وقبض منه المبيع ألا ترى أن البائع الاول ليس بمالك ولو أبرأ الآخذ بالشفعة من الثمن لم يبرأ ولو كان تبرأ الى المشتري منه من عيب لم يعلم به المستشفع فان علم المستشفع بعد أخذه بالشفعة كان له رده * واذا كانت الشفعة لليتيم فان ابا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول له الشفعة فان كان له وصي أخذها بالشفعة وان لم يكن له وصي كان على شفيعته اذا أدرك فان لم يطلب الوصي الشفعة بعد علمه فليس لليتيم شفعة اذا أدرك وكذلك الغلام اذا كان أبوه حيا وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لاشفعة للصغير وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى الشفعة للشريك الذي لم يقاسم وهي بعده للشريك الذي قاسم والطريق واحدة بينهما وهي بعده للجار الملاصق واذا اجتمع الجيران وكان التصاقهم سواء فهم شركاء في الشفعة وكان ابن أبي ليلى يقول بقول أبي حنيفة حتى كتب اليه أبو العباس أمير المؤمنين بأمره أن لا يقضي بالشفعة الا للشريك

النبي عليه السلام فيها قلت شي منسوخ وناسخ * أخبرنا الربيع أخبرنا الشافعي أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أنس بن مالك أن رسول الله ركب فرسا فصرع فحش شقه الأيمن فصلى صلاة من الصلوات وهو قاعد ففعلنا وراءه فعودا فلما انصرف قال انما جعل الامام ليؤتم به فاذا صلى قائما فصلوا قياما واذا صلى جالسا فصلوا جالوسا أجمعون (قال الشافعي) وهذا ثابت عن رسول الله منسوخ بسنته وذلك أن أنس راوى أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى جالسا من سقطه من فرس في مرضه وعائشة تروى ذلك وأبو هريرة يوافق روايتهما وأمر من خلفه في هذه العلة بالجلوس اذا صلى جالسا ثم تروى عائشة أن النبي صلى في مرضه الذي مات فيه جالسا والناس خلفه قياما قال وهي آخر صلاة صلاها بالناس حتى لقي الله تعالى وهذا لا يكون إلا ناسخا * أخبرنا الثقة يحيى بن حسان

أخبرنا جاد بن سلة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن رسول الله كان وجعا فأمر أبا بكر أن يصلي بالناس فوجد النبي خفة خفاء ففقد إلى جنب أبي بكر فأمر رسول الله أبا بكر وهو قاعد وأمر أبو بكر الناس وهو قائم * وذكر إبراهيم عن الأسود عن عائشة عن النبي مثل معناه * أخبرنا عبد الوهاب الثقفي عن يحيى بن سعيد عن ابن أبي مليكة عن عبيد بن عمير عن النبي مثل معناه لا يخالفه (قال الشافعي) وفي حديث أصحابنا مثل ما في هذا وإن ذلك في مرض النبي صلى الله عليه وسلم الذي مات فيه فحسب لم يخالف الأحاديث الأولى إلا بما يجب علينا من أن نصير إلى الناسخ الأولى كانت حقا في وقتها لم نسخت فكان الحق فيما نسخها وهكذا كل منسوخ يكون الحق ما لم ينسخ فإذا نسخ كان الحق في ناسخه وقدرى في هذا الصنف شيء يغلط فيه بعض من يذهب إلى الحديث وذلك أن

الذي لم يقاسم فأخذ بذلك وكان لا يقضى إلا للشريك الذي لم يقاسم وهذا قول أهل الحجاز وكذلك بلغنا عن علي وابن عباس رضي الله تعالى عنهما (١) (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه وإذا بيع الشقص من الدار واليتيم فيه شفعة أو الغلام في حجر أبيه فالولي اليتيم والأب أن يأخذ الذي يليان بالشفعة إن كانت غبطة فإن لم يفعلا فإذا بلغا أن يليا موالهما كان لهما الأخذ بالشفعة فإذا علما بعد البلوغ فتركا الترك الذي لو أحدث البيع في تلك الحال فتركا أنه انقطعت شفعتهم فقد انقطعت شفعتهم مالا ولا شفعة إلا فيما لم يقسم فإذا وقعت الحدود فلا شفعة وكذلك لو اقتسموا الدار والأرض وتركوها بينهم طريقا أو تركوها بينهم مشربا لم تكن شفعة ولا نوجب الشفعة فيما قسم بشرط في طريق ولا ماء وقد ذهب بعض أهل البصرة إلى جملته قولنا فقالوا لا شفعة إلا فيما بين القوم الشركاء فإذا بقيت بين القوم طريق مملوك أو مشرب مملوك لهم فإن كانت الدار والأرض مقسومة ففيها شفعة لأنهم شركاء في شيء من الملك ورووا حديثا عن عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم شبيهها بهذا المعنى ويحتمل خلافه قال الحارثي أحق بسبقه إذا كانت الطريق واحدة وانما منعنا من القول بهذا أن أبا سلمة وأبا الزبير سمعا جابرا وأن بعض حجازيين روى عن عطاء عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم في الشفعة شيئا ليس فيه هذا وفيه خلافه وكان اثنان إذا اجتمعا على الرواية عن جابر وكان الثالث يوافقهما أولى بالتثبت في الحديث إذا اختلف عن الثالث وكان المعنى الذي به منعنا الشفعة فيما قسم قائما في هذا المقسوم ألا ترى أن الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم أن الشفعة فيما لم يقسم فإذا وقعت الحدود فلا شفعة ولا يجحد أحد قال بهذا القول مخرجا من أن يكون قد جعل الشفعة فيما وقعت فيه الحدود فإن قال فإني إنما جعلتها فيما وقعت فيه الحدود لأنه قد بقي من الملك شيء لم تقع فيه الحدود قيل فيحتمل ذلك الباقي أن يجعل فيه الشفعة فإن احتمل فاجعلها فيه ولا تجعلها فيما وقعت فيه الحدود فتكون قد اتبعت الخبر وإن لم يتمثل فلا تجعل الشفعة في غيره وقال بعض المشرقين الشفعة للحجار وللشريك إذا كان الحجار ملاصقا أو كانت بين الدار المبيعة والدار التي له فيها الشفعة رجة ما كانت إذا لم يكن فيها طريق نافذة وإن كان فيها طريق نافذة وإن ضاقت فلا شفعة للحجار قلنا لبعض من يقول هذا القول على أي شيء اعتمدتم قال على الأثر أخبرنا سفيان بن عيينة عن إبراهيم بن ميسرة عن عمرو بن الشريد عن أبي رافع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الحجار أحق بسبقه فقليل له فهذا لا يخالف حديثنا ولكن هذا جملته وحديثنا مفسر قال وكيف لا يخالف حديثكم قلنا الشريك الذي لم يقاسم يسمى جاروا يسمى المقاسم ويسمى من ينسلك وبينه أربعون دارا فلم يجز في هذا الحديث إلا ما قلنا من أنه على بعض الحيران دون بعض فإذا قلنا لم يجز ذلك لنا على غيرنا لا بدالة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الشفعة فيما لم يقسم فإذا وقعت الحدود فلا شفعة دل هذا على أن قوله في الجملة الحجار أحق بسبقه على بعض الحيران دون بعض وأنه الحجار الذي لم يقاسم فإن قال وتسمى العرب الشريك جارا قيل نعم كل من قارب بدنه بدنه صاحبه قيل له جار قال فادلني على هذا قيل له قال جل بن مالك بن النابغة كنت بين جارتين لي فضربت أحدهما الأخرى

(١) في بعض النسخ هنا زيادة هذا نصها

(قال الشافعي) عن عبد الله بن محمد بن عباد عن العوام عن يحيى بن سعيد عن عون بن أبي رافع عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر قال قال عمر بن الخطاب إذا وقعت الحدود فلا شفعة أخبرنا الشافعي عن عبد الله بن إدريس عن محمد بن عمارة عن أبي بكر بن جرير عن أبان بن عثمان قال إذا وقعت الأربعة فلا شفعة والأربعة الحدود (قال الشافعي) أخبرنا علي بن أسد قال حدثنا عبد الواحد بن زياد عن حجاج عن الحكم قال قال إذا وقعت الحدود فلا شفعة

عبد الوهاب أخبرنا
عن يحيى بن سعيد عن
أبي الزبير عن جابر أنهم
خرجوا يشيعونه وهو
مرضى فصلى جالسا
وصلوا خلفه جلوسا
* أخبرنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي أخبرنا
عبد الوهاب عن يحيى
ابن سعيد أن أسيد بن
خضير فعل ذلك قال
الشافعي وفي هذا ما يدل
على أن الرجل يعلم
الشيء عن رسول الله
لا يعلم خلافه عن رسول
الله فيقول بما علم ثم
لا يكون في قوله بما علم
وروى حجة على أحد علم
أن رسول الله قال قولا
أو عمل عملا ينسخ العمل
الذي قال به غيره وعلمه
كالم يكن في رواية من
روى أن النبي صلى جالسا
وأمر بالجلوس وصلى
جابر بن عبد الله وأسيد
ابن خضير وأمرهما
بالجلوس وجلوس من
خلفهما بحجة على من
علم عن رسول الله شيئا
ينسخه وفي هذا دليل
على أن علم الخاصة يوجد
عند بعض ويعزب
عن بعض وأنه ليس
كعلم العامة الذي لا يسع
جهله ولهذا أشبه كثرة

(١) مسطح فالتفت جنيبا متافقضي فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم بقرعة وقال الاعثنى لامرأته
* أجازت ابني فانك طالقه * فقيل له فأنت اذا قلت هو خاص على بعض الخيران دون بعض لم تأت
فيه بدلالة عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم تجعله على من لزمه اسم الحوار وحديث ابراهيم بن ميسرة
لا يحتمل الا أحد المعنيين وقد خالفتهما معا ثم زعمت أن الدار تباع وبينها وبين دار الرجل رحبة فيها ألف
ذراع فأكثر اذا لم يكن فيها طريقتي نافذة فيكون فيها الشفعة وان كانت بينهما طريقتي نافذة عرضها ذراع
لم تجعل فيها الشفعة فجعلت الشفعة لأبعد الجارين ومنعتها أقربهما وزعمت أن من أوصى لغيره قسمت
وصيته على من كان بين داره وداره أربعون دارا فكيف لم تجعل الشفعة على ما قسمت عليه الوصية اذا خالفت
حديثنا وحديث ابراهيم بن ميسرة الذي احتججت به قال فهل قال بقولكم أحد من أصحاب النبي صلى الله
عليه وسلم قلنا نعم ولا يضرنا بعد اذ ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أن لا يقول به أحد قال فن قال به
قيل عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وعثمان رضي الله تعالى عنه وقال به من التابعين عمر بن عبد العزيز
رحمة الله تعالى عليه وغيره * واذا اشترى الرجل الدار وسمى أكثر مما أخذها به فسلم ذلك الشفع ثم علم
بعد ذلك أنه أخذها دون ذلك فان أباحني فله رضي الله تعالى عنه كان يقول هو على شفعة لانه انما سلم بأكثر
من الثمن وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يقول لاشفعة لانه قد سلم ورضي (٣) أخبرنا الحسن بن
عمارة عن الحكم عن مجاهد عن ابن عباس وعن الحكم عن يحيى عن علي أنهما قالوا لاشفعة الا لشريك لم يقاسم
الحاج بن أرطاة عن عمرو بن شعيب عن عمرو بن الشريد عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
الجار أحق بسقبة ما كان أبو حنيفة عن أبي أمية عن المسور بن مخرمة وعن سعد بن مالك قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم الجار أحق بسقبة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا اشترى الرجل النصيب من
الدار فقال أخذته بمائة فسلم ذلك الشفع ثم علم الشفع بعد أنه أخذ به بأقل من المائة فله حينئذ الشفعة
وليس تسليمه بقاطع شفيعته انما سلمه على غن فلما علم ما هو دونه كان له الاخذ بالشفعة ولو علم بعد أن الثمن
أكثر من الذي سلم به لم يكن له شفعة من قبل أنه اذا سلمه بالأقل كان الاكثر أولى أن يسلم به

(باب المزارعة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أعطى الرجل الرجل أرضا مزارعة بالنصف أو الثلث أو الربع أو أعطى
نخلًا أو شجرة معاملة بالنصف أو أقل من ذلك أو أكثر فان أباحني فله رضي الله تعالى عنه كان يقول هذا كله
باطل لانه استأجره بشئ مجهول يقول أرايت لو لم يخرج من ذلك شيء أليس كان عمله ذلك بغير أجر وكان
ابن أبي ليلى يقول ذلك كله جائز بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أعطى خيبر بالنصف فكانت كذلك
حتى قبض وخلافة أبي بكر رضي الله تعالى عنه وعامة خلافة عمر وبه يأخذ وانما قياس هذا عندنا مع الأثر
الآتى أن الرجل يعطي الرجل مالا مضاربة بالنصف ولا بأس بذلك وقد بلغنا عن عمر بن الخطاب رضي الله
تعالى عنه وعن عبد الله بن مسعود وعن عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه أنهم أعطوا مالا مضاربة
وبلغنا عن سعد بن أبي وقاص وعن ابن مسعود رضي الله تعالى عنهما أنهما كانا يعطيان أرضهما بالربع
والثلث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا دفع الرجل إلى الرجل النخل أو العنب يعمل فيه على أن للعامل
نصف الثمرة أو ثلثها أو ما تشارطا عليه من جزئها فهذه المساقاة الحلال التي عامل عليها رسول الله صلى الله
عليه وسلم أهل خيبر واذا دفع الرجل إلى الرجل أرضا بياض على أن يزرعها المدفوعة اليه فما أخرج الله منها من
شيء فله منه جزء من الأجزاء فهذه المحاقلة والمخاربة والمزارعة التي نهى عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) المسطح كبير عمود الخباء اهـ (٣) كذا هذه الا سانيدي في هذا الموضع من النسخ

وفي هذا دليل على ما في
معناه منها

باب صوم يوم
عاشوراء

* حدثنا الربيع
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا ابن أبي فديك
عن ابن أبي ذئب
عن الزهري عن عروة
عن عائشة قالت كان
رسول الله يصوم يوم
عاشوراء وأمر بصيامه
* حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مالك عن هشام
ابن عروة عن أبيه عن
عائشة أنها قالت كان
يوم عاشوراء يوماً تصومه
قريش في الجاهلية
وكان النبي يصومه في
الجاهلية فلما قدم النبي
صامه وأمر بصيامه
فلما فرض رمضان كان
هو الفريضة وترك يوم
عاشوراء فمن شاء صامه
ومن شاء تركه أخبرنا
سفيان عن الزهري عن
حميد بن عبد الرحمن
ابن عوف قال
سمعت معاوية بن أبي
سفيان يوم عاشوراء
وهو على المنبر ينبر
رسول الله وقد أخرج
قصته من شعر يقول

فأحلنا المعاملة في النخل خبراً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وحرمتنا المعاملة في الأرض البيضاء خبراً عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يكن تحريم ما حرمتنا بأوجب علينا من إحلال ما أحلنا ولم يكن لنا أن
نطرح بأحدى سنتيه الأخرى ولا نحرم بما أحل كالأصل بما أحل ما حرم ولم أر بعض الناس سلم
من خلاف النبي صلى الله عليه وسلم من واحد من الأمرين لا الذي أحلها جميعاً ولا الذي حرمها جميعاً فاما
ما روى عن سعد وابن مسعود أنهم مادفعا أرضهما من أربعة فإلا يثبت هو مشله ولا أهل الحديث ولو ثبت
ما كان في أحد مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة وأما قياسه وما أجاز من النخل والأرض على المضاربة
فعهدنا بأهل الفقه يقيسون ما جاء عن دون النبي صلى الله عليه وسلم على ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم
وأما أن يقاس سنة النبي صلى الله عليه وسلم على خبر واحد من الصحابة كانه يلتزم أن يثبتها بأن توافق الخبر
عن أصحابه فهذا جهل إنما جعل الله عز وجل للخلق كلهم الحاجة إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو أيضاً
يغلط في القياس إنما أجزأنا نحن المضاربة وقبضات عن عمر وعثمان أنها كانت قياساً على المعاملة في النخل
فكانت تبعاً لقياسها لا متبوعة بقياس عليها فان قال قائل فكيف تشبه المضاربة المساقاة فيمل النخل
قائمة برب المال دفعها على أن يعمل فيها المساقاة عملاً يربح به صلاح ثمها على أن له بعضها فلما كان المال
المدفوع قائماً برب المال في يد من دفع اليه يعمل فيه عملاً يربح به الفضل جازله أن يكون له بعض ذلك
الفضل على ما شارطاً عليه وكان في مثل معنى المساقاة فان قال قائل فلم لا يكون هذا في الأرض قيل الأرض
ليست بالنخل فيؤخذ منه الفضل إنما يصلح فيها شيء من غيرها وليس بشئ قائم ببيع ويؤخذ فضله
كالمضاربة ولا شيء مثمر بالغ فيؤخذ ثمرة كالنخل وإنما هو شيء يحدث فيها ثم يتصرف لافي معنى واحد من
هذين فلا يجوز أن تكون قياساً عليها وهو مفارق لها في المبتدأ والمتعقب ولو جاز أن يكون قياساً ما جاز أن
يقاس شيء نهي عنه النبي صلى الله عليه وسلم فيحل به شيء حرمه كما جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في
المفسد للصوم بالجماع رقبة فلم يقس عليها المفسد للصلاة بالجماع وكل أفسد فرضاً بالجماع

باب الدعوى والصلح

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ادعى الرجل الدعوى قبل رجل في دار أو دين أو غير ذلك فأبى ذلك
المدعى عليه الدعوى ثم صالحه من الدعوى وهو منكر لذلك فان أباحني فنه رحمه الله كان يقول في هذا جاز
وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى لا يجيز الصلح على الإنكار وكان أبو حنيفة يقول كيف لا يجوز هذا وأجوز ما
يكون الصلح على الإنكار وإذا وقع الإفراق لم يقع الصلح (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ادعى الرجل
على الرجل دعوى فأنكر المدعى عليه ثم صالح المدعى من دعواه على شيء وهو منكر فالقياس أن يكون الصلح
باطلاً من قبل أن لا يجيز الصلح إلا بما تجوز به البيوع من الأثمان الحلال المعروفة فإذا كان هذا كما عندنا
وعند من أجاز الصلح على الإنكار كان هذا دعواً وضواً والعوض كله ممن ولا يصلح أن يكون العوض إلا بما تصادقا
عليه المعوض والمعوض إلا أن يكون في هذا أثر يلزم فيكون الأثر أولى من القياس ولست أعلم فيه أثراً
يلزم مثله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبه أقول وإذا صالح الرجل الطالب عن المطلوب والمطلوب
متغيب فان أباحني فنه رضي الله تعالى عنه كان يقول الصلح جائز وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول الصلح
مردود لأن المطلوب متغيب عن الطالب وكذلك لو أخرج عنه ديناً عليه وهو متغيب كان قواها جميعاً على
ما وصفت لك (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه وإذا صالح الرجل عن الرجل والمصالح عنه غائب أو أظنره
صاحب الحق وهو غائب فذلك كله جائز ولا بطل بالتغيب شيئاً أحيزه في الحضور لأن هذا ليس من معنى
الأكراه الذي أُرده وإذا صالح الرجل الرجل أو باع بيعاً أو أقر بدين فأقام البيضة أن الطالب أكرهه

أين علماءكم يا أهل
المدينة سمعت رسول
الله ينهى عن مثل هذه
ويقول إنما هلكت
بنو إسرائيل حين
اتخذوا نساءهم ثم قال
سمعت رسول الله يقول
في مثل هذا اليوم اني
صائم فمن شاء منكم فليصم
* أخبرنا الشافعي
قال أخبرنا مالك عن ابن
شهاب عن جابر بن
عبد الرحمن أنه سمع
معاوية عام حج وهو على
المنبر يقول يا أهل
المدينة أين علماءكم
سمعت رسول الله يقول
له - ذا اليوم هذا يوم
عاشوراء ولم يكتب الله
عليكم صيامه وأنصائم
فمن شاء منكم فليصم ومن
شاء فليفطر * أخبرنا
الثقة يحيى بن حسان
عن الليث بن سعد عن
نافع عن ابن عمر قال
ذكر عند رسول الله يوم
عاشوراء فقال النبي
كان يوماً يصومه أهل
الجاهلية فمن أحب
منكم أن يصومه فليصمه
ومن كرهه فليدعه
* أخبرنا سفيان أنه
سمع عبيد الله بن أبي ريد
يقول سمعت ابن عباس
يقول ما علمت رسول

على ذلك فإن أباحيفه رحمه الله تعالى كان يقول ذلك كله جائز ولا أقبل منه بينة أنه أكرهه وبه يأخذ
وكان ابن أبي ليلى يقول أقبل البينة على الكراهة وأرد ذلك عليه وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى إذا كان
الاكراه في موضع أبطل فيه الدم قبلت البينة على الكراهة وتفسير ذلك أن رجلاً لو شهر على رجل سيفاً فقال
لتقرن أو لا تقتل فقال أقبل منه البينة على الكراهة وأبطل عنه ذلك الاقرار (قال الشافعي) رحمه الله
تعالى وإذا أكره الرجل الرجل على بيع أو اقراراً أو صدقة ثم أقام المكره البينة أنه فعل ذلك كله وهو مكره
أبطل هذا كله عنه والاكره ممن كان أقوى من المكره في الحال التي يكرهه فيها التي لا مانع له فيها من
اكرهه ولا يمنع هو بنفسه سلطاناً كان أو لصاً أو حارباً أو رجلاً في صحراء أو في بيت مغلق على من هو أقوى
منه . وإذا اختصم الرجلان إلى القاضي فأقرأ أحدهما بحق صاحبه بعد ما قاما من عند القاضي وقامت
عليه بذلك بينة وهو يجحد ذلك فإن أباحيفه رضي الله تعالى عنه كان يقول ذلك جائز وبه يأخذ وكان
ابن أبي ليلى يقول لا اقرار لمن خاصم الا عندى ولا صلح لهما الا عندى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا
اختصم الرجلان إلى القاضي فأقرأ أحدهما عند القاضي في مجلس الحكم أو غير مجلسه أو علم القاضي فان ثبت
لأحدهما على الآخر حق قبل الحكم أو بعده فالقول فيه واحد من قولين من قال يقضى القاضي بعلمه لأنه
انما يقضى بشاهدين على أنه عالم في الظاهر أن ما شهد به كما شهد أقضى بهذا وكان علمه أولى من شهادة شاهدين
وشهود كثيرة لأنه لا يشك في علمه ويشك في شهادة الشاهدين ومن قال القاضي كرجل من الناس قال
ان حكم بينهما لم يكن شاهداً وكلف الخصم شاهدين غيره وكان حكمه كحكم من لم يسمع شيئاً ولم يعلمه وهذا قول
شريح قد جاءه رجل يعلمه حقاً فسأله أن يقضى له به فقال انتني بشاهدين ان كنت تريد أن أقضى لك قال
أنت تعلم حقى قال فاذهب إلى الأمير فأشهدك ومن قال هذا قال ان الله عز وجل تعبد الخلق بأن تؤخذ
منهم الحقوق اذا تجاحدوا بعد بينة فلا تؤخذ بأقل منها ولا تبطل اذا جاحدوا بها وليس الحكم على يقين من أن
ما شهدت به البينة كما شهدت وقد يكون ما هو أقل منها عدداً أو كى فلا يقبل وماتم العدد أنقص من الزكاة
فيقبلون اذا وقع عليهم أدنى اسم العدل ولم يجعل للحاكم أن يأخذ بعلمه كالم يجعل له أن يأخذ بعلم واحد غيره ولا أن
يكون شاهداً كما في أمر واحد كالم يكن له أن يحكم لنفسه لو علم أن حقه حق « قال الربيع » الذي
يذهب اليه الشافعي أنه يحكم بعلمه لأن علمه أكبر من تأدية الشاهدين الشهادة اليه وانما كراهة اظهار ذلك
لئلا يكون القاضي غير عدل فيذهب بأموال الناس * وإذا اختلف الرجلان على حكم يحكم بينهما فاقضى
بينهما بقضاء مخالف لأى القاضي فارتفع إلى ذلك القاضي فإن أباحيفه رحمه الله تعالى كان يقول ينبغي
لذلك القاضي أن يبطل حكمه ويستقبل الحكم بينهما وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول حكمه عليهما جائز
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اختلف الرجلان على أن يحكم الرجل بينهما في شيء يتنازعان فيه
فحكم لأحدهما على الآخر فارتفع إلى القاضي فرأى خلاف ما يرى الحكم بينهما فلا يجوز في هذا الا واحد
من قولين اما أن يكون اذا اختلفا جميعاً على حكمه ثبت القضاء وافق ذلك قضاء القاضي أو خالفه فلا يكون
للقاضي أن يرد من حكمه الا ما يرد من حكم القاضي غيره من خلاف كتاب أو سنة أو إجماع أو شيء داخل في
معناه واما أن يكون حكم بينهما كالقتال فلا يلزم واحد منهما شيء فيبتدىء القاضي النظر بينهما كما يبتدئ
بين من لم يحاكم إلى أحد

(باب الصدقة والهبة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا وهبت المرأة زوجها هبة أو تصدقت أو تركت له من مهرها ثم قالت
أكرهني وجاءت على ذلك بينة فإن أباحيفه رحمه الله تعالى كان يقول لا أقبل بينها وأمضى عليها ما فعلت

من ذلك وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يقول أقبل بينتها على ذلك وأبطل ما صنعت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تصدقت المرأة على زوجها بشئ أو وضعت له من مهرها أو من دين كان لها عليه فأقامت البينة أنه أكرهها على ذلك والزواج في موضع القهر للمرأة أبطلت ذلك عنها كاله * وإذا وهب الرجل هبة وقبضها الموهوب له وهي دار فبناها بناء وأعظم النفقة أو كانت جارية صغيرة فأصلحها أو صنعها حتى شبت وأدركت فإن أباً خيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول لا يرجع الواهب في شيء من ذلك ولا في كل هبة زادت عند صاحبها خيراً ألا ترى أنه قد حدث فيها في ملك الموهوبة له شيء لم يكن في ملك الواهب أرايت أن ولدت الجارية ولداً كان للواهب أن يرجع فيه ولم يهبه له ولم يملكه قط وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول له أن يرجع في ذلك كله وفي الولد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا وهب الرجل للرجل جارية أو داراً فزادت الجارية في يديه أو بنى الدار فليس الواهب الذي ذكر أنه وهب الثوب ولم يشترط ذلك أن يرجع في الجارية أي حال ما كانت زادت خيراً أو نقصت كما لا يكون له إذا أصدق المرأة جارية فزادت في يديها ثم طلقها أن يرجع بنصفها زائدة فأما الدار فإن الباني انما بنى ما يملك فلا يكون له أن يبطل بناءه ولا يهدمه ويقال له إن أعطيته قيمة البناء أخذت نصف الدار والبناء كما يكون لك وعليك في الشفعة يبنى فيها صاحبها ولا يرجع بنصفها كما لو أصدقها داراً فبناها لم يرجع بنصفها لانه مبنياً كترقيمة منه غير مبنى ولو كانت الجارية ولدت كان الولد للموهوبة له لانه حادث في ملكه بائن منها كباينة الخراج والخدمة لها كالمولود ولدت في يد المرأة المصدقة ثم طلقت قبل الدخول كان الولد للمرأة ورجع بنصف الجارية أن أراد ذلك * وإذا وهب الرجل جارية لابنه وابنه كبير وهو في عياله فإن أباً خيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا تجوز إلا أن يقبض وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول إذا كان الولد في عيال أبيه وإن كان قد أدرك فهذه الهبة جائزة وكذلك الرجل إذا وهب لامرأته (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا وهب الرجل لابنه جارية وابنه في عياله فإن كان الابن بالغاً لم تكن الهبة تامة حتى يقبضها الابن وسواء كان في عياله أو لم يكن وكذلك روى عن أبي بكر وعائشة وعمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنهم في البالغين وعن عثمان أنه رأى أن الأب يحوز لولده ما كانوا صغاراً وهذا يدل على أنه لا يحوز لهم إلا في حال الصغر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا كل هبة ونحلة وصدقة غير محرمة فهي كلها من العطايا التي لا يؤخذ عليها عوض ولا تتم إلا قبض المعطى * وإذا وهب الرجل داراً لرجلين أو متاعاً وذلك المتاع مما يقسم فقبضاً جميعاً فإن أباً خيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا تجوز تلك الهبة إلا أن يقسم لكل واحد منهما منها حصته وكان ابن أبي ليلى يقول الهبة جائزة وبه يأخذ وإذا وهب اثنان لواحد وقبض فهو جائز وقال أبو يوسف هما سواء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا وهب الرجل لرجلين بعض دار لا تقسم أو طعاماً أو ثياباً أو عبداً لا ينقسم فقبضاً جميعاً الهبة فالهبة جائزة كما يحوز البيع وكذلك لو وهب اثنان داراً بينهما تنقسم أو لا تنقسم أو عبداً لرجل وقبض جازت الهبة * وإذا كانت الدار لرجلين فوهب أحدهما حصته لصاحبه ولم يقسمه له فإن أباً خيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول الهبة في هذا باطلة ولا تجوز وبه يأخذ ومن حجه في ذلك أنه قال لا تجوز الهبة إلا المقسومة معلومة مقبوضة بلغنا عن أبي بكر رضي الله تعالى عنه أنه نحل عائشة أم المؤمنين رضي الله تعالى عنها جذاً وعشرين وسقاً من نخل له بالعالية فلما حضره الموت قال لعائشة انك لم تكوني قبضتيه وانما هو مال الوارث فصاريين الورثة لأنها لم تكن قبضته وكان إبراهيم يقول لا تجوز الهبة إلا المقبوضة وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول إذا كانت الدار بين رجلين فوهب أحدهما لصاحبه نصيبه فهذا قبض منه للهبة وهذه معلومة وهذه جائزة وإذا وهب الرجلان داراً لرجل فقبضها فهو جائز في قول أبي خيفة رحمه الله تعالى ولا يفسد الهبة أنها كانت لاثنتين وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت الدار بين رجلين فوهب أحدهما لصاحبه نصيبه

الله صام يوماً يتحسرى صيامه فضله على الأيام الأهدأ اليوم يعني يوم عاشوراء (قال الشافعي) وليس من هذه الأحاديث شيء مختلف عندنا والله أعلم إلا شيئاً ذكره في حديث عائشة وهو مما وصفت من الأحاديث التي يأتي بها المحدث ببعض دون بعض فحديث ابن أبي ذئب عن عائشة كان رسول الله يصوم يوم عاشوراء وبأمره بالصيام لو انفرد كان ظاهره أن عاشوراء كان فرضاً وذكر مالك عن هشام عن أبيه عن عائشة أن النبي صامه في الجاهلية وأمر بصيامه فلما نزل رمضان كان الفريضة وترك عاشوراء قال الشافعي لا يحتمل قول عائشة ترك عاشوراء معنى يصح الترك إيجاب صومه اذ علمنا أن كتاب الله بين لهم أن شهر رمضان المفروض صومه وأبأن لهم ذلك رسول الله وترك إيجاب صومه وهو أولى الأمور عندنا لأن حديث ابن عمر ومعاوية عن رسول الله أن الله لم يكتب صوم

يوم عاشوراء على الناس
ولعل عائشة ان كانت
ذهبت الى أنه كان واجبا
ثم نسخ قالته لانه يحتمل
أن تكون رأت النبي
لماصامه وأمر بصومه
كان صومه فرضا ثم نسخه
ترك أمره فمن شاء أن
يدع صومه ولا أحسبها
ذهبت الى هذا ولا
ذهبت الا الى المذهب
الاول لان الاول هو
موافق القرآن ان الله
فرض الصوم فابان انه
شهر رمضان ودل
حديث ابن عمر
ومعاوية عن النبي
صلى الله عليه وسلم
على مثل معنى القرآن
بأن لا فرض في الصوم
الا رمضان وكذلك
قول ابن عباس ما علمت
رسول الله صام يوما
يتحرى فضله على الايام
الا هذا اليوم يعنى يوم
عاشوراء كأنه يذهب
يتحرى فضله في التطوع
بصومه

(باب الطهارة بالماء)

« حدثنا الربيع قال
قال الشافعي رضى الله
عنه قال الله تعالى
وأنزّلنا من السماء ماء
طهورا وقال في الطهارة

فقبض الهبة فالهبة جائزة والقبض أن تكون كانت في يدي الواهب فصارت في يدي الموهوبة له لا وكيل معه
فيها أو يسلمها لغيره أو يخلّي بينه وبينها حتى يكون لاحائل دونها هو ولا وكيل له فإذا كان هذا هكذا كان قبضا
والقبض في الهبات كالقبض في البيوع ما كان قبضا في البيع كان قبضا في الهبة وما لم يكن قبضا في البيع لم
يكن قبضا في الهبة * وإذا وهب الرجل للرجل الهبة وقبضها دارا أو أرضا ثم عوضه به بذلك منها عوضا وقبض
الواهب فإن أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان يقول ذلك جائزا ولا يكون فيه شفعة وبه يأخذ وليس هذا
بمنزلة الشراء وكان ابن أبي ليلى يقول هذا بمنزلة الشراء ويأخذ الشفيع بالشفعة بقيمة العوض ولا يستطيع
الواهب أن يرجع في الهبة بعد العوض في قولهما جميعا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا وهب الرجل
الرجل شقصا من دار فقبضه ثم عوضه الموهوبة له شيئا فقبضه الواهب سئل الواهب فإن قال وهبتها لثواب
كان فيها الشفعة وإن قال وهبتها لغير ثواب لم يكن فيها شفعة وكانت المكافأة كابتداء الهبة وهذا كله في قول
من قال للواهب الثواب إذا قال أردته فأما من قال لا ثواب للواهب أن لم يشترطه في الهبة فليس له الرجوع
في شيء وهبه ولا الثواب منه « قال الربيع » وفيه قول آخر إذا وهب واشترط الثواب فالهبة باطلة من
قبل أنه اشترط عوضا مجعولا وإذا وهب لغير الثواب وقبضه الموهوب فليس له أن يرجع في شيء وهبه وهو
معنى قول الشافعي * وإذا وهب الرجل للرجل هبة في مرضه فلم يقبضها الموهوبة له حتى مات الواهب فإن
أباحنيقة رحمه الله تعالى كان يقول الهبة في هذا باطلة لا تجوز وبه يأخذ قال ولا تكون له وصية إلا أن
يكون ذلك في ذكر وصيته وكان ابن أبي ليلى يقول هي جائزة من الثلث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا
وهب الرجل في مرضه الهبة فلم يقبضها الموهوبة له حتى مات لم يكن للموهوبة له شيء وكانت للورثة الحاجب
أرطاة عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما قال لا تجوز الصدقة المقبوضة إلا بعش
عن ابراهيم قال الصدقة إذا علمت حازت والهبة لا تجوز إلا بمقبوضة وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يأخذ
بقول ابن عباس في الصدقة وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وليس
لواهب أن يرجع في الهبة إذا قبض منها عوضا قل أو كثر

(باب في الوديعة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا استودع الرجل رجلا وديعة فقال المستودع أمرتني أن أدفعها الى فلان
فدفعها اليه قال أبو حنيفة رضى الله تعالى عنه فالقول قول رب الوديعة والمستودع ضامن وبهذا يأخذ
يعني أبو يوسف وكان ابن أبي ليلى يقول القول قول المستودع ولا ضمان عليه وعليه اليقين (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى وإذا استودع الرجل رجلا وديعة فتصادق عليها ثم قال المستودع أمرتني أن أدفع
الوديعة الى رجل فدفعها اليه وأنكر ذلك رب الوديعة فالقول قول رب الوديعة وعلى المستودع البينة بما ادعى
* وإذا استودع الرجل رجلا وديعة بخاء آخر يدعيها معه فقال المستودع لا أدري أيكما استودعني هذه
الوديعة وأبي أن يحلف لهما وليس لواحد منهما بينة فإن أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان يقول يعطيهما ثلث
الوديعة بينهما نصفين ويضمن لهما أخرى مثلها بينهما لأنه ألتف ما استودع بجهلته ألا ترى أنه لو قال هذا
استودعنيها ثم قال أخطأت بل هو هذا كان عليه أن يدفع الوديعة الى الذي أقر له بها أولا ويضمن للآخر
مثل ذلك لأن قوله ألتفه وكذلك الاول انما ألتفه هو بجهله وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول في الاول
ليس عليه شيء والوديعة والمضاربة بينهما نصفان (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت في يدي الرجل
وديعة فادعاه رجلان كلاهما يزعم أنها له وهي مما يعرف بعينه مثل العبد والبعية والدار فقال هي لأحدكما
ولا أدري أيكما هو قيل لهما هل تدعيان شيئا غير هذا بعينه فإن قالوا لا وقال كل واحد منهما هو لي أحلف بالله

لا يدري لأيهما هو ووقف ذلك لهما جميعا حتى يصطلحا فيه أو يقيم كل واحد منهما البينة على صاحبه أنه له دونه أو يحلفا أن نكل أحدهما وحلف الآخر كان له وإن نكلا معا فهو موقوف بينهما وفيها قول آخر يحتمل وهو أن يحلف الذي في يديه الوديعة ثم يخرج من يديه ولا شيء عليه غير ذلك فتوقف لهما حتى يصطلحا عليه ومن قال هذا القول قال هذا شيء ليس في أيديهما فأقسم بينهما والذي هو في يديه يزعم أنه لأحدهما لا لهما * وإذا استودع الرجل وديعة فاستودعها المستودع غيره فإن أباحنيقة رجه الله تعالى كان يقول هو ضامن لانه خالف وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا ضمان عليه (قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا أودع الرجل الرجل الوديعة فاستودعها غيره ضمن إن تلفت لان المستودع رضى بامانته لا أمانته غيره ولم يسلطه على أن يودعها غيره وكان متعديا ضامنا إن تلفت * وإذا مات الرجل وعليه دين معروف وقبله وديعة بغير عينها فإن أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان يقول جميع ما ترك بين الغرماء وصاحب الوديعة بالخصص وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هي للغرماء وليس لصاحب الوديعة لان الوديعة شيء مجهول ليس بشيء بعينه وقال أبو حنيفة فإن كانت الوديعة بينهما فهي لصاحب الوديعة إذا علم ذلك وكذلك قال ابن أبي ليلى أبو حنيفة عن جاد عن إبراهيم أنه قال في الرجل يموت وعنده الوديعة وعليه دين انهم يتخاصون الغرماء وأصحاب الوديعة الحاج بن أرطاة عن أبي جعفر وعطاء مثل ذلك الحاج عن الحكم عن إبراهيم مثله (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وإذا استودع الرجل الرجل الوديعة فمات المستودع وأقر بالوديعة بعينها أو قامت عليه بينة وعليه دين محيط بماله كانت الوديعة لصاحبها فإن لم تعرف الوديعة بعينها بينة تقوم ولا إفراز من الميت وعرف لها عددا أو قيمة كان صاحب الوديعة كغيره من الغرماء

(باب في الرهن)

« أخبرنا الربيع » قال (قال الشافعي) رجه الله تعالى ولو ارتهن الرجل رهنا فوضعه على يدي عدل برضا صاحبه فهلاك من عند العدل وقيمه والدين سواء فإن أباحنيقة رجه الله تعالى كان يقول الرهن بما فيه وقبطل الدين وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول الدين على الراهن كما هو والرهن من ماله لانه لم يكن في يدي المرتهن إنما كان موضوعا على يدي غيره (قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا رهن الرجل الرهن فقبضه منه أو قبضه عدل رضيا به فهلك الرهن في يديه أو في يدى العدل فسواء الرهن أمانة والدين كما هو لا ينقص منه شيء وقد كتبنا في هذا كتابا طويلا * وإذا مات الراهن وعليه دين والرهن على يدي عدل فإن أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان يقول المرتهن أحق بهذا الرهن من الغرماء وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول الرهن بين الغرماء والمرتهن بالخصص على قدر أموالهم وإذا كان الرهن في يدي المرتهن فهو أحق به من الغرماء وقولهم جميعا فيه واحد (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وإذا مات الراهن وعليه دين وقد رهن رهنا على يدي صاحب الدين أو يدي غيره فسواء المرتهن أحق بتم هذا الرهن حتى يستوفي حقه منه فإن فضل فيه فضل كان الغرماء شرعا فيه وإن نقص عن الدين حاص أهل الدين بما سبق له في مال الميت وإذا رهن الرجل الرجل دارا ثم استحق منها شقص وقد قبضها المرتهن فإن أباحنيقة رجه الله تعالى كان يقول الرهن باطل لا يجوز وبهذا يأخذ حفظى عنه في كل رهن فاسد وقع فاسدا فصاحب المال أحق به حتى يستوفي ماله يباع لدينه وكان ابن أبي ليلى يقول ما بقي من الدار فهو رهن بالحق وقال أبو حنيفة رضى الله تعالى عنه وكيف يكون ذلك وإنما كان رهنه نصيبا غير مقسوم (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وإذا رهن الرجل الرجل دارا فقبضها المرتهن ثم استحق من الدار شيء كان ما بقي من الدار رهنا بجميع الدين الذي كانت الدار به رهنا ولو ابتدأ نصيب شقص معلوم مشاع جازما جازا أن يكون بيعا جازا أن يكون رهنا

فلم تجددوا ما فتمموا
صعيدا طيبا فدل على
أن الطهارة بالماء كاه
* حدثنا الربيع
أخبرنا الشافعي حدثنا
الثقة عن ابن أبي ذئب
عن الثقة عنده عن
حدثه أو عن عبيد
الله بن عبد الرحمن
العدوي عن أبي سعيد
الخدري أن رجلا سأل
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقال إن بربضاغة
يطرح فيها الكلاب
والحيض فقال النبي إن
الماء لا ينجسه شيء
* أخبرنا الثقة من
أصحابنا عن الوليد بن
كثير عن محمد بن عباد بن
جعفر عن عبد الله بن
عبد الله بن عمر عن أبيه
قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم إذا كان
الماء قلتين لم يحمل
نجسا * أخبرنا سفيان
عن أبي الزناد عن موسى
ابن أبي عثمان عن أبيه
عن أبي هريرة أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
قال لا يبولن أحدكم في
الماء الدائم ثم يغتسل
منه وبه عن أبي الزناد
عن الأعرج عن أبي
هريرة أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم

قال اذا ولع الكلب في
 لئانه أحدكم فليغسله
 سبع مرات * حدثنا
 الربيع أخبرنا الشافعي
 أخبرنا مالك عن أبي
 الزناد عن الأعرج عن
 أبي هريرة عن النسي
 بن عثله الا أن مالك جعل
 مكان ولع شرب * أخبرنا
 سفيان عن أيوب عن
 ابن سيرين عن أبي هريرة
 أن رسول الله قال اذا
 ولع الكلب في اناء
 أحدكم فليغسله سبع
 مرات أو لاهن أو
 احداهن بالتراب (قال
 الشافعي) فهذه الأحاديث
 كلها نأخذ وليس
 منها واحد يخالف عندنا
 واحدا أما حديث بئر
 بضاعة فان بئر بضاعة
 كثيرة الماء واسعة كان
 يطرح فيها من الأنجاس
 ما لا يغير لها لونا ولا
 طعما ولا يظهر له فيها
 ريح فقيل للنبي صلى الله
 عليه وسلم تتوضأ من بئر
 بضاعة وهي بئر يطرح
 فيها كذا فقال النبي
 والله أعلم بحجيب الماء
 لا ينجسه شيء وكان
 جوابه محتسلا كل ماء
 وان قل ويدناؤه في الماء
 مثلها اذا كان مجيبا عليها

والقبض في الرهن مثل القبض في البيع لا يختلفان وهذا مكتوب في كتاب الرهن * واذا وضع الرجل الرهن
 على يدي عدل وسلطه على بيعه عند محل الأجل ثم مات الراهن فان أباحنيقة رحمه الله تعالى كان يقول
 للعدل أن يبيع الرهن ولو كان موت الراهن يبطل بيعه لأبطل الرهن وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول ليس
 له أن يبيع وقد بطل الرهن وصار بين الغرماء وللسلط أن يبيعه في مرض الراهن ويكون للمرتهن خاصة في
 قياس قوله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا وضع الراهن الرهن على يدي عدل وسلطه على بيعه عند
 محل الحق فهو وفيه وكيل فإذا حل الحق كان له أن يبيعه ما كان الراهن حيا فإذا مات لم يكن له البيع إلا بأمر
 السلطان أو برضا الوارث لأن الميت وان رضى بأمانته في بيع الرهن فقد تحول ملك الرهن لغيره من الورثة الذين
 لم يرضوا بأمانته والرهن بحاله لا يفسخ من قبل أن الورثة أنما ملكوا من الرهن ما كان له الراهن مالكا فإذا
 كان الراهن ليس له أن يفسخه كان كذلك الوارث والوكالة يبيعه غير الرهن الوكالة لو بطلت لم يبطل الرهن
 * واذا ارتهن الرجل دارا ثم أجرة بها باذن الراهن فان أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان يقول قد خرجت من
 الرهن حين أذن له أن يجرها وصارت بمنزلة العارية وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هي رهن على حالها
 والغلة للمرتهن قضاء من حقه (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه واذا رهن الرجل الرجل دارا ودفعها الى
 المرتهن أو عدل وأذن بكرائها فأكريت كان الكراء للراهن لانه مالك الدار ولا يخرج به من الرهن وانما
 منعنا أن نجعل الكراء رهنا أو قضايا من الدين أن الكراء سكن والسكن ليس هو المرهون ألا ترى أنه لو باعه
 دارا فسكنها أو استغلها ثم ردها بعيب كان السكن والغلة للمشتري ولو أخذ من أصل الدار شيئا لم يكن له أن
 يردها لان ما أخذ من الدار من أصل البيع والكراء والغلة ليس أصل البيع فلما كان الراهن انما رهن رقبة
 الدار وكانت رقبة الدار الراهن إلا أنه شرط للمرتهن فيها حقا لم يجز أن يكون النماء من الكراء والسكن إلا
 للراهن المالك الرقبة كما كان الكراء والسكن للمشتري المالك الرقبة في حينه ذلك (قال الشافعي) رحمه الله
 واذا ارتهن الرجل ثلث دار أو ربعها وقبض الرهن فالرهن جائز ما جاز أن يكون بيعا وقبضا في البيع جاز أن
 يكون رهنا وقبضا في الرهن واذا رهن الرجل الرجل دارا أو دابة فقبضها المرتهن فأذن له رب الدابة أو الدار أن
 ينفع بالدار أو الدابة وانفع بها لم يكن هذا اخراجا له من الرهن وما لهذا واخراجه من الرهن وانما هذا منفعة
 للراهن ليست في أصل الرهن لانه شيء يملكه الراهن دون المرتهن واذا كان شيء لم يدخل في الرهن فقبض
 المرتهن الأصل ثم أذن له في الانتفاع بما لم يرهن لم يفسخ الرهن ألا ترى أن كراء الدار وخراج العبد للراهن

باب الحوالة والكفالة في الدين

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كان لرجل على رجل دين فكفل له به عنه رجل فان أباحنيقة رضى الله
 تعالى عنه كان يقول للطالب أن يأخذ أيها ما شاء فان كانت حوالة لم يكن له أن يأخذ الذي أحاله لانه قد
 أبرأه وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول ليس له أن يأخذ الذي عليه الأصل فيهما جميعا لانه حيث قبل منه
 التكفيل فقد أبرأه من المال إلا أن يكون المال قد توى قبل التكفيل فيرجع به على الذي عليه الأصل وان
 كان كل واحد منهما كفيلا عن صاحبه كان له أن يأخذ أيها ما شاء في قوله ما جميعا (قال الشافعي)
 رحمه الله تعالى واذا كان للرجل على الرجل المال وكفل به آخر فلرب المال أن يأخذهما وكل واحد منهما ولا
 يبرأ كل واحد منهما حتى يستوفي ماله اذا كانت الكفالة مطلقة فان كانت الكفالة بشرط كان للغريم أن
 يأخذ التكفيل على ما شرط له دون ما لم يشرط له ولو كانت حوالة والحوالة معقول فيها أنها تحول حق على
 رجل الى غيره فإذا تحولت عن رجل لم يجز أن يعود عليه ما تحول عنه الا بتجديد عودته عليه ويأخذ المال

عليه دون المحيل بكل حال * وإذا أخذ الرجل من الرجل كفيلاً بنفسه ثم أخذ منه بعد ذلك آخر بنفسه فإن
أباحنيقة رجه الله كان يقول هما كفيلان جميعاً وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول قد برئ الكفيل الأول
حين أخذ الكفيل الآخر (قال الشافعي) وإذا أخذ الرجل من الرجل كفيلاً بنفسه ثم أخذ منه كفيلاً آخر
بنفسه ولم يبرئ الأول فكلاهما كفيل بنفسه * وإذا كفّل الرجل للرجل بدين غير مسمى فإن أباحنيقة
رضي الله تعالى عنه كان يقول هو له ضامن وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجوز عليه الضمان
في ذلك لأنه ضمن شيئاً مجهولاً غير مسمى وهو أن يقول الرجل للرجل أضمن ما قضى لك به القاضي عليه من شيء
وما كان لك عليه من حق وما شهد لك به الشهود وما أشبه هذا فهو مجهول (قال الشافعي) رجه الله تعالى
وإذا قال الرجل للرجل ما قضى لك به القاضي على فلان أو شهد لك به عليه شهوداً وما أشبه هذا فأنا له ضامن لم
يكن ضامناً شيئاً من قبل أنه قد يقضى له ولا يقضى وبشهادته ولا يشهد له فلا يلزمه شيء مما شهد له بوجوه فلما
كان هذا هكذا لم يكن هذا ضمناً وانما يلزم الضمان بما عرفه الضامن فأما ما لم يعرفه فهو من المخاطرة
* وإذا ضمن الرجل دين ميت بعد موته وسماه ولم يترك الميت وفاء ولا شيئاً ولا قليلاً ولا كثيراً فإن أباحنيقة
رجه الله تعالى كان يقول لا ضمان على الكفيل لأن الدين قد توى وكان ابن أبي ليلى يقول الكفيل ضامن
وبه يأخذ وقال أبو حنيفة رجه الله تعالى إن ترك شيئاً ضمن الكفيل بقدر ما ترك وإن كان ترك وفاء فهو ضامن
لجميع ما تكفل به (قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا ضمن الرجل دين الميت بعد ما عرفه ويعرف لمن هو
فالضمان له لازم ترك الميت شيئاً أو لم يترك * وإذا كفّل العبد المأذون له في التجارة فإن أباحنيقة رجه
الله تعالى كان يقول كفالاته باطلة لأنها معروفة وليس يجوز له المعروف وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول
كفالاته جائزة لأنها من التجارة * وإذا أفلس المحتال عليه فإن أباحنيقة رجه الله تعالى كان يقول لا يرجع
على الذي أحاله حتى يموت المحتال عليه ولا يترك مالا وكان ابن أبي ليلى يقول له أن يرجع إذا أفلس وبهذا
يأخذ (قال الشافعي) رجه الله تعالى الحوالة تحویل حق فليس له أن يرجع (قال الشافعي) رجه الله
تعالى وإذا كفّل العبد المأذون له في التجارة بكفالة الكسالة باطلة لأن الكفالة استهلاك مال لا كسب
مال وإذا كُتِنِعَ أن يستهلك من ماله شيئاً قل أو كثر فكذلك نكحته أن يتكفل فيغرم من ماله شيئاً قل أو كثر
* وإذا وكل الرجل رجلاً في شيء فأراد الوكيل أن يوكل بذلك غيره فإن أباحنيقة رجه الله تعالى كان يقول ليس
له ذلك إلا أن يكون صاحبه أمراً أن يوكل بذلك غيره وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول له أن يوكل غيره إذا
أراد أن يغيب أو مرض فأما إذا كان معهما حاضراً فلا قال أبو حنيفة رجه الله تعالى وكيف يكون له أن
يوكل غيره ولم يرض صاحبه بخصومة غيره وانما رضى بخصومته (قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا وكل
الرجل الرجل بوكالة فليس للوكيل أن يوكل غيره مرض الوكيل أو أراد الغيبة أو لم يردها لأن الموكل له رضى
بوكالته ولم يرض بوكالة غيره فإن قال وله أن يوكل من رأى كان ذلك له برض الموكل * وإذا وكل رجل رجلاً
بخصومة وأثبت الوكيل عند القاضي ثم أفرغ على صاحبه الذي وكاه أن تلك الخصومة حق لصاحبه الذي
بخصومه أقرب به عند القاضي فإن أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان يقول إقراره جائز وبه يأخذ قال وإن
أقر عند غير القاضي وشهد عليه الشهود فإقراره باطل ويخرج من الخصومة وقال أبو يوسف إقراره عند
القاضي وعند غيره جائز عليه وكان ابن أبي ليلى يقول إقراره باطل (قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا
وكل الرجل الرجل بوكالة ولم يقل في الوكالة أنه وكاه بأن يقر عليه ولا يصالح ولا يبرئ ولا يهب فليس له أن يقر
ولا يبرئ ولا يهب ولا يصالح فإن فعل فافعل من ذلك كله باطل لأنه لم يوكل به فلا يكون وكيلاً فيما لم يوكله
* وإذا وكل رجل رجلاً في قصاص أو حد فإن أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان يقول لا تقبل في ذلك وكالة

فلما روى أبو هريرة
عن النبي أن يغسل الأناة
من ولوغ الكلب سبها
دل على أن جواب رسول
الله في بئر بضاعة عليها
وكان العلم أنه على مثلها
وأكثر منها ولا يدل
حديث بئر بضاعة
وحده على أن مادونها
من الماء لا ينجس وكانت
آنية الناس صغاراً
انما هي صخور وصحاف
ومخاضب الحجارة وما
أشبه ذلك مما يجلب
فيه ويشرب ويتوضأ
وكبيراً ينتهم ما يجلب
ويشرب فيه فكان
في حديث أبي هريرة
عن النبي إذا ولغ الكلب
في آنية أحدكم فليغسله
سبع مرات دليل على
أن قدر ماء الأناة ينجس
بمخالطة النجاسة وإن
لم تغيره طعماً ولا ريحاً
ولا لوناً ولم يكن فيه بيان
أن ما يجاوزه وإن لم
يبلغ قدر ماء بئر بضاعة
لا ينجس فكان البيان
الذي قامت به الحجة على
من علمه في الفرق
بين ما ينجس وبين مالا
ينجس من الماء الذي لم
يتغير عن حاله وانقطع
به السلك في حديث

وبه يأخذ وروى أبو يوسف أن أباحنيفة قال أقبل من الوكيل البيعة في الدعوى في الحد والقصاص ولا أقيم الحد ولا القصاص حتى يحضر المدعى وقال أبو يوسف لا أقبل البيعة إلا من المدعى ولا أقبل في ذلك وكيلاً وكان ابن أبي ليلى يقول تقبل في ذلك الوكيل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا وكل الرجل الرجل بطلب حدته أو قصاص له على رجل قبلت الوكيل على تثبيت البيعة وإذا حضر الحد والقصاص لم أحده ولم أقتص حتى يحضر المحدث والمقتص له من قبل أنه قد يقر له فيبطل الحق ويكذب البيعة فيبطل القصاص ويعفو * وإذا كانت في يدي رجل دار فادعاه رجل فقال الذي هي في يديه وكفى بها فلان لرجل غائب أقوم له عليها فان أباحنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا أصدق إلا أن يأتي على ذلك بيعة وأجعله خصماً وبه يأخذ وقال أبو يوسف رحمه الله بعد أن كان متهماً أيضاً لم أقبل منه بيعة وجعلته خصماً إلا أن يأتي بشهود أعرفهم وكان ابن أبي ليلى يقول أقبل منه وأصدق ولا تجعل بينهما خصومة وكان ابن أبي ليلى بعد ذلك يقول إذا اتهمته سألت البيعة على الوكيل فان لم يقيم البيعة جعلته خصماً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإن كانت الدار في يدي رجل فادعاه رجل فقال الذي هي في يديه ليست لي هي في يدي وديعة أو هي على بكراء أو أنا فيها وكيل فنقضي على الغائب سمع من المدعى البيعة وأحضر الذي هي في يديه فان أثبت وكالته قضى عليه وإن لم يثبتها قضى بها الذي أقام عليه البيعة وكتب في القضاء أني قضيت بها ولم يحضر في فيها خصم وزعم فلان أنها ليست له ومن لم يقض على الغائب سأل الذي هي في يديه البيعة على ما يقول فان جاء بها على أنها في يديه بكراء أو وديعة لم يجعله خصماً فان جاء بالبيعة على الوكيل جعلته خصماً « قال الربيع » وحفظني عن الشافعي رحمه الله تعالى أنه يقضي على الغائب * قال وإذا كان للرجل على الرجل مال بخاء رجل فقال قد وكفى بقبضه منك فلان فقال الذي عليه المال صدقت فان أباحنيفة رحمه الله تعالى كان يقول أجبره على أن يعطيه إياه وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا أجبره على ذلك إلا أن يقيم بيعة عليه وأقول أنت أعلم فان شئت فأعطه وإن شئت فاتركه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان للرجل على الرجل مال وهو عنده بخاء رجل فذكر أن صاحب المال وكله به وصدقه الذي في يديه المال لم أجبره على أن يدفعه إليه فان دفعه لم يبرأ من المال إلا أن يقر رب المال بأنه وكله أو تقوم عليه بيعة بذلك وكذلك لو ادعى هذا الذي ادعى الوكيل كالة ديناً على رب المال لم يجبر الذي في يديه المال على أن يعطيه إياه وذلك أن إقراره إياه به إقرار منه على غيره فلا يجوز إقراره على غيره * وإذا وكل الرجل الرجل رجلاً في شيء فان أباحنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول لا تثبت وكالته إلا أن يأتي معه بخصم وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول تقبل بيعة على الوكيل وتثبتها له وليس معه خصم وقد كان أبو يوسف رحمه الله تعالى إذا جاءه رجل قد عرفه يريد أن يغيب فقال هذا وكيل في كل حق لي بخصم فيه قبل ذلك وأثبت وكالته وإذا غيب الخصم وكل له وكيل وقضى عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا وكل الرجل الرجل عند القاضي بشيء أثبت القاضي بيعة على الوكيل وجعله وكيلاً حضر معه خصم أو لم يحضر وليس الخصم من هذا سبيل وإنما أثبت له الوكيل كالة على الموكل وقد تثبت له الوكيل كالة ولا يلزم الخصم شيء وقد يقضي للخصم على الموكل فتكون تلك الشهادة أنما هي شهادة للخصم تثبت له حقاً على الموكل * وإذا وكل رجل رجلاً بكل قليل وكثير فان أباحنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا يجوز بيعه لانه لم يوكله بالبيع إلا أن يقول ما صنعت من شيء فهو جائز وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول إذا وكله في كل قليل وكثير فباع داراً أو غير ذلك كان جائزاً (قال الشافعي) رحمه الله وإذا شهد الرجل لرجل أنه وكله بكل قليل وكثير لم ير دعي هذا فالو كالة على هذا غير جائزة من قبل أنه قد يوكله ببيع القليل والكثير ويوكله بحفظ القليل والكثير لا غيره ويوكله بدفع القليل والكثير لا غيره فلما كان يحتمل هذه المعاني وغيرها لم يجز

الويلد بن كثير أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا كان الماء قلتين لم يحمل نجساً * حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج بإسناد لا يحضرني ذكره أن رسول الله قال إذا كان الماء قلتين لم يحمل نجساً وفي الحديث بقلال هجر قال ابن جريج وقد رأيت قللاً هجر والقلة تسع قربتين أو قربتين وشياً (قال الشافعي) وقرب الحجاز قديماً وحديثاً كبار لعزم الماء بها فإذا كان الماء خمس قرب كبار لم يحمل نجساً وذلك قلتان بقلال هجر وفي قول النبي إذا كان الماء قلتين لم يحمل نجساً دلالتان أحدهما أن ما بلغ قلتين فأكثر لم يحمل نجساً لأن القلتين إذا لم تنجس لم تنجس إذا لم تنجس ما وافق جملة حديث بربضاعة والدلالة الثانية أنه إذا كان أقل من قلتين حل التجاسة لأن قوله إذا كان الماء كذا لم يحمل التجاسة دليل على أنه

أن يكون وكيلاً حتى بين الوكالات من بيع أو شراء أو ودیعة أو خصومة أو عارة أو غير ذلك * وإذا وكلت المرأة وكيلاً بالخصومة وهي حاضرة فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول لأقبل الآن يرضى الخصم وكان ابن أبي ليلى يقول نقبل ذلك ونجيزه وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله وأقبل الوكالة من الحاضر من النساء والرجال في العذر وغيره وقد كان علي بن أبي طالب رضي الله عنه وكل عند عثمان عبد الله بن جعفر وعلي بن أبي طالب حاضر فقبل ذلك عثمان رضي الله عنه وكان يוכל قبل عبد الله بن جعفر عقيل بن أبي طالب ولا أحسبه أنه كان يוכלه إلا عند عمر بن الخطاب رضي الله عنه ولعل عند أبي بكر رضي الله عنه (قال الشافعي) رحمه الله وكان علي بن أبي طالب رضي الله عنه يقول إن للخصومة قماوان الشيء طان يحضرها

(باب في الدين)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان على الرجل دين وكان عنده ودیعة غير معلومة بعينها فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول مات ترك الرجل فهو بين الغرماء وأصحاب الودیعة بالخصص وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول ليس لصاحب الودیعة شيء إلا أن يعرف وديعته بعينها فتكون له خاصة وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هي دين في ماله ما لم يقل قبل الموت قد هلكت ألا ترى أنه لم يعلم لها سبيل ذهبت فيه وكذلك كل مال أصله أمانة وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان عند الرجل ودیعة بعينها وكانت عليه ديون فالودیعة قرب الودیعة لا تدخل عليه الغرماء فيها ولو كانت بغير عينها مثل دنانير ودراهم وما لا يعرف بعينه حاص رب الودیعة الغرماء إلا أن يقول المستودع الميت قبل أن يموت قد هلكت الودیعة فيكون القول قوله لأنه أمين * وإذا أقر الرجل في مرضه الذي مات فيه بدين وعليه دين بشهود في صحته وليس له وفاء فإن أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول يبدأ بالدين المعروف الذي في صحته فإن فضل عنهم شيء كان للدين أقر لهم في المرض بالخصص ألا ترى أنه حين مرض أنه ليس يملك من ماله شيئاً ولا تجوز وصيته فيه لماله من الدين فكذلك إقراره له وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هو مصدق فيما أقربه والذي أقر له في الصحة والمرض سواء (قال الشافعي) رحمه الله وإذا كانت على الرجل ديون معروفة من بيوع أو جنایات أو شيء استهلكه أو شيء أقربه وهذا كاد في الصحة ثم مرض فأقر بحق لإنسان فذلك كله سواء ويتحاصون معاً لا يقدم واحد على الآخر ولا يجوز أن يقال فيه إلا هذا والله تعالى أعلم أو أن يقول رجل إذا مرض فأقره باطل كإقرار المحجور عليه فأما أن يزعم أن إقراره يلزمه ثم لا يحاص به غرماءؤه فهذا تحكم وذلك أن يبدأ بدين الصحة وإقرار الصحة فإن كان عليه دين في المرض بينة حاص وإن لم يكن بينة لم يحاص وإذا فرغ الرجل أهل دين الصحة ودين المرض بالبينة لم تجزله وصية ولم يورث حتى يأخذ هذا حقاً فهذا دين مرة يبدأ على الموارث والوصايا وغير دين إذا صار لا يحاص به * وإذا استدان المرأة وزوجها غائب فإن أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول أقرض لها على زوجها نفقة مثلها في غيبته ثم رجع عن ذلك فقال لاشئ لها وهي متطوعة فيما أنفقت والدين عليها خاصة وكان ابن أبي ليلى لا يفرض لها نفقة إلا فيما يستقبل وكذلك بلغنا عن شريح وبهذا يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله وإذا غاب الرجل عن امرأته فلم ينفق عليها فرضت عليه النفقة لما مضى منذ ترك النفقة عليها إلى أن تنفق ولا يجوز أن يكون لو كان حاضراً الزمناه نفقتها وبعمالها في ماله ثم يغيب عنها أو يمنعها النفقة ولا يجعل لها عليه ديناً لأن الظلم إذا يقطع الحق الثابت والظلم لا يقطع حقاً والذي يزعم أنه يفرض عليه نفقتها في الغيبة يزعم أنه لا يقضى على غائب إلا زوجها فإنه يفرض عليه نفقتها وهو غائب فيخرجها من ماله فيدفعها إليها فيجعلها أوكد من حقوق الناس مرة في هذا ثم يطرحها بغيبته إن لم تقم عليه وهو لا يطرح حقاً بترك صاحبها القيام عليه ويحب من قول أصحابنا في الحيازة ويقول الحق جديد والترك غير

إذا لم يكن كذا أجل التجاسة ومادون القلتين موافق جلة حديث أبي هريرة أن يغسل الاناء من شرب الكلب فيه وآنية القوم أو أكثر آنية الناس اليوم صغار لاتسع بعض قربة فأما حديث موسى بن أبي عثمان لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل فيه فلا دلالة فيه على شيء يخالف حديث بئر بضاعة ولا إذا كان الماء قلتين لم يحمل نجساً ولا إذا ولغ الكلب في اناء أحدكم فليغسله سبع مرات لأنه إن كان يعني به الماء الدائم الذي يحمل التجاسة فهو مثل حديث الوليد بن كشير وأبي هريرة وإن كان يعني به كل ماء دائم دلت السنة في حديث الوليد بن كثير وحديث بئر بضاعة على أنه انما هي عن البول في كل ماء دائم يشبه أن يكون على الاختيار لأعلى أن البول نجسه كما ينهى الرجل أن يتغوط على ظهر الطريق والظل والمواضع التي يأوى إليها الناس لما

يتأذى به الناس من ذلك لأن الأرض ممنوعة ولا أن التغوط محرم ولكن من رأى رجلاً يبول في ماء نافع قلر الشرب منه والوضوء به فإن قال قائل فإن جعلت حديث موسى ابن أبي عثمان يضاد حديث بربضاعة وحديث الوليد بن كثير وجعلته على أن البول نجس كل ماء دائم قبل فعلك حجة أخرى مع الحجة بما وصفت فإن قال وما هي قيل أ رأيت رجلاً يبول في البحر فإن قال لا قيل ماء البحر ماء دائم وقيل له أفتنجس المصانع الكبار فإن قال لا قيل نهى ماء دائم وإن قال نعم دخل عليه ماء البحر فإن قال وماء البحر ينجس فقد خالف قول العامة مع خلافة السنة وإن قال لا هذا كثير قيل له فقل إذا بلغ الماء ما شئت لم ينجس فإن حددته بأقل ما يخرج من النجاسة قيل لك فإن كان أقل منه بقدر ماء فإن قلت ينجس قيل فيعقل أبداً

خروج من الحق ثم يجعل الحيازة في النفقة * أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم بن خالد عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كتب إلى أمراء الأجناد في رجال غابوا عن نسائهم فأمرهم بأن يأخذوهم بأن ينفقوا أو يطلقوا فإن طلقوا بعتوا بنفقة ما حبسوا (قال الشافعي) رحمه الله وهم يزعمون أنهم لا يخالفون الواحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وقد خالفوا حكم عمر ويزعمون أنهم لا يقبلون من أحد ترك القياس وقد تركوه وقالوا فيه قولاً متناقضاً * وإذا كان لرجل على رجل مال وله عليه مثله فإن أباحني فترضى الله عنه كان يقول هو قصاص وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يكون قصاصاً إلا أن يتراضيا به فإن كان لأحدهما على صاحبه مال بخالف لذلك لم يكن ذلك قصاصاً في قولهما جميعاً (قال الشافعي) رحمه الله وإذا كان لرجل على رجل مال وله عليه مثله لا يختلفان في وزن ولا عدد وكانا حين معافوه قصاصاً فإن كانا مختلفين لم يكن قصاصاً إلا بتراض ولم يكن التراضي جائزاً إلا بما تحل به اليسوع * وإذا أقر وارث بدين وفي نصيبه وفاء بذلك الدين فإن أباحني فترضى الله عنه كان يقول يستوفي الغريم من ذلك الوارث المقر جميع ماله من نصيبه لأنه لا ميراث له حتى يقضى الدين وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول إنما يدخل عليه من الدين بقدر نصيبه من الميراث فإن كان هو وأخ له دخل عليه النصف وإن كانوا ثلاثة دخل عليه الثلث والشاهد عنده منهم وحده بمنزلة المقر وإن كانوا اثنين جازت شهادتهما في جميع الميراث في قولهما جميعاً إذا كانا عدلين فإن لم يكونا عدلين كان ذلك في أنصباؤهما على ما فسرنا من قول أبي حنيفة وابن أبي ليلى (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه إذا مات الرجل وترك اثنين غير عدلين فأقر أحدهما على أبيه بدين فقد قال بعض أصحابنا للغريم المقر له أن يأخذ من المقر مثل الذي كان يصيبه مما في يديه لو أقربه الآخر وذلك النصف من دينه مما في يديه وقال غيرهم يأخذ جميع ماله من هذا فتى أقره الآخر رجوع المأخوذ من يديه على الوارث معه فيقاسمه حتى يكون في الميراث سواء * وإذا كتب الرجل بقرض في ذكر حق ثم أقام بينة أن أصله كان مضاربة فإن أباحني فترضى الله عنه كان يقول أخذه به وأقراره على نفسه بالقرض أصدق من دعواه وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول أبطله عنه وأجعله عليه مضاربة وهو فيه أمين (قال الشافعي) رحمه الله وإذا أقر الرجل أن للرجل عليه ألف درهم سلفاً ثم جاءه بينة أنها مقارضة سئل الذي له السلف فإن قال نعم هي مقارضة أردت أن يكون له ضامناً أبطلنا عنه السلف وجعلناها مقارضة وإن لم يقر بهذا رب المال وادعاه المشهود له أحلفناه وإن حلف كانت له عليه ديناً وكان أقراره على نفسه أولى من شهود شهوده وأما ما رددت على أن يكون نواصداً قوافيه ويكون أصلها مقارضة تعدى فيها فضمن أو يكونوا كذبوا * وإذا أقام الرجل على الرجل البينة بمال في ذكر حق من شيء جائز فأقام الذي عليه الدين البينة أنه من ربا وأنه قد أقر أنه قد كتب ذكر حق من شيء جائز فإن أباحني فترضى الله عنه كان يقول لا أقبل منه المخرج ويلزمه المال بأقراره أنه ثمن شيء جائز وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقبل منه البينة على ذلك ويرد إلى رأس المال (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أقام الرجل على الرجل البينة بألف درهم فأقام الذي عليه الألف البينة أنها من ربا فإن شهدت البينة على أصل بيع ربا سئل الذي له الألف هل كان ما قالوا من البيع (١) فإن قالوا لم يكن بينه وبينه بيع ربا قط ولأله حق عليه من وجه من الوجوه الألف وهي من بيع صحيح قبلت البينة عليه وأبطلت الربا كأنما كان وردته إلى رأس ماله وإن امتنع من أن يقر بها أحلفته له فإن حلف لزمته الغريم الألف وهي في مثل معنى المسئلة قبلها لأنه قد يمكن أن يكون أربى عليه في الألف ويكون له ألف غيرها * وإذا أقر الرجل بمال في ذكر حق من بيع ثم قال بعد ذلك لم أقبض المبيع ولم تشهد عليه بنية بقبضه فإن أباحني فترضى الله عنه كان يقول المال له لازم ولا ألقت إلى قوله

(١) قوله فإن قالوا لم يكن إلى آخر الفرع كذا في النسخ وتأمله

وكان ابن أبي ليلى يقول لا يلزمه شيء من المال حتى يأتي الطالب بالبينة أنه قد قبض المتاع الذي به عليه ذكرك الحق وقال أبو يوسف رحمه الله أسأل الذي له الحق أبعث هذا فإن قال نعم قلت فأقم البينة على أنك قد وفيت متاعه فإن قال الطالب لم أبعه شيأ لزمه المال (قال الشافعي) رحمه الله وإذا جاء بذكرك حق وبينة على رجل أن عليه ألف درهم من ثمن متاع أو ما كان فقال الذي عليه البينة أنه باعني هذا المتاع ولم أقبضه كلفت الذي له الحق بيئته أنه قد قبضه أو أقر بقبضه فإن يأت بها أحلفت الذي عليه الحق ما قبضت المتاع الذي هذه الألف عنه ثم أبرأته من هذه الألف وذلك أن الرجل يشتري من الرجل الشيء فيجب عليه ثمنه بتسليم البائع ما اشتري منه ويسقط عنه الثمن بهلاك الشيء قبل أن يقبضه ولا يلزمه أن يكون دافعا للثمن إلا بأن يدفع السلعة إليه ولو كان الذي له الألف أتى بذكرك حق وبشاهدين يشهدان أن عليه ألف درهم من ثمن متاع اشتراه منه ثم قال المشهود عليه لم أقبضه سئل المشهود له بالألف فإن قال هذه الألف من ثمن متاع بعته إياه وقبضه كلف البينة على أنه قبضه وكان الجواب فيها كالجواب في المسئلة قبلها وإن قال قد أقر لي بالألف فخذني بأقراره أخذه له به وأحلفته على دعوى المشهود عليه * وإذا ادعى الرجل على الرجل ألف درهم وجاء عليه بالبينة فشهد أحد شاهديه بالألف وشهد الآخر بالالفين فإن أباحنيقة رضي الله عنه كان يقول لأشهادتهما لانهما قد اختلفا وكان ابن أبي ليلى يجيز من ذلك ألف درهم ويقضي بها الطالب وبه يأخذ ولو شهد أحدهما بألف وشهد الآخر بألف ونجسمائة كانت الألف جائزة في قولهما جميعا وإنما أجاز هذا أبو حنيفة لانه كان يقول قد سمي الشاهدان جميعا ألفا وقال الآخر نجسمائة فصارت هذه مفصولة من الألف (قال الشافعي) رحمه الله وإذا ادعى الرجل على الرجل ألف درهم وجاء عليه بشاهدين شهد أحدهما بألف والآخر بالالفين سألتهم فإن زعموا أنها شهدا بها عليه بأقراره أو زعم الذي شهد بألف أنه شاك في الفين وأثبت الألف فقد ثبت عليه الألف بشاهدين إن أراد أخذه بالالفين وإن أراد الألف الأخرى التي له عليها شاهد واحد أخذهما بيمين مع شاهد وإن كانا اختلفا فقال الذي شهد بالألفين شهدت بهما عليه من ثمن عبد قبضه وقال الذي شهد عليه بألف شهدت بهما عليه من ثمن ثياب قبضها فقد بينا أن أصل الحقين مختلف فلا يأخذ إلا بيمين مع كل واحد منهما فإن أحب حلف معهما وإن أحب حلف مع أحدهما وترك الآخر إذا ادعى ما قال (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وسواء الفين أو ألفا ونجسمائة . وإذا شهد الرجل على شهادة رجل وشهد آخر على شهادة نفسه في دين أو شراء أو بيع فإن أباحنيقة رضي الله عنه كان يقول لا تجوز شهادة شاهد على شهادة شاهد ولا يقبل عليه الشاهدان وكذلك بلغنا عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول أقبل شهادة شاهد على شهادة شاهد وكذلك بلغنا عن شريح وإبراهيم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد شاهدان على شهادة شاهدين لم أقبل على كل شاهد إلا شهادة شاهدين معا « قال الربيع » من قبل أن الشاهدين لو شهدا على شهادة شاهد لم يحكم بهما إلّا أنهما شهدا آخر فلما شهدا على شهادة الشاهد الآخر كانا انما جارا إلى أنفسهما إجازة شهادتهما الأولى التي أبطلها إلّا أنهما شهدا على الشهادة شاهدين على كل شاهد وإذا شهد الشهود على دار أو فلان مات وتركها ميراثا بين فلان وفلان فإن أباحنيقة رضي الله عنه كان يقول إن شهدوا أنهم لا يعلمون له وارثا غير هؤلاء جازت الشهادة وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا تجوز شهادتهم إذا قالوا لا نعلم له وارثا غير هؤلاء حتى يثبتوا ذلك فيقولوا لا وارث له غيرهم . وإذا وارث غيرهم بيئته أدخله معهم في الميراث ولم تبطل شهادة الأولين في قولهما (قال الشافعي) رضي الله عنه وإذا شهد الشهود أن هذه الدار دار فلان مات وتركها ميراثا لا يعلمون له وارثا إلا فلان وفلان وبطل القاضي شهادتهم فإن كان الشاهدان من أهل المعرفة بالباطنة

أن يكون ما أن تخالطهما نجاسة واحدة لا تغير منهما شيأ ينجس أحدهما ولا ينجس الآخر إلا بخبر لازم تعبد العباد باتباعه وذلك لا يكون إلا بخبر عن النبي والخبر عن النبي بما وصفت من أن ينجس ما دون نجس قرب ولا ينجس نجس قرب فما فوقها فأما شيء سوى ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا يقبل فيه أن ينجس ماء ولا ينجس آخروهما لم يتغيرا إلا أن يجمع الناس فلا يختلفون فتنبع اجتماعهم وإذا تغير طعم الماء أولونه أو ريحه عجزم بخالطه لم يطره الماء أبدا حتى ينزح أو يصب عليه ماء كثير حتى يذهب منه طعم المحرم ولونه وريحه فإذا ذهب فعاد بخاله التي جعله الله بها طهورا ذهب نجاسته وما قلت من أنه إذا تغير طعم الماء أو ريحه أولونه كان نجسا يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجه لا يثبت منه أهل الحديث وهو قول العامة لا أعلم

به قضى لهم بالميراث وان جاء ورثة غيرهم أدخلتهم عليهم وكذلك لوجاء أهل وصية أو دين فان كانوا من غير أهل المعرفة الباطنة بالميت احتاط القاضي فسأل أهل المعرفة فقال هل تعلمون له وارثا غيرهم فان قالوا نعم قد بلغنا فاننا لانقسم الميراث حتى نعلم كم هم فنقسمه عليهم فان تطاول أن يثبت ذلك دعا القاضي الوارث بكفيل بالمال ودفعه اليه ولم يجبره أن يأت بكفيل ولو قال الشهود لا وارث له غيرهم قبلته على معنى لا نعلم ولو قالوا ذلك على الاحاطة لم يكن هذا صوابا منهم ولم يكن فيه مائدة شهادتهم لان الشهادة على البت تؤول الى العلم . واذا شهد الشهود على زنا قديم أو سرقة قديمة فان أباحنيقة رضى الله عنه كان يقول يدرك الحد في ذلك ويقضى بالمال ويتطرق في المهر لانه قد وطئ فاذا لم يقم الحد بالوطء فلا بد من مهر وكذلك بلغنا عن عمر بن الخطاب أنه قال أيا قوم شهدوا على حد لم يشهدوا عند حضرة ذلك فانما شهدوا على ضغن فلا شهادة لهم وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول أقبل شهادتهم وأمضى الحد فأما السكران فان أتى به وهو غير سكران فلا حد عليه وان كان أخذ وهو سكران فلم يرتفع الى الوالى حتى ذهب السكر عنه الا أنه في بدى الشرط أو عامل الوالى فانه يحذر (قال الشافعي) رحمه الله واذا شهد الشهود على حد لله أو للناس أو حد فيه شيء لله عز وجل وللناس مثل الزنا والسرقة وشرب الخمر وأبتموا الشهادة على المشهود عليه أنها بعد بلوغه في حال يعقل فنها أقيم عليه ذلك الحد الا أن يحدث بعده توبة فيلزمه ما للناس ويسقط عنه مائة قيسا على قول الله عز وجل في المحاربين الا الذين تابوا من قبل أن تقدر واعليهم الآية فما كان من حد لله تاب صاحبه من قبل أن يقدر عليه سقط عنه والتوبة مما كان ذنبا بالكلام مثل القذف وما أشبهه الكلام بالرجوع عن ذلك والتزوع عنه والتوبة مما كان ذنبا بالفعل مثل الزنا وما أشبهه فترك الفعل مدة يختبر فيها حتى يكون ذلك معروفا وانما يخرج من الشيء بتركه الذي دخل به فيه « قال الربيع » للشافعي فيها قول آخر أنه يقام عليه الحد وان تاب لان الذي جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فأقر بالحد لم يأت ان شاء الله تعالى الا تابا وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بوجهه وليس طرح الحدود التي لله عز وجل الا في المحاربين خاصة فأما ما كان للادميين فانهم ان كانوا قتلوا فأولياء الدم مخيرون في قتلهم أو أخذ الدية أو أن يعفوا وان كانوا أخذوا والمال أخذ منهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا شهد الشهود عند القاضي بشهادة فادعى المشهود عليه أنهم شهدوا بزور وقال أنا أخرجهم وأقيم البينة أنهم استؤجروا وأنهم قوم فساق فان أباحنيقة رضى الله عنه كان يقول لا أقبل الجرح على مثل هذا وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقبله فأما غير ذلك من محدودي قذف أو شريك أو عبد فهما يقبلان في هذا الجرح جميعا وحفظي عن أبي يوسف أنه قال بعدي يقبل الجرح اذا شهد من أعرفه وأثق به (قال الشافعي) رضى الله عنه واذا شهد الشهود على الرجل بشهادة فعدلوا انبغى للقاضي أن يسبهم وما شهدوا به على المشهود عليه ويمكنه من جرحهم فان جاء بجرحتهم قبلها وان لم يأت بها أمضى عليه الحق ويقبل في جرحهم أن يكونوا له مهاجرين في الحال التي شهدوا فيها عليه وان كانوا عدولا ويقبل جرحتهم بما تجرح به الشهود من الفسق وغيره وينبغي أن يقف الشهود على جرحتهم ولا يقبل منهم الجرح الا بان يبينوا ما يجرحون به مما يراه هو جرحا فان من الشهود من يجرح بالتأويل وبالأمر الذي لا جرح في مثله فلا يقبل الجرح حتى يثبتوا ما يراه هو جرحا كان الجرح من شاء أن يكون في فقه أو فضل . واذا شهد الوصى للوارث الكبير على الميت بدين أو صدقة في دار أو هبة أو شراء فان أباحنيقة رضى الله عنه كان يقول لا يجوز ذلك وكان ابن أبي ليلى يقول هو جائز وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا مات الرجل فأوصى الى رجل فشهد الوصى لمن لا يلي أمره من وارث كبير رشيد أو أجنبي أو وارث يليه غير الوصى فشهادته جائزة وليس فيها شيء تردده وكذلك اذا شهد لمن لا يلي أمره على أجنبي . واذا شهد الوصى على غير الميت للوارث الكبير بشيء له خاصة فشهادته جائزة في قولهما جميعا (قال الشافعي) وكذلك اذا شهد لمن لا يلي أمره على

بينهم فيه اختلافًا ومعه قول أن الحرام اذا كان جزأ في الماء لا يميز منه كان الماء نجسا وذلك أن الحرام اذا ماس الجسد فعليه غسله فاذا كان يجب عليه غسله بوجوده في الجسد لم يجز أن يكون موجودا في الماء فيكون الماء طهورا والحرام قائم موجود فيه وكل ما وصفت في الماء الدائم وهو الرائد فأما الجاري فاذا خالطته النجاسة بغيري فالآتي بعد ما لم تخلطه النجاسة فهو لا ينجس . واذا تغير طعم الماء أو ريحه أو لونه أو جميع ذلك بلا نجاسة خالطته لم ينجس انما ينجس بالحرم فأما غير المحرم فلا ينجس به وما وصفت من هذا في كل ما لم يصب على النجاسة يريد ازالها فاذا صب على نجاسة يريد ازالها فكل ما وصفت استدلالا بالسنة وما لم أعلم فيه مخالفا واذا أصابت الثوب أو البدن النجاسة فصب عليها الماء ثلثا ودلكت بالماء طهر وان كان ماصب عليها من الماء

قليلا فلا نجس الماء بماسة الجاسة اذا اريد به ازالها عن الثوب لانه لو نجس بماستها به هذه الحال لم يظهر وكان اذا غسل الغسلة الاولى بنجس الماء ثم كان في الماء الثاني عاس ماء نجس فينجس والماء الثالث عاس ماء نجس فينجس ولكنها تطهر بما وصفت ولا يجوز في الماء غير ما قلت لأن الماء يزيل الأنجاس حتى يطهر منها ما ماسه ولا نجسه ينجس الا في الحال التي أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الماء ينجس فيها والدلالة عن رسول الله بخلاف حكم الماء المغسول به النجاسة أن النبي قال اذا ولغ الكلب في اناء أحدكم فليغسله سبع مرات وهو يغسل سبعا بأقل من قدح ماء وفي أن النبي أمر بدم الحيضة يقرص بالماء ثم يغسل وهو يقرص بماء قليل وينضح فقال بعض من قال قد سمعت قولك في الماء فلو نلت لا ينجس الماء بحال للقياس على ما وصفت

أجنبي * واذا ادعى رجل ديناً على ميت فشهد له شاهدان على حقه وشهده هو وآخر على وصية ودين لرجل عليه فان أباحنيقة رضى الله عنه كان يقول شهادتهم جائزة لان الغريم يضر نفسه بشهادته وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا تجوز شهادته واذا شهد أصحاب الوصايا بعضهم لبعض لم تجز لأنهم شركاء في الوصية الثلث بينهم وقال أبو يوسف أصحاب الوصايا والغرماء سواء لا تجوز شهادته بعضهم لبعض (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه واذا كان رجل دين بينه على ميت ثم شهد هو وآخر معه لرجل بوصية فشهادتهما جائزة ولا شيء فيها مما تردله انما ترد بأن يجرا الى أنفسهما بها وهذا لم يجز الى أنفسهما بها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا شهد أصحاب الوصايا بعضهم لبعض لم يجز لأنهم شركاء في الوصية الثلث بينهم . واذا شهد الرجل لامرأته فان أباحنيقة رضى الله عنه كان يقول لا تجوز شهادته لها وكذلك بلغنا عن شريح وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول شهادته لها جائزة (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه ترد شهادة الرجل لوالديه وأجداده وإن بعدوا من قبل أبيه وأمه ولولده وإن سفلوا ولا ترد لأحد سواهم زوجة ولا أخ ولا عم ولا خال * واذا شهد الرجل على شهادة وهو صحيح البصر ثم عي فذهب بصره فان أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان يقول لا تجوز شهادته تلك اذا شهد بها بلغنا عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه أنه رد شهادة أعمى شهد عنده وكان ابن أبي ليلى يقول شهادته جائزة وبه يأخذ اذا كان شيء لا يحتاج أن يقف عليه (قال الشافعي) رحمه الله واذا شهد الرجل وهو بصير ثم أدى الشهادة وهو أعمى جازت شهادته من قبل أن أكثر ما في الشهادة السمع والبصر وكلاهما كان فيه يوم شهد فان قال قائل ليس فيه يوم يشهد قيل انما احتجنا الى الشهادة يوم كانت فاما يوم تقام فانما هي تعاد بحكم شيء قد أثبت بصيرا ولوردناها اذا لم يكن بصيرا لانه لا يرى المشهود عليه حين يشهد لزمنا أن لا نجيز شهادته بصير على ميت ولا على غائب لأن الشاهد لا يرى الميت ولا الغائب والذي يزعم أنه لا يجيز شهادته بعد العمى وقد أثبت بصيرا يجيز شهادته البصير على الميت والغائب * واذا أقر الرجل بالزنا أربع مرات في مقام واحد عند القاضي فان أباحنيقة رضى الله عنه كان يقول هذا عندى بمنزلة مرة واحدة ولا حدة عليه في هذا وبه يأخذ بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ما عزم من مالك أنه فاجر عنده بالزنا فردته ثم أتاه الثانية فأقر عنده فردته ثم أتاه الثالثة فأقر عنده فردته ثم أتاه الرابعة فأقر عنده فسأل قومه هل تشكرون من عقله شيئا قالوا لا فأمر به فرجم وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقيم الحد اذا أقر أربع مرات في مقام واحد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أقر الرجل بالزنا ووصفه الصفة التي توجب الحد في مجلس أربع مرات فسواء هو والذي أقر به في مجالس متفرقة ان كانا احتجنا الى أن يقر أربع مرات قياسا على أربعة شهود فالذي لم يقر عليه في أربع مرات في مقام واحد وأقامها عليه في أربع مرات في مقامات مختلفة ترك أصل قوله لانه يزعم أن الشهود الاربعة لا يقبلون الا في مقام واحد * (قال) ولو تفرقوا أحدهم فكان ينبغي له أن يقول الاقرار أربع مرات في مقام أثبت منه في أربعة مقامات فان قال انما أخذت بحديث ما عزم فليس حديث ما عزم كما وصف ولو كان كما وصف أن ما عزم أقر في أربعة أماكن متفرقة أربع مرات ما كان قبول اقراره في مجلس أربع مرات خلافا لهذا لاننا لم ننظر الى المجالس انما نظرنا الى اللفظ وليس الامر كما قالوا جميعا واقراره مرة عند الحاكم يوجب الحد اذا ثبت عليه حتى يجرم ألا ترى الى قول النبي صلى الله عليه وسلم اغديا نيس الى امرأته هذا فان اعترفت وأرجها وحديث ما عزم يدل حين سأل أنه جنة أنه ردته أربع مرات لانكار عقله . واذا أقر الرجل بالزنا عند غير قاض أربع مرات فان أباحنيقة رضى الله تعالى عنه كان لا يرى ذلك شيئا ولا يحده وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول اذا قامت عليه الشهود بذلك أحده (قال الشافعي) رضى الله عنه واذا أقر الرجل عند غير قاض بالزنا ينبغي للقاضي أن لا يرجه حتى يقر عنده وذلك أنه يقر عنده ويقضى برجه فيرجع فيقبل رجوعه فاذا كان أصل القول في الاقرار هكذا

لم ينبغ أن يرجه حتى يقر عنده وينبغي إذا بعث به ليرجم أن يقول لهم متى رجع فاتركوه بعد وقوع الحجارة وقبلها وما قال النبي صلى الله عليه وسلم في ما عرفه لا تتركوه إلا بعد وقوع الحجارة * وإذا رجع الرجل عن شهادته بالرنا وقد رجم صاحبه بها فإن أباحنيقة رضى الله عنه كان يقول يضرب الحد ويغرم ربع الدية وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول أقتله فإن رجعوا أو ربعتم قتلهم ولا تغرمهم الدية فإن رجع ثلاثة في قول أبي حنيفة رجه الله تعالى ضربوا الحد وغرم كل واحد منهم ربع الدية (قال الشافعي) رجه الله وإذا شهد أربعة على رجل بالرنا فرجم فرجع أحدهم عن شهادته سأله القاضي عن رجوعه فإن قال عمدت أن أشهد بزور قال له القاضي علمت أنك إذا شهدت مع غيرك قتل فإن قال نعم دفعه إلى أولياء المقتول فإن شأوا قتلوا وإن شأوا عفوا فإن قالوا نترك القتل ونأخذ الدية كان لهم عليه ربع الدية وعليه الحد في هذا كله وإن قال شهدت ولا أعلم ما يكون عليه القتل أو غيره أحلف ما عمد القتل وكان عليه ربع الدية والحد وهكذا الشهود معه كلهم إذا رجعوا * وإذا شهد الشهود عند القاضي على عبد وحواله ووصفوه وهو في بلدة أخرى فكتب القاضي شهادتهم على ذلك فإن أباحنيقة رضى الله عنه كان يقول لا أقبل ذلك ولا أدفع إليه العبد لأن الحلية قد توافق الحلية وهو ينفع بالعبد حتى يأتي به إلى القاضي الذي كتب له أرايت لو كانت جارية جميلة والرجل غير أمين أكنت أبعث بها معه وكان ابن أبي ليلى يختم في عنق العبد ويأخذ من الذي جاءه بالكتاب كفيلا ثم يبعث به إلى القاضي فإذا جاءه العبد والكتاب الثاني دعا الشهود فإن شهدوا أنه عبده أبرأ كفيله وقضى بالعبد أنه له وكتب له بذلك كتابا إلى القاضي الذي أخذ منه الكفيل حتى يرى كفيله وبه يأخذ (قال الشافعي) رجه الله وإذا شهد الشهود لرجل على دابة غائبة فوصفوها وحوالها فالقياس أن لا يكلف صاحب الدابة أن يدفعها من قبل أن الحلية قد تشبه الحلية وإذا ختم القاضي الذي هو ببلده في عنقها وبعث بها إلى القاضي المشهود عنده فإن زعم أن ضمانها من الذي هي في يديه فقد أخرجها من يديه ولم يبرئه من ضمانها ويقطع عنه منفعتها إلى البلد الذي تصير إليه فإن لم يثبت عليه الشهود أو ماتوا قبل أن تصل إلى ذلك البلد فردت إليه كان قد انقطعت منفعتها ولم يعط لها إجارة عوضت تلفا غير مضمون له ولو جعل ضمانها من المدفوعة فوجعل عليه كراهة في مغيها ان ردت كان قد ألزم ضمانها وانما يضمن المتعدى وهذا لم ينعد وانما ذهب ابن أبي ليلى وغيره من ذهب مذهبه إلى أن قال لا سبيل إلى أخذ هذه الدابة إلا بأن يؤتى بها إلى الشهود أو يذهب بالشهود إليهم أو ليس على الشهود أن يكلفوا الذهاب من بلدانهم والأتیان بالدابة أخف ولرب الدابة في الدابة مثل مال الشهود في أنفسهم من أن لا يكلف الخروج بشئ لم يستحق عليه وهكذا العبد مثل الدابة وجميع الحيوان * وإذا شهد الرجل من أهل الكوفة شهادة فعدل بمكة وكتب بها قاضي مكة إلى قاضي مصر في مصر غير مصره بالشهادة وزكى هنالك وكتب بذلك إلى قاضي الكوفة فشهد قوم من أهل الكوفة أن هذا الشاهد فاسق فإن أباحنيقة رضى الله عنه كان يقول شهادتهم لا تقبل عليه أنه فاسق وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول ترد شهادته ويقبل قولهم وقال أبو حنيفة رضى الله عنه لا ينبغي للقاضي أن يفعل ذلك لأنه قد غاب عن الكوفة سنين فلا يدرى ما أحدث ولعله قد تاب (قال الشافعي) رضى الله عنه وإذا شهد الرجلان من أهل مصر بشهادة فعدل بمكة وكتب قاضي مكة إلى قاضي مصر فسأل المشهود عليه قاضي مصر أن يأتيه بشهود على جرحهما فإن كان جرحهما بعد أوة أو طنة أو مات رديه شهادة العدل قبل ذلك منه وردهما عنه وإن جرحهما بسوء حال في أنفسهما نظر إلى المدة التي قدزلا فيهما مصر وصارا بها إلى مكة فإن كانت مدة تتغير الحال في مثلها التغير الذي لو كانا بمصر هما مجروحين فتغير إليهما قبلت شهادتهما قبل القاضي شهادتهما ولم يلتفت إلى الجرح لأن الجرح متقدم وقد حدثت لهما حال بعد الجرح صارا بها غير مجروحين وإن لم تكن أنت عليهما مدة تقبل فيها شهادتهما إذا تغير قبل عليهما الجرح وكان أهل بلدهما

أن الماء يزيل الانجاس كان قولاً لا يستطيع أحدهم ولكنه زعمت أن الماء الذي يطهر به ينجس بعضه فقلت له اني زعمته بالعرض من قول رسول الله الذي ليس لأحد فيه الاطاعة الله بالتسليم له فأدخل حديث موسى بن أبي عثمان لا يمولن أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل فيه فأدخلت عليه ما وصفت من إجماع الناس فيما علمته على خلاف ما ذهب إليه منه ومن ماء المصانع الكبار والبحر فلم يكن عنده فيه حجة * حدثنا الربيع قال قال الشافعي وقلت له ما علمتكم اتبعتم في الماء سنة ولا إجماعا ولا قياسا ولقد قلم فيه أقاويل لعله لو قيل لعاقل تخاطأ فقال ما قلم لكان قد أحسن التخاطو ثم ذكرت فيه الحجج بما ذكرت من السنة وقلت له أفى أحدمع النبي حجة فقال لا وقلت أليست تثبت الأحاديث التي وصفت فقال أما حديث الوليد ابن كثير وحديث ولوغ

الكلب في الماء وحديث
موسى بن أبي عثمان
فتثبت بأسنادها
وحديث بئر بضاعة
فيثبت بشهرته وأنه
معروف فقلت لقد
خالفتها كلها وقلت قولا
اخترعته مخالفا للأخبار
خارجا من القياس
فقال وما هو قلت
أذكر القدر الذي إذا
بلغه الماء الراكد لم
ينجس وإذا نقص منه
الماء الراكد نجس
قال الذي إذا حرك
أدناه لم يضطرب أقصاه
فقلت أقلت هذا خبرا
قال لا قلت فقياسا قال
لا ولكن مع قول أنه
يختلط بتعريض
الآدميين ولا يختلط
قلت أ رأيت أن حركته
الريح فاختلط قال ان
قلت أنه ينجس إذا
اختلط ما تقول قلت
أقول أ رأيت رجلا
من البحر تضطرب
أمواجها فتأتي من
أقصاها إلى أن تفيض
على الساحل إذا
هاجت الريح اختلط
قال نعم فقلت أفتنجس
تلك الرجل من البحر
قال لا ولو قلت تنجس
تفاحش على قلت فن

أعلم بهما من عدلها مغريبا أو من أهل بلدهما لأن الجرح أولى من التعديل (قال الشافعي) رحمه الله
قال الله عز وجل وأشهدوا ذوي عدل منكم وقال من ترضون من الشهداء « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن أبي نجيح عن مجاهد أنه قال عدلان حران مسلمان ثم لم أعلم من أهل
العلم مخالفا في أن هذا معنى الآية وإذا لم يختلفوا فقد زعموا أن الشهادة لا تتم إلا بربع أن يكون الشاهدان
حرين مسلمين عدلين بالغين وأن عبد الوكان مسلما عدلا لم تجز شهادته بأنه ناقص الحرية وهي أحد الشروط
الأربعة فإذا زعموا هذا فنقص الإسلام أولى أن لا تجوز معه الشهادة من نقص الحرية فإن زعموا أن هذه الآية
التي جعلت هذه الأربعة الخصال حتم أن لا يجوز من اليهود إلا من كانت فيه هذه الخصال الأربعة المجتمعة فقد
خالفوا ما زعموا من معنى كتاب الله حين أجازوا شهادة كافر بحال وإن زعموا أنها دلالة وأنها غير مانعة أن
يجوز غير من جع هذه الشروط الأربعة فقد ظلموا من أجازوا شهادة العبيد وقد سألتهم فكان أعلى من زعموا
أنه أجاز شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض شريح وقد أجاز شريح شهادة العبد فقال له المشهود عليه أ تميز
على شهادة عبد فقال قم فكلمكم سواء عبيد وإماء فإن زعم أنه يخالف شريح لقول أهل التفسير أن الآية
شروط الحرية فليس في الآية بعينها بيان الحرية وهي محتملة لها وفي الآية بيان شرط الإسلام فلم وافق شريحا
مرة وخالفه أخرى وقد كتبنا هذا في كتاب الأفضية ولا تجوز شهادة ذكر ولا أنثى في شيء من الدنيا لأحد
ولا على أحد حتى يكون بالغًا قلا حرا مسلما عدلا ولا تجوز شهادة ذمي ولا من خالف ما وصفنا بوجه من الوجوه
ي. وإذا شهد الشاهدان من اليهود على رجل من النصارى وشهد شاهدان من النصارى على رجل من اليهود
فإن أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول ذلك جائزا لأن الكفر كله ملة واحدة وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى
لا يجيز ذلك ويقول لأنهما ملتان مختلفتان وكان أبو حنيفة يورث اليهودي من النصراني والنصراني من
اليهودي ويقول أهل الكفر بعضهم من بعض وإن اختلفت ملتهم وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى لا يورث
بعضهم من بعض (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تحاكم أهل الملل الينا فكننا بينهم لم نورث مسلما
من كافر ولا كافر من مسلم وورثنا الكفار بعضهم من بعض فنورث اليهودي النصراني والنصراني اليهودي
ونجعل الكفر ملة واحدة كما جعلنا الإسلام ملة لأن الأصل انما هو إيمان أو كفر . وإذا شهد الشهود عند
قاضى الكوفة على عبد وحلوه ووصفوه أنه لرجل فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى قال لا أكتب له وقال ابن
أبي ليلى أكتب شهادتهم إلى قاضى البلد الذى فيه العبد فيجمع القاضى الذى العبد فى بلده بين الذى جاء
بالكتاب وبين الذى عنده العبد فإن كان الذى عنده العبد حجة والإبعت بالعبد مع الرجل الذى جاء بالكتاب محتوما
فى عنقه وأخذ منه كفيلا بقيمته ويكتب إلى القاضى بجواب كتابه بذلك فيجمع قاضى الكوفة بين البيئة وبين
العبد حتى يشهد وأعليه بعينه ثم يرد مع الذى جاء به إلى قاضى البلد الذى كان فيه العبد حتى يجمع بينه
وبين خصمه ثم يعضى عليه القضاء ويبرأ كفيلا وبه يأخذ قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ما لم تجب تهمة
أو أمر يستريبه من الغلام . وإذا سافر الرجل المسلم فمضه الموت فأشهد على وصيته رجلين من أهل الكتاب
فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا تجوز شهادتهما وبه يأخذ لقول الله عز وجل وأشهدوا ذوي
عدل منكم وكان ابن أبي ليلى يقول ذلك جائزا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا سافر المسلم فأشهد على
وصيته ذميين لم نقبلهما ما وصفتنا من شرط الله عز وجل فى الشهود وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يرى
على شاهد الزور تعزير غير أنه يبعث به إلى سوقه أن كان سوقيا وإلى مسجد قومه أن كان من العرب فيقول
القاضى يقرئكم السلام ويقول أنا وجدنا هذا شاهدا ورأى حذر وه وحذر وه الناس وذكر ذلك أبو حنيفة
عن القاسم عن شريح وكان ابن أبي ليلى يقول عليه التعزير ولا يبعث به ويضرب به خمسة وسبعين سوطا قال
أبو يوسف رحمه الله أعززه ولا أبلغ به أربعين سوطا ويطاف به وقال أبو يوسف بعد ذلك أبلغ به خمسة وسبعين

كافسك قولاً يخاف
السنة والقياس
ويتفاحش عليك فلا
تقوم منه على شيء أبداً
قال فان قلت ذلك قلت
فيقال لك أيجوز في
القياس أن يكون ما أن
خالطتهما نجاسة لم تغير
شيئاً لا ينجس أحدهما
وينجس الآخران كان
أقل منه بقدر قال لا
قلت ولا يجوز الآن
لا ينجس شيء من الماء
الابان يتغير بحرام
خالطه لانه يزيل
الأنجاس أو ينجس
كله بكل ما خالطه قال
ما يستقيم في القياس الا
هذا ولكن لا قياس مع
خلاف خبر لازم قلت
فقد خالفت الخبر اللازم
ولم تقل معقولا ولم تنقص
وزعمت أن فارة لو وقعت
في بئر فانتزح منها
عشرون أو ثلاثون
دلوا ثم طهرت البئر فان
طرحت تلك العشرون
أو الثلاثون دلوا في بئر
أخرى لم ينزح منها الا
عشرون أو ثلاثون
دلوا وان كانت ميتة
أكبر من ذلك نزح
منها أربعون أو ستون
دلوا فمن وقت لك هذا
في الماء الذي لم يتغير

سوطاً (قال الشافعي) رحمه الله وإذا أقر الرجل بأن قد شهد بزرور أو علم القاضي يقينا أنه قد شهد بزرور وعززه
ولا يبلغ به أربعين ويشهر بأمره فان كان من أهل المسجد وقعه في المسجد وان كان من أهل القبيلة وقعه
في قبيلته وان كان سوقيا وقعه في سوقه وقال أنا وجدنا هذا شاهداً بزرور فاعرفوه واحذروه وإذا أمكن
بحال أن لا يكون شاهداً بزروراً وشبهه عليه بما يغلط به مثله قبل له لا تقدم من على شهادة إلا بعد اثبات ولم يعززه
وإذا شهد شاهدان لرجل على رجل بحق فأكذبهما المشهود له ردت شهادتهما لأنه أبطل حقه في شهادتهما ولم
يعززا ولا واحد منهما لأن لا ندرى أيهما الكاذب فأما الأولان فقد يمكن أن يكونا صادقين والذي أكذبهما
كاذب فإذا أمكن أن يصدق أحدهما ويكذب الآخر لم يعززا واحد منهما من قبل أن لا ندرى أيهما الكاذب
(قال الشافعي) رحمه الله وكذلك لو شهد رجلان لرجل بأكثر مما ادعى لم يعزرا لأنه قد يمكن أن يكونا صادقين
* وإذا اختلف الشاهدان في الموطن الذي شهدا فيه فان أباحنيقة رضي الله عنه كان يقول لا نعزرها
ويقول لاني لا أدري أيهما الصادق من الكاذب اذا كانا شهدا على فعل فان كانا شهدا على اقرار فانه كان
يقول لا أدري لعلهما صادقان جميعا وان اختلفا في الاقرار وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يرد الشاهدين وربما
ضربهما وعاقبهما وكذلك لو خالف المدعي الشاهدين في قول أبي حنيفة رحمه الله فشهدا بأكثر مما ادعى
فان أباحنيقة رضي الله عنه كان يقول لا نعزرها لأنهما قد شهدا على فعل فانه كان يقول لا نعزرها
وربما لم يفعل (قال الشافعي) رضي الله عنه لا نعزرها اذا أمكن صدقهما * وإذا لم يطعن الخصم في الشاهد
فان أباحنيقة رضي الله عنه كان يقول لا يسأل عن الشاهد وكان ابن أبي ليلى يقول يسأل عنه وبهذا يأخذ
* وكان أبو حنيفة رحمه الله لا يجيز شهادة الصبيان بعضهم على بعض وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يجيز شهادة
الصبيان بعضهم على بعض (قال الشافعي) رحمه الله ولا يقبل القاضي شهادة شاهد حتى يعرف عدله طعن
فيه الخصم أو لم يطعن ولا تجوز شهادة الصبيان بعضهم على بعض في الجراح ولا غيرهما قبل أن يتفرقوا ولا بعد
أن يتفرقوا لأنهم ليسوا من شرط الله الذي شرطه في قوله ممن ترضون من الشهداء وهذا قول ابن عباس رضي
الله عنهما وخالفه ابن الزبير وقال يجيز شهادتهما اذا لم يتفرقا وقول ابن عباس رضي الله عنهما أشبه بالقرآن
والقياس لا أعرف شاهداً يكون مقبولا على صبي ولا يكون مقبولا على بالغ ويكون مقبولا في مقامه ومردودا
بعد مقامه والله سبحانه وتعالى الموفق

(باب في الأيمان)

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا ادعى الرجل على الرجل دعوى وجاء بالبينه فان أباحنيقة رضي الله عنه
كان يقول لا نرى عليه يميناً مع شهوده ومن حجه في ذلك أنه قال بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال
اليمن على المدعي عليه واليمين على المدعي فلا يجعل على المدعي ما لم يجعل عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا تحول اليمين عن الموضع الذي وضعها عليه النبي صلى الله عليه وسلم وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول على
المدعي اليمين مع شهوده وإذا لم يكن له شهود لم يستحلفه وجعل اليمين على المدعي عليه فان قال المدعي عليه أنا
أرد اليمين عليه فانه لا يرد اليمين عليه الا أن يثمه فيرد اليمين عليه اذا كان كذلك وهذا في الدين (قال الشافعي)
رحمه الله وإذا جاء الرجل بشاهدين على رجل بحق فلا يمين عليه مع شهادتيه ولو جعلنا عليه اليمين مع شهادتيه
لم يكن لاختلافنا مع الشاهد معنى وكان خلافاً لقول النبي صلى الله عليه وسلم البينة على المدعي واليمين على
المدعي عليه وإذا ادعى رجل على رجل دعوى ولا بينة له أحلفنا المدعي عليه فان حلف برئ وان نكل قلنا
لصاحب الدعوى لسنا نعطيك بنكوله شيئاً الا أن تحلف مع نكوله فان حلفت أعطيناك وان امتنعت لم نعطك
ولهذا كتاب في كتاب الأفضية * وإذا ورث الرجل ميراثاً داراً أو أرضاً أو غير ذلك فادعى رجل فيها دعوى

ولم تكن له يئنة فأراد أن يستحلف الذي ذلك في يديه فان أباحنيقة رضي الله عنه كان يقول اليمين على علمه أنه لا يعلم لهذا فيه حقا وكذلك كان ابن أبي ليلى يقول أيضا وانما جعل أبوحنيقة رضي الله عنه على هذا اليمين على علمه لأن الميراث لزمه ان شاء وأن أبي والبيع لا يلزمه الا بقبول وإذا كان الشيء لا يلزمه الا بفعله وقبول منه مثل البيع والهبة والصدقة فاليمين في ذلك البتة والميراث لو قال لا أقبله كان قوله ذلك باطلا وكان الميراث له لازما فلذلك كانت اليمين على علمه في الميراث وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول اليمين عليه على علمه في جميع ما ذكرت لك من بيع وغير ذلك (قال الشافعي) رحمه الله وإذا ورت الرجل دارا أو غيرها فادعى رجل فيها دعوى سألناه عن دعواه فان ادعى شيئا كان في يدي الميت أحلفنا الوارث على علمه ما يعلم له فيها حقا ثم أبرأناه وان ادعى فيها شيئا كان في يدي الوارث أحلفناه على البتة بحلفه في كل ما كان في يديه على البتة وما كان في يدي غيره فورثه على العلم وإذا استحلف المدعى عليه على دعواه فخلفه القاضي على ذلك ثم أتى باليئنة بعد ذلك على تلك الدعوى فان أباحنيقة رحمه الله كان يقبل منه ذلك لانه بلغنا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وشريح أنهما كانا يقولان اليمين الفاجرة أحق أن ترد من البيئنة العادلة وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا أقبل منه البيئنة بعد اليمين وبعد فصل القضاء (قال الشافعي) وإذا ادعى الرجل على الرجل الدعوى ولم يأت عليه بيئنة وأحلفه القاضي فخلف ثم جاء المدعى بيئنة قبلتها وقضيت له بها ولم أمنع البيئنة العادلة التي حكم المسلمون بالا عطاء بها باليمين الفاجرة

(باب الوصايا)

وإذا أوصى الرجل الرجل بسكنى دارا أو بخدمة عبدا أو بغلة بستان أو أرض وذلك ثلثه أو أقل فان أباحنيقة رضي الله عنه كان يقول ذلك جائز وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجوز ذلك والوقت في ذلك وغير الوقت في قول ابن أبي ليلى سواء (قال الشافعي) رضي الله عنه وإذا أوصى الرجل الرجل بغلة داره أو ثمرة بستانه والثلث بحمله فذلك جائز وإذا أوصى له بخدمة عبده والثلث بحمل العبد فذلك جائز وان لم يحمل الثلث العبد جاز له منه ما حمل الثلث ورد ما لم يحمل وإذا أوصى الرجل الرجل بأكثر من ثلثه فأجاز ذلك الورثة في حياته وهم كبار ثم ردوا ذلك بعد موته فان أباحنيقة رضي الله عنه كان يقول لا يجوز عليهم تلك الوصية ولهم أن يردوها لانهم أجازوا وهم لا يملكون الا جازة ولا يملكون المال وكذلك بلغنا عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وشريح وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول اجازتهم جائزة عليهم لا يستطيعون أن يرجعوا الى شيء منها ولو أجازوا وباعده موته ثم أرادوا أن يرجعوا فيها قبل أن تنفذ الوصية لم يكن ذلك لهم وكانت اجازتهم جائزة في هذا الموضع في قولهم جميعا (قال الشافعي) رحمه الله وإذا أوصى الرجل الرجل بأكثر من ثلث ماله فأجاز ذلك الورثة وهو حي ثم أرادوا الرجوع فيه بعد أن مات فذلك جائز لهم لانهم أجازوا ما لم يملكوا ولو مات فأجازوا وباعده موته ثم أرادوا الرجوع قبل القسم لم يكن ذلك لهم من قبل أنهم أجازوا ما لم يملكوا فإذا أجازوا وذلك قبل موته كانت الوصية وصاحبهم مريض أو صحيح كان لهم الرجوع لانهم في الحالين جميعا غير مالكيين أجازوا ما لم يملكوا (قال) وإذا أوصى رجل بثلث ماله لرجل وبماله كله لا خرف ذلك الورثة كله الى الثلث فان أباحنيقة رضي الله عنه كان يقول الثلث بينهما نصفان لا يضرب صاحب الجميع بحصة الورثة من المال وكان ابن أبي ليلى يقول الثلث بينهما على أربعة أسهم يضرب صاحب المال بثلاثة أسهم ويضرب صاحب الثلث بسهم واحد وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله وإذا أوصى الرجل لرجل بثلث ماله ولا خرف بماله كله ولم يجز ذلك الورثة أقسم الوصية على أربعة أسهم لصاحب الكل ثلاثة ولصاحب الثلث واحد قياسا على قول الفرائض ومعقول في الوصية أنه أراد هذا بثلاثة وهذا بواحد

بطم حرام ولولونه ولا ريحه أن ينجس بعض الماء دون بعض أيتنجس بعضه أم ينجس كله قال بل ينجس كله قلت أفرأيت شيئا قط ينجس كله فيخرج بعضه فتذهب النجاسة من الباقي منه أتقول هذا في سمن ذائب أو غيره قال ليس هذا بقياس ولكننا اتبعنا فيه الاثر عن علي وابن عباس رحمه الله عليهما قلت أفتخالف ما جاء عن رسول الله الى قول غيره قال لا قلت فقد فعلت وخالفت مع ذلك عليا وابن عباس زعمت أن عليا قال اذا وقعت القارة في بئر ترزح منها سبعة أو خمسة دلاء وزعمت أنها لا تطهر الا بعشرين أو ثلاثين وزعمت أن ابن عباس تزح زمزم من زنجي وقع فيها وأنت تقول يكفي من ذلك أربعون أو ستون دلوا قال فلعل البئر تغيرت بدم قلت فنحن نقول اذا تغيرت بدم لم تطهر أبدا حتى لا يوجد فيها طعم دم ولا لونه ولا ريحه وهذا لا يكون في زمزم ولا

(باب الموارث)

فيما هو أكرمها منها وأوسع حتى ينزح فليس لك في هذا شيء وهذا عن علي وابن عباس غير ثابت وقد خالفهم مالو كان ثابتاً وزعمت لو أن رجلاً كان جنباً فدخل في بئر ينوي الغسل من الجنابة نجس البئر ولم يظهر ثم هكذا ان دخل ثانية ثم يظهر الثالثة فإذا كان ينجس أولاً ثم ينجس ثانية وكان نجساً قبل دخوله أولاً ولم يظهر بها ولا ثانية أليس قد ازداد في قولك نجاسة فانه كان نجساً بالجنابة ثم زاد نجاسة بمساة الماء النجس فكيف يظهر بالثالثة ولم يظهر بالثانية قبلها ولا بالأولى قبل الثانية قال ان من أصحابنا من قال لا يظهر أبداً فلت وذلك يلزمك قال يتفاحش ويتفاحش ويخرج من أفواه الناس قلت فن كلفك خلاف السنة وما يخرج من أفواه الناس وقلت له وزعت أنك ان أدخلت يدك في بئر تنوي بها أن توضئها نجست البئر كلها لانه ماء توضئ به

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا مات الرجل وترك أخاه لأبيه وأمه وجده فان أباً خيفة رحمه الله تعالى كان يقول المال كله للجد وهو بمنزلة الأب في كل ميراث وكذلك بلغنا عن أبي بكر الصديق وعن عبد الله بن عباس وعن عائشة أم المؤمنين وعن عبد الله بن الزبير رضي الله تعالى عنهم أنهم كانوا يقولون الجد بمنزلة الأب اذا لم يكن له أب وكان ابن أبي ليلى يقول في الجد بقول علي بن أبي طالب رضي الله عنه للاخ النصف وللجد النصف وكذلك قال زيد بن ثابت وعبد الله بن مسعود في هذه المنزلة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا هلك الرجل وترك جده وأخاه لأبيه وأمه فالمال بينهما نصفان وهكذا قال زيد بن ثابت وعلي وعبد الله بن مسعود وروى عن عثمان رضي الله عنهم وخالفهم أبو بكر الصديق رضي الله عنه فجعل المال للجد وقالته مع عائشة وابن عباس وابن الزبير وعبد الله بن عتبة رضي الله عنهم وهو مذهب أهل الكلام في الفرائض وذلك أنهم يتوهمون أنه القياس وليس واحداً من القولين بقياس غير أن طرح الأخ بالجد أبعد من القياس من اثبات الأخ معه وقد قال بعض من يذهب هذا المذهب انما طرحنا الأخ بالجد لثلاث خصال أتمم مجتمعون معنا عليها انكم تحجبون به بنى الام وكذلك منزلة الاب ولا تنقصونه من السدس وكذلك منزلة الاب وانكم تسمونه أبا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قلت انما حجبنا به بنى الام خبراً لا قياساً على الأب قال وكيف ذلك قلت نحن نحجب بنى الام بنت ابن ابن من متسلسلة وهذه وان وافقت منزلة الاب في هذا الموضع فلم نحكم لها نحن وأنت بأن تكون تقوم مقام الأب في غيره وإذا وافقه في معنى وان خالفه في غيره وأما أن لا تنقصه من السدس فانما لا تنقصه خبراً ونحن لا ننقص الجدة من السدس أفراً تبنوا وبالك أفتناها مقام الأب أن وافقته في معنى وأما اسم الابوة فنحن وأنت نلزم من يبنوا بين آدم اسم الابوة وإذا كان ذلك ودون أحدهم أب أقرب منه ليرث وكذلك لو كان كافراً والموروث مسلماً أو قاتلاً والموروث مقتولاً وكان الموروث حراً والاب مملوكاً فلو كان انما ورتنا باسم الابوة فقط ورتنا هؤلاء الذين حرمانهم ولكننا انما ورتناهم خبراً بالاسم قال فأى القولين أشبه بالقياس قلت ما فهم ما قياس والقول الذي اخترت أبعد من القياس والعقل قال فأين ذلك قلت أرايت الجد والأخ اذا طلبا ميراث الميت أيدليان بقربة أنفسهما أم بقربة غيرهما قال وما ذلك قلت أليس انما يقول الجد أنا أبو أبي الميت ويقول الأخ أنا ابن أبي الميت قال بلى قلت بقربة أبي الميت يدلان معاً الى الميت قلت فاجعل أبا الميت هو الميت أيهما أولى بكثرة ميراثه أبنه أو أبوه قال بل ابنه لان له نجسة أسداس ولأبيه السدس قلت فكيف حجت الأخ بالجد والأخ اذا مات الاب أولى بكثرة ميراثه من الجد لو كنت حاجباً أحدهما بالأخر انبغى أن تحجب الجد بالأخ قال وكيف يكون القياس فيه قلت لا معنى للقياس فيهما معا يجوز ولو كان له معنى انبغى أن نجعل للاخ أبدأ حيث كان مع الجد نجسة أسداس وللجد السدس وقلت أرايت الاخوة أم تبنى الفرض في كتاب الله قال نعم قلت فهل للجد في كتاب الله فرض قال لا قلت وكذلك السنة هم مثبتون فيها ولا أعلم للجد في السنة فرضاً الا من وجه واحد لا يثبت أهل الحديث كل التثبيت فلا أعلمك الا طرحت الأقوى من كل وجه بالأضعف * وإذا أقرت الأخت وهي لأب وأم وقد ورث معها العصبية بأخ لأب فان أباً خيفة رضي الله عنه كان يقول نعطيه نصف ما في يدها لانها أقرت أن المال كله بينهما نصفان فما كان في يدها منه فهو بينهما نصفان وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا نعطيه مما في يدها شيئاً لانها أقرت بما في يدي العصبية (١) وهو سواء في الورثة كلهم ما قال جميعاً (قال الشافعي) وإذا مات الرجل وترك أخته لأبيه وأمه وعصبته فأقرت الأخت بأخ فالقياس انه لا يأخذ شيئاً وهكذا كل من أقرب به وهو وارث فكان اقراره لا يثبت نسبه فالقياس أن لا يأخذ شيئاً من قبل انه انما أقر له بحق عليه في ذلك الحق مثل الذي أقر له به لانه اذا كان وارثاً بالنسب كان لعل مراده وهكذا الحكم في الورثة كلهم على ما قالنا من الاعطاء مما في يديها وعدمه تدبر

موروثاته وإذا لم يثبت النسب حتى يكون موروثاته لم يجز أن يكون وارثاته وذلك مثل الرجل يقرأ أنه باع داره من رجل بألف فحده المقر له بالبيع لم نعطه الدار وإن كان بائعها قد كان أقرباؤها قد صارت ملكا له وذلك أنه لم يقرأ أنها كانت ملكا له إلا وهو مملوك عليه بهاشي فلما سقط أن تكون مملوكة عليه سقط الإقرار له وذلك مثل الرجلين يتبايعان العبد فيختلفان في ثمنه وقد تصادقا على أنه قد خرج من ملك المالك إلى مالك المشتري فلما يسلم للمشتري ما زعم أنه ملكه به سقط الإقرار فلا يجوز أن يثبت للمقر له بالنسب حتى وقد أحطنا أنه لم يقر له به من دين ولا وصية ولا حق على المقر له الميراث الذي إذا ثبت له ثبت أن يكون موروثاته وإذا لم يثبت له أن يكون موروثا بالنسب لم يثبت له أن يكون وارثا . وإذا مات الرجل وترك امرأة وولدا لم يقر بحبل امرأته ثم جاءت بولد بعد موته وجاءت بامرأة تشهد على الولادة فإن أباحني فدرجته الله تعالى كان يقول لا قبل هذا ولا أثبت نسبه ولا أقرته بشهادة امرأة وكان ابن أبي ليلى يقول أثبت نسبه وأقرته بشهادتهما واحدها وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا مات الرجل وترك ولدا ووجه فولدت فأنكر ابنه ولدها فخفت بأربع نسوة يشهدن بأنها وادته كان نسبه ثابتا وكان وارثا ولا قبل فيه أقل من أربع نسوة قياسا على القرآن لأن الله عز وجل ذكر شاهدين وشاهدا وامرأتين فأقام امرأتين حيث أجازهما مقام رجل فلما أجزنا النساء فيما يغيب عنه الرجال لم يجز أن نجيز منهن إلا بأربع قياسا على ما وصفت وجعله هذا القول قول عطاء بن أبي رباح . وإذا كان للرجل عبدان ولدا في ملكه كل واحد منهما من أمة فأقر في صحته أن أحدهما ابنه ثم مات ولم يبين ذلك فإن أباحني فدرجته الله تعالى كان يقول لا يثبت نسب واحد منهما ويعتق من كل منهما نصفه ويسعى في نصف قيمته وكذلك أمهاتهما وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يثبت نسب أحدهما ويرثان ميراث ابن ويسعى كل واحد منهما في نصف قيمته وكذلك أمهاتهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان لرجل أمتان لازم ج واحدتهما فماتوا وادين فأقر السيد بأحدهما ابنه ومات ولا يعرف أيهما أقرب به فأنزلهما للقافة فإن أحقوا به أحدهما جعلناه ابنه وورثناه منه وجعلناه أمة أم ولد تعتق بموته وأرققنا الآخر وإن لم تكن قافة أو كانت فأسكن كل عليهما لم نجعل ابنه واحد منهما وأقرعنا بينهما فأقيمهما خرج سهمه أعتقناه وأمه بأنها أم ولد وأرققنا الآخر وأمه وأصل هذا مكتوب في كتاب العتق . وإذا كانت الدار في يدي رجل فأقام ابن عمه البينة أنها دار جدتهما والذي هي في يديه منكر لذلك فإن أباحني فدرجته الله عنه كان يقول لا أقضي بشهادتهم حتى يشهدوا أن الجد تركهما ميراثا لأبيه ولأبي صاحبه لا يعلمون له وارثا غيرهما ثم توفي أبو هذا وترك نصيبه منهما ميراثا لهذا لا يعلمون له وارثا غيره وكان ابن أبي ليلى يقول أقضي له بشهادتهم وأسكنه في الدار مع الذي هي في يديه ولا يقتسمان حتى تقوم البينة على الموارث كما وصفت لك في قول أبي حنيفة ولا يقولان لا تعلم في قول ابن أبي ليلى لكن يقولان لا وارث له غيرهما في قول ابن أبي ليلى وقال أبو يوسف أسكنه ولا يقتسمان (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت الدار في يدي الرجل فأقام ابن عمه البينة أنها دار جدتهما أي أبهما ولم تقل البينة أكثر من ذلك والذي في يديه الدار ينكر قضيت بهادار الجدتهما ولم أقسم بينهما حتى تثبت البينة على من ورث جدتهما ومن ورث أباهما لاني لأدري لعل معهم مورثة أو أصحاب دين أو وصايا وأقبل البينة إذا قالوا مات جدتهما وتركهما ميراثا لا وارث له غيرهما ولا يكونون بهذا شهودا على ما لا يعلمون لأنهم في هذا كله انما يشهدون على الظاهر كشهادتهم على النسب وكشهادتهم على الملك وكشهادتهم على العدل ولا أقبلهم إذا قالوا لا تعلم وارثا غير فلان وفلان لأن يكونوا من أهل الخبرة بالمشهود عليه الذي يكون الأغلب منهم أنه لا يخفى عليهم وارث لو كان له وذلك أن يكونوا ذوي قرابة أو موثقة أو خلطة أو خبرة بجوار أو غيره فإذا كانوا هكذا قبلتهم على العلم لأن معنى البت معنى العلم ومعنى العلم معنى البت . وإذا توفي الرجل وترك امرأة وترك في بيته متاعا فإن أباحني فدرجته الله عنه كان

ولا تطهر حتى تنزع كلها وإذا سقطت فيها ميتة طهرت بعشرين دلو أو ثلاثين دلو فزعمت أن البئر بدخول البدائي لا نجاسة فيها تنجس كلها فلا تطهر أبدا وأنها تطهر من الميتة بعشرين دلو أو ثلاثين هل رأيت أحدا قط زعم أن يد مسلم تنجس أكثر مما تنجسه الميتة وزعمت أنه إن أدخل يده ولا ينوي وضوءا طهرت يده للوضوء ولم تنجس البئر أو رأيت أن لو ألقى فيها جيفة لا ينوي تحييسها أو ينويه أو لا ينوي شيئا أن ذلك سواء قال نعم النجاسة كلها سواء ونيت لا تصنع في الماء شيئا قلت وما خالطه اما طاهر واما نجس قال نعم قلت فلم زعمت أن نيت في الوضوء تنجس الماء اني لأحسبكم لو قال هذا غيركم لبلغتم به الى أن تقولوا القلم عنه مرفوع فقال لقد سمعت أبا يوسف يقول قول الحجازيين في الماء أحسن من قولنا وقولنا فيه خطأ قلت وأقام عليه وهو يقول هذا فيه

يحدث عن حماد عن ابراهيم أنه قال ما كان للرجال من المتاع فهو للرجل وما كان للنساء فهو للمرأة وما كان للرجال والنساء فهو للباقي منهما المرأة كانت أو الرجل وكذلك الزوج اذا طلق والباقي الزوج في الطلاق وبه كان يأخذ أبو حنيفة وأبو يوسف ثم قال بعد ذلك لا يكون للمرأة الا ما يجزيه مثلها في ذلك كله لانه يكون رجل تاجر عنده متاع النساء من تجارته أو صانع أو تكون رهونا عند رجل وكان ابن أبي ليلى يقول اذا مات الرجل أو طلق فتنازع البيت كله متاع الرجل الا الدرع والخمار وشبهه الا أن تقوم لاحدهما بيته على دعواه ولو طلقها في دارها كان أمرهما على ما وصفت في قولهما جميعا (قال الشافعي) واذا اختلف الزوجان في متاع البيت يسكنانه قبل أن يتفرقا أو بعد ما تفرقا كان البيت للمرأة أو الرجل أو بعد ما يموتان واختلفت في دلائل ورثتهما بعد موتهما أو ورثة الميت منهما والباقي كان الباقي الزوج أو الزوجة فسواء ذلك كله فن أقام البيعة على شيء من ذلك فهو له ومن لم يقم بيعة فالقياس الذي لا يعذر أحد عندى بالعقبة عنه على الاجماع أن هذا المتاع في أيديهم ما عافوه بينهما منصفان كما يختلف الرجلان في المتاع بأيديهما جميعا فيكون بينهما نصفين بعد الأيمان فان قال قائل فكيف يكون للرجل النضوح والخسوق والدروع والخمر ويكون للمرأة السيف والرمح والدرع قيل قد يملك الرجال متاع النساء والنساء متاع الرجال أرايت لو أقام الرجل البيعة على متاع النساء والمرأة البيعة على متاع الرجال أليس يقضى لكل بما أقام عليه البيعة فاذا قال بلى قيل أفليس قد زعمت وزعم الناس أن كينونة الشيء في يدي المتنازعين تثبت لكل النصف فان قال بلى قيل كما تثبت له البيعة فان قال بلى قيل فلم تجعل الزوجين هكذا وهى في أيديهما فان استعملت عليهما الظنون وتركت الظاهر قيل لك فأتقول في عطار ودباغ في أيديهما عطر ومتاع الدباغ تداعياه معا فان زعمت أنك تعطى الدباغ متاع الدباغين والعطار متاع العطارين قيل فأتقول في رجل غير موسر ورجل موسر تداعياهما قوتا ولوئلا فان زعمت أنك تجعله للموسر وهو بأيديهما معا خالفت مذهب العامة وان زعمت أنك تقسمه بينهما ولا تستعمل عليهما الظن فهكذا ينبغي لك أن تقول في متاع الرجل والمرأة (قال) واذا أسلم الرجل على يدي الرجل ووالاه وعاقده ثم مات ولا وارث له فان أباح حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول ميراثه له بلغنا ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعن ابن مسعود رضي الله عنه وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى لا يورثه شيئا مطرف عن الشعبي أنه قال لا ولاء الا الذي نعمة الليث بن أبي سليم عن أبي الاشعث الصنعاني عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه سئل عن الرجل يسلم على يدي الرجل فيموت ويترك مالا فهو له وان أبي فليبت المال أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن ابراهيم بن محمد عن أبيه عن مسروق أن رجلا من أهل الأرض والى ابن عمه له فمات وترك مالا فأسألو ابن مسعود عن ذلك فقال ماله له (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أسلم الرجل على يدي رجل ووالاه ثم مات لم يكن له ميراثه من قبل قول النبي صلى الله عليه وسلم فأنما الولاء لمن أعتق وهذا يدل على معنيين أحدهما أن الولاء لا يكون الا لمن أعتق والآخرة لا يتحول الولاء عن أعتق وهذا مكتوب في كتاب الولاء

(باب في الأوصياء)

(قال الشافعي) رحمه الله ولو أن رجلا أوصى إلى رجل فمات الموصى إليه فأوصى إلى آخر فان أباح حنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول هذا الآخر وصى الرجلين جميعا وبهذا يأخذ وكذلك بلغنا عن ابراهيم وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يقول هذا الآخر وصى الذي أوصى إليه ولا يكون وصيا للآخر الا أن يكون الآخر أوصى إليه بوصية الاول فيكون وصيهما جميعا وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يكون وصيا للآخر الا أن يقول الثاني قد أوصيت إليك في كل شيء أو يذكر وصية الآخر (قال الشافعي) رحمه الله

واذا أوصى الرجل الرجل ثم حضرت الوصى الوفاة فأوصى بماله وولده ووصية الذي أوصى إليه إلى رجل آخر فلا يكون الآخر بوصية الأوسط وصيلاً لأول ويكون وصيلاً لأوسط الموصى إليه وذلك أن الأول رضى بأمانته الأوسط ولم يرض بأمانته الذي بعده والوصى أضعف حالاً في أكثر أمره من الوكيل ولو أن رجلاً وكل رجلاً بشئ لم يكن للوكيل أن يוכל غيره بالذي وكله به ليس توجب الحق ولو كان الميت الأول أوصى إلى الوصى أن لك أن توصى بمأوى وصيت به اليك إلى من رأيت فأوصى إلى رجل بتركة نفقه لم يكن وصيلاً لأول ولا يكون وصيلاً لأول حتى يقول قد أوصيت اليك بتركة فلان فيكون حينئذ وصيلاً له ولو أن وصيلاً أيتام تجرلهم بأموالهم أو دفعها مضاربة فإن أباحنيقة رضى الله عنه كان يقول هو جائز عليهم ولهم بلغنا ذلك عن إبراهيم الخفي وكان ابن أبي ليلى يقول لا تجوز عليهم والوصى ضامن لذلك وقال ابن أبي ليلى أيضاً على السامح الزكاة في أموالهم فإن أذاها الوصى عنهم فهو ضامن وقال أبو حنيفة رضى الله عنه ليس على يتيمة زكاة حتى يبلغ ألا ترى أنه لا صلاة عليه ولا فريضة عليه وبهذا يأخذ (قال الشافعي) رضى الله عنه وإذا كان الرجل وصياً بتركة ميت يلى أموالهم كان أحب إلى أن يتجرلهم بها لم تكن التجارة بها عندي تعدياً وإذا لم تكن تعدياً لم يكن ضامناً تلفت وقد اتجر عمر بن الخطاب رضى الله عنه بمال يتيمة كان يليه وكانت عائشة رضى الله تعالى عنها تبضع بأموال بني محمد بن أبي بكر في البحر وهم أيتام وتلبسهم وتؤدي منها الزكاة وعلى ولي اليتيم أن يؤدي الزكاة عنده في جميع ماله كما يؤديها عن نفسه لافرق بينه وبين الكبير البالغ فيما يجب عليهما كما على ولي اليتيم أن يعطى من مال اليتيم ما لزمه من جناية لو جناها أو نفقة له من صلاحه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا عبد المجيد بن عبد العزيز عن معمر بن راشد عن أيوب بن أبي تيمية عن محمد بن سيرين أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال لرجل إن عندنا مالاً ليتيم قد أسرع فيه الزكاة وذكر أنه دفعه إلى رجل يتجر فيه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إنا قال مضاربة وإنا قال بضاعة وقال بعض الناس لا زكاة في مال اليتيم الناض وفي زرع الزكاة وعليه زكاة الفطر تؤدي عنه وجناياته التي تلزم من ماله واحتج بأنه لا صلاة عليه وإنه لو كان سقوط الصلاة عنه يسقط عنه الزكاة كان قد فارق قوله اذ زعم أن عليه زكاة الفطر وزكاة الزرع وقد كتب هذا في كتاب الزكاة (قال) ولو أن وصى ميت ورثته كباراً وصغاراً ولادين على الميت ولم يوص بشئ باع عقاراً من عقار الميت فإن أباحنيقة رحمه الله تعالى كان يقول في ذلك بيعه جائز على الصغار والكبار وكان ابن أبي ليلى يقول يجوز على الصغار والكبار إذا كان ذلك مما لا بد منه وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى بيعه على الصغار جائز في كل شئ كان منه بدأ ولم يكن ولا يجوز على الكبار في شئ من بيع العقار إذا لم يكن الميت أوصى بشئ باع فيه أو يكون عليه دين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن رجلاً مات وأوصى إلى رجل وترك ورثة بالغين أهل رشد وصغاراً ولم يوص بوصية ولم يكن عليه دين فباع الوصى عقاراً مما ترك الميت كان بيعه على الكبار باطلاً ونظر في بيعه على الصغار فإن كان باع عليهم فيما لا صلاح لمعاشهم إلا به أو باع عليهم نظر لهم بيع غبطة كان بيعاً جائزاً وإن لم يبيع في واحد من الوجهين ولا أمر لزمهم كان بيعه مردوداً وإذا أمرناه إذا كان في يده الناض أن يشتري لهم به العقار الذي هو خير لهم من الناض لم يجز له أن يبيع العقار إلا ببعض ما وصفت من العذر

((باب في الشركة والعقود وغيره))

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اشترك الرجلان شركة مفوضة ولا أحدهما ألف درهم ولا آخر أكثر من ذلك فإن أباحنيقة رحمه الله تعالى كان يقول ليست هذه بمفاوضة وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هذه مفوضة جائزة والمال بينهما نصفان (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وشركة المفوضة باطلة ولا أعرف

قولكم في الماء قلت أقترجع إلى الحسن فاعلمته رجع إليه ولا غيره ممن ترأس منهم بل علمت من ازداد من قولنا في الماء بعدا فقال إذا وقعت فأرة في بئر لم تظهر أبداً إلا بأن يحفر تحتها برفيف فرغ ماؤها فيها وينقل طينها وينزع بناؤها وتغسل مرات وهكذا ينبغي لمن قال قولهم هذا في هذا من خلاف السنة وقول أهل العلم ما لا يجبهه عالم وقد خالفنا بعض أهل ناحيتنا فذهب إلى بعض قولهم في الماء والحجة عليه بالحجة عليهم وخالفنا بعض الناس فقال لا يغسل إلا ناء من الكلب سبعا ويكفي فيه دون سبع فأحجة عليه بثبوت الخبر عن رسول الله ووافقنا بعض أهل ناحيتنا في غسل الأناء إذا ولغ الكلب فيه وأن يهرق الماء ثم عاد فقال إن ولغ الكلب بالبادية في اللبن شرب اللبن وأكل وغسل الأناء لأن الكلاب لم تزل بالبادية فشغلنا العجب من هذا

القول عما وصفنا من
قول غيره أ رأيت أذرع
أن الكلب بلغ في اللبن
فينجس الاناء بماسه
اللبن الذي ماسه لسان
الكلب حتى يغسل
فكيف لا ينجس اللبن
وإذا نجس اللبن فكيف
يؤكل أو يشرب فان
قال لا ينجس اللبن فكيف
ينجس الاناء بماسه اللبن
واللبن غسيرا ينجس
أ رأيت قوله ما زالت
الكلاب بالبادية فمن
أخبره أنها اذا كانت
بالبادية لا ينجس وإذا
كانت بالقرية نجست
أ ترى أن البادية تطهره
أ رأيت اذا كان الفأر
والوزغان بالقرية أ كره
من الكلاب بالبادية
وأقدم منها أ وفي مثل
قدمها أ وأخرى أن
لا يمنع منها أ رأيت اذا
وقعت فارة أو وزغ أو
بعض دواب البيوت في
سمن أولبن أو ماء قليل
أ ينجسه قال فان قال لا
ينجسه في القرية لانه
لا يمنع أن يموت في
بعض آنتهم وينجسه
في البادية فقد سوى
بين قوله وزاد في الخط
وان قال ينجسه قيل

شيأ من الدنيا يكون باطلا ان لم تكن شركة المفاوضة باطلة الا أن يكونا شريكين يعدان المفاوضة خلط المال
بالمال والعمل فيه واقتسام الربح فهذا لا بأس به وهذه الشركة التي يقول بعض المشرقيين لها شركة عنان
فاذا اشتركا مفاوضة وتشارطا أن المفاوضة عندهما هذا المعنى فالشركة صحيحة ومارزق أحدهما من غير
هذا المال الذي اشتركا فيه معام من تجارة أو إجارة أو كز أو هبة أو غير ذلك فهو له دون صاحبه وان زعما
بان المفاوضة عندهما بان يكونا شريكين في كل ما أقادا بوجه من الوجوه بسبب المال وغيره فالشركة
فيه فاسدة ولا أعرف القمار الا في هذا أو أقل منه أن يشترك الرجلان بمائتي درهم فيجد أحدهما كزرا
فيكون بينهما أ رأيت لو تشارطا على هذان من غير أن يتخاطبا على أن لا يجوز فان قال لا يجوز لانه عطية
مالم يكن للعطى ولا للعطى ومالم يعلمه واحد منهما فخير على مائتي درهم اشتركا بها فان عدوه ببيعها فبيع مالم
يكن لا يجوز أ رأيت رجلا وهب له هبة أو أجر نفسه في عمل فأودا مالا من عمل أو هبة أ يكون الآخرفها
شريكا لقد أنكروا أقل من هذا (قال) ولو أن عبد ابن رجلين أعتق أحدهما نصيبه وهو موسر كان
الخيار للآخر في قول أبي حنيفة رضي الله عنه فان شاء أعتق العبد كما أعتق صاحبه وان شاء استسعى العبد
في نصف قيمته فيكون الولاء بينهما وان شاء ضمن شريكه نصف قيمته ويرجع الشريك بما ضمن من ذلك على
العبد ويكون الولاء للشريك كله وهو عبد ما بقي عليه من السعاية شئ وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى
يقول هو حر كله يوم أعتقه الأول والأول ضامن لنصف القيمة ولا يرجع بها على العبد وله الولاء ولا يخير
صاحبه في أن يعتق العبد أو يستسعيه ولو كان الذي أعتق العبد معسرا كان الخيار في قول أبي حنيفة
للشريك الآخر ان شاء ضمن العبد نصف قيمته يسعى فيها والولاء بينهما وان شاء أعتقه كما أعتق صاحبه والولاء
بينهما وكان ابن أبي ليلى يقول اذا كان معسرا سعى العبد للشريك الذي لم يعتق في نصف قيمته ويرجع
بذلك العبد على الذي أعتقه والولاء كله للذي أعتقه وليس للآخر أن يعتق منه شئ وكان يقول اذا أعتق
شخصا في مملوك فقد أعتقه كله ولا يتبع بعض العبد فيكون بعضه رقيقا وبعضه حرا وبه يأخذ أ رأيت ما أعتق
منه أ يكون رقيقا فان كان ما أعتق منه يكون رقيقا فقد عتق فكيف يجتمع في معتق واحد عتق ورق
أ لا ترى أنه لا يجتمع في امرأه بعضا طالق وبعضها غير طالق وبعضها امرأه للزوج على حالها وكذلك
الرقيق وبهذا يأخذ الاخصلة لا يرجع العبد بما سعى فيه على الذي أعتقه وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى
لا يعتق بعضه وبعضه رقيق وهذا كله بمنزلة العبد مادام منه شئ رقيق أو يسعى في قيمته أ رأيت لو أن
الشريك قال نصيب شريكي منه حر وأما نصيبى فلا هل كان يعتق منه مالا يملك وإذا أعتق منه مالا يملك
فكيف يعتق منه مالا يملك وهل يقع عتق فيما لا يملك الرجل (قال الشافعي) رحمه الله وإذا كان العبد
بين الرجلين فأعتق أحدهما نصيبه منه فان كان موسرا بان يؤدى نصف قيمته فالعبد حر كله والولاء للعتق
الأول ولا خيار لسيد العبد الآخر وان كان معسرا فالنصف الأول حر والنصف الثاني ماله كله ولا سعاية
عليه وهذا مكتوب في كتاب العتق بحججه الا أنا وجدنا في هذا الكتاب زيادة حرف لم نسمع به في حججهم كان مما
احتجوا به في هذا الكتاب أن قال قائلهم كيف تكون نفس واحدة بعضها حر وبعضها مملوك لا يكون كما
لا تكون المرأة بعضها طالق وبعضها غير طالق فان زعم أن العبد يكون فيه الرق والحرية قياسا على المرأة
قيل له أ يجوز للرجل أن ينكح بعض امرأة فان قال نعم قيل له فأي العبد من المرأة وقيل له أ يجوز له أن يكتب المرأة
أف يجوز أن يشتري بعض عبد فان قال نعم قيل له فأي العبد من المرأة وقيل له أ يجوز له أن يكتب المرأة
على الطلاق ويكون من نوعا حتى تؤدى الكتابة أو تهر فان قال لا قيل أف يجوز هذا في العبد فان قال
نعم قيل فلم تجمع بينهما فان قال لا يجتمعان قيل وكذلك لا يجتمعان حيث جعت بينهما ويقال له
أيضا أ تكون المرأة لاثنتين كما يكون العبد مملوكا لاثنتين ويكون لزوج المرأة أن يهب للرجل فتكون زوجة له

كما يكون العبد اذا وهبه صار عبد المني وهبه له فان قال لا قيل فابال المرأة تقاس على المملوك ويقال له
 ارايت العبد اذا عتق مرة ا يكون لسيده ان يسترقه كما يكون له اذا طلق المرأة مرة ان يكون له رجعتها فان
 قال لا قيل فانه لم شيئا بعد مما قاس به منه . (قال) ولو ان عبدا بين رجلين كاتبه أحدهما بغير اذن
 صاحبه ولا رضاه فأنكر ذلك صاحبه قبل أن يؤدي المكاتب شيئا فان أباح خيفة رضى الله تعالى عنه كان
 يقول المكاتب باطلا ولصاحبه أن يردها لانها منفعة تصل اليه وليس ذلك له دون صاحبه وبه يأخذ وكان ابن
 أبي ليلى يقول المكاتب جائرة وليس للشريك أن يردها ولو أن الشريك أعتق العبد كان العتق باطلا في قول
 ابن أبي ليلى حتى ينظر ما يصنع في المكاتب فان أداها الى صاحبه أعتق وكان الذي كاتب ضامنا لنصف القيمة
 والولاء كله . وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول عتق ذلك جائز ويخبر المكاتب فان شاء ألغى الكتابة وعجز
 عنها وان شاء سعى فيها فان عجز عنها كان الشريك الذي كاتب بالخيار ان شاء ضمن الذي أعتق ان كان موسرا وان
 شاء استسعى العبد في نصف قيمته وان شاء أعتق العبد فان ضمن الذي أعتق كان له أن يرجع على العبد بما
 ضمن (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كان العبد بين رجلين فكاتب أحدهما نصيبه بغير اذن شريكه
 فالكتابة مفسوخة وما أخذ منه بينهما نصفان مالم يؤد جميع الكتابة فان أدى جميع الكتابة عتق نصف
 المكاتب وكان كمن ابتدأ العتق في عبد بينه وبين رجل ان كان موسرا عتق عليه كله وان كان معسرا عتق
 منه ما عتق ولو ردت الكتابة قبل الاداء كان مملوكا بينهما ولو أعتقه مالك النصف الذي لم يكاتبه قبل الاداء
 كان نصفه منه حرا فان كان موسرا ضمن نصفه الباقي لان الكتابة كانت فيه باطلة ولا أخيرا العبد لان عقد
 الكتابة كان فاسدا وان كان معسرا عتق منه ما عتق وكانت الكتابة بينهما باطلة الا أن يشاء مالك العبد أن
 يحدوها . (قال) ولو أن مملوكا بين اثنين دبره أحدهما فان أباح خيفة رضى الله عنه كان يقول ليس للآخر
 أن يبيعه لما دخل فيه من العتق وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول له أن يبيع حصته . واذا ورث أحد
 المتفاوضين ميراثا فان أباح خيفة رحمه الله كان يقول هو له خاصة وبهذا يأخذ قال وتنتقض المناوضة اذا
 قبض ذلك وكان ابن أبي ليلى يقول هو بينهما نصفان (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كان العبد بين
 رجلين فدبره أحدهما فلا خير بيع نصيبه لان التدبير عندى وصية وكذلك الذي دبره أن يبيعه وهذا مكتوب
 في كتاب المدبر ومن زعم أنه ليس للمدبر أن يبيع المدبر لزمه أن يزعم أن على السيد المدبر نصف القيمة
 لشريكه ان كان موسرا ويكون مدبرا كله كما يلزمه هذا في العتق اذا جعل هذا عتقا يكون له بكل حال
 فان قال فالعتق الذي ألزمته فيه نصف القيمة عتق واقع مكانه قيل فأنتم تزعم في الجارية بين الرجلين بطوها
 أحدهما قتلها أنها أم ولد وعليه نصف القيمة وهذا عتق ليس بواقع مكانه انما هو واقع بعد مدة كعتق المدبر
 يقع بعد مدة * وان كان العبد بين اثنين فدبره أحدهما ثم أعتقه الآخر البتة فان أباح خيفة رحمه الله تعالى
 كان يقول الذي دبره بالخيار ان شاء أعتق وان شاء استسعى العبد في نصف قيمته مدبرا وان شاء ضمن المعتق
 نصف قيمته مدبرا ان كان موسرا ويرجع به المعتق على العبد والولاء بينهما نصفان وكان ابن أبي ليلى يقول
 التدبير باطل والعتق جائز والمعتق ضامن لنصف قيمته ان كان موسرا وان كان معسرا سعى فيه العبد
 ثم يرجع على المعتق والولاء كله للمعتق وقال أبو يوسف اذا دبره أحدهما فهو مدبر كله وهو ضامن لنصف قيمته
 وعتق الآخر باطل لا يجوز فيه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كان العبد بين اثنين فدبر أحدهما
 نصيبه وأعتق الآخر بئنا فان كان موسرا فالعبد حر كله وعليه نصف قيمته وله ولاؤه وان كان معسرا فنصيبه
 منه حر ونصيب شريكه مدبر ومن زعم أنه لا يبيع المدبر فيلزمه أن يبطل العتق الآخر ويجعله مدبرا كله
 اذا كان المدبر الأول موسرا لان تدبير الأول عتق والعتق الأول أولى من الآخر قال وهكذا قال أهل القمار
 الذين لم يبيعوا المدبر

نكف لم يقل هذا في
 الكلب في البادية وأهل
 البادية يضبطون أو عيتم
 من الكلاب ضبطا
 لا يقدر عليه أهل
 القرية من الفارة
 وغيرها لانهم يوكئون
 على ألبانهم القرب
 ويقل حبسه عندهم
 لانه لا يبقى لهم ولا
 يبقونه لانه مما لا يدخر
 ويكفون عليه الأنية
 ويرجون الكلاب عن
 مواضعه ويضربونها
 فتزجر ولا يستطيع شئ
 من هذا في الفارة ولا
 دواب البيوت بحال
 وأهل البيوت يدخرون
 إدامهم وأطعمتهم
 للسنة وأكثر فكيف
 قال هذا في أهل البادية
 دون أهل القرية وكيف
 جازلن قال ما أحكى أن
 يعيب أحدا بخلافه
 الحديث عن النبي عيا
 يجاوز فيه القدر والذي
 عابه لم يعد أن رد الاخبار
 ولم يدع من قبولها
 ما يكثر به على قائله
 أو أحرص من رد
 الاخبار ووجهها وجوها
 تحتلها أو تشبه بها
 فعينا مذهبهم وعابه
 ثم شركهم في بعض

(باب في المكاتب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كاتب الرجل المكاتب على نفسه فإن أباحنيقة رحمه الله كان يقول ماله لمولاه إذا لم يشترط المكاتب ذلك وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول المكاتب له المال وإن لم يشترط (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كاتب الرجل عبده وبني العبد مال فالمال للسيد لأنه لا مال للعبد إلا أن يشترط المكاتب على السيد ماله فيكون له بالشرط وهذا معنى السنة نصا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من باع عبدا وله مال فإله للبائع إلا أن يشترط المبتاع ولا يعبد والمكاتب أن يكون مشترى بالنفس فرب المكاتب بائع وقد جعل له رسول الله صلى الله عليه وسلم المال أو يكون غير غار ج من ملك مولاه فيكون معه كالمعلق فذلك أحرى أن لا يملك على مولاه مالا كان لمولاه قبل الكتابة والمشتري الذي أعطى ماله في العبد أولى أن يكون مال الكمال العبد بشراء العبد لأنه لو مات مكانه مات من ماله من المكاتب الذي لو مات لم يلزمه شيء وإذا قال المكاتب قد عجزت وكسر مكاتبته وردته مولاه في الرق فإن أباحنيقة رحمه الله كان يقول ذلك جائز وبهذا يأخذ وقد بلغنا عن عبد الله بن عمر أنه رد مكاتبه حين عجز وكسر مكاتبته عند غير قاض وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجوز ذلك إلا عند قاض وكذلك لو أتى القاضي فقال قد عجزت فإن أباحنيقة رضي الله عنه كان ردّه وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا أردّه حتى يجتمع عليه نجمان قد حلا عليه في يوم خاصم إليه ثم قال أبو يوسف بعد لا أردّه حتى أتظر فإن كان نجمه قريبا وكان يرجي لم يهل عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال المكاتب قد عجزت عند محل نجم من نجومه فهو كما قال وهو كمن لم يكاتب ببيعته سيده ويصنع به ما شاء كان ذلك عند قاض أو لم يكن (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا الشافعي أخبرنا عن أيوب عن نافع عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهم أنه رد مكاتبه عجز في الرق قال الشافعي أخبرنا سفيان بن عيينة عن شبيب بن غرقدة أنه شهد بشرى بمكاتب عجز في الرق * وإذا تزوج المكاتب أو وهب هبة أو أعتق عبدا أو كفل بكفالة أو كفل عنه رجل لمولاه بالذي عليه فإن أباحنيقة رحمه الله تعالى كان يقول هذا كله باطل لا يجوز وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول نكاحه وكفالاته باطل وما تكفل به رجل عنه لمولاه فهو جائز وأما عتقه وهبته فهو موقوف فإن عتق أمضى ذلك وإن رجع مملوكا فذلك كله مردود وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى كيف يجوز عتقه وهبته وكيف يجوز الكفالة عنه لمولاه رأيت رجلا كفل لرجل عن عبده كفالة أليست باطلا فكذلك مكاتبه وبهذا يأخذ وبلغنا عن إبراهيم النخعي أنه قال لا يجوز أن يكفل الرجل الرجل بمكاتبته عبده لأنه عبده وإنما كفل له بماله وقال أبو حنيفة رحمه الله إذا كان له مال حاضر فقال أؤديه اليوم أو غدا فإنه كان يقول يؤجله ثلاثة أيام (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تزوج المكاتب أو وهب أو أعتق أو كفل عن أحد بكفالة فذلك كله باطل لأن في هذا اتلاف للماله وهو غير مسلط على المال أما التزوج فأبطلناه بالعبودية التي فيه أنه لا يكون للعبد أن ينكح إلا بذن سيده ولو كفل رجل لرب المكاتب بالكتابة كانت الكفالة باطلة من قبل أنه إنما تكفل له بماله عن ماله

(باب في الأيمان)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال الرجل لعبده إن بعثك فأنت حر ثم باعه فإن أباحنيقة رحمه الله كان يقول لا يعتق لأن العتق انما وقع عليه بعد البيع وبعد ما خرج من ملكه وصار لغيره وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول يقع العتق من مال البائع ويرد الثمن على المشتري لأنه حلف يوم حلف وهو في ملكه وكذلك لو قال البائع إن كنت فلانا فأنت حر فباعه ثم كلف فلانا فإن أباحنيقة رحمه الله تعالى كان يقول لا يعتق إلا ترى أنه قد خرج من ملك البائع الخالف رأيت لو أعتقه المشتري أيرجع إلى الخالف وقد صار مولى للمشتري

أموارهم فرد هذا من
الأخبار بلا وجه تحمله
وزاد أن ادعى الأخبار
وهو يخالفها (١) وفي رد
من ترك أسوأ السر
والعلانية ما لا يشكل
على من سمعه

(باب الساعات التي
تكره فيها الصلاة)

* حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مالك عن محمد
ابن يحيى بن حبان عن
الأعرج عن أبي هريرة
أن رسول الله نهى عن
الصلاة بعد العصر حتى
تغرب الشمس وعن
الصلاة بعد الصبح حتى
تطلع الشمس * أخبرنا
الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا
مالك عن نافع عن ابن
عمر أن النبي صلى الله
عليه وسلم قال لا تحري
أحدكم فيصلي عند
طلوع الشمس ولا عند
غروبها * أخبرنا
الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا مالك

عن زيد بن أسلم عن
عطاء بن يسار عن
الصنابحي أن رسول الله
قال إن الشمس تطلع
(١) كذا في النسخ وتأمل

ومعها قرن الشيطان
 فاذا ارتفعت فارقتها
 فاذا استوت فارقتها فاذا
 زالت فارقتها فاذا دنت
 للغروب فارقتها فاذا
 غربت فارقتها ونهى
 رسول الله صلى الله
 عليه وسلم عن الصلاة
 في تلك الساعات وروى
 عن اسحق بن عبد الله
 عن سعيد بن أبي سعيد
 عن أبي هريرة أن رسول
 الله نهى عن الصلاة
 نصف النهار حتى تزول
 الشمس الا يوم الجمعة
 * أخبرنا مالك عن ابن
 شهاب عن ابن المسيب
 أن رسول الله نام عن
 الصبح فصلاها بعد أن
 طلعت الشمس ثم قال
 من نسي صلاة فليصلها
 اذا ذكرها فان الله عز
 وجل يقول اقم الصلاة
 لذكرى * أخبرنا
 الربيع قال أخبرنا
 الشافعي قال أخبرنا
 سفيان عن عمرو بن
 دينار عن نافع بن جبير
 عن رجل من أصحاب
 النبي صلى الله عليه وسلم
 قال كان رسول الله في سفر
 فعرض فقال الأرجل
 صالح يكلون الليلة لا نرقد
 عن الصلاة فقال بلال

أرأيت لو أن المشتري ادعاه وزعم أنه ابنه فأثبت القاضي نسبه وهو رجل من العرب وجعله ابنه ثم كمل
 البائع ذلك الرجل الذي حلف عليه أن لا يكلمه أبطل دعوى هذا ونسبه ويرجع الولاء الى الأول وكان
 ابن أبي ليلى يقول في هذا يرجع الولاء الى الأول ويرد الثمن ويبطل النسب (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
 واذا قال الرجل لعبدته ان بعثك فأنت حرفاعه بيعا ليس يبيع خيار بشرط فهو حر حين عقد البيع وانما
 زعمت أنه يعتق من قبل أن النبي صلى الله عليه وسلم قال المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا (قال الشافعي)
 وتفرقهما تفرقهما عن مقامهما الذي تبايعا فيه فلما كان مالك العبد الخالف بعثقه اجازة البيع ورده
 كان لم يقطع ملكه عنه الاقطاع كله ولو ابتدأ العتق في هذه الحال لعبدته الذي باعه عتق فعتق بالحنث
 ولو كان باعه يبيع خيار كان هكذا عندى لأني أزعم أن الخيار انما هو بعد البيع ومن زعم أن الخيار يجوز
 مع عقد البيع لم يعتق لان الصفقة أخرجه من ملك الخالف خروجا لا خيار له فيه فوقع العتق عليه وهو خارج
 من ملكه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا لو قال رجل لعلامة أنت حر لو كملت فلانا وأدخلت الدار
 فباعه وفارق المشتري ثم كمل فلانا وأدخل الدار لم يعتق لان الحنث وقع وهو خارج من ملكه واذا قال
 الرجل لامرأته أنت طالق ان كملت فلانا ثم طلقها واحدة بائة أو واحدة بملك الرجعة وانقضت عدتها ثم كمل
 فلانا فان أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا يقع عليه الطلاق الذي حلف بدلائها قد خرجت من ملكه
 ألا ترى أنها لو تزوجت زوجا غيره ثم كمل الاول فلانا وهي عند هذا الرجل لم يقع عليها الطلاق وهي تحت غيره
 وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول يقع عليها الطلاق لانه حلف بذلك وهي في ملكه (قال الشافعي) رحمه
 الله تعالى ولو قال لامرأته أنت طالق ان كملت فلانا ثم طلقها واحدة فانقضت عدتها ثم كمل فلانا لم يقع عليه الطلاق
 وقع وهي خارجة من ملكه وهكذا لو طلقها واحدة فانقضت عدتها ثم كمل فلانا لم يقع عليه الطلاق لان الطلاق
 لا يقع الا على زوجة وهي ليست بزوجة ولو نكحها نكاحا جديدا لم يحث بهذا الطلاق وان كملها كلاما
 جديدا لأن الحنث لا يقع الا مرة وقد وقع وهي خارجة من ملكه (قال) واذا قال الرجل كل امرأة
 أتزوجها أبدا فهي طالق ثلاثا وكل مملوك أملكه فهو حر لوجه الله تعالى فاشترى مملوكا وتزوج امرأة فان
 أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول يقع العتق على المملوك والطلاق على المرأة ألا ترى أنه طلق بعد مملك
 وأعتق بعد مملك وقد بلغنا عن علي رضي الله عنه أنه كان يقول لا طلاق الا بعد نكاح ولا عتق الا بعد مملك
 فهذا انما وقع بعد الملك كله ألا ترى أنه لو قال اذا تزوجتها أملكها فهي طالق صارت طالقا وبهذا يأخذ
 ألا ترى أن رجلا لو قال لأمتي كل ولد تلدينه فهو حر ثم ولدت بعد عشرين سنين كان حرا فهذا عتق مالم يملك
 ألا ترى أن رجلا لو كانت عنده امرأة فقال لها ان تزوجتك فأنت طالق ثلاثا ثم طلقها واحدة بائة ثم تزوجها
 في العدة أو بعدها أن ذلك واقع عليها لانه حلف وهو يملكها ووقع الطلاق وهو يملكها أرأيت ليرى لعبدته
 ان اشترى بك فأنت حرفاعه ثم اشترى أمه كان يعتق وكان ابن أبي ليلى يقول لا يقع في ذلك عتق ولا طلاق الا
 أن يوقت وقتا فان وقتا وفتا في سنين معا مد أو قال ما عاش فلان أو ثلاثة أو وقت مفسرا من الأمصار أو مدينة
 أو قبيلة لا يتزوج ولا يشتري منها مملوكا فان ابن أبي ليلى يوقع على هذا الطلاق وأما قول أبي حنيفة رحمه
 الله تعالى فإنه يوقع في الوقت وغير الوقت وقد بلغنا عن عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه أنه قال اذا وقت
 وقتا وقبيلة أو ما عاشت فلانة وقع * واذا قال الرجل ان وطئت فلانة فهي حرة فاشترىها فوطئها فان أبا
 حنيفة رضي الله عنه كان يقول لا تعتق من قبل أنه حلف وهو لا يملكها وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى رحمه الله
 تعالى يقول تعتق فان قال ان اشترى بك فوطئت فلانة فاشترىها فوطئها فهي حرة في قولهما جميعا
 « قال الربيع » الشافعي رحمه الله تعالى الى هاهنا جواب

(باب في العارية وأكل الغلة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أعار الرجل الرجل أرضاً يبنى فيها ولم يوقت وقتاً ثم بدله أن يخرج به بعد ما بنى فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول يخرج به ويقال للذي بنى انقض بناءه وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول الذي أعاره ضامن لقيمة البنيان والبناء للعير وكذلك بلغنا عن شريح فإن وقت له وقتاً فأخرجه قبل أن يبلغ ذلك الوقت فهو ضامن لقيمة البناء في قولهما جميعاً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أعار الرجل الرجل بقعة من الأرض يبنى فيها بناءً فبناه لم يكن لصاحب البقعة أن يخرج به من بنائه حتى يعطيه قيمته فأما يوم يخرج به ولو وقت له وقتاً وقال أعزتكها عشرين وأذنت لك في البناء مطلقاً كان هكذا ولكنه لو قال فإن انقضت العشر السنين كان عليك أن تنقض بناءه كان ذلك عليه لأنه لم يغرأ بما هو غر نفسه * (قال) وإذا أقام الرجل البينة على أرض ونخل أنهاره وقد أصاب الذي هي في يديه من غلة النخل والأرض فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول الذي كانت في يديه ضامن لما أخذ من الثمر به يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا ضمان عليه في ذلك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت النخل والأرض في يدي الرجل فأقام رجل عليها البينة أنهاره منذ عشر سنين وقد أصاب الذي هي في يديه ثم هارم منذ عشر سنين أخرجت من يديه وضمن ثم هاروماً أصاب منها من شيء فدفعه إلى صاحب البينة فإن كانت الأرض تزرع فزرعها فالزرع للزارع وعليه كراء مثل الأرض وإن كان لم يزرعها فعليه كراء مثل الأرض * (قال) وإذا زرع الرجل الأرض فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول الزرع للذي كانت في يديه وهو ضامن لما نقص الأرض في قول أبي حنيفة ويتصدق بالفضل وكان ابن أبي ليلى يقول لا يتصدق بشيء وليس عليه ضمان * (قال) وإذا أخذ الرجل أرض رجل إجاره سنة وعملها وأقام فيها سنتين فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول هو ضامن لما نقص الأرض في السنة الثانية ويتصدق بالفضل ويعطى أجر السنة الأولى وكان ابن أبي ليلى يقول عليه أجر مثلها في السنة الثانية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تكارى الرجل الأرض ليزرعها سنة فزرعها سنتين فعليه كراءها الذي تشارط عليه في السنة الأولى وكراء مثلها في السنة الثانية ولو حدث عليها في السنة الثانية حدث ينقصها كان ضامناً وهكذا الدور والعيود والدواب وكل شيء استوخر * (قال) وإذا وجد الرجل كنزاً فادعى في أرض رجل أو داره فإن أبا حنيفة رضي الله عنه كان يقول هو لرب الدار وعليه الخمس وليس للذي وجد منه شيء وكان ابن أبي ليلى يقول هو للذي وجدته وعليه الخمس ولا شيء لصاحب الدار والأرض فيه وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا وجد الرجل كنزاً جاهلياً في دار رجل فالكنز لرب الدار وفيه الخمس وانما يكون الكنز لمن وجدته إذا وجدته في موضع لا يملكه أحد وإذا كان الكنز أسلامياً ولم يوجد في ملك أحد فهو له بطله يعرفه سنة ثم هو له

(باب في الأجير والإجارة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اختلف الأجير والمستأجر في الأجرة فإن أبا حنيفة رضي الله عنه كان يقول القول قول المستأجر مع يمينه إذا عمل العمل وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول القول قول الأجير فيما بينه وبين أجر مثله إلا أن يكون الذي ادعى أقل فيعطيه إياه وإن لم يكن عمل العمل تحالفاً وتراداً في قول أبي حنيفة وينبغي كذلك في قول ابن أبي ليلى وقال أبو يوسف بعد إذا كان شيء متقارب قبلت قول المستأجر وأحلفته وإذا تفاوت لم أقبل وأجعل للعامل أجر مثله إذا حلف (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا استأجر الرجل أجيراً فصادقاً على الإجارة واختلفا كم هي فإن كان لم يعمل تحالفاً وتراداً الإجارة وإن كان عمل تحالفاً وتراداً أجر مثله كان أكثر مما ادعى وأقل مما أقربه المستأجر إذا أبطلت العقدة وزعمت أنها مفسوخة

أنا يا رسول الله قال قال فاستند بلال إلى راحلته واستقبل الفجر قال فلم يفرعوا إلا بحر الشمس في وجوههم فقال رسول الله يا بلال فقال بلال يا رسول الله أخذ بنفسى الذي أخذ بنفسك قال فتوضأ رسول الله ثم صلى ركعتي الفجر ثم اقتادوا رواحلهم شيئاً ثم صلى الفجر قال الشافعي وهذا يروى عن النبي متصلاً من حديث أنس وعمران بن حصين عن النبي ويزيد أحدهما عن النسبي من نسي الصلاة أو نام عنها فليصلها إذا ذكرها ويزيد الآخر أي حين ما كانت * حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن أبي الزبير المكي عن عبد الله ابن باباه عن جابر بن مطعم أن رسول الله قال يابني عبد مناف من ولي منكم من أمر الناس شيئاً فلا يمنع أحداً طاف بهذا البيت وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار * أخبرنا مسلم وعبد المجيد عن

لم يجز أن أستدل بالمفسوخ على شيء ولو استدلت به كنت لم أعمل بالمفسوخ ولا الصحيح على شيء * (قال)
 وإذا استأجر الرجل بيتا شهرًا يسكنه فسكنه شهرين أو استأجر دابة إلى مكان فأورث ذلك المكان فإن أبا حنيفة
 رحمه الله تعالى كان يقول الأجر فيما سمي ولا أجر له فيما لم يسم لأنه قد خالف وهو ضامن حين خالف ولا يتمتع
 عليه الضمان والأجر به هذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول له الأجر فيما سمي وفيما خالفان سلم وإن لم يسم
 ذلك ضمن ولا يجعل عليه أجر في الخلاف إذا ضمنه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تكاثر الرجل
 الدابة إلى موضع فأورثه إلى غيره فعليه كراء الموضع الذي تكاثرها إليه الكراء الذي تكاثرها به وعليه من حين
 تعدى إلى أن ردها كراء مثلها من ذلك الموضع وإذا عطبت لزمه الكراء إلى الموضع الذي عطبت فيه وفيها
 وهذا مكتوب في كتاب الأجازات . (قال) وإذا تكاثر الرجل دابة ليحمل عليها عشرة شتات حمل عليها
 أكثر من ذلك فعطبت الدابة فإن أبا حنيفة رضي الله عنه كان يقول هو ضامن فيه الدابة بتسبب ما زاد عليها
 وعليه الأجر تاما إذا كانت قد بلغت المكان وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول عليه قتيها منه ولا أجر عليه
 (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تكاثر الرجل الدابة على أن يحمل عليها عشرة مكابيل سمائة حمل
 عليها أحد عشر مكابلا فعطبت فهو ضامن لقيمة الدابة كلها وعليه الكراء وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى
 يجعل عليه الضمان بقدر الزيادة كأنه تكاثرها على أن يحمل عليها عشرة مكابيل حمل عليها أحد عشر
 فيضمنه سهما من أحد عشر سهما ويجعل الأحد عشر كلها قتلها ثم يزعم أبو حنيفة رحمه الله تعالى أنه
 تكاثرها مائة ميل فتعدى بها على المائة ميلا أو بعض ميل فعطبت ضمن الدابة كلها وكان ينبغي في أصل
 قوله أن يجعل المائة والزيادة على المائة قتلها فيضمنه بقدر الزيادة لأنه يزعم أنه ضامن للدابة حين تعدى
 بها حتى يردّها ولو كان الكراء مقبلا ومدبر فماتت في المائة الميل وإذا غرقت سفينة الملاح فغرق الذي فيها
 وقد جله بأجر فغرق من مده أو معالجته السفينة فإن أبا حنيفة رضي الله عنه كان يقول هو ضامن وبه
 يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا ضمان عليه في المدخالة (قال الشافعي) رحمه الله وإذا فعل من ذلك الفعل
 الذي يفعل بمثلها في ذلك الوقت الذي فعل لم يضمن وإذا تعدى ذلك ضمن والله سبحانه وتعالى الموفق

﴿ باب القسمة ﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت الدار صغيرة بين اثنين أو شقص قليل في دار لا يكون بها فإن
 أبا حنيفة رضي الله عنه كان يقول أيهما طلب القسمة أو أي صاحب فسمله ألا ترى أن صاحب القليل
 ينتفع بنصيب صاحب الكثير وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يقسم شيء منها (قال الشافعي) وإذا
 كانت الدار والبيت بين شركاء فسأل أحدهم القسمة ولم يسأل ذلك من بقي فإن كان يصل إليه بالقسم شيء
 ينتفع به وإن قلت المنفعة قسم له وإن كره أصحابه وإن كان لا يصل إليه منفعة ولا إلى أحد لم يقسم له

﴿ باب الصلاة ﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أتى الرجل إلى الإمام في أيام التشريق وقد سبقه ركعة وسلم الإمام
 عند فراغه فإن أبا حنيفة رضي الله عنه كان يقول يقوم الرجل فيقضي ولا يكبر معه لأن التكبير ليس
 من الصلاة أعما هو بعدها وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول يكبر ثم يقوم فيقضي (قال) وإذا صلى الرجل
 في أيام التشريق وحده أو المرأة فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول لا تكبير عليه ولا تكبير على من صلى في
 جماعه في غير مصر جامع ولا تكبير على المسافرين وكان ابن أبي ليلى يقول عليهم التكبير أبو يوسف عن
 عبيدة عن إبراهيم أنه قال التكبير على المسافرين وعلى المقيمين وعلى الذي يصلي وحده وفي جماعة وعلى المرأة
 ربه يأخذ مجالد عن عامر مثله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا سبق الرجل بشيء من الصلاة في أيام

ابن جريج عن عطاء
 عن النبي مثله أو مثل
 معناه لا يخالفه وزاد
 عطاء يابني عبد المطلب
 أو يابني هاشم أو يابني
 عبد مناف * أخبرنا
 الربيع قال أخبرنا
 الشافعي قال أخبرنا
 سفيان عن عبد الله بن
 أبي ليلى قال سمعت أبا
 سلمة قال قدم معاوية
 المدينة فبينما هو على
 المنبر إذ قال يا كثير بن
 الصلت اذهب إلى
 عائشة أم المؤمنين
 فسلها عن صلاة النبي
 صلى الله عليه وسلم
 الركعتين بعد العصر
 فقال أبو سلمة فذهبت
 معه وبعث ابن عباس
 عبد الله بن الحرث بن
 نوفل معنا فقال اذهب
 واسمع ما نقول أم
 المؤمنين قال جاءها
 فسألتها فقالت عائشة
 لا أعلم لي ولكن اذهب
 إلى أم سلمة فسألها قال
 فذهبتا معها إلى أم سلمة
 فدخلت فدخل علي
 رسول الله ذات يوم بعد
 العصر فصلى على عدي
 ركعتين لم أكن أراه
 بصليهما فقلت يا رسول
 الله ألهما صلاة

لم أكن أراك تصليها
قال اني كنت أصلي
ركعتين بعد الظهر وانه
قدم عليّ وفدني تميم
أوصدقة فشغلوني
عنهما فهما هاتان
الركعتان * أخبرنا
الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا
سفيان عن ابن قيس
عن محمد بن ابراهيم
التميمي عن جده قيس
قال رأيت النبي صلى الله
عليه وسلم وأنا أصلي
ركعتين بعد الصبح
فقال ما هاتان الركعتان
يا قيس فقلت اني لم أكن
صليت ركعتي الفجر
فسلت عن النبي صلى
الله عليه وسلم قال
الشافعي وليس يعد هذا
اختلافا في الحديث
بل بعض هذه الاحاديث
يدل على بعض فماع
نهى النبي صلى الله
عليه وسلم والله أعلم
عن الصلاة بعد الصبح
حتى تطلع الشمس وبعد
ما تبدو حتى تبرز وعن
الصلاة بعد العصر حتى
تغرب الشمس وبعد
مغيب بعضها حتى
يغيب كلها وعن الصلاة
نصف النهار حتى تزول

التشريق فسلم الامام وكبر لم يكبر المسبوق بشئ من الصلاة وقضى الذي عليه فاذا سلم كبر وذلك أن التكبير
أيام التشريق ليس من الصلاة انما هو ذكر بعدها وانما يتبع الامام فيما كان من الصلاة وهذا ليس من الصلاة
ويكبر في أيام التشريق المرأة والعبد والمسافر والمصلي منفردا وغير منفرد والرجل قائما وقاعدا ومضطجعا
وعلى كل حال * واذا أدرك الامام وهو راكع فكبر معه ثم لم يركع حتى رفع الامام رأسه فان أباحنيفة
رضي الله عنه كان يقول يسجد معه ولا يعتد بتلك الركعة أخبرنا بذلك عن الحسن عن الحكم عن ابراهيم
وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول يركع ويسجد ويحتسب بذلك من صلاته * وكان أبو حنيفة رحمه الله
تعالى ينهي عن القنوت في الفجر وبه يأخذ ويحدث به عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لم يقنت إلا
شهر واحد حارب حيا من المشركين فقتل يدعو عليهم وأن أبابكر رضي الله عنه لم يقنت حتى لحق بالله
عز وجل وأن ابن مسعود رضي الله عنه لم يقنت في سفر ولا في حضر وأن عمر بن الخطاب لم يقنت وأن
ابن عباس رضي الله عنه لم يقنت وأن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما لم يقنت وقال يا أهل العراق أنبت
أن إمامكم يقوم لأقاربي قرآن ولا راكع يعني بذلك القنوت وأن عليا رضي الله عنه قنت في حرب يدعو على
معاوية فأخذ أهل الكوفة عنه ذلك وقنت معاوية بالشام يدعو على علي رضي الله عنه فأخذ أهل الشام
عنه ذلك وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يرى القنوت في الركعة الآخرة بعد القراءة وقبل الركوع في الفجر
ويروي ذلك عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قنت بهاتين (٣) السورتين اللهم إنا نستعينك ونستغفرك
ونثني عليك الخير ونشكرك ولا نكفرك ونخلع ونترك من يفجرك اللهم إياك نعبد ولك نصلي ونسجد
واليك نسعي ونحفد نرجو رحمتك ونخشى عذابك إن عذابك بالكفار ملحق وكان يحدث عن ابن عباس
رضي الله عنهما عن عمر رضي الله عنه بهذا الحديث ويحدث عن علي رضي الله عنه أنه قنت (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى ومن أدرك الامام راكعا فكبر ولم يركع حتى رفع الامام رأسه سجد مع الامام ولم يعتد بذلك
السجود لانه لم يدرك ركوعه ولو ركع بعد رفع الامام رأسه لم يعتد بتلك الركعة لانه لم يدركها مع الامام ولم
يقرأ لها فيكون صلى لنفسه فقرا ولا صلى مع الامام فيما أدرك مع الامام ويقنت في صلاة الصبح بعد
الركعة الثانية قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يترك علمناه القنوت في الصبح قط وانما قنت النبي صلى
الله عليه وسلم حين جاءه قتل أهل بئر معونة تجس عشرة ليلة يدعو على قوم من المشركين في الصلوات كلها
ثم ترك القنوت في الصلوات كلها فأما في صلاة الصبح فلا أعلم أنه تركه بل نعلم أنه قنت في الصبح قبل قتل
أهل بئر معونة وبعد وقد قنت بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو بكر وعمر وعلي بن أبي طالب رضي الله
عنهم كلهم بعد الركوع وعثمان رضي الله عنه في بعض إمارته ثم قدم القنوت على الركوع وقال ليدرك من
سبق بالصلاة الركعة

(باب صلاة الخوف)

(قال) وكان أبو حنيفة رحمه الله يقول في صلاة الخوف يقوم الامام وتقوم معه طائفة فيكبرون مع الامام
ركعة وسجدتين ويسجدون معه فينقلون من غير أن يتكلموا حتى يقفوا بإزاء العدو ثم تأتي الطائفة التي
كانت بإزاء العدو فيستقبلون التكبير ثم يصلي بهم الامام ركعة أخرى وسجدتين ويسلم الامام فينقلون
هم من غير تسليم ولا يتكلموا فيقوموا بإزاء العدو وتأتي الأخرى فيصلون ركعة وحدا ثم يسلمون وذلك
لقول الله عز وجل ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا معك وكذلك بلغنا عن عبد الله بن عباس و ابراهيم
النخعي وكان ابن أبي ليلى يقول يقوم الامام والطائفتان جميعا اذا كان العدو بينهم وبين القبلة فيكبر
ويكبرون ويركعون جميعا ويسجد الامام والصف الاول ويقوم الصف الآخر في وجوه العدو فاذا

رفع الامام رفع الصف الأول رؤسهم وقاموا وسجد الصف المؤخر فاذا فرغوا من سجودهم قاموا ثم تقدم الصف المؤخر ويتأخر الصف الأول فيصلي بهم الامام الركعة الاخرى كذلك ويحدث بذلك ابن أبي ليلى عن عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان ابن أبي ليلى يقول اذا كان العدو في در القبلة قام الامام وصف معه مستقبل القبلة والصف الآخر مستقبل العدو ويكبر ويكبرون جميعا ويركع ويركعون جميعا يسجد الصف الذي مع الامام سجدتين ثم ينقلون فيستقبلون العدو ويحيى الآخرون فيسجدون ويصلي بهم الامام الركعة الثانية فيركعون جميعا ويسجد معه الصف الذي معه ثم ينقلون فيستقبلون العدو ويحيى الآخرون فيسجدون ويكرعون ثم يسلم الامام وهم جميعا (قال الشافعي) واذا صلى الامام صلاة الخوف مسافرا جعل طائفة من أصحابه بينه وبين العدو وصلى بطائفة ركعة ثم ثب قاعما يقرأ وصلوا لأنفسهم الركعة التي بقيت عليهم وتشهدوا وصلوا ثم انصرفوا وقاموا براء العدو وجاءت الطائفة التي كانت بازاء العدو فكبروا لأنفسهم وصلى بهم الركعة التي كانت بقيت عليه فاذا جاس في التشهد فاموا فاصلا الركعة التي بقيت عليهم ثم جلسوا فشهدوا فاذا رأى الامام أن قد قضاوا تشهدهم سلم بهم وبهذا المعنى صلى النبي صلى الله عليه وسلم صلاة الخوف يوم ذات الرقاع وقدر روى عنه في صلاة الخوف خلاف هذا وهذا مكتوب في كتاب الصلاة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كان العدو بينه وبين القبلة لاحتل بينه وبينهم ولا سترة وحيث لا يناله النبل وكان العدو قليلا مأمونين وأصحابه كثيرا وكانوا بعيدا منه لا يقدر ورون في السجود على الغارة عليه قبل أن يصيروا الى الركوب والامتناع صلى بأصحابه كلهم فاذا ركع ركعوا كلهم واذا رفع رفعوا كلهم واذا سجد سجدوا كلهم الا صفيا يكونون على رأسه قياما فاذا رفع رأسه من السجدة الثانية فاستوى قاعما أو قاعدا في اثني ابعوه فسجدوا ثم قاموا بقيامه وقعدوا بقعوده وهكذا صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزاة الحديبية بعسفان وخالد بن الوليد بينه وبين القبلة وكان خالد في مائتي فارس متبذرا من النبي صلى الله عليه وسلم في صحراء ملساء ليس فيها جبل ولا شجر والنبي صلى الله عليه وسلم في ألف وأربعمائة ولم يكن خالد فيما نرى يطمع بقتالهم وانما كان طليعة يأتي بخبرهم .. (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا جهر الامام في صلاة لا يجهر فيها بالقراءة عمدا فان أباح خيفة رحمه الله تعالى كان يقول قد أساء وصلاته بامة وكان ابن أبي ليلى يقول يعيد بهم الصلاة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا جهر الامام في الظهر والعصر أو خافت في المغرب أو العشاء فليس عليه إعادة وقد أساء ان كان عمدا . واذا صلى الرجل أربع ركعات بالليل ولم يسلم فيها فان أباح خيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا بأس بذلك وكان ابن أبي ليلى يقول أكره ذلك له حتى يسلم في كل ركعتين وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى صلاة الليل والنهار من النافلة سواء يسلم في كل ركعتين وهكذا جاء الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الليل وقدير روى عنه خبر يثبت أهل الحديث مثله في صلاة النهار ولولم يثبت كان اذا أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة الليل أن يسلم من كل ركعتين كان معقولا في الخبر عنه أنه أراد والله تعالى أعلم الفرق بين الفريضة والنافلة ولا تختلف النافلة في الليل والنهار كما لا تختلف المكتوبة في الليل والنهار لأنهما موصولة كلهما . قال وهكذا ينبغي أن تكون النافلة في الليل والنهار (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والتكبير على الحنازير أربع وماعلمت أحد احفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجه يثبت مثله أنه كبر الأربعة وكان أبو حنيفة يكبر على الحنازير أربعة وكان ابن أبي ليلى يكبر نحوها على الحنازير (قال الشافعي) ويجهر في الصلاة بيسم الله الرحمن الرحيم قبل أم القرآن وقبل السورة التي بعدها فان جمع في ركعة سوراجهر بيسم الله الرحمن الرحيم قبل كل سورة وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يكره أن يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم وكان ابن أبي ليلى يقول اذا جهرت فحسن واذا أخفيت فحسن .. قال وذ كر عن ابن أبي ليلى عن رجل توضأ ومسح على خفيه من حدث ثم نزع الخفين قال يصلي كما هو وحدث بذلك عن الحكم عن ابراهيم وذ كر أبو حنيفة رحمه الله تعالى

الشمس الا يوم الجمعة ليس على كل صلاة لزمت المصلي بوجهه من الوجوه أو تكون الصلاة مؤكدة فأمر بها وان لم تكن فرضا أو صلاة كان الرجل يصلها فأغفلها فاذا كانت واحدة من هذه الصلوات صليت في هذه الاوقات بالدلالة عن رسول الله ثم اجماع الناس في الصلاة على الحنازير بعد الصبح والعصر (قال الشافعي) رحمه الله فان قال قائل فأن الدلالة عن رسول الله قيل في قوله من نسي صلاة أو نام عنها فليصلها اذا ذكرها فان الله يقول اقم الصلاة لذكرك وأمره أن لا يمنع أحد طاف بالبيت وصلى أي ساعة شاء وصلى المسلمون على جنازتهم بعد العصر والصبح (قال الشافعي) وفيما روت أم سلمة من أن النبي صلى في بيتها ركعتين بعد العصر كان يصلهما بعد الظهر فشغل عنهما بالوفد فصلاهما بعد العصر لانه كان يصلهما بعد الظهر فشغل عنهما قال وروى قيس جديحي

ابن سعيدين قيس أن
النبي رآه يصلي ركعتين
بعد الصبح فسأله فأخبره
بأنهما ركعتا الفجر
فأقره لأن ركعتي الفجر
مؤكدتان مأثورهما
فلا يجوز إلا أن يكون
نهييه عن الصلاة في
الساعات التي نهى عنها
على ما وصفت من كل
صلاة لا تلزم فأما كل
صلاة كان يصليها
صاحبها فأغفلها أو شغل
عنها وكل صلاة أكدت
وان لم تكن فرضا
ركعتي الفجر
والكسوف فيكون
نهي النبي فيما سوى
هذا ثابتا (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى والنهي
عن الصلاة بعد الصبح
وبعد العصر ونصف
النهار ومثله إذا غاب
حاجب الشمس وبرز
الاختلاف فيه لأنه نهى
واحد قال وهذا مثل
نهي النبي صلى الله
عليه وسلم عن الصلاة
نصف النهار حتى تزول
الشمس الا يوم الجمعة
لان من شأن الناس
التجبر للجمعة والصلاة
الى خروج الامام وهذا
مثل الحديث في نهى

عن حماد عن ابراهيم أنه قال لا يصلي حتى يغسل رجله وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا
صلى الرجل وقد مسح على خفيه ثم زعهما أحبت له أن لا يصلي حتى يستأنف الوضوء لان الطهارة اذا
انتقضت عن عضو احتملت أن تكون على الاعضاء كلها فاذا لم يزد على غسل رجله أجزأه وقد روى عن
ابن عمر أنه توضأ وخرج الى السوق ثم دعى لخنزة فسح على خفيه وصلى وذكر عن الحكم أيضا عن ابراهيم
أنه قال لا بأس بعد الآي في الصلاة * قال ولو ترك عذالآي في الصلاة كان أحب اليّ وان كان انما بعدّها
عقدًا ولا يلفظ بعدها لفظا لم يكن عليه شيء وان لفظ بشئ من ذلك لفظا فقال واحدة وثنتان وهوذا كر
لصلاته انتقضت صلاته وكان عليه الاستئناف * قال واذا توضأ الرجل بعض وضوئه ثم لم يمه حتى جف
ما قد غسل فان أباح خيفة رحمه الله تعالى كان يقول يتم ما قد بقي ولا يعيد على ماضى وبه يأخذ وكان
ابن أبي ليلى يقول ان كان في طلب الماء أو في الوضوء فانه يتم ما بقي وان كان قد أخذ في عمل غير ذلك أعاده
على ما جف (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ورأيت المسلمين جاؤا بالوضوء متتابعين ساقا على مثل ما توضأ به
النبي صلى الله عليه وسلم فمن جاء به كذلك ولم يقطعه لغير عذر من انقطاع الماء وطلبه بنى على وضوئه ومن قطعه
بغير عذر حتى يتناول ذلك فيكون معروفا أنه أخذ في عمل غيره فأحب اليّ أن يستأنف وان أتم ما بقي أجزأه
ابن أبي ليلى عن الحكم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه قال لا يمسه وجهه من التراب في الصلاة حتى
يتشهد ويسلم وبه يأخذ * أبو حنيفة عن حماد عن ابراهيم أنه كان يمسح التراب عن وجهه في الصلاة
قبل أن يسلم وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يرى بذلك بأسا وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو
ترك المصلي مسح وجهه من التراب حتى يسلم كان أحب اليّ فان فعل فلا شيء عليه

(باب الزكاة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان على رجل دين ألف درهم وله على الناس دين ألف درهم وفي يده
ألف درهم فان أباح خيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول ليس عليه زكاة فيما في يديه حتى يخرج دينه
فيزكيه وكان ابن أبي ليلى يقول عليه فيما في يديه الزكاة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت في
يدى رجل ألف درهم وعليه مثلها فلا زكاة عليه وان كانت المسئلة بحالها وله دين ألف درهم فلو عمل
الزكاة كان أحب اليّ وله أن يؤخرها حتى يقبض ماله فان قبضه زكى مما في يديه وان تلف لم يكن عليه فيه
زكاة «قال الربيع» آخر قول الشافعي اذا كانت في يديه ألف وعليه ألف فعليه الزكاة «قال الربيع»
من قبل أن الذي في يديه ان تلف كان منه وان شاء وهبها وان شاء تصدق بها فلما كانت في جميع أحكامها
مالا من ماله وقد قال الله عز وجل خذ من أموالهم صدقة كانت عليه فيها الزكاة * قال وكان ابن أبي ليلى
يقول زكاة الدين على الذي هو عليه فقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى بل هي على صاحبه الذي هو له اذا خرج
كذلك بلغنا عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وبهذا يأخذ (قال الشافعي) وإذا كان للرجل دين على
الناس فان كان حالا وقد حال عليه الحول في يدي الذي هو عليه أو أكثر من حول فان كان يقدر على أخذه
منه فتركه فعليه فيه الزكاة وهو كمال له ودبعة في يدي رجل عليه أن يزكيه اذا كان قادرا عليه وان كان
لا يدري لعله سيفلس له به أو كان متغيبا عنه فعليه اذا كان حاضرا طلبه منه بألح ما يقدر عليه فاذا انض
في يديه فعليه الزكاة لما مضى في يديه من السنين فان تلف قبل أن يقبضه فلا زكاة عليه فيه وهكذا
اذا كان صاحب الدين متغيبا عنه * قال وإذا كانت أرض من أرض الخراج فان أباح خيفة رحمه الله
كان يقول ليس فيها عشر لا يجتمع عشر وخراج وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول عليه فيها العشر مع
الخراج (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا زرع الرجل أرضا من أرض الخراج فعليه في زرعها العشر

النبي صلى الله عليه وسلم عن صيام اليوم قبل رمضان إلا أن يوافق ذلك صوم رجل كان يصومه

باب الخلاف في هذا الباب

« حدثنا الربيع قال قال الشافعي خالفنا بعض أهل ناحيتنا وغيرهم فقال يصلي على الجنائز بعد العصر وبعد الصبح ما لم تقارب الشمس أن تطلع وما لم تغرب الشمس واحتج في ذلك بشي رواه عن ابن عمر يشبه بعض ما قال (قال الشافعي) وابن عمر انما سمع من النبي النهي أن يتحرى أحد يصلي عند طلوع الشمس وعند غروبها ولم أعلمه روى عنه النهي عن الصلاة بعد العصر ولا بعد الصبح فذهب ابن عمر إلى أن الهي مطلق على كل شيء فهمي عن الصلاة على الجنائز لانها صلاة في هذين الوقتين وصلى عليها بعد الصبح وبعد العصر لانهم تعلمه روى النهي عن الصلاة

كما يكون عليه في زرع أرض لرجل تكاراها منه وهي لذلك الرجل أو هي صدقة موقوفة * قال وإذا كانت الأرض من أرض العشر فإن أباحنيقة رحمه الله تعالى كان يقول في كل قليل وكثير أخرجت من الحنطة والشعير والزبيب والتمر والذرة وغير ذلك من أصناف الغلة العشر ونصف العشر والقليل والكثير في ذلك سواء وإن كانت خزمة من بقل وكذلك حدثنا أبو حنيفة عن جاد عن إبراهيم وكان ابن أبي ليلى يقول ليس في شيء من ذلك عشر إلا في الحنطة والشعير والتمر والزبيب ولا يكون فيه العشر حتى يبلغ خمسة أوسق فصاعد أو الوسق عند ناستون صاعا والصاع مختوم بالحاجي وهو ربيع بالهاشمي الكبير وهو ثمانية أرطال والمدرطلان وبه يأخذ وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ليس في البقول والخضراوات عشر ولا أرى في شيء من ذلك عشر إلا الحنطة والشعير والحبوب وليس فيه شيء حتى يبلغ خمسة أوسق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا زرع الرجل أرضا من أرض العشر فلا زكاة عليه حتى يخرج منها خمسة أوسق من كل صنف مما أخرجت مما فيه الزكاة وذلك ثلثمائة صاع بصاع النبي صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) رحمه الله وليس في الخضرة زكاة والزكاة فيما اقتيت وليس وأدخر مثل الحنطة والذرة والشعير والزبيب والحبوب التي في هذا المعنى التي بنيت الناس * قال وإذا كان لرجل إحدى وأربعون بقرة فإن أباحنيقة رحمه الله تعالى كان يقول إذا حال عليها الحول ففيها مسنة وربع عشر مسنة وما زاد فبحسب ذلك إلى أن تبلغ ستين بقرة وأظنه حدثه أبو حنيفة عن جاد عن إبراهيم وكان ابن أبي ليلى يقول لاشي في الزيادة على الأربعين حتى تبلغ ستين بقرة وبه يأخذ وبلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لاشي في الأوقاص والأوقاص عندنا ما بين الفريضتين وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وليس في البقر صدقة حتى تبلغ ثلاثين فإذا بلغت ثلاثين ففيها بيع ثم ليس في الزيادة على الثلاثين صدقة حتى تبلغ أربعين فإذا بلغت أربعين ففيها مسنة ثم ليس في زيادتها شيء حتى تبلغ ستين فإذا بلغت ستين ففيها بيعان ثم ليس في الفضل على الستين صدقة حتى تبلغ سبعين فإذا بلغت سبعين ففيها بيع ومسنة ثم ليس في الفضل على السبعين صدقة حتى تبلغ ثمانين فإذا بلغت الثمانين ففيها مسنتان ثم هكذا صدقتها وكل صدقة من الماشية فلا شيء فيها فيما بين الفريضتين وكل ما كان فوق الفرض الأسفل لم يبلغ الفرض الأعلى فالفضل فيه عفو صدقته صدقة الأسفل * قال وإذا كان للرجل عشرة مثاقيل ذهب ومائة درهم فحال عليها الحول فإن أباحنيقة رحمه الله تعالى كان يقول في الزكاة يضيف أقل الصنفين إلى أكثرهما ثم يزكيهما إن كانت الدنانير أقل من عشرة دراهم بدینار تقوم الدراهم دنانير ثم يجمعها جميعا فتكون أكثر من عشرين مثقالا من الذهب فيزكها في كل عشرين مثقالا نصف مثقال فإذا فليس فيه شيء من الزكاة حتى يبلغ أربعة مثاقيل فيكون فيها عشر مثقال وإذا كانت الدنانير أكثر من عشرة دراهم بدینار تقوم الدنانير دراهم وأضافها إلى الدراهم فتكون أكثر من مائتي درهم ففي كل مائتين خمسة دراهم ولا شيء فيما زاد على المائتين حتى يبلغ أربعين درهما فإذا بلغت ففي كل أربعين زادت بعد المائتين درهم وكان ابن أبي ليلى يقول لازكاة في شيء من ذلك حتى يبلغ الذهب عشرين مثقالا وتبلغ الفضة مائتي درهم ولا يضيف بعضها إلى بعض ويقول هذا مال مختلف بمنزلة رجل له ثلاثون شاة وعشرون بقرة وأربعة أبعرة فلا يضاف بعضها إلى بعض وقال ابن أبي ليلى ما زاد على المائتي درهم والعشرين المثقال من شيء فبحسب ذلك ما كان من قليل أو كثير وبهذا يأخذ في الزيادة وقال أبو حنيفة رضي الله عنه ليس فيما زاد على المائتين شيء حتى يبلغ أربعين درهما وكذلك بلغنا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يقوم الذهب ولا الفضة انما الزكاة على وزنه جاءت بذلك السنة إن كان له منها خمسة عشر مثقالا ذهب لم يكن عليه فيها زكاة ولو كان قيمتها ألف درهم لان الحديث انما جاء في عشرين مثقالا ولو كان له مع ذلك أربعون درهما لم يزك حتى يكون خمسين درهما فإذا

في هذه الساعات (قال الشافعي) فمن علم أن النبي نهى عن الصلاة بعد الصبح والعصر كما نهى عنها عند طواع الشمس وعند غروبها لزمه أن يعلم ما قلت من أنه انما نهى عنها فيما لا يلزم ومن روى فعلم أن النبي صلى بعد العصر ركعتين كان يصليهما بعد الظهر فشكل عنهما وأقر قيسا على ركعتين بعد الصبح لزمه أن يقول نهى عنها فيما لا يلزم ولم ينه الرجل عنه فيما اعتاد من صلاة النافلة وفيما يؤكدها ومن ذهب هذا عليه وعلم أن النبي نهى عن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تغرب الشمس فلا يجوز له أن يقول إلا بما قلنا به أو ينهى عن الصلاة على الجنائز بعد الصبح وبعد العصر بكل حال (قال الشافعي) وذهب أيضا إلى أن لا يصلي أحد للطواف بعد الصبح حتى تطلع الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس واحتج

كامل من الأخرى أوجب فيه الزكاة وكذلك لو كان نصف من هذا ونصف من هذا ففيه الزكاة فيضيف بعضه إلى بعض ويخرجه دراهم أو دنانير وإن شاء زكى الذهب والفضة بحصتهما أي ذلك فعل أجزاء ولو كان له مائتا درهم وعشرة مثاقيل زكى المائتي درهم بخمسة دراهم وزكى العشرة المثاقيل بربع مثقال (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت لرجل عشرة مثاقيل ذهب ومائة درهم قال عليها الحول فلا زكاة فيها ولا يضم الذهب إلى الورق وهو صنف غيرهما يحل الفضل في بعضها على بعض يبدأ ببدء كما لا يضم التمر إلى الزبيب وللمر بالزبيب أشبهه من الفضة بالذهب وأقرب ثمن بعضه من بعض وكما لا يضم الأبل إلى البقر ولا البقر إلى الغنم * قال ولو أن رجلا له مائتا درهم وعشرة مثاقيل ذهبا فإن أباح خيفة رضى الله عنه كان يقول إذا حال عليها الحول يضيف بعضه إلى بعض ويرزكه كله وقال ابن أبي ليلى هذان مالان مختلفان تجب الزكاة على الدراهم ولا تجب على الذهب وقال أبو يوسف فيه الزكاة كله ألا ترى أن التاجر يكون له المتاع للتجارة وهو مختلف فيقومه ويضيف بعضه إلى بعض ويرزكه وكذلك الذهب والفضة وقد بلغنا عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه أمر رجلا تاجرا أن يقوم تجارته عند الحول فيزكها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو كان له مائتا درهم وتسعة عشر مثقالا زكى المائتين ولم يركب التسعة عشر مثقالا كما يكون له نجسة أو سقنم أو نجسة أو سقنم زيبا إلا صاعا فيركب التمر ولا يركب الزبيب

(باب الصيام)

(قال الشافعي) رحمه الله وإذا كحل الرجل في شهر رمضان أو غير رمضان وهو صائم فإن أباح خيفة رحمه الله تعالى كان يقول لأبأس بذلك وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يكره ذلك ويكره أن يدهن شارب به بدهن يجدد طعمه وهو صائم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لأبأس أن يكتحل الصائم ويدهن شارب به ورأسه ووجهه وقدميه وجميع بدنه بأى دهن شاء غالية أو غير غالية * وإذا صام الرجل يوما من شهر رمضان فشكل أنه من شهر رمضان ثم علم بعد ذلك أنه من رمضان فإن أباح خيفة رحمه الله تعالى قال يجزئه وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجزئه ذلك وعليه قضاء يوم مكانه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أصبح الرجل يوم الشك من رمضان وقد ثبت الصوم من الليل على أنه من رمضان فهذه نية كاملة له تؤدي عنه ذلك اليوم إن كان من شهر رمضان وإن لم يكن من شهر رمضان أفطر « قال الربيع » قال الشافعي في موضع آخر لا يجزئه لأنه صام على الشك * وإذا أفطرت المرأة يوما من رمضان متعمدة ثم حاضت من آخر النهار فإن أباح خيفة رحمه الله تعالى كان يقول ليس عليها كفارة وعليها القضاء وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول عليها الكفارة وعليها القضاء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أصاب الرجل امرأته في شهر رمضان ثم مرض الرجل في آخر يومه فذهب عقله أو حاضت المرأة فقد قيل على الرجل عتق رقبة وقيل لاشئ عليه فأما إذا سافر فإن عليه عتق رقبة وذلك أن السفر شئ يحد منه فلا يسقط عنه ما وجب عليه بشئ يحد منه * قال وإذا وجب على الرجل صوم شهرين من كفارة أفطار من رمضان فإن أباح خيفة رحمه الله تعالى كان يقول ذانك الشهران متتابعان ليس له أن يصومهما الامتبايعين وذكر أبو حنيفة نحوه من ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول ليس بامتبايعين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا لم يجد المجامع في شهر رمضان عتقا فصام لم يجز عنه الأشهران متتابعان وكفارته كفارة الظهار ولا يجزئ عنه الصوم ولا الصدقة وهو يجد عتقا * قال وإذا توضأ الرجل للصلاة المكتوبة فدخل الماء حلقه وهو صائم في رمضان ذاكر لصومه فإن أباح خيفة رحمه الله تعالى كان يقول إن كان ذاكرا لصومه حين توضأ فدخل الماء حلقه فعليه القضاء وإن كان ناسيا لصومه فلا قضاء عليه وذكر ذلك أبو حنيفة عن جاد عن إبراهيم وكان ابن

أبي ليلى يقول لا قضاء عليه إذا توضأ للصلاة مكتوبة وإن كان ذا كرا الصومه وقد ذكر عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال إذا توضأ للصلاة مكتوبة وهو صائم فدخل الماء حلقه فلا شيء عليه وإن كان توضأ للصلاة تطوع فعليه القضاء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا توضأ الرجل للصلاة وهو صائم فتمضمض ودخل الماء جوفه وهو ناس لصومه فلا شيء عليه ولو شرب وهو ناس لم ينقض ذلك صومه وإذا كان ذا كرا الصومه فدخل الماء جوفه فأحب إلى أن يعيد الصوم احتياطاً وأما الذي يلزمه فلا يلزمه أن يعيد حتى يكون أحدث شيئاً من ازدراد أو فعل فعلا ليس له دخل به الماء جوفه فأما إذا كان انما أراد المضمضة فسبغته في حلقه بلا أحداث ازدراد تعمد به الماء إلا ادخال النفس واخراجها فلا يجب عليه أن يعيد الصوم وهذا خطأ في معنى التسيان أو أخف منه

(باب في الج)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول لا تشعر البدن ويقول الاشعار مثله وكان ابن أبي ليلى يقول الاشعار في السنام من الجانب الأيسر وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وتشعر البدن في أسنمتها والبقر في أسنمتها ومواضع الأسنان ولا تشعر الغنم والاشعار في الصفحة اليمنى وكذلك أشعر رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أشعر في الشق الأيمن وبذلك تركنا قول من قال لا يشعر إلا في الشق الأيسر وقد روى أن ابن عمر أشعر في الشق الأيسر * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريح عن نافع أن عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما كان لا يبالي في أي الشقين أشعر في الأيمن أو الأيسر * قال وإذا أهل الرجل بعرة فأفسدها فقدم مكة وقضاها فإن أباحني فرضي الله تعالى عنه كان يقول يجزيه أن يقضيها من التنعيم وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجزيه أن يقضيها إلا من ميقات بلاده (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أهل الرجل بعرة من ميقات فأفسدها فلا يجزيه أن يقضيها إلا من الميقات الذي ابتدأ منه العرة التي أفسدها ولا نعلم القضاء في شيء من الأعمال إلا بعمل مثله فاما عمل أقل منه فهذا قضاء لبعض دون الكل وانما يجزى قضاء الكل لا البعض ومن قال له أن يقضيها خارجاً من الحرم دخل عليه خلاف ما وصفنا من القياس وخلاف الآثار وقد ظننت أنه انما ذهب إلى أن عائشة رضي الله تعالى عنها انما كانت مهلة بعرة وأنهم رفضت العرة وأمرها النبي صلى الله عليه وسلم بأن تقضيها من التنعيم وهذا ليس كما روى انما أمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تدخل الحج على العرة فكانت قارئة وانما كانت عرتها شيئاً استحبه فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم بها فاعترت لا أن عمرتها كانت قضاء * وإذا أصاب الرجل من صيد البحر شيئاً سوى السمك فإن أباحني فرضي الله تعالى عنه كان يقول لا خير في شيء من صيد البحر سوى السمك وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا بأس بصيد البحر كراهه (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه ولا بأس بأن يصيد المحرم جميع ما كان معاشه في الماء من السمك وغيره قال الله عز وجل أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعاً لكم وللسيارة وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرماً فقال بعض أهل العلم بالتفسير طعامه كل ما كان فيه وهو يشبه ما قال والله تعالى أعلم وقال أبو يوسف رحمه الله سألت أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه عن حشيش الحرم فقال أكرهه أن يرعى من حشيش الحرم شيئاً ويحتش منه * قال وسألت ابن أبي ليلى عن ذلك فقال لا بأس أن يحتش من الحرم ويرعى منه * قال وسألت الحاج بن أرطاة فأخبرني أنه سأل عطاء بن أبي رباح فقال لا بأس أن يرعى وكرهه أن يحتش وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا بأس أن يرعى نبات الحرم شجره ومرعاه ولا خير في أن يحتش منه شيء لأن الذي حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم من مكة أن يحتل خلاها إلا الأذن

بأن عمر بن الخطاب طاف بعد الصبح ثم نظروا إلى الشمس طلعت فركب حتى أناخ بذي طوى فصلى (قال الشافعي) رحمه الله فان كان عمر كره الصلاة في تلك الساعة فهو

مثل مذهب ابن عمر وذلك أن يكون علم أن

رسول الله نهى عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر فرأى نهيه

مطلقاً فترك الصلاة في تلك الساعة حتى طلعت

الشمس ويلزم من قال هذا أن يقول لا صلاة

في جميع الساعات التي نهى النبي صلى الله عليه

وسلم عن الصلاة فيها لطواف ولا على جنازة

وكذلك يلزمه أن لا يصلي فيها صلاة فائنة

وذلك من حين يصلي الصبح إلى أن تبرز الشمس

وحين يصلي العصر إلى أن يتام مغيبها ونصف

النهار إلى أن تزول الشمس (قال الشافعي)

وفي هذا المعنى أن أبا أيوب الانصاري سمع

النبي ينهاه أن تستقبل القبلة أو بيت المقدس

بحاجة الإنسان قال

والاختلاء الاحتشاش تنفاو قطعاً وحرم أن يعضد شجرها ولم يحرم أن يرعى قال أبو يوسف رحمه الله تعالى سألت أبا حنيفة رضي الله عنه قال لا بأس أن يخرج من تراب الحرم وحجارته إلى الحل وبه يأخذ قال وسمعت ابن أبي ليلى يحدث عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس وابن عمر رضي الله تعالى عنهم أنهما كره أن يخرج من تراب الحرم وحجارته إلى الحل شيئاً وحديثنا شيخ عن رزين مولى علي بن عبد الله بن عباس أن علي بن عبد الله كتب إليه أن يبعث إليه بقطعة من المروة يتخذها مصلياً يسجد عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا خير في أن يخرج من حجارة الحرم ولا ترابه شيئاً إلى الحل لأن له حرمة ثبتت بين بهما مساوها من البلدان ولا أرى والله تعالى أعلم أن جائزاً لأحد أن يزيله من الموضع الذي بين به البلدان إلى أن يصير كغيره (قال الشافعي) وقد أخبرنا عبد الرحمن بن الحسن بن القاسم الأزرق عن أبيه عن عبد الأعلى ابن عبد الله بن عامر قال قدمت مع أمي أوقال جدتي مكة فأتتها صغية بنت شيبه فأكرمتها وفعلت بها فقلت صغية ما أدرى ما أكاثها به فأرسلت إليها بقطعة من الركن فخرجت بها فزنا أول منزل فذكر من مرضهم وعلتهم جميعاً قال فقالت أمي أوجدتي ما أرا نأنا أتنا لا أنا أخرجنا هذه القطعة من الحرم فقالت لي وكنت أمثلهم انطلق بهذه القطعة إلى صغية فردتها وقل لها إن الله جل وعلا وضع في حرمة شيئاً فلا ينبغي أن يخرج منه قال عبد الأعلى فقالوا لي فإها هو إلا أن تحيناد خولك الحرم فكأنما أنشطنا من عقل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقال غير واحد من أهل العلم لا ينبغي أن يخرج من الحرم شيئاً إلى غيره * وإذا أصاب الرجل حماماً من حمام الحرم فإن أبا حنيفة رحمه الله كان يقول عليه قيمته وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول عليه شاة وسمعت ابن أبي ليلى يقول في حمام الحرم عن عطاء بن أبي رباح شاة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أصاب الرجل بمكة حماماً من حمامها فعليه شاة اتباعاً لعمرو وعثمان وابن عباس وابن عمر ونافع ابن عبد الحارث وعاصم بن عمر وعطاء وابن المسيب وغيرهم رضوان الله تعالى عليهم أجمعين وقد زعم الذي قال فيه قيمة أنه لا يخالف واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد خالف أربعة في حمام مكة * وسئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن المحرم يصيب الصيد فيحكم عليه فيه عناق أو جفرة أو شبه ذلك فقال لا يجزى في هدى الصيد إلا ما يجزى في هدى المتعة الجذع من الضأن إذا كان عظيماً أو الثني من المعز والبقر والابل فما فوق ذلك لا يجزى مادون ذلك ألا ترى إلى قول الله عز وجل في كتابه في جزاء الصيد هدايا بالغ الكعبة * وسألت ابن أبي ليلى عن ذلك فقال يبعث به وإن كان عناقاً أو جلاً قال أبو يوسف رحمه الله أخذ بالأنثى في العناق والجفرة وقال أبو حنيفة رحمه الله في ذلك كله قيمته وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أصاب الرجل صيداً صغيراً فداه بشاة صغيرة لأن الله عز وجل يقول مثل والمثل مثل الذي يفدى فإذا كان كبيراً كان كبيراً وإذا كان الذي يفدى صغيراً كان صغيراً ولا أعلم من قال لا يجوز أن يفدى الصيد الصغير بصغير مثله من الغنم إلا خالف القرآن والآثار والقياس والمعقول وإذا كان يرزعم أن الصيد محرم كله فزعم أنه يفدى الجراد بتمرة أو أقل من تمره لصغرهما وقلة قيمتهما وتفدى بقرة الوحش ببقرة لكبرها فكيف لم يرزعم أنه يفدى الصغير بالصغير وقد فدى الصغير بصغير والكبير بكبير وقد قال الله عز وجل بفراء مثل ما قتل من النعم وانما رفع وخفض بالمثل عنده فكيف يفدى بتمرة ولا يفدى بعناق وما للضحيا ويهدى المتعة وجزاء الصيد هل رأه قياس جزاء الصيد حين أصاب المحرم البقرة بأن قال يكفيه شاة كما يكفي المتمتع أو الضحى أو قاسه حين أصاب المحرم جرادة بأن قال لا يجزى المحرم إلا شاة كما لا يجزى المتمتع والتمتع إلا شاة فان قال لا قيل لأن جزاء الصيد كما قال الله تبارك وتعالى مثل وانما المثل صغيراً أو كبيراً على قدر المصاب فان قال نعم قيل فما أضلأ عن الجفرة إذا كانت مثل ما أصيب وإن كنت تقلد عمر بن الخطاب رضي الله عنه وحده في أقضية لا حجة لك في شيء منها الاتقليده فكيف خالفته ومعه القرآن والقياس

أبو أيوب فقدمنا الشام فوجدنا مراحيض قد صنعت فنحرف ونستغفر الله وعجب ابن عمر عن يقول لا تستقبل القبلة ولا بيت المقدس بحاجة الإنسان وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم على لبنتين مستقبل بيت المقدس لحاجته (قال الشافعي) رحمه الله علم أبو أيوب النهي فراه مطلقاً وعلم ابن عمر استقبال النبي صلى الله عليه وسلم بحاجته ولم يعلم النهي فرد النهي ومن علمهما معاً قال النهي عن استقبال القبلة وبيت المقدس في الصحراء التي لا ضرورة على ذهاب فيها ولا ستر فيها لذهاب لأن الصحراء ساحة يستقبله المصلي أو يستدبره فترى عورته إن كان مقبلاً أو مدبراً وقال لا بأس بذلك في البيوت لضيقها وحاجة الناس إلى المرفق فيها وسترها وإن بدا لا يرى من كان فيها إلا أن يدخل أو يشرف عليه (قال الشافعي)

والمعقول وغيره من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وقد قضى عمر رضي الله عنه في الارب بعناق وفي
اليربوع بجفرة وقضى في الضب بجدي قد جمع الماء والشجر وقضى ابن مسعود رضي الله عنه في اليربوع
بجفرة أو جفر وقضى عثمان رضي الله عنه في أم حبين بحلان من الغنم يعني حملا وذ كر عن خصيف
الجزري عن أبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود أنه قال في بيض النعامة يصيبه المحرم عنه داود بن أبي هند عن
عامر مثله وسعت ابن أبي ليلى يقول عن عطاء بن أبي رباح في البيضة درهم وقال أبو حنيفة رحمه الله قيمتها
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أصاب المحرم بيض نعام أو بيض حمام أو بيض من الصيد ففيه قيمته
قياسا على الحرادة وعلى ما لم يكن له مثل من النعم

﴿باب الديات﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قتل الرجل الرجل عمدا وللقول ورثة صغار وكبار فإن أباً حنيفة
رحمه الله تعالى كان يقول للكبار أن يقتلوا صاحبهم إن شأوا وكان ابن أبي ليلى يقول ليس لهم أن يقتلوا حتى
يكبروا الأصغر وبه يأخذ حدثنا أبو يوسف عن رجل عن أبي جعفر أن الحسن بن علي رضي الله عنهما قتل
ابن ملجم بعلي وقال أبو يوسف وكان علي رضي الله عنه أولاد صغار (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا
قتل الرجل الرجل عمدا وله ورثة صغار وكبار أو كبر غيب فليس لأحد منهم أن يقتل حتى تبلغ الصغار وتحضر
الغيب ويجتمع من له سهم في ميراثه من زوجة أو أم أو جدة على القتل فإذا اجتمعوا كان لهم أن يقتلوا فإذا لم
يجتمعوا لم يكن لهم أن يقتلوا وإذا كان هذا هكذا فلا شيء منهم شاء من البالغين الحضور أن يأخذ حصته من
الدية من مال الخاني بقدر ميراثه من المقتول وإذا فعل كان لأولياء الغيب وعلى أولياء الصغار أن يأخذوا
لهم حصصهم من الدية لأن القتل قد حال وصار ما لا فلا يكون لولي الصغير أن يدعه وقد أمكنه أخذه فإن
قال قاتل كيف ذهبت إلى هذا دون غيره من الأقاويل وقد قال بعض أهل العلم أي ولادة الدم قام به قتل
وان عفا إلا آخرون فأنزله بمنزلة الحد وقال غيره من أهل العلم يقتل البالغون ولا ينتظرون الصغار وقال
غيره يقتل الولد ولا ينتظرون الزوجة قيل ذهبنا إليه أنه السنة التي لا ينبغي أن يخالف أو في مثل معنى السنة
والقياس على الإجماع فإن قال فأي السنة فيه قيل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل له قتيلا
فأهلته بين خيرتين أن أحبوا أخذوا القصاص وأن أحبوا فالدية فلما كان من حكم رسول الله صلى الله عليه
وسلم أن لولاة الدم أن يقتلوا ولهم أن يأخذوا المال وكان إجماع المسلمين أن الدية موروثه لم يحل لوارث أن
ينزع الميراث من ورثته حتى يكون الوارث يمنع نفسه من الميراث وهذا معنى القرآن في قول الله عز وجل
فمن عفى له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان وهذا مكتوب في كتاب الديات ووجدنا ما خالفه
من الأقاويل لاجته فيه لما وصفت من السنة بخلافهم ووجدت مع ذلك قولهم متناقضا أذنعوا أنهم امتنعوا
من أن يأخذوا الدية من القتال لأنه انما عليه دم لا مال فلوزعوا أن واحدا من الورثة لو عفا حال الدم لا
مال الزموا قولهم ولقد نقضوه فأما الذين قالوا هو كالحدي يقوم به أي الورثة شاءوا وعفا غيره فقد خالفوا بينه
وبين الحد من أجل أنهم يزعمون أن الورثة العفو عن القتل يزعمون أنه لا عفو لهم عن الحد يزعمون أنهم
لواصطلحوا في القتل على الدية جاز ذلك يزعمون أنهم لواصطلحوا على مال في الحد لم يجز وإذا قتل
القوم فأنجوا عن قتل لم يدبر أيهم أصابه فإن أباً حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول هو على عاقلة القبيلة التي
وجد فيها إذا لم يدع ذلك أولياء القتل على غيرهم وكان ابن أبي ليلى رحمه الله تعالى يقول هو على عاقلة الذين
اقتلوا جميعا الآن يدعي أولياء القتل على غير أولئك وبهذا يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا
اقتل القوم فأنجوا عن قتل فادعي أولياءه على أحد بعينه أو على طائفة بعينها أو قالوا قد قتلته إحدى

وفي هذا المعنى أن
أسيد بن حضير وجابر
ابن عبد الله صليبا
مريضين قاعدين يقوم
أصحاه فأمرهم بالقعود
معهما وذلك أنهم والله
أعلم علما أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم صلى
جالسا وصلى وراءه قوم
قياماً فأمرهم بالجلوس
فأخذوا به وكان حقا
عليهما ولا شك أن قد
عزب عليهما أن النبي
صلى في مرضه الذي
مات فيه جالسا وأبو بكر
إلى جنبه قائما والناس
من وراءه قياماً فنسخ
هذا أمر النبي بالجلوس
وراءه إذ صلى شاكيا
جالسا وواجب على كل
من علم الأمرين معاً أن
يصير إلى أمر النبي
الآخر إذا كان ناسخا
للاول أو إلى أمر النبي
الدال بعضه على بعض
(قال الشافعي) وفي مثل
هذا المعنى أن علي بن
أبي طالب خطب
الناس وعثمان بن عفان
محصور فأخبرهم أن
النبي صلى الله عليه وسلم
نهى عن أمساك لحوم
الأنعام بعد ثلاث وكان
يقول به لأنه سمعه من

الطائفتين لا يدري أيهنما قتله قبل لهن ان جثتم بما يوجب القسامة على احدى الطائفتين أو بعضهم أو واحد بعينه أو أكثر قيل لكم أقسموا على واحد فان لم تأتوا بذلك فلا عقل ولا قود ومن شتم ان تحلفه لكم على قتله أحلفناه ومن أحلفناه أبرأناه وهكذا ان كان جريحاً ثم مات ادعى على أحد أو لم يدع عليه اذا لم أقبل دعواه فيما هو أقبل من الدم لم أقبلها في الدم وما أعرف أصلاً ولا فرعاً لقول من قال تجب القسامة بدعوى الميت ما القسامة التي قضى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم في عبد الله بن سهل الاعلى خلاف ما قال فيها دعوى ولوث من بيته * واذا أصيب الرجل وبه جراحة فاحتمل فلم يزل مريضاً حتى مات فان أباحنيقة رضى الله عنه كان يقول ديني على تلك القبيلة التي أصيب فيهم وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول ليس عليهم شيء وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول القصاص لكل وارث وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يجعل لكل وارث قصاصاً الا الزوج والمرأة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى الزوج والمرأة الحرة والجدة وبنت الابن وكل وارث من ذكر أو أنثى فله حق في القصاص وفي الدية * واذا وجد القاتل في قبيلة فان أباحنيقة رضى الله تعالى كان يقول القسامة على أهل الخطئة والعقل عليهم وليس على السكان ولا على المشتريين شيء وبه يأخذ ثم قال أبو يوسف رحمه الله تعالى بعد على المشتريين والسكان وأهل الخطئة وكان ابن أبي ليلى يقول الدية على السكان والمشتريين معهم وأهل الخطئة وكذلك اذا وجد في الدار فهو على أهل القبيلة قبيلة تلك الدار والسكان الذين فيها في قول ابن أبي ليلى وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول على عاقلة أو باب الدور خاصة وان كانوا مشتريين وأما السكان فلا وبهذا يأخذ « رجع أبو يوسف رحمه الله الى قول ابن أبي ليلى وقول أبي حنيفة المعروف ما بقي من أهل الخطئة رجل فليس على المشتري شيء » (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا وجد الرجل قتيلاً في دار رجل أو أهل خطئة أو سكان أو صحراء أو عسكر فكلهم سواء لا عقل ولا قود الا بيعة تقوم أو بما يوجب القسامة فيقسم الاولياء فاذا ادعى الاولياء على واحد أو ألف أحلفناهم وأبرأناهم لان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا نصار بين قتيلىكم يهود بنحسين عينا فلما أبوا أن يقبلوا أيمانهم لم يجعل على يهود شيئاً وقد وجد القاتل بين أظهرهم ووداه النبي صلى الله عليه وسلم من عنده متطوعاً . واذا قطع رجل يداً امرأة أو امرأة يدرجل فان أباحنيقة رضى الله عنه كان يقول ليس في هذا قصاص ولا قصاص فيما بين الرجال والنساء فيما دون النفس ولا فيما بين الاحرار والعبيد فيما دون النفس ولا قصاص بين الصبيان في النفس ولا غيرها وكذلك حدثنا أبو حنيفة عن حماد عن ابراهيم وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول القصاص بينهم في ذلك وفي جميع الجراحات التي يستطاع فيها القصاص (قال الشافعي) رحمه الله تعالى القصاص بين الرجل والمرأة في الجراح وفي النفس وكذلك العبيد بعضهم من بعض واذا كانوا يقولون القصاص بينهم في النفس وهي الاكثر كان الجرح الذي هو الأقل أولى لان الله عز وجل ذكر النفس والجراح في كتابه ذكر واحد أو احدى وأما الصبيان فلا قصاص بينهم . واذا قتل الرجل رجلاً بعصاً أو بحجر فضر به ضربات حتى مات من ذلك فان أباحنيقة رضى الله تعالى كان يقول لا قصاص بينهما وكان ابن أبي ليلى يقول بينهما القصاص وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أصاب الرجل الرجل بحديدة أو بسمي أو بسمي عور فارق فيه موران الحديد فمات من ذلك ففيه القصاص واذا أصابه بعصاً أو بحجر أو ما لا يمور موران السلاح فأصله شيء ان كان ضربه بالحجر العظيم والخشبة العظيمة التي الأغلب منها أنه لا يعاش من مثلها وذلك أن يشدخ به رأسه أو يضرب بها جوفه أو خاصرته أو مقتل من مقاتله أو جل عليه الضرب بشيء أخف من ذلك حتى بلغ من ضربه ما الأغلب عند الناس أن لا يعاش من مثله قتل به وكان هذا عمد القتل وزيادة أنه أشد من القتل بالحديد لان القتل بالحديد أوحى وان ضربه بالعصا والسوط أو بالحجر الضرب الذي الأغلب منه أنه يعاش من مثله فهذا الخطأ شبه العمد ففيه الدية مغلفة ولا قود فيه

* واذا عض الرجل يد الرجل فانتزع العضوض يده فقلع سنن من أسنان العاض فان أباحنيقة رجه الله تعالى كان يقول لأيمان عليه في السن لانه قد كان له أن ينزع يده من فيه وبه يأخذ وقد بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن رجلا عض يد رجل فانتزع يده من فيه فترع ثنيته فأبطلها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال أيعض أحدكم أخاه عض الفحل وكان ابن أبي ليلى يقول هو ضامن لدية السن وهما يتفقان فيما سوى ذلك مما يجني في الجسد سواء في الضمان (قال الشافعي) رجه الله تعالى واذا عض الرجل يد الرجل أو رجله أو بعض جسده فانتزع العضوض ما عض منه من في العاض فسقط بعض ثغره أو كله فلا شيء عليه لانه كان للعضوض أن ينزع يده من في العاض ولم يكن متعديا بالانتزاع فيضمن وقد قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في مثل هذا (قال الشافعي) أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء عن صفوان بن يحيى بن أمية عن أبيه أن رجلا عض يد رجل فانتزع العضوض يده من في العاض فسقطت ثنيته أو ثنيته فأعذرهما رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال أيدع يده في فكل تقضمها كأنها في في فكل وإذا نفعت الدابة برجلها وهي تسير فان أباحنيقة رجه الله تعالى كان يقول لأيمان على صاحبها لأنه بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال الرجل جبار وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هو ضامن في هذا لما أصابت (قال الشافعي) رجه الله تعالى يضمن قائد الدابة وسائقها وراكبها ما أصابت بد أو فم أو رجل أو ذنب ولا يجوز إلا هذا (١) ولا يضمن شيئا إلا أن يحملها على أن تطأ شيئا فبضمن لأن وطأها من فعله فتكون حينئذ كدابة من أدانه جني بها فأما أن يقول يضمن عن يدها ولا يضمن عن رجلها فهذا تحكم فان قال لا يرى رجلها فهو اذا كان سائقا لا يرى يدها فينبغي أن يقول في السائق يضمن عن الرجل ولا يضمن عن اليد وليس هكذا يقول فأما ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من أن الرجل جبار فهو والله تعالى أعلم غلط لان الحفظ لم يحفظوا هكذا وكان أبو حنيفة رجه الله يقول في الرجل اذا قتل العبد إن قيمته على عاقلة القاتل وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا تعقله العاقلة ثم رجع أبو يوسف فقال هو مال لا تعقله العاقلة وعلى القاتل قيمته ما بلغ حالا (قال الشافعي) رجه الله تعالى واذا قتل الرجل العبد خطأ عقلته عاقلته لانها إنما تعقل جنانية حرق في نفس محرمة فديكون فيها القود قال ويكون فيها الكفارة كما تكون في الحرب بكل حال فهو بالنفوس أشبه منه بالاموال هو لا يجمع الاموال في معنى الا في أن دينه قيمته فأما ما سوى ذلك فهو مفارق للاموال مجامع للنفوس في أكثر أحكامه وبالله تعالى التوفيق

(باب السرقة)

(قال الشافعي) رجه الله تعالى واذا أقر الرجل بالسرقة مرة واحدة والسرقة تساوي عشرة دراهم فصاعدا فان أباحنيقة رجه الله كان يقول أقطعه ويقول ان لم أقطعه جعلته عليه ديناً ولا قطع في الدين وكان ابن أبي ليلى يقول لا أقطعه حتى يقر مرتين وبهذا يأخذ ثم رجع الى قول أبي حنيفة (قال الشافعي) رجه الله تعالى واذا أقر الرجل بالسرقة مرة واحدة وثبت على الافرار وكانت مما نقطع فيه اليد قطع وسواء افارده مرة أو أكثر فان قال قائل كما لا أقطعه إلا بشاهدين فهو اذا شهد عليه شاهدان قطعه ولم يلتفت الى رجوعه لو كان أقر وهو لو أقر عنده مائة مرة ثم رجع لم يقطعه فان قال قائل فهكذا لو رجعت الشهود لم يقطعه قبل لو رجعت الشهود عن الشهادة عليه ثم عادوا فشهدوا عليه عا رجوعا عنه لم تقبل شهادتهم ولو أقر ثم رجع ثم أقر قبل منه فالأقرار مخالف للشهادات في البدء والمتعقب وان كان المسروق منه غائباً فان أباحنيقة رجه الله تعالى قال لا أقطعه وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول أقطعه اذا أقر مرتين

(١) قوله ولا يضمن شيئا الخ هذا تنقيح للضمان قبله أي ان ضمانه لا يكون الا في هذه الحالة تأمل

بعض من نظر في العلم ليعلم من علمه أن من متقدمي الصحة وأهل الفضل والدين والأمانة من يعزب عنه من سنن رسول الله الشيء يعلمه غيره ممن اعلمه لا يقاربه في تقدم محبته وعلمه ويعلم أن علم خاص السنن انما هو علم خاص بمن فتح الله له علمه لأنه عام مشهور وكشيرة الصلاة وجل الفرائض التي كلفت العامة ولو كان مشهورا شهيرة جل الفرائض ما كان الامر فيما وصفت من هذا وأشباهه كما وصفت ويعلم أن الحديث اذا رواه الثقات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فذلك ثبوته وان لا نعول على حديث ليثبت أن وافقه بعض أصحاب رسول الله ولا يردلان عمل بعض أصحاب رسول الله عملا يخالفه لان بأصحاب رسول الله والمسلمين كلهم حاجة الى أمر رسول الله وعليهم اتباعه لا أن شيئا من أقوالهم يتبع ما روى عنه ووافقه يزيد قوله شدة ولا شيئا

خالفه من أقاويلهم
 يوهن ما روى عنه الثقة
 لأن قوله المفروض
 اتباعه عليهم وعلى الناس
 وليس هكذا قول بشر
 غير رسول الله (قال
 الشافعي) رحمه الله
 فان قال قائل أنهم
 الحديث المروى عن
 النبي اذا خالفه بعض
 أصحابه جازله أن يتم
 الحديث عن بعض
 أصحابه بخلافه لان كلاً
 روى خاصة معاون
 يتهمان روى عن
 النبي أولى أن يصار إليه
 ومن قال منهم قولاً لم
 يرو عنه النبي لم يجز
 لأحد أن يقول انما قاله
 عن رسول الله لما
 وصفت من أنه يعزب
 عن بعضهم بعض قوله
 ولم يجز أن تذكره عنه الا
 رأيه مالم يقله عن رسول
 الله فاذا كان هكذا لم
 يجز أن نعارض بقول
 أحد قول رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ولو
 قال قائل لا يجوز أن
 يكون الا عن رسول الله
 لم يحل له خلاف من
 وضعه هذا الموضع
 وليس من الناس أحد
 بعد رسول الله الا وقد

وان كان المسروق منه غائباً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كان المسروق منه غائباً حبس السارق
 حتى يحضر المسروق منه لانه لعله أن يأتي له بخروج يسقط عنه القطع أو القطع والضمان * وان كانت
 السرقة تساوي خمسة دراهم فان أباحنيقة رحمه الله تعالى كان يقول لا قطع فيها بلغنا عن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم وعن علي رضي الله عنه وعن ابن مسعود أنهم قالوا لا تقطع اليد الا في عشرة دراهم وبهذا
 يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول تقطع اليد في خمسة دراهم ولا تقطع في دونها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
 أخبرنا الثقة عن عبد الله بن عمر بن حفص وسفيان بن عيينة عن الزهري عن عمرة عن عائشة رضي الله عنها
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال القطع في ربع دينار فصاعداً وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله
 تعالى فأما ما ذهب إليه أبو حنيفة من الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم التي تخالف هذا فانها ليست من
 وجه يثبت مثله لو انفرد وأما ما روى عن علي رضي الله عنه وابن مسعود فليست في أحد مع النبي صلى الله
 عليه وسلم حجة ولا أعلم ثابتاً عن واحد منهما وقد أخبرنا سفيان بن عيينة عن جسد الطويل أنه سمع قتادة
 يسأل أنس بن مالك رحمه الله تعالى عن القطع فقال حضرت أبابكر الصديق رضي الله عنه قطعه سارقاً
 في شيء ما يسوي ثلاثة دراهم أو قال ما يسري أنه لي بثلاثة دراهم وثبت عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت
 القطع في ربع دينار فصاعداً وهو مكتوب في كتاب السرقة * قال واذا شهد الشاهدان على رجل بالسرقة
 والمسروق منه غائب فان أباحنيقة رحمه الله كان يقول لا أقبل الشهادة والمسروق منه غائب أرايت
 لو قال لم يسرق مني شيئاً كنت أقطع السارق وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول أقبل الشهادة عليه وأقطع
 السارق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا شهد شاهدان على رجل بسرقة والمسروق منه غائب قبلت
 الشهادة وسألت عن الشهود وأخرت القطع الى أن يقدم المسروق منه * قال واذا اعترف الرجل
 بالسرقة مرتين وبالزنا أربع مرات ثم أنكر بعد ذلك فان أباحنيقة رحمه الله كان يقول نذر أعنه الحد فيهما
 جميعاً ونضمنه السرقة وقد بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين اعترف عنده ما عزم من مال وأمر به
 أن يرجع هرب حين أصابته الحجارة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فهل اخلت سبيله حدثنا بذلك أبو حنيفة
 رحمه الله يرفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا أقبل رجوعه فبهما جميعاً
 وأمضي عليه الحد (قال الشافعي) واذا أقر الرجل بالزنا أو بشرب الخمر أو بالسرقة ثم رجع قبلت رجوعه
 قبل أن تأخذه السياط أو الحجارة أو الحديد وبعد جاء بسبب أو لم يأت به غير أو لم يعير قياساً على أن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال في ما عرّفه لا تركته وهكذا كل حد لله فأما ما كان لا دمين فيه حق فيلزمه
 ولا يقبل رجوعه فيه وأغرمة السرقة لانها حق لا دمين . واذا دخل الرجل من أهل الحرب النياباً مان
 فسرق عندنا سرقة فان أباحنيقة رحمه الله كان يقول يضمن السرقة ولا يقطع لانه لم يأخذ الا ما ن تجرى
 عليه الاحكام وكان ابن أبي ليلى يقول تقطع يده وبه يأخذ ثم رجع الى قول أبي حنيفة رضي الله عنه
 (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا دخل الحرب دار الاسلام بأمان فسرق ضمن السرقة ولا يقطع ويقال له
 ننبذ اليك عهدك ونبلغك ما منك لان هذه دار لا يصلح أن يقيم فيها الا من يجرى عليه الحكم « قال الربيع »
 لا يقطع اذا كان جاهلاً فان كان عالماً قطع (قال الشافعي) رحمه الله لا ينبغي لأحد أن يعطى أحد أمانة
 على أن لا يجرى عليه حكم الاسلام مادام مقيماً في دار الاسلام

(باب القضاء)

(قال الشافعي) رحمه الله واذا أثبت القاضي في ديوانه الاقرار وشهادة الشهود ثم رفع اليه ذلك وهو لا يذكره
 فان أباحنيقة رحمه الله كان يقول لا ينبغي له أن يجيزه وكان ابن أبي ليلى رحمه الله يجيز ذلك وبه يأخذ

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إن كان يذكره ولم يثبت عند أهله وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجوز
حتى يثبت عند أهله وان ذكره (قال الشافعي) رحمه الله وإذا وجد القاضي في ديوانه خطأ لا يشك أنه خطه
أو خط كاتبه باقرار رجل لا آخر أو ثبت حق عليه بوجه لم يكن له أن يقضي به حتى يذكر منه أو يشهد به
عنده كما لا يجوز إذا عرف خطه ولم يذكر الشهادة أن يشهد * وإذا جاء رجل بكتاب قاض إلى قاض
والقاضي لا يعرف كتابه ولا خاتمه فان أباحنيقة رحمه الله كان يقول لا ينبغي للقاضي الذي أتاه الكتاب أن
يقبله حتى يشهد شاهد عدل على خاتم القاضي وعلى ما في الكتاب كله إذا قرئ عليه عرف القاضي الكتاب
والخاتم أولم يعرفه ولا يقبله إلا بشاهدين على ما وصفت لأنه حق وهو مثل شهادة على شهادة ثم رجع
أبو يوسف رحمه الله وقال لا يقبل الكتاب حتى يشهد الشهود أنه قرأه عليهم وأعطاهم نسخة معهم
يحضرونها هذا القاضي مع كتاب القاضي وكان ابن أبي ليلى يقول إذا شهدوا على خاتم القاضي قبل ذلك
منهم وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شهد الشاهدان على كتاب القاضي إلى القاضي عرف
المكتوب إليه كتاب القاضي وخاتمه أولم يعرفه فهو سواء في الحكم ولا يقبل إلا بشاهدين يشهدان أن هذا
كتاب فلان قاضي بلد كذا إلى فلان قاضي بلد كذا ويشهدان على ما في الكتاب إما بحفظه وإما بنسخة
معه ما وافق ما فيه ولا يرى أن يقبله محتوما وهما يقولان لا ندري ما فيه لان الخاتم قد يصنع على الخاتم
ويبدل الكتاب * وإذا قال الخصم للقاضي لا أقر ولا أنكر فان أباحنيقة رحمه الله كان يقول لا أجبره
على ذلك ولكنه يدعو المدعي بشهوده وبهذا يأخذ * قال وكان ابن أبي ليلى لا يدعه حتى يقرأ وينكر
وكان أبو يوسف إذا سكت يقول له احلف مرارا فان لم يحلف فضى عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
وإذا تنازع الرجلان وادعى أحدهما على الآخر دعوى فقال المدعي عليه لا أقر ولا أنكر فيل للدي أن أردت
أن تحلفه عرضنا عليه البين فان حلف برئ إلا أن تأتي بينة وان نكل قلنا لك احلف على دعواك وخذ فان
أبيت لم نعطك بنكوله شيأ دون عيذك مع نكوله * وإذا أنكر الخصم الدعوى ثم جاء بشهادة الشهود على
المخرج منه فان أباحنيقة رحمه الله كان يقول أقبل ذلك منه وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول
لا أقبل منه بعد الانكار مخرجا وتفسير ذلك أن الرجل يدعى قبل الرجل الدين فيقول ماله قبلي شيء فيقيم
الطالب البينة على ماله ويقيم الآخر البينة أنه قد أوفاه إياه وقال أبو حنيفة المطلوب صادق بما قال ليس قبلي
شيء وليس قوله هذا با كذاب لشهوده على البراءة (قال الشافعي) رحمه الله وإذا ادعى الرجل على الرجل
دينا فأنكر المدعي عليه فأقام عليه المدعي بينة بخفاء المشهود عليه مخرج مما شهد به عليه قبله منه وليس
انكاره الدين اكذبا بالبينه فهو صادق أنه ليس عليه شيء في الطاعر إذا جاء بالخارج منه ولعله أراد أولا أن يقطع
عنه المؤنة * وإذا ادعى رجل قبل رجل دعوى فقال عندي المخرج فان أباحنيقة رحمه الله كان يقول
ليس هذا عندي باقرارا عما يقول البراءة وقد تكون عنده البراءة من الحق ومن الباطل وبهذا يأخذ
وكان ابن أبي ليلى يقول هذا اقرار فان جاء بمخرج والا ألزمه الدعوى وأبو حنيفة يقول إن لم يأت بالخارج
لم تلزمه الدعوى إلا بينة (قال الشافعي) رحمه الله وإذا ادعى الرجل على الرجل حقا فقال المدعي عليه
عندي منها المخرج فسأل المدعي القاضي أن يجعل هذا اقرارا يأخذه به إلا أن يجي عنه بالخارج فليس هذا
باقرارا لأنه قد يكون عنده المخرج بأن لا يقربه ولا يوجد عليه بينة ولا يأخذ المدعي إلا بينة يثبتها ويقبل من
المدعي عليه المخرج وان شهد عليه * قال وإذا أقر الرجل عند القاضي بشيء فلم يقض به القاضي عليه ولم
يثبت في ديوانه ثم خاصمه اليه فيه بعد ذلك فان أباحنيقة رحمه الله قال إذا ذكر القاضي ذلك أمضاء عليه
وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى رحمه الله يقول لا يمتضى ذلك عليه وان كان ذا كراهة حتى يثبت في ديوانه
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أقر الرجل عند الحاكم فأنبت الحاكم اقراره في ديوانه أو كان ذا كراهة

أخذ من قوله وتركه
لقول غيره من أصحاب
رسول الله ولا يجوز في
قول رسول الله أن يرد
لقول أحد غيره فان
قال قائل فاذكر لي في
هذا ما يدل على ما
وصفت فيه قبل
له ما وصفت في
هذا الباب وغيره
مفردا وجملة ومنه أن
عمر بن الخطاب امام
المسلمين والمقدم في
المنزلة والفضل وقدم
الصحة والورع والفقه
والثبوت والمبتدئ بالعلم
قبل أن يسئل والكاشف
عنه لان قوله حكم
يلزم كان يقضي بين
المهاجرين والانصار أن
الدية للعاقلة ولا ترث
المرأة من دية زوجها
شيأ حتى أخبره أو كتب
اليه الفصالح بن سفيان
أن النبي كتب اليه أن
يورث امرأة أشيم الضبابي
من دية فرجع اليه
عمر وتركه قوله وكان
عمر يقضي أن في
الابهام خمس عشرة
والوسطى والمسبحة
عشر أعشرا وفي التي
تلي الخمس تسعا وفي
الخنصر ستا حتى وجد
كتاب عند آل عمرو بن حزم

الذي كتبه له النبي صلى الله عليه وسلم وفي كل اصبع مما هنالك عشر من الابل فتروا الناس قول عمر وصاروا الى كتاب النبي ففعلوا في ترك امر عمر لامر النبي فعل عمر في فعل نفسه في انه ترك فعل نفسه لامر النبي صلى الله عليه وسلم وذلك الذي اوجب الله عليه وعليهم وعلى جميع خلقه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وفي هذا دلالة على ان حاكمهم كان يحكم برأيه فيما لرسول الله فيه سنة لم يعلمها ولم يعلمها أكثرهم وذلك يدل على أن علم خاص الاحكام خاص على ما وصفت لاعام كعام جل الفرائض (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقسم أبو بكر حتى لقي الله فسوى بين الحر والعبد ولم يفضل بين أحد بسابقة ولان نسب ثم قسم عمر فألقى العبيد وفضل بالنسب والسابقة ثم قسم على فألقى العبيد وسوى بين الناس وهذا أعظم ما يلي الخلفاء وأعمه وأولاه أن لا

لاقراره ولم يثبت في ديوانه فسواء كان ممن يأخذ بالاقرار عنده أخذه به ولا معنى للديوان الا الذكر وإذا كان القاضي ذا كرافسواء كان في الديوان أو لم يكن « قال الربيع » وكان الشافعي يجيز الاقرار عند القاضي وانما كره أن يتكلم بإجازته لحال ظلم بعض القضاة

(باب الفرية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال رجل لرجل من العرب يا بنطي أولست من بني فلان لقبيلة فان أباحنيقة رحمه الله كان يقول لاحد عليه في ذلك وانما قوله هذا مثل قوله يا كوفي يا بصري يا شامي حدثنا أبو يوسف عن حدثه عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس بذلك وأما قوله لست من بني فلان فهو صادق ليس هو من ولد فلان لصلبه وانما هو من ولد الولدان القذف ههنا انما وقع على أهل الشرعة الذين كانوا في الجاهلية وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول فبهما جميعا الحد (قال الشافعي) رحمه الله وإذا قال رجل لرجل من العرب يا بنطي وقفته فان قال عنيت بنطي الدار أو بنطي اللسان أحلفته بالله ما أراد أن ينفيه وينسبه الى النبط فان حلف نهيته عن أن يقول ذلك القول وأدبته على الأذى وان أبي أن يحلف أحلفت المقول له لقد أراد نفيك فإذا حلف سألت القائل عن نفي فإذا قال ما نفيته ولا قلت ما قال جعلت القذف واقعا على أم المقول له فان كانت حرة مسلمة حددته ان طلبت الحد فان عفت فلا حد لها وان كانت ميتة فلا ينها القيام بالحد وان قال عنيت بالقذف الأب الجاهلي أحلفته ما عني به أحد من أهل الاسلام وعزته ولم أحذه وان قال لست من بني فلان لحدته ثم قال انما عنيت لست من بني لصلبه انما أنت من بني بني لم أقبل ذلك منه وجعلته قاذفا لأمه فان طلبت الحد وهي حرة كان لها ذلك الا أن يقول نفيت الحد الأعلى الذي هو جاهلي فأعززه ولا أحذه لان القذف وقع على مشركة * وإذا قال الرجل لرجل لست ابن فلان وأمه أمة أو نصرانية وأبوه مسلم فان أباحنيقة رحمه الله تعالى كان يقول لاحد على القاذف انما وقع القذف ههنا على الأم ولا حد على قاذفها وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول في ذلك عليه الحد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا نفي الرجل الرجل من أبيه وأم المنى نسية أو أمة فلا حد عليه لأن القذف انما وقع على من لاحده ولكنه ينكل عن أذى الناس بتعزير لا حد * قال وإذا قذف رجل رجلا فقال يا ابن الزانية وقد مات الابوان فان أباحنيقة رحمه الله تعالى كان يقول انما عليه حد واحد لأنها كلمة واحدة وبهذا يأخذ قلت ان فرق القول أوجعه فهو سواء وعليه حد واحد وكان ابن أبي ليلى يقول عليه حدان ويضربه الحدين في مقام واحد وقد فعل ذلك في المسجد (قال الشافعي) رحمه الله وإذا قال الرجل للرجل يا ابن الزانية وأبواه حران مسلمان ميتان فعليه حدان ولا يضربهما في موقف واحد ولكنه يحبس ثم يحبس حتى اذا برأجلده حد حداثا وكذا لو فرق القول أوجعه أو قذف جماعة بكلمة واحدة أو بكلام متفرق فلكل واحد منهم حده ألا ترى أنه لو قذف ثلاثة بالزنا فلم يطلب واحد الحد وأقرأ حر بالزنا حد الطالب الثالث حداثا ما ولو كانوا شركاء في الحد ما كان ينبغي أن يضرب الاثلاث حد لان حدين قد سقطا عنه أحدهما باعتراف صاحبه والآخر بترك صاحبه الطلب وعفوه وإذا كان الحد حق المسلم فكيف يبطل بحال رأيت لو قتل رجل ثلاثة أو عشرة معاً ما كان عليه لكل واحد منهم دية ان قتلهم خطأ وعليه القودان قتلهم عمدا ودية لكل من لم يقدمه لانهم لا يجدون الى القود سبيلا * وإذا قال الرجل للرجل يا ابن الزانية أو قالت المرأة للرجل يا ابن الزانية والابوان حيان فان أباحنيقة رحمه الله تعالى كان يقول اذا كانا حيين بالكوفة لم يكن على قاذفهما الحد الا أن يأتيا بطلبان ذلك ولا يضرب الرجل حدين في مقام واحد وان وجبا عليه جميعا وبه يأخذ * قال ولا يكون في هذا أبد الا حد واحد وكان ابن أبي ليلى يضربهما جميعا حدين في مقام واحد

ويضرب المرأة قائمة ويضربها حدين في كلعة واحدة ويقوم الحدود في المسجد أطن أباحنيفة رجه الله تعالى قال لا ولا يكون على من قذف بكلمة واحدة أو كلمتين أو جماعة أو فرادى الا حد واحد فان أخذه بعضهم خذله كان لجميع ما قذف بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وبه يأخذ وقال لا تقام الحدود في المساجد (قال الشافعي) ولا يقام على رجل حدان وجبا عليه في مقام واحد ولكنه يحداً أحدهما ثم يحبس حتى يبرأ ثم يحداً آخر ولا يحداً في مسجد . ومن قذف أبا رجل وأبوه حتى لم يحداً حتى يكون الأب الذي يطلب وإذا مات كان لابن أن يقوم بالحد وان كان له عدد بنين فأيهما قام به حدله وقال أبوحنيفة رجه الله لا يضرب الرجل حدين في مقام واحد وان وجبا عليه جميعاً ولكنه يقيم عليه أحدهما ثم يسحب حتى يخف الضرب ثم يضرب الحد الآخر وانما الحدان في شرب وقذف أو زنا وقذف أو زنا وشرب فأما قذف كاه وشرب كاه مراراً أو زنا مراراً فانما عليه حد واحد . قال ولو كان الابن المقذوف فان حين كانا عزلة الميتين في قول ابن أبي ليلى وأما في قول أبي حنيفة فلا حق للولد حتى يجيء الوالدان أو أحدهما يطلب قذفه وانما عليه حد واحد في ذلك كله (قال الشافعي) رجه الله تعالى وتضرب الرجال في الأدود قداماً وفي التعزير وترك لهم أيديهم يتقون بها ولا تربط ولا يحدون وتضرب النساء جلوساً وتضم عليهن ثيابهن ويرطن لثلا ينكشفن ويلين رباط ثيابهن أو تلبسه منهن امرأة . وإذا قذف الرجل رجلاً ميتاً فان أباحنيفة رجه الله تعالى كان يقول لا يأخذ بحد الميت الأولد أو الولد وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى رجه الله تعالى يقول يأخذ أيضاً لاخ والاخت وأما غير هؤلاء فلا (قال الشافعي) رجه الله تعالى يأخذ حد الميت ولده وعصبته من كانوا * وإذا قذف الرجل امرأته وشهد عليه الشهود بذلك وهو يجحد فان أباحنيفة رجه الله تعالى كان يقول اذا رفع الى الامام خبره حبسه حتى يلاعن وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول اذا جحد ضربه الحد ولا أجبره على اللعان منها اذا جحد (قال الشافعي) رجه الله تعالى واذا شهد الشاهدان على رجل أنه قذف امرأته مسلمة وطلبت أن يحداها وبحد شهادتهما قيل له ان لا عنت خرجت من الحدوان لم تلعن حد ذلك

(باب النكاح)

(قال الشافعي) رجه الله تعالى واذا تزوج المرأة بغير مهر مسمى فدخل بها فان لها مهر مثلها من نساها لا وكس ولا شطط وقال أبوحنيفة رجه الله تعالى نساؤها أخواتها وبنات عمها وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول نساؤها أمهات وأخواتها (قال الشافعي) واذا تزوج الرجل المرأة بغير مهر فدخل بها فلها صداق مثلها من نساها ونساؤها نساء عصبته الأخوات وبنات العم وليس الأم ولا الخالات اذا لم يكن بنات عصبته من الرجال ونساؤها اللاتي يعتبر عليهن من كان مثلها من أهل بلدها وفي سنه وجمالها وماله وأدبها وصراحتها لان المهر يختلف باختلاف هذه الحالات . واذا تزوج الرجل ابنته وهي صغيرة ابن أخيه وهو صغير يتم في حجره فان أباحنيفة رجه الله تعالى كان يقول النكاح جائز وله الخيار اذا أدرك وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجوز ذلك عليه حتى يدرك ثم رجع أبو يوسف وقال اذا تزوج الولي فلا خيار وهو مثل الأب (قال الشافعي) رجه الله ولا يجوز نكاح الصغار من الرجال ولا من النساء الا أن يزوجهن الاباء والأجداد اذا لم يكن لهن آباء فانهم آباء واذا زوجهن أحد سواهم فالنكاح مفسوخ ولا يتوارثن فيه وان كبرا فان دخل عليها فأصابها فلها المهر ويفرق بينهما ولو طلقها قبل أن يفسخ النكاح لم يقع طلاقه ولا طهاره ولا إيلائه لانها لم تكن زوجة قط . واذا تزوج الرجل المرأة وامراً أبها فان أباحنيفة رجه الله تعالى كان يقول هو جائز بلغنا ذلك عن عبد الله بن جعفر أنه فعل ذلك وبه يأخذ تزوج عبد الله بن جعفر امرأة على رضى الله عنه وابنته جميعاً وكان ابن أبي ليلى يقول لا يجوز النكاح وقال كل امرأتين

يختلفوا فيه وانما الله جل وعز في المال ثلاثة أقسام قسم النقي وقسم الغنيمة وقسم الصدقة فاختلف الأئمة فيها ولم يمنع أحسدهم من أخذ ما أعطاه أبو بكر ولا عمر ولا علي وفي هذا دلالة على أنهم يسلمون لحاكمهم وان كان رأيهم خلاف رأيه وأن كان حاكمهم قد يكم بخلاف آرائهم لأن جميع أحكامهم من جهة الإجماع منهم وفيه ما يرتد على من ادعى أن حكم حاكمهم اذا كان بين أظهرهم ولم يرتدوه عليه فلا يكون الا وقد رأوا رأيهم من قبل أنهم لو رأوا رأيهم فيه لم يخالفوه بعده فان قال قائل قد رأوه في حياته ثم رأوا خلافه بعده قيل له فيدخل عليك في هذا ان كان كما قلت أن إجماعهم لا يكون حجة عندهم اذا كان لهم أن يجمعوا على قسم أبي بكر ثم يجمعوا على قسم عمر وكل واحد منهم يخالف صاحبه فإجماعهم اذا ليس بحجة عندهم أولاً ولا آخراً وكذلك

لو كانت احداهما رجلا لم يحل لهما نكاح صاحبتهما فلا ينبغي للرجل أن يجمع بينهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا بأس أن يجمع بين امرأة رجل وابنته من غيرها (قال الشافعي) فان قال قائل لم زعمت أن الآباء يزوجون الصغار قيل زوج أبو بكر رسول الله صلى الله عليه وسلم عائشة وهي بنت ست أو سبع وبنى بها النبي صلى الله عليه وسلم وهي بنت تسع فالحال ان اللذان كان فيهما النكاح والدخول كانا وعائشة صغيرة ممن لا أمر لهما في نفسها وزوج غير واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ابنته صغيرة فان قال قائل فاذا أجزت هذا الآباء ولم تلتفت الى القياس في أنه لا يجوز أن يعقد على حرة صغيرة نكاح ثم يكون لهما الخيار لان أصل النكاح لا يجوز أن يكون فيه خيار الا في الاماء اذا تحولت حالهن والحرائر لا تحول حالهن ولا يجوز أن يعقد عليهن ما لهن منه بد ثم يلزمهن فكيف لم يجعل الأولياء قياسا على الآباء قيل لا فتراق الآباء والأولياء وأن الأب يملك من العقد على ولده ما لا يملكه منه غيره ألا ترى أنه يعقد على البكر بالغا ولا يرد عنها وان كرهت ولا يكون ذلك للعم ولا للأخ ولا ولي غيره فان قال قائل فانا لا نجيز لاب أن يعقد على البكر بالغا ونجعله فيها وفي الثيب مثل غيره من الأولياء قيل فأنت تجعل قبضه لمهر البكر قبضا ولا تجعل ذلك لولي غيره الاوصى بمال وتجعل عقده عليها صغيرة جائزا لا خيار لهما فيه وتجعل لهما الخيار ان عقد عليها ولي غيره ولو كان مثل سائر الأولياء ما كنت قد فرقت بينهما وبين الأولياء وهذا مكتوب في كتاب النكاح » واذا نظر الرجل الى فرج المرأة من شهوة فان أباحني فخرجه الله كان يقول تحرم على ابنه وعلى أبيه وتحرم عليه أمها وابنتها بلغنا ذلك عن ابراهيم وبلغنا عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه أنه خلا بجارية له ففردوها وأن ابنه استوهبها منه فقال له انها لا تحل لك وبلغنا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال ملعون من نظر الى فرج امرأة وأمها وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يحرم من ذلك شيء ما لم يلبسه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا لمس الرجل الجارية حرمت على أبيه وابنه ولا تحرم عليه بالنظر دون اللمس (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا بأس أن يتزوج الرجل ابنة الرجل وامرأة الرجل فيجمع بينهما لان الله عز وجل انما حرم الجمع بين الاختين وهاتان ليستا باختين وحرمان الام والبنت احدهما بعد الاخرى وهذه ليست بأم ولا بنت وقد جمع عبد الله بن جعفر بين امرأة على رضي الله عنه وابنته وعبد الله بن صفوان بين امرأة رجل وابنته » واذا نظر الرجل الى فرج أمته من شهوة فان أباحني فخرجه الله تعالى كان يقول لا نحل لابيه ولا لابنه ولا نحل له أمها ولا بنتها وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى رضي الله عنه يقول هي له حلال حتى يلبسها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا زنا الرجل بالمرأة فلا تحرم عليه هي ان أراد أن ينكحها ولا أمها ولا بنتها لان الله عز وجل انما حرم بالحللال والحرام ضد الحلال وهذا مكتوب في كتاب النكاح من أحكام القرآن » واذا تزوج الرجل المرأة بشاهدين من غير أن يزوجهما ولي والزوج كفؤا لها فان أباحني فخرجه الله كان يقول النكاح جائز ألا ترى أنها لو رفعت أمرها الى الحاكم وأبى وليها أن يزوجهما كان للحاكم أن يزوجهما ولا يسعه الا ذلك ولا ينبغي له غيره فكيف يكون ذلك من الحاكم والولي جائزا ولا يجوز ذلك منها وهي قد وضعت نفسها في الكفاءة بلغنا عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه أن امرأة تزوجت ابنتها بآء أولياؤها فخاصموا الزوج الى علي رضي الله تعالى عنه فأجاز على النكاح وكان ابن أبي ليلى لا يجيز ذلك وقال أبو يوسف هو موقوف وان رفع الى الحاكم وهو كفؤ فأجزت ذلك كأن القاضي هاهنا ولي بلغه أن ابنته قد تزوجت فأجاز ذلك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى كل نكاح بغير ولي فهو باطل لقول النبي صلى الله عليه وسلم أيا امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل ثلاثا » واذا تزوج الرجل المرأة فأعلن المهر وقد كان أسرا قبل ذلك مهورا أو شهد شهودا عليه وأعلم الشهود أن المهر الذي يظهره فهو كذا وكذا سمعة يسمع بها القوم وأن أصل المهر هو كذا وكذا الذي في السر ثم تزوج فأعلن الذي قال فان أباحني فخرجه الله

لا يجوز اذا لم يكن عندهم حجة أن يكون على من بعدهم حجة فان قال قائل فكيف تقول قلت لا يقال شيء من هذا اجماع ولكن ينسب كل شيء منه الى فاعله فينسب الى أبي بكر فعله والى عمر فعله والى علي فعله ولا يقال لغيرهم من أخذ منهم موافق لهم ولا يخالف ولا ينسب الى ساكت قول قائل ولا عمل عامل انما ينسب الى كل قولة وعمله وفي هذا ما يدل على أن ادعاء الاجماع في كثير من خاص الاحكام ليس كما يقول من يدعيه فان قال قائل أفقدهم مثل هذا قلنا انما بدأنا به لأنه أشهر ما صنع الأئمة وأولى أن لا يختلفوا فيه وأن لا يجهله العامة ونحن نجد كثيرا من ذلك أن أبابكر جعل الحد بأثم طرح الاخوة معه ثم خالفه فيه عمر وعثمان وعلي ومن ذلك أن أبابكر رأى علي بهض أهل الردة فداء وسبوا وجسمهم بذلك فأطلقهم وعرو قال لا سبي ولا فداء

رضي الله عنه كان يقول المهر هو الاول وهو المهر الذي في السر والسمعة باطل الذي أظهر القوم وبه يأخذ
 وكان ابن أبي ليلى يقول السمعة هي المهر والذي أسر باطل أبو يوسف عن مطرف عن عامر قال اذا أسر
 الرجل مهر أو أعلن أكثر من ذلك أخذ بالعلانية * أبو يوسف عن الحسن بن عمار عن الحكم عن شريح
 وإبراهيم مثله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا تزوج الرجل امرأة بمهر علانية وأسرق قبل ذلك مهرا
 أقل منه فالمهر المهر العلانية الذي وقعت عليه عقدة النكاح الآن يكون شهود المهرين واحدا فيثبتون
 على أن المهر مهر السر وأن المرأة والزوج عقد النكاح عليه وأعلننا الخطبة بمهر غيره أو يشهدون أن
 المرأة بعد العقد أقربت بأن ما شهد لها به منه سمعة لا مهر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجوز
 النكاح الا بولي وشاهدي عدل ورضا المنكوحه والنكاح الا في الامه فان سيدها يزوجهها والبكر فان أباهما
 يزوجهما ومن لم يبلغ فان الآباء يزوجهنهم وهذا مكتوب في كتاب النكاح . قال واذا تزوج الرجل ابنته
 وقد أدركت فان أباه خيفة رحمه الله تعالى كان يقول اذا كرهت ذلك لم يجز النكاح عليها لانها قد أدركت
 وملكت أمرها فلا تكره على ذلك بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال البكر تستأمر في نفسها
 واذنها صماتها فلو كانت اذا كرهت أجبرت على ذلك لم تستأمر وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول النكاح
 جائز عليها وان كرهت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى انكاح الأب خاصة جائز على البكر بالغه وغير بالغه
 والدلالة على ذلك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم الايم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأمر في نفسها
 ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما بفعل الايم أحق بنفسها وأمر في هذه بالمؤامرة والمؤامرة قد
 تكون على استطابة النفس لانه روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال وأمر والنساء في بناتهن ولقول الله
 عز وجل وشاورهم في الأمر ولو كان الأمر فيهن واحدا قال الايم والبكر أحق بنفسهما وهذا كله
 مستقصى بحججه في كتاب النكاح . واذا تزوج الرجل المرأة ثم اختلفا في المهر فدخل بها وليس بينهما
 بينة فان أباه خيفة رحمه الله تعالى كان يقول في ذلك لها مهر مثلها الآن يكون ما دعت أقل من ذلك
 فيكون لها ما دعت وكان ابن أبي ليلى يقول انما لها ما سمي لها الزوج وليس لها شيء غير ذلك وبه يأخذ ثم
 قال أبو يوسف بعد إن أقر الزوج بما يكون مهر مثلها أو قريباً منه قبل منه والام يقبل منه (قال الشافعي)
 رحمه الله تعالى واذا تزوج الرجل المرأة دخل بها أو لم يدخل بها فاختلعا في المهر تحالفا وكان لها مهر
 مثلها كان أقل مما دعت أو أقل مما أقر به الزوج أو أكثر كالقول في البيوع الفاتية الا أن لا رد العقد
 في النكاح بما يرد به العقد في البيوع ونحكم له حكم البيوع الفاتية لأن البيوع الفاتية يحكم فيها بالقيمة
 وهذا يحكم فيه بالقيمة والقيمة فيه مهر مثلها كما هي في البيوع قيمة مثل السلعة ، واذا أعتقت الامه
 وزوجهها فان أباه خيفة رحمه الله تعالى كان يجعل لها الخيار ان شاءت اختارت نفسها وان شاءت أقامت
 مع زوجها وكان ابن أبي ليلى يقول لا خيار لها ومن حجة ابن أبي ليلى في بريرة أنه يقول كان زوجها عبدا
 ومن حجة أبي خنيفة في ذلك أنه يقول ان الامه لا تملك نفسها ولا نكاحها وقد بلغنا عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم أنه خير بريرة حين عتقت وقد بلغنا عن عائشة رضي الله عنها أن زوج بريرة كان حرا (قال
 الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أعتقت الامه فان كانت تحت عبدا فلها الخيار وان كانت تحت حرا فلا خيار
 لها وذلك أن زوج بريرة كان عبدا وهذا مكتوب في كتاب النكاح واذا تزوجت وزوجهها غائب كان
 قد نعي البها فولدت من زوجها الآخر ثم جاء زوجها الاول فان أباه خيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول الولد
 للاول وهو صاحب الفراش وقد بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال الولد للفراش وللعاهر الحجر
 وكان ابن أبي ليلى يقول الولد للاخر لانه ليس بعاهر والعاهر الزاني لانه متزوج وكذلك بلغنا عن
 ابن أبي طالب رضي الله عنه وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله واذا بلغ المرأة وفاة زوجها فاعتدت

مع غير هذا مما سكتنا عنه ونكتفي بهذا منه * حدثنا الربيع
 قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم بن
 خالد عن ابن جريج عن
 هشام بن عروة عن
 أبيه أن يحيى بن حاطب
 حدثه قال توفي حاطب
 فأعقب من صلي من
 رقيقه وصام وكانت
 له أمة نوبة قد صلت
 وصامت وهي أجمبة
 لم تفقه فلم تزرعه الا بجملة
 وكانت ثيبا فذهب الى
 عمر فحدثه فقال له عمر
 لانت الرجل الذي
 لا يأتي بخير فأقرع ذلك
 فأرسل البها عمر فقال
 أحبلت فقالت نعم من
 مر عرس بدرهين فاذا
 هي تسهل بذلك ولا
 تكتمه قال وصادف
 عليا وعثمان وعبد الرحمن
 ابن عوف فقال أشيروا
 علي قال وكان عثمان
 جالسا فاضطجع فقال
 علي وعبد الرحمن قد وقع
 عليها الحسد فقال أشير
 علي يا عثمان فقال قد
 أشار علي بك أخواله
 فقال أشير علي أنت قال
 أراها تستهل به كأنها
 لا تعلمه وليس الحد الا
 على من علمه فقال عمر

صدمت صدقت
والذي نفسي بيده ما
الحد الأعلى من علمه
بخلدها عمراً
وغربها عاماً (قال
الشافعي) يخالف
علياً وعبد الرحمن فلم
يحدّها حدّها عندهما
وهو الرجم وخالف
عثمان أن لا يحدّها
بحال وجلدها مائة
وغربها عاماً فلم يرو
عن أحد منهم من
خلافه بعد حدّه أياها
حرف ولم يعلم خلافهم
له إلا بقولهم المتقدم قبل
فعله قال وقال بعض
من يقول ما لا ينبغي له
اذ قيل حد عمر مولاة
حاطب كذا لم يكن
ليجلدها إلا باجماع
أصحاب رسول الله
جهالة بالعلم وجرأة
على قول ما لا يعلم ومن
اجترأ (١) على أن يقول
إن قول رجل أو عمله
في خاص من الأحكام
مالم يحلّ عنه وعنهم
قال عندنا ما لم يعلم
(قال الشافعي) وقضى
عمر أن لا تباع أمهات
الأولاد وخالفه على

(١) لعله على أن يقول
في قول رجل الخ تأمل

ثم نكحت فولدت أولاداً ثم جاء زوجها المنعي حيا فسخ النكاح الآخر واعتدت منه وكانت زوجة الأول كما
هي وكان الولد لآلٍ آخر لأنه نكحها نكاحاً حلالاً في الظاهر حكمه حكم الفراش (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
وإذا لمس الرجل الجارية حرمت على أبيه وابنه ولا تحرم على أبيه وابنه بالنظر دون اللبس

(باب الطلاق)

قال أبو يوسف عن الأشعث بن سوار عن الحكم عن إبراهيم عن ابن مسعود أنه كان يقول في الحرام أن
نوي عينا فمين وإن نوي طلاقاً فطلاق وهو ما نوي من ذلك * وإذا قال الرجل كل حل عليّ حرام فإن أبا حنيفة
رحمه الله تعالى كان يقول القول قول الزوج فإن لم يعن طلاقاً فليس بطلاق وإنما هي عين يكفرها وإن
عنى الطلاق ونوي ثلاثاً فطلاقاً وإن نوي واحدة فواحدة بآئنة وإن نوي طلاقاً ولم ينو عدد فهي واحدة بآئنة
وكذلك إذا قال لامرأته هي عليّ حرام وكذلك إذا قال لامرأته خلية أو برة أو بنة أو بنة فالقول قول الزوج
وهو ما نوي أن نوي واحدة فهي واحدة بآئنة وإن نوي ثلاثاً فطلاقاً بلغنا ذلك عن شريح وإن نوي اثنتين فهي
واحدة بآئنة وإن لم ينو طلاقاً فليس بطلاق غير أن عليه العيين ما نوي طلاقاً وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول
في جميع ما ذكرت هي ثلاث تطليقات لا ندنيه في شيء منها ولا يجعل القول قوله في شيء من ذلك (قال الشافعي)
رحمه الله وإذا قال الرجل لامرأته أنت عليّ حرام فإن نوي طلاقاً فهو طلاق وهو ما أراد من عدد الطلاق
والقول في ذلك قوله مع عينه وإن لم يرد طلاقاً فليس بطلاق ويكفر كفارة عيين قياساً على الذي يحرم أمته
فيكون عليه فيها الكفارة لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم أمته فأمر الله عز وجل لم يحرم ما أحل
الله لك بتبغى مرضاة أزواجك وجعلها الله عينا فقال قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم * وإذا قال الرجل
لامرأته أمرك في يدك فقالت قد طلقت نفسي ثلاثاً فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول إذا كان
الزوج نوي ثلاثاً فهي ثلاث وإن كان نوي واحدة فهي واحدة بآئنة وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول
هي ثلاث ولا يسئل الزوج عن شيء (قال الشافعي) وإذا خیر الرجل امرأته أو ملكها أمرها فطلعت
نفسها تطليقة فهو علك الرجعة فيها كما يملكها لو ابتدأ طلاقها وكان أبو حنيفة يقول في الخيار إن اختارت
نفسها فواحدة بآئنة وإن اختارت زوجها فلا شيء وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول إن اختارت نفسها
فواحدة يملك بها الرجعة وإن اختارت زوجها فلا شيء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال الرجل
لامرأته ولم يدخل بها أنت طالق أنت طالق أنت طالق أنت طالق أنت بالاولى ولم يكن عليها عدة فقتلنهما الثنتان وإنما
أحدث كل واحدة منهما ما لها وهي بائن منه حلال لغيره وهكذا قال أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام
* وإذا قال الرجل لامرأته ولم يدخل بها أنت طالق أنت طالق أنت طالق أنت طالق بالطلاق الأولى ولم يقع
عليها التطليقتان الباقيتان وهذا قول أبي حنيفة بلغنا عن عمر بن الخطاب وعن علي وعبد الله بن مسعود
وزيد بن ثابت وأبراهيم بذلك لأن امرأته ليست عليها عدة فقد بانت منه بالتطليقة الأولى وحلت للرجال
ألا ترى أنها لو تزوجت بعد التطليقة الأولى قبل أن ينكحها بالثانية زوجها كان نكاحها جائزاً فكيف يقع
عليها الطلاق وهي ليست بامرأته وهي امرأة غيره وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول عليها الثلاث التطليقات
إذا كانت من الرجل في مجلس واحد على ما وصفت لك * وإذا شهد شاهد على رجل أنه طلق امرأته واحدة
وشهد آخر أنه طلقها اثنتين فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول شهدا بآئنة لأنهما قد اختلفا
وكان ابن أبي ليلى يقول يقع عليهما من ذلك تطليقة لأنهما قد اجتمعا عليها وبهذا يأخذ (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى وإذا شهد الرجل أنه سمع رجلاً يقول لامرأته أنت طالق واحدة وشهد آخر أنه سمعه يقول
لها أنت طالق اثنتين فهذه شهادة مختلفة فلا تجوز ولو شهدا فافقلا لا تشهد أنه طلق امرأته وقال أحدهما قد

أثبت الطلاق ولم أثبت عدده وقال لا تحرق أدب الطلاق وهو ثنتان لزمته واحدة لأنهم ما يجتمعان عليها * وإذا طلق الرجل امرأته ثلاثا وقد دخل بها فإن أباحنيقة رجه الله تعالى كان يقول في ذلك لها السكني والنفقة حتى تنقضي عذتها وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لها السكني وليس لها النفقة وقال أبو حنيفة لم وقد قال الله عز وجل في كتابه فأنفقوا عليهن حتى يرضعن جملهن وبلغنا عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه أنه جعل للطهنة ثلاثا السكني والنفقة (قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا طلق الرجل امرأته ثلاثا ولا حبيل بها فلها السكني وليس لها نفقة وهذا مكتوب في كتاب الطلاق * وإذا آلى الرجل من امرأته خلف لا يقربها شهرا أو شهرين أو ثلاثا لم يقع عليه بذلك إيلاء ولا طلاق لأن يمينه كانت على أقل من أربعة أشهر حدثنا سعيد بن أبي عروبة عن عامر الأحول عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس رضي الله عنهما وهو قول أبي حنيفة وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هو مومل منها أن تركها أربعة أشهر بانت بالإيلاء والإيلاء تطليقة بئنة (قال الشافعي) رجه الله تعالى وإذا حلف الرجل لا يوطأ امرأته أربعة أشهر أو أقل لم يقيم عليه حكم الإيلاء لأن حكم الإيلاء إنما يكون بعدم مضي الأربعة أشهر فيوم يكون حكم الإيلاء يكون الزوج لا يمين عليه وإذا لم يكن عليه يمين فليس عليه حكم الإيلاء وهذا مكتوب في كتاب الإيلاء * وإذا حلف الرجل لا يقرب امرأته في هذا البيت أربعة أشهر فتركها أربعة أشهر فلم يقربها فيه ولا في غيره فإن أباحنيقة رجه الله وكان يقول ليس عليه في هذا إيلاء ألا ترى أن له أن يقربها في غير ذلك البيت ولا تنب عليه الكفارة وإنما الإيلاء كل يمين تمنع الجماع أربعة أشهر لا يستطيع أن يقربها إلا أن يكفر يمينه وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول في هذا هو مومل أن تركها أربعة أشهر بانت بالإيلاء والإيلاء تطليقة بئنة (قال الشافعي) رجه الله وإذا حلف الرجل لا يقرب امرأته في هذا البيت أو في هذه الغرفة أو في موضع يسميه فليس على هذا حكم الإيلاء إنما حكم الإيلاء على من كان لا يصل إلى أن يصيب امرأته بحال إلا لزمه الحنث فأما من يقدر على إصابة امرأته بلا حنث فلا حكم للإيلاء عليه * وإذا طاهر الرجل من امرأته فقال أنت على كظهر أمي يوما أو وقتا أو من ذلك فإن أباحنيقة رضى الله عنه كان يقول هو مظاهر منها لا يقربها في ذلك الوقت حتى يكفر كفارة الظهار فإذا مضى ذلك الوقت سقطت عنه الكفارة وكان له أن يقربها بغير كفارة وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هو مظاهر منها أبدا وإن مضى ذلك الوقت فهو مظاهر لا يقربها حتى يكفر كفارة الظهار (قال الشافعي) رجه الله وإذا طاهر الرجل من امرأته يوما فأراد أن يقربها في ذلك اليوم كفر كفارة الظهار وإن مضى ذلك اليوم ولم يقربها فيه فلا كفارة لظهار عليه كما قلنا في المسئلة في الإيلاء إذا سقطت اليمين سقط حكم اليمين والظهار يمين لا طلاق * وإذا ارتد الزوج عن الإسلام وكفر فإن أباحنيقة رجه الله كان يقول بانت منه امرأته إذا ارتد لا تكون مسلمة تحت كافر وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هي امرأته على حالها حتى يستتاب فإن تاب فهي امرأته وإن أبي قتل وكان لها ميراثها منه (قال الشافعي) رجه الله وإذا ارتد الرجل عن الإسلام فنكح امرأته موقوف فإن رجع إلى الإسلام قبل أن تنقضي عذتها فهم على النكاح الأول وإن انقضت عذتها قبل رجوعه إلى الإسلام فقد بانت منه واليمينونة فسخ لا طلاق وإن رجع إلى الإسلام فخطبها لم يكن هذا طلاقا وهذا مكتوب في كتاب المرتد * قال وإذا رجعت المرأة من أهل الإسلام إلى الشرك كان هذا الباب الأول سواء في قولهما جميعا غير أن أباحنيقة كان يقول يعرض على المرأة الإسلام فإن أسلمت خلى سبيلها وإن أبى حبست في السجن حتى تتوب ولا تقتل بلغنا ذلك عن ابن عباس رضي الله عنهما وكان ابن أبي ليلى يقول إن لم تنب قتل وبه يأخذ ثم رجع إلى قول أبي حنيفة وكيف تقتل وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء في الحروب من أهل الشرك فهذه مثلهم (قال الشافعي) رجه الله وإذا ارتدت المرأة

وغيره وقضى عمر في الضرس بجمل وخالفه غيره بفعل الضرس سناها حرس من الإبل وقال عمر وعلى وابن مسعود وأبو موسى الأشعري وغيرهم للرجل على امرأته الرجعة حتى تطهر من الحيضة الثالثة وخالفهم غيرهم فقال إذا طغت في الدم من الحيضة الثالثة فقد انقطعت رجعته عنهما مع أشياء أكثرهما وصفت فدل ذلك على أن قائل السلف يقول برأيه ويخالفه غيره ويقول برأيه ولا يروى عن غيره فيما قال به شيء فلا ينسب الذي لم يرو عنه شيء إلى خلافه ولا موافقه لأنه إذا لم يقل لم يعلم قوله ولو جاز أن ينسب إلى موافقه جاز أن ينسب إلى خلافه ولكن كذا كذب إذا لم يعلم قوله ولا الصدق فيه إلا أن يقال ما يعرف إذا لم يقل قولاً وفي هذا دليل على أن بعضهم لا يرى قول بعض حجة تلزمه إذا رأى خلافها وأنهم لا يرون اللازم إلا الكتاب أو السنة

عن الاسلام فلا فرق بينها وبين الرجل تستتاب فان تاب ولا قتلت كما يصنع بالرجل نكاح الفنا في هذا بعض
الناس فقال يقتل الرجل اذا ارتد ولا تقتل المرأة واحتج بشيء رواه عن ابن عباس لا يثبت أهل الحديث مثله
وقد روى شبيه بذلك الاسناد عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه قتل نسوة ارتدن عن الاسلام فلم ير أن
نحتج به اذا كان اسناده مما لا يثبت أهل الحديث واحتج من خالفنا بان النبي صلى الله عليه وسلم نهى
عن قتل النساء في دار الحرب وقال اذا نهى عن قتل المشركات اللاتي لم يؤمنن فالمؤمنات التي ارتدت عن
الاسلام أولى أن لا تقتل قيل لبعض من يقول هذا القول قد روي أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى
عن قتل الكبير الفاني وعن قتل الاجير وروي أن أبا بكر الصديق نهى عن قتل الرهبان أفرايت ان
ارتد شيخ فان أو أجيرا ندع قتلهما أو ارتد رجل راهب أندع قتله قال لا قيل ولم لأن حكم القتل على الردة
حكم قتل حد لا يسع الوالي تعطيله مخالف لحكم قتل المشركين في دار الحرب قال نعم قلت فكيف احتججت
بحكم دار الحرب في قتل المرأة ولم تره حجة في قتل الكبير الفاني والاجير والراهب ثم قلت لنا أن ندع أهل
الحرب بعد القدرة عليهم ولا نقتلهم وليس لنا أن ندع مرتدا فكيف ذهب عليك اقتراحهما في المرأة فان
المرأة تقتل حيث يقتل الرجل في الزنا والقتل * واذا قال الرجل كل امرأة تزوجها فهي طالق فان
أباحنفة كان يقول هو كما قال وأي امرأة تزوجها فهي طالق واحدة وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى
يقول لا يقع عليه الطلاق لانه عم فقال كل امرأة تزوجها فاذ اسمي امرأة مسماة أو مصراعية أو جعل ذلك
الى أجل فقولهما فيه سواء ويقع به الطلاق « قال الربيع » الشافعي فيه جواب * قال واذا قال الرجل
لا امرأة ان تزوجت طالق أو قال اذا تزوجت الى كذا وكذا من الأجل امرأة فهي طالق أو قال كل
امرأة تزوجها من قرية كذا وكذا فهي طالق أو من بني فلان فهي طالق فهما جميعا كناية قولان اذا تزوج
تلك فهي طالق وان دخل بها فان أباحنفة كان يقول لها مهر ونصف مهر بالدخول ونصف مهر
بالطلاق الذي وقع عليها قبل الدخول وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لها نصف مهر ويفرق بينهما في
قولهما جميعا * قال واذا قذف الرجل امرأته وقد وطئت وطأ حراما قبل ذلك فان أباحنفة كان يقول
لا حد عليه ولا لعان وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول عليه الحد * ولو قذفها غير زوجها لم يكن عليه حد
في قول أبي حنيفة وكان ابن أبي ليلى يقول عليه الحد ينبغي في قول ابن أبي ليلى أن يكون مكان الحد اللعان
(قال الشافعي) واذا وطئت المرأة وطأ حراما مما يدركها الحذف ثم قذفها زوجها فاشل فان قذفها حاملا
وانتفى من ولدها وعن بينهما لان الولد لا ينفي الابلعان وان قذفها غير حامل بالوطء الاول أو بترنا غيره فلا حد
عليه وعليه التعزير وكذلك ان قذفها بأجنبي فقال غيب ذلك الوطء الذي هو محرم فلا حد عليه وعليه التعزير
* واذا قال الرجل لامرأته لا حاجة لي فيك فان أباحنفة كان يقول ليس هذا بطلاق وان أراد به الطلاق
وبه يأخذ وقال أبو حنيفة وكيف يكون هذا طلاقا وهو بمنزلة الاستهيك ولا يريدك ولا أهوالك ولا أحبك
فليس في شيء من هذا طلاق (قال الشافعي) واذا قال الرجل لامرأته لا حاجة لي فيك فان قال لم أرد طلاقا
فليس بطلاق وان قال أردت طلاقا فهو طلاق وهي واحدة الا أن يكون أراد أكثر منها ولا يكون طلاقا
الا أن يكون أراد به ايقاع طلاق فان كان انما قال لا حاجة لي فيك سأوقع عليك الطلاق فلا طلاق حتى
يوقعه بطلاق غير هذا * واذا قذف الرجل وهو عبد امرأته وهي حرة وقد أعنت نصف العبد أحد الشريكين
وهو يسعى للآخر في نصف قيمته فان أباحنفة رضي الله تعالى عنه كان يقول هو عبد ما بقي عليه شيء من
السعاية وعليه حد العبد وكان ابن أبي ليلى يقول هو حر وعليه اللعان وبه يأخذ وكذلك لو شهد شهادة
أبطلها أبو حنيفة وأجازها ابن أبي ليلى (قال الشافعي) رجه الله تعالى ويحد العبد والأمة في كل شيء
حد العبد والأمة حتى تكمل فيهما جميعا الحرية ولو بقي سهم من ألف سهم فهو رقيق (قال الشافعي)

وأنهم لم يذهبوا قط ان شاء الله الى أن يكون خاص الاحكام كلها اجماعا كاجماعهم على الكتاب والسنة وجل الفرائض وأنهم كانوا اذا وجدوا كتابا أو سنة اتبعوا كل واحد منهما اذا تأولوا ما يحتمل فقد يختلفون وكذلك اذا قالوا فيما لم يعلموا فيه سنة اختلفوا (قال الشافعي) رضي الله عنه وكفى حجة على أن دعوى الاجماع في كل الاحكام ليس كما ادعى من ادعى ما وصفت من هذا ونظائره أكثر منه وجملة أنه لم يدع الاجماع فيما سوى جل الفرائض التي كلفتها العامة أحد من أصحاب رسول الله ولا التابعين ولا القرن الذين من بعدهم ولا القرن الذين يلونهم ولا عالم علمه على ظهر الارض ولا أحد نسبته العامة الى علم الا حينا من الزمان فان قائلا قال فيه بمعنى لم أعلم أحدا من أهل العلم عرفه وقد حفظت عن عدد منهم ابطاله ومتى كانت عامة من أهل

وكذلك لا يحسد له حتى تكمل فيه الحرية ولا يقص له من جرح حتى يستكمل العبد الحرية * ولو قذف رجل هذا العبد الذي يسمى في نصف قيمته لم يكن عليه حد في قول أبي حنيفة لأنه بمنزلة العبد وكان على قاذفه الحد في قول ابن أبي ليلى وبه يأخذ * ولو قطع هذا العبد يد رجل متعمدا لم يكن عليه القصاص في قول أبي حنيفة وبه يأخذ وهو بمنزلة العبد وكان عليه القصاص في قول ابن أبي ليلى وهو بمنزلة الحر في كل قليل أو كثيرا وحده أو شهادة أو غير ذلك وهو في قول أبي حنيفة بمنزلة العبد مادام عليه درهم من قيمته وكذلك هو في قولهما جميعا لو اعتق جزء من مائة جزء أو بقي عليه جزء من مائة جزء من كتابته ان شاء الله تعالى * وإذا كانت أمة بين اثنين ولها زوج عبد أعتقها أحد موليا وقضى عليها بالسعاية لا تخرج لم يكن لها خيار في النكاح في قول أبي حنيفة حتى تفرغ من السعاية وتعتق وكان لها الخيار في قول ابن أبي ليلى يوم يقع العتق عليها وبه يأخذ * ولو طلقت يومئذ كانت عدتها وطلاقها في قول أبي حنيفة عدة أمة وطلاق أمة وكانت عدتها وطلاقها في قول ابن أبي ليلى عدة حرة وطلاق حرة ولو لم يكن لها زوج وأرادت أن تتزوج لم يكن لها ذلك حتى يأذن الذي له عليها السعاية فهي في قول أبي حنيفة بمنزلة الأمة وفي قول ابن أبي ليلى بمنزلة الحرة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت أمة تحت عبد لم يكن لها الخيار حتى تكمل فيها الحرية في يوم تكمل فيها الحرية فلها الخيار فان طلقت وهي لم تكمل فيها الحرية كانت عدتها عدة أمة وحكمها في كل شيء حكم أمة * وإذا قال الرجل لامرأته أنت طالق ان شاء فلان وفلان غائب لا يدري أحيى هو أم ميت أو فلان ميت قد علم بذلك فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا يقع عليها الطلاق وبهذا يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول يقع عليها الطلاق قال أبو حنيفة وكيف يقع عليها الطلاق ولم يشأ فلان (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال الرجل لامرأته أنت طالق ان شاء فلان وفلان ميت قبل ذلك أو مات فلان بعدما قال ذلك وقبل أن يشأ فلان تكون طالقا أبدا بهذا الطلاق اذ لو كان فلان حاضرا حيا ولم يشأ لم تطلق وانما يتم الملاق بمشيئته فإذا مات قبل أن يشأ علمنا أنه لا يشأ أبدا ولم يشأ قبل فطلق بمشيئته وإذا قذف الرجل امرأته وقامت لها البينة وهو يجحد فإن أبا حنيفة كان يقول يلاعن وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لا يلاعن ويضرب الحد * وإذا تزوج العبد بغير إذن مولاه فقال له مولاه طلقها فإن أبا حنيفة كان يقول ليس هذا باقرار بالنكاح انما أمره بأن يفارقها فكيف يكون هذا اقرارا بالنكاح وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول هذا اقرار بالنكاح (قال الشافعي) وإذا تزوج العبد بغير إذن مولاه فقال له مولاه طلقها فليس هذا باقرار بالنكاح من مولاه في قول من يقول ان أجازة مولاه فالتكاح يجوز وأما في قولنا فلو أجاز له المولى لم يجز لأن أصل ما نذهب إليه أن كل عقدة نكاح وقعت والجماع لا يحل أن يكون فيها أولا حد فسخها فهي فاسدة لا يجيزها إلا أن تجدد ومن أجازها بأجازة أحد بعدها فإن لم يجزها كانت مفسوخة دخل عليه أن يجيز أن ينكح الرجل المرأة على أنه بالخيار وعلى أنها بالخيار لا يجوز عنده في النكاح كما يجوز في البيع * وإذا طلق الرجل امرأته تطليقة بائة فأراد أن يتزوج في عدتها حاسمة فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا أجيز ذلك وأكرهه وكان ابن أبي ليلى يقول هو جائز وبه يأخذ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا فارق الرجل امرأته بخلع أو فسخ نكاح كان له أن ينكح أربعين في العدة وكان له أن لا يجرد طولاً لحرته وخاف العنت على نفسه أن ينكح أمة مسألة لأن المفارقة التي لا رجعة له عليها غير زوجة * وإذا طلق الرجل امرأته ثلاثا وهو مريض فإن أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه كان يقول ان مات بعد انقضاء العدة فلا ميراث لها منه وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لها الميراث ما لم تتزوج (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا طلق الرجل امرأته ثلاثا وتطليقة لم يكن يبق له عليها غير ما وهو مريض ثم مات بعد انقضاء عدتها فإن عامة أصحابنا يذهبون إلى أن لها منه الميراث ما لم تتزوج وقد خالفنا في هذا بعض الناس

العلم في دهر البلدان على شيء وعامة قبلهم قبل يحفظ عن فلان وفلان كذا ولم نعلم لهم مخالفا ونأخذ به ولا نزع أنه قول الناس كاهم لا نالنا نعرف من قاله من الناس الامن سمعناه منه أو عنه قال وما وصفت من هذا قول من حفظت عنه من أهل العلم نصا واستدللا (قال الشافعي) رضي الله عنه والعلم من وجهين اتباع واستنباط والاتباع اتباع كتاب فان لم يكن فسنه فان لم تكن فقول عامة من سلفنا لانعلم له مخالفا فان لم يكن فقياس على كتاب الله عز وجل فان لم يكن فقياس على سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فان لم يكن فقياس على قول عامة سلفنا لا مخالف له ولا يجوز القول الا بالقياس وإذا قاس من له القياس فاختلفوا وسع كذا أن يقول ببلغ اجتهاده ولم يسعه اتباع غيره فيما أدى

اليه اجتهاده بخلافه
والله أعلم

(باب أكل الضب)

« حدثنا الربيع »
قال أخبرنا الشافعي
قال أخبرنا مالك عن
نافع عن ابن عمر أن
رسول الله صلى الله
عليه وسلم سئل عن
الضب فقال لست
بأكله ولا يحرمه
* أخبرنا سفيان بن عيينة
عن عبد الله بن دينار عن
ابن عمر عن النبي نحوه
« أخبرنا مالك عن ابن
شهاب عن أبي أمامة
سهل بن حنيف عن ابن
عباس » قال الشافعي
أشك » قال مالك عن
ابن عباس عن خالد بن
الوليد أو عن ابن عباس
وخالد بن الوليد
أنهما دخلا مع النبي
صلى الله عليه وسلم
بيت ميمونة فأتى بضب
محمود فأهوى اليه
رسول الله بسده فقال
بعض النسوة اللاتي
في بيت ميمونة أخبروا
رسول الله ما يريد أن
يأكل فقالوا هو ضب
يارسول الله فرفع رسول
الله يده فقلت أحرأ هو

بأقويل فقال أحدهم لا يكون لها الميراث في عدة ولا في غير عدة وهذا قول ابن الزبير وقال غيره هي ترثه
مالم تنقض العدة ورواه عن عمر باسناد لا يثبت مثله عند أهل العلم بالحديث وهو مكتوب في كتاب الطلاق
وقال غيره ترثه وإن تزوجت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لا ترث مبتوتة في عدة كانت أو غير عدة وهو قول
ابن الزبير وعبد الرحمن طلق امرأته أن شاء الله على أنها لا ترث وأجمع المسلمون أنه إذا طلقها ثلاثا ثم آلى
منها لم يكن موليا وإن تظاهروا لم يكن متظاهرا وإذا قد فهم لم يكن له أن يلاعنها ويبرأ من الحد وإن ماتت
لم يرثها فلما أجمعوا جميعا أنها خارجة من معاني الأزواج لم ترثه * وإذا طلق الرجل امرأته في حتمه ثلاثا
بحد ذلك الزوج وادعته عليه المرأة ثم مات الرجل بعد أن استحلفه القاضي فإن أباحنيضة رضى الله
عنه كان يقول لا ميراث لها وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لها الميراث الآن تقر بعد موته أنه كان طلقها
ثلاثا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ادعت المرأة على زوجها أنه طلقها ثلاثا البتة فأحلفه القاضي بعد
انكاره وردّها عليه ثم مات لم يحل لها أن ترث منه شيئا أن كانت تعلم أنها صادقة ولا في الحكم بحال لانها تقر
أنها غير زوجة فإن كانت تعلم أنها كاذبة حلّ لها فيما بينها وبين الله أن ترثه * وإذا خلا الرجل بامرأته
وهي حائض أو وهي مريضة ثم طلقها قبل أن يدخل بها فإن أباحنيضة رحمه الله تعالى كان يقول لها نصف
المهر وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لها المهر كاملا * وإذا قال الرجل لامرأته ان ضمت اليك امرأة
فأنت طالق واحدة فطلقها فبانت منه وانقضت العدة ثم تزوج امرأة أخرى ثم تزوج تلك المرأة التي حلف
عليها فإن أباحنيضة كان يقول لا يقع عليها الطلاق من قبل أنه لم يضمها إليها وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى
يقول يقع عليها الطلاق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال الرجل لامرأته ان ضمت اليك امرأة
فأنت طالق ثلاثا فطلقها وانقضت عدتها ثم نكح غيرها ثم نكحها بعد نكاحها جديدا فإطلاق عليها وهو لم يضم
إليها امرأة انما ضمها هي إلى امرأة * وإذا قال الرجل ان تزوجت فلانة فهي طالق فتر زوجها على مهر مسي
ودخل بها فإن أباحنيضة رضى الله تعالى عنه كان يقول هي طالق واحدة بائنة وعليها العدة ولها مهر ونصف
نصف من ذلك بالطلاق ومهر بالدخول وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول لها نصف مهر بالطلاق وليس
لها بالدخول شيء ومن حتمه في ذلك أن رجلا آلى من امرأته فقدم بعد أربعة أشهر فدخل بامرأته ثم آلى
ابن مسعود فامرأته أن يخطبها فخطبها وأصدفها صداقا مستقبلا ولم يبلغه أن جعل في ذلك الوطء صداقا ومن
حجة أبي حنيفة أنه قال فدوقع الطلاق قبل الجماع فوجب لها نصف المهر وجامعها بشبهة فعليه المهر ولولم
أجعل عليه المهر جعلت عليه الحد وقال أبو حنيفة كل جماع يدرأ فيه الحد ففيه صداق لا بد من الصداق إذا
درأت الحد وجب الصداق وإذا لم أجعل الصداق فلا بد من الحد قال أبو يوسف حدثني محمد بن حماد
عن إبراهيم أنه قال فيه لها مهر ونصف مهر مثل قول أبي حنيفة * وإذا قال الرجل لامرأته ان دخلت الدار
فأنت طالق ان شاء الله فدخلت الدار فإن أباحنيضة وابن أبي ليلى قال لا يقع الطلاق ولو قال أنت طالق ان شاء
الله ولم يقل ان دخلت الدار فإن أباحنيضة رضى الله عنه قال لا يقع الطلاق وقال هذا والاول سواء وبه
يأخذ أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه قال في ذلك لا يقع الطلاق ولا العتاق وأخبرنا عبد الملك بن
أبي سليمان عن عطاء بن أبي رباح أنه قال لا يقع الطلاق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا قال الرجل
لامرأته أنت طالق ان شاء الله تعالى فلا طلاق ولا عتاق * وإذا طلق الرجل امرأته واحدة فانقضت عدتها
فترزوجت زواجا ودخل بها ثم طلقها ثم تزوجها الاثول فإن أباحنيضة قال هي على الطلاق كله وبه يأخذ
وقال ابن أبي ليلى هي على ما بقي (قال الشافعي) وإذا طلق الرجل امرأته واحدة أو اثنتين فانقضت عدتها
ونكحت زواجا غيره ثم أصابها ثم طلقها أو مات عنها فانقضت عدتها ففكحت الزوج الاثول فهي عنده على
ما بقي من الطلاق يهدم الزوج الثاني والثالث ولا يهدم الواحدة ولا الثنتين وقولنا هذا قول عمر بن الخطاب

رضي الله تعالى عنه وعدد من كبار أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وقد خالفنا في بعض هذا بعض الناس فقال إذا هدم الزوج ثلاثا هدم واحدة واثنين واحتج بقول ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم وسألنا فقال من أين زعمتم أن الزوج يهدم الثلاث ولا يهدم ما هو أقل منها قلنا زعمناه بالامر الذي لا ينبغي لأحد أن يدفعه قال وما هو قلنا حرمة الله بعد الثلاث حتى تنكح زوجا غيره وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الله عز وجل أن النكاح الذي أحلها الله به بعد الثلاث أصابة الزوج وكانت محرمة قبل الزوج لا تحل بحال إلا بالزوج فكان للزوج حكم هدم الثلاث لهذا المعنى وكانت في الواحدة والثنتين حلالة فلم يكن للزوج هدمنا حكم فرعنا أنه يهدم حيث كانت لا تحل له إلا به وكان حكمه قائما ولا يهدم حيث لا حكم له وحيث كانت حلالة بغيره وكان أصل المعقول أن أحدا لا يحل له بفعل غيره شيء فلما أحل الله له بفعل غيره أحلنا له حيث أحل الله له ولم يجز أن نقيس عليه ما خالفه لو كان الأصل للعقول فيه وقد رجع إلى هذا القول محمد بن الحسن بعدما كان يقول بقول أبي حنيفة والله أعلم

(باب الحدود)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أقيم الحد على البكر وجلد مائة جلدة فإن أباحنيصة رحمه الله تعالى كان يقول لأنفي من قبل أنه بلغنا عن علي بن أبي طالب أنه نهى عن ذلك وقال كفى بالنفي فنته وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول ينفي سنة إلى بلد غير البلد الذي بخر به وروى ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن أبي بكر وعلى رضي الله عنهما (قال الشافعي) وينفي الزانيان البكران من موضعهما الذي زنا به إلى بلد غير بعد ضرب مائة وقد نفي النبي صلى الله عليه وسلم الزاني ونفي أبو بكر وعمر وعثمان وعلى رضي الله تعالى عنهم وقد خالف هذا بعض الناس وهذا مكتوب في كتاب الحدود بنسخة جده . وإذا نفي المشركان وهما يديان فإن أباحنيصة رضي الله عنه قال ليس علي واحد منهما الرجم وكان ابن أبي ليلى يقول عليهم ما رجم ويروى ذلك عن نافع عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه رجم يهوديا ويهودية وبه يأخذ أبو يوسف قال أبو حنيفة لا تقام الحدود في المساجد وروى ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وبه يأخذ وكان ابن أبي ليلى يقول نقيم الحدود في المساجد وقد فعل ذلك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اتحاكم السنا أهل الكتاب ورضوا أن نحكم بينهم فترافعوا في الزنا رافقوا به رجنا الشيب وضربنا البكر مائة ونفيناه سنة وقد رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم يهوديين زنا وهو معنى كتاب الله تبارك وتعالى فإن الله عز وجل يقول لنبيه صلى الله عليه وسلم وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط وقال وأن أحكم بينهم بما أنزل الله ولا يجوز أن يحكم بينهم في شيء من الدنيا إلا بحكم المسلمين لأن حكم الله واحد لا يختلف (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا تقام الحدود في المساجد وإذا وطئ الرجل جارية أمه فقال طننت أنها تحل لي فإن أباحنيصة كان يقول يدرأ عنه الحد فإذا أقر بذلك في مقام واحد أربع مرات لم يحذوبه يأخذ وعليه المهر وقال ابن أبي ليلى وأنا أسمع أقر عند رجل أنه وطئ جارية أمه فقال له أوطئتها قال نعم فقال له أوطئتها قال نعم فقال له أوطئتها قال نعم قال ابن أبي ليلى فأمرت به فجلد الحد وأمرت الجلاوز فأخذه بيده فأخرجه من باب الحسرة نفي (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أصاب الرجل جارية أمه وقال طننتها تحل لي أحلف ما وطئتها إلا وهو يراها حلالة لا ثم درى عنه الحد وأغرم المهر فإن قال قد علمت أنها حرام على قبل الوطء ثم وطئتها حد ولا يقبل هذا إلا من أمكن فيه أنه يجهل مثل هذا فأما من أهل الفقه فلا قال أبو حنيفة ليس ينبغي للحاكم أن يقول له أفعلت ولا نوجب عليه الحد بأقرار أربع مرات في مقام واحد ولو قال وطئت جارية أمي في أربعة مواطن لم يكن عليه حد لأن الوطء قد يكون حلالة وحراما فلم يقر هذا بالزنا والله أعلم

قال لا ولكنه لم يكن بأرض قومي فأجدي أعافه قال خالد فاجترته فأكته ورسول الله صلى الله عليه وسلم يتظر (قال الشافعي) وحديث ابن عباس موافق لحديث ابن عمر أن رسول الله امتنع من أكل الضب لأنه عافه لآلته حرمة وقد امتنع من أكل البقول ذوات الریح لان جبريل يكلمه ولعله عافها لا محرما لها وقول ابن عمر إن النبي صلى الله عليه وسلم قال لست بأكله يعني نفسه وقد بين ابن عباس أنه عافه وقال ابن عمر إن النبي صلى الله عليه وسلم قال ولا محرمة قال بقاء يعني ابن عباس بينا وإن كان معنى ابن عمر أين منه قال لست أحرمة وليس حراما ولست آكله نفسير وأكل الضب حلالة وإذا أصابه المحرم فداء لانه صيد يؤكل

(باب الجميل والمفسر)

حدثنا الربيع قال قال الشافعي قال الله عز وجل فإذا نسلخ

(اختلاف على وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما)

(أبواب الوضوء والغسل والتيمم)

« أخبرنا الربيع بن سليمان » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن علية عن شعبة عن عمرو بن مرة عن زاذان قال سأل رجل علياً رضي الله عنه عن الغسل فقال اغتسل كل يوم إن شئت فقال لا الغسل الذي هو الغسل قال يوم الجمعة ويوم عرفة ويوم النحر ويوم الفطر وهم لا يرون شيئاً من هذا واجباً » أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن خالد بن أبي اسحق أن علياً رضي الله عنه قال في التيمم ضربة للوجه وضربة للكتفين هكذا يقولون ضربة للوجه وضربة لليدين إلى المرفقين

(باب الوضوء)

(قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن أبي السوءاء عن ابن عبد خير عن أبيه قال توضع على رضى الله تعالى عنه فغسل ظهر قدميه وقال لولا أني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح ظهر قدميه لظننت أن باطنهما أحق أبو معاوية عن الأعمش عن أبي ظبيان قال رأيت علياً رضي الله عنه بال ثم توضع ومسح على النعلين ثم دخل المسجد فخرج عليه وصلى ابن مهدي عن سفيان عن حبيب عن زيد بن وهب أنه رأى علياً رضي الله عنه فعل ذلك ابن مهدي عن سفيان عن الزبير بن عدي عن أكتل بن سويد بن غفلة أن علياً رضي الله عنه فعل ذلك محمد بن عبيد عن محمد بن أبي اسمعيل عن معقل الخثعمي أن علياً فعل ذلك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولسنا ولا إياهم ولا أحد نعلم يقول بهذا من المفتين خالد بن عبد الله الواسطي عن عطاء بن السائب عن أبي الجحتر عن علي رضي الله عنه في الفأرة تقع في البئر فتوت قال تنزع حتى تغلبهم قال ولسنا ولا إياهم نقول بهذا أما نحن فنقول بعمار وينا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان الماء قلتي لم يحمل نجساً وأما هم فيقولون ينزع منها عشرون أو ثلاثون دلواً عمرو بن الهيثم عن شعبة عن أبي اسحق عن ناجية بن كعب عن علي رضي الله عنه قال قلت يا رسول الله بأبي أنت وأمي إن أبي قدماء قال اذهب فواره فقلت إنه مات مشركاً قال اذهب فواره فواره ثم أتته قال اذهب فاغتسل وهم لا يقولون بهذا هم يزعمون أنه ليس على من مس ميتاً مشركاً غسل ولا وضوء عمرو بن الهيثم عن الأعمش عن إبراهيم بن أبي عبيدة عن عبد الله قال القبلة من اللبس وفيها الوضوء عن شعبة عن محارق عن طارق عن عبد الله مثله وهم يحالفون هذا فيقولون لا وضوء من القبلة ونحن نأخذ بأن في القبلة الوضوء وقال ذلك ابن عمر وغيره وعن الأعمش عن إبراهيم التيمي عن أبيه عن عبد الله أنه قال الماء من الماء (قال الشافعي) ولسنا ولا إياهم نقول بهذا نقول إذا مس الختان الختان فقد وجب الغسل وهذا القول كان في أول الإسلام ثم نسخ (قال الشافعي) أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن شقيق عن عبد الله قال الجنب لا يتيمم وليسوا يقولون بهذا ويقولون لا نعلم أحداً يقول به ونحن نروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر الجنب أن يتيمم ورواه ابن علية عن عوف الأعرابي عن أبي رجاء عن عمران بن حصين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر رجلاً أصابته جنابة أن يتيمم ويصلي (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن أبي اسحق عن الحارث بن الأزعم قال سمعت ابن مسعود يقول إذا غسل الجنب رأسه بالخطمي فلا يعيدله غسلًا وليسوا يقولون بهذا يقولون ليس الخطمي بطهور وإن خالطه الماء الطهور إنما الطهور الماء محضاً فاما غسل رأسه بالماء بعد الخطمي أو قبله فأما الخطمي فلا يطهر وحده

الاشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم الآية وقال الله جل ثناؤه وقتلوههم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله » أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن النبي قال لا أزال أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله » حدثنا الربيع أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الثقة عن ابن شهاب عن عبيد الله ابن عبد الله عن أبي هريرة أن عمر قال لا بكر فمين منع الصدقة أليس قد قال رسول الله لا أزال أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله فقال أبو بكر هذا من حقها يعني منعهم الصدقة وقال الله قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم

(أبواب الصلاة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سعيد بن سالم عن سفيان الثوري عن عبد الله بن محمد عن عقيل عن ابن المنقبة أن علياً رضي الله تعالى عنه أخبره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم قال مفتاح الصلاة الوضوء وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم وبهذا نقول نحن لا يحرم بالصلاة إلا بالتكبير وقال صاحبهم يحرم بها غير التكبير بالتسبيح ورجع صاحباه إلى قولنا وقولنا لا تنقض الصلاة إلا بالتسليم فمن عمل عملهما يفسد الصلاة فيما بين أن يكبر إلى أن يسلم فقد أفسدها فيما بين أن يكبر إلى أن يسلم قدر التشهد (قال الشافعي) أخبرنا ابن علية عن شعبة عن أبي إسحق عن عاصم بن ضمرة عن علي رضي الله تعالى عنه قال إذا وجد أحدكم في صلاته في بطنه رزاً أو قيأاً أو رعافاً فليصرف فليست وضوءاً فإن تكلم استقبل الصلاة وإن لم يتكلم احتسب بما صلى وليسوا يقولون بهذا يقولون ينصرف من الرز وإن انصرف من الرعاف فصلاته تامة ويخالفونه في بعض قوله ويوافقونه في بعضه وإن كانوا يثبتون هذه الرواية فيلزمهم أن يقولوا في الرز ما يقولون في الرعاف لأنه لم يخالفه في لرز غيره من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم علمته (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا هشيم عن حصين قال حدثنا أبو ظبيان قال كان علي رضي الله عنه يخرج المينا ونحن ننظر إلى تبشير الصبح فيقول الصلاة الصلاة فإذا قام الناس قال نعم ساعة الوتر هذه فإذا طلع الفجر صلى ركعتين ثم أقمت الصلاة (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا ابن عيينة عن شبيب بن غرقدة عن حبان بن الحرث قال أتيت علياً رضي الله عنه وهو معسكر بدير أبي موسى فوجدته يطعم فقال إن فكل فقلت إني أريد الصوم فقال وأنا أريده فدوت فأكلت فلما فرغ قال يا ابن التياح أقم الصلاة وهذا خبران عن علي رضي الله عنه كلاهما ثبت أنه كان يغلس بأقصى غاية التغليس وهم يخالفونه فيقولون يسفر بالفجر أشد الأسفار ونحن نقول بالتغليس به وهو يوافق ما روينا من حديث النبي صلى الله عليه وسلم في التغليس (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا هشيم وغيره عن ابن حبان التيمي عن أبيه عن علي رضي الله عنه قال لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد قيل ومن جار المسجد قال من أسمعته المنادي ونحن وهم نقول يجب لمن لا عذر له أن لا يتخلف عن المسجد فإن صلى فصلاته تجزى عنه إلا أنه قد ترك موضع الفضل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا وكيع عن الأعمش عن عمرو بن مرة عن زاذان أن علياً رضي الله عنه كان يغتسل من الحمامة ولسنا ولا ياهم نقول بهذا (قال الشافعي) أخبرنا ثوري عن عمران بن ظبيان عن حكيم بن سعد أن رجلاً من الخوارج قال لعلي رضي الله عنه واقدأ وحى اليك وإلى الذين من قبلك الآية فقال علي رضي الله عنه فاصبران وعد الله حق ولا يستخفئك الذين لا يوقنون وهو رايع وهم يقولون من فعل هذا يريد به الجواب فصلاته فاسدة (قال الشافعي) أخبرنا ابن علية عن شعبة عن أبي إسحق عن عاصم بن ضمرة عن علي رضي الله عنه قال إذا ركعت فقلت اللهم لك ركعت ولك خشعت ولك أسألت وبك آمنت وعليك توكلت فقد تم ركوعك وهذا عندهم كلام يفسد الصلاة وهم يكرهون هذا وهذا عندي كلام حسن وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء به ونحن نأمر بالقول به وهم يكرهونه (قال الشافعي) أخبرنا ابن علية عن خالد الخذاء عن عبد الله بن الحرث عن الحرث الهمداني عن علي رضي الله تعالى عنه كان يقول بين السجدين اللهم اغفر لي وارحمني واهدني واجبرني وزاد ابن علية عن شعبة عن أبي إسحق ونسي أسناده وهم يكرهون هذا ولا يقولون به (قال الشافعي) أخبرنا هشيم عن مغيرة عن أبي رزين أن علياً رضي الله عنه كان يسلم عن يمينه وعن شماله سلاماً عليكم سلاماً عليكم (قال الشافعي) أخبرنا ابن علية عن شعبة عن الأعمش عن أبي رزين عن علي رضي الله عنه مثله سواء وليسوا يأخذون به ويزيدون

الآخر ولا يحسرون ما حرم الله ورسوله الآية * أخبرنا الثقة عن محمد بن أبان عن علقمة ابن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه أن رسول الله كان إذا بعث جيشاً أمر عليهم أميراً وقال فإذا لقيت عدوهم من المشركين فادعهم إلى دار ثلاث أو ثلاث خصال «شك علقمة» ادعهم إلى الإسلام فإن أحابله فاقبل منهم وكف عنهم وادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين وأخبرهم أن هم فعلوا أن لهم ما للمهاجرين وأن عليهم ما عليهم فإن اختاروا المقام في دارهم فأخبرهم أنهم كأعراب المسلمين يجزى عليهم حكم الله كما يجزى على المسلمين وليس لهم في النفي شيء إلا أن يجاهدوا مع المسلمين فإن لم يجيبوا إلى الإسلام فادعهم إلى أن يعطوا الجزية فإن فعلوا فاقبل منهم ودعهم وإن أبوا فاستعن بالله وقاتلهم (قال الشافعي) وليست واحدة

من الآيتين ناسخة
للأخرى ولا واحد من
الحديثين ناسخا للآخر
ولا مخالفا له ولكن أحد
الحديثين والآيتين من
الكلام الذي مخرجه
عام يراد به الخاص ومن
المحمل الذي يدل عليه
المفسر فأمر الله بقتال
المشركين حتى يؤمنوا
والله تعالى أعلم أمره
بقتال المشركين من
أهل الأوثان وهم أكثر
من قاتل النبي صلى الله
عليه وسلم وكذلك
حديث أبي هريرة
عن النبي وذكر أبي بكر
وعمر بإيهام عن النبي
صلى الله عليه وسلم
في المشركين من أهل
الأوثان دون أهل
الكتاب وفرض الله
قتال أهل الكتاب حتى
يعطوا الجزية عن يد
وهم صاغرون إن لم
يؤمنوا وكذلك حديث
ابن بريدة في أهل الكتاب
خاصة كما كان حديث
أبي هريرة في أهل
الأوثان خاصة قال
فالفرض في قتال من
دان وآبأوه دين أهل
الأوثان من المشركين
أن يقاتلوا إذا قدر

فيه ورجة الله وبركاته (قال الشافعي) أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن سلمة بن كهيل عن عبد الله بن معقل أن عليا رضي الله عنه قنت في المغرب يدعو على قوم باسمائهم وأشياهم فقلنا آمين هشيم عن رجل عن ابن معقل أن عليا رضي الله عنه قنت بهم فدعا على قوم يقول اللهم العن فلانا بآدنا وفلانا حتى عدت نفرا وهم يفسدون صلاة من دعا الرجل باسمه أو دعا على رجل فسماه باسمه ونحن لا نفسد بهذا أصلاته لأنه يشبه ما روي نافع النبي صلى الله عليه وسلم زيد بن الحباب عن سفيان عن أبي اسحق عن الحرث عن علي رضي الله عنه أن رجلا قال إني صليت ولم أقرأ قال أتممت الركوع والسجود قال نعم قال تمت صلاتك وهم لا يقولون بهذا ويرعون أن عليه إعادة الصلاة هشيم عن منصور عن الحسن عن علي رضي الله تعالى عنه قال أقرأ فيما أدركت مع الإمام وهم لا يقولون بهذا يقولون أنما يقرأ فيما يقضى لنفسه فاما وهو وراء الإمام فلا قراءة عليه ونحن نقول كل صلاة صليت خلف الإمام والأمام يقرأ فيما يقضى لهما لا يسمع فيما يقرأ فيها هشيم ويزيد عن حجاج عن أبي اسحق عن الحرث عن علي رضي الله تعالى عنه في إمام صلى بغير وضوء قال يعيد ولا يعيدون وهذا موافق للسنة وما روي نافع عن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وابن عمر رضي الله تعالى عنهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن اسمعيل بن أبي حكيم عن عطاء بن يسار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كبر في صلاة من الصلوات ثم أشار إليهم ثم رجع وعلى جلده أثر الماء (قال الشافعي) أخبرنا وكيع عن أسامة بن زيد عن عبد الله بن يزيد مولى الأسودين سفيان عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه (قال الشافعي) أخبرنا حماد بن سلمة عن زياد الأعمى عن الحسن عن أبي بكر عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه (قال الشافعي) أخبرنا ابن عليه عن ابن عون عن ابن سيرين عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه وقال إني كنت جنبا فنسيت (قال الشافعي) أخبرنا وكيع عن إسرائيل عن أبي اسحق عن عاصم بن ضمرة عن علي رضي الله تعالى عنه قال إذا أحدث في صلاة بعد السجدة فقد تمت صلاته ولسنا ولا يا هم نقول بهذا أما نحن فنقول انقضاء الصلاة بالتسليم للحديث الذي رويناه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما هم فيقولون كل حدث يفسد الصلاة الا حدثا كان بعد التشهد أو أن يجلس مقدار التشهد فلا يفسد الصلاة (قال الشافعي) أخبرنا هشيم عن أصحابه عن أبي اسحق عن أبي الخليل عن علي رضي الله عنه كان إذا افتتح الصلاة قال لا إله الا أنت سبحانك ظلمت نفسي فاغفر لي فإنه لا يغفر الذنوب الا أنت وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض خنيقا وما أنا من المشركين ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين وقدر وينا من حديثنا عن علي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول هذا الكلام إذا افتتح الصلاة وبهذا ابتداء يقول وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن موسى بن عقبة عن عبد الله بن الفضل عن الأعرج عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي رضي الله تعالى عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول هذا الكلام إذا افتتح الصلاة وبهذا ابتداء يقولون ان سبحانك اللهم وبحمدك كلام « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي عن وكيع عن الأعمش عن أبي اسحق عن الحرث عن علي رضي الله تعالى عنه كان إذا تشهد قال بسم الله وبالله وليسوا يقولون بهذا وقد روي عن علي رضي الله عنه فيه كلام كثيرهم يكرهونه « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن السدي عن عبد خير أن عليا رضي الله عنه قرأ في الصبح بسج اسم ربك الأعلى فقال سبحان ربّي الأعلى وهم يكرهون هذا ونحن نستحبّه وروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء يشبهه « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن منصور عن الحسن عن علي رضي الله عنه كره الصلاة في جلوده غالب ولسنا ولا يا هم نقول بهذا بل نقول نحن وإياهم لا بأس بالصلاة

في جلود الثعالب اذا دبغت « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عليه عن أيوب عن سعيد بن جبير عن علي رضي الله عنه في المستحاضة تغتسل لكل صلاة ولسنا ولا ياهم نقول بهذا ولا أحد علمته « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن منصور عن هلال عن وهب بن الأجدع عن علي رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تصلوا بعد العصر إلا أن تصلوا والشمس مرتفعة ولا تسألوا ياهم ولا أحد علماه يقول بهذا بل نكروه جميعا الصلاة بعد العصر والصبح نافلة ابن مهدي عن سفيان عن أبي اسحق عن عاصم عن علي رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بركل صلاة ركعتين إلا العصر والصبح وهذا يخالف الحديث الأول « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن شعبة عن أبي اسحق عن عاصم بن ضمرة قال كنا مع علي رضي الله تعالى عنه في سفر فصلى العصر ثم دخل فسطاطه فصلى ركعتين وهذه الأحاديث يخالف بعضها بعضها إذا كان على يروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان لا يصلي بعد العصر ولا الصبح فلا يشبه هذا أن يكون صلى ركعتين بعد العصر وهو يروي أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يصلحهما

(باب الجمعة والعبد بن)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن أبي اسحق قال رأيت عليا رضي الله عنه يخطب نصف النهار يوم الجمعة ولسنا ولا ياهم نقول بهذا نقول لا يخطب إلا بعد زوال الشمس وكذلك رويانا عن عمرو عن غيره « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا جريد ابن عبد الرحمن الرؤاسي عن الحسن بن صالح عن أبي اسحق قال رأيت عليا رضي الله عنه يخطب يوم الجمعة ثم لم يجلس حتى فرغ ولسنا ولا ياهم نقول بهذا نقول يجلس الإمام بين الخطبتين ونقول يجلس على المنبر قبل الخطبة وكذلك فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم والأئمة بعده « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا شريك عن العباس بن ذريح عن الحرب بن ثور أن عليا رضي الله عنه صلى الجمعة ركعتين ثم التفت إلى القوم فقال أتموا ولسنا ولا ياهم ولا أحديهم يقول بهذا ولست أعرف وجهه هذا إلا أن يكون يرى أن الجمعة عليه هو ركعتان لأنه يخطب وعليهم أربع لأنهم لا يخطبون فإن كان هذا مذهبه فليس يقول بهذا أحد من الناس « قال الربيع » أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن أبي حصين عن أبي عبد الرحمن أن عليا رضي الله عنه قال من كان منكم مصليا بعد الجمعة فليصل بعدها ركعتين ولسنا ولا ياهم نقول بهذا أما نحن فنقول يصلي أربعاً « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن منهل عن عباد بن عبد الله أن عليا كان يخطب على منبر من أجر فجاء الأشعث وقد أملا المسجد وأخذوا بحبالهم فجعل يخطي حتى دنا وقال غلبتنا علي هذه (١) الجراء فقال علي ما بال هذه الضيافة يتخلف أحدهم ثم ذكر كلاما وهم يكرهون للإمام أن يتكلم في خطبته ويكرهون أن يتكلم أحد والامام يخطب وقد تكلم الأشعث ولم ينهه علي رضي الله عنه وتكلم علي وأحسبهم يقولون يتدنى الخطبة ولسنا نرى بأسا بالكلام في الخطبة تكلم فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمر وعثمان رضي الله تعالى عنهما « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن شعبة عن محمد بن النعمان عن أبي قيس الأودي عن هذيل أن عليا رضي الله عنه أمر رجلا أن يصلي بضعفة الناس يوم العيد أربع ركعات في المسجد « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو أجدع عن سفيان عن أبي قيس الأودي عن هذيل عن علي مثله « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عليه

(١) المراد بهم الفرس والضيافة جمع ضطر وهو الخنم انظر اللسان

عليهم حتى يسلموا ولا يحل أن تقبل منهم جزية بكتاب الله وسنة نبيه قال والفرض في أهل الكتاب ومن دان قبل نزول القرآن كله دينهم أن يقاتلوا حتى يعطوا الجزية أو يسلموا وسواء كانوا عربا أو عجماء قال ولله كتب نزلت قبل نزول القرآن المعروف منها عند العامة التوراة والإنجيل وقد أخبرنا الله أنه أنزل غيرهما فقال أم لم ينبا بما في صحف موسى وإبراهيم الذي وفي وليس تعرف تلاوة كتب إبراهيم وذكر زبور داود فقال وأنه لفي زبر الأولين قال والمجوس أهل كتاب غير التوراة والإنجيل وقد نسوا كتابهم وبدلوه فأذن رسول الله في أخذ الجزية منهم « حدثنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار سمع بحالة يقول ولم يكن عمر بن الخطاب أخذ الجزية من المجوس حتى شهد عبد الرحمن ابن عوف أن النبي

صلى الله عليه وسلم
أخذها من مجوس
هجر (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى ودان
قوم من العرب دين
أهل الكتاب قبل نزول
القرآن فأخذ رسول الله
من بعضهم الجزية فدل
ذلك على أن أهل
الكتاب الذين أمرنا
بقتالهم حتى يعطوا
الجزية عن يد أهل
التوراة وأهل الإنجيل
(١) دون غيرهم فان قال
قائل هل حفظ أحد
أن المجوس كانوا أهل
كتاب قلت نعم . أخبرنا
سفيان عن أبي سعد
سعيد بن المرزبان
عن نصر بن عاصم
قال قال فروة بن نوفل
الاشجعي علام تؤخذ
الجزية من المجوس
وليسوا بأهل كتاب
فقام اليه المستورد
فأخذ بلبه فقال يا عدو
الله تطعن على أبي بكر
وعمر وعلى أمير المؤمنين
يعني عليا وقد أخذوا
منهم الجزية فذهب به
إلى القصر فخرج على
عليهما فقال البدا
فخسنا في ظل القصر
فقال علي أنا أعلم الناس

(١) لعل هنا زيادة أو
سقطا من النسخ تأمل

عن ليث عن الحكم عن حنش بن المعتمر أن عليا رضي الله عنه قال صلا يوم العيد في المسجد أربع ركعات
ركعتان للسنة وركعتان للخروج « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن
سفيان عن أبي اسحق أن عليا رضي الله تعالى عنه أمر رجلا أن يصلي بضعة الناس يوم العيد في المسجد
ركعتين وهذا حديثان مختلفان ولسنا ولا إياهم نقول بواحد منهما ما يقولون الصلاة مع الإمام ولا
جماعة إلا حيث هو فان صلى قوم جماعة في موضع فليست بصلاة العيد ولا قضاء منها وهي كنافلة لو تطوع
بها رجل في جماعة ونحن نقول إذا صلاها أحد صلاها وقرا وفعل كما يفعل الإمام فيكبر في الأولى سبعا
قبل القراءة وفي الآخرة نجسا قبل القراءة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو بكر
ابن عباس عن أبي اسحق عن علي رضي الله تعالى عنه في الفطر إحدى عشرة تكبيرة وفي الاضحية نجس وليسوا
يأخذون بهذا

(باب الوتر والقنوت والآيات)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن عبد الملك بن أبي سليمان عن عبد الرحيم عن
زاذان أن عليا رضي الله تعالى عنه كان يوتر بثلاث يقرأ في كل ركعة تسع سور من المفصل وهم يقولون يقرأ
بسم اسم ربك الأعلى والثانية بقل يا أيها الكافرون وفي الثالثة يقرأ بفاتحة الكتاب وقل هو الله أحد وأما
نحن فنقول يقرأ فيها بقل هو الله أحد وقل أعوذ برب الفلق وقل أعوذ برب الناس يفصل بين كل ركعتين
والركعة بالتسليم « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن عطاء بن السائب عن
أبي عبد الرحمن السلمي أن عليا رضي الله عنه كان يقنت في الوتر بعد الركوع وهم لا يأخذون بهذا يقولون
يقنت قبل الركوع فان لم يقنت قبل الركوع لم يقنت بعده وعليه سجدنا السهو « أخبرنا الربيع »
قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن عطاء عن أبي عبد الرحمن أن عليا رضي الله تعالى عنه كان
يقنت في صلاة الصبح قبل الركوع « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن معقل
أن عليا رضي الله عنه قنت في صلاة الصبح وهم لا يرون القنوت في الصبح ونحن نراه السنة الثابتة عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم أنه قنت في الصبح * أخبرنا بذلك سفيان عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة رضي
الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قنت في الصبح فقال اللهم أنج الوليد بن الوليد وسلة بن هشام
وعياش بن أبي ربيعة وذ كرا الحديث ونقول من أوتر أول الليل صلى مثنى مثنى حتى يصبح « أخبرنا
الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن علية عن أبي هريرة عن حطان بن عبد الله قال قال
علي رضي الله عنه الوتر ثلاثة أنواع فمن شاء أن يوتر أول الليل أو ترثم أن استيقظ فشاء أن يشفعها بركعة يصلي
ركعتين ركعتين حتى يصبح ثم يوتر فعل وان شاء صلى ركعتين ركعتين حتى يصبح وان شاء أوتر آخر الليل
وهم يكرهون أن ينقض الرجل وتره ويقولون اذا أوتر صلى مثنى مثنى « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا يزيد بن هرون عن حماد عن عاصم عن أبي عبد الرحمن أن عليا رضي الله عنه خرج
حين ثوب المؤذن فقال أين السائل عن الوتر نعم ساعة الوتر هذه ثم قرأ الليل اذا عسعس والصبح اذا تنفس
وهم لا يأخذون بهذا ويقولون ليست هذه من ساعات الوتر « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا عباد عن عاصم الاحول عن فرقة عن علي رضي الله تعالى عنه انه صلى في زلزلة ست ركعات في أربع
سجعات نجس ركعات وسجدين في ركعة وركعة وسجدين في ركعة وركعة وسجدين في ركعة وركعة وسجدين في ركعة
في شئ من الآيات الا في كسوف الشمس والقمر ولو ثبت هذا الحديث عندنا عن علي رضي الله تعالى عنه
لقننا به وهم يثبتونه ولا يأخذون به ويقولون يصلي ركعتين في الزلزلة في كل ركعة ركعة « أخبرنا الربيع »

قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن يونس عن الحسن أن علياً رضي الله تعالى عنه صلى في كسوف الشمس خمس ركعات وأربع سجعات ولسنا ولا إياهم نقول بهذا أما نحن فنقول بالذي روي نافع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أربع ركعات وأربع سجعات أخبرنا بذلك مالك عن يحيى عن عمرة عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في كسوف الشمس ركعتين وسجدة في كل ركعة ركعتين « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن هشام عن أبيه عن عائشة بمثله « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم عليه وقالوا هم يصلي ركعتين كما يصلي سائر الصلوات ولا يركع في كل ركعة ركعتين خالفوا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وخالفوا ما روي عنه عن علي رضي الله تعالى عنه

(الحنائز)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا محمد بن يزيد عن اسمعيل عن الشعبي عن عبد الله بن معقل قال صلى على علي سهل بن حنيف فكبر عليه ستاً « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن ابن أبي زياد عن عبد الله بن معقل أن علياً رضي الله تعالى عنه كبر على سهل بن حنيف خمساً التفت اليها وقال أنه بدري وهذا خلاف الحديث الأول ولسنا ولا إياهم نأخذ بهذا التكبير عندنا وعندهم على الحنائز أربع وذلك الثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن عمير بن سعيد أن علياً رضي الله عنه كبر (١) على ابن المكلف أربعاً وهذا خلاف الحديثين قبله « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن أشعث عن الشعبي عن قرظة أن علياً رضي الله تعالى عنه أمره أن يصلي على قبر سهل بن حنيف وهم لا يأخذون بهذا ولا يقولون به يقولون لا يصلي على قبر وأما نحن فنأخذ به لأنه موافق لما روي نافع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه صلى على قبر « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك وسفيان عن الزهري عن أبي امامة بن سهل أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على قبر امرأة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن عثمان بن حكيم عن خارجة بن زيد عن عمير بن زيد بن ثابت الشيباني عن الشعبي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على قبر

(سجود القرآن)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن شعبة عن عادم عن زر عن علي رضي الله تعالى عنه قال عزائم السجود الم تنزيل وحمل تنزيل والنجم واقرأ باسم ربك الذي خلق ولسنا ولا إياهم نقول بهذا نقول في القرآن عدد سجود مثل هذه « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن أبي عبد الله الجعفي عن أبي عبد الرحمن السلمي عن علي رضي الله تعالى عنه قال كان يسجد في الحج سجدة وسجدة واحدة وهذا قول العامة قبلنا يروي عن عمرو بن عمرو وابن عباس وهم ينكرون السجدة الآخرة في الحج وهذا الحديث عن علي رضي الله تعالى عنه يخالفونه « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن محمد بن قيس عن أبي موسى أن علياً رضي الله تعالى عنه لما أتى بالخدج خر ساجداً ونحن نقول لا بأس بسجدة الشكر ونسحبها ويروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سجد لها وعن أبي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهم ما وهم ينكرون ونهاوا بكرهونها ونحن نقول لا بأس بالسجدة لله تبارك وتعالى في الشكر

(١) لعله على أبي مكلف وهو كحسن زيد الخليل صحابي له كتبه ومجموعه

بالمجوس كان لهم علم يعلمونه وكتاب يدرسونه وإن ملكهم سكر فوقع على ابنته وأخته فاطم على بعض أهل مملكته فلما أصبحا جاوزا يقيمون عليه الحد فامتنع منهم فدعا أهل مملكته فقال تعلمون ديناً خيراً من دين آدم قد كان آدم ينكح بناته فأناع إلى دين آدم ما يرغب بكم عن دينه فاتبعوه وقاتلوا الذين خالفوهم حتى قتلوه فاصبحوا وقد أسرى على كتابهم فرفع من بين أظهرهم وذهب العلم الذي في صدورهم وهم أهل كتاب وقد أخذ رسول الله وأبو بكر وعمر منهم الجزية قال فهل من دليل على ما وصفت غير ما ذكرت من هذا فقلت نعم أ رأيت إذا أمر الله بأخذ الجزية من الذين أوتوا الكتاب أ ما في ذلك دلالة على أن لا تؤخذ من الذين لم يؤتوا الكتاب فقال بلى لأنه إذا قبل خذ من صنف كذا فقد منع من الصنف الذي يخالفه قلت أ رأيت

﴿الصيام﴾

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن أبي اسحق عن عبيد بن عمرو أن علياً رضي الله تعالى عنه نهى عن القبلة للصائم فقال ما يريد إلى خلف فيها ولست أؤاياهم نقول بهذا نقول لأبأس بقبلة الصائم « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان وغيره عن اسمعيل عن أبي السفر عن علي رضي الله تعالى عنه أنه صلى الصبح ثم قال هذا حين يبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود ولست أؤاياهم ولا أحد علمناه يقول بهذا إنما له مور قبل طلوع الفجر فإذا طلع الفجر حرم الطعام والشراب على الصائم

﴿أبواب الزكاة﴾

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن حبيب بن أبي ثابت عن ابن أبي رافع أن علياً رضي الله تعالى عنه كان يزكي أموالهم وهم أيتام في حجره وبهذا نأخذ وهو موافق لما روينا عن عمر وابن عمر وعائشة في زكاة أموال اليتامى وهم يخالفونه فيقولون ليس على مال اليتيم زكاة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن أبي اسحق عن عاصم بن ضمرة عن علي رضي الله عنه أنه قال في خمس وعشرين من الأبل خمس من الغنم ولست أؤاياهم ولا أحد علمناه نأخذ بهذا والثابت عندنا من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أن في خمس وعشرين بنت مخاض فإن لم تكن بنت مخاض فابن لبون ذكر « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عباد بن محمد عن محمد بن يزيد عن سفيان بن حسين عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب في خمس وعشرين بنت مخاض فإن لم تكن بنت مخاض فابن لبون ذكر وكان عمر يا عمر عماره بذلك « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو كامل وغيره عن جاد بن سلمة عن ثمامة عن أنس قال أعطاني أبي كتاباً كتبه له أبو بكر فقال هذه فريضة الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في خمس وعشرين بنت مخاض فإن لم تكن فابن لبون ذكر « أخبرنا الشافعي قال أخبرنا شريك عن أبي اسحق عن عاصم بن ضمرة عن علي رضي الله تعالى عنه قال إذا زادت الأبل على عشرين ومائة ففي كل خمسين حقة وفي كل أربعين بنت لبون « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عمر بن الهيثم وغيره عن شعبة عن أبي اسحق عن عاصم عن علي رضي الله تعالى عنه مثله وبهذا نقول وهو موافق للسنة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عباد بن محمد بن يزيد عن سفيان بن حسين عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب فإذا زادت على عشرين ومائة ففي كل خمسين حقة وفي كل أربعين بنت لبون « أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو كامل عن جاد بن سلمة عن ثمامة عن أنس عن (٣) أبي زكريا أنه كتبه السنة فذكر هذا وهم لا يأخذون بهذا يقولون إذا زادت على عشرين ومائة استقبل بالفرأض أولها وكان في كل خمس شاة إلى أن يبلغ بها خمسين ومائة ثم في كل خمسين حقة وهذا قول متناقض لا أثر ولا قياس فيخالفون ما رووا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر والثابت عن علي عندهم إلى قول إبراهيم وثي يغلط به عن علي رضي الله تعالى عنه ﴿ « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن عبد الرحمن بن زياد عن عبد الله بن الحرث أن عثمان أهدى له حمل وهو محرم فأكل القوم إلا علياً فإنه كره ذلك ولست أؤاياهم نقول بهذا أما نحن فنقول بحديث أبي قتادة أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرهم أن يأكلوا اللحم الصيد وهم حرم أخبرنا بذلك مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي قتادة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا

حين أمر الله أن يقتل المشركون حتى لا تكون قننة ويكون الدين كله لله وأمر إذا انسليخ الأشهر الحرم أن يقتل المشركون حيث وجدوا ويؤخذوا ويحصوا ويقعد لهم كل مرصد فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة خلى سبيلهم أما في هذا دلالة على أن في أمر الله أن تؤخذ الجزية من أهل الكتاب دون أهل الأوثان وأن الفرض في أهل الكتاب غيره في أهل الأوثان قال أما القرآن فبدل على وصفت (قال الشافعي) وقلت له وكذلك السنة فإن قال قائل إن حديث ابن بريدة عام بأن يدعوا إلى إعطاء الجزية فتند يحتمل أن يكون غنى كل مشرك وثني أو غيره قلت له وحديث أبي هريرة أن النبي قال لا أزال أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله عام المخرج فإن قال جاهل بل هو على كل مشرك فلا تؤخذ الجزية من كتابي ولا

غيره ولا يقبل منه الا
الاسلام أو القتل هل
الحجة عليه الا كهى
على من ذهب الى جلة
حديث ابن بريده
وادعى ان حديث أبي
هريرة ناسخ له قال ما
لواحد منهما في الحديثين
شيء الا كما صاحبه مثله
لولا يكن الا الحديثان

(باب الخلاف)

فمن تؤخذ منه الجزية
وفمن دان دين أهل
الكتاب قبل نزول
القرآن

الشافعى قال أخبرنا سفيان عن صالح بن كيسان عن أبي محمد عن أبي قتادة نحوه « أخبرنا الربيع »
قال أخبرنا الشافعى قال أخبرنا هشيم عن منصور عن الحسن عن علي رضي الله تعالى عنه فمن أصاب بيض
نعام قال يضرب بقدرهن نوقا قيل له فإن أربعت منهن ناقة قال فإن من البيض ما يكون مارقا ولسنا
ولا إياهم ولا أحد علمناه نأخذ بهذا نقول يغرم ثمنه « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعى قال أخبرنا
ابن علية عن سعيد عن قتادة عن الحسن عن علي بن عيسى قال يجعل عليه المشى قال يمشى فان عجز ركب وأهدى
بدنه وهم يقولون يمشى ان أحب وكان مطيقا والاركب وأهدى شاة ونحن نقول ليس لأحد أن يركب
وهو يستطيع أن يمشى بحال وان عجز ركب وأهدى فان صح مشى الذي ركب وركب الذي مشى حتى اتى به
كما نذر « قال الربيع » وقد قال الشافعى غير هذا قال عليه كفارة يمين « أخبرنا الربيع » قال
أخبرنا الشافعى قال أخبرنا وكيع عن شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة عن علي في هذه الآية وأتموا
الجزية والعمره لله قال أن يحرم الرجل من ديرة أهله وهم يقولون أحب اليك أن يحرم من الميقات « أخبرنا
الربيع » قال أخبرنا الشافعى قال أخبرنا شعبة عن أبي اسحق عن عاصم بن ضمرة عن علي مثله بهذا
نقول وهو موافق للسنة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعى قال أخبرنا ابن علية عن ابن أبي نجيح
عن مجاهد عن علي رضي الله تعالى عنه في الضبع كبش « أخبرنا الشافعى » قال أخبرنا ابن أبي نجيح
عن سفيان عن سماعة عن عكرمة أن عليا رضي الله تعالى عنه قضى في الضبع بكبش وبهذا نقول وهو موافق
ما ذكرنا عن عمر وعن غيره من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما هم فيقولون يغرم قيمتها في الموضع
الذي أصابها فيه لا يجعلون فيها شيئا موقتا

(أبواب الطلاق والنكاح)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعى قال أخبرنا وكيع عن سفيان عن سلمة بن كهيل عن معاوية بن
سويد بن مقرن أنه وجد في كتاب أبيه عن علي رضي الله تعالى عنه أن لا نكاح الا بولي فاذا بلغ الحقائق
النص فالعصبة أحق وبهذا نقول لانه يوافق ما روينا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال أعيان امرأه
لم ينكحها الولاء فنكاحها باطل فان استعجروا فالسلطان ولي من لا ولي له أخبرنا بذلك الزهبي عن ابن
جريح عن سليمان بن موسى عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله تعالى عنها وهم يقولون اذا كان
الزوج كفوا وأخذت صداق مثلها جاز النكاح وان كان غير ولي « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا
الشافعى قال أخبرنا وكيع عن سفيان عن سماعة بن حرب عن حنش أن رجلا تزوج امرأة فرني بها
قبل أن يدخل بها فرفع الى علي ففرق بينهما وجلده الحد وأعطاه نصف الصداق ولسنا ولا إياهم ولا أحد
علمناه يقول بهذا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعى قال أخبرنا وكيع عن سفيان عن رجل عن
الشعبي عن علي رضي الله تعالى عنه في رجل تزوج امرأة بها جنون أو جذام أو برص قال اذا لم يدخل بها
فرق بينهما فان كان دخل بها فهي امرأته ان شاء طلقها وان شاء أمسك وهم يقولون هي امرأته على كل
حال ان شاء طلق وان شاء أمسك « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعى قال أخبرنا هشيم عن مطرف
عن الشعبي عن علي رضي الله تعالى عنه في المصراني تسلم امرأته قال هو أحق بها ما لم يخرجها من دار
الهجرة ولسنا ولا إياهم ولا أحد علمناه يقول بهذا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعى قال
أخبرنا سفيان عن عطاء بن السائب عن عبد خير عن علي رضي الله تعالى عنه في الرجل يتزوج المرأة ثم
يموت ولم يدخل بها ولم يفرض لها صداقا قال لها الميراث وعليها العدة ولا صداق لها وبهذا نقول الا أن ثبت

حدثنا الربيع قال
قال الشافعى نخالفنا
بعض الناس فقال
تؤخذ الجزية من أهل
الكتاب ومن دان دين
أهل الأوثان ما كان
الا أنها لا تؤخذ من
العرب خاصة اذا دانوا
دين أهل الأوثان فأما
العجم فتؤخذ منهم وان
دانوا دين أهل الأوثان
قال فقلت لبعض من
يقول هذا القول
ومن أين قلت هذا
قال ذهبت الى أن
الذين أمر بقتالهم
حتى يسلموا العرب
قلت أنسأرب العرب

إذا دانوا دين أهل
الكتاب أتأخذ منهم
الجزية قال نعم قلت
ويدخلون في معنى الآية
التي زلت في أهل
الكتاب قال نعم قلت
فقد تركت أصل قولك
وزعمت أن الجزية على
الدين لا على النسب
قال فلا أقدر أن أقول
الجزية وترك الجزية
وأن يقاتلوا حتى يسلموا
على النسب وقد أخذ
النبي الجزية من بعض
العرب فقلت له فلم ذهبت
أولا إلى الفرق بين
العرب والعجم ولست
تجد ذلك في كتاب
ولاسنة قال ذن من
أصحابك من قال تؤخذ
الجزية من كل من دعا
إليها وثني أو غيره أو
أعجمي أو عربي فقلت
له أحدث قول من قال
هذا قال لا وذلك أن
أكثر من قاتل رسول
الله العرب فلم يأخذ
الجزية إلا من عربي
دان دين أهل الكتاب
وسأقوم لمن خالفنا وإياك
من أصحابك بقوله فأقول
إن النبي أخذ الجزية
من الجوس ورأت
المسلمين لم يمتنعوا في

حديث بروع وقدر وبناه عن ابن عمرو بن عباس وزيد بن ثابت رضي الله عنهم وهم يخالفونه ويقولون
لها صدق نسائها « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا يحيى بن عباد عن جاد بن سلمة
عن بديل عن ميسرة عن أبي الوضئ أن أخوين تزوجا أختين فأهديت كل واحدة منهما إلى أخي زوجها
فأصابها فقضى على رضي الله عنه على كل واحد منهما صدق وجعله يرجع به على الذي غره وهم يخالفونه
ويقولون لا يرجع بالصدق وبه يقول الشافعي لا يرجع بالصدق « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا ابن علية عن جرير بن حازم عن عيسى عن عاصم الأسدي عن زاذان عن علي رضي الله
عنه يقول في الخيار أن اختارت زوجها فواحدة وهو أحق بها ولسنا ولا إياهم نقول بهذا القول أما
نحن فنقول إن اختارت زوجها فلا شيء ويرى عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت خيرنا رسول الله صلى الله
عليه وسلم فاختارناه فلم يعد ذلك طلاقا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن
منصور عن الحكم عن إبراهيم أن عليا رضي الله تعالى عنه قال في الخلية والبرية والحرام ثلاثا ثلاثا ولسنا ولا
إياهم نقول بهذا أما نحن فنقول إن نوى الطلاق فهو ما نوى من الطلاق إن كانت واحدة فواحدة وإن
أرادا اثنتين فاثنتين ويملك الرجعة وأما هم فيقولون إن نوى واحدة فواحدة وإن نوى اثنتين فلا يكون اثنتين
« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن علية عن داود عن الشعبي عن علي رضي الله عنه
في الحرام ثلاث ولسنا ولا إياهم نقول بهذا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا محمد بن
يزيد ومحمد بن عبيد وغيرهما عن اسمعيل عن الشعبي عن رياش بن عدي الطائي قال أشهد أن عليا رضي الله
عنه جعل البتة ثلاثا ولسنا ولا إياهم نقول بهذا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا
هشيم وسفيان بن عيينة عن الشيباني عن الشعبي عن عمرو بن سلمة أن عليا رضي الله عنه وقف المولى
« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن الشيباني عن بكير بن الأخنس عن مجاهد
عن عبد الرحمن بن أبي ليلى أن عليا رضي الله تعالى عنه وقف المولى « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا سفيان عن إيث عن مجاهد عن مروان شهد عليا رضي الله عنه وقف المولى وهكذا
نقول وهو موافق لما روينا عن عمرو بن عمرو وعائشة وعثمان وزيد بن ثابت وبضعة عشر من أصحاب
رسول الله صلى الله عليه وسلم أنهم وقفوا المولى وهم يخالفونه ويقولون لا يوقف إذا مضت أربعة أشهر رأت
منه « أخبرنا الشافعي قال أخبرنا محمد بن عبيد عن اسمعيل عن الشعبي أن عليا رضي الله عنه كان يوجل
المتوفى عنها لا ينظر بها « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن
فراس عن الشعبي قال نقل على رضي الله تعالى عنه أم كلثوم بعد قتل عمر بسبع ليال ولسنا ولا إياهم نقول
بهذا نقول بحديث فريسة ابنة مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرها أن تمكث في بيتها حتى يبلغ
الكتاب أجله ونحن نقول بهذا وهم في المتوفى عنها والمبتوتة وهم يروون عن علي رضي الله عنه أنه نقل
ابنته في عدتها من عمر « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن أشعث عن الحكم
عن أبي صادق عن ربيعة بن ناجد عن علي رضي الله عنه قال العدة من يوم يموت أو يطلق وبهذا نقول
ويقولون بقولنا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن سمع الحكم يحدث عن أبي
صادق عن ربيعة بن ناجد عن علي رضي الله تعالى عنه قال الحامل المتوفى عنها النفقة من جميع المال
وليسوا يقولون بهذا وينكرون هذا القول فيقولون ما نقول بهذا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي الضحى عن علي رضي الله تعالى عنه قال الحامل المتوفى
عنها زوجها تعتد بأخر الأجلين وليسوا يقولون بهذا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا
مالك عن عبد ربه بن سعيد عن أبي سلمة قال سألت ابن عباس وأبا هريرة عن المتوفى عنها زوجها وهي حامل

فقال ابن عباس آخر الأجلين وقال أبو هريرة إذا ولدت فقد حلت قال أبو سلمة قد دخلت على أم سلمة فسألتها
عن ذلك فقالت ولدت سبعة الأسلية بعد وفاة زوجها بنصف شهر فخطبها رجلان أحدهما شاب والآخر شيخ
فخطبت إلى الشاب فقال الكهل لم تحلل وكان أهلها غيبا فبرجا إذا جاء أهلها أن يؤثر بهما فخطبت رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال قد حلت فأنكحني من شئت فهذا يقول وهم يقولون يقولون فيه ويشكرون ما روى
عن علي رضي الله عنه ويخالفونه . وعن صالح بن مسلم عن الشعبي أن عليا رضي الله عنه قال في التي تزوج
في عدتها قال تم ما بقي من عدتها من الأول ونستأنف من الآخر عدة جديدة وكذلك نقول وهو موافق
لما روي عن عمر وهو يقولون عليهم عدة واحدة ويشكرون ما روى عن علي رضي الله عنه ويخالفونه
« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم وأبو معاوية وشمس بن زيد عن اسمعيل
عن الشعبي عن شريح أن رجلا طلق امرأته فذكرت أنها قد حاضت في شهر ثلاث حيض فقال علي رضي
الله عنه لشريح قل فيها فقال إن جاءت بينة من بطنه أهلها يشهدون صدقت فقال له علي قالون وقالون
بالرومية أصبت وهم لا يأخذون بهذا ويخالفونه أما بعضهم فيقول لا تنقضى العدة في أقل من أربعة
ونحسين يوما « قال الربيع » قول الشافعي أقل ما تنقضى العدة فيه من تحيض ثلاثة وثلاثون يوما لأن أقل
الحيض يوم وليلة وأقل الطهر خمس عشرة ليلة وقال بعضهم أقل ما تنقضى منه تسعة وثلاثون يوما (١) وأما
نحن فنقول بما روى عن علي رضي الله عنه لأنه موافق لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لم يجعل
للحيض وقتا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أنه لا تنقضى عدتها في أقل من ثلاثة وثلاثين يوما « أخبرنا
الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها
قالت قالت فاطمة بنت أبي حبيش لرسول الله صلى الله عليه وسلم إني لا أطهر أفأدع الصلاة فقال النبي صلى
الله عليه وسلم إنما ذلك عرق وليست بالحیضة فإذا أقبلت الحيضة وأركي الصلاة فإذا ذهب قدرها فأغسلي
عني الدم وصلي فلم يوقت النبي صلى الله عليه وسلم لها وقتا في الحيضة فيقول كذا وكذا يوما ولكنه قال إذا
أقبلت وإذا أدبرت : وروى عن سليمان التيمي عن أبي عمرو الشيباني عن ابن مسعود في العزل قال هو الوأد
الخفي ولستنا نقول بهذا لا يرون بالعزل بأسا وروى عن عمرو بن الهيثم عن شعبة عن عاصم عن زر عن
علي رضي الله عنه أنه كره العزل وأيسوا يأخذون بهذا ولا يرون بالعزل بأسا ونحن نزوي عن عدد من
أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنه سئل عنه فلم يذكر عنه نهيا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي
قال أخبرنا سفيان عن عمرو بن عطاء بن أبي رباح عن جابر قال كنا نعزل والقرآن ينزل « أخبرنا الربيع »
قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا يزيد بن هرون عن الأشعث عن أبي اسحق عن عاصم بن ضمرة عن علي
رضي الله عنه قال اكهوا الصبيان النكاح فان كل طلاق جائز الاطلاق المعتوه ولستنا بأخذ بهذا ونقول
لاطلاق لصغير حتى يبلغ ولا نجيز طلاق المعتوه ولا المبرسم ولا النائم وروى عن حماد بن سلمة عن حميد
عن الحسن أن عليا رضي الله عنه قال لا طلاق لمكره وهم يخالفون هذا ويقولون طلاق المكره جائز
وحامد عن قتادة عن خلاص أن رجلا طلق امرأته فأشهد على طلاقها وراجعها وأشهد على رجعتها
واستكتم الشاهدين حتى أنه مضت عدتها فرفع ذلك إلى علي رضي الله عنه ففرق بينهما ولم يجعل له عليا
رجعة وعز الشاهدين وهم يخالفون هذا ويجعلون الرجعة ثابتة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا هشيم عن داود عن سماك عن أبي عطية الأسدي أنه تزوج امرأة أخيه وهي ترضع ابن
أخيه فقال والله لا أقربها حتى تطفمه فسأل عليا رضي الله عنه عن ذلك فقال علي أن كنت إنما تريد
الإصلاح لك ولابن أخيك فلا يلاء عليك وإنما الإيلاء ما كان في الغضب والله أعلم

(١) كذا في النسخ وليتأمل

أن تؤخذ منهم الجزية
ولا تؤكل ذبائحهم
ولا تنكح نسائهم
وروى هذا عن النبي
وأهل الكتاب تؤكل
ذبائحهم وتنكح نسائهم
وفي هذا دليل على أن
المجوس ليسوا بأهل
كتاب (قال الشافعي)
فأنت له قلت إن
المجوس ليسوا بأهل
كتاب مشهور عند
العامة باق في أيديهم
فهل من حجة في أن
ليسوا بأهل كتاب
كما عرّب قال لا إلا
ما وصفت من أن
لا تنكح نسائهم ولا
تؤكل ذبائحهم قلت
فكيف أنكرت أن
يكون النبي دل على
أن قول الله حتى يعطوا
الجزية من دان دين
أهل الكتاب قبل زول
الفرقان وأن يكون
احلال نساء أهل
الكتاب احلال نساء
بنو إسرائيل دون أهل
الكتب سواهم فيكونون
مستوين في الجزية
مخلفين في النساء
والأبايح كما أمر الله
بقبال المشركين حتى
لا تكون فتنة ويكون

﴿ المتعة ﴾

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن اسمعيل عن قيس بن أبي حازم قال سمعت ابن مسعود يقول كنا نغزو مع النبي صلى الله عليه وسلم وليس معنا نساء فأردنا أن نختصي فنهانا عن ذلك ثم رخص لنا أن نكح المرأة إلى أجل بالثمن وليسوا يأخذون بهذا ويخالفون ما روى عن عبد الله « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن الزهري قال حدثني حسن وعبد الله بن محمد بن علي عن أبيهما عن علي رضي الله عنه أنه قال لا بن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن نكاح المتعة ولحوم الجمر الأهلية زمن خيبر « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبد الله والحسن ابني محمد بن علي عن أبيهما عن علي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن متعة النساء يوم خيبر « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن الزهري قال أخبرني الربيع بن سبرة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن نكاح المتعة وبهذا يقول الشافعي « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مغيرة عن إبراهيم عن عبد الله قال بيع الأمة طلاقا وهم يثبتون مرسل إبراهيم عن عبد الله ويروون عنه أنه قال إذا قلت قال عبد الله فقد حدثني غير واحد من أصحابه وهم لا يقولون بقول عبد الله هذا ويقولون لا يكون بيع الأمة طلاقا وهكذا نقول ونخرج بحديث برة أن عائشة رضي الله عنها اشترتها ولها زوج ثم أعتقها فجعل لها النبي صلى الله عليه وسلم الخيار ولو كان بيعها طلاقا لم يكن للخيار معنى وكانت قد بانت من زوجها بالشراء وروينا عن عثمان وعبد الرحمن بن عوف أنهم لم يبيع الأمة طلاقا أخبرنا بذلك سفيان عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف اشترى من عاصم بن عدي جارية فأخبر أن لها زوجا فردها « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عمرو بن الهيثم عن شعبة عن الحكم عن سالم بن أبي الجعد عن أبيه عن ابن مسعود في الرجل يرزى بامرأة ثم يترجها قال لا يزالان زانيين ولستأولا إياهم نقول بهذا عثمان حين زنيا ومصييان الحلال حين تناكحا غير زانيين وقد قال عمرو بن عباس نحو هذا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا شريك عن أبي حصين عن يحيى بن وثاب عن مسروق عن عبد الله قال إذا قال الرجل لامرأته استلحي بأهلك أو وهبها لأهلكا فقبلوها فهي تطليقة وهو أحق بها وبهذا نقول إذا أراد الطلاق وهم يخالفونه ويرعون أنها تطليقة بآئته . عبد الله بن موسى عن ابن أبي ليلى عن طلحة عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال لا يكون طلاق بائن إلا خلع أو إيلاء وهم يخالفونه في عامة الطلاق فيجعلونه بائنا وأما نحن فنجعل الطلاق كله يملك الرجعة الاطلاق الخلع وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن عمر في البتة أنها واحدة يملك فيها الرجعة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبيد بن علي عن عبد الله بن علي بن السائب عن نافع بن عجيبر عن ركانة أنه طلق امرأته البتة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أردت فقال والله ما أردت إلا واحدة فردّها إليه « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن محمد بن عباد عن المطلب قال قال لي عمر وطلقت امرأتك البتة أمسك عليك امرأتك فإن الواحدة ثبت وروى عن زيد بن ثابت في التمسك وطلقت نفسها واحدة يملك الرجعة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن اسمعيل بن أبي خالد عن الشعبي ومغيرة عن إبراهيم عن عبد الله في الخيار أن اختارت نفسها فواحدة وهو أحق بها وهكذا نقول نحن وهم يخالفونه ويرون الطلاق فيه بائنا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا حفص عن الأعشى عن إبراهيم في اختاري وأمرك بيدك سواء وبهذا نقول وهم

الدين كله لله وأمر
بقتال أهل الكتاب
حتى يعطوا الجزية
عن يد وهم صاغرون
فسوى بينهم في الشرك
وخالف بينهم في القتال
على الشرك فقال أوقال
بعض من حضره ما في
هذا ما أنكره عالم (قال
الشافعي) قلت له لم
يذهب هذا المذهب
أحد له علم بكتاب الله
أو السنة قال ومن أين
قلت السنة لا تكون
أبدا لا تتعالف القرآن بمثل
معناه ولا تخالفه فإذا
كان القرآن نصا فهي
مثله وإذا كان جملة
أبانت ما أريد بالجملة
ثم لا تكون الا والقرآن
محتمل ما أبانت السنة
منه قال أجل قلت
فمن ذكر أن الجزية
تؤخذ من كل أحد
خرج من الأمرين معا
من الكتاب إلى غير كتاب
ومن السنة إلى غير السنة
وذهب في الجوس إلى
أمر جهله فقال فهم
بالجهالة قال انه شبه
عليهم في أن لا تؤكل
ذبايحهم قلت لا ولا
ذبايح نصارى العرب
وتؤخذ الجزية منهم كما
وصفت بأن يجتمعوا
في جملة من أوتي الكتاب
والذين أمر بنكاح

نساهم من أهل الكتاب
وأكل ذبائحهم أهل
التوراة والانجيل
من بني إسرائيل
دون غيرهم

(باب في المروور بين
يدي المصلي)

حدثنا الربيع قال
قال الشافعي حدثنا
مالك عن الزهري عن
عبيد الله بن عبد الله
عن ابن عباس قال
أقبلت راكباً على أتان
وأنا يومئذ قد راهقت
الاحتلام ورسول الله
يصلى بالناس فررت بين
يدي بعض الصف فزلت
فأرسلت حمالي يرتع
ودخلت في الصف فلم
ينكرنك علي أحد
« حدثنا الربيع
أخبرنا الشافعي أخبرنا
سفيان عن كثير بن
كثير عن بعض أهله
عن المطلب بن أبي
وداعة قال رأيت النبي
صلى الله عليه وسلم (١)

(١) كذا في النسخ ولم
يذكر من الحديث
والذي يؤخذ من بقية
الباب أنه في الصلاة إلى
الستره بل أنه يؤخذ
منه أن هناك أحاديث
أخر سقطت من هذا
المقام وكلها تتعلق
بالمروور بين يدي المصلي
إلى ستره وغيرها فتنبه
وحرر كتبه مصححه

يخالفونه في فرقون بينهما أبو معاوية ويعلى عن الأعمش عن إبراهيم عن مسروق أن امرأة قالت لزوجها
لو أن الأمر الذي بيدك بيدى طلقت نفسي فقال قد جعلت الأمر إليك فطلقت نفسك ثلاثاً فسأل عمر
عبد الله عن ذلك فقال هي واحدة وهو أحق بها فقال عمر وأنا أرى ذلك وبهذا نقول إذا جعل الأمر إليها
ثم قال لم أرد إلا واحدة فالقول قوله وهي تطليقة لك الرجعة وهم يخالفون هذا فيجعلونها واحدة بآنية
« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن سيار أبي الحكم رأيت حيان عن الشعبي
أن رجلاً قال من يذبح القوم شاة وأزوجه أول بنت تولد لي فذبح لهم رجل من القوم فأجاز عبد الله النكاح
ولسنا ولا إياهم ولا أحد من الناس علمته يقول بهذا يجعلون للذابح أجر مثله ولا يكون هذا نكاحاً « أخبرنا
الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن منصور عن إبراهيم عن ابن مسعود قال يكره أن
يطأ الرجل امرأته إذا خبرت أو يطأها وهي مشركة وهم لا يقولون بهذا ويقولون لأبأس أن يطأها قبل
الفجور وبعده « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن ابن أبي ليلى عن الشعبي
عن عبد الله في الحامل المتوفى عنها لها النفقة من جميع المال ولسنا ولا أحد يقول بهذا إذا مات الميت وجب
الميراث لأهله والله أعلم

(ما جاء في البيوع)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا السمعيل عن الشعبي عن عبيدة قال قال علي رضي الله
عنه استشارني عمر في بيع أمهات الأولاد فرأيت أنا وهو أنها عتيقة ففرضي به عمر حياته وعثمان بعده فلما
وليت رأيت أنها رقيق ولسنا ولا إياهم نقول بهذا نقول بقول عمر لا تباع « أخبرنا الربيع » قال
أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن نسير بن ذعلوق عن عمرو بن راشد الأشجعي أن رجلاً
باع نجبية واشترط (١) ثمنها ففرغ فيها فاختصم إلى عمر فقال اذهب إلى علي رضي الله عنه فقال علي
اذهب بها إلى السوق فإذا بلغت أقصى ثمنها فأعطوه حساب ثمنها من ثمنها وليسوا يقولون بهذا وهو عندهم
بيع فاستخفوا عليها ولا نعلم له مخالف في هذا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم رهم يثبتون هذه الرواية عن
علي رضي الله عنه فان ثبتوها فيلزمهم أن يقولوا له لأنه ليس له دافع عندهم ونحن نقول هذا فاسد « أخبرنا
الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن علية عن عثمان البتي عن الحسن أن علياً رضي الله عنه
قضى بالخلاص وليسوا يقولون بهذا يقولون إن استحق رد البائع الثمن الذي قبض ولم يكن عليه أن
يخلصها بثمن ولا غير ذلك وليسوا يرون خلاف هذا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فيلزمهم
أن يثبتوا هذا في أصل قولهم أن يقولوا به « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا جاد بن سلمة
عن عطاء الخراساني عن عبد الله بن ضمرة عن علي رضي الله عنه قال كسب الحمام من السمحت وليسوا
يأخذون بهذا ولا يرون بكسب الحمام بأساً ونحن لانرى بذلك بأساً ونروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه
أعطى الحمام أجره ولو كان سمحتاً لم يعطه إياه « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم
وحفص وغيرهما عن الحجاج عن ابن عمرو بن حريث عن أبيه أنه باع علياً رضي الله عنه درعاً منسوجة بالذهب
بأربعة آلاف درهم إلى العطاء وليسوا يقولون بهذا عندنا عندهم بيع مفسوخ لأنه إلى غير أجل « أخبرنا
الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا جاد بن سلمة عن قتادة عن خلاص بن عمرو عن علي رضي الله
عنه فبين اشترى ما أحرز العدو قال هو جائز وهم يقولون إن صاحبه إذا جاء بالخيار أن أحب أخذه بالثمن أخذه
« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم التيمي عن أبيه

(١) الثمن بالضم من الحزور الرأس والقوائم أي اشترط أن له رأسها وأرجلها كتبه مصححه

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وليس يعد شيء من هذا مختلفا وهو والله أعلم من الأحاديث المؤداة لم يتقص المؤدى لها أسبابها وبعضها يدل على بعض وأمر رسول الله المصلي أن يستتر بالدنوس السترة اختيار لأنه إن لم يفعل فسدت صلاته ولأن شيئا عمريين يديه يفسد صلاته لأنه صلى الله عليه وسلم قمه صلى في المسجد الحرام والناس يطوفون بين يديه وليس بينه وبينهم سترة وهذه صلاة أفراد لا جماعة وصلى بالناس بمخى صلاة جماعة إلى غير سترة لأن قول ابن عباس إلى غير جدار يعني والله أعلم إلى غير سترة ولو كانت صلاته تفسد بمروءة شيء بين يديه لم يصل إلى غير سترة ولا أحد وراءه يعلمه وقد مر ابن عباس على أتان بين يدي بعض الصف الذي وراء رسول الله فلم ينكر ذلك عليه أحد وهكذا والله أعلم أمره بالخط في الصغراء اختيار وقوله لا يفسد الشيطان عليه صلاته أن يلهو

عن عبد الله قال لا بأس بالدرهم بالدرهمين ولستأولا إياهم تقول بهذا نقول بالأحاديث التي رويت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن الفضة بالفضة الأمثلة وعن الذهب بالذهب الأمثلة وقد كان عبد الله لقي أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فنهوه فلما رجع قال ما أرى به بأسا وما أنا بفاعله « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن سليمان التيمي عن أبي عثمان عن ابن مسعود قال من ابتاع مصراة فهو بالخيار إن شاء ردّها وصاعا من طعام وهكذا نقول وبهذا مضت السنة وهم يزعمون أنه إذا حلبها فليس له ردّها لأنه قد أخذ منها شيئا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن زيد بن وهب عن عبد الله أنه قال في أم الولد تعتق من نصيب ولدها ولستأولا إياهم نقول بهذا نقول بحديث عمر أنه أعتق أمهات الأ ولاد إذا مات ساداتهن ويقولون جميعا تعتق من رأس المال « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن علية عن حماد عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله أنه كره شراء المصاحف وبيعها وليسوا يقولون بهذا لا يرون بأسا ببيعها وشراؤها ومن الناس من لا يرى بشرائها بأسا ونحن نكره بيعها « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا وكيع أن عليا رضي الله عنه قال لا يحل أكل الثوم الأمطبوخا وليسوا يقولون بهذا بل ينكرونه ويقولون ما يقول بهذا أحد وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من أكل من هذه الشجرة فلا يقربن مساجدنا يؤذي بنا بريح الثوم وهذا الذي نأخذ به

(باب الديات)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان الثوري عن أبي اسحق عن عاصم بن ضمرة عن علي رضي الله عنه قال الخطأ شبه العمد بالخسبة والجحر الخنم ثلث حقائق وثلث جذاع وثلث ما بين نية إلى بازل عامها كلها خلفه وفي الخطأ خمس وعشرون بنت مخاض وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة وخمس وعشرون بنت لبون ونحن نروى عن النبي صلى الله عليه وسلم في شبه العمد أربعون خلفه في بطونها أولادها وروى عن عمر أنه قضى به ثلاثين حقة وثلاثين جذعة وأربعين خلفه وبهذا نقول وهم يقولون بخلاف هذا ويقولون في الجحر الخنم والخنسبة هذا عمد فيه القود ويعيرون مذهب صاحبهم بأنه يقول هو خطأ « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا الطنافسي عن عبد الله بن حبيب بن أبي ثابت عن الشعبي عن مسروق قال كنت عند علي رضي الله عنه فأتاه ثلاثة فشهدوا على اثنين أنهما غرقا صبيا وشهد الاثنان على الثلاثة أنهم غرقوه فقضى علي رضي الله عنه على الثلاثة بخمسة الدية وقضى على الاثنين بثلاثة أحاس الدية ولستأولا أحد علمناه يقول بهذا يقولون لولي الدم أن يدعى على إحدى الطائفتين « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا جابر عن مغيرة عن الشعبي عن علي رضي الله عنه في الرجل يقتل المرأة قال إن أراد أولياء المرأة أن يقتلوا لم يكن ذلك لهم حتى يعطوا نصف الدية وليسوا يقولون بهذا يقولون بينهما القصاص في النفس وينكرون هذا القول ويقولون ما نعلم أحدا يقوله « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا يزيد بن هرون عن هشام عن الحسن أن عليا رضي الله عنه قضى بالدية اثني عشر ألفا وهم يقولون بالدية عشرة آلاف « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن أبي زائدة عن مجاهد عن الشعبي عن علي رضي الله تعالى عنه أنه قضى في القامصة والقارصة والواقصة جارية ركبت جارية فقرصتها جارية فقصمت فوقصت المحمولة فاندق عنقها فجعلها أثلاثا وليسوا يقولون بهذا وينكرون الحكم به ويقولون ما يقول هذا أحد يزعمون أن ليس على الموقصة شيء وأن ديتها على العاقلة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عباد بن العوام

عن عمرو بن عامر عن قتادة عن خلاص عن علي رضي الله عنه أن غلامين كانا يلعبان بقلة فقال أحدهما لحذار وقال الآخر حذار فأصابته نتيته فكسرتهم فرفع إلى علي رضي الله عنه فلم يضمنه وهم يضمنون هذا ويخالفون ما رووا فيه « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا جاد عن قتادة عن خلاص عن علي قال إذا أمر الرجل عبده أن يقتل رجلا فأنما هو كسيفه أو سوطه يقتل المولى ويحبس العبد في السجن « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن مطرف عن الشعبي عن أبي جحيفة قال قلت لعلي رضي الله عنه هل عندكم من النبي صلى الله عليه وسلم غير ما في أيدي الناس قال لا إلا أن يؤتي الله عبدا فهم في القرآن وما في الصحيفة قلت وما في الصحيفة قال العقل وفكالك الأسير وأن لا يقتل مؤمن بكافر وهم يخالفون هذا ويقولون يقتل المؤمن بالكافر ويخالفون ما رووا عن علي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا جاد بن سلمة عن سمك بن حرب عن عبيد بن القعقاع قال كنت رابع أربعة تشرب الخمر فقطاعا عدية كانت معنافر فعنا إلى علي رضي الله عنه فمحننا فأتنا ثمان فقال أولياء المتوفيين أقدنا من الباقيين فسأل علي رضي الله عنه القوم ما تقولون فقالوا نرى أن تقيدهما قال فلعل أحدهما قتل صاحبه قالوا لا ندري قال وأنا لا أدري وسأل الحسن بن علي رضي الله تعالى عنهما فقال مثل مقالة القوم فأجابهم بمثل ذلك فجعل دية المقتولين على قبائل الأربعة ثم أخذ دية جراح الباقيين « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا جاد بن سلمة عن سمك عن حنش بن المعتمر أن ناسا حفروا بئرا لأسد فزادهم الناس عليها فتردى فيها رجل فعلق برجل وتعلق الآخر بأخر فحرقهم الأسد فاستخرجوا منها فأتوا فتشاجروا في ذلك حتى أخذوا السلاح فقال علي رضي الله تعالى عنه لم تقتلوا ما تبتين من أجل أربعة تعالوا فلنقتض ينكم بقضا إن رضيتم والا فارتفعوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للذول ربع الدية وللثاني ثلث الدية وللثالث نصف الدية وللرابع الدية كاملة وجعل الدية على قبائل الذين أزدجوا على البئر فمنهم من رضي ومنهم من لم يرض فترافعوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقصوا عليه القصة وقالوا ان علينا رضي الله تعالى عنه قضى بكذا وكذا فأمضى قضاء علي رضي الله تعالى عنه وهم لا يأخذون بهذا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا شعبة عن الأشعث عن شقيق عن عبد الله في جراحات الرجال والنساء تستوى في السن والموضحة وما خلا فعلى النصف وهم يخالفون هذا فيقولون على النصف من كل شيء « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا سعيد عن أبي معشر عن إبراهيم عن عبد الله في الذي يقتص منه فيموت قال على الذي اقتص منه الدية ويرفع عنه بقدر جراحته وليسوا يقولون بهذا بل نقول نحن وهم لا شيء على المقتص لانه فعل فعلا كان له أن يفعله

(باب الأفضية)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن الأجلح عن الشعبي عن علي رضي الله عنه اختصم إليه ناس ثلاثة يدعون ولدافسألهم أن يسلم بعضهم لبعض فأبوا فقال أنتم شركاء متشاكسون ثم أقرع بينهم فجعله لواحد منهم خرج سهمه وقضى عليه بثلاثي الدية فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال أصبت وأحسن « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا شعبة عن سلمة بن كهيل قال سمعت الشعبي يحدث عن أبي الخليل وأبن الخليل أن ثلاثة تفرشت كوا في طهر فلم يدربن الولد فاخصموا إلى علي رضي الله عنه فأمرهم أن يقتروا وأمر الذي أصابته القرعة أن يعطى إلا أن يخرين ثلثي الدية وليسوا يقولون بهذا وهم يثبتون هذا عن علي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم وهم يخالفونه والذي يقولونه هم ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم فليس لأحد أن يخالفه ولو ثبت عندنا عن النبي صلى الله عليه

بعض ما يمر بين يديه
فصير إلى أن يحدث
ما يفسدها لمرور ما يمر
بين يديه وكذلك ما يكره
للمارين بين يديه ولعل
تشديده فيها إنما هو
على تركهم نهيه عنه
والله أعلم وقوله إذا صلي
أحدكم إلى غير سترة فليس
عليكم جناح أن تمرؤا
بين يديه يدل على أن
ذلك لا يقطع على المصلي
صلاته ولو كان يقطع
عليه صلاته ما أباح
لمسلم أن يقطع صلاة
مسلم وهكذا من معنى
مرور الناس بين يدي
رسول الله وهو يصلي
والناس في الطواف
ومن مرور ابن عباس
بين يدي بعض من
يصلي معه يعني لم
ينكر عليه وفيه دليل
على أنه يكره أن يمر
بين يدي المصلي المستتر
ولا يكره أن يمر بين يدي
المصلي الذي لا يستتر
وقوله صلى الله عليه وسلم
في المستتر إذا مر بين
يديه فليقاتله يعني
فليدفعه فإن قال قائل
فقد روي أن مرور
الكلب والحمار يفسد
صلاة المصلي إذا مر بين

يديه قيل لا يجوز اذا
روى حديث واحد
أن رسول الله قال
يقطع الصلاة المرأة
والكلب والجمار وكان
مخالفا لهذه الاحاديث
فكان كل واحد منها
أثبت منه ومعها ظاهر
القرآن أن يترك ان
كان ثابتا الا بان يكون
منسوخا ونحن لانعلم
المنسوخ حتى نعلم
الآخر ولسنا نعلم الآخر
أو يرد ما يكون غير
محفوظ وهو عندنا غير
محفوظ لان النبي صلى
وعائشة بينه وبين
القبلة وصلى وهو حامل
أمامة يضعها في السجود
ويرفعها في القيام ولو
كان ذلك يقطع صلاته
لم يفعل واحدا من
الامرئين وصلى الى غير
سترة وكل واحد من
هذين الحديثين يرد
ذلك الحديث لانه
حديث واحد وان
أخذت فيه أشياء فان
قيل فابدل عليه
كتاب الله من هذا قبل
قضاء الله لا ترزوا زرة
وزر أخرى والله أعلم
أنه لا يبطل عمل رجل
عمل غيره وأن يكون

وسلم قلنا به ونحن نقول ندعو القافة فان الحقوه بأحدهم فهو ابنه وان الحقوه بكلمهم أولم يلحقوه بأحدهم
فلا يكون له ويوقف حتى يبلغ فينسب الى أبيهم شاء ولا يكون له أبوان في الاسلام وهم يقولون هو ابنهم
يرثهم ويرثونه وهو الباقي منهم « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا شعبة عن سماعة
عن أبي عبيد بن الأبرص أن رجلا استأجر نجارا يضرب له مسبارا فانكسر المسبار فاصمه الى على رضي الله
عنه فقال أعطه درهما مكسورا وهم يخالفون هذا ولا يقولون به ونحن لانقول به ومن ضمن الأجير
ضمنه قيمة المسبار ولم يجعل له شيئا اذا لم يتم العمل فان تم العمل فله ما استأجره عليه ان كانت الاجارة صحيحة
وان كانت الاجارة فاسدة فله أجر مثله « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو بكر بن
عياش عن عبد العزيز بن ربيع عن موسى بن طريف الأسدي قال دخل على رضي الله عنه بيت المال
(١) فأضرب به وقال لا أمسى وفيلد هم فأمر رجلا من بني أسد فقسمه الى الليل فقال الناس لوعوضته
فقال ان شاء ولكنه سحت وهم يخالفون هذا ويقولون لا بأس بالجعل على القسم وهم يقولون قال على
سحت وهم يروون عن على رضي الله عنه ان شاء أعطيته وهو سحت ونحن وهم نقول لا يحل لأحد أن
يعطى السحت كما لا يحل لأحد أن يأخذه ولا نرى عليا رضي الله عنه يعطى شيئا يراه سحتا ان شاء الله تعالى
« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن علية عن اسمعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال
أتى على رضي الله عنه في بعض الأمر فقال ما أراه الاجورا ولولا أنه صلح لردته وهم يخالفون هذا ويقولون
اذا كان جورا فهو مردود ونحن نروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أن من اصطاح على شيء غير جائز فهو رد
« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا حفص بن غياث عن ابن أبي ليلى عن الحكم عن حنش
أن عليا رضي الله عنه رأى الخلف مع البيعة وهم يخالفون هذا ولا يستخلفون أحدا مع بيئته وهم يروون
عن شريح أنه استخلف مع البيعة ولا نعلمهم يروون عن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم خلافهما

(باب اللقطة) « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا رجل عن شعبة
عن أبي قيس قال سمعت هذا يقول رأيت عبد الله أتاه رجل بصرة مختومة فقال قد عرفتها ولم أجدهم
يعرفها فقال استمتع بها وهذا قولنا اذا عرفها سنة فلم يجد من يعرفها فله أن يستمتع بها وهكذا السنة الثابتة
عن النبي صلى الله عليه وسلم وحديث ابن مسعود أشبه بالسنة وقد خالفوا هذا كله ورووا حديثا عن
عامر عن أبيه عن عبد الله أنه اشترى جارية فذهب صاحبها فتصدق بثمنها وقال اللهم عن صاحبها فان كره
فلي وعلى الغرم ثم قال هكذا نفعل باللقطة فخالقوا السنة في اللقطة التي لا حجة فيها وخالفوا حديث عبد الله
ابن مسعود الذي يوافق السنة وهو عندهم ثابت واحتجوا بهذا الحديث الذي عن عامر وهم يخالفونه فيما
هو فيه بعينه يقولون ان ذهب البائع فليس للشري أن يتصدق بثمنها ولكنه يحبس حتى يأتي صاحبها متى جاء

(باب الفرائض)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا رجل عن شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة
عن على رضي الله عنه أنه كان يشرك بين الجد والاختوة حتى يكون سادسا وليسوا يقولون بهذا أما - بهم
فيقول الجد أب فيطرح الاختوة وأما هم ونحن فنقول بقول زيد يقاسم الاختوة ما كانت المقاسمة خيرا له ولا
ينقص من الثلث من رأس المال وهم ينكرون قول على ويقولون ما يقول هذا أحد « أخبرنا الربيع »

(١) أي استخف به وسخر منه انظر اللسان كتبه معصحه

قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم قال كان عمر وعبد الله يورثان الأرحام دون الموالى (٢) وكان علي رضي الله عنه أشدهم في ذلك وليسوا يقولون بهذا يقولون إذا لم يكن أهل فرائض مسماة ولا عصبية ورثنا الموالى ونقول نحن لا نورث أحدًا غير من سميت له فريضة أو عصبية وهم يورثون الأرحام وليسوا بعصبية ولا مسمى لهم إذا لم تكن موال وقالوا القول قول زيد والقياس عليه « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا رجل عن ابن أبي ليلى عن الشعبي عن الحرث عن علي رضي الله عنه أنه ورث نفر بعضهم من بعض ويقولون في هذا بقولنا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا رجل عن سفيان الثوري عن أبي قيس عن هذيل عن عبد الله أنه لم يشرك « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا وكيع عن سفيان عن منصور عن إبراهيم أن عبد الله أشرك ونحن نقول يشرك وهم يخالفونه ويقولون لا نشرك « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا رجل عن سفيان الثوري عن معبد بن خالد عن مسروق عن عبد الله في ابنتين وبنات ابن وبني ابن للبنين الثلثان وما بقي فلبى الابن دون البنات وكذلك قال في الأخوة والأخوات للاب مع الأخوات لاب وأم ولسنا ولا أحد علمته يقول بهذا إنما يقول الناس للبنات أو الأخوات الثلثان وما بقي فلبى الابن وبنات الابن أو الأخوة والأخوات من الأب للذكور مثل حظ الانثيين « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم قال كان عبد الله يشرك الجد مع الأخوة فإذا كثروا أو فاه السدس ولسنا ولا أحد يقول بهذا أما نحن فنقول أنه إذا كان مع الأخوة لم ننقصه من الثلث وأما بعضهم فكان يطرح الأخوة ويجعل المال للجد وبذلك يقولون « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم قال كان عبد الله يجعل الأكرية من ثمانية للأهم سهم وللجد سهم وللأخت ثلاثة أسهم ولسنا ولا أحد يقول بهذا ولكنهم يقولون عماري عن زيد بن ثابت نجعلها من تسعة للأهم سهمان وللجد سهم وللأخت ثلاثة أسهم وللزوج ثلاثة أسهم ثم يقاسم الجد الأخت فيجعل بينهما للذكور مثل حظ الانثيين « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي عن رجل عن الثوري عن اسمعيل بن رجا عن إبراهيم « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن سمع الشعبي يقول في جد وأم وأخت فلاخت ثلاثة أسهم وللأم سهم وللجد سهمان وليسوا يقولون بهذا إنما يقولون يقول زيد يجعلها من تسعة للأهم سهم وللجد أربعة أسهم وللأخت سهمان « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا رجل عن شعبة عن الحكم عن إبراهيم عن عبد الله قال أهل الكتاب والمملوكون يحجبون ولا يورثون وليسوا يقولون بهذا يقولون يقول زيد لا يحجبون ولا يورثون وهم يقولون في هذا بقولنا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن يونس عن ابن سيرين « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان الثوري عن الأعمش عن إبراهيم أن عبد الله سئل عن رجل مات وترك أباه مملوكًا ولم يدع وارثًا قال يشتري من ماله فيعتق ثم يدفع إليه ماتركه وليسوا يقولون بهذا يقولون لا يرث المملوك ولا يورث ونحن نقول ماله في بيت المال وكذلك يقولون هم أن لم يوص به

باب المكاتب

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن طارق عن الشعبي أن عليًا رضي الله تعالى عنه قال في المكاتب يعتق منه بحساب وقال ابن عمر وزيد بن ثابت هو عبد ما بقي عليه شيء وروى ذلك عمرو بن شعيب وبذلك نقول ويقولون به معنا وهم يخالفون الذي رواه عن علي رضي الله

سعى كل لنفسه وعليها فلما كان هذا هكذا لم يجز أن يكون مرور رجل يقطع صلاة غيره

باب خروج النساء إلى المساجد

حدثنا الربيع قال قال الشافعي أخبرنا بعض أهل العلم عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن النبي قال لا تمنعوا إماء الله مساجد الله وإذا خرجن فليخرجن تفلات « قال الربيع » يعني لا يتطيبن « أخبرنا سفيان عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله قال إذا استأذنت امرأة أحدكم إلى المسجد فلا يمنعها (قال الشافعي) وهذا حديث كفايه جماعة من الناس بكلام قد جهلت على تقصى ما تكلوني فيه فكان مما قالوا وبعضهم ظاهروا رسول الله انتهى عن منع إماء الله مساجد الله والنهي عندك عن النبي تحريم الإبدالة عن رسول الله

تعالى عنه « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا حجاج عن يونس بن أبي اسحق عن أبيه عن الحرث عن علي رضي الله تعالى عنه يعتق من المكاتب بقدر ما أدى ويرث بقدر ما أدى وليسوا يقولون بهذا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا رجل عن حماد عن قتادة عن خلاص عن علي رضي الله تعالى عنه قال يستسعى المكاتب بعد العجز وليسوا ولا أحد من الناس يقول بهذا إنما نقول إذا عجز فهو رقيق وحدّثنا أن علياً رضي الله تعالى عنه قال لا نهجر المكاتب حتى يدخل نجماً في نجم وليسوا ولا أحد من المفتين يقول بهذا نحن وهم قول إذا حلت نجومه فإن لم يجد فهو عاجز رقيق ولا ينتظر بتجهيزه النجم الآخر وكذلك يقول مفتوا الناس لا أعلمهم يختلفون فيه « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا حماد بن خالد الخياط عن يونس بن أبي اسحق عن أبيه عن أبي الأحوص قال قال عبد الله إذا أدى المكاتب قيمته فهو حر ونحن زوى عن زيد بن ثابت وابن عمر وعائشة أنه عبد ما بقي عليه شيء وبه نقول

(باب الحدود)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا رجل عن شعبة عن سلمة بن كهيل عن الشعبي أن علياً رضي الله تعالى عنه جلد سراحه يوم الخميس ورجعها يوم الجمعة وقال أجلدها بكتاب الله وأرجعها بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وليسوا يقولون بهذا يقولون ترجم ولا تجلد والسنة الثابتة أن تجلد البكر ولا ترجم وترجم الثيب ولا تجلد وقد ترجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما عزا ولم يجلدوه وقال لا نيس اغد على امرأه هذا فان اعترفت فأرجعها فعدا أنيس فاعترفت فرجعها « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن أبي اسحق عن أشياخه أن علياً رضي الله تعالى عنه جلد امرأته الزنا وعليها درع قيل لي جديد وكذلك يقول المقتنون ولا أعلمهم يختلفون في ذلك هشم عن الشيباني عن الشعبي أن علياً نفي إلى البصرة * ابن مهدي عن سفيان عن أبي اسحق عن أشياخه أن علياً رضي الله تعالى عنه نفي إلى البصرة وليسوا يأخذون بهذا ويرعون أنه لا نفي على أحد وأمانحن فنأخذ به لانه موافق لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم الثابتة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك وسفيان عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة وزيد بن خالد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للرجلين اللذين اختصما إليه لأقضي بينكما بكتاب الله عز وجل على ابنك جلد مائة وتعريب عام . ابن مهدي عن سفيان عن نسير بن ذعلوق عن خليفه الثوري أن رجلاً أقرعته دعي بجحد فهد عليه أن يخبره ما هو فأبى فقال اضربوه حتى ينهاكم وهم يخالفون هذا ولا يقولون به ولا أعلمهم يروون عن أحد من أصحاب النبي خلاف هذا فان كانوا يثبتون مثل هذه الرواية عن علي رضي الله تعالى عنه فيلزمهم أن يقولوا بهذا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان واسرائيل عن عبد الأعلى عن أبي جيلة عن علي رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أقبوا الحد ودعوا ما ملكت أيمانكم وهم يخالفون هذا إلى غير فعل أحد علمته من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ونحن نقول به وهو السنة الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة وزيد بن خالد أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الأمة إذا زنت فقال إذا زنت أمة أحدكم فأجلدوها ثم إن زنت فأجلدوها ثم إن زنت فابعوها في الرابعة ولو بضعف رجل قال ابن شهاب لا أدري بعد الثالثة أو الرابعة والضعف الرجل « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عينة عن الزهري عن عبيد الله عن أبي هريرة وزيد بن خالد نحوه

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن أيوب بن موسى عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا زنت أمة أحدكم فتيين زناها فليجلدها الحد ولا يثرب عليها ثم إن عادت فزنت فتيين زناها فليجلدها الحد ولا يثرب عليها فإن عادت فتيين زناها فليبيعها ولو بضعفير من شعريعني الجبل وهم يخالفون ما رويوا عن علي رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم وما روينا نحن عن النبي صلى الله عليه وسلم « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان الثوري عن علقمة بن مرثد عن جبر بن عنبس قال شهد رجلان على رجل عند علي رضي الله تعالى عنه أنه سرق فقال السارق لو كان رسول الله صلى الله عليه وسلم حيالنا لكان عذري فأمر بالناس فضربوا حتى اختلطوا ثم دعا الشاهدين فلم يأتيا فدرأ الحد وليسوا يأخذون بهذا يقولون لا نستريح بالشهود يقولون نقف الشاهدين فإن شهدا وكانا عدلين قطع وإن لم يكونا عدلين لم تجز الشهادة وما علمت أحدا يأخذ بقولهم هذا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن عاصم بن كليب عن أبيه قال لم أر السارق قط أكثر منهم في زمان علي رضي الله تعالى عنه ولا رأيت قط أحد منهم قتل وكيف كان يصنع قال كان يأمر الشهود أن يقطعوا وليسوا يأخذون بهذا يقولون إذا شهد الشهود فمن شاء المالحكم أن يأمر بقطعه قطع ولا يأمر بذلك الشهود ونحن نقول بهذا ولم نعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم والأئمة بعده أمروا شاهدين يقطع « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن مطرف عن الشعبي أن رجلين أتيا عليا رضي الله تعالى عنه فشهدا على رجل أنه سرق فقطع يده ثم أتيا بآخر فقالا هذا الذي سرق وأخطأنا على الأول فلم يجز شهادتهما على الآخر وغرمهما دية بدل الأول وقال لو أعلمكما تهما لقطعكما وبهذا نقول إذا فالأول خطأنا على الأول وغرمتهما دية بدل المقتطوع وإن قالوا عمدنا أن نشهد عليه بباطل قطعنا أيديهما بيده قودا وهذا أشبه بالقياس إن كان يجوز أن يقتل اثنان بواحد فلم لا تقطع يدان بيد واليد أقل من النفس وإذا جاز الكثير فلم لا يجوز القليل وهم يخالفون عليا رضي الله تعالى عنه في الشاهدين إذا تهما ويقولون لا تقطع أيديهما بيده ولا تقطع يدان بيد وهم يقولون يقتل اثنان بواحد ولا تقطع يدان بيد « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا رجل عن رجل عن علي بن عبد الله عن أبيه عن أبي جحيفة أن عليا رضي الله تعالى عنه أتى بصبي قد سرق بيضة فشد في احتلامه فأمر به فقطعت بطون أماله وليسوا ولا أحد علمته يقول بهذا يقولون ليس على الصبي حد حتى يحتلم أو يبلغ خمس عشرة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن حماد بن زيد عن عمرو بن دينار أن عليا رضي الله تعالى عنه قطع من شطر القدم « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا هشيم عن مغيرة عن الشعبي أن عليا كان يقطع الرجل من القدم ويدع العقب يعتمد عليه وليسوا ولا أحد علمناه يقول بهذا القول بل يقولون تقطع الرجل من الكعب الذي فيه المفصل بين الساق والقدم « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا أبو بكر بن عياش عن ابن حصين عن سويد بن غفلة أن عليا رضي الله تعالى عنه أتى برنادقة فخرج بهم إلى السوق فحفر لهم حفرا فقتلهم ثم رمى بهم في الحفرة فحرقهم بالنار وهم يخالفون هذا فيقولون لا يحرق بالنار أحد أما نحن فروينا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى أن يعذب أحد بعذاب الله فقلناه ولا نحرق حيا ولا ميتا ابن علية عن سليمان التيمي عن أبي عمرو الشيباني أن رجلا تنصر بعد إسلامه فأتى به إلى علي رضي الله تعالى عنه فجعل يعرض عليه فقال لا أدري ما تقول غير أنه يشهد أن المسيح ابن الله فوثب إليه على رضي الله تعالى عنه فوطئه وأمر الناس أن يطؤوه ثم قال كفوا فكفوا عنه فاذا هو قد مات وهم لا يأخذون بهذا يقولون لا يقتل إلا ما أحدهم هذه القتلة ولا يقتل إلا بالسيف أبو بكر بن عياش عن عاصم عن أبي المغيرة في قوم دخلوا على امرأة في دار قوم فخرج

قال أخبرنا ابن عينة عن عمرو بن دينار عن أبي معبد عن ابن عباس قال سمعت رسول الله يخطب يقول لا يخلون رجل بامرأة ولا يخل امرأة أن تسافر إلا الا ومعها ذو محرم مقام رجل فقال يا رسول الله انما كتبت في غزوة كذا وكذا وإن امرأتى انطلقت حاجة قال فانطلق فاجبج بامرأتك قال فقلت أفترى أن فرضا على قيمها أن يمنعها أكبر مساجد الله لأن أكبرها أو جها ومن كل سفر قال نعم قلت فمن أين قلته قال قلته بالخبر عن رسول الله لأن سفرها مع غير ذي محرم معصية وفرض الله أن تمنع المعصية قلت فقد زعمت أن فرض الله والخبر عن رسول الله أن تمنع أكبر مساجد الله قال ما أجد من هذا بدا وقال غيره أنا أكلت بغير ما أكلت به فأقول ليس لقيمها أن يمنعها أن تسافر إلى مسجد قلت ولا يمنعها الوالي ولا زوجها ولا ولها

اليهم بعض أهل الدار فقتلوههم فأصبحوا وقد جاءت عشائرهم إلى علي رضي الله تعالى عنه فرفعوهم إليه فقال
 علي رضي الله تعالى عنه وما جمع هؤلاء في دار واحدة ليلاً وقال بيده فقلبها طهر البطن ثم قال لصوص قتل
 بعضهم بعضاً قوموا فقد أهدرت دماءهم فقال الحسن أنا أضمن هذه الدماء فقال أنت أعلم بنفسك وليسوا
 يقولون بهذا أما نحن فترى عن علي رضي الله تعالى عنه أن رجلاً وجد مع امرأته رجلاً فقتله فسئل
 علي رضي الله تعالى عنه فقال إن لم يأت بأربعة شهداء فليعط ريمته أخبرنا بذلك مالك عن يحيى بن سعيد
 عن ابن المسيب وبهذا نقول نحن وهم إلا أنهم يقولون في اللص يدخل دار رجل فيقتله ينظر إلى المقتول
 فإن لم يكن يعرف بالصوصية قتل القاتل وإن كان يعرف بالصوصية درى عن القاتل القتل وكانت
 عليه الدية وهذا خلاف ما روى عن علي رضي الله تعالى عنه ابن مهدي عن سفيان عن الشيباني عن
 بعض أصحابه أن رجلاً أتى علياً رضي الله تعالى عنه برجل فقال إن هذا يزعم أنه احتلم على أم الآخر فقال
 أقمه في الشمس واضرب ظله وليسوا يقولون بهذا « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال حدثنا
 يزيد بن هرون عن حماد بن سلمة عن أبي بشر عن شبيب بن أبي روح أن رجلاً كان تواجد جارية له مكاناً في
 خلاء فعلت جارية بذلك فأتته فحسبها جارية فوطئها ثم علم فأتى عمر فقال أنت علياً فسأل علياً رضي الله تعالى
 عنه فقال أرى أن تضرب الحدف في خلاء وتعتق رقبة وعلى المرأة الحد وليسوا يقولون بهذا يقولون يدركه عنه
 الحد بالشبهة فأما نحن فنقول في المرأة تحد كمار ووا عن علي رضي الله تعالى عنه لأنها زنت وهي تعلم
 « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن سلمة بن كهيل عن حجية بن
 عدي قال كنت عند علي رضي الله تعالى عنه فأتته امرأة فقالت إن زوجي وقع على جارية فقال إن تكوني
 صادقة نرجه وإن تكوني كاذبة تجلدك وبهذا نأخذ لأن زناه بجارية أمرأته كزناه بغيرها إلا أن يكون ممن
 يعذر بالجهالة ويقول كنت أرى أنها إلى حلال وهم يخالفون هذا ويدرون عنه الحد كان جاهلاً أو عالماً
 * وعن عمرو بن شعيب قال رأيت رجلاً يستقي على بئر قد قطعت يده وتركته إبهامه فقلت من قطعك فقال
 علي وهم يخالفون هذا ويقولون تقطع من مفصل الكف ويروي ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم « أخبرنا
 الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عيسى عن سعيد بن عبد الله عن حنظلة بن المنذر أن علياً رضي
 الله تعالى عنه جلد الوليد في الخمر أربعين وهم يخالفون هذا ويقولون يجلد ثمانين ونحن نروي عن علي
 رضي الله تعالى عنه أنه جلد الوليد بالمدينة بسوطه طرفان أربعين فذلك ثمانون وبه نقول « أخبرنا
 الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا بذلك سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن محمد بن علي عن علي
 رضي الله تعالى عنه « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا رجل عن ابن أبي ذئب عن
 القاسم بن الوليد عن يزيد أراه ابن مذكور أن علياً رضي الله تعالى عنه رجماً لوطياً وبهذا نأخذ نرجم اللوطي
 محصناً كان أو غير محصن وهذا قول ابن عباس وسعيد بن المسيب يقول السنة أن يرجم اللوطي أحسن
 أولم يحصن « رجع الشافعي » فقال لا يرجم إلا أن يكون قد أحصن وعكرمة يرويه عن ابن عباس عن
 النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبهم يقول ليس على اللوطي حد ولو تلو وط وهو محرم لم يفسد إحرامه ولا غسل
 عليه ما لم ين وقد خالفه بعض أصحابه فقال اللوطي مثل الزاني يرجم إن أحصن ويجلد إن لم يحصن ولا يكون
 اللوطي أشد حالاً من الزاني وقد بين الله عز وجل فرقا بينهما فأباح جماع النساء بوجهين أحدهما النكاح
 والآخر ملك العيين وحرم هذا من كل الوحوة فمن أين يشقها « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال
 أخبرنا الأعمش عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه قال جاء رجل إلى علي رضي الله تعالى عنه فقال اني سرت فطرده ثم
 قال اني سرت فقطع يده وقال انك شهدت على نفسك مرتين وهم يخالفون هذا ويقولون حتى يقول أربع
 مرات وانما تركنا نحن أن نقول الاعتراف بمنزلة الشهادة لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر أن يسأل الأسلي

من كان قال لا قلت
 فقد أمرت بأن لا تمنع
 المعصية بالسفر قال
 فان قلت فعلى ذي
 محرمها أن يسافر معها
 لان في تركه السفر
 معها ما يوجب على
 الوالى منعها من السفر
 بلا محرم قلت فان قيمها
 أخاها وهو موسر على
 من النفقة في السفر
 أعلمها أو على أخها قال
 فان قلت عليه نفقته
 وعليها نفقتها قلت فقد
 جعلت لها أن تكلفه
 اخراج شيء من ماله
 وأنت لا تجل عليه أن
 ينفق عليها موسرة
 ولا معسرة صحيحة
 وتكلفها المسئلة فأى
 الامرين كان ألزم لك
 أن تنفق عليها معسرة
 صحيحة شريفة تستحي
 من المسئلة تجسه دراغم
 في الشهر أو يكلف
 في سفر خمسمائة درهم
 قال فان قلت فنفقته
 عليها قلت فأقول لك
 فكانت محجوراً عليها
 أتفق عليه من مالها
 قال بلى لأنفق على
 المحجور عليها إلا
 ما لا صلاح لها إلا به
 فكيف أتفق على آخر
 من مالها قلت فقد

أن يغدو على امرأة فإن اعترفت رجها ولم يقل أربع مرث ولو كان الاقرار يشبه الشهادة كان لو أقر أربع مرث ثم رجع بطل عنه الحد وهم يقولون في الزنا لا يحذر الزاني حتى يقرأ بعاقبنا على الشهادات ويخالفون ما رواه عن علي رضي الله تعالى عنه ويقولون في السرقة اقراره مرة أو أكثر سواء ويخالفون ما رواه عن علي رضي الله عنه وروينا عن النبي صلى الله عليه وسلم ويدعون القياس فيه * وكيع عن سفيان الثوري عن سماعة عن قابوس بن مخارق أن محمد بن أبي بكر كتب إلى علي يسأله عن مسلم زني بنصرانية فكتب إليه أن أقم الحد على المسلم وادفع النصرانية إلى أهل دينها وهم يقولون أيضا بقاء الحد على النصرانية ويخالفون هذا الحديث * يزيد بن هرون عن أيوب عن قتادة عن خلاص عن علي رضي الله عنه في حرين باع أحدهما صاحبه فقطعهما على جميعا وهم يخالفون هذا وينكرون القول فيه * أبو بكر بن عياش قال حدثني أبو حصين عن عامر الكاهلي قال كنت عند علي رضي الله عنه إذ أتى رجل فقال ما شأن هذا فقالوا يا أمير المؤمنين وجدناه تحت فراش امرأة فقال لقد وجدتموه على تنق فأنطلقوا به إلى نتن مثله فرغوه فيه فرغوه في عذرة وخلي سبيله وهم يخالفون هذا ويقولون بضرب ويرسل وكذلك قول المفتين لا يخالفون في ذلك * سفيان عن مطرف عن الشعبي عن ابن مسعود أنه كان يقول لا نرى على الذي يصيب وليدة امرأة حدًا ولا عقرا * رجل عن شعبة عن منصور عن ربعي بن خراش عن عبد الله أن رجلا أتاه فذكر له أنه أصاب جارية امرأة فقال استغفر الله ولا تعد وهم يخالفون هذا ويقولون يعزر وأما نحن فنقول إن كان من أهل الجهالة وقال قد كنت أرى أنها حلال في فاندرا عنه الحد وعزرائه وإن كان عالما حدناه حد الزاني * ابن مهدي عن سفيان عن عيسى بن أبي عزة عن الشعبي عن ابن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع سارقا في قيمة خمسة دراهم ونحن نأخذ بهذا إلا أننا قطع في ربع دينار وخمسة دراهم في عهد النبي صلى الله عليه وسلم أكثر من ربع دينار وهم يخالفون هذا ويقولون لا قطع في أقل من عشرة دراهم * رجل عن شعبة عن الأعمش عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن عبد الله أنه وجد امرأة مع رجل في لحافها على فراشها فضر به جنسين فذهبوا فشكلوا ذلك إلى عمر رضي الله عنه فقال لم فعلت ذلك قال لاني أرى ذلك قال وأنا أرى ذلك وأصحابنا يذهبون إلى أنه يبلغ بالتعزير هذا أو أكثر منه إلى ما دون الثمانين بقدر الذنوب وهم يقولون لا يبلغ بالتعزير في شيء أربعين فيخالفون ما رواه عن عمر وابن مسعود رضي الله عنهما * يزيد بن هرون عن ابن أبي عروبة عن حماد عن إبراهيم عن عبد الله في أم الولد تزني بعد موت سيدها تجلد وتنفى وهم لا يقولون بهذا يقولون لا ينفي أحد زان ولا غيره ونحن نقول ينفي الزاني بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وما روى عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وعبد الله بن مسعود وأبي بن كعب وأبي الدرداء وعمر ابن عبد العزيز رضي الله عنهم كلهم قد رأوا النفي * جرير عن منصور عن زيد بن وهب أن عبد الله دخل المسجد والامام راكع فركع ثم دب راكعا * ابن عيينة عن عمرو عن أبي عبيدة عن رجل عن مجاهد عن الشعبي عن عمه قيس بن عبد عن عبد الله مثله وهكذا نقول نحن وقد فعل هذا زيد بن ثابت وهم ينهون عن هذا ويخالفونه * ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي عبيدة قال كان عبد الله يصلي الصبح نحو من صلاة أمير المؤمنين يعني ابن الزبير وكان ابن الزبير يغلس * رجل عن شعبة عن سلمة بن كهيل عن أبي عمر والسيباني قال كان عبد الله يصلي بنا الصبح بسواد أو قال بغلس فيقرأ بسورتين وبهذا جاءت السنة وهو قولنا وهم يخالفونه ويقولون بل يسفر والذي أخذنا به أن سفيان أخبرنا عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الصبح فتصرف النساء تلفعات بعر وطهن ما يعرفن من الغلس * مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة مثله * ابن علية عن عوف عن سيار بن سلمة أبي المنهال عن أبي برزة الأسلمي أنه سمعه يصف صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كان يصلي الصبح

منعها إذا أكثر مساجد الله قال فكل ما قلت من هذا يخالف قول أهل العلم قلت أجل وقد تركت ابانة ذلك لتعرف أن ما ذهب إليه فيه كاه على غير ما ذهب إليه وهل علمت مخالفاتي أن للرجل أن يمنع امرأته مسجد عشيرتها وإن كان على بابها والجمعة التي لا أوجب منها في المصر قال وما علمته قلت فلو لم يكن فيما تساءلت عنه حجة إلا ما وصفت استدلت بأن أكثر أهل العلم يقولون إذا كان لزواج المرأة وفيها منعها من الجمعة ومسجد عشيرتها كان معنى لا تمنعوا إمام الله مساجد الله خاصا على ما قلت لأن أكثرهم لا يجهل معنى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) فتال عامة من حضر هذا كما قلت فيما أدخلت على من ذهب إلى أن ليس لأحد أن يمنع امرأته شيئا من مساجد الله وقد بقي عليك أن تسئل ما معنى لا تمنعوا إمام الله مساجد الله

ثم ينصرف وما يعرف الرجل منا جلسه وكان يقرأ بالسيتين الى المائة * ابن ادريس عن الحسن بن عبيد الله عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الظهر نجسا فقبل له زيد في الصلاة أو قالو اصليت نجسا فاستقبل القبلة فسجد سجدتين * رجل عن شعبة عن الحكم عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله وهذا نأخذ وهو يوافق ما روينا عن أبي هريرة وابن عمر رضي الله تعالى عنهم عن النبي صلى الله عليه وسلم في قصة ذي اليمين وهم لا يأخذون بهذا ويزعمون أنه ان لم يكن جلس في الرابعة قدر الشهد فسدت صلاته * أبو معاوية وحفص عن الاعمش عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تكلم ثم سجد سجدتي السهو بعد الكلام (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وذلك لأنه انما ذكر السهو بعد السلام فسأل فلما استيقن أنه قد سجد سجدتي السهو ونحن نأخذ بهذا * مالك عن داود بن الحصين عن أبي سفيان مولى ابن أبي أجد عن أبي هريرة عن أبي أسامة عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر * ابن علية وهشيم عن خالد الخذاء عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن الحصين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أبو هريرة وابن عمر في ركعتين وقال عمران في ثلاث فقال له ذو اليمين أقصرت الصلاة أم نسيت فقال كل ذلك لم يكن ثم أقبل على الناس فقال أ كما يقول ذو اليمين فقالوا نعم فاستقبل القبلة فأتى ما بقي من صلاته ثم سجد سجدتي السهو وهم يخالفون هذا كله ويقولون لا يسجد للسهو بعد الكلام * رجل عن الاعمش عن عمارة بن عمير عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله قال ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة قط الا لوقتها بالمرزلفة فأتى جمع بين المغرب والعشاء وصلى الصبح يومئذ قبل وقتها (قال الشافعي) رحمه الله ولو كان صلاها بعد الفجر لم يقل قبل وقتها ولقال في وقتها الاول * ابن مهدي عن شعبة عن أبي اسحق عن عبد الرحمن بن يزيد قال كان عبد الله يصلي الصبح بجمع ولو أن منسحرا تسحر لحاز ذلك (قال الشافعي) ولم يختلف أحد في أن لا يصلي أحدا الصبح غدا بجمع ولا في غيرها الا بعد الفجر وهم يخالفونه أيضا في قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يجمع الا بين المغرب والعشاء فيزعمون أن الامام يجمع بين الظهر والعصر بعرفة وكذلك نقوله نحن للسنة التي جاءت عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد روى ذلك حاتم بن اسمعيل عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر قال فراح النبي صلى الله عليه وسلم يوم عرفة حين زالت الشمس فخطب ثم صلى الظهر والعصر معا وروينا أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين الصلاتين في غير ذلك الموطن * مالك عن نافع عن ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا عمل به السير يجمع بين المغرب والعشاء * مالك عن أبي الزبير عن أبي الطفيل عن معاذ بن جبل أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء في سفره الى تبوك * أخبرنا الليث عن عقيل بن خالد عن الزهري عن أنس بن مالك قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا ارتحل قبل أن تزول الشمس أخر الظهر حتى يدخل أول وقت العصر ثم ينزل فيصلح مامعا * أخبرنا أبو خالد الأشعر عن ابن عجلان عن حسين بن عبد الله عن كريب مولى ابن عباس عن ابن عباس أنه قال ألا أخبركم عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في السفر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا زالت الشمس وهو في المنزل جمع بين الظهر والعصر في وقت الظهر واذا ارتحل قبل الزوال أخر الظهر حتى يصلح في وقت العصر وهذه مواطن قد جمع النبي صلى الله عليه وسلم فيها غير عرفة ولبلة جمع * ابن علية عن أيوب عن محمد بن عجلان أن ابن مسعود كان يقرأ في الآخريتين بفاتحة الكتاب وبهذا نقول ولا يجزئه الا أن يقرأها فان نسي أعاد وهم يقولون ان شاء قرأ وان شاء لم يقرأ وان شاء سجد محمد بن عبيد عن محمد بن اسحق عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه أن عبد الله صلى الله عليه وسلم بعلقمة فأقام أحدهما عن يمينه والآخر عن يساره وقال هكذا كان يفعل النبي صلى الله عليه وسلم وليسوا يقولون بهذا ونحن معهم يكونان خلف الامام فاما نحن فنأخذ بحديث مالك عن

فقد علمنا أنه خاص فأى المساجد لا يجوز له أن يمنعها اما الله قلت لا يجوز له أن يمنعها مسجد الله الحرام لفريضة الحج وله أن يمنعها منه تطوعا ومن المساجد غيره قال فا دل على ما قلت قلت قال الله والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا وروى عن النبي أنه قال السبيل الزاد والمركب فاذا كانت المرأة ممن يجدر كبا وزادا وتطبق السفر للحج فهي ممن عليه فرض الحج ولا يحل أن تمنع فريضة الحج كما لا تمنع فريضة الصلاة والصيام وغيرها من الفرائض قال فهل على وليها أن يحجبها ممن مالها لو كانت محجورا عليها قلت نعم كما يؤدي الزكاة عنها قال فهل عليه أن يحجب معها قلت لا والاختيار له أن يفعل وقل مسلم يدع ذلك ان شاء الله فان لم يفعل لم أجبره عليه واذا وجدت نسوة ثقات حجت معهن وأجبرت وليها على

اسحق بن عبد الله عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال قوموا لأصلي لكم فقمتم إلى حصير فنضجته بماء فقام عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وصفت أنا واليتيم وراهه والعجوز من وراءنا فصرنا ركعتين ثم انصرف * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن أبيه قال خلت على عمر بالهجرة فوجدته يسبح فقمتم وراءه فقربني حتى جعلني حذاءه عن يمينه فلما جاء يرقاتنا خرت فصفقنا وراهه * أخبرنا الأعمش عن إبراهيم عن علقمة والاسود قال دخلنا على عبد الله في داره فصلى بنا فلما ركع طبق بين كفيه فجعلهما بين نخديه فلما انصرف قال كأي أنظر إلى اختلاف أصابع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين نخديه وأقام أحدنا عن يمينه والآخر عن يساره وليسوا يقولون بهذا ولا نحن أمانحن فنأخذ بحديث رواه يحيى القطان عن عبد الحميد بن جعفر قال حدثني محمد بن عمرو بن عطاء عن أبي حميد الساعدي أنه سمعه في عذة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أحدهم أبو قتادة يقول كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا ركع وضع يديه على ركبتيه * أخبرنا ابن علية عن محمد بن اسحق قال حدثني علي بن يحيى بن خلاد الزرق عن أبيه عن عمه رفاعه بن رافع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لرجل إذا ركعت فضع يديك على ركبتيك * أخبرنا شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة قال صلى عبد الله بأصحابه الجمعة ضحى وقال خشيت الحر عليكم وليسوا يقولون بهذا ولا يقول به أحد صلى النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر وعثمان والأئمة بعد في كل جمعة بعد زوال الشمس * أخبرنا يحيى بن عباد عن شعبة عن إبراهيم بن مهاجر عن إبراهيم النخعي عن الأسود عن عبد الله أنه كان يوتر بخمس أو سبع * سفيان عن الأعمش عن إبراهيم عن عبد الله أنه كان يكره أن يكون ثلاثا وتر ولكن نجسا أو سبعا وليسوا يقولون بهذا يقولون صلاة الليل مثنى مثنى الا التور فاتها ثلاث موصلات لا يصلي التور أكثر من ثلاث وأمانحن فنقول بالسنة الثابتة * أخبرنا مالك عن نافع وعبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صلاة الليل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الليل مثنى مثنى فإذا خشي أحدكم الصبح صلى ركعة واحدة توتر له ما قد صلى * أخبرنا سفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر مثله * أخبرنا سفيان عن الزهري عن سالم عن أبيه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول صلاة الليل مثنى مثنى فإذا خشي أحدكم الصبح فليوتر بها واحدة * سفيان عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يثله * هشيم وأبو معاوية وابن علية وغير واحد عن ابن مخون وعاصم عن ابن سيرين عن يحيى بن الجزار أن طنه عن عبد الله أنه صلى وعلى بطنه فرت ودم وليسوا يقولون بهذا يقولون إذا كان على بطنه مقدار الدرهم الكبير أعاد الصلاة وإن كان أقل لم يعد ولم نعلم أحدا ممن مضى قال إذا كان الدم في الثوب أو على الجسد مقدار الدرهم أعاد الصلاة وإن كان أقل لم يعد * أخبرنا هشيم عن حصين عن خارجة بن الصلت أن ابن مسعود ركع فمر به رجل فقال السلام عليك يا أبا عبد الرحمن فقال عبد الله صدق الله ورسوله فلما قضى صلاته قيل له كان الرجل راكعا قال أجل اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تقوم الساعة حتى تتخذ المساجد طرقا وحتى يسلم الرجل على الرجل للعرفة وليسوا يقولون بهذا وهو عندهم نقض للصلاة إذا تكلم بمثل هذا حين يريد به الجواب وهم لا يرون خلاف هذا عن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وابن مسعود روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن الكلام في الصلاة ولو كان هذا عنده من الكلام المنهي عنه لم يتكلم به * أخبرنا يزيد بن هرون عن محمد بن اسحق عن عبد الرحمن بن الاسود عن أبيه قال رأيت ابن مسعود إذا أمر بين يديه رجل وهو يصلي التزمه حتى يردّه ونحن نقول بهذا وهو يوافق ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم وهم لا يأخذون به وأحسبهم يقولون ان هذا ينقض الصلاة ولا يرون قولهم هذا عن أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ويدعون قول عبد الله وهو موافق السنة * أخبرنا أبو معاوية

تركها والجمع نسوة ثقات إذا كانت طريقها آمنة من كان ولها زوجها أو غيره قال فما معنى نهيا عن السفر قلت نهيا عن السفر فيما لا يلزمها قال فادل على ما وصفت من أنها انما نهيت عن السفر فيما لا يلزمها قلت بين رسول الله عن الله أن حد الزانين البكرين جلد مائة وتعريب عام والتغريب سفر وقد نهى رسول الله أن يخلى بامرأة الامع ذى محرم وفي التغريب خلوة بهامع غير ذى محرم وسفر فدل ذلك على أنه انما ينهى عن سفرها فيما لا يلزمها ولم أعلم مخالفا في أن امرأة لو كانت ببلدناه لاحاكم فيه فأحدثت حديثا يكون عليها فيه حد أو حقل لم أو خصومة له جلبت إلى الحاكم فدل هذا على ما وصفت من أنها انما نهيت عن السفر فيما لا يلزمها فإذا قضت حجة الاسلام فلولها من كان منعها من الحج ومن جميع المساجد الاشياء

عن الأعمش عن أبي إسحق عن أبي الأحوص عن عبد الله قال إذا أدركت ركعة من الجمعة فأضف إليها أخرى وإذا فاتك الركوع فصل أربعاً وبهذا نقول لأنه موافق معنى ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد خالف هذا بعضهم فرعم أنه إذا لم يدرك الخطبة صلى أربعاً رجع بعضهم إلى أن قال مثل قولنا وقال بعضهم إذا أدرك الإمام في شيء من الصلاة وإن كان جالساً صلى ركعتين يخالف هذا الحديث والذي قبله * أخبرنا رجل عن الأعمش عن المسيب بن رافع عن عامر بن عبدة قال قال عبد الله هبثت عظام ابن آدم للسجود فاسجدوا حتى بالمرافق وليسوا يقولون بهذا ولا نعلم أحداً يقول بهذا فأما نحن فأخبرنا سفيان عن داود بن قيس عن عبيد الله بن عبد الله بن أفرم الخزازي عن أبيه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقاع من غرة ساجداً فرأيت بياض أبيه * أخبرنا سفيان قال أخبرنا عبد الله بن أخي يزيد بن الأصم عن عمه يزيد بن الأصم عن ميمونة أنها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا سجد لأرادت بهيمة أن تمر من تحته لمرت مما يجافي * أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم قال خبط عبد الله الحصاب بسده خبطة في المسجد فقال ليلى وسعديك * رجل عن الشيباني عن عبد الرحمن بن الأسود عن عمه عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله نحوه وهذا عندهم فيما أعلم كلام في الصلاة يكرهونه وأما نحن فنقول كل شيء من الكلام خاطب به الله عز وجل ودعوته به فلا بأس به وذلك لأن سفيان حدثنا عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما رفع رأسه من الركعة الآخرة من صلاة الصبح قال اللهم أنج الوليد بن الوليد وسلمة بن هشام وعياش بن أبي ربيعة والمستضعفين بمكة اللهم أشدد وطأتك على منكر واجعلها عليهم سنين كسني يوسف وهم يخالفون هذا كله ويقولون القنوت قبل الركوع * ابن مهدي عن سفيان الثوري عن الأعمش عن عمارة عن الأسود قال كان عبد الله لا يقصر الصلاة إلا في حج أو عمرة وهم يخالفون هذا ويقولون تقصر الصلاة في كل سفر بلغ ثلاثاً وغيرهم يقول كل سفر بلغ ليلتين * أخبرنا إسحق بن يوسف وغيره عن محمد بن قيس عن عمران بن عمير مولى ابن مسعود عن أبيه قال سافرت مع ابن مسعود إلى ضيعة بالقادسية فقصر الصلاة بالنجف وليسوا ولا أحد علمته من المؤمنين يقول بهذا أما هم فيقولون لا تقصر الصلاة في أقل من مسيرة ثلاث ليال قواصد ولا أعلمهم يرون هذا عن أحد من مضى ممن قوله حجة بل يرون عن حذيفة خلاف قولهم * روى أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم التيمي عن أبيه قال استأذنت حذيفة من المدائن فقال آذن لك على أن لا تقصر حتى ترجع وهم يخالفون هذا ويقولون يقصر من الكوفة إلى المدائن وأما نحن فنأخذ في القصر بقول ابن عمر وابن عباس تقصر الصلاة في مسيرة أربعة برد * أخبرنا بذلك ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عطاء بن يسار عن ابن عباس قال تقصر الصلاة إلى عسفان وإلى الطائف وجدة وهذا كله من مكة على أربعة برد ونحو من ذلك * أخبرنا مالك عن نافع عن سالم عن ابن عمر أنه خرج إلى ذات النصب فقصر الصلاة قال مالك وهي أربعة برد وهم يخالفون روايتهم عن حذيفة وابن مسعود وروايتنا عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم * ابن مهدي عن سفيان الثوري عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب قال قال عبد الله لا تغير وابسوادكم فأنما سوادكم من كوفتكم يعني لا تقصروا الصلاة إلى السواد وهم يقولون إن أراد من السواد مسيرة ثلاث فصر إليه الصلاة وهذه أحاديث يروونها في صلاة السفر مختلفة يخالفونها كلها * ابن مهدي عن سفيان عن أشعث بن سليم عن عبد الله بن زياد قال سمعت عبد الله يقرأ في الظهر والعصر وهذا عندنا لا يوجب سهواً ولا نرى بأساً أن تعمد الجهر بالقراءة ليعلم من خلفه أنه يقرأ وهم يكرهون هذا يكرهون أن يجهر بشيء من القراءة في الظهر والعصر ويوجبون السهواً على من فعله ونحن نوافق هذا وهم يخالفونه * ابن مهدي عن سفيان عن أبي إسحق عن الأسود أن عبد الله كان يكبر من صلاة الصبح من يوم عرفه إلى صلاة العصر من يوم النحر * ابن مهدي عن سفيان الثوري عن

سأذكره في العبدن
إن شاء الله قال أفتجد
على هذا دلالة قلت نعم
ما وصفت لك من أن
الله لم يفرض على أحد
قط أن يسافر إلى مسجد
غير المسجد الحرام للحج
وأن الاسفار إلى
المساجد نافلة غير
السفر للحج وفي منع
عمر بن الخطاب أزواج
النبي بالحج يقول رسول
الله أنما هي هذه الحجة
ثم ظهر وألحصر قال
وان اتيان الجمعة فرض
على الرجال الا من عذر
ولم نعلم من أمهات
المؤمنين امرأة خرجت
إلى جعة ولا جماعة في
مسجد وأزواج رسول
الله مكنهن من رسول
الله أولى بأداء الفرائض
فان قيل فأنهن قد
ضرب عليهن
الحجاب قيل وقد كن
لا حجاب عليهن ثم ضرب
عليهن الحجاب فلم يرفع
عنهن من الفرائض
شيء ولم نعلم أحداً أوجب
على النساء اتيان الجمعة
كل روى أن الجمعة على
كل أحد إلا امرأة أو
مسافراً أو عبداً فإذا
سقط عن المرأة فرض

غيلان بن جامع عن عمرو بن مرة عن أبي وائل عن عبد الله مثله وليسوا يقولون بهذا يقولون يكبر من صلاة
الصبح يوم عرفة إلى صلاة العصر من آخر أيام التشريق وأما نحن فنقول بما روى عن ابن عمر وابن عباس
يكبر من صلاة الظهر من يوم النحر إلى صلاة الصبح من آخر أيام التشريق فنترك قول ابن مسعود لقول
ابن عباس وابن عمر وأما هم فيخالفون قول من سمينا ومار وروا عن ابن مسعود معا والذي قلنا أشبه الأقاويل
والله تعالى أعلم بما يعرف أهل العلم وذلك أن التلبية وقامت نقض إلى ذلك يوم النحر وإن التكبير إنما يكون
خلف الصلاة وأول صلاة تكون بعد انقضاء التلبية يوم النحر صلاة الظهر وآخر صلاة تكون في صلاة
الصبح من آخر أيام التشريق * ابن مهدي عن سفيان عن أبي اسحق عن سليم بن حنظلة قال قرأت
السجدة عند عبد الله فنظرت إليه فقال أنت أعلم فإذا سجدت سجدنا وبهذا نقول ليست السجدة بواجبة
على من قرأ وعلى من سمع وأحب اليانا أن يسجد وإذا سجد القارئ أحبنا للسامع أن يسجد وقدر وينا هذا
عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن عمر وروا ذلك عن ابن مسعود وهم يخالفون هذا ويرعون أنها واجبة
على السامع أن يسجد وإن لم يسجد الامام فيخالفون روايتهم عن ابن مسعود وروايتنا عن النبي صلى الله عليه
وسلم وعن عمر * ابن عيينة عن عبدة عن زر بن حبيش عن ابن مسعود أنه كان لا يسجد في ص ويقول
انما هي توبة تبي * ابن عيينة عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سجد
وهم يخالفون ابن مسعود ويقولون هي واجبة * ابن علية عن داود بن أبي هند عن الشعبي عن علقمة عن
عبد الله في الصلاة على الجنائز لا وقت ولا عدد * رجل عن شعبه عن رجل قال سمعت زر بن حبيش يقول
صلى عبد الله على رجل ميت فكبر عليه نجسا ونحن نروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كبر أربعين
* مالك عن ابن شهاب عن سعيد عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كبر على النجاشي أربعين ولم
يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم قط أنه كبر على ميت إلا أربعين وهم يقولون قولنا ونقول التكبير على
الجنائز أربعين لا يزاد فيها ولا ينقص نألفوا ابن مسعود وقالوا في هذا روايتنا * أخبرنا هشيم عن يزيد بن
أبي زياد عن أبي جحيفة عن عبد الله أنه كان إذا رفع رأسه من الركوع قال اللهم ربنا لك الحمد ملء السموات
وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد ونحن نستحب هذا ونقول به لأنه موافق لما روى عن النبي صلى الله
عليه وسلم وهم يكرهون هذا كراهة شديدة * أخبرنا اسحق بن يوسف الأزرق عن سفيان عن أبي اسحق
عن علقمة عن عبد الله قال صلى العصر قدر ما يسير الراكب فرسخين وهم يقولون تؤخر العصر قدر ما يسير
الراكب فرسخا فيخالفون ما رواه وأما ما يدخل الشمس صفرة وأما نحن فنقول يصلى العصر في أول وقتها
لا نار وينا أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلى العصر ثم يذهب الذهاب إلى قضاء فأتيتهم والشمس بيضاء نقية
* هشيم عن منصور عن الحسن عن رجل من هذيل أن ابن مسعود كان يقرأ بفاتحة الكتاب في الجنائز
وهم يخالفون هذا ولا يقرؤون على الجنائز وأما نحن فنقول بهذا نقول يقرأ الامام بفاتحة الكتاب
* أخبرنا بذلك إبراهيم بن سعد عن أبيه عن طلحة بن عبد الله بن عوف قال صليت خلف ابن عباس على
جنازة فقرأ بفاتحة الكتاب وسورة وجهر حتى أسمعنا فلما فرغ أخذت بيده فسألته عن ذلك فقال سنة وحق
* أخبرنا ابن علية عن ابن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد قال سمعت ابن عباس يجهر بفاتحة الكتاب على
الجنائز ويقول انما فعلت لتعلموا أنها سنة * أخبرنا اسحق بن يوسف عن سفيان الثوري عن أبي اسحق عن
أبي الأحوص عن عبد الله قال التكبير تحريم الصلاة وانقضائها التسليم وليسوا يقولون بهذا يزعمون أن
من جلس مقدار التشهد فقد تمت صلاته ولا شيء عليه وأما نحن فنقول تحريم الصلاة التكبير وانقضائها
التسليم لأنه يوافق ما رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم * أخبرنا سعيد بن سالم عن سفيان الثوري عن
عبد الله بن محمد بن عقيل عن محمد بن الحنفية عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال مفتاح الصلاة الوضوء

الجمعة كان فرض غيرها
من اللوات المكتوبات
والنافلة في المساجد
عنهن أسقط قال فقال
وما فرض اتيان الجمعة
الأعلى الرجال وليس
هذا على النساء بفرض
وما هن في اتيان المساجد
للجماعات كالرجال
فقلت له ان الجمعة
لتقوم بأقل مما وضعت
لك وعرفت بنفسك
وعرف الناس عدك
وقد كان مع رسول
الله نساء من أهل
بيته وبناته وأزواجه
ومولياته وخدمه
وخدم أهل بيته فما
علمت منهن امرأة
خرجت إلى شهود الجمعة
والجمعة واجبة على
الرجال بأكثر من
وجوب الجماعة في
الصلوات غيرها ولا إلى
جاءة غيرها في ليل
أو نهار ولا إلى مسجد
قضاء فقد كان النبي
يأتيه راكبا وماشيا
ولا إلى غيره من المساجد
وما أشكأهن كن على
الحسب بمكانهن من
رسول الله أحرص
وبه أعلم من غيرهن
وأن النبي لم يكن يسدع

أن يأمرهن بما يجب عليهن وعليه فيهن ومالهن فيه من الخير وإن لم يجب عليهن كما أمرهن بالصدقات والسنن وأمر أزواجه بالحب وماعملت أحدا من سلف المسلمين أمر أحدا من نسائه باتيان جمعة ولا جماعة من نسل ولا نهار ولو كان لهن في ذلك فضل أمر وهن به وأذنوا لهن اليه بل قدروى والله أعلم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال صلاة المرأة في بيتها خير من صلاتها في حجرتها وصلاتها في حجرتها خير من صلاتها في المسجد أو المساجد * حدثنا الربيع أخبرنا الشافعي أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن أبي سابة بن عبد الرحمن أنه سمع عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم تقول إن كان ليكون علي الصوم من رمضان فما أستطيع أن أقوم حتى يأتي شعبان يردى إذا استأذنت أدمك امرأته لتشهد له شيء

وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم وهكذا نقول لا يخرج من الصلاة حتى يسلم لأن النبي صلى الله عليه وسلم جعل حدث الخروج منها التسليم فكل حدث كان يفسد الصلاة فيما بين التكبير إلى التسليم فهو يفسدها لأن من الدخول فيها إلى الخروج منها صلاة فلا يجوز أن يكون في صلاة فيعمل ما يفسدها ولا تنفسد * هشيم عن حصين قال أخبرني الهيثم أنه سمع ابن مسعود يقول لأن أجلس على الرضف أحب إلى من أن أتربع في الصلاة وهم يقولون قيام صلاة الجالس التربع ونحن نكره ما بكره ابن مسعود من تربع الرجل في الصلاة وهم يخالفون ابن مسعود ويستحبون التربع في الصلاة * أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد قال صلى عثمان بن عفان قال عبد الله صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ركعتين ومع أبي بكر ركعتين ومع عمر ركعتين ثم تفرقت بكم الطرق قال الأعمش حدثني معاوية بن قررة أن عبد الله صلاها بعد أربعا فقل له عبت على عثمان وتصلى أربعا قال الخلاف شر وهم يقولون لا يصلح للمسافر أن يصلى أربعا فان صلى أربعا فلم يجلس في الثانية مقصد التثنية فسدت صلاته فيروون عن عبد الله أنه فعل ما إن فعله أحد فسدت صلاته * أخبرنا حفص عن الأعمش عن إبراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد قال كان عبد الله يكره أن يقرأ القرآن في أقل من ثلاث وهم يستحبون أن يقرأ في أقل من ثلاث * أخبرنا وكيع عن سفيان الثوري عن أبي اسحق عن عبد الرحمن بن يزيد قال رأيت عبد الله يحسب المعوذتين من المحف ويقول لا تخطوا به ما ليس منه وهم يروون عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قرأهم في صلاة الصبح وهما مكتوبتان في المحف الذي جمع على عهد أبي بكر ثم كان عند عمر ثم عند حفصة ثم جمع عثمان عليه الناس وهما من كتاب الله عز وجل وأنا أحب أن أقرأهم في صلاتي * أخبرنا ابن مهدي وغيره عن سفيان الثوري عن أبي اسحق عن هبيرة بن (١) يريم قال كان عبد الله يعطينا العطاء في زبل صغار ثم يأخذ منها زكاة وهم يقولون لازكاة في مال حتى يحول عليه الحال ولأننا أخذنا من العطاء ونحن نرى عن أبي بكر أنه كان لا يأخذ من العطاء زكاة وعن عمر وعثمان ونحن نقول بذلك * أخبرنا ابن عليه وابن أبي زائدة عن ليث عن مجاهد عن ابن مسعود أنه كان يقول لولي اليتيم أحص ما مر من السنين فإذا دفعت إليه ماله قلت له قد أتى عليه كذا وكذا فإن شاء تركه ولو كان ابن مسعود لا يرى عليه زكاة لم يأمره بالاحصاء لأن من لم تجب عليه زكاة لا يؤمر باحصاء السنين كما لا يؤمر الصبي باحصاء سنينه في صغره للصلاة ولكن كان ابن مسعود يرى عليه الزكاة وكان لا يرى أن يزكها الولي وكان يقول يحسب الولي السنين التي وجبت على الصبي فيها الزكاة فإذا بلغ الصبي ودفع إليه ماله أعلمه ذلك وهم يقولون ليس في مال الصبي زكاة ونحن نقول يزكى لأنار وينا ذلك عن عمر وعلي وعائشة وابن عمر وروينا ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم * أخبرنا بذلك عبد المجيد عن ابن جريح عن يوسف بن ماهد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ابتغوا في أموال اليتامى ثلاثا ذهبها وتستهلكها الصدقة

(باب الصيام)

* أخبرنا ابن مهدي عن سفيان الثوري عن أبي اسحق عن عبيد بن عمير أن عليا سئل عن القبلة للصائم فقال ما يريد إلى خلوها وليسوا يقولون بهذا يقولون لا بأس بقبلة الصائم * أخبرنا اسمعيل بن أبي خالد عن أبي السفر عن علي رضي الله عنه أنه صلى الصبح ثم قال هذا حين يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود وليسوا ولا أحد علمناه يقول بهذا إنما السجور قبل طلوع الفجر فإذا طلع الفجر فقد حرم الطعام والشراب على الصائم * أخبرنا رجل عن الشيباني عن أبي معاوية أن عليا رضي الله عنه خرج يستسقي

يوم عاشوراء فقال من كان منكم أصبح صائما فليتم صيامه ومن كان مفطرا فلا يأكل وليسوا يقولون بهذا يقولون من أصبح مفطرا فلا يصوم * أخبرنا رجل عن شعبة عن أبي اسحق عن عبد الله بن مرة عن الحرث عن علي رضي الله عنه أنه كره صوم يوم الجمعة وهم يستحبون صوم يوم الجمعة فحذا الفون عليا رضي الله تعالى عنه * أخبرنا رجل عن شعبة عن منصور عن هلال بن يساف عن عبد الله أنه كره القبلة للصائم وليسوا يأخذون بهذا وأما نحن فنروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قبل وهو صائم وعن غير واحد من أصحابه ونقول لا بأس أن يقبل الصائم * أخبرنا ابن مهدي واسحق الأزرق عن سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل عن المستورد بن الأحنف قال جاء رجل فسلمي معه الظهر فقال اني طلبت اليوم لاصائم ولا مفطر كنت أتقاضى غريما لي فاذا نرى قال ان شئت صمت وان شئت أفطرت * أخبرنا رجل عن بشر بن السري وغيره عن سفيان الثوري عن الأعمش عن طلحة عن سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن أن حذيفة بداه بعد ما زالت الشمس فصام وهم لا يرون هذا ويرغمون أنه لا يكون صائما حتى ينوي الصوم قبل الزوال * أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن عمارة عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله قال أحدكم بالخيار ما لم يأكل أو يشرب وأما نحن فنقول المتطوع بالصوم متى شاء نوى الصيام فأما من عليه صوم واجب فعليه أن ينويه قبل الفجر والله أعلم

(باب الحج)

(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن عبد الله قال الحج أشهر معلومات ليس فيها عمرة وليسوا يأخذون بذلك ويرغمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرن الحج والعمرة في أشهر الحج وأما نحن فنروي أن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم الذين خرجوا معه في حجة منهم من قرن الحج مع العمرة ومنهم من تمتع بالعمرة إلى الحج ومنهم من أفرد الحج * أخبرنا بذلك مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت وأفرد رسول الله صلى الله عليه وسلم الحج فبهذا قلنا لا بأس بالعمرة في أشهر الحج وقد كان ابن مسعود فيمن شهد تلك الحجة فيما علمنا * أخبرنا ابن مهدي عن سفيان عن إبراهيم ابن عبد الأعلى عن سويد بن غفلة قال قال لي عمر يا أبا أمية حج واشترط فان لك ما شرطت والله عليك ما شرطت وهم يخالفون هذا ولا يرون الشرط شيئا وأما نحن فنقول بشرط وله الشرط لانه موافق ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر بضاعة بنت الزبير بالشرط وما روى عن عائشة * أخبرنا سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بضاعة بنت الزبير فقال أماريدين الحج فقالت اني شاكية فقال حجني واشترطي أن محلي حيث حبستني * أخبرنا سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه قال قالت لي عائشة يا ابن أخي هل تستتي اذا حججت قلت ماذا أقول قالت قل اللهم الحج أردت وله عمدت فان يسرته فهو الحج وان حبسني حابس فحبي عمره * أخبرنا ابن عيينة عن منصور عن أبي وائل عن مسروق عن عبد الله أنه لبي على الصفا في عمرة بعد ما طاف بالبيت وليسوا ولا أحد من الناس علمناه يقول بهذا وإنما اختلف الناس عندنا فمنهم من قال يقطع التلبية في العمرة اذا دخل الحرم وهو قول ابن عمر ومنهم من قال اذا استلم الركن وهو قول ابن عباس * أخبرنا رجل عن ابن جريح عن عطاء عن ابن عباس وبه يقولون هم أيضا فاما بعد الطواف بالبيت فلا يلي أحد * أخبرنا ابن مهدي عن شعبة عن أبي اسحق عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله قال كانت تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم ليك اللهم ليك ليك لا شريك لك ليك ان الحمد والنعمة لك وليسوا ولا أحد علمناه يقول هذا خالفوه لان تلبية رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم المسلمين إلى اليوم زيادة على هذه التلبية والمك لا شريك لك * أخبرنا ابن مهدي عن

فلا يمنعها فاحتمل أن يجب عليهن واحتمل أن يكون على الاستحباب فلما كان ما وصفت من الاستدلال بان لم يختلف العامة أن ليس على المرأة شهود صلاة جماعة كما هي على الرجل وأن لوليها حبسها كان هذا اختيارا لا فرضا على الولي أن يأذن للمرأة للعشاء فقال ما علمت أحدا من المفتين يخالف في أن ليس على الرجل الاذن لامرأته إلى جعة ولا جماعة ولقد قال بعضهم ولا إلى حج لانه لا يفوتها في عمرها فقلت في أن لم يختلف المفتون ان كان كما قلت دليل على أن لا يجزئها معنى حديث رسول الله اذا كان معنى حديث رسول الله محتملا ما قالوا قال ولقد قال بعضهم لزواج المرأة أن يمنعها من الحج قلت أما هذا فلا لانه اذا حازه أن يمنعها الفريضة فقد منعها مساجد الله كلها فاباح له خلاف الحديث فاذا قلت لا يمنعها الفريضة من

الجلج فلم أخالف الحديث
بل هو ظاهر الحديث
لا تمنعوا إماء الله
مساجد الله كلها وفيه
والله أعلم دلالة على أن
لهم منعهن بعضها قال
وأجبر زوج امرأة
وليها من كان على أن
يدعها والفرضة من
الجلج والعمرة في سفر ولا
أجبره على ما طوعت
به منهما فإذا أذن لها إلى
الجلج فلم يمنعها مساجد
الله لأنه قد أذن لها في
لفرض إلى مسجد الله
الحرام قال وقدرى
حديث أن يترك النساء
إلى العيدين فإن كان
ثابتاً قلنا به

(باب غسل الجمعة)

حدثنا الربيع قال
قال الشافعي قال الله
جل ثناؤه إذا قمتم إلى
الصلاة فاغسلوا
وجوهكم وأيديكم إلى
المرافق وامسحوا برؤوسكم
وأرجلكم الآية قال
فدلت السنة على أن
الوضوء من الحدث
وقال الله جل ثناؤه
لاتقربوا الصلاة وأنتم
سكارى حتى تعلموا
ما تقولون ولا جنباً إلا

سفيان الثوري عن أبي اسحق عن عبد الرحمن بن زيد أن عبد الله تنفل بين المغرب والعشاء بجمع وليسوا
يقولون بهذا بل ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه صلاهما ولم يصل بينهما شيئاً * أخبرنا الوليد بن مسلم عن
ابن أبي ذئب عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بين المغرب والعشاء ولم يتطوع
بينهما ولا على أثر واحدة منهما وبهذا نقول * أخبرنا ابن علية عن أبي حمزة ميمون عن إبراهيم عن الأسود عن
عبد الله قال نساكن أحب إلى أن يكون لكل واحد منهما شعث وسفر وهم يزعمون أن القرآن أفضل وبه
يفتون من استفتاهم وعبد الله كان يكره القرآن * أخبرنا سفيان عن عبد الكريم الخزرجي عن أبي عبيدة
عن عبد الله أنه حكم في الربوع جفراً أو جفرة وهم يخالفونه ويقولون يحكم فيه بقيمته في الموضع الذي
يصاب فيه ولو بلغ أن يكون غير جفرة لم يهدأ إلا التي فصاعداً ما يكون أضحية فيخالفونه من وجهين
ولا يقولون علمته في قولهم هذا بقول أحد من السلف وأما نحن فنقول به لأنه مثل ما روينا عن عمر وهو
قول عوام فقهاؤنا والله أعلم

(كتاب اختلاف مالك والشافعي رضي الله عنهما)

* أخبرنا أبو محمد الربيع بن سليمان المرادي المؤذن صاحب الشافعي رحمه الله قال سألت الشافعي بأى شيء
ثبت الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال قد كتبت هذه الحجة في كتاب جماع العلم فقلت أعدم من هذا
مذهبك ولا تبال أن يكون فيه في هذا الموضع فقال الشافعي إذا حدث الثقة عن الثقة حتى ينتهي إلى
رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا تترك لرسول الله حديثاً أبداً
الأحاديث وجد عن رسول الله حديث يخالفه وإذا اختلفت الأحاديث عنه فالاختلاف فيها وجهان
أحدهما أن يكون به ناسخ ومنسوخ فتعمل بالناسخ وتترك المنسوخ والآخر أن تختلف ولا دلالة على أيها
الناسخ فنذهب إلى أثبت الروايتين فإن تكافأنا ذهبنا إلى أشبه الحديثين بكتاب الله وسنة نبيه فيما سوى
ما اختلف فيه الحديثان من سنته ولا يعدو حديثان اختلعا عن النبي صلى الله عليه وسلم أن يوجد فيهما هذا
أو غيره مما يدل على الأثبت من الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا كان الحديث عن رسول الله
لا يخالفه عنه وكان يروى عن دون رسول الله صلى الله عليه وسلم حديث يوافق لم يزد قوة وحديث النبي
صلى الله عليه وسلم مستغن بنفسه وإن كان يروى عن دون رسول الله حديث يخالفه لم ألتفت إلى ما خالفه
وحديث رسول الله أولى أن يؤخذ به ولو علم من روى عنه خلاف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم سنته اتبعها
إن شاء الله فقلت للشافعي أفذهب صاحبنا هذا المذهب قال نعم في بعض العلم وتركه في بعض قلت فاذكر
ما ذهب إليه صاحبنا من حديث النبي صلى الله عليه وسلم مما يروى عن الأئمة أبي بكر ولا عمر ولا عثمان
ولا على شيئاً يوافقهم فقال نعم سأذكر من ذلك إن شاء الله ما يدل على ما وصفت وأذكر أيضاً ما ذهب إليه
من حديث رسول الله وفيه عن بعض الأئمة ما يخالفه ليسكون أثبت للحجة عليكم في اختلاف أئمتكم
فتمتنعون مرة بالحديث عن النبي دون غيره وتدعون له ما خالفه ثم تدعون الحديث مرة أخرى بغير حديث
يخالفه (قال الشافعي) ومن ذلك أنه أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن عبد الله بن عباس
قال وأخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمارة عن عائشة كلاهما قالان الشمس خسفت فصلى النبي
صلى الله عليه وسلم ركعتين ووصفاهما في كل ركعة ركعتين (قال الشافعي) فأخذنا نحن وأئمتنا به وخالفنا
غيركم من الناس فقال تصلي ركعتين كصلاة الناس وروى حديثنا عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل قوله
وخالفنا غيرهم من الناس فقال تصلي ركعتين في كل ركعة ثلاث ركعات وأخبرنا علي بن عباس عن

في زلزلة ركعتين في كل ركعة ثلاث ركعات واحتج علينا غيره بأن علي بن أبي طالب صلى ركعتين في كل ركعة أربع ركعات أو خمس وكانت حجتنا عليهم أن الحديث إذا ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن في أحد بعده حجة لوجاء عنه شيء يخالفه (قال الشافعي) وأخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار وعن بسر بن سعيد وعن الأعرج يحدثونه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر فقلنا نحن وأنتم بهذا وخالفنا بعض الناس فيه فقال هو مدرك العصر وصلاته الصبح فائتة من قبل أنه نخرج إلى وقت نهى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة (قال الشافعي) فكانت حجتنا عليه أن النبي صلى الله عليه وسلم إنما هي عمال يلزم من الصلوات وهذه صلاة لازمة قد بينها وأخبر أنه مدرك في الحالين معا أفأريتم لو احتج عليكم رجل فقال كيف ثبت حديث أبي هريرة وحده عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يروه أحد علمته عن النبي صلى الله عليه وسلم غير أبي هريرة ولم تردوه بأن هذا المروي عن أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا علي ولا أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت ما كانت حجتنا عليه إلا أنه إذا ثبت الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم استغنى به عن سواه (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا اشتد الحر فأبردوا عن الصلاة فإن شدة الحر من فيح جهنم فأخذنا نحن وأنتم به أفأريتم أن قال لنا قائل إن الحر والبرد لم يحدثا بعد ولم يذهب بعد فلما لم يأت عن أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا علي أنهم أمروا بالبراد ولم يروه عن واحد منهم وكان النبي صلى الله عليه وسلم يحض على أول الوقت وذلك في الحر والبرد سواء هل الحجة لا يثبت هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم وأن حضه على أول الوقت لا يدفع أمره بتأخير الظهر في شدة الحر ولولم يروه عن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم استغنى فيه بالخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة عن حميدة ابنة عبيد بن رفاع عن كبشة بنت كعب بن مالك عن أبي قتادة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في الهرة أنها ليست بنجس قال فأخذنا نحن وأنتم به فقلنا لا بأس بالوضوء بفضل الهرة وخالفنا بعض الناس فكرهوا وضوء بفضلها واحتج بأن ابن عمر كرهوا وضوء بفضلها أفأريتم أن قال لكم قائل حديث حميدة عن كبشة لا يثبت مثله والهرة لم تزل عند الناس بعد النبي صلى الله عليه وسلم فمن نوهه بأن لم يروه عن أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا علي ما يوافق ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم واحتج أيضاً بأن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا شرب الكلب من إناء أحدكم فليغسله سبع مرات والكلب لا يؤكل لحمه ولا الهرة فلا أتوضأ بفضلها فهل الحجة عليه إلا أن المرأتين أن كانتا معروفتين ثبت حديثهما وأن الهرة غير الكلب نجس مأمور بغسل الإناء منه سبعاً ولا يتوضأ بفضلها وفي الهرة حديث أنها ليست بنجس فتتوضأ بفضلها ونكتفي بالخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم من أن يكون أحد بعده قال به ولا يكون في أحد قال بخلاف ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم حجة ولا في أن لم يروه إلا من وجه واحد إذا كان الوجه معروفاً (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عروة عن مروان عن بسرة بنت صفوان أنها سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول إذا مس أحدكم كره فليتوضأ فقلنا نحن وأنتم به وخالفنا بعض الناس فقال لا يتوضأ من مس الذكر واحتج بحديث رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم يوافق قوله فكانت حجتنا عليه أن حديثه مجهول لا يثبت مثله وحديثنا معروف واحتج علينا بأن حديثه وعلى بن أبي طالب وابن مسعود وابن عباس وعمران بن الحصين وعمار بن ياسر وسعد بن أبي وقاص قالوا ليس في مس الذكر وضوء وقالوا ويؤتى عن سعد قولكم وروينا عنه خلافه ورويتوه عن ابن عمر ومن روينا عنه أكثر وأتم لا توضئون لو مسستم أن نجس منه فكانت حجتنا أن ما ثبت عن النبي

عابري سبيل حتى تغتسلوا قال فكان الموضوعاً في كتاب الله من الأحداث وكان أمر الله الجنب بالغسل من الجنابة دليلاً والله أعلم أن لا يجب الغسل إلا من جنابة إلا أن تدل السنة على غسل واجب فتوجيه بالسنة بطاعة الله في الأخذ بها ودلت على وجوب الغسل من الجنابة ولم أعلم دليلاً ينافي أن يجب غسل غير الجنابة الوجوب الذي لا يجزئ غيره قال وقد روي في غسل يوم الجمعة شيء فذهبنا إلى غير ما قلنا ولسان العرب واسع حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي أخبرنا سفيان عن الزهري عن سالم عن أبيه أن رسول الله قال من جاء منكم إلى الجمعة فليغتسل (قال الشافعي) أخبرنا مالك وسفيان عن صفوان بن مسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله قال غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم (قال الشافعي) فاحتمل

صلى الله عليه وسلم لم يكن في قول أحد خالفه حجة على قوله فقال منهم قائل أفلا تنهم الرواية عن رسول الله
إذا جاء عن مثل من وصفت وكان من مس ما هو أنجس منه لا يجب عليه عندكم وضوء فقلت لا يجوز لعالم
في دينه أن يحتج بما يرى الخجة في غيره قال ولم لا تكون الخجة فيه والعلل يمكن فيمن يروى فقلت له أرايت
أن قال لك قائل أنهم جميع ما رويت عن رويته عنه فأخاف غلط كل محدث منهم عن حدث عنه إذا روي
عن النبي صلى الله عليه وسلم خلافه قال لا يجوز أن ينهم حديث أهل الثقة قلت فهل رواه عن أحد منهم
الأ واحد عن واحد قال نعم قلت ورواه عن النبي صلى الله عليه وسلم واحد عن واحد قال نعم قلت فأننا علمنا
أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله بصدق المحدث عندي وعلمنا أن من سمينا قاله بحديث الواحد عن الواحد
قال نعم قلت وعلمنا بأن النبي صلى الله عليه وسلم قاله علمنا بأن من سمينا قاله قال نعم قلت فإذا استوى العلمان من
خبر الصادقين أيهما كان أولى بنا أن نصير إليه آخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى بأن نأخذ به أو الخبر
عن دونه قال بل الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ثبت قلت ثوبتهما واحد قال فالخبر عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم أولى أن يصار إليه وإن أدحت على الخبرين عنه أنهم يمكن فيهم الغلط دخل عليكم
في كل حديث روي بخالف الحديث الذي جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن قلتم ثبت خبر الصادقين
فثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أولى عندنا أن يؤخذ به (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن أبي الزبير
المكي عن أبي الطفيل عامر بن واثلة عن معاذ بن جبل أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين الظهر
والعصر والمغرب والعشاء في سفره إلى تبوك فأخذنا نحن وأتبعه وخالفنا فيه غيرنا فروى عن ابن مسعود
أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يجمع إلا بالزدلفة وروى عن عمر أنه كتب أن الجمع بين الصلاتين إلا من عند
من الكبائر فكانت حجة عليه أن ابن مسعود وإن قال لم يفعل فقال غيره فعل فقول من قال فعل أولى
أن يؤخذ به لأنه شاهد والذي قال لم يفعل غير شاهد وليس في قول أحد خالف ما روي عن النبي صلى الله عليه
وسلم حجة لما وصفت من أنا إذا علمنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال شيئا وغيره قال غيره فلا يشك مسلم في أن
ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم كان أولى أن يؤخذ به وإن أدخلت أن الرجال المحدثين يمكن فيهم الغلط
في حديث النبي صلى الله عليه وسلم أدخلنا ذلك في حديث من روى عنه ما يخالف ما جاء عن النبي صلى الله
عليه وسلم وكان ذلك في حديث من روى عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أمكن لأنه لا يروى
عن النبي عليه السلام شيئا سماعا إلا أصحابه وأصحابه خير من بعدهم وعامة من يروى عن دونه التابعون
فكيف ينهم حديث الأفضل ولا ينهم حديث الذي هو دونه ولست انتهم منهم واحدا ولكننا نقبلهم معا والخجة
فيما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم دون ما قال غيره ولا يوهن الجمع في السفر بأن يقول رجل سافر
أبو بكر غازيا وجابا وعمر جابا وغازيا وعثمان غازيا وجابا ولم يثبت أن أحدا منهم جمع في سفر بل يكتفي بما
جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا يوهنه أن لم يحفظ أنه عمل به بعده ولا يزيد قوة أن يكون عمل به بعده
ولو خولف بعد ما أوهه وكانت الخجة فيما روي عنه دون ما خالفه (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن داود
ابن الحصين عن أبي سفيان مولى ابن أبي أجدع عن أبي هريرة قال صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة
العصر فسلم من ركعتين فقام ذوالبدين فقال قصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله فقال النبي صلى الله
عليه وسلم كل ذلك لم يكن ثم أقبل على الناس فقال أصدق ذوالبدين فقالوا نعم فأتهم رسول الله صلى الله
عليه وسلم ما بقي من الصلاة ثم سجد سجدين وهو جالس فقلنا نحن وأنتم بهذا وخالفنا غيرنا فقال الكلام
في الصلاة عامدا يقطعها وكذلك يقطعها الكلام وإن ظن المصلي أنه قد أكمل ثم تكلم وروى عن ابن
مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن الله يحدث من أمره ما شاء وإن مما أحدث الله أن لا تكلموا
في الصلاة فقلنا هذا لا يخالف حديثنا نهى عن الكلام عامدا فاما الكلام ساهيا فلم ينه عنه والدليل

واجب لا يجزئ غيره
وواجب في الاخلاق
وواجب في الاختيار
وفي النظافة ونقي تغير
الريح عند اجتماع
الناس كما يقول الرجل
للرجل وجب حقل
على اندرايتي موضعا
لحاجتك وما أشبه
هذا فكان هذا
أولى معنيهما وافقة
ظاهر القرآن في عموم
الوضوء من الأحداث
وخصوص الغسل من
الجنابة والدلالة عن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم في غسل يوم الجمعة
أيضا فان قال قائل
فأذكر الدلالة قلت
أخبرنا مالك عن ابن
شهاب عن سالم بن عبد
الله قال دخل رجل
من أصحاب رسول الله
المسجد يوم الجمعة وعمر
ابن الخطاب يخطب
فقال عمر أية ساعة
هذه فقال يا أمير
المؤمنين انقلبت من
السوق فسمعت النداء
فازدت على أن توضأت
فقال عمر والوضوء
أيضا وقد علمت أن
رسول الله كان يأمر
بالغسل (قال الشافعي)

على ذلك أن حديث ابن مسعود بمكة قبل الهجرة وحديث أبي هريرة بالمدينة بعد حديث ابن مسعود برمان فلم نوهن نحن وأنتم هذا الحديث بأن لم يرو عن أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا على أنهم فعلوا مثل هذا ولا قالوا من فعل مثل هذا جازله واكتفينا بالخبر لما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم نحتاج فيه إلى أن يعمل به بعده غيره (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبد الرحمن الأعرج عن عبد الله بن بختينة قال صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ثم قام فلم يجلس وقام الناس معه فلما قضى صلاته ونظرنا تسليمة كبر فمسجد سجدةين وهو جالس قبل التسليم فأخذنا نحن وأتيم بهذا وقتلنا وسجدنا للسهو في النقص من الصلاة قبل التسليم فخالفنا بعض الناس وقال تسجدان بعد التسليم واحتج بروايتنا فقال من احتج عن مالك سجدة النبي صلى الله عليه وسلم في الزيادة بعد السلام فسجدتهما كذلك وسجدتهما في النقص قبل السلام فسجدتهما كذلك ولم نوهن هذا بأن لم يرو عن أحد من الأئمة فيه شيء يخالفه ولا يوافقه واكتفينا بحديث النبي صلى الله عليه وسلم * (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يزيد بن رومان عن صالح بن خوات عن صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم يوم ذات الرقاع صلاة الخوف أن طائفة صفت معه وطائفة وجاء العدو فصلى بالذين معه ركعة ثم ثبت قائما قائما ثم انصرفوا فصفوا وجاء العدو وجاءت الطائفة الأخرى فصلى بهم الركعة التي بقيت من صلاته ثم ثبت جالسا أو لا أنفسهم ثم سلم بهم (قال الشافعي) أخبرنا بعض أصحابنا عن عبد الله (١) بن عمر عن أخيه عبيد الله بن عمر عن القاسم عن صالح بن خوات عن خوات بن جبير عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معناه فأخذنا نحن وهو بهذا حتى حكى لنا عنه غير ما عرضنا عليه وخالفنا بعض الناس فقال فيه بخلاف قولنا فقال لا تصلي صلاة الخوف اليوم فكانت حجتنا عليه ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان من حجتنا أن قال قد اختلفت الأحاديث في صلاة الخوف عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم نعلم أن أبا بكر ولا عمر ولا عثمان ولا ثبت عن علي أن واحدا منهم صلى صلاة الخوف ولا أمروا بها والصلاة خلف النبي صلى الله عليه وسلم في الفضل ليست كهي خلف غيره وبأن لم يرو عن خلفائه حديث يثبت بصلاتها ولم يروا الأحباريين ومحاربا في زمانهم فهذا يدل على أنه كان للنبي صلى الله عليه وسلم خاصة فكانت حجتنا عليه أنه إذا ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو عام لا بدلالة لأنه لا يكون شيء من فعله خاصا حتى تأتينا بالدلالة من كتاب أو سنة أو إجماع أنه خاص والاكتفينا بالحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم عن بعده كما قلنا فيما قبله

(باب ما جاء في الصدقات)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك بن أنس عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه عن أبي سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس فيما دون حصة أو سق صدقة وليس فيما دون خمس أو اق صدقة فأخذنا نحن وأنتم بهذا وخالفنا فيه بعض الناس فقال قال الله تبارك وتعالى لنبيه عليه السلام خذ من أموالهم صدقة وقال النبي صلى الله عليه وسلم فيما سقت السماء العشر لم يخص الله جمل وعز ما لا دون مال ولم يخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث ما لا دون مال فهذا الحديث يوافق كتاب الله والقياس عليه وقال لا يكون مال فيه صدقة وآخر لا صدقة فيه وكل ما أخرجت الأرض من شيء وإن خرمة بقل ففيه العشر فكانت حجتنا عليه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم الميّن عن الله معنى ما أراد إذا بان ما يؤخذ منه من الأموال دون ما لم يرد والحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما سقت السماء جملة والمفسر يدل على الجملة (قال الشافعي) وقد سمعت من يحتج عنه فيقول كلا ما يريد به قد قام بالأمر بعد النبي صلى الله عليه وسلم أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وأخذوا الصدقات في البلدان أخذاعا ما وزمانا طويلا فإروى

(١) أي ابن حفص بن عاصم العمري عن أخيه عبيد الله الخ فتنه كتبه مع صححه

فلما علمنا أن عمر وعثمان علما أن رسول الله كان يأمر بالغسل يوم الجمعة فذكر عمر علمه وعلم عثمان فذهب عنا أن تنوهم أن يكونا نسيا عليهما عن رسول الله في غسل يوم الجمعة إذ ذكر عمر عليهما في المقام الذي توضحا فيه عثمان يوم الجمعة ولم يغتسل ولم يخرج عثمان فيغتسل ولم يأمره عمر بذلك ولا أحد من حضرهما من أصحاب رسول الله ممن علم أمر رسول الله بالغسل معهما أو بإخبار عمر عنه دل هذا على أن عمر وعثمان قد علما أمر النبي بالغسل على الأحب لأعلى الإيجاب للغسل الذي لا يجزئ غيره وكذلك والله أعلم دل على أن علم من سمع مخاطبة عمر وعثمان في مثل علم عمر وعثمان إما أن يكون علموه علما وإما أن يكون علموه بخبر عمر كالدلالة عن عمر وعثمان وروى عائشة الأمر بالغسل يوم الجمعة أخبرنا سفيان عن يحيى بن سعيد عن

عنهم ولا عن واحد منهم أنه قال ليس فيما دون حصة أو سق صدقة قال والنبي صلى الله عليه وسلم عهد ما هذا في واحد منها وما رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا أبو سعيد الخدري (قال الشافعي) فكانت حجة على أن المحدث به لما كان ثقة أكتفى بخبره ولم يزد به تأويل ولا بأنه لم يرو غيره ولا بأنه لم يرو عن أحد من الأئمة مثله اكتفاء بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم عما دونها وبأنها إذا كانت منصوبة بينه لم يدخل عليها تأويل كتاب إذا النبي صلى الله عليه وسلم أعلم بمعنى الكتاب ولا تأويل حديث جملة يحتمل أن يوافق قول النبي صلى الله عليه وسلم المنصوص ويخالفه وكان إذا احتمل المعنيين أولى أن يكون موافقه ولا يكون مخالفا فيه ولم يوهنه أن لم يروه إلا واحد عن النبي صلى الله عليه وسلم إذا كان ثقة * (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من باع بخلاف قد أبرت فثمرتها للبائع إلا أن يشترط المبتاع فقلنا نحن وأنتم بهذا وقلنا في هذا دليل على أنه من باع بخلاف لم يؤثر الثمرة للمشتري بخلافنا بعض الناس في هذا فقال إذا قضى النبي صلى الله عليه وسلم بالثمرة إذا أبرت للبائع إلا أن يشترط المبتاع علمنا إذا أبر فقد زيل أن يكون مغيبا في شجره لم يظهر كما يكون الحمل مغيبا لم يظهر وكذلك إذا زيلها وان لم يؤثر فهو للبائع وقال هكذا تقولون في الأئمة تباع حاملها للمشتري فإذا فارقها فولدها للبائع والثمر إذا خرج من النخلة فقد فارقها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكانت حجة على أن قلنا أن الثمرة كانت خارجة من النخل فكم فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم حكمها بعد الإبراد على فرقه بين حكم حال الثمرة قبل الإبراد وبعده اتبعنا أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم كما أمر به ولم نجعل أحدهما قياسا على الآخر ونسوي بينهما أن تظهر أفيها ولم نقسمها على ولد الأئمة ولا نقيس سنة على سنة ولكن غصى كل سنة على وجهها ما وجدنا السبيل إلى أمضائها ولم نوهن هذا الحديث بقياس ولا شيء مما وصفت ولا بأن اجتماع هذا فيه وأن لم يرو فيه عن أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا علي قول ولا حكم ولا أمر يوافقنا واستغينا بالخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه عما سواه

(باب في بيع الثمار)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمار حتى يسدو صلاحها نهى البائع والمشتري (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن حميد الطويل عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمار حتى ترثي فقيل يا رسول الله وما ترثي قال حتى تحمر وقال أ رأيت إذا منع الله الثمرة فبم يأخذ أحدكم مال أخيه قال فأخذنا بهذا الحديث ونحن وأنتم وقلنا قول النبي صلى الله عليه وسلم يدل على معنيين أحدهما أن بدو صلاحها الحجرة ومثلها الصفرة وأن قوله إذا منع الله الثمرة فبم يأخذ أحدكم مال أخيه أنه انما يمنع من الثمرة ما يترك إلى مدة يكون في مثلها التلف فقلنا كل من ابتاع ثمرة قد بدو صلاحها فله تركها حتى تجدد وخالفنا بعض الناس في هذا فقال من اشترى ثمرة فدبد صلاحها لم يكن له تركها وذلك أن ملك النخل والماء الذي به صلاح النخل للبائع يستبقى نخله وماءه ولا يجوز أن يشترطه لأنه لا يعرف حصة الثمرة من الثمن من حصة الإجارة فكانت حجة على أن قول النبي صلى الله عليه وسلم إذا منع الله الثمرة فبم يأخذ أحدكم مال أخيه يدل على أنه انما يمنع ما يترك لا ما يكون على مشتريه أن يقطعه مكانه ورأينا أن من خالفنا فيه قد ترك السنة وترك ما تدل عليه السنة واحتج علينا بأنه لم يرو عن أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا علي قول ولا قضاء يوافق هذا استغينا بالخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عما سواه * (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان أن زيدا أباعناش أخبره عن سعد بن أبي وقاص أخبره عن النبي صلى الله عليه وسلم

عمرة عن عائشة قالت
كان الناس عمال
أنفسهم فكانوا
يروحون بهياتهم
فقيل لهم لو اغتسلتم
قال وروى من حديث
البصريين أن رسول
الله قال من توضأ فيها
ونعت ومن اغتسل
فالفعل أفضل قال
وقول أكثر من لقيت
من المفتين اختيار
الغسل يوم الجمعة وهم
يرون أن الوضوء يجزئ
منه وفي حديث ابن عمر
عن رسول الله من جاء
منكم الجمعة فليغتسل
ما يدل على أن غسل يوم
الجمعة لا يجب الوجوب
الذي لا يجزئ غيره لأن
الغسل إذا وجب
الوجوب الذي لا يجزئ
غيره وجب على كل
مصل جاء الجمعة أو
تخلف عنها لأن قول
رسول الله من جاء منكم
الجمعة فليغتسل يدل
على أن لا غسل على من
لم يأت الجمعة

(باب نكاح البكر)

* حدثنا الربيع
قال أخبرنا الشافعي
قال أخبرنا مالك عن

أنه نهى عن بيع الرطب بالتمر (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزابنة والمزابنة بيع التمر بالتمر كيلاً وبيع الكرم بالزبيب كيلاً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن زيد بن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخص لصاحب العربية أن يبيعها بخمرها قال فأخذنا نحن وأنتم بالأحاديث كلها حين وجدناها كلها بخمرها فقلنا المزابنة بيع الخراف كله بشئ من صنفيه كيلاً والرطب بالتمر إذا كان الرطب ينقص شئ واحد متفاضل أو مجهول فقد حرم أن يباع الاستويا وذلك إذا كان موضوعاً بالأرض وأحل لنا بيع العرايا بخمرها تراوحي داخله في معنى المزابنة والرطب بالتمر إذا كان لهما وجه معاً وخالفنا في هذا بعض الناس فلم يجر بيع العرايا وردها بالحديشين وقال روى عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثان مختلفان فأخذنا بأحدهما وكان الذي أخذناه أشبه بستمته في النهي عن التمر بالتمر كيلاً بكيل فرائنا الحجة ثابتة بما قلنا على من خالفنا إذا وجدنا للحديشين وجهاً نضمهما فيه معاً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإذا كانت لنا حجة كانت عليكم في الحديثين يكونان هكذا اقتبسهما إلى الاختلاف وقد يوجد لهما وجه يعضيان فيه معاً فلم ندعه بما وصفتنا من حجة غيرنا بحديثنا ولا بأن لم يرو عن أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا علي واستغنيانا بالخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم * (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي رافع مولى النبي صلى الله عليه وسلم قال استسلف رسول الله صلى الله عليه وسلم من رجل بكرة فباعها ته ابل فقال أبو رافع فأمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أقضي الرجل بكره فقلت لم أجده في الأبل إلا جلا خياراً رابعا فقال أعطه إياه فإن خيار الناس أحسنهم قضاء فأخذنا نحن وأنتم بهذا وقلنا لا بأس أن يستسلف الحيوان إلا الولائد وأن يسلف في الحيوان كله قياساً على هذا وخالفنا بعض الناس في هذا فقال لا يستسلف الحيوان ولا يسلف فيه وروى عن ابن مسعود أنه كره السلف فيه وعن غيره من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فلم نر في واحد دون النبي صلى الله عليه وسلم حجة مع قول رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الربيع) معنى قول الشافعي في هذا الذي نهى عنه ههنا قرص الأمة خاصة (١) لأن له أخذها منه فأما العبد فيجوز وقال هذا قول الشافعي

(باب في الأقضية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأخذنا نحن وأنتم به وانما أخذنا نحن به من قبل أنارويناه من حديث المكين موثلاً صحيحاً وخالفنا فيه بعض الناس فما احتج في شئ منه قط علمته أكثر من حججه فيه وفي ثلاث مسائل معه فزعم أن القرآن يدل على أن لا يجوز أقل من شاهدين أو شاهد وامرأتين وزعم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال واليمين على المدعى عليه وقاله عمر فكان هذا دلالة على أن لا يجوز عين إلا على المدعى عليه ولا يخلف مدع واحتج بآب شهاب وعطاء وعروة وهما رجلا مكة والمدينة في زمانهما أنكره غاية النكرة واحتج بأن لم يحفظ عن أبي بكر ولا عمر ولا عثمان فيه شئ يوافق ولا عن علي من وجه يصح عنده ولا عن واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجه يصح ولا عن ابن المسيب ولا القاسم ولا أكثر التابعين وبأننا أخطأنا في المال ولم نخلف في غيره وأن ربيعة بن أبي عبد الرحمن قال انما أخذنا باليمين مع الشاهد أنا وجدنا في كتب سعد وقال تأخذون بيمين وشاهد بان وجدتموهما في كتاب وتردون الأحاديث القائمة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكانت حجتي عليه أن قلت الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثابتة وما ثبت عن رسول الله لم يوهنه أن لا يوجد عند غيره ولم يتأول معه قرآن ولم يدفعه أن أنكره عروة

(١) بمراجعة الجزء الثالث في صفات الحيوان إذا كانت ديناً يعلم المراد اه كتبه مصححه

عبد الله بن الفضل عن نافع بن جبير عن عبد الله ابن عباس أن رسول الله قال الأيم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في نفسها وأذنوا لصماها * أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عبد الرحمن وجمع ابن يزيد بن جارية عن خنساء ابنة خدام أن أباهما زوجها وهي ثيب فكسرت ذلك فأنت النبي فرد نكاحه * أخبرنا سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا ابنة سبع وبني وبني وأنا ابنة تسع وكنت ألعب بالبنات فكنت جواراً بآبنتي فإذا رأيت رسول الله تقمعن فكان رسول الله يسرهن إلى (قال الشافعي) والولي الذي قال رسول الله الأيم أحق بنفسها منه الأب خاصة لأنه لا يكون لاحد ولاية معه وانما تكون الولاية لغيره إذا لم يكن أب فهو الولي المطلق وحديث ابن عباس في الأيم أحق

وابن شهاب وعطاء لانه ليس في الانكار حجة انما الحجة في الخبر لافي الانكار ورأينا هذا الناحجة ثابتة فاذا كان مثل هذا يكون لنا حجة فعليه مثله وأخرى وأولى أن لا يوجد عليه ما يوهنه منه * (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن هاشم بن هاشم بن عتبة بن أبي وقاص عن عبد الله بن نسطاس عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من حلف على منبري هذا بين آئمة تبوأ مقعده من النار فأخذنا نحن وأنتم بهذا الحديث وقلنا فيه دلالة على أن امرأ لا يحلف على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم الا مجبورا على اليمين لا متطوعا بها وانما يجبر الناس على الأيمان بالحكام وخالفنا بعض الناس في هذا واحتج فيه بأن قال هاشم بن هاشم ليس بالشهور بالحفظ وعبد الله بن نسطاس ليس بالمعروف ولو احتجنا عليكم بمثل هذا رددتوه وليس فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم أحلف على المنبر وقد يتطوع الرجل فيحلف على المنبر كما يتطوع فيحلف بطلاق وعتاق ولم يستحلف ولم تحفظوا عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا غيره أنه أحلف أحدا على منبر في غم ولا غيره واحتج بأن النبي صلى الله عليه وسلم لا عن بين الزوجين فحكى اللعان ولم يحل أنه كان على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال أورأت أهل البلدان أيجلون إلى المدينة أو يحلفون ببلدانهم فكيف تكون الأيمان على الناس مختلفة فلم زله في هذا حجة وقلنا قول النبي صلى الله عليه وسلم على ظاهره أنه لا يحلف أحد على منبر الا مجبورا كما وصفنا

(كتاب العتق)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أعتق شركا له في عبد فكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم عليه قيمة العدل فأعطى شركاؤه حصصهم وعتق عليه العبد والافقد عتق منه ما عتق فأخذنا نحن وأنتم بهذا الحديث وأبطلناه بالاستسعاء وشركنا الرق والحرية في العبد اذا كان المعتق للعبد مقلسا وخالفنا فيه بعض الناس ووهنه بأن قال رواه سالم عن ابن عمر فلم يقل فيه والافقد عتق منه ما عتق ورواه أيوب عن نافع عن ابن عمر وقال أيوب وربما قال نافع والافقد عتق منه ما عتق وربما لم يقل وأكثرني أنه شيء كان يقوله نافع برأيه ووهنه بأن قال حديث رواه ابن عمر وحده وقدرى عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم خلافه وعن غير أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه الاستسعاء ووهنه بأن قال لم ير وعن أبي بكر ولا عمر ولا عثمان ولا علي ما يوافق به بل رويناه عن عمر خلافه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكانت حجة عليه أن سالما وان لم يروه فنافع ثقة ولبس في قول أيوب ربما قاله وربما لم يقله اذا قاله عنه غيره حجة وما روى عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مختلف فيه فالخفاط يرويه ولا يخالف حديثنا وغيرهم يرويه ويخالف حديثنا ولو خالفه كان حديثنا أثبت منه والحديث الذي ذكره يخالف حديثنا لا يثبت ولا يرويه الخفاط يخالف حديثنا واذا كانت لنا الحجة بهذا على من خالفنا فهكذا ينبغي لما أن نلزم أنفسنا في الحديث كله وأن نستغني بخبر الصادقين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وان لم يأت عن أحد من خلفائه ما يوافق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأدخلوا علينا فيه أن عبد يكون نصفه حرا ونصفه عبدا فلا يكون له بالحرية أن يرث ولا يورث وتكون حقوق الحرية كلها فيه معطاة الا أنه يترك لنفسه يوم ماتم يكسب في يومه فيمنع أن يهب ماله فقلنا لا نترك الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن يدخله من القياس ما وصفت ولا أكثر ولا موضع القياس مع السنة فقلت للشافعي قد فهمت ما كتبت مما أخذت وأخذنا به من حديث رسول الله ووجدت فيها ما وصفت من أن ثبتنا أحاديث كثيرة لم تأت الا من وجه واحد وليس فيه عن أحد من خلفائه شيء يوافق ولا يخالفه ووجدنا فيه ما ثبتته عن النبي صلى الله عليه وسلم وفيه عن بعض خلفائه شيء يخالفه فذهبنا إلى الحديث عن النبي صلى الله عليه

بنفسها من ولها مثل حديث خنساء اذا كانت المرأة أيماءا لا يمين الثيب يزوجها أبوها بنفسه اذنها فرد رسول الله نكاحه (قال الشافعي) والبر تستأذن في نفسها والله أعلم يستأذن أبوها في نفسها وهذا يحتل ما ذهبنا اليه والله أعلم فقلنا أمره الآباء بالاستئذان للابكار في الانكاح أطيب لا نفسهن وأخرى ان كان

بهن علة في أنفسهن أولهن علة فيمن يستأمرن في انكاحه أن يذكرنها لا على أن لهن في أنفسهن مع آبايهم أمر ان لم يأذن أن ينكحن لم يجز أن ينكحن وذهبنا إلى ذلك أن رسول الله تزوج عائشة وهي بنت سبع سنين وأدخلها عليه وهي بنت تسع سنين وهي في حال التزويج والدخول ممن لا أمر له في نفسه فلو كان النكاح لا يجوز على البكر الا باذنهم لم يجز أن تزوج حتى يكون لها أمر في نفسها كما قلنا في المولود يقتل أبوه يحبس قاتله حتى يبلغ الولد فيعفو أو يصالح

وسلم وتر كنا ما خلفه (١) في القسامة وقدر ويناعن عمر في القسامة خلاف ما روينا عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم صرنا إلى حديث النبي صلى الله عليه وسلم وكذلك روينا عن عمر في الضرس وغيرها وذهبنا إلى حديث النبي صلى الله عليه وسلم دون ما روينا عن عمر وعن ابن عمر في أشياء وغيرهما من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قلت للشافعي أفتبين لي أنا روينا عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً ثم تركناه لغيره فقال كثير فقلت للشافعي فما حجة من فعل هذا فقال قد جهدت أن أجعلكم شيئاً يكون عندي أو عند أحد من أهل العلم حجة يعذبها فلم أجده وذلك أن الذين رويت عنهم ما أخذتم من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ونقموهم والذين رويت عنهم ما تركتم من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يجوز لكم أن تقولوا هم متهمون فإن قلتم قد يغلطون فقد يجوز لغيركم أن يقول لا نأخذ من أهل الغلط وإن قلتم يغلطون في بعض ويحفظون في بعض جاز لغيركم أن يقول انما يدل على غلط المحدث أن يخالفه غيره ممن هو أحفظ منه أو أكثر منه فإن قلتم فيه لا يخالف به عن النبي صلى الله عليه وسلم أن صاحبه غلط مرة وحفظ جاز عليك أن يقال غلط حيث زعمت أنه حفظ وحفظ حيث زعمت أنه غلط وجاز عليك وعلى غيره أن يقال كله يحتمل الغلط فندعه ونطلب العلم من حديث غيرهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا لا يوجد إلا من حديث أهل الصدق ولا يجوز فيه إلا أن يقبل فلا يترك شيئاً روى عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا بما روى عن النبي نفسه وبالناس الحاجة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بما ألزمهم الله من اتباع أمره فقلت للشافعي فاذكر مما روى شيئاً فقال الشافعي لا أرب لي في ذكره وإن سألتني عن قولي لا وضع الحجة فيما حبيتك أنت نفسك في قولك وقد أعطيتك حجة تغنيك أن شاء الله لا تدع لرسول الله صلى الله عليه وسلم حديثاً أبداً إلا أن يأتي عن رسول الله خلافه فتفعل فيه بما قلت لك في الأحاديث إذا اختلفت فقلت للشافعي فليست أريد مسألتك ما كرهت من ذكر أحد ولكني أسألك في أمر أحب أن توضح لي فيه الحجة قال فسل

(باب صلاة الإمام إذا كان مريضاً بالمؤمنين جالساً وصلاتهم خلفه قياماً)

سألت الشافعي هل للإمام أن يؤم الناس جالساً وكيف يصلون وراءه أيصلون قعوداً أو قياماً فقال يأمر من يقوم فيصلي بهم أحب إليّ وإن أمهم جالساً وصلوا خلفه قياماً كان صلاتهم وصلاته مجزية عنهم معا وكان كل صلي فرضه كما يصلي الإمام إذا كان صحيحاً قائماً ويصلي خلفه من لم يقدر على القيام جالساً فيكون كل صلي فرضه وانما اخترت أن يوكل الإمام إذا مرض رجلاً صحيحاً يصلي بالناس قائماً أن مرض رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أياماً كثيرة وإن لم نعلمه صلى بالناس جالساً في مرضه إلا مرة لم يصل بهم بعدها علمته حتى لقي الله فدل ذلك على أن التوكيل بهم والصلاة قاعداً جائز أن عندهم معا وكان صلاتهم مع غيره بأمره أكثر منه فقلت للشافعي فهل حفظت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى جالساً وصلوا وراءه قوم قياماً فأشار إليهم أن اقعدوا ثم أمرهم حين فرغ من الصلاة إذا صلى الإمام قاعداً أن يصلوا قعوداً أجعون فقال نعم (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أنس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ركب فرساً فصرع عنه فخش شقه الأيمن فصلى في بيته قاعداً وصلوا خلفه قوم قياماً فأشار إليهم أن اجلسوا انما جعل الإمام ليؤتم به فإذا صلى جالساً فصلوا جالساً أجعون (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن هشام يعني ابن عروة عن أبيه عن عائشة قالت صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيته وهو شاك فصلى جالساً وصلوا خلفه قوم قياماً فأشار إليهم أن اجلسوا فلما انصرف قال انما جعل الإمام ليؤتم به فإذا ركع فاركعوا وإذا رفع فارفعوا وإذا صلى جالساً فصلوا جالساً فقلت للشافعي فقد رويت هذا فكيف لم تأخذه فقال هذا منسوخ بفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت وما نسخته فقال الحديث الذي ذكرت لك يدل على

(١) لعله وقد فعلنا كذلك في القسامة فقد روينا الخ تأمل كتبه مصححه

أو يقتل لأن ذلك لا يكون إلا بأمره وهو صغير لا أمره فوقنا قتل قاتل أبيه حتى يكون له أمر فنقلنا إذا زوج الأب ابنته البكر بالغاً أو صغيرة بغير إذن زوجها النكاح وإن لم يستأمرها فإن قيل فادل على أن قول النبي تستأمر على ما قلت قيل ما وصفت من نكاحه عائشة وهي لا أمر لها ودخول النبي صلى الله عليه وسلم بها وهي ممن لا أمر لها إذا زوجها أبوها وانكاح الآباء الصغار قديماً وأن لم يختلف أحد أن ذلك جائز عليهن فإن قيل فهل من دلالة غير ذلك قلت نعم قال الله تبارك وتعالى في الأمر ولم يجعل الله لآدم مع نبيها أمراً بل فرض عليهم طاعته فيما أحبوا وأوكرهوا فإن قيل فامعنى ذلك قيل والله أعلم هو يشبه أن يكون على استطابة أنفسهم وعلى أن يستن بالمشورة من بعدهم من ليس له الرسول الله فيه فإن قيل فهل من دليل غير قيسل نعم

زوج نعيم بن النحام
ابنته فكسرت ذلك
أمها فأتت رسول الله
فقال أمروهن في بناتهن
وكانت ابنته بكرًا ولا
اختلاف أن ليس للام
شيء من انكاح ابنتها
مع أبيها ولو كانت
منفردة ولا من انكاح
نفسها إلا بوليها

(باب النجس)

* حدثنا الربيع
ابن سليمان قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا
مالك عن نافع عن ابن
عمر أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم نهى عن
النجس * أخبرنا الربيع
قال أخبرنا الشافعي
قال أخبرنا سفيان عن
ابن شهاب عن ابن
المسيب عن أبي هريرة
قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم
لا تتأجسوا * أخبرنا
سفيان ومالك عن أبي
الزناد عن الأعرج عن
أبي هريرة عن النبي مثله
(قال الشافعي) رحمه
الله والنجس أن يحضر
الرجل السلعة تباع
فيعطى بها الشيء وهو
لا يريد الشراء ليعتدي

أن هذا كان في صرعة صرعها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت فأنسخه فقال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالناس في مرضه الذي مات فيه جالسًا والناس خلفه قيامًا لم يأمرهم بالجلوس ولم يجلسوا ولو لآله منسوخ صاروا إلى الجلوس بمقدم أمره يأمرهم بالجلوس ولو ذهب ذلك عليهم لأمرهم بالجلوس وقد صلى أبو بكر إلى جنبه بصلاته قائمًا ومرضه الذي مات فيه آخر فعله وبعد سقطته لأنه لم يركب في مرضه الذي مات فيه حتى قبضه الله بأبي هو وأمي قلت فاذا كرا الحديث الذي رويته في هذا فقال أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج في مرضه فأتى أبا بكر وهو قائم يصلي بالناس فاستأخر أبو بكر فأشار إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم أن كما أنت بفلس رسول الله إلى جنب أبي بكر وكان أبو بكر يصلي بصلاة النبي صلى الله عليه وسلم وكان الناس يصلون بصلاة أبي بكر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا الثقة عن حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة بمثل معناه لا يخالفه وأوضح منه قال وصلى أبو بكر إلى جنبه قائمًا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا الثقة عن يحيى بن سعيد عن ابن أبي مليكة عن عبيد بن عمير قال أخبرني الثقة كأنه يعني عائشة ثم ذكر صلاة النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر إلى جانبه بمثل معنى حديث هشام بن عروة عن أبيه * قال وروى عن إبراهيم النخعي عن الأسود ابن يزيد عن عائشة بمثل معنى حديث هشام وعبيد بن عمير * فقلت للشافعي فأنقول لا يصلي أحد بالناس جالسًا ويحتاج بأنارويناه عن ربيعة أن أبا بكر صلى برسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) فان كان هذا ثابتًا فليس فيه خلاف لما أخذنا به ولا ما تركنا من هذه الأحاديث قلت ولم قال قد مرض رسول الله صلى الله عليه وسلم أياما وليالي لم يبلغنا أنه صلى بالناس إلا صلاة واحدة وكان أبو بكر يصلي بالناس في أيامه تلك وصلاة النبي صلى الله عليه وسلم بالناس مرة لا تمنع أن يكون صلى أبو بكر غير تلك الصلاة بالناس مرة ومرات وكذلك لو صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم خلف أبي بكر مرة ومرات لم يمنع ذلك أن يكون صلى خلفه أبو بكر أخرى كما كان أبو بكر يصلي خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر عمره * فقلت للشافعي فقد ذهبنا إلى توهمين حديث هشام بن عروة بحديث ربيعة قال فأنما ذهبتم إليه لجهالتكم بالحديث والحجج حديث ربيعة مرسل لا يثبت مثله ونحن لم نثبت حديث هشام بن عروة عن أبيه حتى أسنده هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة والاسود عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم ووافقه عبيد بن عمير فكيف احتججتم بما لا يثبت من الحديث على ما ثبت وهو إذا ثبت حتى يكون أثبت حديث يكون كما وصفت لا يخالف حديث عروة ولا أنس ولا موافقه ولا يعنى فيوهن حديثنا وهذا منكم جهالة بالحديث وبالجهة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أو رأيت أذهلتهم الحديث والجهة فلو كان حديث هشام بن عروة عن أبيه في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم بأبي بكر غير ثابت فيكون ناسخًا لحديث أنس وعائشة عن النبي بأمره إذا صلى جالسًا يصلي من خلفه جالسًا أما كنتم خالفتم حديثين ثابتين عن النبي صلى الله عليه وسلم إلى غير حديث ثابت عنه وهو لا يحل خلاف رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا حديث عنه ينسخ حديثه الذي خالفه إليه أو يكون أثبت منه فلو لم يثبت حديث هشام حتى يكون ناسخًا للحديثين لزمكم أن تأمروا من صلى خلف الإمام قائمًا أن يجلس إذا جلس كما روى أنس وعائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره وإن كان حديث هشام ناسخًا فقد خالفتم الناسخ والمنسوخ إلى قول أنفسكم وخلاف السنة ضيق على كل مسلم * فقلت للشافعي فهل خالفك في هذا غيرنا فقال نعم بعض الناس روى عن جابر الجعفي عن الشعبي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يؤم أحد بعدى جالسًا قلت فما كانت جنتك عليه فقال الشافعي قد علم الذي احتج به هذا أن ليست فيه حجة وأن هذا حديث لا يثبت مثله بحال على شيء ولو لم يخالفه غيره * فقلت للشافعي فان قلت لم يعمل بهذا أحد بعد النبي صلى الله عليه وسلم فقال الشافعي قد بينا لك قبل هذا

ما نرى أنا وأنتم ثبت الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم وإن لم يعمل به بعدهما استغناهما بالخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عما سواه فلا حاجة لنا بأعاده فقالت الشافعي فهل قال قولك هذا أحد من المشركين فقال نعم أبو حنيفة يقول فيه بقولنا ويخالفه صاحباه فقالت الشافعي أفرأيت حديثهم عندهم في هذا يثبت فقال لا فقالت فلم يحتجوا به قال الله أعلم فأما الذي احتج به علينا فسألناه عنه فقال لا يثبت لأنه مرسل ولأنه عن رجل يرغب الناس عن الرواية عنه فقالت فهذا سوء نصفه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أجل وأنتم أسوأ منه نصفه حين لا تعتدون بحديثهم الذي هو ثابت عندهم وتحالفون ما رويتم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يخالفه عنه والله أعلم

(باب رفع اليدين في الصلاة)

قال سألت الشافعي أين ترفع الأيدي في الصلاة قال يرفع المصلي يديه في أول ركعة ثلاث مرات وفيها سواها من الصلاة مرتين مرتين يرفع يديه حين يفتتح الصلاة مع تكبيرة الافتتاح حذو منكبيه ويفعل ذلك عند تكبيرة الركوع وعند قوله سبغ الله من جده حين يرفع رأسه من الركوع ولا تكبيرة للافتتاح إلا في الأولى وفي كل ركعة تكبير ركوع وقول سبغ الله من جده حين يرفع رأسه من الركوع فيرفع يديه في هذين الموضعين في كل صلاة والجهة في هذا أن مالكا أخبرنا عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه حذو منكبيه وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك وكان لا يفعل ذلك في السجود (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة وإذا أراد أن يركع وإذا أراد أن يركع وإذا رفع رأسه من الركوع ولا يرفع في السجود قال وروى هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم بضعة عشر رجلا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان عن عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع يديه عند افتتاح الصلاة وحين يركع وإذا رفع من الركوع قال ثم قدمت عليهم في الشتاء فرأيتهم يرفعون أيديهم في البرانس (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان إذا ابتدأ الصلاة رفع يديه حذو منكبيه وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما دون ذلك فقالت الشافعي فأنقول يرفع يديه حين يفتتح الصلاة ثم لا يعود لرفعهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأنتم إذا تروكون ما روى مالك عن رسول الله ثم عن ابن عمر فكيف جاز لكم لو لم تعلموا علما إلا أن تكونوا رويتم رفع اليدين في الصلاة عن النبي صلى الله عليه وسلم مرتين أو ثلاثا وعن ابن عمر مرتين فاتبعت النبي صلى الله عليه وسلم في أحدهما وتركتما اتباعه في الأخرى ولو جاز أن يتبع أحد أمر به دون الآخر جاز لرجل أن يتبع أمر النبي صلى الله عليه وسلم حيث تركتموه ويتركه حيث أتبعتموه ولكن لا يجوز لأحد علمه من المسلمين عندي أن يتركه إلا ناسيا أو ساهيا فقالت الشافعي فإمعني رفع اليدين عند الركوع فقال مثل معنى رفعهما عند الافتتاح تعظيما لله وسنة متبعة يرجى فيها ثواب الله ومثل رفع اليدين على الصفا والمروة وغيرهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أ رأيت إذا كنتم تروون عن ابن عمر شيئا فتخذونه أصلا بني عليه فوجدتم ابن عمر يفعل شيئا في الصلاة فتركتموه عليه وهو موافق ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أفيجوز لأحد أن يفعل ما وصفتم من اتخاذ قول ابن عمر منفردا حجة ثم تروون أنه سنة رسول الله لا يخالفه من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا غيرهم ممن ثبت روايته من جهل هذا ينبغي أن لا يجوز له أن يتكلم فيها هو أدق من العلم قلت فهل خالف في هذا غيرنا قال نعم بعض المشركين وخالفكم فقالوا يرفع يديه حذو أذنيه في ابتداء الصلاة فقالت هل رويته شيئا قال نعم ما لا نثبت نحن ولا أنتم

به السؤام فيعطون بها أكثر مما كانوا يعطون لو لم يسمعوا سومه قال فن نجش فهو عاص بالنجش إن كان عالما بنهي رسول الله عنه ومن اشتري وقد نجش غيره بأمر صاحب السلعة أو غير أمره لزمه الشراء كما يلزم من لم ينجش عليه لأن البيع جائز لا يفسده معصية رجل نجش عليه لأن عقده غير النجش ولو كان بأمر صاحب السلعة لأن الناجش غير صاحب السلعة فلا يفسد البيع إن فعل الناجش ما نهى عنه وهو غير المتبايعين فلا يفسد على المتبايعين بفعل غيرهما وأمر صاحب السلعة بالنجش معصية منه ومن الناجش معصية قال وقد بيع فمين يزيد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بخاز البيع وقد يجوز أن يكون زادا من لا يريد الشراء

(باب في بيع الرجل على بيع أخيه)

حدثنا الربيع قال

ولأهل الحديث منهم مثله وأهل الحديث من أهل المشرق يذهبون مذهبنا في رفع الأيدي ثلاث مرات في الصلاة فتحالفهم مع خلافكم السنة وأمر العامة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم

(باب الجهر بآمين)

سألت الشافعي عن الامام اذا قال غير المغضوب عليهم ولا الضالين هل يرفع صوته بآمين قال نعم ويرفع بهما من خلفه أصواتهم * فقلت وما الحجة فيما قلت من هذا فقال * أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن ابن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن أنهما أخبراه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا أمن الامام فأمنوا فانه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه قال ابن شهاب وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول آمين قال وفي قول رسول الله اذا أمن الامام فأمنوا دلالة على أنه أمر الامام أن يجهر بآمين لأن من خلفه لا يعرف وقت تأمينه الا بان يسمع تأمينه ثم يمينه ابن شهاب فقال كان رسول الله يقول آمين * فقلت للشافعي فاننا كرم الامام أن يرفع صوته بآمين فقال هذا خلاف ما روى صاحبنا وصاحبكم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولولم يكن عندنا وعندكم علم الا بهذا الحديث الذي ذكرنا عن مالك انبي أن نستدل بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يجهر بآمين وأنه أمر الامام أن يجهر بها فكيف ولم يزل أهل العلم عليه وروى واثل بن حجر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول آمين يجهر بها صوته ويحكي مطه اياها وكان أبو هريرة يقول للامام لا تسبقني بآمين وكان يؤذنه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء قال كنت أسمع الأئمة ابن الزبير ومن بعده يقولون آمين ومن خلفهم آمين حتى ان المسجد للجنة (قال الشافعي) رأيت في مسئلة امامة القاعد وم مسئلة رفع اليدين في الصلاة وم مسئلة قول الامام آمين خرجت من السنة والآثار ووافقت منفردا من بعض المشرقيين الذين ترغب فيما يظهر عن أفاويلهم

(باب سجود القرآن)

سألت الشافعي عن السجود في اذا السماء انشقت فقال فيها سجدة فقلت وما الحجة أن فيها سجدة (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أن أبا هريرة قرأ لهم اذا السماء انشقت فسجد فيها فلما انصرف أخبرهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سجد فيها (قال الشافعي) وأخبرنا مالك عن ابن شهاب عن الأعرج أن عمر بن الخطاب قرأ والنجم اذا هوى فسجد فيها ثم قام فقرأ بسورة أخرى (قال الشافعي) وأخبرنا بعض أصحابنا عن مالك أن عمر بن عبد العزيز أمر محمد بن مسلم أن يأمر القراء أن يسجدوا في اذا السماء انشقت * وسألت الشافعي عن السجود في سورة الحج فقال فيها سجدة فان فقلت وما الحجة في ذلك قال أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر سجد في سورة الحج سجدة * قال الشافعي أخبرنا مالك عن نافع عن رجل من أهل مصر أن عمر بن الخطاب سجد في سورة الحج سجدة ثم قال ان هذه السورة فضلت بسجدة فقلت للشافعي فانا نقول اجتمع الناس على أن سجود القرآن احدى عشرة سجدة ليس في المفصل منها شيء فقال الشافعي انه يجب عليكم أن لا تقولوا اجتمع الناس الا لما اذلق أهل العلم فقبل لهم اجتمع الناس على ما قلتم انهم اجتمعوا عليه قالوا نعم وكان أقل قولهم لك أن يقولوا لا نعلم من أهل العلم مخالفا فيما قلتم اجتمع الناس عليه فاما أن تقولوا اجتمع الناس وأهل المدينة معكم يقولون ما اجتمع الناس على ما زعمتم انهم اجتمعوا عليه فأمر ان أسأتم النظر بهما لأنفسكم في التحفظ في الحديث وأن تجعلوا السبيل لمن سمع قولكم اجتمع الناس الى رد قولكم ولا سيما اذ كنتم انما أنتم معتضدون على علم مالك رحمه الله وياه وكنتم

قال الشافعي أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع بعضكم على بيع بعض * أخبرنا مالك وسفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع بعضكم على بيع بعض * أخبرنا سفيان عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع الرجل على بيع أخيه * أخبرنا سفيان عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي مثله (قال الشافعي) وبهذا تأخذ فتنبه الرجل اذا اشترى من رجل سلعة ولم يتفرقا عن مقامهما الذي تبايعا فيه أن يبيع المشتري سلعة تشبه السلعة التي اشترى أولا لانه لعله يرد السلعة التي اشترى أولا ولأن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل للتبايعين الخيار ما لم يتفرقا فيكون البائع الآ خر قد أفسد

تروون عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سجد في إذا السماء انشقت وأن أباه ريرة سجد فيها ثم تروون عن
عمر بن عبد العزيز أنه أمر من يأمر القراء أن يسجدوا فيها * قال وأتم سجداً قول عمر بن عبد العزيز
أصل من أصول العلم فتقولون كان لا يحلف الرجل للذي عليه إلا أن يكون بينهما مخالطة فتركت قول
النبي صلى الله عليه وسلم البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه لقول عمر ثم تجدون عمر يأمر بالسجود في إذا
السماء انشقت ومعه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ورأى أبي هريرة فتركونه ولم تسموا أحداً خالف هذا
وهذا عندكم العلم لأن النبي صلى الله عليه وسلم في زمانه ثم أبوه ريرة في الصحابة ثم عمر بن عبد العزيز في التابعين
والعمل يكون عندكم بقول عمر وحده وأقل ما يؤخذ عليكم في هذا أن يقال كيف زعمتم أن أباه ريرة سجد
في إذا السماء انشقت وأن عمر أمر بالسجود فيها وأن عمر بن الخطاب سجد في النجم ثم زعمتم أن الناس
اجتمعوا أن لا يسجدوا في المفصل وهذا من أصحاب رسول الله وهذا من علماء التابعين فيقال قولكم اجتمع
الناس لما تحكون فيه غير ما قلتم بين في قولكم أن ليس كما قلتم ثم رويتم عن عمر بن الخطاب أنه سجد في النجم
ثم لا تروون عن غيره خلافة ثم رويتم عن عمر وابن عمر أنهم سجدوا في سورة الحج سجدتين وتقولون ليس
فيها إلا واحدة وترزعمون أن الناس أجعوا أن ليس فيها إلا واحدة ثم تقولون أجمع الناس وأتم تروون خلاف
ما تقولون وهذا لا يعذر أحد بأن يجمله ولا يرضى أحد أن يكون موجوداً عليه لما فيه مما لا يخفى على أحد
يعقل إذا سمعه أرايت إذا قيل لكم أي الناس أجمع على أن لا يسجدوا في المفصل وأنتم تروون عن أئمة الناس
السجود فيه ولا تروون عن غيرهم خلافهم أليس تقولون أجمع الناس أن في المفصل سجوداً أولى بكم من أن
تقولوا أجمع الناس أن لا يسجدوا في المفصل فان قلتم لا يجوز إذا لم نعلمهم أجعوا أن نقول أجعوا فقد قلتم
أجعوا ولم ترووا عن واحد من الأئمة قولكم ولا أدري من الناس عندكم أخلق كانوا لم يسموا واحداً منهم وما
ذهبنا بالحجة عليكم إلا من قول أهل المدينة وما جعلنا الإجماع إلا إجماعهم فأحسنوا النظر لا تفسكم واعلموا أنه
لا يجوز أن تقولوا أجمع الناس بالمدينة حتى لا يكون بالمدينة مخالف من أهل العلم ولكن قولوا فيما اختلفوا
فيه اخترنا كذا ولا تدعوا الإجماع فتدعوا ما يوجد على ألسنتكم خلافة فما علمه يؤخذ على أحد نسب إلى
علم أقبح من هذا * قلت للشافعي أرايت أن كان قولي أجمع الناس عليه أعني من رضى من أهل المدينة
وان كانوا مختلفين فقال الشافعي أفرأيت أن قال من يخالفكم ويذهب إلى قول من خالف قول من أخذت
بقوله أجمع الناس أ يكون صادقاً فان كان صادقاً وكان بالمدينة قول ثالث يخالفكم أجمع الناس على قول
فان كنتم صادقين معاً بالتأويل فبالمدينة إجماع من ثلاثة وجوه مختلفة وان قلتم الإجماع هو ضد الخلاف
فلا يقال إجماع إلا ما لا خلاف فيه بالمدينة قلت هذا الصدق المحض فلا تفارقه ولا تدعوا الإجماع أبداً إلا
فيما لا يوجد بالمدينة فيه اختلاف وهو لا يوجد بالمدينة إلا وجد بجميع البلدان عند أهل العلم موافقين فيه لم
يخالف أهل البلدان أهل المدينة إلا ما اختلف فيه أهل المدينة بينهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأجعل
ما وصفنا على هذا الباب كافيالك دال على ما سواه إذا أردت أن تقول أجمع الناس فان كانوا يختلفوا فيه
فقله وان كانوا اختلفوا فيه فلا تقله فان الصدق في غيره

(باب الصلاة في الكعبة)

وسألت الشافعي عن الرجل يصلي في الكعبة المكتوبة فقال يصلي فيها المكتوبة والنافلة وإذا صلى الرجل
وحده فلا موضع يصلي فيه أفضل من الكعبة فقلت أفصلي فوق ظهرها فقال ان كان بقي فوق ظهرها من
البناء شيء يكون ستره صلى فوق ظهرها المكتوبة والنافلة وان لم يكن بقي عليه بناء يستر المصلي لم يصل إلى غير
شيء من البيت . فقلت للشافعي فما الطهية فيما ذكرتم فقال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن بلال أن

على البائع الأول بيعه
ثم لعل البائع الآخر
يختار نقض البيع
فيفسد على البائع
والمبتاع بيعه (قال
الشافعي) لا أنهي
رجلين قبل أن يتبايعا
ولا بعد ما يتفرقا عن
مكانهما الذي يتبايعا
فيه عن أن يبيع أي
المتبايعين شاء لأن ذلك
ليس بيعاً على بيع غيره
فينهى عنه (قال) وهذا
يوافق حديث المتبايعان
بالتحار ما لم يتفرقا لما
وصفت فإذا باع رجل
رجلاً على بيع أخيه
في هذه الحال
فقد عصي إذا كان
علماً بالحديث فيه
والبيع لازم لا يفسد
فان كان قائل وكيف
لا يفسد وقد نهى عنه
قيل بدلالة الحديث
نفسه أرايت لو كان
البيع يفسد هل كان
ذلك يفسد على البائع
الأول شيئاً إذا لم يكن
للمشتري أن يأخذ
البيع الآخر فترك به
الأول بل كان ينفع
الأول لأنه لو كان يفسد
على كل بيع بيعه كان
أرغب للمشتري فيه
أفرأيت ان كان البائع

الاول اذا لم يتفرق
التبايعان عن مقامهما
لازما بالكلام كلزومه
لوتفرقا ما كان البيع
الاخر يضر البيع
الاول او رأيت لوتفرقا
ثم باع رجل رجلا على
ذلك البيع هل يضر
الاول شيأ أو يحرم على
البائع الاخر أن يبيعه
رجل سلعة قد اشترى
مثلها ولزمته هذا لا يضره
وهذا يدل على أنه انما
ينهى عن البيع على
بيع الرجل اذا تباع
الرجلان وقيل أن
يتفرقا فأما في غير ذلك
الحال فلا

(باب بيع الحاضر
البادي)

* حدثنا الربيع
أخبرنا الشافعي
أخبرنا مالك عن نافع
عن ابن عمر أن رسول
الله قال لا يبيع حاضر
لباد * أخبرنا سفيان
عن أبي الزبير عن جابر
ابن عبد الله أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
قال لا يبيع حاضر لباد
دعوا الناس يرزق الله
بعضهم من بعض (قال
الشافعي) ليس في
النهى عن بيع الحاضر

النبي صلى الله عليه وسلم صلى في الكعبة فقلت للشافعي فهل خالفك في هذا غيرك فقال نعم دخل أسامة
وبلال وعثمان بن طلحة فقال أسامة تنظر فإذا هو اذا صلى في البيت في ناحية ترك شيأ من البيت لظهره
فكره أن يدع شيأ من البيت لظهره فكبر في نواحي البيت ولم يصل فقال قوم لا تصلح الصلاة في الكعبة بهذا
الحديث وهذه العلة * فقلت للشافعي فما جئتكم عليهم فقال قال بلال صلى وكان من قال صلى شاهدا ومن قال
لم يصل ليس بشاهد فأخذنا بقول بلال وكانت الجهة الثابتة عندنا أن المصلي خارجا من البيت انما يستقبل
منه موضع متوجهه لا كل جدرانه فكذلك الذي في بطنه يستقبل موضع متوجهه لا كل جدرانه ومن كان
البيت مشتملا عليه فكان يستقبل موضع متوجهه كما يستقبل الخارج منه موضع متوجهه كان في هذا
الموضع أفضل من موضع الخارج منه أين كان * فقلت للشافعي فانا نقول يصلي فيه النافلة ولا يصلي فيه
المكتوبة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى هذا القول غاية في الجهل ان كان كما قال من خالفنا لا يصلي فيه
النافلة ولا يصلي فيه المكتوبة وان كان كما ويتم فان النافلة في الأرض لا تصلح الا حيث تصلح المكتوبة
ولا المكتوبة الا حيث تصلح النافلة أو رأيت المواضع التي صلى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم النوافل
حول المدينة وبين المدينة ومكة وبالخصب ولم يصل هنالك مكتوبة أبحرم أن يصلي هنالك مكتوبة وان
صلاته النافلة في موضع من الأرض تدل على أن الصلاة المكتوبة تجوز فيه

(باب ما جاء في الوتر بركعة واحدة)

سألت الشافعي عن الوتر أيجوز أن يوتر الرجل بواحدة ليس قبلها شيء قال نعم والذي أختار أن أصلي عشر
ركعات ثم أوتر بواحدة فقلت للشافعي فما الجهة في أن يجوز بواحدة فقال الجهة فيه السنة والآثار (قال
الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع وعبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال صلاة الليل مثنى مثنى فإذا خشي أحدكم الصبح صلى ركعة توتر له ما قد صلى (قال الشافعي)
أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي بالليل إحدى
عشرة ركعة يوتر منها بواحدة (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب أن سعد بن أبي وقاص كان يوتر
بركعة * أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر كان يسلم من الركعة والركعتين من الوتر حتى يأمر ببعض حاجته
قال وكان عثمان يجيئ الليل بركعة هي وتره وأوتر معاوية بواحدة فقال ابن عباس أصاب به * فقلت
للشافعي فانا نقول لا يحب لأحد أن يوتر بأقل من ثلاث ويسلم بين الركعة والركعتين من الوتر فقال
الشافعي لست أعرف لما نقول وجهها والله المستعان ان كنتم ذهبت إلى أنكم تكرهون أن يصلي ركعة
منفردة فأنتم اذا صلى ركعتين قبلها ثم سلم تأمروا به بافراد الركعة لان من سلم من الصلاة فقد فصلها مما
بعدها ألا ترى أن الرجل يصلي النافلة ركعات فيسلم في كل ركعتين فيكون كل ركعتين يسلم منها منقطعيتين
من الركعتين اللتين قبلهما وبعدهما وأن السلام أفضل للفصل ألا ترى أن رجلا لو فاتته صلوات فقضاها
في مقام يفصل بينهما بسلام كانت كل صلاة غير الصلاة التي قبلها وبعدها خروجه من كل صلاة بالسلام
فان كان انما أردتم أنكم كرهتم أن يصلي واحدة لان النبي صلى الله عليه وسلم صلى أكثر منها فاما نستحب
أن يصلي إحدى عشر ركعة يوتر منها بواحدة وان كان أردتم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال صلاة الليل مثنى
مثنى فأقل مثنى أربع فصاعدا وواحدة غير مثنى وقد أمر بواحدة في الوتر كما أمر بمثنى (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى وقد أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن النبي صلى الله
عليه وسلم كان يوتر بخمس ركعات لا يجلس ولا يسلم الا في الآخرة منه فقلت للشافعي فما معنى هذا قال
هذه نافلة يسهل أن يوتر بواحدة وأكثر ونختار ما وصفت من غير أن نضيق غيره وفولسكم والله يغفر لنا

ولكم لا يوافق سنة ولا أثر ولا قياسا ولا معقولا قولكم خارج من كل شيء من هذا وأقارب الناس أما أن يقولوا لا يوتر إلا بثلاث كما قال بعض المشركين ولا يسلم في واحدة منهم لثلاث يكون الوتر واحدة (١) وأتم تأمرون بالسلام فيها فإذا أمرتم به فهي واحدة وإن قلتم كرهناه لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يوتر بواحدة لبس قبلها شيء فلم يوتر النبي صلى الله عليه وسلم بثلاث لبس قبلهن شيء وقد استحسنتم أن توتروا بثلاث

(باب القراءة في العيدين والجمعة)

سألت الشافعي بأي شيء يحب أن يقرأ في العيدين فقال بقاف بقاف واقتربت الساعة وسألته بأي شيء تستحب أن يقرأ في الجمعة فقال في الركعة الأولى بالجمعة وأختار في الثانية إذا جاءك المنافقون ولو قرأ هل أتاك حديث الغاشية أو سجد اسم ربك الأعلى كان حسنا لأنه قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قرأها كلها فقلت وما الحجة في ذلك فقال إبراهيم وغيره عن جعفر عن أبيه عن عبيد الله بن أبي رافع عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في أثر سورة الجمعة إذا جاءك المنافقون (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأخبرنا مالك عن حمزة بن سعيد المازني عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن الضحاك بن قيس سأل النعمان بن بشير ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ يوم الجمعة على أثر سورة الجمعة فقال كان يقرأ بهل أتاك حديث الغاشية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن حمزة بن سعيد المازني عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن عبد الله بن عتبة سأل أبا واقد الليثي ماذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ به في الأضحية والفطر فقال كان يقرأ بقاف والقرآن المجيد واقتربت الساعة فقلت للشافعي فأنالنا بالي بأي سورة قرأ فقال ولم لا تبالون وهذا منكم عن النبي صلى الله عليه وسلم فقلت لأنه يحجزه فقال أو رأيتم إذا أمرنا بالغسل للآلال والصلاة في المعرس وغير ذلك اقتداء بأمر النبي صلى الله عليه وسلم لو قال قائل لا نستحبه أو لا نبالي أن لا نفعله لأنه ليس بواجب هل الحجة عليه ألا كهى عليكم أو رأيتم إذا استحبنا ركعتي الفجر والوتر وركعتين بعد المغرب وأن يطيل في الصبح والظهر ويخفف في المغرب لو قال قائل لا أبالي أن لا أفعل من هذا شيئا هل الحجة عليه إلا أن تقول قولكم لا أبالي جهالة وترك السنة ينبغي أن تستحبوا ما صنع رسول الله بكل حال

(باب الجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن أبي الربيع المكي عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر والعصر جميعا والمغرب والعشاء جميعا في غير خوف ولا سفر قال مالك أرى ذلك في مطر (قال الشافعي) فزعمتم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بالمدينة الظهر والعصر والمغرب والعشاء ولم يكن له وجه عندكم إلا أن ذلك في مطر ثم زعمتم أنكم تجمعون بين المغرب والعشاء بالمدينة وكل بلد جامع ولا تجمعون بين الظهر والعصر في المطر (قال الشافعي) وإنما ذهب الناس في هذا ما ذهب ففهم من قال جمع بالمدينة توسعة على أمته لئلا يجرج منهم أحد أن جمع بحال وليس لأحد أن يتأول في الحديث ما ليس فيه وقالت فرقة نوهن هذا لأن النبي صلى الله عليه وسلم وقت المواقيت في الصلاة فكان هذا خلافا لما روي من أمر المواقيت فردوا أن يجمع أحدا في الحضر في مطر أو غيره وامتنعوا من تبيته وقالوا خالفه ما هو أقوى منه وقالوا ثبتناه لزمننا مثل قول من قال يجمع لأنه ليس في الحديث ذكر

(١) كذا في الأصل ويظهر أن فيه سقطا تأمل وحرر كسبه مع صححه

للبادي بيان معنى والله أعلم لم ينهي عنه إلا أن أهل البادية يقدمون جاهلين بالأسواق وبحاجة الناس إلى ما قدموا به ومستثقلين المقام فيكون أدنى من أن يرتخص المشركون سلهم فإذا تولى أهل القرية لهم البيع ذهب هذا المعنى فلم يكن على أهل القرية في المقام شيء ينقل عليهم ثقله على أهل البادية فيرخصون لهم سلهم ولم يكن فيهم الغرة بموضع حاجة الناس إلى ما يبيع الناس من سلهم ولا بالأسواق فيرخصونها لهم ففهموا والله أعلم لثلاث يكونوا سببا لقطع ما يرجى من رزق المشتري من أهل البادية لما وصفت من ارتخا صه منهم فأى حاضر باع لبادق هو عاص إذا علم الحديث والبيع لازم غير مفسوخ بدلالة الحديث نفسه لأن البيع لو كان يكون مفسوخا لم يكن في بيع الحاضر للبادي الضرر على البادي من أن تحبس سلعته

ولا يجوز فيها بيع غيره
حتى يلى هو أو باد
مثله بيعها فيكون
مكسدا لها وأخرى
أن يرزق مشترية
منه بارتخاصة إياها
بأكساده بالامر الأول
من رد البيع وغرة
البادى الآخر فلم يكن
ههنا معنى يخاف يمتنع
فيه أن يرزق بعض
الناس من بعض فلم يجز
فيه والله أعلم بما قلنا
من أن بيع الحاضر
للبادى جائز غير مردود
والحاضر منه على

(باب تلقى السلع)

«حدثنا الربيع»
قال أخبرنا الشافعى
قال أخبرنا مالك عن
أبي الزناد عن الأعرج
عن أبي هريرة أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال لا تلقوا السلع
(قال الشافعى) وقد
سمعت في هذا الحديث
فن تلقاها فصاحب
السلعة بالخيار بعد
أن يقدم السوق (قال
الشافعى) وبهذا نأخذ
أن كان ثابتاً في هذا
دليل على أن الرجل إذا
تلقى السلعة فاشترها
فالباع جائز غير أن

مطر ولا غيره بل قال من جل الحديث أراد أن لا يخرج أمته (قال الشافعى) رحمه الله تعالى فذهبتم
ومن ذهب مذهبكم المذهب الذى وصفت من الاحتجاج في الجمع في المطر ورأى أن وجه الحديث هو الجمع
في المطر ثم خالفتموه في الجمع في الظهر والعصر في المطر أرايتم أن قال لكم قائل بل نجمع بين الظهر والعصر
في المطر ولا نجمع بين المغرب والعشاء في المطر هل الحجّة عليه إلا أن الحديث إذا كانت فيه الحجّة لم يجز أن يؤخذ
ببعضه دون بعض فكذلك هي على من قال يجمع بين المغرب والعشاء ولا يجمع بين الظهر والعصر ولما نجد لكم
قولا يصح والله المستعان أرايتم إذا رويتم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه جمع بين الظهر والعصر والمغرب
والعشاء فاحتججتم على من خالفكم بهذا الحديث في الجمع بين المغرب والعشاء هل تعدون أن يكون لكم
بهذا حجّة فإن كانت لكم به حجّة فعليكم فيه حجّة في ترككم الجمع بين الظهر والعصر وإن لم تكن لكم بهذا
حجّة على من خالفكم فلا تجمعوا بين ظهر ولا عصر ولا مغرب ولا عشاء لا يجوز غير هذا وأنتم خارجون
من الحديث ومن معاني مذاهب أهل العلم كلها والله المستعان أرايتم إذا رويتم الجمع في السفر لوقال
قائل كما قلتم أجمع بين المغرب والعشاء لأن أكثر الأحاديث جاءت فيه ولا أجمع بين الظهر والعصر لأنهما
في النهار والليل أهول من النهار هل الحجّة عليه إلا أن الجمع رخصة فيها فلا يجوز أن يمنع أحد من بعضهما دون
بعض فكذلك هي عليكم والله أعلم

(باب إعادة المكتوبة مع الامام)

سألت الشافعى عن الرجل يصلى في بيته ثم يدرك الصلاة مع الامام قال يصلى معه (قال الشافعى) رحمه الله
تعالى أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن رجل من بني الدليل يقال له بسر بن محجن عن أبيه أنه كان في مجلس
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأذن بالصلاة فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فجلس في مجلسه فقال له رسول الله
صلى الله عليه وسلم ما منعك أن تصلى مع الناس ألتستبرج مسلم قال بلى يا رسول الله ولكنى قد صليت
في أهلى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا جئت فصل مع الناس وإن كنت قد صليت (قال الشافعى)
وأخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول من صلى المغرب أو الصبح ثم أدر كهما مع الامام فلا يعدلها
«قلت للشافعى فأن تقول يعيد كل صلاة إلا المغرب فإنه إذا أعادها صارت شفعا» (قال الشافعى) وقد
روى الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يخص فيه صلاة دون صلاة فلم يحتمل الحديث الوجهين
أحدهما وهو أن يعيد كل صلاة بطاعة النبي صلى الله عليه وسلم وسعة الله أن يوفيه أجر الجماعة
والانفراد وقد روى مالك عن ابن عمر وابن المسيب أنهم أمر أن يصلى في بيته أن يعود لصلاته مع الامام
وقال السائل أيتهما أجعل صلاتي فقال أو ذلك إليك أعاذك إلى الله وروى عن أبي أيوب الأنصارى أنه أمر
بذلك وقال من فعل ذلك فله سهم جمع أو مثل سهم جمع وانما قلنا بهذا الما وصفنا من أن حديث النبي صلى
الله عليه وسلم جلة وأنه بلغنا أن الصلاة التي أمر النبي صلى الله عليه وسلم الرجلين أن يعودا لها صلاة الصبح
أو يقول رجل أن أدرك العصر أو الصبح لم يعدلها لأنه لا نافلة بعد واحدة منهما فكذلك قال بعض المشرقيين
وأما ما قلتم فخلافاً لحديث النبي صلى الله عليه وسلم من الوجهين وخلاف ابن عمر وابن المسيب وأين العمل
وقولكم إذا أعاد المغرب صارت شفعا فكيف تصير شفعا وقد فصل بينهما بسلام أتري العصر حين صليت
بعد المغرب شفعا أو العصر وترأوتري كذلك العشاء إذا صليت بعد المغرب أو ترى ركعتين بعد أو قبل
المغرب تصيران وترأبان المغرب قبلهما أو بعدهما أم كل صلاة فصلت بسلام مفارقة للصلاة قبلها أو بعدها ولو
كنتم قلتم يعود للمغرب ويشفعها ركعة فيكون تطوع بأربع كان مذهباً فاما ما قلتم فليس له وجه

(باب القراءة في المغرب)

(قال الشافعى) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن ابن
شهاب عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ بالطور في المغرب

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس عن أم الفضل بنت الحارث سمعته يقرأ والمرسلات عرفا فقالت يا بني لقد ذكرتني بقراءة تلك هذه السورة انها لا حرام سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ بها في المغرب * فقلت للشافعي فانا نكره أن يقرأ في المغرب بالطور والمرسلات ونقول يقرأ بأقصر منهما فقال وكيف تكروهون ما رويتم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعله الأمر ورويت عن النبي صلى الله عليه وسلم يخالفه فاخترتم احدي الروايتين على الأخرى أو رأيتم لولم أستدل على ضعف مذهبكم في كل شيء إلا أنكم تروون عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئا ثم تقولون نكرهه ولم ترووا غيره فاقول انكم اخترتم غيره عن النبي صلى الله عليه وسلم لا أعلم الا ان أحسن حالكم أنكم قليلاو العلم ضعفاء المذهب

(باب القراءة في الركعتين الاخيرتين)

سألت الشافعي أتقرأ خلف الامام أم القرآن في الركعة الاخيرة تسر فقال الشافعي أحب ذلك وليس بواجب عليه فقلت وما الحجة فيه فقال أخبرنا مالك عن أبي عبيد مولى سليمان بن عبد الملك أن عبادة بن نسي أخبره أنه سمع قيس بن الحارث يقول أخبرني عبد الله الصنابحي أنه قدم المدينة في خلافة أبي بكر الصديق فصلى وراء أبي بكر المغرب فقرأ في الركعتين الأولىين بأمر القرآن وسورة سور من قصار المفصل ثم قام في الركعة الثالثة فدنوت منه حتى ان ثيابي لتكاد أن تمس ثيابه فسمعتة قرأ بأمر القرآن وبهذه الآية ربنا لا تزغ قلوبنا بعداذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة انك أنت الوهاب * فقلت للشافعي فانا نكره هذه ونقول ليس عليه العمل لا يقرأ على أثر أم القرآن في الركعة الثالثة بشيء فقال الشافعي وقال سفيان بن عيينة لما سمع عمر بن عبد العزيز بهذا عن أبي بكر الصديق قال ان كنت لعلي غير هذا حتى سمعت بهذا فأخذت به قال فهل تركتم للعمل عمل أبي بكر وابن عمر وعمر بن عبد العزيز (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله أنه كان اذا صلى وحده يقرأ في الأربع جميعا في كل ركعة بأمر القرآن وبسورة من القرآن قال وكان يقرأ أحيانا بالسورتين والثلاث في الركعة الواحدة في صلاة الفريضة * فقلت للشافعي فانا نخالف هذا كله ونقول لا يزداد في الركعتين الاخيرتين على أم القرآن (قال الشافعي) هذا خلاف أبي بكر وابن عمر من روايتكم وخلاف عمر بن عبد العزيز من رواية سفيان وقولكم لا يجمع السورتين في الركعتين الأولىين هو خلاف ابن عمر من روايتكم وخلاف عمر من روايتكم لأنكم أخبرتم أن عمر قرأ بالنجم فسجد فيها ثم قام فقرأ بسورة أخرى وخلاف غيرهما من رواية غيركم فأين العمل ما نراكم رويتم في القراءة في الصلاة في هذا الباب شيئا الا خالفتموه فن اتبعتم ما أراكم قلتم بمعنى نعرفه اذا كنتم تروون عن أحد الشئ مرة فتبنون عليه أيسعكم أن تخالفوهم مجتمعين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن أبا بكر صلى الصبح فقرأ فيها بسورة البقرة في الركعتين كاتهما * فقلت للشافعي انا نخالف هذا نقول يقرأ في الصبح بأقل من هذا لأن هذا تثقيب على الناس (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن هشام بن عروة أنه سمع عبد الله بن عامر بن ربيعة يقول صلينا وراء عمر بن الخطاب الصبح فقرأ فيها بسورة يوسف وسورة الحج قراءة بطيئة فقلت والله لقد كان اذا يقوم حين يطلع الفجر قال أجل * فقلت للشافعي فانا نقول لا يقرأ في الصبح بهذا ولا بقدر نصف هذا لأنه تثقيب (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد ربيعة ابن أبي عبد الرحمن أن الفرافصة بن عمار الخنفي قال ما أخذت سورة يوسف الا من قراءة عثمان بن عفان اياها في الصبح من كثرة ما كان يرتدها * فقلت للشافعي فانا نقول لا يقرأ بهذا تثقيب (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقرأ في الصبح في السفر بالعشر الاول من المفصل

لصاحب السلعة بعد أن يقدم السوق الخيار لأن تلقها حين يشتري من البدوي قبل أن يصير الى موضع المساومين من القرره بوجه النقص من الثمن فانا قدم صاحب السلعة السوق فهو بالخيار بين انفاذ البيع وودعه ولا خيار للتلق لأنه هو الغارر لا الغرور

(باب عطية الرجل لولده)

حدثنا الربيع أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن جيسد بن عبد الرحمن وعن محمد بن النعمان بن بشير يحدثانه عن النعمان بن بشير أن أباه أتى به الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اني نخلت ابني هذا غلاما كان لي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل ولدك نخلت مثل هذا قال لا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فأرجعه (قال الشافعي) وقد سمعت في هذا الحديث أن رسول الله قال أليس يسر له أن يكونوا في البر

اليك سواء قال بلى قال
فارجعه * حدثنا الربيع
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مسلم بن خالد
عن ابن جريج عن
الحسن بن مسلم عن
طاوس أن النبي قال
لا يحل لواهب أن يرجع
فيما وهب إلا والدمن
ولده (قال الشافعي)
وحديث النعمان ثابت
وبه نأخذ وفيه الدلالة
على أمور منها حسن
الأدب في أن لا يقضل
رجل أحدا من ولده
على بعض في نحل
فيعرض في قلب المفضل
عليه شيء يمنعه من بره
لأن كثيرا من قلوب
الآدميين جبل على
الاقتصار عن بعض البر
إذا أوثر عليه والدلالة
على أن نحل الوالد بعض
ولده دون بعض جائز من
قبل أنه لو كان لا يجوز
كان يقال أعطوا له إياه
وتركه سواء لأنه غير
جائز فهو على أصل ملكك
الاول أشبه من أن يقال
ارجعه وقوله صلى الله
عليه وسلم فارجعه
دليل على أن للوالد رد
ما أعطى الولد وأنه
لا يخرج بارتجاعه منه
فقد روى عن النبي أنه

في كل ركعة سورة * قلت للشافعي فإنا نقول لا يقرأ بهذا في السفر هذا ثقيل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقد خالفتم في القراءة في الصلاة كل ما رويتم عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم أبي بكر ثم عمر ثم عثمان ثم ابن عمر ولم تروا شيئا يخالف ما خالفتم عن أحد علمته من الناس فأين العمل خالفتموه من جهتين من جهة التثقيل وجهة التخفيف وقد خالفتم بعد النبي صلى الله عليه وسلم جميع ما رويتم عن الأئمة بالمدينة بلارواية رويتموها عن أحد منهم هذا مما بين ضعف مذهبيكم اذ رويتم هذا ثم خالفتموه ولم يكن عندكم فيه حجة فقد خالفتم الأئمة والعمل وفي هذا دليل على أنكم لم تجدوا من خلق الله خلقا قط يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم أبي بكر وعمر وعثمان وابن عمر في القراءة في الصلاة ولا في أمر واحد شيئا ثم يخالفه غيركم وأنه لا خلق أشد خلافا لاهل المدينة منكم ثم خلافكم ما رويتم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي فرض الله طاعته وما رويتم عن الأئمة الذين لا يجدون مثلهم فلو قال لكم قائل أنتم أشد الناس معاندة لاهل المدينة وجد السبيل الى أن يقول ذلك لكم على لسانكم لا تقدر ون على دفعه عنكم ثم الحجة عليكم في خلافكم أعظم منها على غيركم لأنكم ادعيت القيام بعلمهم واتباعهم دون غيركم ثم خالفتموهم بأكثر مما خالفهم به من لم يدع من اتباعهم ما ادعيت فلئن كان هذا خفي عليكم من أنفسكم ان فيه لكم لغفلة ما يجوز لكم معها أن تفتوا خلقا والله المستعان وأراكم قد تكلفتم الفتياء وتناولتم على غيركم من هو أقصد وأحسن مذهبا منكم

(باب المستحاضة)

سألت الشافعي عن المستحاضة يطبق عليها الدم دهرها فقال ان الاستحاضة وجهان أحدهما أن تستحاض المرأة فيكون دمها مستبها لا ينقصل اما تخين كله واما رقيق كله وإذا كان هكذا انظرت عدد الليالي والأيام التي كانت تحيضهن من الشهر قبل أن يصيبها الذي أصابها فتركت الصلاة فبهن ان كانت تحيض نجسا من أول الشهر تركت الصلاة نجسا من أوله ثم اغتسلت عند مضى أيام حيضها كما تغتسل الحائض عند طهرها ثم وضأت لكل صلاة وتصلى وليس عليها أن تعيد الغسل مرة أخرى ولو اغتسلت من طهر الى طهر كان أحب الي وليس ذلك بواجب عليها عندى والمستحاضة الثانية المرأة لا ترى الطهر فيكون لها أيام من الشهر ودمها أحر الى السواد محتم ثم يصير بعد تلك الايام رقيقا الى الصفرة غير محتم فإيام حيض هذه أيام احتدام دمها وسواده وكثرته فإذا مضت اغتسلت كغسلها وطهرت من الحيضة وتوضأت لكل صلاة وصلت * فقلت للشافعي وما الحجة فيما ذكرته من هذا فقال الشافعي أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أنها قالت قالت فاطمة بنت أبي حبيش يارسول الله اني لا أطهر فأدع الصلاة فقال النبي صلى الله عليه وسلم انما ذلك عرق وليس بالحيضة فإذا أقبلت الحيضة فاتركي الصلاة فإذا ذهب قدرها فأغسلي الدم عنك وصلى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن سليمان بن يسار عن أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن امرأة كانت تهراق الدم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستفتت لها أم سلمة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لتنظر عدة الليالي والايام التي كانت تحيضهن من الشهر قبل أن يصيبها الذي أصابها فلتترك الصلاة قدر ذلك من الشهر فإذا خلفت ذلك فلتغتسل ثم لتستنفر بثوب ثم لتصلى قال فدل جواب رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما وصفت من انفراق حال المستحاضتين وفي قوله دليل على أنه ليس للحائض أن تستظهر بطريقة عين وذلك أنه أمر احدهما إذا ذهبت مدة الحيض أن تغسل عنها الدم وتصلى وأمر الأخرى أن تربص عددا لليالي والايام التي كانت تحيضهن ثم تغتسل وتصلى والحديثان جميعا نفيان الاستظهار فقلت للشافعي فإنا نقول تستظهر الحائض بثلاثة أيام ثم تغتسل وتصلى ونقول تتوضأ لكل صلاة (قال الشافعي) فحديثنا كم اللذان نعمدون عليهما عن رسول الله يخالفان الاستظهار

والاستظهار خارج من السنة والآثار والمعقول والقياس وأما ويل أ كثر أهل العلم فقلت ومن أين فقال الشافعي أ رأيتم استظهارها من أيام حيضها أم أيام طهرها فقلت هي من أيام حيضها فقال فأسبغكم عمدتم إلى امرأة كانت أيام حيضها نجسا فطبق عليها الدم فقلت نجعلها ثمانيا ورسول الله صلى الله عليه وسلم أمرها إذا مضت أيام حيضها قبل الاستحاضة أن تغتسل وتصلي وجعلتم لها وقتا غير وقتها الذي كانت تعرف فأمرتموها أن تدع الصلاة في الأيام التي أمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تصلي فيها قال أفرأيتم أن قال لكم فائل لا يعرف السنة تستظهر بساعة أو يوم أو يومين أو تستظهر بعشرة أيام أو ست أو سبع بأى شئ أنتم أولى بالصواب من أحد ان قال ببعض هذا القول هل يصلح أن يوقت العدد لا يخبر عن رسول الله أو إجماع من المسلمين ولقد وقته بخلاف ما رويتم عن رسول الله وأ كثر أقاويل المسلمين ثم قلت فيه قولنا متناقضا فزعمتم أن أيام حيضها ان كانت ثلاثا استظهرت عث أيام حيضها وذلك ثلاث وان كانت أيام حيضها اثني عشر استظهرت عث ربع أيام حيضها وذلك ثلاث وان كانت أيام حيضها خمسة عشر لم تستظهر بشئ وان كانت أربعة عشر استظهرت بيوم وان كانت ثلاثة عشر استظهرت بيومين فجعلتم الاستظهار مرة ثلاثا ومرة يومين ومرة يوما ومرة لا شئ * فقلت للشافعي فهل رويتم في المستحاضة عن صاحبنا شيئا غير هذا فقال نعم شيئا عن سعيد بن المسيب وشيئا عن عروة بن الزبير (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن سبي مولى أبي بكر أن القعقاع بن حكيم وزيد بن أسلم أرسلاه إلى سعيد بن المسيب ليسأله كيف تغتسل المستحاضة فقال تغتسل من طهر إلى طهر وتتوضأ لكل صلاة فان غلبها الدم استنشرت (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه قال ليس على المستحاضة إلا أن تغتسل غسلا واحدا ثم تتوضأ بعد ذلك لكل صلاة قال مالك الأمر عذرا على حديث هشام بن عروة * فقلت للشافعي فإنا نقول بقول عروة وندع قول ابن المسيب فقال الشافعي أما قول ابن المسيب فتركتوه كله ثم ادعيتهم قول عروة وأنتم تخالفونه في بعضه فقلت وأين قال قال عروة تغتسل غسلا واحدا يعني كما تغتسل المتطهرة وتتوضأ لكل صلاة يعني توضح من الدم للصلاة لا تغتسل من الدم إنما ألقي عنها الغسل بعد الغسل الأول والغسل إنما يكون من الدم وجعل عليها الوضوء ثم زعمتم أنه لا وضوء عليها فخالفتهم الأحاديث التي رواها صاحبنا وصاحبكم عن النبي صلى الله عليه وسلم وابن المسيب وعروة وأنتم تدعون أنكم تتبعون أهل المدينة وقد خالفتم ما روى صاحبنا عنهم كله أنه لين في قولكم أنه ليس أحد أترك على أهل المدينة جميع أقاويلهم منكم مع ما تبين في غيره ثم ما أعلمكم ذهبتم إلى قول أهل بلد غيرهم فإذا انسلختم من قولهم وقول أهل البلدان ومما رويتم وروى غيركم والقياس والمعقول فأى موضع تكونون به علماء وأنتم تخطئون مثل هذا وتخالفون فيه أكثر الناس

(باب الكلب يلغ في الاناء أو غيره)

سألت الشافعي عن الكلب يلغ في الاناء في الماء لا يكون فيه قلتان أو في اللبن أو المرق قال يهراق الماء واللبن والمرق ولا ينتفعون به ويغسل الاناء سبع مرات وما مس ذلك الماء واللبن من ثوب وجب غسله لانه نجس فقلت وما الحجة في ذلك فقال أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا شرب الكلب في اناء أحدكم فليغسله سبع مرات (قال الشافعي) فكان بينا في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان الكلب يشرب الماء في الاناء فيمنجس الاناء حتى يجب غسله سبعا أنه إنما ينجس بماسة الماء أياه فكان الماء أولى بالنجاسة من الاناء الذي إنما ينجس بماسته وكان الماء الذي هو طهورا إذا نجس فاللبن والمرق الذي ليس بطهور أولى أن ينجس بمانجس من الماء * فقلت للشافعي فإنا نزع أن الكلب إذا شرب في الاناء فيه اللبن بالبادية شرب اللبن وغسل الاناء سبعا لان الكلاب لم تزل بالبادية

قال أشهد غيري فهذا يدل على أنه اختيار (قال الشافعي) فإذا كان هكذا فسواء أذن الولد أو تزوج رغبة فيما أعطاه أبوه أو لم يذن أو لم يتزوج فله أن يرجع في هبته متى شاء قال وقد جلد الله جل ثناؤه على إعطاء المال والطعام في وجوه الخير وأمر بهما فقال وآتى المال على حبه ذوى القربى واليتامى والمساكين وقال مسكنا ويتما وقال ولا تنفقون نفقة صغيرة ولا كبيرة ولا يقطعون واديا الا كتب لهم وقال إن تبدوا الصدقات فنعمها هي وقال لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون فإذا حاز هذا للأجنيين وذوى القربى فلا أقرب من الولد وذلك أن الرجل إذا أعطى ماله ذا قربة غيره ولده أو أجنبيا فقد منعه ولده وقطع ملكه عن نفسه فإذا كان محمودا على هذا كان محمودا أن يعطيه بعض ولده دون بعض ومنع بعضهم ما أخرج من ماله أقل من منعهم كلهم ويستحب له أن

يسوى بينهم ثلاثا يقصر
واحد منهم في بره فان
القربة تنفس بعضها
بعضا لم تنفس البعده
« قال الربيع » يريد
البعده وقد فضل أبو
بكر عائشة بنخل وفضل
عمر عاصم بن عمر بن
أعطاه اياه وفضل
عبد الرحمن بن عوف
ولد أم كلثوم (قال
الشافعي) ولو اتصل
حديث طاوس انه
لا يحل لواهب أن
يرجع فيما وهب الا
والد فيما وهب لولده
لزمت أن من وهب
هبة لمن يستثيه مثله
أولا يستثيه وقبضت
الهبة لم يكن الواهب
أن يرجع في هبته
وان لم يثبه الموهوب له
والله أعلم

(باب بيع المكاتب)

« حدثنا الربيع
قال أخبرنا الشافعي
قال أخبرنا مالك عن
هشام بن عروة عن أبيه
عن عائشة أنها قالت
جاءني بريرة فقالت
اني كاتبة أهلي على
تسع أواق في كل عام
أوقيصة فأعنييني

فقال الشافعي هذا الكلام المحال أيعدو الكلب أن يكون نجس ما يشرب منه ولا يحل شرب النجس
ولا أكله ولا ينجسه فلا يغسل الاناء منه ولا يكون بالبادية فرض من النجاسة الا بالقرية مثله وهذا
خلاف السنة والقياس والمعقول والعلة الضعيفة وأرى قولكم لم تزل الكلاب بالبادية نجسة عليكم فاذا سن
رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يغسل الاناء من شرب الكلب سبعا والكلاب في البادية في زمانه وقبله وبعده
اليوم فهل زعمتم عن النبي صلى الله عليه وسلم أن ذلك على أهل القرية دون أهل البادية أو أهل البادية دون
أهل القرية أو زعم لكم ذلك أحد من أئمة المسلمين أو فرق الله بين ما ينجس بالبادية والقرية أو رأيت أهل
البادية هل زعموا لكم أنهم يلحقون بالكلاب ما تكون الكلاب مع أهل البادية الا لئلا نها تسرح مع
مواشيهم ولهم أشجع على ألبانهم وأشد لها بقاء من أن يخلوا بينها وبين الكلاب وهل قال لكم أحد من أهل
البادية ليس ينجس بالكلب وهم أشد تحفظا من غيرهم أو مثلهم أو لوقاه لكم منهم قائل أيؤخذ الفقه
من أهل البادية وان اعتلتم بأن الكلاب مع أهل البادية أفرايتم ان اعتل عليكم مثلكم من أهل الغبوة
بأن يقول الفأر والوزغان والحكاء والدواب لأهل القرية ألزم من الكلاب لأهل البادية وأهل القرية
أقل امتناعا من الفأر ودواب البيوت من أهل البادية من الكلاب فاذا ماتت فأرة أو دابة في ما عرجل قليل
أو زبته أو لبنه أو مرقه لم تنجسه هل الحجة عليه الا أن يقال الذي ينجس في الحال التي ينجس فيها ينجس ما وقع
فيه كان كثيرا بقرية أو بادية أو قليلا فلا فكل ذلك الكلاب بالبادية والفأر والدواب بالقرية أولى أن لا تنجس
ان كان فيما ذكرتم حجة وما علمت أحدا روى عنه من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا التابعين أنه
قال فيه الا بمثل قولنا الا أن من أهل زماننا من قال يغسل الاناء من الكلب مرة واحدة وكلهم قال ينجس
جميع ما يشرب منه الكلب من ماء ولبن ومرق وغيره (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ان من تكلم في العلم
من يخال فيه فيشبه والذي رأيتمكم تخالونه لاشبهه فيه ولا مؤنة على من سمعه في أنه خطأ انما يكني سامع
قولكم أن يسمعه فيعلم أنه خطأ لا ينكشف بتكلف ولا بقياس يأتي به فان ذهبتم الى أن النبي صلى الله عليه
وسلم أمر اذا ماتت الفأرة في السمن الجامد أن تطرح وما حولها فدل ذلك على نجاستها فقد أخبرنا أن النجاسة
تكون من الفأرة وهي في البيوت وانما قال في الفأرة قولاعاما وفي الكلب قولاعاما فان ذهبتم الى أن الفأرة
تنجس على أهل القرية ولا تنجس على أهل البادية فقد سويتهم بين قولكم وزدتم في الخطأ وان قلتم ان ما لم يسم
من الدواب غير الفأرة والكلب لا ينجس فاجعل الوزغ لا ينجس لانه لم يذكر فأما أن تقولوا الوزغ ينجس
ولا خبر فيه قياسا وزعمون أن الكلب ينجس مرة ولا ينجس أخرى فلا يجوز هذا القول

(باب ما جاء في الجنائز)

سألت الشافعي عن الصلاة على الميت الغائب وعلى القبر فقال أستحبها فقلت له وما الحجة فيها قال أخبرنا
مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال نعى رسول الله صلى الله عليه وسلم للناس التجاشي
اليوم الذي مات فيه وخرج بهم الى المصلى فصف وكبر أربع تكبيرات (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا
مالك عن ابن شهاب عن أبي أمامة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على قبر مسكينة توفيت من الليل قال
وقدر وى عطاء أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على قوم ببلد آخر قالت للشافعي نحن نكره الصلاة على
ميت غائب وعلى القبر فقال فقد رويتم عن النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة على التجاشي وهو غائب ورويتم
عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه صلى على ميت وهو في القبر غائب فكيف كرهتم ما فعل رسول الله صلى الله
عليه وسلم ولقد حفظ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم باسناد موصول من وجوه أنه صلى على قبر ووصلت
عائشة على قبر أخيها وغير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم من حديث الثقات غير مالك وانما

الصلاة دعاء الميت وهو اذا كان ملففا بيننا يصلى عليه فانما ندعو بالصلاة بوجه علمنا فكيف لاندعوه غائبا وهو في القبر بذلك الوجه

(باب الصلاة على الميت في المسجد)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على سهيل بن بيضاء الا في المسجد . قلت للشافعي فانما نكره الصلاة على الميت في المسجد فقال أرويتم هذا أنه صلى على عمر في المسجد فكيف كرهتم الا مرفيه وقد ذكره صاحبكم أذكر حدة يثاخلفه عن النبي صلى الله عليه وسلم فأخترتم أحد الحديثين على الآخر فقلت ما ذكر فيه شيئا علمناه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكيف يجوز أن تدعوا ما رويتم عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن أصحاب النبي أنهم فعلوه بهر وهذا عندكم عمل مجتمع عليه لا نالا نرى من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أحدا حضر موت عمر فتخلف عن جنازته فتركتهم هذا بغير شيء رويتموه وكيف أجرتهم أن ينام في المسجد ويمر فيه الجنب طريقا ولا يجوز أن يصلى فيه على ميت « قال الربيع » مات سعيد بن جريج أبو يعقوب البويطي وخرجنا معه فصف بنا وكبر أربعا وصلينا عليه وكان أبو يعقوب الامام فأنكر الناس ذلك علينا وما بالينا

(باب في فوت الحج)

سألت الشافعي هل يحج أحد عن أحد قال نعم يحج عن لا يقدر أن يثبت على المركب والميت قلت وما الحج قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سليمان بن يسار عن ابن عباس أن الفضل بن العباس كان رديف رسول الله صلى الله عليه وسلم بخاته امرأة من خنم فقالت يا رسول الله ان فريضة الله في الحج أدركت أبي شيخا كبيرا لا يستطيع أن يثبت على الرحلة أفأحج عنه قال نعم وذلك في حجة الوداع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن أيوب عن ابن سيرين أن رجلا جعل على نفسه أن لا يبلغ أحدا من ولده الحلب فيحلب فيشرب ويسقيه الأجاج ووجبه معه فبلغ رجل من ولده الذي قال الشيخ وقد كبر الشيخ فداء ابنه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره الخبر فقال ان أبي قد كبر ولا يستطيع أن يحج أفأحج عنه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وذكر مالك وأ غيره عن أيوب عن ابن سيرين عن ابن عباس أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان أحي عجزت كبيرة لا تستطيع أن تركبها على البعير وان ربطتها خفت أن تموت أفأحج عنها قال نعم . فقلت للشافعي فانا نقول ليس على هذا العمل فقال خالفتم ما رويتم عن النبي صلى الله عليه وسلم من روايتكم ومن رواية غيركم على بن أبي طالب يروى هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم وابن المسيب والحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معنى هذه الأحاديث وعلى وابن عباس وابن المسيب وابن شهاب وربيعه بالمدنية يفتنون بأن يحج الرجل عن الرجل وهذا أشبه شيء يكون مثله عندكم عملاقا فتخالفونه كله لغير قول أحد من خلق الله علمته من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وجميع من عدا أهل المدينة من أهل مكة والمشرق واليمن من أهل الفقه يفتنون بأن يحج الرجل عن الرجل . فقلت للشافعي فان من حجة بعض من قال هذا القول أنه قال انه روي عن ابن عمر لا يصوم أحد عن أحد ولا يصلى أحد عن أحد فجعل الحج في معنى الصيام والصلاة فقال الشافعي وهذا قول الضعف فيه بين من كل وجه قال أرايتم لو قال ابن عمر لا يحج أحد عن أحد وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم أحدا أن يحج عن أحد كان في قول أحد حجة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنتم تتركون قول ابن عمر لرأي أنفسكم ولرأي مثلكم ولرأي بعض التابعين فتجعلونه لا حجة في قوله اذا سئتم لأنكم لو كنتم

فقال عائشة ان أحب أهل أن أعدها لهم عددتها ويكون ولاؤي لي فعلت فذهبت بريرة الى أهلها فقالت لهم ذلك فأبوا عليها بخات من عند أهلها ورسول الله جالس فقالت اني عرضت ذلك عليهم فأبوا الا أن يكون الولاء لهم فسمع ذلك رسول الله فسألها النبي فأخبرته عائشة فقال لها رسول الله خذها واشترطي لهم الولاء فانما الولاء لمن أعتق ففعلت عائشة ثم قام رسول الله في الناس فحمد الله وأثنى عليه ثم قال أما بعد فإني رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وان كان مائة شرط قضاء الله أحق وشرط الله أوثق وانما الولاء لمن أعتق . أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة (قال الشافعي) وحديث يحيى عن عمرة عن عائشة أثبت من حديث هشام وأحسبه غلط

تروى في قوله حجة لم تخالفوه لرأى أنفسكم ثم تقيمون قوله مقام تروون به السنة والآثار ثم تدعون في قوله ما ليس فيه من النهي عن الحج قياسا وما للحج والصلاة والصيام هذا شريعة وهذا شريعة فان قلتم قد يشبهان لانه عمل على البدن أفرايتم ان قال لكم قائل انتم تزعمون أن الحج في معنى الصلاة والصوم وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم امرأة أن تحج عن أبيها فأنما أمر الرجل أن يصلي عن الرجل ويصوم عنه هل الحجة عليه الا أنه لا تناس شريعة على شريعة فكذلك الحجة عليكم أو أرايتم ما فرقت بينه السنة مما هو أشد تقاربا منها فكيف فرقت بينه فان قلتم ما هو قلت نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الرطب بالتمر ونهى عن المزابنة وأجاز بيع العرايا وهي داخلة في المزابنة ودخلة في بيع الرطب بالتمر ولم يجزها فلما أجازها فرقتا بينهما بالسنة وقلنا تجوز العرايا وهي رطب بتمر وكيل بجزاف ولا يجوز ذلك اذا وضع بالأرض فكان التمر والرطب في الأرض معا فهذا أولى أن لا يفرق بينه بأنه شيء واحد (١) بعضه حلال بما أحله به رسول الله وبعضه منهي عنه بما نهى عنه رسول الله وقد خالف هذا بعض المشركين فرأينا لنا عليهم بهذا حجة فالجدة عليكم بنصه أن يحج أحد عن أحد وأتم تروونه عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا تروون عن أحد من أصحابه خلافه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وكيف تقيسونه بالصوم والصلاة أفرايتم اذا كنتم تجيزون أن يحج أحد عن أحد اذا أوصى بذلك خالفتم ما قلتم من أن لا يحج أحد عن أحد وأخرتم مثل ما رددتم فيه السنة أفيجوز لو أوصى أن يصلي عنه أو يصام عنه فان أخرتموه فقد دخلتم فيما كرهتم من أن يكون عمل آخر لغيره وان لم تجزوه فقد فرقت بين الصلاة والصوم والحج والله أعلم

(باب الحجامة للحرم)

سألت الشافعي عن الحجامة للحرم فقال يحتجم ولا يخلق شعرا ويحتجم من غير ضرورة فقلت وما الحجة فقال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم وهو يومئذ بلحى جمل (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عطاء وطاوس أحدهما أو كلاهما عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم . فقلت للشافعي فأننا نقول لا يحتجم المحرم الا من ضرورة (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول لا يحتجم المحرم الا أن يضطر اليه مما لا بد له منه وقال مالك مثل ذلك قال الشافعي ما روى مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لم يذكر في حجامة النبي صلى الله عليه وسلم هو ولا غيره ضرورة أولى بنامن الذير واه عن ابن عمر ولعل ابن عمر كره ذلك ولم يحرمه ولعل ابن عمر أرأى لا يكون سمع هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم ولو سمعه ما خالفه ان شاء الله فقال برأيه فكيف اذا سمعت هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم قلت بخلاف ما سمعت عنه لقول ابن عمر وأنتم لم تثبتوا أن ابن عمر كرهه للناس قديتوق المرء في نفسه ما لا يكره لغيره وأنتم تتركون قول ابن عمر لرأى أنفسكم أفرايتم ان كرهتم الحجامة الا من ضرورة أتعدوا الحجامة من أن تكون مباحة له كما يباح له الاغتسال والاكل والشرب فلا يبالى كيف احتجم اذا لم يقطع الشعرا وتكون محظورة عليه كحلاق الشعر وغيره فالذي لا يجوز له الا للضرورة فهو اذا فعله بخلق الشعرا وفعل ذلك من ضرورة افتدى فينبغي أن تقولوا اذا احتجم من ضرورة أن يقتدى والا فانتم تخالفون ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم وتقولون في الحجامة قولاً متناقضاً

(باب ما يقتل المحرم من الدواب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال

(١) أى وقد فرقت بينه فبعضه الح تأمل كتبه معجمه

في قوله واشترطى لهم الولاء وأحسب حديث عمرة أن عائشة كانت شرطت لهم بغير أمر النبي وهي ترى ذلك يجوز فأعلمها رسول الله أنها ان أعقتها فالولاء لها وقال لا يمنعك منها ما تقدم فيها من شرطك ولا أرى أمرها أن تسترط لهم ما لا يجوز (قال الشافعي) وبهذا نأخذ وقد ذهب فيه قوم مذاهب سأذكرها حضرني حفظه منها ان شاء الله (قال الشافعي) فقال لي بعض أهل العلم بالحديث والرأى يجوز بيع المكاتب قلت نعم في حالي قال وماهما قلت أن يحل نجم من نجوم الكعبة فيعجز عن أدائه لانه انما عقت له الكعبة على الاداء فاذا لم يؤد فسفي نفس الكعبة أن للمولى بعه لانه اذا عقدها على شيء فلم يأت به كان العبد بحاله قبل أن يكتبه ان شاء سيده قال قد علمت بهذا فما الحال الثانية قلت أن يرضى المكاتب بالبيع والعجز من نفسه وان لم يحل له

نجس من الدواب ليس على المحرم في قتلهم جناح الغراب والحدأة والعقرب والفأرة والكلب العقور (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبهذا أخذ وهو عندنا جواب على المسئلة فكل ما جمع من الوحش أن يكون غير مباح اللحم في الاحلال وأن يكون مضرا قتله المحرم لأن النبي صلى الله عليه وسلم إذا أمر المحرم أن يقتل الفأرة والغراب والحدأة مع ضعف ضررها إذ كانت مما لا يؤكل لحمه كان ما جمع أن لا يؤكل لحمه وضره أكثر من ضررها أولى أن يكون قتله مباحا في الاحرام . قلت قد قال مالك لا يقتل المحرم من الطير ما ضر الا ماسي وقال بعض أصحابه كان قول النبي صلى الله عليه وسلم نجس من الدواب ليس على المحرم في قتلهم جناح يدل على أن ماسواهن على المحرم في قتله جناح (قال الشافعي) رحمه الله أفرايتم الحية أسيت فقد زعم مالك عن ابن شهاب أن عمر أمر بقتل الحيات في الحرم قلت فيراها كبا عقورا قال أو تعرف العرب أن الحية كبا عقورا إنما الكلب عندها السبع والكلاب التي خلقها الله متقاربة بخلق الكلب فان قلت من انهما قد تضر فتقتل قيل غير مكابرة كما زعم صاحبكم أن الكلب العقور ما عدا على الناس فأخافهم وهي لا تعدو مكابرة وإن ذهبتم إلى أنها تضر هكذا فقد أمر عمر بن الخطاب أن يقتل الزنبور في الاحرام والزنبور إنما هو كالنحلة فكيف لم تأمر بقتل الزنبور وقد أمر به عمر وأمرتم بقتل الحية إذا أمر بها عمر ما أسمعكم تأخذون من الأحاديث الاما هو يتم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقلت يقتل المحرم الفأرة الصغيرة ولا يقتل الغراب الصغير وإذا قلتم هذا فقد أباحه النبي صلى الله عليه وسلم ومنعتموه فان قلتم إنما أباح قتله على معنى أنه يضر والصغير لا يضر في حاله تلك والفأرة الصغيرة لا تضر في حالها تلك فلا بد أن تحالفوا النبي صلى الله عليه وسلم في الغراب الصغير والفأرة الصغيرة وهذا حجة عليكم انزعمتم أن الغراب يقتل لمعنى ضرره فينبغي أن تقتل العقاب لأنها أضر منه فان قال لابل الحديث جلة للمعنى قيل فلم لا يقتل الغراب الصغير لأنه غراب . سألت الشافعي عن حلق قبل أن ينحرف قبل أن يرمى قال يفعل ولا فدية ولا حرج وكذلك كل ما كان يعمل في ذلك اليوم فقدم منه شيئا قبل شيء ساء أو جاهلا عمل ما يبقى عليه ولا حرج فقلت وما الحجة في ذلك فقال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عيسى بن عيسى بن طلحة بن عبيد الله عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال وقد رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع الناس يمشون يسألونه بقاء رجل فقال يا رسول الله لم أشعر فخلقت قبل أن أذبح قال أذبح ولا حرج بقاء رجل فقال يا رسول الله لم أشعر فخرت قبل أن أرمي فقال ارم ولا حرج فما سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شيء قدم ولا أخر الا قال افعل ولا حرج (قال الشافعي) رحمه الله وبهذا كله تأخذ

(باب الشركة في البدنة)

سألت الشافعي هل يشتري السبعة جزورا فينحرونها عن هدي احصارا وتمتع قال نعم قلت وما الحجة في ذلك فقال أخبرنا مالك عن أبي الزبير المكي عن جابر قال نحروا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحدبية البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا انحروا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الحديبية بدنة عن سبعة وبقرة عن سبعة والعلم يحيط أنهم من أهل بيوتات شتى لا من أهل بيت واحد فتجزئ البدنة والبقرة عن سبعة متمعين ومحصورين وعن كل سبعة وجبت على كل واحد منهم شاة إذا لم يجدوا شاة وسواء اشتروها وأخرج كل واحد منهم حصته من ثمنها أو ملكوها بأي وجه ما كان ملك ومن زعم أنها تجزئ عن سبعة لو وهبت لهم أو ملكوها بوجه غير الشراء كانت المشتراة أولى أن تجزئ عنهم . قلت للشافعي فإنا نقول لا تجزئ البدنة الا عن واحد ولا البقرة وإنما يذبحها الرجل عن نفسه وأهل بيته فأما أن يخرج كل انسان منهم حصته من ثمنها ويكون له حصته من لحمها فلا وإنما سمعنا لا يشترئ في البدنة في النسك

تجمع قال فأين هذا قلت أفليس في المكاتب شريطة إلى السيد بيعة في أحدهما وهو إذا لم يوف قال بلى قلت والشروط الثاني للعبد ما أدى لأنه لم يخرج بالكتابة من ملك سيده قال أما الخروج من ملك سيده فلم يك بالكتابة (قال الشافعي) قلت وإذا لم يخرج من ملك سيده بالكتابة هل الكتابة الا شرط للعبد على سيده والسيد على عبده (١) قال لا قلت أرايت من كان له شرط فتركه أليس ينفسخ شرطه قال أما من الاحرار فبلى قلت فلم لا يكون هذا في العبد قال العبد لو كان له مال فعفاه لم يجز له قلت فان عفاه باذن سيده قال يجوز قلت أفليس قد اجتمع العبد والسيد على الرضا بترك شرطه في الكتابة قال بلى قلت ولو اجتمعا على أن يعتق المكاتب عبده أو يهب ماله جاز قال بلى قلت فلم لا يجوز إذا اجتمعا على ابطال الكتابة أن (١) لعله قال نعم تأمل

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد يجوز أن يقال لا يشترط في النسك أن يوجب الرجل النسكة ثم يشرك فيها غيره وليس في هذا أحد حجة لأنه كلام عربي ولا حجة مع النبي صلى الله عليه وسلم وهذا فعل النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه أهل الحديبية فكان ينبغي أن يكون هذا العمل عندكم لا تخالفونه لأنه فعل النبي صلى الله عليه وسلم وألف وأربعمائة من أصحابه (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن عمرو عن جابر بن عبد الله قال كتبنا يوم الحديبية ألفا وأربعمائة وقال لنا النبي صلى الله عليه وسلم أنتم اليوم خير أهل الأرض قال جابر لو كنت أبصر لأريتكم موضع الشجرة وأنتم تجعلون قول الواحد وفعله حجة في بعض الأشياء فإذا وجدتم السنة وفعل ألف وأربعمائة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فهو واجب عليكم أن تجعلوه حجة

(باب التمتع في الحج)

سألت الشافعي عن التمتع بالعمرة إلى الحج فقال حسن غير مكروه وقد فعل ذلك بأمر النبي صلى الله عليه وسلم وإنما اخترنا الأفراد لأنه ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم أفرد غير كراهية للتمتع ولا يجوز إذا كان فعل التمتع بأمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يكون مكروها * فقلت للشافعي وما الحجة فيما ذكرت قال الأحاديث الثابتة من غير وجه وقد حدثنا مالك بعضها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن محمد بن عبد الله بن الحرث بن نوفل أنه سمع سعد بن أبي وقاص والفضالة بن قيس عام حج معاوية بن أبي سفيان وهما يتذاكران التمتع بالعمرة إلى الحج فقال الفضالة لا يصنع ذلك إلا من جهل أمر الله فقال سعد بن سفيان قلت يا ابن أخي فقال الفضالة فان عمر قد نهى عن ذلك فقال سعد قد صنعها رسول الله وصنعناها معه * فقلت للشافعي قد قال مالك قول الفضالة أحب إلى من قول سعد وعمر أعلم برسول الله صلى الله عليه وسلم من سعد (قال الشافعي) عمر وسعد عالمان برسول الله وما قال عمر عن رسول الله شيئا يخالف ما قال سعد إنما روى مالك عن عمر أنه قال أفصلوا بين حجتكم وحرمتكم فإنه أتم حج أحكم وعمرته أن يعتمر في غير أشهر الحج ولم يرو عنه أنه نهى عن العمرة في أشهر الحج (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة أنها قالت خرجنا مع رسول الله عام حجة الوداع فنام من أهل يجمع ومنام من جمع الحج والعمرة وكنت ممن أهل بعمرة (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن حفصة أنها قالت للنبي صلى الله عليه وسلم ما شأن الناس حلوا ولم تحل أنت من عمرتك قال اني لبدت رأسي وقلدت هدي فلا أحل حتى أتجر هدي (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن صدقة بن يسار عن ابن عمر أنه قال لأن أعتق قبل الحج وأهدي أحب إلى من أن أعتق بعد الحج في ذي الحجة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فهذان الحديثان من حديث مالك موافقان ما قال سعد من أنه عمل بالعمرة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في أشهر الحج فكيف جازلكم وأنتم تروون هذا أن تكرهوا العمرة فيه وأنتم تثبتون عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما وصفت وأدعيت من خلاف عمر وسعد وعمر لم يخالف سعدا عن النبي صلى الله عليه وسلم إنما اختار شيئا غير مخالف لما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد تتركون كون أتم على عمر اختياره وحكمه الذي هو أكثر من الاختيار لما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم تتركون كونه لما جاء عن رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم تتركون كونه لقولكم فإذا جازلكم هذا فكيف يجوز لكم أن تحتجوا بقوله على السنة وأنكم تدعون أنه خالفها وهو لا يخالفها وما رويتم عنه يدل على أنه لا يخالفها فأدعيت خلاف ما رويتم وتخالفون اختياره

(باب الطيب للحرم)

سألت الشافعي عن الطيب قبل الإحرام بما سبق ريحه بعد الإحرام وبعد رمي الجرة والحلاق قبل الإفاضة

ببطلانها قال وقلت له ذهاب بريرة إلى أهلها مساومة بنفسها لعائشة ورجوعها إلى عائشة بجواب أهلها بأن اشترطوا ولا مها ورجوعها بقبول عائشة ذلك يدل على رضاها بأن تباع ورضا الذي يكاتبها بذلك لأنها لا تشتري إلا من كاتبا قال أجل فقلت فقد كان في هذا ما يكفيل مما سألت عنه قال فان قلت فلعلها عجزت قلت أفترى من استعان في كتابته معجرا قال لا قلت فحديثها يدل على أنها لم تعجز وإن كانت قد عجزت فلم يعجزها سيدها قال فلعل لأهلها بيعها قلت بغير رضاها قال لعل ذلك قلت أفترى أراضية إذا كانت مساومة بنفسها ورسولا لأهلها واليهم قال نعم قلت فينبغي أن يذهب توهمك أنهم باعوها بغير رضا وتعلم أن من لقيناه من المفتين أذالم يختلفوا في أن لا يباع المكاتب قبل أن يعجز أو يرضى بالبيع

لا يجهاون سنة رسول الله وأنه لو كان محتملا معنيين كان أولاهما مذهب اليه عوام الفقهاء مع أنه بين في الحديث كما وصفت أن لم تبع إلا برضاها قال أجبل (قال الشافعي) فقال لي بعض الناس فما معنى إبطال النبي شرط عائشة لأهل بركة قلت ان بينا والله أعلم في الحديث نفسه أن رسول الله قد أعلمهم أن الله قد قضى أن الولاء لمن أعتق وقال ادعوهم لا بآئهم هو أقسط عند الله فان لم تعلموا آباءهم فاحذرواكم في الدين ومواليكم الآية وأنه نسبهم إلى مواليهم كما نسبهم إلى آباءهم وكما لم يحجز أن يحولوا عن آباءهم فكذلك لا يجوز أن يحولوا عن مواليهم ومواليهم الذين ولو امتهم وقال الله واذتقول للذي أنعم الله عليه وأنعمت عليه أمسك عليك زوجك وقال رسول الله الولاء لمن أعتق ونهى رسول الله عن بيع الولاء وعن هبته وروى عنه أنه قال الولاء لجة كل حمة

فقال جاز وأحبه ولا كرهه لثبوت السنة فيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والأخبار عن غير واحد من أصحابه فقلت وما الحجة فيه فقال أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة أنها قالت كنت أطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لأحرامه قبل أن يحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت * فقلت للشافعي فأنكره الطيب للمحرم ونكره الطيب قبل الأحرام وبعد الإحلال قبل أن يطوف بالبيت ونزوي ذلك عن عمر بن الخطاب فقال الشافعي اني أراكم لا تدرن ما تقولون فقلت ومن أين فقال أرايتم نحن وأتم بأي شيء عرفنا أن عرفنا أن ابن عمر رواء عن عمر فقلت بلى فقال وعرفنا أن النبي صلى الله عليه وسلم تطيب بخبر عائشة فقلت بلى قال وكلاهما صادق فقلت نعم فإذا علمنا بأن النبي صلى الله عليه وسلم تطيب وأن عمر نهى عن الطيب علما واحدا هو خبر الصادقين عنهم ما عافلا أحسب أحدا من أهل العلم يقدر أن يترك ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم لغيره فان جاز أن يتهم الغلط على بعض من بيننا وبين النبي صلى الله عليه وسلم من حدثنا بما مثل ذلك على من بيننا وبين عمر من حدثنا بل من روى عن عائشة تطيب النبي صلى الله عليه وسلم أكثر من روى عن ابن عمر نهى عن الطيب من روى عن عائشة سالم والقاسم وعروة والأسود بن يزيد وغيرهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأراكم اذا أصبتم لم تعقلوا من أين أصبتم واذا أخطأتم لم تعرفوا سنة تذهبون اليها فتعذروا بأن تكونوا ذهبتم إلى مذهب بل أراكم أنتم ترون ما جاء على ألسنتكم عن غير معرفة انما كان ينبغي أن تقولوا من كرهه الطيب للمحرم انما نهى عن الطيب أنه حضر النبي صلى الله عليه وسلم بالجعرانة حين سأله أعرابي أحرم وعليه جبة وحلوق فأمره بنزع الجبة وغسل الصفرة * فقلت للشافعي أفترى لنا بهذا حجة أو انما هذا شبهة وما الحجة على من قال هذا قال ان كان قاله بهذا فقد ذهب عليه أن النبي صلى الله عليه وسلم تطيب فقال بما حضر وتطيب النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الاسلام سنة عشر وأمر الأعرابي قبل ذلك بستين في سنة ثمان فلو كنا محتلفين كان أباحه التطيب ناسخا لمنعه وليس باختلافين انما نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يتزعفر الرجل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا ابن علية عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يتزعفر الرجل (قال الشافعي) وأمر الرجل أن يغسل الزعفران عنه وقد تطيب سعد بن أبي وقاص وابن عباس للأحرام وكانت الغالية ترى في مفارق ابن عباس مثل الرب (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن سالم بن عبد الله قال قال عمر من رمى الجرة فقد حل له ما حرم عليه إلا النساء والطيب وقال سالم قالت عائشة طيب رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدي وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أحق أن تتبع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهكذا ينبغي أن يكون الصالحون من أهل العلم فأما ما تذهبون اليه من ترك السنة لغيرها وترك ذلك الغير لرأى أنفسكم فالعلم اذا اليكم تأتون منه ما شئتم وتدعون منه ما شئتم تأخذون بلا تبصر لما تقولون ولا حسن روية فيه أرايتم اذا خالفتكم السنة هل عرفتم ما قلتم كرهتم الطيب قبل الأحرام لانه يبقى بعد الأحرام وقد كان الطيب حلالا فاذا كرهتموه اذا كان يبقى بعد الأحرام فلا وجه لقولكم الا أن تقولوا وجدناه اذا كان محرما ممنوعا أن يتدث طيبا فاذا تطيب قبل يحرم فإني كان كابتداء الطيب في الأحرام قلت فأنتم تجيزون بأن يدهن المحرم بما يبقى لينة وذهابه الشعث ويرجل الشعر قال وما هو قلت ما لا طيب فيه مثل الزيت والشيرك وغيره قال هذا لا يصلح للمحرم أن يتدث الادهان به ولو فعل وجبت عليه كفارة المتطيب عندنا وعندكم وانما كان ينبغي أن تقولوا لا يدهن بشيء يبقى في رأسه لينة ساعة أو تجيزوا الطيب اذا كان قبل الأحرام ولولم يكن في هذا سنة تتبع انبغي أن لا يقال الا واحدا من هذين القولين

(باب في العمري)

قال سألت الشافعي عن أعرمري له ولعقبه فقال هي للذي يعطاها لا ترجع الى الذي أعطاه فقلت وما الحجة فقال السنة الثابتة من حديث الناس وحديث مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أعمار رجل أعرمري له ولعقبه فأنما هي للذي يعطاها لا ترجع الى الذي أعطى لأنه أعطى عطاء وقعت فيه المواريث قال وبها نأخذ وبأخذ عامة أهل العلم في جميع الأمصار بغير المدينة وأكابر أهل العلم وقد روى هذا مع جابر ابن عبد الله زيد بن ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فقلت للشافعي فأننا نخالف هذا فقال أئنا خالفناه وأنتم تروونه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت ان جئتنا فيه أن مالكا قال أخبرنا يحيى بن سعيد عن عبد الرحمن بن القاسم أنه سمع مكحولاً الدمشقي يسأل القاسم بن محمد عن العمري وما يقول الناس فيها فقال له القاسم ما أدركت الناس الا وهم على شروطهم في أموالهم وفيما أعطوا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ما أجابه القاسم عن العمري بشئ وما أخبره الا أن الناس على شروطهم فان ذهب الى أن يقول العمري من المال والشرط فيها جاز ففقد شرط الناس في أموالهم شروطا لا يجوز لهم فان قال قائل وما هي قيل الرجل يشتري العبد على أن يعتقه والوالد البائع فيعتقه فهو حر والوالد لا تمتق والشرط باطل فان قال السنة تدل على ابطال هذا الشرط قلنا والسنة تدل على ابطال الشرط في العمري فلم أخذت بالسنة مرة وتركها مرة قول القاسم لو كان قصده قصد العمري فقال انهم على شروطهم فيها لم يكن في ذلك ما يرد به الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم فان قال قائل ولم قيل نحن لانعلم أن القاسم قال هذا لا يخبر يحيى عن عبد الرحمن عنه وكذلك علمنا قول النبي صلى الله عليه وسلم في العمري بخبر ابن شهاب عن أبي سلمة عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم وغيره فاذا قبلنا خبر الصادقين فمن روى هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم أرجح ممن روى هذا عن القاسم لا يشك عالم أن ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أولى أن يقال به مما قاله أناس بعده قديمين أن لا يكونوا سمعوا من رسول الله ولا بلغهم عنه شئ وانهم لناس لا يعرفهم فان قال قائل لا يقول القاسم قال الناس الجماعة من أصحاب رسول الله أو من أهل العلم لا يجهلون للنبي صلى الله عليه وسلم سنة ولا يجمعون أبدا من جهة الرأي ولا يجمعون الا من جهة السنة قيل له أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد أن رجلا كانت عنده وليدة لقوم فقال لا هلهاشا نكم بها فرأى الناس أنها تطليقة وأنتم تزعمون أنها ثلاث فاذا قيل لكم ترون قول القاسم والناس إنها تطليقة قلتم لا ندري من الناس الذين يروى هذا عنهم القاسم فان لم يكن قول القاسم والناس حجة عليكم في رأي أنفسكم لهو عن أن يكون على رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة بعد ولئن كان حجة لعله أخطأتم بخلافكم اياه برأيكم وانا لنحفظ عن ابن عمر في العمري مثل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار وجيد الأعرج عن حبيب بن أبي ثابت قال كنت عند ابن عمر بفناء رجل من أهل البادية فقال اني وهبت لابني ناقة حياته وانها تاتت بطلا فقال ابن عمر هي له حياته وموته فقال اني تصدقت عليه بها قال ذلك أبعدك منها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن حبيب بن أبي ثابت مثله الا أنه قال أضنت واضطربت يعني كبرت واضطربت (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن عمرو بن سليمان بن يسار أن طارفا قضى بالمدينة بالعمري عن قول جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن عمرو بن طاوس عن حجر المدي عن زيد بن ثابت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال العمري للوارث (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تعمرُوا ولا ترفبُوا فمن أعرم شئاً أو أرقبه فسيبيله سبيل

النسب لا يباع ولا يوهب
فلما بلغهم هذا كان
من اشترط خلاف
ما قضى الله ورسوله
عاصيا وكانت في المعاصي
حدود وآداب وكان من
آداب العاصين أن
تعطل عليهم شروطهم
لينكروا عن مثلها وينكل
بها غيرهم وكان هذا
من أحسن الأدب

(باب الضحايا)

حدثنا الربيع
قال أخبرنا الشافعي
قال أخبرنا اسمعيل
ابن ابراهيم بن علي عن
عبد العزيز بن صهيب
عن أنس بن مالك أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم
أمرهم ، قال وروى
مالك عن يحيى بن
سعيد عن عباد بن عويمر
أن عويمر بن أشقر
ذبح أضحية قبل أن يغدو
يوم الاضحية وأنه ذكر
ذلك لرسول الله فأمره
أن يعود بأضحية أخرى
قال وروى مالك عن
يحيى بن سعيد عن بشير
ابن يسار أن أبا بردة بن
نيار ذبح قبل أن
يذبح النبي صلى الله عليه وسلم
يوم الاضحية فزعم
أن رسول الله أمره

الميراث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان عن أيوب عن ابن سيرين قال حضرت شريحاً قضى لأعشى بالعري فقال له الأعشى يا أبا أمية بما قضيت لي فقال له شريح استأنا قضيت لك ولكن محمد صلى الله عليه وسلم قضى لك منذ أربعين سنة قال من أمر شيئاً حياته فهو لورثته إذا مات (قال الشافعي) فتركون ما وصفت من العري مع ثبوته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقول زيد بن ثابت وجابر بن عبد الله وابن عمر وسلم بن يسار وعروة بن الزبير وهذا عندكم عمل بعد النبي صلى الله عليه وسلم لتوهم في قول القاسم وأنتم تجدون في قول القاسم أفتى في رجل قال لأمة قوم شأنكم بها فرأى الناس أنها تطليقة ثم تخالفونه برأيكم وما روى القاسم عن الناس والله أعلم

(باب ما جاء في العقيقة) (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم ابن الحرث التيمي قال تستحب العقيقة ولو بعصفور * قلت للشافعي فأناتقول ليس عليه العمل ولا نلتفت إلى قوله تستحب قال قد يمكن أن لا يكون استحبابها لأهل العلم بالمدينة (قال الشافعي) أخبرنا الثقفى عن يحيى ابن سعيد عن سليمان بن يسار أن الناس كانوا يقضون في الجوس بثمانمائة درهم وأن اليهود والنصارى إذا أصيبوا يقضى لهم بقدر ما يعقلهم قومهم فيما بينهم * قلت فأناتقول في اليهودي والنصراني نصف دية المسلم ولا نلتفت إلى رواية سليمان بن يسار أن الناس (قال الشافعي) سليمان مثل القاسم في السن أو أسن منه فإن كانت لكم حجة بقول القاسم الناس فهي عليكم بقول سليمان بن يسار لأنه لا يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في اليهودي والنصراني قول

(باب في الحربي يسلم)

سألت الشافعي عن المشركين الوثنيين الحربيين يسلم الزوج قبل المرأة أو المرأة قبل الزوج أقام المسلم منهما في دار الاسلام أخرج فقال ذلك كله سواء ولا يحل للزوج اصابها (٣) ولأله أن يصيبها إذا كان واحداً منهما مسلماً ونظرتهما إلى انقضاء العدة فإن انقضت عدة المرأة قبل أن يسلم الزوج انقطعت العصمة بينهما وكذلك لو كان الزوج المسلم فانقضت عدة المرأة قبل أن تسلم هي انقطعت العصمة بينهما لا اختلاف بين الزوج والمرأة في ذلك * فقلت له علام اعتمدت في هذا فقال على ما لا أعلم من أهل العلم بالمغازي في هذا اختلافاً من أن أباسفيان أسلم قبل امرأته وأن امرأة صفوان وعكرمة أسلمتا قبلهما ثم استقروا على النكاح وذلك أن آخرهم اسلاماً أسلم قبل انقضاء عدة المرأة وفيه أحاديث لا يحضرني ذكرها وقد حضرني منها حديث مرسل وذلك أن مالكاً أخبرنا عن ابن شهاب أن صفوان بن أمية هرب من الاسلام ثم أتى النبي صلى الله عليه وسلم وشهد حنيناً والطائف مشركاً وامرأته مسلمة واستقرا على النكاح قال ابن شهاب فكان بين اسلام صفوان وامرأته نحو من شهر * فقلت له رأيت أن قلت مثل ما قلت إذا أسلمت قبل زوجها خرجت من الدار ولم تخرج ثم أسلم الزوج فهما على النكاح ما لم تنقض العدة وإذا أسلم الزوج قبل المرأة وقعت الفرقة بينهما إذا عرض عليها الاسلام فلم تسلم لأن الله تبارك وتعالى يقول ولا تمسكوا بعصم الكوافر (قال الشافعي) إذا دخل عليكم والله أعلم خلاف التأويل والأحاديث والقياس وما القول في رجل يسلم قبل امرأته والمرأة قبل زوجها الا واحد من قولين أنتم قوم لم تعرفوا فيه الأحاديث أو عرفتموها فرددتموها بتأويل القرآن فإذا تأولتم قول الله ولا تمسكوا بعصم الكوافر لم تعدوا أن تكونوا أردتم بقوله تبارك وتعالى أنه إذا أسلم الزوج انقطعت العصمة بينهما مكانه وأنتم لم تقولوا بهذا وزعمتم أن العصمة انما تنقطع بينهما إذا عرض على الزوجة الاسلام فأبى وقد يعرض عليها الاسلام من ساعته أو يعرض عليها بعد سنة وأكثر فليس هذا بظاهر الآية ولم تقولوا في هذا بخبر ولا يجوز أن يقال بغير ظاهر الآية لا بخبر لازم فقلت

أن يعود بخصبة أخرى قال أبو بردة لا أجد الاجدعاً فقال النبي وإن لم تجد الاجدعاً فأنجبها (قال الشافعي) فاحتمل أن يكون انما أمره أن يعود بخصبة أخرى لأن الخصبة واجبة واحتمل أن يكون انما أمره أن يعود أن أراد أن يضحي لأن الخصبة قبل الوقت ليست بخصبة تجزئه فيكون في عداد من ضحى قال ووجدنا الدلالة عن رسول الله أن الخصبة ليست بواجبة لا يحل تركها وهي سنة يجب لزومها ويكره تركها لا على إيجابها فإن قيل فأبن السنة التي دلت على أنها ليست بواجبة قيل أخبرنا سفيان ابن عيينة عن عبيد الرحمن بن حبيب عن سعيد بن المسيب عن أم سلمة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دخل العشرون أراد أحدكم أن يضحي فلا عس من شعره ولا بشره شيئاً (قال الشافعي) وفي هذا الحديث دلالة على أن الخصبة ليست

بواجبة لقول رسول
الله فان أراد أن يضحى
ولو كانت الضحية واجبة
أشبهه أن يقول فلا
يخس من شعره حتى
يضحى ونأمر من أراد
أن يضحى أن لا يخس من
شعره شيئا حتى يضحى
اتباعا واختيارا فان
قال قائل ما دل على
انه اختيار لا واجب
قيل له روى مالك بن
أنس عن عبد الله بن أبي
بكر عن عمرة عن عائشة
قالت أنا قتلت قلائد
هدى رسول الله بيدي
ثم قلدها رسول الله بيده
ثم بعث بهما مع أبي فلم
يحرم على رسول الله شيئا
أحله الله له حتى نحر
الهدى (قال الشافعي)
في هذا دلالة على
ما وصفت من أن المرء
لا يحرم بالبعثة بهديه
يقول البعثة بالهدى
أكبر من ارادة الضحية

(باب المختلقات التي
يوجد على ما يوجد منها
دليل على غسل القدمين
ومسحهما)

حدثنا الربيع قال
قال الشافعي نحن نقرأ
آية الوضوء فغسلوا
وجوهكم وأيديكم

فان قلت يعرض عليها الاسلام من ساعتها قال الشافعي أفليس يقيم بعد اسلامه قبل يفرق بينهما أو رأيتم
ان كانت غائبة عن موضع اسلامه أو بكاء لا تكلم أو مغى عليها فان قلت تطلق فقد تركتم العرض وان
قلت فتظربها فقد أقامت في جباله وهي كافرة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والآية في المتخنة مثلها
قال الله تعالى فان علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن الى الكفار لانهن حلال لهن ولا هم يحلون لهن فستوى
بينهما وكيف فرقتم بينهما (قال الشافعي) هذه الآية في معنى تلك لا تعدوها تان الآيتان أن تكونا ندلان
على أنه اذا اختلف دين الزوجين فكان لا يحل الزوج جماع زوجته لاختلاف الدين فقد انقطعت العصمة
بينهما أو يكون لا يحل له في تلك الحال ويتم انقطاع العصمة ان جاءت عليها مدة ولم يسلم المتخلف عن الاسلام
منهما فان كان هذا المعنى لم يصلح أن تكون المدة الابخر يلزم لان رجلا لو قال مدتهم استة أشهر أو يوم لم
يجز هذا من قبل الرأي انما يجوز من جهة الاخبار اللازمة فلما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم في امرأه
أبي سفيان وكان أبو سفيان قد أسلم هو وامرأته هندا مقيمة بمكة وهي دار حرب لم تسلم وأمرت بقتله ثم أسلمت
بعد أيام فاستقرا على النكاح وهرب عكرمة بن أبي جهل وصفوان بن أمية عن الاسلام وأسلمت زوجتهما
ثم أسلما فاستقرا على النكاح وكان ابن شهاب جل أحد الحديثين أو هما معا فذكر فيه توقيت العدة دل ذلك
على انقطاع العصمة بين الزوجين ان انقضت العدة قبل يسلم المتخلف عن الاسلام منهما لأن انقطاع
العصمة هو أن يكون أحدهما مسلما ويكون الفرج ممنوعا حين يسلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
فقيل لبعض من يذهب الى التفريق بين الزوج يسلم قبل المرأة والمرأة تسلم قبل الزوج أتجهلون امرأة أبي
سفيان قالوا ولا ولكن كان الذي بين اسلامهما يسيرا قيل أما علمتم أن أباسفيان قد أسلم وقد أقامت هندا
على الكفر ثم أسلمت فاستقرا على النكاح قال بلى قيل أوليس بقيت عقدته عليها وقد أسلم قبلها قال بلى
قيل فلو كان معنى الآية ولا تمسكوا بعصم الكوافر على أنه متى أسلم حرمت كنتم قد خالفتم الآية وقولكم
وعلمتم أن السنة في هند على غير ما قلتم واذا كان لا تمسكوا بعصم الكوافر جاءت عليهم مدة لم تسلم فيها المدة
لاتجوز الابخر يلزم مثله (قال الشافعي) وأنتم اذا قلتم لا يفسخ بينهما حتى يعرض عليها الاسلام فتأباه فاذا
عرض عليها الاسلام فآبته انفسخ النكاح قيل فاذا كانت بيلاد نائية فاذا انقضت عدها انفسخ النكاح
وان لم يعرض عليها الاسلام وهذا خارج من الوجهين والمعقول ان كان يقطع العصمة أن يسلم الزوج قبلها
انبغي أن نخرجها من يده قبل عرض الاسلام وان كان ذلك بمدة فالدلة التي نذهب اليها نحن وأنتم العدة

(باب في أهل دار الحرب)

سألت الشافعي عن أهل الدار من أهل الحرب يقتسمون الدار ويملك بعضهم على بعض على ذلك القسم
ويسلمون ثم يريد بعضهم أن ينقض ذلك القسم ويقسمه على قسم الاسلام فقال ليس ذلك له قلت ما الحجة
في ذلك قال الاستدلال بمعنى الإجماع والسنة قلت وأين ذلك قال رأيت أهل دار الحرب اذا سبي بعضهم
بعضا وغصب بعضهم بعضا وقتل بعضهم بعضا ثم أسلموا أهدرت الدماء وأقررت الأرقاء في يدي من أسلموا
وهم رقيق لهم والأموال لانهم ملكوها عليهم قبل الاسلام فاذا ملكوا بقسم الجاهلية فماذا الملك باحق
وأولى أن يثبت لمن ملكه من ملك الغصب والاسترقاق لمن كان حرا مع أنه أخبرنا مالك عن ثور بن يزيد انه دلي
أنه قال بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أيمان دار وأرض قسمت في الجاهلية فهي على قسم
الجاهلية وأيمان دار وأرض أدركها الاسلام لم تقسم فهي على قسم الاسلام (قال الشافعي) نحن نروى
فيه حديثا أثبت من هذا عثل معناه

(باب البيوع)

سألت الشافعي عن الرجل يأتي بذهب إلى دار الضرب فيعطيهما الضراب بدنانير مضروبة ويزيده على وزنها قال هذا الرباعينه المجمل قلت وما الحجة قال أخبرنا مالك عن موسى بن أبي تميم عن سعيد بن يسار عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم لأفضل بينهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن عمر قال لا تتبعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل ولا تشفوا بعضهما على بعض ولا تشفوا بعضكم ببعض ولا تشفوا بعضكم ببعض لا بأس بهذا قال فهذا الذي نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم بعينه فكيف أجزعوه قال هذا من ضرب قولكم في اللحم أنه لا بأس أن يباع بعضه ببعض بغير وزن بالبادية وحيث ليس موازين فإن كان اللحم من الطعام الذي نهى عنه إلا مثلاً بمثل فقد أجزعوه وإن لم يكن منه فلم تحرمونه في القرية وتجيزونه في البادية وأنتم لا تجيزون بالبادية تمراً مثلاً بمثل وإن لم يكن في البادية مكيال وأجزعتم هذا في الخبر أن يباع بعضه ببعض بغير وزن إذا تحرى في القرية والبادية وفي البيض وما أشبهه

(باب متى يجب البيع)

سألت الشافعي متى يجب البيع حتى لا يكون للبائع نقضه ولا للمشتري نقضه إلا من عيب قال إذا تفرق المتبايعان بعد عقدة البيع من المقام الذي تبايعا فيه فقلت وما الحجة في ذلك قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا إلا بيع الخيار : فقلت له فإنا نقول ليس لذلك عندنا حذم معروف ولا أمر معمول به فيه (قال الشافعي) الحديث بين لا يحتاج إلى تأويل ولكني أحسبكم التمس العذر من الخروج منه بتجاهل كيف وجه الحديث وأي شيء فيه يخفى عليه قد زعمتم أن عمر قال للمالك بن أوس حين اضطرف من طلحة بن عبيد الله بمائة دينار فقال له طلحة انظري حتى يأتي حازني من الغابة فقال لا والله لا تفارقه حتى تقبض منه فزعمتم أن الفراق فراق الأبدان فكيف لم تعملوا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا أن الفراق فراق الأبدان فان قلتم ليس هذا أردنا إنما أردنا أن يكون عمل به بعده فابن عمر الذي سمع من النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا ابتاع الشيء يهجه أن يجبه له فارق صاحبه فشي قليل ثم رجع أخبرنا بذلك سفيان عن ابن جريح عن نافع عن ابن عمر وقد خالفتم النبي صلى الله عليه وسلم وابن عمر جميعاً

(باب بيع البرنامج) سألت الشافعي عن بيع الساج المدرج والقبطية وبيع الأعدال على البرنامج على أنه واجب بصفة أو غير صفة قال لا يجوز من هذا شيء إلا المشتريه الخيار إذا رآه قلت وما الحجة في ذلك قال أخبرنا مالك عن محمد بن يحيى بن حبان وعن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الملامسة والمنازمة : فقلت للشافعي فإنا نقول في الساج المدرج والقبطي المدرج لا يجوز بيعهما لأنهما في معنى الملامسة ونزعم أن بيع الأعدال على البرنامج يجوز (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فالأعدال التي لا ترى أدخل في معنى الغر المحرم من القبطية والساج يرى بعضه دون بعض ولا بد لا يرى من الأعدال شيء وإن الصفة تقع منها على ثياب مختلفة : فقلت للشافعي إنما تفرق بين ذلك لأن الناس أجازوه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ما علمت أحداً يقتدي به في العلم أجازوه فان قلتم إنما أجزأه على الصفة فيصير الصفات لا تجوز إلا المضمونة على صاحبها بصفة يكون عليه أن يأتي بها بكل حال وليس هكذا بيع البرنامج رأيت لو هلك المبيع أيكون على بائعه أن يأتي بصفة مثله فان قلتم لا فهذا لا بيع عين ولا بيع صفة

إلى المرافق وامسحوا برؤسكم وأرجلكم إلى الكعبين بنصب أرجلكم على معننى فامسحوا وجوهكم وأيديكم وأرجلكم وامسحوا برؤسكم وعلى ذلك عندنا دلالة السنة والله أعلم قال والكعبان اللذان أمر بغسلهما ما أشراف من مجمع مفصل الساق والقدم والعرب تسمى كل ما أشراف واجتمع كعبا حتى تقول كعب سمن (قال الشافعي) فذهب عوام أهل العلم أن قول الله وأرجلكم إلى الكعبين كقوله وأيديكم إلى المرافق وأن المرافق والكعبين مما يغسل : حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا محمد بن اسمعيل بن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن عمران بن بشير عن سالم سبلان مولى الضريرين قال خرجنا مع عائشة زوج النبي إلى مكة فكانت تخرج بأبي حتى يصلى بها قال فأتى عبد الرحمن ابن أبي بكر بوضوء فقالت عائشة أسبغ الوضوء فأتى سمعت

(باب بيع الثمر)

رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ويل للأعقاب من النار يوم القيامة (قال الشافعي) وأخبرنا سفيان عن محمد بن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي سلمة عن عائشة أنها قالت لعبد الرحمن أسبغ الوضوء يا عبد الرحمن فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ويل للأعقاب من النار (قال الشافعي) فلا يجزئ متوضئاً إلا أن يغسل ظهوره قدميه وبطونهما وأعقابهما وكعبيه معا (قال) وقدرى أن رسول الله مسح على ظهوره قدميه وروى أن رسول الله رش على ظهورهما وأحد الحدين من وجهه صالح الاسناد قال فان قال قائل فلم لا يجزئ مسح ظهور القدمين أو رشحهما ولا يكون مضاداً لحديث أن النبي غسل قدميه كما أجزأ المسح على الخفين ولم يكن مضاداً لغسل القدمين قيل له الخفان حائلان دون القدمين فلا يجوز أن يقال

سألت الشافعي عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه فقال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه نهى البائع والمشتري (قال الشافعي) وبهذا أخذ وفيه دلائل بينة منها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أذنهي عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه قال وصلاحه أن ترى فيه الحجرة والصفرة لأن الآفة قد تأتي عليه أو على بعضه قبل بلوغه أو يجذب سراً وهو في الحال التي نهى عنها طاهر يراه البائع والمشتري كما كانا يرىانه إذا ريت فيه الحجرة بما وصفنا من معنى أن الآفة ربما كانت فقطعته أو نقصته كانت كل ثمرة مثله لا يحل أن تباع أبداً حتى ترثي وينضج منها ذلك وبهذا قلنا وقد قلتم بالجسلة وقلنا لا يحل بيع القضاء والخربز وإن ظهر وعظم حتى يرى فيه النضج (قال الشافعي) وقلنا فإذا لم يحل بيع القضاء والخربز حتى يرى فيه النضج كان بيع ما لم يخرج من القضاء والخربز أحرم لأنه لم يبدو صلاحه ولم يخلق ولا يدري لعله لا يكون * فقلت للشافعي فإنا نقول إذا ظهر شيء من القضاء محل أن تباع ثمرة تلك وما خلق من القضاء ما ثبت أصله (قال الشافعي) وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه فلم أجزم بيع شيء لم يخلق بعد ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع السنين وبيع السنين بيع الثمرين فان زعمتم أنه يجوز في الخلل إذا طابت العام أن تباع ثمرة قابلاً فقد خالفتم ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من الوجهين وان زعمتم أن بيع ثمرة لم تأت لا يحل فكذلك كان ينبغي أن تقولوا في القضاء والخربز * سألت الشافعي عن القضاء والخربز والفجل يشتري أي يكون لمشتريه أن يبيعه قبل أن يقبضه فقال لا ولا يباع شيء منه بشئ منه متفاضلاً يدا بيد قلت للشافعي وما الحجة في ذلك فقال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر فقلت للشافعي فإنا نقول كما قلنا لا يباع حتى يقبض ولا بأس بالفضل في بعضها على بعض يدا بيد ولا خيره فيه نسيئة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى هذا خلاف السنة في بعض القول قلت ومن أين قال زعمتم أنه لا يباع حتى يقبض وزعمتم أنه لا يباع بعضها ببعض نسيئة وهذا في حكم الطعام من التمر والحنطة ثم زعمتم أنه لا بأس بالفضل في بعضها على بعض يدا بيد وهذا خلاف حكم الطعام وهذا قول لا يقبل من أحد من الناس إما أن تكون خارجة من الطعام فلا بأس عندكم أن تباع قبل أن تقبض ويبيع منها واحد بعشرة من صنفه نسيئة أو تكون طعاماً فلا يجوز الفضل في الصنف منها على الآخر من صنفه يدا بيد

(باب ما جاء في ثمن الكلب)

سألت الشافعي عن الرجل يقتل الكلب الرجل فقل لبس عليه غرم فقلت وما الحجة في ذلك فقال أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أبي مسعود الأنصاري أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب ومهر البغي وحلوان الكاهن قال مالك وإنما كره بيع الكلاب الضواري وغير الضواري لنهي النبي صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب (قال الشافعي) نحن نجيز الرجل أن يتخذ الكلاب الضواري ولا نجيزه أن يبيعها لنهي النبي صلى الله عليه وسلم وإذا حرمنا ثمنها في الحال التي يحل اتخاذها فيه أتباعاً لمر النبي صلى الله عليه وسلم لم يحل أن يكون لها ثمن بحال * قلت للشافعي فإنا نقول لو قتل رجل لرجل كلباً غرم له ثمنه فقال الشافعي هذا خلاف حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم والقياس عليه وخلاف أصل قولكم كيف يجوز أن تغرموه ثمنه في الحال التي تغتوب فيها نفسه وأنتم لا تجعلون له ثمناً في الحال التي يحل أن ينتفع به فيها فان قال قائل فان من المشركين من زعم أنه إذا قتل فبنيته ثمه ويرى فيه أثراً فأولئك يجيزون بيعه حياً ويردون الحديث الذي في النهي عن ثمنه ويرغمون أب الكلب سلعة من

السلع يحل ثمنه كما يحل ثمن الحمار والبغل وإن لم يثوكل لهما المنفعة فيهما ويقولون لو زعمنا أن ثمنه لا يحل زعمنا أنه لا شيء على من قتله ويقولون أشباه هذا كثيرة فيزعمون أن ماشية لرجل لو ماتت كان له أن يسلخ جلودها فيدفعها فإذا دبغت حل بيعها ولو استهلكها رجل قبل الدبغ لم يضمن لصاحبها شيئاً لأنه لا يحل ثمنها حتى تدبغ ويقولون في المسلم يرث الخمر أو توهب له لا تحل له إلا بأن يفسدها فيجعلها خلاً فإذا صارت خلاً حل ثمنها ولو استهلكها مستهلك وهي نجراً وبعد ما أفسدت وقبل تصير خلاً لم يضمن ثمنها في تلك الحال لأن أصلها محرم ولم تصر خلاً لأنهم يعقلون ما يقولون وانما صار والمحجوجين بخلاف الحديث الذي ثبتناه نحن وأنتم من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب وهم لا يثبتونه وأنتم محجوجون بأنكم لم تتبعوه وأنتم تثبتونه ولا تجعلون للكلب ثماً إذا كان حياً وتجعلون فيه ثماً إذا كان ميتاً أو رأيتم لو قال لكم قائل لا تجعل له ثماً إذا قتل لأنه قد ذهبت منفعته وأجزأ أن يباع حياً ما كانت المنفعة فيه وكان حلاً لأن يتخذ هل الخفة عليه إلا أن يقال ما كان له مالاً وكان له ثمن في حياته كان له ثمن وما لم يكن له ثمن في إحدى الحالتين لم يكن له ثمن في الأخرى

(باب في الزكاة) (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك بن أنس عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن أبي سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس فيمادون نجسة أو سق صدقة قال وبهذا نقول وتقولون في الجملة ثم خالفتموه في معان وقد زعمتم وزعمنا أن لا يضمن صنف طعام إلى غيره لا إذا ضمنها فقد أخذنا فيمادون نجسة أو سق فإن في حديث النبي صلى الله عليه وسلم ما بين أنه لا يكون في نجسة أو سق صدقة حتى تكون من صنف واحد ثم زعمتم أنكم تضمنون الخنطة والسلت والشعير معاً لأن سعد الميجز الخنطة بالشعير الأمثلة مثل (قال الشافعي) وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم بيعوا الخنطة بالشعير كيف شئتم يدا بيد ولم يقل في السلت شيئاً علمته والسلت غير الخنطة والتمر من الزبيب أقرب من السلت من الخنطة وأنتم لا تضمنون أحدهما إلى الآخر وزعمتم أنكم تضمنون القطنية كلها بعضها إلى بعض وتزعمون أن يجتكم فيها أن عمرأخذ من القطنية العشر ونحن وأنتم نأخذ من القطنية والخنطة والتمر العشر أو فيضم بعض ذلك إلى بعض وأخذ عمر من الخنطة والزبيب نصف العشر أفيضم الزبيب إلى الخنطة إن هذا لا حالة عما جاء عن عمر وخلافه هذا قول متناقض أنتم تحلون التفاضل إذا اختلف الصنفان فكيف حل لكم أن تضمنوها وهي عندكم مختلفة وكيف جاز لكم أن يحل فيها التفاضل وهي عندكم طعام من صنف واحد ما أعلم قولكم في القطنية والسلت والشعير إلا خلافاً للسنة والآثار والقياس

(باب النكاح بولي)

سألت الشافعي عن النكاح فقال كل نكاح بغير ولي فهو باطل فقلت وما الحجفة في ذلك قال أدبث ثابتة فأما من حديث مالك فإن مالكاً أخبرنا عن عبد الله بن الفضل عن نافع بن جبير عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الأيم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن في نفسها وأذنها صماتها (قال الشافعي) أخبرنا مالك أنه بلغه أن ابن المسيب كان يقول قال عمر بن الخطاب لا تنكح المرأة إلا بأذن وليها أودى الرأي من أهلها والسلطان (قال الشافعي) وثبت هذا وقلم لا يجوز نكاح الأبوي ونحن نقول فيه بأحد من أحاديث الناس أثبت من أحاديثه وأبين (قال الشافعي) أخبرنا مسلم بن خالد وعبد الحميد عن ابن جريج عن سلم بن موسى عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أئماً امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل ثلاثاً (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مسلم وسعيد عن ابن جريج عن عكرمة قال جمع الطريقتين فكيفهم امرأة ثيب فجعلت أمرها بيد رجل فزوجها رجلاً فجلد عمر النكاح

المسح عليهما يضاف غسل القدمين وهو غيرهما والذي قال مسح أو رش ظهور القدمين فقد زعم أن ليس بواجب على المتوضئ غسل بطن القدمين ولا تحليل بين أصابعهما ولا غسل أصابعهما ولا غسل عقبيه ولا كعبه وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ويل للأعقاب من النار وقال ويل للعراقيب من النار ولا يقال ويل لهما من النار إلا وغسلهما واجب لأن العذاب إنما يكون على ترك الواجب وقال رسول الله لأعني يتوضأ بطن القدم بطن القدم بفعل الأعمى يغسل بطن القدم ولا يسمع النبي فسمي البصير فان قال قائل فما جعل هذه الأحاديث أولى من حديث مسح ظهور القدمين ورشهما قيل أما أحد الحديثين فليس مما يثبت أهل العلم بالحديث لو انفرد وأما الحديث الآخر فحسن الإسناد ولو كان

منفردا ثبت والذي يخالفه
أكثر وأثبت منه وإذا
كان هكذا كان أولى
ومع الذي خالفه ظاهر
القرآن كما وصفت
وهو قول الأكثرين
العامه

باب الاسفار
والغسل بالفجر

حدثنا الربيع قال

أخبرنا الشافعي قال

أخبرنا سفيان عن محمد

ابن عجلان عن عاصم

ابن عمر بن قنادة عن

محمود بن لبيد عن رافع

ابن خديج أن رسول

الله قال أسفروا بالصبح

فإن ذلك أعظم لأجوركم

أوقال للآخر أخبرنا

الربيع قال أخبرنا

الشافعي قال أخبرنا

سفيان عن الزهري عن

عروة عن عائشة قالت

كن نساء من المؤمنات

يصلين مع النبي وهن

متلفعات بر وطهنت

ثم يرجعن إلى أهلهن

ما يعرفهن أحد من

الغلس قال وروى زيد

ابن ثابت عن النبي

ما يوافق هذا وروى

مشله أنس بن مالك

وسهل بن سعد الساعدي

عن النبي عليه السلام

والمسك وفرق بينهما (قال الشافعي) أخبرنا مسلم عن ابن خثيم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال لا
نكاح إلا بولي مرشد وشاهدي عدل (قال الشافعي) وهذا قول العامة بالمدينة ومكة، قلت للشافعي نحن
نقول في الدنية لا بأس بأن تنكح بغير ولي ونفسخه في الشريعة فقال الشافعي عدتم لما سددتم من أمر
الأولياء فنقضتموه فقلتم لا بأس أن تنكح الدنية بغير ولي فأما الشريعة فلا (قال الشافعي) السنة والآثار
على كل امرأة فمن أمركم أن تنكحوا الشريعة بالحياطة لها واتباع الحديث فيها وتخالقون الحديث عن النبي
صلى الله عليه وسلم وعن بعده في الدنية أرايتم لو قال لكم قائل بل لا أجيز نكاح الدنية إلا بولي لأنها أقرب
من أن تدلس بالنكاح وتصور إلى المكره من الشريعة التي تستحي على شرفها وتخاف من يمنعها أما كان
أقرب إلى أن يكون أصاب منكم فإن الخطأ في هذا القول لأبين من أن يحتاج إلى تبينه بأكثر من حكايته
(قال الشافعي) النساء محرمات الفروج إلا بما يحب به الفروج من النكاح بالأولياء والشهود والرضا
ولا فرق بين ما يحرم منهن وعليهن في شريعة ولا وضعية وحق الله عليهن وفيهن كلهن واحد لا يحل لواحدة
منهن ولا يحرم منها إلا بما حل للآخرى وحرم منها

باب ما جاء في الصداق

سألت الشافعي عن أقل ما يجوز من الصداق فقال الصداق ثمن الأثمان فما تراضى به الأهليون في
الصداق مما له قيمة فهو جائز كما تراضى به المتبايعان مما له قيمة جاز قلت وما الحجة في ذلك قال السنة الثابتة
والقياس والمعقول والآثار فأما من حديث مالك فأخبرنا مالك عن أبي حازم عن سهل بن سعد أن رجلا
سأل النبي صلى الله عليه وسلم أن يزوجه امرأة فقال النبي صلى الله عليه وسلم التمس ولو خاتما من حديد فقال
لا أجده فزوجه أياها بما معه من القرآن قلت للشافعي فإنا نقول لا يكون صداق أقل من ربع دينار
ونحتاج فيه أن الله تبارك وتعالى يقول وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف
ما فرضتم وقالوا النساء صدقاتهن نحلة فأى شيء يعطيهن لو أصدقها درهما قلنا نصف درهم وكذلك
لو أصدقها أقل من درهم كان لها نصفه قلت فهذا قليل (قال الشافعي) هذا شيء خالفتم فيه السنة والعمل
والآثار بالمدينة ولم يقله أحد قبلكم بالمدينة علمناه وعمر بن الخطاب يقول ثلاث قبضات زيب مهر وسعيد بن
المسيب يقول لو أصدقها سوطا فافوقه جاز وربيعة بن أبي عبد الرحمن يجيز النكاح على نصف درهم وأقل
وإنما تعلم هذا فيما نرى من أبي حنيفة ثم أخطأتم قوله لأن أبي حنيفة قال لا يكون الصداق أقل مما تقطع
فيه اليد وذلك عشرة دراهم فقليل لبعض من يذهب مذهبه أبي حنيفة أو خالفتم ما روينا عن النبي صلى الله
عليه وسلم ومن بعده فإلى قول من ذهبتم فروى عن علي فيه شيئا لا يثبت مثله لو لم يخالفه غيره لا يكون مهر
أقل من عشرة دراهم فأنتم خالفتموه فقلتم يكون الصداق ربع دينار قال وقال بعض أصحاب أبي حنيفة
إننا استقبلنا أن يباح الفرج بشيء يسير قلنا أفرأيت إن اشتري رجلا جارية بدرهم يحل له فرجها قالوا
نعم قلنا فقد أبحتم فرجا وزيادة رقة بشيء يسير ففعلتموها على رقبته وباح فرجها بدرهم وأقل وزعمتم
أنه لا يباح فرجها من كوحه إلا بعشرة دراهم أورايت عشرة دراهم لسوداء فقيرة ينكحها شريف أليست
بأكثر قدرها من عشرة دراهم لشريفة غنية نكحها داني فقير أورايتم وحين ذهبتم إلى ما تقطع فيه
اليدين تعلم الصداق قياسا عليه أليس الصداق بالصدوق أشبه منه بالقطع فقالوا الصداق خبر والقطع
خبر لأن أحدهما قياس على الآخر ولكنهما اتفقا على العدد هذا تقطع فيه اليد وهذا يجوز مهرها فلو
قال رجل لا يجوز صداق أقل من خمسمائة درهم لأن ذلك صداق النبي صلى الله عليه وسلم وصداق بناته
ألا يكون أقرب منكم أوقال رجل لا يحل أن يكون الصداق أقل من مائتي درهم لأن الزكاة لا تجب في

أقل من مائتي درهم ألا يكون أقرب إلى الصواب منكم وإن كان كل واحد منكم غير مصيب وإذا كان لا ينبغي هذا وما قلتم فلا ينبغي فيه الاتباع السنة والقياس رأيت أن كان الرجل يصدق المرأة صدق مثلها عشرة دراهم ألف درهم فيجوز ولا يكون له رده ويصدق المرأة عشرة وصدق مثلها آلاف فيجوز ولا يكون لها رد ذلك كما تكون البيوع يجوز فيها التغاير برضا المتبايعين فلم يكون هكذا فيما فوق عشرة دراهم ولا يكون هكذا فيما دون عشرة دراهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قضى في المرأة يترجها الرجل أنه إذا أرخت الستور فقد وجب الصداق (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب أن زيد بن ثابت قال إذا دخل الرجل بامرأته فأرخت عليهما الستور فقد وجب الصداق (قال الشافعي) ليس أرخاء الستور يوجب الصداق عندى لقول الله جل ثناؤه إذا تكهنت المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن ولا نوجب الصداق إلا بالمسيس قال وكذا روى عن ابن عباس وشريح وهو معنى القرآن

(باب في الرضاع)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر سهلة ابنة سهيل أن ترضع سالما جس رضعات فيحرم بهن (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عروة عن عائشة أنها قالت كان فيما أنزل الله في القرآن عشر رضعات معلومات يحترمن ثم نسخن بخمس معلومات فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن مما يقرأ من القرآن (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع أن سالم بن عبد الله أخبره أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أرسلت به وهو يرضع إلى أختها أم كلثوم فأرضعته ثلاث رضعات ثم مرضت فلم ترضعه غير ثلاث رضعات فلم يكن يدخل على عائشة من أجل أن أم كلثوم لم تكمل له عشر رضعات (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن صفية بنت أبي عبيد أنها أخبرته أن حفصة أم المؤمنين أرسلت بعاصم بن عبد الله بن سعد إلى أختها فاطمة بنت عمر ترضعه عشر رضعات ليدخل عليها وهو صغير يرضع ففعلت فكان يدخل عليها (قال الشافعي) فرويتم عن عائشة أن الله أنزل كتابا أن يحرم من الرضاع بعشر رضعات ثم نسخن بخمس رضعات وأن النبي صلى الله عليه وسلم توفي وهي مما يقرأ من القرآن وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر بأن يرضع سالم جس رضعات يحرم بهن ورويت عن عائشة وحفصة أم المؤمنين مثل ما روت عائشة وخالفتموه ورويت عن ابن المسيب أن المصة الواحدة تحرم قدر كتم رواية عائشة ورأى بها ورأى حفصة بقول ابن المسيب وأنتم تتركون على سعيد بن المسيب رأيه برأى أنفسكم مع أنه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل ما روت عائشة وابن الزبير ووافق ذلك رأي أبي هريرة وهكذا ينبغي لكم أن يكون عندكم العمل (قال الشافعي) أخبرنا ناس بن عياض عن هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن الزبير أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تحرم المصة ولا المصتان فقالت الشافعي أسمع ابن الزبير من النبي صلى الله عليه وسلم فقال نعم وحفظه عنه وكان يوم توفي النبي ابن تسع سنين

(باب ما جاء في الولاء)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إنما الولاء لمن أعتق (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الولاء وعن هبته (قال الشافعي) رحمه الله وهذا أقول

(قال الشافعي) فقلنا إذا انقطع الشك في الفجر الآخر وبأن معترضا قالت غلبت بالصبح أحب إلينا وقال بعض الناس الأسفار بالفجر أحب إلينا قال وروى حديثان مختلفان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخذنا بأحدهما وذكر حديث رافع بن خديج وقال أخذنا به لأنه كان أرفق بالناس قال وقال لي رأيت أن كانا مختلفين فلم صرت إلى التغلبت قلت لأن التغلبت أولاهما يعني كتاب الله وأثبتهما عند أهل الحديث وأشبههما بجمل سنن النبي صلى الله عليه وسلم وأعرفهما عند أهل العلم قال فاذكر ذلك قلت قال الله تعالى حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى فذهبنا إلى أنها الصبح وكان أقل ما في الصبح أن لم تكن هي أن تكون مما أمرنا بالمحافظة عليه فلما دلت السنة ولم يختلف أحد أن الفجر إذا بان معترضا فقد جاز أن

يصلى الصبح علمنا أن
 مؤذى الصلاة في أول
 وقتها أولى بالمحافظة
 عليها من مؤخرها
 وقال رسول الله أول
 الوقت رضوان الله وسئل
 رسول الله أي الأعمال
 أفضل فقال الصلاة في
 أول وقتها ورسول الله
 لا يؤثر على رضوان الله
 ولا على أفضل الأعمال
 شيئا (قال الشافعي)
 ولم يختلف أهل العلم
 في أمرى أراد التقرب
 إلى الله بشيء يتجمل به
 مبادرة ما لا يخلو منه
 الآدميون من النسيان
 والشغل ومقدم الصلاة
 أشد فيها تمكنا من
 مؤخرها وكانت الصلاة
 المقدمة من أعلى أعمال
 بني آدم وأمرنا بالتغليس
 بها لما وصفنا قال فابن
 أن حديثك الذي
 ذهب إليه أثبتهما
 قلت حديث عائشة
 وزيد بن ثابت وثالث
 معهما عن النبي صلى
 الله عليه وسلم بالتغليس
 أثبت من حديث رافع
 ابن خديج وحده في
 أمره بالأسـ فاران
 رسول الله لا يأمر بأن
 تصلى صلاة في وقت

« فقلت للشافعي أنا نقول في السائبة ولاؤه للمسلمين وفي النصراني يعتق المسلم ولاؤه للمسلمين (قال الشافعي)
 وتقولون في الرجل يسلم على يدي الرجل أو يلتقطه أو يواليه لا يكون لواحد من هؤلاء ولا لآخر واحد
 من هؤلاء لم يعتق والعق يقتضيه مقام النسب ثم تعودون فتخرجون من الحديثين وأصل قولكم فتقولون إذا
 أعنت الرجل عبده سائبة لم يكن له ولاؤه وإذا أعنت الذي عبده المسلم لم يكن له ولاؤه (قال الشافعي) رحمه
 الله تعالى ولا يعدو المعتق عبده سائبة والنصراني يعتق عبده مسلما أن يكونا مالكاين يجوز عنقهما فقد
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الولاء لمن أعنت فمن قال لا ولاؤه لغيره فقد خالف ما جاء عن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم وأخرج الولاء من المعتق الذي جعله له رسول الله أو يكون كل واحد منهما في حكم من لا يجوز له
 العتق إذا كانا لا يثبت لهما الولاء فإذا أعنت الرجل عبده سائبة أو النصراني عبده مسلما لم يكن واحد منهما
 حرا لأنه لا يثبت لهما الولاء وأنتم والله يعافينا وإياكم لا تعرفون ما تتركون ولا ما تأخذون فقد تركتم على عمر
 أنه قال للذي التقط المنبذ ولاؤه لكم وتروى عن النبي صلى الله عليه وسلم وابن عباس أنها وهبته
 ولأهل سليم بن يسار وتروى عن النبي صلى الله عليه وسلم وابن عباس أنها وهبته
 الرجل له ولاؤه وقلتم الولاء لا يكون للمعتق ولا يزول بهبة ولا شرط عن معتق ثم زعمتم في السائبة وله معتق
 وفي النصراني يعتق المسلم وهو معتق أن لا ولاؤه لهما فلو أخذتم ما أصبتم فيه تبصر كان السائبة والنصراني
 أولى أن تقولوا ولاؤه السائبة لمن أعنته والمسلم للنصراني إذا أعنته وقد فرقت بينهما كان ما خالفتموه لما خالف
 حديث النبي صلى الله عليه وسلم الولاء لمن أعنت أولى أن تتبعوه لأن فيه آثارا مما لا أثر فيه

(باب الإفطار في شهر رمضان)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أن
 رجلا أفطر في رمضان فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يكفر بعقوبة أو صيام شهرين أو إطعام
 ستين مسكينا فقال اني لا أجده فأتى النبي صلى الله عليه وسلم بعرق فقال له خذ هذا فصدق به فقال
 يا رسول الله ما أجده حتى جئتني فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى بدت أنيابها ثم قال كله (قال
 الشافعي) أخبرنا مالك عن عطاء الخراساني عن سعيد بن المسيب أن أعرابيا جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم
 فقال أصبت أهلي في رمضان وأنا صائم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تستطيع أن تعتق رقبة قال لا قال فهل
 تستطيع أن تهدي بدنة قال لا قال فاجلس فأتى النبي صلى الله عليه وسلم بعرق فأعطاه إياه (قال الشافعي)
 بهذا نقول يعتق رقبة لا يجزيه غيرها إذا وجدها وكفارتها كفارة الظهار وزعمتم أن أحب إليكم أن لا تكفروا
 إلا بإطعام ياسجان الله العظيم كيف تروون عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا مخالفونه ولا تخالفون
 إلى قول أحد من خلق الله ما رأينا أحدا قط في شرق ولا غرب قبلكم ولا بلغنا عنه أنه قال مثل هذا وما لا أحد
 خلاف رسول الله صلى الله عليه وسلم

(باب في اللقطة) سألت الشافعي عن وجد لقطة فقال يعرفها سنة ثم يأكلها إن شاء موسرا
 كان أو معسرا فإذا جاء صاحبها ضمنها له فقلت له وما الحجة في ذلك قال السنة الثابتة وروى هذا عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أبي بن كعب وأمره النبي صلى الله عليه وسلم بأكلها وأبي من مياسير الناس
 يومئذ وقبل وبعد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك بن أنس عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن
 عن يزيد بن مولى المنبث عن زيد بن خالد الجهني أنه قال جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله عن
 اللقطة فقال اعرف عفاصها وكاءها ثم عرفها سنة فإن جاء صاحبها والافشأ نكحها (قال الشافعي) أخبرنا
 مالك عن أيوب بن موسى عن معاوية بن عبد الله بن بدير الجهني أن أباه أخبره أنه نزل منزل قوم بطريق الشام

فوجد صرة فيها ثمانون ديناراً فذكَر ذلك لعمر بن الخطاب فقال له عمر عرفها على أبواب المساجد واذكرها لمن يقدم من الشام سنة فإذا مضت السنة فشاؤنك بها (قال الشافعي) فرويتم عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم عن عمر أنه أباح بعد سنة كل اللقطة ثم خالفتم ذلك وقلتم نكروه كل اللقطة (١) للغني والمساكين (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع أن رجلاً وجد لقطه فجاء إلى عبد الله بن عمر فقال إني وجدت لقطه فماذا ترى فقال له ابن عمر عرفها قال قد فعلت قال زد قال قد فعلت قال لا آمرُك أن تأكلها ولو شئت لم تأخذها (قال الشافعي) فإن عمر لم يوقت في التعريف وقتاً وأتم توقيتون في التعريف سنة وابن عمر كره الذي وجد اللقطة أكلها غنياً كان أو فقيراً وأتم ليس هكذا تقولون وابن عمر كرهه أخذها وابن عمر كرهه أن يتصدق بها وأتم لا تكرر هون له أخذها بل تستحبونه وتقولون لو تركها ضاعت

﴿باب المسح على الخفين﴾

سألت الشافعي عن المسح على الخفين فقال يمسح المسافر والمقيم إذا لبس على كمال الطهارة فقلت وما الحجّة قال السنة الثابتة وقد أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عباد بن زياد وهو من ولد المغيرة بن شعبة عن المغيرة بن شعبة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذهب لحاجته في غزوة تبوك ثم توضأ ومسح على الخفين وصلى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع وعبد الله بن دينار أنهما أخبراه أن عبد الله بن عمر قدم الكوفة على سعد بن أبي وقاص وهو أميرها فآراه يمسح على الخفين فأنكر ذلك عليه عبد الله بن عمر فقال له سعد سل أباك فسأله فقال له عمر إذا أدخلت رجلك في الخفين وهما طاهران فامسح عليهما قال ابن عمر وإن جاء أحدنا من الغائط قال وإن جاء أحدكم من الغائط * أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر بال في السوق ثم توضأ ومسح على خفيه ثم صلى (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن سعيد بن عبد الرحمن بن رقيش قال رأيت أنس ابن مالك أتى قباء فبال وتوضأ ومسح على الخفين ثم صلى (قال الشافعي) خالفتم ما روى صاحبكم عن عمر بن الخطاب وسعد بن أبي وقاص وعبد الله بن عمر وأنس بن مالك وعروة بن الزبير وابن شهاب فقلتم لا يمسح المقيم وقد أخبرنا مالك عن هشام أنه رأى أباه يمسح على الخفين (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب قال يضع الذي يمسح على الخفين يداً من فوق الخفين ويداً من تحت الخفين ثم يمسح * فقلت للشافعي فأنكره المسح في الحضر والسفر قال هذا خلاف ما رويتم عن النبي صلى الله عليه وسلم وخلاف العمل من أصحابه والتابعين بعدهم فكيف تزعمون أنكم تذهبون إلى العمل والسنة جميعاً (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن ابن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لليهود حين افتتح خيبر أقركم الله على أن الثمر بيننا وبينكم فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبعث ابن رواحة فيخز صينته وبينهم ثم يقول إن شئتم فلنكم وإن شئتم فلي

﴿باب ما جاء في الجهاد﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمر بن كثير بن أفلح عن أبي محمد مولى أبي قتادة الأنصاري عن أبي قتادة الأنصاري قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حنين فلما التقينا كانت للمسلمين جولة فرأيت رجلاً من المشركين قد علا رجلاً من المسلمين قال فاستدرت له حتى أتيت من ورائه فضر بته على جبل عاتقه ضربة فأقبل على فقصني ضمة وجحدت من نار الموت ثم أدركه الموت فأرسلني فلحقته عمر بن الخطاب فقلت له ما بال الناس فقال أمر الله ثم إن الناس رجعوا فقال رسول الله

(١) قوله للغني والمساكين كذا في الأصل وانظره مع بقية العبارة وحرر كتبه صححه

و يصليها في غيره (قال الشافعي) وأثبت الحج وأولها ما ذكرنا من أمر الله بالمحافظة على الصلوات ثم قول رسول الله أول الوقت رضوان الله وقوله انسل أي الأعمال أفضل قال الصلاة في أول وقتها قال فنال فيخالف حديث رافع بن خديج حديثكم في التغليس قلت إن خالفه فالحجة في أخذنا بحديثنا ما وصفت وقد يحتمل أن لا يخالفه بأن يكون الله أمرنا بالمحافظة على الصلاة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن ذلك أفضل الأعمال وأنه رضوان الله فلعلم من الناس من سمعه فقدم الصلاة قبل أن يتبين الفجر فأمرهم أن يسفروا حتى يتبين الفجر الآخر فلا يكون معنى حديث رافع ما أردت من الأسفار ولا يكون حديثه مخالفاً حديثنا قال فما طاهر حديث رافع قلت الأمر بالأسفار لا بالتغليس وإذا احتمل أن يكون موافقاً

للا حديث كان أولى
بنا أن لا نسببه الى
الاختلاف وان كان
مخالفا للحجة في تركنا
ايام بحديثنا عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
وبما وصفت من
الدلائل معه

(باب رفع الايدي في الصلاة)

* حدثنا الربيع
قال أخبرنا الشافعي
قال أخبرنا سفيان بن
عيينة عن الزهري عن
سالم بن عبد الله بن عمر
عن أبيه قال رأيت
النبي صلى الله عليه وسلم
إذا افتتح الصلاة رفع
يديه حتى يحاذي
منكبيه وإذا أراد
أن يركع وبعد ما رفع
رأسه من الركوع ولا
يرفع بين السجدين
* أخبرنا سفيان عن
عاصم بن كليب قال
سمعت أبي يقول حدثني
وائل بن حجر قال رأيت
رسول الله صلى الله
عليه وسلم إذا افتتح
الصلاة يرفع يديه حذو
منكبيه وإذا ركع
وبعد ما رفع رأسه قال
وائل ثم أتيتهم في الشتاء

صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلا له عليه بينة فله سلبه فقمت فقلت من يشهد لي ثم جلست ثم قال النبي
صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلا له عليه بينة في الثالثة فقمت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مالك يا باقتادة
فاقتصت عليه القصة فقال رجل من القوم صدق يا رسول الله وسلب ذلك القتل عندى فأرضه منه فقال
أبو بكر لاها الله إذا لا يبعد الى أسد من أسد الله يقتل عن الله فيعطيك سلبه فقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم صدق فأعطه اياه قال أبو قتادة فأعطانيه فبعت الدرع فأتعت به مخرفا في بنى سلمة فله لأول مال تأتته
في الاسلام قال مالك المخرف النخيل (قال الشافعي) وبهذا نقول السلب للقاتل في الاقبال وليس للامام
أن يمنع بحال لان اعطاء النبي صلى الله عليه وسلم السلب حكم منه وقد أعطى رسول الله السلب يوم حنين
وأعطاه يبدروا أعطاه في غير موطن * فقلت للشافعي فانا نقول انما ذلك على الاجتهاد من الامام فقال
تدعون ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو يدل على أن هذا حكم من النبي صلى الله عليه وسلم للقاتل
فكيف ذهبتم الى أنه ليس بحكم أو رأيتم ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من أنه أعطى من حضر أربعة
أنجاس الغنيمة فلو قال قائل هذا من الامام على الاجتهاد هل كانت الحجة عليه الا أن يقال اعطاء النبي
صلى الله عليه وسلم على العام والحكم حتى تأتي دلالة عن النبي صلى الله عليه وسلم بأن قوله خاص فيتبع قول
النبي صلى الله عليه وسلم فأما أن يتحكم متحكم فيسدى أن قول النبي صلى الله عليه وسلم أحدهما حكم
والآخر اجتهاد بلا دلالة فان جاز هذا خربت السنن من أيدي الناس فان قلتم لم يبلغنا أن النبي صلى الله عليه
وسلم قال هذا الا يوم حنين قال الشافعي ولو لم يقله الا يوم حنين أو آخر غزوة غزاه أو أولى لكان أولى
ما أخذ به والقول الواحد منه يلزم لزوم الاقوال مع أنه قد قال وأعطاء يبدروا حنين وغيرهما وقولكم ذلك
من الامام على الاجتهاد فان لم يكن للقاتل وكان لمن حضر فكيف كان له أن يجتهد مرة فيعطيه ويجتهد
أخرى فيعطيه غيره وأي شيء يجتهد اذا ترك السنة انما الاجتهاد قياس على السنة فاذا لم يجتهد له صار تبعا
للسنة وكانت السنة ألزم له أو كان يجوز له في هذا شيء الا ما من رسول الله أو أجمع المسلمون عليه أو كان قياسا
عليه * فقلت فهل خالف في هذا غيرنا فقال نعم بعض الناس قلت فما احتج به (قال الشافعي) قال
إذا قال الامام قبل لقاء العدو من قتل قتيلا فله سلبه فهو له وإن لم يقله فالسلب من الغنيمة بين من حضر الواقعة
إذا أخذ جسده * فقلت للشافعي فما كانت حجتك قال الحديث الذي روي أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله
بعد تقضي حرب حنين لا قبل الواقعة فقلت قد خالف الحديث (قال الشافعي) وأنتم قد خالفتموه فان كان
له عند بخلافه فهو أقرب للعذر منكم فان قلتم تأوله فكيف جازله أن يتأول فيقول فلعل النبي انما أعطاه
ايامه من قبل أنه قال ذلك قبل الواقعة فارقات هذا تأويل قبل والذي قلت تأويل أبعد منه * وقلت للشافعي
ما رأيت ما وصفت لك أنا أخذنا به من الحديث المروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أهو أصح رجالا
وأثبت عند أهل الحديث أو ما سألتك عنه مما كنت تتركه من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل
نلقائه (قال الشافعي) عقل فيما زعمتم أنكم كنتم تتركون من حديث النبي صلى الله عليه وسلم ما هو
أثبت من الأثر كثر مما كنتم تأخذون به وأولى ففي ما تركتم مثل ما أخذتم به والذي أخذتم به ما لا يثبت أهل
الحديث فقلت مثل ما إذا قال مثل أحاديث أرسلها عن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث عمرو بن
شعيب وغيره ومثل أحاديث منقطعة فقلت فكيف أخذت بها قال ما أخذت بها الا لبوتها من غير وجه
من روايتكم ورواية أهل الصدق * فقلت للشافعي أرجو أن أكون قد فهمت ما ذكرته من الحديث
وصرت الى ما أمرت به ورأيت الرشد فيما دعيت اليه وعلمت أن بالعباد كما قلت الحاجة الى رسول الله صلى الله
عليه وسلم ورأيت في مذاهبننا ما وصفت من تناقضها والله أسأله التوفيق وأنا أسألك عما رويانا في كتابنا
الذي قدمنا على الكتب عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) فسل منه عما حضر

في السبرانس (قال الشافعي) وروى هذا الحديث أبو جريد الساعدي في عشرة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فصذقه معا (قال الشافعي) رحمه الله وبهذا نقول فنقول إذا افتتح الصلاة رفع يديه حتى يجاذي بهما منكبيه وأنا أراد أن يركع رفعهما وكذلك أيضا إذا رفع رأسه من الركوع ولا يرفع يديه في شيء من الصلاة غير هذه المواضع (قال الشافعي) رحمه الله وبهذا الأحاديث تركنا ما خلفها من الأحاديث (قال الشافعي) لأنها أثبت أسنادا منها وانها عدد والعدد أولى بالحفظ من الواحد فان قيل فاننا نراهم أي المصلي يرخي يديه فلهذا أراد رفعهما فلو كان رفعهما مداما احتمل مدا حتى المنكبين واحتمل ما يجاوزه ويجاوز الرأس ورفعهما ولا يجاوز المنكبين وهذا حذو حتى يجاذي منكبيه وحديثنا عن الزهري أثبت أسنادا ومعه عدد يوافقونه

وفقنا الله وإياك لما يرضى وعصمنا وإياك بالتقوى وجعلنا نزيده بمائة قول ونصبت عنه أنه على ذلك قادر (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن أبا بكر صلى الصبح فقرأ فيها بسورة البقرة في الركعتين كتابهما * فقلت للشافعي فأنكر ما لا مام أن يقرأ بقرئ من هذا لأن هذا يثقل قال أفرايت أن قال لكم فائل أبو بكر يقرأ بسورة البقرة في الصبح في الركعتين معا وأقل أمره أنه قسمها في الركعتين وأنكره هذا فكيف رغبت عن قراءة أبي بكر وأصحابه متوافرون صلى الله عليه وسلم وأبو بكر من الإسلام وأهله بالموضع الذي هو به وقد أخبرنا ابن عيينة عن ابن شهاب عن أنس أن أبا بكر صلى بالناس الصبح فقرأ بسورة البقرة فقال له عمر كرت الشمس أن تطلع فقال لو طلعت لم تجدنا غافلين ورويت عن عمرو وعثمان تطويل القراءة وكرهتها كلها (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن أبي عبيد مولى سليمان بن عبد الملك أن عبادة بن نسي أخبره أنه سمع قيسا يقول أخبرني أبو عبد الله الصنابحي أنه قدم المدينة في خلافة أبي بكر فصلى وراء أبي بكر المغرب فقرأ في الركعتين الأولين بأم القرآن وسورة من قصار المفصل ثم قام في الركعة الثالثة فدنوت منه حتى أن ثيابي لتكاد أن تمس ثيابه فسمعتة قرأ بأم القرآن وهذه الآية ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا الآية * قلت للشافعي فأنكره القراءة في الركعتين الآخريتين والركعة الآخري بشيء غير أم القرآن فهل تستحب أنت فقال نعم وقال لي الشافعي فكيف تكرهونه وقد رويتموه عن أبي بكر وروى ابن عيينة عن عمر بن عبد العزيز أنه حين بلغه عن أبي بكر أخذه (قال الشافعي) رحمه الله وقد أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقرأ في الركعتين الآخريتين بأم القرآن وسورة ويجمع الأحيان السور في الركعة الواحدة فقلت للشافعي فهذا أيضا مما تكرهه فقال أرويتهم مع ابن عمر عن عمر أنه قرأ بالتجمع فسجد فيها ثم قام فقرأ سورة أخرى فكيف كرهتم هذا وخالفتموهما معا فقلت للشافعي أنتحب أنت هذا قال نعم وأفعله

(باب ما جاء في الرقية) سألت الشافعي عن الرقية فقال لا بأس أن يرقى الرجل بكتاب الله وما يعرف من ذكر الله قلت أيرقى أهل الكتاب المسلمين فقال نعم إذا رقبوا بما يعرف من كتاب الله أو ذكر الله فقلت وما الحجة في ذلك قال غير حجة فأما رواية صاحبنا وصاحبنا فان مالكا أخبرنا عن يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن أن أبا بكر دخل على عائشة وهي تشتكي ويهودية ترقىها فقال أبو بكر أرقها بكتاب الله فقلت للشافعي فأنكره رقية أهل الكتاب فقال ولم وأنتم تروون هذا عن أبي بكر ولا أعلمكم تروون عن غيره من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم خلافه وقد أحل الله جل ذكركه طعام أهل الكتاب ونساءهم وأحسب الرقية إذا رقبوا بكتاب الله مثل هذا أو أخف

(باب في الجهاد)

سألت الشافعي عن القوم يدخلون بلاد الحرب أيخربون العامر ويقطعون الشجر المثمر ويحرقونه والنخل والبهاثم أو يكره ذلك كله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أما كل مال أروح فيه من شجر مثمر وبناء عامر وغيره فيضربونه ويهدمونه ويقطعونه وأما ذوات الأرواح فلا يقتل منها شيء إلا ما كان يحل بالذبح ليؤكل فقلت له وما الحجة في ذلك وقد كره أبو بكر الصديق أن يخرب عامرا أو يقطع مثمرا أو يحرق نخلا أو يعقر شاة أو بعيرا إلا لأكلة وأنت أخبرتنا بذلك عن مالك عن يحيى بن سعيد أن أبا بكر الصديق أوصى يزيد بن أبي سفيان حين بعثه إلى الشام فقال الشافعي هذا من حديث مالك المنقطع وقد يعرف أهل الشام بأسناد أحسن من هذا فقلت للشافعي وقد روي أصحابنا سوى هذا عن أبي بكر فبأي شيء تخالفه أنت فقال بالثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه حرق أموال بني النضير وقطع وهدم لهمس وحرق وقطع بخير ثم قطع بالطائف وهي

ويحدونه تحديدا
لابشبه الغلط والله أعلم
أن قيل أفيجوز أن
يجاوز المنكبين قيل
لا ينقص الصلاة ولا
يوجب سهوا والاختيار
أن لا يجاوز المنكبين

(باب الخلاف فيه)

حدثنا الربيع

قال قال الشافعي

خالفنا بعض الناس

في رفع اليدين في الصلاة

فقال إذا افتتح الصلاة

المصلي رفع يديه حتى

يحاذي أذنيه ثم لا يعود

يرفعهما في شيء من

الصلاة واحتج بحديث

رواه يزيد بن أبي زياد

عن عبد الرحمن بن أبي

ليلى عن البراء بن عازب

قال رأيت النبي صلى

الله عليه وسلم إذا افتتح

الصلاة يرفع يديه قال

سفيان ثم قدمت

الكوفة فلقيت يزيد

بها فسمعت يحدث

بهذا وزاد فيه ثم لا يعود

فطننت أنهم لقنوه

قال سفيان هكذا

سمعت يزيد يحدثه

هكذا ويزيد فيه ثم

لا يعود قال وذهب

سفيان إلى أن يغلط

يزيد في هذا الحديث

ويقول كأنه لقن هذا

وهي آخر غزاة غزاها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقاتل بها * فقلت للشافعي فكيف كرهت عقروا ذات
الارواح وتحريقها لا تتوكل فقال بالسنة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قتل عصفورا بغير حقها
حوسب بها قبل وما حقها قال يذبحها فأكلها ولا يقطع رأسها فيلقيه فرأيت اباحه قتل البهايم المأكولة غير
العدوة نها في الكتاب والسنة انما هو أن تصاد فتؤكل أو تذبح فتؤكل وقد نهى عن تعذيب ذوات الارواح
(قال الشافعي) رحمه الله (١) فقال فانا نقول شيئا بما قلت قلت قد خالفتم ما روينا عن أبي بكر فقد خالفتموه
بما وصفت فما أعرف ما ذهب اليه الذي اتبعناه فقلت ان كان خالفه لما وصفت مما روى عن أبي بكر لأنه
رأى أنه ليس لاحد أن يخالف ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم فهكذا ينبغي أن يقول أبدا بترك مرة
حديث رسول الله بقول الواحد من أصحاب رسول الله ثم يترك قول ذلك الواحد لأي نفسه فالعمل إذا اليه
يفعل فيه ما شاء وليس ذلك لاحد من أهل دهرنا * سألت الشافعي عن الرجل يقر بوطء أمته فتأتي بولد
فينكره فيقول قد كنت أعزل عنها ولم أكن أحبسها في بيتي فقال يلحق به الولد إذا أقر بالوطء ولم يدع استبراء
بعد الوطء ولا أتفت إلى قوله كنت أعزل عنها لانها قد تحبل وهو يعزل ولا إلى تضييعه أياها بترك التحصين
لها وان من أصحابنا من يريه القافة مع قوله فقلت فما الحجة فيما ذكرت قال أخبرنا مالك عن ابن شهاب
عن سالم بن عبد الله عن أبيه أن عمر بن الخطاب قال ما بال رجال يطؤون ولا تدھم ثم يعزلون لا تأتيني وليدة
يعترف سيدها أن قد ألم بها إلا ألحقته به ولدها فأعزلوا بعداً وأتركوها * فقلت للشافعي صاحبنا يقول
لا يلحق ولد الأمة وإن أقر بالوطء بحال حتى يدعى الولد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع
عن صفية عن عمر في إرسال الولد يوطأ أن يمثل معنى حديث ابن شهاب عن سالم (قال الشافعي) فهذه
رواية صاحبنا وصاحبكم عن عمر من وجهين ورواه غيره عنه ولم تروا أن أحدا خالفه من أصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم ولا التابعين فكيف جاز أن يترك ما روى عن عمر لا إلى قول أحد من أصحابه * فقلت
للشافعي فهل خالف في هذا غيرنا قال نعم بعض المشرقين قلت فما كانت حجتهم قال كانت حجتهم أن
قالوا انتفي عمر من ولد جارية له وانتفي زيد بن ثابت من ولد جارية وانتفي ابن عباس من ولد جارية له فقلت فما
جحدك عليهم فقال أما عرفو روى عنه أنه أنكر رجل جارية له فأقرت بالمكروه وأما زيد وابن عباس فأنما أنكرا
إن كانا فعلا أن ولد جارية نسين عرفاً أن ليس منهما خلال لهما فكذلك ينبغي لهما في الأمة كذلك ينبغي
لزوج الحرة إذا علم أنها حبلت من زنا أن يدفع ولدها ولا يلحق بنفسه من ليس منه وانما قلت هذا فيما بينه
وبين الله كما تعلم المرأة أن زوجها قد طلقها ثلاثاً فلا ينبغي لها إلا الامتناع منه بجهدا وعلى الامام أن
يخلفها ثم يردها فالحكم غير ما بين العبد وبين الله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فكانت حجتنا عليهم من
قولهم أنهم زعموا أن ولد الأمة لا يلحق إلا بدعوة حادثة وأن الرجل بعد ما يحصن الأمة وتلد منه أولاداً يقر
بهم أن ينفي بعدهم ولداً أو يقر بآخر بعده وانما جعلوا له النفي أنهم زعموا أنه لا يلحق ولد الأمة بحال إلا بدعوة
حادثة ثم قالوا ان أقر بولد جارية ثم حدث بعد أولاد ثم مات ولم يدعهم ولم ينفعهم لحقوبه كان الذي اعتدوا
في هذا ان قالوا القياس أن لا يلحق ولكننا استحسننا (قال الشافعي) اذا تركوا القياس فجاز لهم فقد كان
لغيرهم ترك القياس حيث قاسوا والقياس حيث تركوا وترك القياس عندنا لا يجوز وما يجوز في ولد الأمة
الا واحد من قولين إما قولنا وما لا يلحق به إلا بدعوة فيكون لو حصن سرية وأقر بولدها ثم ولدت بعده عشرة
عنده ثم مات ولم تقم بينة باعتراف بهم نفوا معانته

(باب فبين أحيا أرضا مواتا)

سألت الشافعي عن أحيا أرضا مواتا فقال ادالم يكن للوات مالك فن أحيا من أهل الاسلام فهو له دون غيره

(١) قوله فقال فانا نقول إلى قوله سألت كذا في الأصل ولا يخلو من سقط أو تحريف فتأمله

ولا أبالي أعطاء إياه السلطان أو لم يعطه لأن النبي صلى الله عليه وسلم أعطاء وأعطاء النبي صلى الله عليه وسلم أحق أن يتم لمن أعطاء من عطاء السلطان فقلت فما الحجة فيما قلت قال ما رواه مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن بعض أصحابه (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن هشام عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أحيأ أرضاً ميثمة فهي له وليس لعرق ظالم حق (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه أن عمر بن الخطاب قال من أحيأ أرضاً ميثمة فهي له (قال الشافعي) وأخبرنا سفيان وغيره بأسناد غير هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معناه (قال الشافعي) وبهذا تأخذ وعطية رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحيأ أرضاً ميثمة أو تأخذها له أكثره من عطية الوالي * فقلت للشاذلي فإنا نكره أن يحيي الرجل أرضاً ميثمة إلا بذن الوالي (قال الشافعي) رحمه الله فكيف خالفتم ما روته عن النبي صلى الله عليه وسلم وعمر وهذا عندكم سنة وعمل بعدهما وأثبتتم الوالي أن يعطى وليس للوالي أن يعطى أحداً ما ليس له ولا يمنع ماله ولا على أحد حرج أن يأخذ ماله وإذا أحيأ أرضاً ميثمة فقد أخذ ماله ولا دفع عنها فيقال للرجل فيما لا دفع عنه وله أخذه لا تأخذ إلا بذن سلطان فان قال قائل (١) للرجل فيما لا بد للسلطان أن يكشف أمره فهو لا يكشف إلا وهو معه خصم والظاهر عنده أنه لا مالك لها فإذا أعطاه رجلاً ثم جاءه من يستحقها ودونه ردها إلى مستحقها وكذلك لو أخذها وأحيأها بغير إذنه فلا أثبت للسلطان فيها معنى إنما كان له معنى لو كان إذا أعطاه لم يكن لأحد استحقاقها أخذها من يديه فأما ما كان لأحد لو استحقها بعد أعطائه السلطان إياها أخذها من يديه فلا معنى له إلا بمعنى أخذ الرجل إياها لنفسه (قال الشافعي) وهذا التحكم في العلم تدعون ما تروون عن النبي صلى الله عليه وسلم وعمر لا يخالفهما أحد علمناه من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم رأيكم وتضيقون على غيركم أوسع من هذا * فقلت للشافعي فهل خالفك في هذا غيرنا فقال ما علمت أحداً من الناس خالف في هذا غيركم وغير من ريتهم هذا عنه إلا بأحنيضة فإني أراكم سمعتم قوله فقلتم به ولقد خالفه أبو يوسف فقال فيه مثل قولنا وعاب قول أبي حنيفة بخلاف السنة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ومما في معنى ما خالفتم فيه ما روته عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن بعده لا يخالف له أن مالكا أخبرنا عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ضرر ولا ضرار قال ثم أتبعه في كتابه حديثاً كأنه يرى أنه تفسيره (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يمنع أحدكم جاره أن يغرز خشبه في جداره قال ثم يقول أبو هريرة ما لي أراكم عنها معرضين والله لا أرمين بها بين أكتافكم (قال الشافعي) ثم أتبعهما حديثين لعمر كأنه يراهما من صفته (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه أن النخلاء بن خليفة ساق خيلجته من العريض فأراد أن يمر به في أرض لمحمد بن مسلمة فأبى محمد فكلهم فيه الفخاك عمر بن الخطاب فدعا محمد بن مسلمة وأمره أن يخلى سبيله فقال ابن مسلمة لا فقال عمر لم تمنع أناك ما ينفعه وهو لك نافع تشرب به أو لا وأخراً ولا يضره فقال محمد لا فقال عمر والله ليمرن به ولو على بطنك (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه أنه كان في حائط جده ربيع لعبد الرحمن بن عوف فأراد عبد الرحمن أن يحوله إلى ناحية من الحائط هي أقرب إلى أرضه فنعه صاحب الحائط فكلم عبد الرحمن عمر ففضى عمر أن يمر به فتربه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فرويتم في هذا الكتاب عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثاً صحيحاً ثابتاً وحديثين عن عمر بن الخطاب ثم خالفتموها كلها فقلتم في كل واحد منها لا يقضى بها على الناس وليس عليها العمل ولم تروا عن أحد من الناس علمته خلافها ولا خلاف واحد منها فعمل من تعنى تخالف به سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فينبغي أن يكون ذلك العمل مردوداً عندنا وتخالف عمر مع السنة لأنه يضيق

(١) كذا في الأصل وحرر كتبه رحمه الله

ولم يكن سفيان يرى يزيد بالحفاظ لذلك قال فقلت لبعض من يقول هذا القول أحديث الزهري عن سالم عن أبيه أنه ثبت عند أهل العلم بالحديث أم حديث يزيد قال بل حديث الزهري وحده قلت فحق الزهري أحد عشر رجلاً من أصحاب رسول الله منهم أبو جريد الساعدي وحديث وائل بن حجر كلها عن النبي صلى الله عليه وسلم بما وصفت وثلاثة عشر حديثاً أولى أن تثبت من حديث واحد ومن أصل قولنا وقولك أنه لو لم يكن معنا إلا حديث واحد ومثل حديث يكافئه في الصحة فكان في حديثك أن لا يعود لرفع اليدين وفي حديثنا يعود لرفع اليدين كان حديثنا أولى أن يؤخذ به لأن فيه زيادة حفظ ما لم يحفظ صاحب حديثك فكيف صرت إلى حديثك وتركت حديثنا والحجة لنا فيه عليك بهذا وبأن أسناد حديثك ليس كإسناد حديثنا بأن أهل الحفاظ يرون أن يزيد

لقن ثم لا يعسود قال

فان ابراهيم النخعي

أنكر حديث وائل بن

حجر وقال أتري وائل

ابن حجر أء-لم من على

وعبد الله قلت وروى

ابراهيم عن علي وعبد الله

أنهم ما روى عن النبي

خلاف ما روى وائل

ابن حجر قال لا ولكن

ذهب الى أن ذلك لو كان

رواه أوفعله قلت

أفروى هذا ابراهيم

عن علي وعبد الله نسا

قال لا قلت نخفي عن

ابراهيم شيء رواه علي

وعبد الله أوفعله قال

ما أشك في ذلك قلت

فتدري لعلمها قد فعلاه

نخفي عنه أوروباه فلم

يسمعه قال ان ذلك لم يكن

قلت أفرأيت جميع

ما رواه ابراهيم فأخذه

فأحل به وحرم أرواه عن

علي وعبد الله قال لا

قلت فلم احتجبت بأنه

ذكر عليا وعبد الله

وقديأأخذوه وغيره

عن غيرهما ما لم يأت عن

واحد منهما ومن قولنا

وقولك أن وائل بن حجر

اذ كان ثقة لوروى عن

النبي شيأ فقال عدد

من أصحاب النبي

لم يكن ما روى كان

الذي قال كان أولى أن

يؤخذ بقوله من الذي

قال لم يكن وأصل قولنا

خلاف عمر وحده فإذا كانت معه السنة كان خلافه أضيـق مع أنك أـحلت على العمل وما عرفنا ما تريد
بالعمل الى يومنا هذا وما أرانا نعرفه ما بقينا والله أعلم

(باب في الأفضية)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب
أن رقيقا لحاطب سرقوا ناقة لرجل من مزينة فأتهموها ففرغوا ذلك الى عمر بن الخطاب فأمر كثير بن الصلت
أن يقطع أيديهم ثم قال عمر اني أراهم تجميعهم والله لأغرمنك غراما يشق عليك ثم قال للزني كم عن ناقتك
قال أربع مائة درهم قال عمر أعطه ثمان مائة قال مالك في كتابه ليس عليه العمل ولا تضعف عليهم الغرامة
ولا يقضى بها على مولا لهم وهي في رقابهم ولا يقبل قول صاحب الناقة * فقلت للشافعي عا قال مالك
نقول ولا نأخذ بهذا الحديث (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فهذا حديث ثابت عن عمر يقضى به
بالمدينة بين المهاجرين والانصار (١) فان خالفه غيره لازم لنا فتدعون لقول عمر السنة والآثار لان حكمه
عندكم حكم مشهور ظاهر لا يكون الا عن مشورة من أصحاب رسول الله فإذا حكم كان حكمه عندكم
قولهم أو قول الأكرمين فان كان كما تقولون فقد حكم بين أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بقوله في ناقة
الزني وأنتم تقولون حكمه بالمدينة كالأجماع من عامتهم فان كان قضاء عمر رحمه الله عندكم كما تقولون
فقد خالفتموه في هذا وغيره وان لم يكن كما تقولون فلا ينبغي أن يظهر مشكم خلاف ما تقولون أنتم وأنتم
لا تروون عن أحد أنه خالفه فتحالفون بغير شيء ويتهوه عن غيره ولا اسمعكم الا وضعتم أنفسكم موضعا
تردون وتقبلون ما شئتم على غير معنى ولا حجة فان كان يجوز أن يعمل بخلاف قضاء عمر فكيف لم تجزوا والغيركم
ما أجزتم لأنفسكم وكيف أنكرنا وأنكرتم على من خالف قول عمر والواحد من أصحاب رسول الله صلى الله
عليه وسلم في غير هذا

(باب في الأمة تعبر بنفسها)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك أنه بلغه أن عمر أو عثمان قضى أحدهما في أمة غرت بنفسها رجلا فذكرت
أنها حرة فولدت أولادا فقضى أن يفدى ولده بمثلهم قال مالك وذلك يرجع الى القيمة * قلت للشافعي فحقن
نقول بقول مالك (قال الشافعي) فرويتم هذا عن عمر أو عثمان ثم خالفتم أيهما قاله ولم تعلمكم رويتم عن
أحد من الناس خلافه ولا تركه يعمل ولا إجماع ادعاه فلم تركتم هذا ولم تروا عن أحد من أصحاب النبي صلى
الله عليه وسلم خلافه أرايتم اذ تبعتم عمر في أن في الضبع كبشا وفي الغزال عذرا وقيمتها بخالف قيمة الضبع
والغزال فقلتم البدن قريب من البدن فكيف لم تتبعوا قول عمر أو عثمان في مثلهم في البدن كما جعلتم المثل
في هذين الموضعين بالبدن

(باب القضاء في المنبوذ) (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سنيين أبي
جيلة رجل من بني سليم أنه وجد منبوزا في زمان عمر بن الخطاب فجاء به الى عمر فقال ما جعلك على أخذ هذه
النسمة قال وجدتها ضائعة فأخذتها فقال له عريضة يا أمير المؤمنين انه رجل صالح فقال أ كذلك قال نعم
فقال عمر اذهب فهو حر ولك ولاؤه وعلينا نفقته قال مالك الأمر المجتمع عليه عندنا في المنبوز أنه حر وأن ولاؤه
للسلمين * فقلت للشافعي فيقول مالك نأخذ (قال الشافعي) تركتم ما روى عن عمر في المنبوذ فان كنتم

(١) قوله فان خالفه غيره لعلة وان خالفه بالواو أي هو حديث ثابت لازم لنا وان الخ وحرد

أن إبراهيم لو روى عن علي وعبد الله لم يقبل منه لأنه لم يلق واحدا منهما الا أن يسمى من بينه وبينهما فيكون ثقة للقيم - ما ثم أردت ابطال ما روى وائل بن حجر عن النبي بأن لم يعلم إبراهيم فيسه قول علي وعبد الله قال فلعله علمه قلت ولعله لم يكن عنده فيه حجة بأن رواه فان كنت تريد أن توهم من سمعته أنه رواه بلا أن يقول هو رويته جاز لنا أن نتوهم في كل ما لم يرو أنه علم فيسه ما لم يقبل لنا علمنا ولوروى عنهما خلافة لم يكن عنده فيه حجة فقال وائل أعرابي فقلت أفرأيت قرنا الضبي وقرعة وسهم بن منجاب حين روى إبراهيم عنهم وروى عن عبيد بن نضلة أنهم أولى أن يروى عنهم أم وائل بن حجر وهو معروف عندكم بالصحابة وليس واحد من هؤلاء فيما زعمتم معروفا عندكم بحديث ولا شيء قال بسل وائل ابن حجر قلت فكيف ترد حديث رجل من الصحابة وتروى عن دونه ونحن نعلمنا

تركتموه لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال الولاء لمن أعنتك فرعمتك أن في ذلك دليلا على أن لا يكون الولاء الا لمن أعنتك ولا يزل عن معتق فقد خالفتم عما استدلالا بالسنة ثم خالفتم السنة فرعمتك أن السائبة لا يكون ولاؤه الذي أعنته وهو معتق خالفتموها جميعا وخالفتم السنة في النصراني يعتق العبد المسلم فرعمتك أن لا ولاؤه وهو معتق وخالفتم السنة في المنبوذ إذ كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول انما الولاء لمن أعنتك وهذا أن يكون الولاء للمعتق والمنبوذ غير معتق فلا ولاؤه فن أجمع على ترك السنة والخلاف لعمري فبالت شعري من هؤلاء المجتمعون الذين لا يسمعون فانا لا نعرفهم والله المستعان ولم يكلف الله أحدا أن يأخذ دينه عن لا يعرفه ولو كلفه أفيجوز له أن يقبل عن لا يعرف ان هذه لغفلة طويلة ولا أعرف أحدا يؤخذ عنه العلم يؤخذ عليه مثل هذا في قوله وأجده بترك ما روى في القبط عن عمر السنة ويدع السنة فيه وفي موضع آخر في السائبة والنصراني يعتق المسلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد خالفنا بعض الناس في هذا فكان قوله استدراجهم من قولكم قالوا تتبع ما جاء عن عمر في القبط لانه قد يحتمل أن لا يكون خلافا للسنة وأن تكون السنة في المعتق من لا ولاؤه ويجعل ولا الرجل المسلم على يد الرجل المسلم بحديث عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال في السائبة والنصراني يعتق المسلم قولنا فرعمتك أن عليهم حجة بأن قول النبي صلى الله عليه وسلم فاما الولاء لمن أعنتك أن لا يكون الولاء للمعتق ولا يزل عن معتق فان كانت لنا عليهم بذلك حجة فهي عليكم أبين لانكم خالفتموه حيث ينبغي لكم أن توافقوه وافقتموه حيث كانت لكم شبهة لو خالفتموه

(باب القضاء في الهبات)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك بن أنس عن داود بن الحصين عن أبي غطفان بن طريف المري عن مروان ابن الحكم أن عمر بن الخطاب قال من وهب هبة لصلة رحمه أو على وجه صدقة فانه لا يرجع فيها ومن وهب هبة يرى أنه انما أراد الثواب فهو على هبته يرجع فيها ان لم يرض منها وقال مالك ان الهبة اذا تغيرت عند الموهوب له للثواب بزيادة أو نقصان فان على الموهوب له أن يعطى الواهب قيمتها يوم قبضها . فقلت للشافعي فانا نقول بقول صاحبنا (قال الشافعي) فقد ذهب عمر في الهبة يراد ثوابها ان الواهب على هبته ان لم يرض منها أن الواهب الخيار حتى يرضى من هبته ولو أعطى أضعافها في مذهبه والله أعلم كان له أن يرجع فيها ولو تغيرت عند الموهوب له بزيادة كان له أخذها وكان كالرجل يبيع الشيء وله فيه الخيار عبدا أو أمة فيزيد عند المشتري فيختار البائع نقض البيع فيكون له نقضه وان زاد العبد المبيع أو الأمانة المبيعة وكثرت زيادته ومذهبكم خلاف ما رويتم عن عمر (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع أن عبدا كان يقوم على رقيق الخس وأنه استكرهه جارية من ذلك الرقيق فوقع بها فخلده عمر ونفاه ولم يجلد الوليدة لانه استكرهها قال مالك لا تنفي العبيد . فقلت للشافعي نحن لا ننفي العبيد قال ولم تروا عن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ولا التابعين علمته خلاف ما رويتم عن عمر أفيجوز لأحد يعقل شيئا من الفقه أن يترك قول عمر ولا يعلم له مخالفا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لراى نفسه أمثله ويجعله مرة أخرى حجة على السنة وحجة فيما ليست فيه سنة وهو اذا كان مرة حجة كان كذلك أخرى فان جاز أن يكون الخيار الى من سمع قوله يقبل منه مرة ويترك أخرى جاز لغيركم تركه حيث أخذتم به وأخذ حيث تركتموه فلم يقم الناس من العلم على شيء تعرفونه وهذا لا يسمع أحدا عندنا والله أعلم (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد أن عبد الله بن عمر والحضري جاء بغلام له الى عمر بن الخطاب فقال له اقطع يده هذا فانه سرق فقال له عمر وماذا سرق قال سرق مرآة لامرأتى ثمنها ستون درهما فقال عمر أرسله فليس عليه قطع

لعله لم يرو عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئا قط عددا أكثر منهم غير وائل بن حجر وائل أهل أن يقبل عنه (قال الشافعي) وقيل عن بعض أهل ناحيتنا إنه لم يرو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم رفع اليدين في الاقتراح وعند رفعه من الركوع وما هو بالمعمول به ثم قال إن الناس كانوا إذا ناموا من الليل في شهر رمضان لم يأكلوا ولم يجامعوا حتى نزلت الرخصة فأكلوا وشربوا وجامعوا إلى الفجر فأما قوله ليس بالمعمول به فقد أعيانا أن نجد عند أحد علم هؤلاء الذين إذا عملوا بالحدوث ثبت عنده فإذا تركوا العمل به سقط عنده وهو يروى أن النبي فعله وأن ابن عمر فعله ولا يروى عن أحد يسميه أنه تركه فليت شعري من هؤلاء الذين لم أعلمهم خلقوا ثم يحتج بتركهم العمل وغفلتهم فأما قوله في الناس كانوا لا يأكلون بعد النوم في شهر رمضان حتى أرخص لهم أن أشياء قد كانت ثم نسخها الله

خادمكم سرق متاعكم قال الشافعي بهذا أخذ لأن العبد ملك لسيده أخذ من ملكه فلا يقطع مالك من سرق من ملك من كان معه في بيته يأمنه أو كان خارجا فكذلك لا يقطع من سرق من ملك امرأته بحال بخطة امرأته زوجها وهذا معنى قول عمر لأنه لم يسأله أن تأمنونه أو لا تأمنونه قال وهذا مما خالفتم فيه عمر لا يخالفه علماء فقلتم بقطع العبد فيما سرق لامرأته سيده إن كان لا يكون معهم في منزل يأمنونه

(باب في إرخاء الستور)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب أن عمر بن الخطاب قضى في المرأة يتزوجها الرجل أنها إذا أرخت الستور فقد وجب الصداق (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب أن زيدا بن ثابت قال إذا دخل بالمرأة فأرخت الستور فقد وجب الصداق (قال الشافعي) وروى عن ابن عباس وشريح أن لاصداق إلا بالميسر واحتجابا أو أحدهما بقول الله تعالى وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن قال بهذا ناس من أهل الفقه فقالوا لا يلتفت إلى الإغلاق وإنما يجب المهر كاملا بالميسر والقول في الميسر قول الزوج وقال غيرهم يجب المهر بإغلاق الباب وإرخاء الستور وروى ذلك عن عمر بن الخطاب وأن عمر قال ما ذنبن إن جاء العجز من قبلكم فخالقتم ما قال ابن عباس وشريح وما ذهب إليه من تأويل الآيتين وهما قول الله تبارك وتعالى وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقوله ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فالحكم عليهن من عدة تعتدونها وخالقتم ما رويتم عن عمر وزيد وذلك أن نصف المهر يجب بالعقد ونصفه الثاني بالدخول ووجه قولهما الذي لا وجه له غيره أنها إذا خلعت بينه وبين نفسها واختلى بها فهو كالقبض في البيوع فقد وجب نصف المهر الآخر ولم يذهب إلى ميسر وعمر يدين ثم يقضى بالمهر وإن لم يدع الميسر لقوله ما ذنبن إن كان العجز من قبلكم ثم زعمتم أنه لا يجب المهر بالغلق والإرخاء إذا لم تدع المرأة جماعا وإنما يجب بالجماع ثم عدتم فأبطلتم الجماع ودعوى الجماع فقلتم إذا كان استمتع بها سنة حتى تبلى نياها وجب المهر ومن حد لكم سنة ومن حد لكم إبلاء الثياب وإن بليت الثياب قبل السنة فكيف لم يجب المهر أرايت إن قال إنسان إذا استمتع بها يوما وقال آخر يومين وقال آخر شهرا وقال آخر عشرين أو ثلاثين سنة ما الحجة فيه إلا أن يقال هذا توقفت لم يوقته عمر ولا زيد وهما اللذان انتهينا إلى قولهما ولا يوقت إلا بخبر يلزم فهكذا أنتم فما أعرف لما تقولون من هذا إلا أنه خروج من جميع أقاويل أهل العلم في القديم والحديث وما علمت أحدا سبقكم به فإله المستعان فان قلتم إنما يؤجل العنين سنة فهذا ليس بعنين والعنين عندكم إنما يؤجل سنة من يوم ترفع امرأته إلى السلطان ولو أقام معها قبل ذلك دهرًا

(باب في القسامة والعقل)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سليمان بن يسار وعمر بن الخطاب أن رجلا من بني سعد بن ليث أبحر فرسافوطي على أصبع رجل من جهينة فترامها فأت فقال عمر بن الخطاب للذين ادعى عليهم أن يحلفون بالله نجسين عينا مامات منها فأبوا وتخرجوا من الأيمان فقال للآخرين أحلفوا أنتم فأبوا فقضى عمر بن الخطاب بشطر الدية على السعديين (قال الشافعي) خالفتم في هذا الحكم كله عمر بن الخطاب فقلتم يبدأ المدعون بل زعمتم أنه إذا لم يحلف واحد من الفريقين فليس فيه شطربة ولا أقل ولا أكثر (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان كنتم ذهبت إلى ما ذهبنا إليه من أن النبي صلى الله عليه وسلم بدأ المدعين فلما لم يحلفوا رد الأيمان على المدعى عليهم فلما يقبل المدعون أيمانهم لم يجعل لهم عليهم شيئا فإلى هذا ذهبنا وهكذا يجب عليكم في كل أمر وجدتم لرسول الله صلى الله عليه وسلم فيه سنة أن تصيروا إلى

الله ما نسخها وينسخه
رسول الله أفيجوز أن
يقال لما قال رسول الله
هو منسوخ بلا
خبر عن رسول الله أنه
منسوخ فإن قال لا قيل
فأين الخبر أن رسول
الله رفع اليد في الصلاة
فإن قال فعله كان ولم
يحفظ قيل أفيجوز في
كل خبر رويته عن النبي
أن يقال قد كان هذا
ولعله منسوخ فیرد علينا
أهل الجهالة السنن بلعله
(قال الشافعي) وإن كان
تركك أحاديث رسول
الله بمثل ما وصفت من
هذا المذهب الضعيف
فكيف لنا ولا مؤامن
ترك من الأحاديث
شيأ من أهل الكلام
الذين يعتلون في تركها
بأحسن وأقوى من هذا
المذهب الضعيف

(باب صلاة المفرد)

حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا سفيان بن عيينة
عن حصين أظنه عن
هلال بن يساف سمع
ابن أبي بردة قال أخذ
بيدي زياد بن أبي الجعد
فوقف بي على شيخ
بالرقعة من أصحاب النبي
صلى الله عليه وسلم يقال

سنة رسول الله دون ما خالفها من الأشياء كلها وما كان شيء من الأشياء أولى أن تأخذ وافية بحكم عمر من
هذا لأن الحكم في هذا أشهر من غيره وأنه قد كان يمكنكم أن تقولوا هذا دم خطا والذي حكم فيه رسول
الله صلى الله عليه وسلم دم عمد فنتبع ما حكم به النبي صلى الله عليه وسلم كما حكم في العمد وما حكم به عمر كما
حكم في الخطا وليس واحد منهما خلاف الآخر فإن صرتم إلى أن تقولوا انهما يجتمعان أنهما قسامة فنصير إلى
قول النبي صلى الله عليه وسلم ونجعل الخطأ قياسا على العمد فإن كان لا يتوجه من حديث يخالف ما جاء عن
النبي صلى الله عليه وسلم الأعلى خلافه أولى أن نصير وافية إلى حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا ينبغي
أن تختلف أقاويلكم

(باب القضاء في الضرر والترقوة والضلع)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن زيد بن أسلم عن مسلم بن جندب عن أسلم مولى عمر بن
الخطاب أن عمر قضى في الضرر بحمل وفي الترقوة بحمل وفي الضلع بحمل (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن
يحيى بن سعيد أنه سمع سعيد بن المسيب يقول قضى عمر في الأضراس ببغير بعير وقضى معاوية في الأضراس
بخمسة أبخرة حسنة أبخرة قال سعيد بن المسيب فالدية تنقص في قضاء عمر وتزيد في قضاء معاوية فلو كنت
أنا لجعلت في الأضراس ببغيرين ببغيرين فقلت الشافعي فانا نقول في الأضراس خمس خمس
ونزعم أنه ليس في الترقوة وفي الضلع حكم معروف وانما فيها حكومة باجتهاد قال فقد خالفتم حديث زيد بن
أسلم عن عمر كله فقلتم في الأضراس خمس خمس وهكذا نقول لما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم في السن
خمس كانت الضرر سنا قال فهذا كما قلنا في المسئلة قبلها وقد يحتمل أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم
قال في السن خمس مما أقبل من الفم مما اسمه سن فاذا كانت لنا ولكم حجة بأن نقول الضرر سن ونذهب إلى
حديث النبي صلى الله عليه وسلم فيها ونخالف غيره لظاهر حديث النبي صلى الله عليه وسلم وان توجه لغيره
أن لا يكون خلاف قول النبي صلى الله عليه وسلم فهكذا ينبغي لنا أن لا نترك عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم شيأ أبدا لقول غيره فأما أن تتركوا قول عمر لقول النبي صلى الله عليه وسلم مرة وتتركوا قول النبي
صلى الله عليه وسلم لقول عمر مرة فهذا ما لا يجهل عالم أنه ليس لأحد أن شاء الله قال وخالفتم عمر في الترقوة
والضلع فقلتم ليس فهم ما شئ موقت (قال الشافعي) وأنا أقول بقول عمر فهم ما علان لم يخالفه واحد من
أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فيما علمته فلم أر أن أذهب إلى رأيي وأخالفه (قال الشافعي) وروى مالك عن
سعيد أنه روى عن عمر في الأضراس ببغير ببغير وعن معاوية خمسة أبخرة وقال فيها ببغيرين ببغيرين فاذا كان
سعيد يعرف عن عمر شيأ ثم يخالفه ولم يذهب أيضا إلى ما ذهبنا إليه من الحديث ونتم تخالفون عمر ثم
تخالفون سعيدا فأين ما تدعون أن سعيدا إذا قال قولاً لم يقل به إلا عن علم وتحتجون بقوله في شيء وهاتم
تخالفونه في هذا وغيره فأين ما زعمتم من أن العلم بالمدينة كالو رائة لا يختلفون فيه وحكايتهم إذا حكوا وحكيتم
عنهم اختلافا فكذا حكاية غيركم في أكثر الأشياء انما الإجماع عندهم فيما يوجد الإجماع فيه عند غيرهم
وانا أولى علم الناس بعد الصلاة أن يكون عليه إجماع بالمدينة الديات لأن ابن طاوس قال عن أبيه ما قضى به
النبي صلى الله عليه وسلم من عقل وصدقات فأنما نزل به الوحي وعمر من الإسلام بموضعه الذي هو به من
الناس فقد خالفتموه في الديات وخالفتم ابن المسيب بعده فيها ولا أرى دعواكم الموروث كما ادعيت وما أراكم
قبلتم عن عمر هذا وما أجدكم تقبلون العلم إلا عن أنفسكم

(باب في النكاح) (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن أبي الزبير أن عمر بن الخطاب أتى بنكاح
لم يشهد عليه إلا رجل وامرأة فقال هذا نكاح السر ولا أجيزه ولو كنت تقدمت فيه لرجت (قال الشافعي)

وقد خالفتم هذا وقتلتم النكاح مفسوخ ولا حد عليه نخالفتم عمر وعمره لو تقدم فيه لرجم يعني لو أعلمت الناس أنه لا يجوز النكاح بشاهد وامرأة حتى يعرفوا ذلك لرجحت فيه من فعله بعد تقدمي

(باب ما جاء في المتعة)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة أن خولة بنت حكيم دخلت على عمر بن الخطاب فقالت ان ربيعة بن أمية استمتع بامرأة مولدة فحملت منه فخرج عمر يجر رداءه فزعا وقال هذه المتعة ولو كنت تقدمت فيها لرجحت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يشبه قوله في الأول ومذهب عمر في هذا أن المتعة إذا كانت محرمة عنده وكان الناس يفعلونها مستحلين أو جاهلين وهو اسم نكاح فيدرا عنهم بالاستحلال أنه لو كان تقدم فيها حتى يعلم أن حكمه أنها محرمة ففعلوها رجمهم وجلهم على حكمه وإن كانوا يستحلون منها ما حرم كما قال يستحل قوم الدينار بالدينار بن يدا بيد فيفسخه عليهم من يراه حراما خالفتم عمر في المسثلين معا وقتلتم لا حد على من نكح بشاهد وامرأة ولا من نكح نكاح متعة كما زعمت فيهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه قال قال عمر بن الخطاب أيعا رجل تزوج امرأة وبها جنون أو جذام أو برص فسها فلها صداقها كاملا وذلك لزوجها غرم على وليها قال مالك وإنما يكون ذلك لزوجها غرم على وليها إذا كان الذي أنكحها هو أبوها وأخوها أو من يرى أنه يعلم ذلك منها والا فليس عليه غرم وتزويج المرأة ما أخذت من صداق نفسها وترك لها قدر ما استحلها به إذا مسها * فقلت للشافعي فأنافق قول بقول مالك وسألت عن قوله في ذلك فقال إنما حكم عمر أن لها المهر بالميسر وأن المهر على وليها لأنه غار والغار علم أول يعلم يغرم أرايت رجلا باع عبدا ولم يعلم أنه حر أليس يرجع عليه بقيمته أو باع متاعا لنفسه أو لغيره فاستحق أو فسد البيع أو كان لمشتريه الخيار فاختر رده ألا يرجع بقيمته ما غرم على من غره علم أول يعلم قال ورويت الحديث عن عمر وخالفتموه فيه بما وصفته فلو ذهبت فيه إلى أمر يعقل فقلتم إذا كان الصداق ثمن الميسر لم يرجع به الزوج عليها ولا على ولي لأنه قد أخذ الميسر كما ذهب بعض المشرقين إلى هذا كان مذهبا فأما ما ذهبت إليه فليس بمذهب وهو خلاف عمر (قال الشافعي) أخبرنا مالك أنه كتب إلى عمر بن الخطاب من العراق في رجل قال لامرأته حبلك على غاربك فكتب عمر إلى عامله أن امرأته يوافيني في الموسم فيسافر يطوف بالبيت اذلقه الرجل فسلم عليه فقال من أنت فقال أنا الذي أمرت أن أجلب عليك فقال عمر أنت شدة رب هذه البنية هل أردت بقولك حبلك على غاربك الطلاق فقال الرجل لو استحلته نفي في غير هذا المكان ما صدقتك أردت الفراق فقال عمر هو ما أردت (قال الشافعي) فهذا نقول وفيه دلالة على أن كل كلام أشبه الطلاق لم يحكم به طلاقا حتى يستل قائله فإن كان أراد طلاقا فهو طلاق وإن لم يرد طلاقا لم يكن طلاقا ولم نستعمل الأغلب من الكلام على رجل احتمل غير الأغلب نخالفتم عمر في هذا فزعمتم أنه طلاق وأنه لا يستل عما أراد

(باب في المفقود)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قال أيعا امرأة فقدت زوجها فلم تدرا أين هو فإنها تنتظر أربع سنين ثم تنتظر أربعة أشهر وعشرا قال والحديث الثابت عن عمر وعثمان في امرأة المفقود مثل ما روى مالك عن ابن المسيب عن عمر وزيادة فاذا تزوجت تقدم زوجها قبل أن يدخل بها زوجها الآخر كان أحق بهما فإن دخل بها زوجها الآخر فالأول المفقود بالخيار بين امرأته والمهر ومن قال بقوله في المفقود قال بهذا كله اتباعا لقول عمر وعثمان وأنتم تخالفون ما روى عن عمر

له وابصة بن معبد فقال أخبرني هذا الشيخ أن رسول الله رأى رجلا يصلي خلف الصف وحده فأمره أن يعيد الصلاة (قال الشافعي) وقد سمعت من أهل العلم بالحديث من يذكر أن بعض المحسنين يدخل بين هلال بن يساف ووابصة فيه رجلا ومنهم من يرويه عن هلال عن وابصة سمعه منه وسمعت بعض أهل العلم منهم كأنه يوهنه بما وصفت وسمعت من روى بأسناد حسن أن أبا بكر ذكر للنبي أنه ركع دون الصف فقال له النبي زادك الله حرما ولا تعد فكانه أحبه الدخول في الصف ولم ير عليه العجالة بالركوع حتى يلحق بالصف ولم يأمره بالعادة بل فيه دلالة على أنه رأى ركوعه منكرا فحذرنا عنه ومن حديثنا حديث ثابت أن صلاة المنفرد خلف الإمام تجزئه فلا وثبت الحديث الذي يروى عن وابصة كان حديثنا أولى أن يؤخذ به لأن معه القياس وقول العامة فإن قال قائل وما القياس وقول العامة قيل أرايت صلاة الرجل

وعثمان معا فترجمون أنها اذا نكحت لم يكن لزوجها الأول فيها خيار هي من الآخر * فقلت الشافعي فان صاحبنا قال أدركت من ينكر ما قال بعض الناس عن عمر فقال الشافعي قد رأينا من ينكر قضية عمر كلها في المفقود ويقول هذا لا يشبه أن يكون من قضاء عمر فهل كانت الحجبة عليه الآن الثقات اذا جلاوا ذلك عن عمر لم يتهموا فكذلك الحجبة عليك وكيف جاز أن يروى الثقات عن عمر حديثا واحدا فتأخذ ببعضه وتدع بعضا أ رأيت ان قال لك قائل أخذ بالذي تركت منه وأترك الذي أخذت به هل الحجبة عليه الآن يقال من جعل قوله غاية ينتهي اليها أخذ بقوله كما قال فأما قولك فانما جعلت الغاية في نفسك لا فيمن روى عنه الثقات فهكذا الحجبة عليك لأنك تركت بعض قضية عمر وأخذت بعضها « قال الربيع » لا تزوج امرأة المفقود حتى يأتي يقين موته لأن الله قال والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا فجعل على المتوفى عدة وكذلك جعل على المطلقة عدة لم يحها الا بموت أو طلاق وهي معنى حديث النبي صلى الله عليه وسلم ان قال ان الشيطان ينقر عند عجز أحدكم حتى يخيل اليه أنه قد أحدث فلا ينصرف أحدكم حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا فأخبر أنه اذا كان على يقين من الطهارة فلا تزول الطهارة الا بيقين الحدث وكذلك هذه المرأة لها زوج يقين فلا يزول قيد نكاحها بالشك ولا يزول الا بيقين وهذا قول علي بن أبي طالب

(باب في الزكاة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن سليمان بن يسار أن أهل الشام قالوا لأبي عبيدة بن الجراح خذنا من خيلنا ومن رقيقنا صدقة فأبى ثم كتب الى عمر فأبى ثم كلموه أيضا فكتب الى عمر فكتب اليه ان أحبوا فخذها منهم واردها عليهم قال مالك يعني ردها الى فقرائهم (قال الشافعي) وقد أخبرنا ابن عيينة عن الزهري عن السائب بن يزيد أن عمر أمر أن يؤخذ في الفرس شاتين أو عشرة أو عشرين درهما فقلت للشافعي فانا نقول لا يؤخذ في الخيل صدقة لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة (قال الشافعي) فقد رويتم وروى غيركم عن عمر هذا فان كنتم تركتموه لشيء رويتموه عن النبي صلى الله عليه وسلم جملة فهكذا افاضنعوا في كل من روى عن أحد شيئا يخالف ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه وانكم لتخالفون ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما هو أبين من هذا وتعملون فيه بأن الرجل من أصحابه لا يقول قولا يخالفه ويقولون لا يخفى على الرجل من أصحابه قوله ثم يأتي موضع آخر فيختلف كلامكم ولو شاء رجل قال قال النبي صلى الله عليه وسلم ليس على مسلم في عبده ولا فرسه صدقة اذا كان فرسه مربوطا له مطية فأما خيل تنأج فنأخذ منها كما أخذ عمر بن الخطاب فقد ذهب هذا المذهب بعض المقنين ولو ذهبتم هذا المذهب لكان له وجه يحتمل فان لم تقولوا وصرتم الى اتباع ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم جملة وجهه كل شيء عليه فهكذا افاضنعوا في كل شيء ولا تختلف أقاويلكم ان شاء الله

(باب في الصلاة)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن ابراهيم التيمي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أن عمر ابن الخطاب صلى بالناس المغرب فلم يقرأ فيها فلما انصرف قيل له ما قرأت قال فكيف كان الركوع والسجود قالوا حسنا قال فلا بأس * قلت للشافعي فانا نقول من نسي القراءة في الصلاة أعاد الصلاة ولا تجزئ صلاة الا بقراءة قال فقد رويتم هذا عن عمر وصلاته بالمهاجرين والآنصار فزعمتم أنه لم يرا ذلك كان الركوع والسجود حسنا بأسا ولا تجدون عنه شيئا أخرى أن يكون اجاعا منه ومن المهاجرين والآنصار عليه عادة من هذا اذا كان علم الصلاة طاهرا فكيف خالفتموه فان كنتم انما ذهبتم الى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا صلاة الا بقراءة

فان قال نعم قلت وصلاة الامام امام الصف وهو في صلاة جماعة فان قال نعم قيل فهل يعدو المنفرد خلف المصلي أن يكون كالامام المنفرد امامه أو يكون كرجل منفرد يصلي لنفسه منفردا فان قيل فهكذا سنة موقف الامام والمنفرد قيل فسنة موقفهم اتدل على أن ليس في الانفراد شيء يفسد الصلاة فان قال بالحديث فيه قيل في الحديث ما ذكرنا فان قيل فاذ كر حديثك قيل أخبرنا مالك عن اسحق بن عبيد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك أن جدته ملكة دعت النبي الى طعام صنعته فأكل منه ثم قال قوموا فلا صلى لكم قال أنس فقمتم الى حصير لنا قد اسود من طول ما لبس فنضجته بالماء فقام عليه رسول الله وصفقت أنا واليتيم وراءه والعجوز من ورائنا فصرنا لثا ركعتين ثم انصرف * حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن اسحق بن عبيد الله أنه سمع عمر

صليت أنا ويُنسيم لنا

خلف النبي في بيتنا وأم

سلة خلفنا (قال الشافعي)

فأنس يحكي أن امرأة

صليت منفردة مع رسول

الله صلى الله عليه وسلم

ولا فرق في هذا بين امرأة

ورجل فإذا أجزأت

المرأة صلاتها مع الإمام

منفردة أجزأ الرجل

صلاته مع الإمام منفرداً

كما تجزئها هي صلاتها

(باب المختلقات التي

يوجد على ما يؤخذ

منها دليل على صلاة

الخوف)

حدثنا الربيع قال

قال الشافعي قال الله

جل ثناؤه في صلاة

الخوف وإذا كنت فيهم

فأقمت لهم الصلاة الآية

* حدثنا الربيع قال

أخبرنا الشافعي قال

أخبرنا مالك عن يزيد

ابن رومان عن صالح

ابن خوان عن صلى مع

النبي يوم ذات الرقاع

صلاة الخوف أن طائفة

صفت معه وصفت

طائفة وجاء العدو فصلى

بأذنين معه ركعة ثم ثبت

قائماً وأتموا لأنفسهم

ركعة ثم انصرفوا

وصفوا وجاء العدو

وجاءت الطائفة الأخرى

فصلى بهم الركعة التي

بقيت عليه ثم ثبت جالساً

فينبغي أن تذهبوا في كل شيء هذا المذهب فإذا جاء شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم لم تدعوه لشيء إن خالفه غيره كما قلتم ههنا وهذا موضع لكم فيه شهود لا نه شبهة لو ذهبتم إليه بأن تقولوا الصلاة لا بقراءة لمن كان ذا كرا والنسيان موضوع كما أن نسيان الكلام عندكم موضوع في الصلاة فإذا أمكنكم أن تقولوا هذا في الصلاة فلم تقولوه وصرت إلى جملة ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وتر كتم ما روى عن عمر ومن خلفه من المهاجرين والأنصار لجملة حديث النبي صلى الله عليه وسلم فكيف لم تصنعوا هذا فيما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم منصوصاً بيناً لا يحتمل ما خالفه مثل ما احتل هذا من التأويل بالنسيان

(باب في قتل الدواب التي لأجزاء فيها في الحج)

سألت الشافعي عن قتل القراد والحلمة في الأحرام فقال لا بأس بقتله ولا فدية فيه وإنما يفدى المحرم ما قتل مما يؤكل لحمه فقلت له ما الحجة فيه فقال أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم بن الحرث التيمي عن ربيعة بن عبد الله أنه رأى عمر يقرض بعير له في طين بالسقياء فقلت للشافعي فإن صاحبنا يقول لا ينزع الحرام قراداً ولا حلمة ويحتج بأن ابن عمر كره أن ينزع المحرم قراداً أو حلمة من بعير قال وكيف تركتم قول عمر وهو يوافق السنة بقول ابن عمر ومع عمر ابن عباس وغيره فإن كنتم ذهبتم إلى التقليد فلم يمكنكم من الإسلام وفضل علمه ومع ابن عباس وموافقة السنة أولى أن تقلدوه قال وقد تتركون قول ابن عمر لرأى أنفسكم ولرأى غير ابن عمر فإذا تركتم ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من طيب المحرم لقول عمر وتركتم على عمر تقرير البعير لقول ابن عمر وعلى ابن عمر فيما لا يحصى لرأى أنفسكم والعلم اليك عند أنفسكم صار فلا تتبعون منه إلا ما شئتم ولا تقبلون إلا ما هو يتم وهذا لا يجوز عند أحد من أهل العلم فإذا زعمتم أن ابن عمر يخالف عمر في هذا وغيره فكيف زعمتم أن الفقهاء بالمدينة لا يختلفون وأنتم ترون عنهم الاختلاف وغيركم يرويه عنهم في أكثر خاص الفقه (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر قال لا يصدرن أحد من الحاج حتى يطوف بالبيت فإن آخر التسليط الطواف بالبيت قال مالك وذلك فيما يرى والله أعلم لقول الله جل ثناؤه ثم صلها إلى البيت العتيق فحل الشعائر وانقضاؤها إلى البيت العتيق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه لم يكن يركب البيت قال وقال مالك من جهل أن يكون آخر عهد الطواف بالبيت لم يكن عليه شيء إلا أن يكون قريفاً يرجع فلا أنتم عذرتوه بالجهالة فلا تردونه من قريب ولا بعيد ولا أنتم أتبعتم قول عمر ومات أول صاحبكم من القرآن أن الوداع من نسكه فيجعل عليه دما وهو قول ابن عباس من نسي من نسكه شيئاً فله برق دما وهو يقول في مواضع كثيرة بقول ابن عباس وحده من نسي من نسكه شيئاً فله برق دما ثم تتركونه حيث شئتم وتدعونه ومعه عمر ومات أولتم من القرآن

(باب ما جاء في الصيد)

سألت الشافعي عن قتل من الصيد شيئاً وهو محرم فقال من قتل من دواب الصيد شيئاً جزاء بمثله من النعم لأن الله تبارك وتعالى يقول فجزاء مثل ما قتل من النعم والمثل لا يكون إلا الدواب الصيد فأما الطير فلا مثل له ومثله قيمته إلا أن في حمام مكة أتباعاً لا نارشاة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك أن أبا الزبير حدثه عن جابر بن عبد الله أن عمر بن الخطاب قضى في الضبع بكبش وفي الغزال بعنز وفي الأرنب بعناق وفي البربوع بجفرة * فقلت للشافعي فأننا نخالف ما روى نافع عن عمر في الأرنب والبربوع فنقول لا يفديان بجفرة ولا بعناق (قال الشافعي) هذا الجهل البين وخلاف كتاب الله عندنا وأمر عمر وأمر عثمان بن عفان وابن

بهم . حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وأخبرنا من سمع عبد الله بن عمر عن حفص يذكر عن أخيه عبيد الله ابن عمر عن القاسم بن محمد عن صالح بن خوات عن خوات بن جبير عن النبي مثل معناه لا يخالفه (قال الشافعي) وأخذنا بهذا في صلاة الخوف إذا كان العدو في غير جهة القبلة أوجعتها غير مأمونين لثبوته عن النبي وموافقة للقرآن قال وروى ابن عمر عن النبي في صلاة الخوف شيئا يخالف فيه هذه الصلاة روى أن طائفة صفت مع النبي وطائفة وجاء العدو فصلى بالطائفة التي معه ركعة ثم استأخروا ولم يتموا الصلاة فوقفوا بازاء العدو وجاءت الطائفة التي كانت بازاء العدو فصلا معه الركعة التي بقيت عليه ثم انصرفوا وقامت الطائفتان معا فأتموا لأنفسهم (قال الشافعي) فإن قال قائل كيف أخذت بحديث خوات بن جبير دون حديث ابن عمر فبطل لمعنيين أحدهما موافقة

مسعود وهم أعلم بعاني كتاب الله منكم مع أنه ليس في تنزيل الكتاب شيء يحتاج إلى تأويل لأن الله جل ثناؤه إذا حكم في الصيد بمثله من النعم فليس بعدم المثل أبدافهاله مثل من النعم أن ينظر إلى الصيد إذا قتل بأي النعم كان أقرب بها شها في البدن فدي به وهذا إذا كان كذا فدي الكبير والكبير والصغير بالصغير أو يكون المثل القيمة كما قال بعض المشرقين وقولكم لا القيمة ولا المثل من البدن بل هو خارج منهم ما مع خروجه مما وصفنا من الآثار وترعون في كل ما كان فيه ثنية فصاعدا أنه مثل النعم فترفعون وتخفون فإذا جاء مادون ثنية قلتم مثل من القيمة وهذا قول لا يقبل من أحد ولم يخالف إلا ثار فكيف وقد خالفها وكل ما فدي فأنما القدر قيمته والقيمة تكون قليلة وكثيرة وأقاويلكم فيها متناقضة فكيف تجاوز الثنية التي تجوز ضحية في البقرة فتفديها ويكون يصيد صيدا صغيرا دون الثنية فلا تفديه بصغير دون الثنية (قال الشافعي) فتصرون إلى قول عمر في النهي عن الطيب قبل الأحرار وتتركون فيه ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وتصرون إلى تركه قوله في كثير وتدعون لقوله ما وصفت من سنن تزرونها عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم تخالفون عمر ولا يخالفه من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ولا التابعين بل معه من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عثمان وابن مسعود ومن التابعين عطاء وأصحابه (قال الشافعي) وقد جهدت أن أجد أحدا يخبرني إلى أي شيء ذهبتم في ترككم ما رويتم عن عمر في البربوع والأرباب فوجدت أحدا يزني على أن ابن عمر قال الضحايا والبدن التي فافوقه (قال الشافعي) وأنتم أيضا تخالفون في هذا لأن قول ابن عمر لا يعدو أن يكون لا يجيز من الضحايا والبدن التي فافوقه فإن كان هذا فأنتم تجيزون الجذعة من الضأن ضحية وإن كان قول ابن عمر أن التي فافوقه وفاء ولا يسع ذلك مادونه أن يكون ضحية فقد تأولتم قول ابن عمر على غير وجهه وضيقتكم على غيركم ما دخلتم في مثله (قال الشافعي) وقد أخطأ من جعل الصيد من معنى الضحايا والبدن بسبيل ما نجد أحدا منكم يعرف عنه في هذا شيء يجوز لأحد أن يحكيه لضعف مذهبه بكم به وخروجه من معنى القرآن والأثر عن عمر وعثمان وابن مسعود والقياس والمعقول ثم تناقضه فإن قال قائل فجزاء الصيد ضحايا قلنا ما ذاته أن يكون ضحايا جزاء الصيد بدل من الصيد (١) والبدل يكون منه ما يكون بقره مثله فأرفع وأخفض منها تمره والتمرين وذلك أن من جزاء الصيد ما يكون بقره ومنه ما يكون ببدنه ومنه ما يكون بين ذلك فإن قال قائل فافرق بين جزاء الصيد والضحايا والبدن قيل أرايت الضحايا أن يكون على أحد فيها أكثر من شاة فإن قال لا قيل أرايت البدن أليست تطوعا أو نذرا أو شيئا واجب بافساد ج فإن قال بلى قيل أرايت جزاء الصيد أليس انما هو غرم وغرمه من قتله بأنه محرم القتل في تلك الحال وحكم الله به عليه هديا بالغ الكعبة للساكنين الحاضري الكعبة فإن قال بلى قيل فكيف يحكم لمالك الصيد على رجل لو قتله بالبدل منه فإن قال نعم قيل فإذا قتل نعامة كانت فيها بدنة أو بقره وحش كانت فيها شاة فإن قال نعم قيل أفترى هذا كالأضاحي أو كالهدي التطوع أو البدن أو أفساد الج فإن قال قد يفرق فإن قيل أليس إذا أصيبت نعامة كانت فيها بدنة لأنها أقرب الأشياء من المثل وكذلك البقر والغزال فإن قال نعم قيل فإذا كان هذا بدلا لشيء أتلف فكان على أن أغرم أكثر من الضحية فيه لم لا يكون لي أن أعطي دون الضحية فيه وأنت قد تجعل ذلك لي فتجعل في الجرادة تمر (قال الشافعي) فإن قال فأنما جعل عليك القيمة إذا كانت القيمة دون ما يكون ضحية قيل فن قال لك أن شيئا يكون بدلا من شيء فتجعل على من قتله المثل ما كان ضحية فأعلى ولا تجعل الضحية تجزي فيما قتل منه مما هو أعلى منها وإذا كان شيء دون الضحية لم تطرحه عنى بل تجعله على بمنزل من الثمن لأنه لا يجوز ضحية فهو في قولك ليس من معاني الضحايا فإن قال أفيجوز أن يكون

(١) قوله والبدل يكون الخ كذا في النسخة ولا يخفى ما فيه ولعل أصل العبارة والبدل منه ما يكون بقره مثله وأرفع وأخفض منها إلى التمره والتمرين وذلك الخ تأمل كتبه مصححه

انه عدل بين الطائفتين
 وأخرى أن لا يصيب
 المشركون غسرة من
 المسلمين فإن قال فإين
 موافقة القرآن قلت
 قال الله وإذا كنت فيهم
 فأقت لهم بالصلاة
 فلتقم طائفة منهم معك
 الى وأسلمتهم الآية
 (قال الشافعي) فذكر
 الله صلاة الطائفة الاولى
 معه قال فإذا سجدوا
 فاحتمل أن يكون اذا
 سجدوا وما عليهم من
 السجود كله كانوا من
 ورائهم ودلت السنة
 على ما احتمل القرآن
 من هذا فكان أولى
 معانيه والله أعلم وذكر
 الله خروج الامام
 بالطائفتين من الصلاة
 ولم يذكر على واحدة
 من الطائفتين ولا على
 الامام قضاء وهكذا
 حديث خوات بن جبير
 قال ولما كانت الطائفة
 الاولى أمورة بالوقوف
 بازاء العدو في غير صلاة
 كان معلوما أن الواقف
 في غير صلاة يتكلم بما
 يرى من حركة العدو
 وإرادته ومددا اذ جاءه
 فيفهمه عنه الامام
 والمصلون فيخفف أو
 يقطع أو يعلمونه أن
 حركتهم حركة لا خوف
 فيها عليهم فيقيم على

هذا ناقصا وضحية قيل نعم فكما يجوز أن يكون تمر وقبضة من طعام ودرهم ودرهمان هديا ولو لم يجز كنت قد أخطأت انزعمت أنه اذا أصبت صيدا من أوعور أو منقوصا قوم على في مثل تلك الحال ناقصا ولم تقل يقوم على واقيا فقلت الصيد الصغير مرة بالانسان الحر يقتل منقوصا فيكون فيه دية تامة وزعمت أخرى أنه اذا قوم الصيد المقتول قومه منقوصا وهذا قول يختلف ان كان قياسا على الانسان الحر فلا يفرق بين قيمته منقوصا وصغيرا وكبيرا لان الانسان يقتل من يضا ومنقوصا كهيئته صحيحا وافر وان كان قياسا على المال يتلف فنقومه بالحال التي أتلف فيها لا بغيرها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فان قال ما معنى قول الله هديا قلت الهدى شيء فصلته من مال إلى من أمرت بفصله اليه كالهديته تتخرجها من مال إلى غيرك فيقع اسم الهدى على تمر وبعير وما بينهما من كل تمر وما كول يقع عليه اسم الهدية على ما قل وكثر فان قال أفيجوز أن تذبح صغيرة من الغنم فتصدق بها قلت نعم كما يجوز أن تتصدق بتمر والهدى غير الضحية والضحية غير الهدى الهدى بدل والبديل يقوم مقام ما أتلف والضحية ليست بدلا من شيء (قال الشافعي) وقد قال هذا مع عمر بن الخطاب عثمان بن عفان وابن مسعود وغيرهما تخالفتم الى غير قول آخر مثلهم ولا من سلف من الأئمة علمته (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن عبد الكريم الجزري عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود أن محرما أتى جوالقا فأصاب يربوعا فقتله فقتضى فيه ابن مسعود بجفرة مجفرة (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد أن ابن مسعود حكم في اليربوع بجفرة أو جفر (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن مطرف عن أبي السفر أن عثمان قضى في أم حبين بحلان من الغنم (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن محارق عن طارق قال خرجنا جفافا وطار رجل منا يقال له أربد ضابف زرطه ففقد منا على عرفسأله أربد فقال عمر احكم فيه فقال أنت خير مني يا أمير المؤمنين وأعلم فقال له عمر انما أمرتك أن تحكم فيه ولم أمرك أن تزكيني فقال أربد أرى فيه جديا قد جمع الماء والشجر فقال عمر فذلك فيه (قال الشافعي) لا أعلم مذهبا أضعف من مذهبكم ويتم عن عمر توجب امرأاة المفقود ثم تعد عدة الوفاة وتنكح وروى المشركون عن علي لتصبر حتى يأتيها يقين موته وجعل الله عدة الوفاة على المرأة يتوفى عنها زوجها فقال المشركون لا يجوز أن تعد عدة الوفاة الا من جعل الله ذلك عليها ولم يجعل الله ذلك الا على التي توفى عنها زوجها يقينا فقلتم عمر أعلم بعني كتاب الله فإذا قيل لكم وعلى عالم بكتاب الله وأنتم لا تقسمون مال المفقود على ورثته ولا تحكون عليه بحكم الوفاة حتى تعلموا أنه مات بينة تقوم على موته فكيف حكمتم عليه بحكم الوفاة في امرأته فقط قلتم لا يقال لما روى عن عمر ولا كيف ولا يتأول معه القرآن ثم وجدتم عمر يقول في الصيد بمعنى كتاب الله ومع عمر عثمان وابن مسعود وعطاء وغيرهم تخالفتموهم لا تخالف لهم من الناس الا أنفسكم لقول متناقض ضعيف والله المستعان (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء أنه قال من أصاب ولد طبي صغيرا فداه بولد شاة مثله وان أصاب صيدا أوعور فداه بأوعور مثله أو منقوصا فداه بمنقوص مثله أو من يضا فداه بعريس وأحب الى وفداه بواف (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عبد الملك بن قريش عن محمد بن سيرين أن رجلا جاء الى عمر بن الخطاب فقال اني أجريت أنا وصاحبي فرسين نستبق الى غرة ثنية فأصبنا طيبا ونحن محرمان فإذا ترى فقال عمر لرجل الى جنبه تعال نحكم أنا وأنت فحكما عليه بعزود ذكر في الحديث أن عمر قال هذا عبد الرحمن بن عوف (قال الشافعي) أخبرنا الثقفى عن أيوب عن ابن سيرين عن شريح أنه قال لو كان معي حاكم لحكمت في الثعلب بجدي قلت للشافعي فان صاحبه يقول ان الرجلين اذا أصابا طبييا حكم عليهما بعزيرين وبهذا نقول (قال الشافعي) وهذا خلاف قول عمر وعبد الرحمن بن عوف في روايتكم وابن عمر في رواية غيركم الى قول غير أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فإذا جاز لكم أن تخالفوهم فكيف تجعلون قول الواحد منهم حجة على السنة ولا تجعلونه حجة على

وتخالفهم الطائفة التي بازاءهم أو بعضها وهي في غير صلاة والحارس في غير صلاة أقوى من الحارس مصلياً فكان أن تكون الطائفة الأخرى إذا حرس الأولى اذ صارت مصلية والحارسة غير مصلية أشبه من أن تكون الأولى قد أخذت من الآخرة ما لم تعطها والحديث الذي يخالف حديث خوات ابن جبير تكون فيه الطائفتان معاً في بعض الصلاة ليس لهما حارس إلا الإمام وحده وإنما أمر الله إحدى الطائفتين بحراسة الأخرى والطائفة الجامعة لا الإمام الواحد قال وإنما أراد الله أن لا يصيب المشركون غرة من أهل دينه وحديث خوات ابن جبير كما وصفنا أقوى في المكيدة وأحصن لكل المسلمين من الحديث الذي يخالفه (قال الشافعي) فهذه الدلائل قلنا بحديث خوات بن جبير (قال الشافعي) وقد روى حديث لا يثبت أهل العلم بالحديث مثله أن النبي صلى بنى قرد

أنفسكم قال ثم أردتم أن تقيسوا فأخطأتم القياس فلو لم تكونوا خالفتم أحدا كنتم قد أخطأتم القياس قسم بالرجلين يقتلان النفس فيكون على كل واحد منهما كفارة عتق رقبة وفي النفس شيان أحدهما بدل والبذل كالتمن وهو الدية في الحر والتمن في العبد والابذل لا يزد فيها عندنا وعندكم لو أن مائة رجل قتلوا رجلاً حراً أو عبداً لم يفرموا الدية أو قيمة فإن قال قائل فالطبي يقتل بالقيمة والدية أشبه أم الكفارة قيل بالقيمة والدية فإن قال ومن أين قيل تغدى النعامة ببدنة والجرادة بتمرة وهذا مثل قيمة العبد المرتفع والمنخفض والكفارة شيء لا يزد فيها ولا ينقص منها إن كان طعاماً أو كسوة أو عتقاً وقول عمر وعبد الرحمن معنى القرآن لأن الله جل ثناؤه يقول بخزائن ما قتل من النعم فجعل فيه المثل فن جعل فيه مثليين ففسد خالف قول الله والله أعلم ثم لا تمتنعون من رد قول عمر لرأى أنفسكم ومعه عبد الرحمن بن عوف (قال الشافعي) أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء بن نفعراً أصابوا صيدا قال عليهم كلهم جزاء واحد (قال الشافعي) أخبرنا الثقة عن حماد بن سلمة عن عمار مولى بني هاشم قال سئل ابن عباس عن نفر أصابوا صيدا قال عليهم جزاء قيل على كل واحد منهم جزاء قال انه لمغرر بكم بل عليكم كلكم جزاء واحد والله أعلم

(باب الأمان لأهل دار الحرب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك أنه بلغه أن عمر بن الخطاب كتب إلى عامل جيش كان بعثه أنه بلغني أن الرجل منكم يطلب العليج حتى إذا أسند في الجبل وامتنع قال له الرجل مترس يقول لا تخف فإذا أدركه قتله وإن الذي نفسي بيده لا يبلغني أن أحدا فعل ذلك الا ضربت عنقه قال مالك وليس هذا بالأمر المجتمع عليه ولا يقتل به . فقلت للشافعي فانا نقول بقول مالك (قال الشافعي) قد خالفتم ما رويتم عن عمر ولم تروا عن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم خلافه علناه وأما قوله ليس هذا بالأمر المجتمع عليه فليس في مثل هذا اجتماع وهو لا يروى شيئاً يخالفه ولا يوافقه فأين الإجماع فيما لا روية فيه فإن كان ذهب إلى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يقتل مسلم بكافر وهذا كافر زعمه إذا جاء شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم أن يترك كل ما خالفه أما أن يترك ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم مرة ويلزمه أخرى فهذا لا يجوز لا أحد

(باب ما روى مالك عن عثمان بن عفان وخالفه في تخمير المحرم وجهه)

سألت الشافعي أئتمر المحرم وجهه فقال نعم ولا تخمر رأسه وسأله عن المحرم بصطاء من أجله الصيد قال لا يا كاهن أكله فقد أساء ولا فدية عليه فقلت وما الخبة فقال أخبرنا مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عبد الله بن عامر بن ربيعة قال رأيت عثمان بن عفان بالعرج في يوم صائف وهو محرم وقد غطي وجهه بقطيفة أرجوان ثم أتى بلحم صيد فقال لأصحابه كلوا فقالوا لا تأكل أنت قال اني لست كهيتكم إنما صيد من أجلى . فقلت اننا نكره تخمير الوجه للمحرم ويكرهه صاحبنا ويرى فيه عن ابن عمر أنه قال ما فوق الذقن من الرأس فلا تخمر المحرم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أن عثمان بن عفان وزيد بن ثابت ومروان كانوا يخمرون وجوههم بهم محرمون فإن كنت ذهبت إلى أن عثمان وابن عمر اختلفا في تخمير الوجه فكيف أخذت بقول ابن عمر دون قول عثمان ومع عثمان زيد ابن ثابت ومروان وما هو أقوى من هذا كله قلت وما هو قال أمر النبي صلى الله عليه وسلم عيت مات محرم أن يكشف عن رأسه دون وجهه ولا يقرب طيباً ويكفن في ثوبه اللذين مات فيهما فدللت السنة على أن للمحرم تخمير وجهه وعثمان وزيد رجلان وابن عمر واحد ومعهم مروان فكان ينبغي عندك أن يكون هذا أشبه بالعمل وبدلالة السنة وعثمان الخليفة وزيد ثم مروان بعدهما وقد اختلف عثمان وابن عمر في العبد يباع ويتبرأ صاحبه من العيب فقضى عثمان على ابن عمر أن يحلف ما كان به داء علمه وقد رأى ابن عمر أن التبرؤ

وبطائفة ركعة ثم سلوا

فكانت للامام ركعتان وعلى كل واحدة ركعة وانما تركناه لان جميع الاحاديث في صلاة الخوف مجمعة على أن على المأمومين من عدد الصلاة مثل ما على الامام وكذلك أصل الفرض في الصلاة على الناس واحد في العدد ولانه لا يثبت عندنا مثله لشيء في بعض اسناده قال وروى في صلاة الخوف أحاديث لاتضاد حديث خوات بن جبير وذلك أن جابر اوى أن النبي صلى بطن نخل صلاة الخوف بطائفة ركعتين ثم سلم ثم جاءت الطائفة الاخرى فصلى بهم ركعتين ثم سلم وهاتان الطائفتان محروستان فان صلى الامام هكذا أجزأ عنه (قال الشافعي) وقد روى أبو عياش الزرقى أن العدو كان في القبلة فصلى النبي بالطائفتين معا بعسفان فركع وركعوا ثم سجد فسجدت معه طائفة وقامت طائفة تحرسه فلما قام سجد الذين يحرسونه وهكذا نقول لان أصحاب النبي كانوا كثيرا والعدو قليل لاحتال بينهم وبينه

يبرئه مما علم ولم يعلم فاخترت قول ابن عمر وسمعت من أصحابك من يقول عثمان الخليفة (١) عن عصاء بن المهاجرين والانصار كانه قول عامتهم وقوله بهذا كله أولى أن يتبع من ابن عمر فعثمان اذ كان معه ما وصفت في تخمير المحرم وجهه من دلالة السنة ومن قول زيد ومروان أولى أن يصار الى قوله مع أنه قول عامة المفتين بالبلدان * فقلت للشافعي فانا نقول ما فوق الذقن من الرأس قال الشافعي ينبغي أن يكون من شأنك الصمت حين تسمع كلام الناس حتى تعرف منه فاني أراك تكثرا أن تكلم بغير روية فقلت وما ذلك فقال وما تعني بقولك وما فوق الذقن من الرأس أتعني أن حكمه حكم الرأس في الاحرام فقلت نعم فقال أقتصر المرأة المحرمة ما فوق ذقنها فان للحرمة أن تخمر رأسها فقلت لا قال أفيجب على الرجل اذ لبدرأسه حلقه أو تقصيره فقلت نعم قال أفيجب عليه أن يأخذ من شعر ما فوق الذقن من وجهه فقلت لا فقال لي الشافعي وفرق الله بين حكم الوجه والرأس فقال اغسلوا وجوهكم فعلمنا أن الوجه مادون الرأس وأن الذقن من الوجه وقال امسحوا برؤسكم فكان الرأس غير الوجه فقلت نعم قال وقولك لا كراهة لتخمير الوجه بكأله ولا باباحة تخميره بكأله انه يجب على من وضع نفسه معلما أن يسد أفعرف ما يقول قبل أن يقوله ولا ينطق بما لا يعلم وهذه سبيل لأرأك تعرفها فاتق الله وأمسك عن أن تقول بغير علم ولم أر من أدب من ذهب مذهبا الا أن يقول القول ثم يصمت وذلك أنه «قال فيما نرى» يعلم أنه لا يصنع شيئا بمنأى عنه غيره الا بما ان صمت أمثله * قلت للشافعي فنأين قلت أي صيد صيد من أجل محرم فأكل منه لم يغرم فيه فقال لان الله جل ثناؤه انما أوجب غرمه على من قتله فقال عز وجل ومن قتله منكم متعمدا فجزاء مثل ما قتل من النعم فلما كان القتل غير محرم لم يكن على المحرم فيما جنى غيره فدية كما لو قتل من أجله مسلما لم يكن على المقتول من أجله عقل ولا كفارة ولا قود فان الله قضى أن لا رز وازرة وزد أخرى قال ولما كان الصيد مقتولا فأسل المحرم عن أكله ومن أجله صيد لم يكن عليه فيه فدية بأن صيد من أجله لم يجز أن يكون صيدا مقتولا لافدية فيه حين قتل ويا كاه بشر لافدية عليهم فاذأ كاه واحد فذاه وانما تقطع الفدية فيه بالقتل فاذأ كان القتل ولا فدية لم يجز أن تكون فدية لانه لم يحدث بعد هاقتلا يوجب فدية قلت ان الأكل غير جائز للمحرم وانما أمرته بالفدية لذلك قال وكذلك لا يجوز للمحرم أكل ميتة ولا شرب نحر ولا محرم ولا فدية عليه في شيء من هذا وهو أثم بالأكل والفدية في الصيد انما تكون بالقتل * فقلت للشافعي فهل خالف في هذا غيرنا فقال ما علمت أحدا غيركم زعم أن من أكل لحم صيد صيد من أجله فذاه بل علمت أن من المشرقيين من قال له أن يأكله لانه مال لغيره أطعمه اياه ولولا اتباع الحديث فيه لكان القول عندنا قوله ولكنه خالف الحديث بخالفناه فان كانت لنا عليه حجة بخلاف بعض الحديث فهي لنا عليك بخلاف بعضه وهو يعرف ما يقول وان زل عندنا واستم والله يعافينا واياكم تعرفون كثيرا مما نقولون أرايت لو أن رجلا أعطى رجلا سلاحا ليقويه على قتل حرا أو عبدا فقتله المعطى كان على المعطى عقل أو قود قال لا ولكنه مسمى أثم بتقوية التماثل قلت وكذلك لو قتله ولا علم له بجناية على قتله ورضيه قال نعم (قال الشافعي) رحمه الله أفلا ترى هذا أولى أن يكون عليه عقل أو قود أو كفارة ممن قتل من أجله صيدا لا يعلمه فأكله فاذا قلت انما جعل العقل والقود بالقتل فهذا غير قاتل (قال الشافعي) أخبرنا مالك أن أبا أيوب الانصاري قال كان الرجل يضحي بالشاة الواحدة عنه وعن أهله ثم تباهى الناس فصارت مباهاة

((باب ما جاء في خلاف عائشة في لغو اليمين))

فقلت للشافعي ما لغو اليمين قال الله أعلم أما الذي نذهب اليه فهو ما قالت عائشة (قال الشافعي) أخبرنا

(١) كذا في النسخة بدون نقطه لعله محرف وأصله قد قضاه بين الخ وحرر كتبه مصححه

يخاف حملتهم فإذا
كانوا هكذا صليت صلاة
الخوف هكذا وليس هذا
مضادا للحديث الذي
أخذناه ولكن الحالين
مختلفان

باب صلاة كسوف
الشمس والقمر

«قال الربيع» أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا
مالك عن زيد بن أسلم
عن عطاء بن يسار عن
ابن عباس قال خسفت
الشمس فصلى رسول
الله فبكى ابن عباس
أن صلاته ركعتان في
كل ركعة ركوعان ثم
خطبهم فقال ان الشمس
والقمر آيتان من آيات
الله لا يخسفان لموت
أحد ولا لحياته فإذا
رأيتم ذلك فافزعوا الى
ذكر الله * أخبرنا مالك
عن يحيى بن سعيد عن
عمرة عن عائشة * وحدثنا
الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال وأخبرنا
مالك عن هشام عن
أبيه عن عائشة قالت
خسفت الشمس فصلى
النبي فبكى أنه صلى
ركعتين في كل ركعة
ركوعان * أخبرنا الثقة
عن معمر عن الزهري
عن كثير بن عباس بن
عبد المطلب أن رسول
الله صلى في كسوف

مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أنها قالت لغو اليمين قول الانسان لا والله وبلى والله . فقلت
للشافعي وما الحجة فيما قلت قال الله أعلم اللغو في لسان العرب الكلام غير المعقود عليه وجاع اللغو يكون
اخطلا (قال الشافعي) نفالفتموه وزعمتم أن اللغو حلف الانسان على الشيء يستيقن أنه كما حلف عليه ثم
يوجد على خلافه (قال الشافعي) وهذا ضد اللغو هذا هو الاثبات في اليمين يقصد بها يحلف لا يفعله يمنع
السبب لقول الله تبارك وتعالى ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الايمان ما عقدتم ما عقدتم به عقدا الايمان عليه
ولو احتمل اللسان ما ذهبتم اليه ما منع احتماله ما ذهبت اليه عائشة وكانت أولى أن تتبع منكم لأنها أعلم
باللسان منكم مع علمها بالفتوة (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد عن
عائشة التشهد قال نفالفتموه فاقبه الى قول عمر

باب في بيع المدبر (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن
عن أمه عمرة أن عائشة دبرت جارية لها فسكرتها واعترفت بالسحر فأمرت بها عائشة أن تباع من الأعراب ممن
يسئ ملكتها فيبعث قال نفالفتموه فاقتم لا يباع مدبر ولا مدبرة ونحن نقول بقول عائشة وغيرها

باب ما جاء في لبس الخنزير فقلت للشافعي فما تقول في لبس الخنزير قال لا بأس به إلا أن يدعه
رجل ليأخذ بأفصده منه فأما لبس الخنزير فلا (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن هشام عن
أبيه عن عائشة أنها كست عبد الله بن الزبير مطرف خز كانت تلبسه (قال الشافعي) وروينا أن القاسم
دخل عليها في غداة باردة وعليه مطرف خز فألقاه عليها فلم تنكره . فقلت للشافعي فإنا نكره لبس الخنزير فقال
أوما رويتم هذا عن عائشة فقلت بلى فقال لا شيء خالفتموه وأمعها بشر لا يرون به بأسا فلم يزل القاسم
يلبسه حتى بيع في ميراثه فيما بلغنا فإذا شتم جعلتم قول القاسم حجة وإذا شتمتم تركتم ذلك على عائشة والقاسم
ومن شتم والله المستعان

باب خلاف ابن عباس في البيوع

(قال الشافعي) أخبرنا مالك بن أنس عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد قال سمعت ابن عباس ورجل
يسأله عن رجل سلف في سبائب فأراد أن يبيعها فقال ابن عباس تلك الورق بالورق وكره ذلك قال مالك
وذلك فيما نرى لأنه أراد بيعها من صاحبه الذي اشتراها منه بأكثر من الثمن الذي ابتاعها به ولو باعها من غير
الذي اشتراها منه لم يكن يبيعه بأس وقلتم به وليس هذا قول ابن عباس ولا تأويل حديث (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس قال أما الذي نهى عنه رسول الله
صلى الله عليه وسلم فهو الطعام أن يباع حتى يقبض قال ابن عباس برأيه ولا أحسب كل شيء الامثلة (قال
الشافعي) ويقول ابن عباس نأخذ لانه اذا باع شيئا اشتراه قبل أن يقبضه فقد باع مضمونا له على غيره وأصل البيع
لم يبرأ اليه منه وأكل ربح ما لم يضمن ونفالفتموه فأجزتم بيع ما لم يقبض سوى الطعام من غير صاحبه الذي
اتبع به (قال الشافعي) رحمه الله ولا أعلم بين صاحبه الذي يبيع منه وغيره فرائن لم يكن ذلك فهل الحجة
عليه إلا أن يقال مخرج قول النبي صلى الله عليه وسلم عام فلا يصلح أن يكون خاصا فكيف نهى عنه ابن
عباس وأنتم لاترون خلاف هذا عن أحد علمته وعن ابن عباس أن امرأة جعلت على نفسها ميثاقا الى
مسجد قباء فأتت قبل أن تقضى فأمر ابن عباس أن تعشى عنها . فقلت للشافعي فإنا نقول لا يعشى أحد عن
أحد (قال الشافعي) أحسب ابن عباس انما ذهب الى أن المشي الى قباء نسل فأمرها أن نسل عنها
وكيف خالفتموه ولا أعلمكم رويتم عن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم خلافه

الشمس ركعتين في كل

ركعة ركوعان * أخبرنا

سفيان عن اسمعيل بن

أبي خالد عن قيس بن

أبي حازم عن أبي مسعود

الأنصاري قال انكسفت

الشمس يوم مات ابراهيم

ابن رسول الله فقال

الناس انكسفت الشمس

لموت ابراهيم فقال النبي

ان الشمس والقمر آيتان

من آيات الله لا ينكسفان

لموت أحد ولا لحياته

فاذا رأيت ذلك فافزعوا

الى ذكر الله والى الصلاة

(قال الشافعي) فهذا

نقول اذا كسفت

الشمس والقمر صلى

الامام بالناس ركعتين

في كسوف كل واحد

منهما في كل ركعة

ركوعان فان لم يصل

الامام صلى المرء لنفسه

كذلك (قال الشافعي)

وبلغنا أن عثمان بن

عفان صلى في كسوف

الشمس ركعتين في كل

ركعة ركوعان

(باب الخلاف في ذلك)

* حدثنا الربيع

قال قال الشافعي

خافنا في ذلك بعض

الناس في صلاة لكسوف

فقال يصلي في كسوف

الشمس والقمر ركعتين

كما يصلي الناس في كل

(باب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن أبي الزبير عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس أنه سئل عن رجل وقع على أهله وهو محرر وهو بمنى قبل أن يفيض أمره أن ينحر بدنة (قال الشافعي) وبهذا نأخذ قال مالك عليه عمرة وبدنة وحجة تامة ورواه عن ربعة فترك قول ابن عباس بخبر ربعة ورواه عن ثور بن يزيد عن عكرمة يظنه عن ابن عباس (قال الشافعي) وهو سئ القول في عكرمة لا يرى لأحد أن يقبل حديثه وهو يروي عن سفيان عن عطاء عن ابن عباس خلافة وعطاء ثقة عنده وعند الناس قال والحبيل أن يقول في عكرمة ما يقول ثم يحتاج إلى شيء من علمه يوافق قوله ويسميه مرة ويروي عنه طنا ويسكت عنه مرة فيروي عن ثور بن يزيد عن ابن عباس في الرضاع وذبائح نصارى العرب وغيره وسكت عن عكرمة وانما حدث به ثور عن عكرمة وهذا من الأمور التي ينبغي لأهل العلم أن يتحفظوا منها فيأخذ بقول ابن عباس من نسي من نسكه شيئاً أو تركه فليهرق دماً فيقسي عليه ما شاء الله من الكثرة ويترك قوله في غير هذا منصوصاً لغير معنى هل رى أحد قط تم حجه بعمل في الحج بشيء ما لا ينبغي له فقضاء به مرة فكيف يعتمر عنده وهو في بقية من حجه فان قلتم نعم بعد الحج فكيف يكون حج قد خرج منه كله وقضى عنه حجة الاسلام وقد خرج من احرامه في الحج ثم نقول أحرم به مرة عن حج ما علمت أحداً من مفتي الامصار قال هذا قبل ربعة الاماروى عن عكرمة وهذا من قول ربعة عطاء الله عنا وعنه من ضرب من أفطريوما من رمضان قضى باثني عشر يوماً ومن قبل امرأته وهو صائم اعتكف ثلاثة أيام وما أشبه هذا من أقاويل كان يقولها قال والحبيل لكم وأنتم لا تستوحشون من التلذذ على ربعة ما هو أحسن من هذا فكيف تتبعونه فيه

(باب خلاف زيد بن ثابت في الطلاق)

سألت الشافعي عن الرجل يملك امرأته أمرها فطلق نفسها ثلاثاً فقال القول قول الزوج فان قال انما ملكها أمرها في واحدة لاقى ثلاث كان القول قوله وهي واحدة وهو أحق بها فقلت له ما الحج في ذلك قال أخبرنا مالك عن سعيد بن سليمان بن زيد بن ثابت عن خارجة بن زيد بن ثابت أنه أخبره أنه كان جالساً عند زيد بن ثابت فأتاه محمد بن أبي عتيق وعينه تدمعان فقال له زيد ما شأنك فقال ملكك امرأتى أمرها ففارقتنى فقال له زيد ارجعها ان شئت فأنما هي واحدة وأنت أحق بها فقلت للشافعي فانا نقول هي ثلاث لأن بنا كرها وروى شبيبها بذلك عن ابن عمر ومروان بن الحكم (قال الشافعي) ما أراكم تبالون من خالفتم فان ذهبتم الى قول ابن عمر ومروان دون قول زيد فبأي وجه ذهبتم اليه فهل يعدو الملك امرأته أمرها اذا طلقت نفسها ثلاثاً أن يكون أصل التملك انخارج جميع ما في يده من طلاقها لها فاذا طلقت نفسها لزمه ولم تنفعه منا كرتها أو لا يكون انخارج جميعه فيكون محتملاً لانخارج الجميع والبعض فيكون القول قوله فيه واذا كان القول قول الزوج فلو ملكها واحدة فطلعت نفسها ثلاثاً لم يكن لها أن تطلق الا واحدة وأسمعكم اذا اخترتم والله يغفر لنا ولكم لا تعرفون كيف وضع الاختيار وما موضع المناكحة فيه الا ما وصفت والله أعلم

(باب في عين الاغور)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن بكير بن الأشج عن سليمان بن يسار أن زيد بن ثابت قضى في العين القائمة اذا أطقت أو قال تحقت بمائة دينار قال مالك ليس بهذا العمل انما فيها الاجتهاد لاشئ موقت (قال الشافعي) أخبرنا مالك أن أنس بن مالك كبر حتى لا يقدر على الصيام فكان يفقدى وخالفه مالك فقال ليس عليه بواجب (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ربعة عن أبي بكر بن خرم

يوم وليس في كل ركعة ركوعان (قال الشافعي) فذكرت له بعض حديثنا فقال هذا ثابت وانما أخذنا بحديث لنا غيره فذكر حديثا عن أبي بكر أن النبي صلى في الكسوف ركعتين نحو من صلاتكم هذه وذكر حديثا عن سمرة ابن جندب في معناه فقلت له ألسنت تزعم أن الحديث إذا جاء من وجهين فاختلفا وكان في الحديث زيادة كان الحائي بالزيادة أولى أن يقبل قوله لأنه أثبت ما لم يثبت الذي نقص الحديث قال بلى فقلت ففي حديثنا الزيادة التي تسمع فقال أصحابه عليك أن ترجع إليه وقال فالنعمان بن بشير يقول صلى النبي صلى الله عليه وسلم ولا يذكر في كل ركعة ركوعان فقلت فالنعمان يزعم أن النبي صلى ركعتين ثم نظر فلم تنجل الشمس فقام فصلى ركعتين ثم ركعتين ثم ركعتين فافتأخذه قال لا قلت فانت إذا تخالف حديث النعمان وحديثنا وليس لك في حديث النعمان إلا ما لك في

أنه كان يصلي في قبص فقلت انانكره هذا فقال كيف كرهتم ما استحبه أبو بكر (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ربيعة أن القاسم يعني ابن محمد كان يبيع ثمر حائطه ويستثنى منه (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن عن عمرة بنت عبد الرحمن أنها كانت تبيع ثمارها وتستثنى منها (قال الشافعي) وأخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد أن رجلا كانت عنده وليدة قوم فقال لا هلهأنا نكرم بها فرأى الناس أنها تطليقة قال مالك الأمر المجتمع عليه عندنا أن الرجل إذا باع ثمر حائط فلا بأس أن يستثنى منه ما بينه وبين ثلث الثمر لا يجاوز (قال الشافعي) أيضا يروى عن القاسم وعمرة الاستثناء ولم يرو عنهما أحد الاستثناء ولو جاز أن يستثنى منه سهمان ألف سهم ليجوز تسعة أعشاره وأكثر ولا أدري من اجتمع لكم على هذا والذي يروى خلاف ما يقول (قال الشافعي) ولا يجوز الاستثناء إلا أن يكون البيع واقعا على شيء والمستثنى خارج من البيع وذلك أن يقول أبيعك ثمر حائطي إلا كذا وكذا نخلة فيكون النصف خارجا من البيع أو أبيعك ثمره إلا نصفه أو إلا ثلثه فيكون ما استثنى خارجا من البيع (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ربيعة أن رجلا أتى القاسم فقال اني أفضت وأفضت معي بأهلي فعدلت إلى شعب فذهبت لا أدنومنها فقالت امرأتى لم أقصر من شعر رأسي بعد فأخذت من شعر رأسيها بأسناني ثم وقعت بها قال فضحك القاسم ثم قال فرها فلما أخذ من رأسيها بالجلمين (قال الشافعي) وهذا كما قال القاسم إذا قصر من رأسيها بأسنانه أجزأ عنها من الجلمين قال مالك يهرق دما ونحالف القاسم لقول نفسه (قال الشافعي) أخبرنا مالك أنه سأل عبد الرحمن بن القاسم من أين القاسم يرمي جرة العقبة قال من حيث تيسر قال مالك لأحب أن يرميها إلا من بطن المسيل ولم يرو فيها خلافا عن أحد

باب خلاف عمر بن عبد العزيز في عسور أهل الذمة

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن زريق بن حبان وكان زريق على جواز مصر في زمان الوليد وسليمان وعمر بن عبد العزيز فذكر أن عمر بن عبد العزيز كتب إليه أن انظر من مريبك من المسلمين نفذ مما طهر من أموالهم مما يديرون للتجارات من كل أربعين دينارا دينارها ناقص فبحساب ذلك حتى يبلغ عشرين دينارا فان نقص من عشرين دينارا ثلث دينار فدعها ولا تأخذ منها شيئا ومن مريبك من أهل الذمة نفذ مما يديرون من التجارات من أموالهم من كل عشرين دينارا دينارها ناقص فبحساب ذلك حتى يبلغ عشرة دنانير فان نقصت ثلث دينار فدعها ولا تأخذ منها شيئا أو كتب لهم بما تأخذ منهم كتابا إلى مثله من الحول (قال الشافعي) ويقول عمر أنخذ لا يؤخذ منهم إلا مرة في الحول وخالفتموه ان اختلفوا في السنة مرارا وخالفتم عمر بن عبد العزيز في عشرين دينارا ان نقص ثلث دينار فأخبرت عنه أنه قال ان جازت جواز الموازنة أخذت منه الزكاة ولو نقصت أكثر وان لم تجز جواز الموازنة وهي تنقص ثلث دينار أو أكثر أو أقل لم يؤخذ منها زكاة وزعمتم أن الداهم ان نقصت عن مائتي درهم وهي تجوز جواز الموازنة أخذت منها الزكاة (قال الشافعي) لسنا نقول بهذا إذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمس أواق صدقة فهو كما قال رسول الله فلا ونقصت حبة لم يكن فيها صدقة لان ذلك دون خمس أواق وأتمتم تقولوا بحديث النبي صلى الله عليه وسلم الذي يروى ليس فيما دون خمس أواق صدقة وهو سنة ولا يقول عمر بن عبد العزيز (قال الشافعي) أخبرنا مالك أنه سأل ابن شهاب عن الزيتون فقال فيه العشر وخالفه مالك فقال لا يؤخذ العشر إلا من زينه وجواب ابن شهاب على حبه (قال الشافعي) أخبرنا مالك أن عمر بن عبد العزيز كتب انما الصدقة في العين والحرق والمأشية قال مالك لا صدقة إلا في عين أو حرث أو مأشية وقال مالك في العرض الذي يدار صدقة (قال الشافعي) أخبرنا مالك أنه بلغه أن سعيدا يعني ابن المسيب وسليمان بن يسار سئلا هل في الشفعة

حديث أبي بكره وسفرة
وأنت تعلم أن اسنادنا
في حديثنا من أثبت
اسناد الناس فقال روى
بعضهم أن النبي صلى
الله عليه وسلم صلى
ثلاث ركوعات في كل
ركعة قال فقلت له
فتقول به أنت قال لا
ولكن لم تقبل به أنت
وهو زيادة على حديثكم
قلت لم تثبت به قال ولم
لاتثبته قلت هو من
وجهه منقطع ونحن
لأنثبت المنقطع على
وجه الانفراد ووجه
نراه والله أعلم غلطاً قال
وهل تروى عن ابن
عباس صلاة ثلاث
ركوعات قلت نعم
أخبرنا سفيان عن
سليمان الأحول يقول
سمعت طاوساً يقول
خسفت الشمس فصلى
بنا ابن عباس في صلاة
زمزم ست ركعات في
أربع سجعات قال
الشافعي هذا ومع
المحفوظ عندنا عن ابن
عباس حديث عائشة
وأبي موسى وكثير بن
عباس عن النبي موافقة
كلها أن النبي صلى
ركعتين في كل ركعة
ركوعان قال فاجعل
زيد بن أسلم عن عطاء
ابن يسار عن ابن عباس

سنة فقال لاجتماع الشفعة في الدور والأرضين ولا تكون الشفعة إلا بين القوم الشركاء (قال الشافعي)
وبهذا أخذ وتأخذون في الجملة وفي هذا يعني إن تكون الشفعة إلا فيما كانت له أرض فانه يقسم وقدر روى
مالك عن عثمان أنه قال لا شفعة في بئر ولا حقل نخل وقال مالك لا شفعة في طريق ولا عرصة دار وإن صلح فيها
القسم وقال فبين اشترى شقصاً من داراً وحيواناً أو عرض الشفعة في الشقص بقدر ما يصيبه من الثمن ثم
خالفتم معنى هذا في المكاتب فعملتم بنجومه تباع وجعلتموه أحراراً بما يباع منه بالشفعة

(باب خلاف سعيد وأبي بكر في الإيلاء) (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن
سعيد يعني ابن المسيب وأبي بكر بن عبد الرحمن أنهما كانا يقولان في الرجل يولي من امرأته إذا مضت أربعة
أشهر فهي تطليقة ولزوجها عليها الرجعة ما كانت في العدة وقال مالك إن مروان كان يقضي في الرجل إذا
آلى من امرأته أنها إذا مضت الأربعة الأشهر فهي تطليقة وله عليها الرجعة ما كانت في العدة قال مالك
وعلى ذلك رأى ابن شهاب (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه سئل
عن المرأة يطلقها زوجها في بيت بكراء على من الكراء فقال سعيد على زوجها قال فإن لم يكن عند زوجها
قال فعلى الأمير

(باب في سجود القرآن) سألت الشافعي عن السجود في سورة الفالح فقال فيها سجدة ثان فقلت
وما الحجة في ذلك فقال أخبرنا مالك عن نافع أن رجلاً من أهل مصر أخبره أن عمر بن الخطاب سجد في سورة
الفالح سجدتين ثم قال إن هذه السورة فضلت بسجدتين (قال الشافعي) أخبرنا إبراهيم بن سعد عن الزهري
عن عبد الله بن ثعلبة بن صعيبر أن عمر بن الخطاب صلى بهم بالجابية بسورة الفالح فسجد فيها سجدتين * فقلت
للشافعي فأنالنا نسجد فيها السجدة واحدة (قال الشافعي) فقد خالفتم ما رويتم عن عمر بن الخطاب وعبد الله
ابن عمر معاً إلى غير قول أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فكيف تتخذون قول عمر وحده حجة وابن عمر
وحده حجة حتى ردوا بكل واحد منهما السنة وتبنون عليهم ما عدا من الفقه ثم تخرجون من قولهما الرأي أنفسكم
هل تعلمون يستدلون على أحد قول العورة فيه أباين منها فيما وصفت من آقاؤكم * وسألت الشافعي
عمار بن مروان صاحبنا وحده في المحصب فقال أخبرنا مالك عن ابن عمر قال كان يصلي الظهر والعصر والمغرب
والعشاء بالمحصب ثم يدخل مكة من الليل فيطوف بالبيت * قلت للشافعي نحن نقول لا ينبغي لعام أن يفعل
(قال الشافعي) ما على العالم من النسل ما ليس على غيره قلت هو على العالم والجاهل (قال الشافعي) فإن
تركاه قلت لا فدية على واحد منهما قال ولكنكم من أصل مذهبكم أن من ترك من نسكه شيئاً أهرق دماً فإن
كان نسكاً فقد تركتم أصل قولكم وإن كان منزل سفر لا منزل نسك فلا تأمر عالماً ولا جاهلاً أن ينزله

(باب غسل الجنابة) (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان إذا اغتسل
من الجنابة تضح في عينيه الماء قال مالك ليس عليه العمل (قال الشافعي) هذا مما تركتم على ابن عمر ولم
تروا عن أحد خلافه فإذا وسعكم الترتل على ابن عمر لغير قول مثله لم يجز لكم أن تقولوا قوله حجة على مثله وأنتم
تدعون عليه لا أنفسكم وإن جاز لكم أن تحتجوا به على مثله لم يجز تركه لأنفسكم

(باب في الرعاف) (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان إذا رعف أقصر ف
فتوضأ ثم رجع ولم يتكلم (قال الشافعي) فقال روى عن ابن المسيب وابن عباس مثله (قال الشافعي)
أخبرنا عبد المجيد بن عبد العزيز عن ابن جريج عن الزهري عن سالم عن أبيه أنه كان يقول من أصابه
رعاف أو من وجده رعافاً أو مذى أو قيء أنصرف فتوضأ ثم رجع فبني وقال المسور بن مخرمة يستأنف ثم
زعم أنه إنما يغسل الدم وعبيد الله بن عمر يروى عن نافع أنه كان ينصرف فيغسل الدم ويتوضأ للصلاة

والوضوء في الطاهر في روايتكم انما هو وضوء الصلاة وهذا يشبه الترك لما رويتم عن ابن عمر وابن عباس وابن المسيب في رواية غيركم أنه يني في المذي وزعمتم أنكم لا تبنون في المذي

(باب الغسل بفضل الجنب والحائض) (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول لا بأس بفضل المرأة ما لم تكن حائضاً أو جنباً قال مالك لا بأس أن يغسل بفضل الجنب والحائض * قلت للشافعي أنت تقول بقول مالك قال نعم ولست أرى قول أحد مع قول النبي صلى الله عليه وسلم حجة انما تركته لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يغتسل وعائشة فاذا اغتسلا معا كان كل واحد منهما يغتسل بفضل صاحبه وأنتم تجعلون قول ابن عمر حجة على السنة وتجعلون سنة أخرى حجة عليه ان كنتم تركتموه على ابن عمر فلعلمكم لا تكونون تركتموه عليه الا بشئ عرفتموه

(باب التيمم) (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع أنه أقبل هو وابن عمر من الجرف حتى اذا كانوا بالمربد نزل فتيمم صعيدا فمسح بوجهه ويديه الى المرفقين ثم صلى (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن ابن عجلان عن نافع عن ابن عمر أنه تيمم بعد الغنم وصلى العصر ثم دخل المدينة والشمس مرتفعة فلم يعد العصر. قلت للشافعي فانا نقول اذا كان المسافر يطعم بالماء فلا يتيمم الا في آخر الوقت فان تيمم قبل آخر الوقت وصلى ثم وجد الماء قبل ذهاب الوقت توضأ وأعاد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى هذا خلاف قول ابن عمر المر بدطرف المدينة وقد تيمم به ابن عمر ودخل وعليه من الوقت شئ صالح فلم يعد الصلاة فكيف خالعتموه في الأمرين معا ولا أعلم أحدا مثله قال بخلافه فلو قلتم بقوله ثم خالفه غيركم كنتم شبيها ان تقولوا يخالف ابن عمر لغیر قول مثله ثم يخالفه أيضا في الصلاة وابن عمر الى أن يصلي ما ليس عليه أقرب منه الى أن يدع صلاة عليه

(باب الوتر) (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع قال كنت مع ابن عمر بمكة والسماء متغمة فخشى ابن عمر الصبح فأوتر بواحدة ثم انكشف الغيم فرأى عليه ليلا فشفع بواحدة (قال الشافعي) وأنتم تخالفون ابن عمر من هذا في موضعين فتقولون لا يوتر بواحدة ومن أوتر لا يشفع وتره ولا أعلمكم تحفظون عن أحد أنه قال لا يشفع وتره * قلت للشافعي ما تقول أنت في هذا قال يقول ابن عمر انه يوتر بركعة فلت أفقول يشفع وتره فقال لا فقلت وما جئت فيه قال روي نافع عن ابن عباس أنه كره لابن عمر أن يشفع وتره وقال اذا أوترت فاشفع من آخره ولا تعد وترات لا تشفعه وأنتم زعمتم أنكم لا تقبلون الا حديث صاحبكم وليس من حديث صاحبكم خلاف ابن عمر

(باب الصلاة بغير النافلة في السفر) (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يصلي وراء الامام بغير أربعاء فاذا صلى لنفسه صلى ركعتين (قال الشافعي) هذا يدل على أن الامام اذا كان من أهل مكة صلى بغير أربعاء لا يحتمل الا هذا أو يكون الامام من غير أهل مكة يتم بغير أربعاء لان الامام في زمان ابن عمر من بني أمية وقد أتموا بتمام عثمان قال وهذا يدل على أن المسافرين لو أنهم يقوم لم تفسد صلاتهم عند ابن عمر لان صلاته لو كانت تفسد لم يصل معه (قال الشافعي) وبهذا نقول وأنتم تخالفون ما رويتم عن ابن عمر لغیر رأي أحد رويتموه يخالف ابن عمر بل مع ابن عمر فيه غيره من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بوافقه وتخالفونه ابن مسعود عاب اتمام الصلاة بغير أربعاء فقام فأتى فقبل له في ذلك فقال الخلاف شر ولو كان ذلك يفسد صلاته لم يتم وخالف فيه ولكنه رآه واسعا فأتى وان كان الفضل عنده في القصر (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه لم يكن يصلي مع القريضة في السفر شيئا قبلها ولا بعدها الا من جوف الليل (قال الشافعي) ومعرفة عن ابن عمر عيب النافلة في النهار في السفر قال مالك لا بأس بالنافلة في السفر نهارا * قال فقلت للشافعي فانا نقول بقول صاحبنا فقال الشافعي كيف خالفتم ابن عمر

عن طاووس عن ابن عباس فقلت الدلالة عن ابن عباس موافقة حديث زيد بن أسلم عنه قال فأين الدلالة قيل روي ابراهيم بن محمد عن عبد الله بن أبي بكر عن عمرو وصفوان بن عبد الله بن صفوان قال رأيت ابن عباس صلى على ظهر زمزم في كسوف الشمس ركعتين في كل ركعة ركوعان قال وابن عباس لا يصلي في الخسوف خلاف صلاة النبي صلى الله عليه وسلم ان شاء الله قال واذا كان عطاء بن يسار وعمرو وصفوان بن عبد الله يروون عن ابن عباس خلاف ما روي سليمان الأحوال كانت رواية ثلاثة أولى أن تقبل وعبد الله بن أبي بكر وزيد بن أسلم أكثر حديثا وأشبه بالعلم بالحديث من سليمان وقد روي عن ابن عباس أنه صلى في زلزلة ثلاث ركوعات في كل ركعة قلت لو ثبت عن ابن عباس أنه يشبه أن يكون ابن عباس فسرقي بين خسوف الشمس والقمر والزلزلة وان سوى بينهما فأحاديثنا أكثر وأثبت

عمار رويت فاحذنا
بالأكثر التي ثبتت
وكذلك نقول نحن وأنت
قال ومن أحبكم من
قال لا يصلي في خسوف
القمر صلاة جماعة كما
يصلي في خسوف
الشمس قلت فقد خالفنا
نحن وأنت فلا عليك
أن لا تذكر قوله قال فما
الحجة عليه قلت حديثه
حجة عليه وهو يروي
عن ابن عباس أن النبي
قال إن الشمس والقمر
آيتان من آيات الله
لا يخسفان لموت أحد
ولا يحيان لدار أيتها
فأفرعوا إلى ذكر الله ثم
كان ذكر الله الذي فرغ
إليه رسول الله الصلاة
لكسوف الشمس وأمره
مثل فعله وقد أمر في
خسوف القمر بالفرع
الذي ذكر الله كما أمر به
في خسوف الشمس
وقد قال الله عز وجل
قد أفلح من تركزى وذكر
اسم ربه فصلى ولو لم يكن
عليه حجة الا هذا كانت
عليه وفي حديث ابن
عينة أن النبي أمرهم
في الشمس والقمر أن
يفزعوا إلى ذكر الله
والصلاة وفي الحديث
الثابت أن ابن عباس
صلى في خسوف القمر
كما صلى في خسوف

واستحبتم ما كره ولم أعلمكم تحفظون فيه شيئا يخالف هذا يدل على أن اجتماعكم بقول ابن عمر استنار من الناس لأنه لا ينبغي لأحد أن يخالف الجماعة عنده

(باب القنوت)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر كان لا يقنت في شيء من الصلوات (قال الشافعي) وأنت ترون القنوت في الصبح (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن هشام بن عروة أنه عن أبيه « الشك من الربيع » أنه كان لا يقنت في شيء من الصلاة ولا في الوتر إلا أنه كان يقنت في صلاة الفجر قبل أن يركع الركعة الأخيرة إذا قضى قراءته (قال الشافعي) وأنت تخالفون عروة فتقولون يقنت بعد الركوع . فقلت للشافعي فأنت تقنت في الصبح بعد الركوع فقال نعم لأن النبي صلى الله عليه وسلم قنت ثم أبو بكر ثم عمر ثم عثمان قلت فقد وافقنا قال أجل من حيث لا تعلمون وموافقكم في هذا حجة عليكم في غيره فقلت ومن أين قال أنتم تتركون الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم في الجع عن الرجل يقياس على قول ابن عمر وتقولون لا يجهل ابن عمر قول النبي صلى الله عليه وسلم . فقلت للشافعي قد يذهب على ابن عمر بعض السنن ويذهب عليه حفظ ما شاهد منها فقال الشافعي أو يخفى عليه القنوت والنبي صلى الله عليه وسلم يقنت عمره وأبو بكر وعمر أو يذهب عليه حفظه فقلت نعم (قال الشافعي) أقاويلكم مختلفة كيف نجدكم تروون عنه انكار القنوت ويروى غيركم من المدنيين القنوت عن النبي صلى الله عليه وسلم وخلفائه فهذا يبطل أن العمل كما تقول في كل أمر ويبطل قولكم لا يخفى على ابن عمر سنة وإذا جاز عليه أن ينسى أو يذهب عليه ما شاهد كان أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر امرأة أن تحج عن أبيها من العلم من هذا أولى أن يذهب عليه ولا يجعل قوله حجة على السنة وأنها عليك في رد الحديث زعمت أن يكون لا يذهب على ابن عمر (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر في التشهد (قال الشافعي) وخالفته إلى قول عرفانا كان التشهد وهو من الصلاة وعلم العامة مختلف فيه بالمدينة يخالف فيه ابن عمر وعمر وعائشة فأين الاجتماع والعمل ما كان ينبغي لشيء أن يكون أولى أن يكون مجتمع عليه من التشهد وما روى فيه مالك صاحب الأثر الثلاثة أحاديث مختلفة كلها حديثان منها يخالفان ٣ فيها روى غيرهم التشهد على المنبر ثم يخالف فيها ابنه وعائشة فكيف إذا ادعى أن يكون الحاكم إذا حكم ثم قال أو عمل أجمع عليه بالمدينة وما يجوز ادعاء الاجماع لا يخبر ولو ذهب ذهب يبيحه كانت الأحاديث ردا لا جازته

(باب الصلاة قبل الفطر وبعده)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر لم يكن يصلي يوم الفطر قبل الصلاة ولا بعدها (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه كان يصلي يوم الفطر قبل الصلاة وبعدها (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم أن أباه كان يصلي قبل يغدو إلى المصلي أربع ركعات (قال الشافعي) والذي يروى الاختلاف فأين الاجماع إذا كانوا يختلفون في مثل هذا من الصلاة وما تقولون أنتم قالوا لا نرى بأسا أن يصلي قبل الصلاة وبعدها (قال الشافعي) فإذا خالفتم ابن عمر وإذا جاز خلاف ابن عمر في هذا لقول الرجل من التابعين أيجوز لغيركم خلافه لقول رجل من التابعين أو تضيقون على غيركم ما توسعون على أنفسكم فتكونون غير منصفين ويكون هذا غير مقبول من أحد ويجوز أن تدع على ابن عمر لرجل من التابعين ولرأى صاحبك وتجعل قول ابن عمر حجة على السنة في موضع آخر (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر في صلاة الخوف بشيء خالفتموه فيه ومالك يقول لا أراه حكى الاعم النبي

الشمس ثم أعلمهم أن
النبي صلى الله عليه
وسلم فعل مثل ذلك
قال فمن أين تراه أنت
قلت ما يعلم كل الناس
كل شيء وما يؤمن في العلم
أن يجهله بعض من
ينسب إليه

باب من أصبح جنباً
في شهر رمضان

حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مالك عن
عبد الله بن عبد الرحمن
ابن معمر الانصاري عن
أبي يونس مولى عائشة
عن عائشة أن رجلاً
قال لرسول الله وهو
واقف على الباب وأنا
أسمع يا رسول الله اني
أصبح جنباً وأنا أريد
الصوم فقال رسول الله
وأنا أصبح جنباً وأنا
أريد الصوم فأغتسل
وأصوم ذلك اليوم
حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مالك عن
سمي مولى أبي بكر أنه
سمع أبا بكر بن عبد
الرحمن يقول كنت
أنا وأبي عند مروان
ابن الحكم وهو أمير
المدينة فذكر له أن أبا
هريرة يقول من أصبح
جنباً أفرط ذلك اليوم

صلى الله عليه وسلم وابن أبي ذئب يرويه عن الزهري عن سالم عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يشك
فيه (قال الشافعي) فإذا تركتم على ابن عمر رأيته وروايته في صلاة الخوف بحديث يزيد بن رومان عن
النبي صلى الله عليه وسلم فكيف ترون حديثاً عن النبي صلى الله عليه وسلم أثبت من حديث يزيد بن رومان
لرأي ابن عمر ثم تدعون حديث يزيد بن رومان لقول سهل بن أبي حنيفة فتدعون السنة لقول سهل فما أعرف
لكم في العلم مذهبا يصح والله المستعان

(باب نوم الحالس والمضطجع)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر كان ينام وهو قاعد ثم يصلي ولا يتوضأ (قال الشافعي)
وهكذا نقول وإن طال ذلك لافرق بين طويله وقصيره إذا كان جالساً مستويا على الأرض ونقول إذا كان
مضطجعا أعاد الوضوء (قال الشافعي) أخبرنا الثقة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه قال من
نام مضطجعا وجب عليه الوضوء ومن نام جالساً فلا وضوء عليه * فقلت للشافعي فأنقول إن نام قليلاً قاعداً
لم ينتقض وضوءه وإن تطاول ذلك توضأ (قال الشافعي) ولا يجوز في النوم قاعداً إلا أن يكون حكمه حكم
المضطجع قليلاً وكثيره سواء وأخبرنا من ذلك الحكم فلا ينقض الوضوء قليلاً ولا كثيراً * فقلت للشافعي فأن
نقول إن نام قليلاً قاعداً لم ينتقض وضوءه وإن تطاول ذلك توضأ (قال الشافعي) فهذا خلاف ابن عمر
وخلاف غيره والخروج من أقاويل الناس قول ابن عمر كما حكى مالك وهو لا يرى في النوم قاعداً وضوءاً وقول
الحسن من خالف النوم قلبه جالساً وغير جالس فعليه الوضوء وقولكم خارج منهما (قال الشافعي) أخبرنا
مالك عن نافع عن ابن عمر أنه قال في السوق فتوضأ فغسل وجهه ويديه ومسح برأسه ثم دخل المسجد فدعى
للجنائز فمسح على خفيه ثم صلى * قلت للشافعي فأنقول لا يجوز هذا إنما مسح بحضرة ذلك ومن صنع
مثل هذا استأنف فقال الشافعي اني لا أرى خلاف ابن عمر عليكم خفيفاً لاي أنفستكم لأبل لا تعلمكم ترون
في هذا عن أحد شيئاً يخالف قول ابن عمر وإن جاز زلل ابن عمر عندكم وإنما عزمتم أن الحجفة في قول أنفسكم فلم
تكلفتم الرواية عن غيركم وقد جعلتم أنفسكم بالخيار تقبلون ما شئتم بلا حجة

(باب اسراع المشي إلى الصلاة) (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه
سمع الإقامة وهو بالبيع فأسرع المشي إلى المسجد (قال الشافعي) وكرهتم زعمتم اسراع المشي إلى المسجد
* فقلت للشافعي نحن نكره الاسراع إلى المسجد إذا أقيمت الصلاة (قال الشافعي) فإن كنتم كرهتموه
لقول النبي صلى الله عليه وسلم إذا أتيت الصلاة فلا تأتوها وأنت تسعون وأتوها تمشون وعليكم السكينة فقد
أصبتم وهكذا ينبغي لكم في كل أمر لرسول الله فيه سنة فأما أن يجعل قياس قول ابن عمر ويخطئ
القياس عليه حجة على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر امرأة بحج عن أبيها ورجلاً بحج عن أبيه
فقال لا يحج أحد عن أحد لأن ابن عمر قال لا يصلي أحد عن أحد فكيف يجوز لاسلم أن يدع ما يروى عن
رسول الله إلى ما يروى عن غيره ثم يدعه لقياس يخطئ فيه وهو هنا يصيب في ترك ما يروى عن ابن عمر وأدري
عن النبي صلى الله عليه وسلم خلافه ثم يزيد فيخرج إلى خلاف ابن عمر معه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
في غير هذا الموضع

(باب رفع الأيدي في التكبير)

سألت الشافعي عن رفع الأيدي في الصلاة فقال يرفع المصلي يديه إذا افتتح الصلاة حذو منكبيه وإذا أراد
أن يركع وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك ولا يفعل ذلك في السجود * فقلت للشافعي فما الحجفة

فقال مروان أقسمت عليك يا عبد الرحمن لتذهبن إلى أي المؤمنين عائشة وأم سلمة فتسألهما عن ذلك قال أبو بكر فذهب عبد الرحمن وذهبت معه حتى دخلنا على عائشة فسلم عليها عبد الرحمن وقال يا أم المؤمنين انا كنا عند مروان فذكر له أن أبا هريرة يقول من أصبح جنباً أفطر ذلك اليوم فقالت عائشة ليس كما قال أبو هريرة يا عبد الرحمن أترغب عما كان رسول الله يفعل قال عبد الرحمن لا والله قالت عائشة فأشهد على رسول الله صلى الله عليه وسلم إن كان ليصبح جنباً من جاع غير احتلام ثم يصوم ذلك اليوم قال ثم خرجنا حتى دخلنا على أم سلمة فسألها عن ذلك فقالت مثل ما قالت عائشة فخرجنا حتى جئنا مروان فقال له عبد الرحمن ما قلنا فأخبره قال مروان أقسمت عليك يا أبا محمد لتركن دابتي بالباب فلتأتين أبا هريرة فتخبره بذلك قال فركب عبد الرحمن وركبت معه حتى أتينا أبا هريرة فتحدثت معه عبد الرحمن

في ذلك فقال أخبرنا هذا ابن عيينة عن الزهري عن سالم عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل قولنا فقلت فأنقول يرفع في الابتداء ثم لا يعود (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر كان إذا ابتداء الصلاة يرفع يديه حذو منكبيه وإذا رفع من الركوع رفعهما كذلك وهو يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه حذو منكبيه وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك ثم خالفتم رسول الله صلى الله عليه وسلم وابن عمر فقلتم لا يرفع يديه إلا في ابتداء الصلاة وقد روي عنهما أنهم ما رفعوا في الابتداء وعند الرفع من الركوع (قال الشافعي) أفيجوز لعالم أن يترك على النبي صلى الله عليه وسلم وابن عمر لرأي نفسه أو على النبي صلى الله عليه وسلم وابن عمر ثم القياس على قول ابن عمر ثم يأتي موضع آخر ويصيب فيه يترك على ابن عمر لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم فكيف لم ينه بعض هذا عن بعض أرايت أن جازله أن يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه رفع يديه في الصلاة مرتين أو ثلاثاً وعن ابن عمر فيهما اثنتين وبأخذ واحدة ويترك واحدة ويجوز لغيره ترك الذي أخذه وأخذ الذي ترك أو يجوز لغيره تركه عليه (قال الشافعي) لا يجوز له ولا لغيره ترك ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم . فقلت للشافعي فإن صاحبنا قال ما معنى رفع الأيدي (قال الشافعي) هذه الحجة غاية من الجهل معناه تعظيم الله واتباع السنة معنى الرفع في الأول معنى الرفع الذي خالف فيه النبي صلى الله عليه وسلم وعند الركوع وبعد رفع الرأس من الركوع ثم خالفتم فيه وابتكروا عن النبي صلى الله عليه وسلم وابن عمر مع الغيرة قول واحد روي عنه رفع الأيدي في الصلاة ثبت روايته يروي ذلك عن رسول الله ثلاثة عشر وأربعة عشر رجلاً ويروي عن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجه فقد ترك السنة

(باب وضع الأيدي في السجود) (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان إذا سجد يضع كفيه على الذي يضع عليه وجهه قال ولقد رأيته في يوم شديد البرد يخرج يديه من تحت برنس له (قال الشافعي) وهذا أناخذ وهذا يشبه سنة النبي صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) أخبرنا سفيان عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يسجد على سبع فذكر منها كفيه وركبته (قال الشافعي) ففعل في هذا بما أمر به ففعل النبي صلى الله عليه وسلم فأفضى بيده إلى الأرض وإن كان البرد شديداً كما يفضى بجهته إلى الأرض فإن كان فهذا كله نقول وخالفتم هذا عن ابن عمر حيث وافق سنة النبي صلى الله عليه وسلم فقلتم لا يفضى بيده إلى الأرض في حر ولا برد إن شاء الله

(باب من الصيام)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر سئل عن المرأة الحامل إذا خافت على ولدها فقال تفطر وتطم مكان كل يوم مسكيناً مدام حنطة قال مالك وأهل العلم يرون عليها من ذلك القضاء قال مالك عليها القضاء لأن الله عز وجل يقول فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر (قال الشافعي) وإذا كان له أن يخالف ابن عمر لقول القاسم ويتأول في خلاف ابن عمر القرآن ولا يقلده فيقول هذا أعلم بالقرآن منا ومذهب ابن عمر يتوجه لأن الحامل ليست بمريضة المريض يخاف على نفسه والحامل خافت على غيرها لا على نفسها فكيف ينبغي أن يجعل قول ابن عمر في موضع حجة ثم القياس على قوله حجة على النبي صلى الله عليه وسلم ويخطئ القياس فيقول حين قال ابن عمر لا يصلي أحد عن أحد لا يحج أحد عن أحد قياساً على قول ابن عمر وترك قول النبي صلى الله عليه وسلم له (١) وكيف جاز أن يترك من استقاء في رمضان

(١) قوله وكيف جاز أن يترك من استقاء الخ كذا في النسخة وفيه سقط ولعل أصل العبارة وكيف جاز أن يتركه وسألت الشافعي عن استقاء الخ وبعد ذلك ففي بقية الباب ما لا يخفى على متأمل فخرر كتبه متحججه

فقال عليه القضاء ولا كفارة عليه ومن ذرعه القىء فلا قضاء عليه ولا كفارة فقلت وما الحجة في ذلك فقال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه قال من استقاء وهو صائم فعليه القضاء ومن ذرعه القىء فليس عليه القضاء * فقلت للشافعي فإنا نقول ذلك من استقاء فعليه القضاء ولا كفارة عليه (قال الشافعي) فما رويتم من هذا عن عمر أنه أفطر وهو يرى الشمس غربت ثم طلعت الشمس فقال الخطيب يسير وقد اجتهدنا يعني قضاء يوم مكان يوم الحجة لنا عليكم وأنتم ان وافقتموهما في هذا الموضع تخالفونهم - ما فيها هو مثل معناه قال فقلت للشافعي وما هذا الموضع الذي تخالفهما في مثل معناه فقال روي نافع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أمر رجلا جامع امرأته نهارا في رمضان أن يعتق أو يصوم أو يتصدق لا يجزئيه إلا بعد أن لا يجد عتقا ولا يستطيع الصوم فقلت لا يعتق ولا يصوم ويتصدق فخالفتموه في اثنين ووافقتموه في واحدة ثم زعمتم أن من أفطر بغير جوع فعليه كفارة ومن استقاء أو أفطر وهو يرى أن الليل قد جاء فلم كانا عندكم مفطرين ثم زعمتم أن ليس عليهما كفارة بالأجاء فلم تحسنوا الاتباع ولا القياس والله يغفر لنا ولكم * فقلت للشافعي فكيف كان يكون القياس على ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في الجامع نهارا فقال ما قلنا من أن لا يقاس عليه شيء غيره وذلك أننا نعلم أحدا خالف في أن لا كفارة على من تقيأ ولا من أكل بعد الفجر وهو يرى الفجر لم يطلع ولا قبل تغيب الشمس وهو يرى أن الشمس غربت ولم يجز أن يجمع الناس على خلاف قول لبي صلى الله عليه وسلم وليس يجوز فيه إلا ما قلنا من أن لا كفارة إلا في الجامع استدلالا بما وصفت من الأمر الذي لا أعلم فيه مخالفا وإن أنظر فأرى حال جعلت فيها الصائم مفطرا يجب عليه القضاء جعلت عليه الكفارة فأقول ذلك في المحتقن والمستعطر والمزدر والحصي والمفطر قبل تغيب الشمس والمتسحر بعد الفجر وهو يرى أن الفجر لم يطلع والمستقيء وغيره ويلزم في الأصل كل الناس أن يكون عليه كفارة لأنك تجعل ذلك فطراله وأنت تترك الحديث نفسه ثم تدعي فيه القياس ثم لا تقوم من القياس على شيء تعرفه

((باب في الحج))

قال سألت الشافعي هل يغسل المحرم رأسه من غير جنابة فقال نعم والماء يزيد شعنا وقال الحجة فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم غسل رأسه ثم غسله عمر قلت كيف ذكر مالك عن ابن عمر قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان لا يغسل رأسه وهو محرم الا من الاحتلام قال ونحن ومالك لا نرى بأسا أن يغسل المحرم رأسه في غير احتلام ويروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه اغتسل وهو محرم قلت فهكذا نقول (قال الشافعي) وإذا ترك قول ابن عمر لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم وعمر فهكذا ينبغي أن تتركوا عليه لكل ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم خلافه وإذا وجد في الرواية عن ابن عمر ما يخالف ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد يذهب عليه وعلى غيره السنن ولو علمها ما خالفها ولا رغب عنها إن شاء الله فلا تغفل في العلم وتختلف أقاويلك فيه بلا حجة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر كان يكره لبس المنطقة للمحرم * فقلت للشافعي فإنه يخالف ابن عمر ويقول بقول ابن المسيب فقال الشافعي إن من استجاز خلاف ابن عمر ولم يرو خلافه إلا عن ابن المسيب حقيق أن لا يخالف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ليقول ابن عمر (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول ما استيسر من الهدى بغير أبقرة (قال الشافعي) ونحن وأنت نقول ما استيسر من الهدى شاء ونزوه عن ابن عباس وإذا جاز لنا أن نترك على ابن عمر لابن عباس كان الترك عليه النبي صلى الله عليه وسلم واجبا (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر كان إذا أفطر من رمضان وهو يريد الحج لم يأخذ من رأسه ولا من لحيته شيئا

فقال أبو هريرة لا علم لي بذلك إنما أخبرني به مخبر * حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان قال حدثني سمي مولى أبي بكر عن أبي بكر ابن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام عن عائشة أنها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يذكره الصبح وهو جنب فيغتسل ويصوم يومه (قال الشافعي) رحمه الله فأخذنا بحديث عائشة وأم سلمة زوجتي النبي صلى الله عليه وسلم دون ما روي أبو هريرة عن رجل عن رسول الله معان منها أنهم أجازوا جنته وزوجته أعلم بهذا من رجل إنما يعرفه سمعا أو خبرا ومنها أن عائشة مقدمة في الحفظ وأن أم سلمة حافظة ورواية اثنين أكثر من رواية واحد ومنها أن الذي روت عن النبي المعروف في المعقول والاشبه بالسنة فإن قال قائل وما يعرف منه في المعقول قيل إذا كان الجامع والطعام والشراب مباحا في الليل قبل الفجر وممنوعا بعد

الشمس فكان الجماع قبل الفجر أما كان في الحال التي كان فيها مباحا فإذا قيل بلى قيل أفرأيت الغسل أهـ والجماع أم هو شيء واجب بالجماع فان قال هو شيء واجب بالجماع قيل وليس في فعله شيء محرم على صائم في ليل ولا نهار فان قال لا قيل فبذلك زعمنا أن الرجل يتم صومه لانه يحتلم بالنهار فيجب عليه الغسل ويتم صومه لانه لم يجماع في نهار وان وجوب الغسل لا يوجب افطارا فان قال فهل لرسول الله صلى الله عليه وسلم سنة تشبه هذا قيل نعم الدلالة عن رسول الله والنهي عن الطيب للحرم وقد كان تطيب حلالا قبل يحرم بما بقى عليه لونه ورائحته بعد الاحرام لان نفس التطيب كان وهو مباح وهذا في أكثر معني ما يجب به الغسل من جماع متقدم قبل يحرم الجماع (قال الشافعي) فان قال قائل فأنى ترى الذي روى خلاف عائشة وأم سلمة قيل والله أعلم قد يسمع الرجل سائلا يسأل عن

حتى يحج قال مالك ليس يضيق أن يأخذ الرجل من رأسه قبل أن يحج (قال الشافعي) وأخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر كان إذا حلق في حج أو عمرة أخذ من لحيته وشاربه * قلت فأنقول ليس على أحد الأخذ من لحيته وشاربه انما النسك في الرأس (قال الشافعي) وهذا مما تروى عنه غيره عندكم علمتها (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر كان إذا خرج حاجا أو معتمرا قصر الصلاة بذي الحليفة قلت فأنقول يقصر الصلاة إذا جاوز البيوت قال الشافعي فهذا مما تروى عنه علي بن عمر (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن محمد بن أبي بكر الثقفي أنه سأل أنس بن مالك وهما غاديان من منى إلى عرفة كيف كنتم تصنعون في هذا اليوم مع رسول الله قال كان يهل المهمل منا فلا ينكر عليه ويكبر المكبر منا فلا ينكر عليه (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب أن ابن عمر قال كل ذلك قدر أيت الناس يفعلونه وأمانحن فنكبر * قلت للشافعي فأنقول بلى حتى تزول الشمس ويلبي وهو غادم من منى إلى عرفة ولا يكبر إذا زالت الشمس من يوم عرفة قال الشافعي فهذا خلاف ما روى صاحبكم عن ابن عمر من اختيار التكبير وكراهة التكبير مع خلاف ابن عمر خلاف ما زعمتم أنه كان يصنع مع النبي صلى الله عليه وسلم فلا ينكر عليه فقد كانوا يختلفون في النسك وبعده فكيف ادعت الاجماع في كل أمر وأنت تروى الاختلاف في النسك زمان النبي وبعد النبي صلى الله عليه وسلم وتروى الاختلاف في الصوم مع النبي صلى الله عليه وسلم وبعده فتقول عن أنس سافرنا مع النبي صلى الله عليه وسلم فلم يعب الصيام على المفطرين ولا المفطرون على الصائمين وقد اختلف بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بعده في غير شيء * قلت للشافعي فأنقول أنت فيه فقال أقول ان هذا خير وأمر يتقرب به إلى الله جل وعمر الأمر فيه والاختلاف واسع وليس الاجماع كما ادعيت اذا كان بالمدينة اجماع فهو بالبلدان واذا كان بها اختلاف اختلف البلدان فأما حيث تدعون الاجماع فليس بوجود * قال وسألت الشافعي عن العمرة في أشهر الحج فقال حسنة استحسناها وهي أحب منها بعد الحج لقول الله عز وجل فمن تمتع بالعمرة إلى الحج ولقول رسول الله دخلت العمرة في الحج ولان النبي صلى الله عليه وسلم أمر أصحابه من لم يكن معه هدى أن يجعل احرامه عمرة (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن صدقة بن يسار عن ابن عمر أنه قال والله لأن أعتمر قبل أن أحج وأهدي أحب إلى من أن أعتمر بعد الحج في ذي الحجة * قلت للشافعي فأناتكروا العمرة قبل الحج (قال الشافعي) فقد كرهتم ما رويتم عن ابن عمر أنه أحبه منها وما رويتم عن عائشة أنها قالت خرجنا مع رسول الله فنامن أهل بعرة ونامن جمع الحج والعمرة ونامن أهل بحج فلم كرهتم ما روى أنه فعل مع النبي صلى الله عليه وسلم وما ابن عمر استحسنته وما أذن الله فيه من التمتع ان هذا السوء الاختيار والله المستعان

(باب الالهلال من دون الميقات)

قال سألت الشافعي عن الالهلال من دون الميقات فقال حسن قلت له وما الحجة فيه قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه أهل من إيلياء واذا كان ابن عمر روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه وقت المواقيت وأهل من إيلياء وانما روى عطاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لما وقت المواقيت قال يستمتع الرجل من أهله وثيابه حتى يأتي ميقاته فدل هذا على أنه لم يحظر أن يحرم من ورائه ولكنه أمر أن لا يجاوز حاج ولا معتمرا بالاحرام (قال الشافعي) أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن عطاء عن النبي صلى الله عليه وسلم * قال قلت للشافعي فأناتكروا أن يهل أحد من وراء الميقات (قال الشافعي) وكيف كرهتم ما اختار ابن عمر لنفسه وقاله معه علي بن أبي طالب وعمر بن الخطاب في رجل من أهل العراق اتمام العمرة أن يحرم من دويرة أهلك ما علمه يؤخذ على أحد أكثر مما يؤخذ عليكم من خلاف ما روي غيرك عن السلف

وأقام مجامعاً بعد الفجر شيئاً فامر بأن يقضى لان بعض الجماع قد كان في الوقت الذي يحرم فيه فإن قال قائل فكيف إذا أمكن هذا على محدث ثقة ثبت حديثه ولزمت به حجة قيل كما يلزم بشهادة الشاهدين الحكم في المال والدم ما لم يخالفهما غيرهما وقد يمكن عليهما الغلط والكذب فلا يجوز أن يترك الحكم بشهادتهما إن كانا عدلين في الظاهر ولو شهد غيرهما بضد شهادتهما لم يستعمل شهادتهما كما يستعملها إذا انفردا فيحكم المحدث لا يخالفه غيره كحكم الشاهدين لا يخالفهما غيرهما ويجوز حكمه إذا خالفه غيره بما وصفت ويؤخذ من الدلائل على الاحتفاظ بالمحدثين بما وصفت بما لا يؤخذ في شهادة الشهود بحال إن كان الأقلين

(باب الجماع للصائم)

* حدثنا الربيع قال حدثنا الشافعي قال أخبرنا عبد الوهاب ابن عبد المجيد عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أبي الأشعث الصنعاني عن شدا بن

(باب في الغدوم من منى إلى عرفة) قال سألت الشافعي عن الغدوم من منى إلى عرفة يوم عرفة فقال ليس فيه ضيق والذي أختار أن يغدو إذا طلعت الشمس (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يغدوم من منى إلى عرفة إذا طلعت الشمس قال فقلت للشافعي فأنكره هذا ونقول يغدوم من منى إذا صلى الصبح قبل تطلع الشمس (قال الشافعي) فكيف لم تتبعوا ابن عمر وقد حج مع النبي صلى الله عليه وسلم وخلفائه وكان الحج خاصة بما ينسب ابن عمر عندهم إلى العلم به وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجه آخر أنه غدا من منى حين طلعت الشمس وقال محمد بن علي السنة أن يغدو الإمام من منى إذا طلعت الشمس فمن رويتم كراهية هذا

(باب قطع التلبية) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقطع التلبية في الحج إذا انتهى إلى الحرم (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر حج في الفتنه فأهل ثم نظر فقال ما أمرهما إلا واحد أشهدكم أني قد أوجبت الحج مع العمرة ونحن لا نرى بهذا بأساً * فقلت للشافعي فأنكره أن يقرن الحج مع العمرة فقال الشافعي فكيف كرهتم غير مكرهه وخالفتم من لا ينبغي لكم خلافه وما زناكم بآلون من خالفتم إذا شئتم

(باب النكاح) (قال الشافعي) أخبرنا مالك أنه بلغه أن ابن عباس وابن عمر سئلا عن رجل كانت تحته امرأة حرة فأراد أن ينكح عليها أمة فكرها أن يجمع بينهما (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب أنه كان يقول لا تنكح الأمة على الحرة فإن أطاعت فلها الثلثان (قال الشافعي) وهذا مما تروى عن غيره من غيرهم عندكم علمتها * فقلت للشافعي فأنكره أن ينكح أحد أمة وهو يجرد طولاً للحرة (قال الشافعي) فقد خالفتم ما رويتم عن ابن عباس وابن عمر لأنهم لم يكرها في روايتكم إلا الجمع بين الحرة والأمة لأنهما كرهاما كرهتم وهكذا خالفتم ما رويتم عن ابن المسيب وهل رويتم في قولكم شيئاً عن أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بخلافه فقلت ما علمت فقال فكيف استجيزتم خلاف من شئتم لقول أنفسكم

(باب التملك) (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع أن ابن عمر كان يقول إذا ملك الرجل امرأته فالقضاء ما قضت إلا أن ينأى كرها الرجل فيقول لها ألم أردا لا تطليقة واحدة فيخلف على ذلك ويكون أملك بهما ما كانت في عذتها (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن سعيد بن سليمان بن زيد بن ثابت عن خاتمة بن زيد أنه أخبره أنه كان بالساعة بن زيد بن ثابت فأنه أخبره عن أبي عتيق وعيينة تدمعان فقال له زيد ما سألتك قال ملكت امرأتى أمرها ففارقته فقال له زيد ما جعلك على ذلك فقال له القدر فقال له زيد ارتجعتها ان شئت وانما هي واحدة وأنت أملك بها (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه القاسم بن محمد أن رجلاً من ثقيف ملك امرأته أمرها ففارقته أنت الطلاق فسكت ثم قالت أنت الطلاق فقال بفيك الحجر فقالت أنت الطلاق فقال بفيك الحجر فاختصما إلى مروان بن الحكم فاستخلفه ما ملكها إلا واحدة وردّها إليه قال عبد الرحمن فكان القاسم يعبه هذا القضاء ويراه أحسن ما سمع في ذلك * قلت للشافعي أنا نقول في الخيرة إذا اختارت نفسها ثلاث وفي التي يجعل أمرها بيدها أو تملك أمرها أيمتلك القضاء ما قضت إلا أن ينأى كرها زوجها (قال الشافعي) هذا خلاف ما رويتم عن زيد بن ثابت وخلاف ما روي غيركم عن علي بن أبي طالب وابن مسعود وغيرهما فأجعلك اخترت قول ابن عمر على قول من خالفه في الملكية فإلى قول من ذهب في الخيرة وعن تقول إن اختار وأمر بك بيدك سواء وأنت لا تملك رويتم في الخيرة عن واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فإلى قولك فان رويتم في هذا الاختلاف عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فكيف ادعت الإجماع وإذا حكيت فأكثر ما يحكي الاختلاف

(باب المتعة)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يقول لكل مطلقه متعة إلا التي تطلق وقد فرض لها الصداق ولم تمس فحسبها ما فرض لها (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن القاسم بن محمد مثله (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب أنه كان يقول لكل مطلقه متعة * فقلت للشافعي فإنا نقول خلاف قول ابن شهاب لقول ابن عمر (قال الشافعي) فيقول ابن عمر قلتم وأتم تخالفونه * قال فقلت للشافعي وأين قال زعمتم أن ابن عمر قال لكل مطلقه متعة إلا التي فرض لها ولم تمس فحسبها نصف الصداق وهذا يوافق القرآن فيه وقوله فيمن سواها من المطلقات إن الله امتعه يوافق القرآن لقول الله جل ثناؤه لا جناح عليكم إن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوهن فريضة ومتهوهن وقال الله جل ذكره وللمطلقات متاع بالمعروف قلت فإنا نذهبنا إلى أن هذا إنما هو لمن ابتدأ الزوج طلاقه فيها رأيت المختلعة والمملكة فان هاتين طلقنا أنفسهما قال أليس الزوج ملكها ذلك وملكه التي حلف أن لا يخرج فخرجت وملكه رجلا يطلق امرأته ثم فرقت بينهما وبين المطلقات في المتعة ثم فرقت بين أنفسهن وكلهن طلقها غير الزوج إلا أن ابتداء الطلاق الذي به كان من الزوج فإن قلت لأن الله إنما ذكر المطلقات والمطلقات المرأة يطلقها زوجها فان اختلعت عندك فليس الزوج هو المطلق لأنه أدخل قبل الطلاق شيئاً لم يذكر أن تخالف معنى القرآن لأن الله عز وجل يقول والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء فان زعمت أن المملكة والمختلعة ومن سمينامن النساء يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ومطلقات لان الطلاق جاء من الزوج اذا قبل الخلع وجعل اليهن الطلاق والى غيرهن فطلقهن فهو المطلق وعليه يحرم من كذلك المختلعات ومن سمينامن مطلقات لهن المتعة في كتاب الله ثم قول ابن عمر والله أعلم

(باب الخلية والبرية)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه قال في الخلية والبرية ثلاثاً ثلاثاً (قال الشافعي) مذهب ابن عمر فيه ومن ذهب مذهب أن الخلية والبرية تقوم مقام قوله لامرأته أنت طالق ثلاثاً ولا ينويه شيئاً من ذلك ومن قال المدخول بها وغير مدخول بها أنت طالق ثلاثاً وقعت عليه عندنا وعند عامة المفتين وعندكم قال الشافعي لنا قد خالفتم ابن عمر في بعض هذا القول ووافقتهم في بعض فقلتم الخلية والبرية ثلاث في المدخول بها فلا يدين ويدين في التي لم يدخل بها ثلاثاً أرادوا واحدة فلا أنتم قلتم كما قال ابن عمر ومن قال قسوله فيقول لا ألقت أن يدين المطلق وأستعمل عليها الأغلب ولا أنتم ذهبتم إذ كان الكلام منه يحتمل معنيين إلى أن يجعل القول قوله مع يمينه ولكنكم خالفتم هذا معاني معنى ووافقتهم معاني معنى ومال الناس فيها قول الا قد خرجتم منه إنما قال الناس قولين أحدهما أن قال بعضهم قول ابن عمر وأولئك استعملوا الأغلب بفعلاوا الخلية والبرية والبة ثلاثاً كقوله أنت طالق ثلاثاً وآخرون قالوا بقول عمر في البتة يدين فان أراد ثلاثاً فثلاث وان أراد واحدة فواحدة وآخرون ذهبوا إلى أن الكلمة احتملت معنيين بفعلاوا عليه الا قل بفعلاوا الخلية والبرية واحدة اذا أراد بها الطلاق وقولكم خارج من هذا يخالف لما روينا جميع الآثار في بعضه وزدتم قولاً ثالثاً هو داخل في أحد القولين وهو أن يملك الرجل امرأته أمرها فرويتم عن ابن عمر القضاء ما قضت الا أن بناكرها ثم زعمتم أنه ان ملك امرأته أمرها وهي مدخول بها فكذا وان كانت غير مدخول بها نويتموه والبة ليست مذهبكم إنما البتة مذهب من لا يوقع عليها الطلاق اذا احتمل الكلام الطلاق وغيره الا بإرادة الطلاق كما روينا عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم عمر وغيرهما

أوس قال كنت مع النبي زمان الفتح فرأى رجلاً يحتجم لثمان عشرة خلت من رمضان فقال وهو آخذ بيدي أفطر الحاجم والمحجوم * أخبرنا سفيان عن يزيد بن أبي زياد عن مقسم عن ابن عباس أن رسول الله احتجم محرماً صائماً (قال الشافعي) وسامع ابن أوس عن رسول الله عام الفتح ولم يكن يومئذ محرماً ولم يصحبه محرم قبل حجة الاسلام فذكر ابن عباس حجة النبي عام حجة الاسلام سنة عشر وحديث أفطر الحاجم والمحجوم في الفتح سنة ثمان قبل حجة الاسلام بستين (قال الشافعي) فان كانا ثابتين فحديث ابن عباس ناسخ وحديث أفطار الحاجم والمحجوم منسوخ (قال) واسناد الحديثين معاشته وحديث ابن عباس أمثلهما اسناداً فان توفي رجلاً المحجمة كان أحب إلى احتياطاً ولئلا يعرض صومه أن يضعف فيفطره وان احتجم فلا تفطره المحجمة الا أن يحدث بعدها ما يفطره مما لو

(باب في بيع الحيوان)

قال سألت الشافعي عن بيع الحيوان فقال لا ربا في الحيوان يدايد ونسيئة ولا يعدو الربا في زيادة الذهب والورق والمأكول والمشروب فقلت وما الحجة فيه فقال فيه حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ثابت وعن ابن عباس وغيره من رواية أهل البصرة ومن حديث مالك أحاديث (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه اشترى راحلة بأربعة أبعرة مضمونة عليه بالريضة (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن صالح بن كيسان عن الحسن بن محمد بن علي أن عليا باع جلاله يقال له عصيفير بعشرين بعيرا إلى أجل (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن ابن المسيب كان يقول لا ربا في الحيوان وانما هي من الحيوان عن ثلاث المضامين والملاقيح وجبل الحيلة (قال الشافعي) أخبرنا مالك أنه سأل ابن شهاب عن بيع الحيوان اثنين بواحد إلى أجل قال لا بأس به (قال الشافعي) وبهذا كله نقول وخالفتم هذا كله ومثل هذا يكون عندكم العمل لا تكلموا ويتم عن رجلين من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ورجلين من التابعين أحدهما أسن من الآخر وقلتم لا يجوز البعير بالبعيرين إلا أن تختلف رحلتهم وانجابتهما فيجوز فان أردتم بها قياسا على التمر بالتمر فذلك لا يصلح إلا كيلا بسكيل ولو كان أحد التمرين خيرا من الآخر ولا يصلح شيء من الطعام بشيء من الطعام نسيئة وأنتم تحيرون بعض الحيوان ببعض نسيئة فلم تتبعوا فيه من رويتم عنه إجازته ممن سميت ولم تجعلوه قياسا على غيره وقلتم فيه قولنا من ناقضا خارجا من السنة والآثار والقياس والمعقول لعمري أن حرم البعير بالبعيرين مثله في الرحلة والنجاسة ما يعدو أن يحرم خيرا والخبر يدل على إحلاله وقد خالفتموه ولو حرمتموه قياسا على ما الزيادة في بعضه على بعض الر بالقد خالفتم القياس وأجزتم البعير بالبعيرين مثله وزيادة دراهم وليس يجوز أن يتر بالتمر وزيادة دراهم ولا شيء من الأشياء وما علمت أحدا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قولكم وان عامة المفتين بحكمة والأصم لم يعلل خلاف قولكم وان قولكم لخارج من الآثار يخالفها كلها ما رويتم منها وروي غيركم خارج من القياس والمعقول فكيف جاز لأحد قول يستدل به فيه ما وصفت ثم لا يستدل في قليل من قوله بل في كثير والله المستعان (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروبة بن أذينة قال خرجت مع جدتي عليها مشى إلى بيت الله حتى اذا كانت ببعض الطريق عجزت فسالت عبد الله بن عمر فقال عبد الله مرها فلتر كب ثم لتمش من حيث عجزت قال مالك وعليها الهدى (قال الشافعي) أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد أنه قال كان علي مشى فأصابته خاصرة فركبت حتى أتيت مكة فسالت عطاء بن أبي رباح وغيره فقالوا عليك هدى فلما قدمت المدينة سألت فأمروني أن أمشي من حيث عجزت فمشيت مرة أخرى (قال الشافعي) فرويتم عن ابن عمر أنه أمرها أن تمشي ورويتم ذلك عن سأل بالمدينة ولم تروا عنهم أنهم أمروها بهدى فخالفتم في أمرها بهدى وهذا عندكم إجماع بالمدينة ورويتم أن عطاء وغيره أمروه بهدى ولم يأمروه بتمشي فخالف في رواية فسه عطاء وابن عمر والمدنيين ولا أدري أين العمل الذي تدعون من قولكم ولا أين الإجماع منه هذا خلافا فهاهم ما رويتم وخلاف رواية غيركم عن ابن عمر وغيره وما يجوز من هذا الواحد من قولين إما قول ابن عمر يمشي ماركب حتى يكون بالمشي كله وإما أن لا يكون عليه عودة لأنه قد جاء بحج أو عمرة وعليه هدى مكان ركوبه وأما أن يمشي ويهدي فقد كافه الأمرين معا وانما ينبغي أن يكون عليه أحدهما والله أعلم

(باب الكفارات)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر قال من حلف على عيمين فوكدها فعليه عتق رقبة (قال الشافعي) خالفتم ابن عمر فقلتم التوكيد وغيره سواء يجزيه فيه اطعام عشرة مساكين نراكم تستوحشون

لم يحتجتم ففعله فطره (قال الشافعي) ومع حديث ابن عباس القياس أن ليس الفطر من شيء يخرج من جسد إلا أن يخرج به الصائم من جوفه متقباً وأن الرجل قد ينزل غير متلذذ فلا يبطل صومه ويعرق ويتوضأ ويخرج منه الخلاء والريح والبول ويفتسل ويتنور فلا يبطل صومه وانما الفطر من ادخال البدن أو التلسنذ بالجماع أو التقبي فيكون على هذا انخراج شيء من جوفه كما عدا دخاله فيه قال والذي أحفظ عن بعض أصحاب رسول الله والتابعين وعامة المدنيين أنه لا يفطر أحد بالحجارة

(باب نكاح المحرم)

حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن شهاب قال أخبرني يزيد ابن الأصم أن رسول الله نكح ميمونة وهو حلال قال عمرو قلت لابن شهاب أتجعل يزيد بن الأصم إلى ابن عباس أخبرنا سفيان عن أيوب بن موسى عن نبيه بن وهب عن أنان بن عثمان عن

عثمان أن رسول الله

قال المحرم لا ينكح ولا
يخطب * أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا
مالك عن نافع عن نبيه
ابن وهب أحد بني
عبد الدار عن أبان بن
عثمان عن عثمان أن
رسول الله قال لا ينكح
المحرم ولا ينكح ولا
يخطب * أخبرنا
مالك عن ربيعة بن أبي
عبد الرحمن عن سليمان
ابن يسار أن رسول الله
بعث أبارفع مولاه
ورجلاً من الأنصار
فزوجاه ميمونة والنبي
بالمدينة * أخبرنا
الشافعي أخبرنا سعيد
ابن مسleme عن اسمعيل
ابن أمية عن سعيد بن
المسيب قال وهل فلان
ما نكح رسول الله
ميمونة الا وهو حلال
(قال) وقد روي بعض
قراة ميمونة أن النبي
صلى الله عليه وسلم نكح
ميمونة محرماً (قال
الشافعي) فكان أشبه
الأحاديث أن يكون
نائباً عن رسول الله
أن رسول الله نكح
ميمونة حلالاً فان قيل
ما يدل على أنه أثبت
قيل روي عن عثمان
عن النبي النهي عن أن
ينكح المحرم ولا ينكح

من خلاف ابن عمر بحال وما نعرف لكم مذهبا غيراً ناراً بنا كم اذا وافقتم قول ابن عمر وغيره من الصحابة
أو من بعدهم من التابعين قلتم هم أشد تقدماً في العلم وأحدث برسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه عهداً
فاًحرى أن لا نقول إلا بما يعملون وأئمتنا المقتدى بهم فكيف تخالفونهم وعظمت خلافهم غاية التعظيم ولعل
من خالفهم ممن عبت عليه خلاف من وافقكم منه أن يكون خلافه لأن من رواه عن مثلهم لم تعرفوه لضيق
علمكم ثم تخالفونهم لغير قول أحد من الناس مثلهم ولا يسمع روايتكم وتتركون ما شئتم لغير حجة فيما أخذتم
ولا ما تركتم وما صنعتم من هذا غير جائز لغيركم عندكم وكذلك هو غير جائز لكم عند أحد من المسلمين لأنه اذا
لم يجز لمن يخالف بعض الأثر فيحسن الاحتجاج والقياس كان أن يكون لكم اذا كنتم لا تحسنون عند الناس
حجة ولا قياساً بعد * قلتم إن زكاة الفطر وصدقة الطعام وجميع الكفارات عبد النبي صلى الله عليه وسلم الا
كفارة التطهار فانها بعد هشام (قال الشافعي) وما علمته قال هذا القول قبلكم أحد من الناس وما أدري
إلى أي شيء ذهبتم إلى عظم ذنب المتظاهر فالقاتل أعظم من المتظاهر ذنباً فكيف رأيتم أن كفارة القاتل بمدة
النبي صلى الله عليه وسلم وكفارة المتظاهر بمدة هشام ومن شرع لكم مدة هشام وقد أنزل الله الكفارات على
رسوله قبل يولداً أبو هشام فكيف ترى المسلمين كفر وافي زمان النبي صلى الله عليه وسلم قبل أن يكون مدة
هشام فان زعمت أنهم كفروا بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخذوا به الصدقات وأخرجوا به الزكاة لأن
الله عز وجل أنزل الكفارات فقد أبان رسول الله صلى الله عليه وسلم كم قدر كيلها كما أبان ذلك في زكاة
الفطر وفي الصدقات فكيف أخذتم مدة هشام وهو غير ما أبان رسول الله صلى الله عليه وسلم للناس وكفر به
السلف إلى أن كان لهشام مدة وان زعمت أن ذلك غير معروف فن عرفهم أن الكفارة بمدة هشام ومن زعم أن
الكفارات مختلفة أرايت لو قال قائل كل كفارة بعد هشام الا كفارة التطهار فانها بعد النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم هل الحجة عليه إلا أن نقول لا يفرق بينهما الا كتاب أو سنة أو إجماع أو خبر لازم * فقلت للشافعي فهل
خالف في أن الكفارات بعد النبي صلى الله عليه وسلم أحد فقال معاذ الله أن يكون زعمنا أن مسلماً قط غيركم
قال إن شيئاً من الكفارات بعد غير النبي صلى الله عليه وسلم قال فاشئ يقول بعض المشرقيين قلت قول
متوجه وان خالفناه قال وما هو قلت قالوا الكفارات بعد النبي صلى الله عليه وسلم يطعم المسكين مدين مدين
قياساً على أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر كعب بن عجرة أن يطعم في فدية الأذى كل مسكين مدين مدين ولم
تبلغ جهالتهم ولا جهالة أحد أن يقول ان كفارة بغير مدين صلى الله عليه وسلم * فقلت للشافعي فلعل
مدهشام مدان بعد النبي صلى الله عليه وسلم فقال الشافعي لا هو مد وثلاث أو مد ونصف * فقلت للشافعي
أفتعرف لقولنا وجهاً فقال لا وجه لكم بعد أحد من العالمين بأن يقول مثله ولا يفرق مسلم غيركم بين مكيلة
الكفارات إلا أنا نقول هي مد مد بعد النبي صلى الله عليه وسلم لكل مسكين وقال بعض المشرقيين مدان
مدان فاما أن يفرق أحدين مكيلة شيء من الكفارات فلا

(باب زكاة الفطر)

(قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه كان يبعث بزكاة الفطر إلى الذي تجمع عنده
قبل الفطر بيومين أو ثلاثة (قال الشافعي) هذا حسن وأستحسنه لمن فعله والحجة بأن النبي صلى الله
عليه وسلم تسلف صدقة العباس قبل أن يحل ويقول ابن عمر وغيره * فقلت للشافعي فإنا نكره لأحد
أن يؤدى زكاة الفطر إلا مع الغد ويوم الفطر وذلك حين يحل بعد الفجر (قال الشافعي) قد خالفتم ابن
عمر في روايتكم وما روي غيركم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه تسلف صدقة عباس بن عبد المطلب قبل محلها
لغير قول واحد علمتكم رويتموه عنه من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ولا التابعين فليست أدري لأي معنى

وعثمان متقدم العتبة
ومن روى أن النسبي
نكحها محرما لم يصحبه
الابعد السفر الذي
نكح فيه ميمونة وانما
نكحها قبل عمرة القضية
وقيل له واذا اختلف
الحديثان فالمتصل
الذي لا شك فيه أولى
عندنا ان ثبت لو لم تكن
الحجة الا فيه نفسه ومع
حديث عثمان ما وافقه
وان لم يكن متصلا اتصاله
فان قيل فان من روى
أن رسول الله نكحها
محرما قرابة يعرف
نكاحها قيل ولا بن
أخها يزيد بن الاصم
ذلك المكان منها وسليمان
ابن يسار منها مكان
الولاية يشابه أن يعرف
نكاحها فاذا كان يزيد
ابن الاصم وسليمان بن
يسار مع مكانها منها
يقولون نكحها حلالا
وكان ابن المسيب يقول
نكحها حلالا ذهب
العلة في أن يثبت من
قال نكحها وهو محرم
بسبب القرابة وبأن
حديث عثمان بالاسناد
المتصل لا شك في اتصاله
أولى أن يثبت مع موافقة
ما وصفت فأى محرم
نكح أو أنكح فنكاحه
مفسوخ بما وصفت
من نهى النبي صلى الله

تحمّلون ما حلت من الحديث ان كنتم جلتموه لتعلموا الناس أنكم قد عرفتموه فحالفتموه بعد المعرفة فقد وقعتم
بالذي أردتم وأظهرتم للناس خلاف السلف وان كنتم جلتموه لتأخذوا به فقد أخطأتم ما تر كنتم منه وما
تر كنتم منه كثير في قليل ما رويتم وان كانت الحجة عندكم ليست في الحديث فلم تكلفتم روايته واحتججتم بما
وافقتم منه على من خالفه ما تخرجون من قلة النصفة والخطا فيما صح اذ تر كنتم مثله وأخذتم بمثله ولا يجوز
أن يكون شيء مرة حجة ومرة غير حجة

(باب في قطع العبد)

(قال الشافعي) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن عبد الله سرق وهو آبق فأبى سعيد بن العاص أن يقطعه
فأمر به ابن عمر فقطعت يده * فقلت للشافعي فانا نقول لا يقطع السيد يد عبده اذا أبى السلطان يقطعه
فقال الشافعي قد كان سعيد بن العاص من صالحى ولاية أهل المدينة فلما لم ير أن يقطع الآبق أمر ابن عمر بقطعه
وفي هذا دليل على أن ولاية أهل المدينة كانوا يقضون بأرائهم ويخالفون فقهاءهم وأن فقهاء أهل المدينة
كانوا يختلفون فيما أخذوا من رأي بعضهم دون بعض وهذا أيضا العمل لانكم كنتم توهمون أن قضاء
من هو أسوأ حالا من سعيد ومثله لا يقضى الا بقول الفقهاء وأن فقهاءهم زعمهم لا يختلفون وليس هو كما توهمتم
في قول فقهاءهم ولا قضاء أمرائهم وقد خالفتم رأي سعيد وهو الوالى وابن عمر وهو المفتى فأين العمل ان كان
العمل فيما عمل به الوالى فسعيد لم يكن يرى قطع الآبق وأنتم ترون قطعه وان كان العمل في قول ابن عمر فقد
قطعه وأنتم ترون أن ليس لنا أن نقطعه وما درينا ما معنى قولكم العمل ولا تدرين فيما خبرنا وما وجدنا لكم
منه مخرجا الا أن تكونوا سميت آقاو يلكم العمل والاجاع فتقولون على هذا العمل وعلى هذا الاجاع
نعنون آقاو يلكم وأما غير هذا فلا يخرج لقولكم فيه عمل ولا اجاع لان ما نجد عندكم من روايتكم ورواية
غيركم اختلاف لا اجاع الناس معكم فيه لا يخالفونكم * قلت للشافعي قد فهمت ماذا كرت أن ألتزم نصرا لى
الأخذ به من الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم والآثار عن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وما تر كنا
من الآثار عن التابعين بالمدينة من رواية صاحبنا نفسه وتركنا ما روى وخالفنا فيه فهل تجد فيما روى
غيرنا شيئا تركناه قال نعم أكثر من هذا في رواية صاحبكم لغير قليل فقلت له فلنا علم ندخله مع علم المدنيين
قال أى علم هو قلت علم المصريين وعلم غير صاحبنا من المدنيين (قال الشافعي) ولم أدخلتم علم المصريين
دون علم غيرهم مع علم أهل المدينة فقلت أدخلت منه ما أخذوا عن أهل المدينة قال ومن ذلك علم خالد
ابن أبي عمران قلت نعم (قال الشافعي) فقد وجدته تروى عن خالد بن أبي عمران أنه سأل سالم بن عبد الله
والقاسم بن محمد وسليمان بن يسار فنظرت فيما ثبت أنت عن هؤلاء نفر فرأيت فيه آقاو يل تخالفها ووجدته
تروى عن ابن شهاب وربيعة ويحيى بن سعيد فوجدته تخالفهم ولست أدري من تبعتم اذا كنت تروى
أنت وغيرك عن النبي صلى الله عليه وسلم أشياء تخالفها ثم عن روى عنه هذا من أصحاب النبي صلى الله
عليه وسلم ثم عن التابعين ثم عن بعدهم فقد أوسعت القرون الخالية والباقية خلافا ووضع نفسك بموضع
أن لا تقبل الا اذا شئت وأنت تعيب على غيرك ما هو أقل من هذا وعند من عبت عليه عقل صحيح ومعرفة محتج
بها عما يقول ولم نزل ذلك عندك والله يغفر لنا ولك قال ويدخل عليك من هذا خصلتان فان كان علم أهل
المدينة اجاعا كله أو الأ أكثر منه فقد خالفته لابل قد خالفت أعلام أهل المدينة من كل قرن في بعض
آقاو يلهم وان كان في علمهم افتراق فلم ادعيت لهم الاجاع (قال الشافعي) رجع الله تعالى وما حفظت لك
مذهبا واحدا في شيء من العلم استقام لك فيه قول ولا حفظت أنك ادعيت الحجة في شيء الا تر كتبنا في مثل الذي
ادعيتنا فيه وزعمت أنك تثبت السنة من وجهين أحدهما أن تجد الأئمة من أصحاب النبي صلى الله عليه

عليه وسلم عن نكاح
المحرم

(باب ما يكره في الربا
من الزيادة في البيوع)

حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا سفيان أنه سمع
عبد الله بن أبي يزيد
يقول سمعت ابن عباس
يقول أخبرني أسامة
ابن زيد أن النبي صلى
الله عليه وسلم قال إنما
الربا في النسيئة (قال
الشافعي) وروى من
وجه غير هذا ما وافقه
فكان ابن عباس لا يرى
في دينار بدينارين ولا
في درهم بدرهمين يدا
بيد باسويرا في النسيئة
وكذلك عامة أصحابه
وكان يروى مثل قول
ابن عباس عن سعيد
وعروة بن الزبير رأيا
منهما لآله يحفظ عنهما
عن رسول الله (قال
الشافعي) وهذا قول
المكيين ، أخبرنا
عبد الوهاب عن أيوب
ابن أبي تيممة عن محمد
ابن سيرين عن مسلم بن
يسار ورجل آخر عن
عبادة بن الصامت أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال لا تبيعوا
الذهب بالذهب ولا الورق
بالورق ولا البر بالبر ولا
الشعير بالشعير ولا التمر

وسلم قالوا بما يوافقها والآخرون لا تجد الناس اختلافوا فيها وترد هان لم تجد إلا ثمة فيها قولاً وتجد الناس
اختلفوا فيها ثم ثبت تحريم كل ذي ناب من السباع واليمين مع الشاهد والقسامة وغير ذلك مما ذكرنا هذا
كله لا تروى فيه عن أحد من الأئمة شيئاً يوافق به أنت تروى في القسامة عن عمر خلافة حديثك عن النبي
صلى الله عليه وسلم وتروى فيها عن النبي صلى الله عليه وسلم خلاف حديثك الذي أخذت به ويخالفك فيها
سعيد بن المسيب برأيه وروايته ويخالفك فيها كثير من أهل المدينة ويرد هان عليك أهل البلدان رداً عنيفا
وكذلك أكثر أهل البلدان ردوا عليك اليمين مع الشاهد ويدعون فيها أنها تخالف القرآن ويرد هان عليك
بالمدينة عروة والزهرى وغيرهما وبمكة عطاء وغيره ويرد كل ذي ناب من السباع عائشة وابن عباس وغيرهما
ثم رددت أن النبي صلى الله عليه وسلم تطيب للأحرام وبني قبل الطواف ابن أبي وقاص وابن عباس كما تطيب
النبي صلى الله عليه وسلم وعلى هذا أكثر المفتين بالبلدان فترك هذا لأن رويت أن عمر كره ذلك ولا يجوز
لعالم أن يدع قول النبي صلى الله عليه وسلم لقول أحد سواء فإن قلت قد يمكن الغلط فيمن روى هذا عن النبي
صلى الله عليه وسلم فهكذا يمكن الغلط فيمن روى ما رويت عن عمر فإن جعلت الروايتين ثابتين معا فإروى
عن النبي صلى الله عليه وسلم أولى أن يقال به وإن أدخلت التهمة على الراويين معا فلا تدع الرواية عن أحد
أخذت عنه وأنت تنهم قات للشافعي أفيجوز أن تنهم الرواية قال لا الآن يروى حديثان عن رجل واحد
مختلفان فنذهب إلى أحدهما فأما رواية عن واحد لا معارض لها فلا يجوز أن تنهم ولو جاز أن تنهم لم يجز أن
نحتج بحديث المتهمين بغير معارض روايته فأما أن يروى رجل عن رجل عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئا
ويروى آخر عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم شيئا يخالفه فليس هذه معارضة هذه رواية عن
رجل وهذه عن آخر وكل واحد منهما غير صاحبه ثم لم تثبت على ما وصفت من مذهبك حتى تركت قول عمر
في المنبذ هو حر ولك ولاؤه وعلينا نفقت فقلت لا يكون للذي التقطه ولاؤه ولا أحسب حجة لك في هذا إلا
أن تقول قال النبي صلى الله عليه وسلم الولاء لمن أعتق وهذا غير معتق ورويت عن عمر أنه بدأ في القسامة
المدعى عليهم فأبوا فرد هان على المدعين فأبوا الأيمان فأغرم المدعى عليهم نصف الدية فخالفته أنت فقلت يبدأ
المدعون ولا تغرم المدعى عليهم إذا لم يخلف من أنه بدأ المدعين ولم يجعل على المدعى عليهم غرامة حين لم يقبل
المدعون أيمانهم ورويت عن عمر أنه قال في المؤمن يؤمن العليج ثم يقتله لا يبلغنى أن أحدا فعل ذلك الاقلته
خالفته وقلت لا يقتل مؤمن بكافر مع ما وصفنا مما تركت على عمر والرجل من الصحابة ثم تخلص إلى أن
ترك عليه لرأى نفسك ولا يجوز إذا كانت السنة حجة على قول من تركها أن لا يوافقها إلا أن تكون كذلك
أبدا ولا يجوز هذا القول المختلط المتناقض ورويت عن عمر في الضرس جل وعن ابن المسيب في الضرس
جلان ثم تركت عليهما معا قولهما ولا أعلم لك حجة في هذا أقوى من أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في السن
نجس وإن الضرس قد يسي سنا ثم صرت إلى أن رويت أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر امرأة أن تحج
عن أبيها وهذا قول علي بن أبي طالب وابن عباس وابن المسيب وربيعة وكل من عرفت قوله من كل أهل بلد
غير أصحابك لأعلمهم يختلفون فيه فتركه لقياس زعمت على قول ابن عمر لا يصلي أحد عن أحد ولا يصوم
أحد عن أحد فقلت والجواب بينهما (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ورويت عن ابن عمر أنه سمع الإقامة
فأسرع المشي إلى المسجد فتركه عليه لأعلم لك حجة في تركه عليه إلا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تأتوها
تسعون وأتوها عشون وعليكم السكينة ورويت عن ابن عمر أنه كان ينضح في عينيه الماء إذا اغتسل من
الجنابة وخالفته ولم ترو عن أحد من الناس خلافة ورويت عن ابن عمر أنه كان يرفع يديه إذا رفع رأسه من
الركوع ورويت عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله ثم خالفته وهو يوافق سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
لغير قول أحد من الناس رويته عنه ورويت عن ابن عمر أنه كان إذا سجد يضع كفيه على الذي يضع عليه

بالتبر ولا الملح بالمخ الا
سواء بسواء عينا بعين
يدا بيد ولكن بيعوا
الذهب بالورق والورق
بالذهب والبر بالشعير
والشعير بالبر والتبر بالمخ
والمخ بالتبر ايد كيف
شتم ونقص أحدهما
الملح أو التبر وزاد أحدهما
من زاد أو زاد فقد أربى
* حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مالك عن موسى
ابن أبي تميم عن سعيد
ابن يسار عن أبي هريرة
أن رسول الله قال الدينار
بالدينار والدرهم بالدرهم
لا فضل بينهما * أخبرنا
مالك عن نافع عن أبي
سعيد الخدري أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال لا تبعوا
الذهب بالذهب الا مثلا
بمثل ولا تشفوا بعضها
على بعض ولا تبعوا
الورق بالورق الا مثلا
بمثل ولا تشفوا بعضها
على بعض ولا تبعوا
غائبا منها بآخر * حدثنا
الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا
مالك أنه بلغه عن جده
مالك بن أبي عامر عن
عثمان بن عفان قال
قال رسول الله لا تبعوا
الدينار بالدينارين ولا
الدرهم بالدرهمين (قال

وجهه حتى يخرجهما في شدة البرد وتروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أمر أن يسجد على سبع فيها
الكفان فخالف ابن عمر فيما وافق فيه النبي صلى الله عليه وسلم فإذا كنت تخالف ما رويت عن النبي
صلى الله عليه وسلم في الطيب للحرم لقول عمر وما رويت عن عمر في تقرير العير وهو محرم لقول ابن عمر وما
رويت عن ابن عمر فيما وصفنا وغيره لقول نفسك فلا أسمع العلم إذا الاعلمك ولا أعلمك تدري لأى شئ
تحمل الحديث إذا كنت تأخذ منه ما شئت وتترك منه ما شئت ورويت عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم
تعتمد على أمر تعرفونه * فقلت للشافعي انما ذهبنا الى أن نثبت ما اجتمع عليه أهل المدينة دون البلدان كلها
فقال الشافعي هذه طريق الذين أبطلوا الأحاديث كلها وقالوا أنا أخذنا بالاجماع إلا أنهم أذعوا اجماع الناس
وادعيت أنتم اجماع بلد هم يختلفون على لسانكم والذي يدخل عليهم يدخل عليكم معهم الصمت كان أولى بكم
من هذا القول قلت ولم قال لانه كلام ترسلونه لا بعرفة فإذا سئلتهم عنه لم تقفوا منه على شئ ينبغى لأحد
أن يقبله أرايتم إذا سئلتهم من الذين اجتمعوا بالمدينة أنهم الذين ثبت لهم الحديث وثبت لهم ما اجتمعوا عليه
وان لم يكن فيه حديث من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فان قلتم نعم قلت يدخل عليكم في هذا
أمران أحدهما أنه لو كان لهم اجماع لم تكونوا وصلتم الى الخبر عنهم الا من جهة خبر الانفراد الذي رددتم
مثله في الخبر عن رسول الله فان ثبت خبر الانفراد فثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أحق أن يؤخذ به
والآخر أنكم لا تحفظون في قول واحد غيركم شيئا متفقاً فكيف تسمون اجماعا لا تجدون فيه عن غيركم قولاً
واحدا وكيف تقولون أجمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم يختلفون على لسانكم وعند أهل
العلم فإن قلتم فاذهبنا الى أن اجماعهم أن يحكم أحد الأئمة أبو بكر أو عمر أو عثمان رضى الله عنهم بالمدينة
بحكم أو يقول القول فقال الشافعي انه قد احتج لكم بعض المشركين بأن قال ما قلتم وكان حكم الحاكم وقول
القائل من الأئمة لا يكون بالمدينة الا علما ظاهرا غير مستتر وهم يجمعون أنهم أعلم الناس بسنن رسول الله
صلى الله عليه وسلم وأطلب الناس لما ذهب علمه عنهم منها يسألون عنها على المنبر وعلى المواسم وفي المساجد
وفي عوام الناس ويتدثرون فيخبرون بما لم يسألوا عنه فيقبلون من أخبرهم ما أخبرهم اذا ثبت لهم فاذا حكم
أحدهم الحكم لم يجوز أن يكون حكمه الا وهو موافق سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وغير مخالف لها
فان جاء حديث عن النبي صلى الله عليه وسلم يخالفه من وجهة الانفراداتهم لما وصفت * فقلت للشافعي
هذا المعنى الذى ذهبنا اليه بأى شئ احتجبت عليه (قال الشافعي) أول ما نتج به عليكم من هذا أنكم
لا تعرفون حكم الحاكم منهم ولا قول القائل لا يخبر الانفراد الذى رددتم مثله اذا روى عن النبي صلى الله
عليه وسلم الفرض من الله وما روى عن دونه لا يحل محل قول النبي صلى الله عليه وسلم أبدا فكيف أجزم
خبر الانفراد عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ورددتموه عن النبي صلى الله عليه وسلم * فقلت
للشافعي فارد عليك فقال ما كان عنده في هذا شئ أكثر من الخروج منه وأنا أعلم ان شاء الله أنه يعلم أنه
يلزمه فهل عندكم في هذا حجة فقلت ما يحضرني قال * فقلت للشافعي وما جئت عليه سوى هذا فقال
الشافعي قد أوجدتكم أن عمر مع فضل علمه وصحبته وطول عمره وكثرة مسئلته وتقواه قد حكم أحكاما بلغه
في بعضها عن النبي صلى الله عليه وسلم شئ فرجع عن حكمه الى ما بلغه عن رسول الله ورجع الناس عن بعض
حكمه بعده الى ما بلغه عن النبي صلى الله عليه وسلم فانه قد يعزب عن الكثير العجبة الشئ من العلم يحفظه
الأقل علما وصحبة منه فلا يمنعه ذلك من قبوله واكتفيت من ترديد هذا بما وصفت في كتابي هذا وكتاب اجماع
العلم (قال الشافعي) ولو لم يكن هذا هكذا ما كان على الأرض أحد أعلمه أترك لما زعم أن الصواب فيه
منكم قلت فكيف قال قدرتم على عمر بن الخطاب من روايتكم منها ما تركتموه وزعمتم لان الحديث
عن النبي صلى الله عليه وسلم جاء يخالفه ومنها ما تركتموه لان ابن عمر خالفه ومنها ما تركتموه لراى أنفسكم

(الشافعي) فأخذنا بهذه

الاحاديث التي توافق
حديث عبادة وكانت
مجتنا في أخذنا بها
وتركنا حديث أسامة
ابن زيد اذا كان ظاهره
يخالفها قول من قال
ان النفس على حديث
الأكثر أطيب لانهم
أشبه أن يحفظوا من
الأقل وكان عثمان
وعبادة أسن وأشد تقدم
صحة من أسامة وكان
أبو هريرة وأبو سعيد
أكثر حفظا عن النبي
فيما علمنا من أسامة
فإن قال قائل فهل
يخالف حديث أسامة
أحاديثهم قبل ان كان
يخالفها فالجواب فيها دونه
لما وصفنا فان قال قائل
تري هذا قيل والله أعلم
قد يحتمل أن يكون سمع
رسول الله يسئل عن
الرباني صنفين مختلفين
ذهب بفضة وتمر بخنطة
فقال انما الرباني النسبة
لحفظه فأدى قول النبي
ولم يؤد مسئلة السائل
فكان ما أدى منه عند
من سمعه أن لا ربا الا في
النسبة

(باب من أقيم عليه حد
في شيء أربع مرات
ثم عاينه)

* حدثنا الربيع قال

لا يخالف عمر فيه أحد يحفظ عنه فلو كان حكم الحاكم وقوله يقوم المقام الذي قلت كنت خارجا منه فيما
وصفنا وفيما روى الثقات عن عمر انكم لتخالفون عنه أكثر من مائة قول منها ما هو رأي أنفسكم ومثلكم
وحفظت أنك تروى عن أبي بكر ستة أقاويل تركتم عليه منها خمسة اثنين في القراءة في الصلاة وأخرى
في نهيه عن عقار الشجر وتخريب العامر وعقر ذوات الأرواح الا لكثرة وحفظت أنك تركت على عثمان
أنه كان يخمر وجهه وهو محرم من روايتكم وغير ذلك وما تركت عليهم من رواية الثقات من أهل المدينة
أضعاف ما تركتم عليهم من روايتكم لغفلة ولقلة روايتكم وكثرة وايتهن فان ذهبتم الى غيرهم من أصحاب النبي
صلى الله عليه وسلم فلم ترووا عن أحد قط شيئا علمته الا تركتم بعض ما رويتهم وان ذهبتم الى التابعين فقد
خالفتكم كثيرا من أقاويلهم وان ذهبتم الى تابعي التابعين فقد خالفتهم أقاويلهم مما رويتهم وروى غيركم
ما كتبنا منه في هذا الكتاب شيئا يدل على ما رويتهم وما تركنا من رواية غيركم أضعاف ما كتبنا فان أنصفتهم
بأقاويلكم فلا تنسكوا في أنكم لم تذهبوا مذهبنا الا فارقتموه فان كانت حججتكم لازمة فالحكم بفراقها
غير مجودة وان كانت غير لازمة دخل عليكم فراقها والضعف في الحجة بما لا يلزم * قال فقلت للشافعي
فقد سمعتك تحكي أن بعض المشركين قام بمجتنا فيما ذكرنا من الإجماع فأحب أن تحكي لي ما قلت وقال
لكن فقال لي الشافعي فيما حكيت الكفاية بما لم أحك وما تصنع بما لم تقله أنت في مجتنتك * فقلت للشافعي
قد ذكرت الذي قام بالعدو في بعض ترك الحديث ووصفت أنه منسوب الى البصرة فقال لي الشافعي هو كما
ذكرت وقد جاء منه على ما لم تأت عليه لنفسك ولم أرفي مذهبه شيئا تقوم به حجة فقلت فاذا كرمته ما حضره
(قال الشافعي) قلت له أرايت الفرض علينا وعلى من قبلنا في اتباع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
أليس واحدا قال بلى فقلت اذا كان أبو بكر خليفة النبي صلى الله عليه وسلم والعامل بعده فورد عليه خبر
واحد عن النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر لا مدة بينهما وبين النبي صلى الله عليه وسلم يمكنه فيها أن يعمل
بالخبر فلا يترك ما تقول فيه قال أقول انه يقبله ويعمل به فقلت قد ثبت اذا الخبر ولم يتقدمه عمل من أحد
بعد عن النبي صلى الله عليه وسلم ينسب لانه لم يكن بينهما امام فيعمل بالخبر ولا يدعه وهو مخالف في هذا
حال من بعده (قال الشافعي) فقلت أرايت اذا جاء الخبر في آخر عمره ولا يعمل به ولا بما يخالفه في أول عمره
وقد عاش أكثر من سنة يعمل فما تقول فيه قال يقبله فقلت فقد قبل خبرا لم يتقدمه عمل (قال الشافعي)
لو أجبت الى النصفة على أصل قولك يلزمك أن لا يكون على الناس العمل بما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم
الا بأن يعمل به من بعده أو يترك العمل لانه اذا كان للامام الأول أن يدعه لم يعمل به كان جميع من بعده
من الأئمة في مثل حاله لانه لا بد أن يتدبى العمل به الامام الأول أو الثاني أو من بعده قال فلا أقول هذا
(قال الشافعي) فما تقول في عمر وأبو بكر امام قبله اذا ورد عليه خبر الواحد لم يعمل به أبو بكر ولم يخالفه
قال يقبله قلت أيقبله ولم يعمل به أبو بكر قال نعم ولم يخالفه قلت أفينبت ولم يتقدمه عمل قال نعم قلت
وهكذا عمر في آخر خلافة وأولها قال نعم قلت وهكذا عثمان قال نعم قلت زعمت أن الخبر عن النبي صلى
الله عليه وسلم يلزم ولم يتقدمه عمل قبله وقد ولى الأئمة ولم يعملوا به ولم يدعوه قال فلا يمكن أن تكون للنبي
صلى الله عليه وسلم سنة العمل بها الأئمة بعده (قال الشافعي) فقلت له وقد حفظ عن النبي صلى الله
عليه وسلم أشياء لا يحفظ عن أحد من خلفائه فيها شيء فقال نعم سنن كثيرة ولكن من أين ترى ذلك (قال
الشافعي) فقلت استغني فيها بالخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بعده وذلك أن بالخلق الحاجة
الى الخبر عنه وأن عليهم اتباعه ولعل منها ما لم يرد على من بعده قال فمثل ما علمت أنه ورد على من بعده
من خلفائه فلم يحك عنه فيه شيء قلت قول النبي صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة
لا أشد أن قد ورد على جميع خلفائه لانهم كانوا القائلين بأخذ العشر من الناس ولم يحفظ عن واحد منهم فيها

أخبرنا الشافعي قال
 أخبرنا محمد بن اسمعيل
 عن ابن أبي ذئب عن
 الحرث بن عبد الرحمن
 عن أبي سلمة عن أبي
 هريرة أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم
 قال وذكر فاجلدوه
 وذكر الحديث (قال
 الشافعي) وقد بلغني
 عن الحرث بن عبد
 الرحمن فضل وعنده
 أحاديث حسنة ولم
 أحفظ عن أحد من
 أهل العلم بارواية عنه
 إلا ابن أبي ذئب ولا
 أدري هل كان يحفظ
 الحديث أولا وقد روى
 من وجه عمرو بن شعيب
 أن النبي قال من أقيم
 عليه حد في شيء
 أربع مرات أو ثلاث
 مرات « قال الربيع
 أنا شككت » ثم أتى به
 الرابعة أو الخامسة قتل
 أو خلع وروى من
 حديث أبي الزبير من
 أقيم عليه حد أربع
 مرات ثم أتى به الخامسة
 قتل ثم أتى النبي صلى الله
 عليه وسلم برجل قد أقيم
 عليه الحد أربع مرات
 ثم أتى به الخامسة فحده
 ولم يقتله (قال الشافعي)
 رحمه الله فإن كان شيء
 من هذه الأحاديث ثبت
 عن النبي فقد روى عن

شيء قال صدقت هذا بين قلت وله أمثال كثيرة قد كتبناها في غير هذا الموضع فقلت إذا كان يرد علينا
 الخبر عن بعض خلفائه ويرد علينا الخبر عنه يخالفه فنصير إلى الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم لأن لكل غاية
 وغاية العلم كتاب الله عز وجل وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم أتعلم أن السنة ما كانت موجودة مستغنى بها
 عن غيرها قال نعم وقد سمعت ذلك ذكرت ما لا أجهل من أنه قد يرد عن غير واحد من أصحاب النبي صلى الله
 عليه وسلم القول بقوله توجد السنة بخلافه فإن وجدها رجع إليها وإن وجدها من بعده صار إليها فهذا
 يدل على ما ذكرت من استغناء السنة عما سواها وبالمدينة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم نحو من ثلاثين
 ألف رجل إن لم يزيدوا لعل لا تروى عنهم قولاً واحداً عن ستة نعم انما تروى القول عن الواحد والاثنين
 والثلاثة والأربعة متفرقين فيه أو مجتمعين والأكثر التفرق فأين الإجماع (قال الشافعي) رحمه الله قلت
 له ضع لقولك إذا كان الأثر مثلاً قال نعم كأن نجسة نفر من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قالوا قولاً
 متفقين عليه وقال ثلاثة قولاً مخالفاً لقولهم فالأثر كثر وأولى أن يتبع فقلت هذا قلما يوجد وإن وجد أيجوز
 أن نعد ما جماعاً وقد تفرقوا موافقة قال نعم على معنى أن الأثر كثر مجتمعون قلت فإذا كان أصحاب النبي
 صلى الله عليه وسلم من العدد على ما وصفت فهل فيمن لم تروا عنه من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم دلالة
 موافقة الأثر كثر فيكونون أكثر بعددهم ومن وافقهم أو موافقة الثلاثة الأقلين فيكون الأقلون الأكثرين
 بمن وافقهم لا تدرى لعلمهم متفرقون ولا تدرى أين الأقل وأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كلهم ممن له أن
 يقول في العلم قال ما أدرى كيف قولهم لو قالوا وإن لهم أن يقولوا قلت والصدق فيه أبداً أن لا يقول أحد شيئاً
 لم يقله أحد أنه قاله ولو قلت وافقوا بعضهم قال غيرك بل خالفوه قال ولا ليس الصدق أن تقول وافقوا ولا
 خالفوا بالصمت قلت هذا الصدق قلت ترى ادعاء الإجماع يصح لمن ادعاه في شيء من خاص العلم (قال
 الشافعي) وقلت له فهكذا التابعون بعدهم وتابعوا التابعين قال وكيف تقول أنت قلت ما علمت بالمدينة
 ولا بأق من آفاق الدنيا أحداً من أهل العلم ادعى طريق الإجماع (١) إلا بالفرض وخاص من العلم الأحثنا
 ذلك الذي فيه إجماع يوجد فيه الإجماع بكل بلد ولقد ادعاه بعض أصحاب المشركين فأنكر عليه جميع من
 سمع قوله من أهل العلم دعواه الإجماع حيث ادعاه وقالوا أو من قال ذلك منهم لو أن شيئاً روى عن نفر من
 أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ثم عن نفر من التابعين فلم يرو عن مثلهم خلافتهم ولا موافقتهم ما دل على
 إجماع من لم يرو عنه منهم لأنه لا يدرى مجتمعون أم متفرقون لو قالوا وسمعت بعضهم يقول لو كان بيننا من
 السلف مائة رجل وأجمع منهم عشرة على قول أيجوز أن ندعى أن التسعين مجتمعون معهم وقد نجدهم
 يختلفون في بعض الأمور ولو جاز لنا إذا قال لنا قائل شيئاً أخذنا به لم نحفظ عن غيره قولاً يخالفه ولا يوافقه أن
 ندعى موافقته جاز لغيرنا ممن خالفنا أن يدعى موافقته له ومخالفتنا ولكن لا يجوز أن يدعى على أحد فيما
 لم يقل فيه شيء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال لي فكيف يصح أن تقول إجماعاً قلت يصح في الفرض
 الذي لا يسع جهله من الصلوات والزكاة وتحريم الحرام وأما علم الخاصة في الأحكام الذي لا يضير جهله على
 العوام والذي انما علمه عند الخواص من سبيل خبر الخواص وقليل ما يوجد من هذا فنقول فيه واحداً من قولين
 نقول لا نعلمهم يختلفوا فيما لا نعلمهم يختلفوا فيه ونقول فيما اختلفوا فيه اختلفوا واجتهدوا فأخذنا أشبهه
 أقاويلهم بالكتاب والسنة وإن لم يوجد عليه دلالة من واحد منهما وقلما يكون إلا أن يوجد أو أحسنها عند
 أهل العلم في ابتداء التصرف والمعقب ويصح إذا اختلفوا كما وصفت أن نقول روى هذا القول عن نفر
 اختلفوا فيه فذهبنا إلى قول ثلاثة دون اثنين وأربعة دون ثلاثة ولا نقول هذا إجماع فإن الإجماع قضاء
 على من لم يقل ممن لا تدرى ما يقول لو قال وادعاه رواية الإجماع وقد يوجد مخالف فيما ادعى فيه الإجماع

(١) كذا في النسخة ولعل أصله كان بالفرض أو خاص الخ تأمل

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقال قد علمت أنهم اختلفوا في الرأي الذي لا متقدم فيه من كتاب ولا سنة
أفوجد في اختلفوا فيه كتاب وسنة قلت نعم قال وأين قلت قال الله عز وجل والمطلقات يتربصن
بأنفسهن ثلاثة قروء وقال عمر بن الخطاب وعلى وابن مسعود وأبو موسى الأشعري لا تحل المرأة حتى
تغتسل من الحيضة الثالثة وذهبوا إلى أن الأقراء الحيض وقال هذا ابن المسيب وعطاء وجاعة من التابعين
والمفتين بعدهم إلى اليوم وقالت عائشة وزيد بن ثابت وابن عمر الأقراء الاطهار فاذا طعنت في الدم من
الحيضة الثالثة فقد حلت وقال هذا القول بعض التابعين وبعض المفتين إلى اليوم وقال الله تعالى وأولات
الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن فقال علي بن أبي طالب تعتد آخر الأجلين وروى عن ابن عباس مثل قوله
وقال عمر بن الخطاب اذا وضعت ذابطنها فقد حلت وفي هذا كتاب وسنة وفي الأقراء قبله كتاب ودلالة من
سنة وقال الله جل ثناؤه للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر (١) فهي تطليقة وروى عن عثمان
وزيد بن ثابت خلافه وقال علي بن أبي طالب وابن عمر ونفر من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم من الانصار
لا يقع عليها طلاق ويوقف فاما أن ينبيء واما أن يطلق ومسح رسول الله صلى الله عليه وسلم على الخفين فأنكر
المسح علي بن أبي طالب وعائشة وابن عباس وأبو هريرة وهؤلاء أهل علم بالنبي صلى الله عليه وسلم ومسح عمر
وسعد وابن عمر وأنس بن مالك وهؤلاء أهل علم به والناس مختلفون في هذه الاشياء وفي كل واحد منها كتاب
أو كتاب وسنة قال ومن أين ترى ذلك فقلت تحتل الآية المعنيين فيقول أهل اللسان بأحدهما ويقول
غيرهم منهم بالمعنى الآخر الذي يخالفه والآية محتملة لقولهما معا لا تساع لسان العرب وأما السنة فتذهب
على بعضهم وكل من ثبتت عنده السنة قال بها ان شاء الله ولم يخالفها لان كثير منها يأتي وانجائيس فيه
تأويل (قال الشافعي) وذكرته مس الذكر فان عليا وابن عباس وعمار بن ياسر وحذيفة وابن مسعود
لا يرون فيه الوضوء وابن المسيب وغيره بالمدينة لا يرون منه الوضوء وسعد وابن عريبان فيه الوضوء وبعض
التابعين بالمدينة وفيه للنبي صلى الله عليه وسلم سنة بأن يتوضأ منه أخذنا بها وقدير وى عن سعيد أنه لا يرى
منه الوضوء (قال الشافعي) رحمه الله وقلت الاجماع من أقوام مما يقدر عليه فكيف تكلف من ادعى
الاجماع من المشرقيين حكاية خبر الواحد الذي لا يقوم به حجة فنظمه فقال حدثني فلان عن فلان وترك أن
يتكلف هذا في الاجماع فيقول حدثني فلان عن فلان لنص الاجماع الذي يلزم أولى به من نص الحديث
الذي لا يلزم عنده قال انه يقول يكثر هذا عن أن ينص فقلت له فينص منه أربعة وجوه أو حجة فقد طلبنا
أن نجد ما يقول فاجدنا أكثر من دعواه بل وجدنا بعض ما يقول الاجماع متفرقا فيه (قال الشافعي)
فقال فان قلت اذا وجدت قرنا من أهل العلم ببلد علم يقولون القول يكون أكثرهم متفقين عليه سميت ذلك
اجماعا وافقه من قبله أو خالفه فأما من قبلهم فلا يكون الا أكثرهم يتفقون على شئ بجهالة ما كان
قبلهم ولا يتركون ما قبلهم أبدا الا بأنه منسوخ أو عندهم ما هو أثبت منه وان لم يذكره قلت أفرايت اذا
أجرت لهم خلاف من فوقهم وهم لم يحكوا لك أنهم تركوا على من قبلهم قولهم لشيء علموه أتجيز ذلك بتوهمك
عليهم أنهم لا يدعونه الا بحجة ثابتة وان لم يذكروها وقد يمكن أن لا يكونوا علوا قول من قبلهم فقالوا بآرائهم
أتجيز لمن بعدهم أن يدعوا عليهم أقاويلهم التي قبلها منهم ثم يقولون لمن بعدهم ما قلت لهم هم لا يدعونها الا
بحجة وان لم يذكروها قال فان قلت نعم قلت اذا جعل العلم أبدا لا تحرين كما قلت أولا قال فان قلت لا
قلت فلا تجعل لهم أن يخالفوا من قبلهم قال فان قلت أجيز بعض ذلك دون بعض قلت فاعازعت أنك

(۱) كذا في النسخة وفيه سقط ظاهر ولعل أصله روى عن سعيد وأبي بكر إذا مضت أربعة أشهر فهي تطليقة وروى عن عثمان الخ كما يؤخذ ذلك مما سبق قريبا فخر ركتبه مصححه

الفتيا يخالف في أن
من أقيم عليه حد في شيء
أربع مرات ثم أتى به
خامسة أو سادسة أقيم
ذلك الحد عليه ولم يقتل
وفي هذا دليل على أن
ما روى عن النبي أن
كان ثابتاً فهو منسوخ
مع أن دلالة القرآن
بما وصفت بينة فإن
قال وأين دلالة القرآن
قبل إذا كان الله وضع
القتل موضعاً والجلد
موضعاً فلا يجوز والله
أعلم أن يوضع القتل
موضع الجلد إلا بشيء
ثابت عن النبي لا يخالف
له ولا ناسخ

باب لحوم الضحايا

حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مالك عن أبي
الزبير عن جابر بن عبد
الله أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم نهى عن
أكل لحوم الضحايا بعد
ثلاث ثم قال بعد ذلك
كلوا وتزودوا واذبحوا
حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مالك عن عبد
الله بن أبي بكر عن عبد
الله بن واقد بن عبد الله
أنه قال نهى رسول
الله صلى الله عليه وسلم
عن أكل لحوم الضحايا

أنت العلم فأجرت جاز وما رددت رداً فتجعل هذا الغير في البلدان فإما من بلاد المسلمين بلد الا وفيه علم قد
صار أهله إلى اتباع قول رجل من أهله في أكثر أوقاويله أفترى لأهل مكة حجة أن قلدوا إعطاء فإوافقهم من
الحديث وافقوه وما خالفه خالفوه في الأ أكثر من قوله أوترى لأهل البصرة حجة بمثل هذا في الحسن أو ابن
سيرين أو لأهل الكوفة في الشعبي وإبراهيم ولأهل الشام وكل من وصفنا أهل علم وإمامة في دهره وفوق من
بعدهم وإنما العلم اللازم الكتاب والسنة وعلى كل مسلم اتباعهما قال فتقول أنت ماذا قلت أقول
ما كان الكذب والسنة موجودين فالعذر عن سمعهما مقطوع إلا باتباعهما فإذا لم يكن ذلك صرنا إلى أقاويل
أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أو واحد منهم ثم كان قول الأئمة أبي بكر أو عمر أو عثمان إذا صرنا
فيه إلى التقليد أحب إلينا وذلك إذا لم نجد دلالة في الاختلاف تدل على أقرب الاختلاف من الكتاب والسنة
فتتبع القول الذي معه الدلالة لأن قول الإمام مشهور بأنه يلزمه الناس ومن لزم قوله الناس كان أشهر ممن
يفتي الرجل أو النفر وقد يأخذ بفتياه أو يدعها أو أكثر المقتنين يفتون للخاصة في بيوتهم ومجالسهم ولا تعني
العمامة بما قالوا وعنايتهم بما قال الإمام وقد وجدنا الأئمة يتدوّن فيسألون عن العلم من الكتاب والسنة
فيما أرادوا أن يقولوا وفيه ويقولون فيضربون بخلاف قولهم فيقبلون من المخبر ولا يستنكفون على أن
يرجعوا لتقواهم الله وفضلهم في حالاتهم فإذا لم يوجد عن الأئمة فأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من
الدين في موضع أخذنا بقولهم وكان اتباعهم أولى بنا من اتباع من بعدهم والعلم طبقات شتى الأولى الكتاب
والسنة إذا ثبتت السنة ثم الثانية الإجماع فيما ليس فيه كتاب ولا سنة والثالثة أن يقول بعض أصحاب
النبي صلى الله عليه وسلم ولا تعلم له مخالفاتهم والرابعة اختلاف أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك
الخامسة القياس على بعض الطبقات ولا يصار إلى شيء غير الكتاب والسنة وهما موجودان وإنما يؤخذ
العلم من أعلى وبعض ما ذهبتم إليه خلاف هذا ذهبتم إلى أخذ العلم من أسفل قال فتوجدني بالمدينة قول
نفر من التابعين متابعي الأئمة كثر من قول من قال فيه متابعتهم وإن خالفهم أحد منهم كان أقل عدداً
منهم فنترك قول الأئمة كثر لمن تقدم قبله أو لأحد في دهرهم أو بعدهم قلت نعم قال فإذا كرمنا واحداً
قلت إن ابن الفحل لا يحرم قال فن قاله من التابعين أو السابقين (قال الشافعي) أخبرنا عبد الوهاب
الثقفي عن يحيى بن سعيد قال أخبرني مروان بن عثمان بن أبي سعيد بن المعلى الأنصاري أن رجلاً أرضعته
أم ولد رجل من مزينة وللزينة امرأة أخرى سوى المرأة التي أرضعت الرجل وأنها ولدت من المزني جارية فلما
بلغ ابن الرجل وبلغت بنت الرجل خطبها فقال له الناس ويلك أنها أختك فرفع ذلك إلى هشام بن أسعيل
فكتب فيه إلى عبد الملك فكتب إليه عبد الملك أنه ليس ذلك برضاع أخبرنا الشافعي أخبرنا الدراوردي
عن محمد بن عمرو عن عبد الرحمن بن القاسم أنه كان يقول كان يدخل على عائشة من أرضعه بنات أبي بكر
ولا يدخل عليهما من أرضعه نساء بن أبي بكر (قال) أخبرنا عبد العزيز بن محمد بن عبيد عن محمد بن
عمرو بن علقمة عن أبي عبيدة بن عبد الله بن زمعة أن أمه زينب بنت أبي سلمة أرضعتها أسماء بنت أبي بكر
امرأة الزبير فقالت زينب بنت أبي سلمة فكان الزبير يدخل علي وأنا أمتشط فيأخذ بقرن من قرون رأسي
فيقول أقبلي علي فخذيني أراه أنه أبي وما ولد فهم اخوتي ثم إن عبد الله بن الزبير قبل الحرة أرسل إلى نخطب
أم كلثوم فأتى على حرة بن الزبير وكان حرة للكلبية فقلت لرسوله وهل تحل له أنما هي بنت أخته فأرسل إلى
عبد الله أنما أردت بهذا المنع لما قبلك ليس لك بأخ أنا وما ولدت أسماء فهم اخوتك وما كان من ولد الزبير من
غير أسماء فليسوا لك بأخوة فأرسلني فسلني عن هذا فأرسلت فسألت أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
متوافرون وأمّهات المؤمنين فقالوا لها إن الرضاعة من قبل الرجال لا تحرم شيئاً فأنكحها إياه فلم تزل عنده حتى
هلك (قال الشافعي) أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عمرو بن علقمة عن بعض آل رافع بن خديج أن

بعد ثلاث قال عبد الله
ابن أبي بكر فذ كرت
ذلك لعمرة فقالت صدق
سمعت عائشة تقول دف
ناس من أهل البادية
حضرة الاضي في زمان
رسول الله فقال رسول
الله ادخروا لثلاث
وتصدقوا بما بقي قالت
فلما كان بعد ذلك قلنا
لرسول الله لقد كان
الناس يتفجعون من
ضحاياهم يمجملون منها
الولد ويتخذون منها
الأسقية فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم
وما ذاك أو كما قال قالوا
يا رسول الله نهيت عن
أكل لحوم النخايا بعد
ثلاث فقال رسول الله
انما نهيتكم من أجل
الدافة التي دفت حضرة
الاضي فكلوا وتصدقوا
وادخروا (قال) فيشبهه أن
يكون انما نهى رسول
الله عن امساك لحوم
النخايا بعد ثلاث اذا
كانت الدافة على معنى
الاختيار لا على معنى
الفرض وانما قلت
يشبه الاختيار لقول الله
عز وجل في البدن فاذا
وجبت جنوبها فكلوا
منها وأطعموا وهذه
الآية في البدن التي
يتطوع بها أصحابها لا
التي وجبت عليهم قبل

رافع بن خديج كان يقول الرضاغة من قبل الرجال لا تحرم شيئا (قال الشافعي) وأخبرنا عبد العزيز بن محمد
عن محمد بن عمرو بن علقمة عن يزيد بن عبد الله بن قسيط عن ابن المسيب وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن وعن
سلم بن يسار وعن عطاء بن يسار أن الرضاغة من قبل الرجال لا تحرم شيئا (قال الشافعي) وأخبرنا
عبد العزيز بن محمد عن مروان بن عثمان بن أبي المعلى أن عبد الملك كان يرى الرضاغة من قبل الرجال لا تحرم
شيئا قلت لعبد العزيز بن عبد الملك قال ابن مروان (قال الشافعي) أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن
سلم بن بلال عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أن ابن عباس كان لا يرى الرضاغة من قبل الرجال تحرم شيئا
قال عبد العزيز وذلك كان رأي ربيعة ورأي فقهاءنا وأبو بكر حدث عمرو بن الشريد عن ابن عباس في اللقاح
واحد وقال حديث رجل من أهل الطائف وما رأيت من فقهاء أهل المدينة أحدا يشك في هذا إلا أنه روى
عن الزهري خلا فهم في التفم اليه وهو لا أعلم (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن
الزهري عن عروة عن عائشة قالت جاء عبي من الرضاغة أفلى بن أبي القعيس يستأذن علي بعدما ضرب الحجاب
فلم آذن له فلما جاء النبي صلى الله عليه وسلم أخبره فقال أنه علم فأذنوا له فقال وما في هذا حديثها أم أبي بكر
أرضعته فليس هذا برضاغة من قبل الرجل ولو كان من قبل الرجل لكانت عائشة أعلم بمعنى ما تركت وكان
أصحاب رسول الله والتابعون ومن أدركنا متفقين أو أكثرهم على ما قلنا ولا يتفق هؤلاء على خلاف سنة ولا
يدعون شيئا إلا ما هو أقوى منه قال قد كان القاسم بن محمد ينكر حديث أبي القعيس ويدفعه دفعا شديدا
ويحتج فيه أن رأي عائشة خلافه (قال الشافعي) فقلت له أتجد بالمدينة من علم الخاصة أولى أن يكون
علما ظاهرا عند أكثرهم من ترك تحريم لبن الفحل فقد تركناه وتركتوه ومن يحتج بقوله إذا كنا نجد في
الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم كالدلالة على ما نقول أفيجوز لأحد ترك هذا العام المتصل بمن سميناه من
أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه والتابعين من بعدهم بالمدينة أن يقبل أبا علم أكثر من روى
عنه بالمدينة إذا خالف حديثا عن النبي صلى الله عليه وسلم نصا ليس من هذا الحديث لعلمهم بحديث النبي صلى الله
صلى الله عليه وسلم قال لا قلت فقد ترك من تحتج بقوله هذا ولا أعلم له حجة في تركه إلا ما ثبت عن النبي
صلى الله عليه وسلم أنه يحرم من الرضاغة ما يحرم من الولاد فقال لي فلذلك تركته فقلت نعم فإن لم يختلف
بنعمة الله قولي في أنه لا أذهب إذا ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء إلى أن أدعه لا أكثر وأقل مما خالفنا
في لبن الفحل وقد يمكن أن يتأول حديث النبي صلى الله عليه وسلم إذا كان من النساء دون الرجال فأخذت
بأنظر معانيه وإن أمكن فيه باطن وتركتم قول الأكثر من روى عنه بالمدينة ولو ذهبت إلى الأكثر وتركتم
خبر الواحد عن النبي صلى الله عليه وسلم ما عدت ما قال الأكثر من المدنيين أن لا يحرم لبن الفحل (قال
الشافعي) وقد وصفت حديث الليث بن سعد عن الزهري عن ابن المسيب أنه قال عقل العبد في ثمنه كجراح
الحر في دينه وقال الزهري وإن ناسا يقولون يقوم سلعة فالزهري قد جمع قول أهل المدينة ابن المسيب ومن
خالفه فخرج صاحبكم من جميع ذلك وهذا عندكم كالأجاعة ما هو دونه عندكم كالأجاعة بالمدينة وقتلتم مولا
خارجا من قول أهل العلم بالمدينة وأما ويل بن آدم وذلك أنكم قلتم مرة كما قال ابن المسيب جراحه في ثمنه
كجراح الحر في دينه في الموضحة والمأمومة والمنقلة ثم خالفتم ما قال ابن المسيب أخرى فقلتم يقوم سلعة
فيكون فيها نقص فلم تحضوا قول واحد منهم (قال الشافعي) وقد أخبرنا مالك عن أبي حازم بن دينار عن
سهل بن سعد الساعدي أن رجلا خطب إلى النبي صلى الله عليه وسلم امرأة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم
في صداقها التمس ولو خاتم من حديد وحفظنا عن عمر قال في ثلاث قبضات من زيب فهو مهر (قال
الشافعي) وأخبرنا سفيان بن عيينة عن أيوب بن موسى عن يزيد بن عبد الله بن قسيط عن ابن المسيب أنه قال
لم تحل الموهوبة لأحد بعد النبي صلى الله عليه وسلم ولو أصدقها سوطا حلت له * أخبرنا ابن أبي يحيى قال

أن تطوعوا بها وانما
أكل النبي صلى الله
عليه وسلم من هديه أنه
كان تطوعاً فاما واجب
من الهدى كله فليس
لصاحبه أن يأكل منه
شيئاً كما لا يكون له أن
يأكل من زكاته ولا
من كفارته شيئاً وكذلك
ان وجب عليه أن
يخرج من ماله شيئاً
فأكل بعضه فلم يخرج
ما وجب عليه بكأله
وأحب لمن أهدي نافلة
أن يطعم البائس الفقير
لقول الله فكلوا منها
وأطعموا البائس الفقير
وقوله وأطعموا القانع
والمعسر القانع
هو السائل والمعسر
الزائر والمأز بلا وقت
فاذا أطعم من هؤلاء
واحداً أو أكثر فهو
من المطعمين فأحب
إلي ما أكثر أن يطعم ثلثاً
ويهدي ثلثاً ويذكر ثلثاً
ويهبط به حيث شاء
والفخا يا من هذه السبيل
والله أعلم وأحب أن
كانت في الناس محصة
أن لا يدخر أحد من
أخصيته ولا من هديه
أكثر من ثلاث لأمر
النبي صلى الله عليه
وسلم في الدافة فان
ترك رجل أن يطعم من
هدى تطوع أو أخصية
فقد أساء وليس عليه

سألت ربيعة كم أقل الصداق قال ما تراضي به الأهلون فقلت وان كان ذرهما قال وان كان نصف درهم
قلت وان كان أقل قال لو كان قبضة خنطة أو حبة خنطة قال فهذا حديث ثابت عن النبي صلى الله عليه
وسلم وخبر عن عمر وعن ابن المسيب وعن ربيعة وهذا عندكم كالأججاع وقد سألت الدراوردي هل قال
أحد بالمدينة لا يكون الصداق أقل من ربع دينار فقال لا والله ما علمت أحداً قاله قبل مالك وقال الدراوردي
أراه أخذته عن أبي حنيفة . قلت للشافعي فقد فهمت ما ذكرت وما كنت أذهب في العلم إلا إلى قول أهل
المدينة فقال الشافعي ما علمت أحداً التحل قول أهل العلم من أهل المدينة أشد خلافاً لأهل المدينة منكم
ولو شئت أن أعدل عليكم ما ملأ به ورقاً كثيراً مما خالفتم فيه كثيراً من أهل المدينة عددها عليكم وفيما ذكرت
لك ما دل على ما وراءه ان شاء الله . فقلت للشافعي ان لنا كتاباً قد صرنا إلى اتباعه وفيه ذكر ان الناس اجتمعوا
وفيه الأمر المجتمع عليه عندنا وفيه الأمر عندنا (قال الشافعي) فقد أوفيناكم ما دلكم على أن ادعاء
الأججاع بالمدينة وفي غيرها لا يجوز أن يكون وفي القول الذي ادعيت فيه الأججاع اختلاف وأما ما قلتم
الأمر المجتمع عليه مختلف فيه وان شئتم مثلت لكم شيئاً أجمع وأقصر وأحرى أن تحفظه مما فرغت منه قلت
فاذكر ذلك قال تعرفون أنكم قلتم اجتمع الناس أن سجود القرآن أحد عشر ليس في الفصل منها شيء قلت
نعم (قال الشافعي) وقدر ويتم عن أبي هريرة أنه سجد في إذا السماء انشقت وأخبرهم أن النبي سجد
فيها وأن عمر بن عبد العزيز أمر محمد بن مسلمة من القراء أن يسجدوا في إذا السماء انشقت وأن عمر سجد في النجم
قلت نعم وأن عمر وابن عمر سجدوا في سورة الحج سجدتين قلت نعم قال فقد رويتم السجود في الفصل عن النبي
صلى الله عليه وسلم عمر وأبي هريرة وعمر بن عبد العزيز فمن الناس الذين أجعوا على السجود دون الفصل
وهؤلاء الأئمة الذين انتهى إلى آفاويلهم ما حفظنا نحن وأنتم في كتابكم عن أحد إلا سجوداً في الفصل ولو
رواه عن رجل أو اثنين أو ثلاثة ما جاز أن يقول أجمع الناس وهم مختلفون قلت فتقول أنت أجمع الناس
أن الفصل فيه سجود قال لا أقول اجتمعوا ولكن أعزى ذلك إلى من قاله وذلك الصديق ولا أدعي الأججاع
إلا حيث لا يدفع أحداً أنه أجمع أفترى قولكم اجتمع الناس أن سجود القرآن إحدى عشرة ليس في الفصل
منها شيء يصح لكم أبداً قلت فعلى أي شيء أكثر الفقهاء قال على أن في الفصل سجوداً وأكثر أصحابنا على أن
في سورة الحج سجدتين وهم يروون ذلك عن عمر وابن عمر وهذا مما أدخل في قوله اجتمع الناس لأنكم
لا تعدون في الحج إلا سجدة وترعون أن الناس اجتمعوا على ذلك فأى الناس يجتمعون وهو يروي عن عمر
وابن عمر أنهم سجدوا في الحج سجدتين أو تعرفون أنكم احتججتم في اليمين مع الشاهد على من خالفه وقد احتجوا
عليكم بالقرآن فقلتم رأيت الرجل يدعى على الرجل الحق أليس يحلف له فان لم يحلف رد اليمين على المدعي
خلف وأخذ حقه وقلتم هذا ما لا شك فيه عند أحد من الناس ولا في بلد من البلدان فاذا أقرب هذا فليقر
باليمين مع الشاهد وانه ليكتفي من هذا بثبوت السنة ولكن الانسان يحب أن يعرف وجه الصواب فهذا
تيان ما أشكل من ذلك ان شاء الله قال بلى وهكذا نقول (قال الشافعي) أفترى قول الذين خالفوك في اليمين
مع الشاهد يقولون بما قلتم قلت مما ذا قال أتعرفونهم يحلفون المدعي عليه فان نكل رد اليمين على المدعي
فان حلف أخذ حقه قلت لا (قال الشافعي) وأنتم تعلمون أنهم لا يردون اليمين أبداً وأنهم يزعمون أن رد
اليمين خطأ وأن المدعي عليه اذا نكل عن اليمين أخذ منه الحق قلت بلى قال فقد رويتم عليهم ما لا يقولون
قلت نعم ولكن لعله زلل (قال الشافعي) أو يجوز الزلل في الرواية عن الناس عن الناس كافة وان جاز الزلل
في إلا أكثر جاز في الأقل وفيما قلتم المجتمع عليه وقولكم المجتمع عليه أكثر من هذا الزلل لأنكم اذا زللتم
في أن تروا عن الناس عامة فعلى أهل المدينة لأنهم أقل من الناس كلهم (قال الشافعي) وقولكم في اليمين
مع الشاهد نكتفي منها بثبوت السنة حجة عليكم أنتم لا تروون فيها الأحاديث جعفر عن أبيه منقطعا

أن يعود للضحية وعليه
أن يطعم إذا جاءه قانع
أو معتراً وبأس فقير
شيأ ليكون عوضاً ما
منع وأن كان في غير أيام
الاضحى (قال) ومن ضحى
قبل الوقت الذي يمكن
الامام أن يصلي فيه بعد
طلوع الشمس ويتكلم
فيفزع فأراد أن يضحي
أعاد ولا أنظر إلى انصراف
الامام اليوم لان منهم
من يؤخرو ويقدم وكذلك
لو قدم الامام فصلى
قبل طلوع الشمس
فضحى رجل أعاد انما
الوقت في قدر صلاة
النبي التي كان يضعها
موضعها

باب العقوبات في
المعاصي

(قال الشافعي) كانت
العقوبات في المعاصي
قبل أن ينزل الحد ثم
نزلت الحدود ونسخت
العقوبات فيما فيه
الحدود . حدثنا
الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا
مالك عن يحيى بن
سعيد عن النعمان بن
مرة أن رسول الله قال
ما تقولون في الشارب
والسارق والزاني وذلك
قبل أن تنزل الحدود
فقالوا الله ورسوله أعلم
فقال رسول الله هن

ولا ترون فيها حديثاً يصح عن أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والزهرى وعروة ينكرانها
بالمدينة وعطاء ينكرها بمكة فإن كانت تثبت السنة فلن يعمل بهذا أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وأنتم
لا تحفظون أن أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عمل باليمن مع الشاهد فإن كنتم تثتموها باجماع
التابعين بالمدينة فقد اختلفوا فيها وإن كنتم تثتموها بخبر منقطع كان الخبر المتصل أولى أن تثبتها به قلت
فأنت تثبتها قال من غير الطريق الذي تثتموها بحديث متصل عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يعمل به
ولا اجماع ولم تثبت الاجماع كان بعيداً من أن تثبت وهم يحتجون عليها بقرآن وسنة (قال الشافعي)
وزعمت أن ما أشكل فيما احتججتم به مما رويتم على الناس أنهم في البلدان لا يخالفون فيه والذين يخالفونكم
في اليمن مع الشاهد يقولون نحن أعطينا بالنكول عن اليمن في السنة أعطينا ليس في القرآن ذكر يمن
ولا نكول عنها وهذا سنة غير القرآن وغير الشهادات زعمنا أن القرآن يدل على أن لا يعطى أحد من جهة
الشهادات إلا بشاهدين أو شاهد واحد أمرأتين والنكول ليس في معنى الشهادات والذي احتججتم به عليهم ليست
عليهم فيه حجة والله المستعان انما الحجة عليهم في غير ما احتججتم به واذا احتججتم بغير حجة فهو أشكل ما بان من
الحجة لا بيان ما أشكل منها (قال الشافعي) أخبرنا الثقة عن عبد الله بن الحرث أن لم أكن سمعته من عبد الله
عن مالك بن أنس عن يزيد بن عبد الله بن قسيط عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان
قضايا في المطاة بنصف دية الموصحة (قال الشافعي) أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريح عن الثوري عن يزيد
ابن قسيط عن ابن المسيب عن عمر وعثمان مثله أو مثل معناه (قال الشافعي) وأخبرني من سمع ابن نافع
يزكر عن مالك بهذا الاستامثلة (قال الشافعي) وقرأنا على مالك أن لم نعلم أحد من الأئمة في القديم ولا
في الحديث أفتى فيمادون الموصحة بشئ (قال الشافعي) فنفتي أن يكون أحد من الأئمة في قديم أو حديث
قضى دون الموصحة بشئ وأنتم والله يغفر لنا ولكم تروون عن امامين عظيمين من المسلمين عمر وعثمان أنهما
قضايا فيمادون الموصحة بشئ وقت ولست أعرف لمن قال هذا مع روايته وجهاً ذهب اليه والله المستعان
وما عليه أن يسكت عن رواية ما روى من هذا وإذا رواه فلم يكن عنده كإرواه أن ينكره وذلك كثير
في كتابه ولا ينبغي أن يكون علم ما قد أخبر أنه علمه أرايت لو وجد كل وال من الدنيا (٣) شيئاً تركه يقضى فيما
دون الموصحة بشئ كان جائزاً له أن يقول لم نعلم أحد من الأئمة قضى فيها بشئ وقد روى عن امامين
عظيمين من أئمة المسلمين أنهم ما قضيا مع أنه لم يرو عن أحد من الناس امام ولا أمير تركه أن قضى فيمادون
الموصحة بشئ ولا نجد وقد روي أن يزيد بن ثابت قد قضى فيمادون الموصحة حتى في الدامية فإن قال رويت
فيه حديثاً واحداً أفرايت جميع ما ثبت مما أخذه انما روى فيه حديثاً واحداً هل يستقيم أن يكون يثبت
بحديث واحد فلم يكن له أن يقول ما علمنا أو لا يثبت بحديث واحد فينبغي أن تدع عامة ما رويت وثبت من
حديث واحد . قال سألت الشافعي من أي شئ يجب الوضوء قال من أن ينام الرجل مضطجعاً أو يحدث
من ذكر أو دبر أو يقبل امرأته أو يلسها أو عيس ذكره قلت فهل قال قائل ذلك (قال الشافعي) نعم قد
قرأنا ذلك على صاحبنا والله يغفر لنا وله قلت ونحن نقوله قال الشافعي انكم مجمعون أنكم توضحون من مس
الذكر والمس والجلس للرأفة فقلت نعم قال فتعلم من أهل الدنيا خلقاً يفتي عن نفسه أن يوجب الوضوء الا من
ثلاث فأنت توجب الوضوء من اثنين أو ثلاث سواء من اضطرركم إلى أن تقولوا هذا الذي لا يوجد في قول أحد من
بنى آدم غيركم والله المستعان ثم تذكرونه بأن تقولوا الأمر عندنا قال فإن كان الأمر عندكم اجماع أهل
المدينة فقد خالفتموهم وإن كانت كلمة لا معنى لها فلم تكلفتموها فما علمت قبلاً أحد اتكلم بها وما كملت
منكم أحد اقط فرايته يعرف معناها وما ينبغي لكم أن تجهلوا إذا كان يوجد فيه ما ترون والله أعلم

(كتاب جماع العلم)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا محمد بن إدريس الشافعي قال لم أسمع أحدا نسبته الناس أو نسب نفسه إلى علم يخالف في أن فرض الله عز وجل اتباع أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم والتسليم لحكمه بأن الله عز وجل لم يجعل لمن بعده إلا اتباعه وأنه لا يلزم قول بكل حال إلا بكتاب الله أو سنة رسوله صلى الله عليه وسلم وأن ما سواهما تبع لهما وأن فرض الله تعالى علينا وعلى من بعدنا وقبلنا في قبول الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم واحد لا يختلف في أن الفرض والواجب قبول الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والافرة سأصف قولها إن شاء الله تعالى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ثم تفرق أهل الكلام في تبيين الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم تفرقا متباينا وتفرق غيرهم من نسبته العامة إلى الفقه فيه تفرقا ما بعضهم فقد أكثر من التقليد والتخفيف من النظر والغفلة والاستعجال بالرياسة وسأمثل لك من قول كل فرقة عرقته أمثالا يدل على ما وراءه إن شاء الله تعالى

(باب حكاية قول الطائفة التي ردت الأخبار كلها) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال لي قائل ينسب إلى العلم عذبه أصحابه أنت عربي والقرآن نزل بلسان من أنت منهم وأنت أدري بحفظه وفيه لله فرائض أنزلها لوشك شك قد تلبس عليه القرآن بحرف منها استتبته فان تاب والاقتلته وقد قال الله عز وجل في القرآن تبيان لكل شيء فكيف جاز عند نفسك أولا حدى في شيء فرضه الله أن يقول مرة الفرض فيه عام ومرة الفرض فيه خاص ومرة الأمر فيه فرض ومرة الأمر فيه دلالة وإن شاء ذوابا حدة وكثرا فترقت بينه من هذا عندك حديث ترويه عن رجل عن آخر عن آخر واحد ثمان أو ثلاثة حتى تبلغ به رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد وجدت لك ومن ذهب مذهبك لا تبرؤن أحد القيتموه وقد تمتوه في الصدق والحفظ ولا أحدا لقيت ممن لقيتم من أن يغلط وينسى ويخطئ في حديثه بل وجدتمكم تقولون لغير واحد منهم خطأ فلان في حديث كذا وفلان في حديث كذا ووجدتمكم تقولون لو قال رجل الحديث أحلتم به وحرمت من علم الخاصة لم يقل هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما أخطأتم أو من حدثكم وكذبتم أو من حدثكم لم تستتيبوه ولم تزيدوه على أن تقولوا له بثما قلت أفيجوز أن يفرق بين شيء من أحكام القرآن وظاهره واحد عند من سمعه يخبر من هو كما وصفتم فيه وتقيمون أخبارهم مقام كتاب الله وأنتم تعطون بها وتمنعون بها قال فقلت إنما تعطى من وجهه الاحاطة ومن جهة الخبر الصادق وجهة القياس وأسبابها عندنا مختلفة وإن أعطيناها كلها فبعضها أثبت من بعض قال ومثل ماذا قلت أعطائي من الرجل بأقراره وبالبيئة وإيائه اليمين وحلف صاحبه والاقرار أقوى من البيئة والبيئة أقوى من إباء اليمين وعين صاحبه ونحن وإن أعطينا بها عطاء واحد فأسبابها مختلفة قال وإذا قمتم على أن تقبلوا أخبارهم وفيهم ما ذكرتم من أمركم بقبول أخبارهم وما حجتكم فيه على من ردها قال ولا قبل منها شيئا إذا كان يمكن فيهم الوهم ولا قبل إلا ما شهد به على الله كما شهد بكتابه الذي لا يسع أحد الشك في حرف منه أو يجوز أن يقوم شيء مقام الاحاطة وليس بها فقلت له من علم اللسان الذي به كتاب الله وأحكام الله دل عليه بما على قبول أخبار الصادقين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (١) والفرق بين ما دل رسول الله صلى الله عليه وسلم على الفرق بينه من أحكام الله وعلم بذلك مكان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ كنت لم تشهد خبر الخاصة وخبر العامة قال نعم قلت فقد رددتها إن كنت تدبر بما تقول قال أفتوجدني مثل هذا مما تقوم به لك الحجة في قبول الخبر فإن أوجدته كان أزيد في إيضاح حجتك وأثبت للحجة على من خالف وأطيب لنفس من رجع عن قوله لقولك فقلت إن (١) كذا في النسخة وفيه سقط وتحريف لم يهتد إليهما فخر وقد انفردت هنا نسخة سقيمة جدا لم نعثر على غيرها بعد البحث والتنقيب وننتهي إلى كتاب القرعة كتبه رحمه الله

فواحش وفيهن عقوبات وآسوا السرقة الذي يسرق صلاته ثم ساق الحديث قال ومثل معنى هذا في كتاب الله قال واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكن فاستشهدوا عليهن أربعة منكم فان شهدوا فأمسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت إلى آخر الآية فكان هذا أول العقوبة للزاني في الدنيا ثم نسخ هذا عن الزناة كلهم الحر والعبد والبكر واليتيم فهد الله البكرين الحريين المسلمين فقال الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة * حدثنا الربيع أخبرنا الشافعي أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس أنه قال سمعت عمر بن الخطاب يقول الرجم في كتاب الله على من زنى إذا أحصن من الرجال والنساء إذا قامت عليه البيئة أو كان الحبل أو الاعتراف * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد أنه سمع سعيد بن المسيب يقول قال عمر يا أباكم أن تهلكوا عن آية الرجم أن يقول قائل لا أحد حدين في

كتاب الله فقد رجم
رسول الله ورجنا والذي
نفسى بيده لولا أن
يقول الناس زاد عمر في
كل الله لكتبها الشيخ
والشيخة اذا زنيا
فارجوهما البتة فان اقد
قرأناها ٥ حدثنا
الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا
مالك وابن عيينة عن
ابن شهاب عن عبيد الله
ابن عبد الله عن أبي
هريرة وزيد بن خالد
وزاد سفيان وسئل أن
رجلا ذكر أن ابنه زنى
بامرأة رجل فقال
رسول الله لأقضي
بينكما بكتاب الله فلد
ابنه مائة وغربه عاما
وأمر أن يسأ أن يغدو
على امرأته الآخر فان
اعترفت فارجها
فاعترفت فرجها (قال
الشافعي) زجه الله
كان ابنه بكرا وامرأة
الآخر نيا قال فذكر
رسول الله عن الله حد
البكر والثيب في الزنا
فدل ذلك على مثل
ما قال عمر من حد
الثيب في الزنا (قال
الشافعي) قال الله
جل ثناؤه في الاماء فاذا
أحصن فان أتيت
بفاحشة فعلمن نصف
ما على المحصنات من
العذاب فعقلنا عن الله

سلكت سبيل النصفة كان في بعض ما قلت دليل على أنك مقيم من قولك على ما يجب عليك الانتقال عنه
وأنت تعلم أن قد طالت غفلتك فيه عما لا ينبغي أن تغفل من أمر دينك قال فاذا كرسيا أن حضرك قلت
قال الله عز وجل هو الذي بعث في الأميين رسولا منهم يتلوا عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة
قال فقد علمنا أن الكتاب كتاب الله في الحكمة قلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أفحتمل
أن يكون يعلمهم الكتاب جلة والحكمة خاصة وهي أحكامه قلت تعني بأن يبين لهم عن الله عز وجل مثل
ما بين لهم في جلة الفرائض من الصلاة والزكاة والحج وغيرها فيكون الله قد أحكم فرائض من فرائضه بكتابه
وبين كيف هي على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم قال أنه ليحتمل ذلك قلت فان ذهبت هذا المذهب
فهو في معنى الاول قبله الذي لا تصل اليه الا بخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فان ذهبت مذهب
تكرير الكلام قلت وأيهما أولى به اذا ذكر الكتاب والحكمة أن يكونا شيئين أو شيئا واحدا قال يحتمل
أن يكونا كما وصفت كتابا وسنة فيكونا شيئين ويحتمل أن يكونا شيئا واحدا قلت فأظهرهما أولا هما وفي
القرآن دلالة على ما قلنا وخلاف ما ذهبت اليه قال وأين قلت قول الله عز وجل واذا قرأ القرآن فاستمعوا له
يؤتكن من آيات الله والحكمة ان الله كان لطيفا خبيرا فأخبر أنه يتلى في بيوتهم شيآن قال فهذا القرآن
يتلى فكيف تتلى الحكمة قلت انما معنى التلاوة أن ينطق بالقرآن والسنة كما ينطق بها قال فهذه آيتين في
أن الحكمة غير القرآن من الأولى وقلت افترض الله علينا اتباع نبيه صلى الله عليه وسلم قال وأين قلت
قال الله عز وجل فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت
ويسلموا تسليما وقال الله عز وجل من يطع الرسول فقد أطاع الله وقال فليحذر الذين يخافون عن أمره أن
تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم قال ما من شيء أولى بنا أن نقوله في الحكمة من أنها سنة رسول الله
صلى الله عليه وسلم ولو كان كما قال بعض أصحابنا ان الله أمر بالتسليم لحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم
وحكمته انما هو لما أنزله لكان من لم يسلم له أن ينسب الى التسليم لحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت لقد
فرض الله جل وعز علينا اتباع أمره فقال وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا قال انه لين
في التنزيل أن علينا فرضا أن نأخذ الذي أمرنا به وننتهي عما نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال قلت
والفرض علينا وعلى من هو قبلنا ومن بعدنا واحد قال نعم فقلت فان كان ذلك علينا فرضا في اتباع أمر
رسول الله صلى الله عليه وسلم أنحيط أنه اذا فرض علينا شيئا فقد دلنا على الأمر الذي يؤخذ به فرضه قال نعم
قلت فهل تجد السبيل الى تأدية فرض الله عز وجل في اتباع أوامر رسول الله صلى الله عليه وسلم أو أحد
قبلك أو بعده ممن لم يشاهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الا بالخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وان
في أن لا آخذ ذلك الا بالخبر لما دلني على أن الله أوجب على أن أقبل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
وقلت له أيضا يلزمك هذا في ناسخ القرآن ومنسوخه قال فاذا كرمه شيئا قلت قال الله تعالى كتب عليكم
اذا حضر أحدكم الموت ان تتركوا خيرا الوصية للوالدين والأقربين وقال في الفرائض ولا توبة لكل واحد
منهمما السادس مما ترك ان كان له ولد فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلا ماله الثلث فان كان له إخوة فلا ماله
السدس فزعمنا بالخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن آية الفرائض نسخ الوصية للوالدين والأقربين
فلو كنا ممن لا يقبل الخبر فقال قائل الوصية نسخ الفرائض هل نجد الحجج عليه الا بالخبر عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال هذا شبيه بالكتاب والحكمة والحجة ثابتة بأن علينا قبول الخبر عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم وقد صرت الى أن قبول الخبر لازم للمسلمين لما ذكرنا وما في مثل معانيه من كتاب الله وليست
تدخلني أنفة من اظهار الانتقال عما كنت أرى الى غيره اذا بان الحجج فيه بل أتدين بأن على الرجوع عما

ان على الامه ضرب
نجسين لاله لا يكون
النصف الا لما يتجزأ
فاما الرجم فلا نصفه
لان المرجوم قد يموت
بأول حجر وقد لا يموت
الا بعد كثير من الحجارة
* أخبرنا عبد الوهاب
عن يونس بن عبيد عن
الحسن عن عباد بن
الصامت أن النبي صلى
الله عليه وسلم قال خذوا
عني قد جعل الله لهن
سبيلا البكر بالبكر
جلده مائة وتغريب عام
والثيب بالثيب جلده مائة
والرجم (قال الشافعي)
رجه الله وقد حدثني
الثقة أن الحسن كان
يدخل بينه وبين
عبادة حطان الرقاشي
ولا أدري أدخله عبد
الوهاب بينهما فزال من
كتابي حين حولته من
الاصل أم لا والاصل
يوم كتبت هذا الكتاب
غائب عني (قال
الشافعي) فكان هذا
أول ما نسخ من حبس
الزانيين وأذاهما وأول
حد نزل فيهما وكان فيه
ما وصفت في الحديث
قبلة من أن الله أنزل
حد الزنا للبكرين والثيبين
وان من حد البكرين
النسي على كل واحد
منهما مائة

كنت أرى إلى ما رأيته الحق ولكن رأيت العام في القرآن كيف جعلته عاما مرة وخاصة أخرى قلت له
لسان العرب واسع وقد تنطق بالشئ عاما تريد به الخاص فيبين في لفظها وليست أصير في ذلك بخبرا لا بخبرا لازم
وكذلك أنزل في القرآن فيين في القرآن مرة وفي السنة أخرى قال فاذا كرمنا شيئا قلت قال الله عز وجل
الله خالق كل شئ فكان مخرجا بالقول عاما يراد به العام وقال إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا
وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم فكل نفس مخلوقة من ذكر وأنثى فهذا عام يراد به العام وفيه
الخصوص وقال إن أكرمكم عند الله أتقاكم والتقوى وخلافها لا تكون إلا للبالغين غير المغلوبين على
عقولهم وقال يا أيها الناس ضرب مثل فاستمعوا له إن الذين تدعون من دون الله لن يخلقوا ذبابا ولو اجتمعوا له
وقد أحاط العلم أن كل الناس في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكونوا يدعون من دونه شيئا لأن فيهم
المؤمن ومخرج الكلام عام وإنما أريد من كان هكذا وقال واستلهم عن القرية التي كانت حاضرة البحر إذ
يعبدون في السبت دل على أن العادين فيه أهلها دونها وذكرته شيئا مما كتبت في كتابي فقال هو كما قلت
كله ولكن بين لي العام الذي لا يوجد في كتاب الله أنه أريد به خاص قلت فرض الله الصلاة ألتستبجدها
على الناس عامة قال بلى قلت وتجد الحيز مخرجات منه قال نعم قلت وتجد الزكاة على الأموال عامة
وتجد بعض الأموال مخرجاتها قال بلى قلت وتجد الوصية للأولاد من منسوخة بالفرائض قال نعم وفرض
الموارث للأباء والأمهات والأولاد عاما ولم يورث المسلمون كافرا من مسلم ولا عبدا من حر ولا قاتلا من قتل
بالسنة قال نعم ونحن نقول ببعض هذا فقلت فإدلك على هذا قال السنة لأنه ليس فيه نص قرآن
قلت فقد بان لك في أحكام الله تعالى في كتابه فرض طاعة رسوله والموضع الذي وضعه الله عز وجل به من
الإبانة عنه ما أنزل خاصا عاما وناسخا ومنسوخا قال نعم وما زلت أقول بخلاف هذا حتى بان لي خطأ من
ذهب هذا المذهب ولقد ذهب فيه أناس مذهبين أحدهما يري أن لا يقبل خبرا في كتاب الله البيان قلت
فألزمه قال أفضي به ذلك إلى عظيم من الأمر فقال من جاء بما يقع عليه اسم صلاة وأقل ما يقع عليه اسم
زكاة فقد أدى ما عليه لا وقت في ذلك ولو صلى ركعتين في كل يوم أو في كل أيام وقال ما لم يكن فيه كتاب الله
فليس على أحد فيه فرض وقال غيره ما كان فيه قرآن يقبل فيه الخبر فقال بقريب من قوله فيما ليس
فيه قرآن فدخل عليه ما دخل على أقراب منه ودخل عليه أن صار إلى قبول الخبر بعد رده وصار إلى أن
لا يعرف ناسخا ولا منسوخا ولا خاصا ولا عاما وأخطأ قال ومذهب الضلال في هذين المذهبين واضح لست
أقول بواحد منهما ولكن هل من حجة في أن تبيح المحرم بأحاطة بغير إحاطة قلت نعم قال ما هو قلت
ما تقول في هذا الرجل إلى جنبي أمحرم الدم والمال قال نعم قلت فإن شهد عليه شاهدان بأنه قتل رجلا
وأخذ ماله وهو هذا الذي في يديه قال أقتله قودا وأدفع ماله الذي في يديه إلى ورثة المشهود له قال قلت أو
يمكن في الشاهدين أن يشهدا بالكذب والغلط قال نعم قلت فكيف أبحت الدم والمال المحرمين بأحاطة
بشاهدين وليس بأحاطة قال أمرت بقبول الشهادة قلت أفجبد في كتاب الله تعالى نص أن تقبل الشهادة
على القتل قال لا ولكن استدلالا أنه لا أمر بها إلا بمعنى قلت أفيحتمل ذلك المعنى أن يكون الحكم غير
القتل ما كان القتل يحتمل القود والدية قال فإن الحجة في هذا أن المسلمين إذا اجتمعوا أن القتل بشاهدين
قلنا الكتاب محتمل لمعنى ما اجعوا عليه وإن لا تخطئ عامتهم معنى كتاب الله وإن أخطأ بعضهم فقلت له
أراك قد رجعت إلى قبول الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والإجماع دونه قال ذلك الواجب على
وقلت له فبذلك إذا أبحت الدم والمال المحرمين بأحاطة بشهادة وهي غير إحاطة قال كذلك أمرت قلت
فإن كنت أمرت بذلك على صدق الشاهدين في الطاهر فقبلتهم ما على الطاهر ولا يعلم الغيب إلا الله وأنا
لنطلب في الحديث أكثر مما نطلب في الشاهد فغير شهادة البشر لا نقبل حديث واحد منهم ونجد الدلالة على

ونسخ الجلد عن الثمين

وأقرأ أحدهما الرجم
فرجم النبي صلى الله
عليه وسلم امرأ الرجل
ورجم ما عزين مالك
ولم يجلدوا أحدا منهما
فان قال قائل ما دل
عسى أن امرأ امرأ
الرجل وما عزي بعد قول
النبي صلى الله عليه وسلم
التيب بالتيب جلد مائة
والرجم قبل اذ كان
النبي يقول خذوا
عني قد جعل الله
لهن سبيلا التيب
بالتيب جلد مائة والرجم
كان هذا لا يكون الا
أول حد حذبه الزانيان
فاذا كان أول فكل شيء
جد بعد يخالفه فالعلم
يحيط بأنه بعده والذي
بعد ينسخ ما قبله اذا
كان يخالفه وقد أثبتنا
هذا والذي نسخ في
حديث المرأة التي رجمها
أنيس مع حديث ما عزي
وغيره فكانت الحدود
ثابتة على المحدودين
ما أتوا الحدود وان كثر
اثباتهم لها لانهم في كل
واحد من الاحوال
جانون ما حدوا فيه وهم
زناة أول مرة وبعد
أربع عشرة وكذلك
القفدة الذين أنزل الله
أن يجلدوا ثمانين
وجميع أهل الحدود

صدق المحدث وغلطه ممن شركه من الحفاظ وبالكتاب والسنة ففي هذا دلالات ولا يمكن هذا في الشهادات
قال فأقام على ما وصفت من التفریق في رد الخبر وقبول بعضه مرة ورد مثله أخرى مع ما وصفت من بيان
الخطا فيه وما يلزمهم من اختلاف أقاويلهم وفيما وصفنا ههنا وفي الكتاب قبل هذا دليل على الخجة عليهم
وعلى غيرهم فقال لي قد قبلت منك أن أقبل الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلت أن الدلالة على
معنى ما أراد بما وصفت من فرض الله طاعته فانا اذا قبلت خبره فعن الله قبلت ما أجمع عليه المسلمون فلم
يختلفوا فيه وعلت ما ذكرت من أنهم لا يجتمعون ولا يختلفون الا على حق ان شاء الله تعالى أفرأيت ما لم
تجده نصافي كتاب الله عز وجل ولا خبرا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مما سمعتك تسئل عنه فتحيب
بالجواب شيء وإبطاله من أين وسعت القول بما قلت فيه وأني لك بعرفة الصواب والخطا فيه وهل تقول فيه
اجتهادا على عين مطلوبة غائبة عنك أو تقول فيه متعسفا فن أباح لك أن تحل وتحرم وتفرق بلا مثال موجود
تحتذي عليه فان أجزت ذلك لنفسك جاز أعيرك أن يقول بما خطر على قلبه بلا مثال يصير اليه ولا عبرة
توجد عليه تعرف بها خطأ من صوابه فأين من هذا ان قدرت ما تقوم لك به الخجة والا كان قولك بما لا حجة لك
فيه مردودا عليك فقلت له ليس لي ولا لعالم أن يقول في اباحة شيء ولا حظره ولا أخذ شيء من أحد ولا إعطائه
الا أن يجحد ذلك نصافي كتاب الله أو سنة أو إجماع أو خبر يلزم فإلم يكن داخل في واحد من هذه الأخبار
فلا يجوز لنا أن نقوله بما استحسنا ولا بما خطر على قلوبنا ولا نقوله الا قياسا على اجتهاده (١) على طلب
الاخبار اللازمة ولو جاز لنا أن نقوله على غير مثال من قياس يعرف به الصواب من الخطا جاز لكل أحد أن
يقول معناه بما خطر على باله ولكن علينا وعلى أهل زماننا أن لا نقول الا من حيث وصفت فقال الذي أعرف
أن القول عليك ضيق الابان يتسع قياسا كما وصفت ولي عليك مسئلتان احدهما أن تذكر الخجة في أن
لك أن تقيس والقياس باحاطة بالخبر انما هو اجتهاد فكيف ضاق أن تقول على غير قياس واجعل جوابك
فيه أخصر ما يحضر لك قلت ان الله أنزل الكتاب نبيا نال كل شيء والتبيين من وجوه منها ما بين فرضه فيه
ومنها ما أنزله جملة وأمر بالاجتهاد في طلبه ودل على ما يطلب به بعلامات خلقها في عبادته دلهم بها على وجه
طلب ما افترض عليهم فاذا أمرهم بطلب ما افترض ذلك ذلك والله أعلم دلتين احدهما أن الطلب لا يكون
الا مقصودا بشيء أن يتوجه له لأن يطلبه الطالب متعسفا والاخرى أنه كلفه بالاجتهاد في التأخي لما أمره
بطلبه قال فاذا كر الدلالة على ما وصفت قلت قال الله عز وجل قد نرى تقلب وجهك في السماء فلنولينك
قبلة ترضاها فول وجهك شطر المسجد الحرام وشره قصده وذلك لتقاؤه قال أجل قلت وقال هو الذي
جعل لكم النجوم لتهتدوا بها في ظلمات البر والبحر وقال (٢) وسخر لكم النجوم والليل والنهار والشمس
والقمر وخلق الجبال والارض وجعل المسجد الحرام حيث وضعه من أرضه فكلف خلقه التوجه اليه
فهم من يرى البيت فلا يسعه الا الصواب بالقصد اليه ومنهم من يغيب عنه وتأنى داره عن موضعه فيتوجه
اليه بالاستدلال بالنجوم والشمس والقمر والرياح والجبال والمهاب كل هذا قد يستعمل في بعض الحالات ويدل
فيها ويستغنى بعضها عن بعض قال هذا كما وصفت ولكن على احاطة أنت من أن تكون اذا توجهت
أصبت قلت أما على احاطة من أني اذا توجهت أصبت ما أ كلف وأن لم أ كلف أكثر من هذا فنم قال
أفعلى احاطة أنت من صواب البيت بتوجهك قلت فهذا شيء ما كلفت الاحاطة في أصله وانما كلفت
الاجتهاد قال فما كلفت قلت التوجه شطر المسجد الحرام فقد جئت بالتكليف وليس يعلم الاحاطة
بصواب موضع البيت آدمي الا بعيان فأما ما غاب عنه من عينه فلا يحيط به آدمي قال فتقول أصبت قلت
نعم على معنى ما قلت أصبت على ما أمرت به فقال ما يصح في هذا جواب أبدا غير ما أجبته وان من قال

(١) لعله بعد طلب الأخبار تأمل (٢) مراده أن القرآن دل على ذلك لأن لفظ القرآن هكذا فتنبه

(قال الشافعي) وروى

عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا زنت أمة أحدكم فتيين زناها فليجلدها ثم قال فليبعها بعد الثالثة أو الرابعة (قال الشافعي) وروى عن النبي في الشارب يجلد ثلاثاً أو أربعاً ثم يقتل ثم حفظ عن النبي أنه جلد الشارب العدد الذي قال يقتل بعده ثم أتى به فخلده ووضع القتل وصارت رخصة والقتل عن أقيم عليه حد في شيء أربعاً فأتى به الخامسة منسوخ بما وصفت وكذلك يبيع الامة بعد زناها ثلاثاً أو أربعاً

(باب نكاح المتعة)

* حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن الزهري عن الحسن وعبد الله بن أبي محمد بن علي قال وكان الحسن أرضاهما عن أبيهما أن علياً قال لابن عباس إن رسول الله نهى عن نكاح المتعة وعن لحوم الحمر الأهلية * حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي عن اسمعيل عن قيس قال سمعت ابن مسعود قال

كفت الاحاطة بأن أصيب يزعم أنه لا يصلى إلا أن يحيط بأن يصيب أبداً وإن القرآن ليدل كما وصفت على أنه إنما أمر بالتوجه إلى المسجد الحرام والتوجه هو البأى والاجتهاد لا الاحاطة فقال إذا كر غير هذا إن كان عندك (قال الشافعي) رجه الله تعالى وقتله قال الله عز وجل ومن قتله منكم متعمداً فمما مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل على المثل يجتهدان فيه لان الصفة تختلف فتصغر وتكبر فمما أمر العدلين أن يحكما المثل الأعلى الاجتهاد ولم يجعل الحكم عليهما حتى أمرهما بالمثل وهذا يدل على مثل ما دلت عليه الآية قبله من أنه محظور عليه إذا كان في المثل اجتهاد أن يحكما بالاجتهاد الأعلى المثل ولم يؤمر فيه ولا في القبلة إذا كانت مغيبة عنه فكان على غير احاطة من أن يصيبها بالتوجه أن يكون يصلى حيث شاء من غير اجتهاد بطلب الدلائل فيها وفي الصيد معا ويدل على أنه لا يجوز لأحد أن يقول في شيء من العلم إلا بالاجتهاد والاجتهاد فيه كالاجتهاد في طلب البيت في القبلة والمثل في الصيد ولا يكون الاجتهاد إلا لمن عرف الدلائل عليه من خبر لازم أو كتاب أو سنة أو إجماع ثم يطلب ذلك بالقياس عليه بالاستدلال ببعض ما وصفت كما يطلب ما غاب عنه من البيت واشتبه عليه من مثل الصيد أما من لا آفة فيه فلا يحل له أن يقول في العلم شيئاً ومثل هذا إن الله شرط العدل بالشهود والعدل بالعمل بالطاعة والعقل للشهادة فإذا ظهر لنا هذه فبينا شهادة الشاهد على الظاهر وقد يمكن أن يكون يستبطن خلافه ولكن لم تكف المغيب فلم يرخص لنا إذا كنا على غير احاطة من أن باطنه كظاهره أن نجري شهادته من جاءنا إذا لم تبين فيه علامات العدل هذا يدل على ما دل عليه ما قبله وبين أن لا يجوز لأحد أن يقول في العلم بغير ما وصفتنا قال أفتوجدني بدلالة مما يعرف الناس فقلت نعم قال وما هي قلت رأيت الثوب يختلف في عييه والريق وغيره من السلع من يريه الحاكم ليقومه قال لا يريه إلا أهل العلم به قلت لأن حالهم مخالفة حال أهل الجهالة بأن يعرفوا أسواقهم يوم يرونه وما يكون فيه عيبا ينقصه وما لا ينقصه قال نعم قلت ولا يعرف ذلك غيرهم قال نعم قلت ومعرفتهم في الاجتهاد بأن يقيسوا الشيء بعضه ببعض على سوق يومها قال نعم قلت وقياسهم اجتهاد لا احاطة قال نعم قلت فإن قال غيرهم من أهل العقول نحن نجتهد إذ كنت على غير احاطة من أن هؤلاء أصابوا أليس تقول لهم إن هؤلاء يجتهدون عالمين وأنت تجتهد جاهلاً فأنت متعسف فقال ما لهم جواب غيره وكفى بهذا جواباً تقوم به الحجة قلت ولو قال أهل العلم به إذ كنا على غير احاطة فنحن نقول فيه على غير قياس ونكتفي في الظن بسعر اليوم والتأمل لم يكن ذلك لهم قال نعم قلت فهكذا من ليس بعالم بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وبما قال العلماء وغافل ليس له أن يقول إلا من جهة القياس والوقف في النظر ولو جاز لعالم أن يدع الاستدلال بالقياس والاجتهاد فيه جاز للجاهلين أن يقولوا ثم لعلمهم أعذر بالقول فيه لانه يأتي الخطأ عامداً بغير اجتهاد ويأتونه جاهلين قال أفتوجدني حجة غير ما وصفت أن للعالمين أن يقولوا قلت نعم قال فإذا كرها قلت لم أعلم مخالفاً في أن من مضى من سلفنا والقرن بعدهم إلى يوم كذا قد حكموا حكمهم وأفتى مفتيهم في أمور ليس فيها نص كتاب ولا سنة وفي هذا دليل على أنهم إنما حكموا اجتهدا إن شاء الله تعالى قال أفتوجدني هذا من سنة قلت نعم أخبرنا عبد العزيز بن محمد بن أبي عبيد الدرداء عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن محمد بن إبراهيم التيمي عن بسر بن سعيد عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو بن العاص أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران وإذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر وقال يزيد بن الهاد فحدثت بهذا الحديث أبابكر بن محمد بن عمرو بن حزم فقال هكذا حدثني أبو سلمة عن أبي هريرة (قال الشافعي) قال فأسمعك تروى فإذا اجتهد فأصاب فله أجران وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر

(باب حكاية قول من ردت خبر الخاصة)

« أخبرنا الربيع » قال قال محمد بن إدريس الشافعي فوافقنا طائفة في أن تثبت الاخبار عن النبي

كما تغزو مع رسول الله
وليس مغناساء فأردنا
أن نخصى قهنا عن
ذلك رسول الله ثم رخص
لنا أن ننكح المرأة إلى
أجل بالشئ (قال
الشافعي) ثم ذكر ابن
مسعود الأرخاص في
نكاح المتعة ولم يوقت
شيأ يدل أهو قبل خير
أم بعدها فأنشبه حديث
على بن أبي طالب في
نهى النبي عن المتعة أن
يكون والله أعلم ناسخا
فلا يجوز نكاح المتعة
بحال وإن كان حديث
الربيع بن سبرة ثبت
فهو يبين أن رسول
الله أحل نكاح المتعة
ثم قال هي حرام إلى يوم
القيامة قال فإن لم يثبت
ولم يكن في حديث على
بيان أنه ناسخ لحديث
ابن مسعود وغيره مما
روى إحلال المتعة سقط
تحليلها بدلائل القرآن
والسنة والقياس وقد
ذكرنا ذلك حيث سئلنا
عنه

باب الخلاف في نكاح المتعة

حدثنا الربيع قال
قال الشافعي فخالفنا
مخالفون في نكاح المتعة
فقال بعضهم النهي عن
نكاح المتعة عام خير
على أنهم استمتعوا من

صلى الله عليه وسلم لازم الأئمة ورأوا ما حكيت مما احتجبت به على من رد الخبر حجة يثبتونها ويضيفون
على كل أحد أن يخالفها ثم كلني جماعة منهم مجتمعين ومتفرقين بما لا أحفظ أن أحكي كلام المنفرد عنهم
منهم وكلام الجماعة ولا ما أحببت به كالأول أنه قيل لي وقد جهدت على تقصى كل ما احتجوا به فأثبت أشياء
قد قلتها ولمن قلتها منهم وذكرت بعض ما أراه منه يلزمهم وأسأل الله تعالى العصمة والتوفيق قال فكانت
جمله قولهم أن قالوا لا يسع أحد من الحكم ولا من المفتين أن يفتي ولا يحكم إلا من جهة الإحاطة والاحاطة
كل علم أنه حق في الظاهر والباطن يشهد به على الله وذلك الكتاب والسنة المجتمع عليها وكل ما اجتمع الناس
ولم يفرقوا فيه بالحكم كله واحد يلزمنا أن لا نقبل منهم إلا ما قلنا مثل أن الظاهر أربع لأن ذلك الذي لا نازع
فيه ولا دافع له من المسلمين ولا يسع أحد الشك فيه قلت له لست أحسبه يخفى عليك ولا على أحد حضرك
أنه لا يوجد في علم الخاصة ما يوجد في علم العامة قال وكيف قلت علم العامة على ما وصفت لا تلقى أحدا من
المسلمين الا وجدت علمه عنده ولا يرد منها أحد شيأ على أحد فيه كما وصفت في جل الفرائض وعدد الصلوات وما
أشبهها وعلم الخاصة علم تجد السابقين والتابعين ومن بعدهم إلى من لقيت تختلف أقار يلهم وتبين تباينا
بينما ليس فيه نص كتاب يتأولون فيه وإن ذهبوا إلى القياس فيحتمل القياس الاختلاف إذا اختلفوا أقل
ما عند المخالفين أقام عليه خلافه أنه مخطئ عنده وكذلك هو عند من خالفه وليست هكذا المنزلة الأولى
وما قيل قياسا فمكن في القياس ان يخطئ القياس لم يحجز عندك أن يكون القياس احاطة ولا تشهده به كله
على الله كما زعمت فذكرت أشياء تلزمه عندي سوى هذا فقال بعض من حضره دع المسئلة في هذا وعندنا
أنه قد يدخل عليه كثير مما أدخلت عليه ولا يدخل عليه كله قال فأنا أحدث لك غير ما قال قلت فذكره
قال العلم من وجوه منها ما نقلته عامة عن عامة أشهده به على الله وعلى رسوله مثل جل الفرائض قلت هذا
العلم المقدم الذي لا ينازع فيه أحد ومنها كتاب يحتمل التأويل فيختلف فيه فإذا اختلف فيه فهو على
ظاهره وعامة لا يصرف إلى باطن أبدا وإن احتمله إلا بإجماع من الناس عليه فإذا تفرقوا فهو على الظاهر قال
ومنها ما اجتمع المسلمون عليه وحكوا عن قبلهم الاجتماع عليه وإن لم يقولوا هذا بكتاب ولا سنة فقد يقوم عندي
مقام السنة المجتمع عليها وذلك أن اجتماعهم لا يكون عن رأي لأن الرأي إذا كان تفرق فيه قلت فصف لي
ما بعده قال ومنها علم الخاصة ولا تقوم الحجة بعلم الخاصة حتى يكون نقله من الوجه الذي يؤمن فيه الغلط
ثم آخر هذا القياس ولا يقاس منه الشئ بالشئ حتى يكون مبتدؤه مصدره ومصرفه فيما بين أن يتبدئ إلى
أن ينقضي سواء فسكون في معنى الأصل ولا يسع التفرق في شئ مما وصفت من سبيل العلم والأشياء على
أصولها حتى تجتمع العامة على إزالتها عن أصولها والاجماع حجة على كل شئ لأنه لا يمكن فيه الخطأ قال
فقلت أما ما ذكرت من العلم الأول من نقل العوام عن العوام فكأقلت أفرأيت الثاني الذي قلت لا تختلف فيه
العوام بل تجتمع عليه وتحكي عن قبلها الاجتماع عليه أتعرفه فتصفه أتعرف العوام الذين ينقلون عن العوام
أهم كمن قلت في جل الفرائض فأولئك العلماء ومن لا ينسب إلى العلم ولا نجد أحدا بالغاي الإسلام غير مغلوب
على عقله يشك أن فرض الله أن الظاهر أربع أم هو وجه غير هذا قال بل هو وجه غير هذا قلت فصفه
قال هذا إجماع العلماء دون من لا علم له يجب اتباعهم فيه لأنهم منفردون بالعلم دونهم مجتمعين عليه فإذا
اجتمعوا قامت بهم الحجة على من لا علم له وإذا افرقوا لم تقم بهم على أحد حجة وكان الحق فيما تفرقوا فيه أن يرد
إلى القياس على ما اجتمعوا عليه فأى حال وجدت منهم بهادلتني على حال من قبلهم إن كانوا مجتمعين من جهة
علمت أن من كان قبلهم من أهل العلم مجتمعون من كل قرن لأنهم (١) لا يجمعون من جهة وإن كانوا متفرقين
علمت أن من كان قبلهم كانوا متفرقين من كل قرن وسواء كان اجتماعهم من خبر يحكونه أو غير خبر
للاستدلال أنهم لا يجتمعون إلا بخبر لازم وسواء إذا تفرقوا حكوا خبرا بما وافق بعضهم أو لم يحكوه لأنى
(١) في العبارة سقط ولعل الأصل لا هم لا يجتمعون من جهة إلا وهم مجتمعون من كل جهة تأمل كتبه مصححه

يهوديات في دار الشريعة
فكره ذلك لهم لاعلى
تحريمه لان الناس
استمتعوا عام الفتح في
حديث عبد العزيز بن
عمر فقبل له الحديث
عام الفتح في النهي
عن نكاح المتعة على
الأبد بين من حديث
على بن أبي طالب واذالم
يثبت فلا حجة فيه
بالارخاص في المتعة
وهي منهي عنها كإروى
على بن أبي طالب
والنهي عندنا تحريم
الآن تأتي دلالة على
انه اختيار لا تحريم
قال أرايت ان لم يكن في
النهي عن نكاح المتعة
دلالة على ناسخ ولا
منسوخ الارخاص فيها
أولى أم النهي عنها قلنا
بل النهي عنها والله أعلم
أولى قال فما الدلالة على
ما وصفت قلت قال الله
جل ثناؤه والذين هم
لفروجهم حافظون الا
على أزواجهم أو
ما ملكت أيماهم فحرم
النساء الا بنكاح أو ملك
يمين وقال في المنكوحات
اذا نكحتهم المؤمنات
ثم طلقتموهن من قبل
أن تمسوهن فأحلهن
بعد التحريم بالنكاح
ولم يحرمهن الا بالطلاق
وقال في الطلاق الطلاق

لا أقبل من اخبارهم الا ما أجمعوا على قبوله فأما ما تفرقوا في قبوله فان الغلط يمكن فيه فلم تقم حجة بامر يمكن
فيه الغلط قال فقلت له هذا تجوز بابطال الأخبار واثبات الاجماع لانك زعمت أن اجماعهم حجة كان
فيه خبر أو لم يكن فيه وأن افتراقهم غير حجة كان فيه خبر أو لم يكن فيه وقلت له ومن أهل العلم الذين اذا
أجمعوا قامت باجماعهم حجة قال هم من نصبه أهل بلد من البلدان فقبها رضوا قوله وقبلوا حكمه قلت فقل
الفقهاء الذين اذا أجمعوا كانوا حجة أرايت ان كانوا عشرة فغاب واحد وحضر ولم يتكلم أتجعل التسعة
اذا أجمعوا أن يكون قولهم حجة قال فان قلت لا قلت أرايت ان مات أحدهم وأغلب على عقله أيسكون
للتسعة أن يقولوا قال فان قلت نعم وكذا لو مات خمسة أو تسعة للواحد أن يقول قال فان قلت لا قلت
فأى شيء قلت فيه كان متناقضا قال فدع هذا قلت فقد وجدت أهل الكلام منتشرين في أكثر البلدان
فوجدت كل فرقة منهم تنصب منها ما تنهى الى قوله وتضعه الموضع الذي وصفت أيدخلون في الفقهاء الذين
لا يقبل من الفقهاء حتى يجمعوا معهم أم خارجون منهم قال فان قلت فهم داخلون فيهم قلت فان شئت
فقله قال فقد قلته قلت فما تقول في المسح على الخفين قال فان قلت لا يسح أحد لآخر اذا اختلفوا
في شيء رددته الى الأصل والأصل الوضوء قلت وكذلك تقول في كل شيء قال نعم قلت فما تقول في الزاني
التيب أترجه قال نعم قلت كيف ترجمه وقد نص بعض الناس العلماء قال لا رجم على زان لقول الله تعالى
الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة فكيف ترجمه ولم ترد ما الى الأصل من أن دمه محرم حتى
يجمعوا على تحليله ومن قال هذا القول يحتج بأنه زان داخل في معنى الآية وأن يجلد مائة قال ان أعطيتك
هذا دخل على فيه شيء يجاوز القدر كثر قلت أجل قال فلا أعطيك هذا وأجيبك فيه غير الجواب الأول
قلت فقل قال لا أقدر الى قليل من المفتين وأنظر الى أكثر قلت أفقتصف القليل الذين لا تنتظر اليهم أم هم
ان كانوا أقل من نصف الناس أو ثلثهم أو ربعهم قال ما أستطيع أن أحدهم ولكن الأكثر قلت أفعشرة
أكثر من تسعة قال هؤلاء متقاربون قلت ففدعهم بما شئت قال ما أقدر أن أحدهم قلت فكأنك
أردت أن تجعل هذا القول مطلقا غير محدود فإذا أخذت بقول اختلف فيه قلت عليه الا كثر وإذا أردت
رد قول قلت هؤلاء الأقل أترضى من غيرك بمثل هذا الجواب رأيتك حينئذ صرت الى أن دخلت فيما عبت
من التفرق أرايت لو كان الفقهاء كلهم عشرة فزعمت أنك لا تقبل الا من الأ أكثر فقال ستة فاتفقوا
وخالفهم أربعة أليس قد شهدت للسته بالصواب وعلى الأربعة بالخطأ قال فان قلت بلى قلت فقال الأربعة
في قول غيره فاتفق اثنان من الستة معهم وخالفهم أربعة قال فآخذ بقول الستة قلت فتدع قول المصيبين
بالاثنين وتأخذ بقول المخطئين بالاثنين وقد أمكن عابهم مرة وأنت تنكر قول ما أمكن فيه الخطأ فهذا قول
متناقض وقلت له أرايت قولك لا تقوم الحجة الا بما أجمع عليه الفقهاء في جميع البلدان أتجد السبيل الى
اجماعهم كلهم ولا تقوم الحجة على أحد حتى تلقاهم كلهم أو تنقل عامة عن عامة عن كل واحد منهم قال
ما يوجد هذا قلت فان قلت عنهم ينقل الخاصة فقد قبلت فيما عبت وان لم تقبل عن كل واحد الا ينقل
العامة لم نجد في أصل قولك ما أجمع عليه البلدان اذا لم تقبل نقل الخاصة لانه لا سبيل اليه ابتداء لانهم
لا يجمعون لك في موضع ولا تجد الخبر عنهم ينقل عامة عن عامة قلت فأسمعك قلت أهل الحديث وهم
عندك يخطئون فيما يدينون به من قبول الحديث فكيف تأمّنهم على الخطأ فيما قلدهم الفقه ونسبوه اليه
فأسمعك قلت من لا رضاه وأفقه الناس عندنا وعند أكثرهم أتبعهم للحديث وذلك أجهلهم لان الجهل
عندك قبول خبر الانفراد وكذلك أكثر ما يحتاجون فيه الى الفقهاء ويفضلونهم به مع أن الذي ينصف غير
موجود في الدنيا قال فكيف لا يوجد قال هو وبعض من حضر معه فأى أقول انما أنظر في هذا الى من
يشهد له أهل الحديث بالفقه فأتى من بلاد الاوفيه من أهل الذين هم بمثل صفته يدعون عنه الفقه

أو تسريح باحسان وقال
وان أردتم استبدال
زوج مكان زوج وآتيتم
احداهن فنتارا فجعل
الى الازواج فرقة
ما انعقد عليه النكاح
فكان بينا أنه والله أعلم
أن يكون نكاح المتعة
منسوخا بالقرآن
والسنة في النهي عنه
لما وصفت لان نكاح
المتعة أن ينكح امرأة
مدة ثم ينفسخ نكاحها
بلا احداث طلاق منه
وفي نكاح المتعة ابطال
ما وصفت مما جعل الله
الى الازواج من الامساك
والطلاق وابطال
الموارث بين الزوجين
وأحكام النكاح التي
حكم الله بها في الظهار
والايساء واللعان اذا
انقضت المدة قبل
احداث الطلاق

(باب في الجنائز)

حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا سفيان عن
الزهري عن سالم عن
أبيه عن عامر بن ربيعة
قال قال رسول الله اذا
رأيت الجنائز فقوموا
لها حتى تخلفكم أو
توضع (قال الشافعي)
ورواشبهها بما وافقه

وينسبونه الى الجهل أو الى أنه لا يحل له أن يفتي ولا يحل لاحد أن يقبل قوله وعلت تفرق أهل كل بلد بينهم ثم
علت تفرق كل بلد في غيرهم فعلمنا أن من أهل مكة من كان لا يكاد يخالف قول عطاء ومنهم من كان يختار
عليه ثم أفتى بها الزنجي بن خالد فكان منهم من يقدمه في الفقه ومنهم من يميل الى قول سعيد بن سالم وأصحاب
كل واحد من هذين يضعفون الآخر ويتجاوزون القصد وعلت أن أهل المدينة كانوا يقدمون سعيد بن
المسيب ثم يتركون بعض قوله ثم حدث في زماننا منهم مالك كان كثير منهم من يقدمه وغيره يسرف عليه
ويضعف مذهبهم وقد رأيت ابن أبي الزناد يجاوز القصد في ذم مذهبهم ورأيت المغيرة وابن حازم
والدراوردي يذهبون من مذهبهم ورأيت من يذمهم ورأيت بالكوفة قومًا يميلون الى قول ابن أبي ليلى
يذمون مذهب أبي يوسف وآخرين يميلون الى قول أبي يوسف يذمون مذهب ابن أبي ليلى وما خالف أبي يوسف
آخرين يميلون الى قول الثوري وآخرين الى قول الحسن بن صالح وبلغني غير ما وصفت من البلدان شبه
بما رأيت مما وصفت من تفرق أهل البلدان ورأيت المسكين يذهبون الى تقديم عطاء في العلم على التابعين
وبعض المبشرين يذهبون الى تقديم ابراهيم النخعي ثم لعل كل صنف من هؤلاء مقدم صاحبه أن يسرف
في المبالغة بينه وبين من قدموا عليه من أهل البلدان وهكذا رأيناهم فيمن نصبوا من العلماء الذين أدر كنا
فاذا كان أهل الامصار يختلفون هذا الاختلاف فسمعت بعض من يفتي منهم يحلف بالله ما كان لفلان أن
يقتل لنقص علة وجهالته وما كان يحل لفلان أن يسكت يعني آخر من أهل العلم ورأيت من أهل
البلدان من يقول ما كان يحل له أن يفتي بجهالته يعني الذي زعم غيره أنه لا يحل له أن يسكت لفضل علمه
وعقله ثم وجدت أهل كل بلد كما وصفت فيما بينهم من أهل زمانهم فأين اجتمع هؤلاء على تفقه واحد
وتفقه عامو كما وصفت رأيهم أو رأي أكثرهم وبلغني عن غاب عنى منهم شبهة بهذا فان اجتمعوا على
نفر منهم ففعل أولئك النفر علماء اذا اجتمعوا على شيء قبلته قال وانهم ان تفرقوا كما زعمت باختلاف مذاهبهم
أو تأويل أو غفلة أو نفاسة من بعضهم على بعض فانما أقبل منهم ما اجتمعوا عليه معا فقبل له فان يجتمعوا على
على واحد منهم أنه في غاية (٣) فكيف جعلته عالما قال لا ولكن يجتمعون على أنه يعلم من العلم قلت نعم
ويجتمعون على أن من لم تدخله في جملة العلماء من أهل الكلام يعلمون من العلم فلم قدمت هؤلاء وتركتهم
في أكثر هؤلاء أهل الكلام وما أسمك وطريقك لا يطريق التفرق الا أنك تجمع الى ذلك أن ندعى الاجماع
وان في دعوائك الاجماع لخصا لا يجب عليك في أصل مذهبك أن تنتقل عن دعوى الاجماع في علم الخاصة
قال فهل من اجماع قلت نعم نحمد الله كثير في جملة الفرائض التي لا يسع جهلها فذلك الاجماع هو الذي
لو قلت أجمع الناس لم تجد حولك أحدا يعرف شيئا يقول لك ليس هذا باجماع فهذه الطريق التي يصدق بها من
ادعى الاجماع فيها وفي أشياء من أصول العلم دون فروعه ودون الأصول غيرها فأما ما ادعيت من الاجماع
حيث قد أدركت التفرق في دهره وتحكى عن أهل كل قرن فانظره أيحوز أن يكون هذا اجماعا قال
فقال قد ادعى بعض أصحابك الاجماع فيما ادعى من ذلك فما سمعت منهم أحدًا كقولهم الاعابا لذلك
وان ذلك عندي لا يجب قلت من أين عيشه وعابوه وانما ادعاء إجماع فرقة أخرى أن يدرك من ادعائك
الاجماع على الأمة في الدنيا قال انما عيناها أنانجد في المدينة اختلافا في كل قرن فيما يدعى فيه الاجماع
ولا يجوز الاجماع إلا على ما وصفت من أن لا يكون مخالف فلعل الاجماع عنده أكثر وان خالفهم الأقل
فليس ينبغي أن يقول اجماعا ويقول إلا أكثر اذا كان لا يروى عنهم شيئا ومن لم يرو عنه شيء في شيء لم يحز أن
ينسب الى أن يكون مجمعا على قوله كما لا يجوز أن يكون منسوبًا الى خلافه فقلت له ان كان ما قلت من
هذا كما قلت فالذي يلزمك فيه أكثر لأن الاجماع في علم الخاصة اذا لم يوجد في فرقة كان أن يوجد في الدنيا
أبعد قال وقلت قولك وقول من قال الاجماع خلاف الاجماع قال فأوجدني ما قلت قلت ان كان

منسوخا وأن يكون
النبي قام لها لعله قد
رواها بعض المحدثين
من أن جنازة يهودى
مر بها على النبي فقام
لها كراهية أن تطوله
وأيهما كان فقد جاء
عن النبي تركه بعد فعله
والحجة في الآخر من أمره
أن كان الأول واجبا
فالآخر من أمره ناسخ
وان كان استحبابا
فالآخر هو الاستحباب
وان كان مباحا فلا بأس
بالقيام والوقوف أحب
إلى لأنه الآخر من فعل
رسول الله ﷺ أخبرنا
مالك عن يحيى بن
سعيد عن واقد بن عمرو
ابن سعد بن معاذ وعن
نافع بن جبير عن مسعود
ابن الحكم عن علي بن
أبي طالب أن رسول الله
كان يقوم في الجنائز ثم
جلس

(باب في الشفعة)

حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مالك عن
ابن شهاب عن سعيد بن
المسيب وأبي سلمة بن
عبد الرحمن أن رسول
الله قال الشفعة فيما لم
يقسم فإذا وقعت الحدود
فلا شفعة . أخبرنا

الاجماع قبلك اجماع الصحابة أو التابعين أو القرن الذين يلونهم وأهل زمانك فانت تثبت عليهم أمرا تسميه
اجماعا قال ما هو اجعل له مثالا لا عرفه قلت كأنك ذهبت إلى أن جعلت ابن المسيب عالم أهل المدينة
وعطاء عالم أهل مكة والحسن عالم أهل البصرة والشعبي عالم أهل الكوفة من التابعين فجعلت الاجماع
ما أجمع عليه هؤلاء قال نعم قلت زعمت أنهم لم يجتمعوا قط في مجلس علمته وإنما استدلت على اجماعهم
بنقل الخبر عنهم وانك لما وجدتهم يقولون في الأشياء ولا تجد فيها كتابا ولا سنة استدلت على أنهم قالوا بها
من جهة القياس فقلت القياس العلم الثابت الذي أجمع عليه أهل العلم أنه حق قال هكذا قلت وقلت له قد
يمكن أن يكونوا قالوا ما لم تجده أنت في كتاب ولا سنة ولم يذكره وما يروى لم يذكره وقالوا بال رأى دون
القياس قال ان هذا وان أمكن عليهم فلا طعن بهم أنهم علموا شيئا فتركوها ولا أنهم قالوا الامن جهة
القياس فقلت له لانك وجدت أقاويلهم تدل على أنهم ذهبوا إلى أن القياس لازم لهم وإنما هذا شيء ظننته
لأنه الذي يحب عليهم وقلت له فلعل القياس يحل عندهم محله عندك قال ما أرى الا ما وصفت لك فقلت له
هذا الذي رويته عنهم من أنهم قالوا من جهة القياس توهم ثم جعلت التوهم حجة قال في أين أخذت القياس
أنت ومنعت أن لا يقال الابه قلت من غير الطريق التي أخذته منها وكتبته في غير هذا الموضع وقلت
أرايت الذين نقلوا لك عنهم أنهم قالوا ما لم تجده أنت فيه خبرا فتوهمت أنهم قالوه قياسا وقلت اذا وجدت
أفعالهم مجتمعة على شيء فهو دليل على اجماعهم أنقلوا اليك عنهم أنهم قالوا من جهة الخبر المنفرد فروى
ابن المسيب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ به وأخذ به وله فيه مخالفون من الأمة وعن أبي سعيد
الخدري في الصرف شيئا فأخذ به وله فيه مخالفون من الأمة وروى عطاء عن جابر بن عبد الله عن النبي
صلى الله عليه وسلم في المخارة شيئا وأخذ به وله فيه مخالفون وروى الشعبي عن علقمة عن عبد الله عن
النبي صلى الله عليه وسلم أشياء أخذ بها وله فيها مخالفون من الناس اليوم وقبل اليوم وروى الحسن عن رجل
عن النبي صلى الله عليه وسلم أشياء أخذ بها وله فيها مخالفون من الناس اليوم وقبل اليوم ورووا لك عنهم
أنهم عاشوا يقولون بأقوال يخالف كل واحد منهم فيها صاحبه وكانوا على ذلك حتى ماتوا قال نعم قدر ووا
هذا عنهم فقلت له فهو لا جعلتهم أئمة في الدين وزعمت أن ما وجد عنهم مجمعا عليه لازم العامة الأخذ به
ورويت عنهم سنن شتى وذلك قبول كل واحد منهم الخبر على الانفراد وتوسعهم في الاختلاف ثم عبت
ما أجمعوا عليه لاشك فيه ومالفتهم فيه فقلت لا ينبغي قبول الخبر على الانفراد ولا ينبغي الاختلاف وتوهمت
عليهم أنهم قاسوا فزعمت أنه لا يحل لأحد أن يدع القياس ولا يقول الابه يعرف ان قولك الاجماع خلاف
الاجماع بهذا وبأنك زعمت أنهم لا يسكتون على شيء علموه وقد ماتوا لم يقل أحد منهم قط الاجماع علمناه
والاجماع أكثر العلم لو كان حيث ادعيت أنه أو ما كفاك عيب الاجماع أنه لم يرو عن أحد بعد رسول الله
صلى الله عليه وسلم دعوى الاجماع الا فيما لا يختلف فيه أحد إلا عن أهل زمانك هذا فقال فقد ادعاه
بعضهم قلت أخدمت ما ادعى منه قال لا قلت فكيف صرت إلى أن تدخل مما دعت في أكثر مما عبت
الاستدلال من طريقك أن الاجماع هو ترك ادعاء الاجماع ولا تحسن النظر لنفسك اذا قلت هذا اجماع
فيوحدسوا لك من أهل العلم من يقول لك معاذ الله أن يكون هذا اجماعا بل فيما ادعيت أنه اجماع
اختلاف من كل وجه في بلد أو أكثر من يحكي لنا عنه من أهل البلدان قال وقلت لبعض من حضر هذا
الكلام منهم نصير بك إلى المسئلة عما لزم لنا ولك من هذا قال وما هو قلت أفرايت سنة رسول الله صلى الله
عليه وسلم بأى شيء تثبت قال أقول القول الاول الذي قاله لك صاحبنا فقلت ما هو قال زعم أنها تثبت
من أخذ ثلاثة وجوه قلت فاذا كرا لا أول منها قال خبر العامة عن العامة قلت أقول لكم الا أول مثل أن
الظهر أربع قال نعم فقلت هذا ما لا يخالف فيه أحد علمته في الوجه الثاني قال تواتر الاخبار فقلت له

الثقة عن ممر عن
 الزهري عن أبي سلمة
 عن جابر عن رسول
 الله مثله أو مثل معناه
 لا يخالفه وبه أخبرنا
 الشافعي أخبرنا سعيد
 ابن سالم عن ابن
 جريح عن أبي الزبير
 عن جابر عن النبي صلى
 الله عليه وسلم أنه قال
 الشفعة فيما يقسم
 فإذا وقعت الحدود فلا
 شفعة (قال الشافعي)
 وبهذا تأخذ فنقول
 لاشفعة فيما قسم
 اتباع السنة رسول الله
 وعلما أن الدار إذا كانت
 مشاعة بين رجلين فباع
 أحدهما نصيبه منها
 فليس يملك أحدهما
 شيئا وإن قل الأول صاحبه
 نصفه فإذا دخل المشتري
 على الشريك للبائع
 هذا المدخل كان
 الشريك أحق به منه
 بالتمس الذي ابتاع به
 المشتري فإذا قسم
 الشريكان فباع أحدهما
 نصيبه باع نصيبا لا حظ
 في شيء منه لحاره وإن
 كانت طريقهما واحدة
 لأن الطريق غير المبيع
 كما لم يكونا بشركتهما
 في الطريق شريكين في
 الدار المقسومة فكذلك
 لا يؤخذ بالشركة

حدد لي تواتر الأخبار بأقل مما ثبت الخبر واجعل له مثالا لنعلم ما يقول وتقول قال نعم إذا وجدت هؤلاء
 النفر للآربعة الذين جعلتهم مثالا يرون فتتفق روايتهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم شيئا أو أحل
 شيئا استدلت على أنهم يتباين بلدانهم أن كل واحد منهم قبل العلم عن غير الذي قبله عنه صاحبه أذروايتهم
 إذا كانت بلدان تتفق عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فالغلط لا يمكن فيها قال فقلت له لا يكون تواتر
 الأخبار عندك عن أربعة في بلد ولا قبل عنهم أهل بلد حتى يكون المدني يروي عن المدني والمكي يروي
 عن المكي والبصري عن البصري والكوفي عن الكوفي حتى ينتهي كل واحد منهم بحديثه إلى رجل من
 أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم غير الذي روى عنه صاحبه ويجمعوا جميعا على الرواية عن النبي صلى الله عليه
 وسلم للعلة التي وصفت قال نعم لأنهم إذا كانوا في بلد واحد أمكن فيهم التواطؤ على الخبر ولا يمكن فيهم إذا
 كانوا في بلدان مختلفة فقلت له لئسما ثبت به على من جعلته إماما في دينك إذا ابتدأت وتعقبت قال
 فإذا كرمادخل على فيه فقلت له أرايت لو لقيت رجلا من أهل بدر وهم المقدمون ومن أثنى الله تعالى عليهم
 في كتابه فأخبرك خبرا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تلقه حجة ولا يكون عليك خبره حجة لما وصفت
 أليس من بعدهم أولى أن لا يكون خبر الواحد منهم مقبولا لنقصهم عنهم في كل فضل وأنه يمكن فيهم ما أمكن
 فيمن هو خير منهم وأكثر منه قال بلى فقلت أنت حكيم فيما ثبتت من صحة الرواية فأجعل أباسلة بالمدينة
 يروي لك أنه سمع جابر بن عبد الله يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم في فضل أبي سلمة وفضل جابر واجعل
 الزهري يروي لك أنه سمع ابن المسيب يقول سمعت عمر أو أباسعيد الخدرى يقول سمعت النبي صلى الله عليه
 وسلم واجعل أباسحق الشيباني يقول سمعت الشعبي أو سمعت إبراهيم التيمي يقول أحدهما سمعت البراء بن
 عازب أو سمعت رجلا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يسميه واجعل أيوب يروي عن الحسن البصري
 يقول سمعت أباهر رة أو رجلا غيره من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يقول سمعت النبي صلى الله عليه
 وسلم بتحليل الشيء أو تحريمه أن تقوم بهذا حجة قال نعم فقلت له أيمكن في الزهري عندك أن يغلط على ابن
 المسيب وابن المسيب على من فوقه وفي أيوب أن يغلط على الحسن والحسن على من فوقه فقال فان قلت نعم
 قلت يلزمك أن تثبت خبر الواحد على ما يمكن فيه الغلط ممن لقيت ومن هو دون من فوقه ومن فوقه دون
 أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وترد خبر الواحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وأصحاب النبي صلى
 الله عليه وسلم خير من بعدهم فتد الخبر بأن يمكن فيه الغلط عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم خير
 الناس وتقبله عن لا يعدلهم في الفضل لأن كل واحد من هؤلاء ثبت عن فوقه ومن فوقه ثبت عن فوقه حتى
 ينتهي الخبر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فهذه الطريق التي عبت قال هذا هكذا إن قلته ولكن أرايت
 أن لم أعطك هذا هكذا قلت لا تدفع هذا إلا بالرجوع عنه أو ترك الجواب بالروغان والانتقطاع والروغان أقبح
 فان قلت لا أقبل من واحد ثبت عليه خبر إلا من أربعة وجوه متفرقة كما لم أقبل عن النبي صلى الله عليه
 وسلم إلا عن أربعة وجوه متفرقة قال فقلت له فهذا يلزمك أفنقول به قال إذا نقول به لا يوجد هذا أبدا
 قال فقلت أجل وتعلم أنت أنه لا يوجد أربعة عن الزهري ولا ثلاثة الزهري رابعهم عن الرجل من أصحاب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أجل ولكن دع هذا قال وقلت له من قال أقل من أربعة دون ثلاثة
 أرايت أن قال للرجل لا أقبل إلا من خمسة أو قال آخر من سبعين ما جئت عليه ومن وقتك الأربعة قال
 انما مثلتهم قلت أفنجد من تقبل منه قال لا قلت أو تعرفه فلا تظهره لما يدخل عليك فتبين انكاره
 وقلت له أو لبعض من حضر معه فما الوجه الثالث الذي ثبت به عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا روى عن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الواحد من أصحابه الحكم حكم به فلم يخالفه غيره استدلالنا على أمرين أحدهما
 أنه انما حدث به في جماعتهم والثاني أن تر كهم الرد عليه بخبر يخالفه انما كان عن معرفة منهم بأن ما كان

ليسا بشر يكين فيها
وقد روى حديثان
ذهب اليهما صنفان
ممن ينسب الى العلم وكل
واحد منهما على خلاف
مذهبنا أما أحدهما
فان سفيان بن عيينة
أخبرنا عن ابراهيم بن
ميسرة عن عمرو بن
الشريد عن أبي رافع
أن رسول الله قال الجار
أحق بسقبة (قال
الشافعي) وزاد في حديث
بعض ممن خالفنا أنه
كان لأبي رافع بيت في
دار رجل فعرض البيت
عليه بأربع مائة وقال
قد أعطيت به ثمان مائة
ولكن سمعت رسول الله
يقول الجار أحق بسقبة
(قال الشافعي) فقال
الذي خالفنا أنا أول هذا
الحديث فأقول للشريد
الذي لم يقاسم شفعة
والجار المقاسم شفعة
كان لاصقا أو غير لاصق
إذا لم يكن بينهما وبين
الدار التي بيعت طريق
نافذة وان بعد ما بينهما
واحتج بان قال أبو رافع
يرى الشفعة للذي بيته
في داره والبيت مقسوم
لانه ملاصق (قال
الشافعي) فقلت له
أبو رافع فيمار ويت
عنه متطوع بما صنع

كلما يخبرهم فكان خبرا عن عامتهم قلت له قلما رأيتكم تنتقلون الى شيء الا احتججتم بأضعف مما تروى فقلت
أبن لنا ما قلت قلت له أيمكن لرجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يتحدث بالمدينة رجلا أو نفرا قليلا
ما تثبته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويمكن أن يكون أتى بلدا من البلدان فحدث به واحدا أو نفرا أو حدث
به في سفرا أو عنده و به واحدا أو أكثر قال فان قلت لا يمكن أن يتحدث واحد منهم بالحديث الا وهو مشهور
عندهم قلت فقد تجد العدد من التابعين يروون الحديث فلا يسمون الا واحدا ولو كان مشهورا عندهم
بأنهم سمعوا من غيره سمعوا من سمعوه منه وقد تجدهم يختلفون في الشيء قد روى فيه الحديث عن النبي
صلى الله عليه وسلم فيقول بعضهم قولنا يوافق الحديث وغيره قولنا يخالفه قال فن أن ترى ذلك قلت لو سمع
الذي قال بخلاف الحديث الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ما قال ان شاء الله تعالى بخلافه وقلت له قد
روى اليمين مع الشاهد عن النبي صلى الله عليه وسلم ابن عباس وغيره ولم يحفظ عن أحد من أصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم علمته خلافا فيلزمك أن تقول بها على أصل مذهبك وتجعلها إجماعا فقال بعضهم
ليس ما قال من هذا مذهبنا قلت ما زلت أرى ذلك فيه وفي غيره مما كتمونا به والله المستعان قال فاليمين
مع الشاهد إجماع بالمدينة فقلت لا هي مختلف فيها غير أننا نعمل بما اختلف فيه إذا ثبت عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم من الطريق الذي ثبت منها قال وقلت له من الذين إذا اتفقت أقاويلهم في الخبر صح
وإذا اختلفوا طرحت لاختلافهم الحديث قال أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم (٣) خبرنا الخاصة قال لا
قلت فهل يستدلون عنهم العلم بإجماع أو اختلاف بخبر عامة قال ما لم أستدركه بخلاف العامة نظرت الى
إجماع أهل العلم اليوم فإذا وجدتهم ما أجعوا عليه استدلت على أن اختلافهم عن اختلاف من مضى
قبلهم قلت له أفرايت استدلالا بأن إجماعهم خبر إجماعهم قال فتقول ماذا قلت أقول لا يكون لأحد
أن يقول حتى يعلم إجماعهم في البلدان ولا يقبل على أقاويل من نأت داره منهم ولا قربت إلى أخبار الجماعة عن
الجماعة قال فان قلت له قلت فقله ان شئت قال قد يضيق هذا جدا فقلت له وهو مع ضيقه غير موجود
ويدخل عليك خلافه في القياس إذا زعمت للواحد أن يقيس فقد أبخرت القياس والقياس قد يمكن فيه
الخطأ وامتنعت من قبول السنة إذا كان يمكن فيمن رواها الخطأ فأخزت الأضعف ورددت الأقوى وقلت
لبعضهم أرايت قولك إجماعهم يدل لو قالوا لك ما قلنا به مجتمعين ومتفرقين ما قبلنا الخبر فيه الذي ثبت مثله
عندنا نحن قبلنا ونحن مجمعون على أن جازنا لافيما ليس فيه نص ولا سنة أن نقول فيه بالقياس وان اختلفنا
أقبلنا أخبار الذين زعمت أن أخبارهم وما اجتمعت عليه أفعالهم بحجة في شيء وتقبله في غيره أرايت لو قال
لك قائل أنا أتبعهم في تنييت أخبار الصادقين وان كانت منفردة وأقبل عنهم القول بالقياس فيما لا خبر فيه
فأوسع أن يختلفوا فكون قد تبعتهم في كل حال أكان أقوى حجة وأولى باتباعهم وأحسن ثناء عليهم أم أنت
قال بهذا تقول قلت نعم وقلت أرايت قولك إجماع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ما معناه أن تعني
أن يقولوا أو أكثرهم قولاً واحداً أو يفعلوا فعلاً واحداً قال لا أعني هذا وهذا غير موجود ولكن إذا
حدث واحد منهم الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يعارضه منهم معارض بخلافه فذلك دلالة على
رضاهم به وأنهم علموا أن ما قال منه كما قال قلت أليس قد يحدث ولا يسمعونونه ويحدث ولا علم لمن سمع
حديثه منهم أن ما قال كما قال وأنه خلاف ما قال وانما على الحديث أن يسمع فإذا لم يعلم خلافه فليس له رده
قال قد يمكن هذا على ما قلت ولكن الأئمة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يمكن أبداً أن يحدث
محدثهم بأمر فيدعوا معارضته الا عن علم بأنه كما قال وقال فإذا حكم ما حكمهم فلم يكره فهو علم منهم بأن
ما قال الحق وكان عليهم أن يقيموا على ما حكم فيه قلت أفيمكن أن يكونوا صدقوه بصدق في الظاهر كما قبلوا

(٣) كذا في النسخة ولعل أصله قلت أفى خبرنا الخاصة الخ تأمل

قال وكيف قلت هل كان

على أبي رافع أن يعطيه البيت بشئ قبل بيعه أو لم تكن له الشفعة حتى يبيعه قال بل ليست له الشفعة حتى يبيعه أبو رافع قلت فإن باعه أبو رافع فأنما يأخذ بالشفعة من المشتري قال نعم قلت وبمثل الثمن الذي اشتراه به لا ينقصه البائع ولا أن على أبي رافع أن يضع من ثمنه عنه شيئاً قال نعم فقلت أتعلم أن ما وصفت عن أبي رافع كله تطوع قال فقد رأى له الشفعة في بيت له فقلت وإن رأى الشفعة في بيت له ما كان علياً في ذلك شئ عارض حديثنا بل حديث النبي إنما يعارض بحديث عن النبي فأما رأي رجل فلا يعارض به حديث النبي قال فعليه سمعه من رسول الله قلت ألتسمعه حين حكى عن رسول الله قال الجار أحق بسقبة لا ما أعطى من نفسه قال بل هكذا حكايته عن النبي قلت ولعله لا يرى له الشفعة فتطوع له بما لا يرى كما يتطوع له بما ليس عليه فإن جعلته على أنه أنما أعطاه

شهادة الشاهدين بصدقهما في الظاهر قال فإن قلت لا فقلت إذا قلت لا فيما يمكن الدلالة فيه بأنهم قبلوا خبر الواحد وانتهوا إليه علمت أنك جاهل بما قلنا وإذا قلت فيما يمكن مثله لا يمكن كنت جاهلاً بما يجب عليك قال فتقول ماذا قلت أقول إن صحتهم عن المعارضة قد يكون عن علم قال وقد يكون عن غير علم به ويكون قبوله ويكون عن وقوف عنه ويكون أكثرهم لم يسمعه لا كما قلت واستدلوا عنهم فيما سمعوا قوله ممن كان عندهم صادقة ثابتة قال فدع هذا قلت لبعضهم هل علمت أن أبا بكر في أمارته قسم ما لا فسوى فيه بين الحر والعبد وجعل الحد أبا قال نعم قلت فقبلوا منه القسم ولم يعارضوه في الجحد في حياته قال نعم ولو قلت عارضوه في حياته قلت فقد أراد أن يحكم وله مخالف قال نعم ولا أقوله قال بخاء عمر بفضل الناس في القسم على النسب والسابقة وطرح العبيد من القسم وشرك بين الحد والاختلاف قال نعم قلت وولى على فسوى بين الناس في القسم قال نعم قلت فهذا على أخبار العامة عن ثلاثتهم عندك قال نعم قلت فقل فيها ما أحببت قال فتقول فيها أنت ماذا قلت أقول إن ما ليس فيه نص كتاب ولا سنة إذا طلب بالاجتهاد فيه المجتهدون وسع كلا إن شاء الله تعالى أن يفعل ويقول بما رآه محققاً لا على ما قلت أنت ما شئت قال لئن قلت العمل الأول يلزمهم كان ينبغي للعمل الثاني والثالث أن يكون مثله لا يخالفه ولئن قلت بل لم يكونوا وافقوا أبا بكر على فعله في حياته ليدخل على أن له أن يعرض له اجتهاده وإن خالفهم قلت أجل قال فإن قلت لا أعرف هذا عنهم ولا أقبله حتى أجد العامة تنقله عن العامة فتقول عنهم حديثاً جماعة ممن مضى قبلهم بكذا فقلت له ما نعلم أحدنا شئ في هذا ولا روى عن أحد خلافه فلو لم تجز أن يكون مثل هذا ثابتاً فما جحدت على أحد إن عارضك في جميع ما زعمت أنه إجماع بأن يقول مثل ما قلت فقال جماعة ممن حضر منهم إن الله عز وجل ذم على الاختلاف فذمناه فقلت له في الاختلاف حكمان أم حكم قال حكم قلت فأسألك قال فسل قلت أتوسع من الاختلاف شيئاً قال لا قلت أتعلم من أدركت من أعلام المسلمين الذين أفتوا عاشوا وماتوا وقد يختلفون في بعض أمور يحكون عن قبلهم قال نعم قلت فقل فبهم ما شئت فإن قلت قالوا بما لا يسعهم قلت فقد خالف اجتماعهم قال أجل قال فدع هذا قلت أفيسعهم القياس قال نعم قلت فإن قاسوا فاختلفوا يسعهم أن يعضوا على القياس قال فإن قلت لا قلت فيقولون إلى أي شئ نصير قال إلى القياس قلت قالوا قد فعلنا أفرأيت القياس بما قلت وراه هذا القياس بما قال قال فلا يقولون حتى يجتمعوا قلت من أقطار الأرض قال فإن قلت نعم قلت فلا يمكن أن يجتمعوا ولو أمكن اختلافوا قال فلا يجتمعوا لم يختلفوا قلت قد اجتمع اثنان فاختلفا فكيف إذا اجتمع الأكثر قال ينبس بعضهم بعضاً قلت ففعلوا فرغم كل واحد من المختلفين أن الذي قاله القياس قال فإن قلت يسع الاختلاف في هذا الموضع قلت قد زعمت أن في اختلاف كل واحد من المختلفين حكيم وتركت قولك ليس الاختلاف الأحكام واحداً قال ما تقول أنت قلت الاختلاف وجهان فما كان الله فيه نص حكم أو لرسوله سنة أو للمسلمين فيه إجماع لم يسع أحد أعلم من هذا واحداً أن يخالفه وما لم يكن فيه من هذا واحد كان لاهل العلم الاجتهاد فيه بطلب الشبهة بأحد هذه الوجوه الثلاثة فإذا اجتهد من له أن يجتهد وسعه أن يقول بما وجد الدلالة عليه بأن يكون في معنى كتاب أو سنة أو إجماع فإن ورداً مرشبه يحتمل حكيمين مختلفين فاجتهدت خالف اجتهاده اجتهاد غيره وسعه أن يقول بشئ وغيره بخلافه وهذا قليل إذا نظرت فيه قال فما جحدت فيما قلت قلت له الاستدلال بالكتاب والسنة والإجماع قال فاذا ذكر الفرق بين حكيم الاختلاف قلت له قال الله عز وجل ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم اليّنات وقال وما تفرق الذين أوتوا الكتاب إلا من بعد ما جاءتهم اليّنات فأنما رأيت الله ذم الاختلاف في الموضع الذي أقام عليهم الحجة ولم يأذ لهم فيه قال فعدت هذا في الوجه الذي دلل على أن ما ليس فيه نص حكم وسع فيه الاختلاف فقلت له فرض الله

ما رآه عليه قيل فقد رأى على نفسه أن يعطيه يتالم به بنصف ما أعطى به قال لأراه يرى هذا قلت ولا أرى عليه أن له شفعة فيما نرى والله أعلم ولكن أحسن أن يفعل وقلت له نحن نعلم وأنت تعلم أن قسول النبي الجار أحق بسقبة لا يحتمل الامنيين لاثالث لهما قال فهاهما قلت أن يكون أجاب عن مسألة لم يحل أكثرها أن يكون أراد أن الشفعة لكل جار أو أراد بعض الجيران دون بعض فإن كان هذا المعنى فلا يجوز أن يدل على أن قول النبي خرج عاما أراد به خاصا لا بدالة عن رسول الله أو إجماع من أهل العلم وقد ثبت عن رسول الله أن لا شفعة فيما قسم قتل على أن الشفعة للجار الذي لم يقاسم دون الجار المقاسم وقلت له حديث أبي رافع عن رسول الله بجملة وقولنا عن النبي منصوص لا يحتمل تأويلا قال فما المعنى الثاني الذي يحتمله قول النبي قلت أن تكون الشفعة لكل من لمسه اسم جوار وأنت تزعم

على الناس التوجه في القبلة إلى المسجد الحرام فقال ومن حيث خرجت قول وجهك شطر المسجد الحرام وإنه للحق من ربك وما الله بغافل عما تعملون ومن حيث خرجت قول وجهك شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره أفرأيت إذا سافروا واختلفنا في القبلة فكان الأغلب على أنها في جهة والأغلب على غيري جهة ما الفرض علينا قال الكعبة وإن كانت ظاهرة في موضعها فهي مغيبة عننا وأنها فعليهم أن يطلبوا التوجه لها غاية جهدهم على ما أمكنهم وغلب بالدلالات في قلوبهم فاذا فعلوا وسعهم الاختلاف وكان كل مؤيد بالفرض عليه بالاجتهاد في طلب الحق المغيب عنه وقلت وقال الله ممن ترضون من الشهداء وقال ذوى عدل منكم أفرأيت ما كذب شهد عندهما شاهدان باعيا نهما فكانا عند أحد الحاكمين عدلين وعند الآخر غير عدلين قال فعلى الذي هما عنده عدلان أن يجيزهما وعلى الآخر الذي هما عنده غير عدلين أن يردهما قلت له فهذا الاختلاف قال نعم فقلت له أراك أذن جعلت الاختلاف حكيما فقال ويوجد في المغيب الا هذا وكل وان اختلف فعله وحكمه فقد أدى ما عليه قلت فهكذا قلنا وقلت له قال الله عز وجل ذوا عدل منكم هديا بالغ الكعبة فان حكم عدلان في موضع بشئ وآخران في موضع بأكثر وأقل منه فكل قد اجتهد وأدى ما عليه وان اختلفا وقال واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن واهجروهن في المضاجع واضربوهن فان أطعنكم الآية وقال عز وجل فان خفتم أن لا يقيم احدود الله فلاجناح عليهما فيما افدت به أرايت اذا فعلت امرأتان فعلا واحدا وكان زوج احدهما يخاف نشوزها وزوج الأخرى لا يخاف به نشوزها قال يسع الذي يخاف به النشوز العظة والهجر والضرب ولا يسع الآخر الضرب وقلت وهكذا يسع الذي يخاف أن لا تقيم زوجته حدود الله الأخذ منها ولا يسع الآخر وان استوى فعلاهما قال نعم قال واني وان قلت هذا فلعل غيري يخالفني وإياك ولا يقبل هذا منافيا في السنة التي دلت على صفة الاختلاف قلت أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن يزيد بن عبد الله بن الهاد عن محمد بن ابراهيم عن بسر بن سعيد عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو بن العاص أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران واذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر قال يزيد بن الهاد فحدثت بهذا الحديث أبابكر بن محمد بن عمرو بن حزم فقال هكذا حدثني أبوسلمة عن أبي هريرة قال وماذا قلت ما وصفنا من أن الحكماء والمفتين إلى اليوم قد اختلفوا في بعض ما حكموا فيه وأقتوا وهم لا يحكمون ويفتون إلا بما يسعهم عندهم وهذا عندك إجماع فكيف يكون إجماعا إذا كان موجودا في أفعالهم الاختلاف والله أعلم

﴿ بيان فرائض الله تعالى ﴾

« أخبرنا الربيع بن سليمان » قال قال الشافعي فرض الله عز وجل في كتابه من وجهين أحدهما بأن فيه كيف فرض بعضها حتى استغنى فيه بالتنزيل عن التأويل وعن الخبر والآخر أنه أحكم فرضه بكتابيه وبين كيف هو على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم ثم أثبت فرض ما فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم في كتابه بقوله عز وجل وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا وبقوله تبارك اسمه فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم إلى تسليما وبقوله عز وجل وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم مع غير آية في القرآن بهذا المعنى فن قبل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بفرض الله عز وجل قبل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والفرائض تجتمع في أنها ثابتة على ما فرضت عليه ثم تفرقت شرائعها بامتناع الله عز وجل ثم رسوله صلى الله عليه وسلم فنفرق بين ما فرق منها ونجمع بين ما جمع منها فلا يقاس فرع شريعة على غيرها وأول ما يسدأ به من الشرائع الصلاة فكن نجدها

أن الحوار أربعون داراً

من كل جانب وأنت
لاتقول بجديتنا ولا بما
تأولت من حديثك ولا
بهذه المعاني قال
ولا يقول بهذا أحد قلت

أجل لا يقول بهذا
أحد وذلك يدل على أن
رسول الله أراد أن
الشفعة لبعض الحيران

دون بعض وأنهما لا
تكون إلا لغيره لم يقاسم
قال أفيقع اسم الحوار
على الشريك قلت نعم
وعلى المصالحق وعلى

غير المصالحق قال
فالشريك ينفرد باسم
الشريك قلت أجل
والمصالحق ينفرد باسم

المصالحق دون غيره من
الحيران ولا يمنع ذلك
واحد منهما أن يقع
عليه اسم حوار قال

أفتوجدني ما يدل على
أن اسم الحوار يقع على
الشريك قلت زوجتك
التي هي قرينتك يقع

عليها اسم الحوار قال
جل بن مالك بن المانعة
كنت بين جارتين لي
يعني ضربتين وقال
الأعشى

أجارتنا بنينا فانك طالق

ومومقة ما كنت

فناو وامقه

أجارتنا بنينا فانك طالق

كذلك أمور الناس

تعدو وطارقه

نابذة على البالغين غير المغلوبين على عقولهم ساقطة عن الحيض أيام حيضهن ثم نجبد الفريضة منها والناقلة
مجتمعتين في أن لا يجوز الدخول في واحدة منهما إلا بطهارة الماء في الحضر والسفر ما كان موجوداً أو التيمم في
السفر إذا كان الماء معدوماً وفي الحضر أو كان المرء مريضاً لا يطيق الوضوء لخوف تلف في العضو أو زيادة
في العلة ونجدهما مجتمعين في أن لا يصليهما معاً إلا متوجهين إلى الكعبة ما كانا في الحضر ونازلين بالارض
ونجدهما إذا كانا مسافرين تفرق حالهما فيكون للمصلي تطوعاً أن كان راكباً أن يتوجه حيث توجهت به دابته
يومي إيماء ولا نجبد ذلك للمصلي فريضة بحال أبداً إلا في حال واحدة من الخوف ونجبد للمصلي صلاة تحجب
عليه إذا كان يطيق ويمكنه القيام لم تجز عنه الصلاة إلا قائماً ونجبد المتنفل يجوز له أن يصلي جالساً ونجبد
المصلي فريضة يؤديها في الوقت قائماً فان لم يقدر إذا هاجس جالساً فان لم يقدر إذا هاجس جالساً جالساً ان قدر
وموياً ان لم يقدر في وقت قائماً فان لم يقدر إذا هاجس جالساً فان لم يقدر إذا هاجس جالساً جالساً ان قدر
فإذا ثبت لم يمكن فيها إلا أدائها مما وجبت في جميع الحالات مستويها ليست تختلف بعد ذلك باختلاف تأدية
الصلاة قائماً أو قاعداً ونجبد المرء إذا كان له مال حاشرتجب فيه الزكاة وكان عليه دين مثله زالت عنه الزكاة
حتى لا يكون عليه منها شيء في تلك الحال والصلاة لا تزول في حال يؤديها كما أطاها « قال الربيع »
والشافعي قول آخر إذا كان عليه دين عشرين ديناراً وله مثله فاعليه الزكاة يؤديها من قبل أن الله عز وجل
قال خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها فلما كانت هذه العشرة ولو وهبها جازت هبته ولو تصدق بها
جازت صدقته ولو تلفت كانت منه فلما كانت أحكامها كلها تدل على أنها مال من ماله وجبت عليه فيها
الزكاة لقول الله تبارك وتعالى خذ من أموالهم الآية (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ونجبد المرأة ذات المال
تزول عنها الصلاة في أيام حيضها ولا تزول عنها الزكاة وكذلك الصبي والمغلوب على عقله

(باب الصوم) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ونجبد الصوم فرضاً بوقت كما أن الصلاة فرض
بوقت ثم نجبد الصوم من خصافيه للسافر أن يدعه وهو مطبق له في رفته ثم يقضيه بعد وقته وليس هكذا الصلاة
لا يرخص في تأخير الصلاة عن وقتها إلى يوم غيره ولا يرخص له في أن يقصر من الصوم شيئاً كما يرخص في أن
يقصر من الصلاة ولا يكون صومه مختلفاً باختلاف حالته في المرض والحيضة ونجبد إذا جامع في صيام شهر
رمضان وهو واجد اعتق وإذا جامع في الحج نحر بدنة وإن جامع في الصلاة استغفر ولم يكن عليه كفارة والجماع
في هذه الحالات كلها محرم ثم يكون جماع كثير محرم لا يكون في شيء منه كفارة ثم نجبد بجماع في صوم واجب
عليه في قضاء شهر رمضان أو كفارة قتل أو طهاراً فلا يكون عليه كفارة ويكون عليه البدل في هذا كله
ونجبد المغمى عليه والحائض لا صوم عليها ولا صلاة فإذا أفاق المغمى عليه وطهرت الحائض فعليه ما قضاء
ما مضى من الصوم في أيام إيماء هذا وحيز هذه وليس على الحائض قضاء الصلاة في قول أحد وعلى المغمى
عليه قضاء الصلاة في قولنا في وجبت الحج فرضاً على خاص وهو من وجد إليه سبيلاً ثم وجدت الحج بجماع
الصلاة في شيء ويخالفها في غيره فأما ما يخالفها فيه فإن الصلاة يحل له فيها أن يكون لا بسا للشباب ويحرم
على الحاج ويحل للحاج أن يكون متكماً عامداً ولا يحل ذلك للمصلي ويفسد المرء صلاته فلا يكون له أن
يمضي فيها أو يكون عليه أن يستأنف صلاة غيرها بدلاً منها ولا يكفر ويفسد حجه فيمضي فيه فاسد إلا يكون
له غير ذلك ثم بدله ويفتدي بالحج في وقت والصلاة في وقت فإن أخطأ رجل في وقته لم يجز عنه الحج ثم وجدت
مأمورين بأن يدخل المصلي في وقت فإن دخل المصلي قبل الوقت لم تجز عنه صلاته وإن دخل الحاج قبل الوقت
أزاعنه حجه ووجدت للصلاة أولاً وآخراً فوجدت أولها التكبير وآخرها التسليم ووجدته إذا عمل
ما يفسدها فبأبى أولها وآخرها ففسدها كلها ووجدت للحج أولاً وآخراً ففسدها فبأبى أولها وآخرها ففسدها كلها
أول أجزاء الرمي والحلاق والنحر فإذا فعل هذا خرج من جميع أحراره في قولنا ودلالة السنة إلا من النساء

وأن لا تزال فوق رأسك
بارقه

حبستك حتى لا منى كل
صاحب

وخفت بأن تأتي لادي
ببائقه

(قال الشافعي) وروى

غيرنا عن عبد الملك

عن عطاء عن جابر أن

رسول الله صلى الله عليه

وسلم قال الجار أحق

بشفعته ينتظر بها وأن

كان غائبا إذا كانت

الطريق واحدة وذهب

بعض البصريين إلى

أن قال الشفعة لا

تكون إلا للشريك

وهما إذا اشتركا في

طريق دون الدار وأن

اقتسما الدار شريكان

(قال الشافعي) فيقال

له الشريك في الدار

أو في الطريق دون

الدار فإن قال في الطريق

دون الدار قيل له فلم

جعلت الشفعة في الدار

التي ليس فيها بشر يكتن

بالشرك في الطريق

والطريق غير الدار

أرأيت لو باع دارهما

فيها شريكان وضم في

الشراء معهما دار أخرى

غيرها لا شرك فيها ولا

في طريقها تكون

الشفعة في الدار أو في

الشرك قال بل في

خاصة وفي قول غيرنا لا من النساء والطيب والصيد ثم وجدته في هذه الحال إذا أصاب النساء قبل يحلن له
نحر بدنه ولم يكن فسد الحجه وإن لم يصب النساء حتى يطوف حل له النساء وكل شيء حرمه عليه الحج معكوفاً
على نسكه من حجه من البيتوبة بنى ورحى الجمار والوداع يعمل هذا حالاً لا خارجاً من إحرام الحج وهو لا يعمل شيئاً
في الصلاة إلا وإحرام الصلاة قائم عليه ووجدته مأموراً في الحج بأشياء إذا تركها كان عليه فيها البدل بالكفارة
من الدماء والصوم والصدقة وحجة ومأموراً في الصلاة بأشياء لا تعدو واحداً من وجهين إما أن يكون تاركاً
لشيء منها ففسد صلاته ولا تجزئ به كفارة ولا غيره إلا الاستئذان للصلاة أو يكون إذا ترك شيئاً مأموراً به من
غير صلب الصلاة كان تاركاً لفضل الصلاة مجزية عنه ولا كفارة عليه ثم للحج وقت آخر وهو الطواف
بالبيت بعد الحمر الذي يحل له به النساء ثم لهذا آخر وهو النفر من منى ثم الوداع وهو مخير في النفران أحب
فجعل في يومين وإن أحب آخر أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي أخبرنا ابن عيينة بإسناده
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يمسن الناس على بشيء فإني لأحل لهم إلا ما أحل الله ولا أحرم
عليهم إلا ما حرم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى هذا منقطع ونحن نعرف فقه طائوس ولو ثبت عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم فبين فيه أنه على ما وصفت أن شاء الله تعالى قال لا يمسن الناس على بشيء ولم يقل
لا تمسكوا عني بل قد أمر أن يمسن عنه وأمر الله عز وجل بذلك (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن أبي
النضر عن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لألفين أحدكم متكئاً على
أر يكته يأتيه الأمر مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول لا أدري ما وجدنا في كتاب الله عز وجل اتبعناه وقد
أمرنا باتباع ما أمرنا واجتناب ما نهى عنه وفرض الله ذلك في كتابه على خلقته وما في أيدي الناس من هذا
تمسكوا به عن الله تبارك وتعالى ثم عن رسوله صلى الله عليه وسلم ثم عن دلائله ولكن قوله أن كان قاله
لا يمسن الناس على بشيء يدل على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم إذا كان بموضع القدوة فقد كانت له
خواص أبيع له فيها ما لم يبع للناس وحرم عليه منها ما لم يحرم على الناس فقال لا يمسن الناس على بشيء من
الذي لم يبيع له فيها ما لم يبع للناس وكان على ولي دونهم لا يمسن به وذلك مثل أن الله عز وجل أحله من عند النساء
ما شاء وأن يستنكح المرأة إذا وهبت نفسها قال الله تعالى خالصه لك من دون المؤمنين فلم يكن لأحد أن
يقول قد جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أكثر من أربع ونكح رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة
بغير مهر وأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم صفياً من المغانم وكان لرسول الله صلى الله عليه وسلم لأن الله
عز وجل قد بين في كتابه وعلى لسان رسوله صلى الله عليه وسلم أن ذلك له دونهم وفرض الله تعالى عليه
أن يخير أزواجه في المقام معه والفراق فلم يكن لأحد أن يقول على أن أخيراً أمرت على ما فرض الله عز
وجل على رسوله صلى الله عليه وسلم وهذا معنى قول النبي صلى الله عليه وسلم أن كان قاله لا يمسن الناس
على بشيء فإني لأحل لهم إلا ما أحل الله ولا أحرم عليهم إلا ما حرم الله وكذلك صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم
وبذلك أمره وافترض عليه أن يتبع ما أوحى إليه ونشهد أن قد اتبعه فلم يكن فيه وحى فقد فرض الله عز
وجل في الوحي اتباع سنته فيه فمن قبل عنه فاعلم قبل بفرض الله عز وجل قال الله تعالى وما آتاكم الرسول
فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا وقال عز وجل فلا ور لم لا يؤمنون حتى يحكموا فيما تجر بينهم ثم لا يجدوا
في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً وأخبرنا عن صدقة بن يسار عن عمر بن عبد العزيز سأل بالمدينة
فاجتمع له على أنه لا بين حل في أقل من ثلاثة أشهر (قال الشافعي) أن الله عز وجل وضع نبيه صلى الله
عليه وسلم من كتابه ودينه بالموضع الذي أبان في كتابه بالفرض على خلقه أن يكونوا عالمين بأنه لا يقول فيما
أنزل الله عليه إلا بما أنزل عليه وأنه لا يخالف كتاب الله وأنه بين عن الله عز وجل ما أراد الله وبين ذلك
في كتاب الله عز وجل قال الله تبارك وتعالى وإذا أتتكم عليهم آياتنا بينات قال الذين لا يرجون لقاءنا انت بقرآن

الشرك دون الداراتي

ضمت مع الشرك قلت ولا تجعل فيها شفعة اذا جمعتهما الصفة وفي احدهما شفعة قال لا قلت فكذلك يلزمك أن تقول ان بيعت الطريق وهي مما يجوز بيعه وقسمه ففيها شفعة ولا شفعة فيما قسم من الدار قال فان قال فانما ذهبت فيه الى الحديث نفسه قيل سمعنا بعض أهل العلم بالحديث يقول نخاف أن لا يكون هذا الحديث محفوظا قال ومن أين قلت انما رواه عن جابر بن عبد الله وقدرى أبو سلمة عن جابر مفسرا أن رسول الله قال الشفعة فيما يقسم فاذا وقعت الحدود فلا شفعة وأبو سلمة من الحفاظ وروى أبو الزبير وهو من الحفاظ عن جابر ما يوافق قول أبي سلمة ويخالف ما روى عبد الملك (قال الشافعي) وفيه من الفرق بين الشريك وبين المقاسم ما وصفت جملته في أول الكتاب فكان أولى الأحاديث أن يؤخذ به عندنا والله أعلم لأنه أثبتنا اسنادا وأبينها لفظا عن النبي وأعرفها في الفرق بين المقاسم

غير هذا أو بدله قل ما يكون لي أن أبدله من تلقاء نفسي إن أتبع إلا ما يوحى اليّ وقال الله عز وجل لنبيه صلى عليه وسلم أتبع ما أوحى اليك من ربك وقال مثل هذا في غير آية وقال عز وجل من يطع الرسول فقد أطاع الله وقال فلا وربك لا يؤمنون الآية (قال الشافعي) أخبرنا الدارودي عن عمرو بن عمرو عن المطلب بن حنطب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما تركت شيئا مما أمركم الله تعالى به الا وقد أمرتكم به ولا تركت شيئا مما نهاكم عنه الا وقد نهيتكم عنه « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن سالم أبي النضر عن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ألفين أحدكم متكئا على أريكته يأتيه الأمر مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول لا أدري ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه ومثل هذا ان الله عز وجل فرض الصلاة والزكاة والحج جلة في كتابه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم معنى ما أراد الله تعالى من عدد الصلاة ومواقيتها وعدد ركوعها وسجودها وبين الحج وما يعمل المرء فيه ويحجب وأي المال تؤخذ منه الزكاة وكيفية ما تؤخذ منه وقال الله عز وجل والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما وقال عزذكره الزانية والرائي فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة فلو صرنا الى ظاهر القرآن قطعنا من لزمه اسم سرقة وضربنا كل من لزمه اسم زنا مائة جلدة ولما قطع النبي في ربع دينار ولم يقطع في أقل منه ورجم الحرين الثيبين ولم يجلدهما استدلالا على أن الله عز وجل انما أراد القطع والجلد على بعض السراق دون بعض وبعض الزناة دون بعض ومثل هذا لا يخالفه المسح على الخفين قال الله عز وجل اذا قم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم الى الكعبين فلما مسح النبي صلى الله عليه وسلم على الخفين استدلالا على أن فرض الله عز وجل غسل القدمين انما هو على بعض المتوضئين دون بعض وأن المسح لمن أدخل رجليه في الخفين بكال الطهارة استدلالا بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لأنه لا مسح والفرض عليه غسل القدم كما لا يدرك القطع عن بعض السراق وجلد المائة عن بعض الزناة والفرض أن يجلدوا ويقطع فان ذهب ذاهب الى أنه قد روى عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال سبق الكتاب المسح على الخفين فالمائدة تزلت قبل المسح المثبت بالحجاز في غزاة تبوك والمائدة قبله فان زعم أنه كان فرض وضوء قبل الوضوء الذي مسح فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم وفرض وضوء بعده فنسخ المسح فلما أتينا بفرض وضوء في القرآن فابا لنا علم فرض الوضوء الا واحدا وان زعم أنه مسح قبل يفرض عليه الوضوء فقد زعم أن الصلاة بلا وضوء ولا نعلمها كانت قط الا بوضوء فأى كتاب سبق المسح على الخفين المسح على الخفين كما وصفنا من الاستدلال بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم كما كان جميع ما بين رسول الله صلى الله عليه وسلم من فرائض الله تبارك وتعالى مثل ما وصفنا من السارق والزاني وغيرهما (قال الشافعي) ولا تكون سنة أبدا تخالف القرآن والله تعالى الموفق

(كتاب صفة نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أصل النهي من رسول الله صلى الله عليه وسلم أن كل ما نهى عنه فهو محرم حتى تأتي عنه دلالة تدل على أنه انما نهى عنه لمعنى غير التحريم اما أراد به نهيا عن بعض الامور دون بعض واما أراد به النهي للتنزيه عن المنهى والادب والاختيار ولا يفرق بين نهى النبي صلى الله عليه وسلم الا بدلالة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو أمر لم يختلف فيه المسلمون فنعلم أن المسلمين كلهم لا يجهلون سنة وقد يمكن أن يجهلها بعضهم فمما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان على التحريم لم يختلف أكثر العامة فيه أنه نهى عن الذهب بالورق الا هاء وهاء وعن الذهب بالذهب الامثلة بل يدايد ونهى عن بيعتين في بيعة فقلنا والعامة معنا اذا تابع المتابعان ذهب بورق أو ذهب بذهب فلم يتقابضا قبل أن يتفرقا فاليوم ففسوخ وكانت

حجتنا أن النبي صلى الله عليه وسلم لما نهى عنه صار محرماً وإذا تباع الرجلان بيعتين في بيعة فالبيعتان
 جميعاً مفسوختان ما انعقدت وهو أن يقول أبيعك على أن تبيعني لأنه إنما انعقدت العقدة على أن ملك كل
 واحد منهما عن صاحبه شيئاً ليس في ملكه ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرر ومنه أن أقول
 سلعتي هذه لك بعشرة نقداً أو بخمسة عشر إلى أجل فقد وجب عليه بأحد الثمنين لأن البيع لم ينعقد بشيء
 معلوم وبيع الغرر فيه أشياء كثيرة نكتفي بهذا منها ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الشغار والمتعة
 المحرم فأجرينا الله بهي محرم واحد إذا لم يكن عنه دلالة تفرق بينه ففسخنا هذه الأشياء والمتعة والشغار كما
 فسخنا البيعتين ومما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض الحالات دون بعض واستدلنا على
 أنه إنما أراد بالنهي عنه أن يكون منهياً عنه في حال دون حال بسنته صلى الله عليه وسلم وذلك أن أبا هريرة
 روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه فلو لا الدلالة عنه كان النهي في
 هذا مثل النهي في الأول فيحرم إذا خطب الرجل امرأة أن يخطبها غيره فلما قالت فاطمة بنت قيس قال لي
 رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا حلت فآذني فلما حلت من عدها أخبرته أن معاوية وأبا جهم خطباها
 فقال النبي صلى الله عليه وسلم أما معاوية فصعلوك لا مال له وأما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه ولكن
 انكحى أسامة بن زيد قالت فكرهته فقال انكحى أسامة فنكحته فجعل الله فيه خيراً واغتبطت به استدلنا
 على أنه لا ينهى عن الخطبة ويخطب على خطبة الاونيه عن الخطبة حين ترضى المرأة فلا يكون بقي الا العقد
 فيكون إذا خطب أفسد ذلك على الخاطب المرضي أو عليها أو عليها معا وقد يمكن أن يفسد ذلك عليهما ثم لا يتم
 ما بينهما وبين الخاطب ولو أن فاطمة أخبرته أنها رضىت واحداً منهما لم يخطبها إن شاء الله تعالى على أسامة
 ولكنها أخبرته بالخطبة واستشارته فكان في حديثها دلالة على أنها لم ترض ولم ترد فإذا كانت المرأة بهذه
 الحال جاز أن يخطب وإذا رضىت المرأة الرجل وبدلها وأمرت بأن تنكحه لم يجز أن يخطب في الحال التي
 لو زوجه فيها الولي جاز نكاحه فان قال فائل فإن حالها إذا كانت قبل أن ترضى بمخالفة حالها بعد
 الخطبة وقبل أن ترضى فذلك حالها حين خطبت قبل الركون بمخالفة حالها قبل أن يخطب وكذلك إذا
 أعيدت عليها الخطبة وقد كانت امتنعت فسكتت والسكات قد لا يكون رضا فليس ههنا قول يجوز عندي
 أن يقال إلا ما ذكرت بالاستدلال ولو لا الدلالة بالسنة كانت إذا خطبت حرم على غير خاطبها الأول أن
 يخطبها حتى يتركها الخاطب الأول ثم يفرق نهى النبي صلى الله عليه وسلم على وجهين فكل ما نهى
 عنه مما كان ممنوعاً بالإجماع يحدث فيه يحله فأحدث الرجل فيه حادثاً منهياً عنه لم يحله وكان على أصل
 تحريمه إذا لم يأت من الوجه الذي يحله وذلك مثل أن أموال الناس ممنوعة من غيرهم وإن النساء ممنوعات
 من الرجال إلا بأن يملك الرجل مال الرجل بما يحل من بيع أو هبة وغير ذلك وأن النساء محرمات الانكاح
 صحيح أو ملك يمين صحيح فإذا اشترى الرجل شراءً منهياً عنه فالتحريم فيما اشترى قائم بعينه لأنه لم يأت
 من الوجه الذي يحل منه ولا يحل المحرم وكذلك إذا نكح نكاحاً منهياً عنه لم يحل المرأة المحرمة (١) عنه من
 فعل شيء في ملكي أو شيء مباح لي ليس بملك لا أحد فذلك نهى اختيار ولا ينبغي أن نرتكبه فإذا عمد فعل
 ذلك أحد كان عاصياً بالفعل ويكون قد ترك الاختيار ولا يحرم ماله ولا ما كان مباحاً له وذلك مثل ما روى
 عنه أنه أمر الآكل أن يأكل مما يليه ولا يأكل من رأس الثريد ولا يعرس على قارعة الطريق فإن أكل
 مما لا يليه أو من رأس الطعام أو عرس على قارعة الطريق أو ثم بالفعل الذي فعله إذا كان عالماً بنهي النبي
 صلى الله عليه وسلم ولم يحرم ذلك الطعام عليه وذلك أن الطعام غير الفسعل ولم يكن محتاج إلى شيء يحل له به

(١) كذا في النسخة وفيه سقط ظاهر ولعل الأصل وما نهى عنه من فعل شيء الخ تأمل

ثم حدث ابن عباس

فقال صدرت مع عمر
ابن الخطاب من مكة حتى
إذا كنا بالبيداء إذا
بركب تحت ظل شجرة
قال اذهب فانظر من
هؤلاء الركب فذهبت
فاذا صهيب قال ادعه

فصرخعت الى صهيب
فقلت ارتحل فالحق
بأمر المؤمنين فلما

أصيب عمر سمعت صهيبا

يبكي ويقول وأخياه

وأصحابه فقال عمر

يا صهيب تبكي على

وقد قال رسول الله

إن الميت له عذب بكماء

أهله عليه قال فلما مات

عمر ذكرت ذلك لعائشة

فقالت يرحم الله عمر

لا والله ما حدث رسول

الله أن الله يعذب المؤمن

بكماء أهله عليه ولكن

رسول الله قال إن الله

يزيد الكافر عذابا

بكماء أهله عليه وقالت

عائشة حسبكم القرآن

ولا تزر وازرة وزر

أخرى قال ابن عباس

عند ذلك والله أضحك

وأبكي وقال ابن أبي

مليكة فوالله ما قال

ابن عمر من شيء (قال

الشافعي) وما روت

عائشة عن رسول الله

أشبه أن يكون محفوظا

عنه صلى الله عليه وسلم

بدلالة الكتاب ثم السنة

الطعام كان حلالا فلا يحرم الحلال عليه بأن عصي في الموضع الذي جامع منه الكل ومثل ذلك النهي
عن التعريس على قارعة الطريق الطريق له مباح وهو عاص بالتعريس على الطريق ومعصيته لا تحرم عليه
الطريق وانما قلت يكون فيها عاصيا اذا قامت الحجّة على الرجل بأنه كان علم أن النبي صلى الله عليه وسلم
نهى عنه والله أعلم

(كتاب ابطال الاستحسان)

الحمد لله على جميع نعمه بما هو أهله وكما ينبغي له وأشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له وأن محمدا
عبده ورسوله بعثه بكتاب عزيز لا يأتية الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم جيد فهدى
بكتابه ثم على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم بما أنعم عليه وأقام الحجّة على خلقه لئلا يكون للناس على الله
حجة بعد الرسل وقال وأنزلنا إليك الكتاب تبيان لكل شيء وهدى رحمة وقال وأنزلنا إليك الذكر لتبين
لناس ما نزل إليهم وفرض عليهم اتباع ما أنزل عليه وسن رسوله لهم فقال وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا
قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فأعلم أن معصيته في ترك
أمره وأمر رسوله ولم يجعل لهم الا اتباعه وكذلك قال لرسوله صلى الله عليه وسلم فقال ولكن جعلناه نورا
نهدي به من نشاء من عبادنا وانك لتهدى الى صراط مستقيم صراط الله مع ما أعلم نبيه بما فرض من اتباع
كتابه فقال فاستمسك بالذي أوحى إليك وقال وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم وأعلمهم أنه
أكمل لهم دينهم فقال عز وجل اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً
وأبان الله عز وجل خلقه أنه تولى الحكم فيما أثابهم وعاقبهم عليه على ما علم من سرائرهم وافقت سرائرهم
علايتهم وأخالفها وانما جزاهم بالسرائر فأحبط عمل كل من كفر به ثم قال تبارك وتعالى فيمن قتن عن
دينه إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان فطرح عنهم جبوت أعمالهم والمأثم بالكفر اذا كانوا مكرهين
وقلوبهم على الطمأنينة بالإيمان وخلاف الكفر وأمر بقتال الكافرين حتى يؤمنوا وأبان ذلك جل وعز
حتى يظهروا الإيمان ثم أوجب للمنافقين اذا أسروا نار جهنم فقال ان المنافقين في الدرك الأسفل من النار
وقال اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد إنك لرسول الله والله يعلم إنك لرسوله والله يشهد إن المنافقين لكاذبون
اتخذوا أيمانهم جنة يعني والله تعالى أعلم من القتل فنعهم من القتل ولم يزل عنهم في الدنيا أحكام الإيمان
بما أظهر وامنه وأوجب لهم الدرك الأسفل من النار بعلمه بسرائرهم وخلافها علانيتهم بالإيمان فأعلم
عباده مع ما أقام عليهم من الحجّة بأن ليس كمثل أحد في شيء أن علمه بالسرا والعلانية واحد فقال تعالى ذكره
ولقد خلقنا الانسان ونعلم ما توسوس به نفسه ونخجل اليه من جبل الوريد وقال عز وجل يعلم خائنة
الأعين وما تخفي الصدور مع آيات أخر من الكتاب (قال الشافعي) فعرف جميع خلقه في كتابه أن لا علم
الا ما علمهم فقال عز وجل والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا وقال ولا يحيطون بشيء من علمه
إلا بما شاء (قال الشافعي) ثم من عليهم بما آتاهم من العلم وأمرهم بالاعتصام عليه وأن لا يتولوا غيره الا
بما علمهم وقال لنبيه صلى الله عليه وسلم وكذلك أوحينا إليك روحا من أمرنا ما كنت تدري ما الكتاب
ولا الإيمان وقال عز وجل لنبيه صلى الله عليه وسلم ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدا الا أن يشاء الله وقال
لنبيه قل ما كنت بدعاً من الرسل وما أدري ما يفعل بي ولا بكم ثم أنزل على نبيه أن قد غفر له ما تقدم من
ذنبه وما تأخر يعني والله أعلم ما تقدم من ذنبه قبل الوحي وما تأخر أن يعصمه فلا يذنب فعلم ما يفعل به من رضاه
عنه وأنه أول شافع ومشفع يوم القيامة وسيد الخلائق وقال لنبيه صلى الله عليه وسلم ولا تقف ما ليس لك به
علم وجاء النبي صلى الله عليه وسلم رجل في أمر أمة رجل رماها بالزنا فقال له يرجع فأوحى الله اليه آية اللعان

فان قيل فأن دلالة الكتاب قيل في قوله عز وجل ولا تزوروا زرة وزرا أخرى وأن ليس للإنسان إلا ما سعى وقوله فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره وقوله لتجزى كل نفس بما تسعى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وعمره أحفظ عن عائشة من ابن أبي مليكة وحديثها أشبه الحديثين أن يكون محفوظا فان كان الحديث على غير ما روى ابن أبي مليكة من قول النبي أنهم ليسكون عليها وانها لتعذب في قبرها فهو واضح لا يحتاج الى تفسير لانها تعذب بالكفر وهؤلاء يكون ولا يدرون ماهي فيه وان كان الحديث كما رواه ابن أبي مليكة فهو صحيح لأن علي الكافر عذابا أعلى فان عذب بدونه فزيد عذابه فيما استوجب وما نيل من كافر من عذاب أدنى من أعلى منه وما زيد عليه من العذاب فباستحقاقه لا بذنب غيره في بكائه عليه فان قيل يزیده عذابا بابيكاه أهله عليه قبل يزيده بما استوجب بعلمه ويكون

فلا عن بينهما وقال الله تعالى قل لا يعلم من في السموات والأرض الغيب إلا الله وقال ان الله عنده علم الساعة وينزل الغيث ويعلم ما في الأرحام الآية وقال لنبيه يسئلونك عن الساعة أيان مرساها فيم أنت من ذكرها الى ربك منتهاها فحجب عن نبيه علم الساعة وكان من جاور ملائكة الله المقربين وأنباءه المصطفين من عباد الله أقصر علما من ملائكته وأنبائه لان الله عز وجل فرض على خلقه طاعة نبيه ولم يجعل لهم بعد من الأمر شيئا وأولى أن لا يتعاطوا حكما على غيب أحد لا بدلالة ولا ظن لتقصير علمهم عن علم أنبيائه الذين فرض الله تعالى عليهم الوقف عما ورد عليهم حتى يأتيهم أمره فانه جل وعز طاهر عليهم الخبيخ فيما جعل اليهم من الحكم في الدنيا بأن لا يحكموا إلا بما طهر من المحكوم عليه وأن لا يجاوزوا أحسن طاهره ففرض على نبيه أن يقاتل أهل الأوثان حتى يسلبوا وأن يحقن دماءهم اذا أظهروا الاسلام ثم بين الله ثم رسوله أن لا يعلم سرائرهم في صدقهم بالاسلام الا الله فقال عز وجل لنبيه اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن « قرأ الربيع » الى قوله فلا ترجعوهن الى الكفار يعني والله تعالى أعلم بصدقهن بايمانهن قال فان علمتوهن مؤمنات يعني ما أمرتكم أن تحكموا به فيهن اذا أظهرن الايمان لانكم لا تعلمون من صدقهن بالايمان ما يعلم الله فاحكموا لهن بحكم الايمان في أن لا ترجعوهن الى الكفار لاهن حل لهم ولا هم يحلون لهن (قال الشافعي) ثم أطلع الله رسوله على قوم يظهر ون الاسلام ويسرون غيره ولم يجعل له أن يحكم عليهم بخلاف حكم الاسلام ولم يجعل له أن يقضى عليهم في الدنيا بخلاف ما أظهروا فقال لنبيه صلى الله عليه وسلم قالت الأعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلنا الآية قال الشافعي أسلنا بالقول بالايمان مخافة القتل والسبأ ثم أخبر أنه يجزيهم أن أطاعوا الله ورسوله يعني أن أحدوا طاعة رسوله وقال له في المنافقين وهم صنف ثان اذا جاءك المنافقون الى اتخذوا ايمانهم جنة يعني والله تعالى أعلم ايمانهم بما يسمع منهم من الشرك بعد اظهار الايمان جنة من القتل وقال في المنافقين سيحلزون بالله لكم اذا انقلبتم اليهم الآية فأمر بقبول ما أظهروا ولم يجعل لنبيه أن يحكم عليهم بخلاف حكم الايمان وكذلك حكم نبيه صلى الله عليه وسلم على من بعدهم بحكم الايمان وهم يعرفون أو بعضهم بأعيانهم منهم من تقوم عليه البيعة بقول الكفر ومنهم من عليه الدلالة في أفعاله فاذا أظهروا التوبة منه والقول بالايمان حقنت عليهم دماؤهم وجعهم ذكر الاسلام وقد أعلم الله رسوله صلى الله عليه وسلم أنهم في الدرء الأسفل من النار فقال ان المنافقين في الدرء الأسفل من النار فجعل حكمه عليهم جل وعز على سرائرهم وحكم نبيه عليهم في الدنيا على علانيتهم باظهار التوبة وما قامت عليه بيعة من المسلمين بقوله وما أقر وأبقوله وما جحدوا من قول الكفر مما لم يقروا به ولم تقم به بيعة عليهم وقد كذبهم على قولهم في كل وكذلك أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الله عز وجل (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد الليثي عن عبيد الله بن عدي بن الحارث أن رجلا سار النبي صلى الله عليه وسلم فلم يدر ما سارته حتى جهر رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا هو يشاوره في قتل رجل من المنافقين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أليس يشهد أن لا اله الا الله قال بلى ولا شهادة له فقال أليس يصلي قال بلى ولا صلاة له فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أولئك الذين نهاني الله تعالى عنهم » أخبرنا سفيان عن ابن شهاب عن عطاء بن يزيد عن أسامة بن زيد قال شهدت من نفاق عبيد الله بن أبي ثلاثة مجالس » أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا أزال أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوا لا اله الا الله فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بحقها وحسابهم على الله (قال الشافعي) فأعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن فرض الله أن يقاتلهم حتى يظهر أو أن لا اله الا الله فاذا فعلوا منه وادعاهم وأموالهم الا بحقها يعني الا بما يحكم الله تعالى عليهم فيها وحسابهم على الله بصدقهم وكذبهم وسرائرهم الله العالم بسرائرهم المتولي

بكأؤهم سبباً لأنه يعذب
بكأؤهم فان قيل
أين دلالة السنة قيل
قال رسول الله لرجل
ابنك هذا قال نعم قال
أما أنه لا يجني عليك
ولا تجني عليه فأعلم
رسول الله مثل ما أعلم
الله من أن جناية كل
امرئ عليه كما عمله
لغيره ولا عليه

(باب استقبال القبلة
للفائط والبول)

حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا سفيان عن
الزهري عن عطاء بن
يزيد الليثي عن أبي أيوب
الأنصاري أن النبي نهى
أن تستقبل القبلة
بغائط أو بول ولكن
شرقوا أو غربوا قال
أبو أيوب فقد منّا الشام
فوجدنا مراحيض
قد بنيت من قبل القبلة
فنتحرف ونستغفر الله
* أخبرنا الشافعي
أخبرنا مالك عن يحيى
ابن سعيد عن محمد بن
يحيى بن حبان عن عمه
واسع بن حبان عن
عبد الله بن عمر أنه كان
يقول ان ناساً يقولون
إذا قعدت على حاجتك
فلا تستقبل القبلة ولا
بيت المقدس قال ابن عمر
لقد ارتقيت على ظهر

الحكم عليهم دون أنبيائه وحكام خلقه وبذلك مضت أحكام رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما بين العباد من الحدود وجميع الحقوق وأعلمهم أن جميع أحكامه على ما يظهر ون وأن الله يدين بالسرائر * أخبرنا مالك عن هشام بن عروة وجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم الجملاني وهو أحمر سبط نضوا الخلق فقال يا رسول الله رأيت شريك بن السحماء يعني ابن عمه وهو رجل عظيم الألتين أدعج العينين حاداً الخلق يصيب فلانة يعني امرأته وهي حبلى وما قرئتها منذ كذا فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم شريكاً فحدودها المرأة فحدثت فلاناً عنها وبين زوجها وهي حبلى ثم قال أبصروها فان جاءت به أدعج عظيم الألتين فلا أراه إلا قد صدق عليها وان جاءت به أحمر كأنه وحره فلا أراه إلا قد كذب فخافت به أدعج عظيم الألتين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما بلغنا أن امرءه لبين لولا ما قضى الله يعني أنه لمن زنا لولا ما قضى الله من أن لا يحكم على أحد إلا بقرار أو اعتراف على نفسه لا يحل بدلالة غير واحد منهما وان كانت بينة وقال لولا ما قضى الله لكان لي فيها قضاء غيره ولم يعرض لشريك ولا للمرأة والله أعلم وأنفذ الحكم وهو يعلم أن أحدهما كاذب ثم علم بعد أن الزوج هو الصادق (قال الشافعي) أخبرني عمي محمد بن علي بن شافع عن عبد الله بن علي بن السائب عن نافع بن عجير بن عبيد بن ركانة بن عبد بن يذلق امرأته سهيمة المزنية البتة ثم أتى إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني طلق امرأتى سهيمة البتة والله ما أردت إلا واحدة فقال النبي صلى الله عليه وسلم لركانة والله ما أردت إلا واحدة فقال ركانة والله ما أردت إلا واحدة فردها إليه النبي صلى الله عليه وسلم فطلقها الثانية في زمان عمر والثالثة في زمان عثمان رضي الله عنهما (قال الشافعي) وفي جميع ما وصفت ومع غيره مما استغنيت بما كتبت عنه مما فرض الله تعالى على الحكام في الدين دليل على أن حراماً على حاكم أن يقضي أبداً على أحد من عباد الله إلا باحسن ما يظهر وأخفه على المحكوم عليه وان احتمل ما يظهر منه غير أحسنه كانت عليه دلالة بما يحتمل ما يخالف أحسنه وأخفه عليه أو لم تكن لما حكم الله في الأعراب الذين قالوا آمنا وعلم الله أن الإيمان لم يدخل في قلوبهم وما حكم الله تعالى به في المنافقين الذين أعلم الله أنهم آمنوا ثم كفروا وأنهم كذبة بما أظهر وأمن الإيمان وبما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في المتلاعنين حين وصف قبيل أن تلدان جاءت به أسحج أدعج العينين عظيم الألتين فلا أراه إلا قد صدق فخافت به على الوصف الذي قال النبي صلى الله عليه وسلم لزوجها فلا أراه إلا قد صدق وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان امرءه لين أي لقد زنت وزني بها شريك الذي رماه زوجها بالزنا ثم لم يجعل الله اليهما سبيلاً اذ لم يقرأ ولم تقم عليهما بينة وأبطل في حكم الدنيا عليهما استعمال الدلالة التي لا يوجد في الدنيا دلالة بعد دلالة الله على المنافقين والأعراب أقوى مما أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم في مولود امرأه الجملاني قبل يكون ثم كان كما أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم والأغلب على من سمع الفزارى يقول للنبي صلى الله عليه وسلم ان امرأتى ولدت غلاماً أسود وعرض بالقذف أنه ير بالقذف ثم لم يحده النبي صلى الله عليه وسلم اذ لم يكن التعريض ظاهر قذف فلم يحكم النبي صلى الله عليه وسلم عليه حكم القاذف والأغلب على من سمع قول ركانة لا امرأته أنت طالق البتة أنه يعقل أنه قد أوقع الطلاق بقوله طالق وأن البتة ارادة شيء غير الأول أنه أراد الابتاء بثلاث ولكنه لما كان ظاهراً في قوله واحتمل غيره لم يحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم الا بظاهر الطلاق وذلك واحدة (قال الشافعي) فمن حكم على الناس بخلاف ما ظهر عليهم استدلالاً على أن ما أظهر واحتمل غير ما أظهر وبدلالة منهم أو غير دلالة لم يسلم عندي من خلاف التنزيل والسنة وذلك أن يقول قائل من رجع عن الاسلام ممن ولد على الاسلام قتلته ولم يستبته ومن رجع عنه ممن لم يولد على الاسلام استبته ولم يحكم الله تعالى على عباده الا كما واحد امثل أن يقول من رجع عن الاسلام ممن أظهر نصرانية أو يهودية أو ديناً يظهر كالجوسية استبته فان أظهر التوبة قبلت منه ومن رجع إلى دين

بيت لنا فرايت رسول
الله على لبنتين مستقبلا
بيت المقدس لحاجته
(قال الشافعي) وليس
يعده هذا اختلافاً ولكنه
من الجمل التي تدل
على معنى المعد (قال
الشافعي) كان القوم
عرباً عامّة مذهبهم
في الصحارى وكثير من
مذاهبهم لاحش فيها
يسترهم فكان الذاهب
لحاجته اذا استقبل
القبلة أو استديرها
استقبل المصلى بفرجه
أو استديره ولم يكن
عليهم ضرورة في أن
يشرقوا أو يغربوا
فأمروا بذلك وكانت
اليوت مخالفة للصحراء
فاذا كان بين أظهرها
كان من فيه مستترا
لا يراه الا من دخل
أو أشرف عليه وكانت
المناهب بين المنازل
متضايقة لا يمكن
التصرف فيها ما يمكن
في الصحراء فلما ذكر ابن
عمر ما رأى من رسول
الله من استقباله بيت
المقدس وهو حيث
مستدير الكعبة دل
على أنه انما نهى عن
استقبال الكعبة
واستديرها في الصحراء
دون المنازل (قال
الشافعي) وسمع أبو
أيوب الانصاري النهي

يخفيه لم أستبه (قال الشافعي) وكل قد بدل دينه دين الحق ورجع الى الكفر فكيف يستتاب بعضهم
ولا يستتاب بعض وكل باطل فان قال لأعرف توبة الذي يسر دينه قيل ولا يعرفها الا الله وهذا مع خلافه
حكم الله ثم رسوله كلام محال يسئل من قال هذا هل تدري لعل الذي كان أخفى الشرك يصدق بالتوبة
والذي كان أظهر الشرك يكذب بالتوبة فان قال نعم قيل فتدري لعلك قتلت المؤمن الصادق بالايان
واستحييت الكاذب باظهار الايمان فان قال ليس على الاظهار قيل فالظاهر فيهما واحد وقد جعلته
اثنين بعلّة محالة والمنافقون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يظهر وا يهودية ولا نصرانية ولا مجوسية
بل كانوا يستسرون بدينهم فيقبل منهم ما يظهر ون من الايمان فلو كان قائل هذا القول حين خالف السنة
أحسن أن يعتل بشئ له وجه ولكنه يخالفها ويعتل بما لا وجه له كانه يرى النصرانية واليهودية لا تكون
الا باتيان الكنائس أرايت اذا كانوا ببلاد كنائس فيها ما يصلون في بيوتهم فتخفي صلاتهم على غيرهم
قال وما وصفت من حكم الله ثم حكم رسوله صلى الله عليه وسلم في المتلاعنين أن جاءت به المتلاعنة على
الزنت المكروه يبطل حكم الدلالة التي هي أقوى من الذرائع فاذا أبطل الأقوى من الدلائل أبطل له الأضعف
من الذرائع كلها وأبطل الحد في التعريض بالدلالة فان من الناس من يقول اذا تشام الرجلان فقال
أحدهما ما أبي بران ولا أمي برانية حدلانه اذا قاله على المشاتمة فالأغلب انما يريد به قذف أم الذي يشتم وأبيه
وان قاله على غير المشاتمة لم أحده اذا قال لم أرد بالقذف مع ابطال رسول الله صلى الله عليه وسلم حكم التعريض
في حديث الفزاري الذي ولدت امرأته غلاماً أسود فان قال قائل فان عمر حدثني التعريض في مثل هذا
قيل واستشار أصحابه فخالفه بعضهم ومع من خالفه ما وصفنا من الدلالة ويبطل مثله من قول الرجل لامرأته
أنت طالق البتة لان طالق يقع طلاق ظاهر والبتة تحتل زيادة في عدد الطلاق وغير زيادة فعليه الظاهر
والقول قوله في الذي يحتمل غير الظاهر حتى لا يحكم عليه أبداً بالظاهر ويجعل القول قوله في غير الظاهر قال
وهذا يدل على أنه لا يفسد عقداً أبداً بالعقد نفسه لا يفسد بشئ تقدمه ولا تأخره ولا بتوهم ولا بأغلب
وكذلك كل شئ لا يفسده الا بعقده ولا يفسد البيوع بان يقول هذه ذريعة وهذه نية سوء ولو جاز أن يبطل من
البيوع بان يقال متى خاف أن تكون ذريعة الى الذي لا يحل كان أن يكون اليقين من البيوع بعقده لا يحل
أولى أن يرد به من الظن ألا ترى أن رجلاً لو اشترى سيفاً ونوى بشرائه أن يقتل به كان الشراء حللاً وكانت
النية بالقتل غير جائزة ولم يبطل بها البيع قال وكذلك لو باع البائع سيفاً من رجل يراه أنه يقتل به رجلاً كان
هكناً وكذلك لو اشترى فرساً وهو يراه عوقفاً فقال هو والله ما اشترىتهما عاقفاً ولا لعاقفها وما نسوى ولا لعاق
نجسين وقال البائع ما أردت منها العفاق لم يفسد البيع بهذه النية اذا نعتت صفقه البيع على الفرس
ولم يشترط فيها العفاق ولو اشترط فيها العفاق ففسد البيع لانه بيع ما لا يدري أي يكون أولاً يكون ألا ترى لو أن
رجلاً اشترى فرساً كح دنية أعجمية أو شريفة نكحت دنياً أعجمية فصادقاً في الوجهين على أن لم ينو واحداً منهما
أن يشتريه على النكاح أكثر من لبلة لم يحرم النكاح بهذه النية لان ظاهر عقده كانت صحيحة ان شاء الزوج
حبسها وان شاء طلقها فاذا دل الكذب ثم السنة ثم عامة حكم الاسلام على أن العقود انما يثبت بالظاهر عقدها
لا يفسدها نية العاقدين كانت العقود اذا عقدت في الظاهر صحيحة أولى أن لا تفسد بتوهم غير عاقد هاعلى
عاقد هاعلى سبباً اذا كان توهماً ضعيفاً والله تعالى أعلم

(باب ابطال الاستحسان)

(قال الشافعي) وكل ما وصفت مع ما أنا ذاكر وساكت عنها كتفاء بما ذكرت منه عما لم أذكر من حكم الله
ثم حكم رسوله صلى الله عليه وسلم ثم حكم المسلمين دليل على أن لا يجوز لمن استأهل أن يكون حاكماً أو مفتياً

من رسول الله ولم يعلم

ما علم ابن عمر من استقباله
بيت المقدس لحاجته
نخاف المأثم في أن
يجلس على مرحاض
مستقبل الكعبة
وتحرف لئلا يستقبل
الكعبة وهكذا يجب
عليه اذالم يعرف غيره
ورأى ابن عمر النبي في
منزله مستقبلاً بيت
المقدس لحاجته فأبى
علي من نهى عن استقبال
القبلة لحاجته وهكذا
يجب عليه اذالم يعرف
غيره ولم ير وله عن النبي
خلافه ولعله سمعه
منهم فرأوا بالهم لانهم
لم يعرفوه الى النبي ومن
علم الامر من معا وراهما
محتملين أن يستعلا
استم لهما معا وفرق
بينهما لان الحال تفرق
فهما بما قلنا وهذا
يدل على أن خاص العلم
لا يوجد الا عند القليل
وقلنا بعلم الخاص
وهذا مثل حديث النبي
في الصلاة جالساً والقوم
خافه قيام وجالس
فان قيل فقد روى سلمة
ابن وهرام عن طاوس
حق على كل مسلم أن
يكرم قبلة الله أن
يستقبلها لغائط أو بول
قيل له هذا امر سل وأهل
الحديث لا يثبتونه ولو
ثبت كان كحديث أبي
أيوب وحديث ابن عمر

أن يحكم ولا أن يبقى الامن جهة خبر لازم وذلك الكتاب ثم السنة أو ما قاله أهل العلم لا يختلفون فيه أو قياس
على بعض هذا ولا يجوز له أن يحكم ولا يبقى بالاستحسان اذ لم يكن الاستحسان واجباً ولا في واحد من هذه
المعاني فان قال قائل فيا يدل على أن لا يجوز أن يستحسن اذ لم يدخل الاستحسان في هذه المعاني مع ما ذكر
في كتابك هذا قيل قال الله عز وجل لا يحسب الانسان أن يترك سدى فلم يختلف أهل العلم بالقرآن فيما
علمت أن السدى الذي لا يؤمر ولا ينهى ومن أفتى أو حكم بما يؤمر به فقد أجاز لنفسه أن يكون في معاني
السدى وقد أعلمه الله أنه لم يترك سدى ورأى أن قال أقول بما شئت وادعى ما نزل القرآن بخلافه في هذا
وفي السنن خالف منهاج النبيين وعمام حكم جماعة من روى عنه من العالمين فان قال قائل ما ذكر من
القرآن ومنهاج النبيين صلى الله عليهم وسلم أجمعين قيل قال الله عز وجل لنبيه عليه الصلاة والسلام اتبع
ما أوحى اليك من ربك وقال وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم الآية ثم جاء قوم فسألوه عن
أصحاب الكهف وغيرهم فقال أعلمكم غدا يعني أسأل جبريل ثم أعلمكم فانزل الله عز وجل ولا تقولن لشيئ
إني فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله الآية وجاءته امرأة أوس بن الصامت تشكو اليه أوساً فلم يجبه حتى أنزل الله
عز وجل قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وجاء العجلائي يقذف امرأته قال لم ينزل فيكما وانتظر
الوحي فلما نزل دعاها فافلاعن بينهما كما أمره الله عز وجل وقال لنبيه وأن احكم بينهم بما أنزل الله
وقال عز وجل ياد اودنا جعلناك خليفة في الارض فاحكم بين الناس بالحق الآية وليس يؤمر أحد أن
يحكم بحق إلا وقد علم الحق ولا يكون الحق معلوماً إلا عن الله نصاً أو دلالة من الله فقد جعل الله الحق
في كتابه ثم سنة نبيه صلى الله عليه وسلم فليس تنزل بأحد نازلة الا والكتاب يدل عليها نصاً أو جلة فان قال
وما النص والجلة قيل النص ما حرم الله وأحل نصاً حرم الامهات والجذات والعلمات والخالات ومن ذكر
معهن وأباح من سواهن وحرم الميتة والدم ولحم الخنزير والفواحش ما ظهر منها وما بطن وأمر بالوضوء فقال
اغسلوا وجوهكم وأيديكم الآية فكان مكتفى بالتنزيل في هذا عن الاستدلال فيما نزل فيه مع أشباهه فان
قيل فما الجلة قيل ما فرض الله من صلاة وزكاة وحج فقد روى رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف الصلاة
وعدها وفتحها والعمل فيها وكيف الزكاة وفي أي المال هي وفي أي وقت هي وكما قدرها وبين كيف الحج والعمل
فيه وما يدخل به فيه وما يخرج به منه (قال الشافعي) فان قيل فهل يقال لهذا كما قيل للآل أول قبل عن الله
قيل نعم فان قيل فمن أين قيل قبل عن الله لكلامه جلة وقبل تفسيره عن الله بأن الله فرض طاعة نبيه فقال
عز وجل وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا وقال من يطع الرسول فقد أطاع الله مع ما فرض
من طاعته رسوله فان قيل فهذا مقبول عن الله كما وصفت فهل سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يوحى قيل
الله أعلم أخبرنا مسلم بن خالد عن طاوس « قال الربيع » هو عن ابن جريح عن ابن طاوس عن أبيه أن
عنده كتاب من العقول نزل به الوحي (قال الشافعي) وما فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً قط الا يوحى
فن الوحي ما يتلى ومنه ما يكون وحياً الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فبستنه . أخبرنا عبد العزيز بن محمد
عن عمرو بن أبي عمرو عن المطلب بن حنطب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما تركت شيئاً مما أمركم
الله به الا وقد أمرتكم به ولا شيئاً مما نهاكم عنه الا وقد نهيتكم عنه وان الروح الأمين قد أتني في روعي أنه لن
تموت نفس حتى تستوفى رزقها فأجلوا في الطلب (قال الشافعي) وقد قيل ما لم يتل قرآناً نال لقاء جبريل
في روعه بأمر الله فكان وحياً اليه وقيل جعل الله اليه لما شهد به من أنه يهدي الى الصراط مستقيماً أن يسن
وأيهما كان فقد ألزمهما الله تعالى خلقه ولم يجعل لهم الخيرة من أمرهم فيما سن لهم وفرض عليهم اتباع سنته
(قال الشافعي) فان قال قائل فما الجلة في قبول ما اجتمع الناس عليه قيل لما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم
بازوم جماعة المسلمين لم يكن لزوم جماعةهم معنى الا لزوم قول جماعتهم وكان معقولاً أن جماعتهم لا تجهل

عن النبي مسند حسن
الاسناد اولي أن يثبت
منه لو خالفه فان كان
قال طاوس حتى على
كل مسلم أن يكرم قبله
الله أن يستقبلها فافانما
سمع والله أعلم حديث
أبي أيوب عن النبي فانزل
ذلك على أكرام القبلة
وهي أهل أن تكرم
والحال في الصحارى
كما حدث أبو أيوب وفي
البيوت كما حدث ابن
عمر لأنهم يختلفان
(قال الشافعي) وقد
قبل ان الناس كانوا
يتنون مساجد يحط
بجارية في الطريق فتهدى
أن تستقبل للغائط أو
البول فيكون متغوطا
في المساجد أو مستندرا
فيكون الغائط والبول
بعين المصلي اليها ويتأذى
بريحها وهذا في الصحارى
منهى عنه بهذا الحديث
وبغيره بان يقال اتقوا
الملاء عن ذلك أن يتغوط
في عمر الناس في طريق
من ظلال المسجد أو
البيوت والشجر والحجارة
وعلى ظهر الطريق
ومواضع حاجة الناس
في الحر والمنزل

باب الصلاة في
الثوب ليس على عاتق
المرءة شيء

حدثنا الربيع
قال قال الشافعي

كلها حكم الله ولا لرسوله صلى الله عليه وسلم وأن الجهل لا يكون الا في خاص وأما ما اجتمعوا عليه فلا يكون فيه
الجهل فمن قبل قول جماعة قبل دلائل سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل قولهم (قال الشافعي) رحمه الله
وان قال قائل أ رأيت ما لم يرض فيه كتاب ولا سنة ولا يوجد الناس اجتماعا عليه فأمرت أن يؤخذ قياسا على
كتاب أو سنة أ يقال لهذا قبل عن الله قبل نعم قبلت جلته عن الله فان قيل ما جلته قيل الاجتهاد فيه على
الكتاب والسنة فان قيل أ فيوجد في الكتاب دليل على ما وصفت قيل نعم نسخ الله قبله بيت المقدس
وفرض على الناس التوجه الى البيت فكان على من رأى البيت أن يتوجه اليه بالعيان وفرض الله على من
غاب عنه البيت أن يولي وجهه شطر المسجد الحرام لان البيت في المسجد الحرام فكان المحيط بانه أصاب البيت
بالمعاينة والمتوجه قصد البيت ممن غاب عنه قائلين عن الله مع التوجه اليه وأحدهما على الاحاطة والآخر
متوجه بدلالة فهو على احاطة من صواب جملة ما كاف وعلى غير احاطة كاحاطة الذي يرى البيت من صواب
البيت ولم يكلف الاحاطة (قال الشافعي) فان قيل فبم يتوجه الى البيت قيل قال الله تعالى هو الذي جعل لكم
التصور لتتدوا بها في ظلمات البر والبحر وقال وعلامات وبالنجم هم يهتدون وكانت العلامات جبالا يعرفون
مواضعها من الارض وشمسا وقرا ونجما مما يعرفون من الفلك ورياحا يعرفون مهاجها على الهواء تدل على قصد
البيت الحرام بفعل عليهم طلب الدلائل على شطر المسجد الحرام فقال ومن حيث خرجت فول وجهك شطر
المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره وكان معقولا عن الله عز وجل أنه انما يأمرهم بتولية
وجوههم شطره بطلب الدلائل عليه لا بما استحسنا ولا بما سنخ في فلو بهم ولا خطر على أوهاهم بل دلالة
جعلها الله لهم لانه قضى أن لا يتركهم سدى وكان معقولا عنه أنه اذا أمرهم أن يتوجهوا شطره وغيب عنهم
عينه أن لم يجعل لهم أن يتوجهوا حيث شاؤوا الا قاصدين له بطلب الدلائل عليه (قال الشافعي) وقال الله
عز وجل وأشهدوا ذوي عدل منكم وقال من ترضون من الشهداء فكان على الحكام أن لا يقبلوا الاعدا
في الظاهر وكانت صفات العدل عندهم معرفة وقد وصفته في غير هذا الموضع وقد يكون في الظاهر عدلا
وسريته غير عدل ولكن الله لم يكلفهم ما لم يجعل لهم السبيل الى علمه ولم يجعل لهم اذ كان يمكن الآن يرتدوا من
ظهوره خلاف العدل عندهم وقد يمكن أن يكون الذي ظهر منه خلاف العدل خيرا عند الله عز وجل من
الذي ظهر منه العدل ولكن كفوا أن يجتهدوا على ما يعلمون من الظاهر الذي لم يتواتر أكثر منه (قال الشافعي)
وقال الله جل ثناؤه لا تقتلوا الصيد وأنتم حرمة ومن قتله منكم متعمدا فجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا
عدل منكم فكان معقولا عن الله في الصيد النعماء وبقر الوحش وحماره والنبات والطبي الصغير والكبير
والأرنب واليربوع وغيره ومعقولا أن النعم الابل والبقر والغنم وفي هذا ما يصغر عن الغنم وعن الابل وعن
البقر فلم يكن المثل فيه في المعقول وفيما حكم به من حكم من صدر هذه الامة الا أن يحكموا في الصيد باولي
الاشياء شها منه من النعم ولم يجعل لهم اذ كان المثل يقرب قرب الغزال من الغنز والضبع من الكباش أن
يطلوا اليربوع مع بعده من صغير الغنم وكان عليهم أن يجتهدوا كما أمكنهم الاجتهاد وكل أمر الله جل ذكره
وأشياء لهذا تدل على اباحة القياس وحظر أن يعمل بخلافه من الاستحسان لان من طلب أمر الله بالدلالة
عليه فافانما طلبه بالسبيل التي فرضت عليه ومن قال أستحسن لاعتن أمر الله ولا عن أمر رسوله صلى الله عليه
وسلم فلم يقبل عن الله ولا عن رسوله ما قال ولم يطلب ما قال بحكم الله ولا بحكم رسوله وكان الخطأ في قول من
قال هذا بينا بأنه قد قال أقول وأعمل بما لم أمر به ولم أنه عنه وبلا مثال على ما أمرت به ونهيت عنه وقد
قضى الله بخلاف ما قال فلم يترك أحدا الامتعبا (قال الشافعي) في قول الله عز وجل لا يحسب الانسان
أن يترك سدى إن من حكم أو أفتى بخبر لازم أو قياس عليه فقد أدى ما كلف وحكم وأفتى من حيث أمر
فكان في النص مؤديا ما أمر به نصا وفي القياس مؤديا ما أمر به اجتهادا وكان مطيعا لله في الامرين ثم لرسوله

أخبرنا سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله قال لا يصلين أحدكم في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء (قال الشافعي) وروى بعض أهل المدينة عن جابر أن النبي أمر الرجل يصلي في الثوب الواحد أن يشتمل بالثوب في الصلاة فان ضاق اتزبه (قال الشافعي) وهذا اجازة أن يصلي وليس على عاتقه منه شيء وهو يقدر بالمدينة على ثوب امرأته وعلى العمامة والنبي يطرحه على عاتقه. أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن أبي اسحق عن عبد الله بن شداد عن ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت كان رسول الله يصلي في مروط بعضه على وبعضه عليه وأنحاء (قال الشافعي) وليس واحد من هذين الحديثين مخالفًا لآخر ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يصلي الرجل في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء والله أعلم اختيار لا فرض بالدلالة عنه صلى الله عليه وسلم بحديث جابر

فان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرهم بطاعة الله ثم رسوله ثم الاجتهاد فيروى أنه قال لمعاذيكم تقضى قال بكتاب الله قال فان لم يكن في كتاب الله قال بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فان لم يكن قال أجتهد قال الحمد لله الذي وفق رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال اذا حكم الحاك فاجتهد فأصاب فله أجران وان أخطأ فله أجر فأعلم أن للحاكم الاجتهاد والمقيس في موضع الحكم (قال الشافعي) ومن استجاز أن يحكم أو يفتي بلا خبر لازم ولا قياس عليه كان محجوبًا بأن معنى قوله أفتل ما هو يت وان لم أمر به مخالف معنى الكتاب والسنة فكان محجوبًا على لسانه ومعنى ما لم أعلم فيه مخالفًا فان قيل ما هو قيل لا أعلم أحد من أهل العلم رخص لأحد من أهل العقول والآداب في أن يفتي ولا يحكم برأي نفسه اذا لم يكن عالماً بالذي تدور عليه أمور القياس من الكتاب والسنة والاجماع والعقل لتفصيل المشبهة فاذا زعموا هذا قيل لهم ولم يجر لأهل العقول التي تفوق كثير من عقول أهل العلم بالقرآن والسنة والفتيان يقولوا فيما قد نزل مما يعلمونه مع أن ليس فيه كتاب ولا سنة ولا إجماع وهم أوفر عقولاً وأحسن إبانة لما قالوا من عامتكم فان قلت لانهم لا يعلم لهم بالأصول قيل لكم فما جتكم في علمكم بالأصول اذا قلتم بلا أصل ولا قياس على أصل هل خفتم على أهل العقول الجهلة بالأصول أكثر من أنهم لا يعرفون الأصول فلا يقيسون أن يقيسوا بما لا يعرفون وهل أكتبكم علمكم بالأصول القياس عليها وأجاز لكم تركها فاذا جاز لكم تركها جاز لهم القول معكم لان أكثر ما يخاف عليهم ترك القياس عليها والخطأ ثم لا أعلمهم الا أحج على الصواب ان قالوا على غير مثال منكم لو كان أحد يحمد على أن يقول على غير مثال لانهم لم يعرفوا مثالا فتركوه وأعذر بالخطأ منكم وهم أخطوا فيما لا يدلمون ولا أعلمكم الا أعظم وزر منهم اذ تركتم ما تعرفون من القياس على الأصول التي لا تجهلون فان قلتم فنحن تركنا القياس على غير جهالة بالأصل قيل فان كان القياس حقا فأنتم خالفتم الحق عالمين به وفي ذلك من المأثم ما ان جهلتموه لم تستأهلوا أن تقولوا في العلم وان زعمتم أن واسعاً لكم ترك القياس والقول بما نسخ في أوهامكم وحضر أذهانكم واستحسنتم مسامعكم حججتم بما وصفتنا من القرآن ثم السنة وما يدل عليه الاجماع من أن ليس لأحد أن يقول بالعلم وما لا تختلفون فيه من أن الحاك لو تدعى عنده رجلا ن في ثوب أو عبيد تباعه عيبا لم يكن للحاكم اذا كان مشكلا أن يحكم فيه وكان عليه أن يدعو أهل العلم به فيسألهم عما تدعى فيه هل هو عيب فان تطالبوا بقيمة عيب فيه وقد فات سألهم عن قيمته فلو قال أفضلهم ديناً وعلماً اني جاهل بسوقه اليوم وان كنت عالماً بها قبل اليوم ولكني أقول فيه لم يسعه أن يقبل قوله بجهالة بسوق يومه وقبل قول من يعرف سوق يومه ولو جاء من يعرف سوق يومه فقال اذا قلت هذا بغيره ما يبيع وقومته على ما مضى وكان عيبه دلتني القياس على كذا ولكني أستحسن غيره لم يحل له أن يقبل استحسانه وحرم عليه الا أن يحكم بما يقال انه قيمة مثله في يومه وكذلك هذا في امرأة أصيبت بصدق فاسد يقال كم صدق مثله في الجمال والمال والصراحة والشباب واللذات فلو قيل مائة دينار ولكننا نستحسن أن نزيدها درهمين أو ننقصها لم يحل له وقال الذي يقول أستحسن أن أزيدها أو أنقصها ليس ذلك لي ولالك وعلى الزوج صدق مثله اذا حكم بمثل هذا في المال الذي تقل رزقه على من أخذ منه ولم يوسع فيه الاستحسان وألزم فيه القياس أهل العلم به ولم يجعل لأهل الجهالة قياسا فيه لانهم لا يعلمون ما يقيسون عليه فخلل الله وحرامه من الدماء والفروج وعظيم الأمور أولى أن يلزم الحكم والمفتين (قال الشافعي) أقرأيت اذا قال الحاك والمفتي في النازلة ليس فيها نص خبر ولا قياس وقال أستحسن فلا بد أن يزعم أن جائزا لغيره أن يستحسن خلافه فيقول كل ما في بلد ومفت بما يستحسن فيقال في الشيء الواحد بضروب من الحكم والفتيان كان هذا جائزا عندهم فقد أهملوا أنفسهم فكما حيث شأوا وان كان ضيقا فلا يجوز أن يدخلوا فيه وان قال الذي يرى منهم ترك القياس بل على الناس اتباع ما قلت قيل له من أمر بطاعتك حتى

بعضه عليه وبعضه
على ميمونة لأن بعض
حرطها إذا كان عليها
فأقل ما عليها منه
ما يسترها مضطجعة
ويصلي النبي عليه السلام
في بعضه قائما ويتعطل
بعضه بينه وبينها أو
يسترها قاعدة فيكون
يحيط بها جالسة ويتعطل
بعضه بينه وبينها فلا
يمكن أن يستره أبدا
الآن يأتزربه اثترارا
وليس على عاتق المؤثرين
في هذه الحال من الأزار
شيء ولا يمكن في ثوب في
دهرنا أن يأتزربه ثم
يرده على عاتقيه أو
أحدهما يسترها وقلنا
يمكن هذا في ثوب في
الدنيا اليوم وكذلك روى
عن النبي عليه السلام
أنه قال إذا صلى أحدكم
في الثوب الواحد
فليتوشع به فإن لم يكفه
فلْيأتزربه (قال الشافعي)
وإذا صلى الرجل فيما
يواري عورته أجزأته
صلاته وعورته ما بين
سروته وركبته وليست
السرة والركبة من
العورة

(باب الكلام في
الصلاة)

حدثنا الربيع
قال أخبرنا الشافعي

يكون على الناس اتباعك أو رأيت أن ادعى عليك غيرك هذا أتطيعه أم تقول لا أطيع إلا من أمرت بطاعته
فكذلك لا طاعة لك على أحد وإنما الطاعة لمن أمر الله أو رسوله بطاعته والحق فيما أمر الله ورسوله باتباعه
ودل الله ورسوله عليه نصا واستنباطا بدلائل أو رأيت إذا أمر الله بالتوجه قبل البيت وهو مغيب عن المتوجه
هل جعل له أن يتوجه إلا بالاجتهاد بطلب الدلائل عليه أو رأيت إذا أمر بشهادة العدل فدل على أن
لا يقبل غيرها هل يعرف العدل من غيره إلا بطلب الدلائل على عدله أو رأيت إذا أمر بالحكم بالمثل في الصيد
هل أمر أن يحكم إلا بأن يحكم بنظره فكل هذا اجتهاد وقياس أو رأيت إذا أمر النبي صلى الله عليه وسلم
بالاجتهاد في الحكم هل يكون مجتهدا على غير طلب عين وطلب العين لا يكون إلا باتباع الدلائل عليها وذلك
القياس لأن محالا أن يقال اجتهاد في طلب شيء من لم يطلبه باحتياله والاستدلال عليه لا يكون طالبا لشيء من
سنع على وهمه أو خطر بباله منه (قال الشافعي) وأنه يلزم من ترك القياس أكثر مما ذكرته وفي بعضه
ما قام عليه الحجة وأسأل الله تعالى لي ولجميع خلفه التوفيق وليس للحاكم أن يقبل ولا للوالي أن يدع أحدا
ولا ينبغي للفتي أن يبقى أحدا الا متى يجمع أن يكون عالما علم الكتاب وعلم ناسخه ومنسوخه وخاصة وعامة
وأدبه وعالم بالسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأقارب أهل العلم قديما وحديثا وعالم بالسان العرب عاقلا
عزيبين المشتبه ويعقل القياس فإن عدم واحد من هذه الخصال لم يحل له أن يقول قياسا وكذلك لو كان
عالم بالأصول غير عاقل للقياس الذي هو الفرع لم يجز أن يقال لرجل قس وهو لا يعقل القياس وإن كان
عاقلا للقياس وهو مضيع لعلم الأصول أو شيء منها لم يجز أن يقال له قس على ما لا تعلم كالأبجوز أن يقال قس
لأعني وصفت له اجعل كذا عن عيئك وكذا عن يسارك فإذا بلغت كذا فانتقل متيامنا وهو لا يبصر ما قبله
يجعله عينا ويسارا أو يقال سر بلاد ولم يسرها قط ولم يأتها قط وليس له فيها علم يعرفه ولا يثبت له فيها قصد سميت
بضبطه لأنه يسير فيها على غير مثال قويم وكما لا يجوز لعالم بسوق سلعة منذ زمان ثم خفيت عنه سنة أن يقال له
قوم عبدا من صفته كذا لأن السوق تختلف ولا لرجل أبصر بعض صنف من التجارات وجهل غير صنفه
والغير الذي جهل لادلالة عليه ببعض علم الذي علم قوم كذا كما يقال لبناء انظر قيمة الخياطة ولا الخياط انظر
قيمة البناء فإن قال قائل فقد حكم وأفتى من لم يجمع ما رصفت قيل فقد رأيت أحكامهم وقياسهم فرأيت
كثيرا منها تضادا متباينا ورأيت كل واحد من الفريقين يخطئ صاحبه في حكمه وفتياه والله تعالى
المستعان فإن قال قائل رأيت ما اجتهد فيه المجتهدون كيف الحق فيه عند الله قيل لا يجوز فيه عندنا
والله تعالى أعلم أن يكون الحق فيه عند الله كله الا واحدا لأن علم الله عز وجل وأحكامه واحد لا استواء
السرائر والعلانية عنده وأن علمه بكل واحد جعل ثناؤه سواء فإن قيل من له أن يجتهد فيقيس على كتاب
أو سنة هل يختلفون ويسعهم الاختلاف أو يقال لهم ان اختلفوا مصيبون كلهم وأخطئون أو لبعضهم
مخطئ وبعضهم مصيب قيل لا يجوز على واحد منهم ان اختلفوا ان كان ممن له الاجتهاد وذهب مذهبها
محتملا أن يقال له أخطأ مطلقا ولكن يقال لكل واحد منهم قد أطاع فيما كلف وأصاب فيه ولم يكلف علم
الغيب الذي لم يطلع عليه أحد فإن قال قائل فقل لي من هذا شيئا قيل لا مثال أدل عليه من الغيب عن
المسجد الحرام واستقبله فإذا اجتهد رجلان (م) بالطريقين عالمان بالنجوم والرياح والشمس والقمر فرأى
أحدهما القبلة متيامنا منه ورأى أحدهما القبلة منحرفة عن حيث رأى صاحبه كان على كل واحد منهما
أن يصلي حيث يرى ولا يتبع صاحبه إذا أداه اجتهاده إلى غير ما أدى صاحبه اجتهاده اليه ولم يكلف واحد
منهما صواب عين البيت لأنه لا يراه وقد أدى ما كلف من التوجه اليه بالدلائل عليه فإن قيل فيلزم أحدهما
اسم الخطأ قيل أمافيا كلف فلا وأما خطأ عين البيت فنعلم لأن البيت لا يكون في جهتين فإن قيل
فيكون مطيعا بالخطأ قيل هذا مثل جاهديكون مطيعا بالصواب لما كلف من الاجتهاد وغيره ثم بالخطأ

قال أخبرنا سفيان عن
عاصم بن أبي النجود
عن أبي وائل عن عبد الله
قال كنا سلم على رسول
الله صلى الله عليه وسلم
وهو في الصلاة قبل أن
نأتي أرض الحبشة
فردد علينا وهو في الصلاة
فلما رجعنا من أرض
الحبشة أتيتهم لأسلم
عليه فوجدته يصلي
فسلمت عليه فلم ير دعلي
فاخذني ما قرب وما بعد
فخلصت حتى اذا قضى
صلاته أتته فقال ان
الله يحدث من أمره ما
يشاء وان مما أحدث الله
أن لا تتكلموا في الصلاة
• حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مالك عن أيوب
عن محمد بن سيرين عن
أبي هريرة أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم
انصرف من اثنتين فقال
له ذو اليمين أقصرت
الصلاة أم نسيت يا رسول
الله فقال رسول الله
أصدق ذو اليمين
فقال الناس نعم فقام
رسول الله صلى الله عليه
وسلم فصلى اثنتين
آخرين ثم سلم ثم كبر
فسجد مثل سجوده أو
أطول ثم رفع ثم كبر
فسجد مثل سجوده أو
أطول ثم رفع • أخبرنا
مالك عن داود بن الحصين

أذ لم يكلف صواب المغيب العين عنه فإذا لم يكلف صوابه لم يكن عليه خطأ ما لم يجعل عليه صواب عينه فان
قيل أفجده سنة تدل على ما وصفت قيل نعم • أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن يزيد بن عبد الله بن الهاد
عن محمد بن إبراهيم عن بسر بن سعيد عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص عن عمرو بن العاص أنه سمع رسول
الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران واذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر قال
يزيد بن الهاد فحدثت بهذا الحديث أباه بكر بن محمد بن عمرو بن خرم فقال هكذا حدثني أبو سلمة عن أبي هريرة
فان قال قائل فما معنى هذا قيل ما وصفت من أنه اذا اجتهد فجمع الصواب بالاجتهاد وصواب العين التي
اجتهد كان له حستان واذا أصاب الاجتهاد وأخطأ العين التي أمر أن يجتهد في طلبها كانت له حسنة
ولا يناب من يؤدي في أن يخطئ العين ويحسن من يؤدي أن يكف عنه وهذا يدل على ما وصفت من أنه
لم يكلف صواب العين في حال فان قيل ذم الله على الاختلاف قيل الاختلاف وجهان فما أقام الله تعالى
به الحجة على خلقه حتى يكونوا على بينة منه ليس عليهم الاتباعه ولا لهم مفارقتة فان اختلفوا فيه فذلك الذي
ذم الله عليه والذي لا يحل الاختلاف فيه فان قال قائل ذلك قيل قال الله تعالى وما تفرق الذين أوتوا الكتاب
الامن بعد ما جاءتهم البينة فمن خالف نص كتاب لا يحتمل التأويل أو سنة قائمة فلا يحل له الخلاف ولا
أحسبه يحل له خلاف جماعة الناس وان لم يكن في قولهم كتاب أو سنة ومن خالف في أمره فيه الاجتهاد
فذهب الى معنى يحتمل ما ذهب اليه ويكون عليه دلائل لم يكن في (١) من خلاف غيره وذلك أنه
لا يخالف حينئذ كتابا نصا ولا سنة قائمة ولا جماعة ولا قياسا بأنه انما نظرت في القياس فأداه الى غير ما أدى
صاحبه اليه القياس كما أداه في التوجه للبيت بدلالة النجوم الى غير ما أدى اليه صاحبه فان قال ويكون هذا
في الحكم قيل نعم فان قيل فقل هذا اذا كان في الحكم دلالة على موضع الصواب قيل قد عرفنا ما في بعضه
وذلك أن تنزل نازلة تحتل أن تقاس فيوجد لها في الأصلين شبه فيذهب ذاهب الى أصل والآخر الى أصل غيره
فيختلفان فان قيل فهل يوجد السبيل الى أن يقيم أحدهما على صاحبه حجة في بعض ما اختلفا فيه قيل نعم
ان شاء الله تعالى بأن تنظر النازلة فان كانت تشبه أحد الأصلين في معنى والآخر في اثنين صرفت الى الذي
أشبهته في الاثنين دون الذي أشبهته في واحد وهكذا اذا كان شبيها بأحد الأصلين أكثر فان قال قائل فقل
من هذا شيئا قيل لم يختلف الناس في أن لادية العبد يقتل خطأ مؤقته الاقيته فان كانت قيمته مائة درهم
أو أقل أو أكثر الى أن تكون أقل من عشرة آلاف درهم فعلى من قتله وذهب بعض المشركين الى أنه ان
زادت دية على عشرة آلاف درهم نقصها من عشرة آلاف درهم وقال لا يبلغ بهادية حر وقال بعض أصحابنا
نبلي بهادية أحرار فاذا كان ثمنه مائة درهم لم يرذلهما صاحبه لان الحكم فيها أنها ثمنه وكذلك اذا زادت على
دية أحرار أخذها سيده كما تقتل له دابة تسوى ديات أحرار فتؤخذ منه وكان هذا عندنا من قول من قال من
المشركين أمرنا لا يجوز الخطأ فيه لما وصفت ثم عاد بعض المشركين فقال يقتل العبد بالعبد وأخذ الأحرار
بالعبد ولا يقص العبد من حر ولا من العبد فيما دون النفس فقلت لبعض من تقدم منهم ولم يقتل العبد
والأعبد بالعبد قودا ولم تقيدوا والعبد من العبد فيما دون النفس قال من أصل ما ذهبنا اليه في العبيد اذا قتلوا
خطأ أن فيهم أثمانهم وأثمانهم كالدواب والمتاع فقلنا لا نقص لبعضهم من بعض في الجراح لانهم أموال
فقلت لهم أفيقاس القصاص على الديات والأثمان أم القصاص مخالف للديات والأثمان فان كان يقاس على
الديات فلم تصنع شيئا قتلت عبدا يسوى ألف دينار بعبد يسوى خمسة دنانير وقتلت به عبدا كلهم ثمنه أكثر
من ثمنه ولم تصنع شيئا حين قتلت بعض العبيد ببعض وأنت تعلمهم بالهائم والمتاع وأن لا تقتل بهيمة بهيمة
لو قتلها فان زعمت أن الديات أصل والديات عبرة لآنك تقتل الرجل بالمرأة وديتها نصف دية الرجل فلم تذهب
مذهبا بترك كل القصاص بين العبيد فيما دون النفس اذا قتلت العبد بالعبد كان أن يتلف بعضه ببعضه أقل

عن أبي سفيان مولى ابن
أبي أحمد قال سمعت
أبا هريرة يقول صلى لنا
رسول الله صلى الله عليه
وسلم صلاة العصر
فسلم من ركعتين فقام
ذواليدن فقال أقصرت
الصلاة أم نسيت يا رسول
الله فأقبل رسول الله صلى
الله عليه وسلم على الناس
فقال أصدق ذواليدن
فقالوا نعم فأتهم رسول الله
صلى الله عليه وسلم
مابقي من الصلاة ثم
سجد سجدتين وهو
جالس بعد التسليم
، أخبرنا عبد الوهاب
الثقي عن خالد الحذاء
عن أبي قلابة عن أبي
المهلب عن عمران بن
حصين قال سلم النبي في
ثلاث ركعات من العصر
ثم قام فدخل الحجر فقام
الخبر باق رجل بسيط
اليدين فنادى يا رسول
الله أقصرت الصلاة
أم نسيت فخرج رسول
الله مغضبا يجر رداءه
فسأل فأخبر فضلى تلك
الركعة التي كان ترك
ثم سلم ثم سجد سجدتين
ثم سلم (قال الشافعي)
فهذا كله نأخذ
فتقول ان حتما أن
لا يعبد أحد الكلام
في الصلاة وهوذا كر
لانه فيها فان فعل
انتقضت صلاته وكان

وان اختلفت أثمانهم مع ما يلزمك من هذا القول قال وما يلزمني بقولي هذا قلت أنت تزعم أن من قتل
عبدا فله الكفارة وعليه ما على من قتل الحر من الاثم لانه مسلم عليه فرض الله وله حرمة الاسلام ولا تزعم
هذا فمن قتل بعيرا أو حرق متاعا وتزعم أن على العبد حلالا وحراما وحدودا وفرائض وليس هذا على البهائم
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ان الله عز وجل حكم على عباده حكيم حكيميا بينهم وبينه أن أتاهم سم وعاقبهم
على ما أسروا كما فعل بهم فيما أعلنوا وأعلمهم أقامة للحجة عليهم وبينها لهم أنه علم سرائرهم وعلم علانيتهم
فقال يعلم السر وأخفى وقال يعلم خائنة الأعين وما تخفى الصدور وخلقه لا يعلمون الا ما شاء عز وجل
وجب علم السرائر عن عباده وبعث فهم رسلا فقاموا بأحكامه على خلقه وأبان لرسله وخلقه أحكام
خلقته في الدنيا على ما أظهر وأباح دماء أهل الكفر من خلقه فقال اقتلوا المشركين حيث وجدتموهم
وحرّم دماءهم ان أظهر وا اسلام فقال وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله وقال وما كان
لمؤمن أن يقتل مؤمنا خطأ وقال ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم فجعل حينئذ دماء المشركين
مباحة وقتالهم حتما وفرضا عليهم ان لم يظهر وا الايمان ثم أظهره قوم من المنافقين فأخبر الله نبيه عنهم أن
ما يخفون خلاف ما يعلنون فقال يحلفون بالله ما قالوا ولقد قالوا كلمة الكفر وكفروا بعد اسلامهم وقال
سيحلفون بالله لكم اذا انقلبتم اليهم لتعرضوا عنهم فأعرضوا عنهم مع ما ذكره المنافقين فلم يجعل لنبيه قتلهم اذا
أظهر وا الايمان ولم يمنعهم رسول الله صلى الله عليه وسلم مناكرة المسلمين ولا موارتهم (قال الشافعي)
رحمه الله ورأيت مثل هذا في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرت
أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوها عصموا مني دماهم وأموالهم الا بحقها وحسابهم على الله
وقال المقداد رأيت يا رسول الله لو أن مشركا قاتلني فقطع يدي ثم لاذ مني بشجرة فأسلم فأقتله قال لا تقتله
وقال الله تبارك وتعالى والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهادة الا انفسهم وقال عز وجل ويدرا
عنهم العذاب الآية فحكم بالايان بينهما اذا كان الزوج يعلم من المرأة ما لا يعلمه الأجنبية ودرأ عنه وعنهما
بها على أن أحدهما كاذب وحكم في الرجل يقذف غيره زوجته أن يحصد إن لم يأت بأربعة شهداء على
ما قال ولا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الجحاني وامرأته بنى زوجها وقذفها بشريك بن السحماء
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انظروها فان جاءت به يعنى الولد أسحم أدعج عظيم الألتين فلا أراه الا
صدق وتلك صفة شريك الذي قذفها به زوجها وزعم أن حبلا منه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وان
جاءت به أحمر كانه وحره فلا أراه الا كذب عليها وكانت تلك الصفة صفة زوجها فخافت به يشبهه شريك بن
السحماء فقال النبي صلى الله عليه وسلم ان أمره ليلن لولا ما حكم الله أى لكان لي فيه قضاء غيره يعنى والله
أعلم لبيان الدلالة بصدق زوجها فلما كانت الدلالة لا تكون عند العباد إحاطة دل ذلك على ابطال كل
ما لم يكن إحاطة عند العباد من الدلائل ان لم (٢) يقر وابه من الحكم عليه لم يمتنع مما وجب عليه أو تقوم
عليه بينة فيؤخذ من حيث أمر الله أن يؤخذ لا يؤخذ بدلالة وطلق ركانة بن عبد يزيد امرأته البتة ثم
أتى النبي صلى الله عليه وسلم فأحلفه ما أراد الا واحدة وردّها عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى لما
كان كلامه محتملا لأن لم يرد الا واحدة جعل القول قوله كما حكم الله فيمن أظهر الايمان بأن القول قوله
في الدنيا فينكح المؤمنات ويوارث المؤمنين وأعلم بأن سرائرهم على غير ما أظهر وا وإنه يغلب على من سمع
طلاق البتة أنه يربد الابنات الذي لا غاية له من الطلاق وجامع رجل من بني فزارة فقال ان امرأتى ولدت غلاما
أسود فجعل يعرض بالقذف فقال له النبي صلى الله عليه وسلم هل لك من ابل قال نعم قال ما ألوانها قال جر
قال فهل فيها من أورك قال نعم قال فأتى أمه قال لعنه نزع عرق قال ولعل هذا نزع عرق ولم يحكم عليه
بحد ولا لعان اذا لم يصرح بالقذف لانه قد يحتمل أن لا يكون أراد قذفا وان كان الأغلب على سامعه أنه أراد

(٢) كذا في النسخة بهذا التحريف وحرر كتبه مصححه

عليه أن يستأنف صلاة

غيرها الحديث ابن مسعود
عن النبي ثم ما لا أعلم
فيه مخالفاً من لقيت من
أهل العلم قال ومن
تكلم في الصلاة وهو يرى
أنه قد أكملها أو نسي
أنه في صلاة فتكلم فيها
بني على صلاته وسجد
للسهو والحديث ذي
اليدين وأن من تكلم
في هذه الحال فأنما
تكلم وهو يرى أنه في
غير صلاة والكلام في
غير الصلاة مباح وليس
يخالف حديث ابن
مسعود حديث ذي
اليدين وحديث ابن
مسعود في الكلام
جلة ودل حديث ذي
اليدين على أن رسول
الله فرق بين كلام العامد
والناسي لانه في صلاة
أو المتكلم وهو يرى أنه
قد أكمل الصلاة

باب الخلاف في الكلام
في الصلاة ساهياً

حدثنا الربيع قال
قال الشافعي نخالفنا
بعض الناس في الكلام
في الصلاة وجعل علينا فيها
حججا ما جعلها علينا في
شيء غيره الا في الميم مع
الشاهد ومستلثين
أخبرين (قال الشافعي)
فسمعتة يقول حدث

القذف مع أن أحكام الله عز وجل ورسوله صلى الله عليه وسلم تدل على ما وصفت من أنه لا يجوز لها أن يحكم بالظن وان كانت له عليه دلائل قريبة فلا يحكم الا من حيث أمره الله بالبيننة تقوم على المدعى عليه أو اقرار منه بالأمر اليقين وكما حكم الله أن ما أظهر فله حكمه كذلك حكم أن ما أظهر فعليه حكمه لانه أباح الدم بالكفر وان كان قولاً فلا يجوز في شيء من الأحكام بين العباد أن يحكم فيه الا بالظاهر لا بالدلائل

(كتاب الرد على محمد بن الحسن في باب الديات)

* أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا محمد بن اندريس الشافعي قال أخبرنا أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه في الدية على أهل الذهب ألف دينار وعلى أهل الورق عشرة آلاف درهم وزن سبعة وقال أهل المدينة على أهل الذهب ألف دينار وعلى أهل الورق اثنا عشر ألف درهم وقال محمد بن الحسن بلغنا عن عمر بن الخطاب أنه فرض على أهل الذهب ألف دينار في الدية وعلى أهل الورق عشرة آلاف درهم * حدثنا بذلك أبو حنيفة رضي الله عنه عن الهيثم عن الشعبي عن عمر بن الخطاب وزاد وعلى أهل البقر مائتا بقرة وعلى أهل الغنم ألف شاة * أخبرنا سفيان الثوري قال أخبرني محمد بن عبد الرحمن عن الشعبي قال على أهل الورق عشرة آلاف درهم وعلى أهل الذهب ألف دينار وقال أهل المدينة أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه فرض على أهل الورق اثني عشر ألف درهم وقال محمد بن الحسن كلا الفريقين روى عن عمر وانظر رأي الروايتين أقرب الى ما قال المسلمون في غير هذا فهو الحق أجمع المسلمون جميعاً لا اختلاف بينهم في القولين كافة أهل الحجاز وأهل العراق أن ليس في أقل من عشرين ديناراً من الذهب صدقة وليس في أقل من مائتي درهم من الورق صدقة فعملوا لكل دينار عشرة دراهم ففرضوا الزكاة على هذا فهذا لا اختلاف فيه بينهم فاذا فرضوا هذا في الصدقة فكيف ينبغي لهم أن يفرضوا الدية كل دينار بعشرة دراهم أو يفرضوا كل دينار باثني عشر درهماً إنما ينبغي أن يفرضوا الدية بما يفرضون عليه الزكاة وقد جاء عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وعبد الله بن مسعود أنهم قالوا لا تقطع اليد إلا في دينار أو عشرة دراهم فعملوا الدينار بمنزلة العشرة الدراهم فعلى هذا الأخرى ما فرضوا في مثل هذا فان زاد سعراً ونقص لم يتغير في ذلك ألا ترى لو كان له مائة درهم وعشرة دنانير وجب في ذلك الزكاة وجعل في كل صنف منها زكاة وجعل دينار على عشرة دراهم فهذا أمر واضح ليس ينبغي لهم أن يفرضوا الدية فيه الا على ما فرضت عليه الزكاة ونحوها ونحن فيما نظن أعلم بفريضة عمر بن الخطاب رضي الله عنه حين فرض الدية دراهم من أهل المدينة لان الدراهم على أهل العراق وإنما كان يؤدى الدية أهل العراق وقد صدق أهل المدينة أن عمر رضي الله عنه فرض الدية اثني عشر ألف درهم ولكنه فرضها اثني عشر ألف درهم وزن ستة * أخبرنا الثوري عن المغيرة عن ابراهيم النخعي قال كانت الدية الا بل جعلت الا بل الصغير والكبير كل بعير بمائة وعشرين درهماً وزن ستة فذلك عشرة آلاف درهم (٣) وقيل لشريك بن عبد الله ان رجلاً من المسلمين قال شريك قال أبو اسحق فأتى رجلاً منا رجل من العدو وضربه فأصاب رجلاً منا فكبده على وجهه حتى وقع على حاجبيه وأنفه ولحيته وصدره فقتل في عثماني بن عفان رضي الله عنه اثني عشر ألف درهم وكانت الدراهم يومئذ وزن ستة (قال الشافعي) روى مكحول وعمر بن شعيب وعدد من الحجازيين أن عمر فرض الدية اثني عشر ألف درهم ولم أعلم بالحجاز أحد خالف فيه عن الحجازيين ولا عن عثماني بن عفان وعن قال الدية اثنا عشر ألف درهم ابن عباس وأبو هريرة وعائشة ولا أعلم بالحجاز أحد خالف في ذلك قديماً ولا حديثاً ولقد روى عكرمة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قضى بالدية اثني عشر ألف درهم وزعم عكرمة أنه نزل فيه وما نقموا الا أن أغناهم الله ورسوله من فضله فزعم محمد بن الحسن عن عمر حديثين مختلفين قال في أحداهما فرض الدية عشرة آلاف درهم

ذی الیٰسین حدیث
 ثابت عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم
 لم يرو عن رسول الله
 شيء قط أشهر منه ومن
 حديث العجماء جرحها
 جبار وهو أثبت من
 حديث العجماء جرحها
 جبار ولكن حديث
 ذی الیٰسین منسوخ
 فقلت ما نسخه فقال
 حديث ابن مسعود
 ثم ذكر الحديث الذي
 بدأت به الذي فيه ان
 الله يحدث من أمره ما
 يشاء وان مما أحدث الله
 أن لا تتكلموا في الصلاة
 فقلت له والناسخ اذا
 اختلف الحديثان
 الآخر منهما فقال نعم
 قلت له أولست تحفظ
 في حديث ابن مسعود
 هذا أن ابن مسعود
 مر على النبي بمكة
 قال فوجدته يصلي
 في فناء الكعبة وأن
 ابن مسعود هاجر إلى
 أرض الحبشة ثم
 رجع إلى مكة ثم هاجر إلى
 المدينة وشهد بدرا قال
 بلى فقلت له فاذا كان
 مقدم ابن مسعود على
 النبي صلى الله عليه
 وسلم بمكة قبل هجرة
 النبي ثم كان عمران بن
 حصين يروى أن النبي
 أتى جذعا في مؤخر
 مسجده أليس تعلم أن

وقال في الآخر اثني عشر ألفا وزن ستة قلت لمحمد بن الحسن أفقتول ان الدية اثنا عشر ألف درهم وزن
 ستة فقال لا (١) فقلت من أين زعمت أن كنت أعلم بالدية فيما زعمت من أهل الحجاز لأنك من أهل الورق
 ولأنك عن عمر قتلها فان عمر قضى فيها بشيء لا تقضى به قال لم تكونوا تحسبون قلت أفتروى شيئا يجعله
 أصلا في الحكم فأنتم تزعم أن من تروى عنه لا يعرف قضى به وكيف تقضى بالدية وزن سبعة أفرايت
 ما جعلت فيه الزكاة وغير ذلك مما جعلت فيه القطع وجاء تسمية دراهم ليس فيها وزن ستة ولا وزن سبعة
 وقال لك قائل بل هي على وزن ستة لا وزن سبعة لأن عمر لا يفرض الدية وزن ستة ويفرض فيما سواها
 وزن سبعة ما تقول قال أقول ان الدراهم اذا جاءت جملة فهي على وزن الاسلام فلنا فكيف أخرجت الدية
 من وزن الاسلام اذا كان وزن الاسلام عندك وزن سبعة ثم زعمت أنك أعلم بالدية منهم لأنكم من أهلها
 وزعمت لنا أن الدراهم انما كانت صنفين أحدهما الدرهم وزن مثقال والآخر كل عشرة وزن ستة حتى
 ضربت ياد دراهم الاسلام فلو قال لك قائل كل درهم جاء به الزكاة أو في الدية أو في القطع أو غير ذلك فهو
 بوزن المثقال وقال آخر بوزن ستة وقال آخرون كل درهم فهو بوزن الاسلام (٣) قيل له فهكذا ينبغي لك أن
 تقول في الدية (قال الشافعي) يقال لقائل قوله أرايت لو قال لك قائل قد خرجت من حديث أبي اسحق
 الهمداني ان الدية اثنا عشر ألفا وزن ستة ومن حديث الشعبي ان الدية عشرة آلاف درهم لأنه لم يذكر فيما
 تروى فيها وزن ستة كما حدث أبو اسحق لان أبو اسحق يذكرون وزن ستة فهو أولى بها وقال آخرون وزن
 المثاقيل لأن الأثر أولى بها فان قال بل وزن الاسلام فادعي محمد على أهل الحجاز أنهم أعلم بالدية منهم وانما
 عمر قبل الدية من أهل الورق ولم يجعل لهم أنهم أعلم بالدية منه اذا كان منهم فمن كان الحاكم منهم أولى بالمعرفة
 بالدراهم منه اذا كان الحكم انما وقع بالحاكم وقال محمد بن الحسن فرض المسلمون الزكاة في كل عشرين
 دينارا وفي مائتي درهم كل دينار بعشرة دراهم فان قيل له ومن أخبرك أنهم فرضوا الزكاة قياسا أرايت اذا
 فرضت الزكاة في أربعين من الغنم وفي ثلاثين من البقر أو في ثمانين من البقر على الغنم فان قاسوها بالقياس لا يصلح
 الأعداد وعدد البقر أقل من عدد الغنم أو بالقيمة فقيمة ثلاثين من البقر أكثر من قيمة أربعين من الغنم
 وهكذا نحن من الابل لأعدادها عدد واحد منها ولا قيمة واحدة منها قال ما الزكاة بقياس قلنا ولذلك
 كانت الدواب سوى البقر والغنم والابل لازكاة فيها والتبر سوى الذهب والورق لازكاة فيه وكل واحد منها
 أصل في نفسه لقياس على غيره قال نعم قلنا فكيف زعمت أن الذهب يقاس على الورق والورق يقاس على
 الذهب فان زعمت أن أحدهما يقاس على الآخر فأيهما الأصل فان زعمت أنه الذهب لزمك أن تقول
 عشرين دينارا اذا كانت فيها الزكاة فلو كانت أربعين درهما تسوى عشرين دينارا كانت فيها الزكاة أو ألف
 درهم لا تسوى عشرين دينارا لم يكن فيها الزكاة وان زعمت أن الورق هي الأصل قيل لك فيها كما قيل لك في
 الذهب والورق قال فاهي قلنا كما قلت في الماشية كل واحد منهما أصل في نفسه قال فالدية قلنا فأصل
 الدية الابل في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقومها عمر ألف دينار واثني عشر ألف درهم الذهب على
 أهل الذهب والورق على أهل الورق فاتبع في ذلك قضاء عمر كما قضى قال فكيف كان الصرف على عهد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمر وعثمان رضي الله عنهم قيل أما ما روى من الأخبار بنافع على اثنا عشر
 درهما دينار وقطع عثمان سارقا في أربعة ثمن ثلاثة دراهم من صرف اثنا عشر درهما دينار وقضى في امرأة
 قتلت في الحرم بدية وثلاث ثمانية آلاف درهم (قال الشافعي) أخبرنا بذلك سفيان عن ابن أبي نجيح عن
 أبيه وأما الدلالة في زمان النبي صلى الله عليه وسلم فبمثل هذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تقطع يد السارق
 في ربع دينار فصاعدا وروى ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع في مجن ثمنه ثلاثة دراهم وهذا يشبه
 قضاء عثمان وقيل لمحمد بن الحسن من زعمك أن في عشرة دنانير ومائة درهم زكاة أرايت من قال في وسقين

(١) في الكلام هنا تحريف فليحذر

النبي لم يصل في معجده
 الأبعد هجرته من مكة
 قال بلى قلت لحديث
 عمران يدل على أن
 حديث ابن مسعود
 ليس بنسخ لحديث
 ذي الدين وأبو هريرة
 يقول صلى بن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 قال فلا أدري ما يصحبه
 أبو هريرة قلت قد بدأنا
 بما فيه الكفاية من
 حديث عمران الذي
 لا يشك كل عليك وأبو
 هريرة إنما صحب رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 بخير وقال أبو هريرة
 صحبت النبي صلى الله
 عليه وسلم بالمدينة ثلاث
 سنين أو أربعاً « قال
 الربيع » أنا شككت
 وقد أقام النبي بالمدينة
 سنين سوى ما أقام
 بمكة بعد مقدم ابن
 مسعود وقبل يصحبه
 أبو هريرة فيجوز أن
 يكون حديث ابن
 مسعود نسخاً لما بعده
 قال لا قلت له لو كان
 حديث ابن مسعود
 مخالفاً لحديث عمران
 وأبي هريرة كما قلت
 وكان عند الكلام وأنت
 تعلم أنك في صلاة كهو
 إذا تكلمت وأنت ترى
 أنك أكلت الصلاة
 أو نسيت الصلاة كان
 حديث ابن مسعود

ونصف زبيب ووسقين ونصف تمر زكاة قال ليس ذلك له حتى يكون من كل واحد منهما ما يجب فيه الزكاة
 قال وكذلك في عشرين شاة وخمس عشرة بقرة قال نعم قيل ولم قال لأن كل واحد منهما صنف غير صنف
 صاحبه قيل وكذلك الخنطة والشعير لا يضم واحد منهما إلى صاحبه قال نعم قيل فالخنطة من الشعير والتمر
 من الزبيب أقرب أو الذهب من الورق في القيمة واللون قال وما للقرب ولهذا وكل واحد منهما صنف
 قيل فكيف جعلت بين الأبعد المختلف من الفضة والذهب وأبيت أن تجمع ما بين الأقرب المختلف قال
 فأنا نقول هذا قلنا فن قال قولك هذا هل تجده أثر يتبع قال لا قلنا فقياس قال لا قلنا فلا قياس ولا أثر
 قال فإن بعض أصحابكم يقولونه معنا قلنا فإن كانت الحجة أنما هي لك بأن ذلك الصاحب يقوله معك فهو
 يجمع بين الخنطة والشعير والسلت فيضم بعضها إلى بعض ويجمع بين القطنية قال هذا خطأ قلنا وما ذلك
 على خطئه أليس إذا قال النبي صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة فأنما غنى من صنف واحد
 لا من صنفين قال نعم قلنا أفأرأيت أن قال لك هي صنف واحد قال إذا يقول لي ما يعرف العقل غيره فلا أقبله
 منه ما قيمتها ولا خلقها بواحدة قلنا فالذهب أبعدهم من الورق في القيمة والخنطة من الخنطة من الشعير والسلت
 فأراك تتخذ قوله إذا وافقك حجة وترغم في موضع غيره من قوله أنه يخطئ ويحسب وقلنا لا يثبت عن ابن
 مسعود ما ذكرت من القطع في عشرة دراهم وأنت ترى عن الثوري عن عيسى بن أبي عزة عن الشعبي عن
 ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع سارقاً في خمسة دراهم قال هذا مقطوع قلنا والذي روي عنه
 القطع في عشرة دراهم عن ابن مسعود مقطوع برأيه عن رجل أدنى في الثقة عندك من رواية هذا وأما
 روايتنا عن علي بن جعفر بن محمد بن روى عن أبيه أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال القطع في ربع دينار
 فصاعداً أخبرنا بذلك حاتم بن اسمعيل قال هذا منقطع قلنا وحديثكم مقطوع عن رجل لا نعرفه فإن
 قال قائل فأنما جعنا بين الذهب والفضة في الزكاة من قبل أنهم ما من كل شيء قيل له إن شاء الله تعالى
 أفيمكن أن نأكل كل شيء مجموعين فإن قال ما نغني مجموعين قيل يقال لك أأرأيت من استهلك لرجل متاعاً
 يغرر قيمته ذهباً وورقاً واحداً فإن قال بل أحدهما وأنما يقوم الورق على أهل الورق الذين هي أموالهم
 والذهب على أهل الذهب الذين هي أموالهم قيل فما اسمعك جعلت بينهما في قيمة ما استهلك ولا في دية وما أنت
 الاتفرد كل واحد منهما على حدته فكيف لم تفردهما هكذا في الزكاة أأرأيت إذا كانا والابل والبقر والغنم
 تجتمع في أنها ثمان للاحرار المقتولين أتجمع بينهما في الزكاة فإن قلت لا وليس اجتماعها في شيء يدل على
 اجتماعها في غيره قيل فهكذا ما أخرجت الارض مما فيه الزكاة وفيه العشرة كاه فهو مجتمع في أن فيه العشر
 كما في الذهب والورق ربع العشر ويفترق في أنه ليس بثمن لكل شيء كما الذهب والورق عندك ثمن لكل شيء
 ويفترق في أنه ما كولا كما الذهب والورق عندك غيراً كولا أجمع بينه لاجتماعه فيما وصفنا فإن قال لا
 ولا يدلني اجتماعه في معنى ولا في معان أن أجمع بينه في كل شيء قيل فهكذا فافعل في الجمع بين الذهب
 والفضة أخبرنا سفيان قال أخبرنا المغيرة عن إبراهيم أنه قال لا يكون شبه العبد إلا في النفس والعهد
 ما أصبت بسلاح والخطأ إذا تعدت الشيء فأصبت غيره وشبه العهد كل شيء تعدت ضربه بسلاح

﴿ القصص بين العبيد والاحرار ﴾

قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه لا قود بين العبيد والاحرار إلا في النفس فإن العبد إذا قتل حراماً أو
 قتله الحر تمعداً قتل به وقال أهل المدينة ليس بين العبيد والاحرار قود إلا أن يقتل العبد الحر فيقتل العبد
 بالحر وقال محمد بن الحسن كيف يكون نفسان تقتل بصاحبتهما قتلها الأخرى ولا تقتل بها الأخرى أن
 قتلها قالوا لنقصان العبد عن نفس الحر فهذا الرجل يقتل المرأة عمداً ويقتلها نصف دية الرجل فيقتل بها

وكذلك الوجه الأول وقد بلغنا عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال إذا قتل الحر العبد متعمدا قتل به
 * أخبرنا محمد بن أبان بن صالح القرشي عن حماد عن إبراهيم أنه قال ليس بين الرجال والنساء ولا بين الأحرار
 والمملوكين فيما بينهم قصاص فيمادون النفس (قال الشافعي) إذا كان الحر القاتل للعبد فلا قود بينهما في
 نفس ولا غيرها وإذا قتل العبد الحر أو جرحه فلا وليا الحر أن يستقيد وامنه في النفس والحر أن يستقيد
 منه في الجراح إن شاء أو يأخذ الأرض في عنقه إن شاء ويدع القود قال محمد بن الحسن إن المدنين زعموا أنهم
 انما كانوا أقادة العبد من الحر لنقص نفس العبد عن نفس الحر وقد يقيدون المرأة من الرجل وهي أنقص
 نفسا منه (قال الشافعي) رحمه الله ولا أعرف من قال هذا ولا احتج به عليه من المدنين إلا أن يقوله له
 من نسبونه إلى علم فيعلق به وانما منعنا من قود العبد من الحر لا اختلاف بينهما في السبب الذي قلناه له مع
 الاتباع أن الحر كامل الأثر في أحكام الإسلام والعبد ناقص الأثر في عام أحكام الإسلام وفي الحدود وفيما
 ينصف منها بأن حده نصف حد الحر ويقذف فلا يحل له قاذفه ولا يرث ولا يورث ولا تجوز شهادته ولا يأخذ
 سهما إن حضر القتال وأما المرأة فكمالة الأثر في الحرية والإسلام وحدها وحده الرجل في كل شيء سواء
 وميراثها ثابت بما جعل الله لها وشهادتها بائنة حيث أجيزت وليست ممن عليه فرض الجهاد فلذلك لا تأخذ
 سهما ولو كان المعنى الذي روى محمد بن عيسى عن روى عنه من المدنين أنه لنقص الدية كان المدنيون قد يجعلون
 في نفس العبد قيمته وإن كانت عدد ديات أحرار فكان ينبغي لهم أن لا يقتلوا العبد الذي قيمته ألف دينار بجز
 انما قيمته ألف دينار ولكن الدية ليست عندهم من معنى القصاص بسبيل وقول محمد بن الحسن ينقص
 بعضه بعضا أرايت إذا قتله به وأقادة النفس التي هي جماع البدن كله من الحر بنفس العبد فكيف لا ينقصه
 منه في موضحة إذا كان الكل بالكل والبعض بالبعض أولى فإن جاز لأحد أن يفرق بينهم جاز لغيره أن ينقصه
 منه في الجراح ولا ينقصه منه في النفس ثم جاز لغيره أن ينقص الجراح فينقصه في بعضها ولا ينقصه في بعض
 في الموضع الذي ذكر الله عز وجل فيه القصاص فقال النفس بالنفس الآية إلى قوله والجروح قصاص
 وأصل ما يذهب إليه محمد بن الحسن في الفقه أنه لا يجوز أن يقال بشيء من الفقه إلا بخبر لازم أو قياس وهذا
 من قوله ليس بخبر لازم فيما علمت وضد القياس فأما قول محمد بن الحسن رحمه الله تعالى كيف يكون نفسان
 تقتل أحدهما بالآخرى ولا تقتل الأخرى بهما فنقص القاتل فإذا كان القاتل ناقصا حرمة لم يكن النقص
 يمنع من أن يقتل إذا قتل من هو أعظم حرمة منه والنقص لا يمنع القود وانما تمنع الزيادة فإن قال قائل
 فأوجدني يقول مثل هذا قيل نعم وأعظم منه يزعم أن رجلا لو قتل أباه قتل به ولو قتل أمه لم يقتل به لفضل
 الأبوة على الولد وحرمتها واحدة ويزعم أن رجلا لو قتل عبده لم يقتل به ولو قتل عبده قتل به ولو قتل مستأمنا
 لم يقتل به ولو قتل المستأمن يقتل به

((الرجلان يقتلان الرجل أحدهما ممن يجب عليه القصاص))

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في الصغير والكبير يقتلان الرجل جميعا عما ان على الكبير نصف الدية في ماله
 وعلى الصغير نصف الدية على عاقلته وقال أهل المدينة يقتل الكبير ويكون على الصغير نصف الدية قال
 محمد بن الحسن وكيف يقتل الكبير وقد شركه في الدم من لا قود عليه أرايت لو أن رجلا قتل نفسه هو ورجل
 آخر معه أكان على ذلك الرجل القود وقد شركه في دم المقتول نفسه ينبغي لمن قال القول الأول أن يقول
 هذا أيضا أرايت لو أن رجلا وجب عليه القود في قطع يده فقطعت يده وجاء رجل آخر فقطع رجله فمات
 من القطعين جميعا يقتل الذي قطع الرجل وقد شركه في الدم حرد من حدود الله أرايت لو أن رجلا عقره
 سبع وشجبه رجل موضحة عما فمات من ذلك كله أقتل صاحب الموضحة الضارب وقد شركه في الدم من ليس

في الصلاة مباحا ولكنه
 ليس بناسخ ولا منسوخ
 ولكن وجهه ما ذكرت
 من أنه لا يجوز الكلام
 في الصلاة على الذكرك
 وأن التكلم في الصلاة
 إذا كان هكذا يفسد
 الصلاة وإذا كان النسيان
 والسهو وتكلم وهو
 يرى أن الكلام مباح بان
 يرى أن قد قضى الصلاة
 وأنسى أنه فيها لم تفسد
 الصلاة قال فأنتم تروون
 أن ذا الدين قتل بدير
 قلت فاجعل هذا كيف
 شئت أليست صلاة النبي
 بالمدينة في حديث
 عمران بن حصين
 والمدينة انما كانت
 بعد حديث ابن مسعود
 بمكة قال بلى قلت
 وليست لك إذا كان كما
 أردت فيه حجة لما
 وصفت وقد كانت
 بدير بعد مقدم النبي صلى
 الله عليه وسلم المدينة
 بستة عشر شهرا قال
 أفندوا الذين الذين رويتم
 عنه المقتول بدير
 قلت لا عمران يسميه
 الخرباق ويقول قصير
 الدين أو مديد الدين
 والمقتول بدير ذو
 الشمالين ولو كان كلاهما
 ذا اليمين كان اسما
 يشبه أن يكون وافق

في فعله قودولا أرش ينبغي لمن قال هذا أن يقول لو أن رجلاً وصيبا سرقاه رقة واحدة أنه يقطع الرجل ويترك الصبي وينبغي له أيضاً أن يقول لو أن رجلين سرقا من رجل ألف درهم لأحدهما فيها شرك قطع الذي لا شرك له ولا يقطع الذي له الشرك أرايتم رجلاً وصيباً رفاعاً سيفاً بأيديهم ما فضر به رجلاً ضربة واحدة فمات من تلك الضربة أتكون ضربة واحدة بعضها عمداً فيه القود وبعضها خطأ فإن كان ذلك عندهم فأيهما العمد وأيها الخطأ أرايتم أن رفع رجلان سيفاً فضر به أحدهما مئتين لاذك في ات من تلك الضربة وهي ضربته وضربة صاحبه ولم ينفرد أحدهما بضربة دون صاحبه أيكون في هذا قودا إذا أسرك في الدم شيء لا قود فيه ولا تبعيض في شيء من النفس أرايتم رجلاً ضرب رجلاً فشجبه موضحة خطأ ثم ثنى فشجبه موضحة عمداً فمات في مكانه من ذلك جميعاً ينبغي في قولكم أن تجعلوا على عائلته نصف الدية بالشجة الخطأ وتقتلوه بالشجة العمد فيكون رجل واحد عليه في نفس واحدة نصف الدية والقتل وينبغي لكم أن تقولوا لو أن رجلاً وجب له على رجل قصاص في شجة موضحة فاقصص منه ثم زاد على حقه مئتين فمات المقتصص منه من ذلك إنه يقتل الذي اقصص بالزنا، قالوا نعم، أخبرنا عباد بن العوام قال حدثنا هشام بن حسان عن الحسن بن البصري أنه سئل عن قوم قتلوا رجلاً عمداً فمات منهم مصاب قال تكون فيه الدية أخبرنا عباد بن العوام قال أخبرنا عمر بن عامر عن إبراهيم النخعي أنه قال إذا دخل خطأ في عدهم دية (قال الشافعي) إذا قتل الرجل البالغ والصبي معه أو المجنون معه رجلاً وكان القتل منهما جميعاً عمداً فلا يجوز عندي والله أعلم لم يمتل اثنين بالغين قتلوا رجلاً عمداً برجل إلا أن يقتل الرجل ويجعل نصف الدية على الصبي والمجنون وأصل هذا أن يقتص إلى القتل فإذا كان عمداً كله لا يحاطل خطأ فاسترك فيه اثنان أو ثلاثة فن كان عليه القود منهم أقيد منه ومن زال عنه القود أزاله وجعل عليه حصته من الدية « قال الربيع » ترك الشافعي العاقلة لأنه عمد عنه ولكنه مطروح عنه للصغر والمجنون فإن قال قائل ما يشبه هذا قيل له الرجلان يقتلان الرجل عمداً فيعضو الولي عن أحدهما أو يصالحه فلا يكون له سبيل على المعفو عنه ولا المصالح ويكون له السبيل على الذي لم يعفو عنه فيقتله فيأخذ من أحد القتاتين بعض الدية أو يعفو عنه ويقتل الآخر فإن قال قائل فهذا كان عليهما القود فزال عن أحدهما بآلة الولي قيل له أفرأيت أن أزاله الولي عنه أزال عن غيره فإن قال لا قيل وفعلهما واحد فإن قال نعم قيل ويحكم على كل واحد منهما حكم نفسه لا حكم غيره فإن قال نعم قيل فإذا كان هذا عندك هكذا في هذين فكيف إذا قتل الرجلان الرجل عمداً أو أحداً القتاتين ممن عليه القود والآخرة ممن لا قود عليه كيف لم تقدم من الذي عليه القود وتأخذ الدية من الذي لا قود عليه مثل الصبي والمجنون والأب (قال الشافعي) ويقال له إن كنت إنما رفعت القود في الصبي والمجنون يقتلان الرجل ومعهما عاقل من قبل أن القلم مرفوع عنهما حكمت بأن أحدهما خطأ فقد تركت هذا الأصل في الرجل المستأمن يقتله مسلم ومستأمن إذا كنت تحكم على المستأمن لم تقتل المستأمن وتجعل على المسلم حصته من الدية أرايت أبا رجل ورجلاً أجنبياً قتلوا رجلاً لم تقتل الأجنبي وتجعل على الأب نصف الدية إذا كان هؤلاء ممن يعقل ويكون عليه القود ولا يكون القلم عنه مرفوعاً وتجعل عليه الدية في ماله لا على عاقلته وتجعل عمده عمداً لا خطأ وتفرق بينه وبين الصغير والمعتوه فترعم أن عمداً ولثلاً خطأ وأن عمدهما على عاقلتهما في الحجة في أن تجمع بين ما فرقت بينه فان زعم أن عمد الصبي والمعتوه خطأ تعقله عاقلته وعمد الأب يقتل ابنه معه غيره أو يلبس معه غيره عمداً ولعن القود لمعنى فيه ويجعل عليه الدية في ماله دون عاقلته وكذلك عمد المستأمن يقتل المستأمن مع المسلم إذا حكم عليه فإذا زعم أن الأجنبي إذا شرك الأب والمستأمن إذا شرك المسلم في القتل قتل الذي عليه القود فقد ترك الأصل الذي إليه ذهب فأماماً أدخل على أصحابنا فأكثره لا يدخل عليهم وذلك قوله في الرجل تقطع يده في الحد والقصاص ثم يقطع آخر رجلاه

تقول قلت أقول انه
مثل حديث ابن مسعود
غير مخالف حديث ذي
السدين فقال فانكم
خالفتهم حين فرغتم
حديث ذي السدين
قلت نخالفناه في الأصل
قال لا ولكن في الفرع
قلت فانت خالفتهم في
نصه ومن خالف النص
عنه أسوأ حالا ممن
ضعف نظره فأخطأ
التفريع قال نعم وكل
غير معذور (قال
الشافعي) فقلت له
فانت خالفت أصله
وفرعه ولم تخالف نحن
من أصله ولا من فرعه
حرفا واحدا فعليك
ما عليك في خلافه وفيما
قلت من أنا خالفنا منه ما لم
نخالفه قال فأسألك حتى
أعلم أنا خالفته أم لا قلت
فسل قال ما تقول في امام
انصرف من اثنين فقال
له بعض من صلى معه
قد انصرف من اثنين
فسأل آخرين فقالوا
صدق قلت أما المأموم
الذي أخبره والذين
شهدوا أنه صدق وهم
على ذكر من أنه لم يقض
صلاته فصلاتهم فاسدة
قال فانت تروي أن النبي
صلى الله عليه وسلم قضى
وتقول قد قضى معه
من حضروا لم تذكره

فيموت هذا لا قصاص فيه لانه مات من جناية باطل ولانه لومات من قطع اليد لم يكن له دية لان
يده قطعت في غير معصية الله عز وجل فلما كان لا باحة فيه موضع لم يجز أن يقتل به من قتله وقتله غير
منفرد به ولا شركة فيه بتعدو عليه عقل ولا قود قال وكذلك لو ضربه السبع بفرجه وضربه آخر لم يكن عليه
قود من قبل أن جناية السبع لا عقل فيها ولا قود فأما جناية المجنون والصبي فثابتة علمهما ان لم تكن بقود
فبعقل واذا كانت جنائيتهم ما غير لغو والنفس مقتولة قتل عمد ومن قوله أن تقتل العشرة بواحد اذا قتلوه عمدا
ويجعل كل واحد منهم كانه قاتل على الانفراد حتى لو أزال القود عن بعضهم أخذ القود من الباقي لان أصل
القتل كان عمدا فاذا كان القتل خطأ لم يقتل فان قال فقتل الصبي والمعتوه خطأ قيل له هذا محال أن
تزعم أنه خطأ وهو عمد ولكن قد كانت فيهما علة يمنع بها القصاص فان قال قائل أجعله على العاقلة كما
أجعل خطأه قيل وهذا ان رد عليك وجعل في أموالهم ما تجد فيه حجة ولو كانت فيه حجة كانت عليك في
الرجل يقتل ابنه مع الاجنبي وانت لا تجعل الدية الا في مال الأب لا على العاقلة وفي المستامن يقتل المستامن
معه مسلم والله أعلم

(في عقل المرأة) (قال الشافعي) قال أبو حنيفة رضي الله عنه في عقل المرأة إن عقل جميع
جراحها ونفسها على النصف من عقل الرجل في جميع الأشياء وكذلك أخبرنا أبو حنيفة عن جاد عن ابراهيم
عن علي بن أبي طالب أنه قال عقل المرأة على النصف من عقل الرجل في النفس وفيما دونها وقال أهل
المدينة عقلها كعقله الى ثلث الدية فاصبعها كاصبعه وسننها كسنه وموضحتها كموضخته ومنقلتها كمنقلته
فاذا كان الثلث أو أكثر من الثلث كان على النصف قال محمد بن الحسن وقدرى الذي قال أهل المدينة عن
زيد بن ثابت قال يستوى الرجل والمرأة في العقل الى الثلث ثم النصف فيما بقي أخبرنا أبو حنيفة رحمه الله تعالى
عن جاد عن ابراهيم عن زيد بن ثابت أنه قال يستوى الرجل والمرأة في العقل الى الثلث ثم النصف فيما بقي
وأخبرنا أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن جاد عن ابراهيم أنه قال قول علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه في
هذا أحب الى من قول زيد وأخبرنا محمد بن أبان عن جاد عن ابراهيم عن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب
رضي الله تعالى عنهما أنهما قالوا لعقل المرأة على النصف من دية الرجل في النفس وفيما دونها فقد اجتمع عمر
وعلي على هذا فليس ينبغي أن يؤخذ بغيره ومما يستدل به على صواب قول عمر وعلي أن المرأة اذا قطعت
اصبعها خطأ وجب على قاطعها في قول أهل المدينة عشرة دية الرجل فان قطع اصبعين وجب عليه عشرة
الدية فان قطع ثلاث أصابع وجب عليه ثلاثة أعشار الدية فان قطع أربع أصابع وجب عليه عشرة الدية
فاذا عظمت الجراحة قل العقل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى القياس الذي لا يدفعه أحد يعقل ولا يخطئ به
أحد فيما نرى أن نفس المرأة اذا كان فهمها من الدية نصف دية الرجل وفي يدها نصف ما في يده ينبغي أن يكون
ما صغر من جراحها هكذا فلما كان هذا من الأمور التي لا يجوز لأحد أن يخطئ بها من جهة الرأي وكان ابن
المسيب يقول في ثلاث أصابع المرأة ثلاثون وفي أربع عشرون ويقال له حين عظم جرحها نقص عقلها
فيقول هي السنة وكان يروي عن زيد بن ثابت أن المرأة تعاقل الرجل الى ثلث دية الرجل ثم تكون على
النصف من عقله لم يجز أن يخطئ أحد هذا الخطأ من جهة الرأي لان الخطأ انما يكون من جهة الرأي فيما
يمكن مثله فيكون رأي أصح من رأي فأما هذا فلا حسب أحد يخطئ بمثله الا اتباعا لمن لا يجوز خلافه
عنده فلما قال ابن المسيب هي السنة أشبه أن يكون عن النبي صلى الله عليه وسلم أو عن عامة من أصحابه
ولم يشبه زيد أن يقول هذا من جهة الرأي لانه لا يحتمله الرأي فان قال قائل فقد روي عن علي بن أبي طالب
رضي الله عنه خلافه قيل فلا يثبت عن علي ولا عن عمر ولو ثبت كان يشهد أن يكونا قالا من جهة الرأي
الذي لا ينبغي لأحد أن يقول غيره فلا يكون فله علم من قبل أن كل أحد يعقل ما قالا اذا كانت النفس على

قال فقد خالفته قلت
لا ولكن حال إمامنا
مفارقة حال رسول الله
قال فأين افتراق حالهما
في الصلاة والامامة قال

فقلت له ان الله كان
ينزل فرائضه على رسوله

فرضا بعد فرض فيفرض

عليه ما لم يكن فرضه

عليه ويخفف عنه بعض

فرضه قال أجل قلت

ولأنشك نحن ولأنت

ولامسلم أن رسول الله لم

ينصرف الا وهو يرى

أن قدأ كل الصلاة

قال أجل قلت فلما فعل

لم يدردوا اليدين أقصرت

الصلاة بمحدث من الله

أم نسي النبي وكان ذلك

بينافي مسئلته اذ قال

أقصرت الصلاة أم

نسيت قال أجل قلت

ولم يقبل النبي من ذي

اليدين اذ سأله غيره قال

أجل قلت ولما سأله

غيره احتمل أن يكون

سأل من لم يسمع كلامه

فمكون مثله واحتمل

أن يكون سأل من سمع

كلامه ولم يسمع النبي رد

عليه فلما لم يسمع النبي

رد عليه كان في معنى ذي

اليدين من أنه لم يستدل

النبي بقضائه ولم يدرد

أقصرت الصلاة أم

نسي النبي فأجابته ومعناه

معني ذي اليدين من أن

نصف عقل نفسه واليد كان كذلك مادونهما ولا يكون فيما قال سعيد السنة اذا كانت تخالف القياس
والعقل الا عن علم اتباع فيما نرى والله تعالى أعلم وقد كنا نقول به على هذا المعنى ثم وقفت عنه وأسأل الله تعالى
الخير من قبل أن نقد نجد منهم من يقول السنة ثم لا نجد لقوله السنة نقاداً بانها عن النبي صلى الله عليه وسلم
فالقياس أولى فافهم على النصف من عقل الرجل ولا يثبت عن زيد كشيءه عن علي بن أبي طالب رضي الله
عنه والله تعالى أعلم

(باب في الجنين)

قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه في الرجل يضرب بطن الأمة فتلق جنيناً ميتاً ان كان غلاماً ففيه نصف
عشر قيمته لو كان حياً وان كان جارية ففيها عشر قيمتها لو كانت حية وقال أهل المدينة فيه عشر قيمة أمه
وقال محمد بن الحسن كيف فرض أهل المدينة في جنين الأمة المذكور والاثني عشر شيئاً واحداً وانما فرض رسول الله
صلى الله عليه وسلم في جنين الحرة غرة عبداً أو أمة فقد رد ذلك بنحو مسين ديناراً والخمسون من دية الرجل نصف
عشر ديتيه ومن دية المرأة عشر ديتها وينبغي أن يكون ذلك أيضاً من قيمة الجنين لو كان حياً ليس من قيمة أمه
أرايت لو ألفت الجنين حيا فمات كم كان يكون فيه أليس انما يكون فيه قيمته لا اختلاف بيننا وبينكم في ذلك
قالوا بلى قبل لهم فما تقولون ان كانت قيمته عشرين ديناراً فغرم قاتله عشرين ديناراً ثم ألفت آخر ميتاً
أليس يغرم في قولكم عشرين أمه وأمه جارية تساوي خمسمائة ديناراً قالوا بلى يغرم عشر قيمتها وهو خمسون
ديناراً قبل لهم فيكون القاتل غرم في الذي ألقته حياً أقل من الذي غرم فيه ميتاً وانما ينبغي أن يغرم أكثر
في الذي ألقته حياً لأنه يغرم في الجنين الحر اذا ألقته حيا فمات الدية كاملة واذا ألقته ميتاً غرم غرة وانما
ينبغي أن يقاس جنين الأمة على ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنين الحرة فيغرم في الميت أقل مما
يغرم في الحي وقد غرمتوه أنتم في جنين الأمة اذا ألقته ميتاً أكثر مما غرمتوه في جنين الأمة اذا كان حياً فمات
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا ضرب الرجل بطن الأمة فألقت جنيناً حياً ثم مات في الجنين قيمة نفسه فاذا
ألقته ميتاً ففيه عشر قيمة أمه لأنه ما لم تعرف فيه حياه فأنما حكمه حكم أمه اذا لم يكن حياً بطنها وهكذا
قال ابن المسيب والحسن وابراهيم النخعي وأكثر من سمعنا منه من مفتي الحجازيين وأهل الآثار نخالفنا محمد
ابن الحسن وأبو حنيفة رجهم الله تعالى في جنين الأمة فقالا فيه اذا خرج حياً كما قلنا وقالوا فيه اذا خرج ميتاً
فان كان غلاماً ففيه نصف عشر قيمته لو كان حياً وان كان جارية ففيها عشر قيمتها لو كانت حية (قال
الشافعي) وكلني محمد بن الحسن وغيره ممن يذهب بمذهبهم بما سأحكى ان شاء الله تعالى وان كنت لعل
لا أفرق بين كلامه وكلام غيره وأكثره كلامه فقال من أين قلت هذا قلت أماننا فعن سعيد بن المسيب
والحسن وابراهيم قال ليس يلزمني قول واحد من هؤلاء ولا يلزمك قلت ولكن ربما غلطت بقول الواحد
منهم وقلت قلته قياساً على السنة قال انالترعم أن تولدوا والقياس على السنة والمعة قول قلت فان شئت
فاسأل وان شئت سألتك قال سل فقلت أليس الأصل جنين الحرة قال بلى قلت فلما قضى رسول الله صلى
الله عليه وسلم في جنين الحرة بغرة ولم يذكر عنه أنه سأل عنه أذكر أو أنثى فكان الجنين هو الحمل قلنا فلما
كان الجنين واحداً فسواء كان ذكر أو أنثى قال بلى قلت هكذا قلنا فمعنا بين جنينها فجعلنا في كل واحد
منهما نجساً من الابل ونجسين ديناراً اذا لم تكن غرة قلت أفرأيت لو خرج جاحين فماتا قال في الغلام مائة
من الابل وفي الجارية نجسون قلنا وسواء كانا ابناً أم ولد من سيد هاقية أمهما عشر وديناراً أو كانا ابناً
حرة لا يلتفت الى أمهما قال نعم انما حكمهما حكم أنفسهما مختلفين في الذكر من مائة من الابل وفي الانثى
نجسون قلت ثم سويت بينهما اذا لم يكن فيهما حياة أليس هذا يدل على أن حكمهما حكم غيرهما لا حكم

الأثرى أن النبي لما أخبروه فقبل قولهم لم يتكلم ولم يتكلموا حتى بنوا على صلاتهم قال فلما قبض الله رسوله تناهت فرائضه فلا يزد فيها ولا ينقص منها أبدا قال نعم فقلت هذا فرق بيننا وبينه فقال من حضره هذا فرق بين لا يردده عالم لبيانه ووضوحه فقال فان من أصحابكم من قال ما تكلم به الرجل في أمر الصلاة لم يفسد صلاته قال فقلت له انما الحجة علينا ما قلنا لا ما قال غيرنا (قال الشافعي) وقال قد كنت غير واحد من أصحابك فما احتج بهذا ولقد قال العمل على هذا فقلت له قد أعلمك أن العمل ليس له معنى ولا حجة لك علينا بقول غيرنا قال أجل قلت قد دع ما لا حجة لك فيه وقلت له قد أخطأت في خلافك حديث ذي الدين مع ثبوته وظلمت نفسك بانك زعمت أبا ومن قال به نحل الكلام والجماع والغناء في الصلاة وما أحللنا ولا هم من هذا شيئا قط وقد زعمت أن المصلي اذا سلم قبل أن يكمل الصلاة وهو ذاكر أنه لم يكملها فسدت

أنفسهما قال فلا أعطيك ذلك ولكن أجعل حكمهما حكم أنفسهما بكل حال قلت فاذا لم تعط هذا فكيف فرقت بين حكمهما اذا عرفت حياتهما ولم تعرف قال اتبعا قلت في الجنين من الحرمة دلالة من خبر بأن حكمهما حكم أنفسهما أم انما قلت يحتمل أن يكون حكمهما حكم أنفسهما قال ما فيه خبر ولكنه يحتمل قلنا فيحتمل أن يكون حكمهما حكم غيرهما اذا لم تعرف حياتهما وحكم أنفسهما اذا عرفت حياتهما قال نعم قلنا فاذا كانا يحتملان معا فكيف لم تصر الى ما قلنا حيث فرقت بين حكمهما ولا تزعم أن أصلهما واحد وأن حكمهما يتفرق وإذا كان يحتمل فزعمت أن كل قواين أبدا احتملا فأولاهما بأهل العلم أن يصيروا اليه أو لاهما بالقياس والمعقول فقولنا فيه القياس والمعقول وقولك خلا فهما قال وكيف قلنا بما وصفنا من أنا اذا لم نفرق بين أصل حكمهما وهو جنين الحرة لان الذكر والاثني فيه سواء لم يجز أن نفرق بين فرعي حكمهما وهو جنين الامة في الذكر والاثني ومن قبل أني وإياك زعم أن دية الرجل ضعف دية المرأة وأنت في الجنين تزعم أن دية المرأة ضعف دية الرجل وقلت فكيف زعمت أنهما لو سقطا حين فكانت قيمتهما سواء ومختلفة كان فيهما قيمتهما كانت وان ميتين كان في الدكر منهما نصف عشر قيمته لو كان حيا وفي الاثني عشر قيمتها لو كانت حية أليس قد زعمت أن عقل الاثني من أصل عقلها في الحياة ما أعلمك الا نكست القياس فقلبتة قال فأنت سويت بينهما قلت من أجل أني زعمت أن أصل حكمهما حكم غيرهما لا حكم أنفسهما كما سويت بين الذكر والاثني في جنين الحرة فلم أفرق بين قياسهما وجعلت كلا يحكم فيه حكم أمه اذا كان مثل أمه عتقا بعنتها وورقيا بقرتها وأنت قلت فيه القياس قال فقولنا يحتمل قلنا ما يحتمل الا التمسك والقياس كما وصفنا في الظاهر فعنا القياس والمعقول ونزعم أن الحجة تثبت بأقل من هذا وقال محمد بن الحسن يدخل عليكم في قولكم أن تكون دية جنين الامة ميتا أكثر من دية حيا في بعض الحالات قيل ليس يدخل علينا من هذا شيء من قبل أننا نزعم أن الدية انما هي بغيره كانت أكثر أو أقل وأنت يدخل عليك في غير هذا أكثر منه مع ما دخل عليك من خلاف القياس مع السنة قال وأين ذلك قلت أرايت رجلا لو جنى على أطراف رجل فيها عشر ديات في مقام فسج قال يكون فيه عشر ديات قلنا فان جنى هذه الجنانية التي فيها عشر ديات ثم قتله مكانه قال فدية واحدة قلنا فقد دخل عليك اذا زعمت أنه اذا زاد في الجنانية الموت نقصت جنانيته منه تسع ديات قال انما يدخل هذا على من قبل أني أجعل البدن كله تبع للنفس قلنا فكيف تجعله تبع للنفس وهو متقدم قبلها وقد أصابه وله حكم فان جاز لك هذا فالذي رددت أصح منه انهم زعموا لك أن جنين الامة لم يكن له حكم قط انما كان حكمه بأمه (قال الشافعي) وكيف يكون الحكم لمن لم يخرج حيا قط

(باب الجروح في الجسد)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في الشفتين الدية وهما سواء السفلى والعليا وأيهما قطعت كان فمها نصف الدية وقال أهل المدينة فهما الدية جميعا فان قطعت السفلى ففيها ثلثا الدية قال محمد بن الحسن ولم قال أهل المدينة هذا لأن السفلى أنفع من العليا فقد فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم في الاصبع الخنصر والابهام فريضة واحدة بفعل في كل واحدة عشر الدية وروى ذلك عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الخنصر والابهام سواء مع آثار كثيرة معروفة قد جاءت فيها قال محمد بن الحسن أخبرنا مالك قال حدثنا داود بن الحصين أن أبا عطفان بن طريف المري أخبره أن مروان ابن الحكم أرسله الى ابن عباس يسأله ما في الدرس فقال ابن عباس فيه خمس من الابل فردني مروان الى ابن عباس فقال أفتجعل مقدم الفم كالأضراس فقال ابن عباس لو لا أنك لا تعتبر ذلك الا بالاصابع عقلها

صلاته لان السلام

زعمت في غير موضعه

كلام وان سلم وهو

يرى أنه قد اكمل في

فلولم يكن عليك حجة الا

هذا كفي بها عليك حجة

ونحمد الله على عيسكم

خلاف الحديث وكثرة

خلافكم له

باب القنوت في

الصلوات كلها

حدثنا الربيع قال

قال الشافعي أخبرني

بعض أهل العلم عن

جعفر بن محمد عن أبيه

قال لما انتهى الى النبي

قتل أهل بئر معونة أقام

نحو عشرة ليلة كلها

رفع رأسه من الركعة

الاخيرة من الصبح قال

سمع الله لمن حده ربنا

للك الحمد اللهم افعل

فد كردعاء طويلا ثم

كبر فسجد قال وحفظ

عن جعفر عن النبي

القنوت في الصلوات

كلها عند قتل أهل بئر

معونة وحفظ عن النبي

أنه قنت في المغرب كما

روى عنه في القنوت في

غير الصبح عند قتل أهل

بئر معونة والله أعلم

وروى أنس عن النبي

أنه قنت وترك القنوت

جملة ومن روى مثل

حديثه روى أنه قنت

عند قتل أهل بئر معونة

سواء فهذا مما يدل على أن الشفتين عقلهما سواء وقد جاء في الشفتين سوى هذا آثار (قال الشافعي)
الشفتان سواء والأصابع سواء والدية على الأسماء ليست على قدر المنافع وهكذا ينبغي أن مالكا يقول وهو
الذي قصد محمد بن الحسن قصد الرواية عنه رواية عن أهل المدينة لم يكن ينبغي له إذا كان الذي قصد قصده
بالرواية أن يروي عنه ما لا يقول ويروي عن غيره من أهل المدينة ما قدر تركه مالكا عليه إلا أن ينصه فيسمى من
قال ذلك فأما أن يغالط به فليس ذلك له أسمع إذا سمى واحدا من أهل المدينة في كل دهر أهل المدينة وهو يعيب
على غيره أدنى من هذا فان قال قائل ما الحجة في أن الشفتين والأصابع سواء قلنا له دلالة السنة ثم ألم أعلم
الفقهاء اختلافوا فيه فان قال وما ذلك قيل فضي رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأصابع بعشر عشر
والأصابع مختلفة الجمال والمنفعة فلما رأينا ما قصد قصد الأسماء كان ينبغي في كل ما وقعت عليه
الأسماء أن يكون هكذا وقال النبي صلى الله عليه وسلم في العين نجسون وفي اليد نجسون فلم أعلم الفقهاء
اختلافوا في أن في اليسرى من اليمين ما في اليمين واليمين أنفع من اليسرى فلو كان إذا قال في اليد نجسون غنى
بها اليمين وكان للناس أن يفضلوا بين اليمين واليمين أنبغي أن يكون في اليسرى أقل من نجسين ولو كان قصد في اليد
التي جعل فيها نجسون قصد اليسرى ينبغي أن يكون في اليمين أكثر من نجسين فلما رأينا ما ذهب الفقهاء
على التسوية بينهما وأنهم انما ذهبوا الى الأسماء والسلامة فإذا جمع العضوان وأكثر الأسماء والسلامة كانا
سواء وهكذا في العينين والاسنان سواء والثنية أنفع من الرابعة وهما سواء في العقل

باب في الأعور يفتأ عين الصحيح

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في الأعور يفتأ عين الصحيح وفقء العجيبة من عينه ان كان عمدا فللصحيح
القود لا شيء له غير ذلك وان كان خطأ فان على عاقلة نصف الدية وليس له غير ذلك وقال أهل المدينة في الأعور
يفتأ عين الصحيح ان أحب أن يستقيد فله القود وان أحب فله الدية ألف دينار وأثناعشر ألف درهم وقال
أبو حنيفة في عين الأعور العجيبة إذا فقتت ان كان عمدا ففقه القود وان كان خطأ فعلى عاقلة التي فقأها
نصف الدية وهي عين الصحيح سواء وقال أهل المدينة في عين الأعور إذا فقتت الدية كاملة وقال محمد بن
الحسن فكيف صارت عين الأعور أفضل من عين الصحيح هذا عقل أوجب رسول الله صلى الله عليه وسلم
في العينين جميعا فجعل في كل عين نصف الدية فان فقتت عين رجل فغرم الفاقى نصف الدية ثم ان رجلا
آخر عدا على العين الأخرى فقفاها خطأ لم يجب على الفاقى الثاني الدية كاملة فيكون الرجل قد أخذ في عينيه
دية ونصفا وانما أوجب ففهماديه في الأولى نصف الدية وكذا في الثانية نصف الدية وليس يتحول ذلك بقوء
الأولى ولا تزداد داهما في عقلها على الذي أوجب الله عز وجل شيئا بقوء الأخرى ينبغي لمن قال هذا
في العينين أن يقول ذلك في اليمين وأن يقوله في الرجلين ليس هذا بشيء والأمر فيه على الأمر الأول ليس يزداد
شيئا لعين فقتت ولا غير ذلك (قال الشافعي) في الأعور يفتأ عين الصحيح والصحيح يفتأ عين الأعور كلاهما
سواء ان كان القوء عمدا فالفقوء عينه بالخيار ان شاء فله القود وان كان خطأ فله العقل نجسون من الأبل
على العاقلة في سنتين ثلثاها في مضي سنة وثلثها في مضي السنة الثانية فان قال قائل ما الحجة في هذا قيل
السنة فان قال وأين السنة فلنا إذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي العين نجسون فان أصاب الصحيح
عبر الأعور أصاب عيننا أو عينين فان قال عيننا قلنا فأنما جعل رسول الله في العين نجسين فمن جعل فيها
أكثر من النجسين فقد خالف رسول الله صلى الله عليه وسلم فان قال ففها زيادة قيل نعم موجود في السنة إذا كان في
أكثر من السنة هي الغاية وما دونها تبع لها فان قال ففها زيادة قيل نعم موجود في السنة إذا كان في
العين نجسون وفي العينين مائة فإذا كانتا إذا فقتت معا كانت فيهما مائة قبا لهما إذا فقتت معا يكون في كل

وبعد ثم ترك القنوت

فأما القنوت في الصبح

فحفظ عن رسول الله

صلى الله عليه وسلم في

قتل أهل بئر معونة

وبعد ولم يحفظ عنه

أحدث تركه . حدثنا

الربيع قال أخبرنا

الشافعي قال أخبرنا

سفيان عن الزهري

عن ابن المسيب عن أبي

هريرة أن النبي لما رفع

رأسه من الركعة الثانية

من الصبح قال اللهم أنج

الوليد بن الوليد وسلمة بن

هشام وعياش بن أبي

ربيعه والمستضعفين

بمكة اللهم اشد وطأتك

على مضر واجعلها

عليهم سنين كني

يوسف (قال الشافعي)

فأما ما روى أنس بن

مالك من ترك القنوت

فإنه أعلم ما أراد فأما

الذي أرى بالدلالة فإنه

ترك القنوت في أربع

صلوات دون الصبح كما

قالت عائشة فرضت

الصلاة ركعتين فأقرت

صلاة السفر وزيد في

صلاة الحضر تعني ثلاث

صلوات دون المغرب وترك

القنوت في الصلوات

سوى الصبح لا يقال له

ناسخ وإنما يقال الناسخ

والمنسوخ ما اختلف

فأما القنوت في غير الصبح

فبإساح أن يقتل وأن

واحدة منهما نجسون وإذا فقت أحدهما بعد ذهاب الآخر كانت فيها مائة أراد تفرق الحناية في عقلها أو خالف تفرق الحناية بينهما أو رأيت لو أن رجلاً قطع اليد والرجلين قطعت يده الباقية أليس أن جعلنا فيه نجسين فقد جعلناهما في جميع ما في بطشه ووافقنا السنة ولم نزد على الحناني غير حنانيته وإن جعلنا فيها مائة من الأبل كننا قد جعلنا عليه ما لم يحسن ونالنا ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في اليد والله سبحانه أعلم

(باب ما لا يجب فيه أرش معلوم)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في العين القائمة إذا فقت وفي اليد السلاء إذا قطعت وفي كل نافذة في عضو من الأعضاء أنه ليس في شيء من ذلك أرش معلوم وفي ذلك كله حكومة عدل أخبرني أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه قال في العين القائمة واليد السلاء والرجل العرجاء واللسان الانحس وذ كر الخصى حكومة عدل وقال بعض أهل المدينة بمثل قول أبي حنيفة منهم مالك بن أنس قال نرى في ذلك الاجتهاد وقال بعضهم في العين القائمة إذا فقت مائة دينار وكل نافذة من عضو من الأعضاء ثلث دية ذلك العضو (قال الشافعي) وفي ذ كر الخصى الدية وكذلك ذ كر الرجل تقطع أنثاه ويبقى ذ كره تاما كما هو فإن قال قائل ما الخصى قبل رأيت الذ كر إذا كانت فيه دية أنجب لا زحمي فإن قال نعم قيل ففي الخبر لا لزوم أنه ذ كر غير خصى فإن قال لا قيل فلم خالتم الخبر فإن قال لأنه لا يجب قبل أفرأيت الصبي يقطع ذ كره أو الشيخ الذي قد انقطع عنه أمر النساء والخالق خلقا ضعيفا لا يتحرر فإن زعم أن في هذه الدية فقد جعلوها فيما لا يبطل ولا يجمع به وذ كر الخصى يجمع به أشد ما كان الجماع قط ولا أعلم في الذ كر نفسه منفعة لا تجري البول والجماع وهما قائمان وجماعه أشد من جماع غير الخصى فأما الولد فشيء ليس من الذ كر إنما هو بمنى يخرج من الصلب قال الله عز وجل يخرج من بين الصلب والترائب ويخرج فيكون ولا يكون ومن أعجب قول أبي حنيفة أنه زعم أنه انقطع أولا ثم قطعت الاثنين بعد ففي الذ كر الدية وفي الاثنين الدية وان قطعت الاثنين قبل ثم قطع الذ كر ففي الاثنين الدية وفي الذ كر حكومة عدل فإن قالوا فائما أبطلنا الدية في الذ كر إذا ذهب الاثنين لأن أداته التي يجب بها الاثنين فهل في الاثنين منفعة أو جال غير أنها ما أداته الذ كر فإن قالوا قيل لهم أريتم الذ كر إذا استوصل فعلنا أنه لا يبقى منه شيء يصل إلى فرج امرأة فنجعل به لم زعم أن في الاثنين الدية إذا الاثنين إذا كانت أداته الذ كر أولى أن لا يكون فيه مادية لأنه لا منفعة فيهما ولا جال إلا أن تكون أداته الذ كر وقد ذهب الذ كر والذ كره منفعة بالجماع فأبطلتم فيه الدية وفيه منفعة وهو الذي له الأداة وأبتموها في الاثنين اللتين لا منفعة فيهما وإنما هما أداتهما وقد بطلتا بأن ذهب الشيء الذي هما أداته له والذ كر لا يبطل بذهاب أداته لانه يجمع به وتناول منه فإن قالوا فائما جعلناها على الأسماء والاثنين فائمتان قيل فهكذا الذ كر قائم وهكذا احتجنا نحن وأنتم في النسوية بين الأصابع والشفيتين والعينين وكل ما زعمه الاسم ولم تلنفت إلى منافعهما كذا كان ينبغي لكم أن تقفوا في الذ كر وهكذا قلنا وأنتم اليد اليمنى الباطشة الكتابة الرفيقة كاليد اليسرى الضعيفة التي لا تبطش ولا تكتب فأما العين القائمة فإن مالكا أخبرنا عن زيد بن ثابت أنه قضى في العين القائمة بمائة دينار وأصل ما تذهبون إليه زعمتم أن لا تخالفوا الواحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلو قلتم في العين القائمة إذا فقت مائة دينار كنتم وافقتم زيد بن ثابت إذ لم تعلم أحدا خالفه فإذا قلتم قد يحتمل قول زيد بن ثابت أن يكون اجتهادها فرأى الاجتهاد فيها قدر جسها قيل فقد يحتمل ذلك ويحتمل أن يكون حكمه بما قلنا كل نافذة في عضو فلا أعلم أحدا قال هذا أكثر من سعيد بن المسيب وجراح البدن مخالفة جراح الرأس فيها حكومة فإن قال قائل فما الخصى في أن جراح البدن مخالفة جراح الرأس قيل قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الموضحة بخمس من الأبل وكان

يدع لأن رسول الله لم
يقنت في غير الصبح
قبل قتل أهل بئر معونة
ولم يقنت بعد قتل أهل
بئر معونة في غير الصبح
فدل على أن ذلك دعاء
مباح كاللحاح المباح في
الصلاة لئلا يفسد ولا
منسوخ

(باب الطبيب للأحرام)

.. حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مالك عن عبد
الرحمن بن القاسم عن
أبيه عن عائشة قالت
طابت رسول الله
لأحرامه قبل أن يحرم
ولحله قبل أن يطوف
بالبيت . أخبرنا
سفيان عن عبد الرحمن
ابن القاسم عن أبيه
قال سمعت عائشة
وبسطت يديها تقول
أنا طابت رسول الله
بيدي هاتين لأحرامه
حين أحرم والله قبل أن
يطوف بالبيت أخبرنا
سفيان عن عثمان بن
عروة قال سمعت أبي
يقول سمعت عائشة
تقول طابت رسول الله
لحرمه ولحله فقلت لها
بأي الطبيب فقالت
بأطبيب الطبيب . أخبرنا
سفيان عن الزهري
عن عروة عن عائشة
قالت طابت رسول الله

الذي أحفظ عن بعض من أحفظ عنه ممن لقيت أن الموضحة إنما تكون في الوجه والرأس والوجه رأس كله
لأنه إذا قطع قطع معا وان كان يتفرق في الوضوء وكان الرأس إذا ذهب ذهب الوجه فلو قست الموضحة في
الضلع على الموضحة في الرأس قضيت بنصف عشر بعير لأنني أقضي في الضلع إذا كسر بعير وذلك أني أقضي
في الرأس إذا كسر ولم يكن مأموما بعشر من الأبل فيدخل على أحد إن قال هذا القول أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قضى في الموضحة بخمس من الأبل فإن زعم أن الموضحة في البدن داخل في الموضحة التي قضى فيها
رسول الله صلى الله عليه وسلم لأن الاسم يجمعهما دخل عليه أن يخالف ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم إذا قاس الموضحة في الجسد ويخالف القياس فيقول قولنا لا فيجعل في الموضحة في الضلع نجسا من
الأبل والضلع نفسه لو كسر لم يكن فيه الأبعير وفي اليد الشلاء ولسان الأخرس حكومة « قال الربيع »
حفظني عن الشافعي أن في كل مادون الموضحة من الجراح وفي الضلع والترقوة حكومة

(باب دية الأضراس)

قال أبو حنيفة رضي الله عنه في كل ضرر نجس من الأبل مقدم الفم ومؤخره سواء وقال بعض أهل المدينة
مثل قول أبي حنيفة منهم مالك بن أنس وقال بعضهم في كل ضرر بعير وروى بعضهم أن سعيدا قال
لو كنت أنا لجلعت في الأضراس بعيرين بعيرين فتملك الدية سواء . أخبرنا محمد بن أبان بن صالح القرشي عن
جاء عن النخعي في الأسنان في كل سن نصف العشر مقدم الفم ومؤخره سواء . أخبرنا مالك بن أنس عن
داود بن الحصين أن أباعطفان بن طريف المري أخبره أن مروان بن الحكم أرسله إلى ابن عباس يسأله ما في
الضرس فقال ابن عباس إن فيه نجسا من الأبل قال فردني مروان إلى ابن عباس فقال أفتجعل مقدم الفم
مثل الأضراس فقال ابن عباس لو لا أنك لا تعتبر ذلك إلا بالأصابع عقلها سواء . أخبرنا أبو حنيفة عن
جاء عن إبراهيم عن شريح قال الأسنان كلها سواء في كل سن نصف عشر الدية . وأخبرنا بكير بن عامر
عن الشعبي أنه قال الأسنان كلها سواء في كل سن نصف عشر الدية (قال الشافعي) وفي الأضراس نجس
نجس والأضراس أسنان فإن قال قائل ما الحجة فيما قلت قيل له قال النبي صلى الله عليه وسلم وفي السن
نجس من الأبل فكانت الضرس سنانا فيم لا يخرج من اسم السن فإن قيل فقد تسمى باسم دون السن قيل
وكذلك الثنتان عيزان من الرباعيتين والرباعيتان تميزان من الثنتين فإن كنت إنما تفرق بينهما بالتمييز
فاجعل أي هذا شئت سنا واحكم في غيره أقل أو أكثر منه فإن قال لا هي عظام بادية الجبال والمنفعة بمجموعة
مخلوقة في الفم قيل وهكذا الأضراس وهكذا الأصابع بمجموعة في كف متباعدة السماء من إبهام ومسجة
ووسطى وبصر وخنصر ثم استوى بينهما من قبل جاع الأصابع مع تباين منفعتها والضرس أنفع في المأكول
من الثنتين والثنتان أنفع في المسالك اللسان من الضرس فأما ما ذهب إليه محمد بن الحسن فلو لم تكن فيه
حجة غير قول شريح وإبراهيم والشعبي لم يكونوا عنده حجة فأما ما روى عن ابن عباس ولو ذهب غيره إلى أن
عمر بخالفه هل كانت عليه حجة بتقليد ابن عباس إلا وعليه به بتقليد عمر حجة

(باب جراح العبد)

قال أبو حنيفة رضي الله عنه كل شيء يصاب به العبد من يد أو رجل أو عين أو موضحة أو منقولة أو مأمومة
أو غير ذلك فهو من قيمته على مقدار ذلك من الحرفي كل قليل أو كثير له أرش معلوم من الحر السن والموضحة
وما سوى ذلك ففي موضحته أرشها نصف عشر قيمته وفي يده نصف قيمته وكذلك عينه وفي المأمومة والجائفة
ثلث قيمته وفي منقلته عشر ونصف عشر قيمته وقال أهل المدينة في موضحة العبد نصف عشر ثمغنه وفي منقلته

لحله ولحرمة * أخبرنا
سفيان عن عطاء بن
السائب عن ابراهيم
عن الاسود عن عائشة
قالت رأيت وبيص
الطيب في مفارق
رسول الله بعد ثلاث
* أخبرنا سفيان عن
عمرو بن دينار قال
أخبرنا عطاء عن صفوان
ابن يعلى عن أبيه قال
كنا عند رسول الله
بالجرانة فأتاه رجل
وعليه مقطعة يعني
جبة وهو مضمخ بالخلوق
فقال يا رسول الله
أني أحرمت بالعمرة وهذه
علي فقال له رسول الله
ما كنت صانعا في حمل
فأصنعه في عمرتك
* أخبرنا اسمعيل بن
ابراهيم بن عليه عن
عبد العزيز بن صهيب
عن أنس قال نهى
رسول الله أن يتزعر
الرجل (قال الشافعي)
وبهذا كله نأخذ فرى
جائر الرجل والمرأة أن
يتطيبا بالغالية وغيرها
مما يبقى ريحه بعد الاحرام
إذا كان تطيب به قبل
الاحرام ونرى إذا رمى
الجمرة وحلق وقبل أن
يفيض أن الطيب حلال
له ونهى الرجل حلالا
بكل حال أن يتزعر
ونأمره إذا تزعر غير
محرم أن يغسل الزعفران

عشر ونصف العشر من ثمنه ومأمومته وجائفته في كل واحدة منهما ثلث ثمنه فوافقوا بأحنية في هذه
الخصال الأربع وقالوا فيما سوى ذلك ما نقص من ثمنه قال محمد بن الحسن كيف جاز لأهل المدينة أن
يتحكروا في هذا فيختاروا هذه الخصال الأربع من بين الخصال رأيت لو أن أهل البصرة قالوا فحقن نزيد
خصلتين آخرين وقال أهل الشام نأزيد ثلاث خصال أحرم الذي يرد به عليهم فنبغي أن ينصف الناس
ولا يتحكم فيقول قولوا بقولي ما قلت من شيء إلا أن يأتي أهل المدينة فيما قالوا من هذا بأن ترفقنا دله وليس عندهم
في هذا أثر يفرقون به بين هذه الأشياء فلو كان عندهم جأؤنا به فيما سمعنا من آثارهم فاذا لم يكن هذا فينبغي
الانصاف فاما أن يكون هذا على ما قال أبو حنيفة في الأشياء كلها واما أن تكون الأشياء كلها شيئا واحدا
فيكون في ذلك كله من هذه الخصال أو غيرها ما نقص من العبد من قيمته (قال الشافعي) أخبرنا سفيان
ابن عيينة عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه قال عقل العبد في ثمنه أخبرنا الثقة عن الليث بن سعد عن
ابن شهاب عن ابن المسيب أنه قال عقل العبد في ثمنه (قال الشافعي) ويقول ابن المسيب نقول فقال لي
بعض من يخالفني فيه نقول يقوم العبد ساعة فما نقصت جراحته من ثمنه كان في جراحته كما نقول ذلك في
المتاع رأيت أذ كنت ترعم أن عقل العبد في ثمنه بالغ ما بلغ فلم تقل هكذا في البعير يقتل والمتاع مهلك
قلت قلت من قبل ما يلزمك مثله زعمت أن دية المرأة نصف دية الرجل وأن جراحها بقدر ديتها كجراح
الرجل في قدر ديتها وقلت لغيره ممن يخالفنا من أصحابنا أنت ترعم أن دية اليهودي والنصراني نصف دية المسلم
ودية المجوسي ثمانمائة ثم ترعم أن جراحهم في دياتهم كجراح الحر في ديته فلما كنا نحن وأنت نقول دية العبد
ثمنه خبر الم يكن يجوز أن يقال في جراحه ألا هكذا لاننا نبتل الجراح باختلاف الديات قال فهل يجمع
البعير والمتاع في رقبته بثمنه قلنا نعم دية ثمنه وهي قيمته وهكذا الحر يجمع البرذون فيكون ثمنه مثل دية
الحر ولكنه في البرذون قيمته فان قال ما فرق بينهما ولم قسمته على الحر دون الدابة قلنا بما لا تخالفنا فيه مما يدل
عليه كتاب الله قضى الله في النفس تقتل خطأ بدية مسلمة إلى أهل المقتول وتحرير رقبة وقضى بمثل ذلك في
المعاهد فجعلنا نحن وأنت في المسلم والذي رقبته والديتان مختلفتان وكل دية وكذلك جعلنا نحن وأنت
في المرأة والرجل رقبته بين وديتها مختلفتان فان زعمت أن العبد إذا قتل كان على قاتله رقبة مؤمنة يعتقها
فانما جعل الله تعالى الرقبة في القتل حيث ذكر الله الدية وانما الرقبة في النفس مع القيمة والمتاع قيمة لا رقبة
معهما أو رأيت لولم يكن عليه من الدلالة ما وصفت وجهلنا هذا أو عينا عنه فكان يجمع البعير في أن فيه قيمة
وفي المتاع قيمة ويجمع الأحرار في أن فيه كفارة وفي أن العبد إذا قتل العبد كان بينهما قصاص وإذا جرحه
كان بينهما قصاص عندنا وفي أن عليه ما على الحر في بعض الحدود ودان عليه الفرائض من الصوم والصلاة
والكف عن المحارم ألم يكن الواجب على العالمين إذا كان آدميا أن يقيسوه على الآدميين ولا يقيسوه على البهائم
ولا على المتاع وأصل ما يذهب اليه أهل العلم بالقياس أن يقولوا لو كان شيء له أصلان وأصل فيه ذائبة
الذي لا أصل فيه أحد الأصلين في معنيين والآخرة في معنى كان الذي أشبهه في معنيين أولى أن يقاس عليه من
الذي أشبهه في معنى واحد فهو آدمي يجمع للآدميين فيما وصفت وليس من البهائم ولا المتاع الذي لا فرض
عليه بسبيل (قال الشافعي) وهذه الحججة على أصحابنا وعلى من يخالفنا من أصحاب أبي حنيفة رحمه الله في
بعض هذا وليس من شيء يدخل عليهم في أصل قولهم إلا الجراح ويلزمهم أكثر منه لانهم يقصون العبد من
الحر في النفس أمان قال من أصحابنا موضحته ومأمومته ومنقلته وجائفته في ثمنه كجراح الحر في ديته فهذا
لا معنى لقوله ولقد خرج في نفسه من جميع أقاويل بني آدم من القياس والمعقول وأنه يلزمه ما قال محمد وأكثر
منه وأنه خالف ما روى عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب فإنه روى عنه ما وصفنا من أن عقل العبد في ثمنه
وروى عن غيره ولا نراه أراد إلا المدنين أنهم قالوا يقوم سلعة فلا هو قومه سلعة ولا هو جعل عقله في ثمنه
نخرج من قول المنفقين والمختلفين

تزعر قبل أن يحرم
ثم أحرم وبه أثر الزعفران
أن يغسل الزعفران
نفسه للأحرام
وانما قلنا هذا لان
الدلالة عن رسول الله
تشبه أن يكون لم يأمره
بغسل الصفرة الا أنه
نهى أن يتزعر الرجل
وأن رسول الله أمر غير
محرم أن يغسل الصفرة
عنه ولم يأمره لكرهية
الطيب للأحرام اذا كان
التطيب وهو حلال لانه
تطيب حلالا بما بقي
عليه ريحه محرما (قال
الشافعي) وتأمر المحرم
اذا هو حلق أن يتطيب
كما تأمره أن يلبس على
معنى ان شاء اباحه له
لا اباحا عليه ونبيح
له الصيدان تخرج من
الحرم

(باب الخلاف في تطيب
المحرم للأحرام)

حدثنا الربيع قال
قال الشافعي نخالفنا
بعض أهلنا حينئذ في
الطيب قبل الأحرام
وبعد الرمي والحلاق
وقبل طواف الزيارة
فقال لا يتطيب بما بقي
ريحه عليه ولا بأس أن
يدهن قبل الأحرام بما
لا يبق ريحه عليه وان بقي
لونه في رأسه ولحيته
وأذهب الشعث قال

(باب القصاص بين المماليك)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا قصاص بين المماليك فيما بينهم الا في النفس وقال أهل المدينة القصاص بين
المماليك كهيئته بين الأحرار بنفس العبد وجرحها بجرحه وقال أبو حنيفة اذا قتل عبد عبدا
متعمدا فلولي العبد المقتول القصاص وليس له غير ذلك الا أن يعفو فان عفا رجع العبد القاتل الى مولاه
ولا سبيل لمولى العبد المقتول عليه وقال أهل المدينة مولى العبد المقتول بالخيار فان شاء قتل وان شاء أخذ
العقل فان أخذ العقل أخذ قيمة عبده وان شاء رب العبد القاتل أعطى ثمن المقتول وان شاء أسلم عبده فاذا
أسلمه فليس عليه غير ذلك وليس لرب العبد المقتول اذا أخذ العبد القاتل أن يقتله وذلك كله في القصاص بين
العبيد في قطع اليد والرجل وأشباه ذلك بمنزلة في القتل قال محمد بن الحسن اذا قتل العبد العبد عمدا وجب
عليه القصاص ينبغي لمن قال (١) هذا الوجه أن يقول في الحر يقتل الحر عمدا ان ولي المقتول ان شاء قتل وان
شاء أخذ الدية أرايتم اذا أراد أن يأخذ الدية فقال القاتل اقتل أو دع ليس لك غير ذلك فأبى ولي المقتول أن
يقتل له أن يأخذ الدية أو رأيت لو أن رجلا حرق قطع يدا رجل حر عمدا فقال المقتوطة يده أخذ دية اليد
فقال القاطع اقطع أو دع أكان يجبر القاطع على أن يعطيه دية اليد ليس هذا بشئ وليس له الا القصاص اما أن
يأخذ واما أن يعفو قال الله عز وجل في كتابه أن النفس بالنفس والعين بالعين « قرأ الربيع » الى والخروج
قصاص فما استطاع فيه القصاص فليس فيه الا القصاص كما قال الله عز وجل وليس فيه دية ولا مال وما كان
من خطا فعليه ماسى الله في الخطا من الدية المسلمة الى أهله فن حكم بغير هذا فهو مذع فعليه البينة في نفس
العبد وغير ذلك فن وجب له القصاص في عبد أو حر لم يكن له أن يصرفه الى عقل ومن وجب له عقل فليس له
أن يصرفه الى قود في حر ولا مملوك فن فرق بين المملوك في هذا وبين الحر فليأت عليه بالبرهان من كتاب الله
عز وجل الناطق ومن السنة المعروفة (قال الشافعي) قال الله تعالى كتب عليكم القصاص في القتلى الحر
بالحر والعبد بالعبد والأنثى بالأنثى الى لعلمكم تتقون وقال الشافعي فسمعت من أرضي من أهل العلم بالقرآن
يقول كان في أهل الانجيل اذا قتلوا العقل ولم يكن فيهم قصاص وكان في أهل التوراة القصاص ولم يكن
فيهم دية فحكم الله عز وجل في هذه الامة بأن في العمد الدية ان شاء الولي أو القصاص ان شاء فأزل الله عز وجل
يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد والأنثى بالأنثى الى قوله
لعلمكم تتقون (قال الشافعي) وذلك والله أعلم بين في التزويل مستغنى به عن التأويل وقد ذكر عن ابن
عباس بعضه ولم أحفظ عنه بعضه فقال والله أعلم في كتاب الله عز وجل انه أنزل فيما فيه القصاص وكان بينا أن
ذلك الى ولي الدم لان العفو انما هو لمن له القود وكان بينا أن قول الله عز وجل فن عني له من أخيه شئ
فاتباع المعروف أن يعفو ولي الدم القصاص ويأخذ المال لانه لو كان ولي الدم اذا عفا القصاص لم يبق له غيره
لم يكن له اذا ذهب حقه ولم تكن دية يأخذها شئ يتبعه بمعروف ولا يؤدي اليه باحسان وقال الله عز وجل
ذلك تخفيف من ربكم ورحمة فكان بينا أنه تخفيف القتل بأخذ المال وقالوا حكم في القصاص حياة
أن يمتنع بهما من القتل فلم يكن المال (٣) اذا كان الولي في حال يسقط عنه القود اذا أراد قال وروى سفيان
ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن ابن عباس في تفسير هذه الآية شبيها بما وصفت في أحد المعنيين ودلت سنة
رسول الله صلى الله عليه وسلم على مثل معناه . أخبرنا محمد بن اسمعيل عن ابن أبي ذئب عن سعيد بن أبي سعيد
المقبري عن أبي شريح الكعبي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قتل له قتيلا فأهله بين خيرتين أن
أحبوا فلهم العقل وان أحبوا فلهم القود . أخبرنا الثقة عن معمر بن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي
هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله أو مثل معناه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى الكتاب والسنة معا

(١) أي قول أهل المدينة قوله أن يقول الخ أي وهم لا يقولون ذلك وأورد عليه ما أورد تأمل

وكان الذي ذكر واحتج به
أن عمر بن الخطاب أمر
معاوية وأحرم معه
فوجد منه ريحاً طيباً
فأمره أن يغسل الطيب
وانه قال من ريح الجرة
وحلق فقد حل له ما حرم
الله عليه إلا النساء
والطيب (قال الشافعي)
وسالم بن عبد الله أفقه
وأحد مذهبا من قائل
هذا القول ، أخبرنا
سفيان عن عمرو بن
دينار عن سالم بن عبد الله
وربما قال عن أبيه وربما
لم يقله قال قال عمر إذا
رمت الجرة وذبحتم
وحلقتم فقد حل لكم
كل شيء حرم عليكم إلا
النساء والطيب قال سالم
وقالت عائشة أنا طيب
رسول الله لأحرامه قبل
أن يحرم ولعله بعد أن
رمى الجرة وقبل أن يزور
قال سالم وسنة رسول
الله صلى الله عليه وسلم
أحق أن تتبع (قال
الشافعي) ما دريت
إلى أي شيء ذهب من
خالفنا في تطيب المحرم
اتهم الرواية عن النبي
فهى عن النبي أثبت من
الرواية عن غيره وبها
عطاء وعروة والقاسم
 وغيرهم عن عائشة وإنما
تلك الرواية من حديث
رجلين عن ابن عمر عن
عمر وإن جاز أن تهتم

يدلان دلالته لإشكال فيها أن لولى الدم أن يقتص أو يعفو القتل ويأخذ المال أى ذلك شاء أن يفعل فعل
ليس إلى القاتل من ذلك شيء وإذا كان هذا في النفس كان فيما دون النفس من الجراح هكذا وكان ذلك للرجل
في عبده فاذا قتل عبداً رجل فسيده بالخيار بين أن يقتل أو يكون له قيمة عبده المقتول في عنق العبد
القاتل فإن أذاها سيد العبد القاتل متطوعاً فليس لسيد العبد إلا ذلك إذا عفا القصاص وإن أبى سيد العبد
القاتل أن يؤديه لم يجبر عليها وبيع العبد القاتل فإن كان ثمنه أقل من قيمة العبد المقتول أو ثمنه فليس لسيد
العبد المقتول إلا ذلك وإن كان فيه فضل رد على سيد العبد القاتل قال وإذا بان الفضل في العبد القاتل خير
سيد العبدين أن يباع بعضه حتى يوفي هذا ثمنه ويبقى هذا على ما بقى من ملكه أو يباع كله فيرد عليه فضله
وأحسبه سيختر بعبه كله لأن ذلك أكثر ثمنه وكل نفسين أبدأ قتلت أحدهما بالأخرى جعلت القصاص
بينهما فيما دون النفس لاني إذا جعلت القصاص في النفس التي هي أكثر كان جميع البدن فأنما مضطر إلى أن
أقيد في الأقل من البدن إلا أن يكون فيه خبر يلزم بخالف هذا ولا خبر فيه يلزم بخالف هذا والكتاب يدل
على هذا وذلك أن الله عز وجل حين ذكر القصاص جملة قال النفس بالنفس والعين بالعين إلى والجروح
قصاص وقد احتج بهذا محمد بن الحسن على أصحابنا وهو حجة عليه وذلك أنه يقال له إن كان العبد ممن
دخل في هذه الآية فلم يفرق الله بين القصاص في الجروح والنفس وإن كان غير داخل في هذه الآية
فاجعل العبد بمنزلة البعيرين لا يقص أحدهما من الآخر فأما ما أدخل محمد بن الحسن على من أدخل عليه
من أصحابنا من أنهم جعلوا لسيد العبد الخيار بين أن يقتل أو يأخذ ثمن عبده ولم يجعلوا ذلك في الأزار ولا
فرق بين العبيد والأحرار فكأن يدخل عليه منه ما أدخل غير أنهم قد أصابوا في العبد الكتاب والسنة
وإن كانوا قد غفلوا عنهما في الأحرار وهو غفل عنه فيهما جميعاً واحتج محمد بن الحسن بأن الله تبارك وتعالى
ذكر في العمد القصاص وفي الخطا الدية ثم زعم أن من جعل في العمد الدية فقد خالف حكم الله فإن كان هذا
كما ذكر كان ممن قد دخل في خلاف حكم الله من قبل أنه إذا كان زعم من حكم الله أن لا يكون في عمد مال
فإنما أنزله بمنزلة الحدود التي يقذف فيها المرأة المرأة فلا يكون عليه مال بقذفه إنما يكون عليه عقوبة في بدنه
فيلزمه فيما لا يقيده منه من العمد أن يبطله ولا يجعل فيه مالا فإن قال إنما جعل فيه المال إذا لم أستطع فيه
القود قلنا فن استثنى لك هذا إن كان أصل حكم الله كما وصفت في العمد والخطا وقد يكون الدم بين مائة فيعفو
أحدهم أو يصلح فيجعل محمد الدية للباقي بقدر حقوقهم منها فقد جعل أيضاً في العمد الذي يستطاع فيه
القصاص مالا رضي به أولياء الدم أو لم يرضوه فإن قال فإنما جعلنا فيه مالا حين دخله العفو فكان يلزمه
على أصل قوله واحد من قولين أن يجعله كالرجلين قذف أبوهما فأيهما قام بالحد فله الحد ولو عفا الآخر
لم يكن له عفو وزعم أنه إذا كان الأحرار يعفون بشركهم في الدم فحقن الدم بعفو أحدهم لم يكن للآخرين
مال لأنه لم يكن لهم مال إنما وجب لهم ضربة سيف فلا تتحول مالا فإن قال فأنت تقول مثل هذا معي
قلت أجل على ما وصفت من حكم الله عز وجل وحكم رسوله صلى الله عليه وسلم على خلاف ما قلت أنت كله
وذلك لأن

(باب دية أهل الذمة)

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال قال أبو حنيفة رضي الله عنه ودية اليهودي والنصراني
والمجوسي مثل دية الحر المسلم وعلى من قتله من المسلمين القود وقال أهل المدينة دية اليهودي والنصراني
إذا قتل أحدهم نصف دية الحر المسلم ودية المجوسي ثمانمائة درهم وقال أهل المدينة لا يقتل مؤمن بكافر
قال محمد بن الحسن قد روى أهل المدينة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل مسلماً بكافر وقال أنا
أحق من أوفى بدمته قال محمد أخبرنا إبراهيم بن محمد عن محمد بن المنكدر عن عبد الرحمن بن اليلمانى

كثرتهم عن عائشة
عن النبي جاز ذلك
في الرواية عن ابن عمر
عن عمرو بن يسار
عالم الاخطى أن ماروى
عن النبي أولى أن يؤخذ
به وقائل هذا يخالف
بعض ماروى عن عمر
ابن الخطاب في هذا عمر
يبسح ما حرمه الاحرام
اذا رمى وحلق الا النساء
والطيب وهو محرم
الصيد خارجا من الحرم
وهو مما أباح عمر
فيخالف عمر لراى نفسه
ويتبعه ويخالف به ما
جاء عن النبي صلى الله
عليه وسلم مع كثرة خلافه
عمر لراى نفسه ورأى
بعض أصحاب النبي قال
ولم أعلم له مذهبا الا أن
يكون شبه عليه بحديث
يعلى بن أمية في أن
يغسل المحرم أثر الصفرة
عنه فان قال قائل فهل
يخالف حديث يعلى
حديث عائشة قيل لا انما
أمره النبي بالغسل فيما
نرى والله أعلم للصفرة
عليه وانما نهى أن
يتزعر الرجل ولا يجوز
أن يكون أمر الأعرابي
أن يغسل الصفرة الا
لما وصفت لانه لا ينهى
عن الطيب في حال
يتطيب فيها صلى الله
عليه وسلم ولو كان أمره

أن رجلا من المسلمين قتل رجلا من أهل الذمة فرفع ذلك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أنا أحق من
أوفى بدمته ثم أمر به فقتل فكان يقول بهذا القول ففقههم ربعة بن أبي عبد الرحمن وقد قتله أهل المدينة
إذا قتله قتل غيلة فافرق بين قتل الغيلة وقتل غير الغيلة وقد بلغنا عن عمر بن الخطاب أنه أمر أن يقتل رجل
من المسلمين يقتل رجل نصراني غيلة من أهل الحيرة فقتله به وقد بلغنا عن علي بن أبي طالب أنه كان يقول
إذا قتل المسلم النصراني قتل به فأما ما قالوا في الدية فقال رسول الله عز وجل أصدق القول ذكر الله الدية في
كتابه فقال وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمنا الا خطأ ومن قتل مؤمنا خطأ فتمت رقبته مؤمنا ودية مسلمة
الى أهله ثم ذكر أهل الميثاق فقال وان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة الى أهله وتمت رقبته
مؤمنا فجعل في كل واحد منهما دية مسلمة ولم يقل في أهل الميثاق نصف الدية كما قال أهل المدينة وأهل الميثاق
ليسوا مسلمين فجعل في كل واحد منهما دية مسلمة الى أهله والا حاديت في ذلك كثيرة عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم مشهورة معروفة أنه جعل دية الكافر مثل دية المسلم وروى ذلك أفقههم وأعلمهم في زمانه
وأعلمهم بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن شهاب الزهري فذكر أن دية المعاهد في عهد أبي بكر وعمر
وعثمان رضى الله عنهم مثل دية الحر المسلم فلما كان معاوية جعلها مثل نصف دية الحر المسلم فان الزهري
كان أعلمهم في زمانه بالأحاديث فكيف رغبوا عمار واه أفقههم الى قول معاوية . أخبرنا ابن المبارك عن
معمر بن راشد قال حدثني من شهد قتل رجل بذي بكتاب عمر بن عبد العزيز . أخبرنا قيس بن الربيع
عن أبان بن تغلب عن الحسن بن ميمون عن عبد الله بن عبد الله بن مولى بني هاشم عن أبي الجنوب الأسدي قال
أتى علي بن أبي طالب رضى الله عنه برجل من المسلمين قتل رجلا من أهل الذمة قال فقامت عليه البيعة فأمر
بقتله ففأخوه فقال قد عفوت عنه قال فلعلهم هددوك أو فركوك قال لا ولكن قتله لا يرتد على أخي
وعوضوني فرضيت قال أنت أعلم من كانت له ذمتنا فدمه كدمنا ودينه كديننا . أخبرنا أبو حنيفة عن حماد
عن إبراهيم قال دية المعاهد دية الحر المسلم . حدثنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم أن رجلا من بني بكر
ابن وائل قتل رجلا من أهل الحيرة فكتب فيه عمر بن الخطاب رضى الله عنه أن يدفع الى أولياء المقتول فان
شأوا قتلوا وان شأوا عفوا فدفع الرجل الى ولي المقتول الى رجل يقال له حنين من أهل الحيرة فقتله فكتب عمر
بعد ذلك ان كان الرجل لم يقتل فلا تقتلوه فراءوا أن عمر أراد أن يرضيهم من الدية . أخبرنا محمد بن يزيد قال
أخبرنا سفيان بن حسين عن الزهري أن ابن شاس الجذامي قتل رجلا من أنباط الشام فرفع الى عثمان
ابن عفان فأمر بقتله فكلمه الزبير وناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فنهوه عن قتله قال فجعل
دينه ألف دينار . أخبرنا محمد بن يزيد قال أخبرنا سفيان بن حسين عن الزهري عن ابن المسيب قال دية
كل معاهد في عهده ألف دينار . وأخبرنا ابن عبد الله عن المغيرة عن إبراهيم أنه قال دية اليهودي والنصراني
والمجوسى سواء . أخبرنا خالد عن مطرف عن الشعبي مثله الا أنه لم يذكر المجوسى (قال الشافعى) رحمه الله
تعالى لا يقتل مؤمن بكافر ودية اليهودي والنصراني ثلث دية المسلم ودية المجوسى ثمانمائة درهم وقد خالفنا
في هذا غير واحد من بعض الناس وغيرهم وسألني بعضهم وسألته وسأحكى ما حضرني منه ان شاء الله تعالى
فقال ما جئت في أن لا يقتل مؤمن بكافر فقلت ما لا ينبغي لأحد دفعه مما فرق الله به بين المؤمنين والكافرين
ثم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أيضا ثم الأخبار عن بعده فقالوا أو أين ما فرق الله به بين المؤمنين
والكافرين من الاحكام فأما الثواب والعقاب فما لا أسأل عنه ولكن أسأل عن أحكام الدنيا فقل له يحضر
المؤمن والكافر قتال الكفار فنعطى نحن وأنت المؤمن السهم ونغتنعه الكافر وان كان أعظم غناء منه
ونأخذ ما أخذنا من مسلم بأمر الله صدقة يطهره الله بها ويركبه ويؤخذ ذلك من الكفار صغارا قال الله
تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون فوجدت الكفار في حكم الله ثم حكم رسوله في موضع العبودية

بغسل الصخرة لأنها
طيب كان أمره أياه بغسل
الصخرة عام الجعرانة
وهي سنة ثمان وكان
تطيبه في حجة الاسلام
وهي سنة عشرين فكان
تطيبه لاحرامه وحلله
ناسخا لأمره الأعرابي
بغسل الصخرة والذي
خالفنا روى أن أم حبيبة
طابت معاوية ونحن
نروى عن ابن عباس
وسعد بن أبي وقاص
التطيب للأحرام والحل
وزرويه عن غيرهما وهو
يقول معنا في الرجل
يجامع أهله من الليل ثم
يصبح جنباً أن صومه
تام لأن الجماع كان وهو
مباح له والتطيب كان
وهو مباح للرجل قبل
أن يحرم لاشك وقبل
أن يطوف بالبيت بالخبر
عن رسول الله ولو كان
ينظر إلى الله بعد
الأحرام إذا كان الطيب
قبله كان ترك قوله
لأمره بالدهن الذي
لا يبقى طيبه وإن بقي
الدهن عليه لأنه لا يجوز
له أن يتسدى دهن
رأسه ولحيته بدهن غير
طيب وهو محرم ولا
أعلمه استقام على أصل
ذهب إليه في هذا القول
(باب ما يأكل المحرم
من الصيد)

للمسلمين صنفاً متى قدر عليهم تعبدوا وتؤخذ منهم أموالهم لا يقبل منهم غير ذلك وصنفاً يصنع ذلك بهم إلا أن
يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون فاعطاء الجزية إذا لم يمتنع منهم فهو صنفاً من العبودية فلا يجوز أن يكون
من كان خولاً للمسلمين في حال أو كان خولاً لهم بكل حال إلا أن يؤدى جزية فيكون كالعبد الخارج في بعض
حالاته كقول المسلمين وقد فرق الله عز وجل بينهما بهذا وبأن أنعم على المسلمين فأحل لهم حرائر نساء أهل
الكتاب وحرم المؤمنين على جميع الكافرين مع ما يفترون فيه سوى هذا قال إن فسادون هذا الفرقاً ولكن
ما السنة قلت أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن أبي حسين عن عطاء وطاوس ومجاهد والحسن أن النبي صلى الله
عليه وسلم قال في خطبته عام الفتح لا يقتل مسلم بكافر قال هذا امرسل قلت نعم وقد يصله غيرهم من أهل
المغازي من حديث عمران بن الحصين وحديث غيره ولكن فيه حديث من أحسن اسنادكم . أخبرنا ابن
عينة عن مطرف عن الشعبي عن ابن أبي جحيفة قال سألت علياً رضي الله تعالى عنه فقلت هل عندكم من
رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء سوى القرآن فقال لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة إلا أن يؤتى الله عبداً
فهما في القرآن وما في الصحيفة قلت وما في الصحيفة قال العقل وفكالك الأسير وأن لا يقتل مؤمن بكافر
قال هذا حديث ثابت عندنا معروف أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يقتل مؤمن بكافر غيراً أنا ولنا
وروى سعيد بن جبير أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يقتل مسلم بكافر ولا ذوعهد في عهده فذهبنا إلى
أنه عن الكفار من أهل الحرب الذين لا عهد لهم لأن دماءهم حلال فأما من منع دمه العهد فليقتل من قتله به
فقلنا حديث سعيد مرسل ونحن نجعله لك ثابتاً هو عليك مع هذه الأحاديث قال فإمنا عناه قلنا قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم لا يقتل مسلم بكافر ثم إن كان قال ولا ذوعهد في عهده فإمنا قال ولا يقتل ذوعهد
في عهده تعليم للناس إذ سقط القودين المؤمن والكافر أنه لا يحل لهم قتل من له عهد من الكافرين قال
فيحتمل معنى غير هذا قلنا لو احتمل كان هذا أولى به لأنه الظاهر قال وما يدلك على أنه الظاهر قلنا لأن
ذوى العهد من الكافرين كفار قال فهل من سنة تبين هذا فلنا نعم وفيه كفاية قال وأين هي قلت قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم فهل زعمت أن هذا على الكافرين غير
أهل العهد فتكون قد تأولت فيه مثل ما تأولت في الحديث الآخر قال لا ولكن على الكافرين من كانوا
من أهل العهد أو غيرهم لأن اسم الكفر يلزمهم قلنا ولا تجدد إذا كان هذا صواباً عندك من أن تقول
مثل ذلك في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقتل مؤمن بكافراً أو يكون ذلك صواباً فتردها فتقول
يرث الكافر المسلم إذا كان من أهل العهد ولا يرثه إذا كان من أهل الحرب فتبعضه كما تبعض حديث لا يقتل
مؤمن بكافر قال ما أقوله قلنا ما الآن الحديث لا يحتمله قال بلى هو يحتمله ولكن ظاهراً غيره قلنا
فكذلك ظاهراً ذلك الحديث على غير ما تأولت وقد زعمت أن معاذاً ومعاوية ورتنا مسلماً من كافر ثم تركت
الذي رويت نصاً عنهم ما قلت لأجبة في أحدهم مع النبي صلى الله عليه وسلم ثم أردت أن تجعل سعيد بن جبير
متأولاً أجبة على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يأتيك بنفسه فلا تقبله منه وتقول رجل من التابعين لا يزي
قوله قال فليس بهذا وحده قتله فلنا وقد يلزمك في هذا ترك ما ذهبت إليه لأنك إذا (١) لم تقدر المسلم من الحرب
للعلة التي ذكرت فقد لا تقبله وله عهد قال وأين قات المستأمن يقتله المسلم لا تقتله به وله عهد هو به حرام
الدم والمال فلولا يلزمك حجة إلا هذا الزمتك قال وبقا لهذا معاهد فلنا نعم لعهد الأمان وهذا مؤمن قال
فبدل على هذا كتاباً أو سنة قلنا نعم قال الله عز وجل براءة من الله ورسوله إلى قوله أنكم غير معجزى الله
بفعل لهم عهداً إلى مدة ولم يكونوا أمناً بجزية كانوا أمناً بعهد ووصفهم باسم العهد وبعث رسول الله
صلى الله عليه وسلم علياً رضي الله عنه بأن من كان عنده من النبي صلى الله عليه وسلم عهد فعهد إلى مدته
قال ما كنا نذهب إلا الآن العهد عهد الأبد فلنا فقد وجدنا العهد إلى مدة في كتاب الله عز وجل وسنة

(١) لعلمه لم تقدر الحربى من المسلم تأمل

حدثنا الربيع قال

أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مالك عن ابن
شهاب عن عبيد الله
ابن عبد الله بن عتبة بن
مسعود عن عبد الله
ابن عباس عن الصعب
ابن جثامة أنه أهدى
لرسول الله صلى الله
عليه وسلم حمارا
وحشيا وهو بالأبواء أو
بوقان فردده عليه رسول
الله قال فلما رأى رسول
الله ما في وجهي قال
أنا لم زده عليك إلا أنا
حرم * أخبرنا مسلم
وسعيد عن ابن جريج
قال وأخبرنا مالك عن
أبي النضر مولى عمر بن
عبد الله التيمي عن نافع
مولى أبي قتادة عن أبي
قتادة الأنصاري أنه كان
مع النبي صلى الله عليه
وسلم حتى أنا كن ببعض
طريق مكة تخلف مع
أصحابه محرمين وهو
غير محرم فرأى حمارا
وحشيا فاستوى على
فرسه فسأل أصحابه
أن يئولوه سوطه فأبوا
فسألهم رحمه فأبوا فأخذ
رحمه فشده على الحمار
فقلته فأكل منه بعض
أصحاب النبي وأبي
بعضهم فلما أدركوا النبي
سألوه عن ذلك فقال إنما
هي طعمة أطعمكموها
الله * أخبرنا مالك عن

رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال الله وإن أحد من المشركين استجاركم فأجره حتى يسمع كلام الله ثم
أبلغه ما منه فجعل له العهد إلى سماع كلام الله وبلوغه أمسه والعهد الذي وصفت على الأبد إنما هو إلى
مدة إلى المعاهد نفسه ما استقام بها كانت له فإذا نزع عنها كان محاربا لحلال الدم والمال فأقوت المعاهد الذي
العهد فيه إلى المشرك ولم تقدر المعاهد الذي عقده العهد إلى مدة بعلم ثم هما جميعا في الحالين من نوع الدم والمال
عندك معاشرين أفرأيت لو قال لك قائل أقيد المعاهد إلى مدة من قبل أنه ممنوع الدم والمال وجاهل بأن
حكم الإسلام لا يقتل المؤمن به ولا أقيد المعاهد المقيم ببلاد الإسلام لأنه عالم أن لا يقتل مسلم به فقد رضى
العهد على ما لم يرضه عليه ذلك ألا يكون أحسن حجة منك قال فأنقذروني ما من حديث ابن أبي ليلى أن
النبي صلى الله عليه وسلم قتل مؤمنا بكافر قلت أفرأيت لو كنا نحن وأنت نثبت المنقطع بحسن الظن بمن
رواه فروى حديثان أحدهما منقطع والآخر متصل بخلافه أيهما كان أولى بنا أن نثبت الذي ثبتناه وقد
عرفنا من رواه بالصدق أو الذي ثبتناه بالظن قال بل الذي ثبتناه متصلا فقلت فحديثنا متصل وحديث ابن
البيلى منقطع وحديث ابن أبي ليلى خطأ وإن مارواه ابن أبي ليلى فيما بلغنا أن عمرو بن أمية قتل كافرا
كان له عهد إلى مدة وكان المقتول رسولاً فقتله النبي صلى الله عليه وسلم به ولو كان ثابتاً كنت أنت قد خالفت
الحديثين معا حديث ابن أبي ليلى (٣) والذي قتله عمرو بن أمية قبل بني النضير وقبل الفتح برمان وخطبة
النبي صلى الله عليه وسلم لا يقتل مسلم بكافر عام الفتح قلت فلو كان كما تقول كان منسوخا قال فلم تقبل به
وتقول هو منسوخ وقلت هو خطأ قلت عاش عمرو بن أمية بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم دهر أطويلا
وأنت إنما تأخذ العلم من بعد ليس لك به مثل معرفة أصحابنا وعمرو قتل اثنين وداهما النبي صلى الله عليه وسلم
ولم يرد النبي صلى الله عليه وسلم عمر ألى أن قال قتل رجلين لهما منى عهد لا دينهما قال فأنما قلت هذا مع
ما ذكرنا بأن عمر كتب في رجل من بني شيان قتل رجلا من أهل الخيرة وكتب أن اقتلوه ثم كتب بعد ذلك
لا تقتلوه قلنا أفرأيت لو كتب أن اقتلوه وقتل ولم يرجع عنه أكان يكون في أحد مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم حجة قال لا قلنا فأحسن حال أن تكون احتجاجت بغير حجة أرايت لو لم يكن فيه عن النبي
صلى الله عليه وسلم شيء نقيم الحجة عليك به ولم يكن فيه إلا ما قال عمر أكان عمر يحكم بحكم ثم يرجع عنه إلا عن
علم بلغه هو أولى من قوله فهذا عليك أو أن يرى أن الذي رجع إليه أولى به من الذي قال فيكون قوله راجعا
أولى أن تصير إليه قال فقلعه أراد أن يرضيه بالدية قلنا فقلعه أراد أن يخيفه بالقتل ولا يقتله قال ليس هذا
في الحديث قلنا وليس ما قلت في الحديث قال فقد رويتم عن عمرو بن دينار أن عمر كتب في مسلم قتل
نصرانيا أن كان القاتل قتالا فاقتلوه وإن كان غير قتال فذرهم ولا تقتلوه قلنا فقد رويناه فان شئت فقل هو
ثابت ولا تنازع فيه قال فان قلته قلت فأتبع عمر كما قال فأنت لا تتبعه فيما قال ولا فيما قلنا فنسمعهك تحتج
بما عليك قال فيثبت عندكم عن عمر في هذا شيء قلت لا ولا حرق وهذه أحاديث منقطعات أضعاف أو
تجمع الانقطاع والضعف جميعا قال فقد رويناه أنه أن عثمان بن عفان رضى الله عنه أمر بعلم قتل كافرا
أن يقتل فقام إليه ناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فنعوه فوداه بألف دينار ولم يمتله فقلت هذا
من حديث من يجهل فإن كان غير ثابت فدع الاحتجاج به وإن كان ثابتا فعليك فيه حكم ولك فيه آخر فقل
به حتى نعلم أنك قد اتبعته على ضعفه قال وما على فيه قلنا زعمت أنه أراد قتله فذمه ناس من أصحاب رسول
الله صلى الله عليه وسلم فرجع اليهم فهذا عثمان في ناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فذمه ناس
أن لا يقتل مسلم بكافر فكيف خالفهم قال فقد أراد قتله قلنا فقد رجع والرجوع أولى به قال فقد رويناه
عن الزهري أن دية المعاهد كانت في عهد أبي بكر وعمر وعثمان رضى الله عنهم دية مسلم تامة حتى جعل
معاوية نصف الدية في بيت المال قلنا أقتبل عن الزهري مرسله عن النبي صلى الله عليه وسلم أوعن أبي بكر

زيد بن أسلم عن عطاء
ابن يسار عن أبي قتادة
في الجمار الوحشي مثل
حديث أبي النصر إلا
أن في حديث زيد أن
رسول الله قال هل معكم
من لحمه شيء (قال
الشافعي) وليس يخالف
والله أعلم حديث
الصعب بن جثامة
حديث طلحة بن عبيد
الله وأبي قتادة عن النبي
وكذلك لا يخالفهما
حديث جابر بن عبد
الله وبيان أنها ليست
مختلفة في حديث
جابر أخبرنا إبراهيم بن
محمد عن عمرو بن أبي
عمرو مولى المطلب عن
المطلب عن جابر أن
رسول الله قال لحم
الصيد لكم في الأحرام
حلال ما لم تصدوه أو
يصاد لكم * أخبرنا
من سمع سليمان بن
بلال يحدث عن عمرو بن
أبي عمرو بهذا الإسناد
عن النبي هكذا، حدثنا
الربيع أخبرنا الشافعي
أخبرنا عبد العزيز بن
محمد عن عمرو بن أبي
عمرو عن رجل من بني
سلمة عن جابر عن النبي
صلى الله عليه وسلم
هكذا (قال الشافعي)
وابن أبي يحيى أحفظ
من عبد العزيز وسليمان
مع ابن أبي يحيى (قال

أبو عمرو عن عثمان ففتح عليك بمرسله قال ما يقبل المرسل من أحد وإن الزهري لقب بمرسل المرسل قلنا
وإذا أبيت أن تقبل المرسل فكان هذا مرسلًا وكان الزهري قبيل المرسل عندك أليس قد رددته من وجهين
قال فهل من شيء يدل على خلاف حديث الزهري فيه قلنا نعم إن كنت صحته عن الزهري ولا نعرفه
عن الزهري كما تقول قال وما هو قلت أخبرنا فضيل بن عياض عن منصور بن المعتمر عن ثابت الحداد عن
ابن المسيب أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قضى في دية اليهودي والنصراني باربعة آلاف وفي دية المجوسي
بثمانمائة درهم (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن صدقة بن يسار قال أرسلنا إلى سعيد بن المسيب نسأله
عن دية المعاهد فقال قضى فيه عثمان بن عفان رضي الله عنه باربعة آلاف قال فقلنا فن قبله قال فخصبنا
(قال الشافعي) هم الذين سألوهم آخرًا قال سعيد بن المسيب عن عمر منقطع قلنا انه ليزعم انه قد حفظ عنه
ثم تزعمونه أنتم أنه خاصة وهو عن عثمان غير منقطع قال فبهذا قلت نعم وبغيره قال فلم قال أصحابك
نصف دية المسلم قلت روي عن عمرو بن شعيب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يقتل مسلم بكافر ودينه
نصف دية المسلم قال فلم لا تأخذ به أنت قلت لو كان من نبت حديثه لأخذنا به وما كان في أحد مع رسول
الله صلى الله عليه وسلم حجة قلنا فيكون لنا مثل ما لهم قال نعم قال فعندهم فيه رواية غير ذلك قلت له نعم
شيء روي عنه عن عمرو بن عبد العزيز قال هذا أمر ضعيف قلنا فقد تركناه قال فان من يختلف فيه أن الله عز
وجل قال وما كان المؤمن أن يقتل مؤمنًا الا خطأ ومن قتل مؤمنًا خطأ فحرير رقية مؤمنة ودية مسلمة إلى
أهله وقال فإن كان من قوم ينسبكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهلهم وتحري رقية مؤمنة فلما سويت وسوينا
بين قتل المعاهد والمسلم في الرقبة بحكم الله كان ينبغي لنا أن نسوي بينهم في الدية قلنا الرقية معروفة فيهما
والدية جملة لادالة على عددها في تنزيل الوحي فأنما قبلت الدلالة على عددها عن النبي صلى الله عليه وسلم
بأمر الله عز وجل بطاعته وعن بعده إذا لم يكن موجودا عنه قال ما في كتاب الله عدد الدية فلنا في سنة
رسول الله صلى الله عليه وسلم عدد دية المسلم مائة من الإبل وعن عمرو بن الذهب والورق فقبلنا نحن وأنت عن
النبي صلى الله عليه وسلم الإبل وعن عمرو الذهب والورق إذا لم يكن فيه النبي صلى الله عليه وسلم شيء قال نعم
قلنا فهكذا قبلنا عن النبي صلى الله عليه وسلم عدد دية المسلم وعن عمرو عدد دية غيره من خالف الإسلام إذا
لم يكن فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء نعرفه أ رأيت إذا عشت إلى أن كليهما اسم دية في فرض الله
من قتل المؤمن الدية والرقبة ومن قتل المؤمنة مثل ذلك لأنها داخل في ذلك قال نعم فرض الله عز وجل على
من قتلها تحري رقية مؤمنة ودية مسلمة قلنا فلماذا كرر المؤمن يكون فيه تحري رقية ودية هل سوى
بينهما في الدية المسلمة قال لا قلنا وهي أولى بمساواته مع الإسلام والحرية فان مؤمنًا يحتمل مؤمنًا ومؤمنة
كما يحتمل المؤمن الرجل والنساء (٣) والكافرين الذين ذكرهم فردا فيه أ رأيت الرجل يقتل الجني أليس
عليه فيه كفارة بعقوبة ودية مسلمة قال بلى قلت لانه داخل في معنى مؤمن قال نعم قلت فلم زعمت أن
دينه نجس ودينار أو هو مساو في الرقبة أ رأيت الرجل يقتل العبد أليس عليه تحري رقية لانه قتل مؤمنًا
قال بلى قلت ففيه دية أو هي قيمته قال بل هي قيمته وإن كانت عشرة دراهم أو أكثر قلت فترى الديار إذا
لزمت وكان عليه أن يؤدي دياتهم إلى أهلهم وأن يعق رقبته في كل واحد منهم سواء فيه أعلاه وأدانهم
ساويت بين دياتهم قال لا قلت فلم أردت أن تسوي بين الكافر والمسلم إذا استويا في الرقبة وأن تلزم
قاتلها أن يؤدي دية ولم تسوي بين المسلمين الذين هم أولى أن تسوي بينهم من الكفار (قال الشافعي) فقال
بعض من يذهب مذهب بعض الناس ان مما قلنا به المؤمن بالكافر والحر بالعبد آيتين قلنا فإذا كرر احداهما
فقال احداهما قول الله عز وجل في كتابه وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس قلت وما أخبرنا الله عز وجل
أنه حكم به على أهل التوراة حكم بيننا قال نعم حتى يبين أنه قد نسخنا فلما قال النفس بالنفس لم يجز إلا أن

الشافعي) فان كان
الصعب أهدي الجمار
للنبي صلى الله عليه وسلم
حيافليس للحرم ذبح
جار وحشى حيوان
كان أهدي له لما فقد
يحتمل أن يكون علم أنه
صيد له فرد عليه ومن
سنته صلى الله عليه وسلم
أن لا يحل للحرم ما صيد
له وهو لا يحتمل إلا أحد
الوجهين والله أعلم
ولو لم يعلمه صيده
كان له رده عليه ولكن
لا يقول حينئذ لا أنا
حرم وبهذا قلنا لا يحتمل
الإلا وجهين قبله قال
وأمر أصحاب أبي قتادة
أن يأكلوا ما صاده
رفيقهم بعلمه أنه لم يصده
لهم ولا بأمرهم فحل لهم
أكله (قال الشافعي)
وايضاحه في حديث جابر
وفي حديث مالك أن
الصعب أهدي للنبي
جاراً أثبت من حديث
من حدث أنه أهدي
له من لحم جاره والله أعلم
فان عرض في نفس
امرئ من قول الله وحرم
عليكم صيد البر ما دمتم
حرماً قيل له ان الله جل
ثناؤه منع المحرم قتل
الصيد فقال لا تقتلوا
الصيد وأنتم حرم الآية
وقال في الآية الأخرى
أهل لكم صيد البحر
وطعامه متاعكم

تكون كل نفس بكل نفس اذا كانت النفس المقتولة محرمة أن تقتل قلنا فلسنا نريد أن نحتج عليك بأكثر
من قولك ان هذه الآية عامة فزعمت أن فيها خمسة أحكام مفردة وحكاسا سادسا جامعاً خالفنا جميع الأربعة
الأحكام التي بعد الحكم الأول والحكم (٣) الخامس والسادس جامعاً في موضعين في الحر يقتل العبد والرجل
يقتل المرأة فزعمت أن عينه ليس بعينها ولا عين العبد ولا أنفه بأنفها ولا أنف العبد ولا أذنه بأذنها ولا أذن
العبد ولا سنه بسننها ولا سن العبد ولا جرحه كلاهما بجرحها ولا جرح العبد وقد بدأت أولاً بالذي زعمت
أنك أخذت به لخالفته في بعض ووافقته في بعض فزعمت ان الرجل يقتل عبده فلا تقتله به ويقتل ابنه
فلا تقتله به ويقتل المستأمن فلا تقتله به وكل هذه نفوس محرمة قال اتبعنا في هذا أثراً قلنا خالفنا
الأثر الكتاب قال لا قلنا قال الكتاب اذا على غير ما تأولت فلم فرقت بين أحكام الله عز وجل على ما تأولت
قال بعض من حضره دع هذا فهو يلزمه كله قال والآية الأخرى قال الله عز وجل ومن قتل مظلوما فقد
جعلنا لوليها سلطاناً فلا يسرف في القتل فقوله فلا يسرف في القتل دلالة على أن من قتل مظلوما فلوليه أن يقتل
قائله قيل له في عداد عليك ذلك الكلام بعينه في الابن يقتله أبوه والعبد يقتله سيده والمستأمن يقتله المسلم
قال فلي من كل هذا مخرج قلت فاذكر مخرجك قال ان الله تبارك وتعالى لما جعل الدم الى الولي كان
الأب ولياً فلم يكن له أن يقتل نفسه قلنا أفرايت ان كان له ابن بالغ أتخرج الأب من الولاية وتجعل للابن
أن يقتله قال لا أفعل قلت فلا تخرجه بالقتل من الولاية قال لا قلت فما تقول في ابن عم لرجل قتله وهو
ولي له ووارثه لولم يقتله وكان له ابن عم هو أبعد منه أقبح جعل للأب بعد أن يقتل الأقرب قال نعم قلنا ومن أين
وهذا وليه وهو قاتل قال القتال يخرج بالقتل من الولاية قلنا والقاتل يخرج بالقتل من الولاية قال نعم
قلنا فلم يخرج الأب من الولاية وأنت تخرجه من الميراث قال اتبعنا في الأب الأثر قلنا فالأثر يدل على
خلاف ما قلت قال فاتبعنا فيه الإجماع قلنا فالإجماع يدل على خلاف ما تأولت فيه القرآن قلنا فالعبد
يكون له ابن حر فيقتله مولاه أي يخرج القاتل من الولاية ويكون لابنه أن يقتل مولاه قال لا بالإجماع
قلت فالمستأمن يكون معه ابنه أي يكون له أن يقتل المسلم الذي قتله قال لا بالإجماع قلت أفينكون الإجماع
على خلاف الكتاب قال لا قلنا فالإجماع اذا يدل على أنك قد أخطأت في تأويل كتاب الله عز وجل
وقلنا لم يجمع معك أحد على أن لا يقتل الرجل بعبد الامن مذهبه أن لا يقتل الحر بالعبد ولا يقتل المؤمن
بالكافر فكيف جعلت إجماعهم حجة وقد زعمت أنهم أخطأوا في أصل ما ذهبوا اليه والله أعلم

(باب العقل على الرجل خاصة)

قال أبو حنيفة رضي الله عنه تعقل العاقلة من الجنائيات الموضحة والسن فما فوق ذلك وما كان دون ذلك فهو
في مال الجنائي لا تعقله العاقلة وقال أهل المدينة لا تعقل العاقلة شيئاً من ذلك حتى يبلغ الثلث فاذا بلغ الثلث
عقلته العاقلة وكذلك ما زاد على الثلث فهو على العاقلة وقال محمد بن الحسن قد جعل رسول الله صلى الله
عليه وسلم في الأصبع عشر من الأبل وفي السن خمس من الأبل وفي الموضحة خمس من الأبل وفي مال الرجل
أو على عاقلة وذلك في السكاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن خرم مجتمع في العينين والأنف
والأمومة والجائفة واليد والرجل فلم يفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين بعض ذلك من بعض فكيف
افترق ذلك عند أهل المدينة لو كان في هذا افتراق لأوجب على العاقلة ما وجب عليها وأوجب في مال الرجل
ما وجب عليه ليس الأمر هكذا ولكن أدنى شيء فرض فيه النبي صلى الله عليه وسلم الموضحة والسن فجعل ذلك
على العاقلة وما كان دون ذلك فهو على الجنائي في ماله وقد بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في المرأتين
التي ضربت أحدهما بطن الأخرى فألقت جنيناً ميتاً أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في ذلك بغرة

فاحتمل أن يصيدوا
صيد البحر وأن يأكلوه
أن لم يصيدوه وأن يكون
ذلك طعامه ثم لم يختلف
الناس في أن للمحرم
أن يصيد صيد البحر
ويأكل طعامه وقال
في سياتها وحرم عليكم
صيد البر مادمت حراما
فاحتمل أن لا تقتلوا صيد
البر مادمت حراما وأشبه
ذلك ظاهر القرآن والله
أعلم ثم دلت السنة على
أن تحريم الله صيد البر
في حالين أن يقتله رجل
وأمر في ذلك الموضع
بأن يفديه وأن لا يأكله
إذا أمر بصيده فكان
أولى المعافى بكتاب الله
مادلت عليه سنة رسول
الله وأولى المعافى بنأ أن
لا تكون الأحاديث
مختلفة لأن علينا في ذلك
تصديق خبر أهل
الصدق ما أمكن
تصديقه وخاص السنة
انما هو خبر خاصة لأامة

باب خطبة الرجل
على خطبة أخيه

حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مالك عن
نافع عن عبد الله بن
عمر أن رسول الله قال
لا يخطب أحدكم على
خطبة أخيه أخبرنا
مالك عن أبي الزناد عن
الاعرج عن أنس بن

على العاقلة فقال أولياء المرأة القتالة من العاقلة كيف ندى من لا شرب ولا كل ولا نطق ولا استهل ومثل ذلك
يطل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما هذا من اخوان السكهان فالجنيين قضى به رسول الله صلى الله
عليه وسلم على أولياء المرأة ولم يقض به في مالها وانما حكم في الجنين بغرة فعدل ذلك بخمسين دينار ليس فيه
اختلاف بين أهل العراق وبين أهل الحجاز فهذا أقل من ثلث الدية وقد جعل ذلك رسول الله صلى الله عليه
وسلم على العاقلة فهذا بين لك ما قبله مما اختلف القوم فيه أخبرنا أبو حنيفة رضي الله عنه عن حماد عن
ابراهيم التيمي قال تعقل العاقلة الخطأ كاه الا ما كان دون الموضحة والسن مما ليس فيه أرش معلوم أخبرنا
محمد بن أبان بن صالح القرشي عن حماد عن ابراهيم قال لا تعقل العاقلة شيادون الموضحة وكل شيء كان دون
الموضحة ففيه حكومة عدل * أخبرنا محمد بن أبان عن حماد عن ابراهيم أن امرأة ضربت بطن ضرثها
بعمود فسقطت فالتقت جبينها ميتا وماتت فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بديتها على العاقلة وقضى في
الجنين بغرة عبدا وأمة على العاقلة فقالت العاقلة أتكون الدية فيمن لا شرب ولا كل ولا استهل فقدم مثله يطل
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم سمع كسجج الجاهلية أو شعر كسعرهم كما قلت لكم فيه غرة عبدا وأمة
فهذا قد قضى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم على العاقلة بغرة عبدا وأمة وهو أقل من ثلث الدية وهذا
حديث مشهور معروف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) العقل عقلا ففعل العمد
في مال الخاني دون عاقلة فل أو كثر وعقل الخطا على عاقلة الخاني فل ذلك العقل أو كثر لان من غرم الأ كثر
غرم الأقل فان قال قائل فهل من شيء يدل على ما وصفت فبيل له نعم ما وصفت أولا كاف منه اذا كان
أصل حكم العمد في مال الخاني فلم يختلف أحد في أنه فيه قل أو كثر ثم كان أصل حكم الخطا في الأ كثر في مال
العاقلة فهكذا ينبغي أن يكون في الأقل فان قال فهل من خبر نص عن النبي صلى الله عليه وسلم قيل نعم
قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم على العاقلة بالدية ولا يجوز لولم يكن عنه خبر غير هذا اذ سن أن دية الخطا
على العاقلة الا أن يكون كل خطا عليها أو يتوهم متوهم فيقول كان أصل الجنايات على جانبها فلما قضى رسول
الله صلى الله عليه وسلم بالدية على العاقلة في الخطا قلنا ما بلغ أن يكون دية فعلى العاقلة وما نقص من الدية فعلى
جانبه وأما أن يقول قائل تعقل العاقلة الثلث ولا تعقل دونه أفرأيت أن قال له انسان تعقل التسعة
الاعشار والثلثين أو النصف ولا تعقل دونه فما حجتبه عليه فان قال قائل فهل من خبر يدل على ما وصفت
قيل نعم قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجنين بغرة وقضى به على العاقلة وذلك نصف عشر الدية
وحديثه في أنه قضى بالجنين على العاقلة أثبت اسنادا من أنه قضى بالدية على العاقلة واذا قضى بالدية على
العاقلة حين كانت دية ونصف عشر الدية لانهم ما معامن الخطا فكذلك يقضى بكل خطا والله تعالى أعلم
وان كان درهما واحدا وقال أبو حنيفة رضي الله عنه يقضى عليهم بنصف عشر الدية ولا يقضى عليهم
بمادونه ويلزمه في هذا مثل ما لم من قال يقضى عليهم بثلث الدية ولا يقضى عليهم بمادونه فان قال قائل
فانه قد احتج بأن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بنصف عشر الدية على العاقلة وأنه لا يحفظ عن النبي صلى الله
عليه وسلم أنه قضى بمادون نصف العشر شيء قيل له فان كنت انما اتبع الخبر فقلت أجعل الجنايات
على جانبها الا ما كان فيه خبر لم لأحد إن عارضك أن تقول واذا جني جان ما فيه دية أو ما فيه نصف عشر
الدية فهي على عاقلة واذا جني ما هو أقل من دية أو كثر من نصف عشر دية ففي ماله حتى تكون امتنع
من القياس عليه ورددت ما ليس فيه خبر نص الى الأصل من أن تكون الجناية على جانبها وان رددت القياس
عليه فلا بد من واحد من وجهين أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم اذ لم يقض فيما دون الموضحة بشيء أن يكون
ذلك هدر الاعقل فيه ولا قود كما تكون اللطمة والككرة أو يكون اذا جني جنانية اجتهدت فيها الرأى فقطبت
فيها بالعقل قياسا على الذي قضى فيه النبي صلى الله عليه وسلم من الجنايات فاذا كان حق أن يقضى في الجنايات

عن النبي مثله قال "وقد زاد بعض أحدثين حتى يأذن أو يترك" أخبرنا مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الاسود بن سفيان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن فاطمة بنت قيس أن رسول الله قال لها في عدتها من طلاق زوجها فإذا حلت فأذني قالت فلما حلت فأخبرته أن معاوية وأبا جهم خطباني فقال رسول الله أما معاوية فصعلوك لا مال له وأما أبو جهم فلا يضيع عصاه عن عاتقه انكحى أسامة ابن زيد قالت فكرهته فقال انكحى أسامة فنكحته ففعل الله فيه خيرا واغتبطت به (قال الشافعي) وحديث فاطمة غير مخالف حديث ابن عمر وأبي هريرة في نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يخطب المرأة على خطبة أخيه وحديث ابن عمر وأبي هريرة مما حفظت جملة عامة يراد بها الخاص والله أعلم لان رسول الله لا ينهى أن يخطب الرجل على خطبة أخيه في حال يخطب هو فيها على غيره ولكن نهى عنها في حال دون حال فان قال قائل فأى حال نهى عن الخطبة فيها

فيما دون الموضحة بعقل قياسا فالحق أن يقضى على العاقلة بالجنابة الخطأ ما كانت قلت أو كثرت لا يجوز إلا ذلك والله تعالى أعلم ولقلما رأيت بعض الناس عاب شيا الأشرك في طرف منه إلا أنه قد يحسن أن يتخلص بأكرمه يتخلص به غيره مما للعل فيه مؤنة على من جهل موضع الحجته فاما من علمها فليست عليه مؤنة فيها ان شاء الله تعالى وقال بعض من ذهب إلى أن تعقل العاقلة الثلث كأنه انما جعل عليهم الثلث فصاعدا لان الثلث يفسد وما دونه لا يفسد فتناقل لم يجعل هذا في دم العمد وأنت تزعم أنه لو لم يزد مؤنة دية عمد لم يكن عليهم أن يعينوه فيها بفلس أو رأيت لو كانت العلة فيه ما وصفت بخي جانيان أحدهما معسر بدرهم والآخروموسر بألف ألف أما يكون الدرهم للعسر به أفدح من ألف ألف دينار للوسر بها الذي لا يكون جزأ من ألف جزء من ماله فلو كان الأمر كما وصفت كان ينبغي أن ينظر في حال الجنابة فان كانت جنابته درهما ففسده جعلته على العاقلة وان كانت جنابته ألفين ولا تفدحه لم يجعل على العاقلة منها شيئا فان قال لقلت هذا خرجت من السنة قيل قد خرجت من السنة ولم تقل ذاك ولا شيئا وجهه قال بعضهم فان يحيى ابن سعيد قال من الأمر القديم أن تعقل العاقلة الثلث فصاعدا قلنا القديم قد يكون ممن يقتدى به ويلزم قوله ويكون من الولاة الذين لا يقتدى بهم ولا يلزم قولهم فنأى هذا هو قال أظن أنه أعلاها وأرفعها قلت أفنترك اليقين أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بنصف عشر الدية على العاقلة لظن ليس مما أمرنا به ولم يكن في هذا الا القياس ما ترك القياس للظن ولئن أدخلت التهمة على الرواية على الرجال المأمونين عن النبي صلى الله عليه وسلم فليس ذلك لكم لانها تقوم مقام الشهادة للتهمة على الذي ألقى كلمة ظن أولى أن تكون مدخلة ولقلما رأيت بعض من ذهب هذا المذهب يذهب الا الى ظن يمكن عليه مثل ما مكن فيستوى هو وغيره في حجه ويكون اليقين أبدا من روايته ورواية أصحابه عليه وكذلك يكون عليه القياس فما حجة من كان عليه الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي قطع الله به العذر والقياس والمعقول وقول عوام أهل البلدان من الفقهاء الا ما وصفت من ظن هو وغيره فيه يستويان ولو كان الظن له دون غيره ما كان الظن وحده يقوم مقامها فكيف اذا كان يمكن غيره فيه مثل ما يمكنه وكان يخالف اليقين من الخبر والقياس فان قال قائل ما الخبر بأن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالجنين على العاقلة قيل أخبرنا الثقة «وهو يحيى بن حسان» عن الليث بن سعد عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة

(باب الحر اذا جنى على العبد)

«أخبرنا الربيع» قال أخبرنا الشافعي قال قال أبو حنيفة رضي الله عنه في العبد يقتل خطأ إن على عاقلة القاتل القيمة بالغمة ما بلغت إلا أنه لا يجوز بذلك دية الحر المسلم فينقص من ذلك ما تقطع فيه الكف لانه لا يكون أحد من العبيد الا وفي الأحرار من هو خير منه ولا يجوز دية الحر وان كان خيرا فاضلا ما فرض من الديات وقال أهل المدينة لا تحمل عاقلة قاتل العبد من قيمة العبد شيئا وانما ذلك على القاتل في ماله بالغاما لمغ ان كانت قيمة العبد الدية أو أكثر من ذلك لان العبد سلعة من السلع وقال محمد بن الحسن اذا كان العبد سلعة من السلع بمنزلة المتاع والياب فلا ينبغي أن يكون على عبد قتل عبدا قود لانه بمنزلة سلعة استهلكها فلا قود فيها وذكر أهل المدينة أن في العبد قيمة بالغمة ما بلغت وان كانت القيمة أكثر من ذلك فينبغي ان قتل رجل مولى العبد أن تكون فيه الدية وان قتل العبد كانت فيه ديتان اذا بلغت عشرين ألفا فيكون في العبد من الدية أكثر مما يكون في سيده (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في العبد يقتل فيه قيمته بالغمة ما بلغت وهذا يروى عن عمرو بن علي ولولم يرو عن واحد منهما كانت لنافيه حجة على من خالفنا فيه بأن يزعم أن فيه قيمته بما بينه وبين أن يبلغ دية الحر فينقصه منها عشرة دراهم فاذا كان العبد يقتل وقيمته

قيل والله أعلم أما الذي
تدل عليه الأحاديث
فإن نهيه عن أن يخطب
على خطبة أخيه إذا
أذنت المرأة لولها أن
يزوجها لأن رسول الله
ردنكاح خنساء بنت
خندام وكانت ثيبا
فزوجها أبوها بلا
رضاها فدللت السنة
على أن الولي إذا زوج
قبل إذن المرأة المزوجة
كان النكاح باطلا
وفي هذا دلالة على أنه
إذا زوج بعد رضاها
كان النكاح ثابتا وتلك
الحال التي إذا زوجها
فيها الولي ثبت عليها فيها
النكاح ولا يجوز فيه
والله أعلم غير هذا لأنه
لأحاليها يختلف
حكمها في النكاح فبما
غيرهما وفاطمة لم تعلم
رسول الله أذن لها في أن
تزوج معاوية ولا أباجهم
ولم يرو أن النبي نهى
معاوية ولا أباجهم أن
يخطب أحدهما بعد
الآخر ولا أحسبهما
خطبهما إلا مستترين
أحدهما قبل الآخر
قال فإن كانت المرأة
بكرًا يزوجه أبوها أو
أمة يزوجه سيدها
نقطت فلا تنهى أحدا
أن يخطبها على خطبة
غيره حتى يعده الولي
أن يزوجه لأن رضا

تسعة آلاف وتسعمائة وتسعون فلا ينقص عن قاتله منها شيء أنهم اجتمعوا على أنهم إنما يؤدون قيمة في بيع
قتل أو متاع استهلك ومتى رأوا رجلا يغرم الأكره ويحجى جناية فيبطل عنه بعضها فأما ما ذهب إليه محمد بن
الحسن من أن في الأحرار من هو خير من العبيد أفرايت خيرا من الأحرار المسلمين عنده وشر المجوس عنده كيف
سوى بين دياتهم فإن زعم أن الديات ليست على الخير ولا على الشر وأنهم موقوفات فيؤدى في مجوس سارق
فاسق منقطع الأطراف في السرقة ما يؤدى في خير مسلم على ظهر الأرض فإن كانت حجة وفي الأحرار من
هو خير من العبيد حجة فهي عليه في المجوس قد يكون في العبيد من هو خير من الأحرار لأنهم مسلمون
معا والتقوى والخير حيث جعله الله تبارك وتعالى لا يكون كافرا بذاخير من مسلم فأما قوله لقتل رجل
مولى العبد فيدخل عليه لقتل رجل رجلا وبغيره أن عليه أن يؤدى في الحر المسلم المالك للبعير أقل مما يؤدى
في البعير فإن كان بهذا يصير البعير خيرا من المسلم فلا ينبغي لاحد أن يزعم أن بهيمة خير من مسلم وإن
كان هذا ليس من الخير ولأنه أشرف في شيء وكانت دية المسلم مؤقتة لا ينقص منها شر الناس ولا يزيد فيها
خيرهم وكان ما استهلك من شيء من المال ففيه قيمته بالغة ما بلغت فكيف لم يقل هذا في العبيد وكيف إذا
نقص العبيد لم ينقص الأبل وكيف إذا نقص من دية العبد لم ينقص أقل ما يقع عليه اسم النقصان أرايت
لو قال له رجل آحر أنقصه ثلاثة أرباعه فأجعله نصف امرأة لأن حذو نصف حذوها أو قال له رجل آخر لابل
أجعل ديتي مؤقتة كما تكون ديتي لآحر أم مؤقتة ألا يكون هؤلاء أقرب أن يكون لقولهم علة تشبه إذا
كان لا شبهة لقوله أنقصه ما تقطع فيه اليد أورايت لو قال آخر بل أنقصه ما تجب فيه الزكاة أو قال آخر
بل أنقصه نصف عشر الدية لأن ذلك أقل مما انتهى إليه النبي في الجراح ما ألحجته عليه إلا أن هذا كله ليس من
طريق القيمة ولا طريق الدية أورايت لو أن رجلا قتل مكاتبًا وعبد المكاتب وقيمة المكاتب مائة
وقيمة عبده تسعة آلاف أليس يجعل في عبد المكاتب أكثر مما يجعل في سيده ولا أعلم أنه احتج بشيء له
وجه ولا شيء الا وهو يخطئ في أكثر من (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ان كانت حجة بأن إبراهيم النخعي
قاله فهو يزعم أن إبراهيم وغيره من التابعين ليسوا بحجة على أحد

(باب ميراث القاتل)

قال أبو حنيفة رضي الله عنه من قتل رجلا خطأ أو عمدًا فإنه لا يرث من الدية ولا من القود ولا من غيره شيئاً
وورث ذلك أقرب الناس من المقتول بعد القاتل إلا أن يكون القاتل مجنوناً أو صبياً فإنه لا يحرم الميراث
بقتله إذا قلم مرفوع عنهما وقال أهل المدينة بقول أبي حنيفة في القتل عمدًا أو قالوا في القتل خطأ لا يرث
من الدية ويرث من ماله وقال محمد بن الحسن كيف فرقوا بين ديتيه وماله ينبغي أن يرث من ماله أن يرث من
ديته هل رأيت وارثاً ويرث من ميراث رجل ميراثاً من بعض دون بعض أم أن يرث هو من ذلك كله وأما ان
لا يرث من ذلك شيئاً أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن النخعي قال لا يرث قاتل من قتل خطأ أو عمدًا ولكن
يرثه أولى الناس به بعده أخبرنا عبد بن العوام قال أخبرنا الحجاج بن أرطاة عن حبيب بن أبي ثابت عن
سعيد بن جبيرة عن ابن عباس أنه سئل عن رجل قتل أخاه خطأ فلم يرثه وقال لا يرث قاتل شيئاً (قال الشافعي)
يدخل على محمد بن الحسن من قوله أنه يرث الصبي والمغلوب على عقله إذا قتله شبهة بما أدخل على أصحابنا
لأنه هو لا يفرق بينهما في الموضع الذي فرق بينهما فيه هو يزعم أن على عاقلة البالغ الدية وعلى عاقلة البالغ الدية
وهو يزعم أنه لا مأثم على قاتل خطأ إذا تعمد غير الذي قتل مثل أن يرمي صيدا ولا يرمي إنساناً فيعرض الإنسان
فيمصيه السهم وهذا عنده مما رفع عنه القلم لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وضع الله عن أمي الخطأ
والنسيان وما استكرهوا عليه (قال الشافعي) وهو يدخل على أصحابنا ما أدخل عليهم من أنهم يرثون

الاب والسيد فيهما
كرضاهما في أنفسهما
قال فقال لي قائل ان
بعض أصحابك ذهب الى
أن قال انما نهى عن
الخطبة اذ اركنت المرأة
فقلت هذا كلام لا معنى
له أفرأيت ان كان ذهب
الى انما اذ اركنت أشبه
بالنكاح منها قبل أن
تركن فقيل له أفرأيت
ان خطبها رجل فشمته
وآذته ثم عافى فتركت
شمته وسكنت ثم عاد
فقال أنظر أليست في
كل حال من هذه الاحوال
أقرب الى أن تكون
رضيت بنكاحه منها
في الحال التي قبلها
لانها اذا تركت الشتم
فكانها قربة من الرضا
واذا قالت أنظر فهي
أقرب من الرضا منها
اذا تركت الشتم ولم تقل
أنظر أريأت ان قال له
قائل اذا كان بعض هذا
لم يسع غيره الخطبة هل
الحجة عليه الا أن يقال
هي راكن وقربة من
الرضا ومستدل على
هواها لا يجوز انكاحها
واذا لم يجز انكاحها
فلا حكم يخالف هذا
منها الا أن تأذن لوليها
أن يزوجه او تأذن
وليها أن يزوجه فليس
له أن يزوجه وان
زوجها رد النكاح وهي

قاتل الخطا من المال دون الدية وهي لو كانت في مال القاتل لم تعد أن تكون دينا عليه (قال الشافعي) فلو أن رجلا كان لأبيه عليه دين فمات أبوه ورثه من ماله وورثه من الدين الذي عليه لانه مال له وليس في الفرق بين أن يرث قاتل الخطا ولا يرث قاتل العمد خبر يتبع إلا خبر رجل فانه يرفعه ولو كان ثابتا كانت الحجة فيه ولكن لا يجوز أن ينبت له شيء ويرد آخر لا معارض له

((باب قتل الغيلة وغيرها وعفوا وأولياء))

قال أبو حنيفة رضي الله عنه من قتل رجلا عمدا قتل غيلة أو غير غيلة فذلك الى أولياء القاتل فان شأوا قتلوا وان شأوا عفوا وقال أهل المدينة اذا قتل غيلة من غير نائرة ولا عداوة فانه يقتل وليس لولا المقتول أن يعفوا عنه وذلك الى السلطان يقتل فيه القاتل وقال محمد بن الحسن قول الله عز وجل أصدق من غيره قال الله عز وجل ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل انه كان منصورا وقال عز وجل يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى الحرب بالحر والعبد بالعبد الى قوله فمن عفى له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف فلم يسلم في ذلك قتل الغيلة ولا غيرها فمن قتل وليه فهو وليه في دمه دون السلطان ان شاء قتل وان شاء عفا وليس الى السلطان من ذلك شيء أخبرنا أبو حنيفة رحمه الله عن حماد عن ابراهيم أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أتى برجل قد قتل عمدا فأمر بقتله فعفا بعض الأولياء فأمر بقتله فقال ابن مسعود رضي الله عنه كانت لهم النفس فلما عفا هذا أحيانا النفس فلا يستطيع أن يأخذ حقه حتى يأخذ غيره قال فأتري قال أرى أن تجعل الدية عليه في ماله وترفع حصة الذي عفا فقال عمر وأنا أرى ذلك أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن النخعي قال من عفا من ذى سهم فعموه عفو فقد أجاز عمر وابن مسعود العفو من أحد الأولياء ولم يسأوا أقتل غيلة كان ذلك أو غيره (قال الشافعي) كل من قتل في حراة أو صحراء أو مصر أو مكبرة أو قتل غيلة على مال أو غيره أو قتل نائرة فالقصاص والعفو الى الأولياء وليس الى السلطان من ذلك شيء إلا الأتباع اذا عفا الولي

((باب القصاص في القتل))

قال أبو حنيفة لا قصاص على قاتل إلا قاتل قتل بسلاح وقال أهل المدينة القود بالسلاح فاذا قتل القاتل بشيء لا يعاش من مثله يقع موقع السلاح أو أشد فهو بمنزلة السلاح واذا ضرب به فلم يزل يضرب ولم يقطع عنه حتى يجي من ذلك شيء لا يعاش هو من مثله أو يقع موقع السلاح أو أشد فهذا أيضا فيه القصاص قال محمد بن الحسن من قال القصاص في السوط والعصا فقد ترك حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم المشهور المعروف وخطبته يوم فتح مكة حين خطب ألا أن قاتل الخطا العمد مثل السوط والعصا فيه مائة من الابل منها أربعون في بطونها وأولادها فاذا كان ما تعمد به من عصا أو حجر فقتله به ففيه القصاص بطل هذا الحديث فلم يكن له معنى الا أن قاتل الخطا العمد هو ما تعمد به بالسوط أو بالعصا ونحو ذلك فأتى على نفسه فان كان الامر كما قال أهل المدينة فقد بطلت الدية في شبه العمد اذا كان كل شيء تعمد به النفس من صغير أو كبير فقتلت به كان فيه القصاص فالدية في شبه العمد في أي شيء فرضت انما هو خطأ في قول أهل المدينة أو عمد فشبه العمد الذي غلظت فيه الدية أي شيء هو في النفس ما ينبغي أن يكون لشبه العمد في النفس معنى في قولهم أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن طاوس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من قتل في عمية في رما تكون بينهم بحجارة أو جلد بالسوط أو ضرب بعصا فهو خطأ عقله عقل الخطا ومن قتل عمدا فهو قود يده فمن حال دونه فعليه لعنة الله وغضبه لا يقبل منه صرف ولا عدل (قال الشافعي) القتل ثلاثة وجوه قتل عمد

إذا أذنت بالنكاح فعلى
وليها تزويجها وإن لم
يفعل زواجها الحاكم
وإذا زوجت بعد الأذن
جاز النكاح ولا اقتراق
لحالها أبدا إلا الأذن
وما خالف من ترك الأذن
ومن قال إذا ركزت
خالف الأحاديث كلها
فلم يجز الخطبة بكل حال
لحديث فاطمة ولم يردّها
بكل حال لجملة حديث
ابن عمر وأبي هريرة ولم
يستدل ببعضها على
بعض فبأني بمعنى يعرف
(قال الشافعي) وقول
من زاد في الحديث حتى
يأذن أو يترك لا يحيل
من الأحاديث شيئا وإذا
خطبها رجل فأذنت في
انكاحه ثم ترك نكاحها
وأذن لخطبها حاز لغيره
أن يخطبها وما لم يفعل
لم يجز (قال الشافعي)
فإن قال قائل فمن أين
ترى هذا كان في الرواية
هكذا قيل والله أعلم
أما أن يكون محدث
حضر سائلا رسول
الله عن رجل خطب
امراة فأذنت فيه فقال
رسول الله لا يخطب
أحدكم على خطبة أخيه
يعني في الحال التي سأل
فيها على جواب المسئلة
فسمع هذا من النبي
ولم يحكم ما قال السائل
أو سبقته المسئلة وسمع

وهو ما عمد المرء بالحديد الذي هو أوحى في الاتلاف وبما الأغلب أنه لا يعاش من مثله بكثرة الضرب وتتابعه
أو عظم ما يضرب به مثل فنسخ الرأس وما أشبهه فهذا كله عمد والخطأ كلما ضرب الرجل أو رمى يريد شيئا
وأصاب غيره فسواء كان ذلك بحديد أو غيره وشبه العمد وهو ما عمد بالضرب الخفيف بغير الحديد مثل الضرب
بالسوط والعصا واليد فأتى على يد الضارب فهذا العمد في الفعل الخطأ في القتل وهو الذي تعرفه العامة بشبه
العمد وفي هذا الدية مغلظة فيه ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفه ما بين ثنية إلى بازل عامها (قال
الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن علي بن زيد بن جدعان عن القاسم بن ربيعة عن عبد الله بن عمر أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال ألا إن في قتل العمد الخطأ بالسوط والعصا مائة من الأبل مغلظة منهم أربعون خلفه
في بطونها وأولادها (قال الشافعي) فاحتج محمد بن الحسن على من احتج عليه من أصحابنا بحديث النبي صلى
الله عليه وسلم هذا وتركه فإن كانت فيه عليهم حجة فهي عليه لأنه يزعم أن دية شبه العمد أربعون وخمسون
ابنة مخاض وخمسون ابنة لبون وخمسون وخمسون حقة وخمسون وخمسون جذعة فأول ما يلزم
محمد في هذا أن زعم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في دية شبه العمد أربعون خلفه في بطونها وأولادها وهو
لا يجعل خلفه واحدة فإن كان هذا ثابتا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد حدد خلافه وإن كان
ليس بثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فليس ينصف من احتج بشيء إذا احتج عليه بمثله قال هو غير
ثابت عنده وروى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه مثل ما قلنا في شبه العمد ثلاثون حقة وثلاثون جذعة
وأربعون خلفه من حديث سلام بن سليم ومن حديث آخر ثلاث وثلاثون حقة وثلاث وثلاثون جذعة
وأربع وثلاثون خلفه وروى عن عمر بن الخطاب في شبه العمد مثل ما قلنا وخالف ما روي عن النبي
صلى الله عليه وسلم وما روى عن علي وعن عمر واحتج عليهم بخلافهم ما قد خالف هو بعضه فإن كانت له عليهم
به حجة فهي عليه معهم

(باب الرجل يمسك الرجل للرجل حتى يقتله)

قال أبو حنيفة رضي الله عنه في الرجل يمسك الرجل للرجل فيضربه بسلاح فيموت مكانه أنه لا قود على
المسك والقود على القاتل ولكن المسك يوجب عقوبة ويستودع في السجن وقال أهل المدة إن أمسكه
وهو يرى أنه يريد قتله فتسلبه جميعا وقال محمد بن الحسن كيف يقتل المسك ولم يقتل وإذا أمسكه وهو يرى
أنه لا يريد قتله فقتلوا المسك قالوا لا إمامة تقتله إذا ظن أنه يريد قتله قيل لهم فلا نرى القود في قولكم يجب
على المسك الأبطنة والظن يخطئ ويصيب أرايتم رجلا دل على رجل فقتله والذي دل يرى أنه سيقته أن قدر
عليه أ يقتل الدال والقاتل جميعا وقد دل عليه في موضع لا يقدر على أن يتخلص منه ينبغي في قولكم أن تقتلوا
الدال كما تقتلون المسك أرايتم رجلا أمر رجلا بقتل رجل فقتله أ يقتل الدال والآمر ينبغي في قولكم أن
يقتل جميعا أرايتم رجلا حبس امرأته لرجل حتى زنى بها أ يحذان جميعا أ يحذ الذي فعل الفعل فإن كانا
محصنين أيرجى جميعا ينبغي لمن قال يقتل المسك أن يقول بقتل العمد عليه ما جميعا أرايتم رجلا سقى رجلا
نخرا أ يحذان جميعا أ يحذر أ يحذر الشارب خاصة أرايتم رجلا أمر رجلا أن يقتل رجلا فافترى عليه
أ يحذان جميعا أ يحذر القاذف خاصة ينبغي في قولكم أن يحذ جميعا هذا ليس بشيء لا يحذر إلا الفاعل
ولا يقتل إلا القاتل ولكن على الآخر التعزير والحبس . أخبرنا اسمعيل بن عياش الحمصي قال أخبرنا
عبد الملك بن جريج عن عطاء بن أبي رباح عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال في رجل قتل رجلا متعمدا
وأمسكه آخر فقال يقتل القاتل ويحبس الآخر في السجن حتى يموت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
حد الله الناس على الفعل نفسه وجعل فيه القود فقال تبارك وتعالى كتب عليكم القصاص في القتلى وقال

جواب النبي فاكتفى به
وأداءه ويقول رسول
الله لا يخطب أحدكم على
خطبة أخيه إذا أذنت
أو كان حال كذا فأدى
بعض الحديث ولم يود
بعضاً وحفظ بعضاً
وأدى ما يحفظه ولم
يحفظ بعضاً فأدى
ما أحاط بحفظه
ولم يحفظ بعضاً فسكت
عما لم يحفظ أو شك في
بعض ما سمع فأدى ما لم
يشك فيه وسكت عما
شك فيه منه أو يكون
فعل ذلك من دونه ممن
حل الحديث عنه وقد
اعتبرنا عليهم وعلى من
أدركنا فرأينا الرجل
يسأل عن المسئلة عنده
حديث فيها فإتي من
الحديث بحرف أو
حرفين يكون فيها عنده
جواب لما يسأل عنه
ويترك أول الحديث
وآخره فإن كان الجواب
في أوله ترك ما بقي منه
وإن كان جواب السائل
له في آخره ترك أوله
وربما نشط المحدث وأتى
بالحديث على وجهه
ولم يبق منه شيئاً ولا يخلو
من روى هذا الحديث
عن النبي عندي والله
أعلم من بعض هذه
المعاني

ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً فكان معروفاً عندهم من خوطب بهذه الآية أن السلطان لولي المقتول
على القاتل نفسه وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من اعتبط مسلماً بقتل فهو قوديدته وقال
الله تبارك وتعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وقال والذين يرمون المحصنات ثم
لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولم أجداً أحداً من خلق الله تعالى يقتدي به حد أحداً قط على
غير فعل نفسه أو قوله فلو أن رجلاً حبس رجلاً رجلاً فقتله قتل به القاتل وعوقب الحابس ولا يجوز في حكم الله
تعالى إذا قتلت القاتل بالقتل أن تقتل الحابس بالحبس والحبس غير القتل ومن قتل هذا فقد أحال حكم الله عز
وجل لأن الله إذا قال كتب عليكم القصاص في القتلى فالقصاص أن يفعل بالمرء مثل ما فعل وقلنا رأيت
الحابس إذا اقتصصنا منه والقصاص هو أن يفعل به مثل ما فعل هل ثم قتل فيقتل به وإنما تم حبس والحبس
معصية وليس فيها قصاص فيعزر عليها وسواء حبسه ليقتله أو لا يقتله ولو كان الحبس يقوم مقام القتل
إذا نوى الحابس أن يقتل المحبوس انبغى لولم يقتل أن يقتله لأنه قد فعل الفعل الذي يقيم مقام القتل
مع النية ولكنه على خلاف ما قال صاحبنا وعلى ما قال محمد بن الحسن في الجملة وعامة ما أدخل محمد بن
صاحبنا يدخل وأكثر منه ولكن محمد لا يسلم من أن يغفل في موضع آخر فيدخل في أكثر مما عاب على
صاحبنا فيكون جميع ما احتج به على صاحبنا في هذا الموضع حجة عليه فإن قال قائل وما ذلك قيل يزعم
أن قوماً لو قطعوا الطريق فقتلوا ولهم قوم رده حيث يسمعون الصوت وإن كانوا لا يرون ما فعل هؤلاء من القتل
قتل القاتلون بقتلهم والرادون بأن هؤلاء قتلوا بقتولهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فقلت لمحمد بن
الحسن رحمه الله أو رويت في هذا شيئاً فلم يذكر رواية فقلت له رأيت رجلاً شديداً أراد رجل ضعيف
أن يقتله فقال لرجل شديداً لولا ضعفي قتلت فلانا فقال أنا أكتفه لك فكشفه وجلس على صدره ورفع لحيته
حتى أبرز مذبحة وأعطى الضعيف سكيناً فذبحه فزعمت أنك تقتل الذابح لأنه هو القاتل ولا تلتفت إلى المعونة
هذا الذي كان سببه لأن السبب غير الفعل وإنما يؤخذ الله الناس على الفعل أكان هذا أعون على قتل هذا
أو الرد على قتل من مر في الطريق ثم تقول في الرد لو كانوا حيث لا يسمعون الصوت وإن كانوا يرون القوم
ويعززونهم ويقوونهم لم يكن عليهم شيء إلا التعزيز في ذلك حيث يسمعون الصوت قال فصاحبكم يقول
معنى مثل هذا في الرد يقتلون قلت فتقوم لك بهذا حجة على غيرك أن كان قولك لا يكون حجة أف يكون قول
صاحبنا الذي تستدرك عليه مثل هذا حجة قال فلا تقول قلت لا ولم أجداً أحداً يعقل بقوله ومن قاله خرج
من حكم الكتاب والقياس والمعقول ولزمه كثير مما احتججت به فلو كنت إذا احتججت في شيء أو عبته سلبت
منه كان (قال الشافعي) وروى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال يقتل القاتل ويحبس المسلم
حتى يموت وهو لا يجلسه حتى يموت بخالف ما احتج به

باب القوديين الرجال والنساء

قال أبو حنيفة لا قوديين الرجال والنساء إلا في النفس وكذلك أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم
وقال أهل المدينة نفس المرأة بنفس الرجل وجرحها بجرحه قال محمد بن الحسن رأيت المرأة في العقل
أليست على النصف من دية الرجل قالوا بلى قيل لهم فكيف قطعت يده بيدها ويده ضعيف يدها في العقل
قالوا أنت تقول مثل هذا أنت تقتله بالمرأة ودية المرأة على النصف من دية الرجل قيل لهم ليست النفس
كغيرها ألا ترى أن عشرة لو قتلوا رجلاً ضربوه بأسيافهم حتى قتلوه قتلوا به جميعاً ولو أن عشرة قطعوا يد
رجل واحد لم تقطع أيديهم فلذلك اختلفت النفس والجراح فإن قلمنا أن تقطع يدي رجلين بيد رجل
فأخبرنا عن رجلين قطع أيدي رجل جميعاً جزأ أحدهما من أعلاها والآخر من أسفلها حتى التقت الحديدتان

في النصف منها تقطع يد كل واحد منهما وانما قطع نصف يده ليس هذا مما ينبغي أن يخفى على أحد (قال الشافعي) رحمه الله اذا قتل الرجل المرأة قتل بها واذا قطع يدها قطعت يده بيدها فاذا كانت النفس التي هي الاكثر بالنفس فالذي هو اقل أولى أن يكون بما هو اقل وليس القصاص من العقل بسبيل الا ترى أن من قتل الرجل بالمرأة فقد يقتله بها وعقلها نصف عقله قال محمد بن الحسن يقتل الحر بالعبد ودية الحر عنده ألف دينار ولعل دية العبد خمسة دنانير فلو كان تفاوت الدية يمنع القتل لم يقتل رجل بامرأة ولا حر بعبد لأنه لا يكون في العبد عنده الاقل من دية حر ولا عبد بعبد اذا كان القاتل أكثر قيمة من المقتول فان زعم أن القصاص في النفس ليس من معنى العقل بسبيل فكذلك ينبغي له أن يقول في الجراح لان الله تبارك وتعالى ذكرها ذكرها ذكر واحد فلم يفرق بينهما في هذا الموضع الذي حكم بها فيه فقال جل ثناؤه النفس بالنفس الى والجروح قصاص فلم يوجب في النفس شيئا من القود الا اوجب فيما سمي مثله فاذا زعم محمد أن من حجه أن عشرة يقتلون رجلا واحدا فيقتلون به ولو قطعوا يده لم تقطع أيديهم فلو قالوا معه قوله لم تكن عليهم حجة بل كانت عليه بقوله وذلك أنهم يقدرون على أن يقتلوه فاذا جعلت العشرة كل واحد منهم يقتل كانه قاتل نفس على الكمال فكذلك فاجعل عليهم عشرين اذا قتلوا انسانا فان قلت معنى القصاص غير معنى الدية قلنا وكذلك في النفس أيضا فان قلت نعم قالوا لك لانسمع ما احتججت به الاعلى مع أنهم يقطعون أو من قطع منهم يدين يبدوا اذا قطعوا يدين يبدوا فاما يشبه أن يكونوا قاسوها على النفس فقالوا اذا فاتا شيئا لا يرجع كفاية النفس التي لا ترجع قضينا عليها باشتراكهما في الاثمة قضاء كل من فعل فعلا على الانفراد

(باب القصاص في كسر اليد والرجل)

قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه لا قصاص على أحد كسر يدا أو رجلا لانه عظم ولا قود في عظم الا السن وقال أهل المدينة من كسر يدا أو رجلا أقيد منه ولا يعقل ولكنه لا يقاد حتى يبرأ جرح صاحبه وقال محمد بن الحسن الآثار في أنه لا قود في عظم أكثر من ذلك : أخبرنا محمد بن أبيان القرشي عن حماد عن إبراهيم قال ليس في عظم قصاص الا السن وقال أبو حنيفة لا قصاص في شيء من ذلك وفي اليد نصف الدية في ماله وفي الكسر حكومة عدل في ماله ولم أكن لأضع الحديد في غير الموضع الذي وضعها فيه القاطع ولا أقتص من عظم فلذلك جعلت في ذلك الدية قال وقد اجتمعنا نحن وأهل المدينة أنه لا قود في أمومة فينبغي لمن رأى القرد في العظام أن يرى ذلك في الأمومة لانها عظم كسر فوصل الى الدماغ ولم يصب الدماغ وينبغي له أيضا أن يجعل في المنقلة القود وان اقتص من عظم اليد والرجل ولم يقتص من كسر عظم الرأس فقد ترك قوله وليس بينهما افتراق وينبغي له أيضا أن يقتص من الهاشمة وهي الشجة التي هشت عظم الرأس فان لم يقتص من هذا فقد ترك قوله في كسر اليد والرجل وقد قال مالك بن أنس رضي الله تعالى عنه ذات يوم كنا لانقص من الأصابع حتى قص منها عبد العزيز بن المطلب قاض علمهم فقصاصنا منها فلبس يعدل أهل المدينة في الأشياء بما عمل به عامل في بلادهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى معقول في كتاب الله عز وجل في القصاص اذا قال جل وعلا النفس بالنفس الآية انما هو افاتة شيء بشيء فلهذا سواء وفي قوله والجروح قصاص انما هو أن يفعل بالجراح مثل ما فعل بالجروح فلا نقص من واحد الا في شيء يقات من الذي أفتان مثل عين وسن وأذن ولسان وغير هذا مما يقات فهذا يقات افاتة النفس أو جرح فيؤخذ من الجراح كما أخذ من الجروح فاذا كان على الابتداء يعلم أنه يقدر على أنه يقص منه فلا يزال فيه ولا ينقص اقتص منه واذا كان لا يقدر على ذلك فلا قصاص فيه قال وأولى الأشياء أن لا يقص منه كسر اليد والرجل لمعينين أحدهما أن دون عظمهما حائل من جلد وعروق ولحم وعصب ممنوع الابعاج عليه فلو استيقنا أننا كسر عظمه كما كسر عظمه

حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه أن رسول الله قال اذا رأيتم الهلال فصوموا واذا راى يموت فافطروا فان غم عليكم فاقدروا له وكان عبد الله بن عمر يصوم قبل الهلال بيوم قيل لا إبراهيم يتقدمه قال نعم : أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن محمد بن جابر عن ابن عباس قال عجت من يتقدم الشهر وقد قال رسول الله لا تصوموا حتى تروه ولا تفطروا حتى تروه : أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تقدموا الشهر بيوم ولا يومين الا أن يوافق ذلك صوما كان يصومه أحدكم صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فان غم عليكم فعدوا ثلاثين : أخبرنا عمرو بن أبي علقمة عن سلمة عن الأوزاعي حدثني يحيى بن أبي كثير حدثني أبو سلمة عن أبي هريرة قال قال

يدي رمضان بيوم أو يومين إلا رجلاً كان يصوم صياماً فليصمه (قال الشافعي) وبهذا كله نأخذ والظاهر من أمر رسول الله والله أعلم أن لا يصام حتى يرى الهلال ولا يفطر حتى يرى الهلال لأن الله جعل الأهلة مواقيت للناس والحج وقد رها يتم وينقص فأمرهم الله أن لا يصوموا حتى يروا الهلال على معنى أن ليس بواجب عليكم أن تصوموا حتى تروا الهلال وإن خفتم أن يكون قد رآه غيركم فلا تصوموا حتى تروه على أن عليكم صومه ولا تفطروا حتى تروه لأن عليكم إتمامه فإن غم عليكم فأكلوا العدة ثلاثين يعني فيما قبل الصوم من شعبان ثم تكونوا على يقين من أن عليكم الصوم وكذلك فاصنعوا في عدد رمضان فتكونون على يقين من أن يكون لكم الفطر لأنكم قد صمتم كمال الشهر قال ابن عمر سمع الحديث كما وصفت وكان ابن عمر يتقدم رمضان بسوم قال وحديث الأوزاعي لا تصوموا إلا أن يوافق

لا تزيد فيه ولا تنقص فعلنا ولكنا لا نصل إلى العظم حتى ننال مما دونه مما وصفت مما لا يعرف قدره مما هو أكثر وأقل مما نال من غيره والثاني أن لا نقدر على أن يكون كسر ككسر أبدأ فهو ممنوع من الوجهين والمأمومة والمنقلة والهاشمية أولى أن يكون فيها قصاص من حيث أن من جناهها فقد شق بها اللحم والجلد فنشق اللحم والجلد كما شققه ونهشم العظم أو ننقله أو نؤممه فنخرقه فإن قال لا يقدر على العظم وهو بارز فهو لم يتعذر دونه فكذلك لا يقدر على العظم دونه غيره

(كتاب سيرة الأوزاعي)

.. أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي محمد بن إدريس قال قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا غم جند من المسلمين غنيمته في أرض العدو من المشركين فلا يقسمونها حتى يخرجوها إلى دار الإسلام ويحوزوها وقال الأوزاعي لم يقفل رسول الله صلى الله عليه وسلم من غزوة أصاب فيها غنما إلا نجسه وقسمه قبل أن يقفل من ذلك غزوة بني المصطلق وهو أذن ويوم حنين وخيبر وتزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم بخيبر حين افتتحها صفية وقتل كنانة بن الربيع وأعطى أخته دحية ثم لم يزل المسلمون على ذلك بعده وعليه جيوشهم في أرض الروم في خلافة عمر بن الخطاب وخلافة عثمان رضي الله عنهما في البر والبحر ثم هزم في أرض الشرك حين هاجت الفتنة وقتل الوليد قال أبو يوسف رحمه الله تعالى أما غزوة بني المصطلق فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم افتتح بلادهم وظهر علمهم فصارت بلادهم دار الإسلام وبعث الوليد بن عقبة فأخذ صدقاتهم وعلى هذه الحال كانت خيبر حين افتتحها وصارت دار الإسلام وعاملهم على النخل وعلى هذا كانت حنين وهو أذن ولم يقسم في حنين إلا بعد منصرفه عن الطائف حين سأله الناس وهم بالجرأة أن يقسمه بينهم فإذا ظهر الإمام على دار وأمن أهلها فيجري حكمه عليها فلا بأس أن يقسم الغنيمه فيها قبل أن يخرج وهذا قول أبي حنيفة أيضاً وإن كان مغيراً فيها لم يظهر عليها ولم يجر حكمه فأنكره أن يقسم فيها غنيمه أوفياً من قبل أنه لم يجره ومن قبل أنه لو دخل جيش من جيوش المسلمين مدد لهم شركوهم في تلك الغنيمه ومن قبل أن المشركين لو استنقذوا ما في أيديهم ثم غنمهم جيش آخر من جيوش المسلمين بعد ذلك لم يرد على الأولين منه شيء وأما ما ذكر عن المسلمين أنهم لم يزلوا يقسمون مغانمهم في خلافة عمر وعثمان رضي الله تعالى عنهما في أرض الحرب فإن هذا ليس يقبل إلا عن الرجال الثقات فمن هذا الحديث وعن ذكره وشهده وعن روى ونقول أيضاً إذا قسم الإمام في دار الحرب فقسمه جائز فإن لم يكن معه حوله يحمل عليها المغنم أو احتاج المسلمون إليها أو كانت علة فقسم لها المغنم ورأى أن ذلك أفضل فهو مستقيم جائز غير أن أحب ذلك إلينا وأفضل أنه لا يقسم شيئاً من ذلك إذا لم يكن به إليه حاجة حتى يخرجها إلى دار الإسلام قال أبو يوسف عن مجاهد بن سعيد عن الشعبي عن عمر أنه كتب إلى سعد بن أبي وقاص أني قد أمددتك بقوم فنألك منهم قبل تفق القتلى فأشركه في الغنيمه قال أبو يوسف وهذا يعلم أنهم لم يجرزوا ذلك في أرض الحرب قال محمد بن إسحق شغل عبادة بن الصامت عن الأنفال فقال فينا أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم أنزلت يستألفونك عن الأنفال الآية أنزعه الله منا حين اختلفنا وساءت أخلافنا فجعله الله عز وجل إلى رسوله صلى الله عليه وسلم يجعله حيث شاء قال أبو يوسف رحمه الله تعالى وذلك عندنا لأنهم لم يجرزوه ويخرجوه إلى دار الإسلام الحسن بن عماره عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقسم غنائم بدر إلا من بعد مقدمه المدينة والدليل على ذلك أنه ضرب لعثمان وطلحة في ذلك بسهمهم فقالا وأجرنا فقال وأجركما ولم يشهدا وقعة بدر . أشياخنا عن الزهري ومكحول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه لم يقسم غنيمه في دار الحرب قال أبو يوسف رحمه الله تعالى وأهل الحجاز يقضون بالقضاء فيقال لهم عن فيقولون بهذا حزن السنة وعسى أن

أحدكم يحتمل معنى
مذهب ابن عمر في
صومه قبل رمضان إلا
أن تصوموا على ما كنتم
تصومون متطوعين
لأن عليكم واجبا أن
تصوموا إذا لم تروا الهلال
قال ويحتمل خلافه
من أن يرى أن لا يوصل
رمضان بشئ من الصوم
الآن يكون رجل اعتاد
صوما من أيام معلومة
فوافق بعض ذلك الصوم
يوما يصل شهر رمضان
(قال الشافعي) فأختار
أن يفطر الرجل يوم
الشك في هلال رمضان
إلا أن يكون يوما كان
يصومه فأختار صيامه
وأسال الله التوفيق
ولهذا نظير في الصلاة
سند كرم في موضعه ان
شاء الله وهو النهي عن
الصلاة في ساعات من
النهار

(باب نفى الولد)

«حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا سفيان عن
ابن شهاب عن ابن
المسيب أو أبي سلمة عن
أبي هريرة «الشك من
سفيان» أن رسول الله
قال الولد للفراش وللعاهر
الجحر» أخبرنا سفيان

يكون قضى به عامل السوق أو عامل مامن الجهات وقول الأوزاعي على هذا كانت المقاسم في زمان عمر
وعثمان رضي الله تعالى عنهما وهما جارا غير مقبول عندنا الكلبي من حديث رفعه إلى رسول الله صلى الله
عليه وسلم أنه بعث عبد الله بن جحش إلى بطن نخلة فأصاب هنالك عمرو بن الحضرمي وأصاب أسيرا وأثنين
وأصاب ما كان معهم من آدم وزيث وتجارة من تجارة أهل الطائف فقدم بذلك على رسول الله صلى الله
عليه وسلم ولم يقسم ذلك عبد الله بن جحش حتى قدم المدينة وأنزل الله عز وجل في ذلك يستألفونك عن الشهر
الحرام قتال فيه قل قتال فيه كبير حتى فرغ من الآية فقبض رسول الله صلى الله عليه وسلم المغنم ونجسه
محمد بن اسحق عن مكحول عن الحرث بن معاوية قال قيل لمعاذ بن جبل ان شرحبيل بن حسنة باع غنما وبقر
أصابها بقتسر بن نخلها الناس وقد كان الناس يأكلون ما أصابوا من المغنم على عهد رسول الله صلى الله عليه
وسلم ولا يبيعونه فقال معاذ لم يكن المسلمون محتاجين إلى لحومها فقروا على (٣) خلتها
فليبيعوها فليكن ثمنها في الغنمة والخمس وان كان المسلمون محتاجين إلى لحومها فلتقسم عليهم فإيا كلونها
فان رسول الله صلى الله عليه وسلم أصاب أموال أهل خير وفيها الغنم والبقر فقسمها وأخذ الخمس وقد
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يطعم الناس ما أصابوا من الغنم والبقر إذا كانوا محتاجين (قال الشافعي)
رحم الله تعالى القول ما قال الأوزاعي وما احتج به عن رسول الله صلى الله عليه وسلم معروف عند أهل المغازي
لا يختلفون في أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قسم غير مغنم في بلاد الحرب فأما ما احتج به أبو يوسف من
أن النبي صلى الله عليه وسلم ظهر على بني المصطلق وصارت دارهم دارا لسلام فان رسول الله صلى الله عليه وسلم
أغار عليهم وهم غارون في نعمهم فقتلهم وسباههم وقسم أموالهم وسبهم في دارهم سنة خمس وانما أسلوا بعد ما
برزمان وانما بعث إليهم الوليد بن عقبة مصداق سنة عشر وقد رجع رسول الله صلى الله عليه وسلم عنهم ودارهم
دار حرب وأما خير فاعلمته كان فيها مسلم واحد وما صالح إلا اليهود وهم على دينهم وانما حول خير كله
دار حرب وما علمت لرسول الله صلى الله عليه وسلم سرية فقلت من موضعها حتى تقسم ما ظهرت عليه ولو
كان الأمر كما قال لكان قد أجاز أن يقسم الوالي بلاد الحرب فدخل فيما عاب وأما حديث مجالد عن الشعبي
عن عمر أنه قال من جاءك منهم قبل تنفق القتلى فأسهم له فهو ان لم يكن ثابتا داخل فيما عاب على الأوزاعي
فانه عاب عليه غير الثقات المعروفين ما علمت الأوزاعي قال عن النبي صلى الله عليه وسلم من هذا إلا ما هو
معروف ولقد احتج على الأوزاعي بحديث رجال وهو يرغب عن الرواية عنهم فان كان حديث مجالد ثابتا فهو
يخالفه هو يزعم أن المدد اذا جاءه ولم يخرج المسلمون من بلاد الحرب والقتلى نظروا لهم لم ينفقوا ولا ينفقون
بعد ذلك بأيام لم يكن لهم سهم مع أهل الغنمة فلو كانت الغنمة عنده انما تكون للاولين دون المدد اذا تنفقت
القتلى انبغى أن يعطى المدد ما بينهم وبين أن تنفق القتلى قال وبلغني عنه أنه قال وان قسم بلاد الحرب
كان جائزا وهذا ترك لقوله ودخل فيما عاب على الأوزاعي وبلغني عنه أنه قال وان قسم بلاد الحرب ثم جاء
المدد قبل تنفق القتلى لم يكن للدد شيء وهذا يناقض قوله وجهته عليه بحديث عن عمر لا يأخذه ويدعه من
كل وجه وقد بلغني عنه أنه قال وان تنفقت القتلى وهم في بلاد الحرب لم يخرجوا منها ولم يقسموا شرهم المدد
وكل هذا القول خروج مما احتج به (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وانما الغنمة لمن شهد الواقعة لا للمدد
وكذلك روى عن أبي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما وأما ما احتج به من أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقسم
غنما بدر حتى ورد المدينة وما ثبت من الحديث بأن قال والدليل على ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم أسهم
لعثمان وطلحة رضي الله تعالى عنهما ولم يشهدا بدر فان كان كما قاله فهو يخالف سنة رسول الله صلى الله عليه
وسلم فيه لانه يزعم أن ليس للإمام أن يعطى أحد لم يشهد الواقعة وليس كما قال غنم رسول الله صلى الله عليه

(١) بياض بالاصل

وسلم غنائم بدر بسير شعب من شعاب الصفراء قريب من بدر وكانت غنائم بدر كما روى عبادة بن الصامت غنمها المسلمون قبل أن تنزل الآية في سورة الانفال فلما تشاحوا عليها انتزعها الله من أيديهم بقوته عز وجل يستأونك عن الانفال قل الانفال لله والرسول فاتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم فكانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم كلها خالصة وقسمها بينهم وأدخل معهم ثمانية نفر لم يشهدوا الواقعة من المهاجرين والانصار وهم بالمدينة وانما أعطاهم من ماله وانما نزلت واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله نجسه بعد غنيمه بدر ولم يعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم أسهم يخلق لم يشهدوا الواقعة بعد نزول الآية ومن أعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم من المولفة وغيرهم فأنما من ماله أعطاهم لا من شيء من أربعة الأنجاس وأما ما احتج به من وقعة عبد الله بن جحش وابن الحضرمي فذلك قبل بدر وقبل نزول الآية وكانت وقعتهم في آخر يوم من الشهر الحرام فوقفوا فيما صنعوا حتى نزلت يستأونك عن الشهر الحرام قتال فيه وليس مما خلفه فيه الا وزاعي بسبيل

(أخذ السلاح)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا بأس أن يأخذ الرجل سلاح من الغنيمه اذا احتاج اليه بغير إذن الامام فيقاتل به حتى يفرغ من الحرب ثم يرد في المغنم وقال الاوزاعي يقاتل ما كان الناس في معصية القتال ولا ينتظر برده الفراغ من الحرب فيعرضه للهلاك وانكسار سنه من طول مكنته في دار الحرب وروى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اياك وايا الغلول أن تترك الدابة حتى يحسرقبل أن يؤدي الى المغنم أو تلبس الثوب حتى يخلق قبل أن ترده الى المغنم قال أبو يوسف قد بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قال الاوزاعي ولحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم معان ووجه تفسير لا يفهمه ولا يبصره الامن أعانه الله تعالى عليه فهذا الحديث عندنا على من يفعل ذلك وهو عنه غني ببق بذلك على دابته وعلى ثوبه أو يأخذ ذلك يريده الحاجة فاما رجل مسلم في دار الحرب ليس معه دابة وليس مع المسلمين فضل يحملونه الادواب الغنيمه ولا يستطيع أن يمشي فانا كان هذا فلا يحمل للمسلمين تركه ولا بأس بتركه ان شاءوا وان كرهوا وكذلك هذه الحال في السلاح والحال في السلاح ابين وأوضح ألا ترى أن قوما من المسلمين لو تكسرت سيوفهم أو ذهبت ولهم غنائم في المسلمين أنه لا بأس أن يأخذوا سيوفهم من الغنيمه فيقاتلوا بها ماداموا في الحرب أرايت ان لم يحتاجوا اليها في معصية القتال واحتاجوا اليها بعد ذلك بسومين وأغار عليهم العدو يقومون هكذا في وجه العدو بغير سلاح أرايت لو كان المسلمون كلهم على حالهم كيف يصنعون يستأسرون هذا الرأي توهين لمكيدة المسلمين وخنودهم وكيف يحمل هذا مادام في المعصية ويحرم بعد ذلك وقد بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الثقات حديث مسند عن الرجال المعروفين بالفقهاء المأمونين عليه أنه كان يغم الغنيمه فيها الطعام فيأكل أصحابه منها اذا احتاج الرجل شيئا يأخذه وحاجة الناس الى السلاح في دار الحرب والى الدواب والى الثياب أشد من حاجتهم الى الطعام . أبو اسحق الشيباني عن محمد بن أبي المجالد عن ابن أبي أوفى قال كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بخيبر يأتي أحدنا الى الطعام من الغنيمه فيأخذ حاجته (قال الشافعي) كان أبو حنيفة أنما جعل السلاح والثياب والدواب فيما ساعلى الطعام من غني يحدد ما يشري به طعاما أو فقيرا لا يحدد ما يشري به أهل لهم كله وأكله استهلاك له فهو انما يحدد ما يشري به طعاما أن يأكل الطعام في بلاد العدو فقامس السلاح والدواب عليه جعل له أن يستهلك الطعام وينفكه بركوب الدواب كما ينفكه بالطعام فيأكل فالوداويأكل السمن والعسل وان اجتزا بالخيز اليابس بالمخ والخبز واللبن وأن يبلغ بالدواب استهلاكها أو يأخذ السلاح من بلاد العدو فيتلذذ بالضرب بها غير العدو كما تلذذ بالطعام غير الجوع وكان يلزمه اذا خرج بالدواب والسلاح من بلاد العدو أن يجعله ملكا له في قول من قال يكون ما بقى من

الطعام ملكه ولا أحسب من الناس أحدا يجيز هذا وكان له بيع سلاحه ودوابه وأخذ سلاح ودواب كما تكون له الصدقة بطعامه وهبته وأكل الطعام من بلاد العدو فقد كان كثير من الناس على هذا ويصنعون مثله في دوابهم وسلاحهم وثيابهم وقدر روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لو نزعنا سهمان من جبل من بلاد العدو ما كنت بأحق به من أخيل وما أعلم ما قال الأوزاعي إلا موافقا للسنة معقولا لأنه يحل في حال الضرورة الشيء فإذا انقضت الضرورة لم يحل وما علمت قول أبي حنيفة قياسا ولا خبرا

(سهم الفارس والراجل وتفضيل الخيل)

قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه يضرب الفارس بسهمين سهم له وسهم لفارسه ويضرب الراجل بسهم وقال الأوزاعي أسهم رسول الله صلى الله عليه وسلم للفارس بسهمين ولصاحبه سهم واحد والمسلمون بعد لا يختلفون فيه وقال أبو حنيفة الفارس والبرذون سواء وقال الأوزاعي كان أئمة المسلمين فيما سلف حتى هاجت الفتنة لا يسهمون للبراذين قال أبو يوسف رضي الله تعالى عنه كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يكره أن تفضل بهيمة على رجل مسلم ويجعل سهمها في القسم أكثر من سهمه فأما البراذين فما كنت أحسب أحدا يجهل هذا ولا يعيز بين الفرس والبرذون ومن كلام العرب المعروف الذي لا يختلف فيه العرب أن تقول هذه الخيل ولعلها براذين كلها أو جلها ويكون فيها المقارييف أيضا وبما نعرف نحن في الحرب أن السراذين أوفق أكثر من الفرس من الخيل في لين عطفها وقودها وجودتها مما لم يطل الغاية وأما قول الأوزاعي على هذا كانت أئمة المسلمين فيما سلف فهذا كما وصف من أهل الحجاز وأرى بعض مشايخ الشام ممن لا يحسن الموضوع ولا تشهد ولا أصول الفقه صنع هذا فقال الأوزاعي بهذا مضت السنة وقال أبو يوسف بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن غيره من أصحابه أنه أسهم للفارس بثلاثة أسهم وللراجل بسهم وبهذا أخذ أبو يوسف (قال الشافعي) رحمه الله تعالى القول ما قال الأوزاعي في الفارس أن له ثلاثة أسهم (قال الشافعي) وأخبرنا عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ضرب للفارس بثلاثة أسهم وللراجل بسهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وأما ما حكى أبو يوسف عن أبي حنيفة أنه قال لا أفضل بهيمة على رجل مسلم فلو لم يكن في هذا خبر عن النبي صلى الله عليه وسلم لكان محجوبا بخلافه لأن قوله لا أفضل بهيمة على مسلم خطأ من وجهين أحدهما أنه كان إذا كان أعطى بسبب الفرس سهمين كان مفضلا على المسلم إذ كان انما يعطى المسلم سهمانين له أن لا يسوى البهيمة بالمسلم ولا يقربها منه وإن هذا كلام عربي وانما معناه أن يعطى الفارس سهماله وسهمين بسبب فرسه لأن الله عز وجل ندب إلى اتخاذ الخيل فقال جل وعز وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل فإذا أعطاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما وصفنا فأنما أسهم الفارس لراكبه لا للفارس والفارس لا يملك شيئا انما يملكه فارسه بعنائه والمؤنة عليه فيه وما ملكه به رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما تفضيل الأوزاعي الفرس على الهجين واسم الخيل يجمعهما فان سفيد بن عيينة أخبرنا عن الأسود بن قيس عن علي بن الأقر قال أغارت الخيل بالشام فأدركت الخيل من يومها وأدركت الكوادر ضحى وعلى الخيل المنذر بن أبي حصاة الهمداني ففضل الخيل على الكوادر وقال لا أجعل ما أدرك كما لم يدرك فبلغ ذلك عمر فقال (١) هبنا الوادعي أمه لقد أذكرت به أمضوها على ما قال (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهم يروون في هذا أحاديث كلها أو بعضها أثبت مما احتج به أبو يوسف فان كان فيما احتج به حجة فهي عليه ولكن هذه منقطعة والذي نذهب اليه من هذا التسوية بين الخيل العرب والبراذين والمقارييف ولو كنا ثبت مثل هذا ما خالفناه . وقال أبو حنيفة إذا كان الرجل في الديوان راجلا ودخل أرض العدو وغازيا راجلا ثم ابتاع فرسا يقاتل عليه وأحرزت الغنيمة

(١) جلة دعائية والغرض منها الإعجاب بعلمه وقوله لقد أذكرت به أي ولدت شهما اه كتبه مصححه

قال النبي انظروها فان جاءت به أسحم أدعج العيين عظيم الألتين فلا أراه الا قد صدق عليها وان جاءت به أحير كأنه وحره فلا أراه الا كاذبا قال فجاءت به على النعت المكروه : أخبرنا ابراهيم بن سعد عن أبيه عن سعيد بن المسيب وعبد الله بن عبد الله ابن عتبة أن رسول الله قال ان جاءت به أميغر سبطا فهو لزوجها وان جاءت به أدعيج جعدا فهو للذي يتهمه قال فجاءت به أدعيج (قال الشافعي) وفي حديث ابراهيم بن سعد من الوجهين عن النبي دلالة على أن رسول الله نفي الولد عن الزوج لأنه لو لم ينفع عنه لم يأمر والله أعلم بالنظر اليه ودلالة على أن أحكام الله ورسوله في الدنيا على الظاهر من أمرهم وأحكام الله على الناس في الآخرة على سرائرهم لان الله لا يطلع على السرائر غيره وفي ذلك ابطال أن يحكم الناس في شيء أبدا بغير الظاهر وابطال أحكام التوهم كلها من الذرائع وما يغلب على سامعه وما سواها ولا في لا أعلم شيئا بعد

أمر المنافقين أي من
أن يقول رسول الله
للاعنة وهي حبل أن
جاءت به كذا فهو الذي
يتهمه وإن جاءت
به كذا فلا أحسبه
الاقصد كذب عليها
فتأتى به على ما وصف
انه للذي يتهمه ثم لا يجد
الذي يتهمه ولا هي
(قال الشافعي) وفي
حديث مالك عن نافع
ما في هذه الأحاديث من
إلحاق النبي الولد بالمرأة
وذلك نفية عن أبيه وهو
أبين من هذه في نفي الولد
عن أبيه عند من ليس
له نظر (قال الشافعي)
وليس يخالف حديث
نفي الولد عن ولد على
فراشه قول النبي الولد
للفراس والعاهر الحجر
ومعنى قوله الولد للفراس
معنيان أحدهما وهو
أعمهما وأولاهما أن الولد
للفراس مالم ينضمرب
الفراس بالعان الذي
نفاه به عنه رسول الله فإذا
نفاه بالعان فهو منفي
عنه وغير لاحق بمن
اتعاه برناوان أشبهه كالم
يلحق النبي المولود الذي
نفاه زوج المرأة بالعان
ولم ينسبه إلى رجل
بعينه وعرف النبي صلى
الله عليه وسلم شبهه به
لانه ولد على غير فراس
وترك النبي أن يلحقه به

وهو فارس انه لا يضرب له الاسهم راجل وقال الأوزاعي لم يكن للمسلمين على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ديوان وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلم للغيل وتتابع على ذلك أئمة المسلمين وقال أبو يوسف ليس فيما ذكر الأوزاعي حجة ونحن أيضا نسلم للفارس كما قال فهل عنده أثر مستند عن الثقات أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أسهم سهم فارس لرجل غزاه معه راجلا ثم استعاروا واشتري فرسا فقاتل عليه عند القتال ويفسر هاكذا وعليه في هذا أشياء أرايت لوقاتل عليه بعض يوم ثم باعه من آخر فقاتل عليه ساعة أو كل هؤلاء يضرب لهم سهم فارس وانما هو فارس واحد هذا لا يستقيم وانما توضع الأموال على ما يدخل عليه الجند فمن دخل فارسا أرض الحرب فهو فارس ومن دخل راجلا فهو راجل على ما عليه الدواوين منذ زمن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه إلى يومك هذا (قال الشافعي) رحمه الله القول ما قال الأوزاعي وقد زعم أبو يوسف أن السنة جرت على ما قال وعاب على الأوزاعي أن يقول قد جرت السنة بغير رواية ثابتة مفسرة ثم ادعاه بغير رواية ثابتة ولا خبر ثابت ثم قال الأمر كما جرى عليه الديوان منذ زمان عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وهو لا يخالف في أن الديوان محدث في زمان عمر وأنه لم يكن ديوان في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أبي بكر ولا صدر من خلافة عمر وأن عمر انما دق الديوان حين كثرت المال والسنة انما تكون لرسول الله صلى الله عليه وسلم انه أسهم للفارس ثلاثة أسهم وللراجل بسهم فهذا الدليل على ما قال الأوزاعي لانه لا يسهم عنده ولا عنده الا لمن حضر القتال فاذا لم يكن حاضر القتال فارسا فكيف يعطى بفارسه ما لا يعطى ببدنه وأما قوله ان قاتل هذا عليه يوما وهذا يوما يعطى كل واحد سهم فارس فلا يعطى بفارس في موضعين كما لا يعطى لوقاتل في موضعين الا أن تكون غنيمة فلا يعطى بشئ واحد في موضعين والسهم للفارس المالك لامن استعار الفرس يوما ولا يومين اذا حضر المالك فارسا للقتال ولو بعضنا بينهم سهم الفرس ما زده على سهم فرس واحد كالأوسم من الراجل ومات لم يزد ورثته على سهم واحد وكذلك لو خرج سهمه إلى بغير قسموه فقال بعض من يذهب مذهبه اني انما أسهمت للفارس اذا دخل بلاد الحرب فارسا للمؤنة التي كانت عليه في بلاد الاسلام قلنا فأتقول ان اشتري فرسا قبل أن يفرض عليه الديوان في أدنى بلاد الحرب بساعة قال يكون فارسا اذا ثبت في الديوان قلنا فأتقول في خراساني أو عماري فاد فرسا من بلاده حتى أتى بلاد العدو فأت فرسه قبل أن تنتهي الدعوة إليه قال فلا يسهم له سهم فرس قلنا فقد أبطلت مؤنة هذين في الفرس وهذان أكثر مؤنة من الذي اشتراه قبل الديوان بساعة . وقال أبو حنيفة في الرجل يموت في دار الحرب أو يقتل انه لا يضرب له سهم في الغنيمة وقال الأوزاعي أسهم رسول الله صلى الله عليه وسلم لرجل من المسلمين قتل بخير فاجتمعت أئمة الهدى على الاسهام لمن مات أو قتل . وقال أبو يوسف حدثنا بعض أشياخنا عن الزهري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لم يضرب لاحد من اسنشهد معه بسهم في شئ من المغنم قط وانه لم يضرب لعبيدة بن الحرث في غنيمة بدر ومات بالصفراء قبل أن يدخل المدينة . وقال أبو يوسف ما قاله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو كما قال ولرسول الله صلى الله عليه وسلم في التي وغيره حال ليست لغيره وقد أسهم رسول الله صلى الله عليه وسلم لعثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه في بدر ولم يشهدا فقال وأجرى يارسول الله قال وأجرى قال وأسهم أيضا طلحة بن عبيد الله في بدر ولم يشهدا فقال وأجرى فقال وأجرى ولو أن اماما من أئمة المسلمين أشرك قومًا لم يغز وامن الجند لم يتسع ذلك له وكان مسيا فيه وليس للأئمة في هذا ما لرسول الله صلى الله عليه وسلم فلان لم ير رسول الله صلى الله عليه وسلم أسهم لاحد من الغنيمة ممن قتل يوم بدر ولا يوم حنين ولا يوم خيبر وقد قتل بهار هط معروفة وفون فنانعلم أنه أسهم لاحد منهم وعذا ما لا يختلف فيه فعليك من الحديث بما تعرف العامة واياك والشاذ منه فانه حدثنا ابن أبي كريمة عن أبي جعفر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه دعا اليهود فسألهم فحدثوه حتى كذبوا على عيسى فصعد النبي صلى الله عليه وسلم

مثل قوله والعاهر الحجر
 بفعل ولد العاهر لا يلحق
 كان العاهر له مدعيًا أو
 غير مدع (قال الشافعي)
 والمعنى الثاني اذا تنازع
 الولد رب الفراش والعاهر
 فالولد رب الفراش وان
 نفى الرجل الولد بلعان
 فهو منفي واذا حدث
 اقرار بعد اللعان فالولد
 لاحق به لان المعنى الذي
 نفى به عنه بالتعانه وكذلك
 اذا أقر بكذبه بالالتعان
 كان الولد للفراش كما قال
 رسول الله ولو أقر به مرة
 لم يكن له نفيه بعد اقراره
 باللعان لان اقراره بكل
 حق لا دمي مرة يلزمه
 ولا يخرج منه شيء
 غيره وقد قال قائل من
 غير أهل العلم لا أنفى الولد
 باللعان وأجعل الولد
 لزوج المرأة بكل حال لان
 النبي قال الولد للفراش
 وقوله الولد للفراش
 حديث يجمع عليه ونفى
 الولد عن رب الفراش
 حديث يخالف الولد
 للفراش قال وحديث
 الولد للفراش ثابت
 وكذلك حديث نفى
 الولد باللعان والحديث
 أن النبي نفى الولد عن
 المتلاعنين وألحقه بأمه
 أوضح معنى وأخرى
 أن لا يكون فيه شبهة
 من حديث الولد للفراش
 لانه اذا نصى الحديث

المنبر فخطب الناس فقال ان الحديث سيفششوني فما أنا كم عني يوافق القرآن فهو عني وما أنا كم عني يخالف
 القرآن فليس عني * مسعر بن كدام والحسن بن عمار عن عمرو بن مرة عن البخاري عن علي بن أبي
 طالب رضي الله تعالى عنه أنه قال اذا أنا كم الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فظنوا أنه الذي هو أهدي
 والذي هو أنقى والذي هو أحيا * أشعث بن سوار واسماعيل بن أبي خالد عن الشيباني عن قرطبة بن كعب
 الانصاري أنه قال أقبلت في رهط من الانصار الى الكوفة فشيعة عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه عشي
 حتى اتينا الى مكان قد سماه ثم قال هل تدرون لم مشيت معكم يا معشر الانصار قالوا نعم لحقنا قال ان لكم
 الحق ولكنكم تأتون قوما لهم دوى بالقرآن كدوى النحل فاقبلوا الرواية عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وأناشر بكم فقال قرطبة لا أحدث حديثا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أبدا كان عمر فيما بلغنا
 لا يقبل الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الا بشاهدين ولو لا طول الكتاب لأسندت الحديث لك
 وكان علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه لا يقبل الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والرواية تزاد
 كثرة ويخرج منها ما لا يعرف ولا يعرفه أهل الفقه ولا يوافق الكتاب ولا السنة فإياك وشاذ الحديث وعليك
 بما عليه الجماعة من الحديث وما يعرفه الفقهاء وما يوافق الكتاب والسنة فقس الأشياء على ذلك فما خالف
 القرآن فليس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وان جاءت به الرواية * حدثنا الثقة عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم أنه قال في مرضه الذي مات فيه اني لأحرم ما حرم القرآن والله لا يمسون على بشيء فاجعل
 القرآن والسنة المعروفة لك أمما فأندوا تباع ذلك وقس عليه ما يرد عليك مما لم يوضح لك في القرآن والسنة
 * حدثنا الثقة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في قصة هوازن أن وفده هوازن سألوه فقال أمما ما كان
 لي ولبنى عبد المطلب فهو لكم وأسأل لكم الناس اذا صليت الظهر فقوموا وقولوا إنا نتشفع برسول الله صلى الله
 عليه وسلم على المسلمين وبالمسلمين على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقاموا ففعلوا ذلك فقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم أمما ما كان لي ولبنى عبد المطلب فهو لكم فقال المهاجرون وما كان لنا فهو لرسول الله صلى الله
 عليه وسلم وقالت الانصار مثل ذلك وقال عباس بن مرداس أمما ما كان لي ولبنى سليم فلا وقالت بنو سليم
 أمما ما كان لنا فهو لرسول الله صلى الله عليه وسلم وقال الأقرع بن حابس أمما ما كان لي ولبنى تميم فلا وقال
 عيينة أمما ما كان لي ولبنى فزارة فلا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من تمسك بحصته من هذا السبي فله
 بكل رأس ست فرائض من أول في عنصبيه فردوا الى الناس أبناءهم ونساءهم فردوا الناس ما كان في أيديهم
 ولرسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا حال لا تشبه حال الناس ولو أن أمما أمر جندا أن يدفعا ما في أيديهم
 من السبي الى أصحاب السبي ست فرائض كل رأس لم يجز ذلك له ولم ينفذ ولم يستقم ولا تشبه الأئمة في هذا
 والناس النبي صلى الله عليه وسلم لان رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما بلغنا قد نهى عن بيع الحيوان بالحيوان
 نسيته وهذا حيوان بعينه بحيوان بغير عينه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أمما ذكر من أمر بدر وأن
 النبي صلى الله عليه وسلم لم يسهم لعينة بن الحارث فهو عليه ان كان كإزعم أن الغنيمة أحرزت وعاش بعد
 الغنيمة وهو يزعم في مثل هذا أن له سهما فان كان كما قال فقد خالفه وليس كما قال قسم رسول الله صلى الله
 عليه وسلم الغنيمة وأعطى عبيدة سهمه وهو حي ولم يمت عبيدة الا بعد قسم الغنيمة فأما ما ذكر من أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أسهم لعثمان ولطلحة بن عبيد الله فقد فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وأسهم
 لسبعة أو ثمانية من أصحابه لم يشهدوا بدرًا وانما نزل تخميس الغنيمة وقسم الأربعة الأسهم بعد الغنيمة (قال
 الشافعي) وقد قيل أعطاهم من سهمه كسهمان من شهد فأما الرواية المتظاهرة عندنا فكم وصفت قال الله
 عز وجل يستأولونك عن الأنفال قل الأنفال لله والرسول فاتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم فساكنتم غنائم بدر
 لرسول الله صلى الله عليه وسلم يضعها حيث شاؤوا وانما نزلت واعلموا أنما غنمتم من شيء فأن لله خمسة والرسول

هو أن رجلين تنازعا ولدا
أحدهما يدعيه لرب أمه
الواطي لها بالملك والآ خر
يدعيه لرجل وطى تلك
الامة بغير ملك ولا نكاح
فقضى رسول الله صلى
الله عليه وسلم بنسبه
لمالك الامة أفرأيت
لو قال لنا قائل اذا كان
مثل هذا فالولد للفراس
لا نرسول الله انما الحق
بالفراس بالدعوى
لصاحب الفراس واذا لم
يكن هذا فوالد مولود
على فراس رجل لم الحق
به الا بدعوى يحدثها
له هل الحق عليه الا أن
معتولا في الحديث أن
يثبت النسب بالحلال
ولا يثبت بالحرام وان لم
يكن نصا بان الولد
للفراس بدعوى قرب
الفراس وأن يكون
يدعيه له من يجوز
دعوته عليه فحديث
الحاق الولد بالمرأة بين
بنفسه لا يحتاج فيه الى
تفسير من غيره فلا
يحتمل تأويل ولا علم
فيه مخالف من اهل العلم
(قال الشافعي) أ رأيت
لو أن رجلا عمد الى سنة
لرسول الله تخالفها
أولى أمر عرف عوام
من العلماء مجتمعين
عليه لم يعلم لهم فيه منهم
مخالفا فعارضه أ يكون

ولذي القربى بعد بذر على ما وصفت لك يرفع نجسها ويقسم أربعة أنجاسها وافرأ على من حضر الحرب
من المسلمين الا السلب فانه سن أنه للقاتل في الاقبال فكان السلب خارجا منه والا الصقي فانه قد اختلف فيه
فقيل كان يأخذ من سهمه من الخمس والا البالغين من السبي فان رسول الله صلى الله عليه وسلم سن فيهم سننا
فقتل بعضهم وفادى بعضهم أسرى المسلمين فالامام في البالغين من السبي مخير فيما حكيت أن النبي صلى الله
عليه وسلم سنه فيهم فان أخذ من أحد منهم فدية فسبيلها سبيل الغنيمة وان استرق منهم أحد فسبيل المرقوق
سبيل الغنيمة وان أقاد بهم بقتل أو فادى بهم أسيراسمها فقد خرجوا من الغنيمة وذلك كله كما وصفت وأما
قوله في سبي هوازن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم استوهبهم من المسلمين فكذلك قال وذلك يدل على أنه يسلم
للمسلمين حقوقهم من ذلك الا ما طابوا عنه أنفسهم وأما قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم ضمن ست فرائض
بكل سبي شح به صاحبه فكذلك قال ولم يكرههم على أن يحتالوا عليه بست فرائض انما أعطاهم اياها عن رضى
من قبله ولم يرض عينه فأخذ عجزا وقال أعير بها هوازن فما أخرجهما من يده حتى قال له بعض من خدعه
عنها أرغم الله أنفك فوالله لقد أخذتها مانيها بناهد ولا بطنها بالود ولا جدها بما جدد فقال حقاما تقول قال
إي والله قال فأبعدها الله وأبأها ولم يأخذ بها عرضا وأما قوله نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع
الحيوان بالحيوان نسيئة فهذا غير ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد كان عليه أن يبدأ بنفسه فيما
أمر به أن لا يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم الا من الثقات وقد أجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم بيع
الحيوان نسيئة واستسلف بغيره وقضى مثله واذا زعم أن الحيوان لا يجوز نسيئة لانه لا يكال ولا يوزن
ولا يذرع ولا يعلم الابصفة وقد تقع الصفة على البعيرين وهما متفاوتان فهو محجوج بقوله لانه لا يميز الحيوان
نسيئة في الكتابة ومهر النساء والديات وزعم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بها في الديات بصفة الى
ثلاث سنين فقد أجازها رسول الله صلى الله عليه وسلم نسيئة فكيف زعم أنه لا يميزها نسيئة وان زعم أن
المسلمين أجازوها في الكتابة ومهور النساء نسيئة فقد رغب عما أجاز المسلمون ودخل بعضهم فيه وأما ما ذكر
من أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يمسكن الناس على بشئ فاقى لا أحل لهم الا ما أحل الله ولا أحرم عليهم
الا ما حرم الله فما أحل رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا قط فيه حكم الابعاء أحله الله به وكذلك ما حرم شيئا
قط فيه حكم الابعاء حرم بذلك أمر وكذلك افترض عليه قال الله عز وجل فاستمسك بالذي أوحى اليك انك على
صراط مستقيم ففرض عليه الاستمسك بما أوحى اليه وشهد له أنه على صراط مستقيم وكذلك قال ولكن
جعلناه نورا نهدي به من نشاء من عبادنا وانك تهدي الى صراط مستقيم فأخبر أنه فرض عليه اتباع
ما أنزل الله وشهد له بأنه هاد مهتد وكذلك يشهد له قوله لا يمسكن الناس على بشئ وان الله أحل له أشياء
حظرها على غيره مثل عدد النساء وان ياتيه المرأة بغير مهر وفرض عليه أشياء خففها عن غيره مثل فرضه عليه
أن يخبر نساءه ولم يفرض هذا على غيره فقال لا يمسكن الناس على بشئ يعني مما خص به دونهم فان نكاحه
أكثر من أربع ولا يحل لهم أن يبلغوه لانه انتهى بهم الى الأربع ولا يجب عليهم ما وجب عليه من تخيير
نسائه لانه ليس بفرض عليهم فأما ما ذهب اليه من ابطال الحديث وعرضه على القرآن فلو كان كما ذهب اليه
كان محجوبا به وليس يخالف القرآن الحديث ولكن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم مبين معنى ما أراد
الله خاصا وعاما وناسخا ومنسوخا ثم يلزم الناس ما سن بفرض الله فن قبل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
فعن الله عز وجل قبل لان الله تعالى أن ذلك في غير موضع من كتابه قال الله عز وجل فلا وربك لا يؤمنون
حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت الآية وقال عز وجل فليحذر الذين
يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم وبين ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرنا
سفيان بن عيينة عن سالم أبي النضر قال أخبرني عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه

له حجة بخلافه أم يكون
بها جاهلا يجب عليه
أن يعلم لأنه لو جاز هذا
لأحد كان لكل أحد
أن ينقض كل حكم
بغير سنة وبغير
اختلاف من أهل العلم
فن صار إلى مثل
ما وصفت من أن لا ينفي
الولد بلعان خالف سنة
رسول الله ثم ما أعلم
المسلمين اختلفوا فيه
ثم من أعجب أمر قائل
هذا القول أنه يدعي
القول بالاجماع وأبطال
غيره فما بعدو أن
يكون رجلا لا يعرف
اجماعا ولا استراقا في
هذا أو يكون رجلا
لا يبالي ما قال

(باب في طلاق الثلاث
المجموعة)

حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مسلم بن خالد
وعبد المجيد عن ابن
جريح عن ابن طاوس
عن أبيه أن أبا الصهباء
قال لابن عباس
إنما كانت الثلاث
على عهد رسول الله
تجعل واحدة وأبي بكر
وثلاث من أماره عمر
فقال ابن عباس نعم
حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مسلم وعبد المجيد

وسلم أنه قال ما أعرفن ما جاء أحدكم الأمر من أمرى مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول لا ندرى ما هذا ما
وجدنا في كتاب الله عز وجل أخذنا به (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو كان كما قال أبو يوسف رحمه الله
تعالى دخل من رد الحديث عليه ما احتج به على الأوزاعي فلم يحزله المسح على الخفين ولا تحريم جمع ما بين المرأة
وعمتها ولا تحريم كل ذي ناب من السباع وغير ذلك . قال أبو حنيفة رحمه الله إذا دخل الجيش أرض الحرب
فغنموا غنيمة ثم لحقهم جيش آخر قبل أن يخرجوا بها إلى دار الإسلام مدد لهم ولم يلقوا عدوا حتى خرجوا
بها إلى دار الإسلام فهم شركاء فيها . وقال الأوزاعي قد كانت تجتمع الطائفتان من المسلمين بأرض الروم
ولا تشارك واحدة منهما صاحبها في شيء أصابته من الغنيمة لا ينكر ذلك منهم إلى جماعة ولا عالم . وقال أبو
يوسف حدثنا الكوفي وغيره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه بعث أبا عامر الأشعري يوم حنين إلى أوطاس
فقاتل من بهما من هرب من حنين وأصاب المسلمون يومئذ سبايا وغنائم فلم يبلغنا عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم فيما قسم من غنائم أهل حنين أنه فرق بين أهل أوطاس وأهل حنين ولا نعلم إلا أنه جعل ذلك غنيمة
واحدة وفيها واحدا . وحدثنا محمد بن عبد الله عن عامر الشعبي وزيد بن علاقة الثعلبي أن عمر كتب إلى سعد بن أبي وقاص
قد أمددتك بقوم فن أتاك منهم قبل أن تنفق القتلى فأشركه في الغنيمة . محمد بن اسحق عن يزيد بن
عبد الله بن قسيط أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه بعث عكرمة بن أبي جهل في خمسمائة من المسلمين مددا
لزيد بن أبي بكر وللهاجر بن أبي أمية فوافقا والجنود قد افتتح البحر في البن فأشركهم زيد بن أبي بكر وهو ممن شهد
بدر في الغنيمة . وقال أبو يوسف فما كنت أحسب أحدا يعرف السنة والسيرة بحمل هذا ألا ترى أنه لو غزا
أرض الروم جند فدخل فأقام في بعض بلادهم ثم فرق السرايا وترك الجنود ألهم لولا هؤلاء ما اقرب السرايا
أن يبلغوا حيث بلغوا وما أظنه كان للمسلمين جند عظيم في طائفة أخطأهم أن يكون مثل هذا فيهم وما سمعنا
بأحد منهم قسط الغنائم مفترقة على كل سرية أصابت شيئا أصابت (قال الشافعي) رحمه الله تعالى احتج
أبو يوسف أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث أبا عامر إلى أوطاس فغنم غنائم فلم يفرق النبي صلى الله عليه وسلم
بين من كان مع أبي عامر وهذا كما قال وليس مما قال الأوزاعي وخالفه هو فيه بسبيل أبو عامر كان في جيش
النبي صلى الله عليه وسلم ومعه بحنين فبعثه النبي صلى الله عليه وسلم في اتباعهم وهذا جيش واحد كل فرقة
منهم ردة لا أخرى وإذا كان الجيش هكذا فلماذا أصاب الجيش شيئا دون السرية أو السرية شيئا دون الجيش
كانوا فيه شركاء لأنهم جيش واحد وبعضهم ردة لبعض وان تفرقوا فاساروا أيضا في بلاد العدو فكذلك
شركت كل واحدة من الطائفتين الأخرى فيما أصابوا . فاما جيشان مفترقان فلا يرد واحد منهما على صاحبه
شيئا وليس بجيش واحد ولا أحدهما ردة لصاحبه مقيم له عليه ولو جاز أن يشرك أهل طرسوس وغذقذونة
من دخل بلاد العدو لأنهم قد يعينونهم أو ينفروا اليهم حين ينالون نصرتهم في أدنى بلاد الروم وانما يشرك
الجيش الواحد الداخل واحد وان تفرق في ميعة اجتماع في موضع وأما ما احتج به من حديث محمد بن عبد الله أن عمر
كتب فن أتاك منهم قبل تنفق القتلى فأشركهم في الغنيمة فهذا غير ثابت عن عمر ولو ثبت عنه كنا أسرع إلى
قبوله منه وهو أن كان يشبهه عنه فهو محجوج به لأنه يخالفه هو يزعم أن الجيش لو قتلوا قتلى وأحرزوا غنائمهم
بكرة وأخرجوا الغنائم إلى بلاد الإسلام عشية وجاءهم المدد والقتلى يتشخطون في دمائهم لم يشركوهم ولو
قتلوهم فنفقوا وجاءوا الجيش في بلاد العدو وقد أحرزوا الغنائم بعد القتل يوم وقبل مقدم الجيش المدد بأشهر
شركوهم بخالف عمر في الأول والآخروا احتج به فاما ما روى عن زيد بن أبي بكر أنه أشرك عكرمة فان زيادا
كتب فيه إلى أبي بكر فكتب أبو بكر رضي الله تعالى عنه انما الغنيمة لمن شهد الواقعة فكلهم زياد أصحابه
فطابوا نفسا أن أشركوا عكرمة وأصحابه متطوعين عليهم وهذا قولنا وهو يخالفه ويرى عنه خلاف ما رواه
عنه أهل العلم بالغزو . قال أبو حنيفة رحمه الله في المرأة تدوى الحرحى وتنفع الناس لا يسهم لها ويرضخ لها

عن ابن جريح قال أخبرني عكرمة بن خالد أن سعيد بن جبير أخبره أن رجلاً جاء إلى ابن عباس فقال طلقني طلقني فقال تأخذ امرأتى ألعاف فقال تأخذ ثلاثاً وتدع تسعة وسبعاً وتسعين يا أخبرنا مسلم وعبد الحميد عن ابن جريح عن مجاهد قال رجل لابن عباس طلقني طلقني فقال تأخذ امرأتى مائة فقال تأخذ ثلاثاً وتدع سبعاً وسبعين (قال الشافعي) فإن كان معنى قول ابن عباس أن الثلاث كانت تحسب على عهد رسول الله واحدة يعني أنه بأمر النبي فالذي يشبه والله أعلم أن يكون ابن عباس قد علم أن كان شيئاً فنسخ فإن قيل فإدلال على ما وصفت قبل لا يشبه أن يكون يروى عن رسول الله شيئاً ثم يخالفه بشيء لم يعلمه كان من النبي فيه خلافة فإن قيل فلفظ هذا شيء يروى عن عمر فقال فيه ابن عباس يقول عمر فيل قد علمنا أن ابن عباس يخالف عمر في نكاح المتعة وبيع الديار بالدينارين وفي بيع أمهات الأولاد وغيره فكيف يوافق في شيء يروى عن النبي فيه خلافة وإن قيل فلم يذكره هبل وقد يسهل

وقال الأوزاعي أسهم رسول الله صلى الله عليه وسلم للنساء بخير وأخذ المسلمون بذلك بعده قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ما كنت أحسب أحداً يعقل الفقه يجهل هذا ما يعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم أسهم للنساء في شيء من غزوه وما جاء في هذا من الأحاديث كثيرة ولا طول ذلك لكنت لك من ذلك شيئاً كثيراً ومحمد بن اسحق واسماعيل بن أمية عن ابن هرم قال كتب نجدة إلى ابن عباس كان النساء يحضرن الحرب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فكتب إليه ابن عباس كان النساء يغزون مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يرضخ لهن من الغنمة ولم يكن يضرب لهن بسهم والحديث في هذا كثير والسنة في هذا معروفة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا كما قال أبو حنيفة يرضخ لهن ولا يسهم والحديث في هذا كثير وهذا قول من حفظت عنه من مجازيننا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا حماد بن أسماعيل عن جعفر عن أبيه عن يزيد بن هرم أنه أخبره أن ابن عباس كتب إلى نجدة كتبت تسألني هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغزو بالنساء فقد كان يغزو بهن فيداوين المرضى وذكر كلمة أخرى وكتبت تسألني هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يضرب لهن بسهم فلم يكن يضرب لهن بسهم ولكن يحذين من الغنمة وانما ذهب الأوزاعي إلى حديث رجل ثقة وهو منقطع روى أن النبي صلى الله عليه وسلم غزا يهود ونساء من نساء المسلمين وضرب لليهود وللنساء بمثل سهمان الرجال والحديث المنقطع لا يكون حجة عندنا وانما اعتمدنا على حديث ابن عباس أنه متصل وقد رأيت أهل العلم بالمغازي قبلنا يوافقون ابن عباس قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى فيمن يستعين به المسلمون من أهل الذمة فيقاتل معهم العدو لا يسهم لهم ولكن يرضخ لهم وقال الأوزاعي أسهم رسول الله صلى الله عليه وسلم لمن غرامه من يهود وأسهم ولاية المسلمين بعده لمن استعانوا به على عدوهم من أهل الكتاب والمجوس وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ما كنت أحسب أحداً من أهل الفقه يجهل هذا ولا يشك الحسن بن عمار عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه قال استعان رسول الله صلى الله عليه وسلم بيهود قينقاع فرضخ لهم ولم يسهم لهم والحديث في هذا معروف مشهور والسنة فيه معروفة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى والقول ما قال أبو حنيفة وعذر الأوزاعي فيه ما وصفت قبل هذا وقد رأيت أهل العلم بالمغازي يزعمون أن النبي صلى الله عليه وسلم انما رضخ لمن استعان به من المشركين وقد روى فيه حديثاً موصولاً لا يختصر في ذكره

(سهمان الخيل)

قال أبو حنيفة رضي الله عنه في الرجل يكون معه فرسان لا يسهم له الا الواحد وقال الأوزاعي يسهم للفرسين ولا يسهم لأكثر من ذلك وعلى ذلك أهل العلم وبه عمل الأئمة قال أبو يوسف لم يبلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من أصحابه أنه أسهم للفرسين الا حديث واحد وكان الواحد عندنا إذا أخذ به وأما قوله بذلك عملت الأئمة وعليه أهل العلم فهذا مثل قول أهل الحجاز وبذلك مضت السنة وليس يقبل هذا ولا يحمل هذا الجهال فن الإمام الذي عمل بهذا العالم الذي أخذه حتى نظروا هو أهل لان يحمل عنه ما مون هو على العلم أولاً وكيف يقسم للفرسين ولا يقسم لثلاثة من قبل ماذا وكيف يقسم للفرس المربوط في منزله لم يقاتل عليه وانما قاتل على غيره فتفهم في الذي ذكرنا وفيما قال الأوزاعي وتدبره (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أحفظ عن لقيت ممن سمعت منه من أصحابنا أنهم لا يسهمون الا لفرس واحد وبهذا أخذنا أخبرنا سفيان عن هشام بن عروة عن يحيى بن عباد أن عبد الله بن الزبير بن العوام رضي الله تعالى عنهم كان يضرب في المغنم أربعة أسهم سهم له وسهمين لفرسه وسهم في ذوى القربى سهم أمه صفيية يعني يوم خيبر وكان سفيان بن عيينة يهاب أن يذكر يحيى بن عباد والحفاظ يروونه عن يحيى بن عباد وروى مكحول أن الزبير

فيه ولا ينقصى فيه
الجواب ويأتى على الشيء
ويكون جائز له كما يجوز
له لو قيل أصلى الناس
على عهد رسول الله إلى
بيت المقدس أن يقول
نعم وإن لم يقل ثم حولت
القبلة قال فإن قيل
فقد ذكر على عهد أبي
بكر وصدر من خلافة
عمر قيل والله أعلم وجوابه
حين استفتى يخالف
ذلك كما وصفت فإن قيل
فهل من دليل تقوم به
الجهة في تركه أن تحسب
الثلاث واحدة في كتاب
أو سنة أو أمر أبيي مما
ذكرت قيل نعم حدثنا
الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا
مالك عن هشام بن
عروة عن أبيه قال كان
الرجل إذا طلق امرأته ثم
ارتجعها قبل أن تنقضى
عدتها كان ذلك له وإن
طلقها ألف مرة بعد
رجل إلى امرأته
فطلقها ثم أمهلها حتى
إذا شارفت انقضاء
عدتها ارتجعها ثم طلقها
وقال والله لا أوبى
إلى ولا تحلين أبداً فأنزل
الله الطلاق مرتان
فأمسك بمعروف أو
تسريح بأحسان
فاستقبل الناس الطلاق
جديداً من يومئذ من

حضر خير فأسهم له رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسة أسهم سهم له وأربعة أسهم لفرسيه فذهب الأوزاعي
إلى قبول هذا عن مكحول منقطعاً وهشام بن عروة أحرض لو أسهم لابن الزبير لفرسين أن يقول به فأنشبه
إذا خالفه مكحول أن يكون أثبت في حديث أبيه منه بحرصه على زيادته وإن كان حديثه مقطوعاً لا تقوم به
حجة فهو كحديث مكحول ولكن أذهبنا إلى أهل المغازي فقلنا أنهم لم يرووا أن النبي صلى الله عليه وسلم أسهم
لفرسين ولم يختلفوا أن النبي صلى الله عليه وسلم حضر خير بثلاثة أفراس لنفسه السكك والطرب والمر تجز
ولم يأخذ منها إلا لفرس واحد * قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يسهم لصبي في الغنمة وقال الأوزاعي
يسهم لهم وذكر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أسهم بخير لصبي في الغنمة وأسهم أئمة المسلمين لكل مولود
ولد في أرض الحرب وقال أبو يوسف ما سمعنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من أصحاب
النبي صلى الله عليه وسلم أنه أسهم لصبي وإن هذا غير معروف عن أهل العلم ولو كان هذا في شيء من المغازي
ما خفي علينا محمد بن اسحق واسماعيل بن أمية عن رجل أن ابن عباس كتب إلى نجدة في جواب كتابه كتبت
تسألني عن الصبي متى يخرج من اليتيم ومتى يضرب له بسهم فإنه يخرج من اليتيم إذا احتلم ويضرب له بسهم
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى حدثنا عن عبد الله بن عمر وأبي عبد الله « شك أبو محمد الربيع » عن
نافع عن ابن عمر قال عرضت على رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد وأما ابن أربع عشرة فلم يجزني وعرضت
عليه يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة فأجازني قال نافع فحدثت بذلك عمر بن عبد العزيز فكتب إلى عماله
في المقاتلة فلو كان هذا كما قال الأوزاعي لأجاز النبي صلى الله عليه وسلم عام أحد وما أحد من المهاجرين
والانصار ولده ولد في سفر من أسفار رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا محمد بن أبي بكر فإن أسماء ولدت بذي
الخليفة في حجة الإسلام فثبت من هذه الأحاديث والفتيا والله أعلم أن غزوهم ومقامهم فيه كان أقل مدة من
أن يتفرغوا للنساء والأولاد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى الجهة في هذا مثل الجهة في المسئلة قبل في النساء
وأهل الذمة يرضخ للعلمان ولا يسهم لهم ولا يسهم للنساء ويرضخ * قال أبو حنيفة في رجل من المشركين
يسلم ثم يلحق بعسكر المسلمين في دار الحرب أنه لا يضرب له بسهم إلا أن يلقى المسلمون قتالاً فيقاتل معهم وقال
الأوزاعي من أسلم في دار الشرك ثم رجع إلى الله وإلى أهل الإسلام قبل أن يقتسموا غنائمهم فحق على المسلمين
أسهامه وقال أبو يوسف فذكر في قول الأوزاعي ألا ترى أنه أفتى في جيش من المسلمين دخل في دار الحرب مدداً
للجيش الذي فيها أنهم لا يشركون في المغنم وقال في هذا أشركه وإنما أسلم بعدما غنموا والجيش المسلمون المدد
الذين شددوا وظهروهم وقوتهم ومن ضعفهم وكانوا ردأ لهم وعونا لا يشركونهم ويشرك الذي قاتلهم ودفعهم عن
الغنمة بجهده وقوته حتى أعان الله عليه فلما رأى ذلك أسلم فأخذ نصيبه سبحانه الله ما أشد هذا الحكم والقول
وما نعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أحد من السلف أنه أسهم لمثل هذا وبلغنا أن رهطاً أسلموا من
بنى قريظة فغنوا دماءهم وأموالهم ولم يبلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أسهم لأحد منهم في الغنمة
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى معلوم عند غير واحد من لقيت من أهل العلم بالغزوات أن أبا بكر رضي الله
تعالى عنه قال إنما الغنمة لمن شهد الواقعة * أخبرنا الثقة من أصحابنا عن يحيى بن سعيد القطان عن شعبة
ابن الحجاج عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال إنما الغنمة
لمن شهد الواقعة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبهذا نقول وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه شيء
يثبت ما روى عن أبي بكر وعمر لا يحضر لي حفظه فمن شهد قتالاً ثم أسلم فخرج من دار الحرب أو كان مع
المسلمين مشركاً فأسلم أو عبداً فاعتق وجاء من حيث جاء شرك في الغنمة ومن لم يأت حتى تنقضى الحرب وإن
لم تحزر الغنائم لم يشرك في شيء من الغنمة لأن الغنمة إنما كانت لمن حضر القتال ولو جاز أن يشرك في الغنمة
من لم يحضر القتال ويكون ردأ لأهل القتال غار يامعهم جاز أن يسهم لمن قارب بلاد العدو من المسلمين الذين

كان منهم طلق أو لم يطلق

وذكر بعض أهل التفسير هذا ففعل ابن عباس أجاب على أن الثلاث والواحدة سواء وإذا جعل الله عدد الطلاق على الزوج وأن يطلق متى شاء فسواء الثلاث والواحدة وأكثر من الثلاث في أن يقضى بطلاقه (قال الشافعي) وحكم الله في الطلاق أنه مرتان فامسأله معروف أوتسريح باحسان وقوله فان طلقها يعني والله أعلم الثلاث فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره فدل حكمه أن المرأة تحرم بعد الطلاق ثلاثا حتى تنكح زوجا غيره وجعل حكمه بأن الطلاق إلى الأزواج يدل على أنه إذا حدث تحريم المرأة بطلاق ثلاث وجعل الطلاق إلى زوجها فطلقها ثلاثا مجموعة أو مفرقة حرمت عليه بعدهن حتى تنكح زوجا غيره كما كانوا مملكين عتق رقيقهم فان أعتق واحدا أو مائة في كلمة لزمه ذلك كما يلزمه كلها جمع الكلام فيه أو فرقه مثل قوله لنسوة أنه استن طوائق ووالله لا أقر بكن وأنتن على كظهر أمي وقوله

هم مجموعون على الغوث لمن دخل بلاد الحرب من المسلمين . قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في التاجر يكون في أرض الحرب وهو مسلم ويكون فيها الرجل من أهل الحرب قد أسلم فيلحقان جميعا بالمسلمين بعد ما يصيبون الغنيمة أنه لا يسهم لهما إذ لم يلق المسلمون قتالا بعد لحاقهما وقال الأوزاعي يسهم لهما وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى وكيف يسهم لهذين ولا يسهم للجنود الذين هم رده لهم ومعونة ما أشد اختلاف هذا القول وعلم الله أنه لم يبلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من السلف أنه أسهم لهؤلاء وليسوا عندنا بمن يسهم لهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى في التاجر المسلم والحربي يسلم في بلاد الحرب يلتقيان بالمسلمين لا يسهم لواحد منهما الآن يلتقيان مع المسلمين قتالا فيشتركان فيما غنم المسلمون وهذا مثل قولنا الأول وكان ينبغي لأبي حنيفة إذا قال هذا أن يقول في المدد فقد قال في المدد دخلافه فزعم أن المدد يشركون الجيش ما لم يخرج بالغنيمة من بلاد الحرب فان قال على أولئك عناء لم يكن على هذين فقد ينبعثون من أقصى بلاد الإسلام بعد الواقعة بساعة ولا يحمل لهم شيئا فلو جعل لهم ذلك بالعناء جعله ما لم تقسم الغنيمة ولو جعله بشهود الواقعة كما جعله في الأولين لم يجعله إلا بشهود الواقعة فهذا قول متناقض . قال أبو حنيفة في الرجل يقتل الرجل ويأخذ سلبه لا ينبغي للامام أن ينقله إياه لأنه صار من الغنيمة قال الأوزاعي مضت السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل علفا فله سلبه وعلمت به أئمة المسلمين بعده إلى اليوم وقال أبو يوسف حدثنا أبو حنيفة عن جاد عن إبراهيم أنه قال إذا نفل الامام أصحابه فقال من قتل قتيلا فله سلبه فهو مستقيم جائز وهذا النفل وأما أن لا ينقل الامام شيئا من هذا فلا ينقل أحد دون أحد والغنيمة كلها بين جميع الجند على ما وقعت عليه المقاسم وهذا أوضح وأبين من أن يشك فيه أحد من أهل العلم (قال الشافعي) القول فيها ما قال الأوزاعي وأقول قوله * أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرو بن كثير بن أفلاح عن أبي محمد مولى أبي قتادة عن أبي قتادة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يوم حنين من قتل قتيلا فله عليه بيته فله سلبه (قال الشافعي) رحمه الله وهذا حديث ثابت صحيح لا يخالفه علمته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه دلالة على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم انما قاله بعد تقضى الحرب لانه وجد سلب قتيل أبي قتادة في يدي رجل فانخرجه من يديه وهذا يدل على خلاف قول أبي حنيفة لأن الحديث يدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقل هذا قبل الحرب انما قاله بعد تقضى الحرب (قال الشافعي) رحمه الله فالسلب لمن قتل مقبلا في الحرب مبارزا أو غير مبارز قاله الامام أبو يوسف رحمه الله صلى الله عليه وسلم وحكم من سبه بعده قد قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم يرمعون وقد قاله من بعده من الأئمة : أخبرنا سفيان بن عيينة عن الأسود بن قيس عن رجل من قومه يسمى بشر بن عاقمة قال بادرت رجلا يوم القادسية فبلغ سلبه اثني عشر ألفا فنقلنيته سعد . وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في الرجل يأخذ العلف فيفضل معه شيء بعدما يخرج إلى بلاد الإسلام فان كانت الغنيمة لم تقسم أعاده فيها وان كانت قد قسمت باعه فتصدق بثلثه وقال الأوزاعي كان المسلمون يخرجون من أرض الحرب بفضل العلف والطعام إلى دار الإسلام ويقدمون به على أهلهم وبالقيدي ويهدي بعض إلى بعض لا ينكره امام ولا يعيبه عالم وان كان أحد منهم باع شيئا منه قبل أن تقسم الغنائم التي غنمه في الغنيمة وان باعه بعد القسمة يتصدق به عن ذلك الجيش وقال أبو يوسف أبا عمرو ما أشد اختلاف قولك تشدد فيما احتاج المسلمون اليه في دار الحرب من السلاح والدواب والسياب اذا كان من الغنيمة وتنهى عن السلاح الا في معمة القتال وترخص في أن يخرج بالطعام والعلف من الغنيمة إلى دار الإسلام ثم يهديه إلى صاحبه هذا مختلف فكيف ضاق الأول مع حاجة المسلمين اليه واتسع هذا لهم وهم في بيوتهم والقبائل من هذا والكثير مكره ينهى عنه أشد النهي بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يحل لي من فيكم ولا هذه وأخذوا بركة من سنام يعير إلا الخمس والخمس مردود فيكم

على كذا ولقلان على كذا فلا يسقط عنه بجمع الكلام معنى من المعاني جميعه كلام فيلزمه بجمع الكلام ما يلزمه بتفريقه فان قال قائل فهل من سنة تدل على هذا قيل نعم حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن الزهري عن عروة بن الزبير عن عائشة أنه سمعها تقول جاءت امرأة رفاعة القرظي الى رسول الله فقالت اني كنت عند رفاعة فطلقني فبت طلاقى فزوجت عبد الرحمن بن الزبير وانما معه مثل هدية الثوب فتبسم رسول الله وقال أتريدن أن ترجعي الى رفاعة لاحتى يذوق عسيلتك وتذوق عسيلته قال وأبو بكر عند النبي وخالد بن سعيد ابن العاص بالباب ينتظر أن يؤذن له فنأدى يابا بكر ألا تسمع ما تجهر به هذه عند رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (الشافعي) فان قيل نفي محتمل أن يكون رفاعة بت طلاقها في نمرات قلت ظاهره في مرة واحدة وب

فأدوا الخيط والخيط فان الغلول عار وشنا على أهله يوم القيامة فقام اليه رجل بكبة من شعر فقال هب هذا الى أخيط برذعة بعير لي أدبر فقال أما نصيب منه فهو لك فقال اذا بلغت هذا فلا حاجة لي فيها وقد بلغنا نحو من هذا من الآثار والسنة المحفوظة المعروفة وكيف يرخص أبو عمرو في الطعام والعلف ينتفع به (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أما قول أبي يوسف يضيق أبو عمرو في السلاح ويوسع في الطعام فان أبو عمرو لم يأخذ الفرق بين السلاح والطعام من رأيه فيما نرى والله تعالى أعلم انما أخذه من السنة وما لا اختلاف فيه من جوار الطعام في بلاد العدو أن يأكله غنيا كان أو فقيرا وليس لأحد قدر على سلاح وكراع غني عنه أن يركب ولا يتسلح السلاح وبكل هذين مضت السنة وعليه الاجماع فان الذي قال الأوزاعي أن يتصرف بفضل الطعام للقياس اذا كان يأخذ الطعام في بلاد العدو فيكون له دون غيره من الجيش ففضل منه شيء انما فضل من شيء قد كان له دون غيره والله أعلم ولولم يجزله أن يحبس ذلك بعد خروجه من بلاد العدو لم يخرج منه الا أدأوه الى المغنم لانه للجيش كلهم ولاهل الجيش لا يخرج منه التصديق به لانه تصدق بماله غيره فان قال لا أجداهل الجيش ووجد أمير الجيش أو الخليفة أدأه الى أيهما شاء * وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في الرجل يقع على الجارية من الغنمة انه يدرأ عنه الحد ويؤخذ منه العقر والجارية وولدها من الغنمة ولا يثبت نسب الولد وقال الأوزاعي وكان من سلف من علمائنا يقولون عليه أدنى الحسين مائة جلدة ومهر قيمة عدل ويلحقونها وولدها له لمكانه الذي له فيها من الشراء قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان كان له فيها نصيب على ما قال الأوزاعي فلا حد عليه وفيها العقر بلغنا عن عبد الله بن عمر في جارية بين اثنين وطئها أحدهما أنه قال لا حد عليه وعليه العقر. أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن حماد عن إبراهيم عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه أنه قال ادروا الحدود عن المسلمين ما استطعتم فان الامام أن يخطي في العفو خير من أن يخطي في العقوبة فاذا وجدتم لمسلم مخرجا فادروا عنه الحد. قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى وبلغنا نحو من ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فان كان هذا الرجل زانيا فعليه الرجيم ان كان محصنا والحد ان كان غير محصن ولا يلحق الولد به لما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الولد للفراس والعاهر الحجر والعاهر الزاني ولا يثبت نسب الزاني أبدا ولا يكون عليه المهر وهو زان أرايت رجلا زني بامرأة وشهدت عليه الشهود بذلك وأمضى عليه الامام الحد أيكون عليه مهر وهل يثبت نسب الولد منه وقد بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه رجم غير واحد وعن أبي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما والسلف من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أنهم أقاموا الحدود على الزناة ولم يبلغنا عن أحد منهم أنه قضى مع ذلك بمهر ولا ثبت منه نسب الولد. حدثنا أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن حماد عن إبراهيم أنه قال لا يجتمع الحد والصداق الا في رجل زنا أو بغيره وبلغنا عن عمر وعلى رضي الله تعالى عنهما في غير حديث في المرأة يوثق بها وقد بقرت فتقول جعت فأعطاني وتقول الأخرى عطشت فسقاني كل واحدة منهما تقول هذا وان كان هذا الذي وطئ الجارية له نصيب فيها فذلك أحرى أن يدرأ عنه الحد أرايت هذا الذي وطئ الجارية له فيها نصيب لو أعتق جميع السبي أكان يجوز عتقه فيهم ولا يكون للمسلمين عليهم سبيل فان كان عتقه يجوز في جماعتهم فقد أخطأ السنة حيث جعل غنمة المسلمين مولى لرجل واحد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وما علمت أن أبا يوسف احتج بحرف من هذا إلا عليه زعم أن الرجل اذا وقع بالجارية من السبي لا يثبت الولد نسب ولا يؤخذ منه مهر لانه زنا ويدرأ عنه الحد ويحتج بأن ابن عمر قال في رجل وقع على جارية له فيها نصيب يدرأ عنه الحد وعليه العقر فان زعم أن الواقع على الجارية له فيها شرك فان ابن عمر قال في الرجل يقع على الجارية بينه وبين آخر عليه العقر ويدرأ عنه الحد ونحن وهو نلحق الولد به فلو قاس أبو حنيفة رحمه الله تعالى الواقع على الجارية من الجيش على الواقع على الجارية بينه وبين آخر لحق النسب وجعل عليه المهر ودرأ عنه الحد وان جعله زانيا كما قال لزمه أن يحده

انما هي ثلاث اذا
احتملت ثلاثا وقال
رسول الله أتريدن أن
ترجعي الى رفاعة لاختي
يذوق عسيلتك ولو كانت
عائشة حسبت طلاقها
بواحدة كان لها أن
ترجع الى رفاعة بلا
زوج فان قيل أطلق
أحد ثلاثا على عهد
النبي قيل نعم عويعر
الجهلاني طلق امرأته
ثلاثا قبل أن يخبره النبي
أنها تحرم عليه باللعان
فلم أعلم النبي نهام وفاطمة
بنت قيس تحكي للنبي
أن زوجها بت طلاقها
تغني والله أعلم أنه طلقها
ثلاثا وقال النبي ليس
لك عليه نفقة لانه والله
أعلم لا رجعة له عليها ولم
أعلمه عاب طلاق ثلاث
معا (قال الشافعي)
فلما كان حديث عائشة
في رفاعة موافقا ظاهر
القرآن وكان ثابتا كان
أولى الحديثين أن يؤخذ
به والله أعلم وان كان
ليس بالبين فيه جدا
(قال الشافعي) ولو كان
الحديث الآخر مخالفا
كان الحديث الآخر
يكون ناسخا والله
أعلم وان كان ذلك ليس
بالبين فيه جدا

ان كان ثيبا حد الزنا بالرجم وحده حد البكر ان كان بكرا فجعله زانيا غير زان وقياسا على شيء وخالف بينها وبين ما قاسها عليه والأوزاعي ذهب في أدنى الحدين الى شيء روى عن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه في مولاة لحاطب زنت فاستهلت بالزنا فرأى أنها تجهله وهي ثيب فضر بها مائة وهي ثيب وما احتج به من أن الرجل من الجيش لو اعتق لم يجز عتقه حجة عليه وهو أيضا لا يقول في عتق الرجل من الجيش قولاً مستقيماً فرغم أن الجيش اذا أحرز والغنيمة فأعتق رجل من الجيش لم يجز عتقه وان كان له فيهم شرك لانه استهلاك ويقول فان قسموا بين أهل كل راية فأعتق رجل من أهل الراية جاز العتق لانه شرك بك بفعله مرة شريكا يجوز عتقه وأخرى شريكا لا يجوز عتقه

(في المرأة تسبي ثم يسبي زوجها)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في المرأة اذا سببت ثم سبى زوجها بعد ما يوم وهما في دار الحرب انهما على النكاح وقال الأوزاعي ما كانا في المقاسم فهما على النكاح وان اشتراهما رجل فشاء أن يجمع بينهما جمع وان شاء فرق بينهما وأخذها لنفسه أو زوجها لغيره بعد ما يستبرئها بحضة على ذلك مضى المسلمون ونزل به القرآن وقال أبو يوسف انما بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه أنهم أصابوا سبايا وأزواجهن في دار الحرب وأحرز وهم دون أزواجهن فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا توطأ الحبالى من التي عتق يضمن وغير الحبالى حتى يستبرأ بحضة واحدة وأما المرأة سببت هي وزوجها وصادرا مملوكا كين قبل أن تخرج الغنيمة الى دار الاسلام فهما على النكاح وكيف يجمع المولى بينهما ان شاء في قول الأوزاعي على ذلك النكاح فهو اذا كان صحيحا فلا يستطيع أن يزوجهما أحدا غيره ولا يطأها هو وان كان النكاح قد انتقض فليس يستطيع أن يجمع بينهما الا بنكاح مستقبل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى سبى رسول الله صلى الله عليه وسلم سبى أوطاس وبني المصطلق وأسروا من رجال هؤلاء وهؤلاء وقسم السبي وأمر أن لا توطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تحيض ولم يسأل عن ذات زوج ولا غيرها ولا هل سبى زوج مع امرأته ولا غيره وقال واذا استؤمنين بعد الحرية فاستبرئتا أرحامهن بحضة ففي هذا دلالة على أن في تصيرهن إماء بعد الحرية قطعاً للعصمة بينهن وبين أزواجهن وليست العصمة بينهما وبين أزواجهن بأكثر من استيئانهن بعد حريتهن (قال الشافعي) وأبو يوسف قد خالف الخبر والمعقول أرايت لو قال قائل بل أنتظر بالتى سببت أن يتخلو زوجها فان جاز زوجها مسلما وأسلمت ولم يسب معها كانا على النكاح ولا حلت ولا أنتظر بالتى سبى معهما زوجها الا الاستبراء ثم أصيها لان زوجها قد أرق بعد الحرية فحال حكمه كحال حكمها ما كان أولى أن يقبل قوله لو جاز أن يفرق بينهما من أبي يوسف قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى وان سبى أحدهما فأخرج الى دار الاسلام ثم أخرج الآخر بعده فلا نكاح بينهما وقال الأوزاعي ان أدركها زوجها في العدة وقد استردّها زوجها وهي في عتقها جمع بينهما فانه قد كان قدم على النبي صلى الله عليه وسلم من المهاجرين نسوة ثم اتبعهن أزواجهن قبل أن تمضي العدة فردهن رسول الله صلى الله عليه وسلم اليهم قال أبو يوسف قول الأوزاعي هذا ينقض قوله الاول زعم في القول الاول ان شاء ردها الى زوجها وان شاء زوجها غيره وان شاء وطئها وهي في دار الحرب بعد وزعم أنهم اذا خرجوا الى دار الاسلام فهي مردودة على زوجها وروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه فعل ذلك فكيف استحلت أن يخالف رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا وقع السباء وأخرج بهن الى دار الاسلام فقد انقطعت العصمة أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس في السبايا أن لا توطأ الحبالى حتى يضعن والحبالى حتى يستبرأ بحضة واحدة ولو كان عليهن عدة كان أزواجهن أحق بهن فيها ان جاؤا ولم يربو طئهن في عدة والعدة أكثر من ذلك ولكن ليس عليهن عدة ولا حق لازواجهن فيهن

الآن المسلمين يستبرؤنهم كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا بين واضح ليس فيه اختلاف (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذه داخلة في جواب المسئلة قبلها * وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في العبد المسلم يأتى إلى دار الحرب فأصابه المسلمون فأدركه سيده في الغنيمة بعد القسمة أو قبلها أنه يأخذه بغير قيمة وإن كان المشركون أسروه فأصابه سيده قبل القسمة أخذه بغير شيء وإن أصابه بعد القسمة أخذه بالقيمة وقال الأوزاعي إن كان أبق منهم وهو مسلم استتيب فإن رجع إلى الإسلام رده إلى سيده وإن أبى قتل وإن أبق وهو كافر خرج من سيده ما كان يملكه وأمره إلى الإمام إن شاء قتله وإن شاء صلبه ولو كان أخذ أسيراً لم يحل قتله ورد على صاحبه بالقيمة إن شاء وقال أبو يوسف لم يرجع هذا العبد عن الإسلام في شيء من الوجوه ولم تكن المسئلة على ذلك وإنما كان وجه المسئلة أن يحوز المشركون العبد اليهم كما يحوزون العبد الذي اشتروه وأما قوله في الصلب فلم تمض بهذا سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من أصحابه فيما نعلم ولم يبلغنا ذلك في مثل هذا وإنما الصلب في قطع الطريق إذا قتل وأخذ المال * قال حدثنا الحسن بن عمار عن الحكم بن عتيبة عن مقسم عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في عبد وبغيره أحرزهما العدو ثم ظفروا بهما فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لصاحبهما إن أصبتهما قبل القسمة فهما لك * قال عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر في عبد أحرزه العدو وظفروا به المسلمون فرده على صاحبه * قال وحدثنا الحجاج بن أرطاة عن عمرو بن شعيب عن عبد الله بن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلمون يدعون من سواهم تنكأ فادماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم ويعقد عليهم أولهم ويرد عليهم لقطاءهم قال أبو يوسف فهذا عندنا على العبد الأبق وشبهه وقوله ويرد متسريهم على قاعدتهم فهذا عندنا في الجيش إذا غنمت السرية رد الجيش على الفقراء القعد فيهم بهذا الحديث وقال أبو يوسف الذي بأسره العدو وقد أحرزوه وملكوه فادأصابه المسلمون فالقول فيه ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وإذا أبق اليهم فهذا مما لا يجوز ألا ترى أن عبيد المسلمين لو حاربوا المسلمين وهم على الإسلام لم يلحقوا بالعدو فقاتلوا وهم مقررون بالإسلام فظفر المسلمون عليهم فأخذوهم أنهم يردون إلى مواليتهم فأما الصلب فليس يدخل فيما هنا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فرق أبو حنيفة بين العبدان أبق إلى العدو والعبد يحرزه العدو ولا فرق بينهما وهما السيد هما إذا ظفروا بهما وحالهم قبل يقسمان وحالهم بعد القسمة سواء وإن كان للسيد أن يأخذهما قبل القسم أخذهما بعده وقد قال هذا بعض أهل العلم وإن لم يكن له أخذ أحدهما إلا بئس لم يكن له أن يأخذ الآخر إلا بئس * قال أبو حنيفة إذا كان السبي رجالاً ونساءً وأخرجوا إلى دار الإسلام فاقى أكره أن يباعوا من أهل الحرب فيتقوا قال الأوزاعي كان المسلمون لا يرون يبيع السبايا بأساً وكانوا يكرهون بيع الرجال الآن يفادى بهم أسارى المسلمين وقال أبو يوسف لا ينبغي أن يباع منهم رجل ولا صبي ولا امرأة لأنهم قد خرجوا إلى دار الإسلام فأكره أن يردوا إلى دار الحرب ألا ترى أنه لو مات من الصبيان صبي ليس معه أبواه ولا أحدهما صليت عليه لأنه في أيدي المسلمين وفي دارهم وأما الرجال والنساء فقد صاروا فداءً للمسلمين فأكره أن يردوا إلى دار الحرب أرايت تاجر مسلماً أراد أن يدخل دار الحرب برقيق للمسلمين كفاراً ورقيق من رقيق أهل الذمة رجالاً ونساءً كنت تدعه وذلك ألا ترى أن هذا مما يتكثرون به وتعربلادهم ألا ترى أنى لا أتله تاجر يدخل اليهم بشيء من السلاح والحديد وشيء من السكر أو مما يتقون به في القتال ألا ترى أن هؤلاء قد صاروا مع المسلمين ولهم في ملكهم ولا ينبغي أن يفتنوا ولا يصنع بهم ما يقرب إلى الفتنة وأما مفاداة المسلم بهم فلا بأس بذلك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا سبي المسلمون رجالاً ونساءً وصبيانهم معهم فلا بأس أن يباعوا من أهل الحرب ولا بأس في الرجال البالغين بأن يمين عليهم أو يفادى بهم ويؤخذ منهم على أن يخلوا والذي قال أبو يوسف من هذا خلاف أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في أسارى يوم بدر فقتل

* حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج قال أخبرني أبو الزبير أنه سمع عبد الله بن أيمن يسأل ابن عمر وأبوالزبير سمع فقال كيف ترى في رجل طلق امرأته حائضاً فقال طلق عبد الله بن عمر امرأته وهى حائض على عهد النبي فقال النبي ليرتجعها فردها على ولم يرها شيئاً فقال إذا طهرت فليطلق أو ليسك * أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أنه طلق امرأته وهى حائض في عهد رسول الله فسأل عمر رسول الله عن ذلك فقال رسول الله مره فليراجعها ثم ليسكها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم إن شاء أمسك وإن شاء طلق قبل أن يمس فتلك العدة التي أمر الله أن يطلق لها النساء * أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن جريج أنهم أرسلوا إلى نافع يسألونه هل حبت تطليقة ابن عمر على عهد رسول الله قال نعم (قال الشافعي) حديث مالك عن نافع عن ابن عمر أن

بعضهم وأخذ القديمة من بعضهم ومن على بعض ثم أسر بعدهم بدهر ثمانية بن أثال فنق عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مشرك ثم أسلم بعد ومن على غير واحد من رجال المشركين ووهب الزبير (١) بن باطا لثابت بن قيس بن شماس ليمين عليه فسأل الزبير أن يقتله وأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم سبي بني قريظة فيهم النساء والولدان فبعث بثلاث إلى نجد وثلاث إلى تهامة وثلاث قبل الشام فبيعوا في كل موضع من المشركين وفدى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا برجلين * أخبرنا سفيان بن عيينة وعبد الوهاب الثقفي عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فدى رجلا برجلين (قال الشافعي) فاما الصبيان اذا صاروا اليانيس مع واحد منهم أحد والديه فلا يبيعهم منهم ولا يفادي بهم لان حكمهم حكم آبائهم ما كانوا معهم فاذا تحقروا اليانيس والدمع أحد منهم فان حكمه حكم مالكه وأما قول أبي يوسف يقوى بهم أهل الحرب فقد عتق الله عليهم بالاسلام ويدعون اليه فيمن عتق غيرهم بهم وهذا ما يحل لنا أرايت صلة أهل الحرب بالمال واطعامهم الطعام ليس بأقوى لهم في كثير من الحالات من بيع عبد أو عبيدين منهم وقد أذن رسول الله صلى الله عليه وسلم لأسماء بنت أبي بكر فقالت ان أمي أتتني وهي راغبة في عهد قريش فأفصلها قال نعم وأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فكساذاقراة له بمكة وقال الله عز وجل ويطعمون الطعام على حبه مسكينا ويتما وأسيرا مع ما وصفت من بيع النبي صلى الله عليه وسلم من المشركين سبي بني قريظة فاما الكراع والسلاح فلا أعلم أحدا رخص في بيعهما وهو لا يجيز أن يبيعهما * وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا أصاب المسلمون أسرى فأخرجوهم الى دار الاسلام رجالا ونساء وصبيانا وصاروا في الغنيمة فقال رجل من المسلمين أو انشان قد كنا أمناهم قبل أن يؤخذوا وانهم لا يصدقون على ذلك لانهم أخبروا عن فعل أنفسهم وقال الاوزاعي هم مصدقون على ذلك وأما منهم جائز على جميع المسلمين لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يعقد على المسلمين أذنهم ولم يقل ان جاء على ذلك بينة والا فلا أمان لهم قال أبو يوسف لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم معان ووجوه لا يبصرها الا من أعانته الله تعالى عليها وهذا من ذلك انما معنى الحديث عندنا يعقد على المسلمين أولهم ويسعى بذمتهم أدناهم القوم يغزون قوما فيلتقون فيؤمن رجل من المسلمين المشركين أو يصالحهم على أن يكونوا ذمة فهذا جائز على المسلمين كما أمنت زينة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم زوجها أبا العاص وأجاز ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فأما غنيمة أحرزها المسلمون فقال رجل منهم قد كنت أمنتهم قبل الغنيمة فإنه لا يصدق ولا يقبل قوله أرايت ان كان اذا غزافاسقا غير مأمون على قوله أرايت ان كانت امرأة فقالت ذلك تصدق أرايت ان قال ذلك عبدا وصبي أرايت ان قال ذلك رجلا من أهل الذمة استعان به المسلمون في حربهم له فيهم أقرباء أصدق أو كان مسلما فيهم قربات أصدق فليس يصدق واحد من هؤلاء وهل جاء الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال يعقد لهم أدناهم في مثل هذا مفسرا هكذا قد جاء الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مخالف لهذا عن الثقة ادعى رجل وهو في أسارى بدر أنه كان مسلما فلم يقبل ذلك منه رسول الله صلى الله عليه وسلم وجرى عليه الفداء وأخذما كان معه في الغنيمة ولم يحسب له من الفداء وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الله أعلم بذلك أما ما ظهر من أمره فكان عابنا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى حالهم قبل أن يملكهم المسلمون مخالفه حالهم بعدما يملكونهم فاذا قال رجل مسلم أو امرأة قد أمنتهم قبل أن يصيروا في أيدي المسلمين فانما هي شهادة تخبرهم من أيدي مالكيهم ولا تقبل شهادة الرجل على فعل نفسه ولكن ان قام شاهدان فشهدا أن رجلا أو امرأة من المسلمين (١) أي ووهب النبي الزبير بن باطا لثابت ليمين عليه جزاء يدعده فسأل الزبير ثابتا أن يقتله اه كتبه معجحه

النبي أمر عمر أن يأمر ابن عمر أن يراجع امرأته دليل بين على أنه لا يقال له راجع الا ما قد وقع عليه طلاقه لقول الله في المطلقات وبعوتهن أحق بردهن في ذلك ولم يقل هذا في ذوات الأزواج وان معروفا في اللسان بأنه انما يقال للرجل راجع امرأتك اذا افترق هو وامرأته وفي حديث أبي الزبير شبيهه ونافع أثبت عن ابن عمر من أبي الزبير والأثبت من الحديثين أولى أن يقال به اذا خالفه وقد وافق نافعا غيره من أهل التثنية في الحديث فقبله أحسبت تطليقة ابن عمر على عهد رسول الله تطليقة فقال فسه أو ان عجز يعني أنها حسبت قال والقرآن يدل على أنها تحسب قال الله عز وجل الطلاق مرتان فامساك بمعروف أو تسريح بإحسان لم يخص طلاقا دون طلاق (قال الشافعي) وما وافق ظاهر كتاب الله من الحديث أولى أن يثبت مع أن الله اذا ملك الأزواج الطلاق وجعله أحداثا تحرم

أمنهم قبل أن يصيروا أسرى فهم آمنون أحرار وإذا أبطلنا شهادة الذي أمنهم فقه منهم باطل لا يكون له أن يملكه وقد زعم أن لملك له عليه والله تعالى أعلم

(حال المسلمين يقاتلون العدو وفيهم أطفالهم)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا حصر المسلمون عدوهم فقام العدو على سورهم معهم أطفال المسلمين يترسون بهم قال يرمونهم بالنبل والمنجنيق يمدون بذلك أهل الحرب ولا يتعمدون بذلك أطفال المسلمين قال الأوزاعي يكف المسلمون عن رميهم فإن برز أحد منهم رموه فإن الله عز وجل يقول ولولا رجال مؤمنون ونساء مؤمنات حتى فرغ من الآية فكيف يرمى المسلمون من لا يرونه من المشركين قال أبو يوسف رحمه الله تعالى تأول الأوزاعي هذه الآية في غير موضعها ولو كان يحرم رمي المشركين وقتالهم إذا كان معهم أطفال المسلمين لحرم ذلك أيضاً منهم إذا كان معهم أطفالهم ونسأؤهم فقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء والأطفال والصبيان وقد حاصر رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل الطائف وأهل خيبر وقرية والنضير وأجلب المسلمون عليهم فيما بلغنا أشد ما قدر وأعليه وبلغنا أنه نصب على أهل الطائف المنجنيق فلو كان يجب على المسلمين الكف عن المشركين إذا كان في مبدئهم الأطفال لنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتلهم لم يقاتلوا لأن مدائنهم وحصونهم لا تخلو من الأطفال والنساء والشيخ الكبير والقاني والصغير والأسير والتاجر وهذا من أمر الطائف وغيرها محفوظ مشهور من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وسيرته ثم لم يزل المسلمون والسلف الصالح من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم في حصون الأعاجم قبلنا على ذلك لم يبلغنا عن أحد منهم أنه كف عن حصن برمي ولا غيره من القوة لمكان النساء والصبيان ولمكان من لا يحل قتله لمن ظهر منهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أما ما احتج به من قتل المشركين وفيهم الأطفال والنساء والرهبان ومن نهى عن قتله فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم أغار على بني المصطلق غازين في نعمهم وسئل عن أهل الدارين يتون فيصاب من نسائهم وذرائعهم فقال هم منهم يعني صلى الله عليه وسلم أن الدار مباحة لأنها دار شرك وقاتل المشركين مباح وأغايحرم الدم بالإيمان كان المؤمن في دار حرب أو دار اسلام وقد جعل الله تعالى فيه إذا قتل الكفارة وتمنع الدار من الغارة إذا كانت دار اسلام أو دار أمان بعقد يعقد عقده المسلمون لا يكون لأحد أن يغير عليها وله أن يقصد قصد من حل دمه بغير غارة على الدار فلما كان الأطفال والنساء وإن نهى عن قتلهم لا تمنوعى الدماء باسلامهم ولا اسلام آبائهم ولا تمنوعى الدماء بأن الدار ممنوعة استدللنا على أن النبي صلى الله عليه وسلم امتنع عن قصد قتلهم بأعيانهم إذا عرف مكانهم فإن قال قائل ما دل على ذلك قيل فإغارته وأمره بالغارة ومن أغار لم يمتنع من أن يصيب وقوله هم منهم يعني أن لا كفارة فيهم أي أنهم لم يحرزوا بالاسلام ولا الدار ولا يختلف المسلمون فيما علمته أن من أصابهم في الغارة فلا كفارة عليه فأما المسلم فحرام الدم حيث كان ومن أصابه أثم بأصابته إن عمده وعليه القود إن عرفه فجد إلى أصابته والكفارة إن لم يعرفه فأصابه وسبب تحريم دم المسلم غير تحريم دم الكافر الصغير والمرأة لأنهما ممنوعان القتل بما شاء الله والذي نراه والله تعالى أعلم منعاه أن يتخول فيصير أرقيقين ومصيرهما رقيقين أنفع من قتلها لأنه لا نكابة لهما فيقتلان للنكابة فأرقاقهما أمثل من قتلها والذي تأول الأوزاعي يحتمل ما تأوله عليه ويحتمل أن يكون كفه عنهم بما سبق في علمه من أنه أسلم منهم طائفة طائعين والذي قال الأوزاعي أحب البنا إذا لم يكن ناضر ورءى قتال أهل الحصن وإذا كثف سعة من أن لا تقتل أهل حصن غيره وإن لم يكن فيهم مسلمون كان تركهم إذا كان فيهم المسلمون أوسع وأقرب من السلامة من المأثم في أصابة المسلمين فيهم ولكن لو اضطرونا إلى أن نخافهم على أنفسنا أن كفنا عن حربهم قاتلناهم ولم نعد قتل مسلم فإن أصبناه كمرنا وما لم تكن هذه الضرورة فترك قتالهم أقرب من السلامة وأحب إلى

الازواج بعد أن كن حلالا وأمروا أن يطلقوهن في الطهر فطلق رجل في خلاف الطهر لم تكن المعصية إن كان عالما تطرح عنه التحريم ثم إذا حرمت بالطلاق وهو مطيع في وقته كانت حراما بالطلاق إذا كان عاصيا في تركه الطلاق في الطهر لان المعصية لا تزيد الزوج خيرا إن لم تزده شرا فإن قيل فهل لقوله فلم تحسب شيئا وجه قيل له الظاهر فلم تحسب تطليقة وقد يحتمل أن تكون لم تحسب شيئا صوابا غير خطأ يؤمر صاحبه أن لا يقيم عليه ألا ترى أنه يؤمر بالمراجعة ولا يؤمر بها الذي طلق طاهرا امرأته كما يقال للرجل أخطأ في قوله أو أخطأ في جواب أجاب به لم يصنع شيئا صوابا

(باب بيع الرطب باليابس من الطعام)

حدثنا الربيع بن سلمن قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان

﴿ ما جاء في أمان العبد مع مولاه ﴾

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا كان العبد يقاتل مع مولاه جازاً ماله وإلا فآمانه باطل وقال الأوزاعي أمانه جائز أجازته عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ولم ينظر كأن يقاتل أم لا وقال أبو يوسف في العبد القول ما قال أبو حنيفة ليس لعبد أمان ولا شهادة في قليل ولا كثير ألا ترى أنه لا عليك نفسه ولا عليك أن يشتري شيئاً ولا عليك أن يتزوج فكيف يكون له أمان يجوز على جميع المسلمين وفعله لا يجوز على نفسه أرايت لو كان عبداً كافراً ومولاه مسلماً هل يجوز أمانه أرايت أن كان عبداً لأهل الحرب فخرج إلى دار الإسلام بأمان وأسلم ثم آمن أهل الحرب جميعاً هل يجوز ذلك أرايت أن كان عبداً مسلماً ومولاه ذمياً فآمن أهل الحرب هل يجوز أمانه ذلك * حدثنا عاصم بن سليمان عن الفضل بن يزيد قال كنا محاصري حصن قوم فعمد عبد به بعضهم فرمى بسهم فيه أمان فأجاز ذلك عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فهذا عندنا مقاتل على ذلك يقع الحديث وفي النفس من إجازة أمانه أن كان يقاتل ما فيها ولا هذا إلا ثرماً كان له عندنا أمان قاتل أو لم يقاتل ألا ترى الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلمون يدعون من سواهم تنكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم وهو عندنا في الدية انما هم سواء ودية العبد ليست دية الحر وربما كانت دية لا تبلغ مائة درهم فهذا الحديث عندنا انما هو على الأحرار ولا تنكافأ دماؤهم مع دماء الأحرار ولو أن المسلمين سبوا سبياً فآمن صبي منهم بعد ما تكلم بالإسلام وهو في دار الحرب أهل الشرك جاز ذلك على المسلمين فهذا لا يجوز ولا يستقيم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى القول ما قال الأوزاعي وهو معنى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم والأثر عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وما قال أبو يوسف لا يثبت إبطال أمان العبد ولا إجازته أرايت حجة بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المسلمون يدعون على من سواهم تنكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم ليس العبد من المؤمنين ومن أدنى المؤمنين أرايت عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه حين أجاز أمان العبد ولم يسأل يقاتل أو لا يقاتل أليس ذلك دليل على أنه انما أجازته على أنه من المؤمنين أرايت حجة بأن دمه لا يكافئ دمه فان كان انما عني أن معنى الحديث أن مكافأة الدم بالدية والعبد الذي يقاتل هو عنده قد يبلغ هو بديته دية حر إلا عشرة دراهم ويجعله أكثر من دية المرأة فان كان الأمان يجوز على الحرية والإسلام فالعبد يقاتل خارج من الحرية وان كان يجزئه على الإسلام فالعبد لا يقاتل داخل في الإسلام وان كان يجزئه على القتال فهو بحرية أمان المرأة وهي لا تقاتل وأمان الرجل المريض والجبان وهو لا يقاتل وما علمته بذلك محتج إلا بالأوزاعي على نفسه وصاحبه حتى سكت وان كان يجير الأمان على الديات انبغي أن لا يجير أمان المرأة لأن ديتها نصف دية الرجل والعبد لا يقاتل يكون أكثر دية عنده وعندنا من الحرية أضعافاً فان قال هذا المرأة دية فكذلك ثمن العبد للعبودية فان أراد مساواتهم بثمن الحر فالعبد يقاتل يسوى نجسين درهما عنده جائز الأمان والعبد لا يقاتل ثمن عشرة آلاف إلا عشرة غير جائزة وهو أقرب من دية الحر عن المرأة

﴿ وطء السبايا بالملك ﴾

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا كان الامام قد قال من أصاب شيئاً فهو له فأصاب رجل جارية لا يطؤها ما كان في دار الحرب وقال الأوزاعي له أن بطأها وهذا حلل من الله عز وجل بأن المسلمين وطئوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أصابوا من السبايا في غزاة بني المصطلق قبل أن ينفلوا ولا يصلح للامام أن ينفل سرية ما أصابت ولا ينفل سوى ذلك إلا بعد الخس فان رسول الله صلى الله عليه وسلم أسوة حسنة كان ينفل في البداة الربع وفي الرجعة الثلث قال أبو يوسف ما أعظم قول الأوزاعي في قوله هذا حلل من

أن زيداً بأبعاش أخبره
أنه سأل سعد بن أبي
وقاص عن البيضاء
بالسلة قال له سعد أيهما
أفضل فقال البيضاء
فنهى عن ذلك وقال
سمعت رسول الله يستل
عن شراء التمر بالرطب
فقال رسول الله أيتقص
الرطب إذا ليس قالوا
نعم فنهى عن ذلك
أخبرنا مالك عن
نافع عن ابن عمر أن
رسول الله نهى عن
المزابنة والمزابنة
بيع التمر بالتمر كيلاً
وبيع الكرم بالزبيب
كيلاً أخبرنا سفيان
عن يحيى بن سعيد
عن بشير بن يسار عن
سهل بن أبي حمزة أن
رسول الله أرخص
لصاحب العرية أن
يبعها بكيلها تمراً
ياكلها أهلها رطباً
أخبرنا سفيان عن
الرهري عن سالم بن
عبد الله عن أبيه أن
رسول الله نهى عن بيع
التمر حتى يبدو صلاحه
وعن بيع التمر بالتمر قال
عبد الله بن عمر وحدثنا
زيد بن ثابت أن رسول
الله أرخص في بيع
العرايا (قال الشافعي)
وهذا كله نأخذ ولبس

الله أدركت مشايخنا من أهل العلم يكرهون في الفتيا أن يقولوا هذا حلال وهذا حرام إلا ما كان في كتاب الله عز وجل ينابلا تفسيره ، حدثنا ابن السائب عن ربيع بن خيثم وكان من أفضل التابعين أنه قال يا أيكم أن يقول الرجل إن الله أحل هذا أو رضى فيه فيقول الله له لم أحل هذا ولم أرضه ويقول إن الله حرم هذا فيقول الله كذبت لم أحرم هذا ولم أنه عنه ، حدثنا بعض أصحابنا عن إبراهيم النخعي أنه حدث عن أصحابه أنهم كانوا إذا اقتوا بشئ أو نهوا عنه قالوا هذا مكروه وهذا لا بأس به فأما نقول هذا حلال وهذا حرام فأعظم هذا ، قال أبو يوسف وأما ما ذكره الأوزاعي من الوطء فهو مكروه بغير خصلة يكره أن يطأ في دار الحرب ويكره أن يطأ من السبي شيئا قبل أن يخرجوه إلى دار الإسلام ، أخبرنا بعض أشياخنا عن مكحول عن عمر ابن الخطاب رضي الله تعالى عنه أنه نهى أن يوطأ السبي من النفي في دار الحرب ، أخبرنا بعض أصحابنا عن الزهري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نفل سعد بن معاذ يوم بني قريظة سيف ابن أبي الحقيق قبل القسمة والخمس وقال أبو يوسف أرايت رجلا أغار وحده فأرق جارية أيرخص له في وطئها قبل أن يخرجها إلى دار الإسلام ولم يحرزها فكذلك الباب الأول وأما النفل الذي ذكر أنه بعد الخمس فقد نقضه عماري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان ينفل في البداية الربع وفي الرجعة الثلث ولم يذكر أن هذا بعد الخمس وصديق وقد بلغنا هذا وليس فيه الخمس فأما النفل قبل الخمس فقد نفل رسول الله صلى الله عليه وسلم غنيمة بدر فيما بلغنا قبل أن تخمس (قال الشافعي) وإذا قسم الإمام النفي في دار الحرب ودفع إلى رجل في سهمه جارية فاستبرأها فلا بأس أن يطأها وبلا دار الحرب لا تحرم الحلال من الفروج المنكوحة والمملوكة وقد غزا رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزاة المريسيع بامرأة أو امرأتين من نسائه والغزو بالنساء أولا لو كان فيه مكروه بأن يخاف على المسلمين أن يوتى بهن بلاد الحرب فيسبين أولى أن يمنع من رجل أصاب جارية في ملكه في بلاد الحرب يغلبون عليها فيسترق ولد إن كان في بطنها وليس هذا كما قال أبو يوسف وهو كما قال الأوزاعي قد أصاب المسلمون نساءهم المسلمات ومن كان من سبائهم ومائسأوهم لا كهم فإذا غزوا أهل قوة بجيش فلا بأس أن يغزوا بالنساء وإن كانت الغارة التي انما يغير فيها القليل على الكثير فيغنمون من بلادهم انما ينالون غرة وينجون ركضا كرهت الغزو بالنساء في هذه الحال وأما ما ذكر أبو يوسف من النفل فإن الخمس في كل ما أوجف عليه المسلمون من صغيره وكبيره بحكم الله إلا السلب للقاتل في الاقبال الذي جعله رسول الله صلى الله عليه وسلم لن قتل وأما ما ذكر من أمر بدر فأنما كانت الانفال لرسول الله صلى الله عليه وسلم قال الله عز وجل يستولون عن الانفال قل الأنفال لله والرسول فردها رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين ثم نزل عليه منصرفه من بدر واعلموا أنما غنمتم من شئ فإن لله جسده والرسول فجعل الله له ولبن سمي معه الخمس وجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم لن أوجف الأربعة الانجاس بالحضور للفارس ثلاثة أسهم وللراجل سهم

(بيع السبي في دار الحرب)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى أكره أن يبيعها حتى يخرجها إلى دار الإسلام قال الأوزاعي لم يرزل المسلمون يتبايعون السبايا في أرض الحرب ولم يختلف في ذلك أنان حتى قتل الوليد قال أبو يوسف ليس يؤخذ في الحكم في الحلال والحرام بمثل هذا أن يقول لم يزل الناس على هذا فأكثر ما لم يرزل الناس عليه مما لا يحل ولا ينبغي مما لو فسرت له لعرفته وأبصرته عليه العامة مما قد نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم انما يؤخذ في هذا بالسنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن السلف من أصحابه ومن قوم فقهاء وإذا كان وطؤها مكروها فكذلك بيعها لانه لم يحرزها بعد (قال الشافعي) قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم أموال خيبر بخيبر وجميع ما حولها دار شرك وهم غطفان ودفعها إلى يهود وهم له صلح معاملة بالنصف لانهم يمنعونها

فيه حديث يخالف صاحبه انما انتهى عن المزانية وهي كل بيع كان من صنف واحد من الطعام بيع منه كيل معلوم بجزاف وكذلك جزاف بجزاف لأن بينا في سنة رسول الله أن يكون الطعام بالطعام من صنفه معلوما عند البائع والمشتري مثلاً بمثل وبدا بيد والجزاف بالكيل والجزاف بالجزاف مجهول وأصل نهى النبي عن بيع الرطب بالتمر لأن الرطب ينقص اذا يبس في معنى المزانية اذا كان ينقص اذا يبس فهو تمر بتمر أقل منه وهو لا يصلح بأقل منه وتمر بتمر لا يدري كم مكيلة أحدهما من الآخر الرطب اذا يبس فصار تمر لم يعلم كم قدره من قدر التمر وهكذا قلنا لا يصلح كل رطب بياس في حال من الطعام اذا كان من صنف واحد ولا رطب برطب لأن رسول الله انما نهى عن بيع الرطب بالتمر لأن الرطب ينقص وتطير في المتعقب من الرطب وكذلك لا يجوز رطب برطب لان نقصهما

بعده صلى الله عليه وسلم وأنفسهم به وقسم سبي بني المصطلق وما حوله دار كفر ووطى المسلمون ولستنا تعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم قفل من غزاة حتى يقسم السبي فإذا قسم السبي فلأبأس باتباعه وأصابته والابتياح أخف من القسم ولا يحرم في بلاد الحرب بيع رقيق ولا طعام ولا شيء غيره

(الرجل يغنم وحده)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا خرج الرجل والرجلان من المدينة أو من المصر فأغاروا في أرض الحرب فما أصابا بها فهو لهما ولا يخمس قال الأوزاعي اذا خرجا بغيرا ذنبا ما من فان شاء عاقبهما او حرهما وان شاء خمس ما أصابا ثم قسمه بينهما وقد كان هرب نفر من أهل المدينة كانوا أسارى في أرض الحرب بطائفة من أموالهم فنقلهم عمر بن عبد العزيز ما خرجوا به بعد الخمس وقال أبو يوسف قول الأوزاعي يناقض بعضه بعضا ذكر في أول هذا الكتاب أن من قتل قتيلًا فله سلبه وأن السنة جاءت بذلك وهو مع الخند والجيش انما قوى على قتله بهم وهذا الواحد الذي ليس معه جند ولا جيش انما هو لخص ما أصاب فالأول أخرى أن يخمس وكيف يخمس فيأمر هذا ولم يوجب عليه المسلمون بخيل ولا ركاب وقد قال الله عز وجل في كتابه وما أفاء الله على رسوله منهم فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب وقال ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فله وللرسول بغير حق في هذه الآية لهؤلاء المدون المسلمين وكذلك هذا الذي ذهب وحده حتى أصاب فهو له ليس معه فيه شريك ولا خمس وقد خالف قوله عمر بن عبد العزيز هؤلاء أسرى رأيت قوما من المسلمين خرجوا بغير أمر الامام فأغاروا في دار الحرب ثم انفلتوا من أيديهم وخرجوا بغنيمة فهل يسلم ذلك لهم رأيت ان يخرج قوم من المسلمين يخططون أو يتصيدون أو لعان أو حاجة فأسرهم أهل الحرب ثم انفلتوا من أيديهم بغنيمة هل تسلم لهم وان طفر وابتلك الغنيمة قبل أن يأسرهم أهل الحرب هل تسلم لهم فان قال به فقد نقض قوله وان قال لا فقد خالف عمر بن عبد العزيز (قال الشافعي) رحمه الله تعالى بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم عمرو بن أمية الضمري ورجلا من الانصار سرية وحدهما وبعث عبد الله بن أنيس سرية وحده فاذا سن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الواحد يتسرى وحده وأكثرنه من العدو ليصيب من العدو وغرة بالخيالة أو يعطب فيعطب في سبيل الله وحكم الله بأن ما أوجف عليه المسلمون فيه الخمس وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أربعة أنجاسه للموجفين فسواء قليل الموجفين وكثيرهم لهم أربعة أنجاس ما أوجفوا عليه والسلب لمن قتل منهم والخمس بعده حيث وضعه الله ولكننا نكره أن يخرج القليل الى الكثير بغير إذن الامام وسبيل ما أوجفوا عليه بغير إذن الامام كسبيل ما أوجفوا عليه باذن الامام ولو زعمنا أن من خرج بغير إذن الامام كان في معنى السارق زعمنا أن جيوشا لو خرجت بغير إذن الامام كانت سراقا وأن أهل حصن من المسلمين لو جاءهم العدو فخار بوجههم بغير إذن الامام كانوا سراقا وليس هؤلاء بسرقة بل هؤلاء لما طيعوا الله المجاهدون في سبيل الله المؤدنون ما افترض عليهم من النفير والجهاد والمتاولون ناقله الخير والفضل فاما ما احتج به من قول الله عز وجل فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب وحكم الله في أن ما لا يرحفون عليه بخيل ولا ركاب لرسول الله صلى الله عليه وسلم ومن سعى معه فاعما أولئك قوم قاتلوا بالمدينة بنى الضير فقاتلهم بين بيوتهم لا يوجفون بخيل ولا ركاب ولم يكلفوا مؤنة ولم يفتحواعنوة وانما صالحوا وكان الخمس لرسول الله صلى الله عليه وسلم ومن ذكر معهم والاربعة الأنجاس التي تكون للجماعة المسلمين لو أوجفوا بالخيل والركاب لرسول الله صلى الله عليه وسلم خالصا يضاعها حيث يضع ماله ثم أجمع أئمة المسلمين على أن ما كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم من ذلك فهو للجماعة المسلمين لان أحدا لا يقوم بعده مقامه صلى الله عليه وسلم ولو كانت حجة أنى يوسف في الذين دخلوا سارقين أنهم لم يوجفوا بخيل ولا ركاب كان ينبغي أن يقول يخمس ما أصابا

وتكون الاربعة الانجاس لهما لانهما موجبان فان زعم انهما غير موجبين أنبغى أن يقول هذا الجماعة المسلمين أو الذين زعم أنهم ذكر وامع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سورة الحشر فقال بما تأول ولا بكتاب في الخمس فان الله عز وجل أثبت في كل غنيمة تصير من مشرك أو جف عليها ولم يوجب

﴿ في الرجلين يخرجان من العسكر فيصيان جارية فيقبايعانها ﴾

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا خرج رجلان متطوعان من عسكر فأصابا جارية والعسكر في دار الحرب فاشترى أحدهما حصاة الآخر منه أنه لا يجوز ولا يطؤها المشتري وقال الاوزاعي ليس لأحد أن يجرم ما أحل الله فان وطأه اياهما مما أحل الله له كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعده وإن المسلمين غدوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وصفيته الى جانبه فقالوا يا رسول الله هل في بنت حبي من بيع فقال انها قد أصبحت كنتكم فاستدار المسلمون حتى ولو اظهروهم وقال أبو يوسف ان خير كانت دار اسلام فظهر عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وجرى عليها حكمه وعاملهم على الاموال فليس بشبهه خير ما يذكر الاوزاعي وما يعني به وقد نقض قوله في هذين الرجلين قوله الاول حيث زعم في الاول أنهم يعاقبون ويؤخذ مامعهم ثم زعم ههنا أنه جائز في الرجلين (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وقد وصفنا أمر خبير وغيره في الوطء في المسائل قبل هذا وايس هذا كما قالوا وهو أن الذين أصابا الجارية ليست لهما الخمس فيها لمن جعله الله في سورة الانفال وسورة الحشر ولهما أربعة أنجاسا فيقاسمهما الامام بالقيمة والبيع كما يفعل الشركاء ثم يكون وطؤها لمن اشتراها بعد استبرائها في بلاد الحرب كان أو غيرها

﴿ اقامة الحدود في دار الحرب ﴾ قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى اذا غزا الجند أرض الحرب وعليهم أمير فانه لا يقيم الحدود في عسكره الا أن يكون امام مصر والشام والعراق أو ما أشبهه فيقيم الحدود في عسكره وقال الاوزاعي من أمر على جيش وان لم يكن أمير مصر من الامصار أقام الحدود في عسكره غير القطع حتى يقفل من الدرب فاذا قفل قطع وقال أبو يوسف ولم يقيم الحدود في غير القطع وما للقطع من بين الحدود اذا خرج من الدرب فقد انقطعت ولايته عنهم لانه ليس بأمر مصر ولا مدينة انما كان أمير الجند في غزوهم فلما خرجوا الى دار الاسلام انقطعت العصمة عنهم . أخبرنا بعض أشياخنا عن مكحول عن زيد بن ثابت أنه قال لا تقام الحدود في دار الحرب مخافة أن يلحق أهلها بالعدو والحدود في هذا كله سواء . حدثنا بعض أشياخنا عن ثور بن يزيد عن حكيم بن عمير أن عمر كتب الى عمير بن سعد الانصاري والى عماله أن لا يقيموا حدا على أحد من المسلمين في أرض الحرب حتى يخرجوا الى أرض المصالحه وكيف يقيم أمير سرية حدا وليس هو بقاض ولا أمير يجوز حكمه أو رأيت القواد الذين على الخيول أو أمراء الاجناد يقيمون الحدود في دار الاسلام فكذلك هم اذا دخلوا دار الحرب (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يقيم أمير الجيش الحدود حيث كان من الارض اذا ولي ذلك فان لم يول فعلى الشهود الذين يشهدون على الحد أن يأثروا المشهود عليه الى الامام والى ذلك بلاد الحرب أو بلاد الاسلام ولا فرق بين دار الحرب ودار الاسلام فيما أوجب الله على خلقه من الحدود لان الله عز وجل يقول والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما والزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم على الزاني الثيب الرجم وحد الله القاذف ثمانين جلدة لم يستثن من كان في بلاد الاسلام ولا في بلاد الكفر ولم يضع عن أهله شيئا من فرائضه ولم يبع لهم شيئا مما حرم عليهم ببلاد الكفر ما هو الا ما قلنا فهو موافق للتزليل والسنة وهو مما يعقله المسلمون ويجمعون عليه أن الحلال في دار الاسلام حلال في بلاد الكفر والحرام في بلاد الاسلام حرام في بلاد الكفر فمن أصاب حراما فقد حده الله على ما شاء منه ولا تنفع عنه بلاد الكفر شيئا أو أن يقول قائل ان الحدود بالامصار والى عمال

من نجسة أوسق بشئ وان قل جاز فيه البيع فان قال قائل كيف يجوز البيع فيما دون نجسة أوسق ولا يجوز فيما هو أكثر منها قيل يجوز بما أجاز به رسول الله الذي فرض الله طاعته ولم يجعل لاحد أن يقول معه الا بتابعه ويرد بما رده به عليه السلام . حدثنا الربيع أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن داود بن الحصين عن أبي سفيان مولى ابن أبي أحمد عن أبي هريرة أن رسول الله أرخص في بيع العرايا ما دون نجسة أوسق وفي نجسة أوسق «الشك من داود» (قال الشافعي) وفي توقيت رسول الله صلى الله عليه وسلم اجازته بمكيلة من العرايا دليل على منع ما هو أكثر منها فهو ممنوع بيعه في الحديث نفسه ولو قال قائل وأدخله في بيع الرطب بالتمر والمراينة لكان مذهبا يصح عندنا والله أعلم ولا تكون العرايا الا من نخل أو غلب لانه لا يخرص غيرها ما . حدثنا الربيع قال

قال الشافعي ولا يجوز
بيع تمر بتمر الا مثلاً بمثل
كيسلاً بكيل ولا يجوز
وزناً بوزن لان أصله
الكيل

باب الخلاف في
العرايا

• حدثنا الربيع قال
(قال الشافعي) ولم يجد
الذين يظهرون القول
بالحدِيث في شيء من
الاحاديث من الشبهة
ما وجدوا في المجلد
مع المفسر وذلك أنهم
يلقون بهما قوماً من
أهل الحديث ليس لهم
بصر عذابه فيشبهون
عليهم وقد ذكرنا بعض
ما يدل على ما وراءه من
المجلد مع المفسر وقال
بعض الناس في بيع
الرطب بالتمر حلال
بخالفه بعض أصحابه
ووافقنا وقال لا يجوز
لنهي النبي صلى الله عليه
وسلم ثم عاد صاحبه
الذي خالفه فقال لا بأس
بخطئة بخطئة مبلولة
واحداهما أكثر ابتلالاً
من الأخرى ولا رطب
برطب ولم يزد على أن
أظهر الاختلاف بالحديث
جمله ثم خالف معناه فيما
وصفت وقال لا بأس
بتمر بتمرين وثلاث

الامصار فن أصاب حداً بادية من بلاد الاسلام فالحدساقط عنه وهذا مما لم أعلم مسلماً يقول ومن أصاب حداً
في مصر ولا والى للمصر يوم يصيب الحد كان للوالي الذي يلي بعده ما أصاب أن يقيم الحد فكذلك عامل الجيش
ان ولي الحد أقامه وان لم يول الحد فأول من يليه يقيمه عليه وكذلك هو في الحكم والقطع ببلاد الحرب وغير
القطع سواء فاما قوله يلحق بالمشركون فان لحق بهم فهو أشقى له ومن ترك الحد خوف أن يلحق الحد وديلا لبلاد
المشركون تركه في سواحل المسلمين ومسالحتهم التي اتصلت ببلاد الحرب مثل طرسوس والحرب وما أشبههما
وماروى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه منكر غير ثابت وهو يعيب أن يحتج بحديث غير ثابت ويقول
حدثنا شيخ ومن هذا الشيخ يقول مكحول عن زيد بن ثابت

(ما عجز الجيش عن حمله من الغنائم)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى واذا أصاب المسلمون غنائم من متاع أو غنم فحجزوا عن حمله ذبحوا الغنم
وحرقوا المتاع وحرقوا لحوم الغنم كراهية أن ينتفع بذلك أهل الشرك وقال الاوزاعي نهى أبو بكر أن تعقر
بهيمة الا لما كلة وأخذ بذلك أئمة المسلمين وجاعلتهم حتى ان كان علماء وهم ليكرهون للرجل ذبح الشاة والبقرة
ليأكل طائفة منها ويدع سائرهما وبلغنا أنه من قتل نحلاً ذهب ربع أجره ومن عقر جواد ذهب ربع أجره
وقال أبو يوسف قول الله في كتابه أحق أن يبيع قال الله ما قطعتم من لينة أو تركوها فائمة على أصولها
فبأذن الله وليغزى الفاسقين واللينه فيما بلغنا النخلة وكل ما قطع من شجرهم وحرق من نخلهم ومتاعهم
فهو من العون عليهم والقوة وقال الله عز وجل وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة وانما كره المسلمون أن يحرقوا
النخل والشجر لان الصائفة كانت تغزو كل عام فيتقون بذلك على عدوهم ولو حرقوا ذلك خافوا أن لا تحملهم
البلاد والذي في تخريب ذلك من خزي العدو ونكابتهم أنفع للمسلمين وأبلغ ما يتقوى به الجند في القتال
• حدثنا بعض مشايخنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه حين حاصر الطائف أمر بكرم بنى الاسود
ابن مسعود أن يقطع حتى طلب بنو الاسود الى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يطلبوا الى النبي صلى الله
عليه وسلم أن يأخذها لنفسه ولا يقطعها فكف عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال الشافعي) رحمه
الله تعالى أما كل مال لا روح فيه للعدو فلا بأس أن يحرقه المسلمون ويحرقوه بكل وجه لانه لا يكون معذباً انما
المعذب ما يألم بالعذاب من ذوات الارواح قد قطع رسول الله صلى الله عليه وسلم أموال بني النضير وحرقها
وقطع من أعقاب الطائف وهي آخر غزاة غزاها النبي صلى الله عليه وسلم لقي فيها حرباً وأما ذوات الارواح
فان زعم أنها قياس على مال لا روح فيه فليقل للمسلمين أن يحرقوها كالحرم أن يحرقوا النخل والبيوت فان
زعم أن المسلمين ذبحوا ما يذبح منها فإنه انما أحل ذبحها للنفعة أن تكون ما كولة (قال الشافعي) وقد
أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن صهيب مولى عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال من قتل عصفوراً بغير حقها حوسب بها قيل وما حقها قال أن يذبحها فياً كلها ولا يقطع
رأسها فيرى به (قال الشافعي) نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المصورة عن أن كلها فقد أحل اماتة
ذوات الارواح لمعنيين أحدهما أن يقتل ما كان فيه ضرر لضرره وما كان فيه المنفعة لانه كل منه وحرم
أن تعذب التي لا تضر لغير منفعة الا كل فاذا ذبحنا غنم المشركون في غير الموضع الذي نصل الى أكل لحومها
فيه فهو قتل لغير منفعة وهم يتقون بلحومها واولادها فلم نسل في أن يتقوى بها المشركون حين ذبحناها
وانما أراد أن يذبحها لقطع القوتهم فان قال في ذبحها لقطع المنفعة لهم فيها في الحياة قيل قد تنقطع المنفعة
عنهم بآبائهم لو ذبحناهم وشيوخهم والرهبان لو ذبحناهم فليس كل ما قطع المنفعة وبلغ غنظهم حل لنا فاحل
لأنه فعلناه وما حرم علينا تركناه وما شككنا فيه أنه يحل أو يحرم تركناه واذا كان يحل لنا لو أطلعناهم

باربع لان هذا لا يكال
 فقيس له اذا كان التمر
 محرما الا كيلا بكيل
 فكيف أجزت منه
 قليلا بأكثر فان قال
 لا يكال فهكذا كل التمر
 اذا فرق قليلا وانما
 تجمع تمرة الى أخرى
 فتكال وفي نهى النبي
 الا كيلا بكيل دليل على
 تحريمه عددا بعد مثله
 أو أقل أو أكثر منه فقد
 أجزته متفاضلا لان
 رسول الله نهى عنه الا
 مستويا بالكيل * قال
 الربيع قال يعنى
 الشافعى وخالفونا معا
 فى العرايا فقالوا لانجيز
 بيعها وقالوا زرد اجازة
 ببيعها بنهى النبي عن
 المزابنة ونهيه عن
 الرطب بالتمر وهى داخله
 فى المعنيين فقيس لبعض
 من قال هذا منه فان
 أجاز انسان بيع المزابنة
 بالعرايا لان النبي قد أجاز
 بيع العرايا قال ليس
 ذلك له فلناهل الجفة عليه
 الا كهى عليكم فى أن
 يطاع رسول الله فنحل
 ما أحل ونحرم ما حرم
 أو أيتلوا أدخل عليكم
 أحد مثل هذا فقال أنتم
 تقولون ان النبي قال
 البينة على من ادعى

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا بأس بقطع شجر المشركين ونخلهم وتحريق ذلك لأن الله عز وجل يقول
ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها فبإذن الله وقال الاوزاعي أبو بكر يتأول هذه الآية وقد
نهى عن ذلك وعمل به أئمة المسلمين وقال أبو يوسف أخبرنا الثقة من أصحابنا عن أصحاب رسول الله صلى الله
عليه وسلم أنهم كانوا وهم محاصروا بني قريظة إذا غلبوا على دار من دورهم أحرقوها فكان بنو قريظة يخرجون
فينقضونها يأخذون تجارتهم إلى مواضع المسلمين وقطع المسلمون نخلا من نخلهم فأنزل الله عز وجل يخرجون
بيوتهم بأيديهم وأيدي المؤمنين وأنزل الله عز وجل ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها فبإذن الله
استحق عن يزيد بن عبد الله بن قسيط قال لما بعث أبو بكر خالد بن الوليد إلى طليحة بن تميم قال أي واد
أودار غشيتها فأمسك عنها أن سمعت أدا ناحتى تسألهم ما يريدون وما ينقمون وأي دار غشيتها فلم تسمع منها
إذا نافتن عليهم الغارة واقتل وحرقت ولا نرى أن أبابكر نهى عن ذلك بالشام إلا لعلمه بأن المسلمين سيفعلون
عليها ويبقى ذلك لهم فنهى عنه ذلك فيما يرى لأن تخريب ذلك وتحريقه لا يحل ولكل من مثل هذا توجيه
حدثنا بعض أشياخنا عن عباد بن نسي عن عبد الرحمن بن غنم أنه قيل لمعاذ بن جبل إن الروم يأخذون
ما حصر من خيلنا فيستلقحونها ويقا تلون عليها أفنعمر ما حصر من خيلنا قال ليسوا بأهل أن ينقصوا منكم
أنما هم غدا أرقم وأهل نمتكم قال أبو يوسف رحمه الله تعالى إنما الكراهية عندنا لاهم كانوا إلا يسكون
في الظفر عليهم وإن الأمر في أيديهم لمأرا وأمن الفتح فاما إذا اشتدت شوكتهم واستنصروا فانا أمر بحسب الخيل
أن يذبح ثم يحرق لحمه بالنار حتى لا ينفعون به ولا يتقون منه بشئ وأكره أن نعذبه أو نعقره لأن ذلك مثله
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى يقطع النخل ويحرق وكل ما لا روح فيه كالمسئلة قبلها ولعل أمر أبي بكر
بأن يكفوا عن أن يقطعوا أشجارهم إنما هو لأنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يخبر أن بلاد الشام تفتح
على المسلمين فلما كان مباحاله أن يقطع ويترك اختار الترك نظرا للمسلمين وقدم مع رسول الله صلى الله عليه
وسلم يوم بني النضير فلما أسرع في النخل قيل له قد وعدك الله فلا واستبقيت النفس فكف القطع استبقاه
لأن القطع محرم فان قال قائل قدر ترك في بني النضير قيل ثم قطع بالطائف وهي بعد هذا كله وأخرج غزاة
لحقها قتالا

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا كان الحرس يحرسون دار الإسلام أن يدخلها العدو فكان في الحرس من يكتبني به فالصلاة أحب اليّ قال الأوزاعي بلغنا أن حارس الحرس يصبح وقد أوجب (١) في ما لم يعضي في هذا المصلى مثل هذا الفضل قال أبو يوسف رحمه الله تعالى إذا احتاج المسلمون إلى حرس والحرس أفضل من الصلاة فإذا كان في الحرس من يكفيه ويستغني به فالصلاة لأنه قد يحرس أيضا وهو في الصلاة حتى لا يعفل عن كثير مما يجب عليه من ذلك فيجمع أجرهما جميعا أفضل . أخبرنا محمد بن اسحق والكلبي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نزل واديا فقال من يحرسنا في هذا الوادي الليلة فقال رجلان نحن (١) كذا في النسخة بهذا التحريف وغرض الأوزاعي تفضيل الحراسة مطلقا على الصلاة وحرر

واليمين على من أنكر
وتقولون في الحديث
دلالة على أن لا يعطى
اليمين من حلف
برئ لم تقولون في قتيل
يوجد في محلة يحلف
أهل المحلة ويغرمون
الدية فتغسرمون من

حلف وتعطون من
لم تقم له البيعة أن خالفتم
حديث النبي صلى الله
عليه وسلم البيعة على
من ادعى واليمين على
من أنكر قالوا ولكن
جدة يحتمل أن يراد به
الخاص ولما وجدنا عمر
يقضى في القسامة
فيعطى بغير بيعة ويحلف
ويغرم قلنا جلة البيعة
على المدعى عام أريد
به الخاص لأن عمر
لا يجهل قول النبي ولا
يخالفه (قال الشافعي)
فقل له أقول رسول
الله أدل على قوله أم قول
غيره قال لا بل قول
رسول الله أدل على قوله
قلت وهو الذي زعمنا
نحسب وأنت لأنه
لا يستدل على قول
رسول الله ولا
غيره إلا بقول نفس
القاتل وأما غيره فقد
يخفى علينا قوله قال
وكيف تقول قلت أحل
ما أحل من بيع العرايا

فأتيارأس الوادي وهما مهاجري وأنصاري فقال أحدهما لصاحبه أي الليل أحب إليك فاختار أحدهما
أوله والآخرة فنام أحدهما وقام الحارس يصلي (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إن كان المصلي وجاء
الناحية التي لا يأتي العدو إلا منها وكانت الصلاة لا تشغل طرفه ولا سمعه عن رؤية الشخص وسماع الحرس
فالصلاة أولى لأنه مصل حارس وزائد أن يمنع بالصلاة من النعاس وإن كانت الصلاة تشغل سمعه وبصره
حتى يخاف تضييعه فالحراسة أحب إلى إلا أن يكون الحرس جماعة فيصلي بعضهم دون بعض فالصلاة
أعجب إلى إذا بقي من الحرس من يكفي وإذا كان العدو في غير جهة القبلة فكذلك إذا كانوا جماعة أن يصلي
بعضهم أحب إلى لأن ثم من يكفيه وإن كان وحده والعدو في غير جهة القبلة فالحراسة أحب إلى من
الصلاة تمنعه من الحراسة

(خراج الأرض)

وسئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى أيكره أن يؤدي الرجل الجزية على خراج الأرض فقال لا إنما الصغار
خراج الاعناق وقال الأوزاعي بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال من بذل طائعا فليس منا وقال
عبد الله بن عمر وهو المرتد على عقبيه وأجعت العامة من أهل العلم على الكراهية لها وقال أبو يوسف رحمه
الله تعالى القول ما قال أبو حنيفة لأنه كان لعبد الله بن مسعود ولجباب بن الأرت ولحسن بن علي ولشريح
أرض خراج * حدثنا الجهاد عن عامر الشعبي عن عتبة بن فرقد السلي أنه قال لعمر بن الخطاب رضي الله
تعالى عنه إني اشتريت أرضا من أرض السواد فقال عمر أكل أصحابها أرضيت قال لا قال فأنت فيها
مثل صاحبها * حدثنا ابن أبي ليلى عن الحكم بن عتيبة أن دهاقين السواد من عظمائهم أسلموا في زمان عمر بن
الخطاب رضي الله تعالى عنه وعلى بن أبي طالب ففرض عمر على الذين أسلموا في زمانه ألفين ألفين وقال أبو
يوسف رحمه الله تعالى ولم يبلغنا عن أحد منهم أنه أخرجه هؤلاء من أرضهم وكيف الحكم في أرض هؤلاء
أبكون الحكم لهم أم لغيرهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أما الصغار الذي لا شئ فيه فجزية الرقبة التي
يحقق بها الدم وهذه لا تكون على مسلم وأما خراج الأرض فلا بين أنه صغار من قبل أن لا يحقق به الدم الدم
محقق بالاسلام وهو يشبه أن يكون كسائر الأرض بالذهب والورق وقد اتخذ أرض الخراج قوم من
أهل الورع والدين وكرهه قوم احتياطا

(شراء أرض الجزية) وسئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن الرجل المسلم يشتري أرضا من
أرض الجزية فقال هو جائز وقال الأوزاعي رحمه الله تعالى لم تزل أئمة المسلمين يبنون عن ذلك ويكتبون فيه
ويكرهه علماءهم وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى القول ما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى وقد أجبتك في هذا

(المستأمن في دار الاسلام)

وسئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن قوم من أهل الحرب خرجوا مستأمنين للتجارة فرزني بعضهم في دار الاسلام
أو سرق هل يحد قال لا حد عليه ويضمن السرقة لأنه لم يصالح ولم تكن له ذمة قال الأوزاعي رحمه الله تعالى
تقام عليه الحدود وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى القول ما قال أبو حنيفة ليس تقام عليهم الحدود لأنهم
ليسوا بأهل ذمة لأن الحكم لا يجزى عليهم أرايت أن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في أرضهم أرايت أن زنى رجل
بامرأة منهم مستأمنة أترجها أرايت أن لم أترجها حتى عاد إلى دار الحرب ثم خرجا بآمان ثانية أمضى
عليهما ذلك الحد أرايت أن سبيا يمضى عليهما حد الحر أم حد العبد وهما رقيق لرجل من المسلمين أرايت أن

لم يخرج جاثية فأسلم أهل تلك الدار وأسلمها أوصار اذمة أي أخذوا وإن أخذوا بذلك في دار الحرب ثم خرجوا
اليأس أنقيم عليهم الحد (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا خرج أهل دار الحرب إلى بلاد الإسلام بأمان فأصابوا
حدوداً فالحدود عليهم وجهان فما كان منها لله لاحق فيه لا دميين فيكون لهم عفوهم وكذا بشهد
شهدوا لهم به فهو معطل لأنه لاحق فيه لمسلم انما هو الله ولكن يقال لهم لم تؤمنوا على هذا فان كفتم والا
رددنا عليكم الامان والحقناكم بما منكم فان فعلوا الحقوهم بما منهم ونقضوا الامان بينهم وبينهم وكان ينبغي
للامام اذا آمنهم أن لا يؤمنهم حتى يعلمهم أنهم ان أصابوا حدا أقامه عليهم وما كان من حد لا دميين أقيم
عليهم ألا ترى أنهم لو قتلوا وقتلناهم فاذا كنا مجتمعين على أن نقيم منهم حدا القتل لأنه لا دميين كان علينا أن
نأخذ منهم كل ما كان دونه من حقوق الآدميين مثل القصاص في الشجة وأرشها ومثل الحد في القذف
والقول في السرقة قولان أحدهما أن يقطعوا ويغرموا من قبل أن الله عز وجل منع مال المسلم بالقطع وإن
المسلمين غرموا من استهلك ما لا غير السرقة وهذا مال مستهلك فغرمناه قياساً عليه والقول الثاني أن يغرم
المال ولا يقطع لان المال لا دميين والقطع لله فان قال قائل فما فرق بين حدود الله وحقوق الآدميين
قل أرأيت الله عز وجل ذكر المحارب وذكر حده ثم قال الا الذين تابوا من قبل أن تقدر واعلمهم ولم يختلف
أكثر المسلمين في أن رجلاً لو أصاب رجلاً دماً أو مالا ثم تاب أقيم عليه ذلك فقد فرقنا بين حدود الله عز وجل
وحقوق الآدميين بهذا وبغيره

(بيع الدرهم بالدرهمين في أرض الحرب)

قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه لو أن مسلماً دخل أرض الحرب بأمان فباعهم الدرهم بالدرهمين لم يكن
بذلك بأس لأن أحكام المسلمين لا تجري عليهم فبأي وجه أخذ أموالهم برضائهم فهو جائز قال الأوزاعي الربا
عليه حرام في أرض الحرب وغيرها لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد وضع من ربا أهل الجاهلية ما أدركه
الإسلام من ذلك وكان أول ربا وضعه بالعباس بن عبد المطلب فكيف يستحل المسلم أكل الربا في قوم قد حرم
الله تعالى عليه دماءهم وأموالهم وقد كان المسلم يبيع الكافر في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا
يستحل ذلك وقال أبو يوسف القول ما قال الأوزاعي لا يحل هذا ولا يجوز وقد بلغنا الآثار التي ذكر
الأوزاعي في الربا وانما أحل أبو حنيفة هذا لأن بعض المشيخة حدثنا عن مكحول عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم أنه قال لا ربا بين أهل الحرب وقال أبو يوسف وأهل الإسلام (٣) في قولهم أنهم لم يتقابضوا ذلك حتى
يخرجوا إلى دار الإسلام أبطله ولكنه كان يقول إذا تقابضوا في دار الحرب قبل أن يخرجوا إلى دار الإسلام فهو
مستقيم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى القول كما قال الأوزاعي وأبو يوسف والحجة كما احتج الأوزاعي
وما احتج به أبو يوسف لابي حنيفة ليس بثابت فلا حجة فيه

(في أم ولد الحرب تسلم وتخرج إلى دار الإسلام) قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في أم ولد أسلمت
في دار الحرب ثم خرجت إلى دار الإسلام وليس بها حل أنها تزوج إن شاءت ولا عدة عليها وقال الأوزاعي أي
امرأة هاجرت إلى الله بدينها فالحال كحال المهاجرات لا تزوج حتى تنقضي عدتها (قال الشافعي) رحمه
الله تعالى مثلها تستبرأ بحضة لا ثلاث حيض

(المرأة تسلم في أرض الحرب) قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه في امرأة أسلمت من أهل
الحرب وخرجت إلى دار الإسلام وليست بحملى أنه لا عدة عليها ولو أن زوجها طلقها لم يقع عليها طلاقه قال
الأوزاعي بلغنا أن المهاجرات قد من على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأزواجهن بمكة مشركون فن أسلم
منهم فأدرله امرأته في عدتها ردها عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى على أم
الولد العدة وعلى المرأة الحرة العدة كل واحدة منهن ثلاث حيض لا يتروجن حتى تنقضي عدتهن ولا سبيل

وأحرم ما حرم من بيع
المزابنة وبيع الرطب
بالتمر سوى العرايا
وأزعم أن لم يرد ما حرم
ما أحل ولا بما أحل ما
حرم فأطيعه في الآخرين
وما علمت الا عطلت
نص قوله في العرايا
وعامة من روى عنه
النهى في المزابنة روى
أن النبي أرخص في
العرايا فلم يكن للتوهم
ههنا موضع فنقول
الحديثان مختلفان
ولقد خالفه في فروع
بيع الرطب بالتمر قال
ووافقنا بعض أصحابنا
في جملة قولنا في بيع
العرايا ثم عاذ فقال لا تباع
الا من صاحبها الذي
أعمرها اذا تاذى بدخول
الرجل عليه به ترمي
الحديث قال فما علمته
أحلها فيحلها الكل مشتر
ولا حرمها فيقول قول
من حرمها وزاد فقال
تباع بترسيته والنسيئة
عنده في الطعام حرام
ولم يذكر عن النبي ولا غيره
أنه أجاز أن تباع بدين
فكيف جاز لأحد أن
يجعل الدين في الطعام
بلا خبر عن رسول الله
وأن يحل بيعاً من انسان
بحرمه من غيره فشرهم
صاحبنا في رد بيع
العرايا في حال وزاد عليهم

لازواجهن ولا للموالى عليهن آخر الأبد أخبرنا الحاج بن أرطاة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه رد زيبا إلى زوجها بشكاح جديد وإنما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ولا عدة عليهن لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم في السبا يا يوطان إذا استبرثن بحبضة فقال السباء والاسلام سواء قال أبو يوسف رحمه الله تعالى حدثنا الحاج عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس رضي الله عنهما أن عبد بن خرجا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من الطائف فأعتقهما وحدثنا بعض أشياخنا أن أهل الطائف خاصموا في عيدين خرجوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعتقهم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أولئك عتقاء الله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا خرجت امرأة الرجل من دار الحرب مسلمة وزوجها كافر مقيم بدار الحرب لم تزوج حتى تنقضي عدتها كعدة الطلاق فان قدم زوجها مهاجرا مسلما قبل انقضاء عدتها فهاهما على النكاح الأول وكذلك لو خرج زوجها قبلها ثم خرجت قبل أن تنقضي عدتها مسلمة كانا على النكاح الأول ولو أسلم أحد الزوجين وهما في دار الحرب فكذلك لافرق بين دار الحرب ودار الاسلام في هذا ألا ترى أنهم لو كانوا في دار الحرب ودأسل أحدهما لم يحل واحد منهما للمصاحبة حتى يسلم الآخر إلا أن تكون المرأة كتابية والزواج المسلم فيكونا على النكاح لأنه يصلح للمسلم أن يتدنى بالنكاح كتابية فان قال قائل ما دل على أن الدار في هذا وغير الدار سواء قيل أسلم أبو سفيان بن حرب بمكة وهي دار خراعة وهي دار اسلام وامرأته هند بنت عتبة كافرة مقيمة بمكة وهي دار كفر ثم أسلمت هندی العدة فأقرهما رسول الله صلى الله عليه وسلم على النكاح وأسلم أهل مكة وصارت مكة دار اسلام وأسلمت امرأة صفوان ابن أمية وامرأته عكرمة بن أبي جهل وهما مقيمات في دار الاسلام وهرب زوجها إلى ناحية البحرين باليمن وهي دار كفر ثم رجعا فأسلما وأزواجهما في العدة فأقرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم على النكاح الأول ولا يجوز أن يكون يروى حديثا يخالف بعضه وإذا خرجت أم ولد الحرة مسلمة لم تنكح حتى ينقضي استبرأؤها وهي حبضة لا ثلاث حيض وأم الولد مخالفة للزوجة أم الولد مملوكة فإذا خرجت إلى دار الاسلام من دار الكفر فقد عتقت أعتق رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسة عشر عبدا من عبيد الطائف خرجوا مسلمين وسأل ساداتهم بعدما أسلموا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أولئك عتقاء الله ولم يردهم ولم يعوضهم منهم * غير أن من أصحابنا من زعم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من خرج اليانام عبدا فهو حر فقال إذا قال ذلك الإمام أعتقهم وإذا لم يقل أعتقهم على الرق ومنهم من قال يعتقون قاله الإمام أبو بكر بن عبد الله بن عمر أن رسول الله قال من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه أخبرنا مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله قال من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يقبضه * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس قال أما الذي نهى

(باب بيع الطعام)

* حدثنا الربيع أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله قال من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يقبضه * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس قال أما الذي نهى

لازواجهن ولا للموالى عليهن آخر الأبد أخبرنا الحاج بن أرطاة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه رد زيبا إلى زوجها بشكاح جديد وإنما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ولا عدة عليهن لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم في السبا يا يوطان إذا استبرثن بحبضة فقال السباء والاسلام سواء قال أبو يوسف رحمه الله تعالى حدثنا الحاج عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس رضي الله عنهما أن عبد بن خرجا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من الطائف فأعتقهما وحدثنا بعض أشياخنا أن أهل الطائف خاصموا في عيدين خرجوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعتقهم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أولئك عتقاء الله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا خرجت امرأة الرجل من دار الحرب مسلمة وزوجها كافر مقيم بدار الحرب لم تزوج حتى تنقضي عدتها كعدة الطلاق فان قدم زوجها مهاجرا مسلما قبل انقضاء عدتها فهاهما على النكاح الأول وكذلك لو خرج زوجها قبلها ثم خرجت قبل أن تنقضي عدتها مسلمة كانا على النكاح الأول ولو أسلم أحد الزوجين وهما في دار الحرب فكذلك لافرق بين دار الحرب ودار الاسلام في هذا ألا ترى أنهم لو كانوا في دار الحرب ودأسل أحدهما لم يحل واحد منهما للمصاحبة حتى يسلم الآخر إلا أن تكون المرأة كتابية والزواج المسلم فيكونا على النكاح لأنه يصلح للمسلم أن يتدنى بالنكاح كتابية فان قال قائل ما دل على أن الدار في هذا وغير الدار سواء قيل أسلم أبو سفيان بن حرب بمكة وهي دار خراعة وهي دار اسلام وامرأته هند بنت عتبة كافرة مقيمة بمكة وهي دار كفر ثم أسلمت هندی العدة فأقرهما رسول الله صلى الله عليه وسلم على النكاح وأسلم أهل مكة وصارت مكة دار اسلام وأسلمت امرأة صفوان ابن أمية وامرأته عكرمة بن أبي جهل وهما مقيمات في دار الاسلام وهرب زوجها إلى ناحية البحرين باليمن وهي دار كفر ثم رجعا فأسلما وأزواجهما في العدة فأقرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم على النكاح الأول ولا يجوز أن يكون يروى حديثا يخالف بعضه وإذا خرجت أم ولد الحرة مسلمة لم تنكح حتى ينقضي استبرأؤها وهي حبضة لا ثلاث حيض وأم الولد مخالفة للزوجة أم الولد مملوكة فإذا خرجت إلى دار الاسلام من دار الكفر فقد عتقت أعتق رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسة عشر عبدا من عبيد الطائف خرجوا مسلمين وسأل ساداتهم بعدما أسلموا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أولئك عتقاء الله ولم يردهم ولم يعوضهم منهم * غير أن من أصحابنا من زعم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من خرج اليانام عبدا فهو حر فقال إذا قال ذلك الإمام أعتقهم وإذا لم يقل أعتقهم على الرق ومنهم من قال يعتقون قاله الإمام أبو بكر بن عبد الله بن عمر أن رسول الله قال من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يقبضه * أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس قال أما الذي نهى

(الحرية تسلم فتزوج وهي حامل)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا كانت المرأة المسلمة التي جاءت من دار الحرب حاملا فتزوجت فنكاحها فاسد وقال الأوزاعي ذلك في السبا يافأ المسلمات فقد مضت السنة أن أزواجهن أحق بهن إذا أسلموا في العدة وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى أن تزوجهن فاسد وإنما قال أبو حنيفة هذا على السبا على قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا توطأ الحبالى من النفي حتى يضعن قال فكذلك المسلمات (قال الشافعي) (١) قوله ولو سبقت سيدها الحرة إلى قوله من انفساخ ما بينها الخ فيه سقط واضح وتحريف فليأمل

رحمه الله تعالى اذا سببت المرأة حاملا لم توطأ بالملك حتى تضع وان خرجت مسلبة فنكحت قبل أن تضع
فالنكاح مفسوخ واذا خرج زوجها قبل أن تضع فهو أحق بهما كانت العدة وهذه معتدة وهذه مثل
المسئلة الاولى

(في الحربى يسلم وعنده خمس نسوة)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في رجل من أهل دار الحرب تزوج خمس نسوة في عقدة ثم أسلم هو وهن جميعا
ونرجوا الى دار الاسلام انه يفرق بينه وبينهن وقال الاوزاعي بلغنا انه قال أيتن شاء وقال أبو يوسف رحمه
الله ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو كما قال وقد بلغنا من هذا ما قال الاوزاعي وهو عندنا شاذ والشاذ
من الحديث لا يؤخذ به لان الله تبارك وتعالى لم يجعل الانكاح الاربع فما كان من فوق ذلك كله حرام من
الله في كتابه فالخامسة ونكاح الأم والأخت سواء في ذلك كله حرام فلأن حربا تزوج أمها وابتها كنت
أدعها على النكاح أو تزوج أختين في عقدة ثم أسلموا كنت أدعها على النكاح وقد دخل بالأم والبنت
أو بالأختين فكذلك الخمس في عقدة ولو كن في عقد متفرقات جاز نكاح الاربع وفارق الاخرة * أخبرنا
الحسن بن عمار عن الحكم بن عتيبة عن ابراهيم أنه قال في ذلك ثبت الاربع الاول ونفرق بينه وبين الخامسة
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا الثقة أحسبه ابن علية فان لا يكن ابن علية فالثقة عن معمر عن
الزهرى عن سالم عن أبيه أن غيلان بن سلة أسلم وتحتة عشر نسوة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أسلمك
أربعا وفارق سائرهن أخبرنا الثقة عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن عبد المجيد بن عوف عن نوفل بن معاوية
الديلي قال أسلمت وعندي خمس نسوة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اختر منهن أربعا وفارق واحدة
فعمدت الى عجوز أقدمهن عاقر عندي منذ خمسين أو ستين سنة فطلقتها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
فقال لي قائل كلنا على حديث الزهرى وأعفنا من حديث نوفل بن معاوية الديلي قلت ماذا قال فافعل قال
فقد يحتمل أن يكون قال له أسلمك الاوائل وفارق الاواخر قلت وتجده في الحديث أو تجده عليه دلالة منه
قال لا ولكن يحتمله قلت ويحتمل أن يكون قال له أسلمك أربعا ان كن شبايا وفارق البجائز أو أسلمك البجائز
وفارق الشبايا قال قل كل كلام الا وهو يحتمل ولكن الحديث على ظاهره قلنا فظاهر الحديث بخلاف
ما قلتم ولولم يكن فيه حديث كنت قد أخطأت أصل قولك قال وأين قلت في النكاح شيان عقدة وتام
فان زعمت أنك تنظر في العقدة وتنظر في التام فتقول أنظر كل نكاح مضى في الشرك فان كان في الاسلام
أجزته فأجزه وان كان لو كان في الاسلام لم أجزه فأردته تركت أصل قولك قال فاننا أقوله ولا أدع أصل قولي
قلت أفرأيت غيلان أليس بوثنى ونسأوه وثنيات وشهود وثنيون قال أجل قلت فلو كان في الاسلام
فتزوج بشهود وثنيين أو ولى وثنى أيجوز نكاحه قال لا قلت فأحسن حاله في النكاح حال لو ابتدأ فيها
النكاح في الاسلام رددته مع اننا نرى انهم قد ينكحون بغير شهود وفي العدة وما جاز في أهل الشرك الواحد
من قولين اما ما قلت ان خالف السنة فنفسخه كله ونكف به بأن يتدنى النكاح في الاسلام واما أن لا تنظر الى
العقدة وتجعله معفو الهم كما عني لهم ما هو أعظم منه من الشرك والدماء والتباعات وتنظر الى ما أدركه الاسلام
من الازواج فان كن عددا أكثر من أربع أمرته بفراق الاكثر لانه لا يحل الجمع بين أكثر من أربع وان
كن أختين أمرته بفراق احدهما لانه لا يحل الجمع بينهما وان كن ذوات محارم فرقت بينه وبينهن فتكون
قد عفوت العقدة ونظرت الى ما أدركه الاسلام منهن فان كان يصلح أن يتدنى نكاحه في الاسلام أقررتة معه
وان كان لا يصلح رددته كما حكم الله ورسوله فيما أدركه من المحرم قال الله عز وجل اتقوا الله وذروا ما بقى من

عنه رسول الله فهو
الطعام أن يباع حتى
يستوفى وقال ابن عباس
برأيه ولا أحسب كل
شيء الامثلة * أخبرنا
سفيان عن ابن أبي نجیح
عن عبد الله بن كثير
عن أبي المنهال عن ابن
عباس قال قدم النبي
المدينة وهم يسلفون
في التمر السنة والسنتين
والثلاث فقال رسول الله
من سلف فليسلف في
كيل معلوم ووزن معلوم
وأجل معلوم أو الى أجل
معلوم * أخبرنا الثقة
عن أيوب عن يوسف
ابن ماهك عن حكيم بن
خزام قال نهاني النبي
صلى الله عليه وسلم عن
بيع ما ليس عندي
(قال الشافعي) وليس
شيء من هذه الاحاديث
مختلفا ولكن بعضها
من الجمل التي تدل على
معنى المفسر وبعضها
أدى فيه أكثر مما أدى
في بعضه قال فسألني
مقدم من أهل العلم ممن
يكثر خلافنا ويدخل
المجمل على المفسر
والمفسر على المجمل
فقال رأيت هذه
الاحاديث المختلفة هي
قلت ما يخالف منها واحد
واحدا قال فأبني من

أين اتفقت ولم تختلف
قلت أما ابن عمر فيقول
ان رسول الله قال من
ابتاع طعاما فلا يبعه
حتى يستوفيه فدل هذا
على أن لا يجوز لمبتاع
طعاما يبعه قبل أن
يستوفيه لانه والله أعلم
مضمون بالبيع على
البائع فلا يكون من
ضمان غيره بالبيع
ويأخذ هو غنمه وربحه
وهو لو هلك في يد البائع
قبل أن يقبضه المبتاع
أخذ منه رأس ماله
وكان كمن لا يبيع بينه
وبينه وأما حديث طائوس
عن ابن عباس فمثل
حديث ابن عمر والله أعلم
الا أنه لم يذكرفيه من
ابتاع طعاما وفيه دلالة
اذ قال أما الذي نهى
عنه رسول الله فالطعام
أن يباع حتى يعلم يعني
حتى يكال واذا اكأله
المشتري فقد استوفاه
وان كان حديث ابن
عمر أو نزع معني منه
فأما حديث حكيم بن
خزام فان رسول الله نهاه
والله أعلم عن أن يبيع
شيأ بعينه لا يملكه والدليل
على أن هذا معني
حديث حكيم بن خزام
والله أعلم حديث أبي
المنهال عن ابن عباس أن

الربا إن كنتم مؤمنين الآية الى قوله وهم لا يظلمون ووضع رسول الله صلى الله عليه وسلم بحكم الله كل ربا أدركه الاسلام ولم يقبض ولم يأمر أحد اقرب ربا في الجاهلية أن يردده وهكذا حكم في الازواج عفا العقدة ونظر فيما أدركه مملوكا بالعقدة فاحل فيه من العدد أقره وما حرم من العدد نهى عنه

(في المسلم يدخل دار الحرب بأمان فيشتري دارا أو غيرها)

سئل أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه عن رجل مسلم دخل دار الحرب بأمان فاشتري دارا أو أرضا أو رقيقا أو ثيابا فظهر عليه المسلمون قال أما الدور والارضون فهي في المسلمين وأما الرقيق والمتاع فهو للرجل الذي اشتراه وقال الاوزاعي فتح رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة عنوة فغلب بين المهاجرين وأرضهم ودورهم بمكة ولم يجعلها فيا قال أبو يوسف رحمه الله تعالى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم غنم عن مكة وأهلها وقال من أغلق عليه بابا فهو آمن ومن دخل المسجد فهو آمن ومن دخل دار أبي سفيان فهو آمن ونهى عن القتل الا نفرا قد سباهم الا أن يقاتل أحد فيقتل وقال لهم حين اجتمعوا في المسجد ما ترون أني صانع بكم قالوا خيرا أخ كريم وابن أخ كريم قال اذهبوا فأنتم الطلقاء ولم يجعل شيأ قليلا ولا كثيرا من متاعهم فيا وقد أخبرنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس في هذا كغيره فهذا من ذلك وتفهم فيما أتاك عن النبي صلى الله عليه وسلم فان لذلك وجوها ومعاني فأما الرجل الذي دخل دار الحرب فالقول فيه كما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى المتاع والثياب والرقيق للذي اشترى والدور والارءون فيء لأن الدور والارضين لا تحول ولا يجوزها المسلم والمتاع والثياب تحرز وتحول (قال الشافعي) رحمه الله تعالى القول ما قال الاوزاعي ولكنه لم يصنع في الحجة بمكة ولا أبو يوسف شيأ لم يدخلها رسول الله صلى الله عليه وسلم عنوة وانما دخلها سلميا وقد سبق لهم أمان والذين قاتلوا وأذن في قتلهم هم أبعاض قتله خراعة وليس لهم بمكة دور ولا مال انما هم قوم هربوا اليها فأى شيء يغنم من لا مال له وأما غيرهم ممن خالدين الوليد بداهم بالقتال فلم يعقد لهم أمان واذعى خالد أنهم بدؤوه ثم أسلوا قبل أن يظهر والهم حتى شيء ومن لم يسلم صار الى قبول الأمان بالقاء السلاح ودخول داره وقد تقدم من رسول الله صلى الله عليه وسلم من أغلق داره فهو آمن ومن ألقى السلاح فهو آمن قال من يغنم مال من له أمان ولا غنيمته على مال هذا وما يقتدى فيما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم الا بما صنع أرايت حين قلنا نحن وهو في رجال أهل الحرب المأمور به ان الامام مخير بين أن يقتلهم أو يفادي بهم أو يمن عليهم أو يسترقهم أليس انما قلنا ذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سار فيهم بهذه السيرة كلها أفرأيت ان عارضنا أحد بمثل ما عارض به أبو يوسف فقال ليس لامام بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذا شيء ولرسول الله صلى الله عليه وسلم من هذا ما ليس للناس أو قال في كل ما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم من اعطاء السلب وقسم الأربعة الانحاس ليس هذا الامام هل الحجة عليه الا أن يقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم المعلم بين الحق والباطل فافعل فهو الحق وعلينا أن نفعله فكذلك هي على أبي يوسف ولو دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة عنوة فترك لهم أموالهم قلنا فيما ظهر عاينهم عنوة قلنا أن نترك له ماله كملنا في الاشارة أن نحكم فيهم أحكاما مختلفة كما حكم فيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فان قال قائل قد خص الله رسوله بأشياء قيل كلها مميته في كتاب الله عز وجل أو سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أو فيها معا ولو جاز اذ كان مخصوصا بشيء فيبينه الله ثم رسوله صلى الله عليه وسلم أن يقال في شيء لم يبينه الله عز وجل ثم رسوله صلى الله عليه وسلم انه خاص برسول الله صلى الله عليه وسلم دون الناس لعل هذا من الخاص برسول الله صلى الله عليه وسلم جاز ذلك في كل حكمة فخرجت أحكامه من أيدينا ولكن لم يجعل الله هذا لأحد حتى

بين الله ثم رسوله صلى الله عليه وسلم أنه خاص وقد أسلم ابنه سعية القرطبان من بني قريظة ورسول الله صلى الله عليه وسلم حاتم عليهم قد حصرهم فترك رسول الله صلى الله عليه وسلم لهم ما دورهما وأموالهما من النخل والأرض وغيرها والذي قال أبو حنيفة من هذا خلاف السنة والقياس وكيف يجوز أن يغنم مال المسلم وقد منعه الله بدينه وكيف ولو جاز أن يغنم ماله بكيهونه في بلاد الحرب جاز أن يغنم كل ما عليه من ثيابه وفي يديه من ماله ورقيقه أرايت لو قال رجل لا تغنم دوره ولا أرضه من قبل أنه لا يقدر على تحويلها بحال فتركه أياها ليس برضا بأن يقرها بين المشركين إلا بالضرورة ويغنم كل مال استطاع أن يحوله من ذهب أو ورق أو عرض من العروض لأن تركه ذلك في بلاد العدو والذين هو بين أظهرهم رضامنه بأن يكون مباحا ما ألحجه عليه هل هي إلا أن الله عز وجل منع بالاسلام دماءهم وأموالهم إلا بحقه أخفى كانوا خرمة الاسلام لهم ثابتة في تحريم دماهم وأموالهم ولو جاز هذا عندنا جاز أن يسترق المسلم بين ظهراني المشركين فيكون حكمه حكم من حوله ولكن الله عز وجل فرق بالاسلام بين أهله وغيرهم

(اكتساب المرتد المال في ردة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى سئل أبو حنيفة رجة الله تعالى عليه عن المرتد عن الاسلام اذا اكتسب مالا في ردة ثم قتل على الردة فقال ما اكتسب في بيت المال لأن دمه حلال فحل ماله وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى مال المرتد الذي كان في دار الاسلام والذي اكتسب في الردة ميراث بين ورثته المسلمين وبلغنا عن علي بن أبي طالب وابن مسعود وزيد بن ثابت رضي الله تعالى عنهم أنهم قالوا ميراث المرتد لورثته المسلمين وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إنما هذا فيما كان له قبل الردة وقال أبو يوسف هما سواء ما اكتسب المرتد في الردة وقبل ذلك لا يكون فبا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى كل ما اكتسب المرتد في ردة أو كان له قبل الردة سواء وهو في ما لا نبارك وتعالى منع الدماء بالاسلام ومنع الأموال بالذي منع به الدماء فاذا خرج الرجل من الاسلام إلى أن يباح دمه بالكفر كما كان يكون مباحا قبل أن يسلم يباح معه ماله وكان أهون من دمه لأنه كان ممنوعا بعبادته فلما هتكت حرمة الدم كانت حرمة المال أهتكت وأيسر من الدم وليس قتلنا إياه على الردة كقتلنا إياه على الزنا والقتل ولا المحاربة تلك حدودنا نخرج بهما من أحكام الاسلام وهو فيها وارث موروث كما كان قبل أن يحدثها وليس هكذا المرتد المرتد يعود دمه مباحا بالقول بالشرك وقال أبو حنيفة يكون ميراث المرتد لورثته من المسلمين فقليل لبعض من يذهب مذهبه ما ألحجه لكم في هذا فقالوا وينا عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه أنه قتل رجلا وورث ميراثه ورثته من المسلمين قلنا أما الحفاظ منكم فلا يرون الا قتله ولا يرون في ميراثه شيئا ولو كان تابعا عن علي رضي الله تعالى عنه لم يكن فيه حجة عندنا وعندكم لا نأواياكم نروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خلافه (قال الشافعي) أخبرنا سفيان ابن عيينة عن الزهري عن علي بن الحسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة بن زيد رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أفيعدو المرتد أن يكون كافرا أو مسلما قال بل كافر قلنا فكيف رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا يرث مسلم كافرا ولا يرث كافرا مسلما قال فان قلت لا يذهب مثل هذا عن علي بن أبي طالب وأقول بهذا الحديث وأقول إنما عني به بعض الكافرين دون بعض قلنا فيه عارض غيرك بما هو أقوى عليك في الحجة من هذا فيقول ان عليا قد أخبر بحديث لا تشجعين عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث بروع بنت واشق فاتهمه ورده وقال بخلافه وقال معا بن عباس وابن عمر وزيد بن ثابت فرغمت أن لا حجة في أحد مع النبي صلى الله

رسول الله أمر من سلف في عمر سنتين أو ثلاث أن يسلف في كيل معلوم ووزن معلوم وهذا بيع مالمس عند المرمول لكنه بيع صفة مضمونة على بائعها واذا أتى بها البائع لزم المشتري وليس بيع عين بيع العين اذا هلك قبل قبض المتاع انتقض فيها البيع ولا يكون بيع العين مضمونا على البائع فيأتي بمثله اذا هلك فقلت كل ما قلت كما قلت وبه أقول فقلت ولا نجعل عن رسول الله حديثين مختلفين أبدا اذا وجد السبيل إلى أن يكونا مستعملين فلا نعطل منهما واحدا لأن علينا في كل ما علينا في صاحبه ولا نجعل المختلف الا فيما لا يجوز أن يستعمل أبدا الا بطرح صاحبه قال فقلت له ولو ذهب ذاهب في هذه الاحاديث إلى أن يجعلها مختلفة فيقول حكى ابن عباس قدوم النبي المدينة وهم يسلفون فأمرهم أن يسلفوا في كيل معلوم ووزن معلوم وهذا أول مقدمه ثم حكى حكيم بن خزام وإنما

صحبته بعد الفتح أن النبي
نهى عن بيع ما ليس
عنده والسلف في صفة
بيع ما ليس عنده فلا
يجل السلف هل الحجة
عليه إلا أن يقال له

السلف صنف من البيع
غير بيع العين ونستعمل
الحديثين معا ونجد
عوام المفتين يستعملونهما
وفي استعمال عوام
المفتين إياهما دليل على
أن الحجة تلزمهم بأن
يستعملوا كل ما كان

في معناهما ولا يفرقوا
فيه كما اجتمعوا على
استعمال هذين والدليل
على أن الحجة مع من
استعملها دون من لم
يستعملها قال نعم قال
فقلت له هكذا الحجة
عليك في كل مذهب
اليه من أن تجعل المفسر
مرة حجة على الجمل
والجمل حجة على المفسر
في القسامة واليمين مع
الشاهد والبيئة على

المسعى وبيع العرايا
والمرابنة وغير ذلك مما
كثرت أسماؤه تذهب
فيه إلى الطريق التي أرى
أن تقلبها عن طريق
النص بأنها تضاد انتشار
الخلافا بين الأحاديث
والله أعلم ولكنك تذهب
فيها إلى الاستمرار من كثرة

عليه وسلم وهو كما قلت لو ثبت وزعمت أن عمارا حدث عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر الجنب أن يتيمم فرده عليه عمر وأقام على أن لا يتيمم الجنب هو وابن مسعود وتاؤل ابن مسعود فيه القرآن فزعمت أن قول من قال كان أولى من قول من رده وهو كما قلت فكيف لم تقل بمثل هذا في حديث النبي صلى الله عليه وسلم لا يرث المسلم الكافر وأنت لا تروى عن علي أنه سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم ولا أخبر به عنه وقدر وى عن معاذ بن جبل أنه ورث مسلما من ذمي فقال رثهم ولا يرثونا كما تحل لنا نساؤهم ولا يحل لهم نساؤنا أفرأيت أن قال قائل بهذا وقال لا يذهب على معاذ شي حفظه أسامة ولعل النبي صلى الله عليه وسلم إنما أراد بهذا مشركي أهل الأوثان دون أهل الكتاب ألا يكون هذا أولى أن يكون له شبهة منك أفرأيت أن حكمت المرتد مخالف في الميراث حكم المشرك غير لم تورثه هومن ورثته من المسلمين كما تورثهم منه فتكون قد قلت قول واحد أخرجه فيه من جملة المشركين بما ثبت له من حرمة الإسلام فما قلت فيه عمار وى عن علي رضي الله تعالى عنه أنه لا يرث المسلم وإذا ورث عقلنا أنه يورثه ولا عمار وى عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا بالقياس لأن المسلمين الذين أدر كنا نحن وأنت لا يختلفون في أن الكافر لا يرث المسلم والمسلم لا يرث الكافر غير ما ادعيت في المرتد وكذلك قالوا في المملوكين وإنما ورثوا في هذين الوجهين من يورثون منه ولم يتحكموا في يورثون من رجل ولا يورثونه

(ذبيحة المرتد)

قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه لا تأكل ذبيحة المرتد وإن كان يهوديا أو نصرانيا لأنه ليس بمنزلة لا يترك المرتد حتى يقتل أو يسلم وقال الأوزاعي معنى قول الفقهاء أن من تولى قوما فهو منهم وكان المسلمون إذا دخلوا أرض الحرب أكلوا ما وجدوا في بيوتهم من اللحم وغيره ودماءهم وحلال وقال أبو يوسف طعام أهل الكتاب وأهل الذمة سواء لا بأس بذبائحهم وطعامهم كله فأما المرتد فليس يشبه أهل الكتاب في هذا وإن والاهم ألا ترى أني أقبل من أهل الكتاب جميعا ومن أهل الشرك الجزية ولا أقبل من المرتد الجزية والسنة في المرتد مخالفة للسنة في المشركين والحكم فيه مخالف للحكم فيهم ألا ترى أن امرأه لو ارتدت عن الإسلام إلى النصرانية فتزوجها مسلم لم يجز ذلك وكذلك لو تزوجها نصراني لم يجز ذلك أيضا ولو تزوج مسلم نصرانية جاز ذلك * أخبرنا الحسن بن عمار عن الحكم بن عتيبة عن ابن عباس عن علي رضي الله تعالى عنه أنه سئل عن ذبائح أهل الكتاب ومناحتهم فكره نكاح نسائهم وقال لا بأس بكل ذبائحهم وقال أبو يوسف فالمرتد أشد من ذلك (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا تأكل ذبيحة المرتد

(العبد يسرق من الغنيمة)

سئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن العبد يسرق من الغنيمة وسبده في ذلك الجيش أيقطع قال لا وقال الأوزاعي يقطع لأن العبد ليس له من الغنيمة شيء ولأن سيده لو اعتق شيئا من ذلك السبي وله فيهم نصيب كان عتقه باطلا وقد بلغنا عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه أنه قطع رقيقا سرقوا من دار الأمانة وقال أبو يوسف لا يقطع في ذلك حدثنا بعض أشياخنا عن ميمون بن مهران عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن عبدا من الجيش سرق من الخيل فلم يقطعه وقال مال الله بعضه في بعض حدثنا بعض أشياخنا عن سماعة بن حرب عن النابغة عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه أن رجلا سرق مغفرا من المغنم فلم يقطعه

وقال أبو يوسف وعلى هذا جماعة فقهاءنا لا يختلفون فيه أما قوله لاحق له في المغنم فقد حدثنا بعض أشياخنا عن الزهري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رضى للعبيد في المغنم ولم يضرب لهم بسهم حدثنا بعض أشياخنا عن عمير مولى أبي اللحم عن العبد الذي أتى النبي صلى الله عليه وسلم يوم خيبر يسأله قال فقال لي تقلد هذا السيف فتقلدته فأعطاني رسول الله صلى الله عليه وسلم من خرتي المتاع (قال الشافعي) رحمه الله تعالى القول ما قال أبو حنيفة ضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم للأحرار بالسهمان ورضى للعبيد فإذا سرق أحد حضر المغنم شيأ لم أر عليه قطعا لأن الشركة بالقليل والكثير سواء

(الرجل يسرق من الغنيمة لأبيه فيها سهم)

سئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن الرجل يسرق من الغنيمة وقد كان أبوه في ذلك الجند وأخوه وأذو رحم محرم أو امرأته سرق من ذلك وزوجها في الجند فقال لا يقطع واحد من هؤلاء وقال الاوزاعي يقطعون ولا يبطل الحد عنهم وقال أبو يوسف لا يقطعون وهؤلاء والعبيد في ذلك سواء أ رأيت رجلا سرق من أبيه أو أخيه أو امرأته والمرأة من زوجها هل يقطع واحد من هؤلاء ليس يقطع واحد من هؤلاء وقد جاء الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنت ومالك لأبيك فكيف يقطع هذا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى إن كان السارق من هؤلاء شهد المغنم لم يقطع لأنه شريك ولا يقطع الرجل ولا أبوه فيما سرق من مال ابنه أو أبيه لأنه شريك فيه فاما المرأة تحضر زوجها الغنيمة أو الأخ وغيره فكل هؤلاء سراق لأن كل واحد من هؤلاء لو سرق من صاحبه شيأ لم يأمنه عليه قطعه

(الصبي يسبي ثم يموت) سئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن الصبي يسبي وأبوه كافر وقعا في سهم رجل ثم مات أبوه وهو كافر ثم مات الغلام قبل أن يتكلم بالاسلام فقال لا يصلي عليه وهو على دين أبيه لأنه لم يقر بالاسلام وقال الاوزاعي مولاة أولى من أبيه يصلي عليه وقال لولم يكن معه أبوه وخرج أبوه مستأمنا لكان لمولاه أن يبيعه من أبيه وقال أبو يوسف إذا لم يسب معه أبوه كان مسلما ليس لمولاه أن يبيعه من أبيه إذا دخل بأمان وهو ينقض قول الاوزاعي أنه لا بأس أن يباع السبي ويرد إلى دار الحرب في مسئلة قبل هذا قال قول في هذا ما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا كان معه أبواه أو أحدهما فهو على دينه حتى يقر بالاسلام وإذا لم يكن معه أبواه أو أحدهما فهو مسلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى سبي رسول الله صلى الله عليه وسلم نساء بني فريظة وذرائعهم فباعهم من المشركين فاشتري أبو الشحم اليهودي أهل بيت عجوز وولدها من النبي صلى الله عليه وسلم وبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم بمباقي من السبايا اثلاثا إلى تهامة وثلاثا إلى نجد وطريق الشام فيبيعوا بالخيول والسلاح والابل والمال وفيهم الصغير والكبير وقد يحتمل هذا أن يكون من أجل أن أمهات الاطفال معهم ويحتمل أن يكون في الاطفال من لأمه فاداسوا مع أمهاتهم فلا بأس أن يباعوا من المشركين وكذلك لو سبوا مع آبائهم ولومات أمهاتهم وآباؤهم قبل أن يبلغوا فيه صفوا الاسلام لم يكن لنا أن نصلى عليهم وهم على دين الأمهات والآباء إذا كان السباة معا ولنا بيعهم بعد موت أمهاتهم من المشركين لأننا قد حكمنا عليهم بأن حكم الشرك ثابت عليهم إذا ترك الصلاة عليهم كما حكمنا به وهم مع آبائهم لا فرق بين ذلك إذا لم يبيعهم حكم الشرك كان لنا بيعهم من المشركين وكذلك النساء البوالغ قد استوهب رسول الله صلى الله عليه وسلم جارية بالغة من أصحابه ففدى بها رجلين

(المدبرة وأم الولد تسبيان هل يطوهما سيدهما إذا دخل بأمان)

سئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن المدبرة أسرها العدو وأم الولد دخل سيدهما بأمان فقال أنه لا بأس

خلاف الحديث عند من لعله لا يبصر (٣) في أن قال ذلك ممن يعيب عليك خلاف الحديث (باب المصراة بالخراج بالضم)

* حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن أبي ذئب عن مجاهد بن خفاف عن عمرو بن الزبير عن عائشة أن رسول الله قال الخراج بالضم * أخبرنا مسلم عن هشام عن أبيه عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الخراج بالضم (قال الشافعي) وأحسب بل لا أشك أن شاء الله أن مسلما نص الحديث فذكر أن رجلا ابتاع عبدا فاستعمله ثم ظهر منه على عيب فقضى له رسول الله برده بالعبث فقال المقضي عليه قد استعمله فقال رسول الله الخراج بالضم * أخبرنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله قال لا تصروا الابل والغنم فن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها إن رضىها

أن يطأهما إن لقيهما إلا نهما له ولا نهما لم يحوز وهما وقال الاوزاعي لا يحل له أن يطأ قريبا يطؤه المولى سرا والزوج الكافر علانية ولولقيها وليس لها زوج ما كان له أن يطأها حتى يخلوا بينها وبينه ويخرج بها ولو كان له ولمنها كانوا أملاك به منه وقال أبو يوسف قول الاوزاعي هذا ينقض بعضه بعضا قال الاوزاعي في غير هذه المسئلة لا بأس أن يطأ السبي في دار الحرب وكره أن يطأ أم الولد التي لاشان له في ملكها كيف هذا قال أبو يوسف كان أبو حنيفة يكره أن يطأ الرجل امرأته أو مدبرته أو أمتة في دار الحرب لانها ليست بدار مقام وكره له المقام فيها وكره له أن يكون له فيها نسل على قياس ما قال في منا تحتهم ولكنه كان يقول أم الولد والمدبرة ليس بملكهما العدو وكان يقول أن وطئهما في دار الحرب فقد وطئ ما عاك ولم يكن يقول ان كان لها زوج هنالك يطؤها ان لمولاهما أن يطأها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى زعم أبو يوسف أن قول الاوزاعي ينقض بعضه بعضا روى عنه أنه قال لا بأس بوطء السبي ببلاد العدو وهو كما قال الاوزاعي وقد وطئ أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الاستبراء في بلاد العدو وعرض رسول الله صلى الله عليه وسلم بصفية بالصهباء وهي غير بلاد المسلمين يومئذ والسبي قد جرى عليهم الرق وانقطعت العصم بينهم وبين من يملكهم بنكاح أو شراء وكره الاوزاعي أن يطأ الرجل أم ولده وهي زوجة لغيره وأبو حنيفة كان أولى أن يكره هذا في أصل قوله من الاوزاعي من قبل معنيين أحدهما ما يزعم أن شاهدين أو شهدا على رجل بزور أنه طلق امرأته ثلاثا ففرق القاضي بينهما كان لأحدهما أن ينكحها حلالا وهو يعلم أنها زوجة لغيره والثاني أنه يكره أن يطأ الرجل ما ملكت يمينه في بلاد العدو فهو أولى أن ينسب في تناقض القول في هذا من الاوزاعي وليس هو كما قال الاوزاعي الرجل أن يطأ أم ولده وأمتة في بلاد العدو وليس يملك العدو من المسلمين شيئا ألا ترى أن المسلمين لو ظفروا بشيء أحرزوا العدو وحضر صاحبه قبل القسم كان أحق به من المسلمين الذين أوجفوا عليه ولو كان العدو وملكوه ملكا تاما ما كان الا لمن أوجف عليه كما يكون سائر ملكهم غير أن نكح الرجل إذا شره في بضع جاريته غيره أن يتوفى وطأها للواد

(الرجل يشتري أمتة بعدما يحرزها العدو)

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى إذا اشترى الرجل أمتة فليس له أن يطأها وقال الاوزاعي يطؤها وقال أبو يوسف قال أبو حنيفة لا يطؤها وكان ينهى عن هذا أشد النهي ويقول قد أحرزها أهل الشرك ولو أعتقوها جازعتهم فكيف يطؤها مولاهم ولا وليست هذه كالمدبرة وأم الولد لان أهل الشرك يملكون الأمة ولا يملكون أم الولد ولا المدبرة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا اشترى الرجل أمتة من المشركين بعدما يحرزونها فأحب إلى أن لا يطأها حتى يستبرئها كما لا يطؤها لو نكحت نكاحا فاسدا أو أصيبت حتى يستبرئها بحضة وقد صارت إلى من كان يستحلها وكذلك أم الولد والمدبرة وليس يملك العدو على أحد من المسلمين شيئا ملكا صحيحا لما وصفت من أنه يوجف على ما أحرزوا المسلمون فيملكونه ملكا يصح عن المشركين فيأتي صاحبه قبل أن يقسم فيكون أحق به من الموجهين عليه وكيف يملك العدو على المسلمين وقد منع الله أموال المسلمين بدينه وخولهم عدوهم من المشركين بفعلهم يملكون رقابهم وأموالهم متى قدر واعليها أفيجوز أن يكون من يملكونه متى قدر واعليه أن يملك عليهم هذا محال أن يملك على من أملكه متى قدرت عليه ولو أعتقوا جميع ما أحرزوا من رقيق المسلمين لم يجز لهم عتق وإذا كان الغاصب من المسلمين لا يجوز له العتق فيما غصب فالشرك أولى أن لا يجوز له ذلك فان قال قائل قدر روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من أسلم على شيء فهو له فهذا لا يثبت ولو ثبت كان من أسلم على شيء يجوز له ملكه فهو له فان قال قائل ما دل على هذا قيل

أرأيت لو استرقوا أحرار من المسلمين فأسلوا عليهم أيكونون لهم فإن قال لا قيل فدل هذا على خلافك الحديث وأن معناه كما قلنا فإن قال ما هذا الذي يجوز لهم ملكه قيل مثل ما كان يجوز للمسلمين ملكه فإن قال فإين ذلك قيل مثل سبي المسلمين لهم وأخذهم لأموالهم فذلك لهم جائز حلال فإن سبي بعضهم بعضا وأخذ بعضهم مال بعض ثم أسلم السابي الآخذ فهو له لأنه أخذ رقبته وما لا غير ممنوع وأما مال المسلمين فما منعه الله تعالى بالاسلام حتى لو أن مسلماً أخذ منه شيئاً كان عليه رده ولم يكن له ملكه فالمشرك أولى أن لا يملك على المسلم من المسلم على المسلم

(الحربي يسلم في دار الحرب وله به مال)

قال أبو حنيفة في الرجل من أهل الحرب يسلم في دار الحرب وله به مال ثم يظهر المسلمون على تلك الدار أنه يترك له ما كان في يديه من ماله ورقيقه ومتاعه وولده الصغار وما كان من أرض أو دار فهو في وأمر أنه إذا كانت كافرة وإذا كانت حبيلى فما في بطنها في وقال الاوزاعي كانت مكة دار حرب ظهر عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسلمون وفيها رجال مسلمون فلم يقبض لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم دارا ولا أرضا ولا امرأة وأمن الناس وعفاهم قال أبو يوسف قد نقض الاوزاعي بحجة هذه ألا ترى أنه قد عفا عن الناس كلهم وأمنهم الكافر منهم والمؤمن ولم يكن في مكة غنيمة ولا في هذه لا تشبه الدار التي تكون فيأ يقسمها المسلمون بما فيها (قال الشافعي) الذي قال الاوزاعي كما قال إلا أنه لم يصنع شيئا في احتجاجة بمكة وقد بينها في مسألة قبل هذه فتركتا تكريرها ولكن الخصة في هذا أن ابن سعية القرطبي خرج إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محاصر بنى قريظة فأسلموا فأحرز لهما اسلامهما دماءهما وجميع أموالهما من النخل والدور وغيرها وذلك معروف بنى قريظة وكيف يجوز أن يحرز لهم الاسلام والدماء ولم يؤسروا ولم يحرز لهم الاموال وكيف يجوز أن يحرز لهم بعض الاموال دون بعض أرأيت لو لم يكن في هذا خبرا ما كان القياس إذا صار الرجل مسلما قبل أن يقدر عليه أن يقال إن حكمه حكم المسلم فيما يحرز له الاسلام من دمه وماله أو يقال يكون غير محرز له من ماله إلا ما لم يكن يستطيع تحويله أما ما يستطيع تحويله من ثيابه وماله وما شئته فلا لأن تركه إياه في بلاد الحرب المباحة رضاه منه بأن يكون مباحا إذا أمكنه تحويله فلم يحوله ألا يكون قوله أسد من قول من قال يحرز له جميع ماله إلا ما لا يستطيع تحويله هذا القول خارج من القياس والعقل والسنة

(الحربي المستأمن يسلم في دار الاسلام)

قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه في الرجل من أهل الحرب يخرج مستأمنا إلى دار الاسلام فيسلم فيها ثم يظهر المسلمون على الدار التي فيها أهله وعياله هم في أجعون وقال الاوزاعي يترك له أهله وعياله كما ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم لمن معه من المسلمين أهله وعياله حين ظهر على مكة قال أبو يوسف ليس في هذا حجة على أبي حنيفة وقد ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم لأهل الشرك من أهله بمكة أموالهم وعيالهم وعفاه عنهم جميعا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى هذه مثل المسئلة الأولى بل خروج المسلم الذي كان مشركا إلى دار الاسلام أولى أن يحرز له دمه وماله وعياله الذين لم يبلغوا من ولده من المسلم في بلاد الشرك فكيف يترك للأول بعض ماله ولا يترك لهذا الذي هو خير حالا منه بعض ماله بل جميع ماله كله وكل

وكذلك البقر لا يها في معناها (قال) فإن رضي الذي ابتاع المصرة أن يمسكها بعبء التصريه ثم جلبها زانا ثم ظهر منها على عيب غير التصرية فإن ردها بالعيب ردها ولا يرد اللبن الذي جلبه بعد لبن التصرية لأنه لم يكن في ملك البائع وإنما كان حادثا في ملك المبتاع كما حدث الخراج في ملكه ويرد صاعا من تمر لبن التصرية فقط (قال الشافعي) وإذا ابتاع العبد فاعما ابتاعه بعينه وما حدث له في يده من خدمة أو خراج أو مال أفاده فهو للشري لأنه حادث في ملكه لم تقع عليه صفقة البيع فهو كبن الشاة الحادث بعد لبن التصرية في ملك مشريها لا يختلف وكذلك نتاج الماشية يشترىها فتنج ثم يظهر منها على عيب فيردها دون النتاج وكذلك لو أخذها أصوا فأو شعورا أو أبارا وكذلك لو أخذ للخنثى ثم إذا كانت يوم يرد بها حالها يوم أخذها أو أفضل وهكذا وطء الأمة الثيب قد دلس له فيها بعبء

مولود له لم يبلغ متروكه له وكل بالغ من ولده وزوجته يسبي لان حكمهم حكم أنفسهم لاحكمه ومن أحرز له الاسلام دمه قبل أن يقدر عليه أحرز له الاسلام ماله وماله أصغر قدر من دمه والحجة في هذا مثل الحجة في الاولى وقد أصاب الاوزاعي فيها وجهته بمكة وأهلها ليست بشئ ليست بمكة من هذا بسبيل لافي هذه ولا في المسئلة الاولى قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لو كان هذا الرجل أسلم في دار الحرب كان له ولده الصغار لانهم مسلمون على دينه وما سوى ذلك من أهله وماله فهو في وقال الاوزاعي حال هذا كحال المهاجرين من مكة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يرذاليه أهله وماله كإرذاه لاولئك قال أبو يوسف قد فرغنا من القول في هذا والقول فيه كما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى (قال الشافعي) رحمه الله تعالى القول فيه ما قال الاوزاعي والحجة فيه مثل الحجة في الاولين

(المستأمن يسلم ويخرج الى دار الاسلام وقد استودع ماله)

* قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لو كان أخدم من ماله شيئاً واستودعهم رجلاً من أهل الحرب كان فياً أيضاً وقال الاوزاعي لا واحتج في ذلك بصنع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة وقال أحق من اقتدى به وتمسك بسنته رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال شريح ان السنة سبقت قياسكم هذا فاتبعوا ولا تبدعوا فانكم لن تضلوا ما أخذتم بالاثار وقال أبو يوسف ليس يشبه الناس رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يشبه الحكم في الأعاجم وأهل الكتاب الحكم في العرب ألا ترى أن مشركي العرب من غير أهل الكتاب لا ينبغي أن تؤخذ منهم خربة ولا يقبل منهم الا الاسلام والقتل وأن الجزية تقبل من مشركي الأعاجم وأن أماناً ما لو ظهر على مدينة من مدائن الروم أو غيرها من أهل الشرك حتى تصير فياً أو غنيمة في يده لم يكن له أن يقتل منها شيئاً ولا يصرفها عن الذين اقتنعوها بخمسها ويقسمها بينهم وان السنة هكذا كان الاسلام على (١) وليس هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال في مكة رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله حرمها فلم تحل لأحد قبلي ولا تحل لأحد بعدى وقد سبي رسول الله صلى الله عليه وسلم سبي هوازن وسبي يوم بني المصطلق ويوم خيبر في غزوات من غزواته ظهر على أهلها وسبي ولم يصنع في شئ من ذلك ما صنع في مكة لو كان الأمر على ما صنع في مكة ما جاز لأحد من الناس أن يسبي أحداً أبداً ولا كانت غنيمة ولا في ولكن الأمر من رسول الله صلى الله عليه وسلم في مكة على غير ما عليه المقاسم والمغانم فتفهم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يغنم من مكة غنيمة من كافر ولا مسلم ولا سبي نهالاً من عيال مسلم ولا من عيال كافر وعفانهم جميعاً وقد جات هوازن فكانت سنته ما أخبرت به وقد أرسول الله صلى الله عليه وسلم من تمسك بحقه من السبي كل رأس بستة فرائض فكان القول في هذا غير القول في أهل مكة وما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو حق كما صنع ليس لأحد بعده في مثل هذا ماله (قال الشافعي) رحمه الله تعالى قد كثر التردد في مكة والأمر فيها على خلاف ما قالوا وقد بينا هذا ولم يختلف سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم قط ولم يستن إلا بما علم من بعده أن يستن إلا ما بين الله له أنه جعله له خالصاً دون المؤمنين وبينه هو عليه السلام ولم يختلف فيه من بعده وأما قوله الحكم في العرب غير الحكم في العجم فقد ادعى أن مكة دار حرب وهي دار محرم فزعم أن النبي صلى الله عليه وسلم حكم فيها خلاف حكمه في العرب من هوازن وبني المصطلق ولم يحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم في شئ من ذلك ولا غيره بشئ اختلف ولكنه سبي من ظفربه عنوة وغنمه من عربي وعجمي ولم يسب عربياً

(١) بياض بالأصل ولعله على عهد السلف أو نحو ذلك تأمل كتبه مصححه

ولا عجمياً تقدم إسلامه الظفر به ولا قبل أمانه وترك قتاله وأهل مكة أسلوا ومنهم من قبل الأمان ولا شيء لهم بها فيؤخذ أنما هم قوم من غير أهلها لحوا إليها وأما قوله لا تؤخذ الجزية من العرب فخص كذا على هذا أحرص لولا أن الحق في غير ما قال فلم يكن لنا أن نقول إلا الحق وقد أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم الجزية من أكيدر الغساني وبيروون أنه صالح رجال من العرب على الجزية فأما عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ومن بعده من الخلفاء إلى اليوم فقد أخذوا الجزية من بني تغلب وتنوخ وهراة وخليط من خليط العرب وهم إلى الساعق مقيمون على النصرانية فضعف عليهم الصدقة وذلك جزية وانما الجزية على الأديان لا على الأنساب ولولا أن نأثم بتمني الباطل وددنا أن الذي قال أبو يوسف كما قال وأن لا يجري صغار على عربي ولكن الله عز وجل أجل في أعيننا من أن نحجب غير ما قضى به والله أعلم

(كتاب القرعة)

* أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي قال قال الله تعالى وما كنت لديهم إذ يلقون أقلامهم أيهم يكفل مريم إلى قوله يختصمون وقال عز وجل وإن يونس لمن المرسلين إذ نطق إلى الفلك المشحون فساهم فكان من المدحضين (قال الشافعي) رجه الله تعالى فأصل القرعة في كتاب الله عز وجل في قصة المقتربين على مريم والمقارعى يونس مجتمعة فلا تكون القرعة والله أعلم إلا بين قوم مستوين في الحجة ولا يعدو والله تعالى أعلم المقترعون على مريم أن يكونوا كانوا سواء في كفالتها فتنافسوها فلما كان أن تكون عند واحد منهم أرفق بها لأنها لو صيرت عند كل واحد منهم يوماً أو أكثر وعند غيره مثل ذلك كان أشبه أن يكون أضر بها من قبل أن الكافل إذا كان واحداً كان أعطف له عليها وأعلم بما فيه مصلحة العلم بأخلاقها وما تقبل وما ترد وما يحسن به اغتداؤها فكل من اعتنف كفالتها كفلها غير خابر بما يصلحها ولعله لا يقع على صلاحها حتى تصير إلى غيره فيعتنف من كفالتها ما اعتنف غيره وله وجه آخر يصح وذلك أن ولاية واحداً كانت صبية غير متمتعة مما يمنع منه من عقل يستمر ما ينبغي ستره كان أكرم لها وأستر عليها أن يكفلها واحد دون الجماعة قال ويجوز أن تكون عند كافل ويغرم من بقي مؤنتها بالحصص كما تكون الصبية عند خالتها وعند أمها ومؤنتها على من عليه مؤنتها قال ولا يعدو الذين اقترعوا على كفالة مريم أن يكونوا تشاحوا على كفالتها وهو أشبه والله تعالى أعلم أو يكونوا ادفعوا كفالتها فاقترعوا أيهم تلزمه فإذا رضى من شح على كفالتها أي يوفى ما يكلف غيره أن يعطيه من مؤنتها شيئاً برضاه بالتطوع بانخراج ذلك من ماله قال وأي المعنيين كان فالقرعة تلزم أحدهم ما يدفع عن نفسه وتخلص له ما يرغب فيه لنفسه وتقطع ذلك عن غيره ممن هو في مثل حاله قال وهكذا معنى قرعة يونس صلى الله عليه وسلم لما وقعت بهم السفينة فقالوا ما منعها من أن تجري إلا علة بها وما علمها إلا ذو ذنب فيها فتعالوا انقترع فاقترعوا فوقع القرعة على يونس عليه السلام فأخرجوه منها وأقاموا فيها وهذا مثل معنى القرعة في الذين اقترعوا على كفالة مريم لأن حال الركبان كانت مستوية وإن لم يكن في هذا حكم يلزم أحدهم في ماله شيئاً لم يلزمه قبل القرعة ويزيل عن آخر شيئاً كان يلزمه فهو ثبت على بعض حقاً وبين في بعض أنه برىء منه كما كان في الذين اقترعوا على كفالة مريم غرم وسقوط غرم (قال الشافعي) وقرعة النبي صلى الله عليه وسلم في كل موضع أقرع فيه في مثل معنى الذين اقترعوا على كفالة مريم سواء لا يخالفه وذلك أنه أقرع بين مماليك أعتقوا معاً فعمل العتق تاماً لثلثهم وأسقط عن ثلثهم بالقرعة وذلك أن المعتق في مرضه أعتق ماله وماله غيره فإزعتقه في ماله ولم يجر في مال غيره فجمع النبي صلى الله عليه وسلم العتق في ثلثه ولم يبعثه كما يجمع في القسم بين أهل الموارث

يكون له منفعة ما لا يحل له حبسه وكيف يجوز إذا جعل رسول الله المنفعة من المألول الذي يحل له ملكه المالك المدلس أن يحل معناه أن يجعل لغير مالك ولمن لا يحل له حبس الذي فيه المنفعة فيكون قد أحيل إلى ضده وخولف فيه معنى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم

(باب الخلاف في المصرة)

* حدثنا الربيع قال قال الشافعي نخالفنا بعض الناس في المصرة فقال الحديث فيها ثابت ولكن الناس كلهم تركوه فقلت له أفصحي لي عن أحد من أصحاب رسول الله أنه تركه قال لا قلت فأنث تحكي عن ابن مسعود أنه قال فيها مثل معنى ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقلت له أو تحكي عن أحد من التابعين أنه تركه فإعلمته ذكر في مجلسه ذلك أحد منهم يخالفه قال إنما عنت بالناس المقتين في زماننا أو قبلنا لا التابعين قلت له أتعني بأي البلدان قال بالحجاز

والعراق فقلت له

فاحسب لي من تركه
بالعراق قال أبو حنيفة
لا يقول به وأصحابه قلت
أفتعد أصحابه الأرجل
واحد لا منهم قبلوه عن
واحد قال فلم أعلم غيره
قال به قلت أنت أخبرتنا
عن ابن أبي ليلى أنه قال
يردها وقبة اللبن يومئذ
قال وهكذا كان يقول
ولكن لا نقول به فقلت
أجل ولكن ابن أبي
ليلى قد زاد الحديث
فتأول فيه شيئا يحتمله
ظاهره عندنا على غيره
فقلنا بظاهره وابن أبي
ليلى أراد اتباعه
لا خلافه قال فما كان
مالك يقول فيه قلت
أخبرني من سمعه يقول
فيه بالحديث قال فما
كان الزنجي يقول فيه
قلت سمعته يفتي فيه
بمعنى الحديث (قال
الشافعي) وقلت له
ما كان من يفتي بالبصرة
يقول فيه قال ما أدري
قلت أفرأيت من غاب
عنه قوله من أهل
البلدان أيجوز لي أن
أقول على حسن الظن
بهم وافقوا حديث
رسول الله قال لا الآن
تعلم قولهم (قال
الشافعي) فقلت فقد

ولا يبعث عليهم وكذلك كان أقرع لنسائه أن يقسم لكل واحدة منهن في الحضر فلما كان السفر كان منزلة يضيق فيها الخروج بكلهن فأقرع بينهن فأتين نخرج سهمها نخرج سهمها معه وسقط حق غيرها في غيبته بها فإذا حضر عاد للقسم لغيرها ولم يحسب عليها أيام سفرها وكذلك قسم خير فكان أربعة أحاسمها لمن حضر ثم أقرع فأيهم نخرج سهمه على جزء مجتمع كان له بكاله وانقطع منه حق غيره وانقطع حقه عن غيره (أخبرنا) ابن عيينة عن اسماعيل بن أمية عن يزيد بن يزيد بن جابر عن مكحول عن ابن المسيب أن امرأة أعتقت ستة مملوكين لها عند الموت ليس لها مال غيرهم فأقرع النبي صلى الله عليه وسلم بينهم فأعتق اثنين وأرق أربعة أخبرنا عبد الوهاب عن أيوب عن رجل عن أبي المهلب عن عمران بن حصين أن رجلا من الأنصار ما قال أوصى عند موته فأعتق ستة مملوكين ليس له شيء غيرهم وما قال أعتق عند موته ستة مملوكين ليس له مال غيرهم فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال فيه قولاً شديداً ثم دعاهم فقرأهم ثلاثة أجزاء فأقرع بينهم فأعتق اثنين وأرق أربعة (أخبرنا) مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أعتق شركاً له في عبد فذكر كراهة في عبد فذكر كراهة (أخبرنا) ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن أبي الزناد أن عمر بن عبد العزيز رضي الله تعالى عنه قضى في رجل أوصى بعتق رقيقه وفيهم الكبير والصغير واستشار عمر رجلاً منهم خارجة بن زيد بن ثابت فأقرع بينهم قال أبو الزناد وحدثني رجل عن الحسن أن النبي صلى الله عليه وسلم أقرع بينهم (أخبرنا) مالك عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أعتق شركاً له في عبد فكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم عليه قيمة العبد فأعطى شركاؤه حصصهم وعتق عليه العبد والا فقد عتق منه ما عتق (قال الربيع) أخبرنا الشافعي قال أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن سالم بن عبد الله عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا كان العبد بين اثنين فأعتق أحدهما نصيبه فإن كان موسراً فإنه يقوم عليه بأعلى القيمة ويعتق وربما قال قيمة لا وكس فيها ولا شطط (أخبرنا) ابن أبي فديك عن ابن أبي ذئب عن أبي الزناد أن رجلاً أعتق ثلث رقيقه فأقرع بينهم أبان بن عثمان (أخبرنا) مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أن رجلاً في زمان أبان بن عثمان أعتق رقيقاً له جميعاً لم يكن له مال غيرهم فأمر أبان بن عثمان بذلك الرقيق فقسّموا أثلاثاً ثم أسهم بينهم على أيهم نخرج سهم الميت فيعتق نخرج سهمهم على أحد الأثلاث فعتق قال مالك ذلك أحسن ما سمعت (قال الشافعي) وبهذا كله نأخذ وحديث القرعة عن عمران بن حصين وابن المسيب موافق قول ابن عمر في العتق لا يختلفان في شيء حكى فيهما ولا في واحد منهما وذلك أن المعتق أعتق رقيقه عند الموت ولا مال له غيرهم إن كان أعتقهم عتق بنات في حياته فهكذا فيما أرى الحديث فقد دلت السنة على معاني منها أن عتق البنات عند الموت إذا لم يصح المريض قبل يموت فهو وصية كعتقه بعد الموت فلما أقرع النبي صلى الله عليه وسلم بينهم فأعتق الثلث وأرق الثلثين استدل لنا على أن المعتق أعتق ماله وماله غيره فأجاز النبي صلى الله عليه وسلم ماله ورد مال غيره كما لو كان الرقيق لرجل فباع ثلثهم أو وهبه ففسدناهم ثم أقرعنا فأعطينا المشتري إذا رضي الثلث بحصصهم أو الموهوب له الثلث والشريك الثلثين بالقرعة إذا خرج سهم المشتري أو الموهوب كان له ما خرج عليه سهمه وما بقي لشريكه فكان العتق إذا كان فيما تحرى خروجاً من ملك كما كانت الهبة والبيع خروجاً من ملك فكان سبيلهم إذا اشتروا منهم القسم (قال) ولو صح المعتق من مرضه عتقوا كلهم حين صار مالكا لهم غير ممنوع منهم وذلك مرض لا يدري أيموت منه أو يعيش وكذلك لو مات وهم يخرجون من ثلثه عتقوا كلهم فلما مات وأعتق ثلثهم وأرق الثلثين كان مثل معنى حديث ابن عمر لا يخالفه وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أعتق شقصاً له في عبد وكان له مال يبلغ قيمة العبد قوم عليه قيمة العبد فأعطى شركاؤه حصصهم وعتق عليه العبد والا فقد عتق منه ما عتق فإذا كان المعتق الشقص له في العبد إذا كان وسراً

زعمت أن الناس كلهم تركوا القول بحديث رسول الله في المصراة وزعمت على لسانك أنه لا يجوز لك ما قلت ولم يحصل في يدك من الناس أحد تسميه غير صاحبك وأصحابه (قال الشافعي) وقلت له وهل وجدت لرسول الله حديثاً يشبه أهل الحديث يخالفه عامة الفقهاء إلا إلى حديث لرسول الله مثله قال كنت أرى هذا قلت فقد علمت الآن أن هذا ليس هكذا قال وكنت أرى حديث جابر أن معاذاً كان يصلي مع النبي العتبة ثم يأتي بني سلمة فيصلي بقوم العتبة هي له نافلة ولهم فريضة فوجدنا أصحابكم المكيين عطاء وأصحابه يقولون به ووجدنا وهب بن منبه والحسن وأبا رجاء العطاردي وبعض مفتي أهل زماننا يقولون به قلت وغير من سميت قال أجل وفي هؤلاء ما دل على أن الناس لم يجمعوا على زكاة قلت له ولقد جهلت منذ لقيتك وجهداً أن نجد حديثاً واحداً يشبه أهل الحديث خالفته العامة

فدفع العوض من ماله إلى شريكه عتق عليه وإذا لم يدفع العوض عتق منه ما عتق وكان المالك الشريك معه على ملكه وكل واحد من الحدين موافق لصاحبه إذا أعسر المعتق لم يخرج من يد شريكه ماله بلا عوض يأخذه وإذا أسير المعتق تم العتق وكان لشريكه العوض فأعطى مثل ما خرج منه وتم العتق وكل واحد من الحدين يبطل الاستسعاء بكل حال ويتفقان في ثلاثة معان إبطال الاستسعاء وثبوت الرق بعد العتق في حال عسرة المعتق ونفاذ العتق إن كان المعتق موسراً ثم ينفر حديث عمران بن حصين وابن المسيب بمعين أحدهما أن عتق البتات عند الموت إذا لم يصح صاحبه وصية وأن الوصية تجوز لغير القرابة وذلك أن المالك ليسوا بذوي قرابة للعتق والمعتق عربي والمالك عجم وهذا يدل على خلاف ما قال بعض أهل العلم أن قول الله تبارك وتعالى الوصية للوالدين والأقربين منسوخة بالمواريث والآخرون الوصايا إذا جاوزوها الثلث ردت إلى الثلث وهذا الحق في أن لا يجاوز الوصايا الثلث وذلك أنه لو شاء رجل أن يقول انما أأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم على سعد ولم يعلم أنه لا يجوز له أن يوصي بأكثر من الثلث وفي هذا حجة لنا على من زعم أن من لم يدع وارثاً يعرف أوصى بماله كله فحديث عمران بن حصين يدل على نجاسة معان وحديث نافع يدل على ثلاثة كلها في حديث عمران

(باب القرعة في المالك وغيرهم)

(قال الشافعي رضي الله عنه) كانت قرعة العرب قد احيى علمونها منصوصة مستوية ثم يضعون على كل فدرح منها علامة رجل ثم يحركونها ثم يقبضون بها على جزء معلوم فأخرج سهمه عليه كان له (قال) وأحب القرعة إلى وأبعدهما من أن يقدر المقرع فيها على الخيف فيما أرى أن يقطع رقاعاً صغيرة مستوية فيكتب في كل رقعة اسم ذى السهم حتى يستوفى أسماءهم ثم يجعل في بنادق طين مستوية لا تفاوت بينها فإن لم يقدر على ذلك إلا بوزن ووزن ثم تستجف قليلاً ثم تأتي في ثوب رجل لم يحضر الكتاب ولا ادخالها في البنادق ويعطى عليها ثوبه ثم يقال أدخل يدك فأخرج بندقاً فإذا أخرجها فضت وقرأ اسم صاحبها ثم دفع إليه الجزء الذي أقرع عليه ثم يقال أقرع على السهم الذي يليه ثم هكذا ما بقي من السهمان شيء حتى ينفذ وهكذا في الرقيق وغيره سواء فإذا مات ميت وترك رقيقاً قد اعتقهم كلهم أو اقتسر بعته على الثلث أو أعتق ثلثهم ولا مال له غيرهم وقيمتهم سواء جزوا ثلاثة أجزاء فكتب سهم العتق في واحد وسهم الرق في اثنين ثم أمر الذي يخرج السهام فقبل أخرج على هذا الجزء ويعرف الذي يخرج عليه فان خرج سهم العتق عتق الجزء الذي أمر أن يخرج عليه وبقي الجزء الآخران فإن أراد الورثة أن يقرع بينهم فكانا اثنين كتبنا اسميهما ثم قلنا أخرج على هؤلاء فأخرج سهم سهمه فهو له والباقي للثاني فان كان ورثته اثنين كتبنا اسميهما فأخرج سهمه على الرقيق أخذ جزءاً ما الذي خرج عليه وان كانوا أكثر وكانت حقوقهم مختلفة أخذنا الثلثين الذين بقيا رقيقين واستأنفنا قسمهم ثم أقرعنا بينهم قرعة جديدة مستأنفة وان خرج سهم الرق أولاً على جزء رقواتهم قبل أخرج فان خرج سهم العتق على الجزء الثاني عتقوا ورق الثالث وان خرج سهم الرق على الجزء الثاني عتق الجزء الثالث وان اختلفت قيمهم جهدها قسمهم على تعديلهم فضم القليل الثمن إلى الكثير الثمن حتى يعتدوا فان لم يعتدوا لتفاوت قيمهم فكانوا ستة ممالك قيمة واحد منهم مائة وقيمة اثنين مائة وقيمة ثلاثة مائة تجعل الواحد جزءاً والاثنين جزءاً والثلاثة جزءاً ثم أقرع بينهم فان خرج سهم الواحد منهم في العتق عتق وكذلك ان خرج سهم الاثنين أو الثلاثة وانما التعديل بينهم بالقيم استوت قيمهم أو اختلفت وان كان الواحد قيمته مائتين والاثنان قيمتهما مائتين والثلاثة قيمتهما مائتين أقرع بينهم فان خرج سهم الواحد عتق منه الثلث من جميع المال وذلك نصف العبد وبقي نصفه والجزءان رقيقاً فان خرج العتق على الاثنين عتقاهم أعيدت القرعة فأقرع بين الواحد والثلاثة

فما وجدنا الا أن

يخالفوه الى حديث رسول الله فذكر حديثا . قلت أثابت هو قال لا فقلت ما لا يثبت مثله فليس بحجة لا حدولا عليه قال فكيف زرد صاعا من تمر ولا زردغن اللبن قلت أثبت هذا عن النبي قال نعم قلت ومأثرت عن النبي صلى الله عليه وسلم فليس فيه الا التسليم فقولك وقول غيره فيه لم وكيف خطأ قال بعض من حضره نعم قلت فذع كيف اذا قررت أنها خطأ في موضع فلا تضعها الموضع الذي هي فيه خطأ قال بعض من حضره وكيف كانت خطأ قلت ان الله تعبد خلقه في كتابه وعلى لسان نبيه صلى الله عليه وسلم بما شاء لا معقب لحكمه فعلى الناس اتباع ما أمر به وليس لهم فيه الا التسليم وكيف انما تكون في قول الأحمسين الذين يكون قولهم تبعا لا متبوعا ولو جاز في القول اللازم كيف حتى يحمل على قياس أو فطنة عقل لم يكن للقول غاية ينتهي اليها واذا لم يكن له غاية ينتهي اليها

يبدأ تجزئتهم أثلاثا فأيهم خرج سهمه بالعتق عتق منه مابق من الثلث ورق مابق منه ومن غيره وان بقي من الثلث شيء يسير فخرج سهم العتق على الواحد عتق منه مابق من حصة العتق وان خرج على اثنين أو ثلاثة وكانوا لا يخرجون معاجزا ثلاثة أجزاء ثم أقرع بينهم فأيهم خرج عليه سهم العتق عتق كله فان خرج سهم العتق على واحد عتق كله أو ما حل مابق من العتق منه فان عتق كله وفضل فضل أقرع بين الذين بقوا معه في جزئه لان العتق قد صار فيهم دون غيرهم حتى يستكمل الثلث ولا يخرج القرعة أبدا من سهم الذين خرج لهم سهم العتق أو لا حتى تكمل فيهم الحرية فان عتق واحد منهم ثم أقرع بين من بقي فخرجت القرعة على اثنين أقرع بينهما أيضا فأيهما خرج سهمه في العتق عتق أو عتق منه ما حل الثلث فان عتق كله وبقي من الثلث شيء عتق ما حل الثلث من الباقي منهما واذا كانوا ثلاثة أجزاء مختلفي القيم فأقرع بينهم فخرج سهم القرعة على جزء منهم ولهم عدد لا يحتملهم الثلث أقرع بين الجزء الذي خرج عليهم سهم العتق فاعتق من خرج سهمه منهم فان بقي من العتق شيء أقرع بين من بقي من الجزء خاصة لان الجزء من الاثنين عادر قيقا ولا يخرج القرعة من الجزء الذي خرج له أولا سهم العتق حتى يستوظف الثلث أو يفضل فضل من العتق فيكون الجزء الباقيان فيه سواء بتبدأ القرعة بينهم فيجزون أثلاثا فان لم يكن الباقيون رقيقا الا اثنين أقرع بينهما فأيهما خرج له سهم العتق عتق منه بقدر مابق من العتق وأرق مابق ولا تبدأ القرعة بينهم أبدا الا على بجزئة ثلاثة أجزاء ما أمكن ذلك وان كان المعتقان اثنين لا مال له غيرهما فهذا لا يمكن فيهما التجزئة فيقرع بينهما فأيهما خرج سهم العتق عتق منه ما حل ثلث المال فان خرج على قليل القيمة فاعتق كله وبقي من الثلث شيء عتق من الباقي مابق من الثلث ورق مابق منه وان كانوا ثمانية قيمتهم سواء فقيمهم قولان أحدهما أن يجعلوا أربعة أسهم ثم يقرع بينهم فان خرج سهم الواحد أو الاثنين عتق ثم جزئ الباقيون كذلك فأعيد فيهم القرعة فأيهم خرج سهمه عتق منه ما حل الثلث فان خرج سهم اثنين ولا يحتملهم الثلث أقرع بينهما فأيهما خرج له العتق عتق ورق الباقي فان عتق وبقي من الثلث شيء عتق من الباقي بقدر ما حل الثلث منه وكان مابق رقيقا ومن قال هذا القول أشبه أن يقول كانت قيم الذين جزأهم النبي صلى الله عليه وسلم سواء لانه لا يعتق اثنين و يرق أربعة الا والاثنان الثلث كاملا لا زيادة فيه ولا نقص وان كانوا سبعة جعلهم سبعة أسهم ثم أقرع بينهم حتى يستكمل الثلث والقول الثاني أن يجرئهم ثلاثة أجزاء فان كانوا سبعة قيمهم سواء ضم الواحد الى اثنين منهم فان خرج له سهم العتق أقرع بينهم فأعتق من خرجت قرعته بكاله وكان مابق من العتق فين لم يخرج سهمه وهذا القول أصح وأشبه بمعنى السنة لان رسول الله صلى الله عليه وسلم جزأهم ثلاثة أجزاء وهذا القول موافق للحديث اختلفت قيمهم أولم تختلف وذلك أني جعلت لكل واحد منهم حصة من القرعة فاذا صارت على الثلاثة أعدت عليهم القرعة فان وقعت على الاثنين عتقا واستأنفت القرعة على الخمسة الباقيين من السبعة اختلفت قيمهم أو اتفقت وكذلك ان كانوا ثمانية أو أكثر ولا يجوز عندى أبدا أن يقرع بين الرقيق قولا أو أكثر أو الا على ثلاثة أسهم وذلك أنه لا يعدو الرقيق الذين أقرع بينهم أن تكون قيمهم سواء أو ضم الأقل ثمنا الى الأكثر حتى اذا اعتدلت قيمهم فهو كما أقرع بينهم على ثلاثة أسهم وقد كان يمكن فيهم كانت قيمهم سواء أو مختلفة أن يقرع بينهم على ستة أسهم كما يقرع بين الورثة فاذا خرج سهم واحد أعتقه ثم أعاد القرعة على من بقي حتى يستوظف الثلث وكان ذلك أحب الى الرقيق لانه ان يقرع على الخمسة الباقيين مرتين أحب اليهم من أن يقرع بينهم مرة وقرعة مرتين وثلاث لا ضرر فيها على الورثة لانه لا يخرج في مرة ولا مرتين ولا ثلاث الا الثلث فلما أقرع النبي صلى الله عليه وسلم بينهم على ثلاثة أسهم لم يجر أن يقرع بينهم الا على ثلاثة أسهم وان اختلفت قيمهم وعددهم والله تعالى أعلم ولو جاز اذا اختلفت قيمهم جاز اذا اتفقت قيمهم أن يقرع بينهم على قدر عدد الرقيق كما يقرع على قدر عدد الورثة ولكن القرعة بين الرقيق للعتق والورثة للقسم قد تختلف في موضع وان اتفقت

بطل القياس ولكن القول قولان قول فرض لا يقال فيه كيف وقول تبع يقال فيه كيف يشبه بالقول الغاية «قال الربيع» والقول الغاية الكتاب والسنة (قال الشافعي) قلت له هل تعلم في قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم الخراج بالضمان معنى الاثنان قال ما هما قلت ان الخراج حادث بعمل العبد ولم يكن في ملك البائع ولم يكن له فيه حصّة من الثمن فلا يجوز لما كان هكذا في ملك المشتري أن يكون الا للمشتري وانه صلى الله عليه وسلم قضى به للمالك ملكا صحيحا (١) قال لا قلت فانك لما فرغت خالفت بعض معناهما معا قال وأين خالفت قلت زعمت أن خراج العبد والامة وخدمتهما وما ملكا بهبة أو وصية أو كنز وجداه أو غير من وجوه الملك يكون لسيده الذي اشتراه ودلس له فيه بالعيب وله رده والخدمة وما ملك العبد بالخراج

(١) لعله قال نعم الآن يكون في الكلام سقط تأمل

في غيره فان قال قائل كيف يقسم الرقيق بالقيمة ثم يضم القليل الثمن الى كثيره أفرأيت اذا فعلت هذا في العتق كيف تصنع فيما يقسم بين الورثة قلنا بالقيمة قيل فان اختلفت قيمهم فكان ما بقي منهم متباين القيمة ففي عبد ثمن ألف وعبد ثمن ثمان وخمسة والعشرون رجلان قيل يقرع بينهم فان خرج سهم الاول على الواحد رد على أخيه مائتين وخمسين وان خرج على اثنين أخذ من صاحبه مائتين وخمسين وان قال صاحبه ليس عندي أخذ العبدين وكان شريكه في العبد الذي صار في يده بقدر ما بقي له حتى يستوفي نصف ميراث الميت وذلك أن يكون له ربع العبد ولا يخرج ثلثه اربعة وهكذا قيمة كل ما اختلفت أثمانه من أرض وثياب ودار وغير ذلك بين الورثة وفيها قول آخر يصح أن تنظر قيمهم فاذا كانت كما وصفت قيل للورثة ان أحببتم أن يقرع على ما وصفنا فأبكم خرج سهمهم على كثير الثمن رد ما فيه من فضل القيمة وأبكم خرج على قليل الثمن أخذ ما بقي من القيمة فان رضوا ما به هذا أقرعنا وان لم يرضوا قلنا انتم قوم لكم ما لا يعتدل في القسم فكا نكم ورتم ما لا ينقسم فأنتم على موار يشكم فيه حتى تصطلحوا على ما أحببتم أو تتبعوا فتقسموا الثمن ولا نكرهكم على البيع وبهذا أقول فان قيل وكيف لم تقل بالقيمة على الرقيق فاذا خرج سهم الكثير الثمن عتق كله وصار عليه ما بقي دينه للورثة ان رضى ذلك العبد قيل لا يشبه الرقيق الورثة لان الرقيق لا مال لهم ولو كان لهم مال كان لما لكهم فلا يجوز أن يخرج عبد ابقى فيه نصفه رقيقا الى الحرية وأحيل عليه وارتأنا مال كاله بدين لعله لا يأخذه أبدا بغير رضاه وأنا لو خالفت حديث عمران بن حصين وابن عمر وابن المسيب عن النبي صلى الله عليه وسلم ودخلت في الاسساء أخطأت القياس على ما أقسم بين الورثة فان قيل فكيف يخطئه من قال هذا القول قيل انما يقسم على الورثة بالقيم ويراد عليهم ويرادون برضاهم فاذا أسخطوا أشرك بينهم فيما لا يحتمل القسم وقسم بينهم ما احتمله بالقيمة والعيد لا أموال لهم رضون بأن يعطوها ونحن لا نجبر من له حق في ميراث من رقيق ولا غيره أن يأخذ شيئا ويعطى معه أو يعطى الا برضا وانما يقسم الرقيق بالقيمة ما اعتدلت القيمة بالقيمة فاذا اختلفت أفرع بينهم ثم أعتق بالقيمة حتى يستوظف الثلث فان كانوا ستة قيمهم سواء وكان خمسة أسداسهم يخرجون أحرار جزوا ثلثا ثلاثة أجزاء وأفرع بينهم فاذا خرج سهم الحر على أفرع بينهم حتى يخرج سهم الرق على واحد وعتق الباقيون والجزآن اللذان لم يخرج عليهما سهم الرق حران وسواء في القرعة الرقيق الذين أعتقهم عتق بنات في مرضه ثم مات والذين أعتقهم بعد موته اذا كان الرقيق معتقين عتق بنات معا وكانوا معتقين بعد الموت معا ولو كان له رقيق قد أعتقهم عتق بنات في مرضه وآخرين أعتقهم بعد موته بدى بالذين أعتقهم عتق البنات حتى لا يبقى منهم أحد فان لم يفضل من الثلث شيء لم يعتق من الذين أعتقهم بعد الموت أحد وسواء كانوا مدبرين أو موصى بعنتهم وان فضل عن المعتقين عتق بنات من الثلث شيء أفرع بين المدبرين والموصى بعنتهم فأعتق من خرج عليه سهم العتق كما وصفت في القرعة قبل هذا وانما سقينا بين المدبرين والموصى بعنتهم أنه كان له في المدبرين الرجوع وأنه لا تجرى فيهم حرية الا بعد موته وخروجهم من الثلث وكانت حال الموصى بعنتهم بأعيانهم والمدبرين حالهم سواء لا يختلفون عندنا لان كل ما يعتق بالموت ويرق ان أحب صاحبه في حياته ولورجع في المدبرين الموصى بعنتهم قبل يموت كان ذلك له

(باب عتق المساكين مع الدين)

(قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه فاذا كان على الميت دين يحيط بماله بيع الرقيق ولا يعتق منهم أحد ولو كان عليه دين يحيط ببعض ماله جرى الرقيق أجزاء ثم كتب سهم العتق وسهم الرق على قدر الدين عليه فان كان الدين ثلثا كتب الدين سهمين ثم أفرع بينهم فأبهم خرج عليه سهم الدين فهو سهم الرق

غير الخراج فإذا قيل لك
لم تجعل ذلك له وهو غير
الخراج والخراج يكون
بعمله وما وهب له يكون
بغير عمله ولا يشغله عن
خدمته فقلت لانه حادث
في ملكه ليس مما انعقدت
عليه صفقة البيع
وزعمت أن ألبان الماشية
وأنتاجها وصوفها وغر
النخل لا يكون مثل
الخراج لان هذا شيء
منها والخراج ليس من
العبد وتعب العبد
بالخراج أكثر من تعب
الماشية باللبن والصوف
والشعر يؤخذ منها
وكلاهما حادث في ملك
المشتري وزعمت أن
المشتري إذا كان جارية
فأصابها لم يكن له ردّها
فقلت أو تنقصها الاصابة
قال لا فقلت الاصابة
أكثر أو يجزى ألف دينار
ركازا فأخذها السيد
وكلاهما حادث في ملكه
فقلت فلم فرقت بينهما
قال لانه وطئ أمته فقلت
أولست أمته حين يردّها
قال بلى قلت ولولا أنها
أمته لم يأخذ كنزا
وجدته قال نعم قلت فما
معنى وطئ أمته وهي
عندنا وعندك أمته
حتى يردّها قال فروينا
هذا عن علي قلت أثبت

فيسعون فيوفي ما عليه من دينه وان وقع على جزء وكانوا أكثر من دينه أفرع بينهم بالعق والرق فأيهم خرج
عليه سهم الرق بيع فيه فان بقي منه شيء جزئ الباقي منهم مع الباقيين ثم استوفى بينهم القرعة كأنه لم يترك
غيرهم وان خرج سهم الرق على جزء أقل من دينه بيعوا ثم أعيدت القرعة على من بقي حتى يباع له بقدر دينه
وهكذا ان كان دينه أكثر من الثلث زيد له في سهام الرق والقرعة حتى يستوفي حقه ويبدأ بأبداسهم الرق فان
قال قائل كيف أفرعت بالعق والرق ثم بعث من خرجت عليه قرعة الرق ولم تعتق من خرجت له قرعة العق
قيل له ان الدين أولى من العق فلما كانوا مستوين في العق والرق لم يميز بينهم الا بالقرعة فإذا خرجت قرعة
الرق برئ من خرجت قرعته بثبوت الرق من العق فبعته وكان من بقي مستوين في العق والرق للورثة فأعدت
القرعة بينهم فن خرجت له قرعة العق عتق ومن خرجت عليه قرعة الرق فان ترك عبدا واحدا اعتقه
وعليه دين بيع منه بقدر الدين ثم عتق ثلث ما يبقى منه ورق ثلثه ولو اعتقهم بعد قضاء دينه ولم أعلم عليه
دينا غير الذي قضيت به فأعتقت ثلثهم ثم ظهر عليه دين يحيط بهم رددت عتقهم وبعثهم في الدين عايه وكذلك
أبيع من في يد الورثة منهم وأخذت كل مال في أيديهم اذا اغترقه الدين فان قال قائل كيف ترد الحكم وقد
كان صوابا قلت كان صوابا على الظاهر عندنا فلما صار الظاهر عندنا أن ما حكمنا أولا به على غير ما حكمنا
به رددناه ولم نرد الظاهر الباطن مغيب وانما ردنا الحكم بالظاهر لظاهر حكم أحق منه ولو كان الذي ظهر عليه
من الدين لا يحيط برقيقه كاهم عدت فأفرعت بينهم قرعة الرق وقرعة العق وبدأت بقرعة العق فأيهم خرج
عليه رددت عتقه وبعته أو بعث منه ما يقضي به دين الميت فإذا فعلت حال الحكم في بعض أمرهم كاني كنت
أعتقت اثنين قيمتهما مائة ودفعت الى الورثة أربعة قيمتهم مائتان ثم ثبت على الميت مائة دينار فان كان الوارث
واحدا فاختار اخراج المائة فأخرجها نقص ثلث مال الميت ونقصت من عتق الذين عتقنا ما زاد على الثلث
ثم أفرعت بينهم ما بسهم الرق وسهم العق فأيهم خرج عليه سهم الرق أرفقت منه ما جاوز الثلث وذلك أنهما
عتقا وثلث الميت في الظاهر مائة دينار ثم صار ثلث الميت ستة وثلاثين وثلث دينار والذين لهم الدين خرج لهم
سهم العق بكمال حرا وصار بعض الذي خرج عليه سهم الرق حرا وبعضه مملوكا فاعتقنا منه ما بقي من ثلث مال
الميت وذلك ستة عشر سهما وثلثا سهم من خمسين سهما وان كان الورثة اثنين فصاعدان نقصنا قسم الاربعة
الاسهم وبعناهم حتى يوفي الغريم حقه ثم عدنا بالقرعة في الرق والحريّة على الاثنين كما وصفت ثم استأنفنا
القسم بين الورثة على من بقي ممن كان في أيديهم من الرقيق وعلى من بقي من العبيد المعتق بعضهم المرق بعضهم
فقسمناهم قسما مستأنفا بالقيمة وكلما ظهر عليه دين صنعناه كما وصفت من نقص القسم وغيره في المسئلة
قبل هذا ولو لم يظهر عليه دين ولكن استحق أحد العبيد الذين في أيدي الورثة نقصنا القسم وعدنا على
العق فنقصنا بعضه بالقرعة لان ثلث مال الميت نقص ولو استحق أحد العبيد الذين عتقنا في الآخر حرا
وأقرعنا بين الذين في أيدي الورثة فاعتقنا ممن خرجت له قرعة العق ما بقي من الثلث ونقصنا القسم بينهم
فاستأنفنا جديدا

(باب العتق ثم يظهر للميت مال)

(قال الشافعي) رضي الله عنه ولو أرفقنا ثلثهم وأعتقنا الثلث ثم ظهر له مال يخرجون معافيه من الثلث
أعتقنا من أرفقنا منهم ودفعنا الى الورثة ما لهم كان قبل العتق ودفعنا الى المالك ما اكتسبوا بعد عتق المالك
اياهم وما كان للرقيق المعتق من مال في أيديهم وأيدي غيرهم قبل عتق الميت عتق بتات أو قبل موت المعتق
عتق تدبيراً ووصية فهو للورثة كله كأن الميت تركه ويحسب الرقيق وما أخذنا في أيديهم من المال ثم يعتق منهم
ثلث جميع ما ترك الميت فان اكتسب الرقيق المعتقون عتق بتات بعد العتق وقبل القرعة مالا أو وهب

(باب کسب الحجام)

« حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ قَالَ
قَالَ الشَّافِعِيُّ أَخْبَرَنَا

(باب كيف قيم الرقيق)

(قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه وإذا كان الرقيق أعتقوا عتق بنات في مرض المعتق أو رقيقاً أعتقوا بتدبير أو وصية بنات المدبر أو الموصى ولم يرفع إلى الحاكم حتى تغيرت قيم الرقيق بزيادة أو نقصان فالقول في قيم الرقيق أنهم يقومون في يوم وقع لهم العتق ولا ينظر إلى زيادتهم ولا نقصانهم بعد ذلك وذلك أن الرقيق الذين أعتقوا عتق بنات كان العتق لهم تاماً لو عاش وتاماً لو مات فخرجوا من الثلث وواقع على جماعتهم أنما يردون بأن لا يدع الميت ما لا يخرجون به فيردون أو يرد منهم من ردوا فأنتم عتق بعضهم ورد في بعض فأنما أعتقوا بالعتق المتقدم في حياة المعتق لأن أيهم يعتق بالحكم بالقرعة لأن الحكم بالقرعة حكم مستأنف كانهم عتقوا يومئذ ولا أن القرعة أوقعت لعتق عتقاً لم يكن له ولا زادته ما لم يستوجب أنما فرقت بين العتق والرق فأما زيادة في شيء بأمر لم يكن فلا ولكنه تمييز بين من يرق ويعتق ممن وقع له العتق بالقول المتقدم فإذا كان هذا هكذا ينبغي أن تكون القيمة يوم يقع العتق لا يوم يقع الحكم وأما المدبرون والمعتقون بوصية فقيمته يوم يموت الميت لأنه وقع لهم يومئذ ومن قال هذا القول ينبغي أن يقول إن كان المعتقون أماء أو كان فيهم أمة محبالي قومهم حبالي فإن استأخرت قيمتهن إلى أن يلدن فقيمتهن حبالي وأيتهن عتقت فولد لها حر معها لأنها ما وقعت لها القرعة وهي حامل فكان حكم جملها حكمها يعتق بعتقها ويرق برقها ولو كان زايلاً قبل العتق كان حكمه غير حكمها وهكذا كل من رق منهن رق معها ولدها لا حكم للولد إلا حكم أمهاتهن ولو ولدن بعد العتق وقبل القرعة ثم عتقت كان ولدها أحراراً مثلها ولو ولدن قبل تعتق عتق بنات كان ولدها كغيره من رقيق سيدها وما كان في أيدي هؤلاء الرقيق المعتقين عتق بنات عند الموت أو المعتقين بعد الموت من مال قبل أن يقع العتق على المعتقين فهو كله مال تركه الميت فيؤخذ فيكون ميراثاً كما تركه من مال سواء وكذلك أرض كل جنانية جنبت على أحد منهم قبل وقوع العتق (٣) وإن لم يوجد إلا بعد العتق وكل ما وهب لهم أو صار لهم من أجرة ومهر جارية وغير ذلك فكله مال من مال الميت لأنه وجب قبل وقوع العتق لهم وهم رقيق ومال الرقيق لمالكه ولو زوج أمة منهم بمائة دينار فلم يدخل بها الزوج حتى أعتقها فالمائة للسيد إذا دخل بها أو مات عنها والمائة وجبت بالعقد كاملة وهي مملوكة إلا أن يطلق فيكون له أن يرجع بنصف المائة ويكون الخسوس للسيد (قال) وما أفاد العبيد المعتقون والأماء بعد وقوع العتق من كسب وهبة وأرض حنانية وغير ذلك وقف ومنعوه

(۳) قوله وان لم يوجد الخ لعله دون ما لم يوجد الخ فخر ركتبه مصححه

سفيان بن عيينة عن
 الزهري عن حرام بن
 سعد بن محبصة أن
 محبصة سأل النبي صلى
 الله عليه وسلم عن كسب
 الحجام فنهاه عنه فلم يزل
 يكلمه حتى قال له
 أطمعهم رقيقك وأعداه
 نأخذك أخبرنا
 مالك عن الزهري
 عن ابن شهاب عن حرام
 ابن سعد عن أبيه أنه
 استأذن النبي صلى الله
 عليه وسلم في إجارة الحجام
 فنهاه عنها فلم يزل يسأله
 ويستأذنه حتى قال له
 أعلفها نأخذك ورقيقك
 حدثنا الربيع
 قال أخبرنا الشافعي
 أخبرنا مالك عن حميد
 عن أنس قال حجج أبو
 طيبة رسول الله فأمره
 بصاع من تمر وأمر أهله
 أن يخففوا عنه من
 خراجه . وأخبرنا
 عبد الوهاب بن عبد
 المجيد عن حميد عن
 أنس أنه قيل له احتجج
 رسول الله قال نعم حججه
 أبو طيبة فأعطاه صاعين
 وأمر ماله أن يخففوا
 عنه من ضرر يئنه وقال
 إن أم مثل ما نأويتم
 به الحجامه والقسط
 البحري لصبيانكم من
 العذرة ولا تعذبوهم

فإن خرجوا من الثلث فهم أحرار وأموالهم التي كسبوا وأفادوا أو صارت لهم بأي وجه ما كان أموال
 أحرار لم يملكها المبت قط فيدفع إلى كل واحد منهم ماله وإن لم يخرجوا كلهم من الثلث أقرع بينهم فأبهم
 وقعت له الحرية عتق وصير إليه ماله الذي صار له بعد وقوع الحرية بالكلام به في عتق البتات أو موت المعتق
 بموته وصار من معه رقيقاً فأخذ ما في أيديهم من الأموال وما وجب لهم من أرش الجنابة ومهر المنكوحه
 وغيرها مما ملكوه فإذا أخذ فقد زاد مال المبت وإذا زاد مال المبت وجب علينا أن نعتق ما جمل ثلث الزيادة
 من الرقيق فعلياً نقض قسم الرقيق الذين قسمناهم بين الورثة والافتراع بينهم فأبهم خرج عليه سهم العتق
 أعتقناه وما جمل ما بقي من ثلث مال المبت وصار ما بقي من الرقيق وما بقي من أحدهم إن عتق بعضه مما يملك
 فإن أراد الورثة أن يقتسموها أعدنا قسمتهم مستقبلاً كانوا وجدنا مال المبت زاد بما في أيدي العبيد والأماء
 الذين خرج عليهم الرق ألفاً وما تسين فكان ثلث مال المبت منها أر بعمة دينار وقيمة الرقيق الذين أعتقهم
 المبت ألفاً فصار لهم من العتق الحسان على معنى وذلك أن أقرع بينهم فإن خرج سهم العتق من الرقيق
 على واحد قيمته أر بعمة ولم يكن كسب شيئاً أخذ من يده عتق ورق من بقى وصح المعنى فإن خرج سهم
 العتق على واحد قيمته أر بعمة أو وقعنا له العتق وإذا نظرنا فكذا قد أخذنا من ماله شيئاً كان علينا أن نرده
 عليه فكأننا أخذنا من كسبه أر بعمة فإذا أردنا ردها عليه وجدنا مال المبت ينقص فينقص عتقهم فنقف
 الأر بعمة ونعتق منه ثلث ثمانية فيكون ثلثه حراً وثلثه مملوكاً ثم يكون له ثلثا أر بعمة ثم زيد في العتق
 بقدر ثلثي أر بعمة فإذا تم زدناه في العتق شيئاً ثم رددناه عليه من ذلك بقدره حتى يصير إليه من كسبه
 وماله بقدر ما يعتق منه إن عتق ثلاثة أر باعه صيرنا إليه ثلاثة أر باع ماله ثم رددنا ما بقي من كسبه ميراثاً
 للوارث وهذا من الدور وأصل هذا أن ننظر أبداً إلى الرقيق إذا عجز ثلث مال المبت فأعتقت نصفهم بالقرعة
 ثم زاد مال المبت بأي وجه ما كان فأحسب ثلث الزيادة ثم أعتق من بقي من الرقيق المعتقين بقدر ما زاد
 مال المبت

(باب تبديله بعض الرقيق على بعض في العتق في الحياة)

(قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه ولو أن رجلاً قال في مرضه غلامى هذا حر لوجه الله ثم قال بعد وغلامى
 هذا حر ثم قال بعد لا آخر ذلك وليس له مال غيرهم وقفنا أمرهم فإن مات أعتقنا الأول فإن كان الثلث كاملاً
 عتق كله وإن كان أكثر من الثلث عتق منه ما جمل الثلث دون ما بقي والعبدان معه وإن كان أقل من الثلث
 عتق كله وعتق من الثاني ما جمل الثلث فإن خرج الثاني من الثلث فهو حر كله وإن خرج من الثلث وبقى
 فضل في الثلث عتق الفضل من الثالث ولو كانوا أر بعمة فأكثر والمسئلة بحالها كان القول كما وصفت فإن
 قال معهم وأعتقوا الرابع وصية أو أدامت أو كان الرابع مدبراً كان القول فيها كما وصفت وبدى عتق البتات
 لانه وقع في الحياة على كل عتق بعد الموت بتديراً أو وصية والتدبير وصية لان له أن يرجع فيه ما كان حيوانه
 لا يقع إلا بعد الموت وإن فضل عن ثلثه فضل عن الذين أعتقهم عتق ببات عتق من المدبر أو ممن أوصى بعتقه
 ما جمل الثلث ورق ما بقي وكذلك لو قال سالم حر وغانم حر وزيد حر وقفنا عتقهم فإذا مات بدأنا بالسالم لان
 الحرية قد كانت وقعت له قبل غانم إن عاش فإن فضل فضل عتق غانم فإن فضل فضل عتق زيداً وما جمل الثلث
 منه وإذا بدى عتق بعضهم على بعض عتق البتات كان كما وصفت لك لا قرعة إذا كان تبديله لان عتق كل واحد
 منهم يقع بالكامل على معنى إن عاش المعتق أو يخرج المعتق من الثلث إن مات المعتق وما جنى على الرقيق بعد
 وقوع العتق وقبل القرعة من جنابة فهي موقوفة حتى يقرع بينهم فأبهم خرج سهمه كان حراً وكانت الجنابة
 عليه كالجنابة على الحر وموقوفة وما أصاب في تلك الحال من حد فاداً خرج سهمه حد فيه حداً لا حرار فإذا

بالغز * أخبرنا عبد الوهاب الثقفي عن أيوب عن ابن سيرين عن ابن عباس * أخبرنا سفيان عن إبراهيم بن ميسرة عن طائوس قال احتجهم رسول الله وقال للجمام اشككموه (قال الشافعي) ليس في شيء من هذه الاحاديث مختلف ولا ناسخ ولا منسوخ فهم قد أخبرونا انه قد أُرخص لمحبصة أن يعلفه ناضحه ويطعمه رقيقه ولو كان حراما لم يجز رسول الله وأنه أعلم لمحبصة أن يملك حراما ولا يعلفه ناضحه ولا يطعمه رقيقه ورقيقه ممن عليه فرض الحلال والحرام ولم يعط رسول حجاما على الحجابة أجرا الا لأنه لا يعطى الا ما يحل له أن يعطيه وما يحل للمالكه ملكه حل له ولن أطعمه اياه أكله قال فان قال قائل فما معنى نهى رسول الله وارضاه في أن يطعمه الناضح والرقيق قيل لا معنى له الا واحد وهو أن من المكاسب دنيا وحسنا فكان كسب الحجام دنيا فأحب له تنزيه نفسه عن الدناءة لكثرة المكاسب التي

شهد في تلك الحال وقفت شهادته فاذا عتق جازت وماورث في تلك الحال وقف فاذا خرج سهمه فكالحر لا تختلف أحكامه ويجزى الولاء ويرث ما وصى من أن الحرية وقعت بالقول المتقدم في عتق البتات والقول المتقدم في موت المعتق في التدبير وعتق الوصية وهكذا ان جنوا وقفت جنائهم فأيهم عتق عقلت عنه عاقلته من قرابته فان لم يحتملوا فواليه وأيهم رق بخنائه جنابة عبد يخبر سيده بين أن يفديه أو يباع منه في الجنابة ما تؤدي به أو تأتي على جميع ثمنه (قال) ولو كان الجنابي بعض هؤلاء المعتقين فعتق بالقرعة نصفه قيل لما لك ان شئت فافتد النصف الذي تملك بنصف أرش الجنابة تاما والابيع عليك ما تملك منه حتى تؤدي نصف جميع الجنابة فان كان في نصفه فضل عن نصف الجنابة يبيع بقدر نصف الجنابة الا أن تشاء أن يباع كله ويرد عليك الفضل من ثمنه وكان ما بقي من نصف الجنابة في مال ان اكتسبه في يومه الذي يكون فيه لنفسه يؤخذ منه الفضل عن مصلحته في نفقته وكسوته وما بقي دين عليه متى عتق أتبع به فان أعتق ثلاثة بمالك ليس له مال غيرهم ومات فلم يقرع بينهم حتى مات منهم واحد أو اثنان أقرع على الموتى والاحياء فان خرج سهم الحى حرا عتق وأعطى كل مال أفاده من يوم تكلم سيده بالعتق وكان المبتان رقيقين ان كانت قيمتهما سواء فان كان للمبتين مال أحصى فكانت مائر كالألفا كسبها بعد كلام السيد بالعتق كل واحد منهما خمسمائة فزاد مال الميت فأقرعنا بينهما فخرج سهم الحرية على أحدهما فحسبنا كم يعتق منه بتلك الخمسمائة التي كانت للاستفيد كأنه قيمة خمسمائة فوجدناه ثلثه ثم نظرنا الى الخمسمائة الدرهم التي كسبها بعد عتق سيده فأعطيناه ثلثها وهو مائة وستة وستون وثلثا درهم وبقي ثلثاها وهو ثلثا ثمانية وثلاثة وثلاثون وثلث فردناه في مال الميت فكنا اذا زدناه في العتق رجع علينا بفضل ما أخذنا من ماله فأنه قصناه من العتق (قال) أبو يعقوب يقتدر ذلك على أن يعتق منه ما يكون له من ماله بقدر ما عتق منه غير محسوب ذلك من مال الميت لان ذلك انما نحسبه نصيب حرقه وله دون السيد (قال الشافعي) وقال بعض من ينسب الى العلم في الرقيق يعتقون فلا يحملهم الثلث يقومون يوم يقرع بينهم ولا أنظر الى قيمهم يوم يكون العتق لان العتق انما يقع بالقرعة كأنه ذهب الى أنه اذا لم يدر أيهم عتق ولا أيهم رق وليست في واحد منهم حرية تامة انما تتم بالقرعة (قال الشافعي) ومن مات منهم لم يعتق ومات رقيقا وأخذ ماله ورثته سيده فأقرع بين الاحياء كأنه لم يدع رقيقا غيرهم (قال الشافعي) واذا كان العبد بين ثلاثة فأعتق أحدهم نصيبه منه وهو موسر ففرضها قولان أحدهما أنه يوقف عتقه وان وجد له مال يبلغ قيمته دفع الى شريكه من ماله أحب أو كره قيمته وبان عتقه بالدفع (قال) وسواء في العتق العبد والامة والمرتفع والمتضع من الرقيق والكافر والمسلم لا افتراق في ذلك ومن قال هذا القول انبغي أن يقول لما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم فممن أعتق شركا له في عبد وكان له مال يبلغ فيه العبد قوم عليه قيمة عدل فأعطى شركاءه حصصهم وعتق عليه العبد والافتد عتق منه ما عتق فبين في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه يعق بالقول اذا كان له مال والقيمة في ماله وان لم يررض شركاؤه بالعتق استدل لنا على أن عتقه اذا كان ذاملا ودفعت قيمته اخراجه من أيدي مالكيه معه أحبوا أو كرهوا فاذا كان هذا هكذا وقع العتق والولاء ثابت للعتق والغرم لازم له في قيمته شركائه من العبد فاذا كان هذا هكذا فلو أعتق واحدا من شركائه أو كلهم بعد ما يقع عليه عتقه بالقول لم يقع عليه لانه خارج عن ملكه تام العتق على المعنى الذي وصفت من دفع الثمن ويقال لك الثمن فان شئت فخذ وان شئت فدعه والولاء للذين سبقا بالعتق ولو أغنقنا جميعا معا لزعمهم العتق وكان الولاء لهم ما والغرم لشريك ان كان معهم ما سواء فاما اذا تقدم أحد المعتقين من موسر فالعتق تام والولاء له وما كان من عتق بعده فليس بجائز وهو عتق مالا يملك وان كان أحد شركائه غائبا تم العتق ووقف حقه له حتى يقدم أو بوكل من يقبضه فان أقام الغائب اليينة أنه أعتقه في وقت قبل الوقت الذي أعتقه الحاضر وكان هو موسر فهو حر وله ولأولاده ويبطل عتق الحاضر لانه أعتق حرا وان كان معسرا

هي أجل فلما زاد فيه
أمره أن يعلفه ناضحه
ويطعمه رقيقة تنزيها
له لا تحريما عليه (قال
الشافعي) رضي الله
عنه وقد روي أن رجلا
ذا قرابة لعثمان قدم
عليه فسأله عن معاشه
فذكر له غلة حجام
وكسب حجام أو حجامين
فقال ان كسبك لو سخر
أوقال لدنيء أوقال لدنس
أو كلمة تشبه ذلك

(باب الدعوى واليقات)

* حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مسلم بن خالد
عن ابن جريج عن ابن أبي
مليكة عن ابن عباس
أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال البينة
على المدعي (قال
الشافعي) وأحسبه
ولا أثبتة قال واليمين على
المدعي عليه * أخبرنا
عبد الله بن الحرث عن
سيف بن سليمان عن قيس
ابن سعد عن عمرو بن
دينار عن ابن عباس أن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قضى باليمين مع
الشاهد قال عمرو في
الاموال * حدثنا
الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أخبرنا

عتق نصيبه منه وله ولاؤه وعتق الباقي على الحاضر وضمن لشريكه قيمته ولو أعتقه واحد ثم آخر وقف
العتق منهما فان كان الاول موسرا دفع ثمنه وعتق عليه وكان عتق الآخر باطلا وان كان معسرا عتق على
الثاني نصيبه فان كان موسرا عتق عليه نصيب صاحبه وأعطاه قيمته وكان الولاء بينهما على قدر ما أعتق
للاول الثلث وللآخر الثلثان لان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ جعل على الذي يعتق نصيبا له في عبد أن
يعتق عليه كله اذا كان موسرا مدفوعا من ماله الى شركائه قضى على المعتق الآخر بذلك والقضاء بقليل الغرم اذا
أعتق أولى من القضاء بكثيره أو في مثل معناه وفي قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله فكان له مال يبلغ
قيمة العبد قوم عليه دلالتان احدهما أن على المرء اذا فعل فعلا يوجب لغيره اخراج شيء من ماله أن يخرج منه
لان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقل الا أن يكون لامال له غير قيمة العبد فاما في مال الناس فهذا صحيح وقد
يحتمل أن يقاس عليه ما جعل الله من ماله ويحتمل أن يفرق بينه والقول الثاني أني أنظر الى المعتق شركاه
في عبد فاذا كان حينئذ موسرا ثم قوم عليه بعد ما أعسر كان حرا وأتبع بما ضمن منه ولم ألقت الى تغير
حاله انما أنظر الى الحال التي وقع عليه فيها الحكم فان كان من يضمن ضمن وهذا القول الذي يصح فيه القياس
ولو أعتق عبد قيمته ألف ولم نجده حين أعتق الا مائة أعتقنا منه جس النصف فعتق نصفه وعشره وكان ما بقي
منه رقبيا وهكذا كلما قصر عن مبلغ قيمة شريكه عتق منه بقدر ما وجد للمعتق ورق ما بقي منه مما لم يحتله
ماله ولو أعتق رجل شقصا من عبد في صمته ثم مات قبل يقوم عليه قوم عليه في جميع ماله اذا كان العتق
وهو موسرا لان يخرج من ماله لانه وجب عليه أن يكون موسرا او اجد المال يدفع يوم أعتق ولا يمنع الموت
من حق لزومه في الصحة كما لو جنى جناية ثم مات لم يمنع الموت من أن يحكم بها في ماله أو على عاقبته وسواء أخر ذلك
أو قدم وكذلك لو كان العبد له خالصا فاعتق بعضه ثم مات كان حرا كله بالقول المتقدم منه ولو لم يدع ما لا غيره
لان العتق وقع في الصحة وهو غير محجور عن ماله ومتى أعتق شركاه في عبد وكان له مال يعتق منه قوم عليه
يومئذ ودفع اليه قيمته وعتق كله فان أعتقه ولا مال له فالعبد رقيق ويعتق منه ما علك المعتق وان أيسر
بعد ذلك لم يقوم عليه وسواء أيسر بعد الحكم أو قبله انما أنظر الى الحال التي يعتق بها فان كان موسرا دافعا
عتق في قول من يرى العتق انما يقع بالسر والدفع ويعتق في قول من يرى العتق انما يقع بالسر وان لم يكن
دافعا اذا كان موسرا يوم أعتق وان كان غير موسر دافع لم يعتق لانه يومئذ وقع الحكم وان أيسر بعده وذلك
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قال في المعتق شركاه في عبدان كان موسرا قوم عليه قيمة عدل فأعطى
شركاه حصصهم وعتق عليه والافقد عتق منه ما عتق وانما جعله يخرج من ملك الذي لم يعتق يعتق شريكه
بأن يكون شريكه موسرا دافعا لقيمته وهذا في قول من قال لا يعتق الا بالدفع والقول الآخر انه يعتق بالسر
وان لم يكن دافعا بأن يكون موسرا غير دافع واذا أخرجه من ملك المعتق عليه بأمرين السر والدفع لم يحز أن
يخرج من ملكه بأمر واحد وهو قول مجيد من قاله مذهبا وأصح في القياس أن ينظر الى المعتق حين يقع العتق
فان كان موسرا بقيمته فقد وقع العتق وضمن القيمة وان أعدم بعدا أتبع بالقيمة ولو كانت المعتقة جارية حبلى
يوم أعتق بعضها فلم تقوم حتى ولدت قومت حبلى وعتق ولدها معها لانها كانت حبلى يوم أعتقت فاعتق ولدها
بعثها ويرقون برقها ليس بمنفصل عنها ولو زعمت أن العتق انما يقع يوم يكون الحكم انبني أن لا يعتق الولد
معه لانه لم يعتق الولد ألا ترى أنه لو أعتق جارية ساعة ولدت لم يعتق ولدها معها انما يعتق ولدها بعثها اذا
كانت حبلى فاما اذا ولدت فحكم ولدها حكم ولدها غيرها

(عتق الشريك في المرض)

(قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه واذا أعتق شركاه في عبد في مرضه الذي مات فيه عتق بتات ثم مات

ابراهيم بن محمد عن
 ربيعة بن عثمان عن
 معاذ بن عبد الرحمن
 التيمي عن ابن عباس
 ورجل آخر سمع لا
 أحفظ اسمه من أصحاب
 النبي صلى الله عليه وسلم
 أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قضى باليمين
 مع الشاهد * حدثنا
 الربيع قال أخبرنا
 الشافعي قال أخبرنا
 عبد الوهاب عن يحيى
 ابن سعيد عن بشير
 ابن يسار عن سهل بن
 أبي حمزة أن عبد الله
 ابن سهل ومحيصة بن
 مسعود خرجا إلى
 خيبر ففترقا لحاجتهما
 فقتل عبد الله بن سهل
 فانطلق هو وعبد الرحمن
 أخو المقتول وحويلة
 ابن مسعود إلى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 فذكروا له قتل عبد الله
 ابن سهل فقال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 تحلفون نجسين عينا
 وتستحقون دم قتلكم
 أو صاحبكم قالوا يا رسول
 الله لم نشهد ولم نحضر
 فقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فبئركم يهود
 بخمسين يمينا قالوا
 يا رسول الله كيف نقبل
 أيمان قوم كفار فرغم

كان في ثلثه ما أعتق منه نفسه وغيره إذا حمله الثلث فأمره في ثلثه فأمر الصحيح في كل ماله لا يختلف إذا
 أعتقه عتق بقات وكذلك إذا أعتق من عبده سهما من مائة سهم في مرضه ثم مات وثلثه يحمله عتق
 عليه كله لأنه أوقع العتق عليه وهو حي مالك الثلث ماله أو كله وكان كمن أعتق عبده كله ولو أوصى بعتق ثلث
 مملوك له بعد موته لم يعتق منه إلا ما عتق وذلك أن العتق إنما وقع بالموت وهو لا يملك شيئا يوم يقوم عليه فيه
 كله وماله كله لو أراه إلا ما أخذ من ثلثه فلما لم يأخذ من عبده إلا ثلثه كان لا مال له يقوم عليه فيه العبد فيعتق
 بالقيمة والدفع

(اختلاف المعتق وشريكه)

(قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه إذا أعتق رجل شركاه في عبده ولم يترافعا السلطان إلا بعد أشهر فخكم عليه
 السلطان بالقيمة يوم أعتق واختلفا في القيمة يوم وقع العتق فقال المعتق كانت قيمته ثلاثين وقال المعتق عليه
 كانت قيمته أربعين ففهما قولان أحدهما أن القول قول المعتق لأنه موسر واجددافع فإذا أعتق العبد
 بهذا لم يؤخذ من ماله إلا ما زعم هو أنه لزمه والقول الثاني أن يكون القول قول رب العبد ولا يخرج ملكه
 من يده إلا بمعارض كما يكون إذا اختلفا في الثمن والعبد قائم كان القول قول رب المال والمتاع بالخيار وفي
 هذا سنة وهو لا يصح قياسا على البيع من قبل أن البيع إذا كان قائما فلا متاع رد العبد وأخذه بما قال
 البائع وليس للمعتق ههنا رد العتق ولكن لو قال قائل في هذا إذا اختلفا تحالفا وكان على المعتق قيمة العبد كما
 يكون على المشتري قيمة الفائت إذا اختلفا في ثمنه كان مذهبا ولو اختلفا فقال الذي له الغرم العبد خباز أو
 كاتب أو يصنع صناعة تزيد في عمله وقال المعتق ليس كذلك نظرفان وجد كان يصنع تلك الصناعة أفيم
 بصناعته وإن لم يوجد ذلك لم يؤخذ بقول الذي له الغرم وكان القول قول المعتق لأنه مدعى عليه زيادة القيمة وإن
 كانت صناعته مما يحدث في مثل تلك المدة التي ترافعا فيها من يوم وقع العتق فالقول قول المعتق ولو قال المعتق
 أعتقت هذا العبد وهو آبق أو سارق أو معيب عيبا لا يرى في بدنه وقال الذي له الغرم ليس بآبق ولا سارق
 فالقول قوله وهو على البراءة من العيب حتى يعلم العيب لأن العبد قائم بعينه لا يرى فيه عيب وهو يدعى فيه
 عيبا يطرح عنه بعض ما لزمه ومن قلنا القول قوله في هذا وغيره فقال الذي يخالفه هو يعلم أن ما قلت كما
 قلت فأحلفوه أحلفناه على دعواه فان حلف برئ وإن نكل عن اليمين ردنا اليمين على صاحبه وإن حلف
 استحق وإن لم يحلف أبطلنا حقه في اليمين ولم نعطه إذا تركها على ما دعى وذلك مثل قوله أعتقت العبد وهو
 آبق فقلنا القول قول الذي له الغرم فان قال المعتق هو يعلم أنه آبق أحلف كما وصفت وذلك أنه قد يكون يعلم
 ما لا يوجد عليه بينة وما أشبه هذا ولو كان العبد المعتق بعضه ميتا وغائبا فاختلفا فيه فقال المعتق هو عبد
 أسود زنجي يسوى عشرة دنانير وقال المعتق عليه هو عبد بربري أو فارسي يسوى ألف دينار فالقول
 قول المعتق الذي يغرم الآن يأتي الذي له الغرم بينة على ما قال أو يحلف له المعتق إن أراد ولو تصادقا على
 أنه بربري واختلفا في ثمنه فالقول قول المعتق مع عينه ولو تصادقا على أنه بربري وقيمته ألف لو كان ظاهرا
 ونجسما أنه لو كان غير ظاهر وادعى المعتق أنه غير ظاهر فالقول قول الذي له الغرم الآن يأتي المعتق بينة
 على ما دعى وإن شاء أحلفناه على ما ذكرنا قال هو يعلم ما قلت إنما يصدق المعتق على القيمة إذا لم يذكر عيبا
 وقال قيمة السلعة كذا ما يكون مثله قيمة لمثل العبد بلا عيب فأما إذا ذكر عيبا فالغرم لازم وهو مدع
 طرحه أو طرح بعضه لأن القيمة إنما هي على البراءة من العيب حتى يعلم عيبا

(باب من يعتق على الرجل والمرأة إذا علمتا)

(قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه ومن ملك أباه أو جده أو ابنه أو ابن ابنة وإن تباعد أو جدامن قبل أب أو أم أو ولدان من ابن أو بنت وإن تباعد من يصير إليه نسب المالك من أب أو أم أو يصير إلى المالك نسبه من أب أو أم حتى يكون المالك ولدا أو والدنا بوجه عتق عليه حين يصح ملكه له ولا يعتق عليه غير من سميت لأخ ولا أخت ولا زوجة ولا غيرهم من ذوى القرابة ومن ملك من يعتق عليه شقصا بجهة أو شراء أو أى وجه مما ملكه من وجوه الملك سوى الميراث عتق عليه الشقص الذى ملكه وقوم عليه ما بقى منه إن كان موسرا وعتق عليه والاعتق منه ما ملك ورق ما بقى لغيره وإذا كان الرجل إذا ملك أحدًا يعتق عليه بالملك فكان حكمه أبدا إذا ملكه كمن أعتق وهو إذا ملك من يعتق عليه وقد كان قادرا على أن لا يملكه فى حكم المعتق شركاله فى عبد لا يختلفان وهو إذا وهب له أو أوصى له به فله أن يرد الهبة والوصية وكل ما ملك غير الميراث فقبوله فى الحال التى له رده فيها كاسترائه شقصا منه وشراؤه وقبوله كعتقه ولكنه لو ورث بعض من يعتق عليه لم يكن له رد الميراث من قبل أن الله عز وجل حكم أن ألزم الأحياء ملك الموتى على ما فرض لهم فليس لأحد أن يرد ملك الميراث ولو ورث عبد ازمننا أو أعمى كان عليه نفقته وليس هكذا ملك غير الميراث ما سوى الميراث يدفع فيه المرء الملك عن نفسه وإذا ملك من يعتق عليه شقصا عتق عليه ما ملك منه ولم يقوم عليه ما بقى منه لأنه لم يجز ملكه بنفسه انما ملكه من حيث ليس له دفعه وسواء كان الذى يملك يعتق عليه مسلما أو كافرا أو صغيرا أو كبيرا الاختلاف فى ذلك ولو ورث صبي لم يبلغ أو معنوه لا يعقل أو مولى عليه أب أو أم من يعتق عليه عتق على كل واحد من هؤلاء من ملك بالميراث وإن ملك أحد هؤلاء شقصا بالميراث عتق عليهم الشقص ولم يعتق غيره ببقية لما وصفت من أنهم لم يكونوا يقدرون على رد ذلك الملك (قال الشافعي) ولو أن صبيا أو معتوها وهب له أبوه أو ابنه أو أوصى له به أو تصدق به عليه ولا مال للصبي وله ولي كان على وليه قبول هذا كله ولا يعتق عليه حين يقبله ولو تصدق عليه بنصفه أو ثلثه أو أوصى له به أو وهب له والصبي أو المعتنوه معسران كان لولييه قبول ذلك عليه وعتق منه ما صار إليه من أبيه أو ولده وإن كان موسرا فوهد له نصف ابنه أو نصف أبيه لم يكن للولي أن يقبل ذلك وذلك أنه يعتق عليه النصف ويكون موسرا فيكون الحكم على الموسر عتق ما يبقى وليس للولي أن يقبل هذا كله من قبل أن قبوله ضرر على مال الصبي والمعتنوه ولا منفعة لهم فيه عاجلة وما كان هكذا لم يكن للولي أن يقبله له فإن قبله فقبوله مردود عنه لأن فى قبوله ضررا على الصبي أو ضررا على شريك الصبي وذلك أنه انما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يعتق على المالك الشريك بقيمة يأخذها فإذا لم يأخذ القيمة عتق عليه بغير حق حتى يصح ملكه عليه

(أحكام التدبير بسم الله الرحمن الرحيم)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي رضى الله تعالى عنه قال أخبرنا مسلم بن خالد وعبد المجيد بن عبد العزيز عن ابن جريج قال أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول أن أبا مذكور رجلا من بني عذرة كان له غلام قبطى فأعتقه عن دبر منه وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم مع بذلك العبد فباع العبد وقال إذا كان أحدكم فقيرا فليبدأ بنفسه فإن كان له فضل فليبدأ مع نفسه عن يعول ثم إن وجد بعد ذلك فضلا فليصدق على غيرههم وقد زاد مسلم فى الحديث شيئا هو نحوه من سباق حديث الليث بن سعد (قال الشافعي) أخبرنا يحيى بن حسان عن الليث بن سعد و جاد بن سلمة عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله قال أعتق رجلا

أن رسول الله صلى الله

عليه وسلم عقله من عنده

قال بشير قال سهل

لقد ركضت فريضة

من تلك الفرائض فى

مر بدلتنا (قال الشافعي)

وبهذه الأحاديث كلها

نأخذ وهى من الجمل

التى يدل بعضها على

بعض ومن سعة لسان

العرب أو اقتصار الحديث

على بعض ما يسمع دون

بعض أو هما معا فمن

ادعى على أحد شيئا سوى

الذى فى النفس خاصة

يريد أخذه لم يكن له

أخذه بدعواه بحال فقط

الا أن يقسم بينة على

مادعى فإذا أقام شاهدين

على ما دون الزنا أو

شاهدا أو امرأتين على

الأموال قضى له بدعواه

ولم يكن عليه أن يحلف

مع بينته وإذا لم يقيم على

ما يدعى إلا شاهدا واحدا

فإن كان مالا أحلف

مع شاهده وأعطى

المال وإن كان الذى

يدعى غير مال لم يعط به

شيئا وكان حكمه حكم

من لم يأت بينة (قال

الشافعي) رضى الله

عنه البينة فى دلالة

سنة رسول الله صلى الله

عليه وسلم بينتان بينة

كاملة بعدد الشهود

لا يحلف مقبها معها
وبينة ناقصة العدد
يحلف مقبها معها
(قال) ومن ادعى شيأ لم
يقم عليه بينة يؤخذ
بها أحلف المدعى عليه
فإن حلف برئ وإن
نكل لم يأخذ الذي ادعى
منه شيأ حتى يحلف على
دعواه فيأخذ بيمينه مع
نكول المدعى عليه
(قال) والحكم بالدعوى
بلا بينة والإيمان
(٣) مخالفه بالبينة
لسنة رسول الله صلى
الله عليه وسلم لا يقاس
به لأنهما شيء واحد
تضادا قال ومن ادعى
مالا دلالة للحاكم على
دعواه إلا بدعواه أحلفنا
المدعى عليه كما يحلف
فيما سوى الدماء وإذا
كانت على دعوى المدعى
دلالة تصدق دعواه
كالدلالة التي كانت
في زمان رسول الله صلى
الله عليه وسلم فقصي
فيها بالقسامة أحلف
المدعون خمسين عينا
واستحقوا دية المقتول
ولا يستحقون دما (قال)
وكل ما وصفت بين في
سنة رسول الله صلى الله
(٣) قوله بلا بينة
والإيمان الخ كذا
بالنسخة التي بيدنا كما
رى وحرره من أصل
صحيح كتبه محمده

من بنى عذرة عبد الله عن دبر فباع ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال ألك مال غيره فقال لا فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم من يشتريه مني فاشتره نعيم بن عبد الله العدوي بثمانمائة درهم فباعها النبي صلى الله عليه
وسلم فدفعها اليه ثم قال أبدأ بنفسك فتصدق عليها فإن فضل عن نفسك شيء فلا هلك فإن فضل شيء فلزوي
قربتك فإن فضل عن ذوي قربتك شيء فهكذا وهكذا يريد عن عينتك وشمالك (قال الشافعي) قول جابر والله
أعلم رجلا من بنى عذرة يعني حلفاء أو جيرانا في عدادهم في الانصار وقال مرة رجلا مني يعني بالحلف وهو أيضا
منهم بالنسب ونسبه أخرى إلى قبيلة كما سماء مرة ولم يسمه أخرى (قال الشافعي) أخبرنا يحيى بن حسان
عن حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله أن رجلا أعق غلاما له عن دبر ولم يكن له مال غيره
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من يشتريه مني فاشتره نعيم بن عبد الله بثمانمائة درهم وأعطاه الثمن (قال
الشافعي) أخبرنا يحيى بن حسان عن حماد بن سلمة عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله عن النبي
صلى الله عليه وسلم بنحو حديث حماد بن زيد (قال الشافعي) أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار وعن
أبي الزبير سمعا جابر بن عبد الله يقول دبر رجل منا غلاما له ليس له مال غيره فقال النبي صلى الله عليه وسلم من
يشتريه مني فاشتره نعيم بن عبد الله النحام قال عمرو وسمعت جابرا يقول عبد القبطيامات عام أول في إمارة
ابن الزبير وزاد أبو الزبير يقال له يعقوب (قال الشافعي) هكذا سمعته منه عامة دهرى ثم وجدت في
كتابي دبر رجل منا غلاما له مات فاما أن يكون خطأ من كتابي أو خطأ من سفيان فإن كان من سفيان فإن
جريح أحفظ لحديث أبي الزبير من سفيان ومع ابن جريح حديث الليث وغيره وأبو الزبير يحدّ الحديث
تحيديا يخبر فيه حياة الذي دبره وحماد بن زيد مع حماد بن سلمة وغيره أحفظ لحديث عمرو بن سفيان وحده
وقد يستدل على حفظ الحديث من خطئه بأقل مما وجدت في حديث ابن جريح والليث عن أبي الزبير
وفي حديث حماد بن زيد عن عمرو بن دينار وغير حماد بن زيد عن عمره بكرا وأه حماد بن زيد وقد أخبرني غير
واحد من لقي سفيان قديما أنه لم يكن يدخل في حديثه مات وعجب بعضهم حين أخبرته أني وجدت في كتابي
مات فقال لعل هذا خطأ منه أو زلة منه حفظها عنه (قال الشافعي) وإذا باع رسول الله صلى الله عليه
وسلم مدبرا ولم يذكروا دينه ولا حاجة لأن صاحبه قد لا يكون له مال غيره ولا يحتاج إلى ثمنه فالمدبر ومن
لم يدبر من العبيد سواء يجوز بيعهم متى شاء مالكهم وفي كل حق لازم مالكهم يجوز بيعهم متى شاء مالكهم
وفي كل ما يباع فيه مال سيدهم إذا لم يوجد له وفاء لا يبيعهم وذلك أن التدبير لا يعدوما وصفنا من أن لا يكون
حائلا دون البيع فقد جاءت بذلك دلالة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أو يكون حائلا فنحن لا نبيع المكاتب
في دين سيده للحائل من الكتابة فقد يؤول إلى أن يكون عبدا إذا عجز فاذا منعناه وقد يؤول إلى أن يكون عبدا
يباع إذا عجز من البيع وبهذا المدبر فذلك دلالة على أن التدبير وصية كما وصفنا (قال الشافعي)
ومن لم يبيع أم الولد لم يبعها بحال وأعتقها بعد موت السيد فارغة من المال وكل هذا يدل على أن التدبير
وصية (قال الشافعي) أخبرنا الثقة عن معمر بن ابن طاوس عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه باع مدبرا
احتاج صاحبه إلى ثمنه (قال الشافعي) أخبرنا الثقة عن معمر بن عمرو بن مسلم عن طاوس قال يعود
الرجل في مدبره أخبرنا سفيان عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال المدبر وصية يرجع صاحبه فيه متى شاء (قال
الشافعي) أخبرنا الثقة عن معمر بن ابن طاوس قال سألت ابن المنكدر كيف كان أبوك يقول في المدبر أيبعه
صاحبه قال قلت كان يقول يبيعه إذا احتاج صاحبه إلى ثمنه فقال ابن المنكدر ويبيعه وإن لم يحتج اليه (قال
الشافعي) أخبرنا الثقة عن معمر بن أيوب بن أبي تيممة أن عمر بن عبد العزيز باع مدبرا في دين صاحبه (قال
الشافعي) ولا أعلم بين الناس اختلافا في أن تدبر العبد أن يقول له سيده صحيجا أو مريضا أنت مدبر
وكذلك أن قال له أنت مدبر وقال أردت عتقه بكل حال بعد موتي أو أنت عتيق أو أنت محرر أو أنت حر إذا

مت أو متي مت أو بعد موتي أو ما أشبه هذا من الكلام فهذا كله تدبير وسواء عندى قال أنت حر بعد موتى
أو متي مت أن لم يحدث فيك حدثاً أو تركه استثناء أن يحدث فيه حدثاً لانه أن يحدث فيه نقض التدبير
(قال الشافعى) وإذا قال الرجل لعبدك أنت حر إذا مضت سنة أو سنتان أو شهر كذا أو سنة كذا أو يوم كذا بقاء
ذلك الوقت وهو في ملكه فهو حر وله أن يرجع في هذا كله بأن يخرج منه من ملكه ببيع أو هبة أو غيره كما يرجع
في بيعه وإن لم يرجع فيه أن كان قال هذا لامة فالقول فيها قولان أحدهما أن كل شئ كائن لا يختلف بحال
فهو كالتدبير وولدها فيه كولد المدبرة وحالها حال المدبرة في كل شئ إلا أنها تعتق من رأس المال وهذا قول
يحتمل القياس وبه نقول ويحتمل أن يقال ويعتق ولد المدبرة وولدها هذه بعتهما والقول الثانى أنها تخالف
المدبرة لا يكون ولدها بمنزلة ما تعتق هي دون ولدها الذين ولدوا بعد هذا القول (قال الشافعى) ولو قال في صمته
لعبدك أو لأمته متى ما قدم فلان فأنت حر أو متى ما برئ فلان فأنت حر فله الرجوع بأن يبيعه قبل مقدم فلان أو
برئ فلان وإن قدم فلان أو برئ فلان قبل أن يرجع عتق عليه من رأس ماله إذا كان قدم فلان أو كان الذى أوقع
العتق عليه والقائل ماله حتى مريضاً كان أو مجنوناً لأنه لم يحدث في المرض شيئاً وهذا موضع يوافقنا فيه
جميع من خالفنا من الناس في أن يجعل له الرجوع قبل يقدم فلان أو يبرأ فلان وإذا سئلوا عن الحجة قالوا إن
هذا قد يكون ولا يكون فليس كما هو كائن فقل لهم أو ليس انما يعتق المدبر والمعتق الى سنة إذا كان العبد المعتقد
حياً والسيد ميتاً وقد مضت السنة أو ليس قد يموت هو قبل يموت السيد وتكون السنة وليس له يقين حكم يعتق
به وقد يفقد سيد المدبر فلا يعرف موته ولا يعتق وقد يمكن أن يكون قدمات ولكن لم يستيقن معرفته انما
يعتق باليقين (قال الشافعى) ولا أعلم بين ولد الامة يقال لها إذا قدم فلان فأنت حر وبين ولد المدبرة والمعتقة
الى سنة فرقا بين بل القياس أن يكونوا في حال واحدة ولو قال إذا قدم فلان فأنت حر متى مت أو إذا جاءت
السنة فأنت حر متى مت فأت كان مدبراً في ذلك الوقت ولو قال أنت حر أن مت من مرضى هذا أو في سفرى هذا
أو في عامى هذا فليس هذا بتدبير (قال الشافعى) وإذا صم ثم مات من غير مرضه ذلك لم يكن حراً والتدبير ما أثبت
السيد التدبير فيه للمدبر (قال الشافعى) وإذا قال لعبدك أنت حر بعد موتى بعشر سنين فهو حر في ذلك
الوقت من الثلث وإن كانت أمة فولدها بمنزلة ما يعتقون بعتهما إذا عتقت وهذه أقوى عتقاً من المدبرة لأن
هذه لا يرجع فيها إذا مات سيدها وما كان سيدها حياً فهي بمنزلة المدبرة

المسئلة في العتق والتدبير

(قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه وإذا قال الرجل لعبده أنت حرمتي مت فشاء فهو مدبر وإن لم يشأ لم يكن مدبرا (قال الشافعي) وإذا قال إذا مت فشتت فانت حر فإن شاء إذا مات فهو حر وإن لم يشأ لم يكن حرا وكذلك إذا قال أنت حر إذا مت أنت حر إذا مات وكذلك أن قدم الحرية قبل المشيئة أو آخرها وكذلك أن قال له أنت حر إن شئت لم يكن إلا أن يشاء (قال الشافعي) فإن قال قائل فما بالك تقول إذا قال لعبده أنت حر فقال لا حاجة لي بالعرق أو دبر عبده فقال لا حاجة لي بالتدبير أنفنت العتق والتدبير ولم تجعل المشيئة إلى العبد وجعلت ذلك له في قوله أنت حر إن شئت (قال الشافعي) فإن العتق البتات والتدبير البتات شي ثم بقوله دون رضا المعتق والمدبر ويلزمه إخراج المعتق من ماله والمدبر في هذه الحال إذا مات سيده فوقع له عتق بتات أو عتق تدبير يلزمهما مع حقوق وفرائض لم تكن تلزمهما قبل العتق ولم يكن في العتق متشوية فينتظر كمال المشيئة بل ابتداء هذا العتق كاملا ولا نقص ولا مشيئة فيه فأضيئه كاملا بامضائه كاملا ولم أجعل المشيئة فيه إلى العبد كأن عتقه وتدبيره بمشيئة فلا ينفذ إلا بكملها وكذلك الطلاق إذا طلق الرجل امرأته لم يكن لها رد الطلاق لأنه كامل ويخرج من يديه ما كان له ويلزمها شيء لم يكن يلزمها قبله ولو قال أنت طالق إن شئت أو إن شئت فانت

قلت لا يقسم المدعون
الدم الا بدلالة استدلالا
بما وصفت من سنة
رسول الله صلى الله
عليه وسلم وذلك أن
الانصار كانت من
أعدى الناس لليهود
لقطعها ما كان بينها
وقتلها رجالها واجلائها
عن بلادها وقد عبد
الله بعد العصر ووجد
قبل مغيب الشمس
قتيل في منزلهم ودارهم
محسنة لا يخلطهم فيها
غيرهم فكان فيما
وصفت دلائل من علمها
أنه لم يقتله اليهود
لبغضهم فعرض النبي
صلى الله عليه وسلم على
الانصار أن يحلفوا
ويستحقوا فأبوا فعرض
عليهم أن تحلف يهود
فيبرئهم خمسين يمينا
فأبوا فوداه من عنده
وذلك عندنا تطوع فاذا
كان في مثل هذا وما في
معناه أو أكثر منه مما
يغلب على من يعلمه أن
الجماعة التي فيها القتل
أو بعضها قتلت كانت
القسامة فيه واستحق
أهلها بها العقل لا الدم
واذا أبوا حلف لهم من
ادعوا عليه خمسين يمينا
ثم يبرئون لأن رسول
رسول الله صلى الله

طالق لم يكن أكمل الطلاق لأنه أدخل فيه مشنوية فلا يكون إلا بأن تجتمع المشنوية مع الطلاق فيتم الطلاق
باللفظ به وكال المشنوية وكالها أن تشاء (قال الشافعي) وكذلك أن قال إن شاء فلان وفلان فغلامي حرعتق
بنات أو حر بعد موتي فإن شاء آ كان حرا وكذلك المدبر مدبرا وإن شاء أحدهما ولم يشأ الآخر أو مات الآخر أو غاب
لم يكن حرا حتى يجتمع ما قبلنا بالقول معا ولو قال لرجلين أعتقنا غلامي إن شئتما فاجتمعا على العتق
عتق وإن أعتق أحدهما دون الآخر لم يعتق ولو قال لهما مدبرا إن شئتما فاعتقاه عتق بنات كان العتق
باطلا ولم يكن مدبرا إلا بان يدبراه انما تنفس مشيئتهما بما جعل الهما لا بما تعديا فيه وسواء التديبير في
الصحة والمرض والتديبير وصية لا فرق بينهما وبين غيرهما من الوصايا له أن يرجع في تديبره مريضا وصحيحا بأن
يخرجه من ملكه كالأوصى بعده لرجل أو داره أو غير ذلك كان له أن يرجع في وصيته مريضا وصحيحا وإن
لم يرجع في تديبره حتى مات من مرضه ذلك فالمدبر من الثلث لأنه وصية من الوصايا (قال الشافعي) أخبرنا على
ابن طليان عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه قال المدبر من الثلث (قال الشافعي) قال علي بن
طليان كنت أخذته مرفوعا فقال لي أصحابي ليس بمرفوع هو موقوف على ابن عمر فوقفته (قال الشافعي) والحفاظ
الذين يتحدثونه يقفونه على ابن عمر ولا أعلم من أدركت من المقتنين اختلافوا في أن المدبر وصية من الثلث (قال
الربيع) للشافعي في المدبر قولان أحدهما أنه إذا دبره ثم رجع فيه باللسان لم يخرج من التديبير حتى يخرج
من ملكه ببيع أو هبة أو صدقة لأن النبي صلى الله عليه وسلم أخرج المدبر من ملك صاحبه ولا يخرج من
تديبره حتى يخرج كما أخرجه النبي صلى الله عليه وسلم والقول الثاني أنه وصية من الوصايا يرجع فيه باللسان
كما يرجع في الوصية وهذا أصح القولين عندي

(أخراج المدبر من التديبير) قال الشافعي وإذا دبر الرجل عبده فله الرجوع في تديبره بأن يخرج من
ملكه وإن قال له المدبر عجل لي العتق ولأعلى خمسون دينارا قبل يقول السيد قدر حجت في تديبري فقتال
السيد نعم فاعتقه فهذا عتق على مال وهو حر كله وعليه الخمسون وقد بطل التديبير وإذا لم يسد المدبر دين يحيط
بماله ببيع المدبر في دينه كما يباع من ليس بمدبر من رقيقه لأن سيدا إذا كان مسلطا على أبطال تديبره بالبيع
وغيره فليس فيه حرية حائلة دون بيعه في دين سيده وبيعته في حياته نفسه وغير ذلك مما يباع فيه العبد غير
المدبر ولو لم يسده دين بدى بغير المدبر من ماله فبيع عليه ولا يباع المدبر حتى لا يوجد له قضاء لا يبيعه أو
بقول السيد قد أبطلت تديبره وهو على التديبير حتى يرجع فيه أو لا يوجد له مال يؤدي دينه غير (قال الشافعي)
ولو لم يلزم سيده دين كان له أبطال تديبره فإن قال سيده قدر حجت في تديبر هذا العبد أو أبطلته أو نقضته
أو ما أشبه ذلك مما يكون مثله رجوعا في وصيته لرجل أو وصى له به لم يكن ذلك نقضا للتديبير حتى يخرج من
ملكه ذلك وهو يخالف الوصية في هذا الموضع وبما جمع مرة الإيمان وكذلك لو دبره ثم وهبه لرجل هبة بنات
قبضه أو لم يقبضه أو رجع في الهبة أو ندم عليها أو وصى به لرجل أو تصدق به عليه أو وقفه عليه في حياته أو
بعد موته أو قال إن أدى بعد موتي كذا فهو حر فهذا كله رجوع في التديبير باتصاله ولو دبر نصفه كان نصفه
مدبرا ولم يعتق بعد موته منه إلا النصف الذي دبر لانه انما له من ثلثه ما أخذ وإذا لم يأخذ إلا نصفه فلا مال
له بعد موته يقوم عليه فيه لأن الله عز وجل نقل ملكه إلى ملك الأحياء الذين ورثهم فلا مال له بعد موته يقوم
عليه ولو دبره ثم وصى بنصفه لرجل كان النصف للوصى له به وكان النصف مدبرا فإن رد صاحب الوصية
الوصية ومات السيد المدبر لم يعتق من العبد إلا النصف لأن السيد قد أبطل التديبير في النصف الذي وصى
به وكذلك لو وهب نصفه وهو حي أو باع نصفه وهو حي كان قد أبطل التديبير في النصف الذي باع أو وهب
والنصف الثاني مدبرا لم يرجع فيه وإذا كان له أن يدبر على الابتداء نصف عبده كان له أن يبيع نصفه
ويقر النصف مدبرا بحاله وكذلك إن دبره ثم قال قدر حجت في تديبري ثلثك أو ربعك أو نصفك فأبطلته كان

عليه وسلم قتيروكم يهود
يدل على أنهم يرون
بالإيمان ومثل هذا
وأكرمته تدخل الجماعة
البيت فيدخل عليهم
وفهم القتييل فيغلب
على العلم أنهم وبعضهم
قتله أو يوجد الرجل
بالفلاة متلطخ الثياب
بالدم والسيف وعنده
القتيل ليس قرب عين
ولا أثر عين فيغلب على
من علم هذا أنه قتله أو
أخبار من يغلب على
من يسمع خبره أنه
لا يكذب إذا كان ذلك
بحضرة القتييل وأتى
واحد من جهة
وأمر آمن أخرى أو
صبي من أخرى أو كافر
من أخرى وأثبت كلهم
رجلا فقالوا هذا قتله
وغيب فأروا غيره فقالوا
لم يقتله هذا وما كان في
هذا المعنى فإذا لم يكن
واحد من هذه المعاني
فادعى أولياء الميت أن
فلانا قتله وكان جماعة
من وجه واحد ليس فيهم
من تجوز شهادته يمكن
أن يكونوا قواطع على
الباطل بعد القتل فيما
لا يمكن أن يكون الذين
جاؤا من وجوه متفرقة
اجتمعوا قواطع على
أن يقولوا أنه قتله لم يكن

مارجع فيه منه باخراجه من ملكه خارجا من التدبير وما لم يرجع فيه فهو على تدبيره بحاله فإذا دبره ثم كاتبه
فليس الكتابة ابطالا للتدبير إنما الكتابة في هذا الموضع بمنزلة الخراج والخراج بدل من الخدمة وله أن يخدمه
وأن يخرج منه وكذلك يكتبه إذا رضى فإن أدى قبل موته عتق بالكتابة وإن مات عتق بالتدبير إن حله الثلث
وبطل ما بقي عليه من الكتابة وإن لم يحمله الثلث عتق ما حله الثلث منه وبطل عنه من الكتابة بقدره وكان
عليه ما بقي من الكتابة وكان على كتابته إلا أن يهجر لانه قد ير يدعه العتق ويريد العبد تجهيل العتق فيكاتب
(قال الشافعي) ولودبر رجل عبده ثم قال اخذم فلانا الرجل حر ثلاث سنين وأنت حر فإن غاب المدبر القاتل
هذا أو خرس أو ذهب عقله قبل يسأل لم يعتق العبد أبدا إلا بأن يموت السيد المدبر وهو يخرج من الثلث
ويخدم فلانا ثلاث سنين فإن مات فلان قبل موت سيد العبد أو بعده ولم يخدمه ثلاث سنين لم يعتق أبدا لانه
أعتقه بشرطين فبطل أحدهما وإن سئل السيد فقال أردت ابطال التدبير وأن يخدم فلانا ثلاث سنين ثم هو
حر فالتدبير باطل وإن خدم فلانا ثلاث سنين فهو حر وإن مات فلان قبل يخدمه أو وهو يخدمه العبد لم يعتق
وإن أراد السيد الرجوع في الإخدا م رجع فيه ولم يكن العبد حرا وإن قال أردت أن يكون مدبرا بعد خدمة
فلان ثلاث سنين والتدبير بحاله لم يعتق إلا بهما معا كما قلنا في المسئلة الأولى ولو أن رجلا دبر عبده ثم قال
قبل موته إن أدى مائة بعد موتى فهو حر أو عليه خدمة عشر سنين بعد موتى ثم هو حر أو قال هو حر بعد موتى
بسنة فإن أدى مائة أو خدم بعد موته عشر سنين أو أنت عليه بعد موته سنة فهو حر ولا يعتق وكان هذا
كله وصية أحد شأله وعليه بعد التدبير بشئ أولى من التدبير كما يكون لو قال عبدي هذا فلان ثم قال بل نصفه لم
يكن له الانصاف ولو قال رجل عبدي فلان ثم قال بعد ذلك عبدي فلان إذا دفع إلى ورثتي عشرة دنانير أو إلى
غير ورثتي عشرة دنانير فإن دفع عشرة دنانير فهو له والام يكن له لانه أحداث وصية له وعليه بعد الأولى ينقض
الشرط في الأولى والآخرة إذا انقضت أحق من الأولى (قال الشافعي) ولو جنى المدبر جناية فلم يتطوع
السيد أن يفديه فباعه السلطان ثم اشتراه ثانية لم يكن مدبرا بوجه من الوجوه وكان بيع السلطان عليه فيما
يجب عليه فيه كبيعته على نفسه وكان ابطالا للتدبير ولو اقتاده سيده متطوعا كان على التدبير ولو ارتد العبد
المدبر عن الإسلام وتلقى بدار الحرب ثم أخذه سيده بالملك الأول كان على تدبيره ولا تنقص الردة ولا الباقي لو أبقى
تدبيره وكذلك لو أوجف عليه المسلمون فأخذوه سيده قبل أن يقسم أو بعدما يقسم كان مدبرا فكان على الملك
الأول ما لم يرجع سيده في تدبيره بأن يخرج منه من ملكه ولو وقع في المقاسم كان لسيده أن يأخذه بكل حال وكان
على التدبير ولو كان السيد هو المرتد فوقف ماله لموت أو يقتل أو يرجع نائبا فيكون على ملك ماله لحق
بدار الحرب أو لم يلحق ثم رجع إلى الإسلام فهو على ملك ماله والعبد مدبر بحاله ولو مات كان ماله فيشأ وكان
المدبر حرا لأن المسلمين إنما ملكوا مال المرتد السيد المدبر ولم يكن للورثة أن يملكوا باليراث شيئا ودينهم غير دينه
(١) إلا أنهم إنما ملكوا في الحياة وكان التدبير وهو جائز الأمر في ماله ولو قال المدبر قد رددت التدبير في حياة
السيد أو بعد موته لم يكن ذلك له وليس ما يعتق به العبد كما يوصى به الحر من غير نفسه كل من أوصى له بمال
يملكه عن نفسه كان له رد الوصية وكل من أعسق عتق بتات لم يكن له رد العتق لانه شئ أخرج من يدي
المعتق تاما فتثبت به حرمة المعتق ويجب عليه الحقوق وكذلك إذا أعسق إلى وقت (قال الشافعي) ولو
دبر أمته فوطئها فولدت كانت أم ولد تعتق بعد الموت من رأس المال ولودبر عبده ثم كاتبه كان مكاتبا
وغير خارج من التدبير لأن الكتابة ليست رجوعا في التدبير (قال الشافعي) ولودبره ثم قال له أنت حر على أن
تؤدى كذا وكذا كان حرا على الشرط الآخر إذا قال أردت بهذا رجوعا في التدبير وإن لم يرد به هذا رجوعا
في التدبير عتق أن أدى فإن مات سيده قبل أن يؤدى عتق بالتدبير فإن أراد به هذا رجوعا في التدبير فهو رجوع
في التدبير ولا يكون هذا رجوعا في التدبير إلا بقول يبين أنه أراد رجوعا في التدبير غير هذا القول فإن
(١) قوله لأنهم إنما ملكوا في الحياة كذا بالأصل وراجع ميراث المرتد تعلم أن مقصوده الرد وقوله وكان
التدبير وهو جائز الخ المقصود به تعليل كون المدبر بصير حرا فتدبر كتبه مصححه

فيه قسامة يحلف
المدعى عليهم ويبرؤن

باب الخلاف في هذه
الاحاديث

حدثنا الربيع قال
قال الشافعي رضي الله
عنه فإلّا فلبعض الناس
في هذه الاحاديث بفرد
خلاف حديث اليمين مع
الشاهد وخالف بعض
معنى البيعة على المدعى
واليمين على المدعى عليه
وقد كتبت عليه فيها
حججا اختصرت في هذا
الكتاب بعضها فكان
مما ربه اليمين مع
الشاهد أن قال قال
الله تبارك وتعالى
شهادتين من رجالكم فإن
لم يكونا رجلين فرجل
واحد أتان فقلت له
لست أعلم في هذه الآية
تحريم أن يجوز أقل
من شاهدين بحال قال
فإن قلت فيها دلالة على
أن لا يجوز أقل من
شاهدين قلت فقله
قال فقد قلته قلت فن
الشاهدان اللذان أمر
الله جل ثناؤه بهما قال
عدلان حران مسلمان
فقلت فلم أجز شهادة
أهل الذمة وقلت
لم أجز شهادة القابلة
وحدها قال لان عليا

دبره ثم قاطعه على شيء وتعهده العتق فليس هذا نقضا للتدبير والمقاطعة على ما تقاطع عليه فإن أداء عتق فإن
مات السيد قبل أن يؤديه المدبر عتق بالتدبير (قال الشافعي) وإذا دبر الرجل عبده ثم لم يحدث رجوعا
في تدبيره ولا نقضه ولم يحق في عتق المدبر شيء يباع به فهو على تدبيره ولو دبر السيد ثم خرس فلم ينطق حتى
مات كان على تدبيره ولا ينقض التدبير إلا بإطلاه إياه في حياته باخراجه من يديه أو ما وصفت من حق يلزمه
في عتق العبد أو ذمة السيد ولو دبره ثم خرس وكان يكتب أو يشير إشارة تفهم فرجع في تدبيره بإشارة أو كتاب
كان رجوعه كرجوع بالكلام إذا أخرجه من ملكه ولو دبره محبسا ثم غلب على عقله ثم رجع في التدبير وهو
مغلوب على عقله لم يكن رجوعا وكذلك لو دبره مغلوب على عقله ثم تاب إليه عقله فلم يحدث له تدبرا كان التدبير
وهو مغلوب على عقله باطلا وكذلك لو اعتقه وهو مغلوب على عقله لم يجر عتقه

(جنابة المدبر وما يخرج بعضه من التدبير وما لا يخرج)

(قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه وإذا جنى المدبر جنابة فهو كالعبد الذي لم يدبر إن شاء سيده تطوع عنه
باخراج أرض الجنابة فإن فعل فليس ذلك ينقض التدبير وهو على تدبيره وإن لم يفعل فكانت الجنابة تستغرق
عتقه بيع فيها دفع إلى المجنى عليه أرض جنابته وإن نقص ثمنه عن الجنابة فلا غرم على سيده وإن كانت
الجنابة قليلة وثن المدبر كثيرا قيل لسيدته أن أحببت أن يباع كله ويدفع إلى المجنى عليه أرض الجنابة ويدفع
إليك بقية ثمنه بعناه لأنه قد كان لك يبعه بلا جنابة وإن أحببت أن لا يباع كله يبيع منه بقدر أرض الجنابة
وكان ما بقي للرقية مديرا كان الذي بقي من العبد الثلث أو أقل أو أكثر ثم لك فيما بقي من العبد ما كان لك
في كله من إبطال تدبيره وبيعه وغير ذلك وإنما ذلك بمنزلة تدبير ذلك الثلث ابتداء (قال الشافعي) ولو كانت
على سيد العبد أيمان لا يرجع في شيء من تدبيره فبني بيع منه بقدر الجنابة وكان ما بقي منه على التدبير
ولا حنث عليه لأنه ليس هو الذي باعه (قال الشافعي) وإذا جنى على المدبر فهو كعبد غير مدبر جنى عليه وهو
عبد في كل جنابة لأنه كمن لم يدبر ما لم يمت سيده فيعتقه فتتم شهادته وحدوده وجنابته والجنابة عليه
وسهمه إذا حضر الحرب وميراثه كل هذا هو فيه عبد وكذلك طلاقه ونكاحه وما سوى ذلك من أحكامه
(قال الشافعي) ولو جنى عليه حر جنابة تتلفه أو تتلف بعضه فأخذ سيده قيمته وأرض ما أصيب منه
كان مالا من ماله أن شاء جعله في مثله وإن شاء لافهوله يصنع به ما شاء وإن كان الجناني عليه عبدا فأسلم إليه
والمدبر المجنى عليه حي فهو على تدبيره والقول في العبد المسلم في خروج المدبر إلى سيده المدبر كالقول فيما
أخذ من أرض جنابته من دناتير أو دراهم فإن شاء جعله مديرا معه وإن شاء كان مالا من ماله يتقوله إن شاء
(قال الشافعي) فإن أخذ العبد بما ألزم الجناني له من أرض الجنابة على مدبره ثم سكت فلم يقل هو مدبر مع
العبد ولا هو رقيق فليس بمدبر إلا بان يحدث له تدبرا وكذلك لو قتل مدبرا فأسلم إليه عبدا أو عبدا قتلته لم
يكونا مدبرين إلا بان يحدث لهما تدبرا فإن قال قائل فلم زعمت أن العبد المهرن إذا جنى عليه فكان أرض
جنابته عبدا أو مالا كانا كما كان العبد مهورا لأنه بدل منه ولا تزعم أن المال المأخوذ في أرض الجنابة على
المدبر والعبد المأخوذ في ذلك يقوم مقام المدبر فيكون مدبرا والمال موضوعا في مدبر أو معتق قيل له فرقت
بينهما لا فراقهما فإن قال فأي الفرق بينهما قيل رأيت العبد المهرن لسيدته يبعه أو هبته أو الصدقة به أو
إبطال الرهن فيه فإن قال لا قيل لأن لصاحب الرهن في عتقه حقا لا يبطل حتى يستوفيه فإن قال نعم قيل
ومالك الرهن مالك لشيء في عتقه فإن قال نعم قيل وإنما لم يكن لمالكه إبطاله لأن لغيره من الأتمين فيه ملك
شيء دونه فإن قال نعم قيل أفترجع مع مالك المدبر فيه ملك شيء من الأشياء من الأتمين غيره فإن قال لا قيل

أجازها قلت خلاف
هي القرآن قال لا قلت
فقد زعمت أن من حكم
بأقل من شاهدين خالف
القرآن وقلت له يجوز
في شيء من الحديث
أن يخالف القرآن قال
فإن قلته قلت فيقال
لك قال الله تعالى وإن
طلقتموهن من قبل
أن تمسوهن إلى ف نصف
ما فرضتم وقال ثم
طلقتموهن من قبل أن
تمسوهن فالحكم عليهن
من عدة تعتدونها
فرزعت أن الرجل إذا
خلا بالمرأة وأغلق بابا
وأرخص ستر أو خلاها
في صحراء وهما يتصافيان
بأن لم يمساها كان لها
المهر وعليها العدة
خالف القرآن قال لا
قال عمر بن الخطاب
وزيد بن ثابت ما قلت
وإذا قال لا لم نجعله
للقرآن خلافا قلت فما
روى عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم
المبين عن الله تعالى
ألم تقولوا هذا فيه وهو
أبعد من أن يكون
خلافا لظاهر القرآن
من هاتين الآيتين
وذكرت له غيرهما
وقلت إن الله عز وجل

أفتجد مالك المدبر يقدر على بيعه وإبطال تدبيره فان قال أما في قولك فتم قيل فقد فرقت بينهما وإذا أعطيت
أن لي أن أبيع المدبر فقد زعمت أنه ليس فيه عتق لازم بكل حال انما فيه عتق أن كان كوصيتك لعبدك ان مت
من مرضك أو سفرتك فهو حر فان مت كان حرا وان شئت رجعت ولو كانت فيه حرية ثابتة في الحين الذي
يقال له هذا فيه لم يرق بحال أبدا (قال الشافعي) ويقال لأحدان قال هذا أرايت أم الولد أليس تعتق بموت
سيدها من رأس المال فلا يكون لسيدها بيعها ولا انحراجها إلى ملك أحد فان قال نعم قيل فهي أو كدعتا من
المدبر عندنا وعندك فان قتلها عبد وأسلم إلى سيدها أو أمة فأسلمت أو حر فدفعت عنها أيقوم الثمن مقام أم الولد أو
الامة المسلمة بها فان قال لا قيل لأن أم الولد لم تعتق وماتت وهي مملوكة والولد الذي كان منها انما اعتقت به اذا
كانت ولدت من سيدها اذا مات سيدها والذي دفع أو دفعت في جنائتها لم تلد من سيدها فتعتق عليه بالولد فان
قال نعم قيل له وكذلك المدبر هو المشروط له العتق بوصيته فلم يبلغ شرطه وقتل مملوك أو ليس أحد بدله في ذلك
الشرط بتلك الوصية فيعتق بها (قال) وان كانت الامة الجانية حبلى فحكم ولدها حكم عضو منها لم
يزالها اذا بيعت فهو كعضو منها لا يخرج من البيع فان ولدت قبل أن تباع بعد الجناية وقبل الحكم أو بعده
فسواء لا يدخل ولدها في الجناية لأنه اذا فارقه فارقه حكمها في الجناية لأنه غير جان وكان حكمه حكم أمة جنت
ولها ولد فن رأي بيعها والتفريق بينهما وبين ولدها باعها ومن لم يربيعها الا مع ولدها فلم يتطوع السيد بفدائها
باعهما ورد على السيد حصص الولد من الثمن وأعطى الجنى عليه ثمنها ان كان قدر جنائته أو أقل لم يرد عليه وهذا
أشد القولين استقامة على القياس على السنة ومعناها والله تعالى أعلم وبه أقول رذلا أن النبي صلى الله عليه وسلم
ربيع ولدا امرأة فرق بينها وبينه للصغر وليس يبيع المالك للبيع بهذه العلة بأكثر من بيع الصغير بما لزم
الام البيع فيه (قال الشافعي) واذا جنى المدبر أو المدبرة جناية يبلغ أرشها مائة من الابل ولم تكن قيمة
الجاني خمسين من الابل وللدبر مال وولد فله مال سيده لاحق للجنى عليه وهو كسائر ماله ولا يدخل ولد المدبرة
ولا ولد المملوكة غير المدبرة في جنائتها لانهم لم يجنوا فدخلوا في جنائته وهم كمال سيده سواهم (قال
الشافعي) واذا جنى على المدبر أو المدبرة جناية فعلى الجاني عليها أرش الجناية عليهما بقدر قيمتهما مملوكين
لا تدبير فيهما ان جنى عليهما بقطع أيديهما فعليه نصف قيمة كل واحد منهما يدفع إلى سيدهما ويقال له هو
كمال من مالك لك أن تملكه كمالك المدبر والمدبرة وبيعهما مالا أن تصنع فيه ما شئت وعلى الجاني على المدبر
أو المدبرة ان كانت جنائته نفسا قيمتهما مملوكين يوم تقع الجناية صحيحين أو مريضين كانا وان كانت
المدبرة حبلى فقتلها فعليه قيمتها حبلى ولا شيء في ولدها وان جنى عليها فالقتل جناية ميتا وماتت في الجنين
عشر قيمة أمة يوم يحنى عليها وفي الامة قيمتها وفيه جنيته السيد يصنع به ما شاء كوصفت قبل هذا وان
ألقت جنينا حيا ثم مات وماتت ففيها قيمتها وفي الجنين قيمته اذا كان حيا حكمه حكم نفسه وان كان ميتا
فحكمه حكم أمة

﴿ كتابة المدبر وتدبير المكاتب ﴾

(قال الشافعي) واذا دبر الرجل عبده ثم كاتبه فليس الكتابة بإبطال للتدبير انما إبطاله أن يخرج منه من ملكه
قبل الكتابة ويسأل فان قال أردت اثباته على التدبير غير أني أردت أن تجعل العتق فهو مدبر مكاتب وهكذا
ان كاتب أمة فان ولدت ولدها فهو مكاتب معها وان كانت مدبرة مكاتب فولدها مكاتب مدبر (قال) واذا
كاتب عبده ثم دبره قبل العجز ثم عجز كان مدبرا وان شاء الثبات على الكتابة ثبتناه عليها فان أدى عتق وان مات
سيده قبل الاداء عتق بالتدبير ان حله الثلث فان لم يحمله الثلث عتق منه ما حل الثلث وبطل عنه من الكتابة

قال شاهدين وشاهدا
وامرأتين فقيه دليل
على ما تم به الشهادة
حتى لا يكون على من
أقام الشاهدين عيب
لا أنه حزم أن يحكم
بأقل منه ومن جاء
بشاهد لم يحكم له بشئ
حتى يحلف معه فهو
حكم غير الحكم
بالشاهدين كما يكون أن
يدعى الرجل على الرجل
الحق فينكل المدعى
عليه عن اليمين فيلزمه
عندك ما نكل عنه
وعندنا إذا حلف المدعى
فهو حكم غير شاهد
وبين وشاهدين قال
فإننا ندخل عليكم فيها
وفي القسامة أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
قال البيئنة على المدعى
قلت فهذا القول
خاص بأعوام قال بل
عام قلت فأنت إذا أشد
الناس له خلافا
قال وأين قلت أنت
ترغم لو أن قتيلا
وجد في محلة أحلفت
أهلها نجسين عينا
وغرمتهم الديرة وأعطيت
ولي الدم بغير بينة وقد
زعمت أن قول النبي
صلى الله عليه وسلم البيئنة
على المدعى عام فلا

بقدر ما عتق منه وإن قال أردت الرجوع في التدبير فلا يكون رجوعا إلا بأن يخرج منه من ملكه فهو مدبر
وهو مكاتب والقول الثاني أنه يسأل فإن قال أردت الرجوع في التدبير فهو رجوع وهو مكاتب لا تدبيره
وإن كاتب عبده ثم دبر قبل العجز ثم عجز كان مدبرا وإن شاء الثبات على الكتابة ثبت علم أوله الكتابة والتدبير
وإن دبر عبده ثم كاتبه فلم يؤد حتى مات عتق من الثلث وبطلت الكتابة لأن الكتابة لا تكون أبطلا للتدبير إنما
يكون أبطلاه بأن يقول مالكة أردت إبطاله ويخرجه من ملكه قبل الكتابة

(جامع التدبير قال الشافعي) وإذا قال الرجل لعبده يوم تدخل الدار فأنت حر بعد موتى فذهب عقل السيد
ودخل العبد الدار كان مدبرا ولو أعتقه بدخول الدار صحیح العقل ثم ذهب عقله فدخل العبد الدار والسيد
ذاهب العقل كان حرا وإن كان السيد قال هذا وهو ذاهب العقل ثم دخل العبد الدار والسيد صحیح العقل لم
يعتق لأنه قال المقالة وهو ذاهب العقل لو أعتق لم يجز عتقه ولو أوصى لم تجز وصيته لأنه لم يعقل عتقا ولا وصية
ولا غيرهما (قال الشافعي) ولو قال يوم تدخل الدار فأنت حر بعد موتى فلم يدخل العبد الدار حتى مات السيد
ثم دخلها لم يعتق لأن العبد قد خرج من ملك السيد وصار لغيره مملوكا ولو قال متى دخلت الدار فأنت حر فمات
السيد ثم دخل العبد الدار لم يعتق لأن العتق وقع وهو في ملك غيره ولو قال رجل لعبده متى فأنت حر أو غير
حر ثم مات لم يكن العبد حرا ولو قال متى فأنت حر وله عبيد لم يدبر أيهم غنى بهذا ثم مات ولم يبين أقرعنا بينهم
فأيهم خرج سهمه أعتقناه ولو قال رجل لعبده متى فأنت بحكمة فأنت حر ومتى فأنت حر ومتى فأنت حر فمات
فأنت حر فمات السيد والعبد بحكمة وقد قرأ القرآن كله كان حرا وإن مات وليس العبد بحكمة أو مات ولم يقرأ
القرآن كله لم يعتق ولو قال له متى فمات وقد قرأت قرأتا فأنت حر فذا قرأتا من القرآن شيئا فقد قرأتا فأنه حرا
ولو قال له متى فأنت حر إن شاء ابني فلان فأن شاء ابنه فلان فهو حرا وإن لم يشأ فليس بحرا وإن مات ابنه فلان
قبل يشأ أو خرس أو ذهب عقله قبل أن يشأ لم يكن حرا إلا أن يبرأ من خرسه أو يرجع عقله فيشأ
فيكون حرا إن خرج من الثلث (قال الشافعي) وجماع هذا أنه إذا أعتقه على شرط أو اثنين أو أكثر
لم يعتق إلا بأن تكمل الشروط التي أعتقه عليها أو الصفة أو الصفات ولا أعتقه بأقل مما شرط أنه يعتق به أبدا
ومثل هذا الرجل يقول لجاريته أو عبده في وصيته إن مت من مرضي هذا فأنت حرا وأنت حرة
ويوصي لناس بوصايا ثم يفيق من مرضه ثم يموت ولم ينقض وصيته فلا يعتق العبد ولا الامة ولا
ينفذ لواحد من أهل الوصايا وصية لأنه أعطاه إياها في حال فلا يكون له في غيرها فعلى هذا الباب
كله وقياسه

(العبد يكون بين اثنين فيدبره أحدهما)

(قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه وإذا كان العبد بين اثنين فيدبره أحدهما فنصيبه مدبر ولا قيمة عليه
لشريكة لأنه قد أوصى لعبده في نفسه بوصية له الرجوع فيها فلما لم يقع العتق بكل حال لم يكن ضامنا لشريكه
ولومات فعتق نصفه لم يكن عليه قيمة لأنه وصية ولو أوصى بعتق نصفه لم يقوم عليه النصف الآخر لأنه لا مال له
إلا ما أخذ من ثلثه وهو لم يأخذ من ثلثه شيئا غير ما وصى به وشريكه على شركته من عبده لا يعتق إن مات
شريكه الذي دبره أو عاش ولو قال لعبده متى فمات فلان فأنت حر لم يعتق إلا بموت الآخر منهما ولو كان
بين اثنين فقالا معا ومتفرقين متى فمات فلان فأنت حر لم يعتق إلا بموت الآخر منهما أو قال أنت حبس على الآخر
مناحتي يموت ثم أنت حر كان كل واحد منهما قد أوصى لصاحبه بنصفه بعد موته ثم هو حر فيكون وصية
في الثلث جائزة ويعتق بموت الآخر منهما والله أعلم

يعطى أحد الابينة وأحلفت أهل المحلة ولم تبرئهم وقد زعمت أن في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم واليمين على المدعى عليه أن المدعى عليه إذا حلف برئ مما ادعى عليه فإن قلت هذا بان عمر قضى به قلت فمن احتج بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم الثابت عنه أولى بالحجة من احتج بقضاء غيره فإن قال بل من احتج بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت فقد احتجبت بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فرغمت أن قوله الينة على المدعى واليمين على المدعى عليه عام قال ما هو بعام قلنا فلم امتنع من أن تقول بما إذا كشفت عنه أعطيت ما يدل على أن عليك أن تقول به وقلت بما إذا كشفت عنه ووجد عليك خلافه (قال) فقد جعلتم اليمين مع الشاهد تامة في شيء ناقصة في غيره وكذلك جعلتم الشاهدين تامين في كل شيء إلا الزنا وجعلتم رجلا وامراة تين تامين في المال ناقصين في الحدود

(في مال السيد المدبر) (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وإذا دبر الرجل عبده وترك ما لا غائباً وحاضراً لم يعتق من المدبر شيء إلا بما حضر في أيدي الورثة وعتق في ثلث ما وصل إلى الورثة ولم يعتق في الغائب حتى يحضر فإخذ الورثة سهمين ويعتق منه سهم وان حضر فهلك قبل أخذ الورثة له كان كما لم يترك ويعتق فيما علم للسيد من ماله دون ما لم يعلم وكان للورثة أخذ جميع ما في يد المدبر من مال أذنه قبل موت سيده فإذا مات وأواد ما لا بعد موت السيد فإن خرج من الثلث سلم إليه ماله كله وإن لم يخرج من الثلث سلم إليه من ماله الذي اكتسب بعد موت سيده بقدر ما يخرج منه من الثلث وسلم البقية إلى ورثة سيده ولا مال للمدبر ولا أم ولد ولا عبد أموال هؤلاء لساداتهم إذا اعتقوا أخذت أموالهم من أيديهم لا تكون الأموال إلا لحرار والمكاتب إذا اعتق وكان أفاد ما لا في كتابته

(تدبير النصراني) (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه إذا دبر النصراني عبده نصرانياً فأسلم العبد النصراني قيل للنصراني أن أردت الرجوع في التدبير بعناه عليك وإن لم ترده قبل النصراني نحول بينك وبينه ونخارج به وتدفع اليك خراجاً حتى تموت فيعتق عليك ويكون لك ولاؤه أو ترجع فنبيعه وهكذا يصنع في المكاتب وأم الولد نغصم عن أم الولد حتى يموت فتعتق وعن المكاتب حتى يعجز فنبيعه أو يؤدى فيعتق وفي النصراني المدبر قول آخر أنه يباع عليه بكل حال والنصراني من مال مدبره وعبدته وأم ولده مسلمين ما للمسلم من أخذه

(تدبير أهل دار الحرب)

(قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وإذا قدم الحرب دار الإسلام بأمان قد بر عبد الله فالتدبير جائز فإن أراد الرجوع إلى دار الحرب لم نمنعهما وإن أسلم العبد المدبر قلنا للحربي أن رجعت في التدبير لم نمنعك الرجوع في وصيتك وبعناه عليك العبد أبت أم أطعت لا نالنا ندعك تملك مسلماً لاتباعه عليك وإن لم ترجع فأردت المقام خارجناه لك ومنعناك خدمته لك وإن أردت الرجوع إلى بلادك فإن رجعت في تدبيره بعناه وإن لم ترجع خارجناه ووكلت بخراجه إن شئت من يقبضه لك فإذا مات فهو حر ولو دبره في دار الحرب ثم خرج النيام مقبياً على التدبير كان مدبراً ما لم يرجع في التدبير بأن يخرج منه من ملكه وفيه قول آخر أنه يباع بكل حال وكذلك لو اعتق في دار الحرب ثم خرج إلى دار الإسلام ولم يحدث ملكاً له بغصب يغصبه أياه يسترقه به في دار الحرب بعد العتق كان حراً فإن قال قائل كيف يكون العتق في دار الحرب جائزاً قيل العتق إخراج ملك إلى صاحبه فهو إذا أخرج ماله إلى ملك صاحبه يبيع أو ملك يصح ثم أسلم إلى ربه ما أخرج من ملكه إلى مثله الحكم فيه أن لا يرد عليه ما أخرج منه ما لم يحدث أخذه في دار الحرب فإن أحدث أخذه في دار الحرب فلا يخرج من يديه ما غلب عليه في دار الحرب والعتق إخراج شيء من يديه لم يرجع فإخذه بعد إخراج له فلا يكون له أخذه بعد أن يصير إلى دار الإسلام قال والحجة في هذا مكتوب في كتاب غير هذا

(في تدبير المرتد) (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وإذا دبر المرتد فقصه أفاويل أحدها أنه موقوف فإن رجع إلى الإسلام كان على تدبيره حتى يرجع فيه وهو على أصل ملكه وإن قتل فالتدبير باطل وماله فيء ومن قال هذا القول قال إنما وقفنا ماله عند ارتداده ليكون فيئاً مات على الردة وراجعا إليه إن رجع فلما مات على الردة علمت أن ردة نفسه صيرت ماله فيئاً والثاني أن التدبير باطل لأن ماله موقوف يكون فيئاً وماله خارج إلا بأن يعود إليه فالتدبير والعتق باطل كله ومن قال هذا القول قال إن ماله خرج من يديه إلا أن يعود وإنما يملكه بالعودة كما حقن دمه بالعودة فتدبيره كان وهو غير مالك وهذا أشبه الأفاويل

بأن يكون صحيحا وبه أقول والثالث أن يكون التدبير ماضيا عاش أو مات لانه لا يملك ماله الاموته وبجونه يقع العتق ومن قال هذا جازعته وجيع ما صنع في ماله (قال الربيع) للشافعي فيها ثلاثة أقاويل أحسنها أن التدبير باطل

(تدبير الصبي الذي لم يبلغ) (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه واذا بر الغلام الذي لم يعقل ولم يبلغ ثم مات فالتدبير جائز في قول من أجاز الوصية لانه وصية ولوليه في حياته بيع مدبره في النظر له كما يكون له أن يوصي لعبد فيبيعه وان مات جاز في الوصية وكذلك البالغ المولى عليه ومن لم تجز وصيته (قال) ومن لم يبلغ فتدبيره باطل ولو بلغ ثم مات كان باطلا حتى يحدث له تدبير بعد البلوغ في حياته واذا بر المعتوه والمغلوب على عقله لم يجز تدبيره وان كان يحن ويفيق فدبر في حالة الافاقة جاز وان دبر في غير حال الافاقة لم يجز

(تدبير المكاتب) (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه واذا بر الرجل مكاتبه فان أدى قبل موت السيد عتق بأداء الكتابة وان مات السيد ولم يؤد عتق بالتدبير وبطل ما كان عليه من التجوم ان حله الثلث وان لم يحمله الثلث عتق منه بقدر ما حل الثلث وان شاء اذا بر قبل موت السيد أن يعجز كان له أن يعجز وكان لسيدته أخذ ما كان له من مال ولا تبطل الكتابة بالتدبير من قبل انه انما زاد مخر او لم ينقصه الا ترى أنه لو أعتق جاز عتقه وسقطت الكتابة عنه ولا يكون التدبير منقضا لشي من الكتابة عنه من قبل أنه لم يقع له بالتدبير عتق بعد ومتى وقع سقط ما سبق من الكتابة (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه واذا مات السيد وله مكاتب لم يبيع المكاتب ولا كتابته في دينه ويؤخذ بنجومه في دينه فاذا عجز بيع في الدين وكان رقيقا والمكاتب يخالف المدبر المدبر يباع فيه لانه وصية ويبيعه سيده في حياته والمكاتب لا يبيعه سيده في دين ولا غيره ولا بعد موته حتى يعجز ولو كان عبدين اثنين فدبر أحدهما نصيبه ثم أعتق الآخر نصيبه وهو موبر فبيعه قولان أحدهما أنه حر كله وعليه نصف قيمته وله ولاؤه لان التدبير ليس بعتق بسات ولا يحول بين السيد وبين بيعه وبه أقول وان كان معسرا فنصفه حر ونصفه الآخر مدبر والقول الثاني أنه لا يعتق منه الا ما عتق والنصف الآخر مدبر بحاله يرجع فيه صاحبه متى شاء

(مال المدبر) (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وما كتسب المدبر في تدبيره من شيء ثم عتق بعد موت سيده فهو مال لورثته سيده لان المدبر لا يملك شيئا الا شيئا كسبه بعد العتق وما يملك المملوك من شيء فانما يملكه لسيدته وكذلك لسيدته قبض جميع ماله قبل الرجوع في تدبيره بأي وجه كان الملك بكسب أو هبة أو وصية أو جناية جنيت عليه أو غير ذلك ولو ثبت المدبر على تدبيره حتى مات سيده فعتق ويده مال يقرأ أنه انما أفاده قبل موت سيده كان ميراثا لسيدته ولو قال أفادته بعد موت سيدي كان القول قوله مع عيمته وعلى الورثة البينة أنه كان ملكه قبل موت سيده فان جأبها على المال أو بعضه أخذوا ما أفادوا وعليه البينة وان لم يأتوا بها كان ما في يديه له ولو كان ذلك بعد موت سيده بساعة لان كثير المال قديفا في ساعة ويتعذر قليله في الزمان الطويل فاذا أمكن بوجه أن يملك مثل ذلك المال فالقول فيه قوله مع عيمته (قال الشافعي) ولو اختلف المدبر وورثته من دبره في مال في يده فأقام المدبر البينة أنه أفاده بعد موت سيده والورثة البينة أنه أفاد ذلك المال قبل موت سيده كانت البينة بنة المدبر والقول قوله لانهم مستوون في الدعوى والبينة ولو فضل في كينونته في يده فهو أرجح منهم سببا ولو كان في يده مال فأقام الورثة البينة أنه كان في يديه وسيده حتى وقال المدبر كان في يدي لغيري وانما ملكته بعد موت سيدي كان القول قوله مع عيمته ولا أخرجه من يديه حتى يقول الشهود كان في يديه ملكه أو هو يملكه فاذا أنبتوا عليه هذا أخرجه من يديه وسواء جمع حكم المدبر كان المدبر صغيرا أو كبيرا مسلما أو كافرا أو امرأة أو رجلا

وجعلتم شهادة أهل الذمة تامة بينهم ناقصة بين غيرهم وشهادة المرأة تامة في عيوب النساء ناقصة في غيرها قال واحتج في القسامة بان قال أعطيتهم بغير بينة قلت فكذلك أعطيت في قسامتك واحتج بان قال أحلفتهم على ما لا يعلمون قلت فقد يعلمون بظاهر الاخبار عن يصدقون ولا تقبل شهادتهم واقرار القاتل عندهم بلا بينة ولا يحكم بادعائهم عليه الاقرار وغير ذلك قال العلم ما رأوا باعينهم أو سمعوا بأذانهم قلت ولا علم ثالث قال لا قلت فاذا اشترى ابن خمس عشرة سنة عبد او ولد بالشرق منذ خمسين ومائة سنة ثم باعه فادعى الذي ابتاعه أنه كان أبقا فكيف تحلفه قال على البينة قال يقول لك تظلمني فان هذا ولد قبلي وبلد غير بلدي وتحلفني على البينة وأنت تعلم أني لا أحيط بان لم يأت قط علم قال يسئل قلت يقول لك فانت تحلفني على ما أعلم اني لا أبر فيه قال واذا

(وللمدبر) (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وإذا أذن الرجل لمدبره فمكح قبل التدبير أو بعده فسواء وما ولد له فحكم المولود في الحرية والرق حكم الام التي ولدته ان كانت حرة كان حرا وان كانت أمة كان عبدا كما يكون هذا في الحر والعبد غير المدبر (قال الشافعي) وليس للعبد ولا للمدبر ولا من لم تكمل فيه الحرية أن ينكح الا باذن سيده وليس له أن يتسرى بحال وإذا أذن له سيده بالتسرى فمتسرى ذرا ناعنه الحد بالشبهة وألحقناه الولد وفرقنا بينهما متى علمنا فان لم نعلم حتى مات السيد ومالك المدبر الامه لم تكن الامه أم ولد له بذلك الولد بحال لانه ووطء فاسد لا ووطء ملك صحيح ولا تكون الامه أم ولد حتى يكون الولد والوطء من مالك لها حر كامل الحرية

(ولد المدبرة ووطؤها) (قال الشافعي) رضي الله تعالى عنه وليس المدبرة أن يطأها لانها على الرق (قال) أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر انه دبر جارتين له فكان يطؤها وهما ممدبرتان (قال الشافعي) واذا دبر الرجل أمة فولدت بعد تدبيرها في بقية عمرها وهي مدبرة فسواء القول فيهم واحد من قولين كلاهما له مذهب والله تعالى أعلم فأما أحدهما فان سيد المدبرة لمادبرها ولم يرجع في التدبير فكانت مملوكة موقوفة العتق ما لم يرجع فيها مدبرها بان يخرجها من ملكه وكان الحكم في أن ولد كل ذات رحم بمنزلة ابنتها ان كانت حرة كان حرا وان كانت مملوكة كان عبدا لا وقف فيها غير الملك كان مملوكا كان ولدا المدبرة بمنزلة ابنتها يعتقون بعثتها ويرقون برقها وقد قال هذا بعض أهل العلم ومن قال هذا القول انبغى أن يقول فان رجع السيد في ولدها كان له ولم يكن ذلك رجوعا في تدبير أمهم وكذلك ان رجع في تدبيرها لم يكن رجوعا في تدبير من ولدت وهي مدبرة والرجوع أن يخرجها من ملكه فان قال قائل فكيف يكون له الرجوع في تدبيرها ولا يكون رجوعه في تدبيرها رجوعا في تدبير ولدها وانما ثبت لهم التدبير بأن أمهم مدبرة فحكمنا أنهم كمن ابتدئ تدبيره ولم يحكم لهم أنهم كعضومنها فالدليل على ذلك قيل ألا ترى أن قيمتهم لو كانت مثل قيمتها أو أقل أو أكثر ثم مات السيد قوموا كما تقوم أمهم ولم يعتقوا بغير قيمة كما لا تعتق أمهم بغير قيمة فاذا حكمنا بهذا جعلنا حكمهم حكم أنفسهم وان ثبت ذلك بها ولو جعلت حكمهم حكم أمهم وجعلت القيمة لها دونهم ولم أجعل له الرجوع فيهم دونها وجعلنا اذا رجع فيها راجعا فيهم وجعلناهم رقيقا لو مات قبل موت سيدها أو بطلنا تدبيرهم اذا لم تعتق أمهم فهذا لا يجوز لمن يقول هذا القول والله تعالى أعلم (قال الشافعي) وسواء كان ولدها ذكورا أو أنثى فان ولدت ذكورا أو أنثى فاولاد الاناث بمنزلة أمهاتهم سواء القول في الرجوع فيها وفيهم وترك الرجوع والرجوع في أمهاتهم دونهم وفيهم دون أمهاتهم كالقول في بنات المدبرة نفسها ولذا ذكر بمنزلة أمهاتهم ان كن حرائر كانوا أحرارا وان كن اماء كانوا اماء أعلن ملك أمهاتهم (قال) واذا دبر أمة فولدت أولادا بعد التدبير فالقول فيها وفيهم كما وصفت فان رجع في تدبيرها ثم ولدت أولادا لاقل من ستة أشهر من يوم رجع فالولد في معنى هذا القول مدبر لان العلم قد أحاط أن التدبير قد وقع عليهما وان ولدت لستة أشهر فصاعدا بعد الرجوع فالولد مملوك لا تدبير له الا أن يحدث له السيد تدبرا (قال الشافعي) واذا دبر جارية ثم قال تدبيرها ثابت وقد رجعت في تدبير كل ولد تلده ولا ولد لها فليس هذا بشئ لانه لا يرجع الا فيما وقع له تدبير فأما ما ملك ولم يقع له تدبير في أي شئ يرجع لاشئ له يرجع فيه واذا ولدت المدبرة ولدا فاختلف السيد فيه والمدبرة أو المدبرة وورثة السيد بعد موت السيد فقال السيد أو الورثة ولدته قبل التدبير وقالت المدبرة بل ولدته بعد التدبير فالقول قول السيد والورثة لانهم مالكون وهي مدعية اخراج ملكهم من أيديهم وعلى من قلت القول قوله اليمين بما قال فان أقامت بينة بما قالت كانت البينة العادلة أولى من اليمين الفاجرة وان أقامت بينة وأقام السيد أو ورثته بينة بدعواهم كانت بينتهم أولى وكان ولدها رقيقا من قبل أنهم مملوكون في أيديهم فضل كينونتهم في أيديهم بالملك فهي وهم مدعون ومقيمون بينة ولو كانت أمة بين اثنين فدبراهما ثم جاءت بولد فادعاهما أحدهما كان ابنه وضمن

نصف قيمته ونصف قيمتها ونصف عقرها بشر يكره ان شاء الله يكره لان مشيئته أخذ قيمته الرجوع في تدبيرها وكانت أم ولد له ولولدت الولد الذي ادعى ميتا لم يكن له قيمة ولو جنى انسان جنابة فأخذ لها أرشاً كالأرش بينهما والقول الثاني أن الرجل اذا دبر أمته فولدت بعد التدبير أو لادافهم مملوكون وذلك أنها انما هي أمته موصى لها بعقبتها صاحبها الرجوع في عتقها وبيعها فليست هذه حرية ثابتة وهذه أمة موصى لها والوصية ليست بشئ لازم هو شئ يرجع فيه صاحبه وأولادها مملوكون وقد قال هذا غير واحد من أهل العلم (قال الشافعي) أخبرنا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء قال أولاد المدبرة مملوكون وقال هذا غير أبي الشعثاء من أهل العلم والله سبحانه وتعالى أعلم (قال الشافعي) والعق مخالفة للتدبير عند كل أحد ولو أعتق رجل أمة لها ولد لم يعتق ولدها بعقبتها بحال إلا أن يعتقهم

(في تدبير ما في البطن) (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه واذا دبر الرجل ما في بطن أمته فليس له بيعها إلا أن يريد بيعها الرجوع عن التدبير ولو أعتقه لم يكن له بيعها وانما قلنا لا يكون له بيعها إلا لا أعلم مخالفاً في أن الأمة اذا بيعت أو وهبت أو أعتقت حاملاً كان ما في بطنها تبعاً لها ما لم يزايلها كبيعها بغيرها يملكه من يملكها ويعتق بعقبتها حكمه حكم عضو منها ما لم يزايلها لم يجز أن تباع أمة حامل لأن حكم حملها حكمها ولو باع الذي دبر ولدها أمه وهي حامل به فقال أردت الرجوع في تدبير الولد كان البيع جائزاً وقال لم أرد أنه كان البيع مردوداً ولو باع أمة واستثنى ما في بطنها فان ولدت لأقل من ستة أشهر فالولد مدبر ان كان دبره وحران كان أعتقه وان لم تلد إلا لستة أشهر فصاعداً من يوم كان التدبير أو العتق لم يكن مدبراً ولا حراً وان ولدت ولدين أحدهما لأقل من ستة أشهر والاخر لأكثر من ستة أشهر فهو من حمل واحد وحكمه حكم واحد فاذا كان بعضه لأقل من ستة أشهر كان معتقاً ومدبراً وكل من معه في ذلك الحمل ولو دبر ما في بطنها أو أعتقه ثم باعها فولدت قبل ستة أشهر كان الولد معتقاً ومدبراً والبيع باطل وان ولدت بعد ستة أشهر ففها قولان أحدهما انه لما كان ممنوعاً من البيع ليعرف حال الحمل فيباع في تلك الحال كان البيع مردوداً بكل حال لانه في وقت كان فيه ممنوعاً والاخر أن البيع جائز ولو قال لامته ولدك ولمدبر لم يكن هذا تدبيراً إلا أن يريد به تدبيراً

(في تدبير الرقيق بعضهم قبل بعض) (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه واذا دبر الرجل في صحته رقيقاً أو بعضهم قبل بعض وفي مرضه آخرين كذلك وأوصى بعق آخرين بأعيانهم فلا يبدى واحد منهم على واحد كالأوصى لرجل بوصية صحيحاً ولا آخر مريضاً لم يبدأ قديم الوصية على حديثها لانه شئ أوقع لهم في وقت واحد وكانوا انما يدلون في ذلك الوقت معاً بحجة واحدة وهي أن الوصية واقعة لهم يوم كان ذلك الوقت فان خرجوا من الثلث عتقوا معاً وان لم يخرجوا أفرع بينهم فأعتق من خرج له سهم العتق حتى يستوعب ثلث الميت قياساً على الذين أفرع النبي صلى الله عليه وسلم بينهم حين أعتقهم المريض فأعتق ثلث الميت وأرق ثلثي الورثة

(الخلاف في التدبير) (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه خالفنا بعض الناس وأجروا في المدبر خلافاً سأحكي بعضه ان شاء الله تعالى فقال لي بعض من خالفنا فيه على أي شئ اعتمدت في قولك المدبر وصية يرجع فيه صاحبه متى شاء قلت على سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم التي قطع الله بها عذر من علمها قال فعندنا فيه حجة قلنا فاذا كررها قال ألا ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثكم باعه ولم يسأله صاحبه بيعه قلت العلم يحيط أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يبيع على أحد ماله الا فيماله رزقه أو بأمره قال فبأيهما باعه قلت أما الذي يدل عليه آخر الحديث في دفعه اياه الى صاحبه الذي دبره فإنه دبره وهو يرى أنه لا يجوز له بيعه حين دبره وكان يريد بيعه اما محتاجاً واما غير محتاج فأراد الرجوع فذكر النبي صلى الله عليه وسلم

دونه قال فلن صاحبكم قال لا تجب القسامة الا بلوث من بينة أو دعوى من ميت ثم وصف اللوث بغير ما وصفت قلت قد رأيتنا تركناه على أصحابنا وصرنا الى أن نقضى فيه بمثل المعنى الذي قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بشئ في غير معناه قال وأعطيتم بالقسامة في النفس ولم تعطوا بها في الجراح قلت أعطيناها حيث أعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الجراح مخالفة للنفس قلت لان المجروح قد يتبين من جرحه ويدل على من عمل ذلك ولا يتبين الميت ذلك قال نعم قلنا فهذا لم نعط بها في الجراح كما أعطينا بها في النفس والقضية التي خالفوا بها البدنة على المدعى واليهين على المدعى عليه أنهم أحلفوا أهل الحلة ولم يبرؤهم وانما جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم اليمين موضع براءة وقد كتبنا الحجة في هذا مع غير ذلك مما كتبناه في غير هذا الكتاب وما

رباعه وكان في بيعه دلالة على أن بيعه جائز له اذا شاء وأمره ان كان محتاجا أن يبدأ بنفسه فيمسلك عليها يرى ذلك
 لثلا يحتاج الى الناس قال فان قال قائل فانارويناعن أبي جعفر محمد بن علي رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم انما باع خدمة المدبر (قال الشافعي) فقلت له ما روى هذا أحد عن أبي جعفر فيما علمت يثبت
 حديثه ولو رواه من يثبت حديثه ما كان لك فيه حجة من وجوه قال وما هي قلت أنت لا تثبت المنقطع
 لو لم يخالفه غيره فكيف تثبت المنقطع يخالفه المتصل الثابت قال فهل يخالفه قلت ليس بحديث واحتاج الى
 ذكره فأذكره على ما فيه قال لو ثبت كان يجوز أن أقول باع النبي صلى الله عليه وسلم رقبة مدبر كما حدث جابر
 وخدمة مدبر كما حدث محمد بن علي (قال الشافعي) فان قلت أنه يخالفه قلت هو أدل لك على أن حديثك حجة
 عليك قال وكيف قلت ان كان محمد بن علي قال للمدبر الذي روى جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم باع رقبة
 انما باع النبي صلى الله عليه وسلم خدمته كما قلت فغلط من قال باع رقبة بما بين الخدمة والرقبة كنت خالفت
 حديثنا وحديث محمد بن علي قال وأين قلت أقول ان بيعه خدمة المدبر جائز قال لا لانها غرر فقلت فقد
 خالفت ما رويت عن النبي صلى الله عليه وسلم قال فلعله باعه من نفسه قلت جابر سمى باعه بثمانمائة درهم من
 نعيم الحمام ويقول عبد قبطي يقال له يعقوب مات عام أول في اماراة ابن الزبير فكيف يوهم أنه باعه من نفسه
 وقلت له روى أبو جعفر ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد فقلت مرسل وقدر واه معه عدد
 فطرخته ورأيت يوافقها عدد فيها حديثان متصلان أو ثلاثة صحيحة ثابتة وهو لا يخالفه فيه أحد رواة
 غيره وأردت تثبت حديثا رويته عن أبي جعفر يخالفه فيه جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم ما أبعد ما بين
 أقاويلك وقلت له وأصل قولك أنه لو لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم فقال بعض أصحاب النبي صلى الله
 عليه وسلم شيئا لا يخالفه فيه غيره لمزمك وقد باعت عائشة مدبرة لها فكيف خالفتها مع حديث النبي صلى الله عليه
 وسلم وأنت تروون عن أبي اسحق عن امرأته عن عائشة شيئا في البيوع تزعم وأصحابك أن القياس غيره وتقول
 لا أخالف عائشة ثم تخالفها ومعها سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم والقياس والمعقول (قال الشافعي) وقلت
 له وأنت محجوج بمحجوجين سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم التي لا عذر لاحد في تركها ولو لم تكن فيما
 نثبت محجوجا كنت محجوجا بقول عائشة فيما تزعم أنك تذهب اليه ولو لم يكن لعائشة فيه قول كنت محجوجا
 بالقياس ومحجوجا بحجة أخرى قال وما هي قلت هل يكون لك أن تقول الأعلى أصل أو قياس على أصل
 قال لا قلت والأصل كتاب أو سنة أو قول بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أو إجماع الناس قال لا يكون
 أصل أبدا الا واحدا من هذه الاربعة قلت وقولك في المدبر داخل في واحد من هذه الاربعة قال لا قلت
 أفقياس على واحد منها قال أما قياسا في كل شيء فلا قلت فمع أي شيء هو قياس قال اذا حله الثلث ومات
 سيده عتق قلت نعم بوصيته كعتق غير المدبر قال فهو قول أكثر الفقهاء قلت بل قول أكثر الفقهاء أن يباع
 قال لساننا قوله ولا أهل المدينة قلت جابر بن عبد الله وعائشة وعمر بن عبد العزيز وابن المنكدر وغيرهم يبيعه
 بالمدينة وعطاء وطاوس ومجاهد وغيرهم من المكين وعندك بالعراق من يبيعه وقول أكثر التابعين يبيعه
 فكيف ادعيت فيه الا أكثر من مضى عليك مع أنه لا حجة لخدمته السنة وان كنت محجوجا بكل
 ما ادعيت وبقول نفسك قال وأين ذلك من قول نفسي فقلت رأيت المدبر لم أعتقه من الثلث واستسعيه
 اذا لم يخرج من الثلث رأيت لو كان العتق له تابعا كهولام الوالد لم تعتقه فارغ من المال ولا تستسعيه أبدا
 قال انما فعلت هذا لانه وصية قلت رأيت وصية لا يكون لصاحبها أن يرجع فيها قال لا غير المدبر قلت أفيجوز
 أن تفرق بين الوصايا فتجعل لصاحبها الرجوع ولا تجعل له في بعض بلاخير يلزم فيجوز عليك أن
 يرجع الموصى في المدبر ولا يرجع في عبد لو أوصى بعتقه غير مدبر قال الناس مجتمعون على أنه يرجع في
 الوصايا ومتفرقون في الوصية في المدبر قلت فان اجتمعوا على أن يكون التدبير وصية على أنه أن يرجع

رأيتهم ادعوا الحجة في
 شيء الا تركوه ولا عابوا
 شيئا الا دخلوا في مثله أو
 أكثر منه (قال الشافعي)
 رضي الله عنه ومن
 كتاب عمر بن حبيب
 عن محمد بن اسحق
 قال حدثني محمد بن
 ابراهيم بن الحرث التيمي
 عن عبد الرحمن بن مجيد
 ابن قبطي أحد بني حارثة
 قال محمد يعني ابن ابراهيم
 وأيم الله ما كان سهل
 بأكثر علمائه ولكنه
 كان أسن منه قال والله
 ما هكذا كان الشأن
 ولكن سهلا وهم ما قال
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم احلفوا على ما لا علم
 لهم به ولكنه كتب الى
 يهود خيبر حين كلمته
 الانصار انه وجد قتيل
 بين أيديكم فدوه
 فكتبوا اليه يحلفون
 بالله ما قتلوه ولا يعلمون
 له قاتلا فوداه رسول الله
 صلى الله عليه وسلم من
 عنده (قال الشافعي)
 فقال لي قائل ما عندك
 أن أخذ بحديث ابن
 مجيد قلت لا أعلم ابن
 مجيد سمع من النبي صلى
 الله عليه وسلم واذا لم يكن
 سمع من النبي صلى الله
 عليه وسلم فهو مرسل

ولسنا ولا يالك ثبت
المرسل وقد علمت سهلا
صحب النبي صلى الله
عليه وسلم وسمع منه
وساق الحديث سياتا
لا يثبت الا الاثبات
فأخذت به لما وصفت
قال فما منعك أن تأخذ
بحديث ابن شهاب
قلت مرسل والقتيل
أنصاري والانصار يرون
أولي بالعناية بالعلم به من
غيرهم اذا كان كل ثقة
وكل عندنا بنعمة الله
تعالى ثقة

باب المختلقات التي
لا يثبت بعضها
من مات ولم يحج أو كان
عليه نذر

حدثنا الربيع قال أخبرنا
الشافعي قال أنا مالك عن
ابن شهاب عن عبيد الله
ابن عبد الله بن عتبة عن
ابن عباس أن سعد بن
عبادة استفتى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال
إن أمي ماتت وعليها نذر
فقال النبي صلى الله عليه
وسلم أقضه عنها قال
الشافعي رضي الله عنه
سن رسول الله صلى الله
عليه وسلم أن تقضى
فريضة الحج عن بلغ
أن لا يستمسك على
الراحلة وسن أن يقضى

في جميع الوصايا غيره وافترقوا فيه فكيف لم يجعل القول قول الذين قالوا يرجع فيه فيقتتل على أن من قال
لا يرجع فيه قد ترك أصل قوله في أنه وصية اذا كان يرده فيما سوا من الوصايا (قال الشافعي) ثم ذكرت أن
قائل هذا القول يقول لو قال لعبد اذا مات أنا وفلان فأنت حر كان له أن يبيعه ولو قال اذا جاءت السنة فأنت حر
كان له أن يرجع فيه فقلت فكيف زعمت أن له أن يرجع في هذا ولا يرجع في قوله اذا مات فأنت حر فقال
ماهما في القياس الاسواء والقياس أن يرجع فيه كله لأن أصل الامر فيه أن هؤلاء مما يملك له أو وصى لهم بالعتق
في وقت لم يقع فتثبت لهم به حرية قلنا فهذه الحجة عليك في المدبر قال وأخرجت المدبر اتباعا والقياس
فيه أن له أن يرجع فيه قلنا فمن اتبعته فيه ان كان قال قولك أحدا كثر من سعيد بن المسيب فاذا كره فقد
خالف القياس كما زعمت وخالف السنة والاثار وأنت تترك على سعيد بن المسيب أقاويل له لا يخالفه فيها أحد
وترغم أن ليست عليك فيه حجة والذين احتججت بموافقتهم من أهل ناحيتنا يخالفونك في المدبر بنفسه فيبيعهونه
بعد موت سيده اذا كان على سيده دين ولم يدع مالا قال هؤلاء باعوه في الحين الذي صار فيه حرا ومنعوه من البيع
قبل أن يصير حرا قلت ويقولون أيضا اذا كان العبد بين اثنين فدبره أحدهما تقاوماه فان صار للذي لم
يدبر بطل التدبير فقال وهذا أعجب من القول الاول لأنهم أبطلوا التدبير والسيد لا يريد باطله وجبروا
المالكين على التقاوم وهما لا يريدانه ولا واحد منهما فهذا ان بعد قولين قالهما أحدهما أحدهما من الصواب قلت فاذا
كانت حجتك بأن وافقك هؤلاء في معنى من قولك وأنت تستدرك في قولهم ما تقول فيه هذا القول أفترى فيك
وفهم حجة على أحدلو خالفكم قال ما فينا حجة على أحد قلت ولولم يكن مع من خالفكم سنة ولا أثر قال ولولم
فان الحجة في السنة قال الحجة مع من معه السنة قلت ولولم يكن مع من خالفكم سنة كانت الحجة مع من معه الاثر
قال نعم قلت فهم ما معامعا قلت ولولم يكن أثر كانت الحجة مع من معه القياس قال نعم قلت وأنت وغيرك
تشهدلنا أن السنة والاثار والقياس معنا فكيف ذهبت عن هذا كله فرجع بعض أهل العلم منهم عندهم
الى قولنا في المدبر (قال الشافعي) وأخبرني عن أبي يوسف أنه قال السنة والاثار والقياس والمعقول قول من قال
يباع المدبر وما رأيت أشد تناقضا من قولنا فيه ولكن أصحابنا غلبونا وكان الاغلب من قوله الا كثر لم يرجع
عنه مع هذه المقالة وقد حكى لي عنه انه اشترى مدبرا وباعه وقال هذه السنة والله تعالى أعلم (قال الشافعي) قال
لي قائل منهم لا يشك أهل العلم بالحديث أن ادخال سفيان في حديث عمرو وأبي الزبير فباع النبي صلى الله
عليه وسلم مدبره غلط الا أن الحفاظ كما قلت حفظوه عن عمرو بن دينار وعن أبي الزبير بسياق يدل على أن سيده
كان حيا ولولم يعلم أن مثل هذا غلط لم نعرف غلطا ولا أمرا صحيحا أبدا ولكن لو كان صحيحا لخالفنا غيره أن
النبي صلى الله عليه وسلم باع المدبر بعد موت سيده الذي دبره ما كان القول فيه الا واحدا من قولين أحدهما أن
التدبير لا يجوز اذا لم يكن أنه باعه في دين على سيده لأن أفل أمره عندنا وعندك اذا كان التدبير جائزا أن يعتق ثلثه
ان لم يكن على سيده دين وهذا أشبه بظاهر الحديث الثاني ان الناس اذا اجتمعوا على اجازة التدبير فلا يكون أن
يجعل عامتهم سنة النبي صلى الله عليه وسلم فلم يبعه النبي صلى الله عليه وسلم وشئ منه يخرج من الثلث وان لم يكن
ذلك مؤدى في الحديث قال ولولم يكن لك حجة في المدبر الا هذا وكان صحيحا كانت لك الحجة فقلت نعم فقال
وما هي قلت لو باعه النبي صلى الله عليه وسلم بعد الموت استدلت على أن الحرية لم تتم فيه وانه وصية وأن الوصايا
تكون من الثلث وذلك أني رأيت أم الولد تعتق فارغة من المال والمكاتب لا تبطل كتابته بموت سيده فلما
بطلت وصية هذا جاز بيعه استدلت على أن يبعه في الحياة جائز لأنه وصية من الوصايا بالرجوع فيها كما يرجع
في الوصايا وانه خارج من معنى من يثبت له العتق لان المكاتب يرق اذا عجز فلا تبطل كتابته حتى يكون
يطلقا هو فتبطل بالهجرة وكان بسبب من حرية فلم تبطل حتى يبطلها هو ويبطل تدبير المدبر واستدلت على أن
المدبر وصية وان صار اليه عتق فالوصية لا بمعنى حرية ثابتة (قال الشافعي) وزعم آخر قال بخمسة قوله لا يباع

المدير لان سيد المدير اذا اذن ديناً يحيط بماله لم يبيع مدبره في دينه ولا في جناية لوجهاها المدير لانه محبوب على
 أن يموت سيده يعتق بموته فان مات سيده وعليه دين يبيع في دينه وكذلك ان كانت على المدير جناية لم يبيع في
 جنايته فمنعه من أن يباع وسيده حتى قبل يقع له العتق وقد عوت المدير قبل سيده فيموت عبد الاله لا يقع
 عليه العتق عنده الا بموت سيده فلما مات سيده وانقضى عنه الرق عنده ووقع عتقه باعه في جناية نفسه
 ودين سيده فباعه في أولى حالة أن يمنعها من البيع ومنعه البيع في أولى حالة أن يبيعه فيها والله المستعان وإياه
 أسأل التوفيق (قال الشافعي) فان قال فاني انما باعت سيده لانه مات ولا مال له وانما هو وصية
 ولا تكون الوصايا الا من الثلث قيل فذلك الجحمة عليك أن تجعله كالوصايا في أن ترقه اذ لم يخرج من
 الثلث وتمنع من أن تجعله من الوصايا فتجعل لصاحبه الرجوع فيه كما يرجع في الوصايا فان قلت ان فيه حرية
 والحرية لا ترد قلت فقد رددتها حين وقعت وان اعتلت بافلاس سيده فقد يفلس وله أم ولد فلا يردها وينفذ
 عتقها وقد يفلس وله مكاتب قد كاتبه على نجوم متباعدة فلا تنقض كتابته ولا يرقه بعد موته الا بما يرقه به في
 حياته وقد قلت في أم ولد النصراني تسلم وهي حرة ولم يمت سيدها فإني الوقت الذي يقع فيه عتقها حين صار
 فرجها من سيدها منوعاً وأنت لا ترضى الاستسعاء بالدين قالوا مطلقاً لا يباع المدير قالوا هو حر ويسعى في قيمته
 وكذلك قالوا في أم ولد النصراني فقولهم على أصل مذهبهم أشد استقامة من قولك على أصل مذهبك
 أفرأيت الرجل ان كان اذا أفلس عبده بمنزلة الميت يباع ماله ويحل ما لم يكن حل من دينه فكيف لم يبيع مدبره
 كما باعه بعد الموت وأحل دينه بعد الموت فان قال قائل فقد يفيد مالا قيل فلم أرك انتظرت بدين عليه
 الى مائة سنة وجعلته حالاً بموته فان قلت انما أحكم عليه حكم ساعته وذلك حكم الموت فكذلك يبيع مدبره
 بافلاسه وقد يمكن في الموت أن يظهر له مال بعد موته لم يكن عرف فلست أراه ترك ارقاقه بعد الموت بما
 يمكن ولا يبيعه في الحياة في افلاس صاحبه بحكم ساعته ولا سوى بين حكمه في موت ولا حياة وقد أرمه في
 الحياة بغير افلاس ولا رجوع من صاحبه فيه حيث لم يرقه من أرق المدير ولا أحد غيره لان من أرقه في الحياة
 انما أرقه اذ رجع فيه صاحبه وقال اذا كان العبد بين اثنين فدبره أحدهما تقاوماً فان صار الذي دبره
 كان مدبراً كله وان لم يشتره الذي دبره انتقض التدبير الا أن يشاء الذي له فيه الرق أن يعطيه الذي دبره بقيمته
 فيلزمه ويكون مدبراً (قال الشافعي) ولا يجوز في قوله والله تعالى أعلم لا يباع المدير ما عاش سيده الا أن
 يكون مدبراً كله ويضمن الذي دبره لشريكه نصف قيمته لان التدبير عنده عتق وكذلك هو عنده لو أعتقه ولا
 يجوز في قوله أن ينتقض التدبير (٢) لانه اذا جعل لسيده المدير نقض التدبير فكيف جعل له نقض التدبير اذا لم
 يشتر المدبر ان كان اذا نقض التدبير فقد جعله له فأثبت عليه في موضع غيره وقد ذكرناه وان كان لم يرد نقضه
 فقد جعل له نقضه وهو لا يريد وما معنى يتقاومانه وهما لا يريدان التقاوم ولا واحد منهما ما أعرف
 ليتقاومانه وجهان في شيء من العلم والله المستعان والقول فيه في قول من لا يبيعه ما وصفت من أنه مدبر كله
 وعلى المدير السيد نصف قيمته وهكذا قال من قال لا يباع المدير فاما نحن فانا اذا جعلنا لسيده نقض تدبيره
 وبيعه فتدبيره وصية وهو بحاله مدبر النصف مرقوق النصف للشريك لانه لم يعتقه فيضمن لشريكه نصف
 قيمة العبد ويعتق عليه

(المكاتب بسم الله الرحمن الرحيم)

أخبرنا الربيع بن سليمان قال أخبرنا الشافعي رضي الله تعالى عنه قال قال الله عز وجل والذين يبنون
 الكتاب مما ملكت أيمانكم فكتبوهم ان علمتم فيهم خيراً وآتوهم من مال الله الذي آتاكم أخبرنا عبد الله بن

نذرا لجمع عن نذره وكان
 فرض الله تعالى في
 الحج على من وجد الله
 السبيل وسن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم في
 السبيل المركب والزاد
 وفي هذا نفقة على المال
 وسن النبي صلى الله
 عليه وسلم أن يتصدق
 عن الميت ولم يجعل الله
 من الحج بدلا لغير الحج ولم
 يسم ابن عباس ما كان
 نذراً مسعداً فاحتمل
 أن يكون نذراً للحج فأمره
 بقضائه عنها لان من
 سنته قضاء عن الميت
 ولو كان نذراً صدقة كان
 كذلك والعبرة بالحج
 (قال) فأما من نذر
 صياماً أو صلاة ثم مات

(٢) قوله لانه اذا جعل
 الخ كذا بالاصل وحرره
 كتبه معصمه

الحارث بن عبد الملك بن جريح أنه قال لعتاء ما الخير المال أو الصلاح أو كل ذلك قال ما نراه إلا المال قلت فإن لم يكن عنده مال وكان رجل صدق قال ما أحسب خيرا إلا ذلك المال قال مجاهد ان علمت فيهم خيرا المال كائنه أخلاقهم وأديانهم ما كانت (قال الشافعي) والخير كلمة يعرف ما أريد منها بالمخاطبة بها قال الله عز وجل ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك هم خير البرية فعقلنا أنهم خير البرية بالآيمان وعمل الصالحات لا بالمال وقال الله عز وجل والبدن جعلناها لكم من شعائر الله لكم فيها خير فعقلنا أن الخير المنفعة بالاجر لا أن لهم في البدن مالا وقال عز وجل اذا حضر أحدكم الموت ان ترك خيرا فاعقلنا أنه ان ترك مالا لان المال المتروك وبقوله الوصية للوالدين والاقربين قال فلما قال الله عز وجل ان علمت فيهم خيرا كان أظهر معانيها بدلالة ما استدللنا به من الكتاب قوة على اكتساب المال وأمانه لانه قد يكون قويا فيكسب فلا يؤذى اذا لم يكن ذا أمانة وأميناً فلا يكون قويا على الكسب فلا يؤذى قال ولا يجوز عندى والله تعالى أعلم في قوله ان علمت فيهم خيرا الا هذا وليس الظاهر أن القول ان علمت في عبدك مالا عنيين أحدهما أن المال لا يكون فيه انما يكون عنده لافيه ولكن يكون فيه الا ككتاب الذى يفيد المال والثاني أن المال الذى في يده لسيده فكيف يكون أن يكاتبه بما له انما يكاتبه بما يفيد العبد بعد بالكتابة لانه حينئذ يمنع ما أفاد العبد لاداء الكتابة قال ولعل من ذهب الى أن الخير المال انه أفاد بكسبه مالا لسيده فيستدل على أنه كم يقدر مالا يعتق به كما أفاد أولا والعبد والأمة البالغان في هذا سواء كانا ذوى صنعة أو غير ذوى صنعة اذا كان فيهم ما قوة على الاكتساب والأمانة

(ما يجب على الرجل يكاتب عبده قويا أمينا)

(أخبرنا الربيع) قال أخبرنا الشافعي رضى الله عنه قال أخبرنا عبد الله بن الحارث عن ابن جريح قال قلت لعتاء أوجب على اذا علمت أن فيه خيرا أن يكاتبه قال ما أراه الا واجبا وقاله عمر بن دينار وقلت لعتاء أثارها عن أحد قال لا (قال الشافعي) أما اذا كان المملوك قويا على الاكتساب غير أمين أو أميناً غير قوى فلا شئ عندى والله تعالى أعلم في أن لا تجب مكاتبته على سيده واذا جع القوة على الاكتساب والأمانة فأحب الى سيده أن يكاتبه ولم أكن أمتنع أن شاء الله من كتابة مملوك لى جمع القوة والأمانة ولا لأحد أن يمتنع منه (قال الشافعي) ولا يبين لى أن يجبر الحاكم أحد على كتابة مملوك لانه لا يمتنع لانه لا يكون أن تكون ارشادا واباحه لكتابة يتحول بها حكم العبد عما كان عليه لاحتمال كما أبيع الصيد المخطور فى الاحرام بعد الاحرام والبيع بعد الصلاة لأنه حتم عليهم أن يبيعوا ويبيعوا وقد ذهب هذا المذهب عدد من لقيت من أهل العلم فان قيل فهل فيه دلالة غير ما وصفت قيل أرايت اذا قيل فكاتبوهم هل يجوز أن يقال أوجب كما وجبت المنعة الا وهو محدود بأقل ما يقع عليه اسم الكتابة أولغاية معلومة فان قيل لا فلا يخالف أحد علمته في أن عبدا لرجل ثمنه ألف لوقال له كاتبى على ثلاثمائة درهم في ثلاث سنين لم يجب عليه أن يكاتبه على هذا فاذا قيل فعلى كم فان قال السيد كاتبل على ألف فابى العبد أخرج السيد من أن يكون خالف أن يكاتبه فان قيل نعم قيل فهل يجبر على أن يكاتبه على قيمته (٣) قيل فالكتابة انما تكون ديناً والقيمة لا تكون بالدين ولو كانت بدين لم تكن الاعلى من له ذمة تلزمه بكل حال والعبد ليس له ذمة تلزمه بكل حال (قال

فانه يكفر عنه في الصوم ولا يصام عنه ولا يصلى عنه ولا يكفر عنه في الصلاة (قال الشافعي) فان قال قائل ما فرق بين الحج والصوم والصلاة قلت قد فرق الله تعالى بينهما فان قال وأين قلت فرض الله تعالى الحج على من وجد اليه سبيلا وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقضى عن لم يحج ولم يجعل الله تعالى ولا رسوله صلى الله عليه وسلم من الحج بدلا غير الحج وفرض الله تعالى الصوم فقال فمن كان منكم مريضا أو على سفر الى قوله مساكين قيل

(٣) قوله فيل فالكتابة الخ كذا بالنسخ ولعل فيه سقطا والاصل فان قيل نعم قيل فالكتابة الخ وحر

كتبه معججه

(الشافعي) وملك الله عز وجل العباد رقيقهم ولم أعلم مخالفاً في أن لا يخرج العبد من يد سيده إلا بطاعته فهل (١) هذا لم ين أن أوجب على السيد أن يكتب عبده وكذلك المدبر والمذبرة وأم الولدان كلاً لم يخرج من ملك اليمين قال والعبد والأمة في هذا سواء لأن كلاهما ملك لليمين ولو أجز رجل عبده ثم سأله العبد أن يكتبه لم يكن ذلك له من قبل حق المستأجر في إجارته فإن العبد ممنوع من الكسب بخدمة مستأجره ولو كاتبه وهو أجير كانت الكتابة منفسخة ولو فسخ المستأجر الإجارة لم تجز الكتابة حتى يجدد السيد كتابته برضا العبد وفي قول الله عز وجل والذين يبتغون الكتاب مما ملكت أيمانكم فكاتبوهم دالة على أنه إنما أذن أن يكتب من يعقل لا من لا يعقل فأبطلت أن تبتغي الكتابة من صبي ولا معتوه ولا غير بالغ بحال وإنما أبطلنا كتابة غير البالغين والمغلوبين على عقولهم كاتبوا عن أنفسهم أو كاتب عنهم غيرهم بهذه الآية وإنما أبطلنا أن يكتب المحجور عليه الذي لا أمر له في ماله وأن يكتب عنه وليه لأنه لا نظر في الكتابة له وأنه عتق وليس له أن يعتق

(هل في الكتابة شيء تكرهه) (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وإذا أراد الرجل كتابة عبده غير قوي ولا أمين أو لا أمينة كذلك أو غير ذات صنعة لم أكره ذلك من قبل تطوعه بالكتابة وهي مباحة إذا أبيحت في القوى الأمين أبيحت في غيره والثاني من قبل أن المكاتب قد يكون قويا بما فرض الله عز وجل له في الصدقات فإن الله تبارك وتعالى فرض فيها الرقاب وهم عندنا المكاتبون ولهذا لم أكره كتابة الأمة غير ذات الصنعة لرغبة الناس في الصدقة متطوعين على المكاتبين قال ولم يشبه الكتابة أن تكلف الأمة الكسب لأنها لا حق لها إذا كلفت كسباً إلا كتابة في الصدقات ولا رغبة الناس في الصدقة عليها متطوعين كرغبتهم في الصدقة عليها مكتوبة (قال) وعلى الحاكم أن يمنع الرجل أن يخرج عبده إذا كان ذا صنعة مكتسباً إذا كره ذلك العبد ولكن يؤجره وينفق عليه إن شاء ولا أكره لأحد أن يأخذ من مكاتبته صدقات الناس فريضة ونافلة فأما الفريضة فهي كمال مكاتب وأما النافلة فشيء صار له بالعتاء والقبض وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يأكل الصدقة فأكل من صدقة تصدق بها على بريرة وقال هي لنا هدية وعليها صدقة وكذلك الصدقة على المكاتب وهي للسيد تحقق كحق الغريم على رجل تصدق عليه (قال) ومن أين أدى المكاتب إلى سيده حلالاً له فعليه أن يقبله ويحجر على قبوله إلا أن يعلم أنه أدى إليه من حرام فلا يحل قبول الحرام (قال) فإن قال المكاتب كسبته من حلال جبر الحالك سيده على أخذه أو برائه منه ولا يحل لسيده أخذه إذا علمه من حرام فإن سأل سيد العبد الحالك أخلاف مكاتبه ما أصابه من حرام فعلى الحاكم أن يحلفه فإن نكل وحلف السيد لقد أصابه من حرام لم يجبره على أخذه وقال للمكاتب أذنيه من حلال أو من شيء لا نعرفه حراماً فإن فعل جبره على أخذه والاعجزه إن شاء سيده (قال) ولا يجبره إلا على أخذ الذي كاتبه عليه إن كاتبه على دنائير لم يجبره على أخذ دراهم وإن كاتبه على عرض لم يجبره على أخذ دراهم وإن كاتبه على عوض لم يجبره على أخذ قيمته ولكنه لو كاتبه على دنائير جواد فأدى إليه من رأسه مثاقيل جواد أجبره على أخذها لأن اسم الجوده يقع عليها وعلى ما دونها وهي تصلح لما لا تصلح له الجواد غيرهما من دنائير أو دراهم مما يقع عليه اسم الجوده ولو كاتبه على دنائير جواد من ضرب سنة كذا فأدى إليه خيراً منهن ضرب غير تلك السنة فإن كانت الدنائير التي شرط تنفق ببلده ولا ينفق بها الذي أعطاه لم يجبر عليها وإن كانت خيراً وهكذا هذا في النمر والعروض ولو كاتبه بتمر عجوة فأدى إليه صيحانياً وهو خير من العجوة لم يجبر على أخذه ويجبر على عجوة أجود من شرطه بجميع صفته ويزيد الفضل على ما بيع عليه صفته إلا أن يكون يصلح شرطه لغير ما يصلح له ما أعطاه أو ينفق ببلده ولا ينفق به ما أعطاه

يطيقونه كانوا يطيقونه
ثم عجزوا عنه فعلمهم في
كل يوم طعام مسكين
وأمر بالصلاة وسن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم أن لا تقضى
الحائض ولا يقضى عنها
ما تركت من الصلاة وقال
عوام المفتسين ولا
المغلوب على عقله ولم
يجعلوا في ترك الصلاة
كفارة ولم يذكروا في
كتاب ولا سنة عن صلاة
كفارة من صدقة ولا أن
يقوم به أحد عن أحد
وكان عمل كل امرئ
لنفسه وكانت الصلاة
والصوم عمل المرء
لنفسه لا يعمل غيره
وكان يعمل الحج عن

(١) قوله فهل هذا لم ين
أن أوجب الحج كذا
بالاصل والمقام يعطى
أن يكون الصواب فهذا
لم ين لي أن أوجب الحج
أو فهل هذا لم ين أن لا
أوجب الحج وحرركته
مصححه

﴿ تفسير قوله عز وجل وآتوهم من مال الله الذي آتاكم ﴾

أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي رضي الله تعالى عنه قال أخبرنا الثقة عن أيوب عن نافع عن ابن عمر أنه كاتب عبد الله بن خمسة وثلاثين ألفاً ووضع عنه خمسة آلاف أحسبه قال من آخر نجومه (قال الشافعي) وهذا والله تعالى أعلم عندي مثل قول الله عز وجل وللطلقاء متاع بالعرف فيجبر سيد المكاتب على أن يضع عنه مما عقد عليه الكتابة شيئاً وإذا وضع عنه شيئاً ما كان لم يجبر على أكثر منه فإن مات قبل أن يضع عنه جبر ورثته على ذلك فإن كانوا صغاراً وضع عنه الحاكم أقل ما يقع عليه اسم الشيء من كتابته وما زاد سيد المكاتب أو ورثته إذا كانت أمورهم جائزة فهم متطوعون به فإن قيل فلم جبر سيد المكاتب على أن يضع عنه ولم يجبره على أن يكتبه قيل لبيان اختلافهما فإنه إذا كاتبه ممنوع من ماله وما أعطاه له دون ما كان مكاتباً وهو إذا كان رقيقاً لا يمنع من ماله ولم يخرج من رقه وما ملك العبد فأنما يملكه لسيده وما ملك العبد بعد الكتابة ملكه العبد دونه (قال) وإذا أدى المكاتب الكتابة كلها فعلى السيد أن يرد عليه منها شيئاً فإن مات فعلى ورثته وإن كان وارثه مولياً ومحجوراً عليه في ماله أو كان على الميت دين أو وصية جعل للمكاتب أدنى الأشياء يحاصصهم به وإذا أدى المكاتب كتابته ثم مات سيده وأوصى إلى أحد دفعه إلى المكاتب فإن لم يكن له ولي فعلى الحاكم أن يوليّه من رضيه له ويجبره على أن يعطيه أقل الأشياء وإن مات المكاتب وسيده وقد أدى فعلى الورثة من هذا ما كان على سيد المكاتب حتى يؤدوه من مال سيد المكاتب فإن كان على سيد المكاتب دين لم يكن لهم أن يحاصوا أهل الدين إلا بقل ما يقع عليه اسم شيء وإن كانوا متطوعين بما هو أكثر منه من أموالهم لم يحاص به المكاتب ولم يخرجوه من مال أبهم لأنه لم يكن يلزمه إلا أقل الأشياء فإذا أخرجوا الأقل لم يضمنوا لأنه لا شيء له غيره وإن مات سيد المكاتب فأعطى وارثه المكاتب أكثر من أقل ما يقع عليه اسم الشيء كان لمن بقي من الورثة رده وكذلك يكون لأهل الدين والوصية لأنه متطوع به بأكثر من أقل ما يقع عليه اسم الشيء من مال ليس له دون غيره وهكذا سيده لو فليس فأما لو أعطاه سيده شيئاً ولم يفسد أو وضعه عنه فهو جائز له والشيء كل ماله ثمن وإن قل ثمنه فكان أقل من درهم وإن كاتبه على دينار فأعطاه حبة ذهب أو أقل مما له ثمن جاز وإن كاتبه على دراهم فكذلك ولو أراد أن يعطيه ورقاً من ذهب أو ورقاً من شيء كاتبه عليه لم يجبر العبد على قبوله إلا أن يشاء ويعطيه مما أخذ منه لأن قوله من مال الله الذي آتاكم يشبه والله تعالى أعلم آتاكم منه فإذا أعطاه شيئاً غيره فلم يعطه من الذي أمر أن يعطيه ألا ترى إلى لا أجبر أحد له حق في شيء أن يعطاه من غيره

﴿ من تجاوز كتابته من المالكين ﴾ أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال وإنما خاطب الله عز وجل والله تعالى أعلم بالفعل في المالك من كان ملكه ثابتاً في المالك وكان غير محجور فليس يكون هكذا إلا بالغير غير محجور وإذا كاتب الحر المحجور عبده ثم أطلق عنه الجبر فإن كتابته باطل إلا أن يكون جدها بعد إطلاق الجبر والحررة بالغة في الرشد والجبر كالحرة لا يختلفان ولو كاتبه قبل أن ينطلق عنه الجبر ثم أطلق عنه الجبر ثم ناداه الكتابة كلها لم يعتق إلا أن يكون جدها الكتابة بعد إطلاق الجبر أو قال بعد إطلاق الجبر إذا أدبت إلى كذا أفانت حر فيعتق بهذا القول لا بإداء الكتابة كلها كما لو قال هذا العبد له ان دخلت الدار فانت حر فدخلها بعد إطلاق الجبر عن السيد لم يعتق حتى يجدد عينا أو عقداً بعد إطلاق الجبر ولو ادعى عبد على سيده أنه كاتبه فقال كاتبك وأنا محجور وقال العبد كاتبني وأنت غير محجور فالقول قول العبد وعلى السيد البينة وإذا كاتب السيد عبده وهو غير محجور ثم جبر على السيد أو عبده كانت الكتابة على السيد ثابتة ويستأدى وليه الكتابة وإذا أدى العبد فهو حر (قال) ولو كاتب رجل عبده وهو مبرسم أو بهلم أو عارض غالب على عقله

الرجل اتباع السنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بخلاف الصلاة والصوم لأن فيه نفقة من المال وليس ذلك في صوم ولا صلاة (قال الشافعي) فإن قيل أفروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أمر أحداً أن يصوم عن أحد قيل نعم روى ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم فإن قيل فلم لا تأخذه قيل حدث الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم نذر نذراً ولم يسمه مع حفظ الزهري وطول مجالسة عبيد الله لابن عباس فلما جاء

أو من يله وإن لم يغلب عليه حين كاتبه فالكتابة باطل لانه في هذه الحال لو أعتقه لم يحجز عتقه فان أفاق فأنبت عليه فالكتابة باطل حتى يجدها له في الوقت الذي لو أعتقه فيه جاز عتقه أو باعه جاز بيعه وإذا كاتب الرجل عبده وهو غير محجور ثم غلب على عقله فالكتابة ثابتة انما أنظر الى عقدتها فإذا كان صحيحاً أثبتته وإذا كان غير صحيح لم أثبت به حال يأتي بعده

(كتاب الصبي) (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وإذا كاتب الصبي عبده لم تجز كتابته باذن أبيه كانت الكتابة أو قاض أو وليه وكذلك لو أعتقه على مال يأخذه منه لان الصبي ممن لا يحجز عتقه وإذا كاتب الصبي عبده قبل البلوغ ثم بلغ فأنبت على الكتابة لم تجز الكتابة الا أن يجدها بعد البلوغ والرشد

(موت السيد) أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رضى الله تعالى عنه وإذا كاتب الرجل عبده ثم مات السيد فالكتابة بحالها وإذا كاتبه ثم أفلس فالكتابة بحالها ولو كاتب أم ولد أو مدبر مملوك كالهالم تجز الكتابة ولو أخذنا جميعها لم يعقل لانهم ممن لا يحجز بيعه ولا عتقه وإذا كاتب المكاتب عبده لم تجز كتابته ولو أخذنا الكتابة لم يعقل لانه ممن لا يحجز عتقه ولا يثبت له ولاء كان ذلك نظراً منه لنفسه أو لم يكن وكذلك لو أخذ من العبد عاجلاً في أول كتابته مثل قيمته مراراً لان كسب عبده له وليس له أن يخرج عبده منه بعقل ولا يمنع نفسه ماله

(كتاب الوصي والاب والولي) (قال الشافعي) رضى الله تعالى عنه وليس لاب الصبي ولا لولي اليتيم وصياً كان أو مولى أن يكاتب عبده بحال لان الكتابة لا تنظر فيها للصغير ولا للكبير الا ترى أن العبد المكاتب اذا كان ذاملاً أو أمانة واكتساب كانت رقبته وماله واكتسابه للصبي والمولى وإن كان غير ذى أمانة لم يكن النظر أن يمنع بيعه واجارته وأرث الجناية عليه ويكاتب على نجوم (١) تمنع في مدته لها من منفعة ثم لعله أن لا يؤدى ما عليه وإن قيل فقد ينصح ويكتسب اذا كوتب نصيحة لا ينصحها عبداً قيل فان كانت نصيحته بحال يؤدى عنده فأتطلبه فهو للصبي والمولى عليه ولا يمنع رقبته العبد ولا منفعته وإن كانت نصيحته اكتساباً فأجره فان خبث أدبه فان قيل فقد يخاف أن يأتى أن لم يكاتب قيل ولا يؤمن عليه اذا كوتب أن يقيم حتى اذا تقارب حلول نجمه أبقى فليست الكتابة نظراً بحال وانما أجرها على من يلى ماله لانه لو أعتق جاز فان كاتب أبو الصبي أو ولي اليتيم أو المولى فالكتابة باطل وإن أدى العبد أو أعتقه فالعبد رقيق بحاله وما يؤدى منه حلال لسيدته وإن أعطى من سهم الرقاب يرجع الوالى عليه فأخذه من صار إليه لانه ليس من الرقاب وإذا باعه من أجني فاستوفى قيمته أو ازداد أو باعه بما يتغاب الناس عتله في نظر المولى لعتق أو غيره حاز البيع من قبل أنه يملك على المشتري من ماله بالعبد للمولى ما لم يكن للمولى ملك وهو لا يملك على المكاتب شيئاً لم يكن المولى يملكه لان ملكه على رقبته وماله وكسبه فيما يستأنف واحد وهكذا ليس لولى الصبي أباً كان أو غيره أن يعتق عبده على مال يعطيه إياه العبد ان أعطاه وقبض المال من العبد أو أعتقه عليه فالمال للمولى والعتق باطل وليس لولى المولى أباً كان أو غيره أن يبيعه من أحد بدين فان باعه بدين فالبيع مفسوخ ولو أعتقه الذي اشتراه كان العتق مردوداً وفي عتق الاب والولى عبد المولى عليه على مال أو مكاتبته معنى بأن لا يحجز أن يكون الولد الا للعتق والمولى غير معتق والمعتق غير مالك ولا يحجز العتق لغير مالك وإن كان المولى بالغاً فاذن بذلك لوليه لم يحجز لانه في حكم الصغير في أن لا يحجز أمره في ماله حتى يجمع البلوغ والرشد وإذا كان العبد بدين محجور عليه بالغ أو صبي وبين رجل يلى نفسه لم تجز كتابته أذن فيها المحجور ووليه أم لم يأذن وإذا أدى عتق نصيب غير المحجور ويراجع هو والعبد بنصف قيمة العبد وعتق كله عليه ان كان موسراً وضمن للمحجور نصف قيمة العبد مملوك أو لا يرجع على المحجور بشئ أخذه منه لانه أخذه من عبده

غيره عن ابن عباس بنغير
ما في حديث عبيد الله
أشبهه أن لا يكون محفوظاً
فان قيل أتعرف الذى
جاء بهذا الحديث يغلط
عن ابن عباس قيل
نعم روى أصحاب ابن
عباس عن ابن عباس
أنه قال لابن الزبير
الزبير رجل من متعته
البحر فروى هذا عن
ابن عباس انها متعة
النساء وهذا غلط
فاحش قال الشافعي
وليست علينا كبير
مؤنة في الحديث الثابت
اذا اختلف أو ظن
مختلفاً ما وصفت ولا
مؤنة على أهل العلم
بالحديث والنسبة
(١) قوله تمنع في مدته
لها الخ كذا بالاصل
ولعله تمنع في سعيه لها
الخ وحرر كتبه مصححه

(من مجوز كتابته من الماليك)

أخبرنا الربيع قال قال الشافعي رحمه الله تعالى ولا يجوز أن يكتب الرجل عبد الله مغلوباً على عقله ولا عبد الله غير بالغ لانه إذا كان معقولا عن الله عز وجل انه انما خاطب بالفرائض البالغين غير المغلوبين على عقولهم فالكتابة إذا كانت فريضة للعبد لازمة على سيده والسيد على عبده فيها أداء الأمانة والوفاء وليس الصغير ولا المغلوب على عقله ممن يلزمه فرض بقوله كما لا يحجب قوله ولا يؤخذ باقراره على نفسه في شيء لله ولا للناس (قال الشافعي) وكذلك لا يجوز أن يكتب أبو المعتوه والصبي عنهما ولا أمهما إن كانا مملوكين وكاتباً على أنفسهما وعليهما دون أنفسهما لانه لا يجوز أن يحمل العبد لسيدته بشئ خلا الكتابة التي أذن الله عز وجل بها التي هي سبب فساد وقته فأما أن يحمل عن غيره فلا وكذلك لو كان أبواهما حراً فكاتباً عنهما على نجوم وضمنهما الأبوان فشرط السيد أنهما مملوكا حتى يؤدى إليه هذا المال لم تجز الكتابة وإن أدى إليه عنهما اعتقا كما يعتق المكاتب بأداء الكتابة الفاسدة ويأخذ السيد قيمة المعتق منهما ما يريد تراجعون كما وصفت في الكتابة الفاسدة والعبد كالحرة في البين وليس لأبيهم ما إذا اعتقا أن يرجعا على السيد عما أعطياه على عتقهما كما ليس لهما لو قال أعتق عبدك على مائة فاعتقه أن يرجعا كما لو أعطياه مائة أو ضمناها له على أن يعتقه فاعتقه لم يكن لهما أن يرجعا ولهما أن يرجعا في الضمان له ما لم يعتقه وكذلك في الباب الأول يرجعان ما لم يعتقا (قال) وإذا أراد أبواهما أن يجوز هذا اشترياها مائة أو دين إلى أجل أو حال فإذا فعلوا ذلك لزمهم المال وكان الابنان حراً من مالك الأبوين لهما وكذلك الاجنبيون في هذه المسائل كلها إلا أن الاجنبيين إذا اشتروا وهم لم يعتقا حتى يردوا لهما اعتقا ولو كاتب رجل على نفسه وابن له صغير كانت الكتابة باطلاً وكذلك على نفسه وابن له معتوه أو بالغ غير معتوه غائب وكذلك لو كاتب رجل على نفسه ومولده من غير أمته لم يجز هذا وإذا كاتب العبد بالغاً صحيحاً ثم غلب العبد على عقله لم يكن للسيد أن يجزئه حتى يحل نجمه من نجومه فإذا حل لم يكن له تجهيزه لانه لا يعرب عن نفسه بحال حتى يأتي الحاكم ولا ينبغي للحاكم أن يجزئه حتى يسأل عن ماله فإن وجد له مالا يؤدي إلى سيده منه الكتابة أداها وانفق عليه من فضله وإن لم يجده ما يؤدي عنه الكتابة أو النجم الذي حل عليه منها عجزه فإن عجزه ثم أفاق فدل على ماله أو دل عليه الحاكم قبل إفاقته أبطل التجهيز عنه وجعله مكاتباً بحاله إذا كان المال له قبل التجهيز وأدى ذلك المكاتب فان كان مالا أفاده بعد التجهيز جعله لسيدته ولم يرد التجهيز ولو وجد الحاكم له في ذهاب عقله ما يؤدي عنه كتابته فأداء عتق وإن لم يجده مالا ولم يجده نفقة ولا أحد يتطوع بأن ينفق عليه عجزه وألزم السيد نفقته ولا يلزم السيد نفقته بحال حتى يقضى عليه بالعجز فإذا وجد له مالا كان قبل التجهيز فالتجهيز عنه ويرد السيد عليه بنفقته في ذلك المال مع كتابته (قال) وبين ما وصفت في كتاب تجهيز أياه ولو غلب المكاتب على عقله وأدى عنه السلطان كان على الكتابة لانه يؤدي عنه من حقه فإذا أدى عنه رجل متطوعاً فعلى الحاكم قبول ذلك المكاتب حتى يصير مالا ثم يعطيه سيده وليس على السيد قبوله إلا أن يقول المتطوع عنه قدم ملكته أياه فيلزم السيد قبوله عن المكاتب لأن المكاتب لا يعرب عن نفسه فإن أبي السيد أن يقبله عنه وخفي ذلك على القاضي فجيزه ثم علمه رد تجهيزه وأخذه بما تطوع به عليه إن أعطاه المتطوع فإن لم يعطه لم يجزئه الحاكم عليه

في العلم بالحديث الذي يشبه أن يكون غلطاً والحديث الذي لا يثبت مثله وقد عارض صنفان من الناس في الحديث الذي لا يثبت مثله بحال بعض محدثيه والحديث الذي غلط صاحبه بدلالة فلا يثبت فسألني منهم طائفة تبطل الحديث عن هذا الموضع بضربين أحدهما الجهالة ممن لا يثبت حديثه والآخرون بأن يوجد من الحديث ما يرد فيه فيقولون إذا جازني واحد منه جازني كله وصرت في معناه فقلت رأيت الحاكم إذا شهد عنده ثلاثة

(كتاب النصراني)

(أخبرنا الربيع) قال قال الشافعي رضي الله عنه إذا كاتب الرجل النصراني عبده على ما يجوز للإسلام

أن يكاتب عبده عليه فالكتابة جائزة وإن ترافعا لينا أنفذناها فإن كاتب عبده ثم أسلم العبد فهو على الكتابة
الآن يشاء أن يهجره فإن شاء الهجر بعناه عليه وكذلك أمته يكاتبها ثم تسلم إن شاءت الهجر بعناها وإن لم تشاء
أثبتنا الكتابة وإن أسلم السيد والعبد نصراني بحاله فالكتابة بحالها وكذلك لو أسلم جميعا ولو كاتب نصراني
عبد له نصرانيا على حجر أو خنزير أو شيء له ممن عندهم محرم عندنا فناء السيد يدا بطلان الكتابة والعبد يدا
اثباتها والعبد يدا بطلانها والسيد يدا اثباتها بطلانها لانها ما أنا (قال) وبطلانها ما لم يؤد المكاتبة الخ
أو الخنزير وهما نصرانيان فإذا أدى الخنزير أو الخنزير وهما نصرانيان ثم ترافعا لينا وجاءنا أحدهما فقد عتق
ولا يرد واحد منهما على صاحبه بشئ لأن ذلك مضى في النصرانية بمنزلة ثمن خمر يبيع عندهم ولو كاتبه في
النصرانية خمر فأداها لافيل لا ثم أسلم السيد والعبد بحاله فإنا بطلانها المكاتبه لانه ليس له أن يأخذ
خمر أو هو مسلم وكذلك لو أسلم العبد ثم جاءنا السيد والعبد بطلانها المكاتبه لانه ليس لمسلم أن يؤدى خمر وكذلك
لو أسلم جميعا وكذلك لو لم يسلم واحد منهما وجاءنا أحدهما بطلانها المكاتبه لانه ليس لمسلم أن يقتضى خمر (قال)
ولو أسلم السيد والعبد أو أحدهما وقد بقي على العبد رطل خمر فقبض السيد ما بقي عليه عتق العبد بقبضه
آخر كتابته ورجع السيد على العبد بجميع قيمته ديننا عليه لانه قبضها وليس له ملكها إن كان هو المسلم
وكذلك إن كان العبد المسلم فليس له قبضها منه ولا لمسلم تأديتها اليه ولو أن نصرانيا ابتاع عبدا مسلما وكان له
عبد نصراني فأسلم ثم كاتبه بعد اسلام العبد على دنائير أو دراهم أو شيء تحمل كتابة المسلمين عليه ولا تحمل فيها
قولان أحدهما أن الكتابة باطل لانها ليست باخراج له من ملكه تام ومتى ترافعوا لينا رددناها وما أخذ
النصراني منه فهو له لانه أخذه من عبده فإن لم يترافعوا حتى يؤديها العبد المكاتب عتق وتراجعنا بفضل
قيمة العبد إن كان ما قبض منه النصراني أقل من قيمته رجع على العبد بالفضل وإن كان ما أدى اليه العبد
أكثر من القيمة رجع على النصراني بالفضل عن قيمته ولو كاتبه بخمر أو خنزير أو شيء لا ثمن له في الاسلام
بعد ما أسلم العبد كانت الكتابة فاسدة فإن أداها العبد عتق بها ورجع عليه النصراني بقيمة تامة لانه لا ثمن
للخمر الذي دفع اليه ولو كانت المكاتبه للنصراني جارية كانت هكذا في جميع المسائل ما لم يطأها فإن وطئها
فلم تحمل فله امهر مثلها وإن وطئها حملت فأصل كتابتها صحيح وهي بالخيار بين الهجر وبين أن تمضى على
الكتابة فإن اختارت المضى على الكتابة فلها امهر مثلها وهي مكاتبه ما لم تهجر وإن اختارت العجز أو عجزت
جبر على بيعها ما لم تلد فإن ولدت له فالولد مسلم حر باسلامها لا سبيل عليه لانه من ماله كما وان مضت على
الكتابة فبات النصراني فهي حرة بموته ويبطل عنها ما بقي عليها من الكتابة ولها ماله ليس لورثته منه شيء لانه
كان ممنوعا من ماله بالكتابة ثم صارت حرة فصاروا ممنوعين منه بحريتها وإن ولدت وعجزت أخذ بنفقتها
وحيل بينه وبين اصابتها فإذا ماتت فهي حرة وتعمل له ما تطيق وله ما اكتسبت وبخني عليها والقول الثاني أن
النصراني إذا كاتب عبده المسلم بشئ يحمل فالكتابة جائزة فإن عجز بيع عليه وكذلك إذا اختار العجز
بيع عليه وإذا أدى عتق وكان للنصراني ولاؤه لانه مالك معتق وإذا كاتبه كتابة فاسدة بيع ما لم يؤد فاعتق
فإن أدى فعتق بالاداء فهو حر ولاؤه للنصراني وتراجعنا بقيمة العبد مملوكا وتكون للنصراني عليه ديننا
(قال) وجناية عبد النصراني والجناية عليه وولده وولم يكاتبته في الحكم إذا ترافعوا لينا مثل جناية مكاتب
المسلم والجناية عليه وولده لا يختلغون في الحكم

(کتابۃ الحربی)

(قال الشافعي) رضي الله عنه وإذا كاتب الحربي عبده في بلاد الحرب ثم خرجا مستأمنين أنبت الكتابة بينهما

عَدْلُ يَعْرِفُهُ وَبُحْرُوحُ
يَعْرِفُهُ وَرَجُلٌ يَجْهَلُ
جَرْحُهُ وَعَدْلُهُ أَلَيْسَ
يُجِيزُ شَهَادَةَ الْعَدْلِ وَيُتْرَكُ
شَهَادَةُ الْمَجْرُوحِ وَيَقْفُ
شَهَادَةُ الْمَجْهُولِ حَتَّى
يَعْرِفَهُ بَعْدَ فَيُجِيزُهُ أَوْ
بُحْرُوحُ فَيُرَدُّه فَإِنْ قَالَ بَلَى
فَيْلَ فَلِمَ رَدَّ الْمَجْرُوحُ فِي
الشَّهَادَةِ بِالظَّنِّ جَازِلُهُ أَنْ
يُرَدَّ الْعَدْلُ الَّذِي لَا يَوْجَدُ
ذَلِكَ فِي شَهَادَتِهِ فَإِنْ قَالَ
لَا قَبِيلَ فَكَذَلِكَ الْحَدِيثُ
لَا يَخْتَلِفُ وَلَيْسَ تَجْزِي
لَكُمْ خِلَافَ الْحَدِيثِ
وَمَا نَفْسُهُ تَكَلَّمَ
بِالْجَهَالَةِ وَلَمْ تَرْضَ أَنْ
تُتْرَكَ الْجَهَالَةُ وَلَمْ تُقْبَلِ
الْعِلْمُ فَتَمَلَّتْ مُؤَنَّتَهَا وَقَالُوا
قَدْ تَرَدُّونَ حَسْبَ دُنَا

الآن يكون السيد أحدث لعبد فهر على استعباده وإبطال الكتابة فإذا فعل فالكتابة باطل ولو كاتب مسلم في بلاد الحرب والعبد مسلم أو كافر كانت الكتابة ثابتة كهي في بلاد الإسلام ولو أحدث له المسلم فهر بإبطال به الكتابة أو أدى إلى المسلم فاعتق والعبد مسلم أو كافر ثم قهره المسلم فسياء لم يكن ذلك له وكان حر إلا أن الكتابة أمان له منه إن كان كافراً واعتق تام إن كان مسلماً وكافراً ولو كان العبد كافراً فاعتق بكتابة المسلم ثم سياء المسلمون لم يكن رقيقاً إلا أن له أماناً من مسلم يعتقه إياه ولو كان أعتقه كافراً بكتابة أو غير كتابة فسياء المسلمون كان رقيقاً لأنه لا أمان له من مسلم فالذي أعتقه نفسه يسترق إذا قدر عليه ولو أن حر يادخل النيا بأمان فكتب عبد عندنا والعبد كافراً أراد أن يخرج به إلى بلاد الحرب وتحاً كما النيا منعت من أخراجه ووكل من يقبض بنجومه فإذا أدى عتق وكان ولاؤه للحربي وقيل له إن أردت المقام في بلاد الإسلام فأسلم أو أدا الجزية إن كنت ممن تؤخذ منه الجزية وانما تركناك تقيم في بلاد الإسلام لئلا مان لك وانك مال لاجزية عليك ولو كاتب الحربى عبد له في بلاد الإسلام أو الحربى ثم خرجا مستأمنين ثم لحق السيد بدار الحرب فقتل أو مات فالمكاتب بحاله يؤدى بنجومه فإذا قبضت دفعت إلى ورثة الحربى لأنه مال له كان له أمان ولو لم يمت السيد ولم يقتل ولكنه سبي والمكاتب ببلاد الإسلام لم يعتق المكاتب ولم تبطل كتابته بسبي السيد ولو سبي سيد المكاتب لم تبطل الكتابة وكان المكاتب مكاتباً بحاله فإن أدى فاعتق نظرت إلى سيده الذى كاتبه فإن كان قتل حين سبي أو من عليه أو قودى به فولاؤه لسيد الذى كاتبه وإن كان استرق فمات رقيقاً لم يكن له ولاؤه وعتق المكاتب وكان لاؤله ولا يجوز أن أجعل الولاة رقيقين وإذا لم يجز أن يكون الولاة لم يجز أن يكون الولاة لأحد بسببه ولد ولا سيده ولو أعتق سيد المكاتب بعدما استرق كان ولاؤه له لأنه قد أعتقه وصار من يصلح أن يكون له ولاؤه بالجزية فإن قيل فكيف تجعل الولاة إذا أعتق سيده لسيد له وقدر قيل بابتداء كتابته كما أجعل ولاء المكاتب بكتابته الرجل ثم يموت السيد فيعتق المكاتب بعد موت سيده بسنين لسيد له لأنه عقد كتابته والكتابة جائزة له ولو لم يدع الميت شيئاً غيره والميت لا يملك شيئاً فإن قيل فكيف لم تبطل كتابته حين استرق سيده قيل لأنه كاتبه والكتابة جائزة ولا يبطلها حادث كان من سيده كما لا تبطل الكتابة بموت السيد ولا إفلاسه ولا الجزية عليه فإذا كاتب الحربى عبده في بلاد الإسلام ورجع السيد إلى دار الحرب فسيبى وأدى المكاتب الكتابة والحربي رقيقاً أو قد مات رقيقاً فالكتابة لجماعة أهل النى من المسلمين لأنه (٣) لا يملك لها إذا بطل أن يملك سيد المكاتب وإذا لم يجز أن صار رقيقاً بعد الجزية أن يملك مالاً لم يجز أن يملكه عبده سيده ولا قرابه له ولو قتل السيد أو سبي فن عليه قبل يجرى عليه رق أو قودى به لم يكن رقيقاً في واحد من هذه الأحوال وورده إلى سيده في بلاد الحرب كان أو في بلاد الإسلام فإن مات رد على ورثته وإن استرق سيد المكاتب ثم عتق فقها قولان أحدهما أن يدفع إليه إذا مكاتبته وإن مات قبل يدفع إليه دفع إلى ورثته لأنه كان مالاً موقوفاً له لم يملكه مالكه عليه لأنه مال كان له أمان فلم يجز أن تبطل أمانه ولا ملكه ما كان رقيقاً ولا سيددونه إذا لم يملكه هو فلما عتق كانت الأمانة مؤداة إليه إذا كان مالاً كافراً ممنوعاً منها إذا كان إذا ضرب إليه ملكها غيره عليه كما ورث الله عز وجل الأبوين فلما كان الأبوان مملوكين لم يجز أن يورثا لأنه يملك مالهما ملكهما ولو عتق الأبوان قبل موت الولد ورثا فإن قيل فقد ملك بعض هذا المال قبل عتق السيد قيل كان موقوفاً ليس لأحد بعينه ملكه كما توقف مال المرتد لملكه هو أو غيره إذا لم يرجع إلى الإسلام والقول الثانى أنه إذا جرى عليه الرق فأدى المكاتب لأهل النى لأنهم ملكوا ماله بأن صار غيره مالاً كاله إذا صار رقيقاً ولو كان العبد لحق بدار الحرب فلم يحدث له السيد فهر يسترق به حتى خرج النيا بأمان فهو على الكتابة ولو لحق بدار الحرب وأدى المكاتب بها ولم يحدث له السيد فهر وأخرج النيا كان حراً ولو دخل النيا حربى وعبده بأمان فكتبه ثم خرج الحربى إلى بلاد الحرب ثم خرج عبده وراءه أو معه فأحدث له فهر بإبطال الكتابة وكذلك لو أدى إليه ثم استعبده ثم أسلم معه

وتأخذون بآخر قلنا نرده بما يجب به رده ونقبله بما يجب به قبوله كما قلنا في اليهود وكانت فيه مؤنة وإن غضب قوم لبعض من ردم من حديثه فقالوا هؤلاء يعيبون الفقهاء وليس يجوز على الحكام أن يقال هؤلاء مردون شهادة المسلمين وإن ردوا شهادة بعضهم بظنة أو دلالة على غلط أو وجه يجوز به رد الشهادة

باب المختلقات التى لا يثبت بعضها من أعتق شركاه في عبد

حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعى قال أخبرنا مالك عن نافع

قره إذا كان إذا ضرب إليه الخ كذا بالأصل اه مع صحه

في دار الحرب كان عبده له كما يحدث قهر الحرب بل لا يكون له عبداً ولو دخل الحربى النابا مان ثم كاتب عبده ثم خرج الحربى الى بلاد الحرب ثم أغار المشركون على بلاد الاسلام فسيبوا عبدا الحربى ثم استنقذه المسلمون كان على مالك الحربى لانه كان له امان كالأغاروا على نصراني فاستعبده ثم استنقذه المسلمون كان حلالا لانه كان له امان وكذلك لو أغاروا على الحربى ببلاد الاسلام وقد دخل بأمان فسيبوه فاستنقذه المسلمون كان له امانه ولو أقام مكاتب الحربى في أيديهم حتى يمر به نجح لا يؤديه كان للحربى ان كان في بلاد الاسلام أو بلاد الحرب أن يعجزه فان عجزه بطلت الكتابة وان لم يعجزه فهو على الكتابة وهذا كله اذا كانت كتابته صحيحة فأما اذا كانت كتابته فاسدة بشرط فيها أو كاتبه على حرام مثل الكتابة على الخمر والخنزير وما أشبه هذا فاذا صار الى المسلمين فرده مولا فاسد والكتابة

(كتابة المرتد من المالكين والملوكين)

(قال الشافعى) رضى الله عنه اذا ارتد الرجل عن الاسلام فكاتب عبده قبل أن يقف الحاكيم ماله فكتابة جائرة وكذلك كل ما صنع في ماله فأمره فيه جائز كما كان قبل الردة فاذا وقف الحاكيم ماله حتى يموت أو يقتل على الردة فيصير ماله يومئذياً أو يتوب فيكون على ملكه لم تجز كتابته واذا كاتب المرتد عبده أو كاتبه قبل رتد ثم ارتد فالكتابة ثابتة قال ولا أجيز كتابة السيد المرتد ولا العبد المرتد عن الاسلام الا على ما أجيز كتابة المسلم وليس ولاء واحد منهما كالنصرانيين ومن لم يسلم قط فترك على ما استحل في دينه ما لم يتماكم اليه ولو تأدى السيد المرتد من مكاتبه المسلم أو المرتد كتابة حراما عتق بها ورجع عليه بقيمته وكذلك كل كتابة فاسدة تأداهامنه عتق بها وراجعا بالقيمة كما وصفت في الكتابة الفاسدة ولو لحق السيد بدار الحرب وقف الحاكيم ماله وتأدى مكاتبته ففى عجز فللحاكم رده في الرق ومتى أدى عتق وولاء الذى كاتبه وان كان مرتدالا لانه المالك العاقل للكتابة واذا عجز الحاكيم المكاتب فشاء سيده تأبى بالتعجير تام على المكاتب الا أن يشاء السيد والعبد أن يحدد الكتابة واذا وقف الحاكيم ماله نهى مكاتبه عن أن يدفع الى سيده شيئا من نجومه فاذا دفعها اليه لم يبرئه منها وأخذها بها ولو أن رجلا كاتب عبده فارتد العبد المكاتب وهو في دار الاسلام أو لحق بدار الحرب فهو على الكتابة بحالها لا تبطل الردة وكذلك لو كان العبد ارتداً ولا ثم كاتبه السيد وهو مرتد كانت الكتابة جائزة أقام العبد في بلاد الاسلام أو لحق بدار الحرب ففى أدى الكتابة فهو حر وولاءه لسيده ومتى حل بحجم منها وهو حاضر أو غائب ولم يؤده فليس له تعجزه كما يكون له في المكاتب غير المرتد واذا قتل على الردة أو مات قبل أداء الكتابة فماله لسيده ولا يكون مال المكاتب فياً بل هو بدار الحرب لان ملكه لم يتم عليه ومالك المكاتب موقوف على أن يردته أو فيكون له أو يموت فيكون ملكا لسيده وسواء ما كتب ببلاد الحرب أو ببلاد الاسلام فان مات أو قتل وهو مكاتب فهو ملك لسيده المسلم الذى كاتبه لا يكون فياً ولا غنيمته ولو أوجف عليه بخيل أو ركاب لانه ملك للسيد المسلم ولو ارتد المكاتب ولحق بدار الحرب بشئ فوقع في المقاسم أو لم يقع فهو لسيده وماله كله وكذلك لو أسر ثم سبي كان لسيده (قال الشافعى) فان أدى فعتق وهو مرتد ببلاد الحرب فسيب فهو وماله غنيمته لانه قد تم ملكه على ماله غير انه ان ظفر به وهو مكاتب أو حراستيب فان تاب والقتل مكاتب وماله للسيد وان عرض قبل أن يقتل أن يدفع الى سيده ماله مكانه أجبر سيده على قبضه وعتق وقتل وكان ماله فياً وان لم يدفع حتى يقتل فماله كله لسيده اذا كان سيده مسلما ولو كان السيد المرتد والمكاتب المسلم فان عجز المكاتب وقتل السيد أو مات على الردة فالمكاتب وماله في لانه مال المرتد واذا أدى فعتق فماله من الكتابة قال المرتد يكون فياً وما بقى في يده قال العبد الذى عتق بالكتابة لا يعرض له واذا كاتب الرجل عبده ثم ارتد

عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أعتق شركا له في عبد فمكّن له مال يبلغ ثمن العبد فقوم عليه قيمة العدل فأعطى شركاءه حصصهم وعتق عليه العبد والا فقد عتق منه ما عتق (أخبرنا) سفيان بن عيينة عن عمرو ابن دينار عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أيمعبد كان بين اثنين فأعتق أحدهما نصيبه فان كان موسرا فانه يقوم عليه بأعلى القيمة أو قيمة عدل ليست بوكس ولا شطط ثم يغرم لهذا حصته

عن الاسلام فاقبض في رده من كتابته قبل يحجر عليه فالمكاتب منه برىء وما قبض بعد الحجر منه فالوالى
أخذه بنجومه ولا يبرئه منه فان أسلم المولى وقد أقر بقبضه منه أبرأه والى فاقبض المولى منه ان كان قبض منه
في الردة نجما ثم سأله الولى ذلك النجم فلم يعطه اياه فعجزه وأسلم المرتد ألغى التمييز عن المكاتب لانه لم يكن عاجزا
حيث دفع الى سيده وهو يخالف المحجور في هذا الموضع لان وقف الحاكم ماله انما كان توفيراً على
المسلمين ان ملكوه عنه بان يموت قبل يتوب ولم يكن عليه ضرر وتاب في وقفه عنه ألا ترى أنه ينفق عليه منه
ويقضى منه دينه وتعطى منه جنيته وهذا دليل على أنه في ملكه واذا ارتد العبد عن الاسلام وكاتبه سيده
جازت كتابته فان لحق بدار الحرب ومعه عبد آخر في الكتابة أخذت من الآخر حصته وعق من الكتابة
بقدره ولم يؤخذ من حصته المرتد شيئاً وكذلك الامة المرتدة تكاتب فان ولدت في الكتابة فتى عجزت فولد هارقيق
ومتى عنت عتقوا واذا سبي مكاتب مسلم فسيده أحق به وقع في المقاسم أو لم يقع وان اشتراه رجل في بلاد
الحرب باذنه رجع عليه بما اشتراه به إلا أن يكون أكثر من قيمته وان اشتراه بغيره لم يرجع عليه بشئ واذا
كاتب العبد وهو في بلاد الحرب فخرج العبد مسلماً وترك مولاهما مشركاً فهو حر ولا كتابة عليه وكذلك
لو خرج مسلماً وهو مكاتب فان كان سيده مسلماً في بلاد الحرب فلا يعتق بخروجه وهو على ما كان عليه
في بلاد الحرب ولو خرج سيد المكاتب بعده بساعة لم يرد في الرق ولم يكن له ولاؤه لانه لم يعتق ولو كاتب
مسلم عبداً له مسلماً فارتد قبل السيد ثم ارتد السيد ثم ارتد العبد أو ارتد العبد أو ارتد امعاف سواء
ذلك كله والكتابة بحالها فان أدى المكاتب الى السيد قبل أن يوقف ماله عتق وسواء رجع المكاتب الى
الاسلام أو لم يرجع انا أدى الى السيد في أن يعتق العبد بالأداء وكل حال وكذلك سواء رجع السيد
الى الاسلام أو لم يرجع في أن يعتق العبد بالأداء ولو جاء العبد الى الحاكم فقال هذه كتابتي فاقبضها فان
سیدی قد ارتد لم يكن له أن يعجز بل يقبضها حتى ينظر فان كان مرتداً قبضها وأعتقه ووقفها فان
رجع سيده الى الاسلام دفع اليه الكتابة وان لم يرجع حتى مات أو قتل على الردة كانت الكتابة فيأ
كسائر ماله

(حدثنا) الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا عبد المجيد عن
ابن جريح قال أخبرني
قيس بن سعد أنه سمع
مكحولاً يقول سمعت
سعيد بن المسيب يقول
أعتقت امرأة أو رجل
سته أعبد لها ولم يكن لها
مال غيرهم فأتى النبي
صلى الله عليه وسلم في
ذلك فأقرع بينهم فاعتق
ثلثهم (قال الشافعي)
كان ذلك في مرض
المعتق الذي مات فيه
أخبرنا عبد الوهاب عن
أيوب عن أبي قلابة عن
أبي المهلب عن عمران
ابن حصين أن رجلاً من
الانصار أوصى عند موته

(العبد يكون للرجل نصفه في كاتبه ويكون له كله في كاتب نصفه)

(قال الشافعي) رضي الله عنه واذا كان العبد نصفه حراً ونصفه لرجل فكاتب الرجل نصفه فالكتابة جائزة لان
ذلك جميع ما ملكه منه وما بقي غير مملوك لغيره ولو كان له نصف عبد ونصفه حراً فكاتب العبد على كاه
كانت الكتابة باطلاً وكان شبهاً بمعنى لو باعه كله من رجل لانه باعه ما عاك وما لا عاك فان أدى المكاتب
الكتابة على هذه الكتابة الفاسدة عتق وترجع في نصفه كما وصفت في الكتابة الفاسدة ولو كان له نصفه
فكاتبه على ثلثه كانت الكتابة فاسدة لانه كاتبه على ما لا عاك منه فاذا كاتبه على ما عاك منه وما بقي منه
حراً بأن عتق جاز نصفاً كان أو ثلثاً أو أكثر فاذا كاتبه على ما هو أقل مما عاك منه فالكتابة باطل كالرجل يكون
له العبد في كاتب نصفه (قال) ولو كان لرجل نصف العبد ورجل نصفه قد دره أو أعتقه الى أجل أو أخذ منه
أو كان في ملكه لم يحدث فيه شيئاً فكاتبه شريكه لم تجز الكتابة وانما معنى اذا كان العبد بأكمله لرجل فكاتب
نصفه أو جزءاً منه أن الكتابة ليست بعقوبات فاعتقه كله عليه بالسنة ولا يجوز أن يجعله مكاتباً كله وانما
أ كاتبه نصفه فليس العبد في ملكه بحال فأفند الكتابة لان العبد اذا كاتبه منع سيده من ماله وخدمته
واذا كاتب نصفه لم يستطع منعه من ماله وخدمته ونصفه غير مكاتب واذا قاسمه الخدمه لم يتم للعبد كسب
ولم ين ماله كتسب في يوم سيده الذي يخدمه فيه وفي يومه الذي يترك فيه لكسبه واذا أراد السفر لم يكن له أن
يسافر لانه يمنع سيده يومه فلا يكون كسبه تاماً فلذلك أبطلت الكتابة فيه (قال الشافعي) واذا أرفعا لنا

قبل أداء الكتابة أبطلنا الكتابة وإذا أبطلناها فأدى منها إلى سيده فهو مال له وإذا لم يترافعا ليناسحق
يؤدى المكاتبة عتق كله ورجع عليه السيد بنصف قيمته لأنه انما أخرج منه النصف على الكتابة الفاسدة
فلا يرجع بأكثر من النصف لأن النصف الثاني عتق عليه بإيقاعه العتق على النصف بالكتابة فكان كرجل
قال لعبد له نصفك حرا إذا أعطيتني مائة دينار فأعطاها إياها عتق العبد كله لأنه مال له وإذا أعتق منه شيئا عتق
كله ولو كانت المسئلة بمحالها فمات السيد قبل يتأدى منه بطلت الكتابة ولو تأدى منه الورثة لم يعتق لأنهم
ليسوا بعماله الذي قال له إذا أدبت إلى كذا فأنت حرة وكذلك كل كتابة فاسدة مات السيد قبل قبضها فقبضها
الورثة بعد موته لم يعتق المكاتب بها ما وصفت وما أخذوا منه فهو مال لهم وهذا كعبد قال له سيده ان دخلت
الدار فأنت حرة فلم يدخلها حتى مات السيد ثم دخلها فلا يعتق لأنه دخل بعد ما خرج من ملكه وإذا كاتب
الرجل عبده كتابة غير جائزة ثم باع قبل الأداء فالبيع جائز لأن الكتابة باطل وكذلك إذا وهبه أو تصدق به
أو أخرج من ملكه بأي وجه ما كان وكذلك إذا أجره فالأجرة جائزة وكذلك إذا جنى فهو كعبد لم يكاتب
يخبر في أن يفديه متطوعا أو يباع في الجناية

(العبد بين اثنين يكاتبه أحدهما)

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى إذا كان العبد بين رجلين فليس لأحدهما أن يكاتبه
دون صاحبه أذن أولم يأذن له لأنه إذا لم يأذن له فشرط السيد لعبد في النصف الذي كاتبه على خمسين ابلا يعتق
بأدائها لم يجز له أن يأخذ الخمسين حتى يأخذ شريكه مثلها فتكون كتابته على خمسين ولا يعتق إلا بعانة وإذا
أخذ الخمسين فشرى يكتبه نصفها ولا يعتق العبد بخمسة وعشرين وانما أعتق بخمسين ولا يجوز أن يعتق بأداء
خمسين لم تسلم لسيده الذي كاتبه قال وإذا أذن له أن يكاتبه فهو مثل أن لم يأذن له من قبل أن أرادته أن
يكاتب نصفه لا تزيل ملكه عن نصفه هو وإذا لم يزل ملكه عن نصفه فهو ليس للذي كاتبه أن يتأدى منه شيئا إلا
وله نصفه ولو قال له تأداه ما شئت ولا شيء لي منه كان له الرجوع فيه من قبل أنه أعطاه ما لا يملك من كسب
العبد فإذا كسبه العبد فان أعطاه إياه حيث نذر يعلم شريكه وكفو هو وأذنه جاز له الرجوع ما لم يقبضه شريكه
فأما قبل كسبه أو قبل علم الشريك وتسليمه فلا يجوز ولا يجوز أن يكاتبه بأذنه إلا أن يأذن له في كتابة العبد
كله فيكون الشريك وكيل الشريك في كتابته في كتابته واحدة فتكون بينهما نصفين فان كاتب
رجل عبده بغير إذن شريكه على خمسين فأداهما إليه فشرى يكتبه نصفها ولا يعتق وان أداهما إلى سيده الذي كاتبه
وأدى إلى سيده الذي لم يكاتبه مثلها عتق لأنه قد أدى إليه خمسين سلمت وتراجع السيد الذي كاتبه والمكاتب
بقيمة نصفه لأنه عتق بكتابة فاسدة فان كان ثمن نصفه أقل من خمسين رجع عليه العبد بالفضل على الخمسين
وان كان أكثر من خمسين رجع عليه السيد بالزائد على الخمسين ولو أراد شريكه في العبد الذي لم يكاتب أن
يمنع عتقه بان يقول لا أقبض الخمسين لم يكن له وقبضت عليه لأنه قد أدى إليه مثل ما أدى إلى صاحبه وان
كان السيد موسرا ضمن لشريكه نصف قيمته وكان العبد حرا كله لأنه أعتق ما ملك من عبده ولا خرفه شرك
(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وان كان معسرا عتق نصيبه منه وكان المالك على نصيبه منه كما كان قبل
الكتابة ولو أن شريكه حين أعتق نصيبه منه كان العتق موقوفا فان كان المعتق الأول موسرا فأدى
قيمه إليه عتق عليه كله وكان له ولاؤه وان كان معسرا عتق على الشريك ما أعتق منه وكان ولاؤه بينهما
وهكذا لو كان العبد بين ثلاثة أو أربعة أو أكثر وإذا كان العبد بين اثنين فكاتبه أحدهما بأذن صاحبه
أو بغير إذنه ثم كاتبه الآخر فالكتابة كلها فاسدة لأن العقد الأول فاسد فكذلك العقد الثاني ولا يجوز كتابة

فأعتق ستة مما يملك
ليس له مال غيرهم أو
أوقال أعتق عند موته
ستة مما يملك ليس له شيء
غيرهم فبلغ ذلك النبي
صلى الله عليه وسلم فقال
فيه قولا شديدا ثم دعاهم
فجزأهم ثلاثة أجزاء
فأقرع بينهم فأعتق اثنين
وأرق أربعة (قال
الشافعي) وبهذا كله
نأخذ وكل واحد من
هذه الأحاديث ثابت
عندنا عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم فن
أعتق شركه في عبد
فكان له مال يبلغ ثمن
العبد قوم عليه قيمة
العبد فأعطى شركاءه
حصصهم وكان حرا يوم

العبد بين الاثنين حتى يجتمع جميعا على كتابته يجعلانها عقدا واحدا ويكونان شر يكتن فيهما مستوي الشركة ولا خير في أن (١) لا يكون لأحدهما في الكتابة أكثر مما للآخر

(العبد بين اثنين يكتاتبه معا)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريح قال قلت لعطاء مكاتب بين قوم فأراد أن يقاطع بعضهم قال لا إلا أن يكون له من المال مثل ما قاطع عليه هؤلاء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبهذا أنا أخذ فلا يكون لأحد من الشركاء في المكاتب أن يأخذ من المكاتب شيئا دون صاحبه فإن أخذه فهو ضامن لنصيب صاحبه منه وشر يكتن بالخيار في أن يتبع المكاتب ويتبع المكاتب الذي دفع اليه أو يتبع المدفوع اليه ولا يبرأ المكاتب حتى يقبض كل من له فيه حق جميع حصته في كتابته وإذا كان العبد بين اثنين فكتاتبه معا كتابة واحدة فالكاتب جائر ليس لواحد منهما أن يأخذ منه شيئا دون صاحبه وما أخذ أحدهما دون صاحبه فهو ضامن له حتى يؤديه إلى صاحبه وإن أدى إلى أحدهما جميع نصيبه دون صاحبه لم يعتق لأنه لم يسلم له ما أدى اليه حتى يقبض صاحبه مثله أو يبرئ المكاتب من مثله فإن فعل عتق المكاتب ولو أذن أحدهما لصاحبه أن يقبض من المكاتب دونه فقبض جميع حصته ففيها قولان أحدهما أن لا يعتق المكاتب لأن لشر يكتن الرجوع عليه بما أخذ منه وأذنه له أن يقبض ما لم يكن في يدي السيد فيعطيه أيام أذنه بما ليس يملك فله الرجوع فيه والآخر يعتق ويقوم عليه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان المكاتب بين اثنين فمجز عن نجم من نجومه فأراد أحدهما انظاره وأن لا يعجزه وأراد الآخر تجزيه فمجزه فهو عاجز والكتابة كلها مفسوخة ولا يكون لأحدهما إثبات الكتابة ولا الآخر أن يفسخها بالعجز كما لا يكون له أن يكتتب نصيبه منه دون صاحبه ولو أن عبد بين رجلين فكتاتبه معا على نجوم مختلفة فحل بعضها قبل بعض أو على نجوم واحدة بعضها أكثر من بعض كانت الكتابة فاسدة ولو أجزت هذا أجزت أن يكتاتبه أحدهما دون الآخر وذلك أنهم ما في كسبه سواء فإذا لم يأخذ كل واحد منهما ما يأخذ صاحبه لم تجز الكتابة وإذا أدى اليهما على هذا فعتق رجوع كل واحد منهما عليه بنصف قيمته ورده اليه فضلا إن كان أخذه وترجع في فضل ما أخذ كل واحد منهما من العبد دون صاحبه وإذا كان العبد بين اثنين فقال أحدهما كاتبتاه معا على ألف وقال الآخر على ألفين وادعى المكاتب ألفا تحالف المكاتب ومدعى الكتابة على ألفين وفسخت الكتابة ولو صدق المكاتب صاحب الألفين والألف فقال كاتبتني أحدهما على ألف والآخر على ألفين ففسخت الكتابة بلاعين ولو قال المكاتب بل كاتبتني جميعا على ألفين فإن صدقه صاحب الألف فالكاتب ثابتة وإن قال بل على ألف وحلف الذي ادعى ألفين فالكاتب مفسوخة ولو كاتبتاه معا على ألف فقال قد أديتها إلى أحدكما وصدقه معالي يعتق حتى يقبض الذي لم يؤد اليه جسمائة من شريكه أو يبرئه منها فإذا قبضها أو أبرأه منها برئ وعتق العبد وذلك أن القابض الألف مستوف لنفسه جسمائة لا تسلم له إلا أن يستوفي صاحبه مثلها وهو في الخمس المائة الباقية كالرسول للمكاتب لا يبرأ المكاتب إلا بوصولها إلى سيده ولو كاتبتاه على ألف ادعى أنه دفعها اليهما معا وأقر له أحدهما بجميع المال وأنكر الآخر أحلف المنكر فإذا حلف عتق نصيب الذي أقر من العبد ورجع على شريكه بنصف الجسمائة ولم يرجع بها هو على العبد لأنه يقر فيه أن العبد قد أدى إلى صاحبه ما عليه وأن صاحبه يأخذها منه بظلم ولا يعتق عليه النصف الباقي لأن العبد يقر أنه برئ من أن يعتق عليه بدعواه أنه عتق على صاحبه وإن أدى إلى صاحبه النصف الباقي عتق وإن عجز رد نصفه رقيقا وكان كعبد لصاحبه نصفه فكتاتبه فمجز (قال الشافعي)

تكلم بالعتق وله ولاؤه وإن لم يكن له مال يبلغ قيمته عتق عليه ما ملك منه ورق ما بقي لأصحابه فيه ومن كان له ماله لا يملك غيرهم فأعتقهم في مرضه الذي مات فيه عتق بتات ثم مات من مرضه أقرعنا بينهم على ثلاثة أجزاء فأيهم خرج له سهم العتق عتق ورق الباقي ولا يستسعي الرقيق ولا العبد يعتق بعضه في حال

(١) لعل لا زائدة من قلم النسخ تأمل

رحمه الله تعالى ولو أن مكاتبين رجلين أقر أحدهما أن المكاتب دفع إليهما قصيم ما فعق وأنكر شريكه حلف شريكه ورجع على الذي أقر فأخذ نصف ما في يديه وتاداه الآخذ ما بقي من الكتابة كما وصفت في المسئلة قبلها فان أنكر المكاتب أن يكون دفع إلى المنكر شيئا لم يحلف ورجع المنكر على المقر فأخذ نصف ما أقرت بقبضه منه ولو ادعى المكاتب مع هذا أنه دفع الكل إلى أحدهما فقال المدعى عليه بل دفعته إليهما عاحلف المدعى عليه وشركه صاحبه فيما أخذوا حلفت الذي يبرئه المكاتب لشريكه لا للمكاتب فان حلف برئ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان المكاتب بين اثنين فأذن أحدهما لصاحبه بأن يقبض نصيبه منه فقبض منه ثم عجز المكاتب أو مات فسواء ولهما ما في يديه من المال نصفين إن لم يكن استوفى المأذون له جميع حقه من الكتابة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإن كان المأذون له استوفى جميع حقه من الكتابة ففيها قولان فمن قال يجوز ما قبض ولا يكون لشريكه أن يرجع فيشركه فيه فنصيب شريكه منه حر ويقيم عليه إن كان موسرا وإن كان معسرا فنصيبه منه حر وإن عجز فجميع ما في يديه الذي بقي له فيه الرق وإنما جعلت ذلك لأنه يأخذه بما بقي من الكتابة إن كان فيه وفاء فعق به وإن لم يكن فيه وفاء أخذ بما بقي من الكتابة وعجزه بالباقي منه وإن مات فالمال بينهما نصفان يرثه ربه بقدر الحرية التي فيه ويأخذ هذا ما له بقدر العبودية فيه والقول الثاني لا يعتق ويكون لشريكه أن يرجع فيشركه فيما أذن له به وهو لا يملكه فأخذ الذي له على الحر وأنته له بالقبض وغير أنه سواء فان قبضه ثم تركه فأنما هي هبة وهبها له تجوز إذا قبضها

((ما تجوز عليه الكتابة))

* أخبرنا الربيع بن سليمان قال قال الشافعي رحمه الله تعالى أذن الله عز وجل بالكتابة وأنته كما على ما جعل فلما كانت الكتابة مخالفة حال الرق في أن السيد يمنع مال مكاتبه وأن مكاتبه يعتق بما شرط له سيده إذا أذاه كان بينا أن الكتابة لا تجوز إلا على ما تجوز عليه البيوع والإجارة بأن تكون بثمن معلوم إلى أجل معلوم وبعمل معلوم وأجل معلوم فإجاز بين الحرين المسلمين في الإجارة والبيع جاز بين المكاتب وسيده وما رتبين الحرين المسلمين في البيع والإجارة رتب بين المكاتب وسيده فيما يملك بالكتابة لا يختلف ذلك فيجوز أن يكتبه على مائة دينار موصوفة الوزن والأعيان إلى عشرين سنين وأول السنين سنة كذا وآخرها سنة كذا تؤدى في انقضاء كل سنة من هذه العشر السنين كذا وكذا دينار ولا بأس أن تجعل الدنانير في السنين مختلفة فيؤدى في سنة دينار أو في سنة خمسين وفي سنة ما بين ذلك إذا سمي كم يؤدى في كل سنة ولا خير في أن يقول أ كاتب على مائة دينار تؤدى في عشرين سنين لأنها حينئذ تحل بانقضاء العشر السنين فتكون نجما واحدا والكتابة لا تصلح على نجم واحد أو تكون تحل في العشر السنين فلا يدري في أولها تحل أو في آخرها وكذلك لا خير في أن يقول أ كاتب على أن لا تمضي عشرين سنين حتى تؤدى إلى مائة دينار وكذلك لو قال تؤدى إلى في عشرين سنين مائة دينار كيف يخف عليك غير أن العشر السنين لا تنقضي حتى تؤدىها وذلك أنهم لا يدريان حينئذ كم يؤدى في كل وقت وكذلك لا خير في أن يقول أ كاتب على مائة دينار أو على ألف درهم وإن سمي لها آجالا معلومة لأنه لا يدري حينئذ على أي شيء الكتابة وكذلك لو قال أ كاتب على مائة دينار تؤدى في كل سنة عشرة دنانير على أنك تدفع إلى عند رأس كل سنة بالعشرة الدنانير مائة درهم أو عرض كذا لم يجز من قبل أن الكتابة وقعت بعشرة دنانير في كل سنة وأنه ابتاع بالعشرة دراهم والعشر مدين فابتاع دراهم دينا بدنانيرين وهذا حرام من جهاته كلها وكذلك إن قال ابتعت منك إذا حلت عرضا لأن هذا دين بدني والدين بالدين لا يصلح وزيادة فساد من وجه آخر ويجوز أن يكتبه بعرض وحده ونقد وإذا كاتبه بعرض لم يجز إلا أن يكون العرض موصوفا والأجل معلوما كما لا يجوز أن يشتري إلى أجل إلا إلى أجل معلوم وصفة

((باب الخلاف في هذا الباب))

حدثنا الربيع قال قال الشافعي وخالف مذهبا في هذا بعض الناس فرغم أن الرجل إذا أعتق شركاه في عبد فشريكه بالخيار بين أن يعتق أو يضمه أو يستسعى العبد بخالفه أصحابه وعابوا هذا القول عليه فقالوا إذا كان المعتق للشخص له في العبد موهرا عتق عليه كله وإن كان معسرا فالعبد حرو يسعي في حصة شريكه وقالوا في ثلاثة مما يملك أعتقهم رجل لا مال له غيرهم عند

معالومة بتمام عليهما وإذا كان العرض في الكتابة لم يجز إلا أن يكون كما يكون في أن يسلف في العرض سواء لا يختلفان فإن كان العرض ثيابا قال ثوب مروى طوله كذا وكذا وعرضه كذا ووصفيق أو رقيق جيد يوفيه إياه في موضع كذا فإن ترك من هذا شيئا لم تجز الكتابة عليه كما لا يجوز أن يسلف فيه إلا هكذا وهكذا إن كان العرض طعاما أو حيوانا أو رقيقا أو ما كان العرض فإن كان من الرقيق قال عبد أسود فتراني من جنس كذا أسود حال السواد أمر دمر بوع أو طول أو وقصير برى من العيوب وإذا كان من الأبل قال جل ثي أو رباع من نعم بني فلان أحر أو جون غير مودن برى من العيوب ويوفيه إياه في موضع كذا وقت كذا فإن ترك من هذا شيئا لم تجز الكتابة إلا أن يترك قوله برى من العيوب فأنما له برى من العيوب وإن لم يشترط ذلك وسواء كاتبه على عرض منفردة أو عرض ونقد يجوز ذلك كله كما يجوز أن يبيعه دارا بعرض ونقد إذا كان كل ما باعه معلوما إلى أجل معلوم والله تعالى الموفق

(الكتابة على الإجارة)

(قال الشافعي) رحمه الله والإجارة تلك ما عاكب به السويع إذا شرع فيها مع الإجارة فإذا كاتب الرجل عبده على أن يعمل له عملا بيده معلوما فأخذ فيه حين يكتبه ويجعل عليه أن يؤدي معه أو بعده في نجم آخر ما لا تما كان كانت الكتابة جائزة وإن كاتبه على أن يعمل له عملا ما كان العمل ولم يجعل عليه بعد العمل ما لا يأخذه لم تجز الكتابة عليه وذلك أن العمل إن كان واحدا فهو ونجم واحد والكتابة لا تجوز على نجم واحد في مال ولا غيره وإن كاتبه على أن يعمل له من يومه عملا وبعد شهر عملا آخر لم تجز الإجارة بعد وقت من الأوقات ونحن لا نجيز أن يستأجر الرجل الرجل على أن يعمل له بعد شهر عملا لأنه قد يحدث عليه بعد الشهر ما يمنعه العمل من مرض وموت وجبس وغيره والعمل بالسيد ليس بمال مضمون يكلف أن يأتي به وقدية در على المال مريض ولا يقدر على العمل به ولو كاتبه على أن يبنى له دارا وعلى المكاتب جميع عمارتها وسمى له ذرعا معلوما الارتفاع والعرض والموضع من الدار وسمى ما يدخل فيه من اللبن وقدر اللبن والحجارة كان كعمله بيده لا يجوز إلا أن يكون يأخذ في ذلك حين يكتبه ويكون بعده شيء من المال يؤديه إليه لما وصفت من أن استأجر العمل لا يجوز ولو كاتبه على أن يخدمه شهرا فأخذ فيه حين يكتبه ويؤدي إليه شيئا بعد الشهر جاز ولو كاتبه على أن يخدمه شهرا حين كاتبه وشهرا بعد ذلك لم يجز لأنه ضرب للخدمة أجلا لا يكون على المكاتب فيه خدمة وهذا كما لا يجوز أن يستأجر حرا على أن يؤخر الخدمة شهرا ثم يخدمه ولو كاتبه على أن يخدمه شهرا حين يكتبه ثم يوفيه لبنا أو حجارة أو طينا معلوما بعد شهر كان هذا جائزا وكان هذا كالمال ولو كاتبه على أن يخدمه شهرا ثم يعطيه ما لا بعد فرض ذلك الشهر انتقضت الكتابة ولم يكن له أن يعطيه أحدا يخدمه مكانه ولا عليه لو أراد ذلك السيد كما لو استأجر حرا على أن يخدمه شهرا فرض في الشهر لم يكن عليه ولا له أن يخدمه غيره وانتقضت الإجارة ولو كاتبه على نجوم مسماة على أن يخدمه بعد النجوم شهرا أو يعمل عملا بعد ذلك كانت الكتابة فاسدة فإن أدى ما عليه وخدم أو عمل عتق وترجع بقيمة المكاتب وحسب للمكاتب ما أعطاه وأجر مثله فيما عمل له وترجع بقيمة ولو كاتبه على مائة دينار على أن يؤدي إليه في كل شهر عشرة ويعمل له عند أداء كل نجم يوما أو ساعة شيئا معلوما كانت الكتابة فاسدة لأنها خير العمل ولو كاتبه على مائة يؤدي إليه في كل سنة عشرة ويعطيه خمية فإن وصف الخمية فقال ما عرة ثمانية من شياه بلد كذا أو شياه بني فلان يدفعها إليه يوم كذا من سنة كذا فهو جائز والشاة من الكتابة وإن قال أخصية فلم يصفها فالكتابة فاسدة لأن الأخصية تكون جذعة من الضأن وثنية من المعز وما فوقهما فلا يجوز هذا كما لا يجوز

الموت يعتق ثلث كل واحد منهم ويسعى في ثلثي قيمته (قال الشافعي) وسمعت من يحتج بأنه قال بعض هذا بان روى عن رجل عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن النضر بن أنس عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في العبدین اثنين يعتقه أحدهما وهو معسر يسعى وروى عن رجل عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن رجل من بني عذرة

في البيوع وان كاتبه على مائة دينار في عشرين وعشرين ضحية بعدها كل ضحية في سنة ووصف الضحايا لم يعتق الا بآداء آخر الكتابة الضحايا والضحايا نجوم من نجوم كتابته لا يعتق الا بان يؤذيها قال وان كاتبه على شئ معلوم وضحايا أهله ما بلغ أهله عن كل انسان ضحية موصوفة وان زادوا ازدادت عليه الضحايا وان نقصوا نقصت الضحايا قال الكتابة فاسدة لانها حينئذ على غير شئ معلوم وان قال له ابن له هذه الدار بناء موصوفا أو علم لي هذا الغلام أو اخذ مني شهرا أو اخذ من فلان شهرا أو ابغ بلد كذا أو انسج ثوب كذا وأنت حر ففعل ذلك فهو حر وليس بمكاتب وله أن يبيعه قبل أن يفعله وان مات سيد العبد قبل أن يفعله فالعبد مملوك وهذا مثل قوله ان دخلت الدار فأنت حر أو كلمت فلانا فأنت حر وهكذا ان قال له أعطني مائة دينار وأنت حر فان أعطاه اياه فهو حر وان أراد يبيعه قبل أن يعطيه اياه فذلك له ولا يكون شئ من هذا كتابة انما الكتابة النجوم بعضها بعد بعض ولو كاتبه على أن ضمن له بناء دار ويحاط بصفة بنائها عليه عمارتها حتى يوفيه اياها قائمة على صفته وسمى معهادا تير يعطيه اياه قبلها أو بعدها كان هذا جائزا لأن هذا ضمان عمل عمله بعده ولم يعمل به يكلف كما يكلف المال ومعه نجم غيره وكذلك ان كاتبه على ضمان بناء دارين يبنى احدهما في وقت كذا والاخرى في وقت كذا كانت هذه كتابة جائزة وليس هذا كالعمل بيده الى أجل معلوم وهو اذا كاتبه أو استأجر حرا على أن يعمل بيده لم يكلف أن يأتي بغيره يعمل له واذا ضمن عملا كلف أن يوفيه اياه بنفسه أو غيره والله تعالى أعلم

(الكتابة على البيع)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا عقد الرجل كتابة عبده على مائة دينار منجبة في عشرين وعشرين على أن يباعه السيد عبده له مع وفاء الكتابة فاسدة من قبل أن يبيع معها وهكذا لو كاتبه على مائة على أن يهب له الرجل عبدا كانت الكتابة فاسدة وكان هذا كالبيع ولا يشبه هذا أن يكتبه على أن يعمل له المكاتب عملا فان ذلك كله شئ يعطيه اياه المكاتب من الكتابة ككتابته على دناتير وعبد وما شية وهذا بيع وكتابة والبيع لازم لا يشبه الكتابة لان الكتابة لا تلزم العبد لزوم الدين الكتابة متى شاء العبد تركها فيه أن كان آمن العبد حصة من الكتابة غير معلومة وغير لازمة بكل حال والكتابة حصة (١) معلومة لان لها من ثمن العبد نصيبا فلم يجز من جميع هذه الجهات ولو كان في يدي عبد عبدا فكتبه سيده بمائة دينار منجبة على أن يشتري منه ذلك العبد بعشرة دناتير لم تجز الكتابة من قبل أنه لما باعه العبد على أن يكتبه كان العبد مالا من مال السيد لا يجوز له شراؤه ولو أبطلت على السيد ثمنه كما كنت مبطله لو اشتراه بلا شرط كتابة كنت زدت على المكاتب في كتابته لانه لم يرض أن يكتبه على مائة الاولة على السيد عشرة ولو أثبت ثمنه على السيد كنت قد أثبت عليه أن يشتري ماله بماله وهذا مما لا يثبت عليه بحال ولو كان كاتبه كتابة صحيحة ثم اشترى السيد من مكاتبه والمكاتب من سيده كان الشراء جائزا لان السيد حينئذ ممنوع من مال مكاتبه وليس بممنوع من مال عبده قبل الكتابة ألا ترى أن العبد يكتب سيده فيأخذ سيده ما كان بيده من المال قبل الكتابة والله سبحانه وتعالى أعلم

(كتابة العبد كتابة واحدة صحيحة) « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريح قال قال عطاء ان كاتب عبد الله بنون يومئذ فكاتبك على نفسه وعليهم فأت أبوههم أو مات منهم ميت فقيمه يوم يموت توضع من الكتابة وان أعنته أو بعض بنيه فكذلك وقالها عمرو بن دينار (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وهذا ان شاء الله تعالى كما قال

(١) لعله غير معلومة كما يرشد اليه التعليل تأمل

(قال الشافعي) قيل له
أوثبت حديث أبي
قلاية لو لم يخالف فيه
الذي رواه عن خالد
فقال من حضر هو
مرسل ولو كان موصولا
كان عن رجل لم يسم
ولم يعرف ولم يثبت
حديثه فقلت أثبت
حديثك عن سعيد
ابن أبي عمرو لو كان
منفردا بهذا الاستناد
فيه الاستسعاء وقد
خالفه شعبة وهشام
فقال بعض من حضره
حديثه شعبة وهشام
هكذا ليس فيه استسعاء

عمر وبن دينار وعطاء اذا كان البنون كبارا فكتب عليهم أبوهم بأمرهم فعلى كل واحد منهم حصته من
الكتابة بقدر قيمته فأيهما مات أو عتق وضع عن الباقي بقدر حصته من الكتابة بقيمته يوم تقع عليه الكتابة
لا يوم يموت ولا قبل الموت وبعد الكتابة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فإن كان لرجل ثلاثة أعبد
فكتبهم على مائة منجمة في سنين على أنهم إذا أدوا عتقوا فالكتابة جائزة والمائة مقسومة على قيمة الثلاثة وإن
كان أحدهم قيمته مائة دينار والآخرون قيمة نحسين نحسين فنصف المائة من الكتابة على العبد الذي قيمته
مائة ونصفها الباقي على العبد الذي قيمته نحسون نحسون على كل واحد منهما خمسة وعشرون فأيهما
أدى حصته من الكتابة عتق وأيهما عجز رد رقيقا ولم تنتقض كتابة الباقي وإن قال الباقي نحن نستعمله وتؤدي
عنه فليس لهم ذلك وأيهما مات قبل أن يؤدي حصته من الكتابة مات رقيقا وماله لسيده دون الذين كاتبوا
معه ودون ورثته لو كانوا أحرارا ودون ولده لو كانوا معه في الكتابة لأنه مات رقيقا وإذا أدوا إلى السيد نجحين
فهما ستون دينار فقلوا أدينا اليك عن كل رجل عشرين فهو كما قالوا ويبقى على الذين عليهم نحسون عشرة
دنانير على كل واحد منهما خمسة وعلى الذي عليه نحسون ثلاثون دينارا وإن قال الذي عليه نحسون أديناها
على قدر ما يصيبنا وقال الآخرون بل على العدد دون ما يصيبنا فالقول قول الذين عليهم النحسون لأن الأداء
من الثلاثة فلكل واحد منهم ثلثه حتى تقوم بنسبة أو تصادقوا على غير ذلك وهكذا لو مات أحدهم
أو اثنان منهم كان الأداء على العدد لا على ما يصيبهم إذا اختلفت قيمتهم وإذا كاتبهم على ما وصفنا أدى كل
واحد منهم بقدر ما يصيبه فإن أدوا على العدد فأراد اللذان أديا كثر ما يصيبهما الرجوع فيما أديا وقالوا لا تطوعنا
بالفضل لم يكن لهما الرجوع إذا قبضه السيد وإن لم يقبضه فلهما أن يمسأعه ما لم يحل عليهما وإن تصادق
العبد والسيد على أنهما أديا عن صاحبهما كان لهما أن يرجعاه على السيد لأنه ليس للسيد أن يأخذ منهما
شيئا على غير أنفسهما وقد أخذ منهما شيئا ههنا عن غيرهما ولو كان السيد شرط عليهما أن يؤديا إليه في كل
نجم ثلاثين دينارا على كل واحد منهما عشرة كان جائزا وكان عليهما أن يؤديا كذا فيؤدي كل واحد منهما
عشرة نجمين ثم يبقى (١) على الذين قيمتهما نحسون خمسة دنانير إلى الوقت الذي شرطها إليه وعلى الذي قيمته مائة
ثلاثون إلى الوقت الذي شرطها إليه فإن جعل محل النجوم واحدا كان محل الخمسة الباقية على كل واحد
من العبدين محل الثلاثين التامة على الآخر كأنه جعل النجوم إلى ثلاث سنين يؤديون إليه كل واحد عشرة
في السنتين الأوليين وما بقي على كل واحد أداه في السنة الثالثة إذا بين هذا في أصل الكتابة ولو أدوا إليه على
العدد فقال اللذان أديا كثر ما يلزمهما نحن نرجع بالفضل عن مجئنا لم يكن لهما أو كان لهما أن يسب
ذلك لهما من النجم الذي يلي النجم الذي أديا فيه إن شاء وكان على الذي أقل مما يلزمه أن يؤدي ما يلزمه
فإن لم يفعل فهو عاجز وإن عجز فلن يدر ما يدره بطل كتابته عند الحاكم وغيره إذا حضره فاشهد عليه أن نجما
حل وسأله أن يؤدي إليه فقال لا أجده فاشهد أنه أبطل كتابته فكتابه منسوخة ورفع عن الذين معه حصته
من الكتابة ويكون عليهما حصتهما فإن سألا أن يحسب لهما أداه لم يكن ذلك لهما لأنه أداه عن نفسه لا عنهما
وما أخذ السيد منه حلال لأنه أخذ من الكتابة فلما عجز كان ما لا من مال عبده ومال عبده ماله ولو لم
يعجز ولكنه أعقبه رفته عنهما حصته من الكتابة ولم يعتقه باعتقه وكذلك لو أعقبه بعتقه أو على شيء أخذه
منه يصح له لم يفسد ذلك كتابتهما ولم يضع عنهما من حصتهما من شيئا وسواء كاتب العبد كتابته واحدة فسموا
ما على كل واحد منهم أولي يسموا كما ساء أن يباعوا صفقة فيسمى كم حصته كل واحد منهم من الثمن أو لا يسمى
فالكتابة عليهم على قدر قيمتهم يوم يكتبون ولا ينظر إلى قيمتهم قبل الكتابة ولا بعدد ما وسواء في هذا كان
العبد ذوى رحم أو غير ذوى رحم أو رجلا أو ولده أو رجلا أو أجنبيا في جميع مسائل الكتابة فإن كاتب
رجل وابنان له بالغان فأت أحد الابنين وترك مالا أو الأب وبقي الابنان وترك مالا قبل أن يؤدي فإله السيد

وهما أحفظ من ابن أبي
عروبة قلت فلو كان
منفردا كان في هذا
ما شكك في ثبوت
الاستسعاء بالحديث
وقيل لبعض من حضر
من أهل الحديث
لواختلف نافع عن ابن
عمر عن النبي صلى الله
عليه وسلم وحده وهذا
الاسناد أيهما كان
أثبت قال نافع عن ابن
عمر عن النبي صلى الله
عليه وسلم قلت وعلينا
أن نصير إلى الأثبت من
الحديثين قال نعم قلت
فع نافع حديث عمران

(١) أي على كل واحد منهما فكتبه كتبه مصححه

ويرفع عن المكاتبين معه حصته من الكتابة وأيهم عجز فليسبده فحيزه وأيهم شاء أن يجز ذلك له وأيهم أعتق السيد فالعتق جائز وأيهم أبرأه مما عليه من الكتابة فهو حر وترفع حصته من الكتابة عن شركائه وأيهم أدى عن أصحابه متطوعاً فاعتقوا معاً لم يكن له أن يرجع عليهم بما أدى عنهم فإن أدى عنهم باذنهم رجع عليهم بما أدى عنهم فإن أدى عن اثنين بأمر أحدهما وغير أمر الآخر رجع على الذي أدى عنه بأمره ولم يرجع على صاحبه

(ما يعتق به المكاتب)

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى وجماع الكتابة أن يكتب الرجل عبده أو عبده على نجمين فأكثر بمال صحيح محل بيعه ومملكه كما تكون البيوع الصحيحة بالحلل إلى الآجال المعروفة فإذا كان هكذا وكان ممن تجوز كتابته من المالكين ومن تجوز كتابته من المملوكين كانت الكتابة صحيحة ولا يعتق المكاتب حتى يقول في الكتابة فإذا أدبت إلى هذا ويصفه فأنت حر فإن أدى المكاتب ما شرط عليه فهو حر بالأداء وكذلك إذا أبرأه السيد مما شرط عليه بغير عجز من المكاتب فهو حر لأن مانعه من العتق أن يبقى لسبده عليه دين من الكتابة فإن قال قد كاتبك على كذا ولم يقل له إذا أدبتك فأنت حر لم يعتق إن أداه فإن قال قائل فإن الله عز وجل يقول فكاتبوهم إن علمتم فهم خيراً قيل هذا مما أحكم الله عز وجل جلته إباحة الكتابة بالتنزيل فيه وأبان في كتابه أن عتق العبدانما يكون باعناق سيده أياه فقال فكفارتها طعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحوיר رقبته فكان يبنافي كتاب الله عز وجل أن تحريرها اعتاقها وأن عتقها انما هو بأن يقول للمملوك أنت حر كما كان يبنافي كتاب الله عز وجل إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن أن الطلاق انما هو بإيقاعه بكلام الطلاق المصريح لا التعريض ولا ما يشبهه الطلاق هكذا عامة من جعل الفرائض أحكت جملها في آية وأبينت أحكامها في كتاب أو سنة أو إجماع فإذا كاتب الرجل عبده ولم يقل إن أدبت إلى فأنت حر وأدى فلا يعتق وذلك خراج أداه إليه وكل هذا إذا مات السيد وأخرس ولم يحدث بعد الكتابة ولا معها قولاً إن قولاً قد كاتبك انما كان معقوداً على أنك إذا أدبت فأنت حر فإذا قال هذا فأدى فهو حر لانه كلام يشبه العتق كما لو قال له اذهب أو أعتق نفسك يعني به الحرية عتق وكما لو قال لامرأته اذهبي أو تقنعي يعني به الطلاق وقع الطلاق ولا يقع في التعريض طلاق ولا عتاق إلا بأن يقول قد عتقت القول على نية الطلاق والعتاق

(جملة العبيد)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريج قال قلت لعطاء كتبت على رجلين في بيع أن حبسك عن ميتك ومليكك عن معدمك قال يجوز وقالها عمرو بن دينار وسليم بن موسى وقال زعامة يعني جمالة « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريج قال فقلت لعطاء كاتب عبد بن لي وكتبت ذلك عليهم ما قال لا يجوز في عبيدك وقالها سليمان بن موسى قال ابن جريج فقلت لعطاء لم لا يجوز قال من أجل أن أحدهما لو أفلس رجع عبدك منك شيئاً فهو مغرم لك هذا من أجل أنه لم يكن سلعة يخرج منك فيها مال قال قلت له فقال لي رجل كاتب غلامك هذا وعلى كتابته ففعلت ثم مات أو عجز قال لا يغرم لك عنه وهذا مثل قوله في العبد بن قال الشافعي وهذا إن شاء الله كما قال عطاء في كل ما قال من هذا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجوز

ابن حصين بإبطال الاستسعاء (قال الشافعي) ولقد سمعت بعض أهل النظر والدين منهم وأهل العلم بالحديث يقول لو كان حديث سعيد بن أبي عروبة في الاستسعاء منفرداً لا يخالفه غيره ما كان ثابتاً (قال الشافعي) فعارضنا منهم معارض آخر بحديث آخر في الاستسعاء فقطعه عليه بعض أصحابه وقال لا يذكر مثل هذا الحديث أحد يعرف الحديث لضعفه قال

أن يكاتب الرجل عبيده على أن بعضهم جلاء عن بعض لانه لا يجوز للمكاتب أن يثبت على نفسه ديناً على غيره
لسيده ولا لغيره وليس في الجملة شيء يملكه العبد ولا شيء يخرج من أيديهم ما بذنهم ما يقبض فان كاتبوا على
أن بعضهم جلاء عن بعض فأدوا عتقوا بكتابة فاسدة ورجع السيد بفضل ان كان في قيمتهم فأيهم أدى
متطوعاً عن أصحابه لم يرجع عليهم وأيهم أدى بذنهم رجع عليهم ولا يجوز لأحد أن يكاتب عبده على أن
يحمل له رجل بما عليه من كتابته حراً كان الرجل أو عبداً ما ذناله أو غير ما ذن له لانه لا يكون للسيد على
عبده بالكتابة دين يثبت كشوت ديون الناس وان الكتابة شيء اذا عجز المكاتب عن أدائه بطل عنه ولم يكن له
ذمة يرجع بها الجليل عليه قال وان عقد السيد على المكاتب كتابة على أن فلان جميل بها وفلان حاضر
راض أو غائب أو على أن يعطيه به جيلاً يرضاه فالتكتابة فاسدة فان أدى المكاتب الكتابة فالمكاتب حر كما
يعتق بالحنث واليمين الا أنهم ما يراجعان بالقيمة وان لم يؤدها بطلت الكتابة وان أراد المكاتب أداءها فليسيد
أن يمتنع من قبولها منه لانه فاسدة وكذلك ان أراد الجليل أداءها فليسيد الامتناع من قبولها فاذا قبلها
فالعبد حر واذا أداها الجليل على الجملة له الى السيد فأراد الرجوع بها على السيد فله الرجوع بها واذا رجع
بها أو لم يرجع فعلى المكاتب قيمته للسيد لانه عتق بكتابة فاسدة ويجعل ما أخذ منه قصاصاً من قيمة العبد
وهكذا كلما عتقت العبد بكتابة فاسدة جعلت على العبد قيمته بالغة ما بلغت وحسبت للعبد من يوم كاتب
الكتابة الفاسدة ما أخذ منه سيده ولا يجوز للرجل أن يكاتب عبده على أن يحمل له عبده عنه ولا يجوز أن
يحمل له عبده عن عبده ولا عن عبده لغيره ولا عن عبداً أجنبياً لانه لا يكون له على عبده دين ثابت
بكتابة ولا غيرها قال ولا يجوز أن يكاتب العبد كتابة واحدة على أن بعضهم جلاء عن بعض ولا أن
يكاتب ثلاثة أعبد على مائة على أنه لا يعتق واحد منهم حتى يؤدوا المائة كلها لان هذه كالجمله من بعضهم
عن بعض فاذا كاتب الرجل عبده أو عبيده على أن بعضهم جلاء عن بعض أو كاتب اثنين على مائة على أنه
لا يعتق واحد منهم حتى يستوفي السيد المائة كلها فالتكتابة فاسدة فان ترفعها نقضت وان لم يرفعها
فهى منتقضة وان جاء العبدان بالمال فليسيد رده اليهما والشهاد على نقض الكتابة وترك الرضاها فاذا
أشهد على ذلك فله أخذ المال من أيهما شاء على غير الكتابة لانه مال عبده أو عبديه وأصح له أن يبطل الحاكم
تلك الكتابة وان أخذ من عبيده ما كتبه عليه على الكتابة الفاسدة عتقوا وكانت عليهم قيمتهم له بحاصهم
بما أخذ منهم في قيمتهم ولو كاتب عبده أو عبيده على أن يبيع حراً أو مائة أو شيء محرم فأدوه اليه عتقوا اذا كان
قال لهم فان أدبتم الى كذا وكذا فأنتم أحرار او رجع عليهم بقيمتهم حالة وانما خالفنا بين هذا وبين قوله
ان دخلتم الدار أو فعلتم كذا فأنتم أحرار ان هذه عين لا يبيع فيها بحال بينهم وبينه وان كاتبهم على الخرم وما
يحرم وكل شرط فاسد في بيع يقع العتق بشرطه أن العتق واقع به واذا وقع به العتق لم يستطع رده وكان
كالبيع الفاسد يقبضه مشترى به ويفوت في يديه فيرجع على مشترى به بقيمته بالغة ما بلغت ويكون شيء أن
أخذه من مشترى به حرام بكل حال لا يقاس به وان أخذ منه شيئاً يحمل ملكه فاص به من ثمن البيع الفاسد

بعضهم نناظره في قولنا
وقولك فقلت أو للناطرة
موضع مع ثبوت سنة
رسول الله صلى الله عليه
وسلم بطرح الاستسعاء
في حديثي نافع وعمران
قال انا نقول ان أيوب
ربما قال فقال نافع فقد
عتق منه ما عتق وربما
لم يقله وأكرهني أنه
شيء كان يقوله نافع
برأيه فقلت له لا أحسب
عالم بالحديث وروايته
يشك في أن مالكا
أحفظ لحديث نافع
من أيوب لانه كان ألزم
له من أيوب ولما لك

(الحكم في الكتابة الفاسدة)

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى وكل كتابة قلت انهم فاسدة فأشهد سيد المكاتب
على إبطالها فهي باطلة وكذلك ان رفعها الى الحاكم أبطلها وان أشهد سيد المكاتب على إبطالها أو أبطلها
الحاكم ثم أدى المكاتب ما كان عليه في الكتابة الفاسدة لم يعتق كما يعتق لو لم تبطل فان قال له ان دخلت
الدار فأنتم حرثم قال فدأبطلت هذا لم يطل والكتابة ببيع يبطل فاذا بطل ما أدى ما جعل عليه فقد أداه على غير
الكتابة ألا ترى أنه ان قال ان دخلت الدار وأنت لابس كذا فأنتم حر أو دخلت الدار بعد طلوع الشمس

فأنت حر لم يعتق إلا بأن يدخلها الإسماء قال وقبل طلوع الشمس فكذلك لا يعتق المكاتب لأنه لم يتأد إذا
أبطلها منه على ما شرط له من العتق إذا أبطله ومن أعتق على شرط لم يعتق إلا بكال الشرط وأن كان كاتب
السيد عبده كتابة فاسدة فلم يبطلها حتى أدى ما كاتبه عليه فهو حر لأنه أعتقه على شرط عليه أداء فان كان
مادفع اليه المكاتب حراما لا تخن له رجع السيد على المكاتب بجميع قيمته عبدا يوم عتق لا يوم كاتبه لأنه انما
خرج من يديه يوم عتق وان كان ما أدى اليه مما يحل وكان معه شرط يفسد الكتابة أقيم جميع ما أدى
اليه والمكاتب يوم يقع العتق عليه بأي حال كان المكاتب لا يوم الحكم ولا يوم الكتابة ثم تراجع بالفضل
كأن تأدى منه عشرين دينارا أو قيمتها وهو كآدى عشرين دينارا وقيمة المكاتب مائة دينار فيرجع عليه السيد
بثمانين دينارا يكون بها غريما من الغرماء يحاص غرماء به لا يقدم عليهم ولا هم عليه لأنه دين على حر لا كتابة
ولو كانت قيمة المكاتب عشرين دينارا فأدى إلى السيد مائة رجع المكاتب على السيد بثمانين وكان بها غريما
وإذا كاتب الرجل عبده كتابة فاسدة فإن السيد فتأدى ورثته الكتابة عالين بفساد الكتابة أو جاهلين
لم يعتق المكاتب لأنهم ليسوا الذين قالوا أنت حر بأداء كذا فيعتق بقولهم وبأن الكتابة فاسدة فأدى اليهم
عبدهم وهو غير مكاتب فهو من أموالهم بلا شرط يعتق به عليهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو تأداه
السيد بعد ما حرم عليه لم يعتق عليه من قبل أنه انما يعتق بقول السيد إذاها فيكون كقوله أنت حر على كذا
فاذا كان محجورا لم يعتق بهذا القول لأن الشرط الأول في الكتابة فاسد ولو كان صحيحا لم يذهب
العقل وكذلك لو كاتبه كتابة فاسدة وهو صحيح ثم خبل السيد فتأداه ما منه مغلوبا على عقله لم يعتق ولو كان
المكاتب محجولا فتأداه السيد والسيد صحيح عتق بالكتابة وكل له القاضي وليا تراجعان بالقيمة كما كان
المكاتب تراجعها لان كتابة العبد المحجول فاسدة فتأدى منه السيد فانما يتأدى من عبده وإيقاعه
العتق له واقع

(الشرط الذي يفسد الكتابة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا شرط الرجل على مكاتبه أو مكاتبه أنه إذا أدى اليه ما طابت به نفسه
عتق أو أنه لا يعتق إلا بما طابت به نفس سيده فالكتابة في هذا كله فاسدة ولو كاتبه على نجوم بأعيانها
على أنه إذا أدى فهو حر بعد موت سيده فتأداه كان مدبرا وكان لسيد بيعه وليست هذه كتابة انما هذا
كقوله إذا دخلت الدار فأنت حر بعد موتى فله بيعه قبل أدائها وبعده وإذا كاتبه على مائة دينار يؤتيها في
عشرين سنين (١) فان أدى منها خمسين معجلة في سنة فالكتابة فاسدة لأنها إلى غير أجل ولو أدى الخمسين الأخرى
لم يعتق لأنه لم يقل فان أدت فأنت حر فان شاء السيد أعتقه وان شاء لم يعتقه ولم يكن شيء من هذا كتابة فان
أدى العبد بعد موت سيده لم يعتق العبد على بني سيده وكان هذا كالتراج وليس له بيعه في هذا وفي كل كتابة
قلت انها فاسدة وكذلك لو كاتبه على مائة دينار يؤتيها في عشرين سنين في كل سنة كذا ولم يقل فاذا أدتها
فأنت حر كان هذا خراجا فان أداه فليس بحر وكذلك لو قال له ان أدت إلى مائة دينار فأنت مكاتب وسواء في
هذا كله قال اذا أدت عتقت أو لم يقله فان أدى المائة دينار فليس بمكاتب لأنه جعله مكاتب بعد أداء المائة
ولم يسم كتابة فكان هذا ليس بكتابة من وجهين ولو قال ان أدت إلى مائة دينار فأنت مكاتب على مائة دينار
تؤتيها في ثلاث سنين في كل سنة ثلثها فأدى اليه مائة دينار لم يكن مكاتباً وليس هذا كقوله ان دخلت الدار
فأنت حر وان أدت إلى مائة دينار فأنت حر لان الكتابة يبيع السيد العبد نفسه أشبه ألا ترى أن رجلا
لو قال لرجل ان أعطيتني عشرة دنانير فقد بعثت داري بمائة فأعطاها عشرة دنانير لم تكن داره بيعا له بمائة
ولا غيرها ولا يكون بينهما ما يبيع حتى يحدنا ببيع مستقبلا يتراضيان به فكذلك الكتابة لا يكون العبد مكاتباً
حتى يحدنا كتابة يتراضيان بها

(١) قوله فان أدى الخ كذا في النسخ وانظره

فضل حفظ الحديث
أصحابه خاصة ولو
استويا في الحفظ فشك
أحدهما في شيء لم يشك
فيه صاحبه لم يكن في
هذا موضع لان يغلط به
الذي لم يشك انما يغلط
الرجل بخلاف من هو
أحفظ منه أو يأتي بشيء
في الحديث يشركه فيه
من لم يحفظ منه ما حفظ
وهم عدد وهو منفرد
وقد وافق مالكا في
زيادته والافقه عتق
منه ما عتق غيره وزاد
فيه بعضهم ورق منه
مارق قال فقلت له هل

(الخيار في الكتابة) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو كاتب الرجل عبده على أن السيد أن يفسخ الكتابة متى شاء ما لم يؤد العبد كانت الكتابة فاسدة ولو شرط السيد للعبد فسخ الكتابة متى شاء كانت الكتابة جائزة لأن ذلك بيد العبد وان لم يشترطه العبد ألا ترى أن العبد لا يعتق بالكتابة دون الأداء ولم يخرج من ملك السيد خروجا تاما فحتى شاء ترك الكتابة ألا ترى أن الكتابة شرط أثبتته السيد على نفسه لعبده دونه فلا يكون للسيد فسخه

(اختلاف السيد والمكاتب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا تصادق السيد وعبده على أنه كاتبه كتابة صحيحة فاختلفا في الكتابة فقال السيد كاتبك على ألفين وقال العبد على ألف تحالفا كما يتحالفا المتبايعان الحران ويترادان وكذلك ان تصادقا على الكتابة واختلفا في الاجل فقال السيد تؤذيها في شهر وقال العبد في ثلاثة أشهر أو أكثر وسواء كان المكاتب أدي من الكتابة شيئا كثيرا أو قليلا أو لم يؤده وان أفاما جميعا البيعة على ما يتداعيان وكانت البيعة تشهد في يوم واحد وتصادق المكاتب والسيد أن لم تكن إلا كتابة واحدة أبطلت البيعة وأحلفتها كما ذكرت وكذلك لو شهدت بيعة المكاتب على أنه كاتبه على ألف فأذاها وشهدت بيعة سيده أنه كاتبه على ألفين فأدى ألفا لم يعتق المكاتب وتحالفا وترا إذا الكتابة من قبل ان كل واحد من البيعتين تكذب الأخرى وليست احدهما بأولى أن تقبل من الأخرى ولو شهداه بهذه الشهادة واجتمعا على أن السيد يجعل له العتق وقالت بيعة السيد أخر عنه ألفا فاعطاهاد بنا عليه أنفذت له العتق لاجتماعهما عليه وأحلفت كل واحد منهما صاحبه ثم جعلت على المكاتب قيمته لسيدته كانت أكثر من ألفين أو أقل من الألف لاني طرحتهما حيث تصادقا وأنفذتهما حيث اجتمعا قال ولو تصادقا على أن الكتابة ألف في كل سنة منها مائة فمرت سنون فقال السيد لم تؤذي شيئا وقال العبد قد أدت اليك جميع النجوم كان القول قول السيد مع يمينه وعلى المكاتب البيعة فان لم تقم بيعة وحلف السيد قيل للمكاتب ان أدت جميع ما مضى من نجومك الآن والا فللسيد تعجزك ولو قال السيد قد عجزته وفسخت كتابته وأنكر المكاتب أن يكون فسخ كتابته وأقر بما لم يقربه كان القول قول المكاتب مع يمينه ولا يصدق السيد على تعجزه الابينة تقوم على حلول نجم أو نجوم على المكاتب فيقول ليس عندي أداء ويشهد السيد أنه قد فسخ كتابته فتكون مفسوخة وسواء كان هذا عندكم أو غيركم وإذا كاتب الرجل عبده وله ولد من امرأة حرة فحق قال السيد قد كنت قبضت من عبدي المكاتب كاهلها والسيد صحيح أو مريض فالعبد حر ويجزى المكاتب ولأهله ولد من المرأة الحرة ولو كانت المسئلة بحالها ومات العبد المكاتب فقال السيد قد كنت قبضت نجومه كلها ليثبت عتقه قبل موته وكذبه موالى المرأة الحرة وصده ولد المكاتب الا حار كان القول قول الموالى في أن لم يعتقه حتى مات وينب لهم الولاء على ولدهم ولا تهم وأخذ مال ان كان للمكاتب يدفع الى ورثته الا حار باقرار سيده أنه قدمات حرا وهكذا لو قذف المكاتب رجلا لم يصدق مولاه على عتقه ولا يحسد الابينة تقوم على أنه عتق قبل موت ويصدق سيد المكاتب على ما عليه ولا يصدق على ماله وإذا أقر السيد في مرضه أنه قبض ما على مكاتبه حالا كان على المكاتب أو دين اصدق وليس هذا بوضعية ولا عتق هذا اقرار له ببراءة من دين عليه كما يصدق على اقراره لحر ببراءة من دين له عليه ولو كان لرجل مكاتبان فأقر أنه قد استوفى ما على أحدهما ثم مات ولم يبين أيهما الذي قبض ما عليه أفرع بينهما فأبهم ما خرج سهمه عتق وكانت على الآخر نجومه الا ما أثبت أنه أداه منها ولو كاتب رجل عبده على نجوم يؤدى كل سنة نجما فمرت به سنون فقال قد أدت نجوم السنين الماضية وأنكر السيد فالقول قوله مع يمينه وعلى المكاتب أن يؤدى النجوم الماضية مكانه والا فللسيد تعجزه

علت خلقا يخالف
حديث عمران بن حصين
في حديث القرعة عن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال لا قلت فكيف
كان خلافتك له وهو كما
وصفت وهو ما ثبت
نحن وأنت أكثر من
خلافك حديث نافع
ومن ابن استجرت أن
تحالفه وقد علمت أن
معارض الوعارض فقال
عطية المريض كعطية
العجيج فلم يكن لك
عليه حجة أقوى من
حديث عمران بن حصين
أن النبي صلى الله عليه

وهكذا الوالت سيده فادعى ورثته أن نجومه بحالها كان القول قولهم كما كان القول قول أبيهم مع أيمانهم
 كما تكون أيمانهم على حق لأبيهم لأن الكتابة حق من حقوق أبيهم لا يبطله حاول أجل المكاتب حتى تقوم
 بينة باستيفائه إياه ولو قامت بينة باستيفاء سيده نجمه في سنة لم يبطل ذلك نجومه في السنين قبلها لأنه قد
 يستوفي نجم سنة ولا يستوفي ما قبلها ويحلف له وتبطل دعواه فان لم يحلف له أحلف العبد على ما ادعى وزم
 ذلك السيد ولو ادعى أن سيده كاتبه وقدمات وأنكر ذلك الورثة فعليه البينة فان لم يقم بينة حلف الورثة
 ما علوا بأبهم كاتبه وبطلت دعواه ولو كان الوارثان ابني فأقرأ أحدهما أن أباه كاتبه أو نكل عن اليمين حلف
 المكاتب وأنكر الآخر وحلف ما علم أباه كاتبه كان نصفه مكاتباً ونصفه مملوكاً وان كان في يده مال أفاده
 بعد الكتابة أخذ الوارث الذي لم يقم بالكتابة نصفه وكان نصفه للمكاتب وكان للذي لم يقم بالكتابة أن
 يستخدمه ويؤجره يوماً وللي الذي أقر بالكتابة أن يتأدى منه نصف النجم الذي أقر أنه عليه ولا يرجع به أخوه
 عليه وإذا عتق لم يقوم عليه لأنه إنما أقر أنه عتق بشئ فعله الأب كما لو ورثا عبداً فادعى عتقا فقرأ أحد الابنين
 أن أباه أعتقه وأنكر الآخر عتق نصيبه منه ولم يقوم عليه لأنه إنما أقر بعتقه من غيره وولاء نصفه إذا عتق
 لأبيه ولا يقوم في مال أبيه ولا مال ابنه وهذا محلف العبد بين اثنين يتدعى أحدهما كاتبته دون صاحبه
 لأن هذا يقر أنه لم يرثه قط إلا مكاتباً وذلك ما لك العبد يتدعى أحدهما كاتبته فلا يجوز لأنه ليس له أخذ شئ
 منه دون شريكه ولو عجز المكاتب الذي أقر له أحد همارجع رقيقاً بينهما كما كان أولاً فان وجد له مال
 كان له في الكتابة قبل موت سيده اقتسماه فان وجد له مال كان بعد اثبات نصف الكتابة وإبطال نصفها كان
 للذي أقر بالكتابة دون أخيه إذا كان أخوه يستخدمه يومه قال والقول قول الذي أقر بالكتابة لا نأخذنا
 أن ماله في يديه ولو أنا حكمنا بأن نصفه مكاتب وأعطينا الذي بحده نصف الكتابة وقتلناه استخدمه يوماً ودعه
 للكسب في كتابته يوماً فترك سيده استيفاء يومه واكتسب ما لأفطبه السيد وقال كسبه في يومى وقال الذي
 أقر له بالكتابة بل في يومى كان القول قول الذي له فيه الكتابة والذي لم يقر له بالكتابة عليه أجر مثله فيما مضى
 من الأيام التي لم يستوفها منه يرفع منها بقدر نفقة العبد فيها وان عجز عن أدائها ألزمناه العجز مكاتبه وتبطل
 كتابته كما إذا عجز عن أداء الكتابة عجزناه وأبطلنا كتابته ولو أن عبداً ادعى على سيده أنه كاتبه أو على
 ابن رجل أن أباه كاتبه وانما ورثه عنه فقال السيد كاتبك وأنا محجور أو كاتبك أي وهو محجور أو مغلوب
 على عقله وقال الميكاتب ما كان ولا كنت محجوراً ولا مغلوباً على عقلك حين كاتبتي فان كان يعلم أنه قد
 كان في حال محجوراً أو مغلوباً على عقله فالقول قوله مع عيینه وما ادعى من الكتابة باطل وان لم يكن يعلم كان
 مكاتباً وكانت دعواه أنه محجور ومغلوب على عقله ولا يعلم ذلك باطلاً ويحلف المكاتب لقد كاتبته وهو جائز
 الامر ولو ادعى مكاتب على سيده أنه كاتبه على ألف فادها وعتق وقال مولاه كاتبك على ألفين وأذيت
 ألفاً ولا تعتق إلا بأداء الألف الثانية فان أقام البينة وقالت بينة العبد كاتبه في شهر رمضان من سنة كذا
 وقالت بينة السيد كاتبه في شوال من سنة كذا كان هذا كذا بامن كل واحدة من البنتين الأخرى وتحالفا
 وهو مملوك بحاله ان زعمهما أن لم تكن كتابة الواحدة ولو قالت بينة السيد كاتبه في رمضان من سنة كذا
 وقالت بينة العبد كاتبه في شوال من تلك السنة جعلت البينة بينة العبد لأنهما قديكونان صادقين فيكون
 كاتبه في شهر رمضان ثم انتقضت الكتابة وأحدثت له كتابة أخرى قال ولو قالت بينة العبد كاتبه في
 شهر رمضان من سنة كذا على ألف ولم تقل عتق ولا أدى وقالت بينة السيد كاتبه في شوال من تلك السنة على
 ألفين كانت البينة بينة السيد وجعلت الكتابة الأولى منتقضة لأنه يمكن فيهما أن يكونا صادقين وإذا قالت
 البينة الأولى عتق لم يكن مكاتباً بعد العتق وكانت البينتان باطلتين ولم يكن مكاتباً بحال ولو أقام العبد البينة
 أنه كاتبه على ألف والسيد أنه كاتبه على ألفين ولم توفت إحدى البينتين أحلفتهما ماعا ونقضت الكتابة

وسلم حكم في عتق المريض
 عتق ببات أنه وصية
 وعلمت أن طاسا قال
 لا يجوز الوصية للأقرباء
 وتأول الوصية للوالدين
 والأقربين فقال نسخ
 الوالدان بالفرائض ولم
 ينسخ الأقربون فلم يكن
 لنا عليه حجة الآن
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أنزل عتق المماليك
 وصية وأجازها وهم غير
 قرابة للعتق لأنه كان
 عربياً والرقيق عجم وعلمت
 أن حجتنا وحجتك في
 الاقتصار بالصايا على
 الثلث من حديث عمران

وحيث قلت أحلفهما فان نكل السيد وحلف العبد فهو مكاتب على ما ادعى وان لم يحلف كان عبدا وان نكل السيد والعبد كان عبدا لا يكون مكاتباً حتى ينكل السيد ويحلف العبد مع نكل السيد ولو ادعى عبد على سيده أنه كاتبه وأقام بينة بكتابه ولم تقل البينة على كذا وإلى وقت كذا لم تجز الشهادة وكذلك لو قالت كاتبة على مائة دينار ولم تثبت في كم يؤديها وكذلك لو قالت كاتبة على مائة دينار منجمة في ثلاث سنين ولم تقل في كل سنة ثلثها أو أقل أو أكثر لا تجوز الشهادة حتى توقت المال والسنين وما يؤدى في كل سنة فإذا انقضت البينة من هذا شياً سقطت وحلف السيد وكان العبد مملوكاً وان نكل حلف العبد وكان مكاتباً على ما حلف عليه ولو أقيم بينة أنه كاتبه فأدى إليه فعتق فقامت له بينة أن سيده أفرأه كاتبه على أنه أن أدى فهو حر وأنه أدى إليه وبجد السيد وأدعى أن الكتابة فاسدة أعتقه عليه وأحلفت العبد على فساد الكتابة فان حلف برئ ولا حلف السيد وترا دال القيمة

(جماع أحكام المكاتب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى يروى أن من كاتب عبده على مائة أو قيمة فأداها الا عشر أو اق فهو رقيق أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد أن زيد بن ثابت قال في المكاتب هو عبد مابق عليه درهم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبهذا أخذ وهو قول عامة من لقيت وهو كلام جلة ومعنى قولهم والله تعالى أعلم عبد في شهادته وميراثه وحدوده والجنابة عليه وجلة جنابته بأن لا نعقلها عاقلة مولاه ولا قرابة العبد ولا يضمن أكثر من قيمته في جنابته ما بلغت قيمة العبد وهو عبد في الأكثر من أحكامه وليس كالعبد في أن لسيده بيعه ولا أخذ ماله ما كان قائماً بالكتابة ولا يعتق المكاتب إلا بإدائه آخر نجومه فلو كاتب رجل عبده على مائة دينار منجمة في كل سنة على أنك متى أديت نجما عتق منك بقدره فأدى نجما عتق كله ورجع عليه سيده بمابق من قيمته وكانت هذه الكتابة فاسدة ومن قذف مكاتباً كان كمن قذف عبداً وإذا قذف المكاتب حد حد عبد وكذلك كل ما أتى المكاتب مما عليه فيه حد فحد محدد ولا يرث المكاتب ولا يرث بالنسب (١) وإن مات المكاتب ورث هو بالرق ومثل أن يرث المكاتب بالرق أن يكون له عبد فموت فمات المكاتب مال عبده كما كان يبيع رقبته لأنه ماله وإذا مات المكاتب وقد بقي عليه من كتبه شيء قل أو كثر فقد بطلت الكتابة وإذا كان المكاتب إذا قال في حياته قد عجزت بطلت الكتابة لأنه اختار تركها أو عجز فججزه السيد بطلت الكتابة كان إذا مات أولى أن تبطل الكتابة لأن المكاتب ليس بحج فيؤدى إلى السيد دينه عليه وموته أكثر من عجزه (٢) ولا مزية للمكاتب تفضل بين المقام على كتبه والعتق وإذا مات فخرج من الكتابة أحطنا أنه عبد وصار ماله لسيده كله وسواء كان معه في الكتابة بنون ولد أو من جاريته أو أولاد أو بنون بلغوا يوم كاتب وكاتبوا معه ووراثته كاتبا معه فجميع ماله لسيده ولو قال سيده بعد موت المكاتب قد وضعت الكتابة عنه أو وهبتها له أو أعتقته لم يكن حراً وكان المال ماله بحاله لأنه انما وهب لميت مال نفسه ولو قذف رجل عبداً ولم يؤد له ماله لم يعتق فإذا مات المكاتب فعلى سيده كفنه وقبره لأنه عبده وكذلك لو كان أحضر المال ليدفعه ثم مات قبل يقبضه سيده أو دفع المال إلى رسول ليدفعه إلى سيده فلم يقبضه سيده حتى مات عبداً وكذلك لو أحضر المال ليدفعه فقبضه أجنبي أو ابن لسيده فقتله كانت عليه قيمة عبداً وكذلك لو كان سيده قتله كان ظالم لنفسه ومات عبداً فليس سيده ماله ويعزز سيده في قتله ولو وكل المكاتب من دفع إلى السيد آخر نجومه ومات المكاتب فقال ولد المكاتب الأحرار قد دفعها إليك الوكيل وأبوناحي وقال السيد ما دفعها إلى الأبعد موت أبيكم فالقول قول السيد المكاتب لأنه ماله ولو أفا موأينا على أنه دفعها السيد يوم الاثنين ومات أبوهم يوم (١) أي بل بالرق فيرث ويورث به فإن مات ورثه سيده بالرق ومثل أن يرث هو بالرق أن يكون له عبد الخ قتبته

ابن الحصين دون حديث سعد لانه ليس بين في حديث سعد بن أبي وقاص فكيف ثبتناه حتى أصلنا منه هذه الأصول وغيرها واحتجنا به على من خالفنا ثم صرت إلى خلاف شيء منه بلا خبر مخالف له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد علمت أن الذي احتج (١) عليه بعضكم بحديث عمران بن حصين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل عطية المريض من الثلث

(١) كذا في النسخ

الاثنين كان القول قول السيد حتى تقطع البيعة على أنه دفعها اليه قبل موت المكاتب أو وقت فتقول دفعها اليك قبل طلوع الشمس يوم الاثنين ويقر السيد أن العبد مات بعد طلوع الشمس من ذلك اليوم أو تقوم بيعة بذلك فيكون قد عتق ولو شهد وكيل المكاتب أنه دفع ذلك إلى السيد قبل موت المكاتب لم تقبل شهادته ولكن لو وكل السيد رجلاً بأن يقبض من المكاتب آخر نجومه فشهد وكيل السيد المكاتب أنه قبضها منه قبل يموت وقال السيد قبضها بعد ما مات جازت شهادته وكيل سيد المكاتب عليه وحلف وورثة المكاتب مع شهادته وكان أبوه حراً وورثته وورثته الأحرار ومن يعتق بعقته

(ولد المكاتب وماله)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريح قال قلت لعطاء رجل كاتب عبد الله وقاطعه فكتمه ماله وعييداً ولا غير ذلك قال هو السيد وقالها عمرو بن دينار وسليمان بن موسى « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريح قال قلت لعطاء فان كان السيد قد سأل ماله فكتمه إياه فقال هو السيد فقلت لعطاء فكتمه ولداً من أمة ولم يعلمه قال هو السيد وقالها عمرو بن دينار وسليمان بن موسى قال ابن جريح قلت له أ رأيت أن كان سيده قد علم بولد العبد فلم يذكره السيد ولا العبد عند الكتابة قال فليس في كتابته هو مال السيد وما قالها عمرو بن دينار (قال الشافعي) رحمه الله تعالى القول ما قال عطاء وعمرو بن دينار في ولد العبد المكاتب سواء علمه السيد أو لم يعلمه هو مال السيد وكذلك مال العبد السيد ولا مال للعبد وإذا كاتب الرجل عبده وله مال فللسيد أخذ كل مال كان للعبد قبل مكاتبته

(مال العبد المكاتب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان العبد تاجراً أو غير تاجر في يديه مال فكاتبه سيده فالمال للسيد وليس للكاتب شيء منه وما اكتسب المكاتب في كتابته فلا سبيل للسيد عليه حتى يهجر فإذا اختلف العبد والسيد وقد تداخا الكتابة ولم يكاتباً أو لم يتداخيا هافي مال في يدي العبد فالمال للسيد ولا موضع للسئلة في هذا ولكن إذا اختلفا في المال الذي في يد العبد بعد الكتابة فقال العبد أفدته بعد الكتابة وقال السيد أفدته قبلها أو قال هو مال لي أو دعتك فالقول قول العبد المكاتب مع عيئه وعلى السيد البيعة فما أقام عليه شاهدان أو شاهد واحد أو امرأتان أو شاهد واحد وحلف أنه كان في يدي العبد قبل الكتابة فهو للسيد وكذلك لو أقر العبد أنه كان في يده قبل الكتابة فهو للسيد ولو شهد الشهود على شيء كان في يدي العبد ولم يجدوا أحداً يدل على أن ذلك كان في يدي العبد قبل الكتابة كان القول قول العبد حتى يحدوا وقتاً يعلم فيه أن المال كان في يدي العبد قبل الكتابة وكذلك لو قالوا كان في يديه يوم الاثنين لغرة شهر كذا وكانت الكتابة ذلك اليوم كان القول قول العبد حتى تحد البيعة حداً يعلم أن المال كان في يديه قبل تصح الكتابة ولو شهدوا أنه كان في يديه في رجب وشهدوا له على المكاتب في شعبان من سنة واحدة فقال العبد قد كاتبني بلا بيعة قبل رجب أو في رجب أو في وقت قبل الوقت الذي شهدت عليه البيعة كان القول قول العبد وإنما قلت هذا أن سيد المكاتب إنما كاتبه على نفسه وماله مال سيده لا مال له (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كاتب الرجل عبده على نفسه وماله فالكتابة فاسدة علم المال وأحضره أو لم يعلم لانه كتابة وبيع لانه لا يعلم حصة الكتابة من حصة البيع لأن لكل واحد منهما حصة من الكتابة غير متميزة وأنه يهجر فيكون رقيقاً ويفوت المال فإن أدى فعتق تراجع بقيمة العبد فتكون يوم كوتب ورجع سيده بماله الذي كاتبه عليه

فان كان حديث عمران ثابتاً فقد خالفته وان كان غير ثابت فلا حجة لك فيه ولكنك وإياه محجوجان به قال فكيف يعتق ستة يعتق اثنان ويرق أربعة قلت كما يعطى الرجل الرجل داراً أو رقيقاً لثلثهم فيقسمون فينفذ للمعطي بالوصية لثلثهم ويعطى الورثة لثلثهم فلما أعتق المريض ماله ولغيره جميعاً أعتقنا ماله في بعضهم ولم نعتق مال غيره عليه (قال الشافعي) قلت له

أومثله أوقبته ان فات في يديه ويجوز أن يكاتبه ثم يبيعه بعد الكتابة ما في يديه أو يهبه أو يتصدق به عليه فاما أن يعقد الكتابة عليه فلا يجوز بحال « قال الربيع » وفيه حجة أخرى أنه اذا كاتبه على نفسه وماله فالكتابة فاسدة لأنه كاتبه على نفسه وماله الذي في يديه والمال الذي في يديه ليس له العبد

(ما اكتسب المكاتب)

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى ما أفاد المكاتب بعد الكتابة بوجه من الوجوه فهو له مال على معنى وليس للسيد أخذه ولا أخذ شيء منه فان قيل فكيف لا يأخذه ماله وهو لم يخرج من ملكه قيل ان شاء الله تعالى لما أمر الله بالكتابة وكانت الكتابة ما لا يؤديه العبد ويعتق به فالسلطان السيد على أخذه لم يكن للكتابة معنى اذا كان السيد يأخذ ما يكون العبد به مؤديا كان العبد الاداء مطيقا ومنه ممنوعا بالسيد أو كان له غير مطيق فبطل معنى الكتابة بالمعنيين معا ويجوز للمكاتب في ماله ما كان على النظر وغير الاستهلاك لماله ولا يجوز ما كان استهلاكا كالماله فلو وهب درهمين ماله كان مردودا ولو اشترى شيئا بما لا يتغابن الناس بعثله كان مردودا أو باع شيئا من ماله بما لا يتغابن الناس بعثله كان مردودا وكذلك لو جئت عليه جنابة ففعلها جنابة على غير مال كان عفوه باطلا لأن ذلك اهلالة منه لماله ويجوز بيعه بالنظر واقراره في البيع ولا يجوز له أن ينكح بغير إذن سيده فان نكح فأصاب المرأة فسخ النكاح ولها عليه مهر مثلها اذا عتق ولا يكون لها أن تأخذه به قبل يعتق لأنها نكحتة وهي طائفة ولو اشترى جارية شراء فاسدا فباتت في يديه كان لقيمته ما ضامنا لان شرائه وبيعه جائز فالزمنه بسبب الشراء لزمه في ماله ولو اشترى جارية فأصابها فاستحقها رجلا عليه أخذها وأخذ منه مهر مثلها لان هذا بسبب بيع وأصل البيع والشراء له جائز وأصل النكاح له غير جائز فلذلك لم ألزمه في ماله ما كان مكاتباً بصدق المرأة والزمنه به بعد عتقه فاذا تحمل عن الرجل بحمالة وضمن عن آخر كان ذلك باطلا لان هذا نطفوع بشي يلزمه نفسه في ماله فهو مثل الهبة يهبها ولا يلزمه بعد العتق واذا كان له ولد صغير أو كبير زمن محتاج أو أب زمن محتاج لم تلزمه نفقته وتلزمه نفقة زوجته ان أذن له سيده في نكاحها قبل الكتابة وبعدها ولو نكح في الكتابة بغير إذن سيده فلم يعلم سيده حتى عتق فأصابها أو أصابها قبل العتق ثم عتق كان عليه في الحالين مهر مثلها بأنه حر ويفرق بينه وبينها ولو كان له عبد فبات كان عليه كفته ميتا ونفقته مريضا ولو بيع من قرابته من لا يعتق عليه لو كان حرا كان له شرائه على النظر كما أن له شراء غيرههم على النظر واذا باع منهم عبدا على غير النظر فالبيع مردود وان أعتقه الذي اشتراه فاعتق باطل وان أعتق المكاتب بعد بيعهم الذي وصفته مردودا وعتق من ملكهم لهم فعتقهم باطل حتى يحدد قهرهم بيعا فاذا جدد قهرهم مما يملك الا أن يشاء الذي اشتراه أن يحدد قهرهم عتقا ولو باع هذا البيع الفاسد فاعتق العبد ثم جنى ففقدنى الامام على مواليه بالعقل ثم علم فساد البيع ردور العاقلة بالعقل على من أخذه منهم وكذلك لو جنى عليه ففقدنى بالجنابة عليه جنابة حرق فضها وقبضت له ردت على من أخذت منه وليس للمكاتب أن يشتري أحدا يعتق عليه لو كان حرا ولدا ولدا ومتى اشتراههم فالشراء فيهم مفسوخ فان ما توافي يديه قبل يردهم ضمن قيمتهم لانه بسبب الشراء فان لم يردهم حتى يعتق فالشراء باطل ولا يعتقون عليه لانه لا يملكهم بالشراء الفاسد حتى يحدد لهم شراء بعد العتق فاذا جدد عتقوا عليه قال وانما أبطلت شرائهم لانه ليس له بيعهم واذا اشترى ما ليس له بيعه فليس له بشراء نظر انما هو اتلاف لأثمانهم وليس للمكاتب أن يسرى وان أذن له سيده فان تسرى فولد له فله بيع سريره وليس له وطؤها لان وطأها باها بالملك لا يجوز وليس وطؤها باها فقتلها بكثرة من فوله لها أنت حرة وهو اذا قال لها أنت حرة لم تعتق وللمكاتب أن يشتري جارية فقد كانت ولدت له بنكاح وبيعهها وله أن يشتري من

كيف قولك في حديث
ثبته نحن وأنت عن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم عندنا وعندك غير
واسع تركه لفرض الله
علينا قبول ما جاء عن
النبي صلى الله عليه
وسلم واذا أتينا
عنه شيئا فالفرض
علينا اتباعه كما عدلنا
وعدلت فقلنا في الجنين
غرة ولو كان حيا كانت
فيه مائة من الابل أو ميتا
لم يكن فيه شيء وهو لا
يعدو أن يكون حيا أو
ميتا وكما قلنا نحن وأنت
في جميع الجنائيات

لا يعتق عليه من ذوى رحمه وغيرهم اذا كان شراؤا ياهم نظرا قال وله ان اوصى له بأبيه وأمه وولده أو وهبوا له أو تصدق بهم عليه أن لا يقبلهم وإذا قبلهم أمرهم بالاكتساب على أنفسهم وأخذ فضل كسبهم وما أفادوا من المال لانهم ملك له فاستعان به في كتابته حتى أدى عتق وكانوا أحرار باعتقه وما كان لهم من مال أو جنى عليهم من جناية أو ملكوه وهم في ملكه بوجه من الوجوه فهو للكاتب وما ملكوه بعد العتق فهو لهم دونهم وإذا جنى عليهم قبل يعتق فهو جناية على ممالك وليس له أن ينفق عليهم وهم يقدر ون على الكسب ويدعهم من أن يكتسبوا كما لا يكون ذلك في عبيد غيرهم لان هذا اتلاف ماله وعليه أن ينفق عليهم أن مرضوا أو عجزوا عن الكسب ولو خاف العجز لم يكن له بيع واحد من يعتق وذلك الوالدون والولد قال وان عجز رذريقا وكانوا مع ممالك للسيد لان عبده كان ملكهم على ما وصفت وان جنى واحد منهم جناية لم يكن له أن يفديه بشئ وكان عليه أن يبيع منه بقدر الجناية ولم يكن له أن يبيع منه أكثر من قدر الجناية لان ما قد بقي في يديه منه يعتق باعتقه اذا عتق وإذا اشترى أحدا من ليس له شراؤه أو باع أحدا من ليس له بيعه كان الشراء والبيع منتزعا فيه لا يجوز لان صفته كانت فاسدة

(ولد المكاتب من غير سريته)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كاتب المكاتب وله ولد لم يدخل ولده معه في الكتابة وان كاتب علمهم صغارا كانت الكتابة فاسدة لانه لا يجوز أن يحمل عن غيره لسيد ولا غير سيده ولا يجوز كتابة الصغار وإذا ولدوا بعد كتابته حكمهم حكم أمهم لان حكم الولد في الرق حكم أمه فان كانت أمهم حرة فهم أحرار وان كانت مملوكة فهم ممالك أمهم كان سيد المكاتب أو غيره وان كانت مكاتبه لغير سيده فليس للاب فيهم سبيل اما أن يكونوا موقوفين على ما نصير اليه أمهم فان عتقت عتقوا وان رقت رقتا واما أن يكونوا رقيقا وان كانت مكاتبه لسيدته معه في الكتابة أو غير الكتابة فسواء وحكمهم بأمهم دونهم وكتابة أمهم غير كتابته ان أدت عتقت وان أدت دونها عتق لانه لا يكون جيلان عنها ولا هي عنه

(تسرى المكاتب وولده من سريته) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وليس للمكاتب أن يتسرى باذن سيده ولا بغير اذنه فان فعل فولد له ولد في كتابته ثم عتق لم تكن أم ولده التي ولدت بوطء المكاتب في حكم أم الولد ولا تكون في حكم أم الولد حتى تلد منه بوطء بعد عتقه لانه لا يتم ملكه لاله حتى يعتق فإذا عتق فولدت بعد عتقه لسته أشهر فصاعدا كانت به في حكم أم الولد وان ولدت لأقل من ستة أشهر لم تكن في حكم أم الولد وإذا ولدت للمكاتب جارية في الكتابة أو امرأته ثم اشتراها فله أن يبيعها لان امرأته التي ولدت بالزواج لا تكون في حكم أم الولد والتي ولدت بوطء فاسد بكل حال لا تكون أم ولدا بوطء الفاسد كله ولا تكون في حكم أم الولد أمة إلا أمة وطئت بوطء صحيح لكل أو البعض ولو ولدت بوطء المكاتبه ثم ولدت بوطء الحرية كان بعد عتق سيدها كانت أم ولدا بوطء بعد الحرية لا بالوطء الأول وإذا كان المكاتب لو أعتق جاريته لم يجز عتقها ولم يعتق عليه بعته إياها وهو مكاتب لم يجز أن تكون أم ولده يبيعها وحكم أم الولد أضعف من العتق وليس كالحريطاً الأمة عليك بعضها ملكا صحيحا لانه لو أعتق هذه عتق عليه نصيبه ونصيب صاحبه ان كان موسرا وإذا جنت أم ولد المكاتب فهي كأمة من أمائه يبيعها ان شاء وان شاء فذاها كما يفدى رقيقه

(ولد المكاتب من أمته)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا ولد للمكاتب من جاريته لم يكن له أن يبيع ولده وكان له أن يبيع أمته متى شاء فإذا عتق عتق ولده معه وإذا عتق لم تكن أم ولده في حكم أم ولده ذلك كما وصفت فكان له أن يبيعها

ما جنى رجل فقي ماله
الا لخطأ في بني آدم فعلى
عاقلته وكما قلنا نحن
وأنت في الديارات وغيرها
بالامر الذي ليس فيه الا
الاتباع ولا ينبغي أن
يختلف قولك (قال
الشافعي) رضي الله عنه
فقال فأكلت في حديث
نافع قلت أول الكلام
فيه موضع قال انك
خلطت فيه بين حكم
الرق والحرية قلت
ما فعلنا لقد تركناه
لنفسه وكسبه كما تركناه
لخدمته سيده ما قدرنا
فيه على غير هذا كما فعل
لو كان بين اثنين قال
أفتجعلون ما اكتسب
في يومه له قلنا نعم قال
وان مات ورثته ورثته
الاحرار قلنا نعم قال
فتورثونهم منه ولا تورثونه
قلنا نعم لم يخالفنا مسلم

وما جنى على المولود أو كسب أنفق عليه منه واستعان به الأب في كتابته ان شاء وإذا اشترى ولده أو والده أو والدته الذين يعتقدون على من ملكهم من الأحرار لم يجز شراؤهم لأن شراؤهم أنلاف لماله انما يجوز له شراء ما يجوز له بيعه ولو وهبوا له أو وصى له بهم أو تصدق بهم عليه لم يجز له بيع أحد منهم ووقفوا معه فان عتق عتقوا يوم يعتق لانه يومئذ يصح له ملكهم وان رق فهم رقيق لسيد له ولا يباعون وان بقي عليه درهم عجز عنه ثم مات ردوا رقيقا وان قالوا نحن نؤذي ما عليه لومات لم يكن ذلك لهم وللمكاتب أن يأخذ ما لان كان في أيديهم فيؤذيه عن نفسه وان جنبت عليهم جنابة لها أرش فله أن يأخذها وله أن يستعملهم ويأخذ أجور أعمالهم لانهم في مثل معنى ماله حتى يعتق فإذا عتقوا حين يتم عتقه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وليس للمكاتب أن يعتق من هؤلاء أحد لانهم موقوفون على أن يهجز فيكونوا رقيقا للسيد ولا للسيد أن يعتق واحدا منهم لانهم لو جنى عليهم أو كسبوا كان للمكاتب الاستعانة به فان أجمعامعا على عتقهم جازعتهم وإذا ولد للمكاتب من أمته فقال السيد ولده قبل الكتابة وقال المكاتب ولد بعد هذا القول قول المكاتب ما أمكن أن يصدق وذلك أن تكون الكتابة منذسة وأكثر والمولود يشبه أن يكون ولد بعد الكتابة فأما اذا كانت الكتابة لسنة والمولود لا يشبه أن يكون ابن سنة ويحيط العلم أنه ابن أكثر منها حاطة بينة فلا يصدق المكاتب على ما يعلم أنه فيه كاذب وان أشكل فأمكن أن يكون صدق فالقول قوله إلا أن يقيم السيد البينة على أنه ولد قبل الكتابة فيكون رقيقا للسيد ولو أقام السيد والمكاتب البينة على دعواهما أبطلت البينة وجعلتهما كالتداعيين لا بينة لواحد منهما ولو أقام السيد البينة على ولدين ولدا للمكاتب في بطن أحدهما ولد قبل الكتابة والآخر بعدها كانا مملوكين للسيد لأنه اذا رقه له أحدهما رقا لا يخرلان حكم الوالدين في البطن حكم واحد وكل ما قبلت فيه بنية السيد فجعلت ولد المكاتب له رقيقا فأقر به المكاتب للسيد قبلت أقراره فيه لأنه لا يقر على أحد عتق ولو أقام السيد البينة على ولد ولدوا في ملكه لم أقبلها حتى يقولوا ولدوا قبل كتابة العبد أو بعد عجزه عن الكتابة وان أحدث كتابة بعدها

(كتابة المكاتب على ولده)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كاتب المكاتب على نفسه وولده كبار حاضرين برضاهم فالمكاتب جائرة كما يجوز اذا كاتب على نفسه وعبد من معه وأكثر فان كاتب على نفسه وابن له بألف فالألف مقسومة على قيمة الأب والابن فان كانت قيمة الأب مائة وقيمة الابن مائة فعلى الأب نصف الألف وعلى الابن نصفها على كل واحد منهما مائتان ونجسون اذا كانت قيمتهما سواء فان مات الأب رفعت حصته من المكاتب وان مات أحد الابنين رفعت حصته من الكتابة وهي مائتان ونجسون وبقيت على الآخر مائتان ونجسون واذا مات الأب وله مال فماله لسيد له ولا شيء لابنه فيه وهما من ماله كاجنبيين كاتبهما وكذلك ان مات الابن أو أحدهما وله مال فماله للسيد لان من مات منهم قبل ادا الكتابة مات عبدا فان أدى أحدهم عنهم فعتقوا بغير أمرهم لم يرجع عليهم وان كان أدى عنهم باذنهم رجع عليهم وأيهم عجز سقطت حصته من الكتابة وكان رقيقا والقول فيهم كالقول في العبيد الثلاثة الاجنبيين يكابون لا يختلف ولو أدى الأب حصته من الكتابة عتق وكان من معه من ولده مكاتبين اذا أدبا عتقا وان عجزا رقا وليس للأب من استعمال بنيه في المكاتب شي ولا من أموالهم وكذلك ليس للأب من جنابة جنيب على واحد منهم ولا عليه من جنابة جناها واحد على واحد منهم في المكاتب شي وجنابته والجنابة عليه له وعليه دون أبيه وولده ولو كانوا معه في الكتابة وجاع هذا أن الرجل اذا كاتب هو وولده واخوته أو كاتب هو واجنبيون فسواء على كل واحد منهم حصته من الكتابة دون أصحابه وله أن يهجز وللسيد أن يهجزه اذا عجز وهو كالمكاتب وحده

علمناه في أنه اذا بقي في العبد شي من الرق فلا يرث ولا تجوز شهادته فقلنا لا يرث بحال باجاء وبأن لا تجوز شهادته وغير ذلك من أحكامه قال أفتجد غيره يورث ولا يرث ويحكم له ببعض حكم الحرية ولا يحكم ببعض قلت نعم الجنين يسقط ميتا يورث ولا يرث والمكاتب يحكم له في منع سيده بيعه وماله بغير حكم العبد ونحكم له فيما سوى ذلك منه بحكم العبد (قال الشافعي) وقلت له رأيت اذا كان العبد بين اثنين فأعتقه أحدهما فقصى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كان المعتق موسرا أن يعطى شريكه قيمة حصته ويكون حرا أتعده أعتقه في هذا

في هذا كله وله أن يجعل الاداء فيعتق اذا كان مما يجوز تجهيله واذا كاتب والدا وولده أو أخوة فبات الاب أو الولد قبل يؤدي مات مملوكا وأخذ سيده ماله وورفت حصته من الكتابة عن شركائه فيها وكذلك للسيد أن يعتق أيهم شاء واذا أعتقه رفعت عنهم حصته من الكتابة وكان على كل واحد منهم حصته نفسه كما كانت قبل يعتق وليس للكاتب أن يكاتب على نفسه وابن له مغلوب على عقله ولا صبي لان هذه جملة مكاتب وجماله لا يجوز عن غيره فان كاتب على هذا الكتابة فاسدة

(ولد المكاتبه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وتجوز كتابة المرأة فاذا كاتبها سيدها وهي ذات زوج أو تزوجت باذن سيدها فولدت أو ولدت من غير زوج في المكاتبه فولدها موقوف فان أدت فعتقت عتق وان ماتت قبل تؤدي ولها مال تؤدي منه مكاتبها أو يفضل أو لا مال لها فقد ماتت رقيقا ومالهان كان لها السيدها وولدها رقيق لأنهم لم يكن لهم عقد مكاتبه فيكون عليهم حصه يؤدون بها فيعتقون لو لم تؤد أمهم وليسوا كولد أم الولد التي لا ترق بحال المكاتبه قد ترق بحال وليس كذلك أم الولد في قول من قال لا ترق أم الولد وقد قيل ما ولدت المكاتبه فهم رقيق لان أمهم لم تكن حرة والقول الاول أحب اليّ واذا جنى على الولد الذي ولدته في المكاتبه جناية تأتى على نفسه قبل تؤدي أمه ففيها قولان أحدهما أن قيمته لسيدته ومن قال هذا قال ليست تملك المرأة ولدها فلا يكون سبب ملك لها كما يملك المكاتب ولدها أمته وان كان ولده (١) كان سبب ملكه وكذلك ما اكتسب أو صار له ثم مات قبل يعتق فهو لسيدته لانه مات رقيقا وليس لأمه من ماله في حياته شيء لانه ليس برقيق لها ومن قال هذا أخذ سيده بنفقته صغيرا ولا يأخذ به أمه لانها لا تملكه وان عتقت عتق واذا اكتسب مالا أو صار له بوجه من الوجوه أنفق عليه منه ووقف ولم يكن للسيد أخذها فان مات المولد قبل تعتق فهو مال لسيدته وان عتق المولد بعتق أمه فهو مال للمولود وانما فرقت بينه وبين ابن المكاتب من أمته لان أمه لا تملكه ولكن يكون حكمه بها وليس ملكا لها وملك المكاتب اذا ولدت حار يته فما ولدت حار يته مملوكا له لو كان يجري على ولده رق كرق غير ولده ولو أن مكاتبته ولدت ولدا فأعتقهم السيد جاز العتق لما وصفت ولو ولد للمكاتب من حار يته ولدا فأعتقه السيد لم يجز عتقه وكذلك لو ملك مكاتب أباه وأمهم ولده فأعتقهم السيد لم يجز عتقه كما لا يجوز له اتلاف شيء من مال مكاتبه وما ولدت المكاتبه بعد كتابتها ساعة أو أقل منها فهو كما وصفت وما ولدت قبل الكتابة فهو مملوكا لسيدته خارج مما وصفت والقول الثاني أن أمهم أحق بما ملكوا تستعين به لانه يعتق بعتقها والاول أشبههما واذا كان مع المكاتبه ولد فاختلقت هي والسيد فيه فقال ولده قبل الكتابة وقالت هي بعد الكتابة فالقول قول السيد مع عبته وعليها البينة فان جاءت بها قبلت وان جاءت هي وسيدتها بينة طرحت البينتين وكان القول قول السيد ما لم تكن الكتابة متقدمة والمولود صغير لا يولد مثله قبل الكتابة وانما يصدق السيد على ما يمكن مثله وأما ما لا يمكن مثله فلا يصدق عليه وما ولدت المكاتبه بعد الكتابة من ذكر أو أنثى فسواء فان ولدها في الكتابة فولد بناتها بمنزلة بناتها وولد بناتها بمنزلة أمهم فان كانت أمه فهم لسيد الام وان كانت حرة فهم أحرار وان كانت مكاتبه فهم بمنزلة أمهم وهكذا ولدها ما تناسلوا وبقيت المكاتبه وليس للمكاتبه أن تزوج الابن سيدها فان فعلت بغير إذن سيدها فولدت أو ولدت من غير زوج فولدها بمنزلة بناتها وسواء ما كانوا حلالا لا بشكاح باذن السيد أو حراما بفجور بغير إذن السيد لان حكمها في حكم أم الولد

(مال المكاتبه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى والسيد ممنوع من مال المكاتبه كما يمنع من مال المكاتب كما وصفت وممنوع (١) لعله فكان سبب ملكه وقوله وملك المكاتب اذا الخ لعله وأما المكاتب اذا تأمل

الموضع الابن أعطى شريكه الذي لم يعتق قيمة نصيبه منه اذا خرج نصيبه من يده قال لا قلت فاذا لم يثبت لك أن النبي صلى الله عليه وسلم أعتقه على المعسر واستسعاها أما خالفت رسول الله والقياس على قوله اذا أعتقته فأخرجته من مال مالكة الذي لم يعتقه بغير قيمة دفعها اليه قال أجعل العبد يسعى فيها قلت فقال لك العبد لا أسمى فيها ان كان الذي أعتقني يعتقني والا لا حاجة لي في السعاية أما ظلمت السيد وخالفت السنة وظلمت العبد اذ جعلت عليه قيمة لم يجن فيها جناية ولم يرض بالقيمة منه فدخل عليك ما تسمع مع خلاف فيه السنة

من وطئها كما يمنع من الخنابة عليها لانها تملك بوطئها على غير حرام عوضا كما تملك بالخنابة عليها وما استهلك من مالها قال فان وطئها الذي كاتبها طائعة أو كارهة فلا حد عليه ولا عليها ويعزر وهي ان طأ وعت بالوطء الا ان يكون أحدهما جاهلا فيدرا عنه التعزير بالجهالة أو تكون مستكرهة فلا يكون عليها هي تعزير وعليه في اصابته اياها مهر مثلها يؤخذ به يدفعه اليها فان حل عليها مما عليها بنجم جعل النجم قصاصا منه وان لم يحل عليها بنجم وكان مفلسا جعل قصاصا مما عليها الا ان يوسر قبل يحل بنجم فيكون لها أخذه به وسواء في أن لها مهر مثلها طائعة ووطئها أو كارهة لانه لا حد في الوطء كما توطأ طائعة بنكاح فاسد فيكون لها مهر مثلها وتغصب فيكون لها مهر لانه لا حد عليها فان حلت المكاتبه فولدت من سيدها فالمكاتبه بالخيار بين أخذ المهر وتكون على الكتابة والعجز فان اختارت ذلك فلها المهر وكانت على الكتابة فان أدت عتقت فان مات السيد قبل الاداء عتقت لانها أم ولده في قول من يعتق أم الولد وبطلت عنها الكتابة ومالها لها لان مالها كان ممنوعا من سيدها بالكتابة وليس مالها كمال أم الولد غير المكاتبه لان تلك مملوكة وأن سيدها غير ممنوع من مالها وان اختارت العجز كانت أم ولده وكان مالها السيدها وان مات سيدها كان لورثته بعد موته وبطل عن سيدها مهرها لانهم ملكوا من مالها ما عاك السيد بتجيزها نفسها وان أصاب السيد مكاتبه مرة أو مرارا لم يكن لها الا صداق واحد حتى تخير فتختار الصداق (١) أو العجز فان خيرت فعاد فأصابها السيد فلها صداق آخر فاداخيرت فاخترت الصداق ثم أصابها فلها صداق آخر وكلما خيرت فاخترت الصداق ثم أصابها فلها صداق آخر كذا كح المرأة نكاحا فاسدا فاصابة مرة أو مرارا توجب صداقا واحدا فإذا فرق بينهما وقضى بالصداق ثم نكحها نكاحا آخر فلها صداق آخر وان ولدت مكاتبه رجل جارية فأصاب الجارية بنت المكاتبه فلها مهرها عليه وان حبلت فليست كامها احبلت لانها لاحصة لها في الكتابة انما عتقت أمها فتمتق بعته أو يموت السيد فتعتق بأنها أم ولدها وتعجز الام فتكون رقيقا وتكون هي أم ولدها وتخبر في ذلك واذا وطئ أمه للمكاتبه فللمكاتبه عليه مهر الامة كما يكون لها عليه جناية لوجناها على الامة وان حبلت الامة فهي أم ولدها وعليه مهرها وقيمتها المكاتبه حال في ماله تأخذه به الا أن تشاء أن يجعله قصاصا من كاتبها ولو وطئ أمه لولد ولد المكاتبه في الكتابة لزمه ما وصفت من المهر ان لم تحمل والمهر والقيمة ان حبلت لان كل ذلك مال ممنوع منه

(المكاتبه بين اثنين يطؤها أحدهما)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كانت المكاتبه بين اثنين فوطئها أحدهما فلم تحبل فعلى الواطئ لها مهر مثلها وليس للذي لم يطأها أخذ شيء منه ما كانت على المكاتبه فان عجزت أو اختارت العجز قبل تأخذ المهر كان للذي لم يطأها أخذ نصف المهر من شريكه الواطئ وان دفعه شريكه الواطئ الى المكاتبه ثم عجزت أو اختارت العجز بعد دفعه اياه اليها لم يرجع الشريك على الواطئ بشيء لانه قد أعطاه المهر وهي تملكه وسواء كان ذلك بأمر سلطان أو غير أمره واذا عجزت وقد دفع اليها المهر فوجدت في يدها ما لا المهر وغيره فأراد الذي لم يطأ أن يأخذ المهر دون شريكه الواطئ لم يكن ذلك لانه كان ملكا لها في كتابتها وكل ما كان ملكا لها فهو بينهما نصفان ولو حبلت فاخترت العجز كان لسيدها الذي لم يطأ نصف المهر ونصف قيمتها على الواطئ ولو حبلت فاخترت المضى على الكتابة مضت عليها وأخذت المهر من واطئها وكان لها فادأ أخذه ثم عجزت لم يرجع شريكه عليه بشيء من المهر ورجع عليه بنصف قيمتها وكانت أم ولدها الواطئ وهكذا لو حبلت فاخترت المضى على الكتابة وأخذت المهر من واطئها ثم مات السيد قبل أن تؤدى عتقت بموته في قول من يعتق أم الولد ويرجع الشريك على الميت بنصف قيمة الامة في ماله لان الكتابة بطلت بوطئه ولو أن مكاتبه بين

(١) قوله أو العجز لعله زائد من قلم الناسخ كما لا يخفى وقوله فان خيرت أي واخترت الصداق فتأمل

(باب قتل المؤمن بالكافر)

حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مسلم بن خالد عن ابن أبي حسين عن عطاء وطاوس أحسبه قال ومجاهد والحسن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يوم الفتح ولا يقتل مؤمن بكافر (قال الشافعي) وهذا عام عند أهل المغازي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تكلم في خطبته يوم الفتح (قال الشافعي) وهو يرى مسندا عن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث عمرو بن شعيب وحديث عمران بن حصين أخبرنا سفيان بن عيينة عن مطرف عن الشعبي عن

رجلين وطئها الرجلان معا كان على كل واحد منهما مهر مثلها فان عجزت أو اختارت العجز والمهران سواء
فلكل واحد منهما قصاص بما على صاحبه وان كان المهران مختلفين كأن أحدهما وطئها في سنة أو بلد
مهر مثلها في سنة أو بلد مهر مثلها في سنة أو بلد مهر مثلها في سنة أو بلد مهر مثلها في سنة أو بلد
مائة على الذي لزمه مهر مائتين بخمسين لانها نصف المائة وحقه مما الجارية النصف ويطلق نصف الواطئ
عنه بعجزها (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو كانت لرجلين مكاتبه فوطئها أحدهما ثم وطئها الآخر
كان لها على كل واحد منهما مهر مثلها وان عجزت لم يكن لها على واحد منهما مهر بالاصابة وكان نصف مهر
مثلها على كل واحد منهما لصاحبه بما لزمه من المهر كرجلين بينهما جارية فوطئها معا فلكل واحد منهما
على صاحبه نصف المهر يكون أحد النصفين قصاصا من الآخر وهذا كله اذا لم تجبل ولو أصابها من
أصابة أحدهما نقص ضمن أرش نقصها مع ما يلزمه من المهر ولو أفضاها أحدهما ضمن لشريكه نصف قيمتها
ونصف مهرها ولو أفضيت فأدعى كل واحد منهما على صاحبه أنه أفضاها تخالفا ولم يلزم واحد منهما
لصاحبه في الأفضاء شي ولو تناكر الوطء لم يلزم أحدهما بالوطء شي حتى يقر به أو تقوم به عليه بينة
« قال الربيع أفضاها يعني شق الفرج الى الدبر وفيه الدية اذا كانت حرة وهي على العاقلة وذلك عمدا الخطا
وكذلك السوط والعصا مغلظة منها ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفه في بطونها أولادها واذا
أفضى الرجل أمة لرجل فعليه قيمتها في ماله والشافعي يجعل قيمتها على العاقلة » (قال الشافعي) رحمه
الله تعالى واذا كانت المكاتبه بين اثنين فوطئها أحدهما ثم وطئها الآخر فباعت بولد لستة أشهر من وطء
الآخر منهما فتسد اعياء معا أو دفعاه معار كلاهما يقر بالوطء ولا يدعى الاستبراء خيرات المكاتبه بين العجز
وتكون أم ولد والمضى على الكتابة فان اختارت العجز أرى الولد العاقلة فان ألحقوه بهما لم يكن ابن واحد منهما
وحيل بينهما وبين وطء الأمة وأخذ ابنفقتها وكان لهما أن يواجراها والاجارة بينهما على قدر نصيبهما فيها
ويحصى ذلك كله فاذا كبر المولود فانتسب الى أحدهما قطعت أبوة الآخر عنه وكان ابنا للذي انتسب اليه فان
كان موسرا ضمن نصف قيمة الأمة وكانت أم ولده في قول من لا يبيع أم الولد وان كان معسرا فنصفها بحاله
لشريكه وليس وطؤه اياها بأكثر من أن يعتقها وهو معسر ويرجع الذي له فيها الرق على الذي ألحق به الولد
بنصف قيمة الولد ويكون الصداقان ساقطين عنهما ان كانا مستويين ويرجع أحدهما على الآخر بفضل ان
كان في أحد الصداقين فيكون له نصفه كما وصفت « قال الربيع قال أبو يعقوب ويرجع الذي لم ينتسب
اليه على الذي انتسب اليه بما أنفق » (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وان كان موسرا فصارت أم ولده
واختارت العجز فكانت أصابة الذي لم يلحق به الولد قبل أصابة الذي ألحق به الولد ولم تأخذ الصداق منه كان
الذي ألحق به الولد نصف ذلك الصداق عليه وكان له نصف الصداق على الذي ألحق به الولد ونصف قيمة الجارية
وفي نصف قيمة الولد قولان أحدهما أنه له يوم سقط والثاني لاشئ له منه لانه كان به العتق ولو كان وطء الذي
لم يلحق به الولد بعد وطء الذي ألحق به الولد ففي ما عليه من الصداق قولان أحدهما ان صاحبه الذي ألحق به
الولد يضمن له نصف المهر لانه وطئ أمة بينه وبينه ويضمن هو لصاحبه المهر كله لانه وطئ أمة آخر دونه والثاني
أنه لا يضمن الا نصف المهر كما ضمن له الآخر لانها لا تكون أمة له الا بعد أداء نصف قيمتها اليه (قال الشافعي)
رحمه الله تعالى ولو وطئها أحدهما ثم جاءت بولد ثم وطئها الآخر بعد فباعت بولد وكلاهما ادعى ولده ولم
يذكر ولد صاحبه فان كان الاول موسرا وأدى نصف قيمتها فهي أم ولده وعليه نصف قيمتها لشريكه والقول
في نصف قيمة ولدها منه ما وصفت ويلحق الولد بالواطئ الآخر وعليه مهرها كله وقيمة الولد كله يوم سقط تكون
قصاصا من نصف قيمة الجارية لانه وطئ أم ولد غيره وانما ألحق به الولد للشبهة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى
ولو وطئها معا أحدهما بعد الآخر وجاءت بولدين فتصادق في الولدين وادعى كل واحد منهما أن ولده قبل

أبي جحيفة قال سألت
علياً كرم الله وجهه هل
عندكم من رسول الله
شيء سوى القرآن فقال
لا والذي فلق الحبة وبرأ
النسمة الا أن يعطى الله
عبدافهما في كتابه
وما في الصحيفة قلت
وما في الصحيفة قال
العقل وفكالك الأسير
وأن لا يقتل مؤمن
بكافر (قال الشافعي)
وبهذا تأخذ وهو ثابت
عندنا عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم ببعض
ما حكيت ولا يقتل حر
بعبد ولا مؤمن بكافر

باب الخلاف في قتل
المؤمن بكافر

حدثنا الربيع قال قال
الشافعي نخالفنا بعض
الناس فقال اذا قتل

ولد صاحبه الحق بهما الولدان وأوقف أم الولد وأخذها بنفقة وأخذها من ماله وأخذ
الآخر بالنفقة على نصيب نفسه فإذا مات عتقت ولاؤها موقوف إذا كان موسرين في قول من يعتق أم
الولد وإن كانا معسرين أو أحدهما معسر والآخر موسر فولأؤها موقوف بكل حال والله أعلم

(تعجيل الكتابة)

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا كاتب الرجل عبده كتابة معلومة إلى سنين
معلومة فأراد المكاتب أن يعجل للسيد الكتابة قبل محل السنين وامتنع السيد من قبولها فإن كانت الكتابة
دنانير أو دراهم جبر السيد على أخذها منه وعتق المكاتب وهكذا إن كاتبه ببلد ولقبه ببلد غيره فقال
لا أقبض منك في هذا البلد جبر على القبض منه حيث كان إلا أن يكون في طريقه حراية أو في بلد فيه نهب
فلا يجبر على أخذها منه في هذين الموضعين إذا لم يكونا بالبلد الذي كاتبه فيه فإذا كانا بالبلد الذي كاتبه فيه
جبر على أخذها منه في هذين الموضعين ولا يكلف المكاتب أن يعطيه ذلك بغير البلد الذي كاتبه فيه (قال
الشافعي) وهكذا ورثة الرجل يكاتب عبده فيموت يقومون مقامه فيما ألزم المكاتب له ولزمه للمكاتب من
الأداء (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو كاتبه على عرض من العروض فإن كان لا يتغير على طول
الحبس كالحديد والنحاس والرصاص والحجارة وغيرها مما لا يتغير على طول الحبس كالدنانير والدرهم يلزم
السيد أن يقبله منه بالبلد الذي كاتبه فيه أو شرط دفعه به ولا يلزمه أن يقبله ببلد غيره لأن لجوئته مؤنة
وليس كالدنانير والدرهم التي لا مؤنة لجلها في هذا الوجه وما كنت جابرا عليه الرجل له على الرجل الدين أن
يأخذ جبر عليه سيد المكاتب وما لم أجبر عليه الرجل لم أجبر عليه سيد المكاتب على قبضه وكل ما شككت
فيه أيتغير أم لا يسأل أهل العلم به فإن كان لا يتغير من طول الحبس فهو كالحديد والرصاص وما وصفت وإن
كان يتغير لم يلزم السيد أن يقبضه منه إلا بعد ما يحل على المكاتب وذلك الخنطة والشعر والارز والحيوان
كله مما يتغير في نفسه بالنقص فتى حل من هذا شيء فتأخر سنة أو أكثر ولم يعجز سيد المكاتب ثم
قال سيده لا أقبضه لانه في غير وقته جبر على قبضه إلا أن يبرئه منه لانه حال وانما يأخذ قضاء قال وهذا
مكتوب في كتاب البيوع إلى أجل فإن قال قائل فهل بلغ في أن يلزم سيد المكاتب أن يتعجل منه
الكتابة إذا تطوع بها المكاتب قبل محلها قيل نعم روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن مكاتبا لانس
جاءه فقال اني أتيت بمكاتبي إلى أنس فأبى يقبلها فقال أن أنس يريد الميراث ثم أمر أنسا أن يقبلها أحسبه
قال فأبى فقال آخذها فأضعها في بيت المال فقبلها أنس وروى عن عطاء بن أبي رباح أنه روى شيئا بهذا
عن بعض الولاة وكأنه أعجبه والمكاتب الصحيح والمعتوه في هذا سواء إذا كاتب الرجل عبده ثم عتقه جبر
وليه على أخذ ما يجبر عليه سيد المكاتب الصحيح وكذلك نجبر ورثة السيد بالبايعين على ما يجبر عليه السيد
وأولياء المحجورين على ذلك وإذا تداول على المكاتب نجهان أو أكثر ولم يعجزه السيد ثم قال أنا أعجزه لم يكن
ذلك له حتى يقال للمكاتب أذبح ما حل عليك قديما وحديثا فإن فعل فهو على الكتابة وإن عجز عن شيء
من ذلك قديم أو حديث فهو عاجز

(بيع المكاتب وشراؤه)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا باع السيد شقصا في دار للمكاتب فيها شيء فلامكاتب فيه الشفعة لأن
السيد ممنوع من مال المكاتب ما كان حيا مكاتبا كما يمنع من مال الاجنبي ولو أن المكاتب كان البائع كان
لسيده فيه الشفعة وسواء كان المكاتب باع باذن سيده أو بغيره إذ سيداه إذا باع بما يتغابن الناس بمشله

المؤمن الكافر الحراً أو
العبد قتلته به وإذا قتل
المستأمن الكافر لم
أقتله به (قال الشافعي)
فقلت لغير واحد منهم
أقارويل جمعها كلها
جماعها أن قتلن
قلت منهم ما جئت في
أن يقتل المؤمن بالكافر
المعاهد دون المستأمن
قال روى ربيعة عن ابن
البيلماني أن النبي صلى
الله عليه وسلم قتل مؤمنا
بكافرو قال أنا أحق من
وفي بدمته فقلت له
أرأيت لو لم يكن لنا
حديث عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم
يخالف هذا أ يكون
هذا مما ثبت عندك
قال انه لم يسل وما ثبت
المرسل قلت لو كان
ثابتاً كيف استجرت
أن ادعت فيه ما ليس

قال واذا باع المكاتب باذن سيده الشقص فقال الذي اشترى باذنه ان السيد قد سلم الى الشفعة لم يكن ذلك تسليم الشفعة الا ترى لو ان اجنبيا كان له في الدار شقص فاذن له شريكه في الدار ان يبيع شقصه لم يكن ذلك تسليم الشفعة لان اذنه وصيته سواء وله ان يشفع ولو اذن سيد المكاتب للمكاتب ان يبيع شقصه بما لا يتغابن الناس بمثله فباع به المكاتب جاز البيع وكان للسيد الشفعة في البيع ولا يكون هذا تسليم الشفعة فان قال المشتري أحلفه لي ما كان اذنه تسليم الشفعة لم تحلفه لانه لو سلم الشفعة قبل البيع كان له ان يستشفع وانما تحلفه اذا قال سلم الشفعة بعد البيع ولو باع المكاتب مالا لشفعة فيه من عرض أو عبد أو متاع أو غيره فقال سيده أنا آخذ به الشفعة لم يكن ذلك له ولم تكن له الشفعة في شيء باعه مكاتبه الا كما تكون له الشفعة فيما باع الاجنبي ولا يجوز للمكاتب ان يبيع شيئا من ماله الا بما يتغابن الناس بمثله لان بيعه بما لا يتغابن الناس بمثله اتلاف وهو يومئذ ممنوع من اتلاف قليل ماله وكثيره اذا باع بما لا يتغابن الناس بمثله بغير اذن سيده فالبيع فيه فاسد فان وجد بعينه رد فان فات فعلى مشتريه مثله ان كان له مثل وان لم يكن له مثل فقيمته وان كان الذي باع عبدا فاعتقه المشتري فالعتق فيه باطل وهو مردود وكذلك ان كانت أمة فولدت للمشتري فالأمة مردودة وعلى المشتري عقرها وقيمة ولدها يوم سقط ولدها وولدها حر وان ماتت فعلى المشتري قيمتها وعقرها وقيمة ولدها وان لم تكن ولدت فوطئها المشتري فعليه عقرها وردها وان نقصت فعليه ردها وما نقص من ثمنها ولو اراد السيد في هذه المسائل انفاذا البيع لم يجز ولا يجوز اذا عقد بغير اذنه والبيع مفسوخ بحاله حتى يجدد المكاتب بيعا باذن السيد مستأنفا فيجوز اذا كان لا يتغابن الناس بمثله أو يجدد بغير اذن سيده بيعا يتغابن الناس بمثله ولو قال السيد قد عفوت للمكاتب البيع وأنا ارضى أن لا أرد له لم يجز وكذلك لو قال السيد قد عفوت رد البيع وعفوت ما لزم المشتري من عقرو قيمة ولد وقيمة شيء ان فات من البيع فقال المكاتب لا أعفوه كان ذلك للمكاتب اذا قال لا أفعل لان فعله الاول كان فيه غير جائز وكذلك لو قال المكاتب قد عفوت وقال السيد لا أعفوه لم يجز اجمعاعا على عفوشي منه فاذا اجتمعا على احداث بيع فيه جاز بيعهما مستأنفا ولم يكن العبد المعتق عتقا ولا أم الولد في حكم أمهات الاولاد حتى يجتمعا على بيع جديد أو يبيعه المكاتب وحده بيعا جائزا فاذا كان ذلك فحدث المشتري للعبد عتقا عتق ولا أم الولد وطأ تلذ منه كانت في حكم أم الولد وان لم يحدث ذلك بعد البيع الجائر فالعبد والامة مملوكا لا يبيعهما ولو رثته ان مات قبل أن يحدث ذلك لهما مال الكهما وهكذا كل ما باع المكاتب بما لا يتغابن الناس بمثله في هذا يختلف فاذا ابتداء المكاتب البيع باذن سيده بما لا يتغابن الناس بمثله فالبيع جائز وان اراد السيد رد البيع بعد اذنه له أو اراداه معالم يكن لهما ذلك لان البيع كان جائزا فلا يرد وان أقر السيد بالاذن للمكاتب أن يبيع شيئا من ماله بما لا يتغابن الناس بمثله ثم قال قد رجعت في ادني بعد وصدقه المكاتب أو كذبه فسواء اذا كان ذلك بعد البيع ويلزمهما البيع الا أن تقوم بينة برجوعه عن الاذن به قبل البيع فيرد البيع وان باع المكاتب بما لا يتغابن الناس بمثله فقال المشتري كان ذلك باذن السيد وأنكر السيد فعلى المشتري البينة وعلى السيد البين وان وهب المكاتب من ماله شيئا قل أو كثر لم يجز له فان أجاز السيد فهو مردود ولا تجوز هبة المكاتب حتى يتدبها باذن السيد فاذا ابتداء باذن السيد جازت كما تجوز هبة الحر وانما قلت هذا أن مال المكاتب لا يكون الا له أو لسيده فاذا اجتمعا معا على هبته جاز ذلك وكذلك يجوز ما باع المكاتب باذن سيده بما لا يتغابن الناس بمثله وذلك أقل من الهبة قال وشراء المكاتب كبسعه لا يختلفان لا يجوز أن يشتري شيئا بما لا يتغابن الناس بمثله فان هلك في يد المكاتب فعليه قيمته كما قلنا في بيعه فان كان شراؤه بما لا يتغابن الناس بمثله باذن سيده جاز عليه كما يجوز بيعه قال ولو اشترى المكاتب شيئا أو باعه بما لا يتغابن الناس بمثله فعلم به السيد فلم يرد السيد وسلمه أو لم يسلمه أو لم يعلم به حتى عتق المكاتب في الحالين معا

فيه وجعلته على بعض
الكفار دون بعض
وقلت لمن قلت منهم
أثبت حديثنا قال نعم
حديث على ثابت عن
رسول الله صلى الله عليه
وسلم ولكن له معنى غير
الذي ذهبتم اليه قلت
وما معناه قال لا يقتل
مؤمن بكافر من أهل
الحرب حتى يسلموا أو
يعطوا الجزية عن يد
قلت أيتوهم أحد أنه
يقال لا يقتل مؤمن
بكافر أمر المؤمن بقتله
قال أعني من أهل
الحرب مستأمننا قلت
أقبح هذا في الحديث
أو في شيء يدل عليه
الحديث بمعني من
المعاني فقال أجده في
غيره قلت وأين ذلك قال
قال سعيد بن جبير في
الحديث لا يقتل مؤمن

كان للمكاتب أخذ من باعه فان فات كان للمكاتب اتباعه بقيته ان كان مما لا مثله له أو بمثله ان كان مما له مثل ولو اشترى المكاتب جارية بما لا يتغابن الناس بمثله فأحبها أو عتق فقلت فالبيع فيها مردود عليه وعليه عقرها وقيمة ولدها حين ولد وولدها حر لا عتق كما كان ذلك يكون له في بيع الجارية بما لا يتغابن الناس بمثله بغير اذن السيد وهكذا لو اشترى عبدا بما لا يتغابن الناس بمثله فلم يرد البيع حتى عتق المكاتب ثم أعتقه كان العتق غير مجزئ للبيع لان أصل البيع كان مردودا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو باع المكاتب أو اشترى بيعا وشرا عاجزا على أن المكاتب بالمكاتب والمكاتب بمبايعه بالخيار ثلاثا أو أقل فلم تمض أيام الخيار حتى مات المكاتب قام السيد في الخيار مقام المكاتب اذا كان للمكاتب الخيار فله الرد وامضاء البيع قال ولو باع المكاتب أو اشترى شرا عاجزا بلا شرط خيار فلم يفرق المكاتب وبيعه عن مقامهما الذي باع فيه حتى مات المكاتب وجب البيع لانه لم يختار الرد حتى مات فالبيع جائز بالعقد الاول ولا يجوز للمكاتب أن يهب للشواب لان من أجاز الهبة للشواب فأثيب الواهب أقل من قيمة هبته وقبل ذلك لم يجعل الواهب الرجوع في هبته وجعلها كالرضامنهم يلزمهم منه ما رضوا به ولا يجوز للمكاتب أن يتصدق بقليل ولا بكثير من ماله ولا أن يكفر كفارة عين ولا كفارة طهار ولا قتل ولا شب من الكفارات في الحج ولو أذن له فيه سيده أو غير ذلك من ماله ولا يكفر ذلك كله الا بالصوم ما كان مكاتباً فان أخر ذلك حتى يعتق جازله أن يكفر من ماله لانه حينئذ مال له والكفارات خلاف جنايته لان الكفارات تكون صيا ما فلا يكون له أن يخرج من ماله شيئا وغيره مجزئ والحنانيات وما استهلك لا دمين لا يكون فيه الا مال بكل حال وكل ما قلت لا يجوز كتاب أن يفعل في ماله ففعله بغير اذن السيد فلم يرد السيد حتى عتق المكاتب وأجاز السيد أولم يجزئه لم يجز لأني انما أجيز كل شيء وأفسده بالعقد لا بحال تأتي بعد العقد واذا استأنف فيما فعل من ذلك هبة أو شيئا يجوز أو أمرا لمن هو في يده من كتابته باذن سيده أو بعد عتقه جاز ذلك ولو أعتق المكاتب عبدا له بغير اذن سيده أو كاتبه فأدى اليه فلم يرد ذلك السيد حتى عتق المكاتب فلم يحدث المكاتب للعبد عتقا حتى مات العبد المعتق فأراد تجديد العتق لليت لم يكن عتقا لان العتق لا يقع على ميت وما ابتدأ المكاتب باذن سيده من هبة أو بيع بما لا يتغابن الناس بمثله فهو له جائز لانه انما يمنع من اتلاف ماله لئلا يجزئ فيرجع الى سيده ذاهب المال فاذا سلم ذلك سيده قبل فعله ثم فعله فاصنع فيه مما يجوز للحر جازله قال واذا أذن الرجل لمكاتبه أن يعتق عبده فاعتقه أو أذن له أن يكتب عبده على شيء فكتبه وأدى المكاتب الاخر قبل الاول الذي كاتبه أو لم يؤد فلا يجوز في هذا الا واحد من قولين أحدهما أن العتق والكتابة باطل فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الولاء لمن أعتق فلما كان المكاتب لا يجوز له ولا علم يجز أن يعتق ولا يكتب من يعتق بكتابه وهو لا ولا له ومن قال هذا قال ليس هذا كالبيع ولا الهبات ذلك شيء يخرج من ماله لا يعود عليه منه بحال والعتق بالكتابة شيء يخرج من ماله فيه على المعتق حق ولاء فلما لم نعلم مخالفا أن الولاء لا يكون الا للحر لم يجز عتقه بحال والقول الثاني أن ذلك يجوز وفي الولاء قولان أحدهما أنه اذا عتق عبد المكاتب أو مكاتبه قبله فالولاء موقوف أبدأ على المكاتب فان عتق المكاتب فالولاء له لأنه المالك المعتق وان لم يعتق حتى يموت فالولاء لسيد المكاتب من قبل أنه عبد عبده عتق والثاني أنه لسيد المكاتب بكل حال لانه عتق باذنه في حين لا يكون له بعته ولاؤه فان مات عبد المكاتب المعتق أو مكاتبه بعد ما يعتق وقف ميراثه في قول من وقف الميراث كما وصفت بوقف ولاؤه فان عتق المكاتب الذي أعتقه فهو له فان مات قبل يعتق أو عجز فالمال لسيد المكاتب المعتق اذا كان حيا يوم يموت معتق مكاتبه فان كان ميتا فلورثته من الرجال كما يكون ذلك لهم من أعتقه بنفسه وميراثه في القول الثاني لسيد المكاتب لان له ولاؤه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى فأما ما أعطى المكاتب سيده الذي كاتبه ببيع لا يتغابن الناس بمثله أو هبة أو صدقة فذلك جائز لسيد

بكافر ولا ذو عهد في عهده قلت أي ثبت حديث سعيد بن جبير وان كان حديثه أيلزنا تأويلك لو تأولته بما لا يدل عليه الحديث قال فما معنى قول سعيد قلت لا يلزنا منه شيء فمحتاج الى معناه ولو لم ما كان لك فيه مما ذهب اليه شيء قال كيف قلت لو قيل لا يقتل مؤمن بكافر علمنا أنه عني غير حربي وليس بكافر غير حربي الا ذو عهد اما عهد بجزية واما عهد بأمان قال أجل قلت ولا يجوز أن يخص واحدا من هذين وكلاهما حرام الدم وعلى من قتله ديتة وكفارة الا بدلالة عن رسول الله

كما يجوز له من حر لو صنعه به لانه مال لعبد فياخذه كيف شاء واذا باع السيد مكاتبه لم يحل البيع بينهما الا كما يحل بين سيده وبين حراً اجنبياً لا يختلف في مال كل واحد منهما ان باعه من صاحبه وكذلك ما أخذ منه في مكاتبته وكذلك ما باع السيد مكاتبه لم يحل البيع بينهما الا كما يحل بين الحريين والاجنبيين ويجوز بينهما التغاير فيما باع السيد من المكاتب والمكاتب من السيد وان كثر لانه لا يعدو ان يكون مالاً لأحدهما وكما يجوز البيع بين الحريين يتبايعان برضاهما وليس للمكاتب أن يبيع شيئاً من ماله بدين وان كثر فضله فيه بحال ورهن فيه رهناً وأخذه حبلاً لأن الرهن يهلك والغريم والحيل يفسد ولا يجوز للمكاتب في الدين الا ما يجوز للضارب الا باذن سيده وليس للمكاتب أن يضارب أحداً وله أن يبيع بخيار ثلاث اذا قبض الثمن لان البيع مضمون على قابضه اما بالثمن واما بالقيمة والمكاتب أن يشتري بالدين وان لم يأذن له سيده لأن ذلك نظره وغير نظر الذي أدانه وله أن يستسلف وليس له أن يرهن في سلف ولا غيره لانه ليس له أن يتلف شيئاً من ماله ولان الرهن غير مضمون وليس للمكاتب أن يسلف في طعام لان ذلك دين قد يتلف وله أن يستسلف في طعام لان التلف على الذي يسلف وما كرهت من شراء المكاتب وغيره من اليهود على غير النظر فهو مكره بينه وبين ولده سيده ووالده ولا كرهه لسيده

(قطعة المكاتب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كاتب الرجل عبده على شيء معلوم بجوز له فان أتاه قبل تحل نجومه فعرض عليه أن يأخذ منه شيئاً غيره أو يضع عنه منه شيئاً ويجعل له العتق لم يحل له فان كانت نجومه غير حالة فسأله أن يعطيه بعضها حالاً على أن يرثه من الباقي فيعتق لم يجز ذلك له كما لا يجوز في دين الى أجل على حراً أن يتعجل بعضه منه على أن يضع له بعضاً فان فعل هذا في المكاتب رد على المكاتب ما أخذ منه ولم يعتق المكاتب به لانه أبرأ مما لا يجوز له أن يرثه منه وان فعل هذا على أن يحدث للمكاتب عتقاً فأحدثه له فالمكاتب حرو يرجع عليه سيده بالقيمة لانه أعتقه ببيع فاسد كما قلت في أصل الكتابة الفاسدة ولا يجوز للسيد على المكاتب من الكتابة شيء لانها باطلت بالعتق ويكون له عليه القيمة كما وصفت فان أراد أن يصح هذا لم يفلح المكاتب بالعجز ويرض السيد منه بشيء يأخذ منه على أن يعتقه فان فعل فالكتابة باطلة والعتق على ما أخذ منه جائز لا يتراجعان فيه بشيء قال ولو كاتبه بعرض فأراد أن يجعله دنانيراً قل من فيه العرض على أن يعتقه لم يجز لأمرين أحدهما أنه وضع عنه ليعجله العتق فكان ما يجعل منه مقسوماً على عتق من لا يملكه بكاله وعلى شيء موصوف بعينه فلم تعلم حصة كل واحد منهما والثاني أنه ابتاع منه شيئاً له عليه قبل أن يقبضه السيد منه وهكذا ان كاتبه بشيء فأراد أن يأخذ منه شيئاً غيره لا يختلف ولو حلت نجومه كلها وهي دنانير فأراد أن يأخذ بها منه دراهم أو عرضاً يرضيان به ويقبضه السيد قبل أن يتفرقا كان جائزاً وكان حراً اذا قبضه على أن المكاتب برىء مما عليه كماله كان له على رجل حردانير حالة فأخذ بها منه عرضاً ودراهم يرضيان بها وقبض قبل أن يتفرقا جاز وعتق المكاتب ولم يتراجعا بشيء ولو كانت للمكاتب على السيد مائة دينار حالة والسيد على المكاتب ألف درهم من نجومه حالة فأراد المكاتب والسيد أن يجعل المائة التي له على سيده قصاصاً بالالف التي عليه لم يجز لانه دين بدين وكذلك لو كان دينه عليه عرضاً وكاتبه نقداً ولو كانت كتابته دنانير ودينه على سيده دنانير حالة فأراد أن يجعل كتابته قصاصاً بمثلها جاز لانه حينئذ غير بيع انما هو مثل القضاء ولو كان للمكاتب على رجل مائة دينار وحلت عليه سيده مائة دينار فأراد أن يبيعها بالمائة التي له على الرجل لم يجز ولكن ان أحاله على الرجل فغضر الرجل ورضى السيد أن يحتال عليه بالمائة جاز ويرثه وليس هذا بيعاً وانما هو حوالة والحوالة غير بيع وعتق العبد اذا أبرأه السيد

صلى الله عليه وسلم أو
أمر لم يختلف فيه قال
فامعناه قلت لو كان
ثابتاً فكان يشبهه
أن يكون لما أعلمهم
أنه لا قوديينهم وبين
الكفار أعلمهم أن دماء
أهل العهد محرمة عليهم
فقال لا يقتل مؤمن
بكافر غير حربي ولا
يقتل ذو عهد في عهده
قال فانا ذهبنا الى أن
لا يقتل مؤمن بكافر
حربي ولا يقتل به
ذو عهد لو قتله قلت
أفسد لالة فما علمناه
بأكثر مما وصفت قال
بعضهم فأنما قلنا قولنا
بالقرآن قلنا فاذا كره
قال قال الله تبارك
وتعالى ومن قتل مظلوماً
فقد جعلنا لولييه سلطاناً
فلا يسرف في القتل
فأعلم الله سبحانه أن لولي

ولو أعطاه بها جبال لم تجز الحماة عن المكاتب ولو حلت على المكاتب نجومه فسأل سيده أن يعتقه ويؤخره بما عليه فأعتقه كان العتق جائزاً وتبعه بما له عليه ديناً وكذلك لو كانت النجوم إلى أجل فسأل أن يعتقه ويكون دينه في الكتابة عليه بحاله جاز العتق وكان عليه ديناً بحاله. وهذا كعبد قال للسيد أعتقني ولك على كذا حالة أو إلى أجل أو آجال

(بيع كتابة المكاتب ورقبته)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كانت لرجل على مكاتبه نجوم حالة أو لم تحل فلا يجوز له أن يبيع نجومه ولا شيئا منها حالاً أو غير حال من أحد فإن باعه من أحد فالبيع مفسوخ فيه وإن قبضه المشتري رده فإن استهلكه رده مثله أو قيمته ورد عليه البائع الثمن الذي أخذه منه وإن كانت لرجل على مكاتبه نجوم ولم تحل فباعها من أجنبي فقبضها الأجنبي من المكاتب أو ما يرضى به منها لم يعتق المكاتب لأن أصل البيع باطل وليس هذا كرجل وكله سيد المكاتب يعتق المكاتب عتق ذلك كعتقه لانه وكيله وانما فعله بأمر سيده وعتق هذا بشئ يأخذه لنفسه دون السيد وبيع كتابة المكاتب يبطل من وجوه منها أنه (٣) دين بدين غير ثابت كدين الحر ألا ترى أن المكاتب يعجز فلا يلزمه من الكتابة شئ ألا ترى أن من أجاز بيع كتابته فقد أجاز غير شئ يأخذه المشتري ولازمة لازمة للمكاتب كذمة الحر وأنه إن قال إذا عجز كان له دخل عليه أقبح من الأول من قبل أنه بيع دين على مكاتب فصارت له رقبه المكاتب ملكاً ولم تبع الرقبه قط فإن قال في عقد بيع كتابة المكاتب أن يأخذها المشتري والا فالعبد فيل هذا محال ولو كان كما قلت كان حراماً من قبل أنه بيع ما لا يعلم البائع ولا المشتري في ذمة المكاتب هو أو في رقبته أرايت رجلاً قال أبيعك ديناً على حرفان أفلس فعبدى فلان لك يبيع فإن زعم أن هذا جائز فقد أجاز بيع ما لم يعلم وإن زعم أنه غير جائز فبيع كتابة المكاتب أولى أن يردلما وصفت وأولى أن لا يملك المشتري بها رقبه المكاتب ولو أجاز هذا كما فجعجز المكاتب بفعله رقيقاً الذي اشترى كتابته فأعتقه لم يكن حراً ورد قضاؤه لانه لا يملكه بالبيع الفاسد والله سبحانه وتعالى أعلم

(هبة المكاتب وبيعه) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجوز لرجل أن يبيع مكاتبه ولا يهبه حتى يعجز فإن باعه أو وهبه قبل يعجز المكاتب أو يختار العجز فالبيع باطل ولو أعتقه الذي اشتراه كان العتق باطلاً لانه أعتق ما لا يملك وكذلك لو باعه قبل يعجز أو يرضى بالعجز ثم رضى بعد البيع بالعجز كان البيع مفسوخاً حتى يحدث له بيع بعد رضاه بالعجز وإذا باع سيد المكاتب المكاتب قبل يعجز أو يرضى بالعجز وأخذ السيد مالاً فسخ البيع ورد على المكاتب ماله إلا أن يكون حل نجم من نجومه فأخذ ما حل له منه وكذلك لو باعه وماله من رجل نزع مال المكاتب من يدي المشتري فكان على كتابته فإن فات المال في يدي المشتري رجع به المكاتب على سيده في ماله إن لم تكن حلت عليه الكتابة أو بعضها فإن كانت حلت أو بعضها كان قصاصاً وكان على الكتابة وإن لم يفت ضمن المكاتب أيهما شاء إن شاء الذي امتلك ماله وإن شاء سيده ولو باعه ولا مال للمكاتب أوله مال قليل فأقام في يدي المشتري سنتين وحل عليه نجمان من نجومه ثم رددنا البيع فسأل المكاتب أن ينظر سنتين ليسعى في نجميه اللذين حلا عليه ففيه قولان أحدهما لا يكون ذلك كماله لو حبسه سلطان أو ظالم لم يتطره بالحبس وكذلك لو مرض أو سبي لم يتطره بالمرض ولا السبب وكان له أن يحسب على سيده قيمة أجارة السنتين اللتين غلبه فيهما على البيع

المقتول ظلماً أن يقتل قاتله قلنا فلا تعد وهذه الآية أن تكون مطلقة على جميع من قتل مظلوماً أو تكون على من قتل مظلوماً ممن فيه القود ممن قتله ولا يستدل على أنها خاص إلا بسنة أو إجماع فقال بعض ممن حضره ما تعدوا أحد هذين فقلت أعن أيهما شئت قال هي مطلقة قلت أفرأيت رجلاً قتل عبده والعبد ابن حراً يكون ممن قتل مظلوماً قال نعم قلت أفرأيت رجلاً قتل ابنه ولا ينفه ابن بالغ أيمكن أن يكون المقتول ممن قتل مظلوماً قال نعم قلت أفعلى واحد من هذين قود قال لا قلت ولم وأنت تقتل الحر بالعبد الكافر قال أما

من نجومه فان أدى ذلك عنه كتابته والارجع عليه السيد بما بقي مما حل فأداه والا فهو عاجز وان كان في اجارته من الستين فضل عن كتابته عتق ورجع بالفضل فأخذه وسواء خاصم في ذلك العبد أو لم يخاصم اذا وقع ذلك وكان البيع قبل يعجز أو يرضى بالعجز وعلى هذا اذا كانت الكتابة منجمة وهكذا لو كاتبه السيد ثم عد عليه فحبسه سنة أو أكثر فعليه اجارة مثله في حبسه فان كان الخاس له غيره رجع عليه فأخذ منه اجارته ولم ينظر المكاتب بشئ من نجومه بعد محله إلا أن يشاء سيده والقول الثاني أنه ينظر بقدر حبس السيد له ان حبسه أو حبسه بالبيع وهذا اذا كانت الكتابة فاسدة فهو كعبد لم يكتب في جميع أحكامه شرائه وبيعه وغيره

﴿ جنابة المكاتب على سيده ﴾

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى اذا جنى المكاتب على سيده عدا فللسيده القود فيما فيه القود وكذلك ذلك لو ارث سيده ان مات سيده من الجنابة وللسيده وارثه فيما ليس فيه القود الأرض حالا على المكاتب فان أداه فهو على الكتابة ولا تبطل الكتابة مات سيده من جنابته أو لم يميت فان أداه فهو على الكتابة وان لم يؤدها فله تعجيزه ان شاء فاذا عجزه بطلت الجنابة إلا أن تكون جنابة فيها قود فيكون لهم القود أما الأرض فلا يلزم عبدا للسيد أرضا وإذا لم يلزمه للسيد أرض لم يلزمه لو ارث سيده وإذا جنى المكاتب على سيده وأجنبين فسيده والأجنبون سواء في أخذ أرض الجنابة من المكاتب ليس واحد منهم أولى من الآخر ما لم يعجز فاذا عجز سقط أرض جنابته على سيده ولزمته جنابته على الأجنبين يباع فيها اذا عجز أو يفديه سيده متطوعا فان عجز عن الجنابتين فأراد سيده تركه على الكتابة كان للأجنبين تعجيزه وبيعه في جنابته إلا أن يفديه السيد بأرض الجنابة متطوعا ولو أن مكاتبين رجلين باع على أحدهما جنابة ضمن الأقل من أرض الجنابة أو قيمته فان أداه فهو على الكتابة وان عجز عن أدائهما مع الكتابة فللمجنى تعجيزه فاذا عجزه بطل عنه نصف الجنابة لانه مالك نصفه ولا يكون له دين فيما يملك منه وكان لشريكه أن يفديه بالأقل من نصف أرض الجنابة متطوعا أو نصف قيمته فان لم يفعل بيع نصفه في أرض الجنابة ولو كان المكاتب جنى عليمهما مع جنابة كان لكل واحد منهما عليه في الجنابة مالا آخر فان عجز المكاتب أو عجزاه أو أحدهما فهو عاجز ويسقط نصف أرض جنابة كل واحد منهما كأنه جنى على كل واحد منهما موصحة وقيمتها عشرين من الأبل فيخير كل واحد منهما بين أن يفدى نصيبه منه بغير ين ونصف أو يسلم نصيبه منه فيباع منه بغير ين ونصف فأخذه صاحبه أو يكون أرض موصحته مقصا فيكون على الرق ولو جنى على أحدهما موصحة وعلى الآخر مومة كان نصف أرض الموصحة للجنى عليه (٣) في نصف ما يملك شريكه منه ونصف أرض المأمومة فيها للجنى عليه مأمومة فيما يملك شريكه منه فعلى هذا الباب كله وقياسه

﴿ جنابة المكاتب ورقيقه ﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا جنى المكاتب جنابة أو عبدا للمكاتب أو المكاتب جنابة فذلك كله سواء وعلى الكتابة أو المكاتب في جنابتهما الأقل من قيمة الجنابة منهما يوم جنى أو الجنابة فان قدر على أدائهما مع الكتابة فهو مكاتب بحاله وله أن يؤديهما قبل الكتابة اذا كانت حاله فان صالح عليمهما صاحبهما الى أجل فليس له تأديتهما قبل محلهما لان هذا زاد من ماله وليس له أن يزيد من ماله شيئا بغير إذن سيده وله أن يؤدى الكتابة قبل الجنابة وقبل محل نجوم الكتابة لانه يجوز له فيما بينه وبين سيده من الزيادة ما لا يجوز له فيما بينه وبين الأجنبي وان كان عليه دين وجنابة وكاتبه والدين والجنابة حالان كان له أن يؤديهما قبل

الرجل يقتل عبده فان
السيد ولي دم عبده
فليس له أن يقتل نفسه
وكذلك هو ولي دم ابنه
أوله فيه ولاية فلا يكون
له أن يقتل نفسه مع أن
حديث النبي صلى الله
عليه وسلم يدل على أن
لا يقتل والد بولده فقل
أقرأيت رجلا قتل ابن
عمه أخى أبيه وليس
للقول ولي غيره وله ابن
عم يلقاه بعد عشرة آباء
أو أكثرأ يكون لابن
الم أن يقتل القاتل
وهو أقرب الى المقتول
منه بما وصفت قال نعم
قلت وهذا الولي قال
لا ولاية لقاتل وكيف
تكون له ولاية ولا ميراث
له بحال قلت فما منعك
من هذا القول في الرجل
يقتل عبده وفي الرجل
يقتل ابنه قال أما قتله

الكتابة والكتابة قبلها حالة كانت أو غير حالة ما لم يقوموا عليه ويقف الحالك ما له كما يكون الحر أن يقضى بعض غرمائه دون بعض ما لم يقف الحالك ما له إلا أنه يخالف الحر عليه الدين فلا يكون له أن يؤدى شيأ عليه من الدين قبل محله بغير إذن سيده لأن ذلك زيادة من ماله وليس له أن يزيد من ماله بغير إذن سيده وله أن يؤدى ذلك إلى سيده لأن المال ماله وماله لسيده وله أن يؤدى إلى الأجنبي ماله غير حال باذن سيده وإذا وقف الحالك ما له أدى عنه إلى سيده كتابته وإلى الناس ديونهم وجعلهم فيه شرعا فان لم يكن عنده ما يؤدى هذا كله بعجزه في مال الأجنبي وإن كره ذلك السيد والمكاتب معا إذا شاء ذلك الأجنبيون وإن شاء سيده أن يدع حقه عليه ويأخذ الأجنبيون حقوقهم فاستوفواهم فهو على الكتابة ما لم يعجز سيده وإن شاء الأجنبيون وسيده انظاره لم يعجز ومتى أنظره سيده والأجنبيون فشاء واحد منهم أن يقوم عليه حتى يستوفي حقه أو يعجزه فذلك له وإذا عجزه السيد أو رضى المكاتب أو عجزه الحالك (١) خير الحالك سيده بين أن يتطوع أن يفديه بالأقل من أرش جنائته وكل ما كان في حكم الجنائية من تحريق متاع أو غصبه أو سرقة أو رقبته فان فعل فهو على رقه وإن لم يفعل بيع عليه فأعطى أهل الجنائية وجميع ما كان في حكمها منه حصاصا لا يقدم واحدا منهم على الآخر وإن كان عليه دين أدانته إياه رجل من بيع أو غيره لم يحاصهم لأن ذلك في نتمه ومتى عتق تبعه به وسواء كان فعله فيما يلزمه أن يباع فيه متفرقا بعضه قبل بعض أو مجتمعاً لا يبدأ بشئ قبل شئ وكذلك لو جنى في كتابته على رجل وبعد التعجيل على آخر تحاصبا جميعاً في ثمنه وإن أبرأه بعض أهل الجنائية أو صالح سيده له أو قضى بعضهم كان للباقيين بيعه حتى يستوفوا أو يأتواهم ومن يشرهم على ثمنه وجناية المكاتب على ابن سيده وأبيه وامرأته وكل ما لا يملكه سيده بجنائته على الأجنبي لا تختلف وكذلك جنائته على جميع أموالهم وكذلك جنائته على أيتام لسيده وليس لسيده أن يعفو جنائته عن أحد منهم ولا يضع عنه مناشياً إن كان الجنى عليه حياً وإن كانت جنائية المكاتب نفساً خطأ وكان سيده وارث الجنى عليه ولا وارث له غيره فله أن يعفو عن مكاتبه جنائته وإن كان له وارث غيره معه فله أن يعفو حصته من الميراث وليس له أن يعفو حصته غيره منه وإن جنى المكاتب على مكاتب لسيده وكان المكاتب الجنى عليه حياً فجنائته عليه بجنائته على الأجنبيين يؤدى المكاتب الأقل من أرش جنائته عليه أو قيمته فان عجز عن أدائه خير سيده بين أن يؤدى سيده للجنى عليه الأقل من قيمته أو بالجنائية أو يدع فيباع ويعطى المكاتب أرش جنائته وما بقي رذعي سيده وإن لم يبق شئ لم يضمن له سيده شيئاً وإن جنى على المكاتب لسيده جنائية جاءت على نفسه فالجنائية لسيده إن شاء أخذها أو يعجزه فيدرقها وإن شاء عفاها فان قطع المكاتب يد سيده ثم أبرأ السيد وأدى المكاتب إلى سيده فعتق أو أبرأ سيده من الكتابة أو عتق بأى وجه ما كان تباع المكاتب بأرش جنائته وإن أبرأها السيد ولم يؤدها المكاتب ثم مات السيد كان لورثته ما كان له من اتباعه بالجنائية أو يعجزونه فيباع ولو كاتب عبيده كتابة واحدة ففي أحدهم كانت الجنائية عليه دون الذين كاتبوا معه وكذلك ما يلزمه من دين أو حق بوجه من الوجوه ولا تلزم أحد من أصحابه ويكون كالمكاتب وحده أن أدى ما يلزمه بالجنائية فهو على الكتابة وإن عجز كان رقيقاً وبطلت الكتابة ثم خير سيده بين أن يفديه متطوعاً أو يباع عليه ويرفع عن أصحابه حصته من الكتابة وهكذا كل حق يلزمه يباع فيه من تحريق متاع أو غيره فأما ما يلزمه من دين أدانته به صاحب الدين طائفاً فلا يباع فيه وهو في ذمته مكاتباً فان أداه والارزاه إذا عتق وإن جنى المكاتب على سيده جنائية تآتى على نفسه كانت جنائته عليه بجنائته على غيره لا تبطل كتابته فان أدى ما يلزمه فيها فهو على الكتابة وإن عجز رذعيها وإن شاء الورثة وإن كانت عمداً كان لهم عليه فيها القصاص إلا أن يشأوا العقل وكذلك لو لم تأت الجنائية على نفس سيد المكاتب كان المكاتب على كتابته إن اقتص منه في العمد أو أخذ منه الأرش إن كانت خطأ فإذا كاتب الرجلان عبداً لهما ففي على أحدهما جنائية فهو كعبد

(١) كذا في النسخ والمراد أن يخيره الحالك بين أن يفديه بالأقل من الأرش والقيمة وبين أن يسلم رقبته تأمل

ابنه فبالحديث قيل
الحديث فيه أثبت
أم الحديث في أن لا
يقتل مؤمن بكافر فقد
تركت الحديث الثابت
(قال الشافعي) وقلت
له فليس في المسلم يقتل
المستأمن علة فكيف
لم تقتله بالمستأمن معه
ابن له ولا ولي له غيره
يطلب القود قال هذا
حربي قلت وهل كان
الذي الأحرى بإفأعطى
الجزية فخرم دمه وكان
هذا حرى فطلب الأمان
فخرم دمه قال آخر
منهم يقتل المسلم بالكافر
لأن الله عز وجل قال
وكتبنا عليهم فيها أن
النفس بالنفس الآية
قلت له أخبرنا الله تعالى
أنه كتب عليهم في التوراة
هذا الحكم أفحكم هو
بيننا قال نعم قلت

الرجل يكاتبه ثم يجني فان جنى على أحدهما جناية كجناية مكاتبه عليه ان أدى فهو على الكتابة وان لم يؤد فهو عاجز وخير سيده الشر يكفيه بين أن يفدى نصفه بما يلزمه أو يدعه فيباع نصفه في الجناية فان كان في ثمن نصفه فضل عن نصف الجناية رد إلى سيده والا لم يضمن سيده شيئا وسقط نصف الجناية لأنه صار الجاني إلى السيد مملوكاً (٣) وصنعوا بالنصف ما شاؤا لأنه رقيق لهم اذا عجز واذا جنى عليه جناية قيمتها عشر من الابل قيمة مائة فقال أو أدى خمس من الابل أو كون على الكتابة لم يكن ذلك له حتى يؤدى أرش الجناية كلها اذا كانت قيمته أو أكثر منها ولا يبطل عنه من الجناية شيء حتى يعجز فانا عجز بطل عنه نصفها والله أعلم

﴿جناية عبيد المكاتب﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا كان للمكاتب عيب جنى أحدهم جناية خير المكاتب في عبده بين أن يفديه بالأقل من أرش الجناية أو قيمة عبده يوم يجني عبده اذا كان العبد يوم يجني غبطة لو اشتراه المكاتب بما يفديه به أو يدع فيباع فيوفى صاحب الجناية أرش جنايته فان فضل شيء كان للمكاتب ولو جنى عبد المكاتب على رجل حر والعبد الجاني صحيح قيمته مائة ثم مرض فصارت قيمته عشرين والجناية قيمة مائة وأكثر فأراد أن يفشكه بمائة أو أكثر من عشرين لم يكن ذلك له من قبل أنه لو اشتراه حينئذ بأكثر من عشرين لم يجز الشراء وانما يكون له أن يفشكه بأقل من قيمته يوم جنى بما اذا اشتراه به يوم يفشكه جاز الشراء وباعه الحاكم فأدى إلى المجني عليه قيمته ولا شيء على المكاتب غير ذلك وهو في هذا الموضع مخالف للعريجي عبده ولو جنى عبد المكاتب وهو يسوى مائة جناية قيمتها مائة أو أكثر ثم أبق عبداً للمكاتب لم يكن له أن يفديه بشيء فاذا وجد فشاء أن يفديه بأقل من قيمته يوم يفديه كان ذلك له فان لم يفعل بيع عليه وأدبت الجناية فان فضل شيء رد عليه والا لم يلزمه غيرها وما وهب للمكاتب أو اشتراه ممن له ملكه لو كان حرام من ذى رحم أو زوجة أو غيرها جاز شراؤه لان كل هؤلاء مملوك له يبعه ولو وهب للمكاتب أبوه أو أمه أو ولده أو من يعتق عليه اذا ملكه لو كان حراً جنى جناية لم يكن له أن يفديه بشيء وان قل من الجناية من قبل أن ملكه ليس يتام عليه ألا ترى أني لا أجعل له يبعه اذا فداه وليس له أن يخرج من ماله في غير النظر لنفسه وهكذا وادلو ولد للمكاتب من أم واده وولد المكاتب لا يكون له أن يفديهم ويسلمهم فيباع منهم بقدر الجناية فقط وما بقي بقي بحاله يعتق يعتق المكاتب ولا يفدى أحداً ممن ليس له يبعه فيجوز له الا باذن السيد ولو أن بعض من ليس للمكاتب يبعه جنى على السيد أو على مال السيد لم يكن للمكاتب أن يفديه كما ليس له أن يفديه من الاجنبيين الا أن يجتمع هو والسيد على الرضا بأن يفديه فيجوز أن يفديه وان لم يرض السيد بيع من الجاني بقدر الجناية وأقر ما بقي بحاله حتى يعتق يعتق المكاتب أو يرق برقه واذا جنى بعض من يعتق على المكاتب على بعض عدا فله القتل فان جنى من ليس للمكاتب يبعه على رقيقه فله أن يبيع منه بقدر الجناية وأن يعفو وان كانت الجناية عدا فله القود الا أن يكون الذي جنى والد المكاتب فليس له أن يقتل والده برقيقه وهو لا يقتل به لو قتله واذا جنى المكاتب جناية فلم يؤد لها حتى عجز خير السيد بين أن يفديه أو يبعه في أرش الجناية وهكذا عبد المكاتب يجني ولا يؤدى المكاتب عنه حتى يعجز المكاتب فيصير ماله لسيد يكون كانه جنى وهو في يد سيده فاما فداءه وما يبيع عليه في الجناية واذا كان في العبد فضل عن الجناية خير السيد بين أن يبعه كله فيكون له ما فضل عن الجناية أو يبيع منه بقدر الجناية واذا جنى المكاتب جناية فلم يؤد لها حتى أدى فعنى مضى العتق وكان عليه في الجناية الأقل من قيمته أو الجناية لان الجناية اذا لم يعجز عليه دون مولاه ولو كانت المسئلة بحالها جنى فأعتقه السيد ولم يؤد فيعتق بالاداء ضمن سيده الأقل من قيمته أو الجناية واذا جنى المكاتب جناية أخرى ثم أدى فعنى ففيها قولان أحدهما أن عليه الأقل من قيمة واحدة أو الجناية يشتر كل فيها

أقرأيت الرجل يقتل
العبد والمرأة أيقول بهما
قال نعم قلت ففقتا عينه
أو جرحه فيمادون
النفس جراحات فيها
القصاص قال لا يقاد
منه واحد منهما قلت
فأخبر الله عز وجل أن
حكمه حيث حكم أن
النفس بالنفس الآية
فعلت هذه الاحكام
الأربعة بين الحر والعبد
والرجل والمرأة وحكما
جامعا أكثر منها والجروح
قصاص فزعمت أنه
لا يقتص واحد منهما
منه في جرح وزعمت أنه
يقتل النفس بالنفس
كل واحد منهما فما
تخالف في هذه الآية
أكثر مما وافقتا فيه
انما وافقتا في النفس
بالنفس ثم خالفت في
النفس بالنفس في ثلاثة

والآحر أن عليه في كل واحدة منهما الأقل من قيمته وأبجناية وهكذا إذا كانت الجناية كبيرة

﴿ ماجنى على المكاتب فله ﴾ « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريح وقال عطاء إذا أصيب المكاتب (١) له نذره وقالها عمرو بن دينار قال ابن جريح من أجل أنه كاتبه من ماله يحرزه كما يحرز ماله قال نعم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى هو كما قال عطاء وعمرو بن دينار الجناية عليه مال من ماله لا يكون لسيدته أخذها بحال وإن أزمته فمعتز المكاتب عن العمل لأنه قد يؤدي وهو زمن ولا يكون لمولاه من الجناية شيء إلا أن يموت قبل يؤدي فتكون الجناية كلها لمولاه لأنه مات رقيقا

﴿ جناية المكاتب على سيده والسيد على مكاتبه ﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى كل جناية جناها السيد على مكاتبه لا تأتي على نفسه فهي كجناية أجنبي عليه يأخذها المكاتب منه كلها كما يأخذها من الأجنبيين إلا أن يكون له عليه شيء حال من كتابته فيقاصه بها السيد ولكن لو جنى عليه جناية تأتي على نفسه بطلت الكتابة ومات عبدان مات قبل يؤدي ولم يتبع السيد بشيء لانها جناية على عبده ان لم يعتق ولو جنى السيد على عبده ففقط يده فسال المكاتب الوالي أن يعطيه أرض الجناية قبل يبرأ نظر ما يصيبه بأداء الجناية فان كان يعتق به قال ان جعلته قصاصا بما عليه وكانت كتابتك كما وجب لك أعتقك وأخذت منه ففصالا كان لك فان اختار ذلك ثم مات المكاتب ضمن السيد من دينه حيا ما ضمن هو لو جنى على عبده غيره فاعتق قبل يموت ثم مات ولا قصاص عليه ولو كانت الجناية عمدا لان الجناية كانت ولا قصاص بينه وبينه وان لم يخر ذلك حتى مات بطلت الجناية لأنه مات رقيقا فاذا بقي على المكاتب شيء من كتابته جنى عليه السيد جناية يكون له عليه مثلها والكتابة حالة فشاء أن تكون قصاصا فهي قصاص أيهما شاء وان كانت الكتابة غير حالة لم تكن قصاصا إلا أن يشاء المكاتب ذلك دون سيده وان جنى السيد على المكاتب جناية لا يجب له بها ما يعتق به فقال المكاتب بجهلها قبل براء الجناية أعطينا جميع الجناية إلا أن تكون الجناية تجاوز ثمنه لومات فاذا جاوزت ثمنه لومات لم يعطه اياها حتى يبرأ فيوفيه اياها لا نالنا ندرى لعده يموت فتنتقض الجناية عن سيده واذا جنى ابن سيد المكاتب أو أبوه أو من عدا سيد المكاتب على المكاتب جناية عليه كجناية الأجنبي لا تختلف بحال ولا يكون للسيد أن يعفوها إلا أن يموت المكاتب قبل يستوفيه فيكون له حينئذ عفوها لانها صارت له والله أعلم

﴿ الجناية على المكاتب ورقيقه ﴾ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا جنى على المكاتب عبد جناية عمدا فأراد المكاتب القصاص وأراد سيده الدية فلمالك المكاتب القصاص لان سيده نوع من ماله وبذنه « قال الربيع » وفيها قول آخر انه ليس للمكاتب أن يقتص من قبل أنه قد يعجز فيصير ذلك للسيد فيكون المكاتب قد أبطل الأرض الذي كان للسيد أخذها ولم يقتص (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وليس لسيد المكاتب أن زني أن يحده ولا أن أذنب أن يجلده وللمكاتب أن يؤدب عبده وليس له أن يحذه لان الحد لا يكون إلى غير حر وهكذا اذا جنى على عبد المكاتب جناية (٢) فيها قصاص فاعمالهما العقل وليس للمكاتب ولا عبده أن يعفو من العقل قليلا ولا كثيرا ولا يصالح فيه الأعلى استيفاء جميع أرض ما صالح به أو الازداد واذا صالح فازداد لم يكن له أن يضع الزيادة ولا شيئا منها لانه قد ملكها وليس له اتلاف شيء ملكه واذا جنى على المكاتب أو عبده جناية عمدا فله الخيار في أخذ الأرض أو القود فان أراد العفو عن القود في نفسه أو عبده بلا أرض فعفوه باطل لأنه يملك بالجناية العمد عليه وعلى عبده مالا أو قصاصا فليس له ابطالهما (١) قوله له نذره أي له أرضه وعقله والنذور لا تكون إلا في الجراح (٢) لعله ليس فيها قصاص اهـ مصححه

أنفس في الرجل يقتل ابنه وعبده والمستأن ولم يجعل من هذه نفسا بنفس وقيل لبعضهم لانزاله تحتج بشيء إلا تركته أو تركت منه والله المستعان قال فكيف يقتص لعبد من حر وامرأة من رجل فيما دون النفس وعقلهما أقل من عقله قلت أو تجعل العقل دليلا على القصاص فاذا استوى اقتصصت واذا اختلف لم تقتص قال فأين قلت فقد يقتل الحر دية مائة من الإبل وهي ألف دينار عندك بعد قيمته نجسة دفانير وامرأة ديتها خمسة من الإبل قال ليس القسود من العقل بسبيل قلت فكيف احتججت به فقال منهم قائل اني قتلت

معا اذا كان ممنوعا من اتلاف ماله وهذا اتلاف لماله ولو عفا ثم عتق كان له اخذ المال ولم يكن له القود لانه عفا وهو لا يملك اتلاف المال كمالو وهب شيئا مكاتب او وضعه ثم عتق كان له اخذه لانه فعل وهو لا يملك أن يهب ولا سبيل لسيد المكاتب على أن يضع جناية على المكاتب ولا يأخذ من يدي المكاتب شيئا من أرش الجناية عليه ولا على رقيقه ولو بقي المكاتب من الجناية مقطوع اليدين والرجلين أعى أصم لم يكن له سبيل على أخذ شيء مما صار له حتى يعجز وله السبيل ان ذهب عقل المكاتب على أن يأتي الحاكم فيضع مال المكاتب على يدي عدل وينفق على المكاتب منه ويؤدى عنه حتى يعتق أو يعجز وهكذا المكاتبه ورقيقها لا يختلف فان كانت الجناية جاءت على نفس رقيق المكاتب والمكاتبه فهكذا لا يختلف وان كانت الجناية جاءت على نفس المكاتب والمكاتبه قبل أدائهم ما فقد بطلت الكتابة وصار مالهما السيد هما فله في مالهما ان جنى عليه ما يستوفى المالكان الجناية وفي أنفسهم ما جنى عليهما ما لم يستوفيا ماله في الجناية على رقيقه غير مكاتبين ولو جنى على المكاتب نفسه جناية فيها قصاص فبرأ منها وأخذ نصف أرشها ثم مات أخذ المولى النصف الباقي ومال المكاتب حيث كان ولو كانت الجناية يدافصلح منها المكاتب على أقل مما فيها وهو النصف قبض المولى الفضل مما وجب في يدي مكاتبه لان مكاتبه ترك الفضل فالمولى أخذه كمالو وضع عن انسان ديناً عليه أو وهبه له هبة ثم مات قبل يعتق كان لولاه أخذ ذلك من الموضوع والموهوب له اذا عجز المكاتب أو مات من غير تلك الجناية قال والجناية على المكاتب في قيمته وقيمه عبد غير مكاتب يقوم يوم جنى عليه وجناية سيد المكاتب عليه وعلى رقيقه وماله وجناية الاجنبي سواء ويضمن لهم ما يضمن الاجنبي لهم فيمادون أنفسهم وأموالهم لا يختلف ذلك الا أنه ان ضمنه لهم فلم يؤد حتى يعجز أو يموت سقط عنه لانه صار مالا له وان جنى عليهم جناية يلزمه فيها ما يؤدى عن المكاتب كتابته فشاء المكاتب أن يجعلها قصاصاً أخذها السيد فان مات المكاتب والمكاتبه حالة قبل يجعلها قصاصاً مات عبداً وبطلت عنه الكتابة وصار هذا مالا للسيد وان جنى السيد على المكاتب فقتله وهو يسوى ألف دينار وانما بقي عليه من كتابته ديناراً وأقل أو أكثر الى أجل لم يعتق المكاتب مما وجب له ويعجز وكذلك لو جنى عليه فقطع يده فوجب له جسمائة بصلح أو غيره ولم يبق عليه الا دينار لم يعتق حتى يقول قد جعلت ما وجب لي قصاصاً فاذا قاله قبل يموت ثم مات كان حراً يوم يقوله فان لم يقله حتى مات كان عبداً وهكذا ان جنى سيد المكاتب على مال المكاتب جناية تلزمه ألف دينار وانما بقي على المكاتب دينار لم يحل فلم يقل المكاتب قد جعلت ما قصاصاً حتى مات مات رقيقاً وان قال قد جعلت ما قصاصاً بما على من الكتابة كان حراً حين يقوله وكذلك ان قال قد جعلت ما بقي على من الكتابة قصاصاً بما لمولاي كان قصاصاً وكان حراً وتبعه بفضله وهذا كله اذا لم يحل آخر نجوم المكاتب فان لم يبق على المكاتب الانجم أو بعض نجم أو أكثر الا أن جميع ما عليه قد حل كله ولم يعجزه سيده حتى جنى عليه سيده جناية فيها وء بما بقي على مكاتبه أو فيها وفاء وفضل عتق المكاتب لان سيده مستوف بما لزمه جميع ما عليه اذا وجب للمكاتب مثل الذي عليه في الكتابة ألا ترى أني لأجبر السيد على دفع الجناية اليه الا أن يكون فيها فضل عن كتابته فأجبره على دفع الفضل اليه وان وجدت للمكاتب مالا لم أجبره على أن يدفع الى السيد ما بقي عليه وله عند السيد مثله أو أكثر وكذلك لو حصل آخر نجوم المكاتب فعند السيد على مال المكاتب فأخذ منه ما بقي له بلا علم من المكاتب عتق المكاتب اذا كانت نجومه حالة وكذلك لو اقتضى ديناً بوكالة المكاتب وجبته على المكاتب بغير اذنه عتق المكاتب وان كانت نجومه لم تحل فرده السيد اليه لم يعتق الا أن يشاء أن يجعل ذلك قصاصاً ويجبر السيد على اعطائه اياه اذا لم تكن نجومه حلت ولم يجبر المكاتب على أن يجعله قصاصاً وهذا كله اذا كانت جناية السيد على

الرجل بالمرأه بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المسلمون يدعون من سواهم تتكافأ دماؤهم قلت أفكان هذا عندك في القود قال نعم قلت فهذا عليك أو رأيت ان قال النبي صلى الله عليه وسلم في المسلمين تتكافأ دماؤهم أما في هذا دليل على أن دماء الكفار لا تتكافأ (قال الشافعي) رضى الله عنه فقال قائل قلنا هذه آيات الله تعالى ذكر المؤمنين يقتل خطأ ففعل في مديته مسلمة الى أهله وكفارة وذكر ذلك في المعاهد قلت أفرايت المستامن فيه دية مسلمة الى أهله وكفارة قال نعم قلت فلم لم تقتل به مسلماً قتله

المكاتب من الصنف الذي منه كاتبه كانت قصاصا فان كان يلزم السيد بالخيانة على المكاتب غير الصنف الذي منه الكتابة لم يعتق بها ولم تكن قصاصا حتى يقبضها ويدفع من ثمنها اليه آخر ما عليه أو يصطلح حاصلها يصلح على أنها قصاص وذلك أن يجني على المكاتب وعلى المكاتب مائة صاع خنطة تسوي نجسين ديناراً وانما لزم السيد بالخيانة ذهب أو ورق أو ابل هي أكثر ثمنها على المكاتب فلا يكون هذا قصاصا وان كانت الكتابة حالة لان الذي على المكاتب غير الذي وجب له ولكن لو حرق السيد للمكاتب مائة صاع مثل خنطته والخنطة التي على المكاتب حالة كان قصاصا وان كره سيد المكاتب فان كان خيرا أو شرا من خنطته لم تكن قصاصا حتى يرضى المكاتب اذا كانت الخنطة المحرقة خيرا من الخنطة التي عليه أن يجعلها قصاصا أو يرضى السيد أن يجعلها قصاصا اذا كانت الخنطة التي حرق شرا من الخنطة التي له على المكاتب فلا تكون قصاصا الا بان يحتال بها المكاتب برضاه على السيد وهكذا لو كان مكان الخنطة جنائية على المكاتب لم يختلف هذا وان جنى السيد على المكاتب جنائية لزمه بها أرش بفعلها السيد والمكاتب قصاصا تأخر ما على المكاتب أو كان ما على المكاتب حالا يلزم السيد بها مثل ما على المكاتب أو أكثر برضاها ثم عاد السيد بخفى على المكاتب جنائية ثانية كانت جنائتيه على حرفها قصاصا ان كانت مما يقتص منه وأرش الحران كانت مما لا يقتص منه وان اعتل بأنه لم يعلم بأنه يعتق بان يصير لمكاتبه عليه مثل الذي بقي من كتابته فيكون قصاصا فيعتق لم يقبل ذلك منه كما لا يقبل من رجل علم رجلا عبدا فقتله بعد ما عتق ولم يعلم بعتقه « قال الربيع » وفيه قول آخر انه يؤخذ منه دية حر ولا قول لوضع الشبهة كما لو قتل حربيا ولم يعلم باسلامه فعليه دية حر ولا قول وهو يفارق الحربى لانه حلال له على الابتداء قتل الحربى وليس حلالا له على الابتداء قتل العبد « قال الربيع » وقول الشافعى أصح (قال الشافعى) رحمه الله تعالى ولوعتق المكاتب وعاد السيد أو غيره بخفى عليه جنائية بعد عتقه وقد علم الجاني عتقه أو لم يعلم فسواء وجبنايته عليه بجنائتيه على حرز ولو جنى سيد المكاتب على المكاتب فقطع يده فلزمه نصف قيمته وكان قد حل عليه مثل ما لزمه له وكان آخر نجومه عتقه به وكذلك لو لم يحل بفعله السيد والمكاتب قصاصا عتقه به فان عاد السيد فقطع يده الاخرى خطا فأتى لزم عاقلة نصف دية حر بالخيانة على اليد الاخرى لانه جنى عليه وهو حر واذا جنى على المكاتب فعقابا بذن سيده عن أرش الجنائية فلعفو جائز واذا جنى على المكاتب وعتق فقال كانت الجنائية وأنا حر وقال الجاني كانت وأنت مكاتب فالقول قول الجاني وعلى المكاتب البينة وسواء صدق في ذلك مولى المكاتب أو كذبه فان قطع مولاه له الشهادة أن الجنائية كانت وهو حر فبليت الشهادة لانه ليس في شهادته ما يجز به الى نفسه شيئا وكلفته شهادته فاذا أثبتته قضيت له بجنائية حر واذا ملك المكاتب أباه وجنى عليه أبوه فله أن يبيع بقدر الجنائية واذا جنى من ليس للمكاتب أن يبيعه على المكاتب فله أن يبيع منه بقدر الجنائية ولا يبيع بأكثر منها ولو جنى عبد المكاتب على المكاتب كانت الجنائية هدرالا أن يكون فيها قصاص فيكون له أن يقتص فأما اذا كانت عقلا أو عمدا فأراد أرش الجنائية فليس ذلك له ولكن له يبيعه على النظر كما يكون له بعهه بلا جنائية جناها واذا جنى المكاتب على عبده بعهه بجنائتيه هدرالا أن تكون الجنائية عمدا فها قصاص فيكون له القصاص فأما مال فلا يكون للعبد على سيده بحال وكذلك لو ملك المكاتب أباه أو أمه بخفى عليهما فان كانت جنائتيه فها قصاص فلهما القصاص وليس لهما اختيار المال أن يأخذهما منه وهما غير خارجين من ملك المكاتب ولا أن يأخذاهما منه مالا لو كانت الجنائية خطأ ولوعتقا وعتق لم يكن لهما أن يتبعاهما لان ذلك كان وهما غير خارجين من ملكه ولو جنى العبد المكاتب على ابن له كاتب معه كانت جنائتيه عليه بجنائتيه على أجني يأخذها بها الابن ولا يكون له أن يعفوها لان الابن مملوك لغيره كهو ولو كانت عمدا لم يكن

باب جرح العجماء
جبار

حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعى قال
أخبرنا مالك عن ابن
شهاب عن ابن المسيب
وأبي سلمة بن عبد الرحمن
عن أبي هريرة أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم
قال العجماء جرحها جبار
حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعى قال
أخبرنا مالك عن ابن
شهاب عن حرام بن سعد
ابن محينة أن ناقة للبراء
ابن عازب دخلت حائطا
لقوم فأفسدت فيه
فقتل رسول الله صلى
الله عليه وسلم أن على
أهل الاموال حفظها
بالنهار وما أفسدت
المواشي بالليل فهو ضامن
على أهلها x أخبرنا
أيوب بن سويد قال

للأبن أن يقتص منه وكان عليه أن يأخذ منه أرشها وليس للأبن ترلة الارش له فان لم يأخذ منه الارش حتى عتق
الأبن قبل يأخذها منه فله عفوها عتق الاب أو لم يعتق لان حقه مال له لا سبيل لأحد عليه فيه

(عتق سيد المكاتب)

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا كاتب الرجل عبده فأدى اليه أو لم يؤد حتى أعتقه
فأعتق واقع وقد بطلت عنه الكتابة وماله الذي أفاد في الكتابة كله ليس للسيد منه شيء ولو كاتبه ثم قال
قد وضعت عندك كتابك كلها كان حرا وكان كقوله أنت حر من قبل أنه قد أعتقه في أصل الكتابة بالبراءة
اليه من الكتابة ولو قال قد وضعت عندك الكتابة الأدينارا أو العشرة دنانير كان بريئا من الكتابة إلا ما استثنى
ولا يعتق إلا بالبراءة من آخر الكتابة والقول في أصل استثناء السيد من الكتابة قول السيد ان قال الذي
وضعت من المؤخر والذي أخرت من الوضع المقدم فالقول قوله وان مات السيد فالقول قول ورثته فان
لم يكونوا يعربون عن أنفسهم ألزم الحاكم المكاتب أن يكون الوضع من آخر الكتابة لانه قائم بذلك لمن صار
المال له ولا يضع عنه إلا ما يحيط أنه وضع عنه بحال وهو اذا وضع عنه آخرها على إحاطة أنه وضع الذي
وضع عنه أو ما قبله فكان الآخر بدلا من الاول وإذا وضع السيد عن المكاتب أو أعتقه في المرض فاعتق
موقوف فان خرج من الثلث الأقل من قيمته أو ما بقي عليه من الكتابة فهو حر والاعتق منه ما حل الثلث
فوضع عنه من الكتابة بقدر ما عتق منه وكان الباقي منه على الكتابة ومتى أقر سيد المكاتب أنه قبض بنجوم
المكاتب في مرضه الذي يموت فيه أو في صحته فأقراره جائز كما يجوز أقراره للأجنبي بقبض دين عليه وإذا
كاتب الرجل عبده على دنانير فقال قد وضعت عندك ألف درهم من كتابك لم يكن وضع عنه شيئا من قبل أنه
ليس عليه دراهم وكذلك لو كاتبه على دراهم فقال قد وضعت عندك من كتابك مائة دينار وانما قيمته ما نزل
ما عليه من الدراهم أو أقل أو أكثر لم يكن وضع عنه شيئا لانه انما وضع عنه شيئا ليس له عليه وكذلك كل
صنف كاتبه عليه فوضع عنه من صنف غيره ولو قال السيد كاتبته على ألف درهم وقلت قد وضعت عندك
تجسين دينار أعني وضعت عندك ألف وهي قيمة تجسين دينار كان وضعه وكان المكاتب حرا ولو لم يقل هذا
السيد فأدعى المكاتب على سيده أحلفته ما أراد هذا ولو مات السيد ولم يبين أحلفت الورثة ما علموه أراد وضع
الألف ان قال هي قيمة تجسين فإذا شهد الشهود للمكاتب أن سيده قال قد استوفيت منه أو قال للسيد
ألست قد وفيتك فقال بلى فقال المكاتب هذا آخر نجومي كان القول قول السيد فان قال لم يوفني إلا درهما
فالقول قوله مع يمينه وقول ورثته اذا مات لانه عبد أبدأ حتى يشهد الشهود أنه وفاه جميع كتابته أو كل
كتابته أو كذا وكذا دينار فيلزمه ما أثبت عليه الشهود وان شهد الشهود أنه قال قد استوفيت آخر كتابك
ولم يزيدوا على ذلك فالقول فيما بقي من كتابته قول السيد في حياته وورثته بعد موته لان الاستيفاء لم تثبت
ولو شهدوا أنه قد قال استوفيت منك آخر كتابك ان شاء الله أو ان شاء فلان لم يكن هذا استيفاء لانه قد استثنى
فيه ولو قال قد استوفيت آخر كتابك ان شئت لم يكن استيفاء لان هذا استثناء

(المكاتب بين اثنين يعتقه أحدهما)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى اذا كاتب الرجلان عبدا لهما فأدى بعض نجومه أو لم يؤد منها شيئا حتى
أعتق أحدهما نصيبه منه فنصيبه منه حر كما يجوز عتقه أم ولده ومدره وعبد ماله لا كتابته فان كان له مال

حدثنا الأوزاعي عن
الزهري عن حرام بن
سعد بن محبصة عن
البراء بن عازب أن ناقة
البراء دخلت حائط رجل
من الانصار فأفسدت
فيه فقضى رسول الله
صلى الله عليه وسلم على
أهل الحوائط حفظها
بالنهار وعلى أهل الماشية
ما أفسدت ماشيتهم
بالليل (قال الشافعي)
فأخذ ناقة لشوته باتصاله
ومعرفة رجاله قال
ولا يخالف هذا الحديث
حديث العجماء جرحها
جبار ولكن العجماء
جرحها جبار جلة من
الكلام العام المخرج
الذي يراد به الخاص
فما قال صلى الله
عليه وسلم العجماء
جرحها جبار وقضى
رسول الله صلى الله عليه

قوم عليه المكاتب فعتق كله كما يكون الحكم في العبد يكون بين اثنين يعتقه أحدهما فان لم يكن له مال فالنصف الثاني مكاتب بحاله واذا أعتقه أحدهما ثم أعتقه الآخر فان كان الاول موسرا اداء قيمة نصفه كان المكاتب حرا وكان على المعتق الاول نصف قيمته وعنتق الآخر باطل والولاء للمعتق الاول وان لم يكن موسرا فعتق الآخر جائز والولاء بينهما ولو كان بين اثنين فوضع عنه أحدهما نصيبه من الكتابة ولم يعتقه فهو كعتقه ويقوم عليه ان كان موسرا وكذلك اذا أبرأه ماله عليه لانه ماله وانه اذا أعتق فالولاء له وهو مخالف للمكاتب يورث

(ميراث المكاتب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو أن رجلا أنكح ابنته ثيبا برضاها مكاتبه أو عبده ثم كاتبه كان النكاح جائزا فان مات السيد وابنته وارثته له ففسد النكاح لانها قد ملكت من زوجها شيئا ولومات وليست ابنته وارثته كانا على النكاح فان أعتقه واحد من الورثة فنصيب الذي أعتقه حرو ولاؤه الذي كاتبه وكذلك اذا أبرأه ماله عليه فنصيبه حر وان عجز لم يكن له في رقبته شيء وكان نصيبه حرا بكل حال ولا يقوم عليه بحال لان عتقه اياه وبراءه منه عتق لا ولاء به انما الولاء للذي عقد كتابته وانما معنى من تقويمه عليه أنه لا يجوز أن يكون له الولاء ما لم يهجر فيعتقه بعد العجز وأعتقه عليه بسبب رقه فيه لانه لو لم يكن له فيه رق فعجز لم يكن له أن يملكه ولو ورثه وآخر فأعتقاه لم يهجر عتقهما لو كانا ورثا مالا عليه ولكنهما ورثا رقبته على معنى أنهما اذا أعتقاه عتق وولاؤه للذي عقد الكتابة أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنها أرادت أن تشتري جارية فعتقها فقال أهلها نبيعكها على أن ولاءها لنا فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يمنعك ذلك فانما الولاء لمن أعتق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة ولم يقل عن عائشة وذلك مرسل (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أخبرنا مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قال وأحسب حديث نافع أثبتها كلها لانه مسند وأنه أشبه وعائشة في حديث نافع كانت شرطت لهم الولاء فأعلمها النبي صلى الله عليه وسلم أنها ان أعتقت فالولاء لها وان كان هكذا فليس أنها شرطت لهم الولاء بأمر النبي صلى الله عليه وسلم ولعل هشام أو عروة حين سمع أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يمنعك ذلك انما رأى أنه أمرها أن تشرط لهم الولاء فلم يقف من حفظه على ما وقف عليه ابن عمر رضي الله عنهما والله أعلم قال فالأحاديث الثلاثة متفقة فيما سوى هذا الحرف الذي قد يغلط فيه منتهى الغلط والله تعالى أعلم فبهذا تأخذوه وثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس يحتمل أن يجوز بيع المكاتب والمكاتبه ان لم يهجر فلما لم أعلم مخالفا في أن لا يباع المكاتب حتى يعجز أو يرضى بترك الكتابة لم يكن هذا معنى الحديث لاني لم أجد حديثا ثابتا عن النبي صلى الله عليه وسلم ومن عرفت من جميع الناس على خلافه فكان معنى الحديث غير هذا وهو أحرهما أن يكون في الحديث دلالة عليه هو أن الكتابة شرط للمكاتب على سيده فني شاء المكاتب أبطل الكتابة لانها وثيقة له لم يخرج من ملك سيده ولا يخرج من الاباءها وهذا هو أولى المعنيين بها والله تعالى أعلم وبه أقول فاذا رضى المكاتبه أو المكاتب ابطال الكتابة فلها وله ابطالها كما يكون لكل ذي حق ابطاله وكما يقال للعبد ان دخلت الدار فأنت حر فترك دخولها ويقال له ان تكلمت بكذا فأنت حر فترك أن يتكلم به فلا يعتق في واحد من الوجهين ألا ترى أن بريرة تستعين في الكتابة وتعرض عليها عائشة الشراء أو العتق وتذهب بريرة إلى أهلها بما عرضت عائشة وترجع إلى عائشة

وسلم فيما أفسدت
العجماء بشئ في حال دون
حال دل ذلك على أن
ما أصابت العجماء من
جرح وغيره في حال
جبار وفي حال غير
جبار قال وفي هذا
دليل على أنه اذا كان
على أهل العجماء حفظها
ضمنوا ما أصابت فاذا
لم يكن عليهم حفظها
لم يضمنوا شيئا مما أصابت
فيضمن أهل الماشية
السائمة بالليل ما أصابت
من زرع ولا يضمنونه
بالنهار ويضمن القائد
والراكب والسائق لان
عليهم حفظها في تلك
الحالة ولا يضمنون لو
انفلتت (قال الشافعي)
وما يشبه هذا الحديث
أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم نهى أن

بما عرض أهلها وتشترها عائشة فتعنتها بعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم فكل هذا دليل على ما وصفت من رضا بيرة بترك الكتابة أو العجز فتى قال المكاتب قد عجزت أو أبطلت الكتابة فذلك اليه علم له مال أو قوة على الكتابة أو لم يعلم وإن قال سيده لا أرضى بعجزه قيل ذلك له واليه دونك فهو لك مملوك فخذ مالك حيث كان واستخدمه وأجره فخذ فضل قوته وحرفته وماله خير لك من أداء نجومه وكذلك لو كان عبدان أو عبيد في كتابة واحدة فعجز أحدهم نفسه أو رضى بترك الكتابة خرج منها ورفعت عنه في الكتابة حصته كما ترفع لومات أو أعتقه سيده وسواء عجز المكاتب نفسه عند حلول النجم أو قبله متى عجز نفسه فهو عاجز وإن عجز نفسه وأبطل الكتابة ثم قال أعود على الكتابة لم يكن ذلك له إلا بتجديد كتابة وتعجزه نفسه عند سيده وفي غيبة سيده سواء وإن عجز نفسه وأبطل الكتابة ثم أدى إلى سيده فعتق بالشرط الأول ثم قامت عليه بينة بأنه عجز نفسه أو رضى بنفسه الكتابة كان مملوكا وما أخذ سيده منه حلال له وإن أحب أن أحلف له سيده ما جدد كتابة كان ذلك له ولو كانت المسئلة بحالها فادفع إلى سيده آخر نجومه وقال له أنت حر بالمعنى الأول ولا أعلمه بتعجز نفسه ولا رضاه بنفسه الكتابة كان له فيما بينه وبين الله أن يسترقه وعليه في الحكم أن يعتق عليه ويرجع عليه بقيمته كلها لا تحسب له مما أخذ منه شيئا لأنه أخذ منه وهو مملوك له وأعتقه بسبب كتابته فرجع عليه بقيمته

(عجز المكاتب بالارضاء)

(قال الشافعي) وإذا رضى السيد والمكاتب بالمكاتب فليس للسيد فسخها حتى يعجز المكاتب عن نجم من نجومه فإذا عجز ولم يقل قد فسخت الكتابة فالكتابة بحالها حتى يختار السيد فسخها إلا أن حق السيد دون حق المكاتب أن لا يثبت على الكتابة وهو غير مؤتمر عليه فيها إلا أن يترك السيد حقه بنفسها فيكون له حينئذ لا نهما مجتمعان على الرضا بالكتابة فتى حل نجم من نجوم الكتابة ولم يؤده ولم يبطل السيد الكتابة فهو على الكتابة فإن أدى بعد حلول النجم من مدة قصيرة أو طويلة لم يكن للسيد تعجزه ولا يكون له تعجزه إلا ونجم أو بعض نجم حال عليه فلا يؤديه وإذا كان المكاتب حاضرا بالبلد لم يكن للسيد تعجزه إلا بحضرته فإذا حضر فسأله ما حل عليه قل أو كثر فقال لبس عندي فأشهد أنه قد عجز أو قد أبطل كتابته أو فسخها فقد بطلت ولو جاء المكاتب بما عليه مكانه لم يكن مكاتباً وكان سيده أخذ منه كما يأخذ منه مملوكا وسواء كان هذا عند سلطان أو غيره فإذا جاء به السلطان فسأله نظره مدة يؤدى إليه بنجمه أو سأل ذلك سيده لم يكن على السيد ولا على السلطان انظاره إلا أن يحضر شيئا يبيعه مكانه فينظره قدر بيعه فإن قال لي شيء غائب أحضره لم يكن للسلطان أن ينظره إلى قدوم الغائب لأنه لا ينظره فيفوت العبد بنفسه ولا يؤدى إليه ماله وليس هذا كالحري سأل النظر في الدين لأن الدين في ذمته لا يسيل على رقبته وهذا عبدا عما يمنع نفسه بأداء ما عليه فإذا كان غائبا فلنجمه فأشهد عليه سيده أنه قد عجز أو فسخ كتابته فهو عاجز فإن جاء من غيبته وأقام بينة على سيده أنه قبض منه النجم الذي عجز به أو أبرأه منه أو أنظره به كان على الكتابة وهكذا لو جاء سيد المكاتب السلطان فسأله تعجزه لم ينبغ أن يعجزه حتى يثبت عنده على كتابته وحلول نجم من نجومه ويحلفه ما أبرأه منه ولا قبضه منه ولا قابض له ولا أنظره به فإذا فعل عجزه وجعل المكاتب على حجة إن كانت له حجة قال وإن جاء إلى السلطان فقال قد أنظرته بنجم من نجومه إلى أجل وقد مضى صنع فيه ما صنع في نجم من نجومه حل قال وإن قال قد أنظرته إلى غير أجل أو إلى أجل فبدل إلى أن لا أنظره لم يعجزه وكتب له إلى حاكم بلده فأحضره وأعلمه أن صاحبه قد رجع في نظره وقال إن أدبت إلى وكيله أو إليه نفسه

يخطب الرجل على خطبة أخيه وذكر فاطمة أن معاوية وأباهم خطبها فخطبها على أسامة وتزوجته فأحاط العلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينهى أن يخطب الرجل على خطبة أخيه في حال يخطب هو فيها وحديث جرح العجماء جبار مطلق وجرحها فسادها (١) في حال يقضى فيه على رب العجماء بفسادها ومثله نهيه عليه السلام عن الصلاة بعد العصر وبعد الصبح جملة وهو يأمر من نسي صلاة أن يصليها إذا ذكرها ولا يمنع من طاف وصلى أية ساعة شاء

(١) كذا في الأصل وفيه سقط والمراد أنه مطلق ولا يعمل باطلاقه لأنه لا يحكم بنفيه مطلقا ثم يقضى فيه في حال تأمل

والأبطلت كتابتك وبعت بك إليه فان استنظره لم يكن له أن يتظره ان كان لسيدته وكيل حتى يؤدي إليه فان لم يكن له وكيل أنظره قدر مسيره إلى سيدته فضر به أجالا فان جاء إلى ذلك الأجل والا عجزه حاكم بلده الآن يأتيه مكانه بشئ يبيعه له من ساعته فينظره قدر بيعه لا يجاوز به ذلك أو يأتيه بغيره يدفع إليه مكانه أو يبيع على الغريم شيئا حاضرا أيضا فان لم يكن للغريم شئ حاضر حبسه له وعجزه وجعل ماعلى الغريم لسيدته لانه مال عبده ومتى قلت للسيد تعجزه أو على السلطان تعجزه فعجزه السلطان أو السيد ثم أحضر المال لم يرد التعجز فان قال قائل فهل في قولك للسيد أن يعجزه دون السلطان أثر قلت هو معقول بما وصفت « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريح عن اسمعيل بن أمية أن نافعا أخبره أن عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما كاتب غلامه على ثلاثين ألفا ثم جاءه فقال اني قد عجزت فقال اذا انحو كتابك قال قد عجزت فاعفها أنت قال نافع فأشربت اليه امحها وهو يطعمه أن يعتقه فحاجها العبد وله ابنان أو ابن قال ابن عمر اعتزل جاريي قال فأعتق ابن عمر ابنه بعده (قال الشافعي) رحمه الله أخبرنا ابن عيينة عن شبيب بن غرقدة قال شهدت شريحا ردمكا تبا عجز في الرق (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يعجز السيد والسلطان المكاتب فاذا حل نجم المكاتب فسأله سيده أداء فقال قد أديته اليك أو أديته إلى وكيلك أو إلى فلان بأمره فأنكر السيد لم يعجل الحاكم تعجزه وأنظره يوما أو كثيرا يتظره ثلاث فان جاء بشاهد أحلفه معه وأبرأه مما شهد به شاهد وان جاء بشاهد ولم يعرفه الحاكم لم يعجل حتى يسأل عنه فان عدل أحلفه معه وان لم يعدل دعاه بغيره فان جاءه به من يومه أو غده أو بعده والا عجزه وان ذكر بينة غائبة أشهد أنه ذكروا بينة غائبة وأنى قد عجزته الا أن تكون له بينة فيما يدعى من دفع نجه أو إبراء مولاه منه فان جاء بها أثبت كتابته وأخذ سيده بما أخذ من خراج وقيمة خدمته وان لم يأت بها تم عليه التعجز وان عجزه على هذا الشرط ثم جاءت بينة ببراءته من ذلك النجم وهو آخر نجومه ومات المكاتب جعل ماله ميراثا لورثته الا حرار لانه مات حرا وأخذ السيد بما أخذ منه وفيته وان لم يكن آخر نجومه فقدمت رقيقا واذا عجز المكاتب سيده والسلطان فقال سيده بعد التعجز قد أقررتك على الكتابة لم يكن عليها حتى يحدد له كتابة غيرها ولو تأدى منه على الكتابة الأولى وقال قد أثبت لك العتق عتق بائيات العتق وتراجع بقيمة المكاتب كما تراجع ان في الكتابة الفاسدة وكذلك لو قال قد أثبت لك الكتابة الأولى ولم يذكرك العتق لان قوله أثبت لك الكتابة الأولى أثبت لك العتق بالكتابة الأولى على الاداء ولو عجزه ثم تأدى منه كما كان ينأى ولم يقل قد أثبت لك الكتابة لم يكن حرا بالاداء وكان تأديته كالخراج يأخذه منه واذا كاتب عبيده كتابة واحدة فعجزوا كلهم عن نجم من النجوم فليسيدهم أن يعجز أيهم شاء ويتقرأ أيهم شاء فيقره على الكتابة ويأخذه بحصته منها وكذلك ان أدى بعضهم ولم يؤد بعض فن أدى على الكتابة عتق ولم يكن له تعجزه ومن لم يؤد فله تعجزه وهم كعبيد كانوا كتابة مفرقة فعجزوا فله أن يعجز أيهم شاء ويقرأ أيهم شاء على الكتابة وليس له تعجز من يؤدي واذا عجز المكاتب عن أداء نجم من نجومه فلم يعجزه سيده وأنظره فمات قبل أن يؤديه مات عبدا ولسيده ماله واذا كاتب الرجل عبده فعجز عن نجم وأنظره السيد ثم مات السيد فلورثته أن يأخذه بأداء ذلك النجم مكانه ولو أنظره أبوه لم تأت أخذه حاله كما كان لا بينهم أن يرجع في النظره ويأخذه حاله فان أداءه والا فله تعجزه وهم يقومون في تعجزه مقام أبيهم واذا ورث القوم مكاتب فعجز عن نجم فأراد بعضهم نظاره وبعضهم تعجزه كان للذي أراد تعجزه تعجزه والذي أراد نظاره نظاره فكان نصيبه منه على الكتابة وان كان في يديه يوم يعجزه أحدهم مال أخذه منه الذي عجزه بقدر ما ملك منه وترك له بقدر ما ملك الذي لم يعجزه وقيل للذي عجزه أن تأخذه يوما بقدر ما ملك منه

(باب المختلقات التي عليها دلالة)

* حدثنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله قال أقام رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة تسع سنين لم يحج ثم أذن في الناس بالتحج فدارك الناس بالمدينة ليخرجوا معه فخرج فانطلق رسول الله صلى الله عليه وسلم وانطلقنا لنعرف الحج وله خرجنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم بين أظهرنا ينزل عليه القرآن وهو يعرف تأويله وانما يفعل ما أمر به فقدمنا

فتواجره أو تختدمه وعليك أن تنفق عليه في ذلك اليوم وكذلك لو مرض كان عليك أن تنفق عليه بقدر نصيبك منه لأن أصل كتابته كان صحيحا لكل واحد من كاتبه عليه في حصته وله على المكاتب في حصته ما لا يكاتب على سيده والسيد على مكاتبه وليس هذا كالعبد بين اثنين يريد أحدهما ابتداء كتابته دون صاحبه أصل الكتابة في هذا باطل وهي في الأول صحيحة جائزة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولو كاتب رجل عبدا كتابة واحدة فعجز وأفاد تعجز بعضهم وإقرار بعضهم كان ذلك له وعلى كل حصته من الكتابة ولو كاتب رجل عبده فعجز فقال أعجز بعضك وأقر بعضك لم يكن له ذلك كما لم يكن له أن يكاتب بعضه فإن فعل فادى على هذا عتق ورجع عليه بنصف قيمته وتم عتقه كله لأنه إذا عتق نصفه وهو ملكه عتق كله والله أعلم

(بيع كتابة المكاتب) (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ولا يجزى بيع كتابة المكاتب بدين ولا ينقد ولا بحال من الأحوال لأنها ليست بمضمونة على المكاتب فإنه متى شاء عجز فإن بيعت فالبيع باطل وإن أدى المكاتب إلى المشتري كتابته بأمر السيد عتق كما يؤدي إلى وكيله فيعتق لأن المكاتب يبرأ منها بأمر السيد في برئ منها فهو حر ويرد مشتري الكتابة ما أخذ إن كان قائما في يديه ومثله إن كان له مثل أو قيمته إن فات ولم يكن له مثل وكذلك يرد البائع ما أخذ من ثمن كتابة المكاتب

(استحقاق الكتابة)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى إذا كاتب الرجل عبده على عرض أو ماشية بصفة أو طعام بكيل فأدى المكاتب جميع الكتابة وعتق ثم استحق ما أدى المكاتب بعدما مات المكاتب فأنعامات رقيقا والسيد أخذ ما كان له وما أخذ ورثته إن كانوا قبضوه وكذلك لو جنى على المكاتب فأخذ أرض حر رجع الذين دفعوا الأرض في مال المكاتب بالفضل من أرض عبد وكذلك لو كاتب على دنابر فاستحققت باعياها ولو كانت هذه المسئلة بحالها فاستحق على المكاتب شيء من صنف ما أدى وعلى صفته كان العتق ماضيا وتبع المكاتب بما استحق عليه ولم يخرج من يدي سيده ما أخذ منه ولو استحق ما كاتب عليه المكاتب بعدما أداه وهو حي أخذ من استحقه فإن كانت نجوم المكاتب كلها قد حلت يوم استحق ما أدى إلى مولاه قيل للمكاتب إن أديت جميع كتابتك إلى مولاه الآن فقد عتقت وإن لم تؤده فله تعجيله ولو استحققت والمكاتب غائب وللمكاتب مال أوقف ماله وانتظر كما وصفت في المكاتب تحل نجومه وهو غائب فإن أدى والافلسيده تعجيله ومتى مات في غيبته قبل يؤدي مات رقيقا وهكذا إذا استحق ما أدى من قبل المكاتب فإن جاء رجل فاستحقه على سيده بإقرار من سيده عليه أو على المكاتب ووجد المكاتب ما أقر به عليه السيد وأخرج له من ملكه بحال فالمكاتب حر وهذا اتلاف من سيده لماله ولو استحق ما أدى إلى سيده على المكاتب وقد أتلفه السيد كان هكذا وكان الذي استحقه أن يرجع على السيد إن شاء لأنه أتلف ماله وعلى المكاتب لأنه سلب السيد على اتلافه ولو شهد شهود على السيد حين دفع المكاتب إليه كتابته التي استحققت أنه قال للمكاتب أنت حر فقال السيد إنما قلت أنت حر بأنك قد أديت ما عليك أحلف بالله ما أراد أحد أن عتق له على غير الكتابة وكان مملوكا وكذلك لو شهد وأعليه بعد أداء الكتابة وقبل استحقاق المتاع أنه قال هذا حر أو قد قال له أنت حر فإن شهد وأعليه بعد استحقاق ما أدى إليه من الكتابة أنه قال أنت حر كان حرا وكان هذا الحد عتق له وكذلك لو شهد وأعليه قبل يؤدي الكتابة أنه قال أنت حر أو قال هذا حر حين يؤدي الكتابة أو بعد فإن قيل

مكة فلما طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبيت وبالصفا والمروة قال من لم يكن معه هدى فليجعلها عمرة فلو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما سقت الهدي ولجعلتها عمرة أخبرنا إبراهيم بن محمد عن سعيد بن عبد الرحمن بن رقيش عن جابر أنه قال ما سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم في أحرامه حجا ولا عمرة ، أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة أنها سمعت عائشة تقول خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس ليال بقين من ذي القعدة ولا نرى إلا أنه الحج فلما دنونا من مكة أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم من

لم يكن معه هدى اذا
طاف بالبيت وسعى بين
الصفا والمروة أن يحل
قالت عائشة فدخل
علينا يوم النحر بلحم بقر
فقلت ما هذا فقالوا نحر
رسول الله صلى الله عليه
وسلم عن أزواجه قال
يحيى فذكرت هذا
الحديث للقاسم فقال
أتتلك بالحديث على
وجهه * أخبرنا سفيان
عن ابن طاوس وابراهيم
ابن ميسرة أنهما سمعا
طاوسا يقول خرج
النبي صلى الله عليه وسلم
لا يسيحجا ولا عمرة
ينتظر القضاء قال فنزل
عليه القضاء وهو يطوف
بين الصفا والمروة فأمر
أصحابه أن من كان منهم
أهل بالبح ولم يكن معه
هدى أن يجعله أعمرة
وقال لو استقبلت من

« أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى وإذا أوصى الرجل بمكاتبه لرجل لم تجز الوصية لانه

لا يملك أن يخرج من ملكه إلى ملك غيره بحال ما كان على الكتابة قال وإن قال إن مت من مرضى هذا أومتى مت ففلان لمكتابه لفلان كانت الوصية باطلا ولو عجز المكتاب بعد موته أو قبله لم تكن الوصية جائزة لأنه أوصى له به وهو لا يملك إخراجها إلى ملك الموصى له به كما لو قال متى مت ففلان لعبد ليس له لفلان فلم يمت حتى ملكه لم يكن له حتى يحدث له بعلم ملكه وعجز المكتاب وصية به ولو وهب مكتابه لرجل وأقبضه إياه كانت الهبة باطلا ولو عجز المكتاب في يدي الذي قبضه كانت الهبة باطلا لأنه وهبه وهو لا يملك هبته وكذلك لو وهبه وأقبضه إياه ورضى بالعجز فجيزه ولكنه لو أوصى بكتابه لرجل جازت الوصية ما كان مكتابا وكان له إذا جملها الثلث أن ينأداها كلها والمكتاب حر ولاؤه للذي عقد كتابته وإذا أوصى الرجل للرجل بكتابة مكتابه فجيز المكتاب فهو رقيق لورثته وقد بطلت الوصية ولو قال رجل مالي على مكاتي لفلان فإن عجز فهو له وهو لفلان كانت الوصية جائزة على ما أوصى به فما كان على الكتابة فكتابه للذي أوصى له بها وإذا عجز فهو للذي أوصى له برقبته كان الموصى له بكتابه أو غيره وإذا أوصى بكتابة عبده لرجل فلن نجم من نجومه فجيز عنه فأراد الموصى له بكتابه أن لا يعجزه ويؤخره بنجمه ذلك وأراد الورثة تعجزه فذلك للورثة لأن رقبته تصير لهم وهكذا لو أوصى بكتابة مكتابه لرجل ورقبته لآخران عجز كان للذي أوصى له برقبته أن عجز أن يعجزه لأن له رقبته وإذا أوصى الرجل أن كتابة مكتابه لرجل أن يعمل نجومه قبل محلها فإن عمل نجومه قبل محلها فكتابه له وإن لم يفعل لم يجز المكتاب على تعجيلها ولم يعجز بأن لا يعجلها وبطلت وصية الموصى له لأنه إنما أوصى له به بمعنى فإذا لم يكن ذلك المعنى بطلت الوصية ولو قال كل نجم من كتابة مكاتي عمله قبل عمله لفلان كان كما قال وأي نجم عمله فهو لفلان وأي نجم لم يعجله فهو لورثته وهذا كله إذا كانت الكتابة صحيحة ولو أن رجلا كاتب عبده كتابة فاسدة ثم أوصى بكتابة عبده لرجل كانت الوصية باطلا لأنه لا كتابة على عبده ولو كانت المسئلة بحالها فأوصى برقبته لرجل ففيها قولان أحدهما أن الوصية باطل إلا أن يقول ليس بمكتاب لأن كتابته فاسدة وأما إذا أوصى به وهو يراه مكتابا فالوصية باطل وكذلك لو باعه بيعا فاسدا ثم أوصى به لرجل كانت الوصية باطلا لأنه أوصى به وهو يراه مكتابا فالوصية جائزة في الوجهين لأنه ليس بمكتاب ولا خارجا من ملكه بالبيع الفاسد « قال الربيع » القول الثاني عندى هو الذي يقول به

﴿ الوصية للمكتاب ﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى وإذا أوصى سيد المكتاب بعقده عتق بالأقل من قيمته أو ما بقي عليه من كتابته كأن قيمته كانت ألفا والذي بقي عليه من كتابته خمسمائة فأعتق بخمسمائة لأنه إذا أوصى بعقده فقد وضع كتابته وإذا أوصى فوضع كتابته فقد عتق كأنه كان قيمته ألفا وبقي من كتابته ألفان فيعتق بالألف وإذا عتق سقطت كتابته فإن قال ضوعا عنه كتابته أو أوصى له بكتابه فهي كوصيته بعقده لأن كتابته إذا وضعت عنه فيعتق بالأقل من قيمته أو الكتاب وسواء كانت الكتابة ديناً أو حالة تحسب من الثلث حالة ولو أوصى له بنجم من كتابته كان ذلك للورثة يعطونه أي نجم شأوا متأخرا أو متقدما وإن كانت نجومه مختلفة فأقلها إن شأوا فإن قال ضوعا عنه أي نجم من نجومه شتم فهكذا وإن قال ضوعا عنه أي نجم من نجومه شاء هو فذلك إلى المكتاب فأى نجم من نجومه شاء وضع عنه من الثلث متقدما كان أو متأخرا وإن كانت له نجوم مختلفة فقال ضوعا عنه أوسط نجم من نجومه فأوسط نجم من نجومه يحتمل أوسطها في العدد وأوسطها في الأجل ليس واحد منهما أولى بظاهرهما من الآخر فيقال للورثة ضوعوا أوسط نجم من نجومه إن شتم فأوسطها في العدد

من أمرى ما استدبرت
لماسقت الهدى ولكنى
لبست رأسى وسقت
هدي فليس لي محل إلا
محلى هذا فقام إليه
سراقة بن مالك فقال
يا رسول الله اقض لنا
قضاء قوم كائنا وادوا
اليوم أعمرتنا لعامنا
هذا أم لا لا فقال
رسول الله صلى الله عليه
وسلم لا بل لا بد دخلت
العمرة في الحج اليوم
القيامة قال فدخل على
من اليمن فسأله النبي
صلى الله عليه وسلم عما
أهلته فقال أحدهما
ليك أهلال النبي صلى
الله عليه وسلم وقال
الآخر ليك حجة النبي
صلى الله عليه وسلم
أخبرنا ما لا عن
عبد الرحمن بن القاسم
عن أبيه عن عائشة أن

وان شتم فأوسطها في الأجل فان ادعى المكاتب أن الذي أوصى له به غير الذي وضع عنه أحلف الورثة ما يعلمون ما قال ووضعوا عنه الأوسط من أيها شاؤوا ولو كانت المسئلة بحالها وكانت بقيت عليه ثلاثة نجوم أو لها أو آخرها أقل قيل لكم أن تضعوا الأوسط من العدد أو المال فان أردتم وضع الأوسط من الأجل فضعوه وهو الثاني الذي قبله واحد وبعده واحد ولو كانت عليه أربعة أنجم فأردوا وضع الأوسط من النجوم المؤجلة وضعوا عنه أي النجمين شاؤوا الثاني أو الثالث لأنه ليس واحد أولى باسم الأوسط من الآخر ولو كانت خمسة كان لها أوسط وهو الثالث لأن قبله نجمين وبعده نجمين إذا كانت نجومه وترا فلها أوسط نجم واحد وإذا كانت شفعاً فلها أوسطان فان كانت نجومه مختلفة عدداً للمال فكان منها عشرة ومنها مائة ومنها ثلاثة فقال وضعوا عنه نجما من نجومه وضعوا عنه أيها شاؤوا فان قال وضعوا عنه أكثر نجومه أو أقل نجومه وضعوا عنه ما أوصى به ولا يحتمل هذا إلا العدد فيوضع عنه إذا قال أكثر أو أقل عدداً وإذا قال أقل أو أكثر عدداً وإذا قال أوسط احتمل موضع المال وموضع الأوسط وان قال وضعوا عنه أوسط نجومه من عدد المال وعليه ثلاثة أنجم وضع عنه الأوسط الذي لأقلها ولأكثرها وان كانت أربعة واحد عشر وواحد عشر وواحد ثلاثون وواحد أربعون فقال وضعوا عنه أوسط نجومه عدداً وضعوا عنه ان شاؤا العشرين وان شاؤا الثلاثين لأنه ليس واحد منهما أولى باسم الأوسط من الآخر فلي هذا الباب كله وقياسه ولو قال وضعوا عنه ثلث كتابته كان لهم أن يضعوا عنه ثلث كتابته في العدد ان شاؤا أو المخرج منها وان شاؤا ما قبله منها وكذلك ان قال نصفها أو ربعها أو عشرة منها ولو أوصى لمكاتبه بما وصفت من نجم أو ثلث أو أقل أو أكثر ولم يقبل المكاتب الوصية كان ذلك للمكاتب وإذا أوصى له بشئ يوضع عنه فعجز فقد صار رقيقاً ولو أوصى لمكاتبه بما لم يجز له جازت الوصية فان عجز المكاتب قبل يقبض الوصية بطلت الوصية عنه لأنه لا يجوز أن يوصى لعبد (٣) لأن ذلك ملك لورثته لأن الوصية لهم على قدر ملكهم فيه ولو قال ان شاء مكاتبتي فيبعوه فشاء مكاتبته قبل يؤدى الكتابة ببيع وان لم يشأ لم يبيع وإذا قال الرجل ان عجز مكاتبتي فهو حر فقال المكاتب قبل حاول النجم قد عجزت لم يكن حراً وإذا حصل نجم من نجومه فقال قد عجزت وقال الورثة ليس بعابر طلبوا ماله فان وجدوا ووافوا بنجمه لم يكن عاجزاً وان لم يوجد له وفاء أحلف ما يجد لهم وفاء وكان عاجزاً وإذا قال في وصيته ان شاء مكاتبتي فيبعوه فلم يعجز حتى قال قد شئت أن تبيعوني قبل لا تباع الا برضاك بالعجز فان قال فدرضيت به ببيع وان لم يرض به فالوصية باطلة لأنه لا يجوز بيعه ما كان على الكتابة وإذا قال الرجل في مرضه وضعوا عن مكاتبتي بعض كتابته أو بعض ما عليه وضعوا عنه ما شاؤوا من كتابته وان قل ولهم أن يضعوا ذلك عنه من آخر نجومه وأولها كما لو أوصى لرجل بشئ عليه من دين حال وآجل وضعوا عنه ان شاؤوا من الحال وان شاؤوا من الأجل لأن ذلك كله من كتابة المكاتب ودين من الدين ولو قال وضعوا عنه نجما من نجومه أو بعض نجومه لم يكن لهم إلا أن يضعوا عنه نجما وذلك لهم أن يضعوا عنى نجم شاؤوا ولو قال وضعوا عنه من بعض نجومه كان لهم أن يضعوا عنه ما شاؤوا لأن بينا في قوله ان يضعوا عنه نجما أنه وضع عنه شئ منه فان قال وضعوا عنه ما يخفف عنه من كتابته أو وضعوا عنه جزاً من كتابته أو وضعوا عنه كثيراً من كتابته أو قليلاً من كتابته أو ذاماً من كتابته أو غير ذى مال من كتابته كان اليهم أن يضعوا ما شاؤوا لأن القليل يخفف عنه من كتابته وكذلك يثقل عليه مع غيره في كتابته وكذلك يكون كثيراً وقليلاً وكذلك لو قال وضعوا عنه المائة الباقية عليه من كتابته وزادته وضعت المائة ولم يكن قوله وزادته شيئاً لأنه لا يضع عنه ما ليس عليه ولو قال وضعوا عنه أكثر ما بقي من كتابته وضعوا عنه النصف وزادته ما شاؤوا لأن ذلك أكثر ما بقي من كتابته ولو قال وضعوا عنه أكثر ما بقي من كتابته ومثل نصفه وضعوا عنه أكثر من النصف بما شاؤوا ومثل نصف الذي وضعوا

(٣) كذا في بعض النسخ لأن في الموضعين وتأمل

النبي صلى الله عليه وسلم
أفرد الج * أخبرنا
سفيان عن ابن شهاب
عن عروة عن عائشة
قالت وأهل رسول الله
صلى الله عليه وسلم بالج
« حدثنا الربيع قال
أخبرنا الشافعي قال
أخبرنا مالك عن نافع
عن ابن عمر عن حفصة
زوجة النبي صلى الله عليه
وسلم أنها قالت لرسول
الله صلى الله عليه وسلم
ما بال الناس حلوا
بعمره ولم تحلل أنت من
عمرتك قال اني لبست
رأسى وقلدت هدي
فلا أحل حتى أنحر
(قال الشافعي) وليس
مما وصفت من هذه
الاحاديث المختلفة شئ
أخرى إلا أن يكون متفقاً
من وجه أو مختلفاً من
وجه لا ينسب صاحبه الى

عنه وهكذا ان قال ومثل ثلاثة ارباعه وضع عنه ما قال ولو قال ضوعا عنه أكثر ما عليه من الكتابة ومثله معه وضعت عنه الكتابة كلها والفضل عن الكتابة باطل لانه وضع ما ليس عليه ولو قال ضوعا عنه ما شاء من كتابته فقال قد شئت أن يضعوها كلها لم يكن ذلك له لان معقولا أن ما يوضع من الشيء لا يكون الا وقد بقي من الشيء الموضوع منه شيء ويوضع عنه كل ما قال اذا بقي شيء من الكتابة قل أو أكثر لان ذلك شيء من الكتابة

﴿ الوصية للعبد أن يكتب ﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا أوصى الرجل أن يكتب عبد يخرج من الثلث حاص أهل الوصايا بجميع قيمته نقدا وكتب على كتابة مثله لا تجبر الورثة على غير ذلك وان كان له مال له غيره ولادين عليه ولا وصية لم تجبر الورثة على كتابته وقيل ان شئت كاتبنا في ثلثك وان شئت لم تكاتب فان لم يشأ أن يكتب ثلثه فهو رقيق وان شاء أن يكتب ثلثه كوتب على ما يكتب عليه مثله لا ينقص من ذلك ومتى عتق فثلث ولانته لسيده الذي أوصى بكتابته وثلاثه رقيق ولو كانت المسئلة بحالها فقال أنا أجعل ثلثي قيمتي لم يكن ذلك له لانه ان كان له مال فماله لورثة سيده وكذلك ان وهب رجل له مالا كان لورثة سيده فان قال رجل ان شئت عتجتكم ثلثي قيمته لم يكن عليهم أن يقبلوا ذلك ولا يعتقوه عاجلا ولا يخرجوا ثلثيه من أيديهم بكتابته وثلثه لا يحتمله ولو أوصى أن يكتب وعليه دين يحيط بماله كانت الوصية باطلة ولو أوصى أن يكتب وهو يخرج من الثلث فقال كاتبوه بأفدينار وهو لا يسوي عشرة ولا يكتب مثله على نجسين قيل ان رضيت بالكتابة التي أوصى أن تكاتب بها كوتبت وان لم ترض أو عجزت فأنت رقيق واذا خير في الكتابة فاخترت ركهائهم سأل أن يكتب لم يكن ذلك له لانه قدر كها كما اذا رد الرجل الوصية يوصي له به لم يكن له أن يرجع فياخذها ولو قال كاتبوا عبدا من عبيدي كان لهم أن يكتبوا أي عبد من عبيده شأوا ويجبرون على ذلك وليس لهم أن يكتبوا أمة وكذلك لو قال كاتبوا أحد عبيدي فان قال كاتبوا أحد رقيق كان لهم أن يكتبوا عبدا أو أمة ان شأوا لان العبد ليس بأولى باسم الرقيق من الأمة ولو قال كاتبوا احدي امائي لم يكن لهم أن يكتبوا عبدا ولا خنثي في هذا الوجه ولان أوصى أن يكتب أحد رقيقه اذا كان مشكلا

﴿ الكتابة في المرض ﴾ (قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كاتب الرجل عبده في

المرض وهو يخرج من الثلث على شيء وان قل جاز لانه لو اعتقه جاز وعتقه عتق بتات أكثر من كتابته وان كان لا يخرج من الثلث فكتابته موقوفة فان أفاد السيد ما لا يخرج به المكاتب من الثلث جازت الكتابة بكل حال وان لم يفد ما لا يخرج به من الثلث وكاتبه على كتابة مثله لم تجز الكتابة في الثلث لانها ليست بيع بتات وجازت في الثلث وهكذا اذا كانت على أقل من كتابة مثله بطلت في الثلث وكانت جائزة في الثلث اذا لم يكن عليه دين ولا وصية وان كان عليه دين يحيط بماله بطلت الكتابة فان كانت معه وصاها حاص أهل الوصايا ولم يبدأ عليهم

﴿ افلاس سيد العبد ﴾

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى واذا كاتب الرجل عبده ثم أفلس لم تنتقض الكتابة وكان للغرماء أخذ ما عليه من الكتابة عند محله ولو عمل المكاتب ما عليه قبل محله لم يكن للسيد منه وكان للغرماء أخذه منه ولو أداه الى سيده عتق به وكان للغرماء أخذه منه فان فات فهو كفافات من ماله وتجوز كتابته له حتى يقف الحاكم

الغلط باختلاف (١) من حديث أنس ومن قال قرن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتم عن قال كان ابتداء احرامه حجا لا عمره معه لان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يخرج من المدينة الا حجة واحدة قال ولم يختلف في شيء من السنن الاختلاف في هذا من وجه أنه مباح وان كان الغلط فيه قبيحا مما جل من الاختلاف ومن فعل شيئا مما قيل ان النبي صلى الله عليه وسلم فعله كان له واسعا لان الكتاب ثم السنة ثم ما لا أعلم فيه خلافا يدل على أن التمتع بالعمرة الى الحج وإفراد الحج والقران

(١) رواية أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم لبى بالحج والعمرة معا أي فهو فارن ولم تنكر رواية أنس في هذا الموضع فتنبه كتبه

مكتوبة

ماله واذا وقف الحاكم ماله لم تجز كتابته فان كاتبه بعد وقف القاضي ماله فالكتابة مردودة فان أدى لم يعتق وأخذ ما أدى والعبد فبيع وكذلك اذا أعتقه لم يعتق وبيع وان لم يوجد له وفاء بدينه لم يعتق واذا اختلف السيد والغرماء فقالوا كاتبته بعد وقف القاضي مالك وقال بل كاتبته قبل وقف القاضي مالى ولا بينة كان القول قول السيد وليس في هذا شئ يجزى الى نفسه انما هذا حق أقرب به للعبد اذا ادعاه العبد وكذلك اذا كاتبه فقال السيد والغرماء كانت الكتابة بعد الوقف وقال العبد قبلها فالقول قول العبد مع عينه وعليهم البينة واذا كاتب المكاتب كتابة صحيحة فأقر السيد بعد التفليس بأنه قبض منه شئاً قبل وقف القاضي ماله فالقول قوله وكذلك ما أقرب به الغريم له عليه حق فهو براء قله وان أقر أنه قبض منه شئاً بعد وقف القاضي ماله لم يبرأ العبد منه حتى يؤديه السيد أو يتبعوا به العبد ديناً عليه في ذمته اذا أدى الى الغرماء حقوقهم

(ميراث سيد المكاتب)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى فاذا كاتب الرجل عبده ثم مات السيد فالكتابة بحالها فان أدى الى الورثة عتق وكان ولاؤه للذي كاتبه وان عجز فهو ميراث لهم وان كان المكاتب تزوج بنت سيده في حياة سيده برضاها ثم مات السيد والبنت وارثة لا ينفك عنها النكاح لانها قد ملكت من ميراثها منه وان كانت لا ترث أباه باختلاف الدينين أو لأنها قاتل لأبها فالكتابة بحالها والنكاح بحاله ولو أسلمت بعده ولم يفسد النكاح لأنها لا ترثه وقام الورثة في المكاتب مقام الميت ذلك ما منه ما كان عكاً ولو لا ملك رقبته بعجز لم ير درقيقاً فان قيل فلم لا يبيعهونه فيسل لم يكن للذي ورثه عنه أن يبيعه فلا يعدون أن يكونوا مثله أو في أقل من حاله لأنهم انما ملكوه عنه فان قيل فلم لا يكون لهم ولاؤه دون الذي كاتبه قيل للعقد الذي يلزم السيد والعبد ما قام به المكاتب وهو العقد الذي حال بين سيد العبد وبين بيعه وماله ما أدى وكان في العقد أن ولاه اذا أدى له فالعتق والولاء لزمه بالشرط ولزم سيده فأى ورثة الميت أعتق المكاتب كان نصيبه منه معتقاً ولم يقوم عليه من قبل أن ولاه ما أعتق منه قبل بعجز المكاتب موقوف الذي كاتبه فلو أعتقوه معاً كان ولاؤه للذي كاتبه فان عجز لم يكن للذي أعتقه أو أبرأه من الكتابة من رقبته شئ وكان من يوعى على نصيبه من رقبته وفيه قول آخر أن يقوم عليه فاذا عجز قوم عليه وكان له ولاؤه كله لان الكتابة أولاً بطلت وأعتق هذا عبده وله أبرأه الورثة أو بعضهم من الكتابة فانه يبرأ من نصيب من أبرأه ويعتق نصيبه منه كالأبرأ الذي كاتبه من الكتابة واذا ورث القوم مكاتباً فخل نجم من نجومه فلم يؤده فأراد بعضهم تعجزه وأراد بعض أن لا يعجزه ففها قولان أحدهما أن كلهم على نصيبه فن عجز فله تعجزه ونصيبه رقيق له ومن لم يعجزه وهو على الكتابة فاذا عتق فولاؤه ما عتق منه للذي كاتبه ولا يقوم على الذي لم يعجزه لان ولاؤه لغیره والقول الثاني أنهم ان أجعوا على ترك تعجزه كان على الكتابة وان لم يجمعوا عليه وأراد بعضهم تعجزه كان عاجزاً كله ولم يكن لمن بقي منهم ترك تعجزه وانما ذهب من قال هذا أن قال أجعل هذا كابتداء الكتابة وكان عبد ابن اثنين فلا يجوز لاحدهما أن يكاتبه دون الآخر وهم اذا كاتبوا معاً فعتق على المعتق واذا ورثه فولاؤه لغيرهم وهم يقومون مقام الميت في أخذ الكتابة ورقه ان عجز ولا يقومون مقامه في أن لهم الولاء وليسوا بمبتدئى كتابته اذا عجز انما هم تاركون حقها لهم في تعجزه ولا يمنع أحد تركه حقه في تعجزه متى أراد تركه واذا مات أحد من ورثة سيد المكاتب فورثته يقومون مقامه ولومات سيد المكاتب وله ابنا فشهدا أن أباهما قبض ما عليه وأنكر ذلك الورثة أو كانوا صغاراً أو نساء كلهم فان كانوا عدلين جازت شهادتهما والمكاتب حر ولاؤه للذي كاتبه وان كانا غير عدلين برئ المكاتب من حصته من الكتابة ولزمته حصته من أنكر وحصته الصغار منها ولا يعتق عليها

واسع كله (قال الشافعي) وأشبه الرواية أن يكون محفوظاً في حج النبي صلى الله عليه وسلم رواية جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج لا يسمى بجاولا عمرة وطاوس أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج محرماً ينتظر القضاء لان رواية يحيى بن سعيد عن قاسم وعمرة عن عائشة توافق روايته وهؤلاء تقصوا الحديث ومن قال أفرد الج في شبه والله أعلم أن يكون قاله على ما يعرف من أهل العلم الذين أدركه دون رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أحداً لا يكون مقيماً على حج الا وقد ابتداء احرامه بالج (قال الشافعي) وأحسب أن عروة حين حدث أن النبي صلى الله عليه وسلم أحرم بحج انما ذهب الى أنه سمع عائشة تقول فعل النبي صلى الله عليه وسلم في حجه

لان الاول ليس لهما لانهما شهدا او اقرا بفعل غيرهما لا اعلمهما فاعلا شيئا يلزمهما به عتق ان كانا موسرين واذا مات سيد المكاتب واران المكاتب الوثيقة من دفع ما عليه من الكتابة فلا يدفعها حتى ياتي الحاكم فان كان لليت ورثة صغار وكبار امر الحاكم المكاتب ان يدفع من الكتابة الى الورثة الكبار بقدر نصيبهم والى الولي نصيب الصغار واعتقه فان كان الورثة الكبار غيبا فسأل المكاتب ان يدفع الكتابة الى عدل يقبضه لهم ان لم يكن لهم وكيل كان ذلك له فاذا دفعه عتق المكاتب وليس هذا كدين لهم على رجل ثم غابوا عنه فغابه الى الحاكم لم يدفعه هذا لا يدفع الا اليهم او وكيل لهم فان لم يكن وكيل تركه الحاكم فم بأمر يقبضه من صاحبه الذي هو عليه لان في الكتابة عتقا للعبد فلا يحبس بالعتق وليس في الدين شيء يحبس عنه صاحب الدين فان كان الورثة محجورين فدفع المكاتب ما عليه الى وصيهم وعلى الميت دين اولاد دين عليه اوله وصايا اولاد وصايا له فالمكاتب حر واذا هلك ذلك في يدى الوصى قبل يصل الى الورثة الصغار وأهل الدين والوصايا منه عتق المكاتب بكل حال لان الوصى يقوم مقام الميت اذا كان وصى اليه بدنه ووصاياهم وتركته وليس فيهم بالغ غير محجور فان كان فيهم بالغ غير محجور او كان للميت وصيان فدفع الى أحدهما لم يعتق حتى يصل الى الوصيين والبالغ وكذلك ان كان الميت مات عن ورثة كبار وليس فيهم صبي وعليه دين وله وصايا لم يبرأ المكاتب بالدفع الى الورثة حتى يصل الى أهل الدين دينهم لان الميراث لا يكون للورثة حتى يقضى الدين فان قضى الدين حتى يصل الى أهل الوصايا وصاياهم لان أهل الوصايا شركاء بالثالث حتى يستوفوا وصاياهم فاذا صار الى أهل الوصايا بعد قبض أهل الدين حقوقهم والى أهل الميراث مواريتهم عتق المكاتب واذا لم يدفع بأمر الحاكم ولا وصى جماعة فلا يعتق حتى يصل المال الى كل من كان له حق بسبب الميت فان مات المكاتب قبل يصل ذلك الى آخرهم مات عبدا كالأول كاتبه رجلان فدفع جميع الكتابة الى أحدهما فلم يدفع المدفوع اليه الى شريكه حتى قدمه مات عبدا ولو مات بعد دفعه الى شريكه حققه مات حرا وكان هذا في هذا الموضع كرجل أرسله المكاتب بمكانته الى سببه فان دفعها والمكاتب حتى عتق وان لم يدفعها حتى يموت المكاتب مات عبدا ولو لم يدفعها ولم يمت المكاتب لم يكن المكاتب بريثا منها ولا حرا بها ولو كان السيد وكل رجلا يقبض كتابة المكاتب فدفعها اليه المكاتب عتق وكان كدفعه الى سببه وهكذا اذا دفع المكاتب بأمر حاكم أو الى وصى جماعة كلهم مولى عليه واذا دفع المكاتب كتابته الى قوم أثبتوا على سيده ديونهم عتق ان لم يكن في كتابته فضل على دينهم فان لم يكن عليه دين وله وصايا فدفع الى الورثة والى أهل الوصايا بقدر ما يصيبهم عتق وان بقي منهم أحدهم دفع اليه لم يعتق حتى يقبضوا كلهم ولو تعدى فدفع الى وارث دون الورثة أو الى صاحب دين دون أهل الدين لم يعتق حتى يصير الى كل وارث حقه والى كل ذي دين دينه

(موت المكاتب)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريج قال قاتله يعنى عطاء المكاتب يموت وله ولد أحرار وبدع أكثر ما بقي عليه من كتابته قال يقضى عنه ما بقي من كتابته وما كان من فضل قلبه قلت أبلغك هذا عن أحد قال زعموا أن علي بن أبي طالب رضى الله عنه كان يقضى به « أخبرنا الربيع » قال قال الشافعي رحمه الله تعالى أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريج قال أخبرني ابن طاووس عن أبيه أنه كان يقول يقضى عنه ما عليه ثم لينه ما بقي قال عمرو بن دينار ما أراه لينه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى يعنى أنه ليس له والله تعالى أعلم (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويقول عمرو وهو قول زيد بن ثابت نأخذ وأما ما روى عطاء أنه بلغه عن علي بن أبي طالب رضى الله تعالى عنه وهو روى عنه

وذكر أن عائشة أهدت بهمة أنما ذهب الى أن عائشة قالت ففعلت في عمرتي كذا إلا أنه خالف خلافا بينا الحديث جابر وأصحابه في قول عائشة ومنا من جمع الحج والعمرة (قال الشافعي) فان قال قائل قرن الصبي ابن مبعود فقال له عمر ابن الخطاب هديت لسنة نبيك قيسله حكى له أن رجلا قال له هذا أضل من جله فقال هديت لسنة نبيك ان من سنة نبيك أن القران والافراد والعمرة هدى لا ضلال فان قال قائل فادل على هذا قيل أمر عمر بنان بفصل بين الحج والعمرة وهو لا يأمر إلا بما يسع ويجوز في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ما يخالف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وافراده الحج (قال الشافعي) فان قيل فما قول حفصة للنبي صلى

أنه كان يقول في المكاتب يعتق منه بقدر ما أدى فلا أدري أثبت عنه أم لا وإنما نقول بقول زيد بن ثابت فيه (قال الشافعي) رحمه الله تعالى أصل مذهبنا ومذهب كثير من أهل العلم أن المكاتب لا يعتق إلا بأداء ما عليه من الكتابة أو أن يرثه سيده منه وإن كان موسرا واجدا فإذا كان هذا هكذا لم يجز في قولنا إذا مات المكاتب وله مال فيه وفاء من كتابته وفضل إلا أن تكون كتابته قد انتقضت وماله لسيده وقد مات رقيقا لأنه من مات بحال لم يحل حاله بعد الموت وقد مات غير حر فلا يكون بعد الموت حرا ألا ترى لو أن عبد مات فقال سيده هو حر لم يكن حرا لأن العتق لا يقع على الموتى وإن فذهفه رجل لم يحدله وإن كان مع المكاتب ولد ولدوا في كتابته وأم ولده لم يكاتب عليهما فهم رقيق وإن كان معه ولد كبار كاتب عليهم فهم كرفيق كاتبوا معا فرفع عن كاتب معه حصة الميت من الكتابة ويكون عليه هو حصته من الكتابة ولا يرث المكاتب الميت قبل يؤدي ولد أحرار ولا ولد ولدوا له في كتابته ولا كاتبوا معه بحال فإن كان في كتابته ولد بالغون كاتبوا معه وأجنبيون فسواء يأخذ سيده ماله لأنه مات عبدا ويرفع عنهم حصته من الكتابة وإذا كان معه ولد ولدوا في كتابته من أمة لم يكاتب عليهم إقامات قبل يؤدي فهم وأم ولده رقيق وماله لسيده لأنهم إنما كانوا يعتقون بعتقه لو عتق وإذا بطلت كتابته بالموت لم يعتقوا بعتق من لا يعتق وكذلك لو ملك أباه وأمه ثم مات أرقوا فأما من كاتب عليه برضاء فعلى الكتابة لأن له حصة من الكتابة ولو كانت له زوجة لم لوكة للسيد فكاتب عليها برضاء فولدت أولاد في الكتابة ثم مات قبل يؤدي رفعت حصته من الكتابة وبقيت حصة امرأته ووقف ولده الذين ولدوا في الكتابة مع أمهم فإن عتقت عتقوا وإن عجزت أو ماتت قبل أن تؤدي رقوا ولو قالوا تؤدي عنها فعتق لم يكن لهم لأنهم لم يشترطوا في الكتابة إنما كانوا يعتقون بعتق أمهم فلما بطل عتقها لم يجز أن يعتقوا

(في افلاس المكاتب)

« أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريج قال قلت له يعني لعطاء أفلس مكاتب وترك ما لا وترك دين للناس عليه لم يدع وفاء أبتدي بحق الناس قبل كتابتي قال نعم وقالها عمرو بن دينار قال ابن جريج قلت لعطاء أما أحاصهم بنجم من نجومه حل عليه أنه قدم لك عمله لسنة قال لا (قال الشافعي) رحمه الله تعالى وبهذا أخذنا إذا مات المكاتب وعليه دين بدئ بدئ بالناس لأنه مات رقيقا وبطلت الكتابة ولادين للسيد عليه وما بقي مال السيد وكذلك إذا عجز وقولهم أفلس عجزا إن شاء الله تعالى لأنه إذا عجز بطلت الكتابة فأما إذا كان على الكتابة فيؤدي الدين قبل الكتابة لأن ماله ليس لسيده وسيده حينئذ في ماله كفرهم غيره فإذا بطلت الكتابة بطل كل مال سيده عليه من مال استهلكه أو جناية جناها عليه وغير ذلك لأنه لا يكون لسيده على عبده دين وإذا عجز عطاء أن المكاتب إذا عجز لم يكن لسيده عليه دين لأنه لا يكون له عليه دين إلا مادام مكاتباً فله لا بخالفه أن يموت لأن الكتابة تبطل بموته قبل الأداء

(ميراث المكاتب وولاؤه) « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريج قال قلت لابن طاوس كيف كان أبوك يقول في الرجل يكاتب الرجل ثم يموت فترث ابنته ذلك المكاتب فيؤدي كتابته ثم يعتق ثم يموت قال كان يقول ولاؤه لها ويقول ما كنت أظن أن يخالف في ذلك أحد من الناس ويعجب من قولهم ليس لها ولاؤه « أخبرنا الربيع » قال أخبرنا الشافعي رحمه الله تعالى قال أخبرنا عبد الله بن الحرث عن ابن جريج قال قلت لعطاء رجل توفي عن ابنين له وترك مكاتباً فصار المكاتب لأحد هما ثم قضى كتابته للذي صار له في الميراث ثم مات المكاتب

الله عليه وسلم ما بال الناس حلوا ولم تحلل من عمرتك قبل أكثر الناس لم يكن معه هدى وكانت حفصة معهم فأمروا أن يجعلوا أحرارهم عمرة ويحلوا فقالت لم يحل الناس ولم تحل من عمرتك تعني من أحراركم الذي ابتدأته وهم بنية واحدة قال عليه السلام أبدت رأسي وفلدت هدي فلا أحل حتى أنحر بدني يعني والله أعلم حتى يحل الحاج لأن القضاء نزل عليه أن يجعل من كان معه هدى أحرارهم حجا وهذا من سعة لسان العرب الذي تكاد تعرف ما الجواب فيه فإن قال قائل فن أن ثبت حديث عائشة وجابر وابن عمرو وطاوس دون حديث من قال قرن قبل لتقدم صحة جابر وحسن سياقه لابتداء الحديث وآخره وقرب عائشة

من يرثه قال يرثانه جميعا وقالها عمر وبن دينار وقال عطاء رجع ولاؤه للذي كاتبه فرددتها عليه فقال ذلك غير مرة (قال الشافعي) رحمه الله تعالى ويقول عطاء وعمر وبن دينار نقول في المكاتب يكاتبه الرجل ثم يموت السيد ثم يؤدي المكاتب فيعتق بالكتابة ان ولاؤه للذي عقد كتابته لانه لما عقدها لم يكن له ارفاقه ما قام المكاتب بالكتابة فلا يكون ولاؤه الاله ولا نقول بقول عطاء في الرجل يموت ويدع مكاتبه ابين ان اللابن ان يقسم مال الميت حتى يصير المكاتب لاحدهما من قبل ان القسم يبيع وبيع المكاتب لا يجوز وتقسم الورثة ما أدى المكاتب فاذا عجز المكاتب صار عبد الهمة ان يقسموه وان اقتسموا قبل عجز المكاتب فصار المكاتب الى حصة احدهم فالقسم باطل وما اخذ منه فهو بينه وبين ورثة أبيه والله أعلم

(باب الولاء)

(قال الشافعي) رحمه الله تعالى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قضاء الله أحق وشرطه أوثق وانما الولاء لمن أعتق قال وقال الولاء لجهة كل جهة النسب لا يباع ولا يوهب فلم يكن يجوز لأحد ولا على أحد الا بأن يتقدمه عتق ومن لم يعتق فهو حر ولا ولاؤه وعقله على جماعة المسلمين والله أعلم

يقول أحد مبشرى تصحيحه وتهذيبه وتنقيحه الفقير اليه تعالى نصر بن محمد بن أحمد العادلي غفر الله ذنوبه وستر عيوبه إن الكلام على الولاء قد تقدم في جملة أبواب بأوسع عبارة مع ذكر الخلاف فيه والمناظرات التي وقعت بين الامام ومخالفيه فارجع اليها متى شئت ﴿ هذا وقد فرغنا من تصحيحه ولم نترك شيئا مما في الامكان على ما في النسخ الأصلية من بعض التحريف والتغيير والتقديم والتأخير مما كان يذهب في بعض المواضع بمعنى الكلام ومغراه ولكن بحمد الله رجع كل شيء الى أصله وهذا كله من محض فيض الله وفضله نسأله تعالى أن يغفر لنا أجعين وأن ينفعنا بركات أئمة الدين وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأُمي وعلى آله وصحبه وجميع محبيه وخزبه آمين

من النبي صلى الله عليه وسلم وفضل حفظها عنه وقرب ابن عمر عنه ولان من وصف انتظار النبي عليه السلام القضاء اذ لم يحج من المدينة بعد زول فرض الحج قبل حجة الاسلام طلب الاختيار فيما وسع له فيه من الحج والعمرة يشبهه أن يكون حفظ عنه لانه قد أتى في المتلاعنين فانظر القضاء فيهما وكذلك حفظ عنه في غيرهما والله أعلم

بحمد الله تم كتاب اختلاف الحديث للامام الشافعي محمد بن ادريس مصححا حسب الطاقة على ما عثرنا عليه من النسخ وقد راجعنا فيه مواضع كثيرة من كتاب الأم ومختصر المزني وغيرهما حتى جاء بحمد الله صحيح المباني رجب المعاني والله نأل الفوز بالمأمول وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين وسيد المرسلين وعلى آله وصحبه وجميع أتباعه وحزبه آمين

(يقول خادم التصحيح بدار الطباعة الأميرية محمد بن محمد البليبي الشافعي الحسيني أ صلح الله منه الطوبى)

الحمد لله الكريم الوهاب والصلاة والسلام على سيدنا محمد الحليم الأواب القائل من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين وعلى آله وصحبه والتابعين (وبعد) فقد تم طبع كتاب الأم لأمام الأئمة بالاتفاق وحب الأئمة وحملة الله في الآفاق صاحب المذهب النفيس مولانا وولي نعمتنا الشافعي محمد بن إدريس القائل إذا صح الحديث فهو مذهبي وناهيك بهما من هذا الإمام القرشي المطلي

فهو الإمام به الأئمة تقدي * وله الهدى وغيره التقليد

وماذا أقول وفرائص فكري ترتعد من الوجل وقلبي يتصبب عرفا من الخجل وغاية ما أقول قدس الله روحه ونور ضريحه بما أفادنا وقلده جدينا مما استنبطه من الكتاب والسنة وجعله أمانا تولد منها فروع ذات ثمار عظمت بها علينا المنه طالما تناول منها الأعلام وهدرت بها شقائق الأقسام حتى إذا درجوا مدارج الرياح وطفئ منهم المصباح وخلف من بعدهم خلف أضاعوها وفي زوايا الإهمال وضعوها واستغنوا عنها بما تناول السلف منها ولم تجد لها أهلا يسامرها ويصونها ولا كفوا يسامرها ويعونها تفرقت أجزاءها وذبلت أوراقها وقدمضى عليها وهي كذلك أحقاب ونفوس العلماء تود أن تراها ولولم وراء حجاب فانتدب لنشرها وكشف نقابها العالم الكبير والعلم الشهير نجمل الأشراف السيد أحمد بك الحسيني جزاه الله خيرا وأجزله أجرا فلقد صرف همه في جمع ما تفرق من أجزائها في الأقطار وبذل في تحصيلها نفيس النضار والتمزم طبعها على نفقته بالمطبعة الأميرية ذات الطبع الحسن والدقة البهية ووثق منها الخواص والطرر بثلاثة كتب كلها غرر أولها مختصر الإمام أبي إبراهيم اسمعيل بن يحيى المزي وثانيها المستند للإمام الشافعي وثالثها كتاب اختلاف الحديث له وكلاهما برواية الربيع جعلنا الله معهم في حرزه المنيع وقد بذلنا الجهد في تصحيحها وتهذيبها من سقطات نسخها الخط العارية من الضبط بل من النقط فحاش بحمد الله هذا المطبوع أصح منها ومن ارتاب في ذلك فليعرضه عليها ليكون عاذا في أعاصه لمن عاناه والى الله المشتكى من نسخ ممسوخة معطلة أحياء هذا السيد ومن أحياء أرضامية فهي له ﴿ في ظل

الحضرة الفخيمة الخديوية وعهد الطلعة الميمونة الداورية من بلغت به رعيتته غاية

الأماني خديونا المعظم (عباس حلي باشا الثاني) أدام الله أيام سعده

وأقر عينه بولي عهد وأصلح الله في الدارين حاله وألهم العدل

والإصلاح رجاله وذلك في أوائل ربيع الأول من

عام ١٣٢٦ من هجرة خاتم النبيين من عليه

في الشفاعة المعول صلى الله عليه

وعلى آله وأصحابه والتابعين

على منواله

تم

وقد قرطه مؤرخا تمام طبعه حضرة الأستاذ الفاضل والأريب الأديب الكامل
الشيخ محمود حسن زناقي الفنى أحد أفاضل المصححين فقال

العلم أفضل ما ترو * ح له أبا العليا وتسعى
فاجهد بنفسك فيه طو * ل الدهر تحصيلًا وجمعًا
لا تحسب المال يغني * عنه مهما كان نفعا
ذو المال يغني ذكره * وصفاته من يوم ينسى
والعلم ذكر صفات صا * حبه مدى الأيام يرى
انظر تجدد رب العلو * م له الشنا وترا وشفعا
وكفاه من شرف علا * الذكر أنى حل صفعا
وبحسبه ذكر سما * في الخافقين بلذ سمعا
ان حل في قوم رأو * ه هو المقدم وقت يدعى
مثل (الحسيني أحمد) * من ساد أهل العلم جمعا
الهـاشمي ابن الحسي * ن ومن زكا خلقا وطبعا
العالم البحر الذي * جمع العلوم فكان أوعى
لله منه أخويرا * ع صارم كالسيف قطعا
يا عترة المختار من * عن ربه قد سن شرعا
من ذا يقوم بشكر نعي * متك التي أوليت وسعا
اني جهدت له البرا * ع فضايق عند القول ذرعا
ناديت به أسمى علي * ه من البيان فقال سمعا
فأخذت أذكر بعض ما * في وصفكم أحكمت وضعا
من منة عظمت وقد * جللت لدى العلماء وقعا
أحييت سفر الأمير * فل في ثياب الحسن طبعا
فأنخر بما أحييته * يا (ابن الحسين) فم نفعا
حليت طهرته بأس * فار زهت كالزهر ينعا
من بعد ما لعبت بها * حقبت خلت بترا وبضعا
بجمعت كل أصولها * وشعبت في الاسلام صدعا
ورجعت فقهه الشافعي * نى الى حياة الدين رجعي
حبر الأئمة من علي * أقواله في الدين نسعي

من علمه المكنون * جاء في التنزيل قطعاً
 من مجمل ومفصل * يجلو الهدى أصلاً وفرعاً
 فيه الهدى لمن اهتدى * بيانه ووعاء سمعاً
 وحديث خير الخلق من * فوعا يحائى فيه وضعا
 يرويه مشـ فوعا بنقـ * رواه الحفاظ شفعا
 نقد الدنانير الجيا * دترد وجه الزيف دفعا
 هذا هو الرأى الصحيح * وغيره فامنع منه
 * انى أدب الله أنـ * ك قد أتيت بخير مسعى
 فاعمل على هذا البيـ * ل وخل أهل اللهو صرعى
 وانا الحـود أباه فاصـ * فعه بلين القول صفعا
 واعلم بأن الشافعيـ * لى وقدره المعهود طبعاً
 قد سره ما قد فعلـ * ت وقال قد أحسنت صنعا
 وحبك فضلاً حلـ * يـ تا شاده التاريخ رفعا
 لله أحـد نلت عزاً يوم * تم الأم طبعاً

٦٥ ٥٣ ٤٨٠ ٧٨ ٥٦ ٤٤٠ ٧٢ ٨٢

سنة ١٣٢٦



(فهرسة الجزء السابع من الاثم للامام الشافعي محمد بن ادريس رضي الله عنه)

صفحة	صفحة
باب ما لا يقضى فيه باليمين مع الشاهد وما يقضى	٢
الخلاف في اليمين مع الشاهد	٦
المدعى والمدعى عليه	١١
باب اليمين مع الشاهد	٣١
الخلاف في اليمين على المنبر	٣٣
باب رد اليمين	٣٤
في حكم الحاكم	٣٦
الخلاف في قضاء القاضي	٣٨
الحكم بين أهل الكتاب	٣٨
(الشهادات)	٤٠
باب اجازة شهادة المحدود	٤١
باب شهادة الاعمى	٤٢
شهادة الوالد للولد والولد للوالد	٤٢
شهادة الغلام والعبد والكافر	٤٣
شهادة النساء	٤٣
شهادة القاضي - ٤٤ رؤية الهلال	٤٤
شهادة الصبيان - ٤٤ الشهادة على الشهادة	٤٤
الشهادة على الجراح	٤٤
شهادة الوارث	٤٥
الشهادة على الشهادة وكتاب القاضي	٤٦
(باب الحدود)	٥١
الأيمان والنذور والكفارات في الايمان	٥٥
الاستثناء في اليمين	٥٦
لغو اليمين	٥٧
الكفارة قبل الحنث وبعده	٥٧
من حلف بطلاق امرأته ان تزوج عليها	٥٨
الاطعام في الكفارات في البلدان كلها	٥٨
من لا يطعم من الكفارات	٥٩
ما يجزئ من الكسوة في الكفارات	٥٩
العق في الكفارات	٥٩
الصيام في كفارات الأيمان	٦٠
من لا يجزيه الصيام في كفارة اليمين	٦٠
من حنث معسرا ثم أيسر الخ	٦٠
من أكل أو شرب ساهيا في صيام الكفارة	٦٠
الوصية بكفارة الأيمان وبالزكاة ومن تصدق	٦١
بكفارة ثم اشتراها	٦١
كفارة يمين العبد	٦١
من نذر أن يمسي الى بيت الله عز وجل	٦١
فيمين حلف على سكنى دار لا يسكنها	٦٥
فيمين حلف أن لا يدخل هذه الدار وهذا البيت	٦٦
فغير عن حاله	٦٦
من حلف على أمرين أن يفعلهما أو لا يفعلهما	٦٧
ففعل أحدهما	٦٧
من حلف على غريم له أن لا يفارقه حتى	٦٨
يستوفي حقه	٦٨
من حلف أن لا يتكفل بعمال فتكفل بنفس	٦٩
رجل	٦٩
من حلف في أمر أن لا يفعله غدا ففعله اليوم	٦٩
من حلف على شيء أن لا يفعله فأمر غيره ففعله	٧٠
من قال لامرأته أنت طالق ان خرجت الا باذني	٧١
(باب) الاشهاد عند الدفع الى التامى	٧٤
(باب) ما جاء في قول الله عز وجل واللاتي يأتين	٧٥
الفاحشة من نسائك حتى ما يفعل بهن من	٧٥
الحبس والأذى	٧٥
باب الشهادة في الطلاق	٧٦
باب الشهادة في الدين	٧٧
باب الخلاف في هذا	٧٧
باب اليمين مع الشاهد	٧٨
اليمين مع الشاهد	٧٨
باب الخلاف في اليمين مع الشاهد	٧٩
باب شهادة النساء لارجل معهن	٧٩
الخلاف في اجازة أقل من أربع من النساء	٨٠

صحيفة	صحيفة
باب شرط الذين تقبل شهادتهم ٨٠	باب في الأوصياء ١٢١
باب شهادة القاذف ٨١	باب في الشركة والعقود وغيره ١٢٢
باب الخلاف في اجازة شهادة القاذف ٨٢	باب في المكاتب ١٢٥
باب التحفظ في الشهادة ٨٢	باب في الأيمان ١٢٥
باب الخلاف في شهادة الأعمى ٨٣	باب في العارية وأكل الغلة ١٢٧
باب ما يجب على المرء من القيام بشهادته ٨٤	باب في الأجير والاجارة ١٢٧
باب ما على من دعى يشهد بشهادة قبل أن يستلها ٨٤	باب القسم - ١٢٨ باب الصلاة ١٢٨
باب (الدعوى واليعنات) ٨٤	باب صلاة الخوف ١٢٩
باب الأقضية ٨٤	باب الزكاة ١٣١
باب في اجتهاد الحاكم ٨٥	باب الصيام ١٣٢
باب التثبت في الحكم وغيره ٨٦	باب في الحج ١٣٤
باب المشاورة ٨٦	باب الديات ١٣٦
باب أخذ الولي بالولي ٨٦	باب السرقة ١٣٨
باب ما يجب فيه اليمين ٨٧	باب القضاء ١٣٩
باب (كتاب) ما اختلف فيه أبو حنيفة وابن أبي ليلى عن أبي يوسف (وهو كتاب اختلاف العراقيين كما ترجم له بذلك في بعض النسخ) ٨٧	باب الفرية ١٤١
باب الغصب ٨٨	باب النكاح ١٤٢
باب الاختلاف في العيب ٩٠	باب الطلاق ١٤٥
باب بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها ٩٣	باب الحدود ١٥٠
باب المضاربة - ٩٨ باب السلم ٩٨	(اختلاف على وعبد الله بن مسعود) ١٥١
باب الشفعة ٩٩	أبواب الوضوء والغسل والتيمم ١٥١
باب المزارعة ١٠١	باب الوضوء ١٥
باب الدعوى والصلح ١٠٢	أبواب الصلاة ١٥٢
باب الصدقة والهبة ١٠٣	باب الجمعة والعيد ١٥٤
باب في الوديعة ١٠٥	باب الوتر والقنوت والآيات ١٥٥
باب في الرهن ١٠٦	الحنائز ١٥٦
باب الحوالة والكفالة في الدين ١٠٧	سجود القرآن ١٥٦
باب في الدين ١١٠	الصيام ١٥٧
باب في الأيمان ١١٧	أبواب الزكاة ١٥٧
باب الوصايا ١١٨	أبواب الطلاق والنكاح ١٥٨
باب الموارث ١١٩	المتعة ١٦١
	ما جاء في النروع ١٦٢
	باب الديات ١٦٣
	باب الأقضية ١٦٤

صفحة	باب	صفحة
٢٠١	باب في العري	١٦٥ باب اللقطة
٢٠٢	باب ما جاء في العقبة	١٦٥ باب الفرائض
٢٠٢	باب في الحربي يسلم	١٦٦ باب المكاتب
٢٠٣	باب في أهل دار الحرب	١٦٧ باب الحدود
٢٠٤	باب البيوع	١٧٥ باب الصيام
٢٠٤	باب متى يجب البيع	١٧٦ باب الحج
٢٠٤	باب بيع البرناج	١٧٧ (كتاب اختلاف مالك والشافعي)
٢٠٥	باب بيع الثمر	١٨٠ باب ما جاء في الصدقات
٢٠٥	باب ما جاء في ثمن الكلب	١٨١ باب في بيع الثمار
٢٠٦	باب في الزكاة	١٨٢ باب في الأقضية
٢٠٦	باب النكاح بولي	١٨٣ (كتاب العتق)
٢٠٧	باب ما جاء في الصداق	١٨٤ باب صلاة الامام اذا كان مريضاً بالمؤمنين
٢٠٨	باب في الرضاع	جالساً وصلاتهم خلفه قياماً
٢٠٨	باب ما جاء في الولاء	١٨٦ باب رفع اليدين في الصلاة
٢٠٩	باب الافطار في شهر رمضان	١٨٧ باب الجهر بآمين
٢٠٩	باب في اللقطة	١٨٧ باب سجود القرآن
٢١٠	باب المسح على الخفين	١٨٨ باب الصلاة في الكعبة
٢١٠	باب ما جاء في الجهاد	١٨٩ باب ما جاء في الوتر بركعة واحدة
٢١٢	باب ما جاء في الرقية	١٩٠ باب القراءة في العيدين والجمعة
٢١٢	باب في الجهاد	١٩٠ باب الجمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء
٢١٣	باب فيمن أحيأ أرضاً مواتاً	١٩١ باب إعادة المكتوبة مع الامام
٢١٥	باب في الأقضية	١٩١ باب القراءة في المغرب
٢١٥	باب في الأمة تغرب بنفسها	١٩٢ باب القراءة في الركعتين الأخيرتين
٢١٥	باب القضاء في المنبذ	١٩٣ باب المستحاضة
٢١٦	باب القضاء في الهبات	١٩٤ باب الكلب يلغ في الاناء وغيره
٢١٧	باب في إرخاء الستور	١٩٥ باب ما جاء في الجنائز
٢١٧	باب في القسامة والعقل	١٩٦ باب الصلاة على الميت في المسجد
٢١٨	باب القضاء في الضرر والترفوة والضرع	١٩٦ باب في فوت الحج
٢١٨	باب النكاح	١٩٧ باب الحجامة للمحرم
٢١٩	باب ما جاء في المتعة	١٩٧ باب ما يقتل المحرم من الدواب
٢١٩	باب في المفقود	١٩٨ باب الشركة في البدنة
٢٢٠	باب في الزكاة	١٩٩ باب التمتع في الحج
٢٢٠	باب في الصلاة	١٩٩ باب الطيب للمحرم

صفحة	صفحة
٢٣٧ باب المتعة	٢٢١ باب في قتل الدواب التي لا جزاء فيها في الحج
٢٣٧ باب الخلية والبرية	٢٢١ باب ما جاء في الصيد
٢٣٨ باب في بيع الحيوان	٢٢٤ باب الأمان لأهل دار الحرب
٢٣٨ باب الكفارات	٢٢٤ باب ما روى مالك عن عثمان بن عفان وخالفه
٢٣٩ باب زكاة الفطر	في تخمير المحرم وجهه
٢٤٠ باب في قطع العبد	٢٢٥ باب ما جاء في خلاف عائشة في لغو اليمين
٢٥٠ (كتاب جماع العلم)	٢٢٦ باب في بيع المدبر
٢٥٠ باب حكاية قول الطائفة التي ردت الأخبار كلها	٢٢٦ باب ما جاء في لبس الخنزير
٢٥٤ باب حكاية قول من ردت خبر الخاصة	٢٢٦ (باب خلاف ابن عباس) في البيوع
٢٦٢ بيان فرائض الله تعالى	٢٢٧ (باب خلاف زيد بن ثابت) في الطلاق
٢٦٣ باب الصوم	٢٢٧ باب في عين الأعور
٢٦٥ (كتاب صفة نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم)	٢٢٨ باب خلاف عمر بن عبد العزيز في عثور أهل الذمة
٢٦٧ (كتاب ابطال الاستحسان)	٢٢٩ باب خلاف سعيد وأبي بكر في الإيلاء
٢٧٠ باب ابطال الاستحسان	٢٢٩ باب في سجود القرآن
٢٧٧ (كتاب الرد على محمد بن الحسن) باب الديارات	٢٢٩ باب غسل الجنابة
٢٧٩ القصاص بين العبيد والاحرار	٢٢٩ باب في الرعاف
٢٨٠ الرجلان يقتلان الرجل أحدهما ممن يجب عليه القصاص	٢٣٠ باب الغسل بفضل الجنب والخائض
٢٨٢ في عقل المرأة	٢٣٠ باب التيمم
٢٨٣ باب في الجنين	٢٣٠ باب الوتر
٢٨٤ باب الجروح في الجسد	٢٣٠ باب الصلاة غنى والنافلة في السفر
٢٨٥ باب في الأعور بفقأ عين الصحيح	٢٣١ باب القنوت
٢٨٦ باب ما لا يجب فيه أرش معلوم	٢٣١ باب الصلاة قبل الفطر وبعده
٢٨٧ باب دية الأضرار	٢٣٢ باب نوم الخالس والمضطجع
٢٨٧ باب جراح العبد	٢٣٢ باب اسراع المنشي إلى الصلاة
٢٨٩ باب القصاص بين المماليك	٢٣٢ باب رفع الأيدي في التكبير
٢٩٠ باب دية أهل الذمة	٢٣٣ باب وضع الأيدي في السجود
٢٩٥ باب العقل على الرجل خاصة	٢٣٣ باب من الصيام
٢٩٧ باب الحر إذا جنى على العبد	٢٣٤ باب في الحج
٢٩٨ باب ميراث القاتل	٢٣٥ باب الإهلال من دون الميقات
٢٩٩ باب قتل الغيلة وغيرها وعفوا أولياء	٢٣٦ باب في الغدو من منى إلى عرفة
٢٩٩ باب القصاص في القتل	٢٣٦ باب قطع التلبية
	٢٣٦ باب النكاح - ٢٣٦ باب التملك

صفحة	صفحة
٣٣٢ الصبي يسبي ثم يموت	٣٠٠ باب الرجل يمسك الرجل للرجل حتى يقتله
٣٣٢ المدبرة وأم الولد تسبيان هل يطوهما سيدهما	٣٠١ باب القوديين الرجال والنساء
إذا دخل بأمان	٣٠٢ باب القصاص في كسر اليد والرجل
٣٣٣ الرجل يشتري أمته بعدما يحرزها العدو	٣٠٣ (كتاب سير الأوزاعي)
٣٣٤ الحربى يسلم في دار الحرب وله بها مال	٣٠٥ أخذ السلاح
٣٣٤ الحربى المستأمن يسلم في دار الاسلام	٣٠٦ سهم الفارس والراجل وتفضيل الخيل
٣٣٥ المستأمن يسلم ويخرج الى دار الاسلام وقد استودع ماله	٣١١ سهمان الخيل
٣٣٦ (كتاب القرعة)	٣١٥ في المرأة تسبي ثم يسبي زوجها
٣٣٨ باب القرعة في المالك وغيرهم	٣١٨ حال المسلمين يقاتلون العدو وفيهم أطفالهم
٣٤٠ باب عتق المالك مع الدين	٣١٩ ما جاء في أمان العبد مع مولاه
٣٤١ باب العتق ثم يظهر لليت مال	٣١٩ وطء السبايا بالملك
٣٤٢ باب كيف قيم الرقيق	٣٢٠ بيع السبي في دار الحرب
٣٤٣ باب تبدئة بعض الرقيق على بعض في العتق في الحياة	٣٢١ الرجل يغنم وحده
٣٤٥ عتق الشرط في المرض	٣٢٢ في الرجلين يخرجان من العسكر فيصبيان جارية فتبنا يعانها
٣٤٦ اختلاف المعتق وشريكه	٣٢٢ إقامة الحدود في دار الحرب
٣٤٧ باب من يعتق على الرجل والمرأة إذا علما	٣٢٣ ما عجز الجيش عن حمله من الغنائم
٣٤٧ (أحكام التدبير)	٣٢٤ قطع أشجار العدو
٣٤٩ المشيئة في العتق والتدبير	٣٢٤ ما جاء في صلاة الحرس
٣٥٠ إخراج المدبر من التدبير	٣٢٥ خراج الأرض
٣٥٢ جناية المدبر وما يخرج بعضه من التدبير وما لا يخرج	٣٢٥ شراء أرض الجزية
٣٥٣ كتابة المدبر وتدبير المكاتب	٣٢٥ المستأمن في دار الاسلام
٣٥٤ جامع التدبير	٣٢٦ بيع الدرهم بالدرهمين في أرض الحرب
٣٥٤ العبد يكون بين اثنين فيدبره أحدهما	٣٢٦ في أم ولد الحربى تسلم وتخرج الى دار الاسلام
٣٥٥ في مال السيد المدبر	٣٢٦ المرأة تسلم في أرض الحرب
٣٥٥ تدبير النصراني	٣٢٧ الحربية تسلم فتزوج وهي حامل
٣٥٥ تدبير أهل دار الحرب	٣٢٨ في الحربى يسلم وعنده خمس نسوة
٣٥٥ في تدبير المرتد	٣٢٩ في المسلم يدخل دار الحرب بأمان فيشتري دارا أو غيرها
٣٥٦ تدبير الصبي الذي لم يبلغ	٣٣٠ اكتساب المرتد المال في ردة
٣٥٦ تدبير المكاتب	٣٣١ ذبيحة المرتد
٣٥٦ مال المدبر	٣٣١ العبد يسرق من الغنمة
	٣٣٢ الرجل يسرق من الغنمة لأبيه فيها سهم

صحيفة	صحيفة
٣٨٣ ولد المكاتب وماله	٣٥٧ ولد المدبر
٣٨٣ مال العبد المكاتب	٣٥٧ ولد المدبرة ووطوها
٣٨٤ ما اكتسب المكاتب	٣٥٨ في تدبير ما في البطن
٣٨٥ ولد المكاتب من غير سريته	٣٥٨ في تدبير الرقيق بعضهم قبل بعض
٣٨٥ تسرى المكاتب وولده من سريته	٣٥٨ الخلاف في التدبير
٣٨٥ ولد المكاتب من أمته	٣٦١ (المكاتب)
٣٨٦ كتابة المكاتب على ولده	٣٦٢ ما يجب على الرجل يكاتب عبده فويا أمينا
٣٨٧ ولد المكاتب	٣٦٣ هل في الكتابة شيء تكرهه
٣٨٧ مال المكاتب	٣٦٤ تفسير قوله عز وجل وآتوهم من مال الله الذي
٣٨٨ المكاتب بين اثنين يطوها أحدهما	آتاكم
٣٩٠ تعجيل الكتابة	٣٦٤ من تجوز كتابته من المالكين
٣٩٠ بيع المكاتب وشراؤه	٣٦٥ كتابة الصبي
٣٩٣ قطاعة المكاتب	٣٦٥ موت السيد
٣٩٤ بيع كتابة المكاتب ورقبته	٣٦٥ كتابة الوصي والاب والولي
٣٩٤ هبة المكاتب وبيعه	٣٦٦ من تجوز كتابته من المماليك
٣٩٥ جناية المكاتب على سيده	٣٦٦ كتابة النصراني
٣٩٥ جناية المكاتب ورقبته	٣٦٧ كتابة الحربي
٣٩٧ جناية عبيد المكاتب	٣٦٩ كتابة المرتد من المالكين والمملوكين
٣٩٨ ما جنى على المكاتب فله	٣٧٠ العبد يكون للرجل نصفه في كتابته ويكون له
٣٩٨ جناية المكاتب على سيده والسيد على مكاتبه	كله في كتابته نصفه
٣٩٨ الجناية على المكاتب ورقبته	٣٧١ العبد بين اثنين يكاتبه أحدهما
٤٠١ عتق المكاتب	٣٧٢ العبد بين اثنين يكاتبانه معا
٤٠١ المكاتب بين اثنين يعتقه أحدهما	٣٧٣ ما تجوز عليه الكتابة
٤٠٢ ميراث المكاتب	٣٧٤ الكتابة على الاجارة
٤٠٣ عجز المكاتب بلارضاه	٣٧٥ الكتابة على البيع
٤٠٥ بيع كتابة المكاتب	٣٧٥ كتابة العبيد كتابة واحدة صحيحة
٤٠٥ استحقاق الكتابة	٣٧٧ ما يعتق به المكاتب
٤٠٦ الوصية بالمكاتب نفسه	٣٧٧ حالة العبد
٤٠٧ الوصية للمكاتب	٣٧٨ الحكم في الكتابة الفاسدة
٤٠٩ الوصية للعبد أن يكاتب	٣٧٩ الشرط الذي يفسد الكتابة
٤٠٩ الكتابة في المرض	٣٨٠ الخيار في الكتابة
٤٠٩ افلاس سيد العبد	٣٨٠ اختلاف السيد والمكاتب
٤١٠ ميراث سيد المكاتب	٣٨٢ جماع أحكام المكاتب

صحيفة	صحيفة
٤١٢ ميراث المكاتب وولأوه	٤١١ موت المكاتب
٤١٣ باب الولاء	٤١٢ في افلاس المكاتب
(تمت)	
(فهرسة كتاب اختلاف الحديث للامام الشافعي رضي الله عنه الذي بهامش الجزء السابع من كتاب الام)	
صحيفة	صحيفة
١٦٢ باب في المرور بين يدي المصلي	٢ خطبة الكتاب
١٦٦ باب خروج النساء الى المساجد	٥٩ باب الاختلاف من جهة المباح
١٧٧ باب غسل الجمعة	٦٠ باب القراءة في الصلاة
١٨١ باب نكاح البكر	٦١ باب في التشهد
١٨٥ باب النجس	٦٣ باب في الوتر
١٨٦ باب في بيع الرجل على بيع أخيه	٦٤ باب سجود القرآن
١٨٩ باب بيع الحاضر للبادي	٦٧ باب القصر والاتمام في السفر في الخوف وغير
١٩١ باب تلقى السلع	الخوف
١٩٢ باب عطية الرجل لولده	٧٠ باب الخلاف في ذلك
١٩٥ باب بيع المكاتب	٧٦ باب الفطر والصوم في السفر
٢٠١ باب النخايا	٨٦ باب قتل الاسارى والمقاداة بهم والمن عليهم
٢٠٣ باب المختلفات التي يوجد على ما يؤخذ منها دليل	٨٨ باب الماء من الماء
على غسل القدمين ومسحهما	٩١ باب الخلاف في أن الغسل لا يجب الا بخروج
٢٠٧ باب الاسفار والتفليس بالفجر	الماء
٢١١ باب رفع الأيدي في الصلاة	٩٤ باب التيمم
٢١٣ باب الخلاف فيه	٩٨ باب صلاة الامام جالسا ومن خلفه قياما
٢١٨ باب صلاة المنفرد	١٠٢ باب صوم يوم عاشوراء
٢٢١ باب المختلفات التي يوجد على ما يؤخذ منها دليل	١٠٥ باب الطهارة بالماء
على صلاة الخوف	١٢٥ باب الساعات التي تكره فيها الصلاة
٢٢٦ باب صلاة كسوف الشمس والقمر	١٣٢ باب الخلاف في هذا الباب
٢٢٧ باب الخلاف في ذلك	١٤٩ باب أكل الضب
٢٣٢ باب من أصبح جنباً في شهر رمضان	١٥٠ باب الجمل والمفسر
٢٣٦ باب الحجامة للصائم	١٥٨ باب الخلاف فيمن تؤخذ منه الجزية وفيمن دان
٢٣٨ باب نكاح المحرم	دين أهل الكتاب قبل نزول القرآن

صفحة	صفحة
باب ما يكره في الربا من الزيادة في البيوع ٣٠٤	٢٤١ باب ما يكره في الربا من الزيادة في البيوع
باب في طلاق الثلاث المجموعة ٣١٠	٢٤٣ باب من أقيم عليه حد في شيء أربع مرات ثم عاد له
باب طلاق الحائض ٣١٦	٢٤٦ باب لحوم الضحايا
باب بيع الرطب باليابس من الطعام ٣١٨	٢٤٩ باب العقوبات في المعاصي
باب الخلاف في العرايا ٣٢٣	٢٥٤ باب نكاح المتعة
باب بيع الطعام ٣٢٧	٢٥٥ باب الخلاف في نكاح المتعة
باب المصراة * الخراج بالضمنان ٣٣٢	٢٥٧ باب في الجنائز
باب الخلاف في المصراة ٣٣٦	٢٥٨ باب في الشفعة
باب كسب الحمام ٣٤٢	٢٦٦ باب في بكاء الحي على الميت
باب الدعوى واليقات ٣٤٥	٢٦٩ باب استقبال القبلة للغائط والبول
باب الخلاف في هذه الاحاديث ٣٥٢	٢٧٢ باب الصلاة في الثوب ليس على عاتق المرء منه شيء
باب المختلفات التي لا يثبت بعضها من مات ولم يحج أو كان عليه نذر ٣٦٠	٢٧٤ باب الكلام في الصلاة
باب المختلفات التي لا يثبت بعضها من أعتق شركاله في عبد ٣٦٨	٢٧٧ باب الخلاف في الكلام في الصلاة ساهيا
باب الخلاف في هذا الباب ٣٧٣	٢٨٥ باب القنوت في الصلوات كلها
باب قتل المؤمن بالكافر ٣٨٨	٢٨٧ باب الطيب للأحرام
باب الخلاف في قتل المؤمن بكافر ٣٨٩	٢٨٩ باب الخلاف في تطيب المحرم للأحرام
باب جرح العجماء جبار ٤٠٠	٢٩٢ باب ما يأكل المحرم من الصيد
باب المختلفات التي علم ادلالة ٤٠٤	٢٩٦ باب خطبة الرجل على خطبة أخيه
	٣٠٢ باب الصوم لرؤية الهلال والفطر له